

7884



٢١٧٤

م د

درر الحكام في شرح غرر الأحكام ، كلاهما تأليف ملا خسرو ،

محمد بن فرامرز - ٨٨٥ هـ . بخط سيد ابراهيم بن

يوسف بن سليمان سنة ١٢٣٧ هـ .

٢١ × ١٤ سم

٢٣ س

٤٠٩ ق

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، طبع عدة مرات آخرها

٦٨٨٣

سنة ١٣٢٩ هـ .

مكتبة الحرم المكي (الفقه) : ٥٧ معجم المطبوعات

٢ : ١٧٩٠

١٣٩١ ف

١

الحنفي ، فقه المذاهب الاسلامية

١ - المذهب

٢ - التأليف

٣ - تاريخ النسخ

د - شرح غرر الأحكام .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي احكم احكام الشرع القويم بحكم كتابه واعلا اعلام الدين المستقيم
معظم خطابه والصلوة والسلام على سيدنا محمد واله واصحابه المنزهين
عن النقائص يتيم مسيح وجوههم بصعيد بابيه **اما بعد** فان من المقدمات المقررة
عند اولي البصائر والمسلمات المحترمة لدى ذوي الاستبصار ان شرف الانسان
في الدارين وبنيته ورجات الكمال في الكونين انما هو بتخليته الطاهر بالاعمال الصالحة
الدينية بعد تزكية الباطن بالعقائد الاسلامية البقية فالعلم المتكفل بتعريفه
والتخصص من بين العلوم بالاهتمام بشانها يكون من اولي العلوم بالاشتغال
واحرها للفرع عليه وعقد الببال وهو علم الفقه الذي اعتنى بشانه علماء الامة النقية
وبذل الوسع في تشييد اركانه عظماء الملة الخفية فان الله تعالى لما جعل نبينا
عليه الصلوة والسلام خاتم الانبياء والرسل والموضح لا قوم المناهج والسبل
وكانت حوادث الايام خارجة عن التعداد ومعرفة احكامها لازمة الى يوم التناد
ولم يف ظواهر النصوص ببيانها بل لابد من طريق لها واق بشانها اقتضت الحكمة
الالهية جعل مثل هذه الامة مع علمائهم كمثل بني اسرائيل مع انبيائهم فجعل في قدام
هذه الامة ائمة كالاعلام مهتدين قواعد الشرع وشيدين ببناء الاسلام
واوضح بارائهم مقتضيات الاحكام لينال الفلاح من اتبعهم الى يوم القيام اتفاهم
حجة قاطعة واختلافهم رحمة واسعة يضي القلوب بانوار افكارهم
ونسعد النفوس باتباع آثارهم وخص من بينهم نفرا باعلاء اقدارهم

ومناصبهم وابقاء اركانهم ومذاهبهم اذ على اقوالهم مدار الاحكام وبمذاهبهم
يفتق فقهها الاسلام وخص من بينهم الامام الاعظم والهادي الاقدام سراج الملة
والدين الثابت الامام اباحيفة نعمان بن ثابت بواء الله تعالى على غرنا الجنان
واقاض على مرقه الشريف بحال الغفران بكثرة المجتهدين في التمسكين بمذاهبه
وغرارة مستطانه وعزوبة مشهده فان ما افاده من الاحكام بحر ملاحم الامواج
بل لاماطة غلطة الضلال سراج وهاج ولقد كنت من ابان الامر وعنفوان العمر
مغترقا من ذلك البحر واصوله متفحفا من مسائل ابوابه وفصوله بالاستفادة
عن المسرورين اليه والافادة على الطالبين المكئين عليه وابتليت في اثنا عشر بيلا القضاء
بلارغبة فيه ولا رضاء واعده ما مضى فيه من عمري عبثا ومخالطة العوام
ومخالطة غير اهل الاسلام خشا حتى كان يحصر في خلدي دلتا انه غير لائق بحالي
وكنيت استاذ الله تعالى ان يبذل بالخير مالي ومع ذلك لم يكن ذلك
الابتلاء خالدا عن حكمة ولا عاريا عن فائدة ومصلحة حيث كان سببا لتبع احكام
جزئيات الوقائع والنوازل والفتور على تقييد اطلاق المتنون في تقرير المسائل
فصار باعشال على كتب من حاويل للفوائد وحال عن الزوائد موصوف بصرفات
مذكورة في خطبة داعية لكل الرجال الى خطبته مرفقة ترتيب كتب الفن
على النمط الاخرى والوجه الاحسن فاخضعت فرسا من بين الاشغال واشتهرت
نهرام توزع الببال وحين قرب اتمامه وان يفقر بالاختتام ختامه حلضني الله
من بلاد القضاء اذ بعد حصول المراد بالابتداء بخلص عن البلا فوجب على شكر نعمتي
اتمامه وحسان التخليص عن البلاد وانعامه فشرعت في شرحه شكر النعمتين الوصيتين
لصاحبهما الى الدولتين راجيا من الله تعالى ان يوفقني لتمامه ويسهل لي السأله
طريق اختتامه وعازما ان اسميه بعد التمام درر الاحكام في شرح غرر الاحكام

انه قريب محجب عليه توكلت واليه انيب بسم الله الرحمن الرحيم الباء للملازمة
 والظرف مستقر حال من ضمير ابتداء الكتاب كما في دخلت عليه بشباب أسفر
 اولاد مستعانة والظرف لفو كما في كتبت بالقلم من اختيار الاول نظر الى انه دخل
 في التعظيم ومن اختيار الثاني نظر الى انه شعر بان الفعل لا يتم ما لم يصدر ربه تعالى
 وازداف اسم الله تعالى كانت للاختصاص وضعا لانه تعالى المنصف بالصفات
 الجليلة احضر بلفظ الله للوفاق على ان ما سواه معان وصفات وفي التبرك بالاسم
 اول استعانة به كمال التعظيم للمسمى فلا يدل على اتحادهما بل ربما استدل بالاضافة
 على تغيرها والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب
 والعليم من علم والاو ابلغ لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وتخضع به تعالى
 لالانه من الصفات الغالبة لانه يقتضي جواز استعماله في غير توجب
 الوضع وليس كذلك بل لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وتعقبه
 بالرحيم من قبيل التسميم فانه لما دل على جلالة النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول
 ما خرج منها الحمد لله جمع بين التسمية والتحميد في الابتداء جريا على قضية الامر
 في كل امر ذي بال فان الابتداء يعبر في العرف ممتداس حين اخذ في التصنيف
 الى الشروع في البحث فقارنه التسمية والتحميد ونحوها ولهذا يقدر العمل المجدوف
 في اوائل التصانيف ابتداء سواء اعتبر الظرف مستقر اللفظ او في امتثال الحديث
 لفظا ومعنى وفي تقدير غيره معنى فقط وقدم التسمية اقتفاء بما نطق به الكتاب وانفق عليه
 اولوا الالباء والحمد هو الثناء بالنسبة على الجميل الاختيار من انعام وغيره والمدح هو الثناء
 بالنسبة على الجميل مطلقا والشكر مقابلة النعمة بالقول والفعل والاعتقاد فهو انعم
 منهما بحسب المودود واحضر بحسب المتعلق فينبه وبينهما عموم وخصوص من وجه
 وما يقع في اوائل الكتب يكون في مقابلة النعمة غالباً والادام للاستحقاق لا الحصر

ذكر

ذكر ابن هشام في معنى اللبيب والتخصيص مستفاد من لام الحمد على الاستغراق بقرينة المقام
 الذي فقد اي جعل فقيرها من فقر الرجل بالضم فقاهة اي صادف فيها ويقال فقد بالكثر
 فقها وفقه اي فهم المجملين والمصلين المجلي من اقداس السباق هو السباق والمصلي
 هو الذي يتلوه لان رأسه عند صلوة والمراد بها كثرة الممارسة والمزاولة في حلبة
 متعلق بالمجملين والمصلين وهي بفتح الحاء وسكون اللام خيل يجمع السباق من كل جانب
 استعيرت للمضمار حلبة العالمين المتقين وهي تهذيب الظاهر بالاعمال الصالحة
 والباطن بالاحكام العملية والحكم النظرية يعني ان من مارس وسعى في تحصيل
 هذين الامرين الى ان يحصل له ملكة استنباط الاحكام الشرعية والعمل بموجبها
 فقد ردفه الله تعالى مرتبة الفقاهة التي هي عبارة عن العلم بالاحكام المذكورة
 مع العمل كما اختاره الامام في الاسلام وحققناه في شرح اصوله بما لا مزيد عليه
 وظهر من تنبيه اي قصده بمسح اي اصابة متعلق بتنبيه انفسه لا يتهاى اي الضرع
 وازداف انفسه لادنى ملازمة فان اول ما يصل الى الارض حال السجدة للضرع هو النصف
 والمجمل عطف على النصف على ارض الدالة متعلق بمسح وهذه الاضافة ايضا كما ذكر
 عن انحاس متعلق بظهر انحاس النحاس ضد السعد كالنحوسته ضد السعادة والمراد بها
 لا فعال البقيّة والصفات الذميمة والعقائد الباطلة وبانحاسها المهلكات منها بحيث
 لو لم تزل لا فضت الى الخلود في النار للماردين اي العاقبين الخارجين من طاعة الله تعالى
 والصلوة والسلام جمع بينهما امتثال القول تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما على سيدنا
 محمد المزي اي المظهر لصاتم اي ممسك قلبه عن متعلق بصاتم ان يخرج اي يقصده ما
 ماسوى الاسلام من دين لما وعلى له واصحابه المجاهدين في رفع رايات ايات
 لدقائق حقائق الحق المبين الحق المبين هو الشريعة المصطفوية وحقايقها الاحكام
 المنسوبة اليها من العمليات والاعتقادات والوجدانيات ودقائق حقايقها

لان اللفظ ان دل على المعنى بالنظم فان كان مسوقا له
 والا فله الاشارة وان لم يدل عليه بالنظم
 فان دل عليه بالمفهوم لغيره فهو الدلالة والا فهو

الادلة التفصيلية المفيدة لها وايات تلك الدقائق طرق الاستدلال بها من العبارة والاشارة
 والدلالة والاقتضاء ورفع رتبها اظهار تلك الطرق للسند بين واقفاً ثابتهين المستنبطين حتى
 قد روي على استخراج ما لم يظهر منهم ولا يخفى ما في قوله فقه والمصلين ويتمه ونحو ذلك
 من رعاية براعة الاستهلال والاشارة الى انواع العبادات الخمس **اما بعد**
 فان من اهم المطالب النسبية الى العناية واتم المار بجمع ما رية بمعنى الحاجة التسمية
 الى الرفيعة التي يجبان بوجه تلقاها اي جهتها عنان العناية وبصرف اليها اعمار
 اصل الهداية في البداية والنهاية علم الفقه اسمان في قوله فان الذي هو سبب لنظام المعاش
 ونجاة المعاد وفلاح العباد بنيل المراد يوم التناد اي يوم القيمة تفاعل من الزمان
 مني به لا نديوم ينادي اصحاب الجنة اصحاب النار والعكس ولقد كنت صرفت شروع وبيان
 سبب الاقدام على التصنيف شطرا اي بعضا من عنقوان الشهاب الى تدبر اي تفكر
 لطائفة وتدرت اي اعتبار بتصنيف نقول تصفحت الشيء اذا نظرت في صفحته ما فيه
 من الكتب والابواب حتى اتجة الى ان اكتب فيه متنا كما في الاصول وهو مرقاة الوصول
 الى علم الاصول بيد اي الا ان عوايق الدهر عاقبة اي كتب المتن عن الحصول حتى
 ساقني زماني حين رماني بما رمان اشارة الى ما عرض له من مرض الضاعون عام التوبة
 الاكبر وهو سنة اثنين وسبعين وثمانمائة وهو من قبيل الانداد المحاذي الى ان عزمت متعلق
 بقوله ساقني على انه تعالى شأنه وعظم سلطانه ان خلصني من هذه الافة بحيث
 اقدر على قطع المسافر في مهام المعارف والعلوم ونفاو زلا دراكات والفهوم للمها
 جمع مهمم بمعنى الضم والنفاء وجمع مفادة بمعنى موضع الفوز سمي به الصخر تقاولا
 اصرف جزاء لقوله ان خلصني خلاص من بقية عمري الموهوبة الى البراز ما في خلدي
 اي قلبي بطريفة مندوبة بتبينها بقوله بان اصنف فيه اي الفقه مبتنأ مينا اي قويا
 رتباً اي معجبا نظامه اي ترتيبه وادخف اي ارتب وهو في الاصل عقد الحجارة بعضها

بالبعض الاحكام بيننا او هو ماركب وسوى كالحايط رصنا اي محكما اي نقا هو ايضا
 بمعنى معجبا النظام حالبا اي سالما عن الروايات الضعيفة حالبا اي زينا بالقبوض المذكورة
 في الشرح والفناوي لطافات المتن والاشارة الى ما وقع في المتن من المسامحة والمساهلة
 الشريفة اللطيفة من قبل اللف والنشر محتويا على مسائل مهمات خلت عنها المتن
 المشهورة ومنطويا على احكام قضايامحتا اي وقايع لم تكن تلك الاحكام فيها اي في المتن
 المشهورة مسطورة معجبا نظمه الفصح الاديب اي الماهر في علم العربية ومونقا حواء
 الفقيه الاديب اي العاقل ولا يخفى لطف توصيف الفصيح بالاديب والفقيه بالاديب فلما
 احسن الله تعالى بامامة اي ازالة ما في من السقامة والسنن من خرافات رافته حلة السلا
 شرعت فيما اردت وبلأت بما قصدت وراعت ما ذكرت من انصاف المتن بالصفاء
 المذكورة بقدر الامكان مستعينا في ذلك بالملك المشا وعزمت ان اسميه بقر الاحكام
 بعد ان يسر الله تعالى الاختتام منه لاله تعالى يجعله خالصا لوجهه الكريم وان يوفقني
 لاختتامه انه هو البر الرحيم الحمد لله الذي وفقني لاختتامه وصرف عني العوايق عن انعامه
 مع ابتلائه بكثرة المشادة والمشاغل ونفاق الموانع على والشواغل والمسؤول من لطيفة تعالى
 ان يوفقني لاختتام هذا الشرح ايضا فانه ان قسرتي لم يكن الا من اثار تخليصه اياي من تلك
 الموانع محصا و اليه انضرت ان يقبل بفضل دعوتي ويطفئ بسبحا لزال لطفه لدعوتي
 انه على ما يشاء قدير وباجابة رجاء المؤمنين جدير **كتاب الطهارة** لغة
 اما مصدر بمعنى الجمع سمي به المفعول للبالغة او فعال بني المفعول كاللباس وعلى التقديرين
 يكون بمعنى المجموع واصلاحا سائل اعترت مستقلة ثملت انواعا ولا الطهارة مصدر
 طهر الشيء بفتح الهاء وضمها والاول اوضح وهي لغة النظافة وخلافها الدنس وشرعا النظافة
 المخصوصة المتنوعة الى وضوء وغسل ويتم وغسل البدن واللباس ونحوه ونما وحدها لانها
 في الاصل مصدر يتناول القليل والكثير ومن جمعها قصد التصريح به فرض الوضوء الوضوء

لغة النظافة وشرعاً غسل الوجه واليدين والرجلين ومسح الرأس والفرصة القطع والتقدير وشرعاً حكم لازم بدليل قطعي وحكمه ان يستحق العقاب تاركه بلا عذر ويكفر جاحداً وقد يقال لما يقوت الجواز بقوته كالوتر يفوت بقوته جواز صلوة الفجر للمتكبر له ولا قول يستي فرضاً اعتقادياً والثاني فرضاً عملياً والمراد ههنا المعنى الاول لنبوته بالتواتر فان قيل اية الوضوء مدنية بالاتفاق والصلوة فرضت بمكة فيلزم كون الصلوة بلا وضوء الى حين نزولها قلنا لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر رضي الله عنه انه توضع ومسح على خفيه فقيل له انفعلك هذا قال فما يمنعني ان امسح وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة قال ما سئلت الا بعد نزول المائدة ولما قال في مجمع البيان روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا حدث استمع من الاعمال كلها حتى انه لا يرد جواب اسئال حتى يتطهر للصلوة الى ان نزلت هذه الآية فيجوز ان يثبت الوضوء بالوحي الغير المتواتر والاخذ من الشريعة السابقة كما يدل عليه ما روي انه لم حين نوضاه ثلثا ثلثا قال هذا وضوءي ووضوء الانبياء من قبل فان قيل اذ ثبت الوضوء بهذه الطريقة فما فائدة نزول الآية قلنا العلماء تقرروا امر الوضوء تشيئة فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعا للصلوة احتمل ان لا يهتم الامة بشأنه ويتساهلوا في مراعاة شرائعه وادكانه بطول العهد عن زمن الوحي وانقاص السائقين يوما فبوما بخلاف ما اذا ثبت بالنقل المتواتر الباقي في كل زمان وعلى كل لسان وايضا اذ وثقه الوحي المتواتر في اختلاف العلماء الذي هو رحمة وتحقيق هذا المقام على هذا الاسلوب مما تقررت به غسل الوجه مرة لان وفاء غسلوا الايدي على التكرار وهو اى الوجه ما بين منبت الشعر غالباً هذا القيد يخرج الزرعيتين وهما جانبى اللحية بنحو الشعر عنهما فانه لا يجب غسلهما في الوضوء لان المراد بمنبت الشعر محل نباته غايها سواء نبتت ولا وبين اسفل الذقن والاذنين وبديتهم تحديدا الوجه بحسب الطول والعرض ولما اقتضى هذا التحديد بعد قوله فرض الوضوء غسل الوجه ان يجب على الملتحي المتوضي غسل ملتحته العذار والشارب والحاجب

واللحية الى اسفل الذقن مع ان كتب الفن مشحونة بان غسل ملتحته لا يجب اذ قد فقهوا قوله والعذار للآخر عذار اللحية جانبها استعير من عذارى الدابة وهما ما على حديهما من اللجام لا يسقط حكم ما رآه وهو بياض بين العذار والاذن يسمى العارض وحكمه وجوب غسله فان العذار لا يسقطه خلافه الا في يوسف روح بل ينقل حكم ملتحته وهو وجوب الغسل اليه الى العذار حتى يجب غسله كالشارب والحاجب حيث ينقلان حكم ملتحتهما اليهما حتى يجب غسلهما ولا يجب اوصول الماء الى ملتحتهما واللحية تنقله الى حكم ملتحتهما الى ملاقي البشرة منها اى من اللحية وهو اظهر الروايات عن ابي جرحمته واختاره في المحيط والبايع قال في معراج الدرية وهو الاصح وفي الفتاوى الظهيرية وبه يفتى اولئك تنقله بل ينقله بمسح اى ملاقي البشرة قال قاضي خان وفي شهر الروايتين عن ابي جرحم مسح ما يستر البشرة فرض وهو الاصح المختار ومسح ربعه اى ربع اللدق وهو رواية الحسن عن ابي جرحمته قال في المحيط بعد تحديدا الوجه فان كان امره غسل جميعه وان كان ملتحي لا يجب غسل ملتحته وقال الشافعي رحمه يجب ان كانت اللحية خفيفة وكذا لا يجب اوصول الماء الى ملتحته الشارب والحاجب خلافه والصحيح قولنا لان محل الفرض استر بالحيال وصار بحال لا يواجه الناظر اليه فسقط الفرض عنه وتحول الى الحائل كبشرة الرأس ثم قال والبياض الذي بين العذار والاذن يجب غسله عندهما وعند يوسف لا يجب بخلاف محل العذار لانه استر بشعر نبت عليه فقام مقامه واليدين عطف على الوجه فرادى وكيفية على ما في الكافي وغيره ان ياخذ الينا بشماله ويصبت على يمينه ثلثا ثم ياخذ بيمينه ويصبت على اليسرى كذلك وكذا اذا كان كبير او مع صغيره لا يدخل اصابع يدي اليسرى مضمومة في الينا ويصبت على كف يمينه ويدلك الاصابع بعضها ببعض حتى تطهر ثم يدخل اليمنى في الينا ويقسل اليسرى ووجهه ما ذكر في شرح تاج الشريعة ان نقل البله في الوضوء من احدى اليدين او الرجلين الى الاخرى لم يجز وجاز في الغسل لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرفا اما حقيقة فظاهر وانما عرفا لانها لا تغسل من واحدة وعضو واحد حكما نظر الى الدخول تحت خطاب واحد فتعارض الاختلاف في الحقيقة مع الاتحاد الحكمي فتزجج الاختلاف بالعرف

ولا كذا لك الغسل فان جميع الاعضاء متحد حكما وعرفا فخرج الاتحاد الحكمي بالعرف وبه يظهر
فساد ما قيل لاحاجة الى الصب على كل واحد من كفبه على حد لا يمكن غسل الكفين بالماء التي
صب على الكف اليمنى كما هو العادة فان فيه ترجيح العادة العوام على عرف الشرع فليست أمثلة مرة لما مر
بالمرقبين هو ملتقى عظم العضد والذراع والرجلين مرة بالكعبين وهو العظم الثاني المتصل
بعظم الساق من طرف القدم لا ما روى هشام عن محمد بنه المفصل الذي في وسط القدم عند مفصل
الشرك لا ينفق كل رجل واحد كما لم ينفق في اليد وقد ثبت الكعب في الآية فنعين ان المراد ما ذكرنا
والآية لم تظهر للبعدول للتنبيه فان قيل مقابلة الجمع بالجمع في الآية فيقتضي كون الواجب على كل واحد
غسل يده وجعل قلنا يجوز ان يثبت غسل الأخرى بدلالة النص او فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
المنقول عنه بالتواتر لا الإجماع بعد فان قيل قرأه الجرح في رجلكم متواتر ايضا فقتضي الجمع بين القارئين
اما التخيير بين الغسل والمسح كما قال به بعضهم او حمل النصب على حالة التحفي والجرح على حالة التخفيف
كما قال به بعضهم قلنا قرأه الجرح ظاهرها مسرورة بالاجماع لا من قال بالمسح لم يجعل مفعلا
بالكعبين وقد ذلت الأحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك وكان هذا الوفاق
بما عليه الأكثر وواو في تخصيص الطهارة المقصودة بالوضوء واو قرب الى الاحتياط لما في الغسل
من المسح فنعين الرد جوع اليه فيكون الجرح بالجوارح كافي عذاب يوم محبط وجرح ضرب ضرب ونظيره
كثير في القرآن والشعر وهو في المعنى معطوف على الغسل وفائدة صورته الجرح التنبيه على انه ينبغي ان يقصد
في صب الماء عليه ما يغسله غسله لا حفيفا شبيها بالمسح لا يقال الجرح بالجوارح مجيء مع الالبس
وههنا ما ليس لانا نقول ضرب الغاية بقوله الى الكعبين رفع الالبس كما ذكرناه هكذا يجب ان يعلم
هذا المقام والردن اي الوسخ كما حصل في اعضاء الوضوء والديتم وهو ما يحصل من الذباب
او البرغوث والخنا أي لونه اذ جرمه كالطين لا يمنع الطهارة كطعام بين الاستاء وضوء كانت
او غسلها لا تمنع نفوذ الماء واختلف في مثل الجبين والظن بنا على الاختلاف في منع نفوذ الماء
وعدمه والخاتم الضيق يمنع او يجرى كايصال الماء الى موضع الحلقة ومسح عطف على غسل

ربيع الرأس مرة في رواية الطحاوي والكرخي عن أبي خنيفة روح او قد تركت اصابع في رواية هشام
عن أبي حنيفة روح بقاء جديد اوباق بعد غسل عضو لا مسح الا ان يتقاطر الماء لا ما خوذ عطف على ابق
اي لا يماخذ من عضو سواء كان ذلك العضو مغسولا ومسحوا ولا يعاد اي المسح بحلق
الرأس كما لا يعاد الغسل بخلق الحاجب ونقص الشارب وقلم الظفر وسنته وهي مع تفاوت انواعها
ما يوجب جرحا على فعد وبالإمام على تركه والمستحب ما يوجب جرحا على فعله ولا يتركه البدء بالنية اي قصد القلب
بالوضوء او رفع الحث وانتال الامر في بدء الوضوء والبدء بالنسبية بان يقول قبل الوضوء
بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام اختيار كونها سنته وان قال في الهداية والاصح انها
مستحبة لان السنة فخر القدرى والطحاوي وصاحب الكافي قبل الاستحباب لانه من مقدّمات
الوضوء وبعده لانه حال مباشرة الوضوء احتياطا لانها عند بعض المشايخ قبله
وعند بعضهم بعده فلا حوطان يجمع بينهما لكن لا حال لا كشاف والبدء بغسل اليدين
الى الرسغين سواء استيقظ من النوم اولا وهو يوجب الفرض فلا يلزم اعادته اذا غسل اليدين
الى المرفق وسنته ايضا السواك وهو يوجب بمعنى الشجرة التي يستاك بها وبمعنى المصدر وهو المراد
هي هنا فلا حاجة الى تقدير استعمال السواك بيمينه لانه المنقول المتواتر كيف شاء اي بيده
من الحسنان العليا والسفلى من الجانب الايمن او اليسر طولا او عرضا وبما وعند الضرورة بعالم
بانه صبيح كما هو حكم الحلف وسنته ايضا غسل القدم اي اوصول الماء الى جميعه والانف اي
ايصال الماء الى المارن بمياه جديدة خلافا للشافعي رحمه الله والمبالغة فيها وهي في الاول
ان يصل الماء الى رأس خلفه وفي الثاني ان يجاوز المارن كذا في الخلاصة الاصالا لان فيها
احتمال انتقاض وسنته ايضا تخليل اللحية وهو ان يدخل اصابع يديه في حلال الحية من كحل
الى الاعلى بعد التثنية وتخليل الاصابع من اليدين والرجلين بعد التثنية وكيفية في الدين
ان يشبك بينهما وفي البرص ان يخل بمخض السري فيبدأ من خصره جدي المعنى ويختتم بخصره وجه اليسرى
من كاسل وسنته ايضا تثنية الغسل لعضاء الوضوء المغسولات ومسح كل الرأس مرة

وكيفية ان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويمدها الى قفاه على وجه يستوعب جميع الرأس
ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون مستعملا بهذا الا الاستيعابا واحدا لا يكون له هذا الطريق وما
قال بعضهم من ان يجافي كفيه نحو زعن الاستعمال ^{بفتح} اذا لم يكن الوجه والذقان كان مستعملا بالوضع
الاول فكذلك بالثالث لا يفيد تأخير كذا قال الربيع رحمه الله قول وايضا انفقوا على ان الماء ما دام
في العضو لم يكن مستعملا ومسح الاذنين داخلها بسبابة وخارجها بابهاميه بمثابة اي الرأس
والترتيب المنصوص عليه في اية الوضوء والاول بكسر الواو وهو غسل الاعضاء
على التعاقب بحيث لا يجف العضو الاول في اعتدال الهواء ومستحبة التيامن اي الشروع
من جانب اليمين ومسح الرقبه ^{ال} الخلقوم فان مسح يدعة كذا في الظهيرة ومن ادا به
انما قال هكذا لانه اذا بالخرى ذكر في المطولات استقبال القبلة عند الوضوء
وذلك اعضائه وادخال حنصره صحاح اذنه وتقديمه على الوقت لغير العذور فان وضوء
العذور قبل الوقت ينقض عند زفر بدخول الوقت فالاحوط ان يجترعنه ونحوك خافه
الواسع وعدم الاحتقانة بالغير وعدم التكلم بكلام الناس والجكور في مكان وترفع
احترار عن الماء المستعمل والجمع بين نية القلب وفعل النسا والتسجئة عند غسل كل عضو
كما مر والدعاء بالاثورات من الادعية عند اي عند غسل كل عضو بان يقول عند
المضمضة اللهم اغني عنى تلاوت القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند
الاستنشاق اللهم ارحني من ريح الجنة وعند غسل وجهه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه
ونسود وجوه وعند غسل يدي اليمنى اللهم اعطني كتابا يميني وحاسبني حسبا يا يسير وعند
غسل يدي اليسرى اللهم لا تقطني كتابا شمالا ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه واذنه اللهم
اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند مسح عنقه اللهم اغني عنى من النار
وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه اقدام والصلوة على النبي ثم
بعث اي الوضوء وان يقول بعد اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين

وان يشرب بعد من فضل وضوئه بفتح الواو ماء ينوضاء به مستقبل القبلة قائما قالوا لم يخرج شوطا
قائما الا هنا وعند من ومكروهه لطم الوجه بالماء ولا شرا فيه وتثبت المسح بما جديده ذكره
الربيع ونقل في معراج الداية عن ميسو طبركان التثليث بماء واحدة باس في المياه بدعة
وناقضه خروج نجس بفتح النجيم وهو عين الخجاسة واما بالكسر ما لا يكون طاهرا
الى ما يظهر اي يلحقه حكم التطهير في الوضوء والفصل قوله خروج نجس يتناول خروجه
من السيلين وغيرهما قال في المحط حد الخروج الانتقال من الباطن الى الظاهر وذلك يعرف
بالسيلان عن موضعه فخرج من الخرج بالسيلا في ما اوضحت الخجاسة على رأس السيلين فان
ينقض الوضوء وان لم يسيل لان الرأس ليس مكان الخجاسة وانما توجد بالانتقال من مكانها اليه
فخرج الانتقال بالظهور فاقم الظهور مقام الخرج وحد السيلان يعلو فيخرج عن رأس الخرج
هكذا اشتهر بويوسف لان ما لم يخرج عن رأس الخرج لم ينقل عن مكانه فان ما يوانى الدم من على الخرج
مكانه ومنه يعلم ان الخرج في غير السيلين عين السيل ويظهر ضعف ما قال صدر الشريعة ان قوله الى ما
يظهر يجب ان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا قصد وخرج دم كثير وسال
بحيث لم يطلع رأس الخرج فانه لا شك في الانتقال عند نزع الدم لم يسيل الى موضع يلحقه حكم التطهير
بل خرج الى موضع يلحقه حكم التطهير ثم سال فان السيل الى موضع يلحقه حكم التطهير قد وجد في هذه
الصورة وان لم يوجد السيلان عليه فليست امل وضعف ما قال في العبارة الحسنة ان يقول ما خرج
من السيلين وغيره الى ما يظهر ان كان نجسا سال لان جناها كون الخرج مغايرا للسيل وقد تبين
فسادها فيكون قوله سال حشوا بعد قوله خرج بل العبارة الحسنة ما اخترناه بقول الله تعالى
قوله خرج نجس اخر از عماء اذا غرزت ابرة فارفق الدم على رأس الخرج لكن لم يسيل فانه غير ناقض
لان ليس نجس لكونه غير مسفوح وقوله الى ما يظهر اخر از عماء اذا وصل البول الى قصبة الذكر
ولم يظهر وعماء اذا كان في عينه فرجة وصل دمها الى جانب اخر من عينه وعماء اذا سال الدم
الى اذن ومارن كالف بخلاف ما اذا سال الى المارن لان الاستنشاق في الجنبه فرض وخروج ريح

اودودة او حصاة من التبر ذكر الربح لانه خارج منه وليس يخرج مع انه ناقص بمحاونة
 النجس وذكره لانه من ماله من النجس وان قل حدث في السبيلين لا يخرج مع من قبل
 والذكر في بعض عن محل النجاسة لا يخرج دودة من الجرح لان ما عليها من النجس قبل
 وهو ليس بحدث في غير السبيلين كذا لا ينقص لم سقط منه اى الجرح وملا الفم عطف
 على خروج دهنه بنضبطه بتكلف حتى انه لو لم يتكلف الخروج وقيل ان يغنيه من الكلام
 في في مراهى او علق وهو لغة دم متعقد لكنه هنا سوداء ولهذا اعتبر فيه ملا الفم
 اوفى طعام او ماء وانما اعتبر فيه ذلك لما قال في الهداية ان الخروج اى خروج النجس
 من غير السبيلين يتحقق بالنسيان الى موضع يلحقه حكم التطهير وبملا الفم في النقي ثم قال
 وملا الفم ان يكون بحال لا يمكن ضبطه لا بتكلف لا يخرج ظاهر فاعتبر خارجا واعتبر
 على قوله لا يخرج ظاهر فاعتبر خارجا بان جعل الظاهر الغالب كالمحقق انما يكون فيما
 لا ينضبط فيه الاصل كالسفر القائم مقام المشقة او لا يطلع عليه كالا يطلع القائم
 مقام الاتزال وانما في المنضبط الظاهر فلا كاف في نجاسة فان خروج النقي من الفم لا يتعسر
 الاطلاع عليه فكيف اقيم ملا الفم مقامه كيف وفي الصورة التي يكون النقي ملا الفم
 ثم منع من الخروج بالتكلف عدم الخروج متيقن فمن اين حكم بالانتقال وفي الصورة
 التي يكون النقي اقل الفم ولكن خرج من الفم الخروج متيقن فالقول بعدم الانتقاض من نقص
 للعدة اقول مبناه جعل ضمير لانه راجع الى النقي وليس كذلك بل هو راجع الى النجس وقوله
 لانه الحج دليل بقوله وبملا الفم في النقي فالنقي ان يخرج النجس يتحقق بملا الفم في النقي لان النجس
 مع يخرج ظاهر لان هذا النقي ليس الامس فعد للعدة فالظاهر انه مستحب للنجس بخلاف
 القليل لانه من اقل النجس فلا يستحب هكذا يجب ان يعلم هذا المحل فان شره ادم يعرفه قوله
 مع انه واجب المحل كذا اى ما ينقص ملا الفم في فمى ما ذكره في نقص دم في فيه بلا شرط ملا الفم
 لظهور كونه نجسا لكونه ما يباعا وبيع ولو كانا مخلوطين بترافى لكن غلباه او ساوياه اى الدم

٨
 والقيح ساويا البزاق حتى لو كانا مغلوبين لم ينقصاه والبلغم لا ينقص مطلقا سواء نزل
 من الرأس او صدره من الجوف وسواء كان ملا الفم ولا لانه للزوجة لا بد اخله النجاسة الاعلى
 وحدثه في صاعد ملاه اى الفم تنجس بالمجاورة وان اخلط بالبلغم بالطعام اعتبر الغالب
 فان غلب الطعام وملا الفم النقي الفم ينقص وان غلب البلغم لا ينقص الاعلى يوسف دج اذا ملا الفم
 والمجلس جمع متفرق اى النقي عند اى يوسف دج والسبب في جمع متفرق عند محمد بن يوسف
 متفرقا بحيث لو جمع صار ملا الفم فان يوسف يعتبر اتحاد المجلس فان حصل ملا الفم في المجلس واحد
 نقص عنه وان بعد الغثيان ومحمد يعتبر اتحاد السبب وهو الغثيان فان حصل ملا الفم
 بغثيان واحد نقص عنه وان اختلف المجلس وما ليس بحدث من ثوب ونحوه ليس بنجس
 اما النقي فلما عرفت ان قليله يخرج من اعلى المعدة وهو ليس محل النجاسة وما الدم فلا يله
 غير مسفوف فلا يكون محرما لانه لا يكون نجسا واما حرمة غير المسفوف في الادوية بناء على حرمة
 لحمه فلا يوجب نجاسة اذ هذه الحرمة للكرامة لا للنجاسة فغير المسفوف في الادوية يكون
 على طهارته الاصلية مع كونه محرما وناقضه ايضا نوم يزيل مسكة اى قوته المسكة وهو
 النوم بحيث يزول مقعده عن الارض وهو النوم مضطجعا اى واضعا احد جنبيه على الارض
 او متكئا على احد ركبتيه او مستلقيا على قفاه او متكئا على وجهه فان المسكة اذا زالت لا يعزى
 عن خروج شئ عادة والثابت عادة كالتيقن به والاى وان لم يزل النوم مسكة بان كان
 حال القيام او القعود او الركوع او السجود اذ ارفع بطنه عن قفاه وابعده عن جنبيه
 فلا اى لا ينقص الوضوء مطلقا خلافا للشافعي وان تعمد اى نام قصد في الصلوة
 خلافا لابن يوسف دج واختلف في نوم مستنكأ ما لو ازيل لسقط قال في الهداية
 عند النواقض او مستنكأ الى شئ لو ازيل لسقط وقال شارح هذا ما اختاره الصحاوى
 وليس من اصل رواية البسوط وفي المحيط ان لم تكن مستقرة على الارض كان حدثا وان كان مستقرا
 لا وهو الاصح وفيه لو نام قائما او قاعدا فسقط ان انشبه قبل السقوط او حاله او سقط قائما

فانته من ساعته لم يتنقض وان استقر ثابتا لم ينته انتقض ولو نام على آية هرجاء
 ان كان حال الصعود والاختواء لم يكن حدثا وفي حال الهبوط حدث وناقض ايضا الاغما
 وانكر الذي حصل في المشية بمايل والخنون اما الاول فلزوال المسكة بهما وانما الثالث
 فلم يميزه الحدث عن غير وناقض ايضا فقهه بالغ وهي ما يكون مسموعا له
 وكثيرا واما الضحك المسموع ففقط فلا يبطل الوضوء بل الصلوة والتسليم يبطل
 شيئا منهما يقضان في صلوة يصلي بالتوضي اي مباشرة الوضوء فيكون اخرازا
 عن وضوء في ضمن الغسل صلوة كاملة اي ذات ركوع وتجويز وذلك لان النص الوارد
 فيه وهو قوله لا من ضحك منكم فقهه فليعد الوضوء والصلوة ورد في صلوة مطلقة
 فيقتصر عليها فلا ينقض غير الفقهه وفقهه الصبي والتام والغسل والفقهه
 حاج الصلوة ولا في الصلوة الحنازة وكحة النادوة وان افسد بها ولو كانت
 الفقهه عند السلام اي قبله وبعد التشهد لا تنهاج يكون في الصلوة
 لان تعد المصلي في الفقهه لانهاج تكون حرجا بصنع وسياق ان الصلوة تتم
 كيف كان فاذا خرج الامام عن الصلوة بما يعمد الفقهه فقهه المأموم لم تنقض
 وضوءه لان حرج الاما خرج له الان يكون مسبوقا فانهماج يكون في انشاء صلوة وناقض
 ايضا البثرة الفاخشة وهي ان يباشر امرأة متحررة ونشتر لته واصلا فخرجها
 بالحياتين تنقض وضوء الرجل والمرأة لا من الذكر والمرأة فانه غير ناقض عند اخلافا
 للنساء في رجب فشرت نفطة فسال ماء او نحوه كالصبي والدم نقض وان علا على
 رأس الحرج فاذا بل لو كان بحيث اذرت سالك نقض والا فلا ينقض خرج من اذنه
 لو خرج بوجع نقض لانه يكون من الجراحة والا فلا ينقض في عينه ومدا وعش بفتح الميم
 ضعف البصر مع السيلان الدمع في اكثر الاوقات ان خرج منها الدمع نقض وان استمر
 صار صاحب عذر وسياق بيانه كما اذا كان به الى العينين غيب بفتح العين العجيبة ولو كان المرأة

عرف في العين يسقي ولا ينقطع الحدث لانه لا ينس مصحفا ولو يباشره الحالى عن الخط الابغلاف
 ولو متصل ولا ينشتر وقبل منفصلا كالخيطه ونحوها الاول الصحيح صرح به في المحط
 والكافي واختار في الهدية الثاني ولم يكرهه بالكف وقيل كرهه قال في المحط كره بعض مشايخنا
 مع منس المحط بالكف للحايض وقال غائبه لم يكرهه لان المسح محرم وهو اسم للباشرة باليد
 بلا خيل واختاره في الكافي ايضا واختار في الهدية الثاني وخصص المس باليد في الكتب القديمة
 الا نقسب ذكر في مجمع الفتاوى وغيره ولا ينس درهما فيه صورة فالمراد بها الالة البصرية وانما جاز
 قوته فرف في الحدث بين القراءة والمس لان الحدث حل اليد دون الفهم حتى يجب غسل اليد لا الفهم
 واستوبا في الحب والحايض لان الحنازة والحجض حال الفهم واليد حتى يجب غسلهما فيها
 ولا يرد العين لان الحب حل نظره الى مصحف بالذرة كذا في الكافي وكره دخوله اي الحدث
 مسجد آمن الساجد وطواف الكعبة كذا في التاتار حاشية وانما لم يجز ما لان حرمتها من احكام
 الحدث الاكبر كالحجض والحنازة فرض الغسل المراد به كالوتر فانه يقوت جواز صلاة الفجر
 بحسب قوته ههنا ما يتناول الفرض الاعتقادي والعملي وهو ما يقوت الجواز بقوته
 غسل الفم والاذن وسائر البدن حتى داخل القلفة في الاصح وغسل السرة والشارب والحاجب
 وجميع اللحية اي يجب اصال الماء الى انشاء اللحية كما يجب الى اصولها اذا صرح فيه كذا في المحط
 والفرج الخارج ذكره في الخلاصة وذلك لان قوله فاطهر واصبغ مبالغة تنقضي وجوب غسل
 ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجهه كالاشياء المذكورة لا يغسل ما فيه حرج كالعين ونقب
 انضم لانه خرج بقوله نقا وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي المحط ان كان لا يغسل الماء
 لنقب الفم لا يتكلف لا يتكلف وكذا انضم بعد نزول القرطه وصار بحيث لا يدخل القرطه فيه
 لا يتكلف لا يتكلف ايضا كذا في العين في الحرج نقض ضميرتها وبلها فانه اشارة الى انها
 لو كانت منقوضة يجب غسلها وكفى بل اصلها دفعا للحرج لا نقض ضميرتها حيث
 يجب احتياط كذا في الكافي وسنته اي الغسل البدن بما ذكر في الوضوء من النية والسمية

نقطة

و غسل اليدين وغسل فرجه وحبث بدن ان كان فيه حبث والتوضي الى استعمال الماء في جميع اعضاء
الوضوء الارجلية وهذا المقرر احسن مما قيل في غسل جميع اعضاء الوضوء الارجلية لان جميع
اعضائه ليست بمغسولة بل بعضها ممسوحة وفي لفظ التوضي اشارة الى انه يمسح برأسه
كما في وضوء الصلوة وهو ظاهر الرواية لو كان رجلاه مستقيع اي يجتمع ماء حتى
لو كان على سطح يفسلها ثم تثليث صب حتى لو لم يصب لم يكن الغسل مستونا وان زال
الحبث مستوعب جميع البدن حال كونه باديا في الغسل بمنكب اليمين ثم باليسر ثم رأسه في كل وجه
احرازهما قال معراج الذرية وقيل ببدء باليمين ثلثا ثم بالرأس ثم باليسر وقيل ببدء
بالرأس ثم بيمينه وبعده اي بعد الصب المستوعب بغسل جليته تكميلا للوضوء
ونظيفتها عن الماء المستعمل لم يقل ثم غسل جليته بالحجارة فيكون في سياق قوله
باريا وليس له معنى وسنذكر ايضا ذلك لان السنة اكمال الفرض في محله وهو كذلك
وضح نفل بلة عضوا الى اخره اي الغسل اذا تقاطعت البلة دون الوضوء لما بينا
سابقا وفرض اي الغسل عند خروج منى ولو في نوم منفصل عن موضعه شهوة
فتبها لانه اذا خرج يحمل شيء ثقيل ونحوه لم يفرض خلافا للشافعي به وان لم يخرج الظاهر
الشيء اي شهوة ولم يذكر ذلك في الحديث بشرط عند ابي جريح ومحمد وفرض عند ابي جريح
اي اذ خال اذ من احتراز عن الحي في المحيط لو قالت المرأة من جني يائتي فاجد في نفسي
ما جازا جامع زوجي لا غسل عليها الا نفسه لم سببه وهو الابلاج والاختلام حشفة
وقد وهما من مقطوع ما متعلق بقدرها في احد متعلق بابلاج سبيل اذ من احتراز عن
سائر الحيوان فان ادخلها في احد سبيل البهايمة لا يوجب غسلا لفظة الرغبة حتى احتراز
عن ادخالها في احد سبيل ميت فانه ايضا لا يوجب غسلا على مكلفها متعلق بفرض
المقدور ابلاج وان لم ينزل ميتا لان الغالب في مثل الاحتزال فجب احتياطا وعند روية
مستيقظة ميتا او ميتا بسكون الزوال المعجزة ماء رقيق ابيض يخرج عند ملاعبة الرجل اهد

وان لم يتذكر حملاته الظاهرة منى رفق بهواء اصابه لا يفرض ان تذكره اي الحلم وتذكر
للزلة والانزال ولم يربطه بالذلة تفكر في النوم كما في البقعة بلا انزال في الرجعة او الاستيقظة
من النوم فوجد على فخذ او فراسه بل لا ان تذكر اختلا ما ويتقن انه منى او منى ومثل ان
منى او ودى فعليه الغسل وان يتقن انه ودى فلا غسل عليه وان لم يتذكر اختلا ما ويتقن
انه ودى فلا غسل عليه وان يتقن انه منى فعليه الغسل وان شك انه منى او ودى فذلك
عندهما وقال ابو يوسف يجب عليه حتى يتذكر اختلا لان الغسل براه الامة فلا يجب الا يتقن
وهو القياس وهما اخذا بالاحتياط لان الشائغ غافل وللمنى قديم فلهواء فيصير مثل الذي يجب
عليه احتياطا وكذا المرأة في الاصح احتراز عما قيل لو اخلت المرأة ولم يخرج منها منى ان وجد
لذلة لانزال فعليها الغسل لان ماءها ينزل من صدرها الى رحمها بخلاف الرجل حيث يشترط الظهور
في حق الغسل كذا قال الزبلي وجها اي الحشفة ملغوفة بحرقه وجب الغسل ان وجد
لذلة الجماع وفرض عند انقطاع حيض ونفاس لا عند خروج منى وودى بسكون الدال
المهمل ماء غليظ يعقب البول وحفنة عطف على خروج منى ولا عند ادخال اصبع ونحوه
في الدبر وطى بهيمة بلا انزال لفظة الرغبة كما قرأت في عذراء ولم ينزل عذرا يعني رجل وامرأة
عذراء فانها ولم ينزل عذرتها اغسل عليها ما لم ينزل لان العذرة تمنع من التقاء الختانين
كذا في المبغى ووجب الغسل للميت اي وجب على الحي ان يغسل الميت وجوبا بطريق
الكفاية حتى لو فعل البعض سقط عن الكل والاشتمال الكل وعلى من اسلم جنبا او حائضا
وقبلهما منى وبان او بلغ لا يستن بل بالانزال في الاصح قبل الجماع وقبل الايجب في البلوغ لان الزوج
بعد البلوغ والبلوغ بعد الانزال دليل تكامل القوى فيكون مقصود اللوجو لا ميتا بل ذلك اوله
ولم ترد ما فانها لو رأت ان كان فرضا لا واجبا كذا في الظهيرة وسنذكر الصلوة الجمعة هو الصحيح
لاما قبل ليوم الجمعة ولعيد واحرام وعرفة اعاد ايدام لئلا يفهم كونه سنة لصلوة العيد
وتدبطن اسلم ظاهر او بلغ بسن مبيح وكذا الجهر من القوى على ان سن البدن والضعف

الانزال فلو وجبت الزمة فغير الحكم على السبب فانها

والصغير خمس عشرة سنة اوافق عن جنة ومكة وفتح لفة وكسوف واستسقاء اختلفت في وجوب
 غسلها على زوجها غنية كانت او فقيرة وحرم على الجنب دخول المسجد ولو للعبد وحده
 الشافعي يوجب لقوله عليه السلام فان لا احل المسجد لخاص والجنب لا ضرورة كان يكون باب بينه
 الى المسجد وحرم عليه الطواف بالكعبة لانه في معنى المسجد واجتمع الى ذكره بعد قوله وحرم على الجنب
 دخول المسجد لانه يتوهم انه لما جاز له الوقوف مع اذقوى اركان الحج فلا يجوز الطواف
 اولى كذا في الكافي ولا ان المسجد الحرام امر عارض لا يرى انه لم يكن في زمن ابراهيم ولم يوقد رآه
 لم يكن المسجد الحرام لا يجوز له الطواف كذا في المستصفى وبوئيه ما ذكره غاية الامام السرخسي
 ولهذا وجب عليهما الجوار دخول النقص في الطواف لا دخولهما المسجد وقرأة القرآن اختلف
 في قدره فقيل الاية وقيل ما دونها ايضا بقصص واما قرأته بقصد الذكر والثناء نحو بسم الله
 الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وتعليم القرآن حرفا فلا بأس به اتفاقا كذا في المحيط ومستمرا
 هو اى القرآن فيه كالنوح والاورق وحمل اى حمل ما هو فيه ولا بأس في قرأة الادعية ومنها
 وحملها وذكر اسم الله تعالى والتسبيح والاكل والشرب بعد المضمضة وغسل يديه ولاقى النوم
 ومعاودة اهل قبل الاغتسال الا اذا اختلج لم يات اهل قبل الاغتسال كذا في المنقذ
 ويكره لى الجنب كتابته اى القرآن في الايضاح لا بأس للجنب ان يكتب القرآن اذا كانت
 الصحيفة واللوح والوسادة على الارض غدا بكيف لا تليس بحامل والكتابة وجدت
 حرفا فاولا انه ليس بقرآن وقال محمد احب ان لا يكتب لان كتابة الحروف تجري مجرى القرآن
 ويكره قرأة التوراة والزبور ولا يحل لقرأة القنوت لانه كسائر الادعية ولا يكره
 من القرآن بالكم على ما سبق ودفع الصحف للصبي لان في تكليفهم بالوضوء حرجا لهم
 وفي تأخير الابلوغ تقليل حفظ القرآن فرخص للفرقة ثم لما فرغ من الوضوء
 والغسل شرع في بيان ما يحصل ان به فقال ويجوز ان اى الوضوء والغسل بالماء البارد واليمين
 واليسر والمطر والثلج الذائب وبما قصد تشجيسة اى تشجيسة بالشمس وقيل يكره قائله

الشافعي رجح وابو الحسن التميمي وفي قوله قصد كذا في التذليل بقصص لم يكره اتفاقا ويجوز ان
 بما ينقذه الملح كذا في عيون المذهب كما في الملح اى حاصل بذوبان الملح كذا في الخلاصة
 لعل الفرق بينهما ان الاول باق على طبيعة الاصلية والثاني انقلب الى طبيعة اخرى وانما
 اى يجوز ان بالمياه المذكورة على تقدير ان يموت فيه اى واحد من تلك المياه غير موسى
 اى ما لا دله سائلا كالزبور والعقرب والبق والذباب ونحوها او مائى المولد كالسمكة
 والسرطان والصفير ونحوها والصفير البرى والبحرى سواء وقيل البرى بنفسه وخارجه
 عطف على فيه اى وان مات خارجه فالقفيه يعنى لا فرق في الصبي بين ان يموت في الماء او خارجه
 فالقفيه لا مائى المعاش وبرئ المولد عطف على مائى المولد كالبط والاوز فان يموت
 في الماء يفسد كذا في كالماء سائر المائى كالحكم المذكور او غير عطف على مائى او صافى اى
 او صافى واحد من تلك المياه وهى اللون والطعم والريحه مكثا وطاهرا حامدا احتراز عن المايح
 وسيان بيان قد وقعت عبارة كثيرة من الشياخ هكذا او غير هذا وصافى طاهر فهو بعض
 شرح الهداية ان لفظ الاحد احتراز عما فوق حتى قال فافتر الوصفين لم يجز الوضوء به
 وليس كذلك ما قال في السابيع لو تقع الخمر او الباقلا او فقيرة لونه وطعمه وريحه يجوز به
 الوضوء وقال في النهاية المنقول من الاسانيد جوازه حتى اذا ورق الاشجار وقت الحريف
 تقع في الجياض فيقتبرها ثم من حيث اللون والطعم والريحه ثم اتهم بتوضاؤن منها
 من غير تكبر واشاد في شرح الطحاوى اليه ولكن شرطه ان يكون باقيا على رفته اما اذا غلب
 عليه غيره وصار به نجسا فلا يجوز كما سيأتى كاشان وزعفران وفاكهة وورق في الاصح
 اشار الى ما نقل من السابيع والنهاية ان يفرق منه قيد للمثله المذكورة وقوله بخلاف
 متعلق بقوله او غير او صافى ما غير احدها اى احدا وصافى نجس فان المراد بالموصول
 في قوله وم الماء ظهور لا ينحس شي الا ما غير لونه وطعمه وريحه هو النجس لان الطاهر
 لا ينحس طاهر او نجس عطف على بما ينقذه واختلف في تفسير الماء الجارى فافتر

ههنا اختار الهداية والكافي وهو ما يذهب بثبت وقع فيه نجس لم يرى أي لم يدرك
اثره وهو اللون والطعم والرائحة حتى ان روى لم يجز استعماله وما في حكمه أي الجاري وهو
عشر في عشر أي عشرة ازرع في عشرة بزراع الكبراس بحسب الطول والعرض واختلف
في قدر العمق والصحيح ان يكون بحيث لا ينحدر أي لا ينكشف ارضه بالفوف المتوضئ وقيل
للاغتسال واذا لم يتنجس كله هل يتنجس موضع الوقوع ان كان مربة يتنجس والا فلا
وعند مشايخ العراق يتنجس فيهما وقد يعتبر ما هو بقدره بان يكون له طول وعمق
ولا عرض له لكن لو بسط صار عشر في عشر لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية بل قال أبو سليمان
لا يتوضأ به لان النجاسة متصل بالعرض وقال أبو نصر بن وضاعة به لان اعتبار العرض
وان اوجب النجس لكن اعتبار الطول لا يوجب فلا يتنجس هو أي كونه طاهر هو المختار
لما قال أبو سليمان كذا في عمود المذهب والظاهر في الحوض اذا كان اقل من عشر في عشر لكنه
عميق فوقع فيه النجاسة حتى يتنجس ثم انبسط وصار عشر في عشر فهو نجس ولو وقعت
فيه النجاسة وهو عشر في عشر ثم اجتمع الماء فصار اقل من عشر في عشر فهو طاهر كذا في التنزيل
الحوض المدور يعتبر فيه ستة وثلاثون ذراعاً هو الصحيح فان هذا المقدار اربع كان عشر في عشر
لان الدائرة اوسع الاشكال وهو مبرهن عند الحكماء كذا في الظاهر لا أي يجوز ان بما الرواية بالقصر
على انها موصولة اعتصر من شجر واختلف في القاطن من الشجر في الهداية ما يقصر من الكرم بمقداره
الوضوء وفي المحيط لا يتوضأ بما يسمن من الكرم كمال الامتراج او اعتصر من ثمرة لان كلاهما
ليس بماه مطلق اذ لا يتبادر اليه الذهن عند الاطلاق ولا يجوز ان يضاهى بالمد وال طبعه
وهو السيل والارواء والانبيا بالطبع كثر اب الدباس مثال لما اعتصر من شجر وهذه العبارة
احسن مما قيل كالاشربة فانه على عموم مشكل والنخل مثال لما اعتصر من ثمرة والمرق مثال لما زال
طبعه بالطبع او بغلبة غيره عليه ولم يمثل له لان عبارات القدم فيه مختلفة ورواياتهم في الظاهر
متخالفة فلا بد من ضابطه تعرف بها حقيقة الحال فاسمع لما ينسب عليك من المقال وهي

ان المظهر

ان المظهر هو الماء المطلق فزوال اطلاقه اما كمال الامتراج او بغلبة المتنجس كقول
اما بالطح بطاهر لا يقصد به التنظيف او بشرب البنية بحيث لا يخرج بلا علاج والثاني
اما ان يكون المحال طامداً او ما يعا فالاول ان جرى على الاعضاء فالغالب الماء
والثاني اما ان يخالف الماء في صفة من اللون والطعم والرائحة ويخالف في جميعها
او في بعضها فالاول كالماء المستعمل على قو من قال بظهوره المتخرج من النبات
بالتقشير يعتبر فيه الغلبة بالاجزاء والثاني ان غير الثلاث او اثنين لم يجز الوضوء به والاحراز
وان خالفه في صفة او صفتين يعتبر الغلبة في ذلك الوجه كاللبن مثلاً يخالف في اللون
والطعم فان كان لونه وطعمه غالباً فيم يجز الوضوء به والاجاز وكذا ما البطح وغيره
يعتبر فيه الغلبة بالطعم فعلى هذا ينبغي ان يحل جميع ما جاء منهم على ما يليق به او بما استعمل في
او رفع حدث الماء يصير مستعملاً عند ارجح واني يوف بكل من القرية وازالة الحدث
فاذا توضأ الحدث وضوء غير منوي يصير مستعملاً ولو توضأ غير الحدث وضوء منوي
يصير مستعملاً ايضا وعند محمد بالثالث فقط وان كان الماء المستعمل طاهراً في الصحيح اخره عمار والحسن
عن ابي حنيفة ان نجس نجاسة غليظة وعمل بالابن يوضوء بوضوء غيره في نجاسة خفيفة
وقد روى محمد عن ابي حنيفة رحمه الله طاهر غير طهور وعليه الفتوى الا هاب وهو جلد غير مريغ
يطهر بالدياغ وهو ما يمنع التنق والفساد وان كان قسيساً او تيسراً الا هاب خبز وادق
قدم الخبز يكون للمقام للدهانة اما الاول فلنجاسة عينه ونماثا فلكر منه وما أي جلد
يطهر بأي بالدياغ يطهر بالذكوة كما انها تعمل عمل الدياغ في ازالة الرطوبة النجس قال في الهداية
والوقاية وما يطهر جلد بالدياغ يطهر بالذكوة قول في مسيح لان الظاهر ان ضمير يطهر الثاني
راجع الى ما هو فاسد لا قضائية استراك قوله الآن وكذلك يطهر لونه وان رجع الى الجلد
لزم التفكيك فحق العبارة ما ذكرنا بخلاف الحق في الصحيح كذا في الكافي نقلاً عن الاسود كان
في الهداية خلافه ذكر في الخلاصة عن ابي يوسف روى ان الخبز اذا دق طهر جلد بالدياغ

المطلب ماء المستعمل

شعر الميت وعظمها وحافرها وقرنها وعصبها وشعر الانسان وعظمه ودم السم طاهر اما البع
 الاول فلان الحية فلا تعلقها واما الاخير فلا تعلقها بدم حقيقه بل لئلا يتغير لاجف كذا شعر
 الحية عند محمد بن نصر وروى في النعمان فلا يتنجس الماء بوقوعه فيه وعند ابن يونس بن جابر فينجس الماء
 والكلب نجس العين صرح به شمس الاثر في مبسوطه قال في معراج الدرية الصحيح من المذهب غشا
 ان عين الكلب نجس اشار اليه محمد بن يحيى في الكتاب وقيل لا بعض مشايخنا يقولون عينه
 ليس نجس ويستلون بطهارة جلده بالدياق وقال في النجاسة الكلب نجس العين عندهما خلافا
 لابي يوسف وقيل جلده نجس وشعره طاهر في فتاوى ابوالثالك الكلب اذا دخل الماء ثم خرج منه
 وانتقض فاصاب ثوب انسان ففسد ولو صب ماء الطير وبقي المستنجس حاله لم يفسد لان الماء
 في الاول اصاب جلده وجلده نجس وفي الثاني اصاب شعره وشعره طاهر وبالفح المسك
 طاهرة الا ان يكون رطبة وغير المذبوحة حتى لو كانت رطبة لكنها المذبوحة فهي طاهرة
 ولو كانت غير المذبوحة لكنها بابسة فهي ايضا طاهرة والمسك طاهر حلال كذا في الحاشية وزاد
 قوله حلال لا يلزم من الطهارة الحل كما في التراب وبول ما يؤكل لحمه نجس وقال محمد بن
 طاهر ولا يشرب اصلا لا للتداوي ولا لغيره وقال ابو يوسف ربح يجوز للتداوي وقال محمد بن
 بجوز مطلقا **فصل** بشردون عشر في عشر قبيبة لانها لو كانت عشر في عشر لا يتنجس
 ما لم يتغير لون الماء او طعمه او رائحته ذكره قاض خان ربح وغيره وهو مبني وخبره قوله
 لا في يخرج وقع فيها نجس وان غرق حمام وعصفور وتفاضر بول كرويس الابور
 حتى لو كان اكبر منها لم ينجس وغبار نجس وبعر نابيل او غنم يتبرأ الى ان الثلث كثير كما نقل
 عن الامام الترمذي وجه العفو ان الارياق الفلوات ليس لها رؤس جاحزة والابل والغنم
 يتبرأ لولاها فلتغير الرياح فيها فلو افسد القليل لم ينجس وهو مدفوع فعلى هذا لا فرق بين الطيب
 واليابس والنجس والبعر والكسرة والخش والروث اشمول الضرورة ولا فرق ايضا بين ابار العين
 والفلوات في الصحيح اشمول الضرورة في الجملة كما اذا وقع في محل يربط الفاء تدل

rehgi
 Tert
 Koku
 Ona on ol mayan
 Bir ruyi dūşu
 Temiz olmal

على الفور قال في المبسوط لا يتنجس اذا ربت من ساعتها ولم يبق لها لون للضرورة
 لان من عادتها انها تبهر عند الحلب او تنقع فيها حيوان دموي قبيبة ما سبأ في انما
 لادم له اذا تنقع او تنقع في الماء والعصير لم ينجس لم يذكر التنقع لان حكمه يفهم من الانتفاع
 بطريقه ولو تواتر مات نحو دمي نجس في الواقع في البز فنجس كلها اي كل ما فيها فكان نزع ما فيها
 من الماء طهارة لها وقال في النهاية اشارة الى انها تظهر بجرم النزع من غير التوقف
 على غسل الاجزاء ونقله وحال وان تعسر نزع كلها فقد رما فيها اي فترج قدر ما فيها من الماء
 فيفوض في نزع قدر ما فيها الى ذوي بصيرة اي رجلين لهما شعور ومعرفة في حال الماء
 فاتي مقدار قالان في البز نزع ذلك المقدار وهو لا يخرج الا شبيه بالفق يكون ما نصاب الشهادة
 المذمومة ولان حاصل الجوع الى اهل العلم عند الابتلاء بامر قال الله تعالى اسئلوا اهل الذكر
 ان كنتم لا تعلمون وقيل بقدر ما فيها روى عن ابى بكوف فيه وجهان احدهما ان يحفر حفرة
 عمقها ودورها مثل موضع الماء منها ويجخص ويصب الماء فيها فاذا امتلأت
 فنزع ماؤها والثاني ان يرسل نصبة في الماء ويجعل علامة لمبلغ الماء ثم نزع عشر دلاء
 مثلا ثم يعاد القصبه كم انتقض فان انتقض العشر فهو مائة وكنته لا يستقيم الا اذا كان
 دور البز من اول حمله الى قعر البز متساويا وقيل بنزع ما شاد لول ثلثمائة وهو مروي
 عن محمد بن ابي نعيم شاهد في بغداد لان ابارها كثير الماء بخاورة رجلة وان مات نحو حمار
 او دجاجة فاربعون دلو او وسطا الى ستمين اربعون بطريق الوجوب والعشرون
 بطريق الاحتياط وان مات نحو فارة او عصفور فعشرون الى ثلثين هو ايضا كذا
 وما جاوز الوسط احتسب به ثم ما بين الفارة والحمامة كالفارة فنزع عشرون الى ثلثين
 وما بين الدجاجة والشاة كالدجاجة فنزع اربعون الى ستمين كذا قال الزيلعي
 ولو وقع اكثر من فارة فالى الاربع بنزع عشرون ولو خاف اربعون الى النع
 ولو عشر فجميع الماء ولو كانت فارتان كهيئة الدجاجة فاربعون وفي السنودين

ولو وقع شاة في البز ونجس
 قبل الموت نزع كله عند ابو يوسف
 لا ينزع شيء اذا لم يكن عليها
 نجس وفي قوله او حنيفة بنزع
 عشرون دلو طهر نزع

ينزع كلها كذا في الظهيرة ويختصم بالبر من وقت الوقوع ان علم ذلك الوقت ولا
فقد يوم و ليلة ان لم يستفح في حق الوضوء حتى يلزمهم اعادة الصلوة اذا توضحا
وامنها واما في حق غيره فيجبكم نجاستها في الحال لانه من باب وجود النجاسة في الثوب
حتى اذا كانوا غسلوا الثياب به لم يلزم الاغسلها هو الصحيح كذا قال الزيلعي
يؤيد ما قال في معراج الدرر ان النجاسة في كانه يفي بهذا وان استفح او تفح فلهذا
اي نجاستها منذ نشأ ايام ولياليها ذكره هنا التفتيح لان حكمه هنا لا يفرق من الانتفاخ
لان التفتيح اكثر افساد الماء من الانتفاخ فكان ينبغي ان يكون ما قدر له من المدة اكثر مما
قدر له انتفاخ فلو اقتصر في تقدير هذه المدة على الانتفاخ لتوهم ان التفتيح يقتضي
مدة اكثر من مدة الانتفاخ ولو عكس لتوهم ان الانتفاخ يقتضي اق من هذه المدة فجمع
بينها بيان الحكم ورفع التوهم فظهر ان عبارة الوقاية ليست كما ينبغي حيث جمع
في قول بين الانتفاخ والتفتيح واقتصر في الثاني على الانتفاخ وكان الواجب العكس
وقال لا يتنجس ما لم يذبح حتى يلزمهم اعادة شيء من الصلوات بل غلب ما اصابه
ماؤها ولو اخرج الحيوان الواقع في البر حيا حال كونه غير نجس العين اي غير الخنزير
والكلب عند من يقول بنجاسة عينه ولا به خبث لا يتنجس ما لم يذبح حال كونه طاهرا كالشاة
ونحوها ونجس الابعين كالحمار والبغل والهريرة وسائر السباع ولم يكن في يد بنجاسة
فاخرج حيا لا يتنجس اما طاهر فطاهر واما النجس الابعين فلما قال في المحيطون كان حيوانا
لا يتوكل كسباع الوحش والطيور تختلفوا فيه والصحيح انه لا يتنجس وكذلك الحمار والبغل
لا يصير الماء مشكوكا فيه لان يد هذه الحيوانات طاهرة لا تها مخلوقة لنا استعمالا او تما
بالموت الا ان يدخل فيه في الماء فيكون حكمه حكم الماء حكم لعابه فان كان
لعابه طاهرا فاما طاهرا وان كان نجسا فاما نجس ينزع كله وان كان مشكوكا
ينزع كله وان كان مكرها فذكره في منتخب نزحه وسور الادنى الطاهر الفم

سواء كان جنبا او حائضا او نفساء او صغيرا او كافرا وسواء كل ما يؤكل كذا اي
طاهر الفم طاهر لان لعابه من تولد من لحم طاهر فيكون المخلوط به مثله وسور
الخنزير والكلب وسباع البهائم والهريرة فورا كل الفارة قيد به لان سورها قبل اكلها
وبعد اكلها ومضى ساعة او ساعتين ليس بنجس بل مكره فقبل الحرمة لحمها وقيل بعد
تحايمها بنجاسة وهذا يشير الى النزاهة والاول الى القرب من الحرمة وشارب اللحم فوارس به البحر
اما سور الثلثة الاول فلاختلاطه باللعاب النجس واما الاخرين فلاختلاطه بنجس
في الفم وسور الدجاجة المخلاة اي الجائنة في عذلات الناس وسباع الطير وسواكن
البيوت كالحينة والعقرب والفارة والورعثة مكره اما الدجاجة المخلاة فلا يذبحها
تخالط النجاسة حتى لو كانت مجسوسة بحيث لا يصل منفارها الى تحت قدمها
لا يكره واما سباع الطير فلا يذبحها تاكل الميتات فانه ثبت المخلاة حتى لو حبست
وعلم صاحبها خلوصها عن الفذ لا يكره واما سواكن البيوت فلا يذبح حرمة
لحمها لو جبت بنجاسة سورها لكنها سقطت لعلة الطواف فثبت الكراهة وسور
الحمار والبغل مشكوك فلا يذبح لحمها هذه عبارة اكثر المشايخ وبعضهم انكر كون شيء
من احكام الله تعالى مشكوكا فيه وقال سور الحمار طاهر لو غمس فيه الثوب جازت الصلوة
فيه ولا يتوضأ به حال الاحتمار واذ لم يجد غير جمع بينه وبين التيمم والمشايخ قالوا
المراد بالشك التوقف لتعارض الدلالة او النرد في الضرورة فقبل الشك
في طهارته وقيل في طهوريته وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي وفي الهداية
والبغل متولد من الحمار فاخرج حكمه وقال الزيلعي هذا اذا كانت امه انا لان الام
هي المعبرة في الحكم وان كانت فرسا ففيه شك لما ذكرنا ان العبرة للام لا لغيره ان الذئب
لو نرى على شاة فولدت ذئبا حل كله ويجزى في الاضحية فكان ينبغي ان يكون ما كولا
عند طاهر عند باب حج واعتبار الدم وفي غاية السر وجه ان ترى الحمار على الرميكة

لا يكره لم الغسل المتولد بينهما عن محمد بن علي هذا لا يصير مؤد مشكوكا وإذا كان مشكوكا
بنوضاءه ويستتم ان عدم غيره من الماء الطاهر المراد ان لا يخلو الصلوة الواحدة
عنهما دون الجمع في حالة واحدة حتى لو نوضاء بسور حمار فصل في ثمة حدث وتتم
دعاد الصلوة خرج عن العرق يقيين كذا في الكفاية وشرح الزاهد بخلاف بنيذا التمر
حيث بنوضاء عندي في رجع وان قال ابو يوسف بالتيم فقط ومحمد جمع بينهما والمراد
كل فيق بيسيل كالماء اما اذا اشتد وصار مسكرا لا يتوضأ به اتفاقا قال قاضيا بغير الوعة
جعلوها بيز ماء وان جعلت اوسع واعنى مقدار ما لا يصل اليه النجاسة كان طاهرا
وان حفرنا عمق ولم يجعل اوسع من الاول فجوئنا بها نجس وقومها طاهرا بغير نجس ففاد
الماء ثم عاد الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة الترح وكذا بيز وجب فيها نزع عشرين
دلو فرج عشرة فلم يبق فيه الماء ثم عاد لا يترج منه شيء يعني ان يكون بين يدي البازعد
وبين يدي الماء مقدار ما لا يصل اليه النجاسة البير الماء وقد روي الكتاب خمسة اذرع او سبعة
وذلك غير لازم وانما المعنى عدم وصول النجاسة وذلك يختلف بصلابة الارض
ورخاوة ثم لما تبين احكام السور وكان احكام العرق ايضا محتاجا الى البيان
قال والعرق كالسور في احكام المذكورة لانها ينزل من اللحم فاخذ احدهما حكمه
صاحبه لا يرد علينا كونه سور الحمار والغسل مشكوكا مع ان عرق الحمار طاهر لان حكم
العرق ثبت بالحديث المخالف للقبيل وهو ان النبي لم يركب الحمار معه ويا وجرحه بخمار
والنقل ثقل النبوة وانما قلنا انه مخالف للقبيل لان القبيل يقتضي ان يكون عرقه
نجسا تولد من اللحم النجس ففي الحكم في غيره على اصل القبيل على اننا نقول ان سور طاهر
ايضا على ما هو الاصح من الرواية كذا في غاية البيان فان قيل قد سبق ان يند هذه الحيوانا
طاهر فكيف يقع قوله تولد من اللحم النجس قلنا معنى ما سبق كون طاهر البدن طاهرا حكما
يعني ان ما يلاقيه من المايعات لا يكون نجسا الضرورة لانها لا يكون طاهرا فيكون

باطنها نجسا الانتقاء الضرورة بالنظر اليه باب التيمم هو لغة القصد وشرعا
استعمال الصعيد بقصد التطهير جاز ولو قبل الوقت خلافه للشافعي رجع ولاكثر
من فرض واحد وغيره يعني يصلح به ما شاء من الفرائض والنوافل وعند الشافعي
يتم لكل فرض ويصل من التفل ما شاء الحديث متعلق بجواز جنب وحايض
ونفساء وعجز وعن الماء ما يكفي لطهارة حتى ان رجلا وانتهى من النوم محتما وكان له
ما يكفي للوضوء لا الغسل يتم ولم يجب عليه الوضوء عندنا خلافه للشافعي رجع
اما اذا كان مع الحنابة حدث يوجب الوضوء بان حدث بعد التيمم فيجب عليه الوضوء
فالتميم للحنابة بالاتفاق وان كان للحديث ما يكفي لغسل بعض اعضائه فهو ايضا
على الخلاف لبعثي الماء متعلق بعجز وميلاد وهو ثلث الفسخ اربعة الا في خطوة
او مرض لا يقدر معه على استعمال الماء يستعد اشترط مرضه ولا يشترط خوف التلف
خلافه للشافعي او يرد يؤدى الى الهلاك او المرض ولو في المصر خلافه الا وعد
اوسع بينه وبين الماء والقاء النفس الى التهلكة حرام فيتحقق العجز او عظمته
يحصل له اولادته او عدمه كالدلو والحبل او خوف فوت صلوة جنازة ان يستغل
بالوضوء لغير الاولى يعني اذا خاف غير الاولى بالامامة ومن يكون سلطانا او قاضيا
او واليا او اماما المحي فون صلوة الجنازة ان يستغل بالوضوء جاز له التيمم وعادة
الاولى من الولي كما لا يخفى او خوف فوت صلوة عبده ولو بناء على ان لو كان التيمم
لبناء يعني اذا شرع في صلوة العبد متوضئا ثم سبغ الحث وخاف ان يترك نوضاء
فانه الصلوة جاز له ان يتمم لبناء لا اى لم يخبر التيمم لفوت الوقتية والجمعة لان فوتها
الى خلاف وهو الطهر والقضاء بنية الصلوة او حدة التلاوة متعلق بقوله جاز
فالمعبر ان ينوي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة حتى لو تيمم عند فقد الماء
لدخول المسجد او اذان او اقامة يؤدى به الصلوة فلغا اى اذا شرط فيه التيمم لغا تيمم

كافوا وضوءه لان الكافر ليس باهل للنسبة والوضوء غير مشروط بها فلو توضحا
 بلا نية ثم اسلم جاز صلوته به بضرمتين متعلقين بجاز ان تستوعبا اي الضميتان
 والمراد اليدان للضمير وتبان على الارض وان لم يكن فيهما نفع وجهه وبديه بمرقبه
 حتى لو بقي شيء قليل لا يجزيه والاى وان لم تستوعبا فالثانى اي يلزم ضربة ثالثة ليحصل
 الاحتياط بالنفع او اليد المضروبة على الارض ان لم يكن وعلى هذا الورد ما روي على قول صاحب الشريعة
 ثم اذا لم يدخل الغبار بين اصابعه فعليه ان يخلل اصابعه فيحتاج الى ضربة ثالثة لتخللها
 من ان هذا يقتضي اشتراط النفع وقد قلنا المصير بعد ولو لم يندفع فتدبر على ظاهر
 متعلق بضرمتين من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر والكل والذئب والذئب والذهب
 والفضة المختلطين بالتراب او خضه وشعر عليها غبارا ويخرج عند الملح الماء لا تلبس
 من جنس الارض وهو ما لا ينطبق اي لا يلبس احراز عن الذهب والفضة والحديد ونحوها
 ولا يتردد اي لا يصير وما دابا لا حرق كالشجر وذلك لان الصبيد اسم لوجه الارض
 باجماع اهل اللغة فلا يتناول ما ليس من جنسها او ينطبق او يتردد ولو كان ذلك الظاهر
 بلا نفع اي غبارا عليه عطف على قوله على ظاهره والضمير للنفع اي وبضمتين على النفع
 بلا عجز عن الصبيد كما اذا كسر دارا او هدم حائطا او كالخضه قاصدا وجهه وذراعيه
 غبارا فسخ جاز حتى ان لم يمسح لم يجز ويجب طلبه اي طلب الماء غلوة وهي مقدار ثلثمائة
 ذراع الى اربع مائة وعن ابن يونس انه اذا كان الماء بحيث لو ذهب اليه وتوضا ذهب
 القافله ونفيع عن بصر كان بعيدا جاز له التيمم واحتج صاحب المحيط ان طين قري الماء والافلا
 يجب طلبه ونهى لرجية اي الماء تاخير الصلوة اخر الوقت فلو صلى بالتيمم في اول الوقت ثم وجد الماء
 والوقت باق لا يهرها وضعا اي الماء في جرح او امر غيره به اي بوضعه فيه ونسي فصله اي بالتيمم
 لم بعد الصلوة الا عند الحاجة بوضعه غير بلا على فليل جاز التيمم وفاقا وقبل هو ايضا مختلف
 فيه طلبه من ريقه فان منع او اعطاه باكثر من ثمن المثل واعطاه به اي ثمن المثل وهو ليس عند

يتيمم والاى وان لم يمنعه واعطاه ثمن المثل وهو عند فلا يتيمم وقيل اي قبل طلبه من قبل جاز التيمم
 اختاره في الهدية وقيل الاختاره في البسوط ولم يجز التيمم على ارض نجست وزال اثرها لانها لم تكن
 طيبة وان طهرت بخلاف الصلوة اذ الطهارة كافية فيها وناقضه ناقض للوضوء لا تخلفه
 والقدرة على ما كافى لظهوره لان الحدوث السابق يظهر فيه طهورة التراب لانه
 من باب النقص لا تلبس بخر وجرح نجس لا حقيقة ولا حكميا فاذا قدر على الماء ولم يتوضا ثم عثر
 اعاد التيمم واذا اغتسل بالنسب ولم يصل الماء ظهره مثلا وفي الماء واحد شحذا لا يجب
 الوضوء فيه تيمم لهما ثم وجد من الماء ما يكفيهما بطل تيمم في حق كل واحد منهما وان لم يكف
 لاحدهما بقي فحقهما وان كفى لاحدهما بغير غسل وبقي التيمم في حق الآخر وان كفى
 لكل منهما منفردا غسل التيمم لا يغني عن غسله ففضل عن حاجته فانه لو كان مشغولا بها
 كرفع العطش كان في حكم العدم وناقضه ايضا مروا بالناسح اي بالتيمم على الماء حتى
 لو قرع النائم ينقض تيمم بالنوم لا بالمروءة على الماء كالمستيقظ اي كانتقاضه بمرور المستيقظ
 به على الماء لا الردة فانها لا تنقض حتى اذا تيمم المسلم ثم ردت العيار باسنة منه ثم اسلم صح
 صلوته به جرح اكثر اي لو كان اكثر اعضاء الوضوء منه جرحا في الحدوث الاضغرة او اكثر
 جميع بدنه في الحدوث اكبر تيمم لان لاكثر حكم الكل والاى وان لم يكن اكثر جرحا وغسل
 الاعضاء في الوضوء والغسل لا يجزى بينهما اي بين التيمم والغسل لان في جميعا بين البدل
 والبدل منه ولا نظير له في الشرع ولو كان باكثر مواضع الوضوء جرحا بضرها الماء وبأكثر
 مواضع التيمم جرحا بضرها التيمم لا يصل وقال ابو يوسف رجع بغسل ما قدر عليه
 ويصل ويعيد كما قال الربيعي المانع من الوضوء لو كان من قبل العباد كاسير يمنعه الكفار
 من الوضوء ومحجوب في السجن ومن قبل ان توضا قلنا جاز التيمم ويعيدها
 اي الصلوة اذا زال المانع **باب المسح** على الخفين جاز بالسنة المشهورة
 فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان وجبه غسل الرجلين ويكون من لم يره كان مبتدعا لكن

من داه ولم يمسح اخذ بالعزيمة كان مثا با قال في الكافي فان قبل هذه رخصة اسقاط
لما عرف في اصول الفقه فيبغي ان لا يثاب باتيان العزيمة اذ لا تبقى العزيمة مشروعة بعد اذ
كانت الرخصة للاسقاط كافي وقصر الصلوة قلنا العزيمة لم يبق مشروعة مادام متحققا
والثواب باعتبار التزوع والغسل واذا نزع صارت مشروعة وقال الزيلعي هذا سهوا
فان الغسل مشرووع وان لم يتزوع خفيه ولا جل ذلك يبطل مسح اذا حاض الماء ودخل
في الخف حتى ان غسل اكثر رجلا ولو ان الغسل مشرووع لما بطل بغسل البعض من غير تزوع
وكذا لو تكلف وغسل رجلاه من غير تزوع الخف اجزاه عن الغسل حتى لا يبطل بانقضاء
المدافون القول بان هذا سهوا لان مراد صاحب الكافي بالمشروعية الجواز
في نظر الشارع بحيث يرتب عليه الثواب لا ان يرتب عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل
عليه نظيره بقصر الصلوة فان العامل بالعزيمة ثم بان صلى اربعاً وقعد على الركعتين
انتم معان فرضه بتم وتحقق جوابان المترخص مادام مترخصا لا يجوز له العمل بالعزيمة
فاذا زال الترخيص حاله ذلك فان المسافر مادام مسافرا لا يجوز له الاتمام حتى اذا افتحها
بنية الاربع يجب قطعها والافتتاح بالركعتين كما سيأتي في صلوة المسافر واذا افتحها
بنية اثنين ونوى الاقامة اثناء الصلوة تحولت الى الاربع فالتخفيف مادام متحققا
لا يجوز له الغسل حتى اذا تكلف وغسل رجلاه من غير تزوع انتم وان اجزاه من الغسل واذا
نزع الخف وزال الترخيص صار الغسل مشروعا يثاب عليه والعجب ان هذا مع وضوح
لمن يتدبر في كتب الاصول كيف خفي على فحل من العلماء الفحول قررة اذ لم يمسح في المسح
التكرار لانه في الغسل للمبالغة في التنظيف والمسح ليس له ولو كان المسح امرأة لان دليل
جوازه لم يفرق بينها وبين الرجل مع دخولها في عمومها لخطا الجنب لان المسح ثبت على
خلاف القياس في الوضوء فلا يقاس عليه الجنابة ولا ان صبغة المبالغة اعني فاطمها
او جنب كمال الظاهر كما سبق وفي المسح يثبت ذلك ثم قالوا الموضوع موضع النفي

17
فلا يحتاج الى التصوير فان من اجنب بعد لبس الخف على طهرانه كاملة لا يجوز له
المسح لعدم الدليل لكن قيل سورتان ليس خفيه على وضوء ثم يجنب في مرة المسح فانه
يتزوع خفيه ويغسل رجلاه وكذا المسافر اذا اجنب في التزوع وليس عند ماء فيتم ثم
احدث ووجد من الماء ما يكفي وضوءه لا يجوز له المسح لم يكون على طهر تام عند الحدث
هذا الحسن مما قيل اذ البسماع على طهر تام عند الحدث لان المقصود ههنا الاشارة الى
خلاف الشافعي رحمه الله يقول لا بد من لبسهما على وضوء تام ابتداء حتى لو غسل رجلاه
فلبس خفيه ثم اتم الوضوء لم يجز المسح عنده ونحن نقول يكفي كون الوضوء واللبس
موجودين وقت الحدث بأي طريق كان فلهذا ههنا ذلك الوقت زمان بقاء اللبس
لا زمان حدثه والمقيد بقاءه ولا يمتد به الا ان الفعل يقع بالتجدد وانما قلنا الحسن
الجواز توجيه عبارة القوم بان يحطل على طهر تام حاله من ضمير ليس وعنده الحدث متعلقا
بتام والمعنى اذ البسماع كائنا على طهر تام عند الحدث فيكون مال العبارة بين واحد للمقيم
متعلق بقوله جازي يوما وليلة وللمسافر ثلثة اى ثلثة ايام وليالها لقوله ام يمسح
المقيم يوما وليلة والمسافر ثلثة ايام وليالها من حين الحدث لا حين اللبس ولا المسح
لان الزمان الذي يحتاج فيه الى المسح هو وقت الحدث على ظاهر خفيه متعلق ايضا بقوله
جاز الخف ما بستر الكعب ويكون الظاهر من قل من ثلث اصابع الرجل اصغرها
اما لو ظهر قدرها فلا يجوز له ان يمسح الخف ولا يمسح بان يكون واسعاً بحيث يرى رجلاه
من على الخف قيد بالظاهر اذ لا يجوز على باطنه وعقبه وساقه ان يمسح معدول به
عن من القياس في اعمى في جميع ما ورد به الشرع او جزم موقعها خفان ليس فوق الخف
وقاية بهما للمبوسين على الخف قبل الحدث حتى لو لبسهما عليه بعد الحدث لم يجز المسح عليهما
وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز المسح عليهما لان البس لا يكون له بدل بالرى ولنا ما روى عن عمر
رضي الله عنه قال ابيت النبي صلى الله عليه وسلم على حجر موقب ثم ان لبس سبد من الخف وان كان تحت

بل عن الرجل كانه ليس عليها الا الجرموق لاني الوظيفة كانت بالرجل ولم يكن بالخف وظيفة
 ليصير من اعضاء الوضوء فيصير في موق به لانا سارية الحدث اليه بل يمنع السارية
 الى الرجل ولذا قلنا اذا حدثت بالخشع ولم يمسح فليس الجرموق لا يمسح عليه لان حكمه
 استقر بالخف فصار من اعضاء الوضوء حكما فلا يمسح على الجرموق يكون بدلا عنه وانا
 لا يجوز كذا قال بعض مشايخنا رحمه الله قول يعلم منه جواز المسح على خف ليس فوقه خط
 من كبراس او جوخ ونحوهما فالجواز المسح عليه لان الجرموق اذا كان بكرة من الرجل وجعل الخف
 مع جواز المسح عليه في حكم العدم فلا يكون الخف بكرة من الرجل ويجعل بالاجواز المسح عليه
 في حكم العدم اولى كافي للعاقبة ويؤيد ان امام الفرائ في الوجير والرفعي في شهرته لم يمسح الا بها
 بذكر خلاف الامام ارجع رجوع المسائل اورد هذه المسئلة في صورة الاتفاق وكان مشايخنا
 انما يصير جوابه فيما اشتهر من كتبهم كنفاء بما قالوا في مسئلة الجرموق من كونه خلفا عن الرجل
 او جوبية التحسين بحيث يستمكن على التسايل اشتهر كان الامام لا يجوز المسح عليها ولا ويجوز
 صاحباه ثم رجع الى قوله ما يوجب المنع والممنوع ما وضع الجرد على القدم كالنعل
 فانه يمكن مواظبة المشي عليه فيصير كالخف والمجلبين وهو ما وضع الجرد على اعلاه ولا
 فيكون كالخف لا يجوز المسح على عمامة وقلنسوة ويرفع بضم القاف وفتحها الحاء وقفاين
 ما يعمل ليس يرفع البرد او مخالب الصفرة انما لم يجز عليه لانه لرفع الحج ولا حرج في زعمنا كثيرا
 لو مسحت على ثمارها ونفق البدن الى راسها حتى ينزل قدر ربع جاز كذا في معراج الدررية وفرضه
 اي فرض المسح على الخفين قدر ثلث اصابع اليد من كل رجل على حدة حتى لو مسح على احدى رجله
 مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لم يجز ولو مسح باصبع واحد ثلث مرات
 بمياه جديدة جاز الحصول المقصود وبلا جديدة ولو اصاب موضع المسح ماء مطر
 قدر ثلث اصابع جاز كذا لو مشى في خيش بشل بالمطر والنعل او اصاب الخف طل قدر ثلث اصابع
 وذكرنا انما زعمنا اصابع الرجل كما روى الكرخي وسنته مدها اي الاصابع كل كونهما

مفترجة من اصابع القدم الى اساق هذه العبارة منقولة عن المشايخ بشهادة التبع فلا وجه
 لما قال صدر الشريعة وما زاد على مقدار ثلث اصابع انما هو بما يستعمل فلا اعتبار له وذلك لان
 الاصابع الى اساق اذا كان سنة لم يحصل الا بالماء المطهر وقد انفقوا ان الماء المستعمل غير مطهر
 ايضا انفقوا على الماء ما دام في العضوم يمكن استعماله كيف يصح ما ذكره حرق قدر ثلثها
 اي ثلاث اصابع القدم الاصاغر غير يمسح المسح وهو خبر قوله حرق او اعتبر اصابع القدم لانهما
 الاصل في القدم حتى يجب الذية بقطعها بالاكف ولذا ذكر حكم الكل ولائها المنكشفة واعتبر
 الاصاغر بله حياط هذا اذا كان حرق الخف غير مقابل للاصابع وفي غير موضع العقب
 انما اذا كانه مقابلا لها فالاعتبار بثلث اصابع مما وقعت في مقابلة الحرق لان كل اصبع
 اصل في موضعها واذا كان في موضع العقب لا يمنع ما لم يظهر اكثره والحرق فوق الكعب
 لا يمنع اذا عبره لبس وظهور الا انما لا يمنع في الاصابع بل المانع ظهور قدر ثلث اصابع بكمالها
 وانما يمنع الحرق الكبير اذا كان منفرجا يرى ما تحتها من الخف فان لم يمسح عليه بالخف لكنه
 اذا دخل فيه الاصابع دخلت كالمسح ولو بد حال المشي لا حال وضع القدم يمنع لانه المشي
 يلبس ويجمع الحرق في خف لا فيهما يعني اذا كان في خف واحد حرق في كثيرة تحت الخف
 بحيث لو جمعت بيدى منها القدر المذكور منع المسح لا يمنع التفرقة ولو كان هذا القدر
 في خفيه لم يمنع لا تنقاه المانع عن التفرقة الحرق المعبر ما يدخل فيه مسحة وهي بر القظام
 وما دونها كالعديم بخلاف النجاسة المتفرقة حيث تجمع وان كانت في خفيه او ثوبه
 او بدنه او مكانه او في المجموع وبخلاف الاكتشاف اي اكتشاف العورة بالتفرقة كالكشف
 شي من فرج المرأة وشي من ظهرها وشي من بطنها من فرجها وشي في ساقها حيث تجمع
 تنفع جواز الصلوة للقدور وسباق يفسره بجمع في الوقت لا بعد خلافه لفرج الا
 اذا انقطع عذره وقت الوضوء واللبس حتى اذا وجد حال الوضوء لا اللبس او بالعكس
 اوفي الحالين لم يمسح بعده وناقضه اي المسح ناقض الوضوء لانه بعضه ونزع الخف

ولوسافي

وقيل كما حال العصاة وغسل ما غسوا بغير طهر جاز ولا

فصار كالدّم الحاج عقيب الولد الواحد وانقضاء العدة متعلق به بوضع حمل مضاف إليها
 فيتناول الجميع وسقط يرى بعض خلقه كيد رجل أو أصبع أو ضفر أو شعر ولد فيكون به نفاس
 وتنقضي العدة ونصير الأمة أم ولد ويحتمل لو كان علق بمسنة بالولادة وأما الإياس فقيل
 لا يجزئ مدة بل هو أن تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها فإذا بلغت هذا المبلغ وانقطع دمها
 يحكم بإياسها فإذا أتت بعد الانقطاع حيضاً أي إذا لم تجد فإن رأت بعد ذلك دمًا كانت
 حيضاً فيبطل الاعتداد بالاشهر وبفسد الانكحة وقيل يجد واختلاف فيه فقيل يجد
 بخمس سنة ومذهب عابشة رحمه وفي المحجة اليوم يفتى به تسييراً على من ابتلى بارتفاع الحيض
 بضول العدة وقيل يجد بخمس وخمسين وفيه اثنان في مشايخ بخار وحوار زم وموقوف يجد
 بستين سنة وهو مروي عن محمد بن قيس ومغيرة عند أكثر المشايخ واختلاف فيما رآته بعد ها
 أي بعد مدة الإياس فذهب المذهب أنه لا يكون حيضاً والمختار أنها إذا ندمت فاقولاً كالأسود
 والآخر القاضى كان حيضاً ويبطل به الاعتدال بالاشهر قبل التمام وبعده لا وإن رأت أصفر
 أو أخضر أو رتياً فالتحاضة صاحب العدة ابتداء من استوعب عذره تمام وقت صلوته ولو حكما
 بأن لا يجد في وقت صلوته زماناً يتوضأ ويصلي فيه حالاً عن الحيض وفي البقاء كفى وجوده
 في جزء من الوقت وفي الزوال شرط استيعاب الانقطاع حقيقة قال الفاضل السروجي
 في الغاية ذكر في الذخيرة والفتاوى والمرغيساني والواقعات والحادي وغير مطلوب وجامع
 الخلاطى والمنافع والحواشي أنه لا يثبت حكم التحاضة فيها حتى يستمر بها الدم وقت صلوته كاملاً
 ويستوعب الوقت كله ويكون الثبوت مثل الانقطاع في شرائط الاستيعاب قال الزيلعي مع بعد ما
 اطلع على كلام الغاية ونقله في الكافي بحفظ الدين وإنما يصير صاحب عذراً لا يجد في وقت
 صلوته زماناً يتوضأ ويصلي فيه حالاً عن الحيض ثم قال فهذه عامة كتب الحنفية كما تراه فكان
 هو الأظهر وأردب الرّح على الكافي بأن كلام مخالف لتلك الكتب أقوله في مخالفة بينهما لا المراد
 بما ذكر في تلك الكتب استيعاب وقت العدة تمام وقت الصلوة عين ما ذكر في الكافي بدليل اشتهار

ان شرح الجامع الحلو في قالوا في شرح قوله لان زوال العدة يستيعب الوقت كالشئ أو الانقطاع
 الكامل معتبر في ابطال خصصة المعدود والقاهر غير معنية إجماعاً فاحتج إلى هذا فاصل فقد رنا
 بوقت الصلوة كما قررناه بثبوت العدة ابتداء فانه يشترط ثبوتها في ابتداء طم السيدان
 من أول الوقت إلى آخره لأنه إنما يصير صاحب العدة ابتداء إذا لم يجد في وقت صلوته زماناً يتوضأ فيه
 ويصلي فيه حالاً عن الحيض والاشارة إلى دفع هذا الاعتراض قلت أولاً ولو حكما وأخر حقيقة
 وهو صاحب العدة يتوضأ لوقت كل فرض ويصلي به أي بذلك الوضوء وفيما في ذلك الوقت
 ما شاء من فرض ونقل وعند الشافعي يتوضأ لكل فرض ويصلي النوافل بتبعية الفرض ويتوضأ
 وضوء المعدود وخروج الوقت لا دخوله وعند زفر دخوله وعند أبي يوسف كل وضوء فيصلي المتوضئ
 قبل الزوال إلى آخر وقت الظهر خلافاً لهما لوجود دخول الوقت لاخر وجه ولا يصلي بعد طلوع الشمس
 من توضأ قبل طلوعها وبعد طلوع الفجر لوجود الخروج لا الدخول **باب تطهير**
 الجناس يطهر الجناس ثوباً كان أو غيره عن نجاسة مرتبة بزوال عينها وزوال أثرها كاللون والريح
 أن لم يبق زواله بان يحتاج إلى الصابون ونحوه فإلا لالة المدة لقلع النجاسة إلى الله فإذا احتجج
 إلى شيء آخر يبق عليه ذلك بالماء متعلق بقوله بزوال ويمنع قيل أي من شأنه الإزالة باليكون
 إذا عصر انعصر كالحمل ونحوه ماء الورد بخلاف نحو اللبن كالدّهن فان فيه رسوامة لا تنعصر
 عن الثوب فيبقى شفه في الثوب وكذا بل غيره ويطهر الجناس عن غيرها أي المرتبة بالغسل إلى
 غلبة ظن الطهارة فان غلبه الظن من الأدلة الشرعية وقدره بالغسل والعصر فلا في النعصر
 أي ما من شأنه ان يعصر كالنحو ونحوه مبالغة في المبالغة حيث لو عصر بقدر طاقته لا يسيل من الماء
 ولزم بيان في صيانة الثوب لا يطهر وتثليث الجفاف وغيره أي غير النعصر والرد بالجفاف انقطاع
 النقا لا اليسر فقد قاموا انقطاع النقا مقام العصر كما قاموا ببرد الماء مقام الغسل فكذا كما في
 اعلم ان ما لا ينعصر إذا نجس لا يطهر عند محمد بن عبد الله لأن النجس إنما يزول بالعصر ولم يبق
 وعند أبي يوسف يطهر بغسله ويجففه ثلاث مرات بحيث لا يبقى له لون ولا ريح ويبقى

فاذا كانت الخطة مخفية والتم مغلا بالماء النجس فطريق غسله وتجهيزه ان يضع الخطة في الماء انظما
 حتى يستتر بحجف ويغسل بالماء الطاهر ثم يبرون يفعل ذلك فيهما ثلث مرات ولو كان
 السكين مقيما بالماء النجس في الماء الطاهر ثلث مرات ولو نجس العسل فطهره ان يصب فيه ماء
 بقدره فيغلي حتى يعود الى مكانه والدهن يصب على الماء فيغلي فيعلو الدهن الماء فيرفع بشيء هكذا
 يفعل ثلث مرات ثم ان المعتبر لما كان غلبة الطين بالطهارة وكان حصولها مختلفا بحسب
 اختلاف الحال وبين بعضها اذ ان يبين بعض اخر فقال عن النبي اى يطهر النجس بالماء ثوبا كان
 او يد نابعد رطبا كان او يابس او فرك يابس ان يطهر رأس الحشفة حتى انه ان لم يكن طاهرا
 لم يكف الفرك بل يجب الغسل ولا فرق في بين الثوب والبدن في طاهر الرواية وفي رواية الحس
 لا يطهر البدن بالفرك ويطهر الخف عن النجس ذي جرم حفي عليه اى على الخف بالدلك بالادوية
 كذا طبه اى يطهر الخف ايضا عن النجس ذي جرم رطب على الخف بالدلك اذ يولغ في اى ذلك
 ويطهر الخف عن غيره اى نجس غير ذي جرم بالغسل ويطهر الصيفل كالمرأة والسيفف والتسكين
 ونحوهما بالمسح وانما غير بالصيفل لانه ان كان حشينا او منقوشا لا يطهر بالمسح ويطهر البسامة
 بجرى الماء عليه من يوم وليلة كذا في التارحانية وقبل اكثر يوم وليلة كذا في التجر وقيل ليلة
 كذا في الوقاية تجس بعض اطرافه اى البسامة يوصل على اطراف الطاهر منه مطافا سواء
 تحرك طرفه الاخر بغيره اولا وفيه رد على من قال انما يوصل على الطرف الاخر اذا لم يتحرك احد طرفيه
 يتحرك الاخر ويطهر الارض بالبنس وذهب الاثر للصلوة لا للتيتم لان التيمم يقتضى صعيدا
 طيبا وفي الصلوة يكفي الطهارة وكذا الاجرة المفروشة والنجس وهو الترة التي يكون
 على السبط من القصب وشجر وكلاء قايما في الارض فلها نظير بالبنس وذهب الاثر ثم
 والمقطوع من الشجر والكلاء يغسل ولا يكفي فيها بالبنس وذهب الاثر ثم ما فرغ عن تطهير
 النجاسة شرع في تفهيمها الى الغليظة والخفيفة وبيان ما هو غفوه منه ما فقال وعفى قدر الدرهم وهو
 مثقال النجس الكثيف يعنى ان المراد بالدرهم الدرهم الكبير وهو المتقال كما ذكر في الهداية

لا يكون عشرة من سبعة مثاقيل كما هو المشهور وعرض معقر الكف وهو داخل فاصل الاصابع
 في النجس الرقيق روى عن محمد بن عاتقة عشرة من حيث الوزن وهو قدر الدرهم الكبير وتارة اعني
 من حيث المساحة وهو قدر عرض مقدم الكف فوق ابو جعفر الهندواني بينهما ايماء ذلك مما غلط
 متعلق بقدر الدرهم كقول ما لا يؤكل ولو من صغير دفع ثوبهم ان يول صغير لم يطعم يكون طاهرا
 وغايطة ودم وخر وخره لدجاج وروث وحش وعفى مادون ربع ثوب قبل المداية ربع اذ في
 ثوب بجوزية الصلوة وقيل ربع موضع اصابه النجس كالذيل والخر يصب وقدره ان يوجب بشيء شبر
 ما خف كبول فرس وبول ما يؤكل وحر طير لا يؤكل كذا في ايضا بول اى بول ما يؤكل فان بول ما يؤكل
 يختلف فيه انتفخ كروم لا يرو وما زاد عليها اى قدر الدرهم من الغليظة ومادون الربع من الخفيف لا يعفى
 الواردى الماء الذي يرد على النجس كالموردى الماء الذي يرد عليه نجس كستر كهما في طهارة النجاسة
 في علته النجاسة وهي اختلاط النجس بالماء لا مادم قد روي لا مالم كان حارا فانها بالسبا نجس تبدل الخفيفة
 فيها فان العيان نظير بالاحكام كالميتة اذا صارت والغزرة اذا صارت ترابا والنجس خلا
 ونحو ذلك يصح على ثوب غير مضرب بطانة نجسة حتى لو كان مضربا لم ينجس وعندنا في يوسف
 لم ينجس مطلقا كما يوصل في ثوب اى كما اجاز ان يصل من لبس ثوبا طاهرا فيه ثوب نجس لف هذا
 الثوب النجس في اى في الثوب الاول لكن لا يكون غلوه بالية فيه كالموتى في الثوب فطرت تلك
 البلية فاذا كان كذلك لم ينجس الصلوة فيه كذا اى كالثوب الملقوف فيه في جواز الصلوة فيه
 لو وضع الثوب حال كونه رطبا على جدار يابس طين يافى من قيس ويحسن عطف على وضع طرفه
 اى من ذلك الثوب فنى اى وقع السبا وغسل طرفه اخرجه بلا نجس كما لو مال حجر على
 مائة وسمه من الخطة ونحوها قسم وغسل بعضه حيث يطهر الباقي وان لم يوجد الخمر في غسل
 النجاسة المرئية عن الثوب في اجانته حتى تلك النجاسة او غيرها فلا تدا اى غسل غير المرئية ثلاث
 مرات في ثبات اجانته او واحدة بعد غسلها من بين وعصير كرا من ثيابها الغليظة ثلاث
 طهر الثوب بكتسح انا وان كان القبا من لا يطهر الا بصب الماء عليه والغسل في الماء الجارى

كتاب الصلوة شرط لفرضها الاسلام والعقل والبلوغ لما تقر في الاصول ان مدار التكليف بالفرع هذه الثلاثة وان وجب ضربان عشرين حتى سنة عشرين عليها اي على تركها لما روي عنده صلى الله عليه وسلم قال مروا ولا تكلم بالصلوة وهم ابنا سبع واخرويهم عليها وهم عشرين ومنكرها اي منكر الصلوة المكفوة بمغفر منكر فرضيتها كافر بثبوتها بالادلة القطعية التي لا احتمال فيها حكمه حكم المرتد وتاركها عمدا بجهالة اي كاسلا فاسق يحبس حتى يصلى اثني عشرين لحق العبد حق الله تعالى الحق به وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم مبالغة في الجزع ويحكم باسلامه فاعلم بالجماعة يعني ان الكافر اذا صلى جماعة يحكم باسلامه عندنا خلافا للشافعي لانها مخصوصة بهذه الامة بخلاف صلوة منفردة وسائر العبادات لوجودها في سائر الامم قال م من صلى صلواتنا واستقبل قبلتنا فهو منا قالوا الم لا يقول صلواتنا بالجماعة على الهيئة المخصوصة لوجود الصلوة بدون الجماعة في الكفرة ايضا ولا يخرج فيهما النيابة اصلا اي بالنفس كما صحت في الحج ولا بالماء كما صحت في الصوم بالقدية في حق الشيخ الغاني لانها انما تجوز باذن الشرع ولم يوجد ويجب باول الوقت على غير معذور لوجود السبب كما تقدم في الاصول ويجب على كل المعذور كصبي بلغ وكافر اسلم ومجنون ومغيب عليه افاقا وحايض ونفساء طهرت باخرة لانه السبب في حقه ولا يجوز قبله لامتناع تقدم السبب على السبب فوق وقت الفجر قد مر لانه اول اليوم ومن قدم الظهر نظر الى ان الصلوة فيه اول الوجبات من طلوع الصبح الثاني وهو البياض المنتشر في لافق السطح بالصبح الصادق الى طلوع الشمس لما روي ان جبرئيل م اتم برسول الله صلى الله عليه وسلم فيها حين طلع الفجر في اليوم الاول وفي اليوم الثاني حين اسفر جده وكادت الشمس تطلع ثم قال ما بين هذين وقت لك ولا منك ووقت الظهر من زوالها اي الشمس الى بلوغ الظل مثلية اما الاول فلقوله تعالى اتم الصلوة لدلوك الشمس اي زوالها وعليه اكثر ولا مائة جبرئيل م في اليوم الاول وقت الزوال واما الثاني فلا مائة عليه لانه في اليوم الثاني في ذلك الوقت وعندها اخر اذ صار الظل مثله

سوى الفجر اي في الزوال اي الفجر لغة الرجوع وعرفنا ان رجوع من المغرب الى المشرق حين يقع على خط نصف النهار وضاقت الى الزوال لادنى ما دبت له حصوله عند الزوال فلا بعد تسامحا وقت العصر منه اي بلوغ الظل مثلية الى غروبها اي الشمس اما اوله فالمدكور ههنا قولنا اي م رجع وعندها اذ صار الظل مثله دخل وقت العصر وهو مبني على خروج وقت الظهر على القولين واما اخره فلقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد اركب العصر ورواه البخاري ومسلم ووقت المغرب منه اي غروبها الى غروب الشفق وهو عند ارجع رجع البياض الذي يعقب الحمرة وعندها الحمرة وبه يفتى لاطباق اهل السنة عليه حتى نقل ان الامام جع اليماني ثبت عنه من جملة عامة نصيحة الشفق على الحمرة وفي المسوط قولها اوسع وقوله احوط ووقت العشاء والوتر منه اي غروب الشفق الى الصبح اما اوله فقد جمعوا انه يدخل عقب الشفق على اختلافهم فيه واما اخره فلا جماع السلف اتفقوا على طلوع الفجر الا يرى ان الحايض اذا طهرت بالليل قبل طلوع الفجر يجب عليها قضاء العشاء بالاجماع فلو كان الوقت باق لما وجب عليها هذه عند ارجع رجع وعندها وقت الوتر بعد العشاء بلا خلاف في اخر وهذا الخلاف مبني على ان الوتر فرض عنه كسنة عندها كما يجزى وفائت الخلافة تظهر في موضعين احدهما انه لو وصل الوتر قبل العشاء وناسيا او صلاها فظهر فيها العشاء لا الوتر فان الوتر يصح وبعيد العشاء وحدها عند كل ترتيب بسقط مثل هذا العذر وعندها بعيد الوتر ايضا لانه تابع لها فلا يصح فيها الثاني ان الترتيب واجب بينه وبين غيره من الفرائض حتى لا يجوز صلوة الفجر مالم يصل الوتر عنده وعندها هو اذا لا ترتيب بين الفرائض والسنن ولا يجبان اي العشاء والوتر لفارقتهما اي لم يجد وقت العشاء والوتر بان كان في بدو طلوع الفجر كما يغيب الشمس وقبل ان يغيب الشفق لم يجب عليه لعدم السبب وهو الوقت ووقت التراويح بعد العشاء هو الاصح وقيل من العشاء والوتر حتى يوهلها قبل العشاء او بعد طلوع الوتر لم يوهلها في وقتها وقيل الليل كله قبل العشاء وبعدها وقيل الوتر وبعدها

الوتر بعد العشاء

لأنها قيام الليل لما فرغ من بيان احوال اوقات الصلوة شرع في بيان احوال اوقات المسجدة
 فقال ويستحب تأخير الفجر الى ما يمكن فيه ترتيب اربعين اية ثم اعادته ان لذمت بان ظهر
 فساد وضوئه قال عليه السلام اسفروا بالفجر فانه اعظم الاجر ويستحب تأخير ظهر الصيف
 لا يبراد لقوله صلى الله عليه وسلم ابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيح جهنم وتأخير العشاء
 الى اخر الثلث الا قال بان يكون ابتداءها في اخر الثلث ولو بالخير فيه يوفون قول القدر
 الى ما قبل ثلث الليل وقول صاحب الكنز ثلث الليل وتأخير الوتر الى الفجر للوقوف بالانتباه وان
 او تر قبل النوم لقوله من خاف ان لا يقوم اخر الليل فليوتر له ومن طمع ان يقوم اخره فليوتر
 اخره ويستحب تعجيل ظهر العشاء لما روى عن انس رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الظهر
 في ايام الشتاء ما ندرى ما ذهب من النهار اكثر او ما بقي منه رواه احمد وتعجيل المغرب لما روى
 انه م كان يصلي المغرب اذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب رواه البخاري ومسلم ويوم نعيم
 يعجل العصر والعشاء لان في تأخير العصر احتمال وقوعه في الوقت المكره وفي تأخير العشاء
 تقليل الجماعة على اعتبار المطر والطين ويؤخر غيرهما يعني الفجر والظهر والمغرب لان الفجر
 والظهر لا كراهة في تأخيرهما والمغرب يخاف وقوعها قبل الغروب لشدة التيسر لا يصح صلوة
 وسجدة تلاوة كانت تلك التلاوة في الوقت الكامل وصلوة جنازة حضرت قبل في اوقات
 التي ذكرت بقوله حال الطلوع والاستواء والغروب وهو ظرف لقوله لا يصح الا العصر يومه
 استثناء من قوله لا يصح صلوة فاذا اذاه لا يكره وقت الغروب لانه اذا اذاهما وجبت لان سبب الوجوب
 اخر الوقت لم يرد قبل فاني اذاهما كما وجبت لم يكره فعلها فيه وانما يكره تأخيرها اليه كالقضاء
 لا يكره فعله بعد خروج الوقت وانما يحرم تقويته قالوا المراد بسجدة التلاوة ما تلاها قبل هذه الاوقات
 لأنها وجبت كاملة فلا يتأدى بالنقص وانما اذا تلاها فيها فجاز اذا تلاها فيها بلا كراهة لكن
 الافضل تأخيرها لئلا يتأخر في الوقت المستحب لأنها لا تقوت بالتأخير بخلاف العصر وكذا التلاوة
 بصلوة الجنازة ما حضرت قبل هذه الاوقات فان حضرت فيها جازت بلا كراهة لأنها اديت كما

قبل اخر الثلث والشمس

كما وجبت اذ الوجوب بالحضور وهو افضل والتأخير مكره وانما لم يحز المذكور ان هذه
 الاوقات للنهي الوارد عنها في الحديث بناء على انها اوقات يعبد فيها عبدة الشمس كذا في كلامنا
 العصر وقت الغروب جاز نطق به فيه اي تلك الاوقات ونزاد ان فيها وقضاء نطق
 ببناء به فيما فافه لما تقدم ان ما وجب ناقصا وانما ناقصا ولا فضل في الاولين يعني في تركها
 ببناء به فيها ونزاد ان فيها القطع والقضاء في الوقت الكامل ذكره الربيعي وكره بعد طلوع
 الفجر واداء صلوة العصر الاداء المغرب المنفل وحى سنة الفجر فانه لا يكره وكره المنذور
 وركعتا الضواف وما بدأ به فافه لا يكره الغائبة في هذين الوقتين الا في وقت الاحرام
 فان القضاء فيه مكره ولا صلوة الجنازة وسجدة التلاوة فيهما وكره ما سوى الغائبة
 عند خروج الامام اي مفعوله الى المنبر للخطبة اطهرها التناول جميع الخطب خطبة الجمعة والعبد
 وخطب في الحج وغيره اذ ذكره الربيعي وروى عن الهذلي عن يفرغ من الصلوة لاس من الخطبة
 وسباق تحقيقه في باب صلوة الجمعة وانما ذكره لما فيه من اشتغال عن سماع الخطبة قال صدر الشيعة
 يكره الفوايت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة اذ اخرج الامام للخطبة وقال صاحب
 النهاية الغائبة يتجاوز وقت الخطبة من غير كراهة والخير هنا قوله لكون الاعتماد عليه اكثر
 لا يجمع فرضان في وقت العذر خلافا للشافعي فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر
 وبين المغرب والعشاء بعد المطر والمرض والسفر بل يجمع فان الحاج يجمع بين الظهر
 والعصر وقت الظهر في عرفة وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء في منى لفة
 طهرت في وقت عصر او عشاء تقضيها فقط وعند الشافعي تقضي الظهر مع العصر
 والمغرب مع العشاء بناء على اذ وقت الظهر والعصر واحد وكذا وقت المغرب والعشاء وهذا
 يجوز الجمع بالعذر كما قرر صار هذا في اخر الوقت يقضيها من حاضرت في وقتها ونفست المغرب
 في السببية اخر الوقت عندنا وعند الشافعي مخرج اوله حتى لو لم يكمل في الخطبة وطهرت الحاضرين
 يلزمهم فرض الوقت عندنا ولو حاضرت فيه عندنا لا تقضي خلافا وقد نفرد في كماله

طوعا

باب الاذان هو لغة الاعلام وشرعا اعلام وقت الصلوة بوجه مخصوص ويطلق على
الالفاظ المخصوصة سن سنة مؤمنة للفرايض وهي الروايت الصلوة خمس وقضاؤها الجماعة
بخلافه ترو صلوة العبد بين والكسوف والخسوف والجماعة والاستسقاء والسحابة والنوافل
في وقتها اي قبل ولا بعد الا للقبض لانه وقت القضاء وان فات وقت الاداء لقوله لم يصلها
اذ ذكرها فان ذلك وقت قضاءها بعد لاذن قبل اي قبل وقته بربع التكبير
متعلق بقوله من بدأ بان يقول في ابتداء الاذان الله اكبر الله اكبر الله اكبر بلا حن وهو التقى
ولا يرجع وهو ان يخفف بشهادتين صوته ثم يرجع فيه رفع يدهما صوته يضع المؤذن اصبعيه
وجاز وضع يديه في اذنيه لما روى صلى الله عليه وسلم قال لبلال اجعل اصبعيك في اذنيك فانه
ارفع لصوتك وان ترك فلا بأس لانه ليس بسنة اصلية ويرسل اي تمهل ولا يسرع ويلتفت
في الجمعتين يمينا ويسارا ان امكن الاطماع بالنشأ في مكانه لما روى ان بلال لارضه عند ما بلغ
حتى على الصلوة حتى على الفلاح حول وجهه يمينا ويسارا ولم يستدرك فيفدين ان يكون الصلوة
في اليمين والفلاح في اليسار وقيل الصلوة في اليمين واليسار والفلاح كذلك والصحيح الاول كذا
قال الربيع والاستدراك في موضعه يعني اذا كان المؤذن بحيث لو حول وجهه مع ثبات قدميه
لا يحل الاعلام استدراكها فيخرج رأسه من الكوة اليمنى ويقول حتى على الصلوة ثم يذهب الى الكوة اليسرى
ويخرج رأسه ويقول حتى على الفلاح ويقول بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من النوم مرتين
لما روى ان بلال جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام فقال الصلوة خير من النوم فقال النبي
ما احسن هذا الجعل في ذلك وحضر الفجر لانه يؤدى في حال النوم والغفلة فخص بزيادة
الاعلام كما خص بطول القراءة كذا اي كالأذان الاقامة في عدد الكلمات لكن فرق بينهما بان الاقامة
تكون بلا وضع اصبع في اذنيه ويكون بحذر وهو الانسراع ضد الترسل وبزيادة وقامت
الصلوة بعد فلاحها اي بعد قوله حتى على الفلاح مرتين وانما لم يقل وبلا اتفاق الجمعيتين لانه
لو قال كذلك لفهم عدم جواز اصابه وقد قال الامام النعماني لا يحول في الاقامة الا لانه

منها من صلت او نسها

ينتظرون

ينتظرون ويستقبل فيهما اي في الاذان والاقامة القبلة ولا يكتم في الشائها وينوب الثوب
العود الى الاعلام بعد الاعلام وتنوب كل بلد على منعاف اهله ويجلس بينهما اي الاذان
والاقامة الا في المغرب يستثنان من قوله وينوب ويجلس بينهما اما الاول فلان الشؤب
لا اعلام الجماعة وهم في المغرب حاضرون لضيق وقته واما الثاني فلان الشؤب مكره
فيكون في بادى الفصل احرازه وباقى المصلي بها اي الاذان والاقامة لغاية واحدة واولى الفوايت
وخير فيها اي الاذان للباق من الفوايت وفيه إشارة الى انه لا يخبر في الاقامة بل بابقى بها في الكل
جاز الاذان للحدث والصبي المراهق والعبد وولد الزنا والاعمى والاعرج وكراهي الجنب وصبي
لا يقبل المرأة والمجنون والسكران والفاسق والقاعدى من يؤذن قاعدة الان يؤذن
لنفسه مراعات لسنة الاذان وعدم الحاجة الى اعلام ويعاد لغير الاخيرين وهما الفاسق
والقاعد كذا اي كما كره اذان السبعة المذكورين كره اقامتهم واقامة المحدث لكن لا تقاد اقامتهم
لعدم شريعية تكرار الاقامة وباقى بها اي الاقامة للمسافر والمصلي في المسجد جماعة وفي بيت بمصر
وكره للدولى ان يسافر تركها اي الاقامة والثاني المصلي في المسجد ترك اي الاذان ايضا اي
كالاقامة بخلاف الثالث المصلي في بيت بمصر حيث لا يكره له تركها قال في الوفاية وباقى بها
المسافر والمصلي في المسجد جماعة وفي بيت بمصر وكره للدولى في الاذان والاقامة في بيت بمصر
منه كراهة تركه كل واحد منهما للمسافر والمصلي في المسجد جماعة واما ترك واحد منهما فافهم
منه ولهذا غيرت عبارته ههنا الى ما ترى وكرها اي الاذان والاقامة للنساء لانهما من سنن
الجماعة السجدة اقام غير من اذن بغيره اي غيبة المؤذن لم يكره واقام بحضوره كره
الحقبة بها اي باقامته وحشة السامع للاذان والاقامة يقول ما قال المؤذن لا الجمعيتين
فان معناها سرعه الى الصلوة واسرعه الى ما في نجاتكم في شبة عادته الاستسقاء وقوله الصلوة
خير من النوم فانه ايضا كذلك بل يقول في الاول والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم واما الشؤب
كان وفي الثاني صدقت وبالحن ويقول عند قوله قد قامت الصلوة اقامها الله وادامها

برموت

ولما الى يوم القيام رجل في المسجد يقرأ القرآن فسمع الاذان لا يترك القرآن لانه اجابه
 بالحضور ولو كان في منزله يترك القراءة ويجب كذا في الظهيرية **باب شروط الصلوة**
 الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا يدخل فيه لم يقل التي تقدمها لان من قال جعله
 صفة كاشفة لاميزة اذ ليس من الشروط ما لا يكون مقدما حتى يكون احترازا عنه
 منها طهر ثوبه ومكانه من جث وطهر يديه من حدث هذه العبارة احسن
 من عبارة اكثر والوقاية كما لا يخفى على اهل الدراية عادم ثوب صحيح صلواته قابلا ركوع
 وسجود لان في القعود ستر العورة الغليظة وعدم الاركان في القيام كشفها واداء الاركان
 فيميل الى ايمانها وتثبت قاعدتها ومبانيها لان الستر واجب لحق الصلوة وحق الناس
 والركوع والسجود لم يجبا الا لحق الصلوة وكيفية القعود ان يقعد ما درج عليه القبلة ليكون
 استروا واجد ما كثر الخس او قل من ربه طاهر بصلواته فيلان فرض السرة لا يختص
 بالصلوة وفرض الطهارة يختص بها ووجد ما ربه طاهر لا يضره ان لا يبع الشيء بقوى
 مقام كذا كافي الاحرام فيجعل كان كذا طاهر في موضع الضرورة بثوبه نجس مانع عن الصلوة
 بان يكون بثوبه نجس قد رد ربهين وثوبه نجس قد رثله في اهرقها اي اياهما اقل
 بخاتمة احب للصلوة فيه وان بلغ النجس ربع احداهما تعين لآخر للصلوة فيلان للربع
 حكم الكل كما مر ولوما احدهما نجسا وربع الاخر طاهر تعين الاخر لما مر في وجوب عراية
 ثوبا بستر بدنها وربع راسها يجب سترها حتى لو تركت ستر الرأس لم يجز صلواتها لما عرفت
 ان للربع حكم الكل فصارت تاركه ستر الرأس مع الامكان ولا يجب سترها اقل من ربع الرأس
 حتى لو تركت ستر الرأس جاز صلواتها اذ ليس لها دون الربع حكم الكل ولكن السرة لا تقبل
 لادونكس عادم من ريل النجس سواء كان في بدنه او ثوبه ومكانه يصل مع النجس ولا يبعد الصلوة
 لاذن التكليف بحسب الوسع ومنها اي من الشرط ستر العورة وهي اي العورة للرجل
 ما تحت سترته فالسرة ليست بعورة الى تحت ركبتة فالركبة عورة ونحوه الامة اي

٢٨
 اي ما يكون عورة من الرجل يكون عورة من الامة مع ظهورها وبطنها فانها في الرجل
 لا بعورة وفيها عورة ونحوها اي الامة المكتوبة والمذمومة وام الولد في كون
 ظهرهن وبطنهن ايضا عورة الخيرة اي جميع اعضائها عورة الوجة والوجهها وكفها
 وقد مبها فانها لا تجزى بدان من مزاوله الاثياء بيدها وكفها زيادة ضرورة ومن الحاجة
 الى كشف وجهها خصوصا في الشهادة والمحاكمة والتكاج ونظير ذلك الشيء في الطرافات
 في ظهور رقبتهما خصوصا الفقيرات منهن وهو معنى قوله تعالى ما قالوا الا ما ظهرهن
 اي ما جرت العادة والجملة على ظهوره وبروي ان القدم عورة يفسد الصلوة كشف
 ربع عضو هو عورة غليظة كالقبيل والدبر او خفيفة كاعداها من البطن والفخذ
 وعندنا يوسف يفسد ما كشف نصف ذكر العورتين اشارة الى التسوية بينهما في الحكم
 ولهذا قال صاحب النهاية والعورة الغليظة على هذا الخلاف بعد ما ذكر الخلاف في الكشف المنع
 انه مقدار الربع والنصف وكل من ذكره وانثى احتراما قال بعضهم الذكر والانثى
 عضو واحد ولرأسها وشعرها اي شعر رأسها مطلق اي النازل وغيره واذنها ونورها
 المنسل من اذن عن الناحض فانه تابع المصوب عضو خبير لقوله وكل انكشف عورة
 او قام المصل على نجس مانع من جواز الصلوة او قام في نصف النساء قد اداء ركن اي زمانا يمكن
 فبدا ركن من اركان الصلوة فسد صلواته عندنا في يوف لان المفرد وجد فيها وعند محمد
 لا يفسد ما لم يذره اي الركن لان المفرد اركان من الصلوة معدوم يوجد فيد بقدر الاداء
 اذ لو ادى ركن مع الاكشاف فسد اتفاقا ولم يلبث جاز اتفاقا ومنها اي من الشروط
 استقبال عين الكعبة لكي اجما عا حتى لو صلى في بيتة يجبان يصل بحيث لو ازيل الجدران
 وقع الاستقبال على عين الكعبة واستقبال جهته الغربية وهو كافي فان الموانع لو ازيلت لم يجب
 ان يقع الاستقبال على عينها بل على جهة ما في الصحيح اذ ليس التكليف بحسب الوسع وقبل يجب
 علافا في استقبال عينها قالوا فائدة الخلاف في ظهوره في شرائطه عين الكعبة ففقد بشرط

وعنده غيره ولا وجهها ان يصل الخط الخارج من جيب المصل الى الخط المار بالكعبة على
استقامة بحيث يحصا قايما وانقول هو ان يقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان في الواسع
فيحسب ان العينين كساق مثلث كذا قال الخوي التفاز في شرح الكشاف فيعلم منه انه
لو انحرف عن العين انحرافا لا يزول به المقابلة بالكلية جاز بغير ما قال في الظهيرة اذ انبأ
من او تياسر يجوز ان وجهه كاتسان مقوس فعند البناء من او تياسر يكون احد جانبيه القبلة
وعن بعض العارفين انه قال قبل البشر الكعبة وقبله اهل السماء البيت المعمور وقبله الكرو
بين الكرو شي وقبله حمة العرش العرش ومطلو الكرو وجد الله تعالى في الظهيرة وقبله العاجز
عن التوجه الى القبلة مع علمه بجهتها بان خاف من عدم فكريع او مرض ولا يجد من يحوله اليها وكان
على خشب في البحر جهة قدرته اي يصلي الى جهة قدر عليه ويخزي الى المصلى المخزي بزل المجهود
لنيل المقصود لكونه شيا اي يشبه القبلة عليه بانظر الى اعلام او تركم الظلام او نظام الغمام
وعدم الخبير بها فان لا يصح رضوان الله تعالى عليهم اجمعين تخرو وصلى ولم ينكر عليهم الرسول صلعم
والقبير دليل الجواز ولم يعد الصلوة ان اخطأ لان التكليف بحسب الواسع ولا واسع
في اصابة الجهة حقيقة فصارت جهة التخرى هنا جهة الكعبة للفتاب عنها وقيل
قوله تعالى فاما تولوا فثم وجه الله تعالى في الصلوة حال الاحتباء وذلك ان شرع فيها
بلا تخزي لان قبلته جهة تخزية ولم يجد وان علم فيها اي في الصلوة اصابته لان بناء
القوى على الضعيف فاسد وحاله بعد العلم اقوى من حاله قبله ولو علم اصابته بعدها اي بعد
الصلوة صح حصول المقصود لان ما وجب لغيره لا يعتبر حصوله بل حصول الغير
كالسعي الى الجحفة ولو اخطأ فيها اي في الصلوة او تحول رايه بعد الشروع بالتخرى استدار
في الاول الى جهة الصلوة وفي الثاني الى جهة تحول رايه اليها تخزي كل من المصلين جهة يعني
ان عادتهم قوما في ليلة مظلمة فتخرى وصلى الى جهة وتخرى القوم وصلى كل منهم
الى جهة ان لم يعلم المقتدي مخالفة امامه ولم يتقدمه اي المقتدي الامام في الواقع



جاز فعل كل واحد لان قبلتهم جهتها تخزيهم ولم يضر مخالفة الجوف الكعبة والاي وان علم
انه مخالف لامامه او تقدم عليه في الواقع فلا يجوز فعله اما الاول فلا ريب ان عقدا مامه على الخط
بخلاف جوف الكعبة لان الكل قبلته واما الثاني فلذلك فرض المقام كما اذا وقع في جوف الكعبة
والظاهر ان مراد صاحب الوقاية بقوله وهم خلفه بيان كونهم خلفه في الواقع لا انهم يعلمون
انهم خلفه بل قوله على الساهل كما حمله صدر الشريعة عليه نعم في قوله لا لمن علم حاله ساهل
لان علمه بحاله لا يفيد عدم الجواز بل لا بد ان يعلم مخالفة الامام ولهذا غيرت العبارة الى ما ترى
ومنها اي من الشروط النية لقوله امما الاعمال بالنيات وهي الاداء وهي صفة من ثباتها
ترجع الى الشاويين على الاخر لا العلم قال في الجمع الفتاوى قال عبد الواحد في صلوة اذ اعلم
اي صلوة يصلي قال محمد بن مسلم هذا القدرة وكذا في الصوم والاصح انه لا يكون نية لانها
غير العلم الا ترى ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمسا فراد اعلم الإقامة لا يصير مقبلا ولو نواه
يصير مقبلا وفي النهاية هي الاداء والشروط ان يعلم بقلبه اي صلوة يصلي اما الذكر باللسان
فلا معتبر به وبحسن ذلك لا اجتماع عزيمته وان اعترض عليه بان هذا نزاع الى تفسير النية بالعلم
وهو غير صحيح واجب بان مراده ان يحرم تخصيص الصلوة التي يدخل فيها ويغيرها عن فعل العادة
ان كانت نقلا وتماشا كرها في اخصى او صافها وهو الفرضية ان كانت فرضا لان تخصيص
والتميز بدون العلم لا يتصور قول هذا الجواب بقوى الاعتراض ولا بد منه لان الجرم علم خاص بل الصواب
في الجواب ان مراده بيان ان المعتبر في النية التي هي الاداء عمل القلب لا لزوم الاداء وهو ان يعلم بباطنه
اي صلوة يصلي وان لم يقدر على الجواب الا بامام لم يحجز صلوة ولا غيره بالذكر لان في كل من الاعتراض
والجواب الفقد عن قوله امما الذكر باللسان فلا يعتبر به والتلفظ مستحب لما فيه من اختصار القلب
لاجماع القرينة ولا يفصل بينهما اي النية وبين التخرية بغير لائق الصلوة كالامل والشرب وغيرها
واما نحو الرضوخ والمشي الى المسجد فلا يضرها فيها الا فضل ان يقارن الشروع بان يتصل بالتخرية
هذا ظاهر الرواية وقيل يصح النية مادام المصلي في البناء وقيل يصح قبل الوقوف وقيل يصح قبل رفع

رأسه عن الركوع وفائدة هذه الروايات ان المصلي اذا غفل عن النية لم يكن له التذكر فانه
 احسن من ابطال الصلوة ولا بد لمصلي الفرض كالرواية الخمس والجمعة والواجب كالوتر وصلوة
 العيد والحنادة ونحوها من تعيينه ليمتاز كل منهما عما يشترك في اخص واصاف وهو الفرضية
 والوجوب دون تعيين عدد ركعاته لانه لما نوى الظاهر مثلاً فقد نوى عدد الركعات
 والخطأ في عدد ركعاته لا يضر حتى لو نوى الفجر اربعاً والظهر ركعتين او ثلثاً فاجاز وبلغونية
 التعيين كذا في الحائنة بخلاف المتفعل متعلق بقوله لمصلي الفرض فان مطلق النية كاف فيه
 لانه اذا نوى انواع الصلوة فيصير مطلق النية اليه ولو كان ذلك النقل تراويع والتين
 المؤكدة فان مطلق النية كاف فيها ايضا عند الجمهور لانها توافل في الاصل ففي الفرض
 تفصيل بقوله لا بد لمصلي الفرض الخ يعني ينوي في الفرض ظهر اليوم مثلاً ولو نوى ظهر الوقت
 والوقت باق جاز لوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم لم يجز لان فرض الوقت
 مع غير الظاهر ولو نوى فرض الوقت جاز الا في الجمعة للاختلاف في فرض الوقت فيها
 ففيها صلواتها اي ينوي في الجمعة صلوة الجمعة والاحوط ان يصل بعد الظاهر اي بعد صلوة
 الجمعة قبل صلواتها فان لا نويت اخر ظهر ردت وقته ولم وصل بعد لان الجمعة التي صلاها
 ان لم يجز فعليه الظاهر وان جازت اجزائه الاربع عن ظهر قايث عليه ثم يصل اربعاً بنية السنة
 لانها احسن من مطلق النية وينوي في الوتر صلوة اي الوتر لا الواجب للاختلاف في وجوبه
 وينوي في الحنادة الصلوة لله تعالى والدعاء الهذلي وان ثبت انه ذكر او نسي قال نويت ان اصل
 مع الامام الصلوة على من يصل عليه وينوي في قضاء النقل الذي شرع فيه فافق وقضاؤه
 اي قضاء النقل فسينوي في العيد صلوة اي صلوة العيد المقنتى بالامام فيعيد
 على من يصل ينوي صلوة اي صلوة نفسه وينوي اقتداؤه بالامام اذ يلزمه الفساد
 من جهة امامه فلا بد من التزامه ولو نواه حين هو قف الامامة جاز عند عامة المشايخ
 ولو نوى الاقتداء به ولم يعين الظاهر او نوى الشروع في صلوة الامام الاصح انه تجزئ ويصرف

الى صلوة الامام والافضل للمقتدى ان يقول اقتدى لمن امامي او بهذا الامام قال الربيعي
 والافضل ان يكون ان ينوي اقتداء بعد تكبير الامام لانه ان يكون الافضل تكبير المقنتى
 بعد تكبير الامام لان التكبير امام مقارن بالنية او متأخرة عنه وسياق ان لا يفضل ان يكبر لقوم
 مع الامام وينوي امام صلوته فقط لا امامته للمقتدى اذا لم الرجل والخلف
 في النساء اذ لم تقنتى محازية واماناً اقتداء محازية لرجل فلا يصح اقتداءها الا ان ينوي امام
 امامتها وسياق لهذا زيادة تحقيق في مسئلة المحازاة انشاء الله تعالى **باب صفة الصلوة**
 لها فريض منها التحريمية التحريم جعل الشيء محرماً والهاء تحقيق الاحتمال وخصت
 التكبير الاولى بها لانها تحرم الاشياء المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات وهي التكبير اي
 الخالص بالكبيرة يقول الله اكبر بالحذف وهو ان لا ياتي بالمتى في هزة الله ولا ياء اكبر بعد
 رفع يديه هو الاصح لان في فعله نفي الكبرياء عن غير الله تعالى والنفي مقدم حرمانه اي يرفع
 حتى يجازي بها ما يشيخ حتى اذنيه كذا في الهداية وقال قاضيان ويمس طرفيها بيده حتى اذنيه وبعد
 رفع المرأة يديه احذاء منكبها هو الصحيح لانه ستر لها وعلى هذا تكبير الفنون والاعباد
 والحنادة والاصابع بحالهما اي غير مفرجة ولا مضمومة بل منشودة جازت التحريمية
 بما يدل على التعظيم نحو الله اجل واعظم والرحمن اكبر وبالسبح نحو سبحان الله
 والتهليل نحو لا اله الا الله وبالفاء سبحة نحو خذني برك است كما لو قرأ بها او سبح وسبحي
 بها لا بما يدل على الدعاء نحو رب اغفر لي فالاحاصل انه يجوز ان يبذل بذكر يدل على مجرد
 التعظيم ولا يشوب بالدعاء وجهرية اي بالتكبير الامام وكبره عند المؤمن ستر الافضل
 عند اجمع رجع ان يكبر المقنتى مع الامام لانه شريك في الصلوة وحقيقة المشاركة
 في المفاراة وعندهما الافضل ان يكبر بعد لانه تبع للامام وفي السليم عن روايتان كذا في الكفا
 ولو قال المقنتى اكبر قبل قول الامام ذلك الاصح لانه لا يكون شارعاً في الصلوة عندهم وجمع
 على انه لو فرغ قوله الله اكبر قبل فراغ الامام لا يكون شارعاً كذا في الحائنة وهي اي التحريمية

شرط عندنا وعند الشافعي ركن وفائده تظهر في جواز بناء النفل على تحريمه الفرض
 حتى لو صلى الظهر بضع ان يقوم الى النفل بلا احرام جديد وعندنا لا يصح الا باحرام جديد
 ووجه البناء انها اذا كانت شروطا كان مؤديا النفل بشرط ادى بالفرض وهو حائز
 كما لو نوى الفرض وادى به النفل واذا كانت ركنا كان مؤديا النفل بركن الفرض وهذا الجدل
 والمذكور ان سنن يعني رفع اليدين بالتجنية ونشر اصابعه وجهه الامام بالتكبير ومنها اي
 من الفرائض القيام في الفرض يعني ان فريضة القيام مخصوصة بالصلوة المفروضة ولا يكون
 فرضا في النفل حتى جازاؤه بدون كفايا في بابه وفيه يضع يمينه على يمينه تحت ستره
 وعند الشافعي يضع على صدره وصفه الوضوء ان يضع باطن كفه اليمنى على كفه اليسرى ويحلق
 بالخصر واليمين على اليمين ويسر يديه في قومة الركوع وبين تكبيرات العبد فالحاصل ان كل
 قيام فيه ذكر مسنون ففیه الوضع وكل قيام ليس كذلك ففيه لا رسال وبشي اي بقراء
 سبحانك اللهم لا قوله وجل ثناؤك فلا يأتى في الفرائض لانه لم يأت في الشاهد سراً
 اذ لم وانفرد واقتدى بمسرى ومجاهد قبل الجهر حتى اذا قلدى من الجهر لا يثنى ولا توجه
 اي بضم الي شاء قوله في وجهته وجهي الخ خلافاً لابي يوسف فان عنده اذا فرغ من التكبير يقول
 وجهته الذي الخ وعندهما الوفاة قبل التكبير لاحضار القلب فهو حسن ويتعوز سراً
 للقرأة لا للثناء فيتعوز المسبوق في قضاء ما سبق لا المؤتم لان المسبوق بقراء ولا يثنى
 لانه اثني حال اقتداءه فيتعوز والمؤتم يثنى ولا يقرأ فلا يتعوز ويؤخر اي التعوذ عن تكبيرات
 العبد لانه بعد الشاء فينبغي ان يكون التعوذ متصلاً بالقرأة لا بالثناء فهي اي المذكورات
 ايضا لمن يعني وضع اليمنى على اليسار والارسال فقومه الركوع وبين تكبيرات العبد والثناء والتعوذ
 ومنها اي من الفرائض القرأة فرضها اية لقوله تعافا فاف او اما يستمر منه وما دونها خارج
 بالاجماع وعندنا ثلاث ايات قصار اية طويلة والمكثف بها منى لم يأتى ان قرأة الفاتحة
 وسنن اي يقول بجمع الله الرحمن الرحيم سراً فيها فقط اي لا يثنى في سورة بعدها ويؤمن اي يقول

في الفاتحة
 في قوله تعافا فاف او اما يستمر منه وما دونها خارج
 في قوله وسنن اي يقول بجمع الله الرحمن الرحيم سراً فيها فقط اي لا يثنى في سورة بعدها ويؤمن اي يقول

امين بعدها اي بعد الفاتحة سراً سواء كان اماماً او مأموماً او منفرداً ويضمها الى الفاتحة
 سورة او ثلاث ايات من سورة شاء وما سوى الفاتحة والضم سنة فيكون التسمية
 سنة يؤيدها ما قال في معراج الداية روى الحسن عن ابي جريح ان المصلي يثنى اول صلوة
 ثم لا يعيدها لانهما شاعت فتشاح الصلوة كالتعوذ والثناء وهما اي الفاتحة والضم
 واجبان قرأة الفاتحة ليست بركن عندنا وكذا ضم السورة اليها خلاف الشافعي في الفاتحة
 ولما كان فيهما قول صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب كورة معها وللشافعي قوله
 صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بفاتحة الكتاب كذا في الهداية واعترض الامام السري على قوله
 ولما كان فيهما بان احدا لم يقل ان ضم السورة ركن وخطا صاحب الهداية فيه ولنا قوله تعالى
 فافروا ما تيسر من القرآن والزيادة عليه محض الواحد لم يوجب العمل فقلنا بوجوبها
 تقوم مقام السورة في الاعجاز فكذلك هنا وكذا الآية الطويلة ونسبها الى سنة القرأة في السفر
 بخلة الفاتحة واي سورة شاء وامنة نحو البروج وان شئت وفي الحضر تحسن في الجهر والظهر
 طول المفصل والعصر ~~في~~ وساطة والمغرب وقصار وفي الضرورة بقدر الحال
 من الجرات طول البروج ومنها وساطة الى يمكن ومنها فساد الى الاخر ومنها اي الفرائض
 الركوع يكبره خافضاً يخط الائمة م كان يكبر عند كل خفض ورفع ويعتمد يديه على
 ركبتيه مفرجا اصابعه لا يندب التفرج الا في هذه الحالة بلا طأ ظهره حتى لو صب الماء على ظهره
 لاستقره دافعا له ولا منكاً وبطنه في الركوع مستحياً اي قابلاً سبحان ربك العظيم مرات
 ثلاثاً هي ادناه لقوله م من قال في ركوعه سبحان ربك العظيم ثلاثاً فقد تم ركوعه وذلك
 ادناه وس قال في سجوده سبحان ربك ثلاثاً فقد تم سجوده وذلك ادناه ويكره ان ينقص
 منها ولو رفع الامام والركن ان يتم المقدي ثلاثاً ثمها في رواية الصحيح انه يتابعه
 وكلما زاد افضل للمنفرد بعد ان يكون الختم على وتر واما الامام فلا يزيد على وجهه بل الفاتحة
 ثم يسمع اي يقول سمع الله لمن حمده دافعا رأسه من الركوع والامام يكفي به اي بالتسبيح

في الفاتحة واجب حتى يزول الشك بتركها
 دونه تسوية وثلاث ايات

والمقصد يكفي بالتحميد يعني بذلك الحمد لما روي أنه م قال إذا قال الإمام سمع الله منكم
فقلوا آمين بذلك الحمد لله الخاري سلم قسم بينهما والقسمه تنافي الشركة وفي الحيط
التهمة لك الحمد فضل الزيادة الشاء والمنفرد قبل كالمقصدى يعنى يكون بالتحميد قال
الزبلى عليه أكثر المشايخ وفي المسو هو الاصح لان التسمية حيث لمن معه على التحميد وليس
مع غيره ليجتنب عليه قبل المنفرد بجميعها التسميع والتحميد وهو رواية الحسن عن ابي جعفر
رج قال صاحب الهداية هو الاصح ويقوم مستويا بعد رفع رأسه وملاوى الاطمينان وهو
تسكين الجوارح في الركوع حتى يطمئن مفاصله وملاواه تكبير الركوع وتفتح الاصابع والتسبيح
والتحميد والتسبيح والقيام مستويا لمن وهو الاطمينان في الركوع الذي هو من تعدل الركوع
واجب لانه شرع لتكامل ركن مقصود بخلاف القوم بعد رفع الرأس من الركوع وبين السجدين
فان الاطمينان في الركوع سنة لانها اشترعت للفرق بين الركعتين فالحاصل ان مكمل الفرض
واجب ومكمل الواجب سنة ومنها الفرائض السجود بكبره لانه صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل
حفظ ورفع الاشارة رفع رأسه من الركوع ويضع ركبته على الارض لم يقل واضعا كما قال في الركوع
حافضا لان التكبير يقاد الحفظ هناك ولا يقاد الوضع ههنا ثم يضع يديه معتمدا
على راضية لان وابل رضى الله عنه سجد والتكاء على راضية ورفع ما بين ركبتيه ثم قال هكنا
بسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يضع وجهه بين يديه هذا اذ ينه وما روى أنه م
اذا سجد وضع يديه هذا اذ ينه وما روى أنه م اذا سجد وضع يديه هذا منكيه محمول على حالة
العذر والكبر او المرض ضامنا اصابعه لا يندب الضم الا ههنا مبداءى فظهر اعضديه مبعدا
بطنه عن تخديه لما ثبت انه صلعم كان يفعل هكذا وقيل لا يفعل ان كان في الضيف حذر من اضرار
واضع وجهه على الارض موجهها اصابعها نحو القبلة لقوله م اذا سجد سجد على كل عضو منه
فلا يجوز من اعضائه القبلة ما استطاع والمرأة تتخفص وتلرق بطنها فيخذه لان ذلك لسترها
فسجد غطف على كبريها بنفد وجهته مواظبة م قدم الانق على جهة وان كانت أقوى منه

في السجود لفريق من الارض اذ سجد على ما يجد حتى يستقر في جهة واحدة لا يفتقر الى الساجد
ان يبلغ لا ينزل رأسه من ذلك فلا يجوز ان على الفطن المخلوع والتبين والذرة ونحوها الا
ان يجد حجم الارض فجاز السجود على كور عمامته اى دورها وفاضل ثوبه كله وزيله اذا وجد
حجمه رخص وجاز على ظهره من يخط صلوته بان يمسح بها الظهر مثالا حتى اذا لم يصبر او صلى
المسجود عليه غير صلوة الساجد لم يجز في الزحام للصعوبة فلا يجوز في السعة وان كره الاولة
اى السجود على الكور وفاضل الثوب كالانكفاء بالانف في السجود فانه جائز عندنا
رج مع الكراهة بخلاف الجهة فان السجود عليها واحد هاهنا غير عذري يجوز عندنا في حنيفة
رعه بلا كراهة كذا في البدايع والتخفة فقول صاحب الكزوكه باحدهما منطوقه وبطريق
في السجود مستحاي قلنا سبحان ربى الاعلى مرات ثلاثا اى اذ ناه لما روي اني في الركوع وندب
ان يزيد على الثلاث في الركوع والسجود ويختم بالوتر كالحرس والتسبيح لانه صلى الله عليه وسلم كان يختم
على الوتر وان لم لا يطول على وجه يحل القوم وقالوا ينبغي للإمام ان يقول نعم بالتمكين القوم
من الثلاث ويرفع رأسه مكبرا لما مر انه عليه السلام كان يكبر عند كل خفض ورفع قبل
في مقدار الرفع اذا كان الى السجود اقرب لم يجز لانه بعد جدا ما قرب الى السجود الشئ
ياخذ حكمه وان كان الى الجلس اقرب جاز لانه بعد ساجدا فيتحقق السجدة الثانية وقيل
اذا ازيلت جهة الارض بحيث يحرى الريح بين جهة وبين الارض جاز عن السجدين ويجلس
مطمئنا بقدر يسير وكبير وسجد مطمئنا فوضعية الركوع والسجود تثبت بقوله تعالى
واركعوا وسجدوا والامر لا يوجب التكرار ولنا الايجاب تكرار الركوع فيما اذا ثبت فرضه تكرار
السجود ولما ذكر قلنا قد تقرر ان اية الصلوة مجملة وبما الجملة قد يكون بفعل الرسول م
وقد يكون بقوله وفرضه تكراره ثبت بفعل المنقول عنه قوله اذ كل من نقل صلوة الرسول
صلى الله عليه وسلم نقل تكرار السجود ولما وجه تكراره فقيل انه تعبد لا يطلب فيه للعنى كاعداد الركعات
فيل الشيطا من سجدة فلم يفعل فوجد مرتين ترغيمه وقيل الاولى اشارة اننا خلقنا من الارض

والثانية الى ان تعاد اليها قال الله تعالى خلقناكم وفيها نعيدكم ثم نكبكم للقيام ويرفع
رأسه ثم يديه ثم ركبتيه على عكس السجود ويقوم مستويا بلا اعتماد على الارض كما ذهب اليه
الشافعي ولا يعود قبل القيام يسمى جلسة الاستراحة كما ذهب اليه الشافعي والركعة الثانية
كالاولى لكن لا تشاء ولا تقوذ ولا يرفع يديها اي يفعل في الركعة الثانية كما يفعل في الاولى
لكن لا يستفتح ولا يتقوذ لانها لم يشرع الاقرة ولا يرفع يديه كما في الاولى وفيه اشارة
الى انه ياتي بالنسبة تلك السجدة الثانية فذكر قبل السلام او بعد وقبل التكلم فضاها
في الصلوة يعني اذا ترك سجدة ثم تذكرها قبل ان يسلم او بعد ما سلم وقبل ان تكلم بسجدها
سواء علم انها من الركعة الاولى او غيرها لانها فاقته عن محلها الاصل ولم يفسد الصلوة
بفواتها عنه لوجود المحل في الجملة لقيام التحريم فلا بد من فضاها لانها ذكر ان لو لم يقض
حق خرج عن الصلوة فسد ويشهد عقيب السجدة لان السجود الى السجدة الاصلية
يرفع التشهد عقيب كما تبين انه وقع في غير محله فلا بد من التشهد ولو ترك لم يجز صلوة لان
القعدة الاخيرة فرض في تشهد ويسلم في سجدة تشهد ثم يسلم كما في البيهقي وبعد سجدة
يفترش رجل اليسرى ويجلس عليها باصابعها واضعا يديه مبسوطين على فخذيها
اصابع يديه ورجليه نحو القبلة لما روي عن عائشة رضيها الله عليه السلام كان يقعد الفقهاء
على هذا ويشهد كابن مسعود رضيهم عنه وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام
عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله الا الله وشهد ان محمدا عبده ورسوله التحيات جمع تحية وهي الملك وقيل ببقاء الدائم
وقيل العظمى وقيل السلامة اي السلامة من الافات وجميع وجوه النقص قال ابن قتيبة انما جمعت
التحيات لان كل واحد من ملوكهم كان له تحية تحي بها فقولوا التحيات لله اي الالفاظ
التي هي على الملك مستحقة لله تعالى والصلوة قال ابن منذر وبعض الشافعية هي الصلوات
وقيل كل الصلوات وقيل الرحمة وقيل الادعية وقال الذهبي العبادات والطيبات قال

قال الاكثرون اكلموا الطيبات وهي ذكر الله تعالى وما والاها وقيل الاعمال الصالحة ويقصر عليها
اي في القعدة الاولى يعني لا ياتي بالصلوات ويكتفي بالفتحة فيما بعد الاولين غير ان يتناول
صلوة المغرب وان سجد فيه او سكت جاز لكن ان سكت عمدا اساء وان سهوا وجب عليه سجود التمام
في رواية الحسن عن ابي نعيم عن ابي الاحوط ان لا يتركها وان كان الصحيح انه ليس بواجب وما سوى وضع
الرجلين ونعيقين الاولين للقراءة والاصميين في السجود والقعدة الاولى والتشهد فيهما
اي التشهدين والاقتصار عليه في الاولى اي ترك الصلوة على النبي ثم سنن ادا بملاوي
المذكورات تكبير السجود ونسيجه ثلثا ووضع يديه على ركبتيه واكثر من رجله اليسرى ونصب اليمنى
والقومة والجلسة فانه ليس في الاولى اي وضع الرجلين فرض في رواية وهو رواية القدر
حتى يسجد ورفعي اصابعه بجليه عن الارض لم يجز كما ذكره الكرخي والخصاص ولو وضع احدهما
جاز قال قاضيها وبكره وذكر الامام الترمذي ان اليد اليمنى والقدمين سواء في عدم الفريضة وهو
الذي يدل عليه كلام الشيخ السلام في مبسوطه وهو الحق كذا في العناية والباقي واجبة وهن تعيق
الاوليين ثم حتى لو اخر القيام الى القعدة زيادة على التشهد فدر ما يؤدى فيذكره وقيل حرف عمدا اثم وهو
سجد ومنها اي الفرايض القعدة الاخيرة قد مر ما يقرأ فيه التشهد الى عبده ورسوله لقوله عم
لابن مسعود حين علمه التشهد اذا قلت هذا وفعلت هذا فقد تمت صلواتك علق التمام
بالفعل قرأ ولم يقرأ لان معنى قوله اذا قلت هذا اي قرأت التشهد وانت قاعد لان
قرأت التشهد لم تنشع الا في القعود وقوله او فعلت هذا اي فعلت ولم تقر شيئا فصار
التحجير في القول لا الفعل لانه ثابت في الحالين كما بينا والمعلق بالشرط عدم قبل وجود
الشرط ولان الصلوة متناهية وانتهى لا يكون الا بالانتهاء والتمام الا بالانتهاء وانما يعلم
ببيان الشارع وقد بين فيه فيكون فرضا فان قيل لا يثبت الفريضة بخبر الواحد قلنا
نعم لا يثبت به ابتداء اما اذا بين للحمل به فنثبت كما مر ثم قيل المقدار المفروض القعدة ما ياتي
فيه بالشهادتين والاصح ما احتج به الكافي وذكره من ان التشهد عند الاطلاق ينصرف اليه

وهي أي القعدة الأخيرة كالاولى في افراش رجله اليسرى ونصب اليمنى لكنه يريد ههنا الصلوة
على النبي صلى الله عليه وآله وهي سنة عندنا وفرض عند الشافعي كيفية الصلوات ان يقول
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد
وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وكره بعضهم ان يقول
اللهم ارحم محمد الخ لانه يوم تقصير الانبياء عليهم السلام اذ الرحمة تكون باتيان ما يلام
عليه والصحيح انه لا يكره كذا قال الربيعي رحمه الله ويدعون لنفسه وغيره من المؤمنين وهذا اولى
فما قيل ودعي لنفسه لا لغيره لان من ان السنة لا يحضر نفسه بالدعاء شبه القرآن اي بما يشبهه
لفظا ومعنى كان بقوله اللهم اغفر لي ولوالدي ويقول اغفر لاني ولوالثبوة عطف على شبه
القرآن اي بالمراد من رسول الله صلى الله عليه وآله ان يقول اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه
لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم كلام الناس
اي لا يدعون شبه كلام الناس لانه يفقد الصلوة الاصل في ان كل ما لا يستحيل سؤاله
من العباد فهو كلامهم وما يستحيل فليس بكلامهم ثم المفسد انما يفسد اذا لم يفقد قدر
الشهادة في اخر الصلوة واما تفقد فصلوته تامة لوجود الخروج بصنعه كما سبقنا
ولكن المرأة تتورك اي يخرج رجلها من الجانب الايمن وتمكن وركبها من الارض لانه يستر لها
ومبنى حالها على الشرفيهما اي القعدتين والصلوة والدعاء ستان الاول فرض عند الشافعي
ومنها اي الفرايض ترتيب القيام اي تقديم بقصد الترتيب على الركوع والركوع
على السجود حتى لو ركع قبل القيام او سجد قبل الركوع لم يجز لان الصلوة لا توجد الا بذلك
كذا في الكافي وتحقيق ان الصلوة من الافعال الشرعية فلها ماهية مركبة شرعا من اجزاء
مادية هي القيام والركوع والسجود وجزء صوري هي الهيئة الحاصلة من تقديم القيام
على الركوع والركوع على السجود ولم يذكر القراءة مع انها من الاجزاء المادية ايضا الا لادخلها
في حصول الجزاء المصوري لان الشرع لم يعين له محلا مخصوصا بطريق الفريضة كما عين

عين الباقي الا وكان بل جعله فرضا في الصلوة مطلقا حتى لو تركت في الاولين ووجدت في الاخرين
صحت الصلوة وانما لا يصح لو تركت بالكلية فلهذا الترتيب جعلوا امر عادات الترتيب بين القراءة والركوع
من الواجبات الفرايض وقصروا في التمثيل لوجوب رعایت الترتيب في الاركان على هذا المثال يوثق
ما قال في اخر باب الحديث في الصلوة ان ما اخذت شرعية داعي وجوده صورة ومعنى محله لانه كذلك
شرع فاذا غير فقد قلب الفعل وعكسه وقلب المشرع باطل ومنه يعلم تحقيق ما قال صاحب الهداية
عند الواجبات ومراعات الترتيب فيما شرع مكررا من الاعمال فانه اذا شرع مكررا ما شرع
مكررا في الركعة الواحدة كالسجدة فان من تركت الثانية ساهيا واقام وانتم صلواته فذكر فعله
اي سجد السجدة المتروكة وسجد السجدة كما قرأه في غير مكررا فيها كالركوع فانه اذا وقع
بعد السجود لا يقع تلك الركعة معناه بها بالاجماع ذكره شرح الهداية حتى قال الجلالية الترتيب فيمن
فيما اخذت شرعية في كل ركعة كالقيام والركوع وليس فرض فيما تعددت شرعية في كل ركعة كالسجدة
حتى لو ترك ركعة ركوع الركعة الثانية انه ترك السجدة من الركعة الاولى فان خط من ركوعه فسجد ها لا يلزم عليه
اعادة الركوع فان قيل السجدة الثانية فرض كالتامة ومن الاجزاء المادية فاي ستر في جعل مراعات الترتيب بينهما
واجبا لا فرضا قلنا السجدة ان اصل السجدة ثابت بقوله تعالى السجدة او تكبرا بها بفعل الرسول صلى الله عليه وآله ثم كما سبق
فاذا وجد الاول في محلها فقد حصل الترتيب المفروض لوجود مقتضى النص ولو فرض الترتيب بين
السجدتين لزم مساواة ما ثبت بالفعل مثبت بالنص مع ان الاول اعادته من الثانية ويعلم ايضا
تحقيق ما قال في الزخيرة انما تقديم الركعتين نحو ان يركع قبل القراءة فلان مراعات الترتيب في هذه الصلوة
خاصة واجبة عند اصحابنا الثلاثة خلافا لفرقنا معناه ان مراعات الترتيب في هذه الصلوة خاصة
واجبة عندهم وفرض عنده فانه يقسم على اركان الترتيب كالقيام والركوع والسجود وهم يفرقون
بينهما وبين تلك الاركان بما ذكرنا ويعلم من جميع ما ذكرنا في هذا المحل ان كلام صاحب الشريعة ههنا
مختل اما اوله فلان قوله فيما ذكره ليس فيه الخلل مخالف لما صرح شرح الهداية انه اخذت شرع
غير تكرره في الركعة الواحدة كالركوع فانه اذا وقع بعد السجدة لا يقع معتاده واما ثانيا فلان

أي إذا أراد المنفرد الأداء خيرة شاء جهر لكونه امام نفسه وهو افضل ليكون الاداء على هيئة
الجماعة ويروى عن من صلى على الهيئة صلت بصلوته صفوف من الملائكة وان شاء خاف ان ليس
خلفه من يسمعه قيد بالجهر لانه لا يخبر في غير هابل يخاف فيه حتما هو الصحيح كسفل بالليل
فانه يخبر بين الجهر والخافت والجهر افضل قيل ويخاف المنفرد ان قضى الجهر بكتف النهار
في الهداية من خافت العشاء فقضاها بعد طلوع الشمس ان ام فيها جهر وان كان وحده خاف حتما
ولا يخبر وهو الصحيح لان الجهر يخص اما الجماعة حقا وبالوقت وحق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد
احدهما وقيل بخبر في الكافي قضاء العشاء نهائيا ان ام جهر اذا كان وحده خيره والجهر افضل يكون
القضاء على حسب الاداء قال صاحب النهاية قول المصنف هو الصحيح بخلاف ما ذكره مسر الائمة السرخس
مع وفي الكلام فاضحان والامام الترمذي والامام المحبوني في شروهم للجامع الصغير واجب عنه
بان ما ذكره المصنف من سبب الجهر ثابت بالاجماع وقد استوفى كل منهما في الحكم واما موافقة القضاء
الاداء فليس على سببها اجماع ولا نص فجعلها سببا يكون اثبات سبب بالرأى ابتداء وهو باطل ولعل
هذا احمل صاحب الهداية على حصر الصحة فيه فيكون مراده الصحة دراية لا رواية اقول فيبحث
لان الحكم انما يثبت اذا كان الاجماع على حصر السببية في المذكورين وليس كذلك كيف ولو كان على الحصر اجماع
لما حصل التسهيل على هؤلاء الفحول بل الاجماع على كون كل منهما سببا للجهر وقد تقدم في الاصول ان ما ثبت
بالاجماع يجوز تعليله والحق بخبره بل وجود العلة فيه وجواز الجهر في الوقت في حق المنفرد بل افضلية
معتل بما يفهم من الحديث المذكور فان الجماعة كما هي مشروعة في الاداء مشروعة ايضا في القضاء فينبغي
ان يكون الجهر في قضاء المنفرد الجهر ايضا افضل بذكره الحديث فظهر انه ليس بصحيح دراية ايضا
ولهذا اختاره صاحب الكافي للجهر سماع غيره والخافة سماع نفسه هذا مختار الهندواني
وقال الكرخي للجهر سماع نفسه والخافة تصحيح الحروف لان القراءة فعل اللسان لا الصماع
ولا اول اصح لان مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة بلا صوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق
بالنطق كالسمية في الذبيحة وجوب السجدة في السلاوة والطلاق والعاق والاعتناء

ترك سورة اول العشاء وقراءة الفاتحة قراءتها اي السورة بالفاتحة جهر في الاخيرين
ولو ترك الفاتحة في الاولين لا اي لا يقضيها في الاخيرين لانه بقراءة فاتحة الاخيرين فلو قضا
فيهما فاتحة الاولين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وهو غير مشروع ونظام اولي الجهر
على الثانية فقط اي لا اول سائر الصلوة لانهما است في الجهر اجماعا ليدرك الناس الجماعة
وسنة الجهر لانه وقت غفلة بخلاف سائرهما والطويل معتبر من حيث الاثر ان كانت متقاربة
في الطول والقصر وان كانت متفاوتة اعتبر الكمال والحروف فينبغي ان يكون التفاوت
بقدر الثلث والتثنية الثاني في الاولى والثالث في الثانية وهذا بيان لا اختيارا لما بين الحكم
فالتفاوت وان كان فاحشا لا بأس به لورود الاثر والاطالة الثانية على الاولى تكرار اجماعا لانهما
يكره التفاوت بثلاث ايات وان كان آية وايتين لا يكره لانهم قرأوا في المغرب بالمعزوتين
واخرهما اطول من الاولى بآية كذا في الكافي ولم يتعين سورة لجواز الصلوة يعني لم يجز تعينها
لجواز الصلوة بحيث لو لم تقرأ فسد الصلوة لاطلاق قوله تعالى فاقروا ما ينزل من القرآن
وقال الشافعي سورة الفاتحة متعينة للجواز لقوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
قلنا النص مطلق وخبر الواحد لا يعتد لانه نسخ وكثر تعينها اي سورة لها اي لصلوة مثل
ان يقرأ الم تنزيل السجدة وهل في في صلوة الفجر يوم الجمعة وسورة الجمعة والمنافقان
في صلوة الجمعة وانما كره لما فيه من جهر الباقي قالوا هذا اذا راه حتما بحيث لا يجوز غيرها
اوردني غيرها مكرها ما لو قرأها كرهها ليس عليه او تبرك بقراءة عليه السلام فلا كراهة
فيه لكن يشترط ان يقرأ غيرها اجبا ثالثا ليدرك الجاهل ان غيرها لا يجوز سوى الفاتحة
فانها متعينة للقراءة في كل صلوة بلا كراهة وان لم يتعين لجوازها للمؤمن لا يقرأ
خلف الامام بل يستمع وينصت وان قرأ الامام آية تروى او تروى بقوله تعالى واذا قرأ القرآن
فاستمعوا وانصتوا فان اكثر اهل التفسير على نسخ خطيب المفسرين ومنهم من حمل على
حالة الخطبة ولا تنافي بينهما فانما مراد بهما فيما فيها من قراءة القرآن كذا الخطبة

اى المؤمن يسمع الخطبة وينصت وان صلى الخطيب على النبي م الا اذا قرأ صلوا عليه فليس
 المستمع شراً وقعت العبارة في الكثرة والوقاية هكذا لا يقرأ المؤمن بل يسمع وينصت
 وان قرأ امامه آية ترغيباً وترهيباً وخطب اوصلى على النبي م فاعترض عليه الزيلعي
 بان ظاهر قوله وخطب معطوف على قراءة فلا يستقيم والمعنى لانه يقتضى ان يكون الانصات
 واجبا قبل الخطبة والصلوة على النبي م وهذا الاعتراض كان ممكن الدفع بان يكون المؤمن
 بمعنى من شأنه ان يأتي ويجعل قوله وخطب عطفاً على قراءة المحذوف بعد قوله لا يقرأ
 المؤمن اذا قرأ امامه بل يسمع وينصت وان قرأ آية ترغيباً وترهيباً فلا يقرأ المؤمن اذا خطب
 امامه اوصلى على النبي م بل يسمع وينصت لكن غير العبارة فقلت كذا الخطبة هي للثبوت
 من اول الامر والبعيد عطفاً عن الخطبة كالتقريب في وجوب الاستماع والانصات للجماعة
 سنة مؤكدة وقيل فرض للرجال وبيان ان جماعة النساء مكره ولا يكره للجماعة في مسجد
 محله باذان واقامة يعني اذا كان مسجد امام وجماعة معلومان فصلى بعضهم باذان واقامة
 لا يباح لباقيهم تكرارها بما كن لو كان مسجد الطريق يباح تكرارها ولو كررها لهدبونها
 جاز الا اذا صلى بها باذان واقامة فيه او لا لا غير اهله لان حقه لا يقطر بفعل غيرهم
 اوصلى بمافيه ولا اهل لكن بخافة الاذان لان مخالفتهم يكون عذراً لباقيهم والحق بالامامة
 بين الحاضرين لا علم اى علمهم باحكام الصلوة صحة وفساد بعد ما يحسن من القراءة قد
 ما يجوز في الصلوة لان الحاجة الى العلم اكثر بالنظر في غير الاقراء اى ان نسا ووافيه فالحق
 فالحق بها اكثرهم قرأاً وتجويداً لقراءة لانه ركن في الصلوة فالأورع اى ان نسا ووافيه فالحق
 أشدهم خوفاً من الله تعالى اجتناباً من الشبهات قال عليه الصلوة والسلام من صلى خلف عالم
 نقي فكأنما خلف نبي فالأحسن اى ان نسا ووافيه فالحق اكثرهم سنناً لما روى ان النبي م
 قال لا يبنى اى يملكه نبيكمما اكبر كما سنناً فالأحسن خلفاً اى ان نسا ووافيه فالحق
 احسنهم معاشاً بالناس فالأحسن وجهها اى اكثرهم صلوة بالليل لما روى انه صلى الله عليه وسلم

ما روى
 ما روى
 ما روى
 ما روى
 ما روى

قال من أكثر صلواته بالليل حسن وجهه بانها رافلاً لا تشرف نسباً فلا تنظف ثوباً لان
 في هذه الصفات نكته الجماعة وان تسوا ويقع او الخيارات القوم كذا في معراج الذرية وكره
 امامة عبد لانه لا ينفع في التعلم في قلب عليه الجهل واعراضه وهو الذي يكن البادية عربياً
 كان وعجبتا لان الغالب عليه الجهل وفاسق لانه لا يهتم لامر دينه واعى لانه لا ينوق النجاسة
 ولا يهتدى الى القبلة بنفسه ولا يقدر على السجدة والوضوء غالباً ومبتدع اى صاحب هوى
 لا يكفره صاحبه حتى اذا كفره لم يحجز اصلاً وولد زناً اذ ليس له اب يؤديه فيغلب عليه
 الجهل وان تقدموا جازع الكراهة لقوله م صلوا خلف كل تبر وفاجر وكره تطويله
 اى الامام الصلوة لقوله م من ام قوماً قبل يصلهم صلوة اصغفهم فانهم لم يرض
 والكبير وذو الجاهلية وكره جماعة النساء وحسن من اذا لا يرضى من أحد المخطوبين قيام الامام
 وسط النصف وهو مكره وتقدم الامام وهو ايضا مكره في حقن ولو فعل لم يتقدم
 الامام بل يقف وسطهم اذ بعض النراهم من بعض كالعراة جمع عارقاتهم اذا صلوا
 لم يتقدم امامهم وكره حضور الشابة كل جماعة في الصلوة الحسن والجمعة لمافية من خوف الفتنة
 وحصول العجز الظهر بين اى الظهر والعصر والجمعة لان النسفة يجتمعون في اوقاتها وفطر
 شبعهم قد يحملهم عار غيبة العجايز وفي الفجر والعشاء ينامون وفي المغرب بالطعام مشغولون
 والجماعة متعبة فيمكها الاعتزال عن الرجال فلا يكره ويقف الواحد عن غيره اى بين الامام
 لانه م صلى بين عيسى فاقامه عن يمينه ولا يتأخر عن الامام في ظهر الرواية وعن محمد انه يضع
 اصابعه عند عقب الامام وان كان المقدم طويلاً فوقع سجوده امام الامام لم يضره لان العبرة
 لموضع الوقف لا لمكان السجود وان صلى في سارده وخلفه جازوا لسا ايهما في الاصح لمخالفته
 السنة ويقف الاثنان خلف لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك ويقف من موضع يمينهم
 لان الشيم طهارة مطلقة عندنا كالوضوء ولهذا لا ينقد بقدر الحاجة ويقفدى غسل
 بما يحل لان الخف مانع لروية الحديث الى القدم وما حل بالخفين بزيادة المسح فائتم بقاؤه

لأنه صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلواته فاعدا والقوم خلفه قيام وموم بموم احتواها
 في الحال لأن يومى المؤتم قاعدا والامام مضطجعا او مستقلا بمفترض كان الحاجة في حقه ال
 اصل الصلوة وهو موجود في حق الامام فيحقق البناء ويستقل كسواءهما في الحال وخالف
 يخالف بعنى رجلان كل منهما ان يصلي ركعتين فاقتدى احدهما بالآخر حتى كافتاء المستقل
 بالمستقل وخالف بناذ ربعي نذر رجل ان يصلي ركعتين واخر خلف بالله لاصلي ركعتين
 واقتدى الخالف بالناذر جازا لأنه كافتاء المستقل بالمفروض بلا عكس لا يقتضى ناذر
 يخالف لأنه كافتاء المفترض بالمستقل ناذر ربعي نذر رجل ان يصلي ركعتين واخر
 كذلك فاقتدى احدهما بالآخر لا يجوز لان كلا منهما كمفترض فرضا اخر لان بنوى
 تلك المنذورة بان نذر رجل ان يصلي ركعتين وقال اخر لله عان يصلي تلك المنذورة
 ثم اقتدى احدهما بالآخر جاز لوجود الاشتراك ولا رجل بالمرأة او صبي اما المرأة فلقوله
 اخر هن من حيث اخرهن الله فاليجوز تقديمها واما الصبي فلانه مستقل فلا يجوز تقديمه للمفترض
 ولا ظاهر بعدد وقارئي باق ولا يكفى بعدد غير موم بموم ومفترض مستقل لأنه في كل
 منهما بناء القوى على الضعيف وذا الإيجوز بمفترض فرضا اخر لا يتقاء الاشتراك
 ولا مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتغير بالسفر كالظهر والعصر والفتاء سواء كانت تحريمية
 المقيم ايضا بعد الوقت او كانت في الوقت فخرج الوقت فاقتدى المسافر بخلاف ما اذا كانت تحريمية
 في الوقت فخرج وهما في الصلوة او كانت الصلوة مما لا يتغير كال فجر والمغرب فانه يصح وانما يصح
 فيما ذكر لان فيه بناء الفرض على غير الفرض حكما اما في القعدة فان اقتدى به في الشفع الاول
 اذا القعدة فرض عليه لا على الامام او في حق القراءة لواقته في الشفع الثاني فان القراءة فيه نقل
 على الامام فرض على المقتدى بل في الوقت اي يقتدى المسافر بالمقيم فيما يتغير في الوقت كالتقاء
 حالهما في الصلاة والمستقل اذ يجب على المقيم تكميل صلوة الرابعية حال الاقعدة بالمقيم لأنه
 بمنزلة نية الإقامة لأنه يصير فيها في حق هذه الصلوة تبعاً لاما م فلم يلزم اقتداء بالمفترض

بغير المفترض

بغير المفترض في حق القعدة الاولى وحق القراءة في الاخيرين اذ القراءة فرض في ركعات النفل ايذان لهذا
 زيادة تحقيق في باب صلوة المسافر ان شاء الله تعالى ظهر ان اماما محدثا عادي اقتدى بامام ثم ظهر
 ان اماما محدثا عادي مقتدى بصلوة لقوله ثم اتماما رجل يصلي يقوم ثم تذكر جنابته اعادة واعادوا
 اقتدى اتمى وقارى باقى واستخلفا ميا في الاخيرين فثبت بصلواتهم اما صلوة القارى فلا ترك القراءة
 مع القدرة عليها واما صلوة الاعميين فانهما لما رغبوا في الجماعة وجبان يقتدى بالقارى فيكون قرائه
 قراة لهما فترك القراءة التفسيرية مع القدرة عليها ولو استخلفا القارى باقى في الاخيرين فثبت بصلواتهم
 لان القراءة وجبت في كل الصلوة تحقيقا وتقديرا ولم توجد خص الاخيرين بالذكر لرفع توهم ان يصلح
 الاقنى في الاخيرين الاختلاف لعدم وجوب القراءة فيها او يصف الرجال خلف الامام لقوله ثم
 لينبئ منكم اولو الاحلام والنهي اي يقرب منى البالغون فالتقيا فانما في بفتح الخاء جمع الخشبي
 كالخباي جمع الخبي فم الصبيان تخضم في الزكورة فالتا لوجازة مشبهة قد ركن اعلم
 ان كون محاذة المرأة مفسدة للصلوة مشروطة بامور الازل المكث في مكان المحاذة
 قد رداء ركن حتى لا يفسدها مادونه الثاني كون المحاذة مشبهة بان كان ضحية قابلا للجماع
 وهو تصحيح والمراد كونها من اهل الشهوة في الجملة حتى لو كانت مجنونة او صغيرة لا يشتمل لا يفسدها
 ولو كانت محرما او عجوزة ينفع عنها الطباع يفسد الثالث كون صلواتها ذات ركوع
 وسجود وان كانا يصليان بالايما حتى ان المحاذة في صلوة الجحاة لا تفسد الرابع
 كون الصلوة مشتركة بينهما فادية بان يكون احدهما اماما والآخر فيما يؤذيانا ويكون لهما
 امام فيما يؤذيانا فيشتمل الشراكة بين الامام والمأموم وبين المأمومين ثم ان شراكهما
 في الصلوة قد يكون حقيقة كما في المدرس وقد يكون حكما كما في اللاحق فانه فيما يقتضى كانه
 خلف الامام كما سبق وايضا انه اعلم من الاداء والقضاء والفرض وغيرها كصلوة العبد
 والتراخي والوتر في رمضان فان المحاذة في جميع ذلك مفسدة الخامس كونهما في مكان
 واحد بلا حائل لا يرفع المحاذة وادناه قد مؤخره الرجل لان ادنى الاحوال القعود

رجل دخل سجدا والامام
 فصلوة الظهر فاصدق الامام
 فقدم هذا الرجل وهو لا يعلم
 كم صلى امامه قال ينبغي ان يصلي
 اربع ركعات ويقعد في كل ركعة
 احتياطاً واثباتاً

فقد زادناه به غلظة كغلظة الأصبع والفرجة تقوم مقام الحائل ولهذا لم يفردها بالذكر
 وادناه قدر ما يقوم به الرجل كذا قال الزبلي السكس كون جهته ما تمتد حتى لو اختفت
 لا يفسد ولا ينصرف باختلاف الجهة الأجوف الكعبة أو في ليلة مظلمة وصالح بالتحري كذا
 قال السروجي في الغاية في باب الصلوة في الكعبة السابع أن ينوي امامتها أو امامة النساء
 وقت الشروع كبعد ثم أن المحاذاة لا يجب كونها بجميع الأعضاء بل يكفي كونها ببعضها قال
 أبو علي النسفي حد المحاذاة أن يحاذي عضو منها عضو امرأة حتى لو كانت المرأة على الظلة والرجل
 يحاذي أسفل منها أن كان يحاذي الرجل شيئا منها فقد صلوة وقال الزبلي المعبر في المحاذاة
 الساق والكعب على الصحيح وبعضهم اعتبر القدم إذا عرفت هذا فاعلم أن قوله مشتهاة فاعل
 حاذته أي حاذت مشتهاة رجلا مقدرا ما يؤدى فيه ركن من أركان الصلوة ولو كانت تلك
 المحاذاة بعضو واحد فيكون قوله قد ركن إشارة إلى الشرط الأول وقوله مشتهاة ولو محرماه
 بأن يكون اختد أو بنته أو نحو ذلك إشارة إلى الشرط الثاني وقوله في صلوتها الكاملة
 إشارة إلى الشرط الثالث وقوله المشتركة تادية إشارة إلى الشرط الرابع ولم يقل أداء
 لثابتهم مقابل القضاء وقوله في مكان بلا حائل متعلق بقوله حاذته وإشارة إلى الشرط
 الخامس قوله والحد جهتهما إشارة إلى الشرط السادس وقوله فست صلوتها جزاء لو حاذته
 وقولان نوى امامتها وأصلها إشارة إلى الشرط السابع قوم صلوا على ظهر ظلة في المسجد
 ونحتم قدمهم نساء أو طريق لم يحجز صلوتهم لأن الطريق وصف النساء مانع من الاقتداء
 كذا في الخانية ولو أخذتهم من نحتم نساء جازت صلوة من كان على الظلة إذ ليس بينهم
 وبين الإمام نساء فلا محاذاة ههنا المكان الحائل فلا يفسد صلوتهم كرجل وامرأة صليبا
 صلوة واحدة بينهما أحاط المصلي على رفوف المسجد وجدي صحة مكانا ذكره والأفلا
 وينبغي الاقتداء الطريق الواسع بين الإمام والمفتدى وهو الذي يجري فيه العجدة والأوقاد
 والنهر الكبير وهو الذي يجري فيه الزوق في المسجد حال من الطريق والنهر لا ينعى الاقتداء

القضاء الواسع فيه أي المسجد كذا في الخانية وقبل يمنع الاقتداء أيضا وقد ما يمكن الاصطفا
 فيه حال كونه في الصخرة وقبل يمنع الاقتداء فرجة قدر ثلثة أذرع في الصخرة والجبانة
 عند صلوة العيد كما المسجد قال فاضلان لو صلى بالناس صلوة العيد في الجبانة جازت
 صلوتهم وإن كان بين الصفوف قضاء أو واسع لأن الجبانة عند أداء الصلوة لها حكم
 المسجد الحائل بينهما أي بين الإمام والمفتدى لو كان يحجز بينهما أي بسببه حال القيام بصلوة
 أي الاقتداء والآي وإن لم يشبه فلا يمنع لأن يختلف المكان قال فاضلان إن قام على الجدار
 الذي يكون بين داره وبين المسجد ولا يشبه عليه حال الإمام يصح الاقتداء وإن قام على سطح
 داره وداره متصل بالمسجد لا يصح اقتداءه بالمسجد وإن كان لا يشبه عليه حال الإمام
 لأن بين المسجد وبين سطح داره كثر الفخل فصار المكان مختلفا عما في البيت مع المسجد ثم يخل
 الأحاط ولم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء إذا اشبه عليه حال الإمام
 وقال أيضا الإمام إذا فرغ من الصلوة يستحب أن يتحول إلى بين القبلة وبين القبلة ما يكون خذاه
 يسار المستقبل ويسار القبلة ما يكون بخدا بين المستقبل تكملة بباحث الاقتداء المذكور في اصطلاح
 من صلي الركعتين الإمام والمسبوقين الإمام بها أي بالركعات كلها بأن أدرك الإمام بعد دفع
 رأسه من الركوع الأخير أو في التشهد أو ببعضها بأن أدرك بعد الركعة الأولى والثانية أو الثانية
 أو الثالثة والرابعة وللحق من فاته كلها أي كل الركعات أو بعضها بعد الاقتداء بأن أدرك
 الإمام في الركعة الأولى فسبقه الحد فذهب وتوضأ وجاء بعد فراغ الإمام فشرع بصل الأربعة
 بالتمام أو سبقه الحد بعد أدركه أو ركعتين أو ثلاث فشرع بصل ما فاقه أو شيئا من ركعاته
 المسبوق فمابقضه له جهتان جهة الاقتداء حقيقة فإن ما يصلي ليس مما التزم مع الإمام وجهته
 الاقتداء صورة حيث بنى تحريمه على تحريم الإمام فيما انفرد الجهة الأولى كان كالمفتدى متى بنى
 أي بأن البناء إذا قام إذا قضاه مسبق به إذا أدرك الإمام في القراءة التي يجز بها وتغوز
 ويقرأ أو يفسد ما يقضي بترك القراءة لا بالمحاذاة ويتغير إلى الأربع ما يقضي بنيت الإقامة

ويلزم السجدة بالتهوي فيه أي بما يقضي وكل ذلك من أحكام المنفرد وبالنظر للمصلحة
 الثانية كان كالمقتدى حتى لا يؤتم أي لا يجوز الافتداء به لأنه بان في حق التحريم بخلاف المنفرد
 وإن صلح للخلافة أي لأن يجعله إماما خلفه إذا حدث ويقطع تكبير الاستئناف محرمته أي
 لو كبر ناويا لاستئناف صلوته وقطعه بصير مستأنفا وقاطعا بخلاف المنفرد ويلزم السجدة
 بهو إمامه يعني لو قام إلى قضاء ما سبق به وعلى الإمام سجدة تأسه هو فعليه أن يعود ولو لم يعد
 كان عليه أن يسجد في آخر صلوته بخلاف المنفرد حيث لا يلزمه السجود بهو غيره وإن لم يحضر
 المسبوق في سهو أي هو إمامه وبإتي المسبوق بتكبير الترتيب بخلاف المنفرد لللاحق ليس له
 الجهران بل هو كأنه خلف الإمام حتى لا يتغير فرضه بنية الإقامة ولا يأن بقراءة ولا سهو
 أي سجدة هو إذا سهرى ولا ما لا يأن بما تركه إمام بالتهوي ويفسد ما يقضي بالمحاذة وعليه
 بخطاء القبلة من إمامه وكل ذلك من أحكام المقتدى المسبوق يقضي أول صلوة
 في حق القراءة وآخرها في حق التشهد حتى لو أدرك ركعة من المغرب مع إمام قضى بعد
 ركعتين وفصل بقعدة لأنه إذا قضى ركعة فكانت ركعتين بالنظر إلى التشهد وقراء
 في كل من الركعتين الفاتحة وسورة لأن ما يقضي كأنه أول صلوته ولو ترك القراءة في أحدهما
 ففسد صلوته ولو أدركها أي ركعة من ذوات الأربع صلى ركعة أخرى وقراءها أي الفاتحة
 وسورة لأن ما يقضي أول صلوته بالنظر إلى القراءة ولا تشهد لأن ما يقضي آخر صلوته
 ولا تشهد لأنه كان صلى ركعتين بالنظر إلى التشهد ثم صلى ركعة أخرى وما أمّا الفاتحة وسورة فليس
 بالنظر إلى التشهد وخبره الثالثة بين القراءة والتكبير ولا فضل القراءة **باب الحديث في الصلوة**
 إمام سبقه حدث غير مانع للبناء لابد من هذا القيد لأن المطلق كما في أكثر النسخ غير صحيح
 كما يظهر ولو أي ولو كان سبوق الحديث بعد التشهد قبل السلام إذا لم يتم صلوته لما عرفت
 أن الخروج بصلوته فرض عند أي دفع ولم يوجد بخلاف خبر لقوله إمام أي بخلافه إذا حدث
 مكان الإمام عن الإمام بفساد صلوة المقتدى حتى لو أحدث الإمام فلم يقدم أحد أخرج من المسجد
 بفساد صلوة القوم كذا في الكافي صورة الاستخلاف إن يتأخر محد وديا واضعا على النية

يومهم أنه رُفِعَ فيقطع عنه الظنون ويقدم من الصف الذي يليه بالإشارة ولو تكلم
 بطلت صلوته ولم يكن يستخلف ما لم يجاوز الصفوف في الضمائم وما لم يخرج من المسجد
 فيه فلم يستخلف حتى جاوز هذا الحد بطلت صلوة القوم وفي صلوة الإمام روايتان
 كما إذا حضر الإمام عن القراءة أي قراءة ما يجوز به الصلوة فإنه يستخلف أي أيضا عند
 خلافهما ولو قرأ ذلك القدر لم يجز الاستخلاف بخلاف عدم الحاجة فيقضى
 الإمام ويبني باقيها على ما مضى ويتم صلوته ثم أي مكان التوضي أو يعود إلى مكانه
 إن فرغ إمامه أي الذي استخلفه من صلته يقول يتم ثم أو يعود كالمنفرد فإنه أيضا يجزى بين
 الإمام ثم والعود ووجه التخيير أن في الأول فله المشي في الثاني أداء الصلوة في مكان واحد
 فيختار ما يشاء والآخر أي وإن لم يفرغ إمامه عاد إلى مكانه وقرأ كذا أي الإمام المقتدى
 إذا سبقه حدث والأفضل للمنفرد ومقتدى خرج إمامه الاستئناف ليكون بعده عن شبهة الحد
 فيتحقق الأداء بلا دخل ويبني الإمام والمقتدى حرًا في التفضيل الجماع ولو استخلف الإمام مسبقا
 جاز لوجود المشاركة في التحريم والأول أن يقدم مدركا لأنه أقدر على إتمام صلوته وينبغي لهذا
 المسبوق أن لا يتقدم بفرض عن التسليم ولو تقدم أتم صلوة الإمام أولا بان ابتداء من حيث انتهى إليه
 الإمام لقيامه مقامه وإدائه التمام للسلام قدم مدركا يسلم بهم وحينئذ أي المسبوق في صلوة
 الإمام بان فقد قد تشهد بضر أي السبوق والمراد صلوة المناق للصلوة كالفقهية والكلأ
 ونحوهما وبضر الإمام الأول لأنه وجد أثناء صلوتهما إلا عند فاضله أي الإمام الأول
 بان نوضاء وأدركت خليفة بحيث لم يسبقه شيء وأتم صلوته خلف خليفة لا القوم
 أي لا يضر المظنة القوم إذ تمت صلوته وإن لم يسبقه أي الإمام الأول حدث وقعد قد تشهد
 ففقهه وأحدث عمدا فسد صلوة السبوق لوجه المناق في حالها وإن تكلم وأخرج من المسجد لا
 أي لا يفسد صلوة السبوق لأن الفقهية مفسدة للجزء الذي تلاه من صلوة الإمام ففسد
 منه من صلوة المقتدى إلا أن الإمام لا يحتاج للبناء والسبوق يحتاج إليه والمبنى على الفاسد

بخلاف الكلام لانه في معنى السلام فانه منعه لا منعه لا يقوت به شرط الصلوة وهو الطهارة فاذا
 صاها جاز لم يفسد فلم يؤثر ذلك في حق السجود ولكنه يقطع في اوانه في وقت لا في غير اوانه والكلام
 في معناه من حيث انه لا يبطل شرط الصلوة وهو الطهارة بخلاف الحقيقة والحديث العهد وكذا الخروج
 من المسجد فانه قاطع لا مفرد وما نعه اي مانع البناء الحديث العهد والجحون والاعماء والامناء باختلاف
 بان نام في صلوة نوم لا ينفذ وضوءه فاختلما او غيره كذا كروا في شهوة كذا في الظهيرة
 والفقهية واصابة بول كثير جاوز قدر الدبر وسدون شدة وظهوره العورة في الاستنجاء الا
 ان يضطر كذا المرأة اي عورة في الاستنجاء يمنع البناء الا ان يضطر ايضا والفرقة ذاهبا وجائبا
 قيل لو قرأ ذاهبا يفسد راتيا لا وقيل بالعكس والصحيح الفساد فيما لانه في الاول ادى
 ركننا مع الحدث في الثاني مع المنى بخلاف السجود والتهديل في الاصح ان ليس فيها اداء ركن وطلب الماء
 بالاشارة عطف على الحدث العهد والقرأة وشرؤه بالتعاضل فيه به لظهور فساد الصلوة بصريح
 الاجاب والقبول والمكث قد راداه ركن بعد سبق الحدث اذا كان اي الحدث والمكث نائما في حال
 نوم الحدث فان ذلك لا يمنع البناء والخروج من المسجد ونجاوز الضيق في غيره كالصحراء بعد ما ظن
 انه احشتم ظهر ظهره ولو عمل عمدا بعد التمهيد في الصلوة تمت الصلوة لوجود الخروج بصنعته ولو وجد
 منافي الصلوة بعده بلا صنعته بطلت الصلوة لوجود المنافي قبل تمامها خلافا لما فبطلت الصلوة
 بقدرة التيمم في الصلوة على استعمال الماء وروية اي وبطلت ايضا بولية المتوضي المفدى بالتيمم الماء
 قال في الكثرة بطلت ان راي منيتم ماء قال الزيلعي المرد بالروية القدرة على استعمال حتى لو اراه ولم يقدر
 على استعمال لا يبطل ولو قدر بلادروية بطلت عند الامر على القدرة لا غير تقنين بالتيمم لبطولان
 الصلوة عند روية للماء غير مفيد لانه لو كان متوضي يصح خلف منيتم فري المفدى الماء بطلت
 صلوة لعلمه ان الامام قادر على الماء باختياره صلوة الامام تامة لعدم قدرته ولهذا غيرت تلك
 العبادة الى ما ترى ونوع المكث خفي بعمل يسير بان كان واسعا لا يحتاج الى المعالجة في النزاع
 وان كان النزاع بفعل عنيت تمت صلوة لوجود الخروج بصنعته ومضى منه مسحان وجد الماء وقيل مطلقا

وتعلم الامي اية اي تذكر او حفظه بالسمع من غير بلا شغل بالانعلم والانت صلوة لوجود
 الخروج بصنعته وقع في المتن المشهورة لفظ سورة مكان اية ولا يستقيم الا على قولها ومنيل العادي
 ثوبا اي ثوبا يجوز فيه الصلوة وقدرة المولى على الادكان فان اخر صلوة قوى فلا يجوز
 بناؤه على الضعف وتذكر فايته عليه وهو صاحب الترتيب وكذا اذا كانت فايته
 على الامام فتذكر الموضع بطل صلوة المؤتم وحده كذا قال الزيلعي وتقدم القاري اميا
 وطلع الشمس في الفجر ودخول وقت العصر في الجمعة وزوال غدر المغنود وشوط الجيرة عن
 ووجدان الصلوة بالتحس ما يزيله ودخول الوقت المذكور على مضيل القضاء وعدم شدة الجارية
 عورتها اذا كانت نصيبا بغير قناع فاعتقت فان هذه الاشياء مفسدة للصلوة بلا صنعته
 عنه خلافا لما هو مسمى على الخروج بصنعته فرض عنه لا عند ما كذا امر ركن وكسجد
 فاحد او ذكر سجدة فوجد هاهنا بنى اعاد ما احش فيه قطعا وما ذكر فيه ندبا يعني ان من نأث
 في ركوعه او سجوده ونوضاءه وبني فلا بد ان يعيد الركوع والسجدة الذي احش فيه لان اتمام الركن
 انما هو بالانقضاء وهو مع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاعادة ولو كان امامها فقدم غيره
 دلم المقدم على الركوع والسجود لا مكان الا تمام بالاستدامة وان تذكر ركوعه او سجوده
 انه ترك سجدة في الركعة الاولى نقضها لا يجب عليه اعادة الركوع او السجود لكن ان اعاد
 يكون مندوبا ليقضي الصلوة مرتبة بقدر الامكان واحدا فاحد الامام فلو كان
 المفدى رجلا فامام اي فذلك المفدى امام بلا رتبة اي متعين بخلافة الاول
 وان لم ينوه لما فيه من صيانة الصلوة كما مر في اول الباب وتعيين الامام لقطع
 المزاحمة عند الكثرة ولا مزاحمة هنا ويتم الاول صلوة مقدما به كما اذا اختلف حقيقة
 والا اي وان لم يكن ذلك الواحد رجلا بل صبيا او امرأة او خنثى فسد صلوة وزوايه
 الاختلاف من لا يبطل للامامة وقيل لا يفسد اذ لم يوجد من الاختلاف قصد كذا ايضا
 اذا كان ذلك الواحد اميا او متفلا خلف المقرض ومقما خلف المسافر في القضاء

اخذ رعايا مكثالي تقطاعتم توضع وبني وكبح عبيد الاستيف **باب ما يفد**
الصلوة وما يكره فيها يفد بها السلام عمداً يفد بالعدل والسلام فهو غير مفد
 لانه من كان في غير العزم جعل ذكره في العمد كلاماً ورد له لم يقيد بالعدل لانه ليس من الاكابر
 بل هو كلام وتخطب ويفد بها الكلام مطلقاً اي سواء كان عمداً او سهواً او نسياناً او قبيلاً
 او كثير أو قليلاً ما يشبه كلامنا نحو اللهم ربنا يا ذا الجلال والإكرام فلا نذكره وعذر الشافعي
 لا يفد ولا ين ويهون بقوله في الكافي من ان يفد كونه كان من جمع
 او ذكر جنة او نار والتأوه وهون بقوله انه يفد فيها وفي التواريخ جنة ينزل من
 عن ذلك فقال لا يقطع وفي الفياضية قالوا لا يقطع الا بحسن التفتي لانه مما يتناهى به المصير
 اذا شتم مرضيه والتأفيف وهون بقوله ان يبكاء بصوت لوجع او مصيبة لانه ذكر الجنة
 والنار لان الاثنين ونحوه لا كان من ذكرهما صار كانه يقول اللهم اني اسألك الجنة
 واعوذ بك من النار ولو خرج به لا يفد صلوة وان كان من وجع او مصيبة صار كانه
 يقول انا مصاب فمرفق ولو خرج به يفد كذا في الكافي وتخرج بلا عذر بان لم يكن مدفوعاً
 اليه اي مضطراً بل كان التحسين للصوتان ظهرياً حرف نحو ان بالفتح والضم يفد
 عند ارجع ومحمد بن وان كان مضطراً لاجتماع التراف في حلقه لا يفد كالعطاس
 فانه لا يقطع وان حصل بكلم لانه مدفوع اليه طبعاً واما الحث فان حصل به حروف
 ولم يكن مدفوعاً اليه يقطع عندهما وان كان مدفوعاً اليه لا يقطع كذا في الكافي ونسخت
 عايطين بالتين والتين والثاني افصح وهون يقول بركات الله وجه افساده انه من كلام
 الناس لا يقع به الخطاب بينهم ولو قال العاطس او السامع الحمد لله لا يفد لانه ليس
 جواباً عن قول العاطس لنفسه بركات الله لا يفد كانه بمنزلة قوله بركات الله وبه
 لا يفد كذا في الظهري وجواب خبر سوء بالاحترجاء بان يقول تالله وانا اليه
 راجعون وسار بالحمدلة بان يقول الحمد لله وعجب بالسجدة بان يقول سبحان الله

والهيلة بان يقول لا اله الا الله ذكر الجواب لانه لو لم يرد بالتحديد ونحوه الجواب لعلامه بانه
 في الصلوة جاز صلوة اتفاقاً وقيد بالتحديد ونحوه لانه الجواب بما ليس بشيء مفد اتفاقاً وفيها
 قرانه من مصحف لانه يتلف من المصحف فاشبه التلف من غيره وفتح على غير امام لانه تعليم
 وتعلم فكان من كلام الناس قوله على غير امام يشمل فتح المقتدي على المقتدي وعلى غير
 المصلي وعلى المصلي وحده وفتح الامام والمصلي على اي شخص كان وكل ذلك مفد الا ان قصته
 التلاوة دون الفتح نظره ما لو قيل له ما مالك فقال الخيل والبغال والحمير فانه يفد صلوة
 اذا اراد به جواباً ولا فلا وان فتح على امامه لا يفد احتسناً وقيل ان قراءة قدر ما يجوز في الصلوة
 يفد لانه لا ضرورة اليه وقيل ان انتقل الى اية اخرى ففتح عليه تفد صلوة الفاتح وكذا
 صلوة الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه وينبغي للمقتدي ان لا يعمل بالفتح او بما ينذكر
 الامام فيكون التفتين بلا حاجة وللامام ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا قرأ قدر الفرض
 والانتقل اليه اية اخرى واكثره وشربه لانهما ينافيان في الصلوة ولا فرق بين العم والنسيان لانه
 الصلوة مذكورة هذا لم يكن بين سانه ما كثر اما اذا كان فاستلعه لا يفد صلوة وجوده على
 نجس وعن اي يوف يفد سجدة لا الصلوة حتى لو اعادة على موضع ظاهر ضحك لانه اذا
 على السجدة كالعدم لهما ان الصلوة لا تجزى فاذا فسد بعضها فسد كلها بخلاف وضع يديه وركبته
 عليه فان صلوة يجوز ان يضعها على كثر الوضوء اصله وترك وضعها لا يمنع الجواز بخلاف الوجه
 فان ترك وضعه بمنعه واداء ركن او مكانه يكشف عورة او نجاسة لو انكشف عورته في الصلوة
 فسترها بلا لبث جاز صلوة لاجتماع لان لا تكس في الكثير في الزمان بسيرة كالانكشاف في الزمان الكثير وذا
 لا يمنع فكذلك هذا فان ادى ركناً مع الانكشاف او مكث بقدر ما يمكن فيه من ادائه ركن فسد وكذا لو قام
 على موضع نجس او اصابه ثوب نجس اكثر من درهم او وقع في صف النساء للرحمة فاذا مكث فسد
 عند ارجع وعند محمد لا يفد كشف العورة وما لا يفسد بالركن ما لم يؤده اي الركن به
 لا يعتبر قد راء الركن بل حقيقة ادائه وانحاز في مقتد من خارج المسجد يعني اذا كان مسجد ملائماً للقدم

والصفوف متصلة بهم خارج المسجد فسق الامام حدث فخرج من المسجد واختلف بجلال من خارج
المسجد يفسد صلوة الكل لما قران حلو مكان الامام عند يفسد لكنه ما دام في المسجد جعل كانه
لم يخل مكانه وعند محمد لا يفسد لان مواضع الصفوف حكم المسجد كافي للصحة واختلف
انثى ولو خلفه نساء اي اختلفوا في الامام امرأة وقد سبق حدث وخلفه رجال ونساء بفسد صلوة
وصلوة القوم الاثنتان باختلاف من لا يصلح خليفة فيفسد صلوته ويفسد هابا بفسد صلوة القوم
وكل عمل كثير اختلف في تفسيره وعامة المتأخرين على انه ما يعلم ناظره ان عامله غير مصر وقيل ما يستكنه
المصلي قال الامام السرخسي مع هذا اقربا المذهب في معراج فان دابة النقوض الى رأى مصلي المتأخر به
وقيل ما يحتاج الى البين لا نظره عطف على قرأته الى مكتوب وفيه قرأنا كان او غيره واكل
ما بين استانه فانه لا يفسد لا تتبع لريقه ولهذا لا يفسد به الصوم وقيل ان كان ما بين سنا قليلا
كما دون الخمسة لا يفسد صلوته واذا كان اكثر منه يفسد كذا في النهاية او مر وما في الصحاح بوضع
سجوده فكلوا في الموضوع الذي يكره المروفي والاصح انه موضع صلوته في الصحاح وهو من فريه
الى موضع سجوده فانه لا يفسد الصلوة وان اتم المار وبغرز المصلي امامه في اي الصحاح
سنة ان ظن المروفي ويدفع اي المروفي بالاشارة او التسيح لهما فخر زاعن العمل الكثير ان عدوها
اي السنة متصل بقوله ويدفع او قرب بينهما اي المصلي والسنة ان وجدت وكفى للجماعة سنة الامام
واشم المار في المسجد الصغير بالمروفيين يديه مطلق اي سواء كان بينهما قدر الصفين او اكثر
بلا حائل بينهما والمسجد الكبير قبل كالصغير وقيل كالصحة ما فرغ من بيان ما يفسدها
وما لا يفسدها شرح في بيان ما يكره فيها وما لا يكره فقال وكره تناوبه لانه من التكاسل
والامتنان فان غلبه فليكظم ما استطاع وان زاد وضع يده او كفه عافيه وغطيته لانه ايضا
من لكل وفي بعض عينية للنهي عنه وكف ثوبه من بين يديه اذا اراد السجود فانه نزع ثوبه
وسدله وهو ان يجعل ثوبه عارضا وكيفية ثم يرسل اطرافه من جوانبه فانه تشبها بهل الكفا
وعيشه اي احبه به اي ثوبه وبسده لانه خارج الصلوة منهى عنه فاطنك فيها وعقضى عره

لنهي عنه وهو ان يجمع شعر على هامته وشعره بخيط او صمغ لينبذ وفرقة اصابعه للنهي عنه ايضا
والنقطة بان يلوى عنقه لاجل الحاجة للنهي عنه ايضا فلو ظهر بمؤخر عينية بمنه ويسرة من غير ان
يلوى عنقه او يلوى لاجل لايكره ولو تحول صدره عن القبلة ففسد صلوته ورفع يده في السماء
لنهي عنه ايضا واتجهوا للنهي عنه ايضا وهو ان يقعد على البنية وينصب ركبته ويضع يديه
على الارض فانه يشبه افعالا الكلب واقربا لثمة راعية للنهي عنه ايضا وتربعه لان فيه تركا لثمة القوم
للتشهد بلا عذر فلو كان بعد لم يكره وتحضره للنهي عنه ايضا وهو وضع اليد على الخصر
وقلب الحصى لافرة اي وكره قلب الحصى بضم الحاء من السجود لان يقلب قرة للنهي عنه ايضا والرخصة في السجود
قال عليه الصلوة والسلام يا ابا ذر رطبة قرة او قرة وتعد اي جميعا في التسيح باليد للنهي عنه
ايضا وفيه خلافهما فلا يكره عدها بالقلب لا باليد خارج الصلوة وفيما الامام في المحل اي باليد
دكان او الارض وحده هذا القيد للصوم المذكورة يعني يكره قيام في الحراب وحده لانه تشبه
باهل الكفا في قيامه في الحراب وسبب الكراهة وكذا يكره قيامه على دكان وحده
والقوم على الارض للنهي عنه وللتشبه وكذا عكسه في الاصح لانه يشبه اختلاف المكانين فكان تشبها
ولان فيه زورا بالامام ثم قد لا ارتفاع قامت ولا بالمراد ونها ذكره الطحاوي ورواية عن ابي يوسف
وقيل مقدار ذراع وعليه الاعتماد وان كان مع الامام بعض القوم لا يكره في الصحيح لزوال المعنى لوجوب
للكراهة والقيام خلف صف في اي وذلك الصف فرجة للنهي عنه وليس ثوب فيه تصاوير
لان تشبه حامل الصنم وان يكون بين يديه تنورا وكان في نار يشبه بعبادة الجحوش
لانهم يعبدون الحجر او يكون فوق رأسه وخلفه او بين يديه او بخزانة صورة الحديث جبريل وم
انما لا تدخل يثا في كلب او صورة واشد كراهة ان يكون امام المصلي ثم فوق رأسه ثم على عينية
ثم على سارية ثم خلفه وفي الغاية ان كان التعلال في مؤخر الظهر لا يكره لانه لا يشبه عبادة ولا للجماع
الصغير اطلق الكراهة الا ان يكون صغيرة او مقطوعة الرأس او الغير في موضع فانها اذا كانت
كذلك لا تقرب فلا يكره وصلوته حاسرة رأسه للتكاسل وعدم البسالة لا لتدليل حتى لو كان له

الحامزة وسط الاصل

سورة

لم يكره أو صلواته وهو يرفع الأختين أي البول والغابط وهو جلد حالي أي صلواته حال مدافعة لها
 أو الريح للريح عنه و صلواته في ثياب البذلة وهو ما لبس في البيت ولا يذهب بالمال الكاثر ومسحجه
 من التراب الذي عنه أيضا لا أي لا يكره قتل جنة وعقرب في الصلوة كحديث أبي هريرة رضي الله عنه
 أمر بقتل الجودين في الصلوة الجنة والعقرب ثم قبل أن يفتل إذا تمكن من قتلها بفعل سير كالعقرب
 وأما إذا احتاج إلى المعالجة والمشى ففسد وذكره المصنف لأنه تفصيل فيلزمه رخصة كالمشي في الخث
 والاختفاء من البر ولا الصلوة إلى ظهره فاعتبرت وقيل يكره والصحيح ما ذكره الماروي أنه م
 إذا أراد أن يصلي في الصحراء أو عركته أن يجلس بين يديه ويصلي والمصنف أوقف معللين
 لأنهما لا يعبدان والكرهية باعتبارها وان قال بعض بكرهتهما إلا أن السراج لأن الجوس لا يعبدون
 اللهم بل الجمر أو عابسا طرفة نصا وبرائة هاته وتحقير للصورة وليس تعظيم الم لم يسجد عليها
 أي الصورة بان كانت في موضع جلوسه وقيامه فان السجود عليها تشبه بعبد الاوثان وكذا
 الفضة كذا هيها كالفصل في عبارة الكنز ووجه الفصل بين الكلامين أن الثاني متعلق بالصلوة
 بكرم الوطى والبول والنخل أي التقوط فوق مسجد لا يتناهى آخره كان طبع المسجد حكما حتى لو قام
 عليه مقتديا بالاهام حتى ولو صعد إليه المعكف لم يفسد اعتكافه ولم يخل للحايض والحجب الوقوف
 عليه لا فوق بيت فيه مسجد والمراد ما اعتد للصلوة في البيت بان كان له محراب لأنه ليس بمسجد حتى
 جاز يبعه فلم يكن له حرمة المساجد كذا في الكافي ويكره غلق بابه لأنه مضى المسلمين فلا يصح منف
 عنهم قالوا هذا في زمانهم وفي زماننا لا بأس به في غير أو ان الصلوة إذا لبس من على متاع المسجد
 لا أي لا يكره ترتيبه بالحق والسراج هو خشب مقوم يحلب من الهند وماء الذهب بماله أي
 مال الباني وأما المتولى يتضمن قيمة ما رتب به إذا فعل ذلك من مال الوقف قراء
 بعد الفاتحة من وسطه لا يكره وقيل يكره قراء حائمة السورة في ركعتين وقيل تكره وكذا لما ت
 سورة في ركعة أو عشرين في ركعتين وقيل لا يكره فيما جمع بين سورتي ركعة لا يكره ولو كررت
 سورة في الركعتين يكره إلا في النفل وينبغي أن لا يفصل بين الركعتين سورة أو عشرين وأما

وأما فصل سورة كذا في الفينة قراء في الركعة الأولى المعوذتين قال بعضهم بقراءة الثانية
 بفاتحة وبشي من البقرة وقال بعضهم بعبد الله عز وجل الناس في الثانية كذا في الحائنة قراء أو لا
 قل أعوذ برب الأسر قراء أو الثانية أيضا قراء بعض السورة في كل ركعة قبل يكره وقيل لا هو
 الصحيح قراء سورة قراء الثانية سورة فوفها يكره والاية سورة كذا في جمع الفتاوى سقطت
 قلنونه وأما منه في الصلوة فرفع القلب وسيد واحد أفضل من الصلوة بكشف الرأس وتما العاهة
 فان أمكن دفعها ووضعها على الرأس بيد واحد معقودة كما كانت فسن الرأس أو لا الخلت واحتج
 التكريرها فالصلوة بكشف الرأس أو في عقد ما وقع الصلوة كذا في الثانية لوصيل رافعا
 بكتبة المرفقين يكره ولو صلح السر أو بل والقبض عنه يكره المصنف إذا كان لا مشقة أو فرجى
 ولم يدخل يديه خلف المتأخرين في الكراهة والمختار أنه لا يكره كذا في الخلاصة **باب**
الوتر والنوافل الوتر فرض على الاعتقادي وقد فرغ الفرق بينهما وهو المراد بما روى
 أنه واجب وفي الظهيرية أنه فرضية عملا لا علما وأوجب علما وهو شتم مؤمنة عندهما
 فلا يكفر جاحد تفرج عاكون غير اعتقادي ويقضي تفرج عاكون فرضا إذا لو كان شتم
 لم يقض وكذا وتذكره في الصلوة المكتوبة يقرأها ولو كان شتم ألفها وقوله وتذكر
 فاشتبه في نفسه ولو كان شتم ألفه وقوله ولا يعاد الوتر عادة العشاء ولو كان شتم لا يبعد تبعا
 للفرض وثلاث ركعات تسليمه لما روى أنه م كان يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن رواه
 ابنه وجماعة من الصحابة يقرأ المصل في كل ركعات الفاتحة وسورة كذا المروي عن النبي م
 كما ساق ولأن وجوبه لما كان بالسنه وجبت القراءة في الجمع احتياطا وقيل ركوع الثانية تكبيرة
 رافعا يديه فيقف فيه أي فيما قبل الركوع لما روى أنه م أو ترثلاث ركعات قرأ في الأولى
 سبح ربك العظيم الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد وقت قبل الفرج
 وعند الشافعي يقرأ يقول اللهم أنا نستعينك وتستعينك وتستعينك وتستعينك وتستعينك وتستعينك
 ونؤمن بك وتوكل عليك ونسئ عليك الخير كله نشرك ولا نكفر بك ونخلع ونترك

من ينجح اللهم يا كعبك ولك فضل وسجد واليك تسعة ونحفة نرجو رحمتك
ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار ملحق رب اغفر بكسرا حاجا وقحها والكسر اصح والقوم
يتابعون الامام لا هنا فاد اشيع الامم في الدعاء قال ابو يوسف يا بعونه ويقرب منه معه وقال محمد بن
لا يتابعونه ولكن يؤمنون والدعاء اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن عافيت وتولنا فيمن
توليت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا يا ربنا من ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك انه
لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت ونستغفر
الله ونسئب اليك وقل رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين دائما في كل سنة وقال الشافعي
لا يقف في الوتر الا في النصف الاخير من مضاد ونعيمه وقال الشافعي يقف في صلاة الفجر ايضا
في الركعة الثانية بعد الركوع حينئذ ينسئب الله انه صلى الله عليه وسلم كان يقف في صلاة الفجر
لان فاروق الدنيا ولنا حديث بن مسعود رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قف في صلاة الفجر شهرا
يدعو على من احياه العرش ثم تركه والترك دليل النسخ والترجيح بقوله الراوي والمروى فانه حاضر
فيترجم على المسبوع ويتبع قاتل الوتر اي يتبع في قراءة القنوت حتى شافعا يقف بعد الركوع لان
اختلافهم في الفجر كالمسبوع كونه منسوخا دليل على انه يتابعه في قنوت الوتر لكونه ثابتا بايقين
فصار كائنا شاء والنسبة والدعاء بعد وتسبحا الركوع والسجود لا الفجر اي يتبع شافعا يقف
في الفجر على ما يريه وعند ابو يوسف يتبعه لانه مقتد بالامام والقنوت مجتهد فيه فصار كتكبيرات
العبد والقنوت في الوتر بعد الركوع ولنا انه منسوخ لما روينا ولا متابعة في المنسوخ فصار
كما لو كسر حاجا في الحارة حيث لا يتبع بل يسكت قائما ليتابعه فيما يجب متابعته وقبل يقف
تحقيقها للمخالف لان السكوت شريك الداعي والاول اظهر لوجوب المتابعة في غير القنوت ومن لم يحسنها
اي القنوت يستحب ان يقول اللهم اغفرنا مرت ثلثا وهو اختيار الامام ابو الليث ايقول
الله ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وهو اختيار سائر المشايخ
كذا في المعارج تذكر ان ترك القنوت في الركوع متعلق بذكر اوقيام منه اي الركوع لم يقف فيه

اي الركوع لا تليس بخلاف القنوت ولو قف في القيام بعد الركوع لم يعد الركوع لان الركوع فرض والقنوت
واجب ولا يجوز رفض الفرض كقائمة الواجب وجد السهو والوال القنوت عن محل الاصل
ركع الامام قبل فراغ المقتدى من اي القنوت تابعه اي قطع المقتدى القنوت تابع الامام لان ترك
التابعه مفسد للصلاة دون ترك القنوت بخلاف التشهد يعني اذا سلم الامام قبل فراغ
المقتدى من التشهد لا يقطع التشهد ولا يتابعه في السلام اذ لا يلزم به من تركها فساد
الصلاة ادرك المقتدى الامام في الركوع من ثالثة اي الركعة الثالثة من وتر رمضان كان
المقتدى مدركا للقنوت لان ادراكه في الركوع ادراكه في القيام قف في الركعة الاولى والثانية
سهو الم يقف في الثالثة لان تكرار القنوت غير مشروع لما فرغ من احوال الوتر شرع في بيان
احوال التوافل فقال سنة مؤكدة ركعتان قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء
وسن اربع تسليم حتى لو اذها تسليما لا يكون معتد بها وهذا الوتر ان يصل اربع تسليمات
فصل اربع تسليمات لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج كذا في الكافي قبل الظهر والجمعة وبعدها
اي الجمعة والا صاف في الامم من ثابر على ثني عشرة ركعة في اليوم والليل يني الله له بيتا في الجنة
وقر ذلك صلى الله عليه وسلم على نحو ما ذكرنا وندب اربع قبل العصر والعشاء بتسليمات
بعد المغرب تسليمة وكره زيادة ثقل النهار على اربع تسليمات والليل على ثمان لان السنة
وردت في صلاة الليل ثمان وفي صلاة النهار اربع ولم يرد بالزيادة فذكره لان ما
لا دليل عليه لا يثبت والافضل فيهما اي الليل والنهار رباع اي اربعة وعندهما النهار رباع
وفي الليل ثني وعندهما الشافعي فيهما ثني لا يصل على ثني م في القعدة الاولى في اربع
قبل الظهر والجمعة وبعدها اي الجمعة واذ قام الى الثالثة من زوات الاربعة المذكورة
لا يستفتح اي لا يقرأ اسمك اللهم الاخره لانها كانت اشد الفريضة والاختلاف في وجوب
سجدة السهو عن زاد على التشهد فيها او في الوتر من دون اربع وهو ملو في المذكورات يصل
ويستفتح لان كل رفع منها يعتبر صلاة مستقلة لا تحذف الفريضة فيها طول القيام والى

من كثرة السجدة لقوله م افضل الصلوة طول القنوت اي القيام ولا ان القراءة تكسر بطول
القيام وبكثرة القيام وبكثرة الركوع والسجود تكسر التسبيح والقراءة افضل منه وسن نجية
المسجد وهي ركعتان قبل القعود لقوله م اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين
وإذا الفرض بنوبها كذا قال الربيعي م وندب ركعتان بعد الوضوء لقوله م ما من احد يوضأ
فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وجب له الجنة و اربع فصاعدا
في الضحى لما روت عابدة رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الضحى اربع ركعات ويريد ما شاء
فرض القراءة في ركعتي الفرض يعني ان القراءة فرض في ركعتين من الفرض غير متعين حتى لو لم يقرأ
في الكل او قرأ في ركعة فقط فسدت واجب في الاخيرين حتى لو تركهما فيهما وقرأ في الاخيرين
جاء صلوة ويجب عليه سجود السهو م ويأثم ان عمدا وفرضت في كل النفل والنوتر
اما النفل فلا في كل شفع منه صلوة عارضة والقيام منه الى الثالثة بمنزلة تحريمية مبتدأة
ولهذا لا يجب بالتحريم الاولى الركعتان في المشهور من اصحابنا واما النوتر فلا احتياط كما مر
لزم النفل بالشرع وقصد الاحتراز عن الشرع ظنا كما اذا ظن انه لم يصل فرض الظهر فشرع
فيه فتذكر انه صلاه صار ما شرع فيه نفلا لا يجب انما هو حتى لو نقصه لا يجب القضاء ولو عند
الغروب والطلوع و الاستواء فيجب القضاء بالافساق وقد مر تحقيقه في اول كتاب الصلوة
ناوي م اربع قضى ركعتين لو نقص الشفع الاول والثاني يعني اذا شرع في اربع ركعات من النفل
وانقص الشفع الاول يقضيه فقط لا انه افسد ولم يشع في الثاني وكل شفع من النفل صلوة
على حدة وان لم يفسد وقع على الركعتين وقام الى الثالثة وافسد يقضى الشفع الثاني فقط
لان الاول قد تم وافسد الثاني فلم يفسد قضاؤه ولم يقرأ فيهما اي الشفعين لان ما حصل عند الجمع
رجع ان ترك القراءة في الركعتين يبطل التحريم وفي احدهما لا يفسد الاداء فاذا لم يقرأ في الشفع
الاول بطلت التحريم فلم يفسد قضاؤه الشفع الاول لصحة الشرع فيه لا الثاني لفساد الشرع وبطلان
التحريم فلم يقرأ في الشفع الاول فانزع بفسد ويبطل التحريم فلفساده يلزم قضاؤه وبطلان

التحريم لم يصح الشرع في الثاني وفي الشفع الثاني كان الشفع الاول قد تم والتأفسد فلم يفسد قضاؤه
او في احد الركعتين من الشفع الاول كان يفسد فلم يفسد قضاؤه وبقي التحريم فصح الثاني او في احد
الركعتين من الشفع الثاني كان الاول قد تم وفسد الثاني فلم يفسد قضاؤه ولم يقرأ في الشفع الاول
واحد الركعتين من الشفع الثاني كان الاول بطل بعد الشرع فلم يفسد قضاؤه ولم يصح الشرع في الثاني
لبطلان التحريم وقضى ركعات اربع لم يقرأ في احد ركعتي من الشفعين لا اذا لم يقرأ في احد ركعتي منهما
فسد اكل من صحة الشرع فلم يفسد الركعات او ترك القراءة في الشفع الثاني واحد ركعتي الاول
لان ما ترك في احد الاول فسد الاداء وبقي التحريم فصح الشرع في الثاني واذا لم يقرأ في الثاني فسد ايضا
فلم يفسد قضاؤه الا اربع ولا قضاء ان لم يقعد بينهما اي اذا صلى اربع ركعات من النفل ولم يقعد بين الشفعين
كان ينبغي ان يفسد الشفع الاول ويجب قضاؤه لان كل شفع من النفل صلوة ومع ذلك
لا يفسد قياسا على الفرض كما بيان تحقيقه في باب سجود السهو ونقص بعد التشهد ولا اي
نوى اربع ركعات من النفل وقعد على الركعتين بقدر التشهد ثم نقص لا قضاء عليه لان ما
وجب عليه اداه ولم يشع في الشفع الثاني يجب قضاؤه ويتنفل قاعدا مع قدرة القيام ابتداء
وكره بقاى الابدع اي ان قدر على القيام جاز ان يشع في النفل قاعدا وان شرع فيه قائما كره
ان يقصد فيه مع القدرة على القيام واذا عرض له عذر لم يكره ويتنفل راكبا خارج للمصر
وهو كل موضع يجوز للمسافر قصر الصلوة فيه وسائر التقييد بنفي شرط السفر والجواز
في المصر موميا ويكون سجوده اخفض من ركوعه ولو كان صلوته الى غير القبلة لان النفل قبل
غير مخصوص بوقت فلو التزموا النزول واستقال القبلة انقطع عن النافلة بخلاف الفرض
فانها مخصوصة بوقت فلا يجوز على الدابة الاضروقة وكذا الواجبات من النوتر والمنذور
وما شرع فيه فافسد وصلوة الخائفة وسجدة ثلث على الارض واما السنن الرواتب فوافل
وعن اربع ركعات تنزل سنة الفجر لا كمن غيره وينزل ركعة يعني اذا افتتح راكبا ثم تنزل
لا ركوبه يعني اذا افتتح غير راكب ثم ركب لا يبنى لا انه افسد ما شرع فيه لان في الاول يؤد به

كل مما وجب عليه في الثاني انقضاء التحريم موجبة للركوع والسجود فلا يجوز له اذنه بالايحاء
 وبسبب زيادة كلامه في باب الصلوة على الذب انشاء الله تعالى الترويع جمع ترويع وهو في الاصل
 اسم للجملة وقعت بالترويع لا سترحة التكرار بعد اربع ركعات بالجملة ثم سميت كل اربع ركعات
 ترويعاً مجازاً لما في اخرها من الترويع وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اقامها في بعض
 الليالي وبين العذر في ترك المواظبة عليها وهو خشية ان يكتب علينا ثم واطلب عليها الخلفاء
 الراشدون وقد قال عليه الصلوة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ومن بعد
 وهي سنة للرجال والنساء وقال بعض الروافض سنة الرجال فقط والجماعة فيها سنة على الكفاية
 حتى لو ترك اهل المسجد اساءوا ولو اقامها البعض فالتخلف تارك للفضيلة ولم يكن ميسراً
 اذ قد تخلف بعض اصحابنا عن بعض من قدر على ان يصلي في بيته كما يصلي مع الامام فصلونه
 في بيته افضل والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة اخرى فهو حاز
 احدي الفضيلتين وترك الفضيلة الزائدة كذا في الكافي وان فات لا يقض اصلاى بالجماعة
 ولا منفرد الان القضاء من خواص الفرض وما يتبعه من المؤكدات ويستحب تأخيرها الانتهاء
 تلك الليل الاول وهي خمس كان لكل اى كل ترويع تسليمان فيكون التسليمان عشرة
 والامام والقوم يأتون بالثناء في كل تكبيرة الافتتاح ويجلس بين الترويعين قدر ترويع وكذا
 بين الخامسة والوتر لانه المتواتر من اصحاب رضوان الله تعالى عليهم اجمعين الى يومنا هذا
 وينبغي على الشاهد اى الامام يؤيد على التشهد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم الان يحل القوم في تركها
 والسنة الحتم مرة ويختتم في ليلة السابع والعشرين لكثرة الاخبار انها ليلة القدر ولا يترك الحتم
 لكسبه اى وقيل القائل صاحب الاخبار الافضل في زماننا قد رما لا ينفل عليهم
 صلى الله عليه وسلم وحين فلان يصلي الترويع بالامام ولو تركوا الجماعة في الفرض لم يصلوا الترويع جماعة
 ولو لم يصلها اى الترويع بالامام صلى الترويع ولا يوترى لا يصلي الوتر جماعة خارج بعضاً
 بالاجماع ولا يصلي تطوع بجماعة الا في ايام رمضان وعن شمس الاثمة ان التطوع بالجماعة

انما يكره اذا كان على سبيل التداخي اما الواقدي واحد بواحد واثنان بواحد يكره واذا اقتدى
 ثلثة بواحد اختلف فيه وان اقتدى اربعة بواحد كره اتفاقاً كذا في الكافي **باب اربع الركعة الثانية**
فيها اعلم ان الاصل ان نقض العبادة قصداً بلا عذر حرام لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم
 وان النقص للكمال اكمال معني فيجوز كنقض السجود للصلاحي ونقض الظهر للجمعة وللصلوة
 بالجماعة فترية على الصلوة منفردة في ان نقض الصلوة منفردة لا حراز فضل الجماعة اذ انقضت
 هذا فاعلم ان من شرع في فريضة منفردة اذ اقيمت اى شرع الامام في تلك الفريضة قطعها
 خبر بقوله الشاذلي فيها واقدي بالامام لم يسجد للركعة لانها اجل القطع للاكمال
 او سجد وهو في غير باع لان لم يقطع وصل ركعة اخرى يتم صلوة في الشاء ويوجد ككثرة
 في الثلاث وللاكثر حكم الكل في شبه الفراغ وحقيقة لا يحتمل النقص فكذلك شبهت اوفى في الرباعي
 لكن ضم اليها اخرى بصير ركعتين نافذة ويجزى فضل الجماعة بقطع وان صل ثلثاً اى الرباعي
 اتم اى ضم اليها اخرى لانه قد ادى لاكثر وللاكثر حكم الكل فلا يحتمل النقص لما فرغ ثم يتم اى اقل
 منفرداً الا في العصر لان النفل بعد مكروه والشاذلي في النفل لا يقطع لانه لا كمال واختلف
 في سنن الظهر اذ اقيمت والجمعة اذا خطب فقبل يقطع على رأس الركعتين لانها توفقت بروى
 ذلك عن ابي يوسف وقبل يتمها الربعا لانها ثلثة صلوة واحدة والقطع هنا ليس للاكمال
 بخلاف الظهر لا يخرج احد من مسجد اذن فيه من غير ان يصلي فيه الا مقيم جماعة اخرى اى
 من ينظم به بان يكون مؤذن مسجد امامه او من يقوم بامر جماعة يتفقون ويتعجلون
 بغيبته وفي النهاية ان خرج يصلي في مسجد جمع الجماعة فلا يلزمه مطلقاً من غير قيد الامام
 والمؤذن ولا مصلي الظهر والعشاء مرة يعني ان كان صلوته في الوقت لا يكره الخروج بعد النداء
 لانه قد اجاز الله مرة فلا بأس في تركه فانياً لا يخرج من مسجد احد عند الاقامة فيه لا يخرج
 بهم بخلاف الجماعة عياناً اذ ربما يظن انه لا يري جواز الصلوة خلف اهل السنة لا المقيم
 يعني مقيم جماعة اخرى فلا بأس في خروجه ومصلي الفجر والعصر والمغرب مرة فانه لا يخرج

ايضا كراهة النفل بعد هاتيكما سبق لا مصل في الظهر والعشاء فانه يخرج بعد الاقامة لجواز
 النفل بعدها خائف فوت الجماعة في الفجر يترك سنة ويقعدى لان ثواب الجماعة اعظم
 والوعيد بتركها الزم فكان احراز فضيلتها اولى ومدرك ركعة منه اي الفجر صلاها اي سنة
 يعني ان من يتوقع ادراك ركعة من فرض الفجر صلا السنة وان فاتت عنه الركعة الاولى ولا يقضها
 اي سنة الفجر الا بتعاقب الفرض اذا فاتت معه وقضاها مع الجماعة او وحدها او الفجر والسنة
 ان لا تقضى لاختصاص القضاء بالواجب لكن ورد الخبر بقضاها مع الفرض قبل الزوال نبعاً
 للفرض وهو ما روى انه صلى الله عليه وسلم قضاها مع الفرض غداة ليلة النعريس بعد ارتفاع الشمس
 فيبقى ما وراه على الاصل وفيما بعد الزوال اختلاف المشايخ وانما اذا فاتت بلا فرض فلا يقضى
 عندهما وقال محمد احب الى ان يقضها الا الزوال ولا يقضى قبل طلوع الشمس بالاجماع كراهة النفل
 بعد الصبح وفي الظهر يتركها اي سنة مطلقا اي سواء ادرك ركعة منه او لا ليس سنة الظهر
 فضيلة سنة الفجر حتى قالوا لو كان العالم مرجعاً للفتوى له ترك سائر السن الا سنة الفجر كذا
 في الكافي وقضاء قبل شفعه اي الركعتين اللتين بعد الفرض وهذا عند ابى يوسف وعند محمد
 قضاها بعدهما ونقل الصدوق في الاختلاف على العكس لا يقضى غيرها من السن فانها
 لا يقضى بعد الوقت وحدها اجماعاً واختلاف في قضاها واختلاف في قضاها نبعاً والاصح
 انها لا يقضى بعد الوقت وحدها وفي الحاجة لو صليت الفجر والاربع قبل الظهر ثم شغل بالبيع واشترى
 والاكل فانه يعيد السنة اما ياكل لقمة او شربة ماء فلا تبطل السنة وقيل الظاهر انه لا يعيدها
 ترك سنة الصلوات الخمس ان لم يرها حق كقر والا ثم كذا في الكافي مدرك ركعة من ذوات الاربع
 كالظهر والعصر والعشاء مدرك فضل الجماعة لا مصلح بها واختلف في مدرك الثلاث
 واللاحق يعني ان من ادرك ركعة منها ادرك فضل الجماعة لوجود الاشتراك معهم لكنه
 لم يصلها جماعة اذا فاته الاكثر ولهذا وحلف لا يصل الظهر مع الامام ولم يدرك الثلاث
 لا يثبت الاكثر حاشان يصل الظهر مع الامام وقد انفرد عنه بثلاث ركعات وان ادرك

مع ثلاث ركعات وفاته ركعة فعلى ظاهر الجواب لا يبحث ببعض المحلوف عليه بخلاف
 اللاحق لانه خلف الامام حكماً ولهذا لا يقرأ فيما سبق به وذكر كثر من الائمة انه يبحث لان
 للاكثر حكم الكل وروى من ابى ^{يصف} ان الاحق ايضا لا يبحث الا ان يقول ان صلت الصلوة الاثنا
 وهو القياس كذا قالوا ولم يتوضوا لم يدرك ركعتين اقول وجه عدم التعرض له ان حكمه
 يفهم من حكم الطرفين فان مدرك ركعة اذا ادركت فضل الجماعة فاو اي ان يدركه مدرك
 ركعتين واذا اختلف في كون مدرك الثلاث مصلية بالجماعة فاو اي ان لا يصل بها مدرك
 الركعتين قد بر من امن فوت الوقت يطوع قبل الفرض يعني ان من فاتت جماعة فاراد
 ان يصل الفرض منفردا فهل ياتي بات شق قال بعض مشايخنا الا بانه لا ياتي باتبون بها اذا ادى
 الفرض بالجماعة لكن الاصح ان ياتي بها وان فاتت الجماعة الا اذا ضاق الوقت فيترك احدى ركعتي
 فوقف حتى يدفع راسه فانه الركعة يعني احدى بامام راكع فوقف حتى دفع الامام رأسه لم يدرك
 ركعة بفوت المشاركة في المستلزم نفوت الركعة بخلاف راكع لحقه امامه جاز خلافاً لغيره
باب قضاء الفوات الترتيب بين الفروض الخمسة
 لوجود المشاركة في جز **باب قضاء الفوات** الترتيب بين الفروض الخمسة
 والوتر اداء وقضاء فرض على معنى ما يفوت الجواز بقوته وقدم مراراً يعني ان الكل ان كان فايها
 لابد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينهما وبين الوتر وكذا ان كان البعض فايها والبعض
 وفيما لابد من رعاية الترتيب فيفضل القايمة قبل الوقية وعندهما لا ترتيب بين الفروض
 والوتر لانه سنة عندهما ولا ترتيب بين الفروض والسنة والاصل في لزوم الترتيب قوله صلى الله عليه
 من نام عن صلوة او نسيها فلم يذكرها الا وهو يصل مع الامام فليصل الظهر فيها ثم ليحضر التي تذكر
 ثم ليعد التي صل مع الامام وقد ضحى الهداية بانه خبر مشهور تلقاه العلماء بالقبول فيثبت به
 الفروض العمل كالحديث الوارد في المحال فان صلى فربيع عاقل الترتيب بين الفروض الخمسة
 من الفروض ذكره اقرضا فابتنافست الحق فساداً موقفاً عند ابى يوسف وعندهما
 بلا توقف لكن عند ابى يوسف فسد وصف الفرضية وعند محمد اصل الصلوة ان ادى فرضاً

في الامام فوقف حتى يصلي

سادساً صحى الكل اى الستة عند مع وصف الفرضية وان قضاء اى ذلك الفات
 قبل التساكن بطل فرضية الخمسة وتفسيره فلا عند اى مع كما كانت كذلك عند اى
 قبل قضاء لهما ان الخمسة اذيت مع قلها بلا ترتيب فسدت فلا تقلب صحيحة والكثرة
 الحاصلة بالتساكن انما تؤثر فيه وفيما بعد حيث يصحان اتفاقاً لا في الخمسة الماضية كما ان الكلب
 المعلم اذا ترك الاكل ثلث مرات ثبت الخلل فيما بعد الثلاث لا في اوله في القول بفساد الخمسة
 ملاحظة وجوب الترتيب فيما دون الستة وفي القول بالتوقف ان وجود الترتيب انما هو
 والقليل دون الكثير فلما احتمل ان يؤدى التساكن فيبلغ الى الكثرة فلا يرمى الترتيب في فرضية
 وان يقضى الفات قبل التساكن وفيه قلة لا في فرضية بفساد قطعاً بل في فرضية بالفساد مع
 ان الكثرة الموجبة لسقوط الترتيب فانما يجمع الستة مستندة الى ادائها كسائر المستندات
 فكانه صلاي الخمس حال سقوط الترتيب فوفقت صحيحة وانما لم يبطل الاصل عند اى مع
 وادى يوسف لان بطلان الوصف بما يخصه لا يوجب بطلان الاصل كما في صوم كفارة
 مع ان البر حيث لا يقع كفارة بل يصير نفلاً ولم يخرج خبر من ذكر انه لم يوتر تفرغ عاقوله
 بين الفروض والوتر وفيه خلاف لما عان الوتر واجب عند وستة عندهما ويسقط الترتيب
 بقوت ستة من الفروض فان الفات ج يبلغ من الكثرة بخروج وقت التساكن حتى يكون واحد
 من الفروض مكرراً فيصالح ان يكون سبباً لتحقيق سقوط الترتيب الوجوب بينهما انفسها وبينها
 وبين اغيارها والاصل في القضاء بالاغناء حيث ثبت ان علينا مع اغنى اقل من يوم وليلة
 فقضى الصلوات وعمار بن يسار رضي الله عنه يوماً وليلة فقضاها وعبد الله بن عباس رضي الله
 عنهما من يوم وليلة فلم يقضيهما فدل ان التكرار معتبر في التحفيف ويسقط ايضا بضيق الوقت فان بقى
 منه اى الوقت ما يسع بعض الفوات مع الوقتية يقضى ما يسع من الفوات معها
 اى الوقتية كما اذا فاتت العشاء والوتر ولم يبق من وقت الفجر الا ما يسع خمس ركعات فيفرض الوتر
 ويؤدى الفجر عند اى حيفه مع وكذا اذا فاتت الظهر والعصر ولم يبق من وقت المغرب الا ما يفي فيه

سبع ركعات يصل الظهر والمغرب ويسقط ايضا بالنسيان فيعيد العشاء والستة لا الوتر
 من علم انه صلى العشاء بلا وضوء والاخيرين به ان من تذكر في الوقت انه صلى العشاء بلا وضوء
 والستة والوتر بعد العشاء والستة اذ لم يصح اداء الستة قبل الفرض مع انها اديت
 بالوضوء لانها تتبع الفرض اما الوتر فصلوة مستقلة عن فضة اذ اوله لان الترتيب بينه
 وبين العشاء فرض لكنه ادى الوتر برغم انه صلى العشاء بالوضوء فكما قالنا ان العشاء
 في ذمة فسقط الترتيب وعندهما يقضى الوتر ايضا لانه ستة عندهما ويسقط بالضم المقبر
 فاذا صلى الظهر ذكر الترتيب في الفجر فسدت فاذا قضى الفجر وصل العصر ذكر الظهر جاز العصر
 تفرغ عاقوله والظن المعبر فانه اذا صلى الظهر وهو ذكر انه لم يصلي الفجر فسقط ظهره فاذا قضى
 الفجر وصل العصر وهو ذكر ان الظهر اذ افايت عليه في ظنه حال اداء العصر وهو ظن معتبر
 لا يجزئ فيه ذكر الربيعي اجتمعت الحديث والفقيه جازت الوقتية ولا يعود الترتيب يعود ككثرة
 الى القلة فيضيق فني من ترك صلوة شهر مثلاً حتى سقط الترتيب فاخذ يؤدى الوقتيات فترك
 فرضاً قوله فيضيق في تفرغ عاقوله اجتمعت الحديث والقديمة الخ فانه اذا اخذ يؤدى الوقتيات
 صادقوا بالشهر قديمة وهي مسقط للترتيب فاذا ترك فرضاً يجوز مع ذكر اداء وقتي او قضى
 صلوة شهر الا واحد او اثنين عطف على قوله ترك صلوة شهر وتفرغ عاقوله ولا يعود الترتيب
 الخ اى ويصح وفي من قضى صلوة شهر الا واحد او اثنين فانه اذا قضىها كذلك فان الوقتيات
 ولا يعود الترتيب فيضيق اداء الوقتية وعن بعض الشيوخ ان قلت بعد الكثرة عاد الترتيب رجحانه
 عن انها وبالصلاة والاول احب من الثانية وفخر اسلام وقال ابو حفص الكبير وعليه الفتوى
 اذا كثر الفوات فاستغل بالقضاء يحتاج الى تعيين الظهر والعصر ونحوهما ويؤى ايضا ظهر يوم
 كذا اذا عند اجتماع الظهر في الرسة لا يتعين احدهما فاختلاف الوقت كاختلاف السبب واختلاف
 الصلوة فانه اذا تسهيل الامر عليه يؤى اول حله عليه واخره اى اخر ظهر عليه فاذا نوى الاول
 وصلى عليه يصير اولاً وكذا لو نوى اخر ظهر عليه وصلى ما قبلها يصلى اخرها فيحصل تعيين كذا

عدم العذر وجازية المكتوبة به أي بعدد قالوا ضحان إذا صلى على الدابة بعدد رانته بقدر على تقاطعها
 جازا لأبناء عليها وإن كانت تسير وإن قدر لم يجز لاختلاف المكان بسببها وفي القنية إذا سبها ركبها
 لا يجز به الفرض ولا التطوع وهو أي العذر إن يخاف في النزول على نفسه أو دابة من سبع أو لص أو كان طين
 لا يجز مكانا جافا أو كان عاجزا الكبرية أو ضعف مزاجه أو نحو ذلك أو دابة جموحا أو نزل لا يركب
 بلا معين كذا في القنينة أو كان في رابية على الراحلة والقافلة تسير فانه يخاف على نفسه وثيابه
 لو نزل كذا في الكافي وينزل للضرورة وعندهما لا كالسفر **باب الصلوة في السفينة**
 الأصل فيها ما روي أنه صلى الله عليه وسلم لما بعث جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه إلى الحبشة من أن يصل في السفينة
 قائما إلا أن يخاف الغرق وعن سويد بن غفلة قال سئلت أبا بكر وعمر ورحمهما الله تعالى عن الصلوة
 فيها فقالا إن كانت جارية فصل قاعدا وإن كانت داسية فصل قائما توجه المصل في
 القبلة بأن يدور إليها كيف ما درست السفينة عند الافتتاح والصلوة لا يمكنه استقبال القبلة
 بخلاف الدابة لا يمكنه استقبال القبلة مع سبب الدابة القادر على القيام في السفينة والقادر على الخروج
 عنها صلى قاعدا فيها الف ونشأ القادر على القيام فيها صلى قاعدا والقادر على الخروج عنها صلى فيها
 جازت تلك الصلوة بمعنى أن القضاء لا يلزم لأن الغالب العجز واستوداد العين والغالب كالكتاب
 والافضل القيام في الإقوال والخروج في الشافعي لا يجوز الصلوة قاعدا في المروطة في الشافعي بالإجماع إلا
 أن يبدو في وجهه في سجدة لا يقدر أهل سفينة بامام في سفينة أخرى لاختلاف المكان إلا أن يقتصر
 في سجدة لا يجز للمكان حكمه بخلاف ما إذا كان ما على الدابة من المقتدر على الشط ولا مام فيها أي السفينة
 أو بالعكس لو كان بينهما مانع من الاقتداء كالطريق أو ضائقة من الذر لم يجز الاقتداء والواجز
باب المسافر هو من جاوز بيوت مقامه أي موضع إقامة أعم من البلد والقريبة
 فإن الخارج من قرية للسفر مسافر أيضا فهذه العبارة أحسن من قولهم بيوت بلدة جمع البيوت
 إذ لو بقي إمامه بيت لا يكون مسافرا قاصدا قطع مسافة فرج جاوز ولم يقصد أو قصد ولم يجاوز
 لم يكن مسافرا تقطع أي من شأن تلك المسافة أن تقطع بسير وسط اعتبر في الخط بسير لابل

والراجل وللبحر عند الرجوع للبحر ما يليق به في تلك الأيام مع الاستراحات مع قوله علمنا أن في مدة
 السفر مسيرة ثلاثة أيام وبها لها السير الذي يكون في ثلاثة أيام وبها لها مع الاستراحات التي يكون في ذلك
 ذلك لأن المسافر لا يمكنه أن يمشي دائما بل يمشي في بعض الأوقات ويستريح في بعضها ويأكل ويشرب كذا
 في المحيط ويكون الليل من أوقات الاستراحة تركت في بعض الكتب وذكرت في بعضها ويرخص الله للمسلم
 ولو كان عاصيا في أي غيره كقطع الطريق وعقوق الوالدين وسفر المرأة للحج بلا محرم وسفر العبد لأبيه
 من مولاه وعند الشافعي هذا السفر لا يفيد الرخصة قصر الفرض الرباعي فاعل يرخص قيد بالفرض
 إذا قصر في سنة وبالرباعي يخرج الفجر والمغرب لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها إذا صلوة فرضت في الأصل
 ركعتين فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ضم إلى كل صلوة مثلها غير المغرب فأنها وترتها ثم زبدت في الحضر
 وأقصرت في السفر حتى يدخل مقامه غايه لقوله ويرخص أبو نؤى إقامة نصف شهر أو أكثر ببلد
 أو قرية تقيدهما بشعار بأن نية الإقامة لا تنقضي في المغاورة كما ذكر في الهاربة لكن قال في الكافي
 قالوا هذا إذا سار ثلاثة ثم نوى الإقامة في غير موضعها فان لم يسر ثلاثة تنقضي في قصر أي إذا كان
 مدة الإقامة مقدرة بنصف شهر لم تنقضي نية الإقامة فمما دونه في قصر أي نوى الإقامة في أقل منه
 أي من نصف شهر أو في لكن بوضعين متقلين كمكان ومنه فانه يقصر إذا يقصر موقفا فاما إذا تبع
 أحدهما الآخر بان كانت القرية قريبة من المصر بحيث يجب الجمع على أيها فانه يصير موقفا بنية الإقامة
 فيما فيه بدخول أحدهما لأنهما في الحكم كوضع واحد كذا في الخفة أو دخل ببلد ولم ينوها أي الإقامة
 ثم بل على غرض أن يخرج عنها وبعد غد وبقي سائر فانه أيضا يقصر وعسكر عطف على ضمير يقصر
 أي يقصر عسكر دخل دار الحرب ونواها أي الإقامة بدار الحرب نصف شهر أو أكثر وإن حاصر
 حصنا فيها أي دار الحرب بل لأنها ليست موضع الإقامة لأنهم بين القرار والفرار لكن من دخل فيها
 بامان ونوى الإقامة في موضع الإقامة حتى كذا في الحاشية ونواها بدارنا وحاصر البقعة
 في غير موضعها أي موضع الإقامة فأنهم أيضا يقصرون ولا يجوز إقامة لهم لأهل الحنية
 عطف على ضمير يقصر أي لا يقصر الصلوة أهل الحنية كالأعراب والأتراك وهو جرح خباء

وهو بيت من وبروصوف نووهاى الإقامة في موضع خمسة عشر يوما في الأصح اخترازا عما
قبل لا يجوز إقامتهم بل يقصرون لانها لا يصح الا في المصارف والقري والأصح المقتضى ما روى
عن أبي يوسف ان الرعاة اذا كانوا في ترحال من المفار وكانوا مسافرين الا اذا نزلوا امرعى وعزموا
على الإقامة فيه خمسة عشر يوما في السكن ان جعلهم مقيمين وان لم يقصروا عطف على قول في قصر الصغير
للمسافر ان لم يقصر المسافر بل انتم الاربعة فان قعدوا الى تم فرضه لان فرضه ثنتان فالفقرة الاولى
فرض عليه فاذا وجدت يتم فرضه وكذا ساء لتأخير السلام وتركه واجب تكبيرة الاقتراح والنفل
وشبهه عدم قبول صدقة الله تعالى لان القصر عندنا خمسة اسقاط وحكمه ان ياتم العامل بالغيرية
وما اذا كان على الركعتين نفل ولا اى وان لم يقعد الاولى بطل فرضه وانقلب الكل نفلا لما حرفت
انه ترك الفرض عن الحسن بن يحيى ففتحها المسافر بنية الاربعة اعاد حتى يفتحها بنية الركعتين
قال الرازى وهو قولنا لانه اذا نوى اربعاً فقد خالف فرضه كنية الفجر اربعاً ولو نواها
وركعتين ثم نواها اربعاً بعد الافتتاح فهي ملقاة كمن افتتح الظهر ثم نوى العصر كذا في شرح
الزاهدى واختلف في السن فقبل الافضل هو الترتك ترخصا وقيل الفعل تقر با وقال
الهندى في الفعل حال النزول والترك حال التبريقين بنية الفجر خاصة وقيل سنة المغرب ايضا كذا
في المحيط افتدى مسافر يقيم في الوقت صح اقتداؤه وانتم ماشين في ان قصد الاقتداء من المسافر بالمقيم
تكون بمنزلة نية الإقامة في حق وجوب التكميل لبعده فيما يتقيد اى لا يقضى المسافر بالمقيم بعد الوقت
في فرض يتغير بالسفر وهو الرباعى واخره من الفجر والمغرب فان اقتدبه فيها يصح والوقت
وبعد وانما لم يصح بعد الوقت فيما يتغير لاستلزام بناء الفرض على غير الفرض حكما انما في الفقرة
اذا افتدى به في الشفع الاول اذا الفقرة فرض عليه لاعلى الامام او في القراءة ان افتدى به في الشفع
الثانى فان القراءة فيه نفل على الامام فرض على المقتدى وتام تحقيقه في شروع تلخيص الجامع الكبير
وعكسه اى اقتداء المقيم بالمسافر صح فيما اى الوقت وبعده لانه حال المقيم لا يتغير عما كان في الوقت
فان لو افتدى بالمسافر في الوقت كان فحق الفقرة اقتداء المتفطر بالمفترض وكذا لو اقتدى بعد

بعد الوقت ثم ان المقيم المقتدى بالمسافر اذا قام الى الامام لا يقرأه ولا يصح لانه لا يقرأ حيث ادرك
اول صلوة مع الامام وفرض القراءة هناك مؤدة بالقرأة امامه بخلاف المسبوق بالشفع الاول
فانه يقرأ فيه وان قرأ الامام في الشفع الثاني لانه ادرك قرأة نافذة وانتم المقيم المقتدى
بالمسافر لانه صلى الله عليه وسلم صلى في سفره بالكتس وقال حين سلمتموا صلوتكم باهل مكة فانما قوم سفر
وندى ان يقول الامام المسافر اتوا صلوتكم فان ساءوا كما قلتم والسفر والحضر لا يتغيران بالهاتنة
اى اذا قضى فائتة السفر في الحضر يقصر واذا قضى فائتة الحضر في السفر يتم والعبارة في تغيير الفرض
باخر الوقت فان كان في اخره مسافرا وجب عليه ركعتان وان كان مقيما وجب عليه اربع لانه
المعتبر في النسبة عند عدم الاداء قبله كما تقر في الاصول يبطل الوطن الاصل بمثل فقط ويبطل وطن
الإقامة موضع نوى ان يتمكن فيه خمسة عشر يوما واكثر من غير ان يتخذ مكاثا فان كان شخص
وطن اصله فان اتخذ وطنا اصليا اخر سواء بينهما مدة السفر ولا يبطل الاصل الاول حتى يودخله
لا يصير مقيما بالبنية ولا يبطل الاصل بالسفر حتى لو قدم المسافر اليه بصير مقيما بالبحر والدخول وانما
وطن الإقامة فيبطل عند دخوله وطن اقامته اتخذ وطنا بعد الاول ليس بينهما مدة السفر لا يصير
مقيما بالبنية وكذا اذا سافر عنه وانتقل الى وطنه الاصل العبارة بنية الاصل لا يتبع بغيره اذ نوى
الاصل سفره والاقامة يكون الشفع كذلك ولا يحتاج الى النية استقلال كلمة مع زوجها فانها
تكون تبعاً له اذا كانت مستوفية لها ولا يعتبر بينها كذا في المحيط والعدد مع مولاه والخذى
مع الامير الذى يلى عليه ورزق منه ومثله الامير مع الخليفة والاجير مع ساجده ورزق منه
السلطان اذا سافر قصر الا اذا كافى ولايته من غير ان يقصد ما يصل اليه من سفر فانه
مع لا يكون مسافرا او طلب العدة ولم يعلم ان يدركه فانه ايضا لا يكون مع مسافر اذ كره فاصحاح
وفي الرجوع يقصر ان كان بينه وبين منزله مسيرة سفر او كافر وصنى مع ايب اى حرجا
قاصدين مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا فاسلم الكافر وبلغ الضنى وبينهما وبين منزله اى مقصدا
بالمسافر اقل من المدة فلو اى عامة المشايخ المسلم يقصر فيما بقى من السفر والضنى يتم

الاقامة بغير وطن والسفر والاصل الوطن الاصل بمثل فقط ويبطل وطن

لان نية الكافر معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف النصب فانه من هذا الوقت يكون مسافرا
 والقرضان الباقي ليس بعمدة السفر وقيل يقصران بناء على تبعية الابن للاب المسافر
باب الجمعة وهي فرض لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله والامر بالسعي الى الشئ خاليا
 عن الضار فلا يكون الا لا يجابه شرط صحتها المصير فلا يجوز في القرى خلاف الشافعي
 وهو ما لا يبع اكر مساجد اهلها يعني من يجب عليه الجمعة لا سكانه مطلق او ماله مفت
 ذكره قاضيان وامير وقاض ينفذ احكامهم ويقسم الحدود وكلا المعنيين منقول عندنا
 والاول اختيار الكرخي والثاني اختيار البلخي رجع او فتاؤه عطف على المصير والضمير له وهو
 وهو ما اتصل به اي المصير مع المصالحه كركض الدواب وجمع العسكر والخروج للرمي
 ودفن الموتى وصلوة الجنازة ونحو ذلك وشرط صحتها ايضا السلطان او من امر
 السلطان باقامة الجمعة مات والى المصير فجمع اي اقامة الجمعة بهم خليفة اي الميت
 او صاحب الشرط بفتح الشين والراء بمعنى العلامة وهو الذي يقال له شخصه سمي به لانهم
 جعلوا لانفسهم علامة يعرفون بها والقاضي جاز لان امر العامة مفوض اليهم
 ذكره قاضيان ولا عبرة لنصب العامة الا اذا لم يوجد من ذكره خليفة الميت
 او صاحب الشرط والقاضي وجازت الجمعة بمنى في الموسم للخليفة او الامير الحجاز
 وهو السلطان بمكة فقط قيد للجموع اي لا يجوز بعقرات ولا بمنى في غير الموسم ولا بمنى
 في الموسم لامير الموسم وشرط صحتها ايضا وقت الظهر فتبطل الجمعة بخروج اي وقت الظهر
 ولا بقاء الجمعة وشرط صحتها ايضا الخطبة نحو تسبيحة وعندها لا بد من ذكر طويل سمى خطبة
 وعند الشافعي لا بد من خطبتين تشمل كل منهما على التمجيد والصلوة والوصية بالتقوى
 والاولى على القراءة والثانية على الدعاء للمؤمنين قبلها اي الجمعة في وقتها فلو صليت بلا خطبة
 او بها بعد الصلوة او قبل الوقت بطلت الجمعة فتعاد في وقتها وشرط صحتها ايضا الجماعة
 واقبلها ثلاثة رجال سوى الامام فان نفروا اي تفرق الجماعة قبل سجوده اي الامام بطلت

الجمعة لانقضاء شرطها ولزم البدء بالظهور وان بقي ثلثه او نفي واحد سجوده انما لان الجماعة
 شرط لانقضاء وقد انعقدت فلا يشترط دوامها لانها ليست شرطا وشرط صحتها ايضا الاذن العام
 اي ان ياذن الامير للناس اذا ناعا تحت لو غلق باب قصره وصلى باصحابه لم يجز لانها من شعائر الاسلام
 وخصايب الذين يجب اقامتها على سبيل الاستهارة فان فتح باب قصره واذن للناس بالدخول جاز
 وكرهه لانه لم يقض حق المسجد الجامع وشرط وجوبها عطف قوله لشرط صحتها اقامة مصر
 والصحة والحرة والذكورة والبلوغ والعقل وسلامة العين والرجل فغاورها اي فاقد هذه
 الشروط ونحوه كالتخلف عن السلطان الظالم والمسيحون ان صلاها يقع فرضا لان سقوط
 لاجله تخفيفا فاذا تحمله جاز عن فرض الوقت كالسافر اذا لم يجازت الجمعة في مواضع من مصر
 وهو قول ابن رجب ومحمد وهو الصحيح لان الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة وجانبيا
 وهو مدفوع الصالح للامامة في غيرهما صالح فيها فجازت للمسافر والعبد والمرضى قال
 زفر لا يجوز لانها غير واجبة عليهم كالنصي والمراة ولما اتهم اهل امامة وانما سقط عنهم
 الوجوب تخفيفا للرخسة فاذا حضر وابقع فرضا كالسافر اذا ما لم يخلف النصب لانه
 غير اهل والمرأة لانها لا تصلح اماما للرجال وتنعقد الجمعة بهم اي بحضورهم حتى لو لم يحضر
 غيرهم جازت لانهم صلوا للامامة قاووا ان فصلوا الا وقتا وكره يومها اي الجمعة
 بمصر اخرا عن السواد ظهر معذور وسجون ومسافر واهل مصر فاتتهم الجمعة بجماعة متعلق
 بقوله ظهر معذور وانما كره لما في من الاخلال بالجمعة لانها جماعة لها اختلاف اهل السواد
 اذا اجتمع عليهم ولو صلوا الجزاء ثم خرجت شريطة لا بد من كراهة ظهر غير المعذور بطريق الاولى
 وكره ظهر غيرهم اي غير المعذور والسجون والمسافر قبلها اي الجمعة لما في من الاخلال فان ندم
 واراد ان يحضرها وسعى اليها والامام فيها اي الصلوة بطلت ظهره بمجرد سعيه اليها سواء ادركها
 او لا وقالوا بطل حتى يدخل مع الامام لان السعي في الظاهر فلا يقضيه بعد نداء الجمعة
 فلو فتنقضه فصارا كالتوجه بعد فراغ الامام وله ان يسعى الى الجمعة من خصايب الجمعة

فيقول من زلتها في حق انتفاض الظهر احتياطاً بخلاف ما بعد الفرج منها لأنه ليس على اليها ولا يجمعها
 ومدركها في التشهد أو سجود التهور بينهما الآن من أدرك الإمام يوم الجمعة صلى معه ما أدرك
 وبني عليه الجمعة عندهما القول ثم ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وقال محمد إن أدرك
 معه أكثر الركعة الثانية بني عليها الجمعة وإن أدرك قلها بني عليها الظهر لا يستخلف الإمام للخطبة
 أصلاً والصلوة بقاء يعني أن الاستخلاف للخطبة لا يجوز أصلاً ولا للصلوة ابتداءً بل يجوز
 بعد ما حدث الإمام وهذا معنى ما قال في الهداية في كتاب أدب القاضي بخلاف المأمور بإقامة الجمعة
 حيث يستخلف لأنه على شرف الفوات توقفي فكان الأمر به إذا نابا للاختلاف وقد قال شرحه يجوز له
 أن يستخلف لأن أداء الجمعة على شرف الفوات لتوقفه بوقت يفوت الأداء بانقضائه فكان
 الأمر به من الخليفة إذا نابا للاختلاف دلالة لكن إنما يجوز إذا كان ذلك الغير يسمع الخطبة لأنها
 من شرائط افتتاح الجمعة ووجه الخطبة والإمامة بعدها من أفعال السلطان كالقضاء
 فلم يجز لغيره إلا بآذنه فإذا لم يوجد لم يجز وتحقيقه ما قال الشيخ أبو المعين في شرح الجامع الكبير
 لا يجوز استخلاف القاضي إلا إذا فوض السلطان ذلك إليه لأنه استفاد القضاء بالأذن في حق عالم
 يتحقق بغيره على ما كان قبل الأذن ويجوز استخلافه بعد ما فوض إليه لأنه ملك ذلك بإذن السلطان
 يؤذن
 كما ملك القضاء بنفسه بين الناس واعتبر هذا بالوكيل بالبيع إذا وكل غير بخلاف المستعير
 حيث كان له أن يعير لأن المنافع تحت ملكه فيملك تمليك ذلك من غيره فيكون متصرفاً
 بحكم الملك بخلاف ما نحن فيه فإنه متصرف بحكم الأذن فيملك بقدر ما أذن له ثم قال وغيره
 عن هذا وقالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون له أن يقيم غيره مقام نفسه ومن قام مقام
 غيره لنفسه كان له أن يقيم غيره مقام نفسه والفقهاء ما يثبتون أن قبل هل يجوز خطابة النائب
 بحضور الأصل عند عدم الأذن كما جاز حكم النائب وتصرف الوكيل عند حضور القاضي
 والموكل عند عدم الأذن قلنا لا لأن مدارهما حضور الرأي فإذا وجد جاز بخلاف الجمعة
 إذا لم يدخل الرأي في إقامتها إلا إذا أذن أي لا يجوز استخلافه لها إلا إذا كان مأذوناً من السلطان

للاختلاف في يجوز ذلك وهذا مما يجب حفظه فإن الناس عنه غافلون بالأذان الأول وجب
 السعي وذكره البيهقي لقوله تعالى إذا نودي للصلاة فاسعوا إليه ذكر الله وذروا البيع
 وقيل بالأذان الثاني لأن الأول لم يكن في زمن النبي ثم الأول أصح لأنه لو توجه عند الأذان
 الثاني لم يتمكن من السنة قبلها ومن استماع الخطبة بل يخشى عليه فوات الجمعة لم يقل وحرم البيع
 وإن قال في الهداية في وجوب السعي وحرمه البيع لأن البيع وقت الأذان جائز ولكنه مكروه
 كما تقرر في كتب الفروع والأصول ولهذا ورد بعض الشراح لفظ الكراهة به بالحرم
 وبخروج الإمام أي مبعوده إلى المنبر حرم الصلوة والكلام إلى تمام الصلوة لم يقل إلى تمام الخطبة
 كما قال في الهداية لما خرج في المخطط وغاية البيان أنها يكره أن يخرج الإمام إلى أن يفرغ
 من الصلوة ومن كان في صلوة وإن كانت سنة الجمعة تقطع على رأس الركعتين فإن صلى ركعة
 ضم إليها ركعة أخرى وسلم وإن كان في الثالثة أتم الأربع فإذا جلس على المنبر أذن بين يديه
 وسن أن يخطب خطبتين بينهما جلسة فاما ظاهره لأنه المأمور بالتورث وأقيم بعدئذها
 لا ينبغي أن يصل غير الخطب لأن الجمعة مع الخطبة كشي واحد فلا ينبغي أن يفصلها شيان وإن فعل
 جاز يخطب صبي بأذن السلطان وصل بالغ جاز كذلك الخلاصة لا بأس في السعي يومها إذا خرج
 من عمر البلد قبل خروج الوقت أي وقت الظهر كالأجماع إنما يجب في آخر الوقت وهو مسافر
 فيه القرى إذا دخل مصر يوم الجمعة أن يؤتي أن يكث ثم يوم الجمعة يلزم الجمعة وإن يؤتي أن يخرج
 في ذلك اليوم قبل الوقت وبعد الجمعة عليه لأنه في الأول صار كواحد من أهل مصر
 في ذلك اليوم وفي الثاني لم يصرف وأقدم المسافر المصر يوم الجمعة لا يلزم الجمعة ما لم يتو الأقامة
 خمسة عشر يوماً قاله فاضحان كل بلدة فتح بالسيف عنوة بخطب الخطيب عليها
 بالسيف برتهم أنها فتحت بالسيف فإذا رجعت عن الإسلام فذلك بان في أيدي المسلمين
 بقاتلوكم حتى ترجعوا إلى الإسلام وكل بلدة أسلم أهلها صواعب بخطب الخطيب فيه بلا سيف
 ومدينة الرسول صلى الله عليه وسلم فتح بلا سيف فخطبوا بالسيف كذا في التواريخ باب
 لا يمكن فتحه

باب العيدين صلواتهما على من يجب عليه الجمعة بشرائطها وجوبها رواية عن أبي هريرة
وهو الأصح وما نقل عن محمد بن عيسى قال عيدان اجتماع في يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة مأول
بان وجوبها ثابت بالنسبة إلى الجمعة فانها ليست من شرائط العيد بل سنة وهي بخلاف خطبة الجمعة
بان الجمعة لا تقع بدون بخلاف العيد وبانها في الجمعة متقدمة على الصلوة بخلاف العيد ولو قدما
في العيد أيضا جاز ولا يعاد الخطبة بعد الصلوة كذا في العناية وتقدم على صلوة الجنازة اذا اجتمعا
وان كان القياس بخلافه ويقدم صلوة جنازة على الخطبة كذا في الفقيه ونحوه بيوم الفطر الاكل
قبل الصلوة والاحتياط والاحتياط والنظير وليس احسن الشيا لان الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل
كذلك وفي يوم الفطر يأكل حتى يرجع فيأكل من أضحية واداء الفطرة ثم يخرج الى الجبابة لقوله
صلى الله عليه وسلم اغنواهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم وفي النجاشي تفرغ قلب الفقير للصلوة والخروج
اليها سنة وان وهم فلا بأس باخراج المنبر اليها في زمانها كذا في الاحتياط ولا يكبر جهرا في طرفها
خلافا لما نقل الزيلعي عن أبي جعفر انه قال لا ينبغي ان يمنع العامة من ذلك لقوله فيهم في حداث
ولا يتقبل قبل صلواته صلى الله عليه وسلم لم يفعل مع حرمة على الصلوة ولو جاز لفعل تعليم الجواز
وقتها من الارتفاع للشمس الى الزوال لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد والشمس على قدر
او محبين وروى ان قوما شهدوا برؤية الهلال بعد الزوال فامر صلى الله عليه وسلم بالخروج الى الصلوة
من الغد ولو جاز لاداء بعد الزوال لما أخره يصلي بهم الامام ركعتين مكبرا ومثنيا قبل تكبيرات
زوايد هي ثلاث في كل ركعة ويؤلى بين القرائتين يعني ان الامام يكبر للافتتاح ثم ينفتح
ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر للركوع فاذا قام الى الثانية يقرأ الفاتحة وسورة
اولا ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر للركوع ويرفع يديه في الزوايد لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الابد
الا في سبع مواطن وذكر منها تكبيرات الاعياد ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث نسيجات
لانها مقام مجمع عظيم وبالمولات يشبهه على من كان بعيدا ويطلب بعدها خطبتين لانه عليه الصلوة
والسلام فعل كذلك بخلاف الجمعة فان الخطبة فيها قبل الصلوة لانها شرطها والشرط مقدم

يعلم فيها احكام الفطر لانها شرعت لاجل فان قرأ بقدره ان شاء الله اداء الفطرة قبل الخروج
الى الجبابة وادائها قبل العلم بحال والخطبة ليست الا بعد الخروج اليها فبين الكلامين تناف
قلت لا تنافي لان مندوبية تقديم الفطرة على الخروج لا تنافي جواز تأخيرها من الخروج فجاز
ان يعلم بعض الخارجين كيفية اداها فيفيد التعليم بالنظر اليهم فانت مع الامام لا تنقض
يعني ان الامام صلوا مع جماعة وفانت بعض الناس لا يقضها في الوقت وبعد لانها بصفة
كونها صلوة العيد ثم تعرف قرية الا بشرائط لا تتم بالمفرد ويؤخر بعد الغد اي يؤخر
صلوة عيد الفطر الى الغد اذا منع من اقامتها عذر بان غيبه عليه السلام وشهد عند الامام
بالحلال بعد الزوال وقبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال واداءها في يوم غيبه وظهر
انها وقعت بعد الزوال فقط اي لا تؤخر الى ما بعد الغد لانه اصل فيها ان لا تقضى الجمعة
الا اذا تركناه بما روي من تأخيرها عليه الصلاة والسلام الى الغد ولم يرو تأخيرها لما بعد الغد
فبقى على اصل الاحكام المذكورة في الفطر هي الاحكام في الاضحية كبر فيها اي لا يصح جاز تأخيرها
اي الصلوة الى ثالث ايام التحريم لا عذر بركعة وجاز تأخيرها الى الثالث اي بعد بدونها
اي الكراهة فانها موقفة بوقت الاضحية فتجوز مادام وقتها باقيا ولا يجوز بعد حروجه لانها
لا تقضى والعذر هنا تنافي الكراهة وفي الفطر الجواز حتى لو أخرها الى الغد بلا عذر لم يجز ولكن
فيه تدب تأخير لاكل عنها اي الصلوة بخلاف الفطر فيه يكبر بصفة الجهر جهرا
في الطريق بخلاف الفطر وفيه يعلم الامام في الخطبة تكبير الشريق والاضحية بخلاف الفطر وتعرف
وهو ان يجمع الناس يوم عرفة في موضع شربها بالواقفين في عرفات ليس بشيء ومن لم يوفق
ومحمد رجع وغير رواية لا يصلون انه لا تكبره والصحيح هو الاول ويجب تكبير الشريق لقوله تعالى
واذكروا الله في ايام معدودات والشريق في اللغة تقدب اللحم وعن الجليل التكبيرة الاضافة
للبيان فقبل التسمية بتكبير الشريق وقعت على قولها لان شيئا من التكبير لا يقع في ايام الشريق
عند كماله وان يجوز ان يقال باعتبار الفريضة ايام الشريق هي الثلثة بعد يوم النحر

وأيام النحر يوم العيد ويومان بعده فالأول من الأربعة نحر بلا تشريق والرابع تشريق بلا نحر
 والاشنان نحر وتشريق والتكبير قول الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد أصل ذلك
 ما روى عن جبرائيل م لما جاء بالقرآن خاف العجل عن إبراهيم فقال الله أكبر الله أكبر فلما علم بميعاد
 ربه إبراهيم عليه الصلوة والسلام قال لا إله إلا الله والله أكبر فلما علم بميعاد ربه بالغداة قال الله
 أكبر والله الحمد فبقى في الآخرين واجبا مرة بأن يقول ما فعلناه من أولنا إلى آخر مرة وهو
 احتراز عن قول الشافعي فإن التكبير عنده ثلاث مرات لله أكبر ولا يزيد عليها وله في تهليل بعد قولان
 من فجر يوم عرفة بلا خلاف بين علمائنا فيه لا تفاق كبار الصحابة عليه العصر العبد فيكون التكبير
 عقب ثمان صلوات فورد متعلق بحجاب عقيب فرض بلا فضل يمنع البناء فخرج بالفرض التوافل
 وصلوة العيد أدي خرج به القضاء إذا لا تكبير فيه جماعة مستحبة خرج به جماعة التمسك إذا لم يكن
 معهن رجل إذا لا تكبير فيها أيضا على إمام مقيم فلا يجب على المنفرد ولا إمام مسافر وأمرأة أو من
 أهل القرى والمغازر وعلى مقدم مسافر وفروي وأمرأة وقال لا يجب التكبير فور كل فرض مطلقا
 أي سواء أدي بالجماعة أو لا سواء كان المصلي رجلا أو امرأة مسافرا أو مقيما في المصر والقرى
 إلا عصر اليوم الخامس من يوم عرفة وهو الثالث عشر من ذي الحجة الذي هو تشريق وليس نحر
 وبأي التكبير لهذا الوقت وعدم الافتقار إلى عصر العيد يعمل لأن احتياطا في باب العبادات
 ولا يترك المؤتمرون وإن ترك الإمام لأنه يؤدى بعد الصلوة لا فيها فامكن للإمام فيه ختم الجملة التلاوة
 بخلاف سجود السهو لأنه يؤدى في الصلوة ويكبر المسبوق لأنه مقدم تحريمه لكنه لا يكبر مع الإمام
 بل عقب القضاء أي قضاء ما فات ومنه يعلم حاله لاحقا لأنه كان خلف الإمام بالتمام
باب صلوة الكسوف إمام الجمعة أو مأمور السلطان أي من أمره السلطان أن يصلي هذه
 الصلوة يصلي بالنس عند الكسوف ركعتين كالنفل أي على هيئة النفل بلا أذان ولا إقامة ولا جهز
 ولا خطبة وبركوع في كل ركعة وعند الشافعي يركع في فيه ويصلي الإمام القراءة فيها أي في الركعتين
 وبعد ما يدعوه حتى ينجلى الشمس وإن لم يحضر أي الإمام ومأمور السلطان صلوا فرادى كالنكسوف

والريح الشديد والظلمة الهائلة والفرع أي الخوف الغالب من العدو **باب الاستسقاء**
 لاجتماع فيه ولا خطبة بل هود عاء واستغفار لقوله تعالى استغفروا ربكم إنه كان غفارا يرسل
 السماء عليكم مدرارا حيث جعل سببا لارسال السماء أي الغيث فإن صلوا فرادى جاز ولا يقلب
 فيه رداء وقال محمد يقلب الإمام فيه رداء دون القوم وعن أبي يوسف روايتان وحقيقة
 قلبه إن كان مرتعا أن يجعل أعلاه أسفله وأسفله أعلاه وإن كان مذكورا أي جبهة أن يجعل الأيمن
 الأيسر والأيسر الأيمن ولا يحضره من لانه لا تسترل الرحمة وإنما ينزل عليهم العذاب واللعنة ويخرجون
 ثلثة أيام متتابعات لأنها مائة ضربت لأبلاء الأعداء ويخرجون مشاة في شيا بخلق غسيلة
 أو مرقعة من ثلثين متواضعين خاشعين لله تعالى الكسوف رؤسهم ويقدمون الصدقة في كل يوم
 قبل حروجه وقيل لا صلوة فيه قال في تحفة الصلوة في الاستسقاء في طاهر الرواية **باب**
صلوة الخوف لم يجوزها أبو يوسف بعد صلى الله على وسلم لأنها لما شرعت بخلاف القياس
 لآخره فضيلة الصلوة خلف النبي م وهذا المعنى انعدم بعد وجوزها لأن الصحابة
 رضوان الله تعالى عليهم أجمعين أقاموها بعد صلى الله عليه وسلم وبسبب الخوف وهو يتحقق بعد
 أيضا فاذ تخيف من عدو أو سبع خاضعين إشارة إلى ما قالوا الخوف الذي يجوز الصلوة على وجه
 الذي قلنا إذا كان العدو يقرب منهم بطريق الحقيقة وبقابلتهم فاما إذا كانوا بعد منهم وظنوا
 عدو بان رؤسود أو غبار أو صلوا صلوة الخوف فظهر غير ذلك لم يجوز صلواتهم جعل الإمام
 طائفة بأداء الخوف وصلى بالخوف ركعة لو كان مسافرا أو في الفجر والجمعة والعيد وصلى ركعتين
 لو كان مقيما وغير الشائى هكذا قال لينسأول صلوة المغرب فإن حكمها حكم الرباعية
 ومضوء الخوف وجاء الأخرى وصلى هم ما بقي من ركعتين في الرباعية وركعة في الثلاثي
 وسلم الإمام وحده وهو أي هذه الطائفة إليه أي الخوف وجاء الطائفة لأقل
 وأتموا صلواتهم بلا قراءة وسلموا لأنهم لا يحقون فكانهم خلف الإمام ثم جاء الأخرى
 وأتموا صلواتهم بقراءة لأنهم مسبقون وإن امتد خوفهم صلوا أكبا فرادى بأيماء

الى جهة قد رتبهم فان قدروا على توجه القبلة توجهوا اليها والا فالى ما يقدرون على التوجه
 اليه وتقدم صلواتهم بالقتال والمشي والركوب لانه عمل كثير **باب صلوة في الكعبة**
 صح فيها النفل وفاقا للفرس خلافا للشافعي رجع منفردا للجماعة وان خلف وجوههم الا
 لمن ففاه الى وجه الامام فانها لا تجوز لانه تقدم امامه ومن سواه لم يتقدم وتوجه الى القبلة
 كذا لو تخلفوا اي صح صلواتهم فيها ولو كان بعضهم قدام الامام مستقبلا بوجهه اليه اقتدوا
 من الجوانب لو بعضهم اقرب اليها الى الكعبة من الامام جاز اقتداؤه الا في من جانبه لتقدمه
 على الامام بخلاف من في جانب اخر لانه خلف الامام حكما فلا يضر القرب اليها اقتدا ومن خارج
 بالامام فيها والباب مفتوح جاز اقتداؤهم لان وقوف الامام فيها وبابها مفتوح كوقوفه
 في المحراب في سائر المساجد وكبرتها الصلوة فوقها وان جازت لانه بنا في بعضها **باب**
سجود السهو وان شئت بحسب السجود وقبل بين والصحيح الاول بعد تسليتين اختاره
 صاحب الهداية وشمل الائمة والامام ابو الياس والامام ظهير الدين المرغيناني ووسيلة اختاره
 صاحب الكفاة وفخر الاسلام وشيخ الاسلام خواهر زلف وصاحب البضاغ قال ناج الشافعي في شرح
 الهداية وذكر شمس الائمة انه يسلم تسليتين وهو الاصح لانه قول كبار الصحابة كعمر وعلي وابو مسعود
 وجمهور العلماء والاخذ برواية صحابة كانوا اقر بيا من رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى والرواية
 الاخرى من عايشة وسهيل بن سعد رضي وعائشة كانت في صف النساء وهذا كان من التصبيات
 فيحمل انهما لم يسلم مع التسليمة الثانية لانه صلى الله عليه وسلم كان يسلم الثانية احفظ من الاولى
 هذا هو المسطور في كتب المشهور وسوق كلام الفريقين يدل على ان القولين للامام الاعظم
 وفي الجمع نيل الشان المحمد والاول اليهما وما وجدته في كتاب الاما نقله صاحب معراج الدراية
 بقيل وعلى كونهما قوله بناسب ملحق المختار للمنفرد تسليتان وللامام تسليمة لانه اذا سلم تسليتين
 ريمائت نقل بعض الجماعة بما ينافي الصلوة سجدة فان فاعل يجب وشهد وسلام بميتا وبان
 بترك واجب هو ان في العمد ياشم ولا يجب سجدة كركوع قبل القراءة فان تقدم بها على الركوع واجب

لا فرض خلافا للفرس واما تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود ففرض كالسجود
 تحقيقة في باب صفة الصلوة بما لا مزيد عليه وتاخير القيام الى الثالثة زيادة على الشاهد قبل
 بحرف والصحيح بقدر ما يؤدى فيه ركن وركوعين فان الاقتصار على الواحد واجب في الزيادة
 عليه تركه والجهر فيما يخاف وعكسه والتخلف في مقدمته والاصح قديما يجوز في الصلوة في الغصير
 وترك القعود الاول وسائر الواجبات المذكورة في باب صفة الصلوة وان ترك ركراى ترك
 الواجب يعني يجب سجدة واحدة على تقدير ترك الواجب على منفرد متعلق يجب وعلى مقدم
 بسهو اما من سجد امامه وان لم يسجد لم يسجد للمؤمن بخلاف كبير الشربق كما مر في باب لا يسهوه
 اي لا يجب على المقدي بسهوه اذ لو سجد وحده خالف امامه وان سجد معه الامام لقلب الامامة اقتداء
 ويصل على النبي ثم في تشهد الثاني والاحوط النصليتها فيهما الى الشاهد من كذا في الظاهر في السجود
 يسجد مع امامه وان كان هو فيهما فان عنه تسلم بفضي ما فات والاولى ان لا يقدم قبل سجود الامام
 ولو قام قبل سجوده فعليه ان يعود السجدة معه ان لم يقيد الركعة بالسجود وان قيدها بالاعود
 ولو سجد في اي فبايقضة سجدها نيا لهذا السهو كذا اللاحق يعني يجب عليه سجوده فهو لهو
 بان هي امامه حال نوم المقدي او ذهابه الى الوضوء لانه بمنزلة الفصل خلفه من عن القعود
 في ذوات الاربعة او الثلث من الفرض احتذ به عن النقل لان القعدة الاولى منه كالقعدة الثانية
 من الفرض حتى يعود اليها لا محالة وان استوى قائما وذكر اي القعود الاول وهو اليه اي القعود
 اقرب بان لم يرفع ركبته عاد ولا سهو ولا اقام وسجد السهو وقبل يعود الى القعود ما لم يستقيم
 قائما وهو الاصح كذا قال الربيعي وان سجد عن الاخير حتى قام الى الخامسة في الرباعية والرباعية
 في الثلاثية والثالثة في الثانية عاد ما لم يسجد لانه فيه اصلاح صلوة وامكنه ذلك
 لان ما دون الركعة عمل **باب** وسجد السهو لانه اخر فضا وان سجد في وسطه بقوله ما لم يسجد
 صاذا فسهو نظلا وضمت في الرباعي ركعة سادسة ان شاء الله تعالى لانه لا ينفصل لم يشرع فيه فصدا
 فلم يجب عليه اتمامه وفي الثلاثة الصابرة اربع الا يحتاج الى التضمين اذ الركعات الثلاث بضم الرباعية

اليها تحولت الى النفل فحصلت الصلوة القائمة وفي الثاني الصبار ثلاثا وهو الفجر لا يضم دكته
 ليكون الكل نفلا لان النفل بعد طلوع الفجر باكثر من سنة الفجر مكره وان فقد الاخير عطف على قبله
 وان سهى عن الاخير ثم قام سهوا ولم يسلم عاد وسلم الا ان سجدة الخامسة في الرابعي والرابعة في الثالثي
 فيتم فرضه لوجود القعود الاخير ويضم سادس في الرابعي لم يقل ههنا ان شاء كما قال في الاول
 مع انه لو قطع لا قضاء في صورتين لان ضم السابعة ههنا اكتمل منها هناك لان فرضه قد تم ههنا
 لكن يتأخير السلام بحسب سجدة السهو فلو قطع هاتين الركعتين بان لا يسجد للسهو لم ترك الواجب
 ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤد سجود السهو على الوجه المرسوم فلا بد ان يضم سادس
 ويجلس على الركعتين وسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى فان الفريضة ثم لم يتبق لحتاج التارك
 نقصانها ولو عصر اشارة الى ضعف ما قيل لا يضم في العصر لكرهية النفل بعدها وقيل
 يضم لان هذا ليس بمقصود وانتهى من التنفل بعد العصر يتناول المقصود فلا يكره بدونه
 وهو الاصح كذا قال الربيعي ويضم خامسة في الثلاثي ليصير الركعات في صورتين نفلا وان لم يتوبا
 سنة الظهر والعشاء والمغرب لان مواظبة دم عليها كانت تحريمة مبتدأة وسجد عطف على
 قوله ويضم للسهو لتأخير السلام ومقتضى فيها اي الركعتين الزائدتين في صورتين صلاتها
 بتبعية الامام وقضاها ان افسد لا نه شرع قصدا وفي الفجر الصبار ثلث لا يضم دكته لكرهية
 النفل بعد ما كره قبله مطلقا وفي العصر يكره بعد اذ شرع بالقصد لا قبله مطلقا ما فرغ عن ربا
 حال الفرض بالنظر الى السهو في القعود اذ بيان حال النفل فيه تنميما للاقسام فقال ترك القعود
 الاول في النفل سهوا وسجد ولم يفسد وكان القياس ان يفسد وهو قول زفر ورؤية عن محمد رحمه الله
 وفي الاحتياط لا يفسد ويجب سجدة السهو بتركها ساهيا لان النطق كاشع ركعتين شرع اربعاً
 ايضا فاذا ترك الفعنة وقام الى الشفع الثاني امكت ان يجعل الكل صلوة واحدة وفي الواحدة من ذوات
 الاديع لم يفرض الا الفعنة الاخيرة وهي فعنة الختم والنخل كما في الظهر بخلاف صلاة الفجر التي شرعت
 ركعتين لا غير ويضم الشفع الثاني لا يصير الكل صلوة واحدة وهذا الفقه وهو الفعنة الاخيرة ليست

من الاركان ولكنها فرضت للتختم لانه ختم المفروض فرض وان لم يكن الفعنة الاولى فرضا فاذا قام
 الاثنتان ههنا جازت الصلوة من ذوات الاديع فلم يكن الفعنة الاولى الختم فلم يتبق فرضا كما
 في الفرض كذا في معراج الذرية بتنفل ركعتين وهي فسجد لا بني اي لا يصير ههنا التحريمة
 صلوة بلا تحريمة لان سجدة السهو وقع في خلال الصلوة ولو بني صحبقاء التحريمة ولكن اعاده
 اي سجود السهو لان ما في من السجود وقع في خلال الصلوة فلا يعتد به سلام من عليه السهو ويجوز
 عنها موقوفا لا قطعاً حتى يصح له قنائه ويبطل وضوءه بالفهقه وبصير فرضه اربعاً
 بنية الاقامة ان سجدة شرط لقوله صحح والاى وان لم يسجد فلا يرتب عليه الاحكام المذكورة
 وسلامه اي سلام من عليه السهو للقطع اي بنية قطع الصلوة لا يقطع لان بنية يتغير
 المشروع فيلغو كما لو نوى الظهر ساجد عليه ان يسجد للسهو بقاء التحريمة بخلاف اذا سلم
 وهوذا كرسجدة الصلوة حيث تفسد صلوة والفرق ان سجدة السهو يوثق في حرمة الصلوة
 وهي باقية والصلوية يوثق بها في حقيقتها وقد بطلت باللام ما لم يتحول عن القبلة او تكلم
 فانما يبطلان التحريمة وقيل يقطع بالتحويل ما لم يتكلم ولم يخرج من المسجد والاصل ان يسجد
 قبل ان يتكلم ويخرج وان مشى واخرق عن القبلة وبقي بعض المشايخ كذا في النهاية مصلى
 الظهر سلم على الركعتين بنوهم الا تمام اي توهم انه انما اي اتم الظهر اربعاً وسجد السهو يدارى
 انه عليه الصلوة والسلام فعل كذلك بخلاف ما لو سلم على من انه مسافر وانها الجمعة او كان المصلي
 قريب العهد بالسلام فظن ان الظهر اي فرضه ركعتان وكان في العشاء فظن انها الترابيع
 حيث تبطل صلوة في جميع هذه الصور لانه سلم عامدا لا يسجد للسهو في الجمعة والعيد وشدة
 من ليس الشك عادته وقع في عبارة الفقهاء شك اول مرة قال في الكلام معناه ان الشك
 ليس بعادة له لانه لم يسجد في عمره قط انه لم يصح متعلق بشك سائفاً وان كثر الشك عمل
 بغالب ظنه وان لم يغلب ظنه اخذ بالاقول وقعد في كل ما ظنه اخرها اي الصلوة شك فيها صلواتها
 فتفكر ذلك حتى ينقضي ان طال تفكره قد ما يمكنه اداء ركن من اركان الصلوة وجب سجدة

عليه ولم يكن طول تفكيره ذلك القدر بل كان دونه لا يجب الشيء لأن الفكر الطويل مما
يؤخر الأركان عن مواضعها والفكر القليل مما لا يمكن الاضطرار عنه فجعل كان لم يكن كذا في تحفة
الفقه **باب سجود التلاوة** يجب موسعا عند أبي يوسف جملته وفي رواية عن الإمام وفورا
عند محمد وفي رواية عند كذا في العناية بسجدة فاعل يجب فيها أي في تلك السجدة تسبيح السجود يعني
سبحان ربنا الأعلى بشروط الصلوة وقد تقدمت بين تكبيرين متعلق بسجدة بالرفع يد يعني
أن من أراد سجودها كبر ولم يرفع يديه وسجد ثم كبر ورفع رأسه اعتبارا بسجدة الصلوة وهو المروي
عن ابن سعود رضي الله عنه وسلام لأن ذلك التحلل وهو يستدعي سبق التسمية وعدمت ههنا
على من تلاية متعلق يجب ولو بالفارسية ذكره قاضيان من الأربع عشرة المعروفة وهي في آخره
وفي الرد والتحليل وبنو إسرائيل ومريم وأول الخ والفرقان والنمل والسجدة وص وحرم السجدة
والنجم والشفق وقرأ من بيان لمن قوله على من يعني إذا تلاية السجدة من يلزم الصلوة أداء
أو قضاء وجب عليه السجود فيجب على الأئمة إذا تلاه أنه أداها والجنب والحرق والتسكرك
إذا تلاه الأئمة أهل القضاء لا على الكافر والمجنون والصبي والمجانين والنساء لأنهم ليسوا
أهلها أو سمعها عطف على قوله تلاية وان لم يقصد أي السماع فهم ولم يفهم إذا خبر أنه قرأ
آية سجدة ذكره قاضيان ممن ذكر متعلق بسمعها ومن ذكر هو الأصم إلى آخره وسمع من التسميع
قال قاضيان أن سماعها من أئمة مختلف وفيه الصحيح الوجه لا على من سمعها من الظير والمجنون المطبق
والصدي والمؤتم لعدم اهليتهم للقرأة فالقرأة منهم كالأقرأة والسمع كلام سمع أما التسميع كقول
فظاهره وأما الرابع فلأن المؤتم محجور عن القرأة نفاد تصرف الإمام عليه وتصرف المحجور لا حكم له
بخلاف الجنب والمجانين ونحوها لأنهم منيتون والتميز غير المحجور قال في تلخيص الجامع الكبير المسموع
من المؤتم كسموع من المجنون والظير والصدى لا يوجب شيئا وقال قاضيان يجب على من يجب
عليه الصلوة إذا قرأ آية سجدة أو سمعها من يجب عليه الصلوة ولا يجب بحض أو نفاس
أو جنون أو كفر أو صغر وبينهما في الفقه ظاهرة في حق المجنون قول وجه التوفيق أن مراد

قاضيان بالمجنون المجنون الغير المطبق ومراد صاحب التلخيص المجنون المطبق يؤيده ما نقل الزهري
عن النوادر أن المجنون إذا قصر فكان يوما وليلا أو أقل تلزمه تلاها أو سمعها فالتحقيق أن المجنون
على ثلث مراتب قاصرة كما مر وكامل غير مطبق وهو الذي يكون أكثر من ذلك لكنه قد يزول
وكامل مطبق وهو الذي لا يزول والاختصاص أيضا بالنظر في سجدة التلاوة على ثلث مراتب
أحدها من يلزم بتلاوته عليه وسماعها منه على غيره سجدة ومنه المجنون القاصر وهو المذكور في النوادر
وثانيها من لا يلزم بتلاوته عليه سجدة لكن يلزم بسماعها منه على غيره ومنه المجنون الكامل غير مطبق
وهو الذي ذكره قاضيان أو ثالثها من لا يلزم بتلاوته سري لا عليه ولا على غيره بالتسميع منه وهو
الذي ذكره صاحب التلخيص هذا ما يستدل به في هذا المقام • يعون الله الملك العلام •
الحمد لله ملهم القلوب والبالمرجع والمآب • ويؤدى أي سجود التلاوة بركوع وسجود
غير ركوع الصلوة وسجودها كائنين في الصلوة لها أي للتلاوة ويؤدى بركوع الصلوة إذا كان
الركوع على الفور أي عقب قراءة الآية أو فاء أي كون الركوع بسجود التلاوة ويؤدى أيضا
بسجودها أي الصلوة كذلك أي على الفور وإن لم ينو • يعني يؤدوها في صلوة أو نساء
ركع لها أو نساء • سجدة قام فقراء لأن المقصود من السجدة اظهار الخشوع للمعبود وذلك
يحصل بالركوع أيضا وينادى بالسجدة تصلية لأنها توافقها من كل وجه كذا في المحيط وقال
في الخلاصة اجمعوا على أن سجدة التلاوة ينادى بسجدة الصلوة وإن لم ينو للتلاوة واختلفوا
في الركوع قال الشيخ الإمام المعروف بحواهر فاده لا بد للركوع من التبتة حتى ينوب عن التلاوة
نصر عليه محمد رحمه الله بسجدة المؤتم بتلاوة الإمام وإن لم يسمع لا التزامه متابعت
ولو تلاه المؤتم لم يسجد أي الإمام والمؤتم لما عرفت أن المؤتم محجور ولا حكم لفعله أصلا
أي لا في الصلوة ولا بعد ها بخلاف الخارج من الصلوة إذ سمع من المؤتم حيث يجب عليه لأن الجهر
ثبت في حق المصلين فلا بعد وهم سمعوا لصلة الآية من غيره لم يسجد فيها لأنها ليست بصلاة
لأن سماعهم هذه السجدة ليس من أفعال الصلوة فيها بل سجدة بعد ها أي الصلوة لتحقيق سببها

ولو سجد فيها لم يجزه لأنه منهي عن إدخال ما ليس من الصلوة فيها وقد وجب السجدة كاملة
بسبب خارج الصلوة فلماذا في فيها يقع ناقصا فلا يخرج به عن العهد بل أعاده أي السجود
دونها أي الصلوة لأن سجدة السجود لا ينافي إخراج الصلوة سمع رجل من أمام ليس هو معه في الصلوة
ولم يأتهم بها أصلا وانتم في ركعة أخرى يسجد خارجها أي خارج الصلوة لوجود السبب وعدم
الاداء وان اتم فيها أي في الركعة التي سمعها فيها قبل سجود امامه سجدة لأنه لو لم يكن معها
سجدها معه كما مر فحينها أولى وان اتم فيها بعده أي بعد سجود امامه لا يسجد مطلقا أي لا
في الصلوة ولا خارجها لأنه صانعها بادرار تلك الركعة وسجدة محلها الصلوة لا يقف
خارجها لأنها صلوتية ولها منزلة الصلوة فلا تتأدى بالتأقص لم يقل وسجدة وجبت
في الصلوة احترازا عما وجبت فيها وحمل إذا خارجها كما إذا سمع المصلي من ليس معه أو سمع من امامه
واقف في ركعة أخرى فلا خارجها أي الصلوة فسجدة وأعاد فيها سجدة أخرى لأنه لا يسجد
قبل الصلوة لا يقع عما وجب في الصلوة وان لم يسجد ولا كفته واحدة لأن الصلوتية استفت
غيرها وان لم يتحد المجلس كركعة هاء في مجلس حيث كفت واحدة سواء قراءتين ثم سجدة أو قراء
وسجدة ثم قراءها في ذلك المجلس لا في مجلسين فان تكرارها فيها يوجب سجنتين ولو بدلها
أي قرأ بدل الآية الأولى آية أخرى في مجلس لم يكف واحدة بل وجب سجدة ثان لا يصلح أن يبنى
السجدة على التداخل دفعا للحرج وهو تداخل في السبب الحكم وهو الباق بالعبادات للاحتياط
والثاني بالقبول لأن لها ذكر صاحب الشئ وامكان للتداخل عند اتحاد المجلس كونه جامعا
للمتفرقان فإذا اختلف على الحكم إلى الأصل وأسداء الثوب ولا انتقال من غصن إلى غصن بتدليل
لوجود الاختلاف حقيقة وعدم الجامع حكما بخلاف زوايا المسجد والبيت فانها
في حكم مكان واحد بدليل صحة الاقتداء لا الفعل القليل يعني أنه ليس بتدليل كالقيام
حيث كفت سجدة واحدة سواء وقعت بعد الفعل كان تلافيا فقام ثم ثانيا فسجدة وقبله كان
تلافيا فسجدة ثم قام فثني ومشى خطوة أو خطوتين وأكل لقمة وشرب شرربة أو تكلم بكلام

يسرونها

يسرونها مما لا تبدل به المجلس كالقبود والارتكاء والركوب والتزول بخلاف ما إذا تلا
آية سجدة أخرى أو ثني بعد فعل كثير كشي خطوات فانها لا تكفي كركها ركبا حال كونه غير
مصلتا كركر السجدة لأن سر الدابة يضاهي إلى ركبتها حتى يجب عليه ضمان ما تلف الدابة
فاعتبر مكان الأرض لا ظهر الدابة وانما قال غير مصل لأن حرمة الصلوة يجعل الامكان ككأنه واحد
ولو لا لما صح إذا اختلف المكان يمنع صحتها وفي تلك ركعة وركعتين لا يقع لو كرر
في تلك لا يتكرر السجدة وان لم يكن في الصلوة لأن الظن كالبيت اذ جرمانيها لا يضاهي
قال أنه تعالى وجريهم ولو كرر المصلي في ركعة كفته سجدة فبأسا ونحسا لاتحاد المجلس ولو كرر
فذلك عند أبي يوسف تبدل المجلس سمع لا تنال بوجوب سجدة أخرى عليه أي السامع لا عكسه
أي تبدل المجلس التام لا بوجوب سجدة أخرى على السامع ولا يرفع نفسه رأسه قبل التلا لأنه كالامانة
وكره قراءة امام يخاف أي كره للامانة ان يقرأها في صلوة يخاف فيها أنه يؤذي حال شباه
الامر على القوم الآن ينوي في ركوعه على الفور وكره ايضا تركها وقراءة الباقي لأنه يؤهم
الاستنكاف عنها والقرار على لزوم والسجدة عليه ولذا تضمنه أو أكثر اليها دفع الوهم التفصيل
واخفاؤها عن السامع شفقة عليه والقيام ثم السجود روي ذلك عن عائشة رضي ولأن الحرج
فيه الجهل **باب الجنازة** وهو يفتح الميت وبالكسر السهر من وجوب الخضر
أي من حضره الموت إلى القبلة على شقة الأيمن أعين الحال الوضع في القبلة لا تأسف عليه وهما
الاستلقاء وهم ما بهما أي القبلة لأن يسير الروح والاول هو السنة وترفع رأسه قليلا
ليصير وجهه إلى القبلة لا إلى السماء ويلفن بذكر الشهادتين عند لأن الأولى لا تقبل بدون الثانية
ولا يؤمر بها مخافة ان يتضرر بدنها وبعد موته يشق حياها ويغمر عيناه بذلك جري النوارث
وفيه تحسنة فيفتح ولا بأس باعلام الناس موته ويجعل في تجهيزه فيوضع على فخذه منجى ونرا
لكفته ما فيه من تعظيم الميت واختيار الموتى لقوله من الله وترى حب الموتى ويجوز دعائه
ويستغفره الغليظة وقيل مطلقا ويؤمها بلا مغفرة واستنشاقها بعد اخراج الماء

ويصيب عليه مغل يسر وخرض وهو الاثنان مبا الغدة في التنظيف والآى وان لم يوجد
ماء كذلك في الصاى يصيب عليه ماء خالص يحصل لاصح المقصود ويغسل رأسه
ولحمته بالخطى لا تبلغ في استخراج النخ وان لم يوجد فبالصبايون ونحوه ثم يجمع عايب
ليكون البداية بجانب يمينه ويغسل بالمالا والسد حتى يصل الماء الى الخت منه اى الميت ثم
يجمع على يمينه كذلك اى يغسل حتى يصل الماء الى الخت منه ثم يجلسه في الفاسل الميت
مستند للميت الى نفسه ويسمى بطنه بطن تخردا عن تلويث الكفن والخارج يغسل وغسله
لابعاد وكذا وضوءه لانه الغسل عرف بالنص وقد حصل مرة ثم ينشق بثوب ثلاثين
اكفاء ولا يقصر ظفره ولا يسهج شعره لانه للزينة وقد تغنى عنها ويجعل على رأسه ولحمته
الحنوط لان الطيب شدة وعلى مساجد جمع يستخرج الحميم بمعنى موضع التجمد وهو جبهة
وانفه وبناه وركبته وقدماه الكافون فانه كان يستحب هذه الاعضاء فخص بزيادة كرامة
ومبانية لها عن سرعة الفساد اذا جرى الماء على الميت او اصابه المطر لم يكن غسله فالفرق
يغسل كما قال قاضيان سنة الكفن له اى للرجل ازار وقيص ولقافة كل من الاراس
واللقافة من القرن الى قدم والقبص من المنكبين الى القدمين وهو بلا دخايرص ولا جب
ولا كمين ولا بلف اطرافه ويحسن العمامة استحسنة المتأخرون ولها اى المرأة درع وهو ما
تلبسه المرأة فوق القبص وازار وخمار هو ما يستر به المرأة رأسها ولقافة وحرقة مربوط
تحتها وكفايت اى الكفن له ازار ولقافة ولها اى كازار واللقافة وخمار وضوءه
لها ما يوجد من الاثواب واذا اراد والتكفين ببسط اللقافة وبسط الاراز عليها ويغسل الميت
ويوضع على الاراز ويلقى بساره اى كازار ثم يمينه كافي الحيوة ثم يلف اللقافة كذلك وهي
المرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها ضفرين على صدرها فوق اى الدرع ويجعل الخمار فوقه
اى الدرع تحت اللقافة وان خيف انتشاره اى الكفن عقد من طرفيه الغسيل والجديفة
اى الكفن سواء لادحجان للشان ولا بأس بالبرود والكنان وفي التبا الحبر والمزعفر

والمعصر من الامال له فكفنه على من يجب عليه نفقته واختلف في الزوج والاصح الوجوب
عليه كذا في الظهيرية وان لم يوجد من يجب عليه نفقة ففى بيت المال صلوة فرض كفاية
اى ان ادى البعض سقط عن الكل والا اتم الكل يصل على كل مسلم مات لا البقات وقطاع
الطريق اذا قتلوا في حرب هذا القيد اشارة الى ما ذكره قاضيان ان اهل البقي اذا قتلوا بعد ما
وضع الحرب وازاها يصنع عليهم وكذا قطع الطريق اذا اغتصب الامام ثم قتلهم يصل عليهم
كذلك الكبر في المصير السدح لا يصل عليه اذا قتل في ذلك الحال وان غسلا قاتل نفسه يغسل
ويصل عليه لا على قاتل ابويه ذبحه وهى ان صلوة اربع تكبيرات برفع يديه في الاول فقط
وعند الشافعي في كلها وشاء بعد اى بعد الاول كما في سائر الصلوات وصلوة على النبي
صل الله عليه وسلم بعد الثانية كما يصل في سائر الصلوات بعد الشهود ودعاء بعد الثالثة
الدعاء للباقيين هذا اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبا وصغيرا وكبيرنا
وذكرنا وانثى اللهم من احبنا متا فاحبه على اسلام ومن نوفيت متا فوفه على ايمان
ونسئ بعد الرابعة وعند الشافعي يسلم واحدة بيد ايمان يمينه ويحتملها في يساره مدد وجهه
لاقراءة فيها وعند الشافعي بقية الفاخه ولا تشهد وكثيرا لا ما تكبير احاسا لم ينسج لانه
منسج لا يتقصر المصل في التكبير الثالث لصبي ومجنون اذا نسي له ما يقول لا يحداه بما
يدعوه للباقيين كما قرأ اللهم اجعل لنا فرطا اى اجر ينقذنا اللهم اجعل لنا اجرا اى جيرا
باقيا اللهم اجعله لنا شافعا مستغفا اى مقبول الشفاعة ويقوم الامام باذاه صيد الميت
مطلقا اى ذكر كان وانثى لانه موضع القبلة فينود اليمان فيكون القيام عند اشارة الى
الشفاعة لایمانه الجناز اذا اجتمعت فالأفراد بالصلوة اولى ثم اولى ان يتقدم الافضل منهم
واراد الجمع بها اى بالصلوة بمعنى صلوة على الجموع مرة جمعها اى الجناز متقاطعة بالباقي
بحيث يكون صدر كل فرد امام وراعى الترتيب بان يضع الرجال الجاهل الامام
فالتصبيبات فالتحاني فالتساءة فالتصبيبات تصبي لا تقدم العبد والعبد على المرأة ثم تكلموا

في كيفية الوضع من حيث المكان قال ابن ابي عمير يوضع رجل خلف رجل رأس الاخر
من رأسه الاول يوضعون هكذا وجا وروى عن ابي جعفر انه احسن لا النبي عليه السلام
وصاحبه دفنوا كذلك وان وضعوا رأس كل جزء رأس صاحبه فحسن لان المقصود
حاصل وهو الصلوة عليهم سبقت المصيبة تكبيره صدرت من الامام او تكبيره من غيره ينتظر ليكبر الامام
فاذا سلم الامام قضى المقدي ما عليه من التكبير قبل رفع الجنازة لان صلوة الجنازة بدونها
لا تنصو ولا ينظر الحاضر في التحريم يعني لو كان حاضر فلم يكبر مع الامام لا ينتظر الغائبة
لان كالمدر ك وان جازع ما كبر الامام الرابعة فائنة الصلوة عند ابي جعفر ومحمد وعند
ابن يوسف رتبة تكبير واحدة واذا سلم الامام قضى ثلث تكبيرات كما لو كان حاضر خلف الامام
ولم يكبر حتى كبر الامام الرابعة والصحيح قولهما اذ لا وجه لادب كبر واحدة لان كل تكبير منها
كرهية من سائر الصلوة والامام لا يكبر بعد لتابعه والاصل في البتة عندهما ان المقدي
يدخل في تكبير الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند ابي جعفر يدخل
اذا بقيت التحريم كذا في البدائع الاولى بالامامة السلطان وانابيه وهو امير البلد
وقال ابو يوسف وفي الميت اولى وجهه الاول الحسين بن علي رضي الله عنهما مات الحسن رضي الله عنهما فدفن في القبر
فقال الامام السجدة لما قد متك وكان سعيد والى المدينة يومئذ فالحق في الامام حتى قالوا لا بأس
بأذن الاولى وليا كان وغيره لان التقديم حقه فيما لا يبطاله بتقديم غيره لم يقل الولي ابتداء
السلطان وغيره لغيره فيها اي الصلوة فان صلى غيره اي غير الامام بعد ها اي الاولى
ان شاء الله في غير حقه وان صلى الامام لا يصلي غيره بعده لان الفرض ينادى بالاولى والنقل
بها غير مشروع دفن بلا صلوة صلى عليه مالم يظن تقبضه والمقبض فيه اكبر الرأى على الصحيح لا يختلف
باختلاف الزمان والمكان والاختصاص وقيل قد بثلثة ايام ولم يجز صلواتها وكذا استحبابها
مع القدرة على التزول وايضا لم يصلوا قاعدين مع القدرة على القيام والقياس الجواز لا دعاء
وكره في مسجد هو فيه كراهة تحريمية في رواية وتنزيه في اخرى اما الذي يبنى لصلوة الجنازة فلا يكره

فيه واختلف في الجنازة بناء على اختلافهم ان كراهة لاجل التدبث اولان الجنازة المكتوبات لا لصلوة
الجنازة ولدفنات استعمل الاستعمال ان يكون منه ما يثقل على الحيوة من بكاء او تحريك عضو
سوى غسل ووضوء ولاي واي لم يستعمل غسل في ظاهر الرواية وادرج في خفة ودفن
ولم يصل عليه كصبي يسي باحد يديه ولو لم يديه اوبه فاسلم هو والقبض صلى عليه لا يعلم
حكما كافر مات غير اكل او خسر يفسد ويقتل من مولا اذ قاربه لا كالمسلم لا غسل
كغسل المسلم وبلغه وخرفة ويدفنه وخفية يحمل الجنازة بوضع مقدمها ثم مؤخرها على الكف
اليمين كذا اليسار يعني يحمل بوضع مقدمها ثم مؤخرها على الكف اليسار يسرع بالاحياء ان
يعيشون بها امرين بلا عذر فذكر الجنازة قبل وضعها عن الكفاي لقوله من منع الجنازة
فلا يجلس حتى يوضع وينب المشي خلفها لما روي في لقوله من الجنازة متبوعه ولا تبلغ
في انقطاعها وانما تعاون في حملها ان اخرج اليه وليحد القبر ولا يشق لقوله من تحد لنا وثق
لقبرنا الا في ارض رخصة فلا بأس بالثق والتخاذل ابوت من حجر وحديد وبقرش في التراب
ويدخل من قبل القبلة ويقول واضعه بسم الله اي وضعناك بسم الله بسم الله وعلى
ملا رسول الله اي سلمناك على ملته ثم وبوجه اليها اي القبلة اذ به امر النبي وم يحمل
لقدرة النبي على الكف بخوف الانتشار لانه امره وللا من الانتشار ويسوي بين
والقصب لا الخشب ولا حجر وجوز في ارض رخصة كذلك الكافي وسنن في قبرها لا قبره
لان حاله على الاستعداد بخلافهم وبها التراب عليه للتوارث ويسم القبر ولا يرتفع ولا يحصر
لنهي عنها ولا يخرج الميت منه اي القبر الا ان تكون الارض مفضوية واخذت بالشفعة وطالب للمالك
فخرج مات في سفينة يغسل ويكفر ويصل عليه ويرميه في البحر في القبرية مات حامل وولها
حتى يشق بطنها من جنبها اليسر ويخرج ولها كذا في الكافية وفيها ايضا وسنن في القبر والبيت
دفن في مكان الذي مات في مقابر المسلمين وان نقل قبل الدفن الى قدر ميل او ميلين فلا بأس
وكذا نومات في غير بلد يستحب تركه فان نقل الى مصره لا بأس ولا يكره نظام اليهود ونحوهم

اذا وجد في قبورهم وبكر القعود على القبور وقيل الشجر والحشيش من المقبرة والباب في الياس
باب شهيد سمي لانه المشهود له بالجنة بالنقض لان الملائكة يشهدون بموته اكرامه
 ولانه حتى عند الله حاضر علم ان اصل في هذا الباب هذا احد فاتهم كفنوا وصلى عليهم ولم يغسلوا
 لانه عم قال في حقهم زمواهم بكلامهم ودمائهم ولا تغسلوهم الحديث وكل من بغناهم
 يلحق بهم في عدم الغسل ومن ليس بغناهم ولكنه قتل ظلما او مات حريقا او غرقا او سوطا
 فلم يواب شهداء مع انهم يغسلون وهم شهداء على رسول الله صلى الله عليه وسلم ابراهيم وعليا
 رضي الله عنهم اجمعين الى بيتهم بعد الطعن وغسلوا وكانا شهيدين بقوله م كذا الكافي
 والقصر عنها تعريف شهيد هو معنى شهداء احد في ترك الغسل ولهذا قال هو مسلم ظاهر
 احترازهم عن وجوب عليه الغسل كالجنب والحائض والنفساء بالغ احتراز عن الصبي قتل ظلما
 احتراز عن جزا او قصاصا ولم يجب بنفس القتل ما احتراز عن قتل وجب به مال وانما قال بنفس
 القتل لان الاباء اقل ابنه مجرم ظلما يكون الابن شهيدا لان المال وان وجب لم يجب بنفس القتل
 بل بسقوط القصاص شبهة الابوة ولم يرتك على البناء للفعول يقال ارتك المجرم اي حمل
 من المعركة ويردق والارتقاء في الشيع ان يرتفع من مرافق الحيوة او يثبت له حكم من احكام الحياة
 كما ساقى بابه سواء قتله باغ او خرب او قطع الطريق ولم يغير له جاحدة لان الاصل فيه شهيد
 احد كما عرفت ولم يكن كلهم قتل السيف والشارع فيهم من دمع رأسه بالجرم وفيهم من قتل
 باعصا وقتلهم رسول الله م في الامر ترك الغسل او قتله غيرهم بها اي الجاحدة فان مسلما قتل مسلما
 غير باغ وغير قاطع الطريق ومسلما قتل في مجازة ظلما يكون شهيدا او وجد عطف على قتل
 ظلما جرحا متا في معركة اي معركة الباغ او نحوه واشترط الجاحدة بعلم انه قتل لا ميت حنف
 ان يقتل عن غير القتل للكفر والفسق والفسوة والسادع والخف فانها تنزع ويروى ان قتل
 وينقض ان قتل ميت الكفر ولا يغسل للنبي عنه كافر ويصلى عليه اكراما ونعتظما ويدفن
 بدمه لانه في معنى شهداء احد وقد قرأه م نهى عن غسلهم والشافعي يخالف في اصله

ويغسل

ويغسل من وجد قتيلا في مصر فيما يوضع يجب اذ وجد فيه القتل القسامة احتراز عن الجاني
 والشارع ولم يعلم قاتله قال في الهداية ومن وجد قتيلا في مصر غسل لان الواجب فيه القسامة
 والدية تخفف اثر الظلم الا اذا علم انه قتل مجرما ظلما لان الواجب فيه القصاص وقال صدر الشريعة
 اقول هذه الرواية مخالفة لما ذكر في الزخيرة لان رواية الهداية فيما اذا لم يعلم قاتله لان على وجوب
 القسامة والقصاص الا اذا لم يعلم القاتل في صورة عدم العلم بالقاتل اذا علم ان القتل بالجدية
 ففي رواية الهداية لا يغسل لان نفس هذا القتل واجب القصاص واما وجوب الدية والقسامة
 فلعارض العجز عن اقامة القصاص قال في حرجه هذا عارض عن ان يكون شهيدا واما على رواية
 الزخيرة في غسل وعادة الزخيرة هذا وان حصل القتل مجرما فان لم يعلم قاتله يجب الدية
 والقسامة على اهل الحلة في غسل وان علم قاتله لم يغسل عندنا في الزخيرة لم يعتبر بنفس القتل
 فوجوب الدية وان كان بالعارض اخرج عن الشهادة في المتن اخذ بهذه الرواية اقول كان لا يثبت
 في عبارة الهداية ولم ينظر في شروحه فاتهم صرحوا بان قوله لا اذا علم انه قتل مجرما ظلما
 محمول على ما اذا علم قاتله عينا وان لفظ الكتاب يشير اليه لانه قال الواجب فيه القصاص ولا قصاص
 يجب الا على القاتل المعلوم وقال الشريعة جرح صدر الشريعة شرحه قوله ظلما اي وعلم قاتله وفي الكتاب
 اشارة اليه لانه انما كان ظلما اذا كان القاتل معلوما حتى لو لم يعلم جاز ان يكون هو متعديا او يكون
 القتل ظلما واما قول صاحب الهداية ولا من وجه قتيلا في مصر فعناء على ما يعرف صدر الشريعة
 ومن وجه قتيلا في مصر ولم يعلم قاتله يدين قوله لان الواجب فيه القسامة والدية ويجب انه
 يعتبر في الاول قبله لا نقاه من الدليل ولا يعتبر في الثاني بعد فهم من الدليل ايضا فعلم ان كلام الهداية
 والزخيرة في المال واحد ولا اختلاف في رواية عجزنا واثبتنا توهم مخالفة واختلاف في عدم تفرقة
 بين ما في الهداية قبل الاوس ما ذكره قتلته الوهادي الى سواء تسيل وهو حجب ونعم لو قيل
 او قتل لحد او قصاص فانه يغسل لان هذا القتل ليس بظلم او جرح وارث بان كل او قتل وانه
 او تولى او اواه خيمة او مضى وقت صلوة وهم يغسل ويقتل على الادلة حتى يجب بحجة القضا

بتركها فيكون بذلك من احكام الدنيا ونقل من المعركة الى الخوف وطى الخيل في لا يكون النقل
منافيا للشهادة وهذه الاحتشاش ذكر الزيلعي او اوصرا بامور الدنيا والاخرة وهو قول ابو يوسف
خلافه فالحمد وقيل الاختلاف بينهما في الوصية بامور الدنيا وفي الوصية بامور الاخرة لا يكون
مرتبا بالاجماع او باع او اشترى او تكلم بكلام كثير وقيل بكلمة وكل ذلك ينقص معنى الشهادة
فيفصل لا بذلك يصير خلفا في حكم الشهادة وبنال شيئا من مرافق الجوة فلا يكون في معنى
شهادة احد لانهم ما فوا عطايا والكاس يدار عليهم خوفا من نقصان الشهادة هذا اي كون
ما ذكر في الارشاد موجبا للفصل اذا وجد ما ذكر بعد انقضاء الحرب ولو فيها لا اي لو وجد ما ذكر
في الحرب لا يكون لرتبنا بشي من ذلك هكذا قال الزيلعي ويصلي عليهم عطف عافوه ويفصل
من وجد في **كتاب الزكوة** عقب الصلوة بالزكوة اقتداء بقوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكوة
وقوله تعالى اقيموا الصلوة ومارزقناهم ينفقون عليك بعض ما جزمنا عيشه في ذلك البعض
الشارع قال في اكثره في عليك المال من فقير مسلم غير هاشمي اقول هذا التعريف يتناول مطلق
الصدقة ولا يختص له بالزكوة بخلاف ما احتج به من قوله تعالى انفق من ثركم وما اكسبتم من الارزاق
في الصدقة وايضا قال الزيلعي يرد عليه الكفارة اذا ملكك لان التملك بالوصف المذكور موجود
فيها ولو قال تملك المال على وجه لا يملكه منه لا يفصل منه لان الزكوة يجب فيها عليك المال فقلت
جزمنا لا يرد عليه ذلك فان معناه بلا احتمال في نفسه لغير التملك كالا باحة فان الكفارة في نفسها
لا يقتضي التملك بخلاف الزكوة لان شوبها بقوله تعالى واتوا الزكوة والابتاء كما قالوا يقتضي
التملك ولا يتبادى بالاباحة حتى لو كفل بينهما فانفق عليه ناول الزكوة لا يخرج به بخلاف
الكفارة ولو كساه بخبره لوجود التملك لغيره متعلق بالتملك مسلم غير هاشمي ولا مولاه احراز عن الفقهاء
والكافر والهاشمي ومولاه فان وقع الزكوة اليهم مع العلم لا يجوز كسبا في مع قطع المنفعة
عن المال من كل وجه احراز به عن الرفع الى فروعه وان سفلوا اصوله وان علوا مكاتبه ودفع
احد الزوجهين الى الاخرة كاسيا في لان الزكوة عبادة فلا بد فيها من الاخلاص له تقاوما المراه لا يعبد الله

مخلصين له الدين وشرط وجوبها العقل والبلوغ اذ لا تكليف بدونهما والاسلام لانه شرط
لصحة العبادات كلها والحريه بالتحقق التملك لان الرقيق لا يملك لئلا يملك وسبب اي سبب وجوبها الملك
التام بان لا يكون يدافق كما في مال المكاتب فانه ملك المولى حقيقة وقد تقر في كتب الاصول
ان سبب وجوبها الملك المذكور وان عده في اكثر شرط وجوبها لنصابا غير النصاب
لانه لم يرد التسبب به فارغ عن الدين المراد به دين له يطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين المذنب
والكفارة وينع دين الزكوة حال بقاء النصاب وكذا بعد الاستهلاك لان الامام يطالب في الاموال
الطاهرة وتواب في الاموال الباطنة وهم المذنبون فان الامام كان يأخذها الى زمن عثمان رضي الله
وهو فوضها الى اربابها في الاموال الباطنة فطعا لطلبه فيها فكان ذلك فوكيل الامام لا يملكها
ولا فرق بين ان يكون الدين بطريق الاصل او الكفالة ذكر الزيلعي وغيره فوضع صدقة الشريعة
الزكوة الى التذنب والكفارة وهو مخالف للصلية وغيره فكانه سهو من النسخ الاول وعن الحاجة
الاصيلة كد والكنه ونحوها وسبق نام ولو تقديرا التمام اما الحقيقي يكون بالتولد والتاسل
والنجات او تقديري يكون التمكن من الاستثناء بان يكون في يد ابيد ناسبه واذ فقدم يجب الزكوة
فاوجب تفريع على قوله الملك التام على مكاتب لان ليس مالك من كل وجه بل فقط ومردود
للعبد تفريع عافوه فارغ عن الدين بقدر دينه متعلق بقوله فلا يجب فانه اذا كان له اربع مائة
درهم وعيد بن كذلك لا يجب عليه الزكوة ولو كان دينه مائتين يجب زكوة مائتين ولا دور اليك
تفريع عافوه والحاجة الاصيلة ونحوها ككتاب البدن واثاث المنزل ودواب الركوب وغير الخزمة
وكتب العلم لاهل والاث المحرفين والواصل من مال الصغار تفريع على قوله نام ولو تقديرا التمام
مال نعمة الوصول اليه مع قيام الملك كابق ومفقود ومقصود ان لا يمكن عليه بيته ومال ساكن
في البحر ومدفون في مغارة سر مكانه ومال اخذ السلطان مصادرة ووديعه نفس المودع وهو
يسمى معاريفه ودين محمول لا يمكن عليه بيته ثم سارته بغيره بان اقر عند الناس فانه اذا وصل
اليه بعد سنين لا يجب زكوة لتسبب الماضي لانقضاء التمام ولو تقديرا بخلاف ما على مقر ولو كان معسرا

اذ يمكن الوصول اليه ابتداءً بواسطة التحصيل او مقلساً اي محكوماً بافلاسه او على جاحده عليه بينة
 او على قاض فان هذا الاموال اذا وصلت اليها كمالها يجب زكوة السنين الماضية ولا يجب ايضا اودود
 لالتسكني تفريع ايضا على قوله نام ولو تقديراً او نحوها ككتاب لا تلبس واثاث لا تفعل ودواب
 لا تتركب وغيره لا تستحرم وكتب العلم لغير اهلها ونحو ذلك ولم ينو التجارة لا انتفاء النماء التقديري
 قال في الهداية وعلى هذا كتب العلم لاهلها وقال في النهاية الاهل هي من غير مفيد لما انه ان لم يكن اهلها
 وليست هي للتجارة لا يجب فيها الزكوة ايضا وان كثر النماء وانما يفيد ذكر الاهل في حق
 مصرف الزكوة فانه اذا كانت له كتب تساوي مائتي درهم وهو محتاج اليها للتدريس وغيره
 يجوز مصرف الزكوة اليه واما اذا لم يخج اليها وهي تساوي مائتي درهم لا يجوز مصرف الزكوة اليه وكذلك
 الات المحترفين وبس وجوب ادائها توجبه الخطاب يعني قوله تعالى انوار الزكوة وهو عقيب لحوالان
 الحول عنده من يقول ان وجوبه فوري وفي آخر العمر عنده من يقول انه عمري وكذا في بيانه وشرطه
 اي شرط وجوب ادائها لحوالان اي حوالان الحول بثمنه المال كالدراهم والدنانير والسوايم
 او نية التجارة اذا لم يوجد هذه الاشياء لم يوجب الخطا فلا يثم بالترك وشرط ادائها
 اي كونها مؤداة نية لانها عبادة فلا تنسخ بلانية مقارنة له اي للداء بالمعنى المردى ومقارنة
 لعزل ما وجب فانه اذا عزل من النقصا قدر الواجب ناو بالزكوة ونصرف الى الفقير بلانية
 سقط زكوة ونصرف كذا عطف على نية فانه اذا تصدق بكل دخل الجز الواجب فيه فلا حاجة
 الى تعيين المحتسب انما وان تصدق ببعض سقط زكوة عنه محمد وعند يوسف لا واما وجوبه بافصيل
 عمري اي يجب على الرخي لان جميع العروقت الاداء ولهذا لا يفتي بضم بهلاك النصا بعد التقرب
 وفيه قيل فوري اي واجب على الفور لانه تقضي الامر للطلاق وهو قول الكرخي فانه قال بانهم يتأخير
 الزكوة بعد التمكن وروي عن محمد من اخر الزكوة من غير عذر لم يقبل شهادة لا يبق للتجارة ما اشتراها
 فنوى خدمته ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها ما دام لم يبعه مثلاً بشرى بالتجارة فتواها للخدمة
 بطلت عنها الزكوة لان اتصال النية بالمساك الاستخدام وان نوى التجارة بعده لم يكن للتجارة

حتى

حتى يبيعها فيكون في ثمنها زكوة ان كان ذاهباً او ثابتاً بعد اتصال النية بالعمل لانه لم يجر في بيعه نية ولهذا
 يصير المسافر مقبلاً بغير النية ولا يكون المقيم مسافراً الا بالسفر ما وشره لا يكون للتجارة بالنية لان النية
 لم تنصل بالعمل الا بالموروث يصير ملكاً للمورث جبراً لا بصنع ولها زكوة الجحش وان لم ينصو منه لعل
 حتى ينصرف فيلا فزان النية بالعمل الا الذهب والفضة كذا في غاية البيان وما ملكه بيعة او وصية
 او نكاح او جلع او صلح قبول عن قود كان لها في التجارة بالنية لا فتنها بعمل هو قبول القصد
 هذا عندنا في يوسف واما عند محمد فلا يصير للتجارة لانها لم تقارن عملها وقبل الخلاف على عكس لان زكوة
 في التردد والجواهر كاللؤلؤ والياقوت والزمره واما الهالك في الكافي الا ان يكون للتجارة كذا في التتارخا
باب صدقة السوايم جمع سائمة هي المكثفة بالرمي بالكسر الكلاء واما بالغني مصدر
 في اكثر النسخ حتى لو علقها نصف الحول لا يكون سائمة فلا يجب فيها الزكوة نصاً بالابل خمس
 وفي كل خمس لا خمس وعشرين تحت جمع بخي وهو المتولد بين العرب والعجم في الجبال بين منسب الى تحت اعراس
 وعرب جمع عربي شاة عليه انقفت الافار واشترت وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم بين النصابين
 عقد اكر الحكم في سائر النصب لانية وفيها اي في خمس وعشرين بنت مخاض هي التي طفت في الثانية
 سميت به لانها امها يكون مخاضة اي حاملاً باخرى عادة وفي ست وثلاثين بنت لبون هي
 التي طعت في الثالثة سميت به لان امها لاخرى ويكون ذات لبن غالباً وفي ست واربعين
 حقة وهي التي طعت في الرابعة سميت به لانها حق لها الحول والركوب والنضاب وفي احدى وستين
 جذعة وهي التي طعت في الخامسة سميت به لمعنى سنانها يعرفه ارباب الابل وفي ست وسبعين
 التسعين بنت لبون وفي احدى وتسعين حقتان اي مائة وعشرين ثم تسائف الفريضة
 فوق كل خمس شاة بالخصين وفي مائة وخمس واربعين بنت مخاض وحقتان وفي مائة
 وعشرين ثلاث حقائق ثم تسائف الفريضة فوق كل خمس شاة ثلاث حقتان وفي خمس
 وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي مائة وست وتسعين اربع
 حقائق في مائتين ثم تسائف الفريضة ابدأ كما في الخصين التي بعد المائة والخصين حتى

يجب في كل خمسين مائة حقة فيه بذلك احتراز عن الاستيفاء الأول اذ ليس فيه ايجاب بنت
لبون ولا ايجاب اربع حقاقيهم نصابها لانه لما زاد خمس وعشرين على المائة والعشرين
صار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فهو نصاب بنت المحاض مع حقتين فلما زاد عليها خمس
وصار مائة وخمسين وجب ثلاث حقاقيهم ونصاب البقر والجاموس جمع بينهما لان حكمهما واحد
حتى قالوا ان البقر يتناولها ثلثون وليس فيما دونها صدقة وفيها اربع هو مائة عليه الحول
او تبعة هي اثنان وفي اربعين سن هو مائة عليه الحول وانتهى اثنان وما بين النصابين
عفو وفي الذابيد على الاربعين لا يكون عفو بل يجب اربع سنين ففي الواحدة الزائدة ذبوع
عشر مئة في اثنان نصف عشر مئة وهذه رواية لاصل لان العفو ثبت نصابا بخلاف
القيس ولا نفر ههنا وفيها ضعف ما في ثلثين اي في ثلثين تبعة ثم في كل ثلثين تبعة وفي كل
اربعين مئة في سبعين تبعة ومئة وفي ثمانين مئتان وفي تسعين ثلث تبعة ثم في مائة
تبعة ومئة وفي مائة وعشرة تبعة ومئتان وفي مائة وعشرين اربع تبعة وثلثان
مئتان هكذا غير النهاية ونصاب الغنم مائة او مائة اربعون وفيها شاة وفي مائة
واحد وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلث شياه كذا ورد البيان في كتاب رسول الله
وكتاب ابن كبريضي وعليه انعقد اجماع وفي اربع مائة اربع ثم في كل مائة شاة وبخلافها التي
وهو مائة سنة لا يخرج وهو ما في عليه كثرها لان الواجب هو الوسط وهذا من تصغار
ونصاب الخيل خمسة وقيل ثلثة قال صاحب مجمع الفنا وفي خزنة الفناوى وقال ابو جعفر الطحاوي
نصابها خمسة فاذا كان اقل من خمسة لا تجب وقال ابو احمد عليا نصابها ثلثة فاذا كان اقل منها
لا تجب وفي كل فرس من العرب اخلط به المذكور دينار او بيع عشر قيمته نصابا قال صاحب المجمع
في شرح هذا التخيير مختص بالافرس العرب حيث كان قيمة كل فرس اربع مائة درهم وقيمة
الدينار عشرة دراهم فيكون عن كل مائة درهم خمسة دراهم فاما الافرس التي تتفاوت
قيمتها فانها تقوم لا ذكر الخيل منفردة لانها لا تتناسل كالثانها في رواية لانها لا تنفرد بها

ايضا لا تتناسل ويجب فيها في رواية اخرى لانها تتناسل بالفحل المستعار بخلاف المذكور
لا مشي في حوامل هي التي عدت كحل الاشغال وحوامل هي عدت للعمل كاثارة الارض
فانهما مع من الحوائج الاصلية وعلوفة يفتح تعين هي التي تعطى العلف ولا تكون سائمة
ولا بغل وحمار ليس للتجارة لقوله لم ينزل على فيهما شي والمقادير تثبت سماعا بخلاف
ما اذا كان للتجارة لانه الزكوة مع تعلق بالمالية كسابر اموال التجارة ولا حبل وفصيل والحمل
الا يتبعها في صورة المثلثة نوع اشكال لان الزكوة لا تجب بلا مضى الحول وبعد الحول
لم يبق اسم الحمل والفصيل والحمل يقبل في صورة ما رجل شترى خمسة وعشرين من الفصائل
او ثلثين من العجايل او اربعين من الحمران او وحب له ذلك هل يعقد عليه الحول ولا
فعلى قول ابي جريح ومحمد لا يعقد وعند غيرهما يعقد حتى لو حال الحول عليها من حين ملكها
وجب الزكوة وقيل اذا كان له نصاب سائمة فمضى عليها ثلثة اشهر فبذلك على عدتها ثم هلك
الاصول وبقيت الاولاد هل يبقى حول الاصول على الاولاد عند ما لا يبقى وعند الباقي يبقى
ولا في المال الصبي والتغلبى وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف
ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين لا خيباتهم جاز في القيمة في الزكوة
وكفارة غير الاعناق والعشر والنذر يعني ابداء القيمة مكان المنصوص عليه في التصور
المذكورة جاز لا على ان القيمة يدل على الحول لان المصير الى اليد ما يجوز عند عدم اصل
وادة القيمة مع وجود المنصوص عليه في ملكك جاز في كان الواجب عندنا احدى المائتين
او القيمة وتحقيق هذا القام في الاصول لا يؤخذ الا بالوسط وعامة الجائزين بالاجراء المتبع
عن اداء الزكوة لا يؤخذها كرها لانها عبادة فلا تؤخذ الا بالخير وعند الشافعي
ياخذها كرها لانها عبادة حتى الفقير فصا كبره وجب عليه على العبد من تركه اي
لوماته من عليه الزكوة لا يؤخذ من تركه الامات يؤخذ في تغير من الثلث وعندنا تؤخذ
من تركه لم يوجد سن واجب السن معرفة ستمها صاحبها واداء ذلك انما يكون في ثوب

دون الانسا لانها تعرف بالنسب دفع ما ملك الادنى مع الفضل او الاغواره الفصل اودفع القيمة
قال في الهداية اخذ المصدق ما علم منها ورد الفضل واخذ منها وقال في النهاية ظاهر
ما ذكر في الكتاب يدل على ان الجواز لم يرد وهو الذي يأخذ الصدقات ولكن القبول ان الجواز
شرع دفعا بمن عليه الواجب والرفق انما يتحقق بتخييره فكانه ان اراد به اذا سمح به نفسه من عليه
الواجب اذا الظاهر حال المسلم انه يختار ما هو ارفق بحال الفقير ويوافق كلام الكافي
ولذا قلت دفع مكان اخذ المستفاد اثناء الحول من جنس النصاب يضم اليه بعضه ان كان له نصيبا
فاستفاد في اثناء الحول من جنس ضمة اليه وزكاه به فن كان له ما يتاددهم في اول الحول وقد حصل
في وسط مائة درهم يضم المائة الى المائتين ويعطيه زكاة الكل والزكاة والنصيب لا يعفو
عشر او ربع ولا يرفع مع فائه اذا ملك مائة شاة فالواجب عليه وهو شاة لنا هو اربعين
لا المجموع حتى لو هلك ستون بعد الحول فالواجب عليه حاله وعند محمد وزفر يسقط بقدره وهلاكه
اي النصيب بعد الحول يسقط الواجب وهلاك البعض حصته ويصرف الهلاك الى العفو ولا
فان لم يجاوز الهلاك العفو فالواجب على حاله كما اذا هلك بعد الحول عشرون من ستين شاة
او واحد من ثمانين من الابل حيث يبقى وجوب شاة ثم الى نصاب بلبه يعني ان جاوز الهلاك
العفو عرف الى نصاب بلبه كما اذا هلك خمسة عشر من اربعين بغير اربعة تصرف
الى العفو ثم احد عشر الى نصيب الذي يلبه وهو ما بين خمسة وعشرين الى ست وثلاثين حتى يجب
بنت مخاض وتقول الهلاك يصرف الى النصاب والعفو حتى يقول الواجب في اربعين بنت لبون
وقد هلك خمس عشر من اربعين وفي خمسة وعشرون فيجب نصف وثمان من بنت لبون وفي
ولا تقول ايضا ان الهلاك الذي جاوز العفو يصرف الى مجموع النصاب حتى يقول يصرف اربعة الى العفو
ثم يصرف احد عشر الى مجموع ستة وثلاثين اي كان الواجب في ستة وثلاثين بنت لبون وقد هلك
احد عشر وفي خمسة وعشرون فالواجب ثلاث بنت لبون وربع سبع بنت لبون ثم وثم الى
ان ينتهي كما لو هلك من اربعين بغير اربعة تصرف الى العفو واحد عشر الى نصيب

يل العفو وختم الى نصيبه هذا النصيب حتى يبقى اربع شياه ونس عليه اذا هلك خمسة وعشرون
او ثلثون او خمسة وثلاثون اخذ البغاة زكاة السوابم والعشر والخراج يعاد غير الخراج ان لم يصرف وخلفه
فان الوكبة اخذ الخراج للامام وكذا اخذ الزكاة في الاموال الظاهرة وهي عشر الخراج وزكاة السوابم
وزكاة اموال التجارة ما دامت تحت حماية العاشر فان اخذ البغاة او سلبطين زمانا الخراج فلا عاة
على المالك لان مصرف الخراج المقاتلة وهم منهم لانهم يحاربون الكفار وان اخذوا زكاة المذكورة
فان صرفوها الى مصارفها الا في ذكرها فلا عاة عليهم ولا فعليهم الا عاة الى مستحقها فباينهم
وبين الله تعالى غلب سلطان مالا ولا حط بماله صار ملكا لحي حتى وجب عليه الزكاة وبودت عشر
كذا في كافي وعمل ونصاب السنين والنصب جاز فدر عرفت ان سب وجوب الزكاة المال انما هو
والحوال شرط لوجوب الاداء وقد تقر في الاصول ان السبب اذا وجد صح الاداء وان لم يجب فاذا وجد
النصب صح الاداء قبل الحول ان كان له نصيب واحد كما ذكره في سبب جاز حتى
اذا ملك في كل منها نصيبا اجزاء ما دى من قبله كذا اذا كان له نصيب واحد فان نصيب جاز حتى
اذا ملك النصب اثناء الحول فبعد ما تم الحول اجزاء ما دى لا يضمن مقروط غير منصف الى ان يقصر
من عليه الزكاة في اثناء الحول حتى هلك النصب سقطت عنه الزكاة ولا يصرف قدرها وقال الشافعي لا يسقط
ويضمن ولو استملك بعض لان النصاب صار في حق الواجب خصالا صاحب الحق فصار السبب
منعيا فيقتض **باب زكاة المال** المراد هاهنا مال غير نسويم واللام فيه اشارة الى المذكور
في قوله عليه الصلاة والسلام ما اربع عشر مائة فان المراد بغير الساعة او زكاة ثمانية
غير مقدرة بربع العشر فنصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم ووزن سبعة
اي يكون كل عشرة مائة وزن سبعة مثاقيل والمتقال عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا
والقيراط خمس شعيرات اعلم ان الدرهم قد كانت على عهد عمر رضي الله عنه ثمانية عشر دراهم
على وزن عشرة مثاقيل وعشرة مثاقيل وعشرة مثاقيل فالحديث على كل نوع ثمانية مثاقيل
فيظهر المحصورة في الاخرة ولا عطاء فذلك عشرة مثاقيل وثلاث وثلاث مائة اثنا عشر مثاقيل خمسة

درهم وثلاثون فالجمع سبعة وان شئت فاجمع الجميع فيكون احدى وعشرين فثلث الجميع سبعة وثلثا
 ستمائة درهم وثلث سبعة وفي ضرب كل خبر مائة هو قوله الا في ربع عشر ومعمول ووجوبه
 وهو ما يتجلى به من الذهب والفضة مطلقا اي سواء كان مباح الاستعمال او لا وعند الشافعي
 وجوبه لا يجب في حال التسيار وخاتم الفضة للرجال لا يحتاج الى استعمال فاشبه ثياب البذخ ولباس
 ما روي انه قال لا تزين في ابدانك ما سوا من ذهب تؤذي بان زكوة قال افعال هم اذ يذكرون
 وتبره وعرض تجارة قيمته هو مع ما بعد صفة عرض وهو سكون الرأى متاع لا يدخل
 كالا ولا وزنا ولا يكره في حيوانا ولا تدارك في الصالحات واما العرض بفحها بالجمع فتابع الدنيا
 وبيت اول جميع الاموال فلا وجه له ههنا الجمله مقابل للذهب والفضة نصاب من احدهما
 اي الذهب والفضة قال الزبلي قوله في عرض التجارة ليس بحري على طرود فانه لو اشترى ارض خارج
 ونوى التجارة لم يكن للتجارة لان الحراج واجب فيها وكذا اذا اشترى ارض عشر وزرعها واشترى
 بذرا للتجارة وزرعها فاذ يجب فيه العشر ولا يجب فيه الزكوة لانها لا يجتمع اقول هذا الكلام منه
 في غاية الاستبعاد اما اولها فاعرف ان الارض غير العرض لانها من العقار والعرض يقابل العقار
 واما ثانيا فلان عدم وجوب الزكوة في البذر انما حدث بعد الزكاة وذلك لا يضر في مجرد بنية
 الحزمه اذا سقط وجوب الزكوة في العبد المشتري للتجارة كما مر فلا ينقطع انصرف الاقوى
 من النية اولى مقوما بالانفع للفقير ربع عشر اى ان كان التقويم بالدرهم انفع للفقير قوم عرض
 التجارة بها وان كان بالدينار انفع قوم بها ثم في كل خمس زاد على النصاب ربع عشر بحساب
 فان الزكوة في الكسور لا يجب عندنا الا اذا بلغ خمس النصاب واذا زاد على ذلك ودرهم اربعون
 درهما زاد في الزكوة درهم وفي ثمانين درهما ولا شيء في الاقل ما غلب خالصه خالص اى
 في حكم الخالص ذهبا او فضة وما غلب عشر يقوم لانه في حكم العروض واختلف في المساواة
 يعني اذ كان الفس والفضة سواء ذكر هو النص انه يجب الزكوة احتياطا وقيل لا يجب درهم
 ونصف نقصان النصاب اثناء الحول ههنا الحول لا ينقصه الا على النصاب ولا يجب الزكوة

الا في النصاب فلا بد منه في ابدانه وانتهى ولا ينعى لما بينهما اذ قلنا سبق المال حول على حال
 لكن لا بد من بقائه شيء من النصاب ليضم المستفاد اليه لان هلاك الكل يطل انقضاء الحول لا يمكن
 اعتباره بل ما كان يضم فيه العروض الى الثمنين يعني اذ املك مائة درهم وعشرة دنانير وملك
 عرضا قيمته درهم وعشرة دنانير وجب عليه الزكوة لان الكل للتجارة وان اختلف جهته الا على
 اذ التفتان للتجارة وضعا والعروض جعلها ويضم لذهب الى الفضة قيمة الاجزاء وعندنا
 اجزاء من مائة درهم وثلث دنانير قيمتها مائة درهم يجب عنك الا عندنا ولو ملك
 مائة درهم وعشرة دنانير او مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير او خمسة عشر دينار او خمسين
 درهما يضم جماعا ولا يطرأ الاختلاف عند تكامل الاجزاء لان قيمة احدهما متى انقصت
 بزيادة قيمة الاخر فيمكن تكميل ما انقص فيمنعها اذ زاد ففي الزكوة بلا خلاف واما
 يظهر الخلاف حال نقصان الاجزاء **باب العاشر** وهو من نصيبا من نصبه
 الامام على الطريق لاخذ صدقة التجار ثمانية من النصوص وكما يأخذها من الاموال الظاهرة
 يأخذها من الباطنة التي هي التجار كما سبقت في صدقة اليامين من قال لم يتم الحول اى صدقة العاشر
 من انكره تمام الحول وخلفا وقال لا بد من اداء الصدقة الى عاشر اخر ان كان اى عاشر اخر في ذلك السنة
 لا تارة عن وضع الامانة موضعها وان لم يكن لم يصدق في كذب بقيا كذا اى يصدق باليمين فلو ادبت
 الفقير الا في السعي لان حق الاخذ منها السلطان من عليه الجزية او الحراج اذا مر فيها لا التقاوت
 بنفسه ولكن اوصى بثلث ماله للفقراء واوصى الى رجل ان يصلي فيهم فصرفه الواوثة بنفسه
 حيث لا يجوز ذلك في شرح الهداية لتاج الشريعة الاسوال الباطنة بعد الاخراج كالمظاهر حتى
 لو قال انا ادبت زكوتها بعدما اخرجها من الميت لم يصدق في اتمامها الاخراج التحقت الاموال
 الظاهرة فكان من ضعف ما يؤخذ من الخوف من وجوب تصغير التوبة في ما فيها
 والاخذ منها الا الامام فيها صدق مسلم صدق لم ياتي في التوبة حتى
 وراة التصغير كما في التصغير على تعيب الا في قول ابي في فقير كان ما يؤخذ من ثمن
 جزية وفيها لا يصدق اذا قال ادبت انا لا افرق اهل الله من اهل فقره اهل الله فقره اهل الله فقره يسوا

قوله في النصاب فلا بد منه في ابدانه وانتهى ولا ينعى لما بينهما اذ قلنا سبق المال حول على حال
 لكن لا بد من بقائه شيء من النصاب ليضم المستفاد اليه لان هلاك الكل يطل انقضاء الحول لا يمكن
 اعتباره بل ما كان يضم فيه العروض الى الثمنين يعني اذ املك مائة درهم وعشرة دنانير وملك
 عرضا قيمته درهم وعشرة دنانير وجب عليه الزكوة لان الكل للتجارة وان اختلف جهته الا على
 اذ التفتان للتجارة وضعا والعروض جعلها ويضم لذهب الى الفضة قيمة الاجزاء وعندنا
 اجزاء من مائة درهم وثلث دنانير قيمتها مائة درهم يجب عنك الا عندنا ولو ملك
 مائة درهم وعشرة دنانير او مائة وخمسين درهما وخمسة دنانير او خمسة عشر دينار او خمسين
 درهما يضم جماعا ولا يطرأ الاختلاف عند تكامل الاجزاء لان قيمة احدهما متى انقصت
 بزيادة قيمة الاخر فيمكن تكميل ما انقص فيمنعها اذ زاد ففي الزكوة بلا خلاف واما
 يظهر الخلاف حال نقصان الاجزاء **باب العاشر** وهو من نصيبا من نصبه
 الامام على الطريق لاخذ صدقة التجار ثمانية من النصوص وكما يأخذها من الاموال الظاهرة
 يأخذها من الباطنة التي هي التجار كما سبقت في صدقة اليامين من قال لم يتم الحول اى صدقة العاشر
 من انكره تمام الحول وخلفا وقال لا بد من اداء الصدقة الى عاشر اخر ان كان اى عاشر اخر في ذلك السنة
 لا تارة عن وضع الامانة موضعها وان لم يكن لم يصدق في كذب بقيا كذا اى يصدق باليمين فلو ادبت
 الفقير الا في السعي لان حق الاخذ منها السلطان من عليه الجزية او الحراج اذا مر فيها لا التقاوت
 بنفسه ولكن اوصى بثلث ماله للفقراء واوصى الى رجل ان يصلي فيهم فصرفه الواوثة بنفسه
 حيث لا يجوز ذلك في شرح الهداية لتاج الشريعة الاسوال الباطنة بعد الاخراج كالمظاهر حتى
 لو قال انا ادبت زكوتها بعدما اخرجها من الميت لم يصدق في اتمامها الاخراج التحقت الاموال
 الظاهرة فكان من ضعف ما يؤخذ من الخوف من وجوب تصغير التوبة في ما فيها
 والاخذ منها الا الامام فيها صدق مسلم صدق لم ياتي في التوبة حتى
 وراة التصغير كما في التصغير على تعيب الا في قول ابي في فقير كان ما يؤخذ من ثمن
 جزية وفيها لا يصدق اذا قال ادبت انا لا افرق اهل الله من اهل فقره اهل الله فقره اهل الله فقره يسوا

بمصادف هذا الحق وليس له ولاية الضرف المستحق وهو مصالح المسلمين كذا قال الزبلي
ولا بد من هذا الاستثناء والمتون خالية عنه لا تحرق أي لا يصدق الحرب في شيء من ذلك إلا في أم ولد
أي جارية يقول هي أم ولدي فيصدق لأن كونه حربيا لا ينافي الاستيلاء وأقراره بتسبب من
في يده صحيح فكذا بآية الولد يؤخذ من أربع العشر ومن الذي يصفه والحرب العشر هكذا
أمر عمر رضي الله عنه أن يبلغ ماله نصيبا ولم يعلم قدما أخذوا أي أهل الحرب منا وإن علم أخذ
مثله لو كان ما أخذ وما تبعضوا ولم يبلغ أي ماله نصيبا لا يؤخذ منه شيء وإن أقر باقي
النصيب في بيته لأن الواجب فيما يده ولا يؤخذ شيء منه أي الحرب إن لم يأخذوا شيئا مما يستمر
عليه ولأن الحق منهم بالكلية عشر أي أخذ من الحرب العشر فتأخر المصادد العشر عشر ما سدت
ثم قرئ في الجولان لم يدخل داره لم يعثر لأن لا أخذ في كل مرة من نصيب المال وحقق الأخذ
لحفظه وعشر ثانيا أن جاء من داره لانه يرجع بأمان جديد وأيضا الأخذ بعده لا يقضي إلى
منه نصيب العشر لجرى بأخذ العشر من قيمتها لا بخريرها فمرها في أن القيمة في ذوات القيم
لها حكم العين والخرير منها بخلاف ذوات الأثمان والخرير منها ولا بضاعة وهي مال مع تلجر
يكون ربحه لغيره وإنما العشر لأن ليس بنائب عن المالك في أداء الزكاة ومضاربة أي إذا مر
المضاربة بماله لم يعثر لأن ليس بمالك ولا نائب عنه وكسب ما دون مديون أو ليس معه ماله
أي إذا مر عبدا ما دون فلو كان مديونا لا يؤخذ منه شيء والآفة لمولاه فلو معه يؤخذ منه والآفة
وثنى أن عشر الخوارج يعني إذا قر على عشر البغاة فعشره ثم قر على عشر العدل يؤخذ منه ثانيا
لأن التقصير منه حيث قر بهم بخلاف ما إذا غلبوا على بلاد فأخذوا الزكاة وغيرها حيث لا يؤخذ
منهم ثانيا إذا ظهر عليهم الإمام لأن التقصير من الإمام **باب الوكاز** هو مال تحت
الأرض مطلقا سواء كان خلقا أو يرفق العباد والمعدن خلقا والكثرة مدفون خمس
معين نقد هو الذهب والفضة وحديد ونحوه كالصخر والنحاس ونحوها في أرض حراج
أو عشر وسائر بيوتها وباقيها لما لكها أي الأرض إن ملكك والآي وإن لم تملك فلو وجد

ولاشي في أي المعدن إن وجدته في أرضه وفي أرضه وإن كان في باقوت وزرود وفروذج ووجدته
في جبل لقوله عليه السلام لا خمس في الحجر ولا في الجبل في جميع الجواهر والنفوس من الحجارة إلا أن يكون
وغير الجاهلية ففيه الخمس لا يشترط في الكثرة المالية لكونه غنمة كذا قال الزبلي ولو لو
وعبر وكذا جميع حلبة نستخرج من البحر حتى الذهب والفضة بان كان أكثر فغير البحر كسائر
سنة الإسلام كالكتوب عليه كلمة الشهادة كاللقطة وسائر حكمها في موضعها وما في سنة
الكفر كالنقوش عليه الضم خمس وباقيها للمالك كالمقا أو الفتح فإن كان جيا أخذه والآفة
لوجبا والآفة المال إن ملك أي أرضه والآي وإن تملك كالمقا وزوال الجبال فلو وجد حرا
كان أو عبد أسدا أو ذميا صغيرا أو كبير غنيا أو فقيرا إلا أنهم من أهل الغنمة غير الحرب ولست
فإن الواجد إذا كان حربيا مستأمنيا ستر منه ما أخذ إلا إذا عمل في المفاوز بالآي من الإمام
على شرطه فله الشروط وإن خلا عنها أي العلامة قبل بغية جاهلنا لأن الكثرة غالبها من الكفرة
وقبل في زمانها هو كاللقطة إذ قد طال عهد الإسلام رجل دخل دار الحرب ووجدت كذا في صحراء
دار الحرب فله ولا خمس سواء دخل بآسان أو لا وإنما كان له سبقه على مال مباح وإنما لم يجب الخمس
لأنه أخذه متصفا غير مجاهر ولو دخل جماعة متفقون أي لهم منعة وعلية وظفر وأما كونهم
يخمس وإن وجدته أي الزكاز مستأمن في أرض مملوكة لأهل الحرب رده إلى مالكها أخذ من العذر
والجبانة ولو لم يرد وأخرجه منها إلى دار الإسلام ملكه ملكا غير طيب كالمملوك بشره فلا بد
أو وجد الزكاز في أرض مملوكة من دار الحرب غير أي غير المستأمن لم يرد ولا خمس لأنه أخذ
متصفا كذا في غاية البيان وجد متاعهم في أرض غير مملوكة خمس وباقي للواجد قال
في الوفاية وإن وجد دكا من متاعهم في أرض مملوكة خمس وباقي للواجد الظاهر إن مراده
نقل مسئلة ذكرت في الهاربة في آخر الباب بقوله متاع وجد دكا زافهولذي وجد وفيه الخمس
لكن عبارة لا تعد ذلك لأن الظاهر أن لفظ وجد على صيغة البني للفاعل وضمير داجع
المستأمن يدل على السياق والسياق وضميرها يرجع إلى دار الحرب فالعني أن وجد المستأمن

ومؤنة فيها معنى العبادات كالعشر
 اما جهة المؤنة فيها فلا العشر سبب حفظ الارض
 لانه يصرف في مصارف الزكاة والفقر والغنا
 الدافعين شر الكثرة والضعفاء الداعين
 لهم بالنصرة فاقالهم انكم تنصرون بضعفكم
 فتكون الارض محفوفة بالعشر واما جهة العبادات
 فلا تصرف مصرف الزكاة واما جهة غلبة المؤنة
 فلا بها باعتبار الاصل وهو الارض التامة
 وجهة العبادات باعتبار ما هو تابع وهو
 محل الصرف والنائب باعتبار الاصل راجع

دكان متاعهم في ارض من دار الحرب غير مملوكة تخمس وباقيها لواجدها وهذا غير مطابق
 لعبارة الهداية غير صحيح في نفسه اما الاول فظاهر واما الثاني فلما صرح شرح الهداية وغيرهم ان الخمس انما يجب
 فيما يكون في معة الغنمة وهو فيما كان في يد الحرب ووقع في ايدي المسلمين باجاف الخيل والركاب والمذكور
 في الوقاية ليس كذلك لان المستامن كامله تصرف والارض دار الحرب لم يقع في ايدي المسلمين فانصوب
 ان يقع وجد عاقبة ويقر على البناء للمفعول ويترك لفظ منها ويضاف الارض الى المسلمين ولهذا
 غيرت العبادة الى ما ترى **باب العشر** العشر في ارض عشرية وسياق بيانها
 في كتاب الجهاد او على جبل وان قل العمل وثمره وفي التمر تاشي ما يوجد في الجبال والبراري
 والموات من العمل والفاكهة ان لم يحج الامام فهو كالصيد وان حماه فقيه العشر لانه مال مقصود
 وعن ابي يوسف وجع لا عشرية لانه باق على اكله باحة وفي سقي مطر او حيا اودية بلا شرط
 نصاب وهو خمسة اسواق والوقت ستون صاعا والصاع ثمانية ارطال والارطال اثنتا عشرة
 اوقية والواقية اربعون درهما ولا بشرط بقاء يعني سنة في المحضرات وقال لا يجب الا فيماله
 ثمر باقية بل في خمسة اسواق لا في نحو الخطب كالحشيش والقصب ونصفه عطف على ضمير
 يجب وجواز للفصل اي ويجب نصف في سقي غريب او دالية بلا دفع الثمن اي يجب العشر
 في الاول ونصفه في الثاني بلا دفع اجرة العمال ونفقة البقر وكرى الامتار واجرة الحافظ ونحو
 ذلك وبلا اخراج البذر فان شرح الهداية وغيرهم صرحوا بوجوب العشر في كل الخارج ويجب
 ضعف في عشرية تغلبي ولو طفلا او انثى او سلم واشترها منه مسلم او في فان العشر يؤخذ
 من ارضه اطفالا او ضعفا من ارضه اطفالهم ولا يسقط عنهم العشر المضاعف بالاسلام
 ويجب الخراج في عشرية مسلم شرها في قبض لم يدكر في الوقاية والكنز القبض بشرط الهداية
 لان الخراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة وذلك بالقبض ويجب العشر على مسلم اخذها منه
 شفعة او دنت عليه لفساد البيع او اخبار الشرط او الرؤية او العيب بقضاء متعلق بقوله ردت
 يعني اذا اشترى دق من مسلم عشرية ثم اخذها منه مسلم بالشفعة او ردت عليه لفساد البيع او اخبار

ما عادت عشرية كما كانت وعلى ذي جعل داره بستانا خارج كذا المسلم ان سقاها بماء ولو سقاها
 بماء العشرية عشرية وسياق بيان المياه ايضا في كتاب الجهاد ولا تنفي في عين قبر ونفط سلقا
 اي سواء كانت العين في ارض عشرية او خارجية وفي حرمها التصالح للزراعة خارج لو كان حرمها
 خارجيا ووقته اي وقت اخذ العشر عند ظهور الثمر عند اي حيفه واما عند ابي يوسف رحمه الله
 فوقته وقت ادراكه وعند محمد وجع عند حصوله في الحبيزة وثمره الخلاف يظهر في وجوب الضمان
 بالابل او كذا قال الزبلي **باب المصارف** هم الفقير هو من له مال دون النصاب
 والسكين هو من لا شيء له والعامل اي عامل الصدقة فيعطى بقدر عمله وهو السكين والعوانة
 غير مقدر بالثمن وان استقرت كفاية الزكاة لا يرد على النصف قال الزبلي والمكاتب لفقدهم
 والغايم من لزيم دين ولا يملك نصابا فاما من لا دين له او كان له مال على ان لا يملكه لغيره
 وفي سبيل الله منقطع الغزاة عند ابي يوسف الفقراء منهم ومنقطع الحاج عند محمد وجع اي الفقراء
 منهم واما اقر بانكر مع دخوله في الفقير والمسكين زيادة حاجته بسبب الانقطاع وبين السبل
 هو المسافر في الزوم العشر في ارضه لاخذ من الزكاة وفقد حاجته وان كان له مال في بلد ولم يقدر
 عليه في الحال ولا تحمل له ان يأخذ اكثر من حاجته فالحق به كل من غاب عن ماله وان كان في بلد ويصرف
 له كالمسلم وبعضهم يملكه اي لا يطرق الا بانه وقال لا يفتقر ليجوز الا ان يصرف في الثلث من كل
 صنف كالا بناء مسجد لا يجوز ان يبنى بالزكاة مسجد لان التملك شرط فيها ولم يوجد وكذا ابناء
 القضاة اصلاص الطرقات وغيرها لاجل الجهاد وكل ما لا يملك في كف من بيت وقضاء
 دينه ولو قضى دين حتى والمدينون فقير فان قضى غير امره كان مستبرا ولا يجوز عن زكاة مساله
 ولو قضى بامره جاز كانه تصرف على التبرع فيكون القابض كالوكيل في قبض الصدقة وتضمن ما يبعث
 اي لا يشترى به اوقية تغتني لانعدام التملك فيها ولا يملك من بينهما ولا اي احد وان علا وقره
 وان سفل وزوجه ولا زوجة زوجها لاشترائه في المنافع عادة ومملوك للمرك ان مدبره
 ومكاتبه وام ولد وعبد اعق للمرك بعضه لانه بغيره مكاتب وعبد اعق للمرك العشرة

يعني اذا كان العبد بين اثنين فاعتق احدهما وهو موصى فمصلحة لم يخرج الشريك الاخر دفع زكوة
 اليه لانه بيع له فصار ككاتب وقال لا يجوز لانه حر مديون عندها قال في الهبة ولا يعتد باعتق
 بعضه عند بيع حر لانه بمنزلة الكاتب عنده وقال لا يقع اليه لانه حر مديون عندها وانفق شراجه على قوله
 قد اعتق بعضه لا يجوز ان يكون مبيتا للفا على ويرجع ضميره اليه كانه لا يباين سب قوله وقال لا يقع اليه
 لانه حر مديون عندها فان العبد اذا كان كذا فاعتق بعضه كان كذا حر مديون بل يجب ان يكون
 على البناء للمفعول ويصور المسئلة في عبد من اثنين اعتق احدهما نصيبه وهو مخرج حتى ياتي هذا التعليل
 ولما كان كون اعتق احدهما مبيتا للفاعل صحيحا في نفسه وان لم يصح التعليل وكان ذلك قوله قد اعتق
 بعضه على الصورة المذكورة في غاية الخطا كما لا يخفى ذكرت المسئلة الاولى وكان دلالة والمثل
 ودليلها في الشرح غير ما ذكر في الهبة والثانية بعبارة تدل ظاهرا على المذكورة ودليلا لها مثل
 المذكورة في الهبة وغنى ومملوك لان الملك واقع لمولاه وطفله لانه بعد غنى بمال يبيع بخلاف الكبير
 وان كان نفقة عليه كذا امرته لانها ان كانت فقيرة غنية بيب الزوج وبقد النفقة لا نصير
 مكره وبني هاشمي وهم آل علي وآل جعفر وآل عيسى وآل محارب بن عبد المطلب رضي
 لقوله صلى الله عليه وسلم يا بني هاشمي اذ انتم تعاقرتم عليكم غسالة اموال الناس واساخرهم ومواليهم
 اي معتق بني هاشمي لما قرأ قول القوم منهم وان جازت التطوعات من الصدقة والافاق
 لهم اي بني هاشمي ومواليهم لا نقاء العلة المذكورة في الزكوة فيها ولا في لقوله لمعاذ رخصه
 حذها من اغنيائهم وردت هاهنا لفقيرتهم بغير المسلمين وان جاز غيرها اي الصدقة غير الزكوة
 له اي للذوق وكذا العشر والخراج لا يجوز له دفع بخر اي بخر ان مصرف فظهر كونه عبدا او مكا
 بعبدها لانه باء دفع اليه لم يخرج عن ملكه والتعليل ركن وله في كسب مكانه حق فلم يتم
 التملك ولو ظهر غناه او كفره او انه ابره او ابنته او هاشمي لا يعيد هاهنا لان الوقوف على هذه الاشياء
 باجتهاد لا القطع فينبى الامر على ما يقع عنده كما اذا اشبهت عليه القيد والامر بالاعادة لكان محتملا
 ايضا فلا غشاة فيه وفي قوله دفع بني اشار الى انه اذا وقع بلا تحرر وخطا لا يجزى وكراهه الاغناء اي

جاز اعطاء ما في دهرهم فصاعدا مع الكراهة لان الاداء يلاقى الفقير لان الزكوة انما استتم بالتعليق
 والمفوع اليه في حالة التعليق فقير وانما يصير غنيا بعد تمام التعليق فاما الغنى عن التعليق ضروري كذا
 يكره لقرب الغنى منه كمن صلى وبقر به نجاسة ونقلها اليه اخر لان فيه تقويت حق الجوارح وقرب
 واحوجه بغيره كونه اذا نقلها لا قرينة او اقوم ثم اخرج من اهل بلده لما فيه من النقص او زيادة دفع الحاجة
 ولونقل لا غيرهم جاز وان كره لان المصروف مطلق للفقراء ونزب دفع مقبضية عن سؤال يوم
 ولا يستل من له قوت يوم **باب الفطرة** اي صدقة الفطر يجب على حر مسلم ولو لم يصير
 له نصيب الزكوة فاضلا عن حاجته لا تصدق وان لم يتم وهو قريب له وبه اي صدقة الفطر يجب على
 وقسبق لنفسه متعلق بقوله يجب وطفل الفقير فلا يجب عليه لونه الكبير وطفل الغني من ماله
 ومملوك لحادم اخذ من غير واما التجارة فانها لا يجب عليهم ولو كان مديرا او اتم ولد
 او كافرا لا زوجة عطف على نفسه وغيره الا بقا بعد عوده اي اذا كان العبد ابقا وقت الفطرة
 لا يجب لاداء ما دام ابقا فاذا عاد بوجه ما مضى ولا مكانه لعدم الولاية ولا يجب عليه اي المكاتب
 لنفسه لفقير لان ما في مولاه ولا لمولاه مشترك بين اثنين على احدهما الفطر والولاية والولاية
 في حق كل منهما وكذا العبد بين اثنين عند بيع ربح واما عند هاتجف عليها او ربح المملوك مشترك
 بين اثنين بخيار احدهما معناه ان اخصه يوم الفطر والخيار باق فليس من يصير لان الملك موقوف
 فانه لو رد يعود الى قيم ملك البايع ولو ابيع بثلث الملك المشتري من وقت العقد فيوقف
 ما يبي عليه من بر متعلق بقوله يجب او فقه او سوية اشارة الى ان المراد بالارقيق والارقيق
 ما يتخذ من ابراما وبقو الشعيير فكما الشعيير اوزيب نصف صاع فاعل يجب ومن ثم اوزيب
 صاع مما اي من صاع يسع الفا واربعمائة درهم فانها اي الصاع المعبر من ربح وهو المائتين
 او عشرين وانما قد بهما فقه متفاوت بين جانيهما غنيا وفقرا وللمملوك واكتسابا جعلا
 غيرهما من الجيوب فان التفاوت فيهما في غاية الكثرة بطلوع فجر الفطر متعلق ايضا يجب
 فمن مات قبله اي قبل طلوع فجر الفطر او وند بعد او استكمل يجب عليه لا نقاشا نسب

بالنظر الى كل منهما وضح اداء الفطر لوقته الاداء على وقت الوجوب لا يتأدى بعد تقرب سبب
 وهو ان يشجونه ويل عليه فانه التعجيل في الزكوة ولا فرق بين مرة ومرة في الجواز واخر عن وقت
 ولم يبق ففعله اخرجها لان وجه القرية فيها معقول وهو حلة المحتاج فلا يتقدر
 وقت الاداء فيها بخلاف الاضحية فان القرية فيها اداء الدم وهي لم تفعل قرية فيقتصر
 على مورد النفس وتنب لمجملها والمراد اي اداها قبل الخروج الى المصلى لقوله صلى الله
 عليه وسلم اغنوهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم فانه يدل بكثرة بيان الاول اداها قبل الخروج
 الى المصلى يستغنى الفقير عن السؤال ويحضر المصلى فارغ اليأس من نفقة الاهل والعيال
 ووجب دفع كل شخص فطره الى فقير واحد حتى لو فرق الى فقيرين لم يجز لان المنصوص
 عليه الاغناء لما امر ولا يستغنى بما دون ولد وقيل القائل الكرخي جاز دفعها الى فقيرين
 لكن الاول هو الاول ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى فقير واحد ذكره الزيلعي
كتاب الصوم عقب الزكوة بالصوم فانه بالحديث حيث قال لم ينزل الاسلام على حنة
 شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم رمضان
 هو لغة الامساك وشرب عارث الاكل والشرب واجماع من الصبح الى المغرب لم يقل غارثا كما قال
 بعضهم لانه قد يطلق ايضا على ما بعد طلوع الشمس الى غروبها كما قال عليه الصلوة والسلام
 صلوة النهار عجا بنيت فان الاعمال بالنيات من اهلها احتراز عن الحايض والنفساء
 والكافر وهو ما فرض وهو نوعان معين كصوم رمضان اداء وقضاء وفريضة ثابتة بالكتاب
 والسنة والاجماع وغير معين نحو الكفارات اي كفارة اليمين والظهار والقتل وجزاء الصيد
 وفدية الادماء الاحرام ما سبب ان شاء الله تعالى وما واجب كالتدبيرين والطلق والنفل وغيرها
 ذكره في النهاية الى صوم رمضان فريضة لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى فريضة انعقد
 الاجماع ولهذا يكفر جاحده والتدوير واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله تعالى
 واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم فان قيل فوجب ان يكون التدوير ايضا فرضا ثبت بالكتاب

اجب بان الكتاب عام خص منه ما ليس من جنسه واجب كعبادة المريض وتجديد العضو
 عند كل صلوة ونحو ذلك واعتبر عليه صدر الشريعة بان المنذور اذا كان من العباد المقصودة
 كالصلوة والصوم والحج ونحو ذلك فلو ماتت بالاجماع فيكون قطع النية وان كان
 لسند الاجماع ظني وهو العام المخصوص فيبقى ان يكون فرضا قول الجوزي عن المراء بالقرين ههنا
 الفرض لا اعتقادي الذي يفرجه كما يدل على عبارة الهادي والفريضة بهذا المعنى لا تثبت بطلاق
 الاجماع بل بالاجماع على الفريضة المنقول بالتواتر كما في صوم رمضان وما لم يثبت في المنذور
 بنقل الاجماع على فريضة بالتواتر بقيت فريضة الوجوب فان الاجماع المنقول بطريق الشهادة
 او الاحاديث يفيد الوجوب دون الفريضة بهذا المعنى كما في الحديث على ما تقدم ذكره
 الاصول صح صوم رمضان والتدبير المعين والنفل بينة من البيل الى الضحوة الكبرى
 لا تحدها فان النهار والشرع من الصبح الى الغروب والضحوة الكبرى منتصفه فوجب ان تكون
 النية قبلها ليكون موجودة في اكثر النهار فتوجد في كل حكماء وهذا هو الصحيح لا ما قيل من ان
 لانه منتصف نهارا غير من طلوع الشمس الى غروبها وضح الصوم بمصطلقها النية
 ونية النفل وبخطا الوصف في الارض ما تقر في الحصول الوقت معين لصوم رمضان
 والاطلاق في المعين معين والخطا في الوصف لما بطل بقي اصل النية وكان في حكم المطلق
 نظيره الموحد في الدفاعة اذا نودي بيا رجل او كلم غير اسمه براد بذلك بخلاف قضاء
 رمضان حيث لا يتعين في وقت الا اذا وقع النية من مرض او مسافر حيث يحتاج الى
 الى المعين ولا يقع من رمضان بل يقع ضمانا لى لعدم التعيين في ذلك الوقت بالنظر اليها
 والتدبيرين يقع عن واجب نواه مطلقا اي اذا تدبر صوم يوم معين فتوى في ذلك اليوم
 واجبا اخرج برفع عن ذلك الوجوب وان كان مسافرا او مقيما صحيحا او مريضا وشرط البقاء
 وهو قضاء رمضان والتدبير المطلق والكفارة البتية من النية والمراد النية من البيل
 والتعيين اذ ليس لها وقت معين فلا بد من التعيين من الاستدعاء ولا يصام يوم السبت

الانطوعاً وهو آخر يوم من شعبان احتمل ان يكون اول يوم من رمضان وانما كره غير الظن
لماروي صاحب السنن عن ابي بكر بن فضال انه عليه السلام قال لا تقدره الشهر يصوم
ولا يومين الا ان يكون شئ يصوم احكم الحديث قال الزيلعي وما رواه صاحب الهداية
من صام يوم الشك فقد عصى بالقاسم ومن قوله لا يصام اليوم الذي شك فيه
الانطوعاً الا اصله وكره فيه الواجب لماروي ويقع عنه في الصحيح وفيه يقع نطقاً لان
غيره منه عن فلا يتأذى بنية الواجب فان صام تطوعاً او واجباً وظهر رمضان بنية
فيها اي التطوع والواجب يقعان عن اي رمضان ولا اي وان لم يظهر فمما نوى
اي يقع عما نوى من التطوع والواجب ونسب النفل وان وفق معتاده بان يعتاد صيام
يوم الجمعة والخميس او الاثنين فوقع يوم الشك وكذا اذا صام شعبان كله ونصفه
الاخير وعشرة من اخره او ثلثه منه وبصوم فيه الخواص كالمفتي والقاضي اخذوا
بالاحتياط وبقطر غيرهم بعد الزوال نفياً لتهمة ارتكاب التهمة لصوم ان نوى ذلك صيام
ان كان الغد رمضان والا فلا لعدم الحزم في الغد فلم يوجد نية لئلا ان نوى
ان لم يجد غداً فانا صاميم والا ففطر وكره ان قال انما صاميم ان كان الغد رمضان
والافس واجب اخر لئلا يبين امرين مكرهين نيت الفرض ونية واجب اخر
او قال انما صاميم ان كان الغد من رمضان والافس نفل وانما كره لانه ناول للفرض من وجه
فان ظهر رمضان بنية فعن لوجود مطلق النية والافضل فيهما اي الواجب والنفل
واما في الاول فلا تتردى في الواجب الاخر فلا يقع عنه ففي مطلق النية فيقع
عن النفل واماً في الثاني فلو جرد مطلق النية ايضا غير مضمون عليه بالقضاء لعدم
الشروع في النفل قصد بل سقط الواجب عن ذمته لا تبطل النية ضم انشاء الله تعالى
يعني ان قال نويت ان اصوم غداً ان شاء الله تعالى شئ من الامور التي يجوز كذا في الخلاصة
رأى هلال رمضان او هلال فطر وحده ورواه قوله اي مرة الحاكم لا فقراده

صام في الاول والاخر ولما الاول فلقوله صوموا لرؤية وفطر لرؤية
وقدره ظاهراً ولما الثاني فالاحتياط من ان يصوم ولا يفطر الا مع التام لقوله صوم
صومكم يوم يصومون وفطركم يوم يفطرون وان افطر في الوقتين فضي فقط
بالاكفارة لان القاضي رد شهادته بدليل شرعي وهو نية الغلط فاوردت شبهة وهذا
الكفارة تندرج بالنيابة ولو افطر قبل رد القاضي شهادته اختلف فيه الصحيح عدم الكفارة
ولو اكمل رأى هلال رمضان ثلثين يوماً ثم يفطر الا مع القاضي ولو افطر الكفارة عليه
وقيل بلاد عوى ونفطاشهد للصوم بغير اي اذا كان بالسماء على تكبيره وغيار جرحه
فاعل قبل ولو كان قنأ او انشأ ومحمد وآفي قد فتاب لانه امر من قاتل درة الاية
ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة ويشترط العدالة لان قول القاضي لا يقبل في الديانات
وشترط الفطر اذا كان بالسماء على نصاب الشهادة وهو جلال او رجل وامرأتان
لفظ شهد لانه يتعلق بنفع العبد وهو الفطر وشبهه سائر حقوقه لا الدعوى كانه كحق الامنة
وطلاق الحر ولا يقبل فيه شهادة محذور من القذف تاب لكونه شهادة وبلا على بالسماء
شرط فيهما اي الصوم والفطر جمع عظيم يحصل العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم توطنهم
على الكذب ويعيد صوم ثلثين يقول عدلين حل الفطر لوجود نصاب الشهادة
لا يقول عدل واحد لان الفطر لا يثبت بقول واحد خلافاً للمحدثين والاصح كالفطر
في الاحكام المذكورة اختلف باختلاف المطالع يعني قال بعض المشايخ يعجز وقال
بعضهم لا يعجز معناه اذا رأى الهلال اهل بيته ولم ير اهل اخرى يجب ان يصوموا لرؤية
او ثلث كيف ما كان على قول من قال لا عبرة باختلاف المطالع ولما على قول من اعتبره
ينظر ان كان بينهما تقارب بحيث لا يختلف المطالع يجب وان كان بحيث يختلف لا يجب
واكثر المشايخ عن انه لا يعتبر قال الزيلعي والاشبه ان يعتبر ان كل قوم محاطب لما عندهم
وانقصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما ان دخول الوقت

وخرج مختلف باختلافهما قول يوفيه ما قرئ في أول كتاب الصلوة
ان صلوة العشاء والوتر لا تجب لفقد وقتها **باب موجب الافساد**
ما يوجب الافساد من الاسباب كالاكل والشرب ونحوهما او موجب اي يوجب لافساد
من الاحكام كالقضاء والكفارة فقط اعلم ان الافعال الصادرة من الصيام فيما
يتعلق بهذا الباب ثلاثة اقسام الاول ما ينوهم انه مفدله وليس بنفسه والثاني ما يفسده
ولا يوجب الكفارة والثالث ما يفسده ويوجب الكفارة فقد تبين الاقسام بالترتيب وذكر
الاول بقوله ان اكل وشرب واجامع ناسيا للثلاثة المذكورة او اكله وانزل بنظر اودهن
او اكله او اجتمع او اغتاب من الغيبة او دخل حلقه غيا او دخان او زباب ولو كان ذا كرا
للقصوم او اصبغ جنباً او صب في احليله دهن او ماء ذكره الزيلعي او في اذنه ماء احتراز عن الدهن
فاصبه فيها مفطر يقتله الزيلعي عن خزنة الاكل او دخل انفه مخاط فاستنم فادخل خلفه
ولو عمد كذا في الخلاصة لم يفسد صوم جزء لقوله اذا اكل الخ وذكر الثاني بقوله وان افطر خطأ
وهو ان يكون ذا كرا للقصوم فافطر من غير قصد له كما اذا تمضمض فيدخل الماء في حلقه او مكرها
وفي لغة افطر اشارة الى فساد صومه او اكل ناسيا وظن انه فطر فاكل عمداً او احقن واسقط
اي صب الدواء في انفه فوصل الى قصبه وافطر في اذنه اي دهن او داء في حايضة اي خراج
بلغت الجوف او امه هي شجة بلغت ام الدعاغ فوصل الى الدواء الجوف او دماغه او ابتلع حصاً
او لم ينو في رمضان كله صوماً ولا فطر الا اصبغ غيرنا والقصوم فاكل او دخل في حلقه مطر او الخ
او وطئ امرأة ميتة او بهيمة او اخذ اي امنى الفخذ او بطن اي امنى في البطن او قبل او لمس واثرله
قبل لقوله وظن الخ حتى لو لم ينزل في هذه القصوم لم يلزم القضاء او فسد غير صوم رمضان
يعني اداء حتى لو فسد قضاءه او اداة غير رمضان لم يجب الكفارة لانه اوردت في هذا حرمة رمضان
اذ لا يجوز اخاذه عن الصوم بخلاف غيره من الزمان او وطئ مخنونة بان نوت الصوم ليلته
جنت في النهار وهي صائفة في معها رجل ولا كيف تكون صائفة وهي مخنونة وانامة او تسحر

أي كل السكروا وقطر في آخر النهار بطن اليوم ليدل أي فعل هذين الفعلين بطن الوقت
ليلا والفجر طالع في الأول والشمس لم تغرب في الثاني قضى فقط جزاء لقوله وإن افطر خطاء الحج والآخر
أي من سخر من افطر بطن اليوم ليدل بمسكان ببقية يوم مما كسب أو أقام أو حاض أو تصد
ممنوع ومجنون أو فاق أو مضى صحح وصح بلغ وكافر لم يكلمهم يقضون الأخيرين يعني صبيان بلغ
وكافر السلم الأصل من صان على حالة في آخر النهار لو كان عليها في أول النهار بطنه الصوم ثم
الاستسقاء قضاء الحق الوقت تنبأ بالصبايين كما شهد الشهود بروية العادل في بعض
كذا في غاية البيان وإنما لم يقض الأخيرين وإنما فطر في سبب الصوم هو الجزاء الأول من اليوم
والأهلينة معدومة عنه بخلاف الصلوة فإن السبب فيها هو الجزاء الثاني بالأداء أو جزاء يسع
مابعد الطهارة والتجربة وذكر الثالث بقوله وإن جامع في أدائه جزاء من قضائه أو جامع
فاحم السبلين أو أكل أو شرب عند أدائه أو جامع عن غولاب أو حجر عند فقه ما ذكرين قوله جامع
الها أو حتم وضد فطر فأكمل عند فطر وكفر جزاء لقوله وإن جامع الحج وأما واجب الكفارة
في صورة الاجتهام لأن فساد الصوم بوصول الشئ إلى باطنه لقوله لم يضر مما دخل ولم يوجد
إذا انقضاء مفت بفساد صوم في الكفارة عليه كذا الواجب على العاين الآخر بقوله المفتي
في تفسيره في فطر لقوله شبهة فقه وقد كانت خطاء في نفسها وإن كان سمع الحديث وهو قوله لم
افطر الحاجم والمجوم واعتمد على ظاهره قال محمد لا يجب الكفارة لأن قول الرسول صلى الله عليه
وسلم لا يكون أدنى رجعة من قول المفتي وهو إذا صلي عذر بقول الرسول لم أرى وأما الحديث فقد روي
بأنه عليه السلام مر بهما وهما أيضا بان آخر فقال لم ذلك أي ذهب ثواب صومهما بالرجعة
بدل عليه أنه لم سوى بين الحاجم والمجوم والاختلاف أنه لا يفسد صوم الحاجم كالظاهر
وكفارة اعتناق رقة وإن عجز عنه صوم شهرين متتابعين وإن عجز عنه فاطعم اثنين مسكينا
ذرعين عليه وسقي طعاما أو ماء أو مرة أو خرج لم يضر ملا الفهم ولا لقوله عذر إذا
من ذرعه الف فليس عليه قضاء ومن استقاء عذرا فليقض ويستوى فيه ملا الفهم وما دونه

فان ملاء اي النعم وعاد وهو قد ذكر ان صام لم يفطر في الصحيح وهو قول محمد بن كذا في النهاية
اذ لم يوجد صورة الافطار وهو الاتباع ولا معناه لا يتعدى عادة او اعادة افطار الاجماع
لوجوده حال بعد الخروج فيتحقق صورة الافطار وان لم يملأ لم يفطر لما روينا وان عاد في الصحيح
فان اعادة القليل فسد صومه عند محمد بن حنبل لوجود الصنيع ولا يفسد عند باقي كيف لعدم الخروج وهذا
الصحيح ذكره الربيع استقواء ملاء افطار الاجماع لما روينا فلا يتأتى فيه نفع العود والاعادة لانه
افطر بالحق او اقل من ملاء فم افطر عند محمد بن حنبل لا صلاح ما روينا فلا يتأتى على قوله التفرع المذكور
ولا يفطر في الصحيح وهو قوله ان يوفى لعدم الخروج ولا يتأتى التفرع على قوله ولذا قال فان عاد في
نفسه لم يفطر لما ذكرنا واعاد فيه رويان في رواية لا يفطر لعدم الخروج وفي اخرى يفطر لكونه
التصنيع واما البلغم فلا يفطر عندنا جنة وحنبل وعنده يوفى مع يفطر لكان ملاء النعم
بناء على الاختلاف في انتفاض الطهارة اكل مما يبين شانه مثل حمصة قضى ولا كفارة وفي الاقل
لانها اذا اخبره فاكل اكل مثل عشرة مفطر الا اذا مضى بحيث ثلاث كرهه وفي شي ومضى
بلا عذر ما كرهه الزوق فلا تة تعرض لفساد صومه وذكر ان زوق اذا كان سني الخلق لا بأس
زوجها بلسانها قالوا هذا في الفرض واما في النفل فلا يكره واما كرهه المضع فلما فيه ايضاً
من التعرض للفساد وان كان بعد لم تجد المرأة من يضع لصبها الطعام ممن لا يصوم
ولم تجد طبعها ولا لبنا حليبا فلا بأس به للضرورة ولو كان المضع عكسا فان فيه ايضاً
تعريضاً ولا تترتب بهم بانه افطار فان رآه من يجيد يظنه اكل قبل هذا اذا كان ممضوفاً
اذا كان يفصله شيء وان كان غير ممضوغ يفسد لان يفتت ويصل منه شيء لا جوفه وكره
الفتل ان لم يؤمن لاهن الشاة والسواك ولو كان السواك عشياً وعند الشافعي يكره عشياً
لان تزيل حلوف النعم **فصل** حامل او مرضع حافت على نفسها او ولدها ومريض
خاف الزيادة والمسافر افطر وهذا خبر لقوله حامل الخ وانما جاز الافطار لوجود العذر
وقضوا ما قد روي انهم عليهم قضاء صوم ايام مفتر بقدر ما دركوا من ايام العذر

وفائده

وفائده لزوم القضاء وجوب الوصية بالا طعام عند فقد القضاء بالكفارة لانه افطار بعذر
ولا فدية لانها وردت في الشئ الخالف بخلاف القيس فغيره لا يقاس عليه والقدية نصف صاع
من تمر او شعير ونذ صوم مسافر لا يفطر لقوله تعالى وان تصوموا خير لكم واما قوله عليه السلام
ليس من البر الصيام في السفر فم على حاله المشقة فان ما توافق في ذلك العذر فلا فدية اي يجب الوصية
بالقدية ولو ما توافق بعذر والى العذر فدى عنه اي من لميت ودية بقدر ما قدر عليه لميت وفان عنه
فان الفايه اذا كان عشرة ايام فاقام بعد رمضان خمسة ايام ثم مات فان كان صحيحاً في ايام اقامته
فعليه فدية تلك الايام دون ما سواها وان اوصى لميت متعلق بقوله فدى عنه فيكون اي ما قدره الولي
من ثلث وان تبرع ودية بى بما فراه جاز وان صام او صام عنه لا لقوله عليه السلام لا يصوم بعد
عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم عنه روه النساء كذا كفارة اليمين والنفل بغير اعتاق يعنى
اذ تبرع بالا طعام والكسوة وكفارة اليمين والنفل جاز ولم يجز تبرع بالاعتاق لما فيه من الزام الولاء
لميت بغير رضاه بقضى رمضان ولو بفضل بغير تجوز فيه او بصل والفصل والمستحب او بصل مسافر
الا مقام الواجب وان جاء رمضان اخر صامه لان وقت ثم قضى الاول لانه وقت القضاء بلا فدية
لا وجوب القضاء على الترتيب حتى كان ان يتطوع وعند الشافعي يجب الفدية وفدية كل صلوة حتى العترة
كصوم يوم هو الصحيح وقيل فدية صلوة يوم واحد كفدية صوم يوم وشيخ القائل الذي لا يفطر
على الصوم افطر وفداً على اطعم كل يوم مسكراً او ما يطعم في الكفارة وقضاه فدى على الصوم
اذ يبطل حكم الغذاء لان شرطه طهارة استمر العجز يلزم نفل شرع فيه فسد اقداس تحقيقه في صلوة
النفل اذ وقضاء اي يجب تمامه عليه فان افسد فعليه القضاء لاني الايام المنهية فان التبرع فيها
غير ملزم وهو تحت ايام عبد القدر والاصح مع ثلثة بعد الاصح ولا يفطر اشاع في النفل بلا عذر
في رواية لانه ابطال العمل وقد قال الله تعالى لا تبطلوا اعمالكم وفي رواية اخرى وجوده لانه الفضا خلفه
فلا يبطل والضيافة عند يعني على الاظهر وروي الحسن بن حنبل عن ابي بصير روه هذا الحكم
يشمل تعريض والمضيق نوى المسافر الافطار واقامته الصوم في وقتها اي وقت النية

وهو الضحية الكبرى قبل الزوال والمواد بالصوم اعظم من الغرض والنقل ولهذا قال صحح لهما قال لا يختلفان
 والصحة وانما يختلفان في الوجوب وعدمه وان كان ذلك في رمضان يجب الصوم لان السفر لا ينافي وجوب الصوم
 كما يجب على قيم تمام الصوم يوم منه اي رمضان فافرية في ذلك اليوم ولا كفارة فيها اي في اقامته
 المسافر وسفر المقيم بالافطار لوجود الشبهة وهو السفر فان في اوله واخره كما سقط الحد بالانكاح
 الفاسد للشبهة يقضى ايام الاغما ولو كانت كل الشهادة نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل العقل
 فلا ينافي الوجوب ولا الاناء الا يوما حدث الاغما فيه وفي ليلة فانه لا يقضى لوجود الصوم فيه
 ان الظاهر انه ينوي من الليل حمل كمال المسلم على تصديق حتى لو كان متسكبا بعد الاكل في رمضان
 رمضان كله لعدم النية ووجود السبب ويقضى ايام جنون افاق بعد ما في الوقت لان السبب
 وهو الشهادة وجد واصلية نفس الوجوب بالذمة وهي متحققة بلا مانع واذ تحقق الوجوب بلا مانع
 يتعين القضاء ولا يقضى كل الشهر المستوعب اي الشهر عادة والجنون بسنوعه كثير مطلقا
 اي سواء بلغ جنونا او عاقلا ثم جن نذر صوم الايام المنهية والسنه صحح لانه نذر بصوم
 مشروع وانتهى بغيره وهو ترك اجابة دعوى الله تعالى فصح نذره وكذا افطرها احراز ان الهبة
 المجاورة وقضاها لفظا الواجب وان صامها اجزاء وخرج عن العهدة لانه اذا داه كما انسه فان لم ينو
 شيئا بقوله الله على صوم هذه الايام والسنه وهذه المسئلة على وجوه اما ان لا ينوي شيئا او ينوي
 النذر فقط لانه دون اليمين والنذر ونوى ان يكون يمينا كان نذرا فقط لانه نذر بصيغة وقد
 يفرق بينه وان نوى اليمين وان يكون نذرا كان يمينا لان اليمين تحت كل كلامه وقد بينه ونفى غيره
 وعليه الكفارة ان افطر كما هو حكم اليمين وان نواهها او اليمين بل ان في النذر كان نذرا ويمينا
 حتى لو افطر يجب القضاء للنذر والكفارة لليمين لانه نذر بصيغة ويمين بوجبه وهما اشكال
 مشهور مذكور في كتب الاصول لاجابة ما اراده ههنا نذب تفريق صوم السنه في ثلثين
 ان صوم الايام السنه بعد الافطار متتابعة منهم من كرمهم وهو مالك ومنهم من لم يكرهم وان فرقها
 في ثلثين فهو بعد من الكراهية والشبهة بالتصاري كذا في الحاشية نذر صوم غير معين متتابعاً

فأفطر يوماً مستقبلاً لانه اخل بالوصف لا في معين اي لو نذر صومته بغيره وافطر بعد ما يستقبل
 ويقضى حتى يقع كذا في غير الوقت كذا في الكافي لا يختص بغيره فعلق بزمان ومكان ودرهم وفقير
 اما الزمان فبان بقول الله تعالى ان اصوم رجلاً واعتكف رجلاً فاضام واعتكف شهر قبل
 او ذكر الصلوة على الوجه جاز عن النذر وقال محمد بن زفر لا يجوز لوقال الله عز ان تصدق
 بكذا غدا فتصدق به اليوم جاز عندنا خلافاً لفرع واما المكان فانه لو نذر ان يصلي او يعتكف
 او يصوم او يتصدق بكذا ففعل في غيرها جاز عندنا خلافاً لفرع واما الدائم والفقير
 فبان بقول الله تعالى ان تصدق بهذا الدائم وعلى هذا الفقير فتصدق بغيرها وعلى غيره
 جاز عندنا خلافاً لفرع بخلاف النذر المتعلق بعين لوقال ان جاء فلان فله ان تصدق
 او اصوم او اصلي او اعتكف ففعل قبله لم يجز والفرق ان النذر سبب في الحال ولا دخل
 تحت النذر ما هو قربة وهو اصل التصديق دون الغير ففعل العيبين والسنه القرينة بخلاف المتعلق
 لان التعليق يمنع كونه غير العيب قبل نذر صوم رجب فدخل رجب وهو مريض لا يتغير الى الصبر
 الابصر وافطر وقضى كرمضان اي بوصل وبفصل **باب الاعتكاف** لغة اللبث والادوم
 على الشيء وشرا لبيت رجل في مسجد جماعة او امرأة في بيتها بنية اي الاعتكاف وهو واجب
 في النذر ونسبة مؤنثة في العشر الاخير من رمضان ومستحب فيما سواه اي العشر الاخير والصوم
 شرط للصحة الاول يعني الواجب لا الثالث يعني المستحب فاقله اي اقل الاعتكاف المستحب ان عدم
 اشتراط الصوم وهو ظاهر الرواية عن الامام ومخارها ساعة وليس لها حد معين حتى
 لو دخل المسجد ونوى الاعتكاف فلا يخرج منه حتى لا يمتنع على المساهلة وقبل الصوم
 شرط فيه ايضاً وهو رواية الحسن بن عرفة خيفة من فاقه يوم فمن قطع فيه اي في اليوم يقضى
 لانه شرع فيه قصداً وبطل لا يخرج من المسجد لاجابة الات كالبول والقيظ لا ينافي
 بالضرورة يتقدر بغيرها ووجعه لانها هم حاجاته فيباح له الخروج لاجلها ضرورة
 وقت الزوال ان كان معتكفاً في جامع حيث لا ينظر زوال الشمس لا بقوة الخطبة

ومن بعد منزله فوق ما يذكرها أي الجمعة بعد لا ينظر زوال الشمس بل يخرج في وقت يمكن أن يصل الجامع ويصل
 ركعتين تحية المسجد ويبعد ركعتين وبعد الجمعة يكث بعد ما يصل التين على الخلاف أي أربع ركعتين
 عند خيفة ربح واستغنى عما ولا يكث أكثر من ذلك لأن الخروج للحاجة وهي باقية في حق السنة لأنها
 تابعة للفرص ولا حاجة بعد الفراغ منها ولا يفسد بمكة أكثر منه ولو يوم ما وليلة لأن المفسد له
 الخروج من المسجد لا الكثرة فيه كونه لا يستحب لأنه التزم الاعتكاف في مسجد واحد فلا ينبغي أن يتها
 في مسجدين كذا في الكافي وإن خرج من المسجد ساعة بلا عذر فسد اعتكافه لأن الخروج ينافي البت
 وما ينال في الشيء يستوفى فيه قليلا وكثيره كالكمل في الصوم والحديث للطهارة وقال لا يفسد ما لم يخرج
 أكثر من نصف يوم وحضر بكل وشرب ونوم وبيع وشراء فيه يعز بفعل المعتكف هذه الأفعال
 في المسجد دون غيره ولكن كره احضاره البيع فيه إذا لزمه فيه والصمت لأنه صلى الله عليه وسلم
 نهى عن صوم الصمت وبشئ أبو حنيفة ربح عن صوم الصمت فقال إن الصوم ولا تكلم أحدا
 قال الإمام حميد الدين هذا إذا اعتقد الصمت قرينة والأفلا بكرة لقوله عليه السلام من صامت
 بخارواه عبد الله بن عمر رضي الله والنكاح لا يخرج فان قوله تعالى قل لبادي يقولون التي هي
 أحسن يقتضيه عموم أن لا يتكلم غير المعتكف خارج المسجد لا يخرج فاضنك بالله تكلف في المسجد ويبطل
 أي الاعتكاف الوطئ في فرج والسجود خارج ولو لبلا لأن الليل محل الاعتكاف بخلاف الصوم
 أو ناسيا لأن حانة العاكفين مذكورة فلا يعذر بالنسيان ويبطل الوطئ في غيره أي غير الفرج أن ينزل
 لأنه في معنى الجماع حتى يقسم الصوم وإن لم ينزل لا يفسد كما لا يفسد الصوم كذا القبلة والتمس
 يعز أنه أن ينزل بهما بطل اعتكاف لانهما أيضا في معنى الجماع والأفلا وان حرم الكل للمعتكف
 يعني الوطئ والقبلة والتمس بلا نزاع لأنهما من دواعي الوطئ نذر اعتكاف أيام لزم بليها لأن ذكر
 الآية على سبيل الجمع يتناول البالي يقال ما رأيتك منذ أيام والمراد بليها لها ولا متابعة
 وإن لم بشرط التتابع وفي نذر اعتكاف يومين لزمه بليها لانه في المتن معنى الجمع فليحق
 احتياط في العبادة وصح في الصومين نية أنه خاصة لأنه نوى الحقيقة نذر اعتكاف



رمضان فصا ما يرمضا بغيره أي الاعتكاف وجب قضاؤه أي الاعتكاف بصوم قصدي
 حق لو تركهما معا لم يخرج عن العهدة بالاعتكاف في قضاء هذه الصوم بقاء الاتصال بصوم
 الشهر كما صرح به في الجامع الكبير وأصول شمس الأئمة وإنما وجب قضاؤه بصوم مقصود
 لعود شرط الاعتكاف وهو الصوم لقوله عليه السلام لا اعتكاف إلا بالصوم إلى الكمال الأصل
 وهو أن يجب مستقلا مقصودا بالنذر الموجب للاعتكاف **كتاب الحج** آخره لأنه
 رابع العبادات الجامع بين العبادة المالية والبدنية هو لغة القصد وسرعا زيادة مكان
 مخصوص في زمان مخصوص وسياق تفصيلها أن الله تعالى فرض مرة لأن قوله تعالى والله
 على الناس حج البيت فماتزل قال النبي صلى الله عليه وسلم إنما الناس نحو فقالوا الحج في كل عام مرة واحدة
 فقال لا بل مرة واحدة لأن سبب وجوب البيت كحقيقة الأصول ولا تعدله بالقصور عند أبي يوسف
 وفي العمر عند محمد ربح وقت الحج عند اصطلاح الأصوليين يسمى شكلا لأن فيه جهة للعبادة
 والظرفية فمن قال بالقول لا يقول بان من آخره يكون فعلا قضاء ومن قال بالترخي لا يقول
 بان من آخره عن العام الأول لا يأتيهم أصلا كما إذا أخر الصلوة عن الوقت الأول بل جهة
 للعبادة داجية عند القائل بالقول حتى إذا من آخره يفسق ويرد شهادته لكن إذا جمع بالآخر
 كان داه لا قضاء وجهه الظرفية راجحة عند القائل بخلافه حتى إذا أتاه بعد العام الأول
 لا يأتيه بالآخر لكن لومات ولم يحج أشم عنه أيضا على حرم منطلق بقوله فرض مسلم
 مكلف صحيح بصبر له زاد وراحلة فضله أي لا بد من الأبد منه كان كنهه والحاد وثالث البيت
 والنسب ونحو ذلك وعن نفقة عيال إلى عوده مع أمن الطريق لأن الانقطاع لا يثبت
 دونه ومحرم أو زوج لامرأة في مسيرة سفر الحرام من لا يحل له نكاحها على التاميد
 بقربة أو رضاع أو مصاهرة فلو أحرمت صبي فبلغ أو عتق فعتق فمضى لم يسقط فرضها
 لأن أحدهما انعقد لإدائه الفل فلا ينقلب لإدائه الفرض وتجذب الصبي البالغ الحرام
 للفرض قبل وقوفه مسقطا للواجب عليه لا العتق فإن تجديده غير مسقط لأن شرطه

لم يكن لازماً عدم الاهلية واحرام العبد كونه فلا يمكن الخروج عند الشروع في غيره وفرضه الاحرام والوقوف
بعرفة وطواف الزيادة فاذا فات واحد منها بطل الحج ووجب القضاء في العام القابل والاول شرط كالتحرية
في الصلوة والباقي اركان وعندنا في الاول ايضاً كركن وثمة الخلاف تظهر فيها اذا احرم قبل شهر الحج جاز
عندنا الاعتدل واجبة الوقوف بمزدلفة وكسى جمعاً ايضاً حتى يمالأ دم عليه تسليماً اجتماعاً فيها مع الحاء
وازدلفة اليها اي في التسعي وفي الحجار وطواف الصعد للافاق والخلف واذا ترك شيئاً منها
جاز حجة عليه دم وغيره لئلا يوجب تقريراً لكل في موضعها ان الله تعالى وشهره كره
شوال وذو القعدة بفتح القاف وكسره وعشر ذي الحجة فذكره يعني ان كان هذه شهره كره الاحرام له
اي الحج قبلها والعمر سنة وهي طواف وكسرى وجازت في كل سنة وكرهت يوم عرفة واربعة بعده
لكونها اوقات الحج ونواحيه موقفات الاحرام اي المواضع التي لا يتجاوزها الا ان الاحراماً
ذو الحليفة للدفى وذات عرفة للواق وجحفة للشام وقرن في الغرب بسكون الراء وفي الصحاح
يفتحها للثوري وللعلم لليمن لاهلها اي لاهل هذه المواضع ولمن جبرها من اهل خارجها وجاز تقديمه
اي الاحرام عليها للمواقف لا تأخيرها عنها لقاصد متعلق بقوله جاز الحج دخول مكة ولو لحاجة
اي الحج او العرفة والحاجة اخرى قيد بقصد الدخول لانه لو لم يقصد ذلك لبس عليه ان يحرم قال في النهاية
اعلم ان البيت لما كان معظماً مشرفاً جعل حصياً وهو مكة وهو الحرم والحرم حرم للمواقف
حتى لا يجوز لمن وصل اليها ان يتجاوز الاباحرام الا ان يكون القاصد من داخل الميقات فله اي اذا كان
من داخل الميقات وخارج مكة فالميقات الحل الذي بين المواقف وبين الحرم ولمن يمكن للحج الحرم
وللعمر الحل لان الحج في العرفات وهي في الحل فاحرامه من الحرم والعرفة في الحرم فاحرامها من الحرم يحصل
نوع سفر من اذا حرامه اي كونه محرماً توطأ وغسله احب ولبس ازار او رداء طاهرين وتطيب
وضلى شفعها وقال المفسر بالحج اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ثم يسر لي بنوياً بالحج وهو التلبية
ان يقول لبيك فدد بلفظ التلبية والمراد بكثر الاجابة مرة بعد اخرى ومعناه انا اقيم فطاعتك
اقامة بعد اقامة من لب بالمكان ولبي به اذا اقام ولزمه ولم يفارقه اللهم لبيك لبيك لا شريك لك

لبيك ان الحمد والثناء لك والملك لا شريك لك فلا ينقص منها وان زاد جاز وعمره في الله عنه انه كان يقول
لبيك ذ النعماء والفضل الحسن لبيك مرغوباً ومرغوباً اليك واذا لبى ناويا بالحج والعمره او قد
بدت نقل التقليد ان براد قلادة على عنق البدنة فيصير به محرماً كالبا التلبية
او بدنة نذراً وجزاء صيد ونحوه كالدماء الواجبة بسبب الجحانة في السنة الماضية وتوجه
معها اي البدنة يريد الحج حال عن ضمير توجه او بعضها ثم توجه وحققا او بعضها المتعة وتوجه
بنسبة الاحرام وان لم يلحقها فقد احرم جزاء لقوله واذا لبى ناويا الحج اصل ذلك ان الشروع في الحج
لا يحصل بمجرد التلبية لانها انما تصح اذا صادفت فعلاً واذا صادفت بالتلبية صححت وصار محرماً
واذا صادفت التقليد مع صار شارحاً لا اتصال التلبية بفعل هو حصا يصح الاحرام لان التقليد
مع السوق من افعال الحج فداود صاحب الوقاية قوله او قد بدت نقل الحج في خرابس وليس
ذلك موضع المسك كمال الخلق ولو توهم اي شق سامها ليعلم انها هدى وطلوها اي التي
الحل على ظهرها او بعضها يفر منعة ولم يلحقها او قد شاة لا يكون محرماً وبعد اي بعد الاحرام
ينقي الرقت وهو الجماع قال الله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم وقيل الكلام الفاحش
لان من دواعي محرمة كالجماع والفسق يعني المناهضة وهي حرام مطلقاً لكن تحرمة في الاحرام سند
كلب الحر في الصلوة والتطير بقراءة القرآن والجدال وهو مراعى الرفقاء والخدم والمكاتب
وقيل صيد البر لا البحر لقوله تعالى حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً والاشارة اليه والدلالة عليه
الاشارة بقتض الحضور والدلالة القية والتطيب وقلم الظفر وسر الوجه والرس وغسل
رأسه وحجته بالحطى قديبه لازله راحة طيبة عند اي جفنة ريع نصا رطيباً وعندهما يقتل الهواء
فيحتسبه وثمة الخلاف يظهر في وجوب الدم فعند من يجب الدم لانه طيب وعند من لا يجب ويقتى
قصها اي اللحية وحلوة رأسه وشره يدينه وليس قبض سر وابل وقباء وعمامة وخفين
الان لا يجزى بغلبن فيقطع لقل من الكعب ونوايا صنف عالم طيب لا بعد ذلك لا اي لا يتقى
الاستحمام والاستطالة بالبيت ومحمل نفع الميم الاولى وكسرة الثانية وبالعكس هو مودع الكبير

وشد هيمان في وسطه بفراته مع كونه محيطا بالباس شدة على حقوه وكثرة التلبية برفع الصوت
من صلاته او على شرفه او هبط واديا او لقي راكبا او سحرا واذا دخل مكة بدأ بالمسجد وحين رأى البيت
كبر وهلل ثم استقبل الحجر مكبرا مهتلا دفعا يديه كالصلوة واستلم اي تناول بيده وبالقبلة
او مسجد بالكف ان قدر بلا ابتداء اي بلا ابتداء مسلم براحه والايمن مافي يده وقبله
وان عجز عنهما اي الاستلام والاستقبال مكبرا او سحرا حامدا لله تعالى ومصليا على النبي
وطاف للتقدم مضطجعا اي جاعلا رداءه تحت ابطن اليمنى ملقيا طرفه على كتفه اليسرى
وراء الحيطم وهو قطعة جلد في طرف المنزب من الحيطم بمغنى الكسر تسمى بلانة حيطم من البيت
فانه كان في الاول من البيت واذا كان كذلك بطاف ورأه حتى لو دخل الفرجة لم يجز احتياطا
لكن استقبال المصل الحيطم وحده لم يجز لان فرضية التوجه ثبت بنص الكتاب فلا يتأدى
بما ثبت بخبر الواحد احتياطا اخذا عن يمينه بما يلي الباء اي يمين الطائف والطاقف
المتقبل للحجر يكون يمينه الى جانب الباء فيبتداء من الحجر ذهابا الى هذا الجانب وما بين الحجر
الى الباء هو الملتزم سبعة اشواط اي سبعة مرات متعلق بقوله طاف رمل في الثلثة الاول
فقط من الحجر الى الرمل ان يهز في مثنية الكففين كالمبارزة بين الصفيين وذلك
مع الاضطباع وكان سببه اظهار الجدل للمشركين حين قالوا انتم ممن يشركون في الحكم بعد زوال
السبب فمن الرسول موبق ومنه في الباقية هيئته وكلما مر به اي الحجر فعل ما ذكر من الاستلام
وندا بسم الله الرحمن الرحيم وعن محمد بن جعفر انه سنة ولا يسلم غيرها وختم الطواف بالاستلام بالحجر ثم صلى
شفعا عييب بعد كل اسبوع عند المقام او غير من المسجد وهو اي طواف القدوم ويسمى طواف
التخية ايضا سنة لا دفاق ثم عاد فاستلم الحجر وخرج فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر وهلل وصل
عليه صلى الله عليه وسلم ورفع يديه ودعا ما شاء ثم مشى نحو المروة ساعيا بين الميادين الاخيرتين وصعد
فيها الى المروة وفعل ما فعله على الصفا يفعل هكذا سباعيا يبدأ بالصفا ويختم بالمروة يعني
ان السعي من الصفا الى المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوط اخر فيكون بداية السعي من الصفا

وختم وهو السابع على المروة وهذا هو الصحيح وفي رواية السعي من الصفا الى المروة ثم منها الى الصفا
شوط واحد فيكون الختم على الصفا ثم سكر بكنة محرمات طواف بالبيت نقلا ما شاء وخطب كما
سابع ذي الحجة بعد الزوال وصلوة الظهر اعلم ان في الحج ثلاث خطب احدها قبل يوم التروية
بيوم وهو من يعلم فيها المناسك اي الخروج الى ابيي والصلوة بعرفات والاقامة فاذا وصل مكة
الفجر ثامن الشهر وهي غداة التروية سمي بذلك لانهم يرون الابل في هذا اليوم خرج النبي صلى الله عليه وسلم
بها الى ابيي فخرج ثم رجع الى عرفات وكلها موقف لا يطرح حجره لما ورد في الحديث فبعد الزوال
قبل الظهر خطب الامام خطبتين هذه هي الخطبة الثانية كالحجعة يعني يجلس بينهما يعلم
فيها الوقوف بعرفات والمرد لفة ورمي الجمار والحج والخطب وصوف الزبارة فصل اذان واقامتين
الظهر والعصر وقت الظهر يشترط امام ولا حرم للحج اي احرم المحصر من الحج ذكره الزبلي فلو صلى
الظهر منفردا ونجاة هذا التفريع احسن من تفريع الوقاية كالايجل لانه لو لم يصرح لا يجمع
اي لا يجوز ان يجمع بين الظهر والعصر وقت بل لا يجوز العصر في وقت ثم ذهب الى الموقف بفصل
سمن ووقف امام عاتقة بقرية جبل الرحمة مستقبلا ودعا بجمعهم وعلم المناسك ووقف
الناس خلفه بقرية مستقبلين سامعين قوله فبعد الغروب نزل فذبح وكلمها موقف الا وادى الى محسر
ونزل عند جبل قزح وصلى العشاءين باذان واقامة ههنا جمع المغرب والعشاء في وقت العشاء
واعاد مغربا اياه في الطريق او عرفات ما لم يطلع الفجر فانه ان صلا المغرب قبل وقت العشاء
لا يجوز عند ابن خزيمة رجم ومحمد بن قيس الاعادة ما لم يطلع الفجر فان الحكم بعدم الجواز لا يردك
فضيلة الجمع والى طلوع الفجر فاذا كانت امكان الجمع سقط القضاء لانه ان وجب فاما ان يجب
قضاء فضيلة الجمع في الحال فلا مشأه واما ان يجب قضاء نفس الصلوة فقد اهاق الوقت
فلا وجه للقضاء وصلى الفجر بعد ان هو الظلمة في اخر الليل ثم وقف وكبر وهلل ولبي وصلى
ودعا هذا الوقوف بمزدلفة واجب حتى يجب بتركه بلا عذر دم وذا السفر في متى ورمي
بحرة العقبة من بطن الوادي ساعيا اي سبع حصيات خذفا للجمرة رمي الحصى بالاصابع

وفي المغرب هوان يضع طرفي اليهام على طرف السبابة في الرمي وكبر بكل يقول بسم الله والله أكبر
رغم الشيطان وحزبه اللهم اجعل نحي مبروراً وسعي مشكوراً وذنب مغموراً وقطع نيتي بأولها ثم
تخرج انت أنت وأما قاله لأن الدم يأتي به المفرد تطوعاً والكلام في المفرد ثم قصر وحلقه أفضل
وحل له غير التمس وخطب الامام كما في سابع هذه هي الخطبة الثالثة يعلم فيها النفر هو
خروج الحج من منى وطواف التصدد ثم طاف للزيارة قد مر به الفرض يوم من أيام النحر سبعة
أي سبعة اشواط بلا رمل وسعيان فعلا أي التمس والسعي قبل ولا فيهما فان اخروا طواف الزيارة
عنها أي أيام النحر وجب دم وستين في باب الجنائيات انت الله تعا واول وقته أي وقت طواف
الزيارة بعد طلوع فجر يوم النحر وهو أي الطواف فيه أي يوم النحر أفضل وجرى بالطواف
حل التمس ثم أتى منى ورمى الجمار الثلاث بعد زوال ثاني النحر يبدأ بما يلي مسجد الخيف ثم
بما يليه ثم العقبة سبعة وكبر بكل أي بكل حصاة وما هو وقف أي وقف فحمد الله
تعا وأتى عليه وهلل وكبر وصلى على النبي ثم بعد رمي بعد رمي فقط أي بعد رمي الأول
والثاني الثالث ولا بعد يوم النحر ودعا حاجته رافعاً يديه ثم غدا كذلك وبعده كذلك
ان مكث وهو أي المكث احب وان رمي قبل الزوال فيه أي الغد جاز له أي النحر
الحج إلى منى قبل فجره أي اليوم الرابع لا بعد فانه ان وقف حتى طلع فجر وجب عليه
رمي الجمار وجرى الرمي ركبا وفي الاولين أي ما يلي مسجد الخيف ثم ما يلي مشيا أفضل والعقبة
بالنحر عطف على الاولين وكره ان لا يبيت بمنى إلى الرمي لأن النبي لم يات بها وعمره الله
كان يؤدب عن ترك المقام بها وكره ايضا تقديم ثقله أي متاعه وحوائجه إلى مكة وقامته
بمنى للحج لأنه يوجب شغلا قلبه وإذا رجع إلى مكة نزل بالمحصب ثم موضع يقال له الابطح
نزل به رسول الله ثم طاف للتصدد وهو واجب لأعلى أهل مكة سبعة أي سبعة اشواط
بلا رمل وسعي ثم شرب من زمزم وقبل العقبة أي عتبة الكعبة ووضع صدره ووجهه على
الملتزم وهو ما بين الحجر والباب ونسبته أي تمسك بالاعتدال أي شباك الكعبة ساعدا

ودعا بجنبته وبكبر على فراق الكعبة ورجع فنهض حتى يخرج من المسجد جاز ترك طواف القدوم
للووقف بعرفات قبل دخول مكة ولا تني عليه بتركه لأنه سنة من وقف بها أي بعرفات ساعدا
من زوال عرفته في الصبح يوم النحر واجتاز بالنوم والاعتناء او جهل لها أي تلك الأرض عرفات
صح ووقوف لأنه ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف كذلك أي صح أيضا الواهل يقف عنه
بالحج لأنه لما عاقد هم عقد الرفقة فقد ساء لكل منهم فيما يجز عن نفسه ولا حرام مقصود
بهذا السفر كان الاذن به ما بدأ لأنه فانه إذا كان انسانا يان يحرم عنه الا التمس عليه او نام فاحرم عنه
صح بالوقوف فكذلك هذا إذا كان في الفلق والسيقة وفي ما فعل الحج به ان يقصر الرمي ثم ما فعله
بالإصالة وعنه بالسيابة ومن لم يقف فيها أي بعرفات فأتى تحت فطاف راسه وتحلل وقطع
من قبل أي عام بعد المرأة في جميع ما ذكره كل الرجل لكنها تكشف وجهها لارتدائها
ولا تخرجها إلا من البيت ولا تخرج من البيت ولا تحلق وتقص وتبش الحيط ولا تقرب الحجر إلا عام
وحبضها لا يمنع نسكا غير الطواف لأنه في المسجد لا يجوز دخوله للحائض وهو أي الحائض
بعد ركبة أي الوقوف بعرفات وطواف الزيارة بسقط التصدد وهو طواف الوداع البدن
جميع بدنه من الليل والبقرة ولهدى منها ومن الغنم كل شاة انت الله تعا **باب الفرائض**
والنكاح الفرائض ان يهل الأهلان رفع الصلوات والكبر في عمره معافا في أكثر وهو ان يهل
بالعرة والحج من البقاء والحج وقال الزبيري شرط الأهلان من البقاء وقع اتفاقا في توافيقها من ويرة
أهلها وبعد ما خرج من مكة قبل ان يصل إلى البقاء جاز وصار فارتدوا لو قلت ههنا من البقاء
أقبله في نهر الحج أو قبلها كذا في الكافي ويقول بعد الصلوة بعد الشفع الذي يصلي به مريد للأحرام
الله أن يبدل الحج والعمر فيفسرهما إلى وتقبلها منى وطاف العرة سبعة برمل لثلاثة الأول
وسعى بلا حلق بخلاف المنع ثم حج أي يبدأ بفعل الحج فيطوف طواف القدوم وسعى كما مر
في المفرد وكره طوافان وسعيان لهما بأن طاف ببعض عشر شواطيف العرة وبسعة اشواط القدوم
الحج ثم سعى لهما وأما كرهه لأنه آخر في العرة وقدم طواف القدوم ونحو الفرائض بعد رمي يوم النحر وان عجز

عن النخعي صام ثلثة احرها عرفة وسبعة بعد ايام الترتيق بن شاء اي صام في مكة او غيرها وان فات
 الثلثة تعين الدم وبالوقوف قبل العمرة بطلت وقضيت اي العرق وجب دم الرقص وقط دم القران
 قوله والتمتع عطف على قول القران الجمع بين الحج والعرفة في سنة واحدة بلا امام باهله المما صحيح بينهما
 قال في الهداية التمتع الترتيق باده التكين في سفر واحد من غير ان يلم باهله بينهما المما صحيحا وقال في غاية
 السبيل الذي قال صاحب الهداية لا يتم به معنى التمتع لان الترتيق باده التكين اذا حصل من غير امام
 باهله المما صحيح لا يستلزم ان كان احدهما في غير شهر الحج والاخر فيهما وكذا لا يستلزم ان كان
 التكين في شهر الحج لكن احدهما حصل في شهر الحج من هذه السنة والاخر من السنة الاخرى ولم يوجبه
 امام باهله المما صحيح او يدين بكلام الامام ابو بكر الرازي ثم قال فاذن لا بد من التقيد بان يقال
 التمتع هو الجمع بين الحج والعرفة في شهر الحج عند صاحب العناية بان ما ذكره المصنف هو متضمن
 ولما كون الترتيق في شهر الحج من عام واحد فهو شرط وتذكره اقول فيه بحث لان تفسير اللفظ
 بحسب معناه لا يصلح حتى لا يكون الا تقر بقاء تيمنا فيجب كونه جامعا وما نعا كما تقر
 في موضع فاذا دخل فيه ما ليس من افراد المحدث ولم يكن مانعا فلا يكون صحيحا فلهذا افرق
 ههنا تلك العبادة فحرم من الميقاتي العمرة فيطو لها قاطعا التلبية اول طواف
 للعرة ويسمى ويحلق او يقصر فيعد ما حل منها احرم من احرم وكونه من المسجد ليس شرط
 بالحج يوم التروية وقبله افضل وحج كالمفرد لكنه يرمل في طواف الزيادة ويسمع بعد لانه
 اول طواف للحج بخلاف المفرد لانه قد يسمى مرة وذبح وهو دم التمتع ولم يندب الاضحية عنه
 وان عجز عن التمتع صام كالقران اي ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع وجاز صوم الثلثة
 بعد احرامها اي العرفة قبل اي الاحرام وندب اخبره الى عرفة فان شهر الحج وقت الصوم الثلثة
 لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا الحال في القران لكن اخبر افضل وهو ان يصوم ثلثة
 متتابعة اخرها عرفة لان الصوم يدل على الهدى فسخت اخبره الى اخره وقت رجاء ان يقدر
 على الاصل وان شاء التمتع سوق هدي احرم وساق وهو افضل من قوده لانه كانت

لاستفاد في بقوه ها وقد بدت وهو لا والله من الجليل ان الفاعل بالظن هو الله ذكر في الظن
 حيث قال الله تعالى الهدي والتقليد وكره اشعارها وهو شق سناها من لا يبر هو ثابته بالصواب
 فان التمتع مطلق في جانب الباطن قصد وفي جانب البين التقاوا ويخفف ربح تاكروه هذه التمتع ان تمتع
 وانما فعله التمتع لان التمتع لا يستعمل عن نفسه لانه هذا وقيل انما كره اشعارها لان ما فعله التمتع
 فيه حتى يخاف من التمتع وقيل انما كره اشعاره على التقليد واعتمد على فعل الفعل العرفة ولا يحتل بها
 اي العرفة اذا ساق اما اذا لم يسبق فيتحلل فيها كما رسم احرم التمتع بالحج يوم التروية وقيل احب
 كما رسم فيحمله يوم الحج من احرامه لان التمتع محل في الحج كاستلام في القدوة للكم يفرق فقط
 اي التمتع ولا فرق لان شهرهما التمتع باسقاط احدي سفرين وهذا قول اقل في مراعيه بل هو في رسم
 عادلة بله فقد اتم اي بطلت تمتع من قبل كالمفرد وادارة الارزاق عرفت معنى التمتع
 فاذن لا يغني عن التمتع بل هو على ما عاد الى سببه صحيح الما قيل من تمتع ومع سوق تمتع لانه لا ساق
 فلا يكون للمما صحيحا اذ لا يجوز له التحلل فيكون عوده واجبا فاذا عاد واحرم بالحج كان متمتعا
 فان طاف لها اقل من اربعة قبل شهر وتمتعا فيها وحج فقد تمتع لانه لا احرام عند التمتع فيصحي
 تقديسه على شهر الحج وانما يعبر به في الالفاظ لاجلها وقد وجد اكثر ولا يحكم الكل ولو ما في اربعة قبلها
 اي الشهر لكي يكون متمتعا لانه اي اكثر قبل شهر الحج كوفي متداخلة قوله لان متمتع حل من عمرته فيها
 اي الشهر وسكن بك او بصره وحج في عامه ذلك متمتع لان السفر الاول لم يفته برجوعه الى بصره كانه
 لم يخرج من الميقات ولو اتي بصره وفسد وجع من بصره وقضاها وحج لا يكون متمتعا لانه حكم السفر
 الاول ملابيه بالرجوع الى بصره كانه لم يخرج من مكة ولا تمتع للسكن فيها الا ان الله باهله ثم اني بمسافاته
 اذ لم باهله ثم رجع وان بالعرة والحج كان هذا ان شاء الله تعالى سفرها وسفرا اول بالانعام واجتمع نسكها
 في سفر واحد فيكون متمتعا واي فسماته بلادم اي من عمره في شهر الحج وحج من عام فاتيما قدس مع ذنب
 اذ لا يمكن الخروج عن حرم الاحرام الا بالافعال وسقط دم التمتع لانه لم يتفق باده التكين الصحيحين
 في سفر واحد القران افضل منه اي التمتع وهو اي التمتع افضل من الاقراف فيكون القران افضل منهما

اما الاول فلان فيه جمعا بين العبادتين فاشبه الصوم والاعتكاف والحج فاسبغ الله وصلوة
 القبل واما الثاني فلان في التمتع جمعا بين العبادتين في الحزب فاشبه القران **باب الجنائيات**
 لما فرغ من بيان احكام الحرمين شرع فيما يعتمرهم من العبادات من الجنائيات والاحصاء والقوات
 وهي جميع جنائيات والمراد بها فعل ما ليس للحرم ان يفعله ثم ان الواجب بها قد يكون دما وقد يكون دمي
 وقد يكون تصدقا وقد يكون تصدقا او دما وقد يكون غير ذلك فادار تفصيلها فقال وجب م على محرم
 بالغ ان يطيّب عضو كاملا فاذا كان الرأس والساق والفخذ ونحوها او خضب رأسه بخناء لانه
 طيب او دهن اي سعل الدهن في عضو زيت او خل ولو كانا خالصين فان الدهن المطيب
 كدهن النفع ونحوه يوجب الدم اتفاقا واما الخالص فيوجب غسلا في رجب وعند غيره يوجب تصدقا
 وليس بخيطا وسر رأسه يوما كاملا وان كان اقل منه فعليه صدقة وعن ابن بكهانة اذا سكر
 من نصف يوم فعليه دم او خلق ربع ذلك او خلق بحاج واحد بطيخ او عانة او رقبته او قصصا
 ويجليه في مجلس او يدا رجل فيه فان الكحل اذا كان في مجلس واحدة يزداد على دم واحد وان الجنابة
 من نوع واحد وان كانا في مجالس حباربعة دماء ان فلم في كل مجلس دما او رجلا لان الغالب فيه
 معنى العبادات في تصيد الداخل بالتحاد المجلس كما في اية السجدة وان قصدا او رجلا في فعله دم اقامة للربع
 مقام الكحل في الحلق وان قصدا اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة او طواف للصدوم وللصد رجبا والمفروض
 محرم ثا ولوله جنبا فبدن اي طواف تفرض جنبا فالواجب بدنه لانه الجنابة اغلظ من الحدث فيجب
 جبر نقصها بالبدن اضر من تفاوت بينهما وكذا اذا اضره جنبا لان الكثرة تحكم الكل او افاض من عرفات
 قبل الامام وترد اقل سبع الفرض اي ترك ثلثة اشواط او اقل من طواف الزيارة وترك اكثر اي اربعة اشواط وكثر
 بقى محرمات بطواف وترك طواف الصدر او اربعة من اربعة او لوقوف جميع بعضه فذلكم في كل يوم
 والرمي اما اكثر اي رمي جمرة العقبة يوم النحر ومن يشهده عطف على ترك او قبل او اخر الحلق وطواف الفرض
 عن ايام النحر او فتنسكا على اخر الحلق قبل الرمي ونحو القارن قبل الرمي والحلق قبل الرمي وخلق في حل حاجا
 او معتمرا اي خلق في ايام النحر واما اذا خرج ايام النحر فخلق في غير الحرم فعليه دمان عند رجب ذكره الزيلعي

او خرج حاجا من الحرم قبل التحليل ثم عاد بخلاف معتمرا خرج ثم عاد فقصر حيث لا يلزم دم
 قال في الوقاية او خلق في حل الحج او عمر في معتمرا رجع من حل ثم قصر او قبل او لم يمس قول فيه تكلف
 لوجوه لا قول المراد بقوله الحج او عمره لاجل الخروج من الحرم الحج او عمره ولا يخفى ما في دالة اللفظ عليه
 من التكلف ولذا قال بعضهم انه متعلق بحرم في قوله ان طيب محرم في اول الباء وان لم يطابق الواقع الثاني
 ان المعطوف عليه لقوله لا يفعله الصحيح غير ظاهر وان كان المراد ظاهرا اذا معناه ان معتمرا خرج من الحرم
 ثم عاد اليه وقصر لم يلزم دم بل حق العبادات ان يقال او خرج حاج من الحرم قبل التحليل ثم عاد اليه
 لا معتمرا رجع الاخر الثالث ان ظاهر قوله او قبل يوجبهم عطف على قصره ان معطوف على خلق
 ولذا غيرت العبادات هي هنا لا ما ترى ودمان عطف على قوله دم في قوله وجب دم في اول الباب
 عاقلان خلق قبل رجب دم الحلق قبل اوانه دم لتاخير النحر عن الحلق وعلى طواف للركن جنبا وللصدر
 في ايام التشريق طاهر او لو محدثا في الاول قدم على ما ينبغي لوطاف للزيادة جنبا وطواف
 للصدر في ايام التشريق طاهر يجب دمان عند رجب دم وقال دم ولوطاف للزيادة محدثا وطواف
 للصدر في ايام التشريق طاهر يجب دم واحد بالاتفاق والفرق ان طواف الصدر في الوجه الثاني
 لم ينتقل له طواف الزيارة لان طواف الصدر واجب واعادة طواف الزيارة بالحدث مستحبة فلم ينتقل
 اليه وفي الوجه الاول وجب نقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لان اعادة واجبة وفي اقامة
 هذا الطواف مقام طواف الزيارة فائدة اسقاط البدن عنه وقد وجدت الغرض في ابتداء الاحرام للافعال
 على الترتيب المشروع فبطلت نيته على خلافه ووجب صرفه الى ما عليه كمن عليه السجدة الصليبية اذا كثر
 له وهو يصر في الصليبية دون السهو فيصير طواف الزيارة في اخر التشريق ولم يطف للصدر
 فيجب دم ترك طواف الصدر ودم لتاخير طواف الزيارة عن ايام النحر عند رجب دم وقال
 يجب دم ترك طواف الصدر ولا شيء بترك طواف الزيارة ونصدق عطف على فاعل وجب
 في اول الباء او على قوله دمان بنصف صاع من بران طيب اقل من عضو او سر رأسه
 او ليس اقل من يوم او خلق اقل من ربع ذلك او قصر اقل من خمسة متفرقة

اوصاف للمقدوم او للصدر محدثا وترك ثلثة من سبع الصدر واحد جارا فلا يخلق رأس غير المحرم
 اخر وذبح او تصدق عطف على قوله تصدق بثلثة اصوع طعام عكسته مسكين او صام ثلثة ايام
 يعني انه مخير بين هذه الثلثة ان يصيب او يخلق بعد قوله ووطئه ولو نكسها قبل وقوف فرض مبتدا وخبره
 قوله يفسد محرم ويضرب ويغض من قابل ولم يفسد في اي ليس عليه ان يفارقها في قضاء ما افترده
 ووطئه بعد وقوف في وقوف الفرض لم يفسد ويجب بدنه وان وطئ بعد الحلق لم يفسد ايضا ويجب
 شاة ووطئه في عمرته قبل طوافه اربعة يفسد هاء في العمة فيضه ويذبح ويقضه اي واذا وطئ وعمرته
 بعد اربعة اي طوافه اربعة ذبح ولم يفسد الوطئ عمرته ان قتل محرم صيد الاول عليه فاقلة مطلقا
 اي سواء كان اول مرة او لا او كان سهوا وعمره فعليه جزاؤه ولو كان لصيد بها غير صائل ولا شئ في القتل
 او كان لصيد مستانسا او حاما مسر ولا وهو الذي في جليبه ريش كالسروال وقال مالك انه الوطئ
 مستانسر فصار كالبط فنه هو صيد باصل الحلقة وانما لا يطير لثقله وهو مضطر الى اكله بالجمع
 او غير وهو اي جزاؤه ما قومه عدلان في مقتله وفي اقرب مكان منه والجزاؤه في السبع لا يزيد على
 شاة وان كان اكبر منها شاة اي للمحرم ان يشتري به هديا ويذبحه بمكة او طعام او يتصدق على
 كل مسكين نصف صاع بر او صاع تمر او شعير او من اقل منه او يصوم عن طعام كل مسكين يوما وان فسد
 عن طعام مسكين طعام المسكين نصف صاع وما فضل يكون اقل منه تصدق به اي بما فضل او صام
 يوما بدله ويجب ما نقص من حرمه ونشف شعره وقطع عضوه اي اخرج صيد او نشف شعره او قطع
 عضوا منه ضمن ما نقص اعتبار البعض بالكل كما في حقوق العباد ويجب القيمة اي قيمة الصيد كاملة
 بنشف ريشه وقطع قوائم حتى يخرج عن حيزه لا متاعا لا توفت عليه لا من تقبوت الالمنت فيض من
 جزاؤه وكسر بيضه اي يجب عليه قيمة البيض بكسره لا اصل الصيد وله عرضية ان يصير صيدا فقتل
 منزله احتياطا ما لم يفسد فان سدد بان صار منزله لم يجب عليه شي وكسره وخرجه ميث يعني
 اذا خرج بعد كسر البيض فخرج ميث يجب قيمة الفرج جيا هذه المسئلة لا يخرج من ان علم انه كان حيا
 ومات بالكسر او علم انه كان ميتا ولم يعلم ان موته بسبب الكسر الا فان كان الاول ضمن قيمته

وان كان الثاني فلا شئ وان كان الثالث فالهيكس ان يعرف سوى البيضة لان جود الفرج غير معلومة
 وفي الاحتياط يجب عليه قيمة الفرج جيا لان البيض مخرج منه الفرج فحيته ولو كسر قبل ان يذبح
 في حال به عليه احتياطا كذا في العباد وذبح الحلال صيد المحرم اي يجب عليه قيمتها تصدق به ولو بجني فائدة
 التقيد بالحلال وحله اي يجب على من جلب صيد محرم قيمة بيته لانه من اجزاء الصيد فاشبه كل وقطع
 حشيشه وشجره النبات بنفسه وليس مما ينبت اي ليس من جنس ما ينبت الشجر ولو كان ذلك الشجر
 مملوكا اشارة الى ان ما وقع في الوقاية وغيره من قولهم غير مملوك غير مملوك لا يرضى له ربة وغيره فالو
 ان حشيش المحرم وشجره على نوعين شجر ينبت لا سنا وشجر ينبت بنفسه وكل من مملوك على نوعين لانه اما ان يكون
 من جنس ما ينبت الشجر او لا يكون الاول نوع لا يجب الجزاء الاول من ثلثة والآخر من ثلثة
 ما ينبت بنفسه وليس ما ينبت الشجر ويستري في ان يكون مملوكا لانه ما ينبت في ملكه او لم يكن
 حتى فالو لا يجزى في ملكه ثم غيلا لقطعها انسان فعليه قيمتها المملوكا او عليه قيمة اخرى لخرق الشجر
 الا ما حقت حيث يجوز قطعه بلا عزم ولا صوم في اربعة اي يصوم في ذبح الحلال صيد المحرم
 وحله وقطع حشيشه وشجره بدل القيمة لان ما وجب فيها من القيمة غرامة وليس كجفارة
 فاشبه ضمان الاموال فلا ينادى بالصوم فاما حال ذبح الحلال لان الذبح لو كان محرما ينادى وكفارة بالصوم
 ذكر في النهاية ولا بدعي الحشيش من الحرم ولا يقطع الا اذا فرغ قوله لم لا يخل خلاها ولا بعض شوكها
 واما الاذ فر فقد استثنى رسول الله ص فيجوز قطعه ودعيه والكفاءة فانها ليست من جنس النبات
 ويجب صدقته وان قتلت بقتله او جراده ولا شئ بقتل غراب وحذاء وعقرب وحبة وفارة وكل غنم
 قد ذكر الذئب في بعض الروايات والمراد بالكلب العقور الذئب وبعضه وبرغوث وفردة والحفافة ولم
 يذبح الشاة والبقرة والبعير والذجاج والبط الا هو باصداه حلال وذبح بلاد لا يهرم وامره حلال
 دخل الحرم قال في الهداية ومن دخل الحرم بصيد الاخر وقال صاحب النهاية وهو حلال حتى يظهر حاله في
 فان في الحرم لا يتوقف وجوب الارسال على دخول الحرم فانه يجب عليه الارسال بمجرد الاحرام بالاتفاق
 ولهذا قل حلال دخل الحرم بصيده في اي يد الحفيظة التي هي لها حفيظة حتى اذا كان في حله

او قفصة لا يجب عليه الدال ذكره فاجب الشريعة ارسله اي عليه ان يرسله ورد بيعه الى بيع الذي فيه بعد دخوله
في الحرم ان بقي فيه المشتري والجزء اي اعطى قيمة بيع الحرم صيد ابي ذر الحرم البيع ان كان قائما ويجب القيمة
ان كان الصيد قاتسا سواء باع من محرم او حلال لا هبة عطف على خيرة رسله في بيته او قفص معه ان احرم
اي ان احرم وفي بيته او قفصه صيد ليس عليه ان يرسله الى الحرم لا ينافي ما كونه الصيد ومحافظة بخله
المسئلة الاولى فان الصيد فيها صيد الحرم فيجب ترك التعرض له ان رسل صيد في الحرم ان اخذ حلال ضمن
والا فلا قتل محرم صيد مثله بخري يحل لان اخذ متعرض للصيد بتفويت الامن والقتال مقدر لذلك والتقريب
كالابتداء في حق التضمن كشهود الطلاق قبل الدخول اذ رجعوا ويرجع اخذ عاقلة لانه بالقتل جعل فعل
الاخذ علة فيكون في معنى مباشرته على العمل في حال بالضمان اليه ما بدد م على المفرد فعل القارن به دمان
دم المحرم ودم لغيره الاجوز الميقا غير محرم فان الواجب عليه عند الميقا احرام واحد نقل الزيلع عن شيخ الاسلام
ان وجب الدمين على القارن فيما اذا كان قبل الوقوف بغيره وما بعده ففي الجمع يجب عليه دمان وفي غير
من المحظور دم واحد ينشئ جزاء صيد قتل محرم فان جزاء الفعل وهو منعده ويجوز لو قتل صيد الحرم حلالا
فان جزاء صيد الحرم جزاء المحل وهو واحد بطل بيع الحرم صيد وشراؤه وحرم ذبحه وعزم قيمة ما اكل
لا محرم لم يذبح اي لو اكله محرم اخر لم يعزم فقول لا محرم عطف على خيرة عزمه وجاز للفصل ولدن
ظنية اخرجت من الحرم وما تاغرهما اي الظنية والولد لان الصيد بعد اخرج من الحرم بقي
مستحق الامن شرعا ولهذا وجب رده الى ماله وهذه صفة شرعية فريضة الى ولا ذكوا والحرية
والرقية والكتابة ونحوها واذي جزاء هاتم ولت لم يحجزه اي ليس عليه جزاء الولد اذ بعد اذ جزاء الام
لم يبق انة لا وصولا خلف كوصول الاصل فاذا راد الخ او العمة قيد باراد بها اذ لم يرد شيئا منها لا يجب عليه شيء
بمحاوذة الميقا واجاز ميقاته لم يرد دم فان عاب حرم او محرم اي ان عاد الى الميقا حال كونه محرم في الطريق
لم يشرع في نكاح وانما قال ولبي احتراز عن قولها فان العود الى الميقا محرم كما في سقوط الدم عندهما
وما عده فلا يرد من العود محرم ما ملئنا سقط اي الدم اللازم والا فلا اي وان لم يعد الى الميقا
او عاد ولكن بعد بخر في النسك بان ابتداء بالتطواف او استلم الحجر فلا يسقط الدم مكي بورد الحج

وتمنع فرج من عمرته وخرج من الحرم واحرم تشبهه بالمسئلة المتقدمة في عدم ادم فالاحرم للحكم المحرم
والمتمنع بالعمرة ما دخل مكة وفي العمرة صار مكي او احرم من الحرم فيجب عليه دم بمحاوذة الميقا الاحرم
دخول في البيت المحاذي له دخول مكة بلا احرام وميقا استاكاستا في عام موضع داخل
خارج الحرم فاذا اهل بالحاجة لا يجب عليه الاحرام كونه غير واجب المنعظم فاذا دخل الحرم باحد وعود لا اهل
دخول مكة غير محرم لكن اذا راد الحج في فاته السنة اي جميع اهل الذي من بيت او الحرم كاستا ولا يشرى عليها
اي استاكاستا ومن دخله ان احرام من المحل وعرفا بغيره ان احراما من ميقا فاما دخول مكة بلا احرام
لزم الحج او عمره وصح منه اي ما لزم بسبب دخول مكة بغير احرام لو خرج في عامه ذلك الى الميقات
واحرم وخج عما عليه في ذلك العام لا بعد وقال في الميقات وهو القيلس اعتبارا بالزمن بسبب
التدوير كما ان التحول السنة ولما ان تدرك المشرك في وقتها فالواجب عليه ان يكون محرم
عند دخول مكة تعظيما لهذه البقعة لان يكون احرامه لدخول مكة على التعيين بخلاف ما اذا ادخلت
السنة لا تصاد بنا في سنة فلا ينادى الا بالاحرام مقصودا كفاية للاعتكاف والوقوف في بيادى
بصوم رمضان هذا سنة في العام الثاني كما جاز ميقاته بلا احرام فان احرم بعمرة وفسد هذا
مضى وقضى ولا دم لذلك ميقا لانه يصير فاضيا حق الميقا بالاحرام منه في القضاء مكي طاف لغيره
شوطا حرم بالحج وقضى اي عليه ان يفرق الحج عند خيفته ودمه بناء على ان المكي منى عن الجمع بين الاحرامين
وعند هيار فرض العمرة وعليه دم لاجل الرضا وخج وعمره لانه كفاية الحج من حيث انه يجزى عن الرضا في الحج
بعشر روعة وعلى فائنه حج وعمره ولو لم يهلح لانه اذا هلكا التزمهما لكنه منى عند التمسك عن افعال
الشريعة تحقيق المشروعية ولكن ذبح للتقصير وهذا دم جبر وفي الاصل شك من احرم بالحج وخج
ثم احرم يوم النحر باخرى في الحج اخر فان خلق للاول الزمة الاخر حتى يقضى في العام القابل بلامه و
اي وان لم يخلق للاول فيه اي لزمه الاخر بالدم قصير بعد الاحرام الثاني والاصل هذا ان الجمع بين احرام
الحج والعمرة بجمعة فاذا خلق في الاحرام الاول انتهى الاحرام الاول فلم يصير جامع بين احرام الحج والعمرة فبعد
هذا ان خلق تحلل من الاول وجب على الثاني لانه في غير ادم فزرم دم اجماعا وان لم يخلق حتى خج في العام الثاني

من لم يفرق بين الاحرامين لم يفرق بين الاحرامين

فعليه دم عند حقيقته مع تأخر الخلق ثم الاحرام الاول وهذا مع قوله والافه اوله في بعره
 اي باقها الا الخلف فاحرم باخرى ذبح لا تجميع بين احرام العرة وهو مكره فلهذا دم
 افاق احرام به اذ ذبح ثم بها اي بالعره لزمه لان التجميع بينهما مشروع للافاق كالقران وبطلت
 العرة بالوقوف قبل افعالها لا بالتوجه الى عرفات وان صافى له اي للجميع ولو اقدم ثم احرم بها
 اي بالعره فبطلت عليه ما ذبح لانه بان افعال العرة على افعال الحج وذبح وقضيا لا احرام الحج
 مما كبش من اعماله بخلاف ما ذبح للحج فان وقضى فبطلت العرة والشرع فيها وذبح لم يفسد
 حج فاحله بعره يوم النحر او في ثلثة ايام لزمه لان التجميع بين احرام الحج والعره صحيح وقضيت
 اي بزمه الرقص لا تفترق وكن الحج هو الوقوف فبصر بان افعال العرة على افعال الحج من كونه
 وقد كملت العرة في هذه الايام ايضا وقضيت مع دم لا يفسد وان صافى حج ويجب دم لا ذكاب
 فعل مكره فبطلت الحج اهل به او بها وقضيت وذبح اي فبطلت الحج اذ احرم الحج او عمره يجب ان يفسد
 الاحرام ويحل افعال العرة كاني فبطلت الحج يجب عمره عليه هذا ثم يقضى ما احرم به لصحة الشرع وينبغي وانما
 بصر احرام الحج لا يصير جامع بين احرام الحج فيرفض الشاؤنا برفض احرام العرة اذ يجب عند عرة
 لغو الحج بصر الاحرام جامع بين العرتين فيرفض الثانية وانما يجب عليه التحلل قبل ان يرفض
باب محرم احصر احصاء رقة المنع مطلقا يقال حصرت العدة وحصر المرض
 وفي الشرع منع الحنف والمرض وحصل المحرم اتمام حجه او عمره فاذا احصر بعد او مرض جاز به
 التحلل في بعت المقدرة ما والقارن دمين لا يحتاج الى التحلل عن احرامين وعين يوم الذبح اي بعد
 من جهته يوم ما بعينه بدخوله في الحرم لا التحل ولو كان يوم الذبح قبل يوم الفريضة كان محصرا
 بالعره فكذلك وان كان محصرا بالحج لم يجز له الذبح في يوم النحر وبدخوله يحل بالاعلى وتقصر
 وهذا اول من قول الوفاة قبل خلق وتقصر وعليه ان حل من حج وعمره لزمه الحج بالشرع وعمره
 التحلل لانه في معنى فبطلت الحج ومن عمره عمره في قضاءها ومن قران قران حجه وعمره انما في فلوله
 بالشرع واما العرة فلان في معنى فبطلت الحج كما في المقدرة واما الثانية فلم يوجبه منها بعد صحة الشرع

واذا زال احصاره اي القارن وامكنه ذلك الهدي والحج فوجبه اي لزمه التوجه لاداء الحج وليس
 ان يحلل لانه كان بعمره عن اداء الهدي فكان في حكم البدل وقد قدر على الاصل قبل حصول المقصود
 بالبدل ففقط اعتبره كالكفر بالصوم لجهه عن العتق اذ قدر على العتق قبل ان يفرغ من الصوم فانه
 يجب عليه العتق كذا هذا ويضع بالهدي ماشا لانه ملكه وقد كان عينه فاحتج بها او مع احد
 فقط او بينهما ان يحل فان ادرك الهدي لا يحل فيحل لانه عمره حصل وكذا لو ادرك الحج لا الهدي فحل
 لانه لم يحل بغيره ما لم يجز انما حرمة المال كحرمة النفس فيحل كذا اذا خاف على نفسه وكذا لو ادرك واحدا
 منهما القربى لنفسه ومنه ان منع المحرم بكونه من الحج يعني الطوق والوقوف بعرفات احصاء له
 اذ انقضى عليه بوصوله الى افعال فكان محصرا كما اذا كان يعني الطوق والوقوف بعرفات فيحل لانه احرامها
 بغيره اذ قدر على احدهما لا يكون محصرا على الطوق اذ كان فبطلت الحج بغيره بدل عنه في التحلل
 واما على الوقوف فلو وقع الامر عن الطوق بغيره فبطلت الحج بغيره بان حج عنه صح ان مات
 مستمرا ونواهى المأمور الحج عن الحاج فان وجد الشرطان صح الاجماع والافلا قال فاضحان
 هذا اذا كان الامر عاجزا عن الحج في ذلك المرض والجسد ونحو ذلك فان كان حيا زوال كل مانع
 والعرجان او غيره فالحج صحيح عن الميت بالامر يقع عند الميت في الصحيح وقبل ان يقع عنه ويكون
 له ثواب النفقة والصحيح هو الاول لان لا تاريدل عليه ولهذا ثبت من النبي عن الحجج عنه ويذكره
 الحاج في التلبية فيقول اللهم ادرني الحج فيسره لي ونقبل مني ومن فلان واذا مرض المأمور بالحج
 في الطريق لم يسل دفع المال الى غيره في ذلك الغير عن الميت الا اذا قبل المأمور وقت الدفع اصنع
 ما ثبت في جاز فعدم مرض ولا لانه صار وليا مطلق خرج الى الحج وما في الطريق واصل الحج
 عن ان يشرى بالامر على نفسه والافند في حج حج عنه من بلدان وفي ثلثة وعند هذا الحج من حيث
 مات هذه المسائل فيناوي فاضحان واصل الحج فتنقطع عنه رجل بعمره كذا في الخبر ومن حج عن امرته
 يعني رجل امره رجلا ان ياتي الحج عنهما في حج عنهما لم يقع عنهما بل وقع عن المأمور ومن المأمور ان يفرق منه
 لانه هرف نفقة الامر الحج نفسه ولا يجزى اي لا يفتر المأمور ان يجعل الحج عن احدهما ولكن جاز عن احدهما

عند وجود سر يطها وسببها وتزيطها الايام والاقامة والبسار الذي يتعلق وجوب صدقة الفطر
وسببها الوقت وهو ايام النحر وكنها ما يجوز ذبحها هي شاة من فريضة وبدنه هي بعير او بقرة كما مر
منه اي من واحد الى سبعة والفقير ان لا يجوز البذنة كلها الا من واحد لان اذ ذقت فريضة واحدة
وهي لا تجزئ الا ان تركناه بالانزاع وهو مروي عن جابر رضي الله عنه انه قال لم نحرنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا نحر في الشاة فثبت على اصل الفقهاء ويجوز
عن ستة او ثمانية ذكره محمد في الاصل وانما يجوز عن سبعة ان لم يكن لاحد منهم اقل من سبع حتى
اذا ما جعل وترك ابنا وامراة وبقرة وضحاها لم يجز في نصب ابن ايضا لغوات وصف القرية
في البعض وعدم تجزئ هذه الفطر فيكون فريضة كذا في الكافي وصح لو احدث اشراك سنة اي جعلهم كراهه
في بدنة مشربة اشتره ذلك الواحد الاضحية كذا في الفقيه لا يجوز وهو قول زرارة اعد لها
للقرية فلا يجوز ذبحها وجعل احسانا قد يجب بقرية تسمية ولا يجب اشريك وقت الشراء
فست الحاجة الى هذا وتكونه اي لا يشترط قبل الشراء ان يكون بعد عن الخلاف وعن صورة الرجوع
في القرية ويقسم اللحم وزنا الاجزاء الا اذا ضم معه من كارهه او جلدته اي يكون في كل جانب شي من اللحم
وبعض الجراد ويكون في جانب اللحم وكاع وفي اخر اللحم وجلده في يجوز صرف اللحم الى خلاف الخنزير
وتجب وفي جملع عن يوكوف في انهاء له وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي انها سنة مؤكدة على قول
ابن يوكوف ومحمد رجع ووجه الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلاة
فان وان احرم والمالك ومن حاد ومثل هذه الوصية لا يلحق الامتثال الواجب على حرقاتها فريضة مالية فلا يتناول
الا بالمالك هو النحر سلم فان القرية لا تصوز لانه السلم مقيم فان اذا ما يخصر سببا تنق على المسافر وهو
بعض الوقت فلا يجب عليه دفع النحر عنه كالجهد مؤسرا الفطرة فان العباد لا يجب الا على القادر وهو الفقير
ومقداره ما يجب به صدقة الفطر لنفسه متعلق يجب لاطفاله لا يجب كولد الصغار لانها فريضة
محضة والاصل في العبادات ان لا يجب على احد سبب غيره بخلاف صدقة الفطر فان فيها من التوبة والسبب
فيها راس يوثق به على وهذا المعنى يتحقق في حق الولد وروى الحسن بن عرفة عن ابن خزيمة ان الاضحية تجب

لولد الضعيف لا في معنى نفسه بل يعني لولد غيره من مال اي مال الطفل وكذا له مال وبضحي وصية بعده
اي بعد الاب واكل الطفل وباقي كل ليلة ما ينفع بعينه من آلات البيت ونحوها فلهذه الاضحية
ان يضحي من ماله وباكل منه ما يمكن ويستباح بما بقى ما ينفع بعينه وفي الكافي الاضحية لا يجب ذلك
وليس للاب ان يفعله من ماله اي مال الصغير لا بدخ الاضحية في المصروف للصلوة اي صلوة العبد وتذبح
في غيره بعد طلوع فجر يوم النحر في الغرة وباليوم الثالث فان ولد وقت الضحية بعد الصلوة في حق المصنف
وبعد طلوع فجر يوم النحر في حق غيره واخره قبل غروب اليوم الثالث من ايام النحر واعتبر لاخر للفقر والفقير
والولادة والموت فانه اذا كان غنيا في اول ايامه فكان فقيرا في آخرها لا يجب عليه وفي العكس يجب وان ولد
في اليوم الاخير يجب عليه وان مات في اليوم الاخير وكذا المخرج ليلدا وان جاز لاحتمال الفطر في طلبة الليل تركت
الضحية ومضت ايامها اعلم ان ايام النحر ثلاثة وايام التشريق ايضا ثلاثة وكل يوم من ايام النحر
لاغير واخرها شريق لا غير والنسب احر وتشرى في الضحية فيها الفطر من النصف في ثمن الاضحية لانها
تقع وجبة وسنة والنصف في نحره واذ تركت حتى مضت ايام الضحية تصدق بها اي الاضحية نفسها
حيث ناذت بعينها اي مكان في ملكه شاة وقال علي بن ابي حمزة هذه الشاة وتصدق بها ايضا فقيرتها اي الاضحية
لها اي الضحية فانها تجب على الفقير بالشاة بدنية الضحية عندنا وتصدق بغيرها شراها ولا بد من
ان كان غنيا تصدق بغيره الاضحية اشترى ولم يشترى ولم يشترى لانها واجبة على الغني فاذا كانت الوقت
وجب عليه النصف في اخر جاله عن العهدة كالجهد تنقضي بعد فواتها ظهر والقوم بعد الفريضة صحح
للضحية الخرج من الضمان الضمان ما يكون له البينة والخرج شاة له سنة شهر وصحح الشئ فصاعدا ما كان
والبقرة والغنم وهو اي الشئ من خمس من كل رجل وحولين من الشاة اي البقرة وحولها من الشاة اي الغنم
فالحاصل ان الشئ فصاعدا يخرج من ذلك كله الا الضمان فان يخرج منه بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم
صحح بالشاة بالان بعسر على حدكم فليخرج الخرج من الضمان وصحح بها اي التي اقر بها لها وعصرها
اي المخرقة الاعياء والعوزة اي ذاتين واحدة والعقاة حيث لا يخرج عظامها وعرجاء لا يشترط الماشية
ومقتضى بدنها وجعلها وما ذهب اكثر من ثلث اذنها وذنبها وعينها ولسانها وقيل الثلث

الا الطيب ومنها علو همته حيث لا يرضى من صا حبه ان يركب على راسه ومنها انه ثبت ثلاثا
 او حسا فان كان في الصيد والتركه ويقولون قتل نفسه في العمل لغيره وهكذا ينبغي لكل عاقل ويعلم
 المعلم بترك اكل الكلب ثلاث مرات وجوع البازي بدعائه وهو مروي عن ابن عباس ولا بد ان يترك الكلب
 يحمل الضرب فيمكن ضربه حتى يترك اكله ويدن البازي لا يحل فانه يغيره مما يملك على العلم فان قطع
 نفوسا ويعلم ذلك البرجوع بالنعاء والفهد وكحوه بما يعرف ان الفهد وكحوه يحمل الضرب وعادته
 الاقترار والنفوس في شدة طبعه ترك اكله الاجابة جميعا كذا في الاختيار ولا يأكل من اكل الكلب او الفهد
 لانك قد عرفت ان تعلم بترك اكله وشأنه ان اكله علم انه لم يتركه فحرم صيده بخلاف البازي لما عرفت ان علمه
 ليس به ليكون ضده دليل الجمل ولا يؤكل ايضا ما اكل الكلب او الفهد من بعد تركه ثلاث مرات لانه
 علامة الجهل ولا يؤكل ايضا ما صاده بعده اي بعد طاركه ثلاث مرات حتى يعلم اوقبله لا يؤكل
 ما صاده قبل ما اكل بعد الترك لو بقي في ملكه فانها ان تلف لا يظهر فيه الحرمة لانعدام الحلية وما ليس
 بمحمد زبان كان في المعاصرة بعد ثبت فيه الحرمة اتفاقا والخبر في بيته يحرم عنه خلافها وشطر الحل
 بالربى التسمية وعدم تركها عند الرجوع لقوله لم يصف بن حاتم اذا رميت بهمك فاذكر اسم الله عليه فان وجدته
 قد قتل فكل ان تجد قد وقع في ماء فانك لا تدري الماء قتله او لم يترك وعدم القعود عن طلبه لو غاص
 لانه اي روي في غاصه من ماء الا انه فان ذك ميتا فان لم يقعد عن طلبه حل له لانه لم يصبه وان قعد
 حرم اذا كان في موضع يطلبه وقد قال عليه الصلوة والسلام لعاهلهم ان لا يرضى قتلهم فان ذكر المرسل
 او الواسي جبا حيوته اقوى من الذبوح حل بالركوة ولو مثلها حيا بدونها اي لو كان حيوة مثل حيوة الذبوح
 لا يجب تذكيره بل يحل بدوها ولا عبرة لتلك الحيوة واما المتردية والموقودة والمخنقة والنظيرة وما ينزيب
 بظنه وبه حيوة وانما الميتة فلا تقوى على الحيوة وان قلت معتبرة حتى يوزكها وفيها حيوة قليلة يحل
 لقوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فكلوا مما ذكر اسم الله عليه فكلوا مما ذكر اسم الله عليه فكلوا مما ذكر اسم الله عليه
 لان حيوتها كانت اقوى من الذبوح كان ذكوة واجبة فاذا ترك حرم كذا اي يحرم ايضا ان يذبحه عن التركية
 في ظاهره وانما في الجوف مثل هذا يحل الحرام وفيه حل وهو روي عن ابي جعفر وعنه في قوله لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه

عطف على تركها بالحيوة كحيوة فترجع مسلم فان جاز ان يؤكل بالصياح فاشتهر وقتله معروف عنه وهو
 لا يشترط ان يتركه بصب شيء بغيره فاذا كان في رأسه حرة فاصابته بجلد او بغيره ثقبته ذات حرة
 انما حرم لاحتمال قتلها باثقلها حتى لو كانت خفيفة بها حرة بجلد يثقبه الموت بالجرع او رمي صيدا
 فوق في ماء لاحتمال ان الماء قتله كما ورد في الحديث او وقع على سطح او جبل فتردى منه في الارض كان له الموت
 واكثر ان وقع بئذ على الارض لا تمنع الاحتمال وكذا لو وقع على سطح او جبل او صخرة لم يتركه الا ان لم يتركه مسلم
 كلبه فاغراه بجوئى فاقتل ولم يترك الكلب فاغراه مسلم فاخذ غاملا لانه اذا جتمع الارسل والافراء فالعبرة
 للكل فان كان من الجوى ولا غراه من المسلم حرم كلبه وفي العكس حل وان لم يوجد الارسل ووجد الغراء
 فان كان من المسلم حل ولو لم يجزى حرمه او اخذ اي اكل ان اخذ الكلب غمرا مسل عليه كذا في منع الجثث
 يأخذ ما عينه وان رسله فقتل صيده ثم تركه كما لو رمى به الى صيد فاصاب واصاب اخر فقتل الوارسل
 على صيد كبير وسير مرة واحدة بخلاف في الشايتين مسمية واحدة كذا يؤكل صيده ويقتطع عضو
 الا العضو لقوله صلى الله عليه وسلم ما بين من الحي فهو ميت وكذا يؤكل ما يقع نلانا اكثر مع غيره قطع
 قطعتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس والثلثان في طرف العجز او قطع نصف رأسه او اكثر او قطع نصفين
 فان قتله يؤكل اذا لا يمكن في هذه الصور حتى فوق حيوة المذبوح فلم يتناولوه قوله عليه السلام ما بين من الحي
 فهو ميت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف العجز كما في الحيوة والثلثان فوق حيوة
 المذبوح وبخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الرأس لا يمكن المذكور في صيده وماه اخر فقتل اخر
 فان اخذ الاول اي اخبره عن غير الامتناع في قوله اي ملك للذول وحرم رمي الشاة وضمن الثلث
 له فيمنه حال كونه محررا جازي الاول والاى وان لم يخذ الاول فالثاني لا تصاد وهو حل كان ذكوة لظنه
 كما ساقى ويصاد اي يجوز صيده ما يؤكل ويصاد غيره لان صيد سبب لا يتقاع يحل ذكوة او ريشه
 ولا شدة فاعثره وكل ذلك مشروع وبه اي بالصيد يظهر لم غير خمس العين لانه ذكوة حكما حتى يجوز
 صيده حاملا ولا يخسر طاهر وان لم يؤكل ويظهر حرمه ايضا حتى يحوط الصلوة به وعليه **كتاب الذبايح**
 جمع ذبيحة وهي حيوان من شأنه ان يذبح فخرج السمك والجمل ان ليس من شأنه الذبح فخرج

بلا ذكوة ويدخل المتروكة والنطيحة ونحوها فلا تخل الزكوة تحت المأكول أي ما من شأنه أن يؤكل
لقوله تعالى لا ذكيتهم ولأنها متميزة للدم النجس اللحم الطاهر ونظيره غير النجس العين فأنها كما تنفد
الحل في طهارة المأكول وغيره كما قد بها التميز ثم أنها نوعان ضرورية واختيارية وضرورتها
خرج عضو وسباني واختيارية ذبح في الحلق وهو ما بين اللبنة واللجين واللينة موضع القلدة
من القصير ولو كان الذبح فوق القلدة الترة في الحلقوم وقيل أي لو كان فوقه لم يكن ذكوة
وفي الجامع الصغير لا بأس بالذبح في الحلق كل وطء وأعله وأسفله والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم
الزكوة ما بين اللبنة واللجين وهو يقضي جواز الذبح فوق الحلق قبل القلدة لأنه وإن كان قبلها
فهو بين اللبنة واللجين وهو بل ظاهر لم يقول بأجل فيما ذبح بقية الحلقوم مما يلي الصدر
ودواة المسوا أيضا شائعة ولكن خرج في ذبائح الذخيرة بأن الذبح إذا وقع اعلم عن الحلقوم لأجل ذلك
في فتاوى أهل قبله أنه ذبح وغير الذبح وهو مخالف لظاهر الحديث كما ترى ولا بين لبنة واللجين
جميع الفرق والمجزي فيحصل بالفعل فيها أنها الدم على البلع الوجود وكان حكم الكلى سواء ولا عبرة
بالقعدة كذا في العناية وعروة الحلقوم والوزجان والمترى في الغرب الحلقوم مجزئ النفس والمترى
مجزئ العلف والودجين مجزئ الدماء وفي الهداية بالعكس وحل يقطع ثلاث منها أي من العروق
الأربعة أي ثلاث كان أمانة للذكر طعام الكل بكل متعلق يقطع ما قطع لا وداغ واسال الدم
ولو قشر القصب ومجرافه حدة النساء وظفر إصبعين لقوله عليه السلام ما خلا الظفر والسن
فإنهما من مري الخبثية وبالمنزوعين يكره وعند الشافعي مجزئ لما روينا ونحن نحمد على غير المنزوع
فإنه الصادر من الخبثية ونذير احتاد شفرته قبل الإضياع وكره بعده لوروده إلى مزقها وأذا قافا
للذبوح وكره الخبز حلقه للذبح وذبحها من قفاها فان بقيت حية بقطع عروقها لوجودها
بما هو ذكوة فيحل ويكره لأن فيه زيادة الألم بالأحاجة فصارت كما إذا جرحها ثم قطع الأرواح والآ
أي وإن لم تنق حية قبل قطع العروق خرجت أوجه التوابع للزكوة فيها وكره النفع بالذكر الشادة
الضعف ما نقل في الغرب عن محمد بن جميع السلم حلال غير الجرب والمراهق وأيضا قال

أي الذبح الشدي حتى يبلغ النخاع وهو بالفأسية حرم حقه والسلف في البيرة أي سكن من لا يضطره وكره
ترك التوجه القبلة وحلت كذا في الذخيرة وشرط في حل الذبوح كون الذبائح مسلما حلالا خارجا لحرم
أن كان صيدا أو كناية لا تدعى التواجد والأصل فيه قوله تعالى لا ذكيتهم وقوله تعالى وطعام الذين
أوتوا الكتاب حل لكم والمروء طعام طهرة الزكوة من جبهتهم لأنه نص أهل الكتاب بالذكر وفيما لا يمتنع
الزكوة بسوى الكتاب والمجوس كالسماك وغير ذميا وحريتا والمسلمون من كتابي وغير كتابي حل صيده
وذبخته لأن الولد يتبع خير الأبوين وينا كذا في الكفا يعقل التسمية أي يعلم أن حل الذبيحة يتعلق
بذكر الله تعالى عليها والذبح أي يعلم شرط الذبح من فري لا وداغ ونحوه ويقدر على فري لا وداغ
وحسن القيام به ولو كان الذبائح مجنونا أو صبيها فأنما إذا تعقلا التسمية والذبح وقد كان العاقل
السلف أو امرأة أو قفلا أو خرس مجزئ ذبيحة وثني ومجوس ومرتد إذا لم يله لانه ترك ما عليه وما انتقل إليه
لا يفر عليه بخلاف الكتابي إذا تحول إلى غير دينه لأنه يفر عليه ثانيا ويعتبر ما هو عليه عند الذبح حتى لو تحس به
أو نصرته لم يحل صيده ولا ذبيحته بمنزلة ما كان مجوسا في الأصل وإن عكس فقل ما لو كان عليه ذكوة في الأصل
كذلك الكافر ويجزئ ذبيحة تارك التسمية عند ولو تركها كالمسكين حلت ذبيحته وقال الشافعي حلت
في الوجوهين وقال مالك حرمت في الوجوهين وحرمتان ذكر الذبح مع كونه تعالى عطف نحو بسم الله
وكم فلا أن فلا لأنه أهل بغير الله تعالى لم يوجد التجريد وهو شرط وكره وصل بلا عطف فلم يحرم
نحو بسم الله مجزئ لولا أنه لا يشترط لم توجد عدم العطف فلم يكن الذبح واقعا لكنه يكره لوجود القرآن صورة
في تصور بصورة المحرم هذا إذا فرغ محمد بالرفع وأما إذا فرغ بالجر والنصب فمحرم كذا في غاية البيان
ولا بأس في فصل صورة ومعرفة كالدعاء قبل التسمية والأصح ما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بكتبت من الجبين أحدهما
عن نفسه ولا خير من أمه فوجهها نحو القبلة عند الذبح وقال وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض
حيثما وما أنا من المشركين أن صلواتي ونسكى وبحيى وما نالني رب العالمين لا شريك له وبذلك
أمرت وأنا أول المسلمين ثم ذبح وقال عند الذبح باسم الله والله أكبر أو بعد الذبح نحو اللهم تقبل من فلان
وهذا أيضا لا بأس به لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن أمه محمد بن محمد ذلك

بالواحدانية والى بالبلغ والشرط في التسمية هو ان ذكر الخالص عن مثله انما هو غير فيقول الله
 اغفر لي انما لا يغفر عادي بخلاف المحرمه لو كان الله بقصد التسمية فانه ذلك خالص فلو عطف
 فقال المحرمه لا يغفر لعدم قصد التسمية والمشهور للتداول في السنة وهو يكلم الله والله اكبر
 ونقول عن ابن عباس رضي الله عنهما في حديثه في ذكره ذبحها على البقر والغنم اما التسمية في الصورتين
 فلو وقع السنة للتوارث ولا اجتماع العروق فيها في النحر وفيها في الذبح وانما الكراهة فيهما في السنة وهي
 بمعنى غيره فلا يمنع الجواز والحل يذبح صيد شائس ويكفي جرح نعم توحيش وقطع في غير ذلك
 ذبح لان ذكوة الاضطرار انما يصار اليها عند العجز عن ذكوة لا اختيار كما مر في الخبر موجود في النسخ
 لا الاول الثاني انما يخرج للصبي بالبقرة وان ذبح في المصير لا يحل له لا انما لا يذبح عن نفسه فيمكن
 اخذ هذه المصاعدة فلم يتحقق العجز عن ذكوة لا اختيار بخلاف المصير والمصير كاجبة في البقر
 والبعير لا سيما انما يدفعان عن انفسهما فلا يقدرا على اخذها وان ذبح في المصير فحق العجز والصيد كالصيد
 اذا لم يقدرا على اخذ حتى لو قتل المصير عليه من الذكوة حل الكلة لا يتذكر جنس به ذكوة امه حتى لو نحر ناقه
 او ذبح بقره او شاة فخرج من بطنها جنين ميت لم يؤكل لا يتحل ذوات من السباع او مخلب من الطيور
 قد مر ان المراد بها حيوان يصيده بنابه حيوان يصيد بخلبه والحشرات هي صفار دواب الارض
 والحمر الاهلية بخلاف الوحشية فانها تحل والبغل والحمل وعندهما يحل الخيل قبل كراهة الخيل عند كراهة
 تنزيه لان كراهة بغير الكراهة كذا يحصل باباحة تقبيل اله الجهاد ولهذا كان ورد طاهرا وهو ظاهر
 الرواية وهو الصحيح كذا ذكره في حرم السلام وابو المعين في جامعهم ما وقيل كراهة تحريم وحكمه عن عبد الرحيم
 رحمه الله تعالى انه قال كنت مترددا في هذه المسئلة قرأت ابا حنيفة في المنام يقول كراهة تحريم
 يا عبد الرحيم واليه مال صاحب الجهاد وروى الحسن عن ابي حنيفة في سورة كما في ابنه
 وقيل باس لبنه اذ ليس في شربه تقبيل اله بالجهاد كذا في الكفا ولا الضيع والتعلب والضرب
 وفيها خلاف في الشافعي والريسي والسلفاء والابن سنان الذي يأكل الجيف والعداف
 كذا في سياه بذركه والفيل والبربع وابن عمر بن الخطاب والحيوان المأذون الا سمكا لم يحطف

السمك الطافي هو الذي يموت في الماء حنط الفه بالسبب ثم يعلم فظهر واصحابنا كرهوا الحيوان المأذون مطلقا
 انما سمكا لم يحطف واما حرامه ابن ابي ليلى ومالك والشافعي وسنن بعض المالكية يحل للماء وخضرت ونساء
 والحل في البيع والاكل واحدا لا يصل في السمك عندنا ما منتهى سبب فهو حلال كالمأذون منه وما مات
 منه بغير سبب لا يحل كالمأذون في وان خرب سمكة فقطع بعضه لا يحل كل ما بين ما بقي من موته بسبب وما بين
 من الحيوان كان ميتا فينته حد دل الحديث وكذا ان وجد في بطن سمكة اخرى لا يضره لكان سبب لميتها
 وكذا ان قتلها شي من طير الماء امات فيجب ماء او جمعها في حطيرة لا تقطع الخروج منها وهو يقد
 على اخذها بغير صيد فمن فيها لا يضره لكان سبب لميتها او امات في الشبكة وهي لا يقد على التخلص منها
 او اكلها الفاه في الماء لا ياكله فان من اوربها في الماء فانت والجور الماء فيقتل بين الجور وما يؤكل
 وان مات بحر الماء او برده يؤكل في رواية لوجود السبب لميتها في اخرى لا يضره لكان سبب لميتها
 كان او باردا كذا في الكافي ومنه ان السمك المأذون كحل الجرب والمأذون في خصمه بالذكري اشارة الى الضيف
 ما نقل في المغرب عن محمد بن ابي سمك حلال في الجرب والمأذون في غايه البياض بعضه في
 واهل الكتاب يكرهون كل الجرب ويقولون ان كان ديونا يدعوا الشئ الى طيبته فسمح به وحل
 الجراد وانواع السمك بلا ذكوة لكن بينهما فرق وهو ان الجراد يؤكل وان مات حنط الفه
 بخلاف السمك كما مر في حديث علي رضي الله عنه عن الجراد يأخذ الرجل من الارض ومنها الميت وغيره فقال كله
 كله وهذا عدم من فصاحته وحل غراب الذرع والارنب والعفوق بها في الذكوة ذبح شاة لم يعلم
 حيوتها فخرت او خرج الدم حلت والا فلا وان علمت حيوتها حلت الشاة وان عدم ما
 الحركة وخروج المقتض منهما لا يندل على الحيوة فاذا علمت لم يخرج اليهما **كتاب الجهاد**
 لما فرغ من العبادات التي اربع التي اخرها الحج ونمايت من الحجية والصيد والذبايح شرع في فحاشية
 العبادات وهي الجهاد فقال هو فرض كفاية ببدء اي ابتداء يعني عيانا ان ينداهم بالقتال وان لم ينداهم
 فان الرسول م كان مأمورا في ابتداء من الصنف ولا عرض عن المشركين كما قال الله تعالى واصفي الصنف
 بالحمل وقوله تعالى وعرض عن المشركين ثم امر بالدعاء الى الذين بالانواع من الطرق المستحسن حيث قال تعالى

ادع الى دينك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن فما بالقتال اذا كانت البداية
منهم بقوله تعالى الذين يقاتلون بانهم ظلموا اي اذن لهم في الدفاع ثم امر بالقتال ابتداء في بعض
الازمان بقوله تعالى فاذا انسحل الاسلح الامتھر الحرم فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم ثم امر بالقتال
مطلقا في الازمان كلها والاماكن باسرها بقوله تعالى واقتلوهم حتى لا تكون فتنة وقاتلوا
المشركين كافة وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر المغير ذلك من الايات
وجده كون فرض كفاية انه لم يشترع لعينه لا قتل وفساد ونفس بل يشترع لايامه كذا الله تعالى
واعلم ان غير ودفع الفساد عن العباد في كل زمان سقط الفرض
عن الكل لحصول المقصود بذلك كصلوة الجماعة ودفعها وقتا فان واحدا فيها اذا حضر
من بعض الجماعة سقط الفرض عن باقيها والاى والله لم يفرضه بعض بخلاف الجهاد الزم بالاسلام
اثموا اي المسلمون كلهم كفرهم فرضا عليهم كما افترق الجماعة كلهم صلوة الجماعة ودفعها اودة السلام
اثموا اي على صبي وعبد وامرأة واعمر ومفقود واقطع لانهم عاجزون والتكليف بالقدرة وفرض
عين ان يجهزوا اي يجهزوا كفار على نفر من ثغور الاسلام فيصير فرض عين على من قرب منهم ويقدر
على الجهاد نقل صاحب النهاية عن النخبة ان الجهاد اذا جاء النفي انما يصير فرض عين على من يقرب
من العدو وقامان وراثم ببعده من العدو وهو فرض كفاية عليهم حتى يبعثهم تركه اذ لم يحج بهم
فان الحج بان يحرم من كان يقرب من العدو من المفاومة مع العدو ولا يجوز واعها انهم تكاسلوا
او لم يجاهدوا فانه يفرض على من يلزمهم فرض عين كالصوم والتصدق لانهم تركه ثم وثم لان يفرض
على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا على هذا التذييل ونظيره الصلوة على الميت فان من مات فاحية من نواح
البلد فاعجز عنه واهل محلة ان يقوموا بالجهاد وليس على من كان يبعد من الميت ان يقوم بذلك وان كان
الذي بعده الميت يعلم ان اهل محلة يصنعون حقا ويجزون عنه كان عليه ان يقوم بحقوقها
فخرج المرأة والعبد بلا اذن من الزوج والمولى لان المقصود لا يحصل الا باقامة الكل فوجب عليهم وحق النزع
والمولى ان يفرض في حق فرض العين كالصلوة والتصدق بخلاف ما قبل النفي ان يفرضهم كفاية فلا ضرورة

واعلم ان غير

وايضال

في ابطال حقه ما ذكره الجعل وهو ما يجعل الامام على ارباب الامر ان يبايعة انفسهم بتقوية الفرة
فانه مكره مع في اي مع وجوه في بيت المال ويدونه اي اذ لم يوجد في لا يكره الجعل وان حاصرنا
دعونا هم ان يجلد فان ابو اي استعوا عن الجهاد فالى اي فدعوه هم الى الجزية فان قبلوا الجزية
فلهم ما لنا وعليهم ما علينا هذا الحكم ليس على من لا يصح في حق العباد بل المراد اننا استعوض
لهما ثم وامرهم قبل قبولهم الجزية فبعد ما قبلوها ان تعرضوا اليهم فاستعوضوا عنهم علينا ويجب اننا
عليهم ما يجب لبعضنا عن بعض عند الضرر يوجب استعاضة لهم عليه يقول على نهبا انما بدلو الجزية يكون
وماؤهم كدمايين وامرهم كما لو اننا اقلنا من ان يشفع الدعوة الى الجهاد ومن قاتلهم قبلها اثم
لنبي عنه ولم يعرف لانهم غير معصومين وقد يجهل ما لم يبلغه فان ابو احاديثهم ينجح ويحرق ويحرق
ورمى ولو معهم مسلم او ترسوا به الى المسلم بينهم منطلق بالرمي لا بدية لليرم الاثم وان اصابوا
منه فلا دية ولا كفارة وقطع شجر وفساد ذرع بل غدر وغلون لانه صلى الله عليه وسلم نهى عنهما وكلاهما
صيانة لكن الغلول في الغنم خاصة والعذر اعلم بغير نقص العبد ومثله اسم من مثله يمثل مثله ان يقتل
قتلاى كرية اي جعله كالا وعبرة لغيره كقطع الاعضاء وتسويد الوجه وفي شرع الجهاد كالمثلة للمثلة بعد الظفر بهم
ولا يترك قبله لانه يلحق في اوله قال الزيلعي وهذا الحسن ونظيره الاحراق بالفاو وبلاقل غير مكلف كالقبض
والمجانين وشيخ فان واعى ومقعد وامرأة للنبي عن كلها في الحديث الا ان يكون احدهم مقاتلا واذ اصاب بجثية
او ذراية في الحرب ومكافح يقتل وبلاقل اب كافر يذء اي لا يجوز للابن ان يقتل اياه الكافر ابتداء
لقوله تعالى واصاحبها في الدنيا معروفا وليست ابنة القتل من المعروف ولا تسيب في حق
فلا يكون عتقا بانه قاتل ابتداء لان الابن قصه قتل الابن ولم يمكنه دفعا لا يقتله جاز قتل
لان هذا دفع عن نفسه فان باه المسلم اذا قصه قتل جاز قتل الكافر ولو قتلته غير ابنة وابنة
لا يمنع عنه وبلا اخرج مصحف وامرأة في سرية يجاع عليها ما فيه من تعرض المصنف على الاحتياط
والمرأة على الضياع والضياع وبصالحهم اي يصلح الامام اهل الحرب ان كان الصلح خير المسلمين
والا لم يجز ترك الجهاد صورة ومعنى ولو مال ياخذ المسلمون منه لانه اذا جاز بلا مال في اولى ان اخذوا به

وان لم يجز لانه ترك الجهاد صورة ومعه والمأخوذ من المال يقرب مصاف الجزية لانه مأخوذ بقوة المسلمين
كاجزية الا انزلوا ببلادهم الحرب فيكون غنمة لكونه مأخوذاً بالفهر وحكم معروف ولو حاصر الكفار المسلمين
وطلبوا الصلح بما لا يأخذ منه من المسلمين لا يفعله الامام لان فيه احاق المذلة للمسلمين وفي الحديث ليس للمؤمن
ان يذل نفسه لانه اذا خاف الهلاك لانه دفعه بآي طرقت امكته واجب وينبذ ان خيار لو صلحهم الامام ثم رآه
نقض الصلح صلح الله اليهم او اسلم اليهم خبر النقص ففقدان قبل تبدل لو خلو ابداء اي قولوا قبل ان يجرى النقص
ان يدوا بالخباية ويصلح المرتدين والباقيين حتى يظهر في امرهم لانه ترك القتال لمصلحة فجاز كما
في حق أهل الحرب بالامان لان اخذ مال منهم بغير اثم على ذلك وذو الجوز ولا بد ان اخذنا لان في الرد
عليهم معونة لهم على القتال لا يباع سلاح وخيل وحديد منهم ولو بعد صلح لما فيه من معونتهم على الحرب
صلح امان خرج من المسلمين كافر او كفار او اهل حصن او مدينة متحذرة لم يخرج احد من المسلمين قتلهم
فان كان الصلح شراباً لالمان وادب معطى الامان لا يبيع اماناً في امانهم بهم وكذلك ولا يبدل على المسلمين
الا ان يامر امير المؤمنين بقتلهم في جواز ذكر الزبلي ولا اسان اسير مسلم معهم وتأجر مسلم معهم
لانهم موقوفون تحت ايديهم فلا يخافونهم والامان يختص بحمل الجوز ولا امان من مسلم ثم لم يهاجر
اليه الماذكرنا وصبي وعبد مجبورين ومجنون اما الصبي فاذا لم يعقل بكل امانة كالمجنون وان عقل وهو
مجنون عن القتال فكذا اعنف في خيفه رجع خلافاً للحد وان كان مأذوناً في القتال فالاصح انه يصح بالانفا
واما العبد فاذا خرج عن القتال لم يصح امانه عند خلافاً للحد وان اذن فيه صلح **باب المعتم وقسمته**
اذ اقر الامام ببلد صلح الجزي اي الامام على موجب لا بغيره هو ولا من بعده من الامراء وارضاهما بقوله على ائمتكم
ولو فتحها عنوة اي قهر فهو في حقها خيرة انشاء خمسها ثم قسمها بينا بينا بينا الفاعلين فيكون ملكا
لنا كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بجبيل ووضع عليها العشرة الا يجوز وضع الخراج ابتداء على المسلم
كلايته او اقر اهلها عليها اي انشاء من به على اهلها وتركهم احراقاً لصلته ووضعه خراج على المسلمين
والاراض مملوكة لهم بجزية اي بوضع جزية عليهم ووضع خراج على ارضهم كما فعل عمر رضي الله عنه حين فتح
سواد العراق حيث من على اهلها وترك دودهم وعقارهم في ايديهم وخرب الجزية على قسمة الخراج

على

على ارضهم ولم يقسمها بين الفاعلين قالوا الاول اولى عند حاجته الفاعلين وانما عذرهم بان يكون ذرية لهم في التنا
من التنا ونفاهم وانزلوا ما فيهم من ووضع عليهم الخراج لو كانوا كفاراً كذلك في الحق بوضع عليهم خراج الارض
وعلى انفسهم الجزية وقوله لو كانوا كفاراً انشاء ان تقوم لاخرين لو كانوا مسلمين لا يوضع عليهم الا العشرة لانه
ابتداء وضع على المسلمين والامان في خواهل ما فتح من انشاء فلهذا لا يجرى لانه صلح الله عليهم وقوله في جسم مادة الشك
او سرقهم توفير للمنفعة على المسلمين وتركهم احراقاً ذمتنا الامم ترك العرب والمسلمين لا يقبل منهم الا العشرة والسيف
وحرم منهم وهو ان يترك الكافر لا يترك الا ان يتركه الله وفروا عنهم وهو ان يتركه وبأخذه منهم ما لا يتركه الله
في مقابلة وفي من خلا التنا وما القداء فقبل الفراج من الجوز جاز بالمال لا بالاي المسلمين وبعد الجوز بالمسلمين عدا
وبالنفس غنمهم ومع وجوه عند خروجهم وعندهم يوزن رويانا وعند الشارح جرح مطلقاً ورد عنهم ارضهم
لاني قد تقرر لهم على المسلمين وحرم عقوبة دابة شرع بقوله ان يترك الامام العود الى ارضهم لا يعقرها
خلافاً للملك ولا يتركها خلافاً للشريعة ونحو ذلك في الذبح فلا تهاجر بلصية والحاق القبض بهم من ارض الصالح
واما الحق فلانه يستفيع بها الكفار فصار كخمس البنية وفضل الاجرة ولا يجرى قبل الذبح ان لا يعذب بالانار
الا بها وعرف الاسلحة ايضا ولا يجرى كالحديد يدق وحرم قسمة معتم منه اي قسمة غنمه وقدر الحرب
قبل اخرجها اي دار السلام وقال الشارح يجوز بعد استقرارها وهذا بناء على ان الملك لا يثبت قبل الاحراز
بداء الاحلام عندنا وعند يثبت ويستثنى على هذا الاصل من ان كثيرة الا بالاداع قسمة ارضها ونقسم
وذلك اذا لم يكن الامام في بيت المال جمولة يحمل عليها المنعم فيقسمها بين الفاعلين قسمة ايداع
فيصلحها الاجرة ثم يستردها منهم فادان بان يحملوها اجيرهم على ذلك باجر المثل في رواية سير الكبير
لانه دفع ضرر عام تجمل ضرر خاص كما لو استأجر دابة شهر افضت المدة والمفازة او استأجر فينة فمضت
المدة في مضالبحر فانه ينقسم عليها الجارة باجر المثل ولا يجبرهم على رواية السير القصير اذ لا يجبر على الجارة
ابتداء كما انفقت دابته في المفازة ومع دفعه دابة لا يجبر على الجارة بخلاف ما ذهب اليه فانه بناء وليس
بابتداء وهو سهل منه وحرم بيعه اي المنعم قبلها اي نفسه للنهي عن في الحديث ولا تملك قبل الاحراز
بالدار لم يملك وبعد نصيبه مجهول جهالة فاحتمل فلا يمكن ان يبيعه والرد اي العون ومدد

في قتلها الى دار السلام مع

ليحقق ثم كمال في استحقاق الغنيمة لا تقوم بقتال ولا من مات ثم بعد التملك ويؤثر في ذلك ما
 لحصول الملك وان كان متاعا وحل فيها في الحرب طعام وعلف وحطب ودرهم وسدس عند الحاجة
 بلا قسمة لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه قال كنا نصيب في مغازينا العسل والعنب فاكله ولا نرفع
 رواه البخاري وهو دليل على ان عادتهم لما يحتاجون اليه لا بعد الخروج منها الزوال البيع وهو الضربة لان خضهم
 قد نالوا حتى يوثق نصيب فلا يجوز الانتقال بلا رضاهم ولا بيعها وتولها في الطعام ونحوها الا ان لم يملك بالخذ
 والتمسح التنازل والضرر وقان باع احدهم والتمس الا لغيره ورد الفضل الى بايع فما اخذ في ذلك الحرب ينفع به
 للملغم بعد الخروج الى دار الاسلام لزوال حاجته هذا قبل القسمة ويعدها ان كان غنيا نصيبه بوقاها
 وبقيمة لوها لكا والفقير ينفع بالعين ولا شيء عليه ان هلك ومن اسلم من اهل الحرب ثم في ذلك الحرب عظم
 وظف لانه صار سائما على كونه قتلهم واسترقاقهم وعصم ما لامعه او اودعه معصوما اي وضعه امانة
 عند معصوم مسلم كان او ذميا لانه في ذلك حكم الاولاد الكبير وعمره وحملها لانه جزا الامم وعقار لانه
 من جمل دار الحرب وهو في ذلك دار وصيد مقاتلا وماله مع جرحه بغضب ووديعه ويعتبر في الاستحسان
 الفارز والراجل وقت المجاورة اي مجاورة مدخل الحرب فمن دخل دارهم فارق في اي مائة الفقة
 راجلا فله سهمان فارس ومن دخلها راجلا فله سهمان فارس فله سهمان فارس فله سهمان فارس فله سهمان فارس
 لغير فارس واحد اي سهمين ولا يخلو ويقل ولا يعبد وصبي وامرأة ودمي وصبي لهم الرضخ
 اعطاء من قليل والمرد هذا قد رايه الامام محمد بن صالحهم على القتال وانما يرضخ لهم اذا باسروا
 القتال وكانت المرأة نذوا على الحرب ونقوم لمصالحهم فيكون جهادا بما يلبس بجبالها واول
 الذي على الحرب لان في دالته منفعة للدين ولا تبلغ الرضخ السهم لانهم لا يساوون الجيش في عمل الجهاد
 الا في دالته الذي فانه يزداد على السهم اذا كانت في دالته منفعة عظيمة لان الدالته ليست مع عمل الجهاد
 فلا يلزم من السوية الجهاد اذا ما اخذ في الدالته منزلة الاجرة فيعطى بالغام بل في الخمس للدين
 والمسكين وابن السبيل وقدم فقر ذوي القربى عليهم ولا شيء لغنيهم وذكره تعالى قوله فان لله
 حجة للبركة اولا فتباح الكلام بتركها لان لكل وهو غير محتاج الى شيء لهم النبي صلى الله عليه وسلم

سقط بعده لانه صلى الله عليه وسلم كان يستحق بالرسالة والاول بعد كالف وهو ما كان رسول الله
 بصطفه بنفسه من الغنيمة ويستعين به على الحرب المسلمين من دخل دارهم فارق خسر الامن لا منفعة
 ولا اذن فان الخمس انما يخذ من الغنيمة وهو ما يؤخذ من الكفار فهو وهو ما بالمنفعة او ياد الامام
 فانه في حكم المنفعة لا بالاذن التزم نصرة وللايمان ان ينقل التفضل اعطاشي زائد على سهم
 الغنيمة وقت القتال حنا ان غدا فيقول من قتل قبله فله سهمين مع السلب وهو مندوب اليه
 لقوله تعالى يا ايها النبي حرز المؤمنين على القتال او يقول من اخذ شيئا فهو له يستحق الامام التفضل استحسانا في قوله
 من قتل قبله فله فله الامام قبلا لا ليس من با القضا وانما هو من با استحقاق الغنيمة
 سها او ضحا فانه يرم به لا اي لا يستحق الامام التفضل اذا قال من قتلنا فله سهم لانه حصص نفسه فصار
 منها ولا اي لا يستحق الامام التفضل ايضا اذا قال من قتلنا فله سهم لانه من قتلنا فله سهم لانه من قتلنا فله سهم
 انما يكون اذا كان القتل باع القتل حتى لا يستحق بقتل النساء والصبيان والمجانين في التفضل يحضر
 على القتال وانما يستحق ذلك في القتال حتى لو قاتل الصبي فقتله سهم حتى يكون بالقتال باع الدم
 ويستحق السلب بقتل المريض والاجير منهم والتاجر في عسكرهم والذي الذي نقض العهد وخرج لان
 ينسبهم صالحة للقتال او هم مقاتلون يريهم ويقول عطف عاقبه فيقول اي يقول الامام لسيه
 وهي من ينفع الى ابعائه من المقاتل اعك جعلت لكم الكل او قد امدت نقل في النهاية عن السير الكبير
 ان الامام اذا قال لاهل العسكر جميعا اصبتم فلكم نفلا بالسوية بعد الخمس في الايجوز وكذلك
 اذا قال ما اصبتم فلكم ولم يقل بعد الخمس وان فعله مع السرية جاز وذلك لان المنفعة من التفضل
 للتحريض على القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص بعض شيء وفي التعميم ابطال تفصيل الفارس
 على الرجل وابطال الخمس ايضا اذا لم يشق لا بعد الاخر هنا الامن الخمس لان حق الغانمين
 قد نال فيه بالاحراز بالدار ولهذا يورث من لوموا فلا يجوز ابطال حقهم وسلبه ما معه من سيابة وسلاحه
 وماله على وجهه حتى يركبه وما عليه من السرج والالة وحقيبته ما فيها من ماله وهو على السلب لكل
 كجميع الجند ان ينقل الامام والمقاتل وغيره سواء

باب اسباب الكفار

هذا يدل على
 ان الغنيمة
 هي التي
 تملكها
 في الحرب

فابق منهم وخرج لا دار الاسلام وذكر الثالثة بقوله او اسلم عديم وجاء ناوذكر الرابعة بقوله
او ظهرنا عليهم وذكر الخامسة بقوله او خرج اي العبد الى عكر المسلمين سدا عتق العبد فجميع
الصور ولا يثبت الولاء من احد لان هذا عتق حكى ذكره في غاية البيان نقل من شروح الصحاوي
باب الثامن هو من يغفل عن داره بامان مسلما كان او حربيا لا يتعرض تاجرنا ثم
لدمهم وما لهم لان المسلمين عند شروطهم وقد شرط بالاستيلاء ان يتعرض لهم فانه عرض بعد
عقد ما اخرجهم ملكه حراما اما الملك فلورود الاستيلاء على مال مباح واما الحرمة فلحصوله
سبب القدر الحر لم فيستدق به فترى بقا الذمة عنه اذا اخذ مذكور ماله استثناء من لا يتعرض
او حية هو او فعل ذلك غيره يعلم ولم يتعد لانهم بدوا بنقض العهد ولا التزام يكون مفيد هذا الشرط
بخلاف اسير السلم حيث يساع له التعرض ولا يكون عند رواد الملقوط طوعا ولا تنه غير مستأنس
ولم يوجد منه التزام ولا يستبيح فرجهم لان الفروج لا يحل الا بالملك ولا ملك قبل الاحرار كما
الا اذا وجد امراته المأسورة او ام ولد او مدبرته لانهم ملوكهن ولم يطأهن الحربى اذ لو كانوا
وطو هن ووطا المالك لزم اشتباه التبع كرامة المأسورة مطلقا اي يطأها وان لم يطأها الحربى
لانهم ملوكها اذ ان الحربى جعل الحربى الثامن مديونا تصرف ما وعكس اي اذ ان الثامن الحربى
او غضب احدهما من الاخر لا اوجاء هنا اي الثامن والحربى لم يقض لاحد منهما بشئ اما الاذنة
فلان القضاء يعتمد الولاية ولا ولاية وقت الاذنة اصلا ولا وقت انقضاء على الثامن لانه ما التزم
حكم الاسلام فيما مضى من افعاله وانما التزم في المستقبل واما الغضب فلانه صار ملكا للغائب المستول
عليه لصا دفة ما لا غير معصوم كما مر ذكره احرى فلا ذلك وجاء استثنائين لما ذكرنا فان جاء المسلمين
فقتل بينهما بالدين لا الغضب اما الدين فلا بد وقع صحيحا الوقوع بالترخي والولاية ثابتة حال
حال انقضاء الالتزام بها الاحكام بالاسلام واما الغضب فلما ذكرنا ملكه ولا خبث وملك
الحربى بالرد قتل مسلم مستأنس ثم اى في دار الحرب مشتملا من اعمد او خطأ وودى اي معطى الذمة
ماله فيما اى العهد والخطا وكفر للخطا اما الكفارة فلقوله تقاوم من قتل مؤمنا خطأ فحرب رقيقة
مؤمنة بلا تقييد بدار الاسلام والحربى واما تخصيصها بالخطا فلانه لا كفارة في العهد عندنا
واما الذمة فلان العصمة الثانية بالاحرار بل ان لم ينطل يعارض الاستيلاء واما عدم القود في العهد

وهو ظاهر الرواية فلان القود لا يمكن استيفاؤه الا بمنعة لان الواحدة يقاوم الواحد غالبا
ولا منعة الا بالامام واهل الاسدوم ولو وجد في دار الحرب فلا فائدة في الوجوب فلا يجب
كالحمد واما وجوب الذمة في ماله في العهد فلا العواقب لا تقبل العهد كما تقرر في موضعه وفي الخطا
اذ لا قدم قلم على الضمان مع تباين الدارين والوجوب عليهم بلا اعتبار تركها وفي اسيرين اذا قتل
احدهما الاخر كفر فقط في الخطا اي لا يدى في الخطا ولا شئ في العهد اصلا عندنا في بيع
وكذا اذا قتل مسلم تاجر اسير اثم فلا شئ عليه الا الكفارة في الخطا عندنا وقالوا في اسيرين الذمة
في الخطا والعهد لان العصمة لا تبطل بعارض الاسير كما لا تبطل بعارض الاستيلاء وامتناع القضاء
لعدم المنعة وجب الذمة في ماله واما قوله ان بالاسير صار تبعه اهلهم لصيرورته مقهورا في ذمتهم
ولهذا يصير مقبلا قاتلهم وسافر اسيرهم فيبطل به الاحرار اصلا وصار كالسلم الذي لم يهاجر
اليها وخضر الخطا بالكفارة لما مر كقتل مسلم من سلم ثم حيث لا يجب بقتل الكفارة في الخطا
فقط لا يمكن حربى دخل اليها مستأمنها سنة ويقال ان قيمته هناك او شهره يرفع
عليك الجزية فان رجع الى داره قبل ذلك القدر من السنة والشهر فيها وقعت فجزا الشرط
مخذوف والاى وان لم يرجع فهو ذم اعلم ان الحربى لا يمكن من اقامة دائمة في دارنا الا باس
او جزية لبلا بصير عينا لهم وعونا علينا ويمكن من اقامة البسرة لان في منعها قطع
جلب الجوع وسد باب التجارة ففصل بينهما سنة لانها مدية تجب فيها الجزية فيكونها اقامة لمصلحة
الجزية فان رجع بعد قول الامام قبل تمام السنة الى وطنه فلا سبيل عليه وان مكث سنة فهو ذم
لانه لما قام سنة بعد قول الامام صار ملزما بالجزية وللامام ان يوقت ما دون السنة كان شهر
والشهرين واذا قام تلك المدة بعد مقالة الامام بصيرة ذميا لما ذكرنا لا يترك ان يرجع الى دار الحرب
لان عقد الذمة لا ينقض كانه خلف عن الاسلام ولا خلاف لا ينقض كونه لظلمه كذا اي بصيرة ايضا
ذميا لا يترك ان يرجع اذ اقام سنة قبل التقدير اي اقر الامام فانه اذ لم يقدر منه فهو المعتمد
لانه لا بد له العذر والحول حسن بذلك كما في تأخير العبيد كذا في النهاية نقلنا في بسوط لكننا اى الجزية
نضع بعد السنة في الصورين اي بعد التقدير وتأخير بعد السنة والشهر في تأخذها من
كاملة السنة الاولى وكذا بصيرة ذميا اذ شئنا ارضا فوضع عليه حرجها فيه اشارة الى انه

لا يصير ذميا بشراء أرض الخراج حتى يوضع عليه الخراج فعليه ان اذا كان المشتري ذميا وضع عليه الخراج
لزم عليه جزية سنة من وقت الوضع فيكون سنة مستقبلة او نكحت عطف على ذميا اي يكون
الموتية ذميا اذا نكحت ذميا هنا لكونها تابعة لزوجها بلا عكس ان يمكن ان يطلق فيرجع الوطنة
مستأمن من اهل الحرب رجوع اليهم حل دمه بالرجوع لانه ابطال امانه وما في دار الاسلام من ماله
عاطف فان اسلم المستأمن او ظهر عليهم اي اهل الحرب فقتل سقط دينه كان له على معصوم مسلم
او ذميا لان اثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويد من قبله سابق من يد العامة
فقتل سقط وافي اي صار قيا ودية له عند اي معصوم لا ياتي في يد نقد الا ان يد المودع
كبر فيصير في شاة النفس وعن ابو يوسف ان الوديعه نصير للمودع لا يديها السابق فهو بها الحق
واخذ الميراث من رهنه عند يه يوسف ويبيع ويد في يمينه الدين والفاضل ليت المال عند محمد بن
ذكره الزيلعي وان مات او قتل بلا غلبه عليهم فالدين والوديعه تورثه لان حكم الامان باق
لعدم بطلان فيه على ورثته لقيامهم مقامه حتى هنالك ثم عرس اولاد ووديعه مع معصوم
وغيره فلم يفرط عليهم فكله في امان عرسه واولاده الكبار وما بطنها وعقاره فلما ذكر
في باب الغنائم واما اولاده الصغار فلان الصغير يتابع ابيه ويصير مسلما بسلامه اذا كان ذميا
وتحت ولايته ومع تباين الدارين لا يحصل ذلك واماله لم تصر محررة باحرار نفسه لا خدوم
الدارين فيبقى فيا وغنيمه ولو سبي القبي في هذه السنة وجاء بلد الاسلام كان تبعه لايه لاجتماعها
في واحد بخلاف ما قبل خراجها الى دار الاسلام لا خدوم الدارين ثم هو في حاله لما ذكر
وكونه مسلما لا ينافي الرق لما عرف في موضع ذكره الزيلعي وان اسلم ثم جاء هنا وظهر عليهم فقتله
حر مسلم لانه لما اسلم في دار الحرب تبعه مطلقا لاتباع الدارين ووديعه مع معصوم مسلم وذم
يكون له لانه في يد محبي محررة فكان في يده وغيره وهو اولاد الكبار وعسر وعقاره ووديعه
مع حر فاسلم حر في دار الحرب وله ورثته مسلمون فيها فقتل مسلم فلا شيء عليه الا الكفارة والخطا
ولا شيء في العمد وقد علم وجهه باخذ الامام بدينه مسلم لا في ذميه مستأمن اسلم هنا الى دار الاسلام
من عاقلة فانه خطا لانه قتل نفسا معصومة فتناوله النصوص الواردة في قتل الخطا ومعنى قوله
اخذه الامام ان اخذه لم يضعه في بيت الملائكة نصب ناظر المسلمين وهذا من النظر ويقول الامام

او باخذ الذميه في عمنه يعني اذا كان القتل عمدا فالامام بالخيار بين القود واخذ الذميه بطريق
الصالح لان موجب العمد القود وولاية الامام نظرية نظرية فانه ما روي الصالح فعل وظاهر ان
الذميه في هذه الصورة تنفع من القود وهذا لا يعنفون لان الحق العامة وليس من النظر ايضا
حقهم بلا عوض تنفع لهذا البحث بين ذميا كون دار الحرب دار الاسلام وعكس دار الحرب
تصير دار الاسلام باجره احكام فيها كاقامة الجمعة والاعياد وان بقي فيها كافر اصله
ولم يتصل بدار الاسلام بان كان بينهما وبين دار الاسلام مصل خلا اهل الحرب وبمعكس
اي يصير دار الاسلام دار الحرب بامور ثلثة ذكر الاول بقوله باجره احكام الشك فيها والثالث
بقوله واتصلها بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما مصل للمسلمين والثالث بقوله وان لا يبق فيها مسلم
او ذميا امانا لاول على نفسه كذا في السير الكبير هذا عند رجوع وعندهما اذا اجر وفيها
احكام الشرك صار دار الحرب سواء اتصلت بدار الحرب ولا يبق فيها مسلم او ذميا امانا لاما اولا
باب الوظائف جمع وظيفة وهي ما يقدر للانسان كل يوم من طعام ودرق والمزدها
العشر والخراج فيكون مجازا من قبل نسيه الشيء باعتبار ما يقدر اليه الاراضي العشرية العرب وهو ما بين
العذيب الى أقصى حجر البين بمدة طولا واما العرض فما بين يمينه ومن على الى حد الشام وما ساء اهل
طوعا فان اسلم لا يبداء بالخراج صيانة له عن ذلك لما فيه من معنى الجزية وفي العشر معنى القرية او فتح عنوة
وقسم بين القرية ولو قسمها بينهم ووضع الخراج عليها يجوز اذا كانت تسبها الخراج كذا في الجامع الصغير
لعمارة رجوع والبصرة لاجتماع الصحابة على انها عشرية والقياس ان يكون حرجية لانها فتح عنوة
واقراها عليها وهي من جملة اراضي العراق ولكن ترك باجاءهم وبستان مسلم او كرم له كان داره لان الحاجة
الى ابتداء التوظيف على المسلم والعشر البقية لان فيه معنى العباد ولا تاحق ان يتعلق بنفس الخراج والادخ
الخارجية سواد العراق اي عراقي العرب وهو ما بين العذيب الى عقبة خلون عرسا ومن النعلبية
ويقال من العذيب الى عبادان طولا وما فتح عنوة واقراها عليها وصالحهم الامام لان الحاجة الى ابتداء
التوظيف على الكافر والخراج البقية واجلاهم الامام من ارضهم ونقل اليها قوما اخرين يعني كذا
لماعرف ان الخراج انما يوضع على القوم المنقولين اذا كانوا كافرا واما اذا كانوا مسلمين فيوضع

رجية

عليه العشر وموات عطف على ما في عتوة احياء الذي بالاذن اي اذن الامام فانه ايضا خراجي
لأن ابتداء الوضع على الكافر او وضعه من الغنم اذا قتل مع المسلمين اهل الحرب فانه ايضا خراجي لما امر
وما احياء مسلم يعتبر بقرية فانه قريب من ارض الخراج فخراجي وارض العشر فعشرها وكل منها اى
من ارض العشرية والخراجية ان سقي بماء العشر يؤخذ منه العشر الا ارض كافر سقي بماء العشر حيث يؤخذ
منها الخراج وان سقي بماء الخراج يؤخذ الخراج قال في الجامع الصغير العشر والخراج متعلقان بالارض
النامية ونماؤها بما فيها من الثمرات العشرية بماء الخراج وقال الترمذي مرار في هذا التفصيل
في حق المسلم اما الكافر فيجب عليه الخراج من اى ماء يسقى لان الكافر لا يبتدئ بالعشر فلا يثنى فيه
التفصيل في حاله الابتداء اجماعا وانما الخلاف في حاله البقاء فيما اذا ملك عشرة هل يجب عليه الخراج
او العشر ان شاء الله تعالى اما ان يثنيه فقال ما في السماء وماء بئر وعين في ارض عشرة عشرى
وماء انها حفرها العجم وماء بئر وعين في ارض خراجية خراجي كذا في المحيط ولوان المسلم او الذمي
سقاء مرة بماء العشر ومرة بماء الخراج فالمسلم احق بالعشر والكافر بالخراج كذا في خراجي يجوز
نهر خند وجنحون نهر ترمذ ودجلة نهر بغداد والفرات نهر كوفة عندى يؤخذ عشرة عشرى عند
محمد بن وهب الخراج نوعان احدهما خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخراج ونحوه
والثاني خراج وظيفه ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتمكين من الانتقاء بالارض
كما وضع عمر رضي الله عنه لكل حريب وهو شون نداعا وشون بذر اع كسري وهو قضا
واجع قائم وعند الحسن بن ابي عمير وشون صبا والاصبع شعيرات مضمومة بطون بعضها
البعض قبل ما ذكر جريب عواد العراق وغيرهم يعتبر المعتاد عندهم بيلف الماء صعب
جريب صاعا مفعول وضع من برا او شعور درهما عطف على صاعا وجريب الرطبة
نخلة درهم وجريب الكرم او الفحل متصل مضعفها ولما سواه كرم عفران ولبان
وهو ارض بجوطها حايط وفيها نخيل متفرقة وشجر واعشاب ويمكنه دارا عن ارضها في كرم ما يطبق
اذ ليس فيه توظيف عمر رضي الله عنه وقد عثر الطائفة في ذلك فيعتبرها فيما لا توظيف فيه قالوا ونصف
الخراج غاية الطائفة لا يراه عليه لان التصفيف غاية الانصاف ونقصان لم يطق وظيفها بالاجماع

ولا يزداد ان اخاف عند يوسف وهو رواية عن ابي جريح ويزاد عند محمد بن ابي اعتبار ان نقصان
ولا يوزن خراج التوظيف مقدار شرعا واتباع الصحابة فيهم رسول الله تعالى عليهم جميعا
واجب لان المقادير لا تقوى الا بالتوقيف والتقدير يمنع الزيادة لان النقص لا يجوز اجماعا فتعين منع الزيادة
للاخراج التقدير عن الفائتة والخراج لو انقطع الماء عن ارضه او غلب الانتقاء التمام التقدير المعتبر
في الخراج وهو التمكن من المزارعة واصابها الزرع افة لان الاصل اذا ملك بطل ما يتعلق به وقالوا
انما يسقط اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن ان يزرع الارض ثانيا واما اذا بقي فلا يسقط
ويجب الخراج ان عطلها الى ارض مالكها لان التمكن كان ثانيا وقد فوته ويسقط الخراج ان اسلم
المالك لان فيه معنى المؤنة فيعتبر مؤنة في حاله البقاء فامكن البقاء على المسلم او شراها
من اهل الخراج مسلم لما ذكرنا وقد صرح ان الصحابة اشتروا ارض الخراج وكانوا يؤدون خراجها
ولا عشر في خارج ارضه اى ارض الخراج لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع عشرة وخراج في ارض مسلم ولا ارض امة
العدل والجرم يجمع بينهما وكفى باجماعهم حجة ويكرر العشر بذكر الخراج لان العشر لا يتحقق عسرا
الا بوجوبه في كل الحادج لا الخراج الموقوف فانه لا يتكرر بذكر الخراج في سنة لان عمر رضي الله عنه
لم ينفق مكررا وانما قيد الخراج الموقوف لان حراج المقاسمة بذكر الخراج يجب العشر في الارض الموقوفة
وارض الصبيان والمجانين لو كانت عشريه والخراج لو حرجية لان سب العشر الارض النامية
بحقيقة الخراج وسب الخراج الارض النامية بالتمكين والاعية بالصاحب **فصل** في الجزية وهي
نوعان جزية وضعت بالصلح والجزية فيقتدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يضعها الامام
اذا غلب عليهم ما يضع من الجزية بصلح لا يقدر اى لا يكون تقدير من الشارح بل كل ما يقع بصلح
عليه يتعين ولا يعتبر بزيادة ونقص وما وضع بعد ما غلبوا واقدوا على ما انكروا في اشارة
الى ما في ايديهم من العقار وغيره يكون اما لكم بعد ما اقروا عليه باقدا على كتابي ومجرت روثي
بحسب ظهر غناه بان ملك عشرة الامز درهم فصاعدا واللام في كل سنة متعلق بقوله يقدر وقوله
ثمانية واربعون درهما فاعل يقدر يؤخذ من كل سنة اربعة دراهم وزن سبعة ويقدر على سقوط
ملك ما في درهم الى عشرة الاف نصفها اى اربعة وعشرون يؤخذ في كل شهر درهمان وعلى
فقير لا يملك المائتين ولكن يكسب اى هو من اهل الكسب ربعها اى اثني عشر يؤخذ في كل شهر درهم

لا على وثني عري فان ظهر عليه غيرة وطفلة ولا على من لا يقبل منها الا الاسلام والسيف
لان كفرهما قد تلف ما وثني العرب فلان النبي صلى الله عليه وسلم بين اظهرهم والقرآن نزل بلفظهم
فالمعجزة في حقهم اظهر ما لم يرد فلا نه كفر به بعد ما هدي للاسلام ووقف على محاسن ولا على ارجاس
لا يخالط روى محمد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام ان كان يقدر على العمل وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم وامرأة
ومملوك واعمر فومن وفقر لا يكتب ويفط الجزية بالموت والاسلام لان شرع العقوبة في الدنيا
يكون لدفع الشر وقد اندفع بها وتدخل الجزية بالتكثير يعني ان لم يؤخذ منه الجزية حتى حال عليه
حولان فقط عنده وعندهما الا وهو عند الشافعي لا يحد ثبوت بعة وكينة وبيت بار يقال
كينة اليهودي والنصارى لعنهم وكذا لك البيعة مطلق في الاصل وان غلب استعمال الكينة
للعنبة اليهود والبيعة لمقتضى النصارى كذا في النهاية والصومعة للتخلي فيها بمنزلة البيعة بخلاف موضع
القبلة في البيت لا تتبع السكنى هنا في دار الاسلام ولعمري اعادة المنهزم الى اهلهم ان ينسبوا
في ذلك الموضع على قدر البناء الاول ولا يمنع منه من نقلها الى موضع اخر لانه احدث الذي
اذا اشترى دارا او ارضا في المصرة لا ينبغي ان يبيع من قبله اشترى بجبر على بيعها من المسلم وقيل يجوز
الشراء ولا يجبر على البيع الا اذا اكثر ذلك ذكره قاضي حان يميز الذي في رية ومركبة وسرجه وسلاحه
فلا يركب جديلا ولا يعمل سلاح ويظهر الكسبي هو حيط غليظ بقدر الصنيع من النصوص والشعر
يشد الذي على رطله وهو غير الزنا فانه من الارشتم ويركب على سرج كاطاف وميزت
ساوهم في الطرق والحمام ويعلم على درهم ثلاثين فقرتهم ونقض عهد حتى استحق القتل ان غلب
على موضع الحرب او الحق بداهم لا تنهم صاروا احبا علينا فيعري عقد الذمة عن الفاتنة وهو
دفع شر الحرب وصار كره في الحكم بموته بلفظ لكن لو اسير يسترق والمريد يقتل بالامر وسيف
الا ان يرجع فيسلم لا لا ينقض عهده ان امتنع عن الجزية او في بسد او قل سلما او سب النبي صلى الله
عليه وسلم قال الشافعي سب النبي صلى الله عليه وسلم لا ينقض العهد لان عقد الذمة خلف عن ايمان في اعادة الامان
فان ينقض اصل الاوى ينقض الخلف لا في بطريق الاوى ولنا ان ما ينتهي به القتال التزام الجزية وقبولها
لا اذوها والالتزام باق فقط القتال كذا في الهداية والكافي قول فيه اشكال لان معنى الامتناع عن الجزية
بعد هذا وظاهر انه ينال بقاء الالتزام اللهم الا ان يرد بالالتزام تأخيرها والتعليل في اذنها ولا يخفى بعد

الشرع لا يوجب على المسلم ان يبيع من قبله اشترى بجبر على بيعها من المسلم وقيل يجوز

وسب النبي صلى الله عليه وسلم كفر وكفر المقارن لا يمنع عقد الذمة فانطاري كيف يرفع مع النبي صلى الله عليه وسلم
وايضاً قال يهودي رسول الله صلى الله عليه وسلم التام عليك فقال اصحابه نقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا
روا البخاري واحمد هذا الكتاب كافر وانما سبه وم او واحد من الانبياء مسلم فانه يقول هذا ولا يؤيد له اصلا
سواء بعد القدرة عليه والشهادة او جاء تابيا من قبل نفسه كانه قد سبق له عدم وجب فلا يفسد بالتوبة
ولا ينصون خلاف احداثه عدمه من حق الغير فلا يفسد بالتوبة كسائر حقوق الاديان وكذا القذف
لا يزل بالتوبة بخلاف ما اذا سب الله تعالى ثم تاب لا تسحق الله تعالى ولا النبي بشرا ولا بشر حشر بل يحقد
الفرع الامن اكرمه الله تعالى والباري تعالى من جميع العقاب وبخلاف الاذن لا معنى بغيره المرد
ولكونه حق الغير قلنا اذا سبته سكران لا يعوق يقتل ايضا خذ وهذا من ذهب بكر الصديق رضي الله
والامام الاعظم والتعدي واهل الكوفة والشهد من مذهب مالك واصحابه قال الخطيب لا اعلم احدا
من المسلمين اختلف في وجوب قتل اذا كان مسلما وقال ابن سبوح المالك اجمع العلماء ان شاعة
كافر وحكم القتل ومن شك في عذبه وكفره كذا في الفتاوى البزازية وقد استوفى الكلام في هذا الباب
في الكتاب السني بالسيف السلول على من سب الرسول يؤخذ بالغى تغليظا وتغليظا ضعفا كوننا
لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه صا لهم على ذلك محض من الضحابة ولا يؤخذ من طفاهم لان الصلح على الصلح لا يفسد
والصدقة لا يجب على الاطفال فقد انقضت بخلاف الملة فانها اهل الوجوب ويؤخذ من مولا الجزية
نفسه والخروج لا رضى بمنزلة مولا الجزية حيث يؤخذ من الجزية والخروج وقوله صلى الله عليه وسلم
مولى القوم منهم انما يعامل في حق الصدقة فيجعل مولى الهاشمي كالحاشمي في هذا الحكم لان الحر ما عتقت
بالشبهان وهما الجزية والخروج ومال النقلة وهما اهل الحرب وما اخذ منهم بالحرية يصير
في مصالح اكد تغربا بقاء قطرة وهي ما يكون مكرها وجبر وهو خلاف ما مثل ان يند النفس
فكفاية العلماء والعقضاء والعمال ودينق المقاتلة ودينقهم من مات في نصف السنة خرج من العطا
فانه صلة لا تملك قبل القبض ذكر في العدة امام السجدة اذ رفع الغلة وذهب قبل مضى السنة
لا يستمر منه غلة بعض السنة والعبدة لو قتل الحصار فان كان الامام وقت الحصار يوم في السجدة
يستحق فصا كجزية وموت القاض في حال السنة في قوايد صد الاسلام طاهر بمحمودية فيها
ارض الوقف على امام السجدة يصر في اليد غلها وقت الادراك فاخذ الامام الغلة وقت الادراك وذهب

عن تلك القرية لا يرد منه حصه ما بقي من السنة وهو نظير موت القاضيه واخذ الرزق ويحل للامام
اكل ما بقي من السنة ان كان فقيرا وكذلك الحكم في صلته العلم والمدايس وفي فويد صاحب المحيط
المودن والامام ان كان لهما وقف فلم يستوفيا حتى سافا فانه يسقط لانه في معنى الصلته وكذلك
القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة **باب المرد** من ارتد العباد بالله عرض عليه الاسلام وكشف
شبهته وجعل ثلثة ايام ان يستعمل وقيل مطلقا اي وان لم يستعمل فان تاب التبرع عن كل دين في الاسلام
او عما انتقل عليه فيها ونعت والاى وان لم يثبت قتل لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه رواه
احمد البخاري وغيرهما ويكره قتل قبل العرض مع الكراهة ترك التوب بالرضا ان لا الكفر سيج والعرض
بعد بلوغ الدعوة غير لازم ولا يسرق وان لم يرد الحرب اذ لم يشترع فيه الاسلام والتبف لقوله تعالى
تقاتلونهم او يسلموا وكذا الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين اجمعوا عليه فيمن ابى كفر حتى الله عنه
ولا ان لا يستر فاقول للوسل الى الاسلام واسترقاق المردة لا يقع ولا يبرأ من خلاف المردة اذ الحق
بذات الحرب فانها تسترق فان لم يشترع قبلها او لا يجوز بقاء الكافر على الكفر الا مع الجزية او ترك ولا
جزية على النسيان وكان بقاءها على الكفر مع الرق نفع للمسلمين من بقاءها من غير شيء الكفر سنة واحدة
خلاف الشافعي فلو نضر يهودى او عكر ترك على حاله ولم يجبر على العودة ردة احد الزوجين
فصح للنكاح عند رجوعه واي يوفى لطلاق وعند محمد ردة الزوج طلاق قياسا على ابداء الزوج
وبزوال ملكه عن مال الموقوف فان سلم عاد وان مات او قتل او نحو بدارهم وحكم به عتق مبره وام ولد
وحمل بن عليه فانه في حكم الميت والدين الموقل يصير حال الموت المدبون وكسب اسلامه لو ارثه
المسلم فان قبل المسلم لا يرث الكافر فكيف يرثه المسلم قلنا ان ملكه في كسبه بعد الردة باق لما عرفة
انه موقوف فينقل كسبه في الاسلام كغيره الى وراثته كما كان اسناده لوجوده قبل الردة
لا يمكن الاسناد في كسب الردة لعدم قبلها ومن شرط الاسناد وجود الكسب قبل الردة فيكون
نورث المسلم من المسلم وكسبه ترقى وقضى دين كل حال من كسبها اي دين حال الاسلام
يقضى من كسب حاله ودين حال الردة من كسب حالها وصح طلاقه فان النكاح لما انفج بازدة
كانت المرأة معتدة فان طلقها يقع وكذا اذا ارثها معا فطلقها فاسلمها فان النكاح لم ينفسخ فيقع
الطلاق واستلاده فان امته اذا اولدت فادعيت نسب ورث مع ورثته ويكون لامة ام ولد

لا بد من ادلايين له وبوقف مقارضة لانها تقتضي المساواة في الدين ولا بد من الكثرة لئلا يخل الرجوع وبعده
وشراؤه وهيته واجارته وتبصره وكتابته ووصيته لا ينفك عن تلك المقرة ان سلم نفسه وان هلك
اي قتل وما اوتى الحق بذات الحرب وحكم به اي يوفى بطل كل واحد منه تلك الاحكام فان جاء مسلما قبل
اي قبل الحكم فكان له المرد حتى لا يعتق مبره وام ولد ويضمن الوارث ما ائلفه فان قضاء القاضي
شرط بطلان هذه الاحكام لان كون المرد مينا بالحق يوجب الحرب مجتهد في ذلك الشافعي بخلاف فلا بد
من القضاء بشا كده وان جاء اي مسلما بعد وماله وارثه اخذ لان الوارث انما يخلف فيه الاستغناء
لكونه كالميت واد اعاد مسلما احتياجا اليه وان ازاله من ملكه لا يأخذ اي قيمته ولا ضمان بانده
مال مباح ويقض عبادات تركها في الاسلام قال شمس لامة الخطواني عليه قضاء ما ترك في الكفر
لان ترك الصلوة والصيام معصية والمعصية تبقى بعد الردة ذكره قاضيا وما ادى منها الى
العبادات فيه اي الاسلام بطل ولا يقضى الاصح فانه بالردة صار كانه لم يزل كان كافرا فاسلم وهو
غنى فعليه الحج وليس عليه قضاء سائر العبادات كذا في الخلاصة مسلم اصناما لا اوثان يحج القضاة
والحد والدية ثم ردتا لاصابه وهو مبره فان الاسلام ثم حق وحارب المسلمين وما ائلفه جازما
اخذ بكل ولو اصابه الحق من قبل فاسلم لا يلوخذ بشيء من ذلك بل كل موضع عدل لانه اصبا
ذلك وهو حر في ذوات الحرب والحربي لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه محاربا للمسلمين
ذكره قاضيا المعتبر مرة بار تدا ووجهه في الزوج باخر بعد البعدة كما في الاخبار بموت ونطقه
لا تقتل مردة خلافا للشافعي وان قتلها احد لا يضمن شيئا حرة كانت وامته قال في النهاية كذا
في المسبو وخمس حتى تلم لانها امتعت عن ايقاع حق الله تعالى بعد الاقرار فحصر على ايقاعه بالحس كما
في حقوق العباد حرة كانت وامته والامته يجبرها مولاه او يروى يقرب في كل يوم مبالغة في العمل
على الاسلام وصح نصرها وكسبها لو ارثتها اي كسب الاسلام وكسب الردة ولدت امه مسلم كانت
او نصرانية فاذا عاه فهو ابنه حر يرثه في المسلم مطلقا اي لو كان بين الارث والولادة اقل
من ستة اشهر او اكثر لان الولد ينسب لخير الابوين دينه فينسب الامة فكان مسلما والمسلم يرث المرد
ان ما اوتى بحق بذات الحرب كذا امته النصرانية يعني اذا اولدت فادعاه فهو ابنه حر يرثه الا اذا جاءت به
سنة اشهر او اكثر من ردت فانها اذا جاءت كذا من ستة اشهر كان العلق وحالة الاسلام فيكون مسلما

يرت المرتد وان جهات لاكثر منه كان العلق من ماله المرتد في بيع المرتد لانه قريب من الاسلام من يحرم
لانه يحرم فانه ظاهر من حاله ان يمس فاذ كان مرتدا لا يرتد لان المرتد لا يرتد في الحرب
بما له اي مع ماله وظهر عليه فانه في اي لنفسه لان المرتد لا يرتد وليس عليه الاسلام والسيف
ويجوز ان يكون المال قباد وبالنفس كشركة العرب ولو لحق بدونه اي بدون ماله وحكم القاض
بالحاقه فجميع الرد الى الاسلام فالحق بداء الحرب فاني ما يبيع ماله فظهر عليه فهو لمرتد قبل قسمته
بين الثقلين لان الاول لم يعرفه الارث والثاني استعمله ورتبه حكم القاض للحاقه فكان الوارث مالها
قدما وقصر بعد المرتد صفه عبد الحق صفه مرتد لا يبيعه من ماله متعلق بنفسه فحق المرتد بداء الحرب ولما عبد
فقتضيه لانه فكاتبه ابنه فاجاب المرتد مسلما فبداها اي بدلا لكاتبه والوالد لا بد ان لا وجه لبطال الكفا
لنفوذها بل لنفوذ فعل الوارث الذي هو خلفه كالتوكيل من جهة وحقوق العقد فيه ترجع الى التوكيل
والوالد لم يبيع العتق عنه قتل مرتد رجلا خطا وهو اوفى على رتبه فدينه في كتاب الاسلام
لان الحقوق لا تقبل المرتد لانعدام التصرف فيكون في ماله المكتسب في الاسلام لنفوذ نصره
دون المكتسب في الرده لتوقف نصره قطع بداهه مسددا فارتد العباد بالله ومات على رتبه
منه في القطع او حق فقتضيه في جهاد مسلمات منه ضمن القاطع نصف الدية من ماله لوارثه لان القطع
حل محله معصوما والسرية حلت محله غير معصوم فاعتبر القطع لا السرية فيجب نصف الدية
ويجب ماله لان العاقلة لا تحتمل العمد كما في وجب القصاص شبهة الارتداد وان لم يلحق بالقطع
بده المرتد بل سلم هنا فوات منه اي من القطع ضمن القاطع كلها اي كل الدية تكون معصوما
وقت القطع ووقت السرية مكان ارتد فالحق واكتسب مالا فاخذ بماله وان اسلم فقتل
فبداها اي بدلا لكاتبه لسيد والباقي لوارثه لان المكتسب بما ملكه كسبه بالكتابة والردة لا يؤثر
في كتابة فكذا كسبه زوجان ارتد فلحقا فحلت المراهقة في الحرب فولدت هي ولد اسلم ولد الولد
فظهر عليهم اذ انهم وجبن والولد وولد الولد جميعا فالولدان اي ولدهما وولدها في اي يكونا
رفيقين لان المرتد تشرق والولد يبيع الام وكذا ولد الولد والولد الاول يجسر على الاسلام
لاولده لان الاول لا يتبعون الاباء في الدين فيجبر على الاسلام كما يجبر ابوه عليه وقيل يجبر اباه ولدهما
وولد ولدهما وهو وليه الحسن عزاي عن رتبه انه يجبر بها للجد حتى ارتداد صبي يعقل واسلامه فلا يرتد

ابويه الكافر يجبر عليه الاسلام بلا قتل اباه عند بيع نزع ونحوه وقال ابو بكر بن عماره غير معتبر واسلامه
معتبر وقال فرج والشافعي رجلاهما غير معتبر ولنا ان عليا رضي الله عنه اسلم في صباوه والنبي ص صح اسلامه
وكان رضي الله عنه معتبرا حتى قال سبقتكم الى الاسلام طرا غلاما ما بلغت اوان حلم **باب البغاة**
هم قوم مسلون خرجوا عن طاعة الامام فيدعونهم الى العود ويكشفونهم فان تخبروا الى اتخاذ اجرة
اي مكانا يجتمعون فيه حل لنا قتالهم بداء خلافا للشافعي فان قتل المسلم ابتداء لا يجوز ولنا ان الحكم
بداء على دليل وهو تعكرهم واجتماعهم فان جبر الامام اليه لم يمكن دفع شرهم ونقتلهم بحجهم
وفيه خلافا للشافعي ايضا في بيع مولاهم اي معرضهم لو كان لهم فينة اي جمعة وفيه ايضا خلافا للشافعي
رجح وان لم تكن لم نفعل ما ذكرنا لان جواز القتل كان لاجل الخوف والادخال لعدم الفينة فلا قتل لكونه مسلما
ولان بي ذنبهم وجس ماله حتى يتوبوا لان الاسلام يعصم النفس والمال والجسم كان لدفع شرهم
وسمعت الامام سلامهم وحيلهم عند الحاجة لان الامام ان يفعل ذلك في مال العباد عند الحاجة في مال البغاة
اولا لاني يقتل باغ مثله ان ظهر عليهم لا تقطاع ولاية الامام عنهم غلبوا على مصر فقتل مصر مثله فظهر
على مصر قتل القاتل اي يقتل مثله اذ المجبر اي البغاة في اى المصر احكامهم اذ لم يكن ولاية الامام
منقطعة عن مصر فيجوز احكامه بخلاف ما في الجرح وايد احكامهم قتل عادل باغيا وقتله اي العادل باغ
مدعيه ذلك الباغ حقيقة ورتبه العاقل عادل لا كان باغيا يدعي حقيقة تما الاول فلان العادل اذ تلف الباغ
او ماله لا ياتهم به ولا يضمن لان المحاربة تبطل العصية وقد مرنا بمقتلهم لقوله تعالى فقاتلوهم حتى يفتكروا
قتلهم بحق قتل اهل الحرب فلا يجوز حرمان الارث كما لو قتل مورثه بقوله عليه فان حرمان الارث جزء قتل
محظور فلا يباح بقتل باغ وانما الثاني فلان الباغ اذ قتل العادل ياتهم ولا يضمن عندنا والثاويل الفساد
ينزل منزلة الصحيح في حق دفع الضمان اذ ضمت اليه المنفعة كتاويل اهل الحرب واذ لم يجب للضمان لم يجب
به الحرمان والارث مستحق بالقرابة واذ قتل الباغ مقر بطلانه لا اي لارث لانه اقر بالبطالان
يجب الضمان فيلزم الحرمان كرميهم اذ من اهل الفتنة لانه اعانة على المعصية وان لم يدر انهم
لا اي لا يكره لان الاصل عدم الكراهية ولا صا فاعنه قال في جمع الفتاوى قال ابو جرح اذ اتبع الناس
على امام من المسلمين وهم امنون والسبيل منه يخرج من المسلمين على امام الجماعة فيبقى المسلمون ان يعينوه ان قدوا
عليه والا فالواجب على كل مسلم ان يعتزل الفتنة ويقعد في بيته **كتاب احياء الموات**

او دلت عليه بلا ان شريكه لان فيه كسر طرفي النهر وشغل موضع مشترك بين النهرين
نصب في ملكه غير متفرق بالنهر والماء لانه تصرف في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره ومنع من توسيع النهر
اي نهريه فلا ضير لانه يكسر طرفي اصل النهر ويغير عود حقه في اصل الماء ومنع ايضا من القسمة بالايام
وقد كانت بالكوي كسر الكاف جمع كوة يفتحها وقد يضم الكاف في المفعول كوي كورة وهي
روني البيت السعير للثقب التي تنقب في الخشب ليخرج الماء فيه الى المزرع والجر اول وجه المنع القديم برك
عاقبه ومنع ايضا من وقاية الارض من الخيل ليس لها من شرب لان تقدم العهود وليس لها ان حقه
ويورث ويوصي بنفعه لنفسه والاياع ولا يجر ولا يوجب ولا ينفذ ولا يجعل مهر او بدل خلع
وصح والفرق ان الورثة خلفاء الميت في حقوقه واملاكه وجاهان بقوم مقامه فيها
لا يجوز تملكك كالمعاوضات والتبرعات كالتدب والقصاص والخم فاتها تملكك بالارث وكذا الشرب
والوصية تحت الميراث بخلاف البيع والاجارة والهبة والصدقة والوصية بنفس الشرب ونحوها حيث
لا يجوز للفرار والجهالة او لعدم الملك في الحال ولا يفسد على مقوم ولو تزوج على شرب بغير ارض فالتكاح
جائز ولا شرب لها لانه بدون الارض لا يمكن التملك بعقار المعاضة ويجب من المثل لانه كان مجهولا
جهالة فاحشة فلم يصح سميته ولا يضمن من ملاء ارض فترت ارض جاره او غرت لانه شرب غير متفرق بالنهر
وواضح لغيره فان فعله في ارضه مباح فلا يضمن قالوا هذا اذا سبق ارضه سميته فمعاذ الله عادة واما اذا سبق بقيا لا يضمن
لنفسه لانه اجرى الماء الى ارض جاره فغيره كذا في الكافي ولا يضمن ايضا من شرب غير في رواية وفي رواية الاصل
وفي رواية الاخرى يضمن وهو مختار في الاسلام ذكره في الكافي كذا في قوله من بيت المال لانه من حاجة العامة وان لم يوج
في بيت المال فاعطى العامة ولا مام ان يجبر الناس على شربه لانه نصب ناضرا وفي تركه ضررا وكذا النهر المملوك على احد
النهر المملوك الذي دخل مائه تحت القبة اما عام واما خاص والفرق بينهما ان ما يستحق صاحبه الشفعة كالباب
في بابها فهو خاص وما لا يستحقها به فعام وكما على اهلها لا على بيت المال لان المنفعة تعود اليهم على الخصوص
فيكون مؤنة الكرى عليهم كذا ذلك لان العزم بالغنم لما في من بيان الشرب واحكامه في بيان الشفة واحكامه
فقال ولا شفة شرب بخادم وبها يعم وكل من بخادم وبها يعم حقا اي حق شفة في كل ماء لم يجر نظر
في شفة كون فيها اي شفة فقط اي لا شفة لهم في الشفة فان الاصل فيه قوله عليه السلام ان الشرب كماء
في ثلاث في الماء والكلالة والتاوه وهو يتناول الشرب والشفة ثم خص منه الشرب بعد دخوله الماء في القفاك بالاجماع

بقية الشفة ولان البئر ونحوها لم يضع للاخران والباح لا يملك به ولا كالنظير اذا تكس في ارض في ارض مملوكة وبشر
ونحوه وقناة وما كانت الشفة متساوية لشرب الدواب وكان القول بالاشراك فيها مقتضيا بالقول بالجراد
سقي الدواب من نهريه المياه استندك بقوله لكن لا يسقي دوابه من نهريه ان خيف تحريم كسرها الى الدواب
ولا يسقي لغيره وشجر منه ومن قنات ونبش الابازيد ويسقي شجرة او خضرا في داره جراد به في الاصح قال بعض
العلماء بل ليس له ذلك الا باذن صاحب النهر طالب الشفة ان لم يجد ماء الا في ملك شخص خلاه اي اذن ذلك شخص
الطالب لياخذها واخرجه اليه يعني اذا كان البئر والعين او الحوض والنهر في ملك رجلين ان يمنع من شرب الشفة
من الدخول في ملكه اذا كان يجد ماء اخر قريب من هذا الماء وان لم يجد من صاحب النهر اما ان تعطيه الشفة او تركه
ياخذ بنفسه واما قال في ملك الشخص لانه احقر في ارضه وان لم يكن في ملكه لانه لو كان مشترك في الحفر لاجبا
حق مشترك فلا يقطع الشركة في الشفة فان امتنع صاحب الماء عنما اي التولية والاخراج وطالب الماء بخلاف
على نفسه او ظهره فانه بالادح لانه قصد ان ينفذ حقه وهو الشفة والماء في البئر مباح غير مملوك
وفي ماء محرز في الاناء ونحوه فانه صلاح بل بعضا ونحوه لانه انكب معصية فقام ذلك مقام التعديل
كطعامه عند المحض فان طالبه ان يحاصم بلا صلاح **كتاب الكراهية** والاشكال لما في من العبادات
للنفس وما يتعلق بها عقبها هذا الكتاب لان مسائلها تناسب انفسها وبعضها تناسب النجاسات
ما كرهه التحريم حرام عند محرم ولم ينفذ به لعدم القاطع فاذا استعمل الكراهية في كسبه اباد به الحرام وعندهما
الا الحرام اقره فتنسب الى الحرام كسبة الواجب الى الفرض واما المكروه كراهية التنزيه قال الخليل **فصل**
فرض الاكل بقدر دفع الهلاك والاحتياط بقدر ما يقدر به على صلواته قائما وصومه واتباع الشريعة ليزيد قوته
وحرم ما فوه الا بقصد قوة الصوم الفدا ودفع السجاء خفيف وكراهية لحم الاثان ونسبها وهي اشئ الحمار الاهلي
والذين يتولد من اللحم فصاد مثله بخلاف الحمار الوحشي فانه ونسب حلال ولم يقل حرام لان فيه خلاف مالك
وكذا لحم الخيل ونسب مكرهه عندنا في حجة رحمه الله عليه في كراهية تحريم وقيل كراهية تنزيه خلافا لهما وحرم بول الابل والاكل
والشرب والادهان والظيب من الماء ذهب وفضة للرجال والنساء فيلصوقة الادهان ان يأخذ لينة الذهب
والفضة ويصب الدهن على الرأس واما اذا ادخله فيها واخذ الدهن ثم صب على الرأس من يده فلا يكره كذا في النساء
نقل عن الذخيرة واعترض عليه بانه يقتضي ان لا يكره اذا اخذ الطعام من لينة الذهب والفضة بل يكره ثم كره
منها وكذا الوان من سبي واكله منها يفتن في الكراهية ثم قيل ولكن ينبغي ان لا يفتن بهذه الرواية فلا يفتن باب استنواها

بالعقيق فانه مبارك **قول** برده صاحب الهداية والكافي قالنا ان لم يكن ذلك العبارة نصا على ما ذكر
 كيف وقد قال الامام قاضي خان في شرح الجامع الصغير ظاهر لفظ التخت يقتضيه كراهة التخت بالبحر الذي يقال به ثب
 والاصح انه لا بأس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا صفر وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تخطم بالعقيق
 وقال في فتاواه ظاهر اللفظ يقتضيه كراهة التخت بالبحر الذي يقال به ثب والصحح انه لا بأس به لانه ليس بذهب
 ولا حديد ولا صفر هو حجر وعين رسول الله صلى الله عليه وسلم انه تخطم بالعقيق ولو سلم انه نص لكان في احتمال التأويل
 والتخصيص كما تقر في الاصول فيحمل ان يرد بالقصر في قوله لا يمتحى الا بالفضة القصر بالاضافة الى الذهب فانه
 المتبادر الى الفهم عند ذكره حتى اذا اطلق البحر لا يرد الى الذهب والفضة ولو سلم انه صرح في نفي البحر لكان اذا ثبت
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تخطم بالعقيق الذي هو الحجر وقال تخطم بالعقيق فانه مبارك كذا التخت بالبحر جاز
 بقوله وقد فكيف يعارضه عبارة الجامع الصغير فالاحتمال ان التخت بالفضة حلال للرجال بالحديث وبالذهب
 والحديد والصفر حرام عليهم بالحديث وبالبحر حلال على اختيار الامام شمس الاثني والامام قاضي خان
 اخذ من قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعل عبد الله لان من العقيق لما ثبت بها ثبت حل سائر الاجزاء لعدم الفرق بين
 حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب الهداية والكافي اخذ من ظاهر عبارة الجامع الصغير المحتملة لان يكون القصر فيها
 بالاضافة الى الذهب ولا يخفى ما بين الاخذين من التفاوت وتركه لغير الحاكم اول لانه لما تخطم الحاجة الى التخت وغيره
 لا يحتاج اليه ولا يشك منه الا بفضة او من تحرك سنة يشدها بالفضة وعن محمد لا بأس بالذهب ايضا وكره
 الباس القبي ذهابا وحريه لان حرمة اللبس لما ثبت في حق الذكر حرم الاكس ايضا كالحرم شرها حرم سفيها
 وجاز حرق الوضوء وطحا ونحوه لان المسلمين قد استعملوا في عامة البلدان من اهل الوضوء والحرق للحق والوضوء مسج الف
 وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ولو جعلها بالحاجة يحرم كالزنج والارثا ولا يكره ان بدونها والرومة
 وهي خيط التذكير يقصد في الاصبع قال الشاعر اذا لم يكن حاجنا في نفوسهم فليس بغن عند عقد الرثاسم
فصل ينظر الرجل الى الرجل العورة وهي تحت سترته التي تحت ركبته عورة لا الشرة ثم حكم العورة في الركبة
 اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه وفي الشرة حتى يترك عليه في نصف الركبة وفي الفخذ يغيب وفي الشرة يضربان اصرة
 والمرأة والمرأة والرجل الى الرجل ينظر المرأة الى المرأة والرجل ينظر الرجل الى الرجل حتى يجوز للمرأة ان ينظر منها الى
 ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل اذا امتن الشهوة لانها ليس بعورة لا يختلف فيه النساء والرجال وينظر الرجل
 الى فرج زوجته وامتن لقوله صلى الله عليه وسلم غص بصره الا من استك وامر انك الحلال فيده لانها اذا حرمت

عليه كرامة المحمية او المخرجة او كانت امه واخذ من الرضاع او امه امراته او بنتها فلا يحل النظر الى فرجها
 مطلقا اي شهوة او بدنها وينظر الرجل الى الوجه الصدر والساق والعقد من محرمه لان البعض يدخل
 على البعض بلا استئذان والمرأة في ثيابها في ثيابها عادة فلو حرم النظر الى هذه الموضع اذ في الخرج
 وامتن غير فان حكمها حكم المحرم للضرورة وثيابها في ثيابها عادة وهي تنسأ وللبدر وام الولد ولكان
 ان من شهوته ولا فلا ينظر لاني لا ينظر الى الظهر والبطن والفخذ كرامة غير اذ لا ضرورة في كشفها بخلاف
 ما سبق وما حل نظر منها الى محرمه وامتن غير حل منه الحاجة اليه في الساق والمخاطبة وله من ذلك
 اي عضو جاز النظر اليه من الامه ان اراد شرها وان خاف شهوته للضرورة وامتن تشبه وتجامع منها
 لا تعرض على بيع في اذ واحد المراد به ما بين السرة والركبة لان ظهورها وبطنها عورة ومنه يعلم حال الجباة
 وينظر الرجل الى وجه الاجنبية وكثيرا لان في بدء العاجز والكف ضرورتا حاجتها الى المعاملة مع الرجال اخذ
 واعطاء ونحوها كذا السيرة في ملوكها ان ينظر الى وجه سيرة وكثيرا لا قدمها وان خاف اي الرجل والملوك
 الشهوة لا ينظر الى وجهها الحاجة لقول صلى الله عليه وسلم من ينظر الى محسن امرأة اجنبية عن شهوة صب
 في عينه الا انك يوم القيمة فاذا خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة خذ من المحرم كفاض يحكم عليها
 وشاهد يشهد عليها فان نظرها الى وجهها جاز وان خاف الشهوة الحاجة الى الحياة حقوق الشك القضا
 واداء الشهادة ولكن ينبغي ان يقصد به الحكم عليها واداء الشهادة لا قضاء الشهوة خذ من قصد القبح
 ومن يريد نكاح امرأة حيث جاز ان ينظر اليها وان خاف الشهوة لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال للمغيرة اذا ردت
 ان تنزوج امرأة ابصرها فان احرى ان تؤد به بينكما ورجل يدورها فينظر الى موضع مريضها بقدر الضرورة
 وينبغي ان يعلم امرأة مداواتها ان ينظر الى الجنب الخلف الابرى ان المرأة نفسها المرأة بعد موتها دون الرجل
 الخلف والجانب والخلف في النظر الى الاجنبية كالفصل اما الخلف فلقوله عائشة رضي الله عنها مثل فلان يبيع
 ما كان حراما قبله وقيل هو اسد الناس جمعا لان الله لا يعزب الاثرال واما الجنب فلانه سخي فيزول وان كان
 محبوبا فحيف ماؤه فقد رخص بعض ما يتجسس الخلطة بالنساق في حقه والاصح انه لا يحل وبغيره من
 العزل ان يعلم فاذا قرب الى الانزال يخرج ولم ينزل في الفرج بل اذنها لقوله صلى الله عليه وسلم لمؤمنة انزل عنها
 الكسث ويعزل عن وجهه يد اي ياذنها النبي صلى الله عليه وسلم عن العزل عن نحو الاباء **فصل**
 من ملأ امته بغيره ونحوه كهيئة وميرت وخلع وصلح ونحو ذلك ولو كانت الجارية بكر

النس نفذ عليهم ولا يجوز عليه ما اذا ادرك الصغير والصغيرة في مدة الاجارة قبل انقضاء المدة فان كانت
الاجارة على النفس فلا خيار وان شاء ابطال الاجارة وان شاء امضاها وان كان على املاكه فلا خيار له وفي رواية
صاحب المحيط اذا اجر الاب والجدة والقاضي الصغير في عمل من الاعمال قبل ان يمجوز اذا كانت الاجارة باجر المثل
حتى اذا اجره احداهم باقل منه لم يجز والصحيح انه يجوز الاجارة ولو بالاقل وذكروا في التامة في كتابه المولية
لذلك ان يعبروا بالصغير وليس له ان يعبر ما له قال وتاويله اذا كان ذلك في تعلم الحرفة بانه فعل الاستاذ
ليعلم الحرفة ويخرج استاذ ما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز كذا في الفصول العمدية وباربع العصور من متخذة
خير لان العصور لا تقوم بعين بل بعد تغييره بخلاف بيع السلع من اهل القنينة لما قرره من غير ذي اجرة
خلافها الا لا يجوز اجارة بيت بالامصار وبقرنا لنتخذ بيتا لا يجوز او كسبه او بيعه لليهود والنصارى
او بيعه في الحرم وما قال بقرنا اذا قد نقل عن ابن حرج انه يجوز ما ذكره في السواد لكن قالوا مرده سواد
الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة واما في سواد بلادنا فاعلام الاسلام فيها ظفر فلا يمكن ان يكون فيها ايضا
هو الصحيح كذا في الكافي وباربع بيوت مكة بالاجماع لانها ملك بناها الايراني من بني
على الارض الوقف باجره فذلك كذلك واختلف في بيع ارضها اجرة ابو يوسف ومحمد وهو احرى
الروايتين عن ابن خنيفة ورجحنا تقييد العبد احتراما عن الابان والتمرد بخلاف الغل اي جعل الغل
في غنقل العبد حيث لم يجز لانه عادة الظلم وفي القنية لا بأس بوضع الزينة بغير الغل في غنقل العبد فنعاننا
لقية الاباق حصصا في الهنود ورجحنا قبول حديثه تاجر واجابة دعوته واستعارة دابته
والقياس ان لا يجوز الكل لانه يبيع والعبد ليس من اهل الكسب جواز في الشيء اليسير للضرورة استخفا
لانه لا يتجدد منه كالمضاربة للجمع اليه المجاهدون وتجلب قلوب المعاملين فكانت من خروايت
التجارة ومن ملك شيئا ما هو من ضرورته وكره كسوته ثوبا وهذا هو التقدير لان قضاء الضرورة وكره
استخدام الحضرة لانه فيه تحريض الناس على الخصاء ولا يبرح عن مخالطة النساء وكره قراض بقال
درهم لم يباخذ منه ما شاء لانه قرض جبر نفعه وهو منهي عنه وينبغي ان يستودع درهم ياخذ منه
ما شاء جزا فجزا فان لم يقرض حتى لو هلك لا شيء على الاخذ وكره اللعب بالشطرنج والزرد وكل
لهو لقوله عليه السلام كل لعب ابن آدم حرام الا ثلاثة ملاعبة الرجل اهله وتاديبه لنفسه ومناخلة
لقومه وياح الشافعي الشطرنج بلا فساد ولا خلل بحفظ الواجب لان فيه تشجيعا لخاصة الحاجة

عليه ما روينا ولا بأس بالمسابقة في الرمي والفرس والابل ان شرط المال من جانب واحد بان يقول احدهما
لصاحبك يسبقني فلان كذا وان سبقك فلا شيء في لقوله صلى الله عليه وسلم السابق الا في خفي بعين
او نقل اي دمي وحافري فرس وحرر لوشطاه من الجانبين بان يقول ان سبقك فسيبك اعطيتك كذا
او ان سبق في شئ فاعطيتك كذا الا اذا دخلوا في الثانية وما وقالوا لثالث ان سبقنا فلان لك وان سبقنا
فلا شيء لنا عليك ولكن ايها السابق اخذ المال بشرط وكذا المنفعة اذا شرط لاحدهما الذي معه النصيب
صحيح وان شرطه لكل واحد منهما على صاحبه لم يجز كما في المسابقة وكره قوله في دعائه بمقعد العرش من عرشك
يروي عباد بن الاخير من العقد والثانية من القعود ولا تنك في كراهية الثانية لاستحالة معاهاتها على الله تعالى
وكذا الاولى لانها توهم تعلق عزة العرش والعرش حادث وما تعلق به هذا الوجه يكون حادثا ضرورة
وعزة الله تعالى قديمة لا يتقلب عنها اذا وادى وقال ابو يوسف لا بأس به وبه اخذ الفقيه ابو الليث لما روى
انه صلى الله عليه وسلم كان من دعائه اللهم اني اسئلك بمقعد العرش من عرشك ومنتهى الترجمة من كتابك
وجعلك الامير وكما انك انتا لعل تسبق في تجوزها جواز جعل العرش من عرشك لان العرش موصوف
بالقران بالمجد والكرم فكذلك العرش ولا يخفى على احد انه موضع الهيبة واطرافها القدرة وان كان الله تعالى
مستغنيا عنه وكره قوله في دعائه بحق فلان وكذا بحق انبيائك اوليائك او بملك او بحق البيت او
او المنفعة الحرم الا لحق الخلق على الله تعالى وانما يختص برحمته من يشاء بلا وجوب عليه ولو قال جعل الغيرة بحق الله تعالى والله
ان تفعل كذا لا يجز عيلان بانه شرعا وان كان الاول ان يأتى به وكره احتكار قوة البشر والبهائم وبلد بغيره
بأهله لقوله صلى الله عليه وسلم الجالب من ربه وقول المحكمين ولا تعلق به حق العامة في الاستماع عن البيع ابطاله
وجب ان يبيع القاضي ببيع ما فضل عن قوته وقوت اهله فان لم يبيع عزت والصحيح ان القاضي يبيع ان اشغ انفاقا
ومرة الجسر قبل ان يعون يوما وقيل شهر وهذا في حق العاقبة في الدنيا لكن لا يثم وان قلت المدة لا تغل ارضه
ومجلبوبه من بلد اخر لانه خالص حقه ولم يعلق به حق العامة ولا يبيع حاكم الا اذا تعدى الارباع عن القسمة
تعدى بافاحت افيق مشورة اهل الرأي بكون املاك الحمامات ان كان بغير بالسكر ذكره فاحسان ورجحنا
وفي القنية الحمامات مملوكة بطبيعتها فوق الطلي مطعها على غورن المسلمين وبكسرها الناس ربي
تلك الحمامات بغيره وينبغي اشد المنع فان لم يمنع ذبحها للحبس وبسبب قلم ظفاره يوم الجمعة قال القاضي
رجل وقت ظفاره وحلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان كان يرى جواز ذلك في غير يوم الجمعة واخره الى يومها
تاخير افا حشا كان مكرها الا ان كان ظفره طويلا يكون رذفة ضيقا فان لم يجاوز الحد ورد به نكره

الذي لم يملكه

بالاخبار فهو مستحق لما روت بحاشية روى عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قلم الظواهر يوم الجمعة اعاده الله تعالى
من البلايا الجمعة الاخرى وزيادة ثلثة ايام ويستحب خلق عانته وتنظيف بدنه بالاعتساف في كل اسبوع مرة
في القينة الافضل ان يقلم الظاهر شادبه ويخلق عانته وينظف بدنه بالاعتساف في كل اسبوع مرة فان لم يفعل
ففي كل خمسة عشر يوما ولا يزاد في تركه واما الاربعين فالاسبوع هو الافضل والخمس عشرة الاوسط والاربعون
الابد ولا يزاد فيها واما الاربعين ويستحب الوضوء في المحيط ذكر ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من قلم الظاهر في ارض العدو
فانها سلاح وهذا منقذ اليه المجاهدة والحرث وان كان قصير الا فخر من الفطرة كانه اذا سقط السلاح من يده
وقرب العدو ومنه ما يمكن من دفعه باضافته وهو نظير قصير اشار ثمانية سنة وفي حق الغازي في دار الحرب لا يوفيه
شادبه منقذ اليه ليكون اهيب في عين العدو رجل يعلم الصلوة او نحوه ليعلم الذكركم واخر ليعلم به فالاول
افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر مما في الاثران مذكورة العلم ساعة خير من احياء ليلة كذا في فتاوى قاضيه
وفيها اجل خرج في طلب العلم بغير اذن والديه فلا بأس به ولم يكن عقوبه اقل هذا المتبحر وان كان
امر فلا بد ان يشرح الخرج مراده بالعلم العلم الشرعي وما ينفع به فيه دون علم الكلام وامثالها
دوى عن الامام الشافعي انه قال لا يلقى الله تعالى عبد باكثر الكبار خيرا من ان يلقاه بعلم الكلام فاذا كان
حال علم الكلام المتداول في زمانهم هكذا في اظنك بالكلام المخلوط بهذياب الفارسة المقبور
بين العلم المصنف وفيها ايضا رجل علم ان فلانا يتعلم من المتكلم يكتب اليه بذلك قالوا ان كان
يعلم انه لو كتب اليه ينفع الاب من ذلك ويقدر عليه بجل ان يكتب والا فلا يكتب كيلا العدو بينهما وكذا
فيما بين الرجلين وبين السلطان والريعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون اليه اذا كان يصوم ويصلي
ويصبر بالنسب باليد واللسان فذكره بما فيه ليكون غيبة وان اخرج السلطان بذلك لينزعهم فلا اثم عليه جعل مساوي
اخي المسلم على وجه الاهم لا يكون ذلك غيبة انما الغيبة ان يترك على وجه الغيبة يبدل السب حكمة عن الاليت فلفظ
كنت افي ثلثة اشياء اذ جعت عنها كنت افي ان لا يحل للمعلم اخذ الاجرة عن تعليم القرآن وكنت افي ان لا ينبغي
للعالم ان يدخل على السلطان وكنت افي ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليجعلوا شيئا وجعت
عن ذلك كله صلة الرحم واجبة ولو لم يدم ونجاسة وهي معاونة الاقارب والاحسان اليهم والتخلف
بهم والمجاسة اليهم والكاملة معهم وزور ذوى الاوصاف غيا فان ذلك يزيد الفتنة وجبايل يزور اقرباه
كل جمعة او شهر فيكون كل قبيلة وعشيرة يدا واحدة في الشاكر والتظاهر على ما هم في نظر الحق ولا يرد بعضهم
حاجة بعض لانه من القطيع في الحديث صلة الرحم تزيد العمر وفي الحديث اخبرني الله انك تعلمهم فيهم فاطع

رحم وفي بعض الحديث ان الله يصل من وصل رحمه ويقطع من قطعها **فصل في الزخيرة**
ان تعليم صفة الايمان للناس وبيان خصايص اهل السنة والجماعة من اهم الامور ولا تلتف حرم الله تعالى
في ذلك تصانيف والتخصيص يقول ما امرني الله تعالى بقلته وما نهاي عن انتهيت عنه فاذا اعتقد
ذلك بقلبه واقر بلسانه كان ايمانه صحيحا فكان مؤمنا بالكل وفيه اذ قال الرجل لا ادرى اصحح ايماني
ام لا فهذا خطأ الا ان اراد به نفى الشك كمن يقول شئ نفسي لا ادرى اريد ان اخرج من الدنيا مؤمنا ولا يكون كافر
وقال انما مؤمن ان شاء الله تعالى فهو كافر الا ان يوافقه الا ادرى اخرج من الدنيا مؤمنا ولا يكون كافر
وفي المحيط من ان لفظ الكفر مع علمه ان الكفر ان كان عن اعتقاد لا شك ان الكفر وان لم يعتقد ولم يعلم انها
لفظة الكفر ولكن اذ بها عن اخيار فقد كفر عند عامة العلماء ولا يعتد بالجهل وان لم يكن فاصد في ذلك
بان اراد ان يتلفظ اخر فخر على لسانه لفظ الكفر نحو ان اراد ان يقول حتى انك تؤخذ اي وما يشاء كان
تؤجر على لسانه عكس فلا يكفر وفي البحث من محمد بن صالح ان من اراد ان يقول اكلت فقال كفت
انه لا يكفر قالوا هذا محمول على ما بينه وبين الله تعالى فاما القاص فلا يصدق من اضم الكفر او اهتم به فهو كافر
ومن كفر بلسانه طاعة قلبه ومضيق بالايان فهو كافر ولا ينفع ما في قلبه لان الكافر يعرف بما ينطق به
فاذا نطق بالكفر كان كافرا عندنا وعند الله تعالى كذا في المحيط وفي السير الاجسام من غم على ان يا وغيره بالكفر كان
بغيره كافر ومن يكلم بكلمة وضوح غير يكفر الضاحك الا ان يكون الضحك ضروريا بان يكون الكلام
متضحكا ولو تكلم به مذكور قبل القوم ذلك منه فقد كفر والرضا يكفر نفسه كرا لا اتفاق واما الرضا
يكفر غيره فقد اختلفوا فيه وكثير من الاسلام خواهر زاده في شرح التبر ان الرضا يكفر الغير انما يكون
كفر اذا كان سبج الكفر في سجنه اما اذا كان لم يكن كذلك ولكن احب الموت والنفل على الكفر لمن
كان شريرا موديا بطبعه حتى ينقسم الله تعالى فلهذا لا يكون كفرا ومن تأمل قوله تعالى ربنا اطمس على اموالهم
واشد على قلوبهم فلا يؤمنوا بظهور صحة ما ادعينا وعلى هذا اذا دعا على ظالم وقال اما لك الله
على الكفر وقال سلب الله تقاعدك الايمان ونحوه فلا يضره ان كان مراده ان ينقسم الله تعالى من عظمته
وايدائه الخلق قال صاحب الزخيرة وقد عثرنا على الرواية عن ابن خنيفة عن ابن الرضا يكفر من غير تفصيل
ومن خطبه بآله اشياء توجب الكفر ان كلفها وهو كاره لذلك لا يضره وهو محض الايمان ومن اعتقده
الحدود حراما او بالعكس يكفر اذا كان حراما غيره لا يكفر وان اعتقده وانما يكفر ان كان حراما ثابتة

بدليل قطعي وأما لو أخبر الأحاد فلا وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الفتاوى فعمل الطالب
أن يرجعها وينبغي المسلم أن يتعقد هذا الدعاء صبا حاصلا ومسا فأن سب العصمة عن الكفر بدعا سيد البشر
صلى الله عليه وسلم اللهم إني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئا وأنا أعلم واستغفرك لما لا أعلم أنك أنت
عالم الغيوب ثم إذا كان في المسئلة وجوه توجب الكفار وجوه أخرى بحمل العالم على ما يمنعه
والإرجح الوجوه على الواحد لأن الترجيح لا يقع بكنهه لا دلالة ولا احتمال أنه أراد الوجه الذي يوجب الكفارة
ثم المستطرد في الفتاوى أن قوة اليأس مقبولة وقايمان اليأس لا الكافر ليجب غير عارف بالله تعالى
وابتداء إيمانا أو فانا والفتاوى عارف بحاله حال البقاء والبقاء أسهل من الابتداء والدليل على قبولها مطلق
أطلقها قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده **فصل** وفي الفتاوى من يقر بالتوحيد ويجحد
بأنسالة إذا قال لا إله إلا الله لا يعبر مسما كذا لو قال ابتداء محمد رسول الله أو قال دخلت في دين الإسلام
أما اليهود والنصارى إذا قالوا هما اليوم فلا يحكمهم بالإسلام لأنهم يقولون ذلك فإذا استفسر لقوله
هو رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بد من هذا على إيمانه ما لم ينضم إليه التبري ما هو عليه وإذا قال النصراني
أشهد أن لا إله إلا الله والنبي محمد صلى الله عليه وسلم لا يحكمهم بالإسلام لجواز أنه دخل في اليهودية أو في اليهود يقول ذلك
أيضا وإن زاد وقال في دين الإسلام والاحتمال وكذا إذا قال أنا مسلم لم يكن مسلما لأن معناه النسب
لحق وكل في ديني نعم أنه كذلك وعن الإمام رحمه الله عليه إذا قال نصراني أو يهودي أنا مسلم أو مسلمت
يسأل إن شاء الله تعالى أن يرتب بترك دين النصرانية واليهودية والدخول في دين الإسلام صار مسلما
وإن قال أنا مسلم فدين الحق لم يكن مسلما وإنما يستأخي حتى على جماعة كان مسلما وإن ما قبل أن يقال
أن يصلي لم يكن مسلما وإن قال العرشي شهد أن لا إله إلا الله أو قال شهد أن محمد رسول الله صار مسلما لأنه
منكر بالدين جميعا فإيمانهما شهود دخل في دين الإسلام مسلم ونصراني تنازع في شيء فقبل أنه يباع
من المسلم النصراني فقال النصراني أنا مسلم لا يصير إلا إذا قال أنا مسلم مثلك قالوا ينبغي أن يصير مسلما
لأنه أخرج الكلام جوابا بالكلام غيره وعن الإمام أنه يصير مسلما بأنا مسلم شهد نصرانيان على
نصراني أنه اسم وهو يكره يقبل شهادتهما وكذلك لو شهد رجل أو امرأتان من المسلمين ويترك
عاديته وجميع أهل الكفر فيسوء ولو شهد نصرانيا على نصرانية بأنها مسلمت جاز وأجرت
على الإسلام وهذا قول الإمام وفي النوادر يقبل شهادة رجل وامرأتين على الإسلام وشهادة

نصرتين على نصراني بأنه اسم **كتاب التكاج** لما فرغ عن الكراهة والاستحسان في التكاج
لأنه تارة يستحسن وأخرى يكره اختلف في معناه لغة واختار صاحب المحيط وتبعه صاحب الكفاي وسائر
المحققين أنه الضم ولجميع قال الشاعر إن القبول تنكح الأيا ما التوبة لأرسل الشامي أو نظم ونظم النفسها
سمى التكاج تنكاحا لما فيه ضم أحد الزوجين إلى الآخر ضمنا أو عقدا حتى صار في كسر على باب
ووجه خفي ومعناه شرعا عقد موضوع ملك المنفعة أي حل شتماع الرجل من المرأة وهو أحسن من البيع
فإن عقد موضوع ملك ^{للمنفعة} فله من بعض الصور ملك المنفعة فلا حاجة إلى زيادة قولنا في محله كما كان في النهاية
أحرار عن البيع الفلاني والهايم فإن ملكك ليس بملك المنفعة التي هي الوصل المراد بالعقد الحاصل بالمصدر
وهو ارتباط أجزاء التصرف الشرعي بالأجزاء المرتبطة بخو زوجة وتزويج وكذا بيعت ومشتريت فإن الشايع
فجعل المركبة الأخبارية أنشاء بحيث إذا وجد وجد مع منعه شرعا يرتب عليه حكم شرعي مثلا إذا قيل
زوجت وتزويجت ^{بمعنى} وهذا شرعي هو التكاج يرتب عليه حكم شرعي هو ملك المنفعة وكذا إذا قيل بيعت
ومشتريت وجد مع شرعي هو البيع يرتب عليه حكم شرعي هو ملك المبيع ^{كان} وفيما بين اللفظ أنشاء في معناه
من العلاقة القوية حيث لا يختلف عن المنفعة أنشاء إيجاد معنى بلفظه بقائه في الوجوه كمنع اللفاظ
الإنشائية بأسماء معانيها حيث ذكر البيع والتكاج وأريد بهما الإيجاب والقبول ولا أطلق التكاج ههنا
عن العقد مع أن العقد موضوع التكاج شرعا كما عرفت فظهر أن الدم في ملك المنفعة ليست صلة الموضوع
بل الغاية فكانت قبل عقد موضوع معنى يرتب عليه ملك المنفعة وإن ههنا عللا وريعا لفاعلية المتعاقدان
والمادية الإيجاب والقبول والصورية الارتباط والغاية الاستماع هذا تحقيق ما ذكره صدر الشريعة وإن كان
عبارة قاصرة عن فادته وينبغي فيه ما يرد عليه أنه فسر ولا التكاج بعقد ملك المنفعة وصرح بأن التكاج
هو الإيجاب والقبول مع ذلك الارتباط فلم يرد من أن يكون الإيجاب والقبول مع الارتباط معنى التكاج ثم
فهم من قوله فإن الشرع يحكم بان الإيجاب والقبول الموجودين حساسين بربطهما ارتباطا حقيقيا فيحصل معنى
شرعي يكون ملك المشتري أثره ذلك المعنى هو البيع أن يكون التكاج معنى الإيجاب والقبول مع هبة
وبينهما تناقض المفهوم من قوله ذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المحقق للرب من الإيجاب والقبول
مع ذلك الارتباط الشرعي أن يكونا متحدين لأن يكون أحدهما معنى فلاخر وهو منافق للمتأففين
ووجه الانتفاع ظاهر مما قد مر فليتأمل ليس التكاج حال الاعتدال أي اعتدال الميزان بين الشوق لقد

الى الجماع وبين الفتور عنه ويجب في التوفان وهو الشوق القوي ويكره خوف الجوراء عدم رعاية
 حقوق الزوجية وينعقد النكاح اي يحصل ويتحقق بايجاب بقول الباء للملكة كما في بيت البيت
 بالبحر والمدرك الاستعانة كما في كبت بالقلم لانه ينافي كون الايجاب والقبول اجزاء مادية والمراد
 بالايجاب ما يقدم من كلام العاقدين سمي به لانه يوجب وجود العقد ان فصل به القبول والثبت
 للاختصاص بالقبول وضعا في اصل اللغة للمضي الى الاختيار ثم احاطت بالزمان الماضي وانما اشترط
 ذلك لان البيع انشاء تصرف شرعي والنكاح كذلك والتصرف في الشيء لا يعرف الا بالاشارة والشرع قد استعمل
 اللفظ الموضع للاخبار من المصلحة في الانشاء ليدل على التحقيق والشوق فيكون اول على قضاء الحاجة
 فنية اشارة الى انه لا ينعقد الكتاب في الحاضر فانه لو كتب على شيء لامرأة زوجتي نفسك فكبت
 المرأة على ذلك الشيء عقبة زوجت نفسي منك لا ينعقد النكاح كذا في معراج الذرية كزوجت اي نفسي
 ان صدر عن المرأة او بنيت او نحوها ان صدر عن الرجل وتزوجت وينعقد ايضا بما اوضحنا اي لفظين
 وضع احدهما في الماضي والآخر للاستقبال يعني لا وفاته موضوع للاستقبال كزوجتي وتزوجت
 وانما عطف قوله بما وضعا على الايجاب والقبول اشارة الى ان ما وضع للاستقبال ليس من الايجاب والقبول
 فان صاحب الهداية قال النكاح ينعقد بالايجاب والقبول بلفظين يعبر عنهما عن الماضي ثم قال وينعقد
 بلفظين يعبر عنهما عن الماضي وبالاخر عن المستقبل واعاد لفظه ينعقد بلفظين بينهما على
 ان اللفظين الذين احدهما ماض والآخر مستقبل لا يوجب قبول بل قوله زوجتي فوكيل وقوله
 زوجت ايجاب وقبول حكما فان الواجب يتولد من النكاح بخلاف البيع كما ياتي في موضع انشاء الله تعالى
 وصاحب الوقاية والكثر كانا زعماء ان قوله ثانيا وينعقد بلفظين غير محتاج اليه بناء على عدم
 ان ما وضع للماضي والمستقبل ايجاب وقبول فقصده الاحتصار فقال الاول وينعقد بايجاب وقبول
 لفظهما ماض كزوجت وتزوجت او ماض ومستقبل كزوجتي فقال زوجت وقال الثاني وينعقد
 بايجاب وقبول وضعا للمضي واحدهما وقال شارح الزيلعي اي ينعقد النكاح بالايجاب والقبول بلفظين
 وضعا للمضي ووضع احدهما للماضي والاخر للمستقبل فعملوا ما وضع للمستقبل من الايجاب والقبول وهو مخالف
 للكتب والجب ان الزيلعي قال بعد ذلك وهذا المعنى موجود ايضا فيما اذا كان احدهما ماضيا والاخر
 مستقبلا مثل ان يقول زوجتي فيقول زوجتك لان قوله زوجتي فوكيل واثابة وقوله زوجت اشتال

لامر فينعقد النكاح قال المصنف جعل زوجتي شرط العقد ويوافق شارح فيه ثم جعله توكيدا واثابة
 واعجب من ذلك ان صاحب الهداية بعد ما ثبت على هذه الفقة كيف لم يثبت لها هولا الحجة من ملهم القبول
 واليه المرجع والمآب ويجوز ان يرد بالاستقبال ما ينسأ والمضارع لما نقل في معراج الذرية عن الشيخ
 حميد الدين انه قال نظير الانقضاء بالماضي والمستقبل ان يقول الرجل في تزوجك فتقول المرأة
 زوجت نفسي منك يصح النكاح وان لم يعلمها معناه قال في الفتاوى الظهرية رجل تزوج امرأة
 بالعمرية او بلفظ لا يعرف معناه لو تزوجت نفسها به ان علم ان هذا اللفظ ينعقد به النكاح يكون
 نكاحا عند الكل وان لم يعلمها معناه فان لم يعلم ان هذا اللفظ ينعقد به النكاح فهذا جمل مسائل
 الطلاق والعناق والندب والنكاح والخلع والابراء عن الحقوق والبيع والتكليف فالطلاق والعناق والتبشير
 واقع في الحكم ذكره في عناق الاصل واذا عرف في الطلاق والعناق ينبغي ان يكون النكاح كذلك
 لان العلم بمضمون اللفظة انما يعرف لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوي به الجحد والنزل بخلاف البيع ونحوه
 وينعقد ايضا بقوله اداد وبرزفت بلا ميم بعد داي وبرزفتي يعني اذ قيل للمرأة خوسن بدف
 بفدان داي فقال اذ ثم قيل للرجل برزفتي فقال برزفت بلا ميم يصح النكاح للعرف في وفي المضمرة الاحتياط
 ان يقول بالميم وعن نجم الدين السبكي ان يقول ينبغي ان يقول الخاطب خوسن برزفتي داي وتقول المرأة
 خوسن دادم لان في انعقاد النكاح بدون ذكر خبره اختلافا للشيخ فالذين ذكره تكون المسئلة متفقا عليها
 كذا في ذخيرة كيع وشراد اي اذ قيل للبايع فزوجني فقال فزوجت ثم قيل للشيء خريد فقال خريد
 يصح البيع وان لم يقول فزوجت وخريد لما ذكره لا ينعقد بقوله لهما عند الشهود ما دان وسوم وكذا
 لو قال لامرأة هذه امرأتي وقال المرأة هذا زوجي عند الشهود لا يكون نكاحا قال الامام قاضي هان يخطب
 ان يكون الجواز على التفصيل اذ ينعقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان اقر المرأة انه زوجها
 واقر الرجل انها امراته يكون ذلك نكاحا وينضم اقرارهما بذلك لانشاء النكاح بينهما بما اذا اقر
 بعهدهم يكن فانه كذب محض ولا ينعقد ايضا بالثبوت وهذا لا يكره العاقدان شيئا من الايجاب والقبول
 بل ان عاقد من المهر وينعقد الزوج او وكيله وتأخذ المهر او وكيلها وتسلم المرأة نفسها وانما ينعقد به
 مباينة في صيانة لا بضياع عن الملك واحترام انشائها وينعقد به البيع اذ لم فيه هذا المعنى ولذا
 قال بعضهم ينعقد به في الحبس لا النفس وانما يصح بلفظ النكاح والتزويج وما وضع لتكليف العين
 كهيبة وتكليف وصية وقوسع وشراد فلا يصح بلفظ الاجارة والاعادة لانهما وضعا لتكليف المسقة والمال

فلا يصح باللفظ الوصية لأنها وضعت لتخليك العين بعد الموت وفي غايته البيان هذا قيد الوصية
 بما بعد الموت وأطلقت وأما إذا قيل الوصية بابنية فلا تلة لك الآن بخبر من الشهوة وقال الرجل
 قبلت يكون نكاحاً وفي الثاني راجية أن كل لفظ موضع لتخليك العين يقع فيه النكاح إذا ذكر
 المهر والأفيا النسبة بشرط سماع كل من العاقدين لفظاً آخر أو لعله لم يحقق الرضا من الطرفين
 فلا يقع النكاح وقد عرفت أنه لا يقع بالكاتب في الحاضر فلا بد من سماع العبارة ويشترط أيضاً
 حضور حزين أو حزينين مكلفين سماعين معا قولهما وقيل حضور الشاهدين لسماعهما والصحيح
 هو الأول فلا يقع بحضور الأصميين وهذين لم يفهما كما هما وينعقد بحضور الكاثر إذا فهموا
 وإن لم يذكر في بعد الصحو وإن سمع أحد الشاهدين فاعيد على الآخر فسمع دون الآخر يصح إلا
 في رواية عن أبي يوسف استحباب أن أخذ المجلس ولو أحدهما أصم فاعاد عليه صاحبه حتى سمع لم يجر
 ولو سمع أحدهما كلام الزوج والآخر كلام المرأة ثم أعيد وانعكس السماع لم يجر عند العامة
 وأجاز أبو هلال أن أخذ المجلس قوله قولهما أي قول العاقدين أو من قول الواقعة من لفظ
 الزوجين فإنه لا يشترط قول الوكيلين مطلقاً أي سواء كان شهادتهما النكاح مسلم أو كافر
 ومسلمين النكاح مسلمة إذا شهدا على المسلم ولو كانا فاسقين أو مجرورين في قذف أو عيبين
 أو ابني الزوجين أو ابني أحدهما لأن كلا منهما أهل الولاية فيكون أهل الشهادة بخلاف وأما الغايت
 ثم الأدلة فلا يفتقروا عليها وإن ثبت النكاح بهما أي ابن الزوجين أو ابني أحدهما أن ادعى القريب
 لأن الشهادة للقريب لا يجوز بخلاف الشهادة عليه فإذا نكح بحضور ابن الزوج فإن ادعى لم يقبل شهادة
 ابنته له وإن ادعت تقبل شهادتهما وإن نكحاً عند ابني الزوجة فإن ادعت لا تقبل شهادتهما وإن ادعت تقبل
 كما صح نكاح مسلمة بنته عند ابني الزوجة فادعت لا تقبل شهادتهما وإن ادعى تقبل كما صح نكاح
 مسلمة بنته عند ميتين وإن لم يثبت بهما إذا نكحاً لا تقبل شهادته الكافر على المسلم وإن ادعى المسلم
 تقبل له أم الأب شخص آخر النكاح صفة فأنكح عنده رجل أو امرأتين أن أم الأب صح النكاح والأفلا
 فإن الأب إذا حضر انتقل عبارة الوكيل إليه فصار عاقداً حكماً والوكيل مع الرجل والمرأتين شاهدان
 كآب زوج بالفتنة عند رجل إذا حضر صح النكاح والأفلا فصارت البالغة كأنها عاقدة والاب وذلك
 الشاهدان حرم على الرجل تزوج أصله وأن علته وفرعه وأن صفته وأخته وبنتها فإن ضلت
 وبنت أخته وأن ضلت وعمته وخالت بآي جهة كانتا وأما بنات العم والعممة وأنحالة فحلال

لقوله تعالى وأهل لكم ما وراء ذلكم وهن غير مذكورة في المحرمات وبنت زوجة وطئت وأم زوجة
 وإن لم توطأ لما يقربان وطئ الأمهات تحريم البنات تحريم الأمهات وزوجة أحد
 الزوجين ^{الزوجة} وإن علا وفرعه والكل صاغاً أي حرم تزوج ما ذكر من الأصل والفرع وغيرهما من جهة الرضا
 وهذا مثل أقسام ما كتبت لا تحت مثلاً مثل البنت الرضا عمة للأخت النسبية والبنت النسبية
 للأخت الرضا عمة والبنت وحرم أيضاً تزوج أصل من بنته وإن علته وأصل من لم تكن شهوة
 وماسية ونافذة في ذكره والنظر في شهوة إلى فرجها الدخول ولو كان نظره من زجاج أو ما دعي
 المرأة فيه إلى ما وحرم أيضاً تزوج فرجه من أخته أو بنتها أو بنت أخته أو بنت أخته أو بنت أخته
 خلافاً للشافعية لا يحرم تزوج النظر إلى فرجها الدخول من أخته أو بنتها أو بنت أخته أو بنت أخته
 الدخول من زجاج أو ما هو فيه تحريم هي له ولما إذا نظرت أخته أو بنتها أو بنت أخته أو بنت أخته
 لا تحرم كذا في فتاوى فاضل خان والحلاصة قبل أن أمراً تحرم أمراً ما لم يظهر عدم الشهوة
 وفي المسألة أي إذا أمرت أمراً لا تحرم ما لم يعلم الشهوة لأن تقبل النساء غالباً يكون عن شهوة
 والمعانقة بمنزلة التقبل كذا في فتاوى فاضل خان ومادون سبع سنين ليست بشبهة فإن بنت سبع سنين
 قد يكون مشبهة وقد لا يكون فإنه قد يختلف بعظم الحجة وصغرها وما قبل بلوغها سبع سنين فلا يكون
 مشبهة وبه يفتر كذا أي كالحرم تزوج أصل من بنته وهو كذلك حرم الجمع نكاحاً وعمة أي في النكاح
 والعدة ولو كانت العدة من طلاق أو بائن وفيه خلاف للشافعية والجمع وطئاً بملك ميتين قوله بن امرأتين
 منطلق بالجمع أيهما فرضت ذكر الم تحل له الأخرى يعني يحرم أن يجمع بين هاتين المرأتين في النكاح
 بأن ينزوجهما بعقد أو عقدتين أو تزوج أحدهما في عدة الأخرى وكانت العدة من بائن أو رجعة
 وإن بظاهرها مملوكين لأن الجمع بينهما يقتضي الرضا عمة الرحم إذا المعادات معادة بين الطرفين
 الجمع بين امرأة وبنت زوجها الذي كان لها من قبل أو لغيره بينهما أو لأرضاع فإن بنت الزوج لو فرضت
 ذكر كان ابن الزوج وهو حرام أما المرأة الأخرى لو فرضت ذكر فلا يحرم عليه تلك المرأة وإن تزوج أخته
 وطئاً صح النكاح لصدره عن أحمد مضافاً إلى أنه لا يضا واحدة من المنكحة ولو طئ في حرم
 أحدهما عليه لأنه لو طئ للمنكحة صار جامعاً بينهما وطئاً حقيقة ولو جامع المملوكة صار جامعاً بينهما
 وطئاً حكماً لأن المنكحة موطوءة حكماً وإذا حرم المملوكة على نفسه بسبب الأسبا كان يبيع والتزويج

والهبة مع تسليم الاعتاق والكتابة حل وطى المنكحة واذا طلق المنكحة حل وطى المملوكة
وبطى المنكحة ان لم يكن وطى المملوكة لعدم الجمع وطى الاحكام وان تزوجها بالاختين
بعقدين قيد به لانه لو تزوجها بعقد واحد كان النكاح باطلا للجمع بين الاختين فلا تخفان
شيئا من المهر ونسب الاول قيد لانه لو علم ذلك بطل الثانية ففرق بينه وبينهما لان نكاح
احدهما باطلا يفسد وجهه الى النعسين لعدم الاولوية والترجيح بلا مرجح باطل ولا التنفيد
مع الجمالة لعدم الفائدة اذ لا يمكن الاستمتاع بواحدة منهما وللضرر عليه وعليها بالزام النفقة
والاكسوة من غير رضاء حاجبة وصيرورة المرأة كالمعلقة وهي التي لها زوج قد عرض عنها ولا يجوز
التحري في الفروج فقيس التفرق فان طلقت المهر وقالت الاولى لا يقضى لهما بشئ
من المهر كما ان يصطلى الا الحق للجمول فلا بد من عوى الاولى والاصطلاح يقضى لهما ما صورته
ان تقولوا عند القاضى لهما عليه المهر ولا يبعد وناقصا عن نصف المهر فيقضى القاضى واذا دعها
الى الاولى كل منهما بلا بدنية حلها تمام المهر بان فرق بعد الدخول لانه استقر بالدخول
فلا يسقط منه شئ ونصف مهر لوقبله وتب وكسيتها لانه النكاح لا خير باطل غير موجب
لمهر والنكاح الاول صحيح وقد فارق الاولى قبل الوطى فيجب نصف المهر ولا يدري لمن هو نصف بينهما
وان اختلفا في نسبها فان علموا الى السبيان بانهما فلانة وبهما الاخرى فكل منهما بايع مهرها
المستحق والاى وان لم يعلم المستحق فصفى فكل منهما نصف قل السبيان كانه متيقن وانما يتم
مهرهما فلما تمقروا حل بول نصف المهر كذا الحكم في سائر المحرم جمعها في النكاح من المحادم صحيح
نكاح الكتابة المقررة بنى فلا حاجة الى ذكر الصابية لانها ان كانت كتابية مقررة بنى صار ذكرها
عشا والاف بياد ذكرها ونكاح المحرمه لوطى او غمرة ولو كان كاحها محرم فان اخرج لا يمنع صحة النكاح
ونكاح الامة ولو كانت كتابية ومع طول الحرة خلافت في نفسها فانه لا يجوز للمسلم ان يتزوج
امه كتابية ويجوز له بالمسلم بشرط عدم طول الحرة والراد بطول الحرة القدرة على النكاح بان يكون له
مهر الحرة ونفقها ونكاح الحرة عليها الامة كذا لا يجوز نكاح الامة على الحرة ولو كان نكاحها
في حرة الحرة بقا ان نكاح النكاح المانع من العقد ونكاح اربع من حرار واما فقط للمحرر لا يجوز
له ان يزيد من الاربعة لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع والتخصيص على العدد

يمنع الزيادة عليه وعند الشافعي لا يزوج الامة واحدة وتبعد نصفها ونكاح خيامة من نكاحها
تحت قوله تعالى واحل ما وراء ذلكم ولكن لا نوطا قبل وضعها لئلا يبيع ما ذهبت عنه لا يضمن
لانه هذا اذا كان النكاح غير الزنا واما اذا كان ذلك فالنكاح صحيح عند الكل وتحقق النفقة عند الكل
ويحل له وطئها عند الكل كذا في النهاية ونكاح الموطوءة بملك عين بان وطئها مولاها ويدخل فيه
ام الولد ما لم تكن حرة لانها ضعيف ولهذا ينقضي ولها ما تجوز فيه وبسخت المولى ان يستبرأ
صبانته لانه اذا نكح نكاح الموطوءة بربا حتى لو رآه تزوج فزوجه حار وله ان يطأها
خلاف المحرم ونكاح المضمومة كالمحرمة فانه اذا تزوج امرأتين لا يحل له نكاح احدهما بائنا كانت
محررا او ذات زوج او وثنية ويحل له نكاح لاخرى صحيح نكاح من تحل وبطل نكاح لاخرى
لان البطل فاحدهما يقتصر على الاخرى لان غير الباطل اذ اضم الى الباطل يكون قبول
غير الباطل شرط لقبول الباطل وهو فاسد والبيع يفسد بالشرط الفاسد بخلاف النكاح وما سمي
من المهر كذا فلها او قالوا يقسم على مهر مثلها فاما المضمومة لزمه وما اصاب الاخرى لا يلزمه
لان نكاح امه وسيدته لا يبيح نكاح المولى لانه سواء كانت مدبر او ام ولد او مكاتبه او مشركة
ولا نكاح العبد سببه للاجماع على بطلانها ولا نكاح الجحشية والوثنية لانهما من المشركات
وقد قال الله تعالى ولا تتكحوا المشركات حتى يؤمنن وصائبية عابدة كوكب كتابها اختلف في تفسير
الصائبية فعند جماعة اوثان وانهم يعبدون النجوم وعند ابي يعقوب عبيدة الاوثان وانما
يعظمون النجوم كعظيم المسلمين الكعبة فان كان كافره الامام صحيح بالاجماع لانهم اهل الكتاب فدخل فيما سبق
وان كان كافره لم يصح بالاجماع لانهم مشركون ولهذا قيدت ههنا بما ذكره كذا لا يجوز وطئ المذكورين
بملك الميمين لان النكاح محرم لوطى او يقول هو في موضع النفقة فيتناول لوطى ذكره الزيلعي ونكاح
خامسة وعشرة رابعة للمحرر وثالثة في حرة ثانية للعبد فان طلق الحر احدى نسائه لا يزوج طلاقا بائنا
لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى ينقض عتقها وفيه خلاف اشافى وهو نفقته ونكاح الاخت وعمة الاخت
ولا نكاح جيلة ثبت نسب حملها كالحامل ثبت فان النسب ثبت في دارهم كما ثبت في دارنا وهذه العبادة
احسن من قولهم كالحامل من سبي لان المنبادر منه حصول الحمل بعد السبي وهو باطل اذ لا يثبت النسب
او حامل من مولاها بان ادعى وحملها امه او حامل من زوجها مولاها اياه فانه ايضا ثابت النسب

ولا تكايج المتعة وهو ان يقول لامرأة اتبع بك كذا من المال وتزوج امرأة
 بشهادة شاهدين عشرة ايام لم يقبل والموت في وقت لا يقبل منه عطفة على المتعة فانه مع عدم معناه
 مخالف للهداية حيث قال والتكايج الموقتة بهت امرأة عليه رجل انه تزوجها وقضى به ولم يكن
 تزوجها حله وطهرها ولها تمكين في عكس هذا عندنا في خيفة رجوع وهو قول ابي يوسف الاول وفي قول الآخر
 وهو قول محمد بن رجاء لا يسهل الوطء وهو قول الشافعي لان الفاضل خطا في ان الشهادة كذبة فصار كما اذا ظهر انهم
 عبيد وكفا ولا في خيفة رجوع ما روي ان رجلا قام بينة لامرأة انه تزوجها بغير علة فوطئته عند فقهه على
 بذلك فقالت المرأة اني لم يكن لي منه نفقة فخرجت اياه فقال عليا هذا كذا زوجها ولو لم يقع التكاج
 لاجلها بما طلبت لا يصح تعليق التكاج بالشرط مثل ان يقول بئس ان دخلت اذ زوجك فلان او قال
 فلان تزوجتها فان انقلبوا يصح وان صح التكاج لما تقرر ان التعليق بالشرط يختص بالاستطاعة المحضة
 التي تخلف بها كالتلف في العتاق ولا يتقدها والتكاج ليس منها ولا مضافا الى امره للمستقبل مثل
 ان يقول في الحرم مثلا تزوجها فلان في الصفر وقال فلان قبلها الا يصح التكاج ويبطل الشرط
 دونه اى دون التكاج لان يكون اى بشرط كائنا نقل في العادة عن مجموع النوازل ان التعليق
 التكاج بشرط معلوم للحال لا يجوز ويكون تحقيقا بان قال لا تزوجك فخرجت بئسك فقال في تزوجها
 قبل هذا من فلان فلا يصح تعليق التكاج فقال ابو البت ان لم يكن زوجها منك وقيل الاخر وظهر انه
 لم يكن زوجها ينعقد هذا التكاج لان التعليق بشرط كائنا تحقيقا فيكون تخييرا او باني تحقيقا
 في اخر البيوع ان شاء الله تعالى **باب الاول والكفو** الولي شرط صحة التكاج والصغير
 والمجنون والفقير لا ينعقد الاحتياج اليه العجز وهو موجود فيهم ولما علم من كون الولي شرط صحة التكاج
 في الصغير ونحوه عدم اشتراطه في صحة انعقاد التكاج اضدادهم فرجع عليه قوله بنعقد تكاج حر مكلف
 اى عاقل بالغ بكر كانت او ثيبا بلا ولي فان احره المكلف اذا زوجت نفسها فنعقد في خيفة رجوع
 والى يوسف بن عبد بن ابي يوسف لا ينعقد الا بالولي عند محمد بن يوسف موقوف على اجازة الولي وعند مالك
 والشافعي لا ينعقد ولا اى الولي الا عند ارض غير كفوءا في شيء وان شاء اجاز ما لم تلد منه واما اذا ولد
 منه فليس للاولياء حق الفسخ كيلا يضيع الولد عن كذا في الحائضه والخلاصة ولكن ذكر
 في مسودتي في المسألة اذا تزوجت نفسها من غير كفوء فمالم يولد ذلك فكذلك ولد اولاد

ثم بدل ان يحاصم في ذلك فله ان يفرق بينهما لان السكوت انما جعل رضا في حق التكاج وفي حق البكر
 نصا بخلاف الفيلس كذا في النهاية وروى عدم جواز رده الحسن عن ابي جريح لان كذا من النساء
 لا يمكن دفعه بعد الوقوع وبه يفتي لفساد الزمان ورضا البعض كالكل اى رضا بعض الاولياء
 كرضا كلهم حتى اذا عقد واحد منهم لم يقبل على نفسه لو استوفى الدرجة اما اذا كان بعضهم اقرب من بعض
 فله فسخه وقبضه اى الولي المهر ونحوه اى بخوف قبضه المهر كخبرها منه وبما شره اسبأ الولية رضا
 لانه تقرير للحكم العقد وان حاصم الزوج في المهر والنفقة في الفيلس لا يكون رضا في الاستسكان يكون
 ذكره فانه حال السكوت لان السكوت عن المطالبة يحتمل فلا يحسن رضا الا في موضع محصور وليس هذا منها
 لا تجبر بكرا بالغه على التكاج اى لا تنكح بلا رضاها بل تجبر الصغيرة عند نكاحها وتجب البكر عند النكاح
 ولو بالغه فالبكر الصغيرة تجبر تقاها والشيب البالغة لا تجبر تقاها ثم عند النكاح ولو فلم الاجبار وعند الشافعي
 ليس الا للاب والجد اب لاب فان استاذنها اى البالغة هو اى الولي يقب او وكيله او زوجها
 اى الولي فعلت بوصول خبر الزوج اليها فسكت او ضحكت غير مستهزئة فان ضحكها مستهزئة لا يكون
 رضا واذا تمت فهو رضا هو الصحيح كذا في النهاية او بكت بلا صوت كانا فاشترط ان يعلم الزوج حتى
 ان سكوتها وما عطف عليها انما يكون اذا علمتها اذا علمت الزوج من هو ليظهر رغبته اليه من رغبته عنه
 حتى لو قال لها اربعان زوجك من رجل فسكت لا يكون رضا لعدم العلم به ولو قال ازوجك
 من فلان وفلان وذكر جماعة فسكت فهو رضا يزوجها ايا شاء ذكره الزيلعي لا المهر اى
 علمها المهر ليس شرط لان التكاج صحته بدون وان كان المبلغ فضولا بشرط فيه العود والعقد لانه
 غلبت رجوع خلافا لما اذا اى كمال سكوتها المذكور اذن كذلك اذا زوجها اى عند الولي
 فسكت يكون كونها اذنا في الاصح ذكره الزيلعي واذا استاذنها غير اقرب اى الاجنبى او ولى
 بعيد فاذن لا يكون بالسكوت بل بالقول لان هذه السكوت لعل الانقضاء لكلامه فلم يد على الرضا
 بخلاف الرسول فانه قاسم يسقط الولي كاشيب لقوله عليه السلام الشيب شاو ولا ينقض لا يعرضها
 اذ قل الحياء بالحارسه فلا مانع من النطق والكلام اذا وجد فعل يدل على رضا فهو كالقول كتمكينها نفسها
 ومطابقتها مهرها ونفقها لان الدلالة تعمل على الصريح وفي المحيطة لو قبلت الهداية او خدمت الزوج
 او اكلت من طعامه لا يكون رضا ويشترط في استاذن غير اقرب اعلامها اى المهر والزوج

قيل لا بد من تسمية المهر في استمارة الاب والمجد وغيرهما لان رغبة ما يختلف باختلاف فلفة الصداق وكثرة
 والصحيح ان المزوج اذا كان با او جذا فذكر الزوج يكفي لانه لا ينقص من مهر المهر الا فرض فوجه وان كان غيرهما
 فلا بد من تسمية الزوج والمهر كذا في الكافي والرائل بكارها بوثنية او حوض او حرجة ونقيس هو
 طول مكثها في اهلها بعد اذ كانا حتى خرجت من عدا الا بكارها بكارها كما في المهر الحكم البكر
 في ان سكوتها رضا والقول لها ان اختلاف في السكوت اذا قال الزوج ليك بالافعة بلفظ النكاح فسكت
 وقالت بل ردوت فالقول قولها لا بد من عدم العقد تلك البضع والمرأة تدفعه وتقبل
 بنية على سكوتها ولا تختلف هي عند عدمها اي بنية هذا عند بلوع ربح بناء على عدم التحليف
 عند في النكاح خلا قالها للولي النكاح الصغير والصغيرة ولو كانت الصغيرة تبتا خلافا
 لك في قدر بغير فاحش وهو ما يتعاقب النكاح بان زوج بنية الصغيرة ونقص من مهرها نقضا
 او غير كفو بان زوج بنية الصغيرة عبد او بان زوج بنية الصغيرة ان كان اي الولي با او جذا اب
 خلا قالها قالوا الخلاف فيما اذا كان الاب صاحبا ولو كان سكوتها لا يقع اتفاقا وكذا لو عرف من سؤال
 الاحتيا لطمع او غيره لا يقع اتفاقا لهما انهما لا يترجمان نظرية فاذا تضمنت لا يجوز ولان شفقتها
 ووفرة فالظاهر ان هذا القدر يرضى في مقابل فرائد اخر من كون الزوج حسن الخلق والافعة واسع النفع والعفة
 والظاهر انهما قعداها بعد فلا ضرر والاي وان لم يكن الولي با او جذا فلا يقع النكاح بغير فاحش
 او غير كفو اتفاقا فقد علمت الصغيرة في الغيرة عقد ما اي عقد الاب والمجد اذا كان ذلك العقد بهر المثل
 او كفو لزم اي العقد ولا خيار لو احدى منهما بعد البلوغ وفي عقد غيرهما من الاولياء خيار فسخ بالبلوغ
 او العلم بالنكاح بعد اي بعد البلوغ يعني اذا كانا عاقلين قبل البلوغ بالعقد فكل منهما الفسخ عند البلوغ
 انشا اقام النكاح وانشا فسخ عند خيفه ربح ومعه الا فلكل منهما الفسخ اذا علم بعد البلوغ فله غيرها
 ينسأ والقاضي والام حتى اذا زوج احداهما ثبت الخيار هو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي بشرط القضاء
 يعني اذا اختار الصغير والصغيرة الفرق بعد البلوغ لا يثبت الفرق ما لم يفسخ النكاح بينهما بخلاف
 العقد حيث لا يحتاج في القضاء وبخلاف خيار الخيرة فانها اذا اختارت نفسها وقعت الفرق
 بلا قضاء فيؤثر ثمان قبل اي اذا شرط الفرق بالقضاء ومان احدهما قبل القضاء ببلغ ولا ورثة
 الاخر بقا النكاح قبل القضاء وسكوت ابكر هنا اي عند البلوغ والعلم بالنكاح بعد البلوغ

رضا

رضا وخيارها لا يمتد الى اخر المجلس وان جهلت به اي بالخيار فان ابكر اذا سكنت هذا بناء
 على انها لم تعلم ان لها الخيار بطل خيارها ولا تعذر بالجهل وينبغي ان تختار نفسها مع رؤية الدم وان دية
 بالليل تختار بلسانها فيقول فسخ نكاحي وتشهد اني هجيت وتقول رابت الدم الان فاقالت الحمد لله
 اختارت في خيارها وان بعثت حادها حين حاضت فدعاشه هو فله بقدر علمهم وهي في مكان
 منقطع لزمها النكاح ولم تعذر ولو سالت عن اسم الزوج او على من المهر المسمى او لم تسمع الشهود بطل
 خيارها ولو اختارت واشهدت ولم تقدم في القاضيه بشهرين فهي خيارها كخيار العيب ذكره الزيلعي
 بخلاف المتقدمة اي اذا اعتقت امه ولها زوج ثبت لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار فجعلها عذر
 لان خدمة المولى تمنع التعلم بخلاف المحرم فان طلب العلم فيضيه على كل مسلم ومسلمة واما القصة والقصة
 فان راقب يجب عليها تعلم الايمان وحكاما ووجب عليها التعليم ولا ينبغي ان تتركها سدا قاله الملا
 مروصيا انكم بالصلوة اذ بلغوا سبعا واربعة ثم اذ بلغوا عشرة وخيار الصغير اي خيار المجلس للصغير
 والشيب اذ بلغا لا يبطل بالاجماع رضا بان يقول رضيت او قبلت او دلالة بان يفعل ما يدل
 على الرضا كالقبلة والتمسك والسر واعطاء الفلام والمهر وقبول الشيب المهر ولا بقيامهما عن المجلس
 لان خيار البلوغ ثبت بعدم الرضا ولو تم الحلل وما شئت بعدم الرضا ببطل الرضا الا ان سكوت ابكر
 رضا فلا يمتد الى اخر المجلس فضلا عما واده لا سكوت الفلام فلا يبطل خياره بالقيام المستلزم
 للسكوت واما عدم بطلان خيار الشيب بقيامها عنه فلا ان خيار بلوغها لم يثبت باثبات الزوج
 وهو ظاهر وما لم يثبت به لا يقتصر على المجلس فان التوفيق هو مقتصر عليه في موضع انشا الله تعالى
 العلى في النكاح لا ينصرف في مال الصغيرة فان الاب ثم لا يبدى ثم توفيهما ثم وثم العصبه بنفس وهو
 ذكر متصل بالليت بلا توسط انما احتزبه عن العصبه بالغير كليت اذا صارت عصبه بالابن
 فلا ولاية لها على المأخوذة وعن العصبه مع الغير كالخت مع ليت حيث لا ولاية لها على غيرها
 المأخوذة على ترتيب الارث اي يقدم الجزء وان سفل ثم الاصل وهو الاب والمجد ابوه وان علا ثم الاخ
 لاب وام ثم الاخ لاب ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب وام
 ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب وام
 الابن مع وجود الاب والمجد اي لا بعد للمجد بالاقرب بشرط حرية ونكاح ولا ولاية لهم على غيرهم

فتدبر في غير رضى وقرن على غيرهم الا ولاية على الصغير والاولاد
 والاولاد لهم على أنفسهم

او حبها بالطلاق بعد كسالت اليه المفقود عليه وهو البضع فيجب ان يعطيا شيئا زائدا على الواجب
 وهو المستحق في صورة تسمية ومهر المثل في صورة عدمها وان لم يطاها ففي صورة التسمية يأخذ
 نصف المستحق من غير تسليم البضع فلا يستحب لها من وفي صورة عدم التسمية يجب المنفعة لانها لا تأخذ
 شيئا او يستفاد البضع لا ينفعك عن المال ما فرض بعد العقد او زيد لا ينصف يعني اذا تزوجها
 ولم يستلمها مهر الوفاة ثم تراضيا على تسمية وتسمى لها بعد العقد او تزوجها على مهر منتهى ثم زاده
 بعد ذلك ثم طلقها قبل الدخول لا ينصف المستحق بعد العقد ولا الزايد على المستحق بعد بل يجب المنفعة
 في الاول ونصف المستحق عند العقد في الثاني ويسقط الزايد بطلاق قبل وطئ متعلق بقوله لا ينصف
 وانما لم ينصف لان تعيين الواجب بالعقد وهو مهر المثل وذلك لا ينصف فكذلك ما تزوجت له وانما
 سقط الزايد لانه كونه الطلاق قبل الدخول فان كل ما لم يستلم به العقد يبطل الطلاق قبل الدخول حتى
 لو كان بعد وجب الزيادة مع التسمية وصح خطها اي خط المرأة من مهر مثلها عنه اي عن زوجها
 لان المهر بقا حقا والخط بلا فيه حاله البقاء الخلوه مبتدأ لا خبره قوله الا في كالوطئ والمراد
 اجتماعهما بحيث لا يكون معهما عاقل في مكان لا يطلع عليها احد فغير ذلك لا يطلع عليها احد
 لظلمة ويكون الزوج عالما بانها امرأته بلا مانع وطئ حشا وطعنا او شرعا الاول نحو مضر
 لاحد البضع او طئ بغير حشوة ونفاس ولا ينافيه كونه مانعا شرعا ايضا والثالث نحو احرام
 لفرض ونقل وصوم وفرض وهو صوم رمضان كالوطئ في كونها مؤكدة للمهر ولو كان الزوج
 مجبوا او حصيا او غنيا او صبا لم يفرض في الاصح او صبا لم يفرض في رواية والتصلوة كالصوم
 فرضا ونفلا ان يكون الخلوه صحيحا مع صلوة الفرج كما في الصوم الفرج ويكون صحيحا مع الصلوة
 النقل كما في الصوم النقل ويجب الفرج في الكل اي كل ما ذكر من اقسام الخلوه صحيحا كانت او فاسدة
 احتياطا لو هم النقل فبقت الف مهر فوهبت له وطلقت قبل وطئ رجعت بنصفه يعني
 تزوج امرأة على الف بنصفها ووهبت له ثم طلقها قبل الدخول رجعت عليها بنصفها
 اذ لم يصل الى الزوج عن التسمية وجب بالطلاق قسم قبل الدخول لانه يستحق به نصف المهر
 وليس بمهر بل عوض عنه المهر من الرزمة والمقبوض عين فصارت رزمة المقبوض كسبة سال آخر
 وحق الزوج في سلامة نصف المهر ولم يستلم فلا يرجع وكذا اذا كان المهر مكيلا وموزنا خروا الرزمة

لانه ايضا بن غير دين وان لم تقبضه او قبضت نصفه فوهبت لكل او ما بقي او عرض المهر قبل القبض
 او بعده فلا يعني ان وهبت قبل ان تقبض شيئا منها ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع الزوج عليها
 بشئ اذ سلم عين ما تنصفه بالطلاق قبل الدخول فلا يستوجب عليها شيئا اخر غير ان هذه السلامة
 حصلت بسبب اخر غير الطلاق ولا يلا باخذ الا سببا عند سلامة المقصود وكذا لو قبضت خمسا
 ثم وهبت الالف كله المقبوض وغيره او وهبت الباقي في رزمة الزوج ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع
 غيرها بشئ وايضا اذا وصل اليه عين ما يستحقه كما مر ولو قبضت اكثر من نصف كخمسائة ووهبت
 له الباقى ثم طلقها قبل الدخول فبقت رزمة رجعت عليها بمانته وكذا وعندها ثمانمائة ولو قبضت اقل
 من النصف مائتين مثلا لا يرجع بشئ عليها عنه وعندهما يرجع بانه وكذا لو تزوجها على ما يتغير بالغير
 كالعرض فوهبت له نصفه او كله قبضته او لا ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ لان حقه سلامة
 نصف المقبوض بلا عوض من جهتها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل اليه لانه مما يتغير فكان
 الموهوب عين لله فسلم له مقصود في كل حال فلا يرجع بشئ اكثر من الالف لانها خرجت من مقامها
 او لا يزوج عليها او تكرها على الالف اذ اقامها او على الفين ان اخرجها فافان في فيما تكرها على الاخرى او لا يزوج
 عليها واقام في فيما تكرها بالالف وبالفين اخرجها فافان الالف والالف في صورة الوفاة
 ومهر المثل في صورة عدمه فان طئ على المهر وقدم رضاها به وانما مهر المثل في عدمه فان طئ لها فبقت
 فواته بعدم رضاها بالالف فكذلك مهر مثلها عند طئ مع رزمة المثل الاول صحيح المثل وعندنا شرط
 صحيح او عند فرج فاسد ان كان الزاد في السلسلة الاخيرة وهو قوله وبالف اذ اقام فانه اذ اخرجها وجب المثل
 لكنه اذا كان اكثر من الفين لم يجب الزيادة ولا كان اقل من الالف يجب الالف ولا ينقص من ثلثها ما عدا
 لا يزيد على الفين ولا ينقص على الف كبح هذا العبد واحدها او كس اي اقل قيمة من الاخر حكم مهر المثل وجعل
 مهر المثل حكما فان كان اقل من او كسها فلها الاو كسر وان كان اكثر من رزمة ما فلها الارتفاع وان كانت بينهما
 فلها مهر المثل وهذا عندنا يرجع وعندها او كسر في ذلك كله فان طلق قبل وطئ فنصف الاو كسر
 اي فلها نصف الاو كسر في ذلك كله بالاجماع مهر عديدين واحد مهرها العبد الالف والعشرة
 والا كسر لها العشرة ذكره في بلع شرط البكارة ووجد هاتين الرزمة الكل اي كل المهر والمهر بالشرط
 صحيح امرها فرس وثوب هروى وان لم يبالغ في وصفه ومكبل وموزون بين جنبه لاصفته وزم الوسط

اوقية وان بينها اي صفة ايضا اي كمالين جنب فالموصوف اي اللزوم هو ويجب في النكاح
 الفاسد بالوطئ لا بالخلوة مهر المثل يعني ان مهر المثل في النكاح الفاسد انما يجب بالوطئ
 لان المهر انما يجب فيه باستيفاء منافع البضع لا بمجرد العقد ولا بالخلوة لوجوه المانع
 من صحته وهو حرمة فان الخلوة انما اقيمت مقام الوطئ للممكن مع الحرمة ولهذا لا يجب بها
 حرمة المصاهرة ولا العدة وكل منهما في غير محضر من صاحبه وقيل ليس له ذلك
 بعد دخول البجوضة من صاحبه كما في البيع الفاسد بعد القبض ولا يزيد على المستحق ان زاد
 مهر مثلها على النسيئة لم يعتبر الزيادة عليه لرضاها بما دونه وان كان اقل من النسيئة وجب مهر المثل
 لعدم صحة نسيئة بخلاف البيع لانه مال مقفول في نفسه فيقدر بدينه وان لم يكن المهر مستحقا كان مجهولا
 وجب بالانما ما بلغ اتفاقا ذكره الزيلعي والعدة في الحاق النسيئة بالتحقق في موضع الاحتياط
 وتحرر من اشتباه النسب ويعتبر اشتباه من وقت التفريق لان اخر الوطئ هو الصحيح
 لانها يجب باعتبار شبه النكاح ورفعها بالتفريق والنسب يثبت لانه مما يحتاج في اثباته اجابة
 للولد فيرتب على الثابت من وجد ويعتبر من النسب من الوطئ وان كان من وقت الوطئ او وقت
 الوضع ستة اشهر يثبت نسب الولد وان كان اقل الا عند تعدد زوج وبه يفتي عندنا مع داود
 يعتبر من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح ومهر مثلها في المصطلح الفقهاء مهر مثلها اي مهر امرأة
 تماثلها من قوم ابها لان الانسان من جنس قوم ابية وفيه الشيء انما يعرف بالنظر في قبته جنسه ولا يعتبر
 بما بها الا ان يكون من قوم ابها بان يكون بنت عمها وبنتين ما فيه المماثلة بقولنا وجمال او مالا وعقلا
 وديانة وبلدا بان يكونا من واحد وعصر او بكاره وشيوية وعرضه ذكرها الهدية وعلما وادبا
 ومال خلق ذكر هذه الثلاثة الزيلعي وفي السقري شرط ان يكون المهر مثل رجلين او رجل وامرأتين ولفظه
 الشهادة فان لم يوجد فهو فاقول للزوج بميمته فان لم يوجد من الاجانب اي ان لم يوجد من قبيلة
 ابها من هي مثلها يعتبر بمهر مثلها من الاجانب من قبيلة هي مثل قبيلة ابها حتى ضمان الوطئ مهرها
 لانه من اهل الالتزام وقد اضاف الى ما قبله فيصيح ولو كانت صغيرة لانه جعل نفسه ذعيما
 والزعم غارم وانما قاله دفعها لوقوعها لانه اذا كانت صغيرة فطالب المهر ليس الاول بها فيلزم كون المهر
 مطالبيا ومطالبيا لا كغيره لانه لا يملكه لان حقه العقد هيئها راجعة الى الاصل والوطئ معبر بمقتضى
 بخلاف البيع فان الاب ذبايع مال الصغير لا يجوز ان يضمن الثمن لان الحقوق راجعة الى العاقد وتطالب المرأة

اياشاء من زوجها ونها اعتبارا بساير الكفا لا وان ادى الى الوطئ رجوع على الزوج ان امر
 اي الزوج الوطئ كما هو الوسم في الكفا لانهما منعه اي يجوز للمرأة ان تمنع زوجها من الوطئ والسفر
 بهما بعد وطئ او خلوة رضىها اي وطئها او خلوة بها رضاها وهذا الرفع انما اذا رضيت بالوطئ او الخلوة
 لم يبق لها حق المنع لانهما منعه اليه المعقود عليه فلا يكون لها حق الاسترداد ووجد الرفع ان كان وطئ
 معقود عليها فليس له العسر لا يجب تسليم الباقى لاخذ متعلق بالمنع ما بين تعجيله من غير كلام
 او بعضا واخذ قدر ما يعجل مثلها من مهر مثلها عرفا غير مقدر بالربع او الخمس ان لم يؤجل كلام
 وان اجل كلامه او تعجل فهو على ما شرطت ان لها ان تجسر نفسها بالاستيفاء كما اذا عمل كذا لا في البيع
 اقوى من الدلالة والنفقة عطف على قوله منع اي لها النفقة بعد المنع والسفر والخروج من بيت
 زوجها بالحاجة ولها زيادة اقلها بلا اذن متعلق بقوله والسفر الى ما لم يقضيه اي المهر لان
 حق الجسر لا يستيف السحق وليس له حق الاستيفاء قبل الايفاء ويسافر بها بلارضاها بعد اذ
 اداء ما بين تعجيله او قدر ما يعجل مثلها لقوله تعا سكنوهن من حيث سكنتم وقيل لا يسافر
 الا بعد غير بله لان الغريب تولى وبه يفتي في النفقة ابو الليث اختاره ابو القاسم الصفاق ومرويه
 وينقلها فيما دون مدته اي مدة السفر اتفاقا اذ في قري المصنف القرية لا يتحقق القرية اعلم ان المهر
 المذكور هنا ما تعودف تعجيله لا يكون لها ان تجسر نفسها فيما تعودف تأخيرها الى المهر او الموت
 او الطلاق لان المتعارف كالشرط وذلك يختلف باختلاف البلدان والازمان والاشخاص هذا
 اذ لم يتصاعل التعجيل والتأخير واما اذا تصاعل تعجيل جميع المهر او تأجيله فهو على ما شرط كما مر
 ذكره الزيلعي اختلاف في المهر ففي اصله يجب مهر المثل يعني قال احد الزوجين ليس بمهر وقال الاخر قد سمي فان اقام
 البينة قبلت ولا يستخاف المتكفر ان كل ثبت دعوى التسمية وان حلف يجب مهر المثل قال جرد الشريعة
 واما عندنا بخيفة رجوعه فيخلف في النكاح فيجب مهر المثل قول فيبحث لان هذه ليست مسئلة النكاح
 بل هي مسئلة المهر وفيها الخلاف بالاجماع والعجب ان المقر قال في اوامر كتاب الدعوى وكذا في النكاح او الودع
 مهرها وقال اشاع ثم اى اذا ادعت المرأة النكاح وطالب المال كله والنفقة فانكر الزوج بخلاف
 فان كل يلزم المال فاذا صحح ذلك لم يقع ما ذكره ههنا وفي قدره اي ان كان اختلافه ما في قدره فاذا
 انه تزوجها بالف وادعت انه بالفين حكم مهر المثل فان قام النكاح فالقول للمهر مهر المثل

وبه لا يفسر قباله اجابة مع

قوله ان كان المهر والمهر
ان كان كان النكاح

فالمهر النفقة عليهم اي على القن وغيره وبموتهم سقطان اي المهر والنفقة لفوات محل الاستيفاء
وللمهر على القن بعد العلق ان كان المهر بغير الاذن وان كان به اي بالاذن تعلق المهر برقية اي القن دفعا
للضرر عنها فان ذمت ضعيفة فلولم يتعلق برقية لتضررت بخلاف ما اذا تزوجت بلاذن مولاه
ودخل بها حيث لا يباع بل يطالب بعد العلق كما ان لزمه الدين باقراره فيباع فيه اي المهر من قن لم يق
بعد منه بيع ثانيا بل يطالب بباقي بعد العلق لانه بيع الجميع المهر وبيع فيه اي النفقة مرارا
لانها نجاسة فماعة فلم يقع البيع بالجميع هذا اذا تزوج العبد باجنيبة واما اذا تزوج المولى
امته فاختلف المشايخ فيه منهم من يجب المهر ثم يقط لان وجوبه حق الشرع ومنهم من قال
لا يجب الاستحالة وجوبه للمولى عيب لا يقتضيه ايها باله عليه **قوله** يؤيد القول الثاني
ان النضر العبد لوجوب المهر لا ينشأ وللعبد وهو قوله تعالى ولا حل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا
بأموالكم فان هذا خطاب لارباب الاموال والعبد ليس بالمال والاخر ان المكاتب وللدبر
يعيان في المهر والنفقة لانهما لا يحتملان النقل من ملك الى ملك مع بقاء الكفاية والتدبير وبكسبه
عطف على قوله بقرينة بعد ما فضل كسبه من دين التجارة فان دينها مقدم على دين المهر ان ثبت المهر
بأمر المولى وان ثبت بالبينة تساوى المرأة الفرماء في مهرها كما في النفقة قوله اي قول المولى
لعبد الذي تزوج بلاذنه طلقها رجعية اجازة لان الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح فكون اجازة
لا قوله طلقها او فارقتها اي لا يكونان اجازة لاحتمالهما الرد لان رد هذا العقد ومناكحة بتمت طلاقا
ومفارقة وهو الحق بحال المتمرذ انه لو ادعى في مكان محل عداوى والاذن للعبد بالنكاح يتناول
الفلسد ايضا كما يتناول الصحيح هذا عندنا في خيفة رجوعه ولا يتناول الفاسد ثمرة الخلافة في المهرين
ذكر الاول بقوله فيباع بمهرها وان وطئها يعني ان تزوج امرأة نكاح فاسد ودخل بها لزم العقد
عنده في الحال فيباع فيدو عندهما الا يطالب البعد العلق وذكر الثاني بقوله ولو نكحها ثانيا او اخرى
بعد ما ولو صحيح او وقف على الاذن يعني ان تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بنتها الاذن عندها
حتى نكحها ثانيا او اخرى بعد ما صحيحا صحيحا عندها ولم يصح عنده بل وقف على الاذن نكح عينا
له ما ذونا مدبريا صحيحا وسأوت امرأة غرماة اي غرماة العبد في مهر مثلها اما صحة النكاح
فلان يفتي على ملك الرقبة فيجوز تحصينها واما المهر فلانه لزم حكما بسبب امره وهو صحة

النكاح لانه غير مشروع بلا مهر في هذه الصورة ولو تزوج المولى على اكثر من مهر الفل فالزبد يطالب
به بعد شيفاء الفرماء كدين الصحة مع دين المرض من دفع امته لا يجب عليه التوبة وهي ان يحل
بينهما وبين زوجها ولا يستخذهما مصدر بوائه منزلا وبوائه له اذ هيأت له منزلا والمولى
وان لم يهيأ له منزلا يسند اليه التوبة لتمكنه منها واذ لم يجب فتخذه في الحارة مولاه وانما
يجب لان حق المولى اقوى من حق الزوج لانه يملك ذاتها فاعلم بخلاف الزوج ولو وجب التوبة
لبطل حقه في الاستخدام وحق الزوج في الوطئ لا يبطل في الاستخدام اذ يبطأ الزوج في طفرها
لكن يجب بهما اي بالتبوة النفقة والسكنى على الزوج لان ذلك جزء الاحتباس وضح
الرجوع بعدها اي ان اذا استخدمها بعد التوبة فلم ذلك لان حقه لا يقطع بها كما لا يقطع بالنكاح
وسقطت النفقة به اي الرجوع لما قرأها جزاء الاحتباس فاذا زال سقطت ولو حذر من الاستخدام
لاي لو حذر من المولى بلا استخدام بعد التوبة لا يقطع النفقة عن الزوج وله اجبار عديم وامته
على النكاح معنى الاجبار هذا فاذ نكحها عليه ما يرضاهما وعندنا شافعي في اجبار العبد وهو
رواية عن اخيه رجوعه وبني يصف والتجاذلان ملكه رقية وبذل يملك على كل تصرف في ميانة ملكه
ويقطع المهر بقتل اي المولى امته قبل الوطئ متعلق بالقتل هذا عندنا في خيفة رجوعه وقال لا يقطع اعتبارا
بموتها خفف انقه فان مقتول ميت باجله ولا يرجع ان المولى انفس العقود عليه قبل تفرده بوصول
الزوج اليها فلا يجب عليه شي لا يخذل المولى كما لو باعها وذهب بها لشترى من المصرا وانفقها قبل الدخول
فاختارت الفرقة او غيرها بموضع لا يصل اليها الزوج والقتل جعل ملافا في حق احكام الدنيا حتى
وجب القصاص والدية والحرم من الارث كذا في الهدية والكافي وغيرهما وقال صدر الشريعة لانه
محل بالقتل اخذ المهر فجوزي بالحرم **قوله** فيه بحث لان علة سقوط المهر لو كان حرم المولى من الارث
لكونه قاتلا لزمه ان لا يأخذ المهر اذا قتلها بعد الدخول وقد قال بعد هذا وانما قال قبل الوطئ لان بعد الوطئ
المهر واجب في الصورة بين اي لا يقطع المهر بقتل الحرة نفسها قبل اي قبل الوطئ خلافا لفرقة هو
يقول انها فوت المبدل قبل التسليم فيفوت المبدل كقتل المولى امته ولسان جنابة للمرأة على نفسه
غير معتبر اصله ولهذا اذا قتل نفسه بفسل ويصله عده وله اي المولى الاذن في العزل لا لامة لانه
منع حدوث الولد وهو حق مولاه واخير امته ومكانة وكذا تدبره ولم ولد عنت ولو كانت

تحت خمره كان النكاح برضاها ولا فان كانت تحت العبد فلها الخيار انفاقا وفعالا للعاه وهو
كون الحرة فراسا للعبد وان كانت تحت الحر فغيره خلافا للشافعي نكح عبد بلاذن فعق نقد النكاح
وكذا لو باعه فاجاز المشتري كذا في النهاية كذا الامتة اذا زوجت نفسها بلاذن مولاهم عتقت
نقد نكاحها لانها من اهل العارية وامتناع النفس لحق الولد وقد زال بلا خيارها لان النكاح
نقد بعد العتق وبعد النفاذ لم يرد عليها ملك فلم يوجد سبب الاختيار فلا يثبت كما لو تزوجت
بعد العتق فلو وطئ اي زوج الامتة قبل اي قبل العتق فالمستمن من المهر وان كان ازيد من مهر مثلها
له اي المهر او وطئ بعده اي بعد العتق فلها اي المستمن للامتة يعني اذا تزوجت بلاذنه علفا
ومهر مثلها مائة مثلاً فدخل بها زوجها ثم عتقها لم يرد لها المهر لانها استوفت من مائة مملوكة
له فيجب له ان لا يرد وان لم يرد لم يرد لانها عتقتها فله المهر لانها استوفت مملوكة لها فوجب له ان يعلم
ان من لا يملك اعتقاق العبد لا يملك تزويجه بخلاف الامتة فالاب والجد والولي والقاضي والوصي
والكاتب والشريك معاوض يمكن ان يكون تزويج الامتة والعبد والعبد المأذون والشريك شركة عنان
لا يمكن ان يكون تزويجها بغيرها من وطئ امته ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه وهي ام ولد وعليه قيمتها
لامررها اي عتقها ولا قيمة الولد سواء ادعى الاب والاصدق الابن فيه ولا وانما يثبت النسب اذا كان
في ملك الابن من وقت العلق الى وقت الدعوى لان الملك انما يثبت بطريق الاسناد الى وقت العلق
فيستعمل في قيام ولاية التملك من وقت العلق الى وقت الدعوى وذلك لان الولاية تملك مال الابن
عند الحاجة الى صيانة نفسه لقوله عليه الصلوة والسلام انت ومالك لابن وماؤه وحرفته
فوجب صونه عن الضياع بمال الابن وذا تملك جارية تصح فعل الاستبداد لانه اذا دخل في ملك
لغاوا تملكها عزم قيمته الابن لان حاجته ليست بكماله لانها ليست عن ضرورت البقاء وهذا لا يجب
عليه يعطى اباه امه يتولد لها فليقيم الحاجة او جبت له التملك ولعدم الضرورة او جبت
القيمة صيانة مال الولد ولم يجب العتق لان الولد وقع في ملكه ولم يضمن قيمته الولد لانه انما هو خرا
لاستناد الملك الى ما قبل الاستبداد وكذا اي كالا بجد في الاحكام المذكورة بعد سونه
اي موالا بولوزوجها اي جارية الابن اباه فولدت منه لم تصر له ولده لان انتقالها الى ملك الاب
لصيانة ماله وقد صار مصوناً ببدونه فلا حاجة اليه ويجب للمهر لا التزمه بالنكاح لا القيمة لعدم ملك

وولدها حر لان اخاه ملكه ففق عليه قالت لمولى زوجها اعتقه عن يلف فاعتق ففسد النكاح وكذا
لو قال بعت تحت امته لمولاه اعتقها عتق يلف ففصل عتق الامتة وفسد النكاح وبسقط في المسئلة
الاولى المهر كالحالة وجوبه على عتقها ولا بسقط في الثانية وعند زوال يفسد النكاح لعدم ملكه وتحقق الخوف
ان ايل اذا كبر ثبت الملك بالاقضاء عند اقصاء كذا الوفاة بعد متى كذا ثم اعتق عتق وقول
اعتقت بئرته قوله بعت منك واعتقه عتق فاذا ثبت الملك اقصاء ففسد النكاح ونقد لا يقول
بالاقضاء فلا يثبت الملك فلا يفسد النكاح عنده وتام تحقيقه في الاصل والولاد لها ويقع عتقها
ان نوت لكونها معتقة ولو تركت الحرة البذل اي لا تقول بلف لم يفسد النكاح لعدم الملك والولاد
لانه المعتق هذا عند التحقيق ومعنى ثم فرغ عن كحل الرقيق شرع في نكاحه كذا وقال سلم المهر وجبا
بلا شهود وفي عتق كافر معتق ذلك امر اعلى اي النكاح ولو كانا من المهر وجان اللذان مسلم
محررين او مسلم احد المحرمين او زفافا اي عرضا امرها البنا وهما على الكفر في بينهما عدم التحريم للحرية
وما يرجع الى المحل يستوي فيه الاستبداد والبقاء بخلاف ما مر وبه ربيعة احمد والاشعري لا يفرق في المهر
احدهما لا يبطل حق الآخر لعدم التزامه حق الاسلام وليس لصاحبه ولاية التزمه بحد ما اذا سلم
لان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه الولد يتبع خير الابوين ديناً فان كان احدهما مسلماً فالولد مسلم وكما بينا
والآخر مجوسياً فهو كتابي لاننا نظير وهذا اذا لم يختلف الدين كانا في دار الاسلام وفي دار الحرب وكان
الضغير في دار الاسلام واسلم الوالد في دار الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكماً وانما اذا كان الولد في دار الحرب
والوالد في دار الاسلام فاسلم الابن به ولو ولا يكون مسلماً ان يمكن ان يجنح الولد من اهل دار الحرب بخلاف العكس
ذكره الربيعي والمجوسى ومثله كالوثني وسائر اهل الشرك شر من الكتاب ذل ذين سماوى دعوى ولهذا
يؤكل بجمية ويجوز نكاح نسائهم للمسلمين فكان المجوسى شرّاً من اهل دار الاسلام ولا يرضى بها ولا يكون كتابياً تبعاً
وفي اسلام حد الزوجين المجوسين وامرأة الكتابي بغير اسلام على الاخر فان سلم في دار الاسلام او في دار الحرب
هذا الحسن من قول الكثر اذا سلم احد الزوجين بغير علم الاخر لانه يستقيم في المجوسين اذا سلم احداهما مسلماً
بغير بينهما بعد الاباء وانما اذا كانا كتابيين فان سلمت بغير علم الاسلام وان سلمت بغير علم الجاهل
تزوجها المسلم ابناً وكذا اذا كانت كتابية والزوج مجوسى فاسلم لما ذكرنا واباؤه ملاقا لآبائها
يعتق اذا فرق القاضيه بينهما فان كان الاباء من طرف الرجل كان التفريق ملاقا وان كان من طرف المرأة

اي الرضا ما يحرم بالنسب الام اخته واخيه فان لم الاخت والاخي من النسب هي الام وموطوءة
 الاب وكل منهما حرام ولا كذلك من الرضا وهي شاملة لثلاث صور الاولى الام رضا عالاخت
 والاخي فبأن يكون لرجل اخت من النسب ولها ام من الرضا حيث يجوز ان يتزوج ام اخته من الرضا
 والثانية الام نسب الاخت والاخي رضا عاكان يكون له اخت من الرضا ولها ام من النسب حيث
 يجوز ان يتزوج ام اخته من النسب والثالثة الام رضا عالاخت والاخي رضا عاكان يجتمع النسب
 والنسب الاجنبيان على ثدي امرأة اجنبية وللصبي ام اخرا من الرضا فانه يجوز ذلك ان يتزوج
 ام اخته من الرضا واخت ابنه فان اخت الابن من النسب ما لبثت او تربت وقد وطئت امها
 ولا كذلك من الرضا واخت ابنه فان جثت ابنه نسب ام موطوءة ولها ولا كذلك من الرضا
 وام عمه وام خاله وعمه وخالته فان ام الاولين موطوءة لجد الصبي وام الاخريين موطوءة لجدتها
 ولا كذلك من الرضا للرجل متعلق بالمستثنى في قوله الام اخته اي يعني ان نسب من النسب المذكور
 لا يحرم للرجل اذا كان من الرضا وتحل اخت اخيه مطلقا يجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضا
 كما يجوز ان يتزوج باخت اخيه من النسب كالاخ من الاب اذا كان له اخت من امه جاز لغيره من به
 ان يتزوجها ولا حل بين رضى امه لانها اخوان من الرضا سواء ارضعتها من ثدي واحد واحد
 من ثديين ولا خير من الاخر بخلاف الشاة ونحوها حيث لا يترتب حل بينهما حكم الرضا فان الحرمة ثابتة
 بطريق الكراهة بواسطة الشهادة والاصل فيه الرضا ثم يندرج في غيرها ولا اجزية بين البهائم والادوي
 ولا ذلك لان الرضا لا ينعقد الا بين البشريين والاصل فيه الرضا ثم يندرج في غيرها ولا اجزية بين البهائم والادوي
 لان ولد اختها وحريم اي يوجب التحريم ليس للسكر لانه سبب النسب والنسب يثبت به شبهة البعضية
 كلبين غيرهما من النسب والمرأة الغيبية لانه ايضا من النسب حقيقة كما اي تحرم ايضا لبن المرأة المخلوط
 بما دود واولد امرأة اخرى اولين شاة اذا غلبا لبن المرأة لان فيه انبات اللحم وانتشار العظم
 وهو المصير الى الاكل لا يحرم المخلوط بالطعام هذا على اطلاقه قول اي في رجوعه لانه لا يثبت الغلبة فيه
 وعندهما اذا كان اللبن غالبا ولم يمسس اللحم يخلو به التحريم وشروط القدور في قول اي في رجوعه كذا الطعام
 مستتبها كالزبد قبل هذا الذي لم يفسد اللبن عند حمل اللحم فان فطر ثبت به الحرمة وقيل لا يثبت
 بكل حال واليه مال حسن الاثمة السحرية هو الصحيح ذكره في اليلع والابن الرجل ولا يثبت اذا احتقن

في الرضا ما يحرم بالنسب الام اخته واخيه فان لم الاخت والاخي من النسب هي الام وموطوءة الاب وكل منهما حرام ولا كذلك من الرضا وهي شاملة لثلاث صور الاولى الام رضا عالاخت والاخي فبأن يكون لرجل اخت من النسب ولها ام من الرضا حيث يجوز ان يتزوج ام اخته من الرضا والثانية الام نسب الاخت والاخي رضا عاكان يكون له اخت من الرضا ولها ام من النسب حيث يجوز ان يتزوج ام اخته من النسب والثالثة الام رضا عالاخت والاخي رضا عاكان يجتمع النسب والنسب الاجنبيان على ثدي امرأة اجنبية وللصبي ام اخرا من الرضا فانه يجوز ذلك ان يتزوج ام اخته من الرضا واخت ابنه فان اخت الابن من النسب ما لبثت او تربت وقد وطئت امها ولا كذلك من الرضا واخت ابنه فان جثت ابنه نسب ام موطوءة ولها ولا كذلك من الرضا وام عمه وام خاله وعمه وخالته فان ام الاولين موطوءة لجد الصبي وام الاخريين موطوءة لجدتها ولا كذلك من الرضا للرجل متعلق بالمستثنى في قوله الام اخته اي يعني ان نسب من النسب المذكور لا يحرم للرجل اذا كان من الرضا وتحل اخت اخيه مطلقا يجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضا كما يجوز ان يتزوج باخت اخيه من النسب كالاخ من الاب اذا كان له اخت من امه جاز لغيره من به ان يتزوجها ولا حل بين رضى امه لانها اخوان من الرضا سواء ارضعتها من ثدي واحد واحد من ثديين ولا خير من الاخر بخلاف الشاة ونحوها حيث لا يترتب حل بينهما حكم الرضا فان الحرمة ثابتة بطريق الكراهة بواسطة الشهادة والاصل فيه الرضا ثم يندرج في غيرها ولا اجزية بين البهائم والادوي ولا ذلك لان الرضا لا ينعقد الا بين البشريين والاصل فيه الرضا ثم يندرج في غيرها ولا اجزية بين البهائم والادوي لان ولد اختها وحريم اي يوجب التحريم ليس للسكر لانه سبب النسب والنسب يثبت به شبهة البعضية كلبين غيرهما من النسب والمرأة الغيبية لانه ايضا من النسب حقيقة كما اي تحرم ايضا لبن المرأة المخلوط بما دود واولد امرأة اخرى اولين شاة اذا غلبا لبن المرأة لان فيه انبات اللحم وانتشار العظم وهو المصير الى الاكل لا يحرم المخلوط بالطعام هذا على اطلاقه قول اي في رجوعه لانه لا يثبت الغلبة فيه وعندهما اذا كان اللبن غالبا ولم يمسس اللحم يخلو به التحريم وشروط القدور في قول اي في رجوعه كذا الطعام مستتبها كالزبد قبل هذا الذي لم يفسد اللبن عند حمل اللحم فان فطر ثبت به الحرمة وقيل لا يثبت بكل حال واليه مال حسن الاثمة السحرية هو الصحيح ذكره في اليلع والابن الرجل ولا يثبت اذا احتقن

اي لبن المرأة الصبي اللبن الرجل فانه ليس لبن حقيقة فان اللبن لا يتصور الا من يتصور منه الولاية
 وانما لبنها فلان الشك لا يوجد فيه والتحريم باعتبار ان وانما يوجد بالفرد وهو من الاعلى الا ان يفسد
 ارضعت حرمتا يعني اذا كانت تحت رجل صغيرة وكبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمتا عليه لانه
 يصيرها معاين الام والبنت رضا عا ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ لان الفرقه جاءت من قبلها
 قبل الدخول بها حتى لو لم تج من قبلها بان كانت مكروه او نائمة فارضعتها الصغيرة واخذ
 رجل منها فوجره الصغيرة وكانت الكبيرة مجنونة فلها نصف المهر بعد اضافة الفرقه
 اليها وللصغيرة نصف اي نصف المهر لان الفرقه قبل الدخول لاس من قبلها اذا عتقت
 لاد تصاعها ويرجع الى الزوج به اي نصف المهر على الرضا ان تعلم الف والافلا طلفت
 لبون فاعتدت وتزوجت اخرجهما وارضعت فحكمه من لا ولا حتى تلد بعد امه لها لبن من الزوج
 فطقتها وتزوجت باخر رجل منه وتزل اللبن فارضعت فهو من الاول حتى تلد عند بي فرغ فاذا ولد
 فالبن يكون من الثاني لانه كان من الاول يقين وشك فيكون من الثاني فلا يزول باشك ارضعتها
 اجنبية على التعاقب حرمتا يعني رجل له امرأتان رضيعتان فارضعتها امرأة اجنبية
 على التعاقب حرمتا عليه لانها صارتا اخنتين والجمع بينهما انكاحا حرام قال رجل مشركا امرأة
 هذه رضيعته ثم رجع عن قوله صدقة رجوعه لانه اقر بها مجرب فيه الغلط فكان معدوم فقد
 يقع عند الرجل ان يبينه وبين فلان رضيعته بذلك ثم يتفحص عن حقيقة الحال فيستبين له غلط
 في ذلك فاذا خبرته غلط بقبل قوله وكذا اذا اقر ان هذه امته او بنته رضا عا ثم زاد
 ان يتزوجها وقال اخطأت او وهت ونسيت وصدقة فيها مصدقة فان عليه ولد ان يتزوجها
 ولو ثبت عليه اي ثبت على قوله وقال هو حق ما قلت ثم تزوجها فرق بينهما وان اقرت به ثم اكدت نفسها
 وقالت اخطأت وتزوجها جاز وكذا ان تزوجها قبل ان يكتب نفسها جاز ولو اقر جميعا ثم كذبا
 انفسها وقال اخطأتا ثم تزوجها وكذا في النسب ليس يلزم الامانة عليه حتى لو قال هذه اختي وامتي
 وليس لها نسب معروف ثم قال وهت صدق وان ثبت عليه فرق بينهما كذا في الكفر ونسب اي الرضا
 بنسب الملك كالبينة اي شهادة رجلين ورجل امرأتين ونسب صادق وثبوت هذه الينا حكمه بالكتاب
 كما عرفت **كتاب الطلاق** هو لغة دفع القيد مطلقا يقال طلق الفرس والاسير وكنت

أقوى من القيد وبسبب الأولى لازمة للشأن فلا يصح استعادته الثانية للأولى ويقع العكس

باب إيقاع الطلاق الطلاق نوعان صريح وكناية الكناية عند الأصوليين فظاهر المراد منه ظهورا بينا حتى صار مكشوف المراد بحيث يسبوا لفهم السمع ويجوز التسامح حقيقة كان أمحاضا

صريح ما لا يقطعه لم يستعمل الآية كطلاقك وانت طالق ومطلقه وطلاق قال الشاعر فانت طالق والطلاق غير مبرم فان هذه الالفاظ لم تستعمل إلا في الطلاق ويقع به بالتصريح واحد ما قولت طالق فلما قال فللهدية أنه نفعت فرد حتى قيل للثني طالقان ولثلاث طوالق فلا يحمل العدد لأنه ضد وذكره الطالق ذكر الطلاق وهو وصف المرأة لا الطلاق وهو تطلق والعدد الذي يقرب به نعت تصد محذوف معناه طلاقا ثلاثا وتوضيحه ما قال صاحب التوضيح ان قوله انت طالق يدل على الطلاق الذي هو صفة للمرأة لغة ويدل على التطلق الذي هو صفة الرجل اقضاء فالذي هو صفة المرأة لا يصح فيه نيئة الثلث لأنه غير متعبد في ذاته وإنما التعبد في التطلق حقيقة وباعتبار تعدده بتعدد لازمة أي الذي هو صفة المرأة فلا يصح فيه نيئة الثلث وإنما الذي هو صفة الرجل فلا يصح فيه نيئة الثلث أيضا لأنه ثابت اقضاء وبنيته صلح التزوج بما لا مزيد عليه يظهر ان قول الزيلعي قول صاحب الهداية أنه نفعت فرد لا يستقيم لان الكلام في الطلاق للمرأة لا يستقيم فليتأمل وما البوق فلا تها الذخيرة لغة والشارع نقلها إلى الالفاظ فكذلك لم يسقط معنى الاخبار الكلية لأنه في جميع اوضاعه اعتبر المعنى اللغوية حتى اختار للامتنان الفاظا تدل على شئ معانيها في الحال كالفاظ الماضية فلا قال طلاقك وهو في اللغة لا خيار وجب كون المرأة موصوفة به في الحال فثبت الشارع الإيقاع من جهة التكلم اقضاء يصح هذا الكلام فيكون الطلاق قابلا اقضاء فلا يصح فيه نيئة الثلث إذا لا عموم للمقتضى ولان نيئة الثلث لما يصح بطريق المجاز يكون الثلث واحد اعتبارا ولا يصح نيئة المجاز إلا في اللفظ كنية تخصص رجعي لقوله تعالى الطلاق مرتان فامسك بغيره وتسريح باحسان وقد قالوا الامساك بغيره هو الرجعة مطلقا أي وإن نوى واحدا بياينا أو أكثر منه ولم ينو شيئا لأنه ظاهر المراد فعلق الحكم بعين الكلام وقام مقام معناه فاستغنى عن نيئة وبنيئة الابدان فقصده تحجيز ما عطف الشارع بانقضاء العقد فيلحقه قصد كما اذا سلم يريد قطع الصلوة وعليه هو وكذا نيئة الثلث تغيير مقتضى اللفظ كما سيبين فيما علقوا ولا يمنع أي الطلاق الرجعي الارثاصا أي في الصحة ولا في المرض

ومنفق في نيئة الوثاق ديانة ينفق إذا قال انت طالق ونوى به الطلاق عن وثاق لم يصح اقضاء لأنه خلاف الظاهر والمرأة كالقاصح لا يحملها ان يمكنه أو سمعه منه ذلك أو شهر عدل عنها لكن يعتبر نيئة بنيته وبين مقتضاها ولو صرح به أي قال انت طالق عن وثاق منفق مطلقا لم يقع في القضاء أيضا حتى لا يصرح بما يحتمل اللفظ في منفق ديانة وقضاء وفي بنيئة العمل لم يصح اقضاء لادبائه ولا قضاء لأنه في القيد والمرأة غير مفيدة بالعمل كذا أي كما ذكر من الصور في وقوع الطلاق انت الطلاق أو طالق طلاقا أو طالق تطلقا لكن يقع بها أي هذه الصور واحد رجعي ان لم ينو أو نوى واحدا فلما مر أنه ظاهر المراد وثنيتين لما مر أنه عدد محض فلا يتناول المقتضى وان نوى تمام العدد وهو الثلث في الحر والثلثان في الامه صح لما نقر في الأصول ان لفظ المصدد مفرد الآية على العدد والثلث واحد اعتبارا فيكون تمام الجنس وكذا الثنتان في حق الامه وما في حق الحر فعدد محض فلا يصح نيته ان يضاف الطلاق إليها أي المرأة وقال انت طالق مثلا أو ما يعبر به عنها كالقربة لقوله تعالى فخرج رقبته وعلقن عقوله تعاقبوا عنان لها خاضعين والروح يقال هلك روحه والبدن والجسد والفرج لقوله صلى الله عليه وسلم لعنة الفروج على السروج ونوجه يقال بوجه العرب والرأس يقال قال رأس القوم أو إلى جزء شائع كمنصفها وتحتها وقوع أي الطلاق جزء لقوله ان يضاف إلى الجزء شائع فلهذا لا يشرع في جميع وغيره فيكون محذوف مطلقا كمنه لا يخفى في حق الطلاق فثبت في الكل ضرورة وإذا أضاف إلى اليد والرجل والنظر والبطن والقلب أي لا يطلق إذا لم يعتبر لها من الكل فان قيل اليد والقلب غيرهما من جميع لقوله تعالى ثبت يدي والرجل وقوله عليه السلام على اليد ما أخذت وقوله تعالى فانه ثم عليه وقوله تعالى ما ألفت بين قلوبهم أي بينهم ولهذا نقلوا ولكن الله ألف بينهم اجيب بأنه لم يعرف اسم استعمال اللفظ ولا عرفوا أمما جاء على وجه التدرج حتى إذا كان عند قوم بغيره عن الجملد وقع به الطلاق أي عفو كان ذكره الزيلعي ويقع بنصف طلقه أو ثلثها أو فاعل يقع للقد قول الله واحدة بعدة إذا طلقها نصفه تطليقة أو ثلثها وقعت واحدة وكذا كل جزء شائع لان ذكر بعضه بالآخرى كذكر كله ويقع أيضا بقوله انت طالق من واحدة إلى ثنتين أو ما بين واحدة إلى ثنتين واحدة وثلاث أي يقع بقوله انت طالق من واحدة إلى ثنتين أو ما بين واحدة إلى ثنتين وثلاث عند من جفده رج فان الغاية الأولى عنه تدخل تحت الغاية الثانية وعند ما يدخل الغاية ثانيا حتى يقع في الأولى ثلثا وفي الثانية ثلث وعند من لا يدخل الغاية ثانيا حتى يقع في الأولى ثلثا وفي الثانية يقع واحد

ويقع بثلاثة انصاف طلقين ثلاث لان نصف الطلقين طلقه واذا جمع بين ثلثة انصاف يكون ثلث
 تطبيق ضرورة ويقع بثلثة انصاف طلقه طلقتان لان ثلثة انصاف يكون طلقه ونصف
 فيكامل النصف فحصل طلقتان وقيل يقع ثلاث لان كل نصف يتكامل فحصل ثلاث وبواحدة
 بالنصف اي يقع بقوله انت طالق واحدة في شتين واحدة ان لم ينو كونه صريح او نوى الضرب
 لانه لا يري شيئا في المضروب وان نوى واحدة وشتين فثلاث لانه محتمل اللفظ هذا الذي ذكرنا كان
 في الموطوعة وفي غير الموطوعة اي اذا قال لغير الموطوعة انت طالق واحدة في شتين ونوى وشتين
 واحدة كواحدة وشتين اي كما اذا قال لغير الموطوعة انت طالق واحدة وشتين حيث يقع ولا ينفى
 لشتين محل وان نوى مع شتين فثلاث لانه محتمل اللفظ ويقع بشتين اي بقوله انت طالق شتين
 في شتين بنية الضرب ثلثان لما عرفت انه لا يوزن في المضروب شيئا ان لم يكن له نية وان نوى شتين مع
 شتين او شتين وشتين وهي مدخول بها في ثلاث لما عرفت محتمل اللفظ ويقع بمن اي بقوله
 انت طالق من هذا الاسم واحدة وجعية وقال زفر هي بانية لانه وعرف الطلاق بالطول
 كما قال انت طالق طويلة ولو قال كذلك كان باسما لا بالوصف بالقصر لانه اذا وقع وقع في الاماكن
 كلها ونفس الطلاق لا يحتمل القصر لانه ليس بحكم وقصر حكمه كونه رجعيًا وقوله انت طالق بمكة
 وفي مكة وفي الدار بخير يقع للمحال لان الطلاق لا يختص بمكان ولو نوى التعليق صدق ديانة لا قضاء
 لان الصما خلاف الظاهر وكذا قوله انت طالق في ثوب كذا بخير ولو نوى التعليق لا يصح قضاء
 وكذا نوى في الفضل او الشمس وقوله انت طالق اذا دخلت مكة وقوله طالق قد دخلت الدار تعليق
 ان الاول فلا نه علقه بال دخول واما الثاني فلا نه في المضرب الفعل لا يصلح للمضرب حقيقة فيحمل
 على معنى الشرط لمناسبة بينهما لكون كل منهما الجمع فان المضرب في جميع الطرف ولا يوجد بدونه وكذا
 الشرط في جميع الشرط ولا يوجد بدونه والشرط يكون سابقا على المضرب وكذا الطرف يكون سابقا
 على المضرب في تقاربا في الاستعانة وباشئنا بقوله انت طالق غدا او في غير يقع اي الطلاق عند الصبح
 لوجود التعليق وصح في الثاني اي قوله في غدا نية العصر يعني اخر النهار ورواه في القضاء واما ديانة
 فيصدق منهما هذا عندنا خيفة رجوع واما عندنا فلا يصح فيها قضاء ويصدق فيها ديانة وفي طالق
 اليوم غدا او غدا اليوم يعني الاول ويلغو الثاني يعني تطلق في الصورة الاولى في اليوم ويلغو ذكر الغد

وفي الثانية تطلق في الغد ويلغو ذكر اليوم فانه اذا ذكر نيت حكمه تعليق او تخير فلا يحتمل بذكر التأني
 لان التعليق لا يقبل التخيير ولا يقبل التعليق بخلاف ما اذا قال انت طالق اليوم اذا جاء عند
 حيث لا يقع قبل غدا لا تعلق بحج غير فلا يقع قبل ذكر اليوم لبيان وقت التعليق انت طالق
 واحدة او لا ومع موتي او مع موتك لغوا اما الاول فلا نه الوصف متى قرب بالعدد كان الوقوع
 بذلك العدد كما سياتي فيكون الشك في خلافه لا يقع فلا يقع واما الثاني فلا نه اضافة التعلق
 الى حالة منافية لان موته ينافي اهلية الايقاع وموته ينافي محلية الوقوع ولا بد منهما كما اذا كانت
 طالق قبل ان تزوجك او مس ونكحها اليوم لانه اضاف الطلاق الى وقت لم يكن بالكمال فيه فلغا
 كما اذا قال لمانت طالق قبل ان اخلق او قبل ان تخلق او طلقك وانما صحت اونايم بخلاف ما اذا قال
 انت حر قبل ان اشتريك وانت حراس وقد اشتراه اليوم حيث يقع عليه لان اقراره له بالحرية
 قبل ملكه الا يرى ان من قال لغير العبد اعتقه مولا ثم اشتراه اليوم حيث يقع عليه لما قلنا ذكر الزيلعي وانكحها
 قبل امس وقع لان لانه لم يسنه الى حالة منافية ولا يمكن تصحيحه اخبارا عن طلاق نفسه
 ولا عن طلاق غيره لانها مفيدة فقبح الانشاء والافادة له على الاسناد فقبح الانشاء في الحال قال
 انت طالق قبل موتي بشهرين واكثر وما قبل مضي شهرين لم تطلق لان قضاء الشرط وان ما بعد
 طلق لوجود الشرط ولا ميراث لها لان العدة قد تنقض بشهرين فلا حبس كذا في التخيير شرح
 جامع الكبير قال انت طالق ما لم اطلقك او متى لم اطلقك ما لم اطلقك وسكت طلق لانه
 اضاف الطلاق الى زمان حال عن التعليق وقد وجد حين كنت فان متى مضي في الوقت تكونه بالشرط الزمان
 وما ايضا يستعمل في لو قال انت طالق ان لم اطلقك لا اي لا تطلق بالسكر بل عند النكاح حين يموت
 احدهما قبل ان تطلق فيقع الطلاق قبل الموت لان الشرط يتحقق واذا ما بلا نية كان عنه ومتى عشا
 وقد مر حكمهما وان نوى الوقت او الشرط فذلك لاحتمال اللفظ كنهما وفي قوله انت طالق ما لم اطلقك
 انت طالق تطلق بالاخيرة معناه اذا قال موصولا لا يقلان يقع ثنتان ان كانت موصولا لهما وهو
 قول زفر لانه اضاف الطلاق الى زمان حال عن التعليق وقد وجد ذلك وان كان قليلا وهو زمان
 اشتغال بالطلاق قبل ان يفرج منه وجه الاستحسان ان البغية اخل في الميس وهو المقصود به ولا يمكن
 تحقيقه الا باخراج ذلك القدر عن الميس واصل الخلاف فيمن خلف لا يفسر هذا التفسير وهو لا بد ونحو ذلك

كما سباني وفي قوله انت طالق يوم تزوجك فكيف لا يلاحث بخلاف الامر باليد اعلم ان اليوم
 اذ قرن بفعل ممتد براد به النهار واذا قرن غير ممتد براد به مطلق الوقت لان النظر في اقسامه اذا تعاقب
 بالفعل بلا لفظ فيكون معيار القول صحت السنة بخلاف صحت في السنة فاذا كان الفعل ممتدا كالامر
 باليد كان المبدأ ممتدا فيراد باليوم النهار واذا كان غير ممتد كوقوع الطلاق كان المعيار غير ممتد
 فيراد باليوم مطلق الوقت وتام تحقيقه في التلويح وقد اوضحنا في حواشيه وفي انت طالق
 ثنتين مع عتق سيدك فاعتق سيد هاله اي للزوج الرجعة يعني رجل تزوج امته غيره فقال لها
 هذه العبرة فاعتقها المولى فطلعت ثنتين وطالق الظاهر ان لا يملك الزوج الرجعة لان الثنتين
 في حق الامه كالاشد لكنه يملكها لان اعتاق المولى شرط للتطبيق ولا ينافي لفظه مع لانه يستعمل
 في معنى بقوله تعاقب مع العسر سراً فيقدم عليه فيقع الطلاق وهي حرة فلا يكون تمام طلاقها
 ثنتين بل ثلاثاً فاعلمك الرجعة بعد الثنتين ولو علق على البناء للمفعول عتقها وطلقها هاهنا الغد
 يعني قال المولى اذ جاء الغد فانت حرة وقال الزوج اذ جاء الغد فانت طالق ثنتين فجاء الغد
 لا اي ليس الرجعة لان وقوع الطلاق مقارن لوقوع العتق فيقع الطلاق وهي امه
 بخلاف المسئلة الاولى فان العتق هناك مقدم رتبة كما عرفت وعند محمد رحمه الله يملك الرجعة
 لان العتق اسرع وقوة كونه رجوعاً الى الحالة الاصلية وهو مستحسن بخلاف الطلاق فانه بعض
 المباحات بان يفتك كاحرة بالاتفاق للاحتياط تطلق المرأة باننا اي يقول الزوج انامك باين
 او عليك حرام ان نوى لا بانامك طالق وان نوى لان الطلاق لازالة العتق وهو فيها دون
 الزوج ولو كان لازالة طلاق فهو عليها لانها مملوكة له والزوج مالك بخلاف الابانة لانها لازالة الوصل
 وهي مشتركة بينهما بخلاف التحريم لانه لازالة الحل وهو ايضا مشترك فصحت اضافتهما اليهما
 ولا يصح اضافة الطلاق اليهما وانما لم يذكر ما قال في الوقاية ولا طلاق بعد ماملك احدهما
 صاحبه او شقصة اكتفاء بما ذكر قيل بابا يقع الطلاق ان احدهما اذ ملك الاخر بطل النكاح
 فانه اذ بطل لم يحل الوقوع ويقع بانت طالق هكذا يشير بطن الاصبع بعدد متعلق بيقع المقدر
 المنشود اي المنصوب من الاصبع ويقع بما ذكر يشير بظهر بعدد المضموم فانه اذا يشير بالاصبع للمنشود
 فالعادة ان يكون بطن الكف في جانب المحاطب فيعتبر عدد المنشود واذا عقد الاصبع يكون بطن الكف

في جانب العاقد فيعتبر عدد المضموم اعتباراً بطريق الحس او غيرهم ويقع بانت طالق باين واشد
 الطلاق او حشة او حشة او طلاق الشيطا وطلاق البدعة او طلاق كاجل وكاف او ملا البيت
 او نطقه شديراً او طوبى او عريضة بلاينة ثلاثاً مثل ما ذكرنا لم ينو عدد او نوى
 واحدة او ثنتين وهن في الحرة واما في الامه فثنتان منزلة الثلاث لم يذكر كفاً وبما مر مراراً
 واحدة بانية فاعل يقع المقدر في اول المسئلة يعني اذ وصف الطلاق بضم من الزيادة والشرط
 كان بانية لانه وصفه بما يحتمل فيكون هذا الوصف لبعض احد التحليل ويقع بها اي بنية الثلاث
 ثلاث لما مر انها تمام الجنس فيحملها اللفظ فيحمل عليها بانية قال غير الموصوفه انت طالق ثلاثاً
 وقعن اي الثلاث وقال الحسن البصري اذا قال انت طالق ثلاثاً وقعت واحدة واذا قال وقعت
 عليك ثلاث تطليقات وقعن كانهما ثنتين بقوله انت طالق لانه عدة وقوله ثلاثاً بصار فيها وهي
 اجنبية فصارت كالوعطف بخلافه او وقعت عليك ثلاث تطليقات ولما انه متى ذكر العدد
 كان الوقوع بالعدد كما سباني بخلاف العطف وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية اكثر
 لان فيها اشارة الى الخلاف المذكور بخلافه كما لا يخفى على الناظر فيهما فليست مثل واذا قرأ اي طلاق
 لغير الموصوفة بان قالت انت طالق واحدة واحدة او انت طالق واحدة او انت طالق بانه بالاول
 لانه عدة فلو كان غير مدخول بها ولم يقع الثانية لانقضاء المحل ويقع اي الطلاق بعدد رتبة اي الطلاق
 لا بد يعني اذا قال انت طالق واحدة يقع الطلاق وحده لا بانه طالق لان صدر الكلام موقوف
 على ذكر العدد فلا ينفصل الحكم قبله كما تقر في الاصول فلو ما لا يثبت اورد لغاى قوله انت طالق فم يقع
 الطلاق قبل موتها اي بموت الزوج قبل ذكر العدد يقع واحدة لانه وصل لفظ الطلاق بذكر العدد
 في موته او ذكر العدد حصل بعده موتها وفي موت الزوج ذكر لفظ الطلاق ولم يتصل به ذكر العدد فيق
 قوله انت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق لا يرى انه لو قال لا امر اذ انت طالق يريد ان يقول
 ثلاثاً فاخذ رجل فام لم يقل شيئاً بعد ذكر الطلاق يقع واحدة لان الوقوع بلفظه لا بقصد كذا
 في معراج الدرية ويقع في غير الموصوفة واحدة انت طالق واحدة وواحدة او قبل واحدة وبعد
 واحدة طلقة واحدة اما الاول فظاهر وانما الثاني فلاق الواحدة فيها وصفت بالقبلية فلما وقعت
 لم يبق للثانية محل ويقع بواحدة اي انت طالق واحدة قبلها واحدة وبعد واحدة او معاً واحدة طلقتا
 اجمع واحدة مع

شتان اما الاول فان القليلة صفة الثانية لانها لا تصح الا بغير الكفاية فاقضى ببقاءها في الماضي وبقائه
 الامة في الحال لكن الانقاع في الماضي بقاء في الحال فيقصر بان فيقعان واما الثاني فلان البعدية
 صفة للاولى فاقضى بقاءها في الحال وبقاها في الماضي فيقصر بان واما الثالث
 والرابع فلان مع التفران يقع بان دخلت الدار فانت طالق واحدة واحدة واحدة واحدة
 ان دخلت الدار لان المعلق بالشروط كالتجيز عند وقوعه في التجيز يقع واحدة واحدة لا يسبق للثاني والثالث
 محل وكذا هنا وان آخر الشرط وقال بغير الموطوء انت طالق وطالون دخلت الدار فشتان
 لا تجزى من يقعان بالشروط دفع فيقعان كذلك وفي الموطوء شتان في كلهما البقاء اثر الكساح
 بوجود البعدية هذه هي الحال لهذه العبارة وقد وقعت في الوقاية في غير محتها قال امرته طالق
 وله امرتان او ثلاث تطلق واحدة وله خيار في الزوج خيار التعيين هو الصحيح احتراز
 عما يقع على كل واحدة منهم طلاق والصحيح هو الاول ذكر الزيلعي في آخر باب الابلاد من طلق
 امرته قبل الدخول ثلاثا ايقاع لمصدر محذوف بقدره طلاق ثلاثا فيقعن جملة وليس قوله
 انت طالق ايقاعا على كل واحد في الاختيار لا يقال لا يصح قد ورد في الدخول بها حيث قال
 الله تعالى تنكح زوجا غيره لا تقول قد تقر في الاصول ان العبارة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب
 ولان لانه في النص على دخول الزوج الاول لو قال لثلاثه اربع سبب في تطلقه فطلق كل واحد
 تطلقه وكذلك لو قال بسبب تطلقتان او قال انت طالق او اربع الا ان ينوي قسمة واحدة بينهما
 فطلق كل واحد ثلاثا ولو قال بسبب تطلقتان تطلق كل واحد واحد طلاقان هكذا
 الاثمان تطلقان فان زاد عليها طلق كل واحد ثلاثا كذلك في الامة وكما ثبت وهي عند الاصول
 ما استمر المراد بحقيقة كان او مجازا او ههنا ما لم يوضع له اي للطلاق واحتمل وغيره فلا يقع بها
 الطلاق الابالنية او لا لا يمكن ان يثبت له وتوضيحه واحتمل وغيره وجب التعيين بالنية او لالة
 التعيين كحان ذكره الطلاق وحال الغصب وهو اي ما لم يوضع له ثلثة اقسام ذكر الاول
 بقوله اما صالح للجو عن سؤال المرأة الطلاق فقط اي لا يكون رد الكلامها والاستبالات ثلثا
 كما عتدي فان يحتمل ان يراد به اعتدي نعم الله تعالى ونعم عليك واعتدي من الكساح فان نوى الاعتد
 من الكساح لا ايهام ووجب بها الطلاق بعد الدخول اقتصا كانه قال طلقك وانت طالق

ثالثا
 ناقص لان قوله انت

فاعتدي

فاعتدي وقيل الدخول جعل مستعاراً لطلاق لان سبب في الجملة وان لم يكن سببا هنا ويجوز استعادة
 الحكم لسبب اذا اختص السبب به كما تقر في الاصول سبباً بحدك فان الاستبراء يستعمل بمعنى الاعتد
 لانه نصريح بما هو المقصود بالعتد فكان يثبت له ويحتمل الاستبراء لطلاقها في حال طلاق رجوعها اي
 تقر في برائه ورحمك لا طلقك انت واحدة اى انت واحدة عند قومك او منفرة عندك ليس
 معك غيرك ويحتمل ان يكون نفيا لمصدر محذوف ولا يجمع باعراب واحدة عند عامة المشايخ
 لان عموم الامر لا يفرق بين وجود الامر في احتمال الحدوث او لا لطلاق لا لرد ولا السبب
 امره بيلك اى عليك بيلك كما في قوله تعالى وما امر فرعون بشرب ويحتمل الاداة الامر باليد في حق الطلاق
 كما سبب اى اختار اى اختار لنفسك بالفراق في الكساح او اختار لنفسك في امر اخر فانهما لا يصلح
 للرد والشم فيكون جوابا لسؤال الطلاق ومراره فيها لغة كان وفي الاخرين بغيره بيلك اختار
 لا تطلق المرأة ما لم تطلق نفسها كما سبب في باب اذى نفسه وذكر الثاني بقوله واما صالح للجو
 عن سؤال الطلاق والرد سؤالها كما خرج اى من عندك لا طلقك واخرج ولا تطلق الطلاق وقد
 اذهب قوم واما منقضى فاما من القساع وهو كما اى استمرى لان طلقك والقساع بمارفقت الله
 عن من امر المبعث ولا تطلق الطلاق كذا يخرج من استمرى واما اعزى من القرية اى اختار القرية
 لا اختار القرية او العبد عن لادن طلقك او زيادة ههنا ولا تطلق الطلاق الحق باهلك اى
 لا تطلقك ولا تطلقك انت والزواج مشترك بين الزوج والمرا ولا تطلق الطلاق الحق باهلك اى لا تطلقك
 او تحزن لك ولا تطلقك الطلاق على غاربك الغار ببن السنام والعنق اى اذهب حيث ثبت
 لان طلقك ولان تطلق الطلاق في معناه سرحتك ولان لم يفر بالذكر لا سبيل له عليك لانكاح
 بين وبينك لا ملاءم عليك لاحتمالها للظواهر واما احتمال الرد فلان كلاهما جرم لانكاح
 فيكون طلاق بل كذا كما سبب في جواب محل الرد بالبلغ وجه ومرار فيها من لغة كان وذكر الثالث
 في قوله واما صالح للجو والشم كناية برية بنية بنية فارقك حرلم احتملها للطلاق
 واما احتمال الشم فليجوز ان يراد بانه حلية عن الحر لا حياء لك برية عن الطاعة والحادية
 بنية بابين كلها بمعنى للقطعة اى مقطعة عن كل شدة وعن الاخرة في الحنة فارقك مفارقة
 صورة حرم الصحبة والعشرة ثم ان الاحوال ايضا ثلاث حال الرضا وحالة الظاهر في بيان طلاقها

اولها الصداق الثاني المهر والثالث الزينة
 الزينة هي ما يزين به المرأة من الثياب والزينات
 والمهر هو ما يملكه الزوج من المهر

واما عدم كحرق البايين فلا مكان جعله خبر عن الاول وهو صادق فيه فلا حاجة الى جعله انشاء لانه تقبها
 ضروري حتى لو قال عنت به البيونة الغليظة او المحرمة الغليظة ينبغي ان يعتبر ويثبت به المحرمة الغليظة
 لانها ليست بثابت في المحل فلا يمكن جعله اخبارا عن ثابت فيجعل انشاء ضرورة ولهذا يقع للعقل كما ذكر
 اذا لم يكن جعل خبر الصحة التعليق قبله وعند وجود الشرطه محل للطلاق فيقع كذا في الكافي وغيره **قوله**
 قوله لم جعله خبر البيونة الغليظة التي يدل قطعها على انه اذا بانها شتمت قال طالق فلا يقع الثلاث
 لان المحرمة الغليظة اذا ثبت بخبر الشبهة بلا ذكر الثلاث لعدم ثبوتها في المحل فلا يثبت اذا صرح بالثلاث
 او لم يدل عليه ايضا ان الصريح بالخبر البايين لان قوله انت طالق فلا يصح بل لا ريب ومغنى قوله لم انت طالق
 فلا يقع البيونة الغليظة ان يفيد المحرمة الغليظة والفرقة الكاملة لا البيونة المستفادة من الكتابات
 طلق امرته قبل الدخول فلا يقع لان قوله انت طالق فلا يقع لمصدر محذوف تقديره طلاقا فلذا
 يفصح جملته وليس قوله انت طالق يقع على واحدة كذا في الاختيار **قوله** يظهر به ان ما نقل عن الشكلا
 انه اذا طلق امرته فلا يقع الدخول لا يقع لان الآية نزلت في حق الموصوطة باطل محض منشاءه الغفلة
 عن القاعدة المقررة في الاصول ان خصوصية التزول غير معتبر عند اخلاف الشافعي رحمه الله
باب التفويض اذا قال للمرأة طلق نفسك او امرتك بيدك واختاري بيني وبينها اي بقولين
 الآخرين الطلاق قبله لانها من كتابات الطلاق فلا يعملان بلائيه لم يصح رجوعه الى ايماء الزوج
 عز لها لانه لم يملك التوكيل لامتناعه في حق نفسها وتقييد مجلس علمها فان كانت تسع بعين مجلسها
 ذلك والآن مجلس بلوغ الخبر اليها فان طلق في المجلس صريح والا فلا دلالة للخبر في المجلس باجماع الصحابة
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وان وصليته طالق في المجلس فيسقط بيان الازاد على قوله طلق نفسك
 واخوانه استثناء من قوله تقييد مجلس علمها متى شئت او ميميت او اذا شئت واذا ما شئت اما
 متى شئت وميميت فلا تنهما العموم الاوقات كانه قال في وقت شئت فلا يفتقر على المجلس
 ولما اذا واما فانه متى سواه عندها واما عنده رجح فيستعمل في لفظ لكن الاصرار فيها
 فلا يخرج بالشك وفي طلق نفسك وطلق امرتي عكسها يعني اذا قال لامرته طلق نفسك وقال لاجنبي
 طلق امرتي صح الرجوع لانه توكيل محض لا يثوبه بملك ولم يقيده بالمجلس كما هو حكم التوكيل الا
 اذا قيد بالمشيئة لم يصح الرجوع ويقتصر على المجلس وقال زفر هو الاول واولا توكيل كالاول

وعامل غيره

وعامل لغيره وبذكر المشيئة لا يكون عاملا لنفسه وما كان ان التوكيل ينصرف عن مشيئة سواء ذكرها
 للموكل ولا فسادا للتوكيل بالبيع اذا قال له بعتك شئت ولنا ان المأمور بصلح وكبار وما كان ان التوكيل
 من ينصرف برأى غيره والمالك من ينصرف برأى نفسه سواء تصرف فيه لنفسه ولغيره فاذا قال له طلقها
 ان شئت كان تملكها لانه قوض الامر له والمالك هو الذي ينصرف عن مشيئة واما التوكيل فمطلوب
 منه الفعل ان شئت ولم يشأ وقوله لان التوكيل ينصرف عن مشيئة المح فلما المراد بالمشيئة مشيئة تثبت بالصيغة
 وما ذكر من المشيئة ليست كذلك وانما اشأت من عدم القدرة على الانزاع وكلاهما في موجب الصيغة
 فان لم ينو في الاول متعلق بالاول الكلام يعني اذا قال الزوج طلق نفسك فان لم ينو شيئا او نوى طلقه
 واحدة فطلقت نفسها في المجلس وقعت طلقه رجعية لانه قوض اليها الصريح ونوى ثلثا
 وقعن اي الثلاث لانه امر بالنطق بنفسه فيقتصر مصدره على جنس فيقع على الادنى مع احتمال لكل كسائر
 الاجناس وفي قوله اختاري اي اختارت نفسها بان قالت اخترت نفسي بانت بواحدة والقبول ان يقع
 به شيء وان نوى الزوج الطلاق لانه لا يملك الايقاع بهذا اللفظ حتى لو قال اخترتك من نفسي واخترت
 نفسي منك لا يقع كنهتم استخروا لاجماع الصحابة ووجه وقوع البايين واختيارها انما يكون
 بثبوت اختصاصها بها وهو البايين اذ في الرجوع يمكن الزوج من رجوعها بل لا ريب ان اوقات اختيار
 نفسه لا يقع بشيء لانه محذور وعدا ويحتمل لانه مشترك بين الحال والاستقبال فلا يطلق بالشك
 كما اذا قال طلق نفسك فقال نا اطلق نفسك وجد الاستحسان ان هذه الصيغة غلب استعمالها
 في الحال كما في كلمة الشهادة واداء الشاهد الشهادة فيكون حكايته عن اخبارها في القلب بخلاف قولها
 اذا اطلق نفسي لا يمكن ان يجعل حكايته عن تطبيقها في تلك الحالة لانه فعل النساء ولم يوجد فيها
 ولم يصح بين الثلاث لا تطلق ثلاثا وان نوى الزوج لان الاختيار لا ينشأ من غير قصد وهو غير متوجع
 الى الغلظة والخفة كالطلاق بخلاف البيونة وفي قوله انت طالق متى شئت او نحوها اي ميميت
 واذا شئت واذا ما شئت لا يقيده بالمجلس ولا يرجع الزوج ولا يرتد الامر به بل يطلق المرأة بنفسها
 متى شئت اما الاول فلما امر واما الثالث فلان ملكها الطلاق في وقت الذي شئت فلا تملك قبل المشيئة
 ليرتد باز ولا تطلق نفسها الا واحدة فقط لانها تفرق لانها لا تملك الطلاق في كل زمان لا تطلق
 وفي قوله طلق نفسك وانت طالق كما ان شئت تطلق المرأة نفسها بالثلاث لا انها يقيده

الملك ثلاث

عموم الافعال بالتعريف لانها تفيد عموم الافراد دون الاجتماع ولا تطلق المرأة بعد زوج اخر
لانها تعلق بصرفها الى الملك القائم فلا يتناول الملك الحادث بعد زوج اخر في قولنا انت طالق حيث
شئت وابن شئت لا تطلق حتى شاءت ويتفقد المجلس لان حيث وابن من اسماء المكان والطلاق
لا يتعلق بالمكان حتى اذا قالت انت طالق في الشام تطلق الان فيلغو ويبقى ذكر مطلق الشبهة فيقتصر
على المجلس بخلاف الزمان فان له تعلقا به حتى يقع في زمان دون زمان فوجب اعتبارها كما لو قال
انت طالق غدا وعموما كما لو قال في اتي وقت شئت وفي قوله انت طالق كيف شئت يقع قبل الشبهة
طلق رجعية لانه مقتضى اللفظ فاشاءت اي قالت شئت بانيته او نكحها ونكحها الزوج اي قال
نويت ذلك وقيل ذلك لثبوت المطابقة بين شئها واداءه وان اختلفت بينهما بان ادت ثلثا
والزوج واحد او بالعكس في رجعية لان تصرفها لغا لعمد الموافقة في ايقاع الزوج وان لم ينو
اي الزوج فما شاءت اي تعتبر مشيئة باجر باعرا موجب للخبر وفي قوله انت طالق كم شئت وما شئت
طلقت نفسها ما شاءت في المجلس لانها ما ينعمد للعدد فقد فوض اليها في عدد شئ وان قامت
من المجلس بطلان هذا امر واحد وخطاب في الحال فيقتضيه الجواب في الحال وان ردت ردت كما تملك
فيقبل رده وفي قوله انت طالق من ثلاث ما شئت تطلق مادونها اي واحدة وثنتين ودون الثلاث
وعندهما تطلق ثلثا ايضا ان شاءت لان ما يحكم في العموم ومن قد يستعمل التميز فيحمل على خبر الخبر
كما اذا قال كل من طعمني ما شئت او طلق من نسائي من شئت وله ان من حقيقة التبعض
ومافي التعيم فيعمل بهما وفيما استند هذا بترك التبعض لدلالة اظهار التسمية وعموم لصفة وهي
المشقة لو قال من شئت كان على الحال ثم لما ذكر المجلس اذ ان يبين ما يختلف به وما لا يختلف فقال
والمجلس انما يختلف بقيامها ان كانت قاعدة او ذهابها اي كانت قائمة او بغيرها في قول
او عمل لا يتعلق بما مضى من تقويض الطلاق فيلغى في القائمة وانكاه القاعدة وفعود للملك
ودعاء الاب للشهرة وشهود يشهدهم ووقف دابة هي ذكرها لا يقع للمجلس لان كلاً منها مجمع الزمان
فيتعلق بما مضى ولا يكون له لبلا على الاعراض بخلاف التصرف واسلم لان المصل هناك لا فرق
لاعن قبض دون الاعراض وقلتها كبتها وسيرد بينها كسرها حتى لا يندل المجلس بحري الفلك
ويتبدل سيره لانه فانها هو ووقفا مضاف الى كبتها وسير الفلك ووقفا غير مضاف الى كبتها

فافرق او شرط ووقوع الطلاق ذكر من احدهما الى الزوج والمرأة لانه عرف بالاجماع وهو
بالفسخ لانه لنفس من احدهما فلو قال اختاري فقال اخترت بطل ولم يقع به الطلاق
لانقاء الشرط لان يتصادق على الاختيارها اي اختار لنفس قال تاج الشريعة في شرح الهداية
اعلم ان كون ذكر النفس شرطاً اذ لم يقصد فيه الزوج انما اختارت نفسها اما اذا قصد فيها وقوع الطلاق
يتصادق فيها وان خرج الكلام منه مجازاً ويقول الزوج اختاري اختارة فتقول المرأة اخترت
فان ذكر الاختيار كذكر النفس لان تاء الوحدة تنسب عن الاتحاد واختيارها لنفسها هو الذي
تختاره وتبعد اخرى بان لها اختاري نفسك بما شئت او ثلاث تطبيقات ولولا ان ذكر
ذكر لفظ اختاري ثلاث مرات فقال اخترت اختارة او قال اخترت كولي او الوسطى او الاخيرة
فثلاث اما وقوع الثلاث في الاولى فتقول بغير خيفة يقع فالادع تطلق واحدة لان ذكر الاول ونحوها
ان كان لا يفيد من حيث الترتيب يفيد من حيث الافراد فيعتبر فيما يفيد ولان هذا وصف لغو
لان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه كالمجتمع في المكان والكلام للترتيب والافراد وضروته فاذا لفا
في حق الاصل لفا حق البناء في قوله اخترت فيقع التثنية لان ما ذكرنا تأيد بلاك الحال كانه صار جواباً
لكل ما فوض اليها بانيته من الزوج لانه التكرار عليه اذ الاختيار في حق الصل هو الذي يتكرر
ولو قالت في جواب اختاري نادى فاطمة نفسي واخرت نفسي بتطبيقه لانيه اي بان بواحدة
لان العامل فيه خبر الزوج لا يقعها كذا في البسوط والجامع الكبير والزيادة وشرح الجامع الصغير
لما مضى من وجوب لفظه ولذا اعراض عن قول الهداية في واحدة بملك الرجعة بانه غلط وقيل من الكتاب
والنص لا يملك الرجعة لان المرأة تملك الرجعة من كل تقويض وتقبض بانيته وبانيته تكون من
الكذب بملك غيره فيقبل فيه روايتان احدهما وقوع واحدة رجعية لان لفظها صريح ذكرها صريح الاسلام
في الجامع الصغير والاخر وقوع البانيته وهذا صحيح وبما رك بملك الباء متعلق بقوله لا يقع وتطبيقه
واختاري تطبيقه فاخترت نفسها يقع رجعية لانه جعل الاختيار مضافاً اليها لكنه بتطبيقه
وهي معقبة للرجعية فان قبل قوله امرك بيدك واخترت يفيد بينونة فلا يجوز صرفها عنها الا بغيرها
اجب بانه ما قرنه بالصريح علم انه اذ الرجعة كما قرن الصريح بالبيان في قوله انت طالق ما بين حيث يقع بك
وبامر بك بيدك الباء متعلق بقوله لا يقع ونوى التثنية فقالت اخترت نفسي بواحدة او بمرتين واحدة

يقع ان الثلاث لان الاختيار يصلح لغيره باليد يكونه تملك كالتحريم والواحدة صفة الاختيار
فصارت كأنها قالت اخترت مرة واحدة وبه يقع الثلاث اوقالت في جواب قوله امرت بك
طلقت نفس واحدة واخرت نفس بتطبيقه يقع بانية لما ان المعبر بتفويض الزوج لا يقع
فيكون الصفة المذكورة في التفويض مذكورة في الجواب ضرورة الموافقة لا يدخل الليل في امرتك
اليوم وبعد غد يعني اذا قال امرت بك اليوم وبعد غد لا يدخل فيه الليل حتى لا يكون له الخيار
بالليل لان كل واحد من اليومين ذكر مفردا واليوم المفرد لا يتناول الليل ويردها امر اليوم باختيارها
الزوج وقدم اليوم لا الامر بعد غد يعني ان ردت الامر في يومها بطل الامر فيكون امرها بعد غد
لانه لما ثبت انما امره بالانقضاء وقتها ثبت لها الخيار في كل من الوقطين على وجه واحد مما لا يريد
الاخر ويدخل في قوله امرتك اليوم وغدا اذ لم يتخلل بين الوقطين وقت من جنسه لم يتناول الامر
فكان امر واحد وتخلل الليل يفصله لان القوم قد يجلسون للشهوة فيجمع الليل ولا ينقطع مشوقهم لمجلسهم
ويردها امر اليوم باختيارها الزوج رداً عن ردها في قولها الخيار في قولها امر واحد فلا يبقى لها
الخيار بعد ذلك كما اذا قال امرتك اليوم فردته في قولها لا يبقى لها الخيار في اخرها فانطلق نفسك
فطلقها ثلاثا ان نواها في الزوج الثلاث وقعت والآي وان لم ينو ثلاثا فلو لم ينو اطلاقاً ونوى واحدة
فرجعية ولغايتة الشئين لان قوله طلق معناه افعلى طلاقاً والطلاق لفظ فردي يحمل الواحد
الاختبار وهو الثلاث لانه تمام الجنس كما في العدد المحض وثبت ان كذا اي كما يلغوية الشئتين
يلغو ايضا قولها اخترت نفسي في جواب طلق نفسك حيث لا يقع به الطلاق لانه ليس من الفاظ
الطلاق ويقع بايئت نفسي رجعية لانها قالت في جواب طلق وليس لها يقع البين بل مطلق الطلاق
فبطلت مطلق الابانة في قولها انت نفسي وبقي مطلق الطلاق وهو رجعي امرت بالثلاث اي
قال الزوج لها طلق نفسك ثلاثا فطلقت واحدة فواحدة لانها ملكت ايقاع الثلاث فملك
ايقاع الواحدة ضرورة لان ملك شيئاً ملك كل جزء من اجزائه ولغا عكس اي اذا قال لها طلق
نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لا يقع شيء منها بحقيقة رجوع وعندنا نطلق واحدة امرت بالبائين
او الرجعي فعكس اي قال لها الزوج طلق نفسك واحداً رجعياً فقالت طلق نفسك واحداً باين
وقع ما امر به الزوج ويلغو ما وصفت لان الزوج فوض اليها ذات الطلاق مع الوصف وانها اتت

بذات ما فوض

بذات ما فوض اليها وخالف في الوصف فصارت تحت الفقه في الوصف موافقة في الاصل ولا يجوز بطلان
الاصل بالوصف فيقع الاصل ويشيع الوصف الذي ذكر الزوج ولا يقع الطلاق بطلاق نفس ثلاثا
ان شئت لوطقت واحدة ولا يقع بعكس ايضا وهو ان يقول طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا
او الاول فلان معناه ان شئت للثلاث فصارت مشية الثلاث شرط الوقوع الثلاث لان مثل هذا الكلام
يفهم منه البناء على السابق واذا بين عليه تبين ان الشرط مشية الثلاث ولم يوجد الامشية الواحدة واخره
الشرط لا ينقسم على اجزاء الشرط فلا يقع شيء بخلاف المرسلة وهي المسئلة المتقدمة لانه ملكها الثلاث
هناك ولم يعلق وقوعها بمشية الثلاث فلما ان يقع بعض ما ملكت ولو قالت في هذه المسئلة
شئت واحدة وواحدة وواحدة فان كان بعضها متصلاً ببعض طلقت ثلاثا فدخلها ولا
لان مشية الثلاث وجد والطلاق لا يقع الا بمشية الثلاث ومشيتهما لا توجد الا بعد الفراغ من الكل
فوجدت مشية الثلاث وهي في كل واحدة فانت بثلاث جملة وان كان بعضها منفصلاً عن بعض ان سكت
عند الاول والثانية ثم شاءت الباقي لا يقع شيء اذ لم يوجد مشية الثلاث لكون السكت فاصداً وانما
الثاني فالمدكور هنا قول ان حقيقة رجوع وعندنا يقع واحدة ولا يقع ايضا بان طالق انت فقلت شئت
انك فقلت شئت بنوى الطلاق حيث يبطل الامر ته علق طلاقاً بالمشية المرسلة وهي انت بالمعلقة
فلم يوجد الشرط وانما هو بالمعلقة اشتغال بما لا يعنيها فيوجب خروج الامر من يد هاولا يقع
الطلاق بقوله شئت وان نواه ان ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق فيكون الزوج ثابتاً طلاقاً والنسبة
لا تعمل في غير المذكور حتى لو قالت طلاقك يقع ان نوى ان يقع بمشية الشئتين عن الوجود
بخلاف قوله اردت طلاقك حيث لا يثبت عن الوجود كذا كل تعليق بمهموم كما اذا شئت ان
اي او شئت ان كان كذا الامر لم يجز بعد لما في المأني بمشية معلقة فلا يقع الطلاق ويبطل الامر بخلاف
الموجود فانها لو قالت قد شئت ان كان كذا الامر فمضى طلقك لان التعليق شرط كان تخيير

باب التعليق شرط صحة المالك كقول الزوج لزوجتي ان ذهبت فانت طالق
او الاضافة اليه اي التعليق بالملك كان تزويجك فانت طالق فان الزوج ليس بملك لكنه يكون
سبب الملك اقيم مقامه وانما الشرط احدهما لان الجزاء لا بد من كونه مضافاً لتحقيق معنى البين
وهو التقوى به بتمامه النفس ولو لا الملك في الحال حتى يخرج عن الشرط ولا اضافة الى الملك حتى يخرج
ولا اضافة اليه لما حصل الفائدة للطلوع من العيين الاخر اجماعاً على ملكه

وهذا ما يسمونه ان يقع الطلاق في وقت واحد

ولا يقع الطلاق ولا يعلق بالنسبة لعدم كذا فقلت شئت ان كان شئتاً فقلت لا ادرى ان شئتاً فقلت لا يعلق

عن تحصيل الملك فاذ لم يقدّم المهر فابتدأ لم ينقضي اصداد في التناخي فلا تطلق اجنبية
قال بان كل من كان طالق فحكمها فحكمها بالعدم الملك والاضافة وتطلق بعد الشرط ان قال
لزوجته ثم حكمها بالوجود للملك وقت التعليق او قال اجنبية ان كحكك فانت طالق فحكمها بالوجود
الاضافة الى الملك ويبطل اي التعليق زوال الحل لا زوال الملك فبحر التناخي يبطل تعليقها بالانجيز
بأدونها يعني ان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاث فطلقها ثلاثا ثم تزوجت بزوج آخر وحل
ثم رجعت الى الاول فدخلت الدار لم يقع لان الجزء طلقا هذا الملك لانها في المانعة اذا ظاهر عدم
ما يجزئ المهرين ينقضي للمنع والحل واذا كان الجزء ما ذكرناه وقد فلت تجزئ الثلاث المبطل للحنينة
فلا يبقى المهرين بخلاف ما اذا اباها لان الجزء باق بقاء محله وهذا يعلم ان قوله الوقاية والتجيز يبطل
التعليق الاخر على اطلاقه لا يخفى عموما حتى وانفاط الشرط ان يكون كل واحد ليس بشرط حقيقة
لان ما يليها اسم الشرط ما يتعلق به الجزء والاجزئية تتعلق بالافعال كنه بالشرط لتعلق الفعل
بالاسم الذي يليها كقولك كل امرأة اتزوجها فكذا وكما ومتى ومن في كماله يحل المهرين
اي يبطل المهرين يبطلان التعليق بعد وقوع الطلاق الثلاث يعني ان قال الموصوفة كما دخلت الدار فانت طالق
فدخلت في العدة ثلاث فانت طالق ثلاثا فلا يقع الطلاق ان كحها بعد زوج اخر فدخلت الدار
لبطل المهرين الا اذا دخلت اي كحها في الزوج بان قال كحها تزوجك فانت طالق فانها اذا طلقك ثلاثا
وتزوجها الزوج الاول تطلق فان كحها يفيد عموم الافعال كما ان كل يفيد عموم الاسماء وفيما سواها
اي سوا كحها من حروف الشرط اذا وجد الشرط في الملك يحل اي المهرين بالجزء اي يبطل المهرين ويترتب
عليه الجزء واذا وجد الشرط في غيره اي غير ملك يحل اي المهرين كاليه لا الجزء اي يبطل المهرين
ولا يترتب عليه الجزء واذا وجد الشرط في غير ملك يحل اي المهرين كاليه اي لا الجزء اي يبطل المهرين
ولا يترتب عليه الجزء فان قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فاد ان يدخل الدار ولا يقع الثلاث
فحيث ان يطلقها واحدة وينقضي عدها فدخل الدار يحل يبطل المهرين ولا يقع الثلاث ثم تزوجها فاد دخلت
الدار لا يقع شي لبطل المهرين وانما قلنا وينقضي العدة لانها دخلت في العدة يقع الثلاثا خلت
في وجود الشرط فالقول له الا ان تبرهن المرأة كانه تمتك بالاصل وهو عدم الشرط ولانه
ينكر وقوع الطلاق وزوال الملك والمرأة تدعيها وفي شرط لا يعلم الا انها كان حضت فانت طالق

هذا هو الوجه في صحة التعليق في الطلاق
فان كان الطلاق بالشرط فالتعليق لا يفسد الطلاق
بل هو شرط في وقوعه وان لم يقع الشرط لم يقع الطلاق
فان كان الطلاق بالشرط فالتعليق لا يفسد الطلاق
بل هو شرط في وقوعه وان لم يقع الشرط لم يقع الطلاق

وفلان صدقت في حقها اذا قالت حضت فقط اي في حق ضرتها وليس ان تصدق
في حق نفسها ايضا لانه شرط فلا تصدق فيه كما في الدخول وجه الاحتساب انما امنية في حق نفسها لا يعلم
ذلك الا من جهتها فيقبل قولها كما في حق العدة والوطى كذا شاهدته في حق ضرتها بل هي متممة
فلا يقبل قولها في حقها فقل لانها من شريح الطحاوي ان هذا ليس بحجري على عمومته بل هذا فيما اذا كذبها الزوج
في قولها حضت وانما صدقها في الظاهر فاعلمها جميعا فحكم بالطلاق بعد ثلثة ايام من اولها يعني
اذا رأت الدم لم يقع الطلاق حتى يمت ثلثة ايام لان ما ينقطع دونه لا يكون حضا فاذ امت ثلثة ايام
حكمها بالطلاق من حين حضت لانه بالامتنان عرفانه من الزم فاما جيزا من الابتداء وبان حضت
ان اذا قال ان حضت حيضة فانت طالق تطلق الا طهرت الا الحيضة بالراء هي الحاض منها وكما لها بانها
وذلك وبان صحت يعني ان قال ان صحت يوما فانت طالق تطلق اذا غابت الشمس في اليوم الذي يصوم فيه
لما من اليوم اذا قرب بفعل مشي راد به مباحض النهار بخلاف ما اذا قيل ان صحت ولم يقل يوما لانه لم يقدر
بمعياد وقد وجد الصوم ركنه وهو الامساك وشرطه وهو النهار والنية على طهارة بولادة ذكر
وطهقتين بان شئ يعني ان قال لا امرته اذا ولدت غلاما فانت طالق واحدة واذا ولدت جارية فانت طالق
ثنتين فولدتها ولم يعلم الاول طلقت واحدة قضيا وشتين تنزهها اي احتياطا وانقضت العدة
بالاخر من الولدين فانها لو ولدت الغلام او لا وقعت واحدة ونقض عدها بوضع الجارية ثم لا يقع به
اخرى لانه حال انقضاء العدة ولو ولدت الجارية او لا وقعت طلقان ونقض عدها بوضع الغلام
ثم لا يقع شي اخر به لما مر انه حال انقضاء العدة فاذ يقع في حال واحدة وفي حال شتان فلا يقع
الثانية بالشك والاولى ان ياخذ بالثنتين احتياطا حتى لو كان الزوج طلقها واحدة قبل المهرين
واراد ان تزوجها قبل زوج اخر فلا يحوط ان لا تزوجها قبل زوج اخر فلا يحوط ان لا تزوجها بالجزء
ان يكون ولادة الجارية او لا تعلق الثلاث بشيئين يقع الثلاثا ووجد الثاني في الملك يشمل ما اذا وجد
في الملك او وجد التثنية فقط مثل ان يقول ان كحمت زيدا وكبرك فانت طالق ثلاثا فانت وانقضت
عدها فكلت زيدا ثم تزوجها فكلت كبرا في طالق ثلاثا والاول يشمل ما اذا لم يوجد شي منها او ملك
او وجد الاول فيه لانه ان كان كلام باهلية المتكلم لكن الملك بشرط حال التعليق بغيره
غلبا لوجود الاستصحاب الحال فيصح المهرين بشرط عند تمام الشرط ايضا لا يترتب الجزاء لانه لا يترتب الا في الملك

اي بقدره من التعليق بالنسبة اليها

قوله وحيثما بقيت
اليمين سابقين نزول
225

والحال فيما بين ذلك حال بقاء اليمين فيستغنى عن قيام الملك في بقاؤه بمحذ وهو الامة علقها هو اى
الزوج الثلاث او مولى الامة العتق بالوطى فقال الزوج ان وطنتك فانت طالق ثلاثا وقال المولى الامة
ان وطنتك فانت حر فاولى اى اذ حل الشخص حتى انقضى الختان طفت المرأة وعفت الامة لوجود
الشرط وليت بعد الاباح ولم يخرج به بعد وقوع الثلاث فلا عقر وهو من المثل وقيل هو مقدار
اجرة الوطى لو كان لانا حلالا به اى باللبث عليه اى على كل من الزوجين والمولى ولم يصح به اى باللبث
مرجعا في الطلاق الرجعي لان الجماع اذ حل الفرج في الفرج ولم يوجد ذلك بعد الطلاق والعقود لا ادخال
لاوامر لا حتى يكون له وامر حكم الابتداء ولهذا لو علق لا يدخله سنة لا صطلح فيه لا بحث باسما كما فيه
بل يجب عليه العقر في الاول ويصير مرجعا في الثاني بايلاج ثانيا لوجود الجماع فيه حقيقة بعد ثبوت الحرمة
لكن الحد لا يجب نظرا الى اتحاد المجلس والمقصود قضاء الشهوة فاذا امتنع الحد منه وجب المهر لا يجب
مع الشبهة قال انت طالق انشاء الله تعالى مستلزما ومات قبل ذكر الشرط لم يقع الطلاق اما الاول فلا يتعلق
بشرط لا يعلم وجوده مغير مصدر الكلام ولهذا الشرط اتصاله واما الثاني فلا بد من كماله مخرج بالاستثناء
عن ان يكون ايجابا والموت ينافي الموجب لا يبطل وان ما تزوج قبل الشرط وقع الطلاق ان لم ينص
بكلامه الشرط قال انت طالق ثلاثا وانشاء الله تعالى وانت حر فاولى اى طفت المرأة ثلاثا وعفت
العبد وقال لا تطلق ولا يعق لان التكرار شايع في كلامهم فيحمل عليه نصيب الكلام فلا يبطل انصاء
الشرط وله ان للفظ الثاني لغوا لا يفيد فوق ما يفيد الاول ولا وجه لكونه تائيدا للفصل بالو فبين
المعطوف على انصاء الشرط به فيقع كذا انشاء الله تعالى انت طالق فانه يتعلق عنه به حقيقة ومجرد
وتعلق عنه به يوجب رجوعه ان البطل متصل بالانجاب فيبطل حكمه كالواحد ولو لم ان الموضوع لانه يمتثلين
هو الفاء فاذا انقضى الارتباط فيقول انت طالق فانت حر فاولى اى طفت المرأة ثلاثا وعفت الامة لوجود
عليه مصدر الكلام وبانت طالق بمشية الله او بارادته او بحجته او برضاها لا اى لا يطلق لانه يتعلق بما
لا يتوقف عليه كقول انشاء الله اذا الباء للاتصاف وفي التعلق انصاف الجزء بالشرط واطرافها اى
اضافة المذكور من المشية وغيرها الى العبد فملك منه اى من عبده كان شاء فلان اولاد او احب او رضى
فيقتصر على المجلس فان علم العبد في المجلس وشاء وقع الطلاق وقوله انت طالق بامره او حكمه
او قضائه او اذنه او علمه او قدرته تختص بغيره بالطلاق في كل سواء اضيف اليه تعالى ولا العبد لا يرد بمثله

من الاول في اللبث
وذلك غير الادخال
وانه

لان البطل لا يحتاج الى طلاق في
حكم انقراض
وانه

التخيير

التخيير فاقول انت طالق بحكم القاضيه وان قال باللام اى انت طالق بمشية الله ولا امره
او بحكم المبيع الطلاق في الكل اى في الوجوه العشرة كلها سواء اضاف الى الله تعالى ولا العبد لانه
للتعلق كانه اوقع وعمل كقولك ثلاث طالق لدخولك الدار وان قال بقاى انت طالق في مشية
الى فان اضاف اليه تعالى لم يقع الطلاق في الوجوه كلها لان في معنى الشرط فيكون تعاقبا لا ايقاف
عليه فاذ يقع الا في العلم لانه يذكر ويراد به المعلوم وهو واقع ولانه لا يصح فيه عند تعاقب الاحوال لانه يعلم
ما كان وما لم يكن فيكون تعلق بامر موجود ولا يلزم القدرة لان المراد ههنا التقدير وقد يقدر
شيء ولا يقدر شيئا حتى لو اراد به صفة تؤثر على وقفا لا ارادة يقع في الحان وان اضاف الى العبد صح
تكميلا في الاربعة الاول فيقتصر على المجلس كما مر تعديفا في غيرها اى في الستة الباقية فالاصل في الالف
عشرة اربعة منها التملك وهي المشية واخوانها وستة ليس للتمليك وهي الامر واخوانه والكل
على وجهين اما ان يضاف الى الله تعالى ولا العبد وكل وجه على وجه ثلاثة اما ان يكون بالياء او باللام او بغير
بانت طالق ثلاثا الاستثنى يقع واحدة وبالا واحدة يقع ثلثان وبالا ثلثا يقع ثلث لان الاستثناء
تكميلا بالياء بعد النسيان فشرط صحته ان يبقى وراء المستثنى شيئا يصير متكما بحيث لو قال انت طالق
ثلاثا لثلاثا تطلق ثلثا لانه استثنى جميع ما تكلم به فلم يبق بعد الاستثناء شيء ليتكلم به لبيان تكتمها عليك
ففى طالق فكي عليها في عدة البايان اى لا تطلق امره المجردة فيما اذا قال بغير تحمة ان تزوجت عليك
امرأة فالتى تزوجها طالق فطلق التي معه ثم تزوج اخرى وهي في عدة لان الشرط لا يوجد لان الزوج
عليها ان يدخل عليها من يارزعا في الفراش ويزوجها في القسم ولم يوجد سالت المرأة الطلاق
فقال الزوج انت طالق حين فطلقت ففانت المرأة ثاثة بكفى في فقال الزوج ثلث ذلك واثبات
لصوابك وله ثلث نسوة غير ما تطلق المحاجة ثلثا لا غيرها املا كذا في واقعات الصدق
باب صدق الفار من غلب حاله لعله ان يشهد خبره قوله الا فاذ بالطلاق كمر بعض
غير عن اقامة مصالحة خارج البيت فمن يقضيها في البيت وهو يشك في كونه فلا الا في الانسان فلا
يدخل عنه هو الصحيح ومن يارزعا في المحاربة او قدم يقبل بقصاص او جرم ومن الشايخ
من قال ان قدم للقصاص لا يكون فلا لان العقر منه وبالبس بخلاف الجرم وعلى الاول لا عقلة ذكره
او ركب فينة فانكسرت ففي الزوج او فترسه السبع وبقي في فة ولقد عدوا لغايج مادام يزاراد

بما به كالمريض فان صاد قبله لم يزد فهو كالصحيح والطلاق وغيره والمرأة في جميع ما ذكره الرجل
حتى لو باشرت سبب الفرج فخير البوع وخيار العلق والتكسر من الزرع والارتداد بعد ما حصل بها
ما ذكر من المرض وغيره يرثها الزوج لكونها فارة ذكره الزبيل كالتصحيح فان اخذها الطلق فهي
كالمريضة لان هلاكها لا يغلب مالم يأخذها الطلق كذا في الكافي فان بالطلاق ولا يصح تبرعه
الا من اثبات فلو ابانها بلا رضاها حتى لو رضيت لم يكن الزوج فادامات الزوج ولو بغير ما ذكر
من البتة زده وغيره ابان يقتل المريض او يموت بمرض اخر وهي في العدة ترث هذا في البان
واما في الرجعي فترث منه مطلقا اذا مات وهي في العدة بقا الزوج حتى ينهها فانها اليب لا ترثها في مرضه
فان الزوج قصدا بطلانه فترث عليه قصده بتأخير علم الزوجان انقضاء العدة لدفع الضرر عنها ولهذا
يرثها هو اذ ماتت بخلاف البان لان السبب وهو كالحج قد زال كذا ترث طالبة رجعي طلفت ثلثا
لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا لا يرثها ولا يجر من الميراث فلم يكن يرثها الا بالراضية
ببطلان حقها او كذا لو طلقها واحدة بانته وكذا ترث مبانة قبلت ابن زوجها يعني ابان المريض
امرأته فقبلت ابن زوجها لا يمنع نفيلها الاثر لان البيونة وقعت بابانته لا بتقبلها بغيرها ما اذا بان
بانقبيل فانها لا ترث وكذا ترث من لاعنها او الميراث في اي في المريض اما الاول فهو اذا قذف امرأته
وهو صحيح ثم لاعن في المرض فانها ترث وكذا اذا قذف من المرض فان هذا الحق يتعلق بالطلاق بفعل
لا بد للمرأة منه كما ساق اذا لا بد لها من المصومة لدفع الغار عن نفسها واما الثاني فيراد خلف ومرض
ان لا يقربها اربعة اشهر فلم يقربها حتى مضت المدة وقعت البيونة ثم ماتت ثوب المرأة واولا في صحته
وابانت به ان بالابلاء في مرضه لا يترث امرأته وان كان الابلاء ايضا في المرض ترث لان الابلاء
في معنى تعليق بعض اربعة اشهر خالية عن الوقاع فيكون كالحق بالانقلاب في الحي الوقت وسكان بيان
بخلاف الاخر متعلق بقوله كالمريض غير الخ من في وصف الفتا لا وحتم او حبس لقصاص او رجوع او حصر
فان المطلق لا ترث لان هلاكه ليس بغالب فيها كذا لا ترث المختلف في مرضه وخيرة اخنارت
نفسها فيه ومن طلفت ثلثا بامرها ثم ما وهي في العدة لا ترث بغيره بطلان حقها والتاخير كان
لحقها ولا ينفك كذا لا ترث من طلفت ثلثا بالامرها ثم صح الزوج من مرضه ثم مات في العدة فانه لا يكون
فان لا ينفك صحيح بين ابليس بمرض الموت ولهذا يعتبر بترعانه من جميع المال وكذا اذا اقر بالدين لا يقدر

قوله لطلق بفتح الطاء وكسح
اي وجع الولادة

طحا

عليه

عليه غير ما في الصحة تصاد فاعلمت في الصحة ومضى العدة او ابانها بامرها فارقها بالاد او موصلها
الاقل منه ومن الارشاي قال لها في مرضه كنت صليتك وانا صحيح فانقضت عتدك فصدقت
ثم اقر لها او وصيها قبلها الاقل منه ومن ارشاده اذا علق المريض طلاقها بفعل جنسي او بحي الوقت
والعلق والشرط والحال انهما في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه وهما في التعليق والشرط في المرض
والشرط فقط في او علق طلاقها بفعلها او لا بد لها منه الاكل والشرب وكلام الابوين وقضا الدين
واستيفائه وهما في المرض والشرط فقط فيه وجوابا اذا قال ورثت المرأة لكون الزوج فاد في غيرها
اي غير الصور المذكورة لا يترث المرأة وما هو اذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجه كلها
او كان التعليق في الصحة فيما اذا علق بفعل الاجنبي او بحي الوقت وكيف ما كان اذا علق بفعلها الذي منه بد
فانها لا ترث في هذه الصور اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان علق الطلاق بحي الزمان
او بفعل جنسي او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل وجه على وجهين اما ان يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض
او في المرض اما الوجهان الاولان اعني ما اذا علق بحي الزمان او بفعل الاجنبي فان كان التعليق والشرط في المرض
ورثت في الغفران وان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم ترث واما الوجه الثالث وهو ما اذا علق
بفعل نفسه فترث كيف ما كان اذا وجد الشرط في المرض سواء كان التعليق في الصحة او في المرض وكان الفعل
مالم منه بد ولا لا تصاد فاصدا بطلان الحق بالانقلاب والشرط او بالانط وحده كان الشرط فيها للعدة
لان لوجود عنده قصار متعديا من وجع صيانة لحقها واضطراره لا يبطل حتى غيره كالتاخي مال الغير
حال الاضطراب والنوم واما الوجه الرابع وهو ما اذا علق بفعلها فان كان فعلا لا ينافي به لم ترث
مطلقا وان كان التعليق والشرط في المرض او كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لا ترث بانه شرط
ووضا به يكون وضيا بالشرط ابانها في مرضه وقد دخل في الصحة فانت وابانها فاد ترث فانت
فان الزوج لم ترث اما الاول فلان الصحة لما تخلل بين الطلاق والموت بين ابليس بقا واما الثاني
فلان المرأة بار تزد هال بطلان الاثر لان المرتبة لا ترث احد فاد السبب بعد لا يكون عود سبب
قال لها ان مرضت فانت طالبا ثلثا كان فاد حتى لا مرض وما ترث فانت لزوجها المريض
طلقا وصحتها ثلثا واثبت ان مدلول طلق طلاق الرجعي ولا يزد من وضاه به لغيره بالشرط
فاد انيها الزوج كان فاد ورثت المرأة قال اخر امرأة تزوجها طالق ثلثا فترث امرأة ثم اخرى

او ترث

ولا ترث

ثم مات الزوج طلقت المرأة الاخرى عند الزوج فلا تراث للمرأة عند وعندها
 طلقت عند الموت فيصير وارثا لزوجها وتراث المرأة وعندها طلقت عند الموت لان الاخرى لا يتحقق الا
 بعد تزوج غيرهما بعد ما وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه
 ولدان الموت معرف وانصافه بالآخرية من وقت الشرط فيثبت مستندا **باب الرجعة**
 وهي استدامة القام في العدة اي بقاء النكاح على ما كان مادامت العدة فان النكاح قائم فيها
 لقوله تعالى فاسكوهن بمعروف فان الامساك عبادة عن استدامة القام لا عن عادة الترابل
 فيدل على شرعية الرجعة وشرطية بقاء العدة لان الاستدامة انما يتحقق مادامت العدة باقية اذ الملك
 باق في العدة زابل بعد انقضاءها بخلاف رجعتك ومعاوجه حرمة المصاهرة من الوطى وغيره على مر
 وفيه خلاف لشافعي فان الرجعة عند لا يكون الا بالقول فلا يجوز عنده الوطى قبل الرجعة بالقول
 وتصح اي الرجعة بما دون الثلث من طهارة او طهارة من هذه الحرة والثلثان في الامة كالثلث
 في الحر وقد مر ما اذا كانت المرأة عن الرجعة فان الامر بالامساك مطلق فيمثل التقادرون
 اعلامها اي اعلام الزوج ايها بالرجعة لانه لو لم يعلمها لم ينفق المرأة في المعصية لانهما قد تزوج
 بناء على زعمها ان الزوج لم يرجعها وقد انقضت عدتها ونطأها الزوج الثاني فكانت عاصية
 وزوجها الذي وقعها فيه مسيئا ترك الاعدام ولكن مع ذلك لو لم يعلمها صححت الرجعة لانها
 استدامة للقائم وليست بانشاء فكان الزوج يرجعه متصرفا في خالص حقه ونصرف في الانسان
 في خالص حقه لا يتوقف على علم الغير فان قيل كيف تكون عاصية بغير علم الجيب بانها اذا تزوجت
 بغير نكاح فقد تركت النسب فوقعت في المعصية لان التقصير جاز من جهتها وتدابير الشهادة ايضا
 احراز عن الجماعة وعن الوقوع في مواقع التهم لان الناس ترفعوه مطلق فيهم بالقعود معها
 وان لم يشهد صححت وتدابير ايضا عدم دخولها عليها بلا اذنها ان لم يقعد الرجعة اي يعلمها
 بدخولها عليها بالاشارة والتخمين او صوت للنعل انتهاب لدخولها لا يقع نظر علم الراجل نظره
 فيدلتها مطلقا في الجملة اذ عرفت بعد العدة الرجعة فيها ان صدقته فمراجعة لان النكاح يثبت بنصاف
 الزوجين فالرجعة اوله وان كذبته فلا يكون رجعة لانه مدع ولا يثبت له ولا يملك ثبوتها
 والحال وهي منكره بالقول قول المنكر ولا يمين عليها ما ياتي في كتاب الدعوى ان الرجعة من الاشياء التي

لا يمين فيها

لا يمين فيها كما في رجعتك اي لا يكون رجعة اذا قال رجعتك يريد به الاشياء فقال المجيبة له
 مضت عدتي لان هذه الرجعة صارفت حال انقضاء العدة فلا يصح وهذا انها ايمينه ولا يجنب
 فوجب قبول قولها فان اخبرت ولا ذلك على انقضاء العدة واقرها بحال حال قول الزوج رجعتك
 فيكون مقارنا لانقضاء العدة فلا يصح بخلاف ما اذا سكنت ثم اخبرت بالانقضاء لان اقرار الاحوال
 فيها حال السكنة فيصا واليه وما في زوج امره اخبر بعد ما اي بعد العدة بالرجعة وصحة قوله ما وكذا
 الامة فان القول لها فان صحة الرجعة بناء على قيام العدة والقول في العدة قولها بقاء وانقضاء فكذلك
 عليه وقالت الامامية مضت عدتي وانكر اي ادعى الزوج في السبب مضت العدة وان القول لها لانها اعترفت بانها
 تنقطع في العدة اذا طهرت من الحيض الاخر عشرة وهو الحيض الثالث من العدة وان لم تنقطع حتى توفى
 من الوقت بعد الانقطاع مما تمكن فيه من الاغتسال ونحوه للصلاة فذهب ذلك القائل بحكم بطاوتها
 لان الحيض لا يبرئ على عشرة فيقتضي جرحها من الحيض بغير الانقطاع فانقضت العدة وانقضت الرجعة
 واذا طهرت منه لاق من عشرة لا ينفذ في العدة حتى تنقضي ويضرب وقت صلتها او يتم وتصل مكنة
 او نطو عاقبته اذ انقطع فادونها بمحمل عود الدم فلم ينقض جرحها من الحيض فيكون ذلك حرجا
 لان مدة الغسل من الحيض اذا كانت ياما قبل من عشرة والاغتسال موكدا للانقطاع وكذا مضى وقت
 الصلوة اذ مضى وقتها صارت الصلوة دينا في متها وهو من احكام الطهارات لانها تقصير بنا الاعلى
 الطاهرة عن الحيض واذا لم تنقطع على الماء بعد ما طهرت وبأسماء من عشرة فينبغي وصليت فقد
 انقضت الرجعة لانا حكمنا بطهارتها بحج جواز اتصالها بالتمسك بسبب غسل عضو راجع
 الزوج ونسب ما دونه اي دون عضو ولا اي لا يرجع وهذا استحسان والقياس في العضو كما مل
 ان لا يبقى الرجعة لانها غسبت كثر البدن والقياس في ما دونه من شدة حكم الحيض لما يخفى
 وجه الاستحسان وهو الفرقان ما دون العضو يتسارع اليه الجفاف فلهذا فلا يغير بعدم وصول الماء اليه فقلنا
 بانه ينقطع الرجعة ولا يعمل بها الزوج اخذ بالاحتياط في الرجعة والزوج عطف العضو الكامل في السبب
 اليه الجفاف ولا يفعل عنه عادة فافترقا طلق حاملا منكر او طهرت ارجعها قبلت لاقول المدة
 فصا عد صححت الرجعة يعني امره فاعمل بطلانها وانكر وطهرتها ارجعها ثم ولدت لاقول من الحمل
 من وقت النكاح صححت رجعة ولا عبرة بانكاره الوطى لان الشرع كذب جعل لونه فقرش وهذه

العبارة الحسن من عبارة الوقاية والآن أنها خالية عن محبة ذكرها صدى الشريعة وطلق من ولدت
لاقل المدة فصاعدا قبل أن يقبل الطلاق منكرا فله الرجعة يعني امرأة ولدت لاقل المدة وانكر وطهرها
جائزا إن رجعها ولا عذر لانكاهه لما قرأ الشرح كذب وان خلاها بخلوه صححة فانكر الوطئ
فلا يبيح رجعتها الا انكر الوطئ ولم يكذب الشرع فيكون انكاهه محبة عليه فان طلقها الى بعد ما
خالفها وانكر وطهرها ان طلقها فراجعها فولدت لاقل من سنتين صحت الرجعة فانها اذا ولدت لاقل منها
من وقت الطلاق ثبت نسب هذا الولد لان المهر نقصان العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة
فلا بد من ان يجعل الزوج وطأ قبل الطلاق لانه لا يولد بها قبل نزول الملك بشر الطلاق فيكون
الوطئ بعد الطلاق حراما فيجب صيانة فعل المسلم عنه فاذا جعل وطأ قبل الطلاق بفتح الرجعة
قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ولدا ثم ولدت ولدا اخر بطنين فهو رجعة المراد بطنين ان يكون
بين الولدين سنة اشهر او اكثر اما اذا كان اقل لكون بطن واحد وانما ثبت الرجعة لانها طلقت بالولادة
الا ان ثم الولادة الثانية ولدت ثلاثة رجعها بعد الولادة الاولى يكون الوطئ حلالا اما اذا كانت الولدان
بطن واحد فلا يثبت الرجعة لا لعلق الولد الثاني بالولادة الاولى وقال كذا ولدت فانت طالق ولدت
ثلاثة بطون يقع طلاقات ثلث والولد الثاني والثالث رجعة فانها طلقت بالولادتين وصارت
معتقة وبالولد الثاني صار مرجعا في الطلاق الاول اذ يجعله العلق بوطئ حادث في العدة حملا
لامر المسلم على الصلح وطلقت ثانيا بالولد الثاني لان العين عقد بكما وبالولد الثالث صار مرجعا
في الطلاق الثاني لما قرء وطلقت ثالثا بالولد الثالث فقد بالحيض لانها حامل من ذوان الاقرار
حين وقع الطلاق الرجعي من الطلاق كبحر الوطئ بقاء اصل النكاح كما قرئ حتى لو وطئ لا يعزم العقر
وقال الشافعي يحرم حتى يعزم العقر ومطلقته في مطلق الرجعي تتبرين برغبة الزوج في رجعتها
ولا يسافر بها بلا شهادة على رجعتها بقوله تعالى اخرجهن من بيوتهن الا ان تزل في الفتنة من الرجعة
لسياق قوله تعالى فاذا طلقتم النساء وصرح بطلاق رجوعه بالاجماع في كل الزوج مبانيه ثلاث في العدة
وبعد ما حل الخلع ياب لان زواله معلق بالطلاق الشافعي فيعزم قبلها ومنع الغير في العدة
لاشياء النسب ولا كتمانها وحقة لا مطلقته بها في الثلاث لو حرة وباشنتين نائمة حتى يبارها
غيره بقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمراد منه الطلقة الثالثة والثلاثون

لا يلا حظ الخلف المؤبد وخرج عبد بن قحطبه فذكرها اثنا وثلاثا ومضت المدان بلا في اي بلاد كان
بانت باخرين يعني ان نكحها ولم يفرقها اربعة اشهر تبين ثانيا ثم ان نكحها ولم يفرقها اربعة اشهر تبين
ثالثا فان نكحها بعد ذلك اخرها تطلق اذ لا يبق الايلاء وان وطئها كفر بقاء العين ان كان الخلف بغير
طلاقها وان كان بلا يبقى لما عرفت ان النجس الثالث يبطل تعليقها قوله والله لا افرك بشهرين
وشهرين بعد هذين الشهرين ايلا ولا تخرج بينهما حتى يجمع فصلا يجمع فيحقق للمدة
لا قوله بعد يوم والله لا افرك بشهرين وشهرين بعد الشهرين الاولين لانه فصل بين الشهرين الاولين
والشهرين الاخرين بيوم لم تكامل مدة الايلاء وهي اربعة اشهر وكذا قوله والله لا افرك سنة الايلاء
لا يكون ايلا لان المستثنى يوم منكر فله ان يجعله اي يوم شاء فلم يرفع عليه يوم من ايام السنة الا يمكنه
ان يجعله المستثنى وكذا اذا قال الايلاء افر بك فقد لا يكون مولى لانه استثنى كل يوم بغيرها فيه
فلا يفسد وان يكون ممنوعا ايلا ولو فرقه بها يوما والباقي اربعة اشهر او اكثر صار مولى سقوط الاستثناء
لان يوم المستثنى لما مضى لا يمكن في انائها الكفارة وكذا قوله لا يصر والله لا افرك فوفته وامرته بها
لا يكون ايلا لان مكانه في انائها بلا زوم شي بان نكحها من الكوفة المطلق الرجعية كالزوجة فيه
اي في حق الايلاء لبقاء الزوجية بينهما كما في المماناة والاجنية نكحها بعد اي بعد الايلاء
فانه لا يضر في حقها لان محله من يكون من سائر النقص وهي ليست منها فلم ينعقد موجب للطلاق
حتى لو تزوجها بعد ذلك لا يكون مولى او تحققة ان الايلاء بعتة تعليق الطلاق بمضى الزمان فلا يصح
الاى الملك او مضى الى الملك كما سبق بان قال ان تزوجتك فوالله لا افرك ولم يوجد ولو وطئها كفر
عن يمين لانها منعقدة في حق وجوب الكفارة عند الحث عجز عن الوطئ لم يرض باحدهما او صفرها
او رقبها ولما فاذ اربعة اشهر بينهما فقيت قوله فيت اليها فلا تطلق بعده ان مضت مدته وهو عاجز
وان قدر على الجماع في المدة فقيت الوطئ اذ انفق بالت ان خلف عن انفي بالجماع فاذا قدر على الاصل قبل جسد
المقصود بابل بطل كالميتة اذا ارادى الماء قوله لا امرته انت على حرام ايلا ان نوى التحريم ولم ينوشها
فانه هذا اللفظ محض فكان مماناة المحمل فان قال اردت به التحريم ولم ارد به شيئا وكان يميناً وبصيرة
مولى لان التحريم لحدلين يمين وطئها وان نواه لان في انظرها حرمة فاذا نواه صح لانه يحتمل وعند محمد مع
لا يكون ظهارا لعدم دكته وهو تشبيه المحللة بالمحرمة وهذا نوى الكذب لانه وصف المحللة بالمحرمة

فكان كذا بحقيقة فاذا نواه صدق وتطبيقه بانية ان نواه الطلاق ثلث ان نواهها وقد مر
في الكنايات والفتوى على ان طلاق وان لم ينو وجعل نوايا عرفا ولهذا لا يخلف به الا الرجال
وعن هذا قال الوفاي غير لا يصدق قضاء ولو كانت لاربعة نساء والمصلحة بالها تقع
على واحدة منهن طلاقه بانية وقيل تطلق واحدة منهن والبيان وهو الاظهر والاشبه
ذكر الزيلعي كذا كل حل على حرام وهو حرج بدست راس كبرم يروى حرام اي الفتوى عاينه
طلاق وان لم ينو ولو قال بدست حجب كبرم لا يكون طلاق لعدم العرف ولو قال هرج بدست كبرم
كان طلاقا كذا في النهاية **باب الخلع** الخلع بضم الخاء وفيها لغة الاذالة مطلقا وبضمها
شرعا الاذالة المخصوصة هو فصل من نكاح يقال بلفظ الخلع غالباً انما قاله قد يكون بلفظ بيع
والشرء ونحوهما كما سياتي ولا يشترط عند الحاجة لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افدت
بما يصلح لهما لان ما يكون عوضا المتقوم او ان يكون عوضا لغير المتقوم لكن لا يجب ان يكون ما يصلح
ليدل الخلع مهر في النكاح كاذون العشرة وينتقل الإيحاء وقبول كسائر العقود وهو من جانب الزوج
يمس لانه تعليق الطلاق بشرط قبولها المالك حتى لا يصح رجوعه قبل قبولها كما لا يصح الرجوع
في العين ولم يطل بقبام عن المجلس قبل قبولها كما لا يبطل العين ببل يصح ان قبلت بعد المجلس
ولم يتوقف على حضورها فيه اي في المجلس كما لا يتوقف العين عليه بل يتوقف على علمها فاذا بلغها
فالحا قبول في مجلسها وجاز تعليق بشرط او وقت كما جاز في العين كما لا يخفى بشرط الخيالة اي الزوج
كما لا يجوز في العين وهو في جانبها اي المرأة عطف على قول في جانبه كبيع بغير معاوضة لانها تبذل مالا ولم
لها انفسا حتى انعكس الاحكام اي جاز رجوعها قبل قبوله وبطل بقبامها عن مجلس علمها ولم يخبر
تعلقه بشرط ووقت وجاز شرط الخيالة كما هو احكام المعاوضة وطرف العبد من العتاق كطرفها
في الطلاق فيكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى يميناً في تعليق العتق في العتاق
بشرط قبول العبد فيرتب عليه احكام المعاوضة في جانب العبد المولى والخلع قد يكون بلفظ
البيع والشرء والطلاق والمباراة بان يقول الزوج خالعتك على الف درهم وبعث نفسك
او طلاقك على الف درهم وتقول المرأة اشريت نفسي او طلاق منك بالف ويقول الزوج
طلقتك على الف وبارة نك اي فارقتك فقبلت المرأة وقد يكون بالفارسية كما لو قال

رجل لامرأة خشي من خريدي فقالت خريدي فقال الزوج فرغتم باني بغير واحدة باينة ذكره
 قاضي حاكم الواقع بالخلع والطلاق على مال وهو يقول الزوج طلقك وانت طالق على كذا
 من المال او يقول المرأة طلقك على كذا ويقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما ان الطلاق على مال
 بمنزلة الخلع في الاحكام الا ان بدل الخلع اذا بطل بقي الطلاق باينا وعوض الطلاق اذا بطل يقع
 رجعي كذا في المحيط وسئل في المتن طلاق باين لا يترتب له التمسك للمال لان التمسك لها نفسها وذلك بالبينونة
 وهو الخلع من الكتاب الاحتمال الطلاق وغيره في غير ما يعتبر فيها من غير ان يخرج جانب الطلاق
 وان قال ان الزوج الطلاق فان ذكره لم يصح في نفسه في شيء من الصور الا ببيع بل يحتمل على الطلاق
 ويكون ذكر البذل مع ما عارض النسبة والاى وان لم يذكر كذا صدق في الخلع والمباراة اي فيما وقع الخلع
 بلفظ الخلع او بالمباراة لانها كنايةات فلا بد من النسبة او ما يقوم مقامها وهو ذكر البذل وقد انتفى
 ولا يصدق في لفظ البيع والطلاق لكونهما امرين كذا في الكافي واعتبر عليه بان لفظ البيع غير صحيح
 في الطلاق وهو ظاهر قول المراد بكونه صريحا في دلالة عليه قطعا بحيث لا يختلف عنه اصلا وذلك
 لان البيع يوجب ذلك اليقين فيلزمه قطعا والملك المتعة ولهذا وقع الطلاق بلفظ العتق لا العتق
 بلفظ الطلاق كما في قوله تعالى فانه دقيق ويقبول حقيقة وكذا اخذنا اي اخذنا بدل ونشرى الزوج لقوله تعالى
 من ادته تم استبدال زوج مكان زوج واستتم احديهن قفارا فلا تأخذوا منه شيئا ولان احدها بالاستبدال
 فلا يرد في حشيتها باخذ المال وكذا اخذنا الفضل اي لا يزيد على ما دفع اليها من المهر ان نشرت وورد في الخلع
 التعبير لا يكره لطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتهت به اكرهها اي كره الزوج المرأة عليها في الخلع تطلق
 المرأة لان الطلاق لا يكره واقبح بلا مال اي بلا تزوم مال ان لم يكن لها عليه مال بل التزومتان تعطيهما مالا
 لتخلص او بلا سقوط مال ان كان لها عليه مال كالمهر ونحوه ما سياتي ان الرضا بشرط تزوم المال
 وسقوطه والاكره بعد الرضا هلك بدله فيدها بغير خالعت مع زوجها على مال فقبل ان تدفع اليه
 هلك المال واستحق تعليق باينة ان كان قيميا او مثله او كان شلتيا ولا يبطل الخلع لانه لا يقبل الفسخ
 بل يجب الضمان عليها بتحقيق المداوضة خلع او طلق بخبر او حنبر او مينة ونحوه مما ليس بمال
 وقع طلاق باين في الخلع رجعي في غير مجازنا اي غير شيء لان الايقاع معلق بالقبول وقد وجد
 فيقع في الخلع الباي وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ وقد نقلناه من المحيط ولا يجب عليها شيء

لانها لم تسم مالا مستقوما نصير غارة له وايضا لا وجه لا يجب التمسك للسلام ولا الجواب غير
 لعدم الاتزام خالعت على ما في يدى ولا شيء في يدها اي كما يقع الطلاق مجازا اذا قالت خالعت
 على ما يدى وليس في يدها شيء فانها لم تسم مالا مستقوما فلم تنصر غارة له والرجوع بالفسخ و
 المراد بالبدها يدها اليد المحضة وان زادت على قولها خالعت على ما في يدى قولها من مال او دراهم
 ولم يكن في يدها شيء ردت عليه في الاولى مهرها الذي اخذته منه او دفعت اليه في الثانية
 ثلثة دراهم وان كان في يدها درهم او درهمين باتمام ثلثة دراهم وان كان اكثر من ثلثة دراهم فله ذلك
 كذا في النهاية اما رد ما اخذته في الاولى فلا يملكها المستمسك مالا لم يكن الزوج راضيا بزوال ملكه
 الا بعوض ولا وجه لا يجب التمسك وقبضه لكونه مجهولا ولا لايجب قيمة البضع وهو مهر لثلاثه غير مستقوما
 حال الخرج فحينئذ ما قام به البضع على الزوج دفعا للضرر عنه واما دفع ثلثة دراهم في الثانية
 فلاهاست باللفظ الخلع وقوله ثلثة فيجب عليها التيقن بها فصار كالموافق او اوصى بدرهم خالعت
 على عبدان بقولها على برهما من ضمانه لم يبرأ بل على برهما تسليم عينه ان قدرت وتسلم قيمته ان عجزت
 لانه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العوض بشرط البراءة عند شرط فاسد فيبطل هو الخلع
 لانه لا يبطل بالشرط الفاسد طابت طلعان ثلثا اي قالت طلقني ثلثا بالالف او على الف
 فطلقها واحدة يقع في الاولى باينة بثلاث لثلاث وفي الثانية رجعية مجازا فانها اذا قالت طلقني
 ثلثا بالالف جعل الف عوضا لثلاث فاذ اطلقها واحدة وجب ثلثا لالف لانها اجزاء العوض تنقسم
 على اجزاء المعوض اما اذا قالت طلقني ثلثا ثلثا على الف فجعل الف على الشرط عند ايج ربح والطلاق
 يصح تعليقه بالشرط وجزا الشرط لا تنقسم على اجزاء الشرط فيقع رجعية بلا شيء وعندها
 يقع باين بثلاث لالف لانها حملا على العوض بعجز الباء كما في بيعت عبدا بالالف او على الف
 وله ان البيع لا يصح تعليق بالشرط فيحل على العوض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق يصح تعليقه بالشرط
 وان قال طلقني ثلثا بالالف او على الف فطلقت واحدة لم يقع لانه لم يرض بالبينونة
 الا لسلامة الف كرها له بخلاف قوله طلقني ثلثا بالالف لانها لما رضيت بالبينونة بالالف كانت
 بيعتها اولى ان ترضى وبانت اي اذا قالت طالق بالالف او على الف فقبلت بانت المرأة ولم
 لالف لانه مبادلة او تعليق فيقتضى سلامة البدين او وجود الشرط وذلك ذكرنا وبانت طالق

اى اذا قال لامرأة انت طالق وعليك الف وقال لعبد انت حر وعليك الف طلقت المرأة
 وعنت العبد فجاءا سوا قبل الاولا عنه وقال على كل منهما الف اذا قيل ولا يقع الطلاق والعنا
 بلا قبول لان هذا الكلام مستعمل للمعاوضة فيقال احمل هذا المتاع ولك عذرة وهم يكون بمنزلة
 قولهم بدهم وله انه جملة تامة فلا ترتبط بما قبله الا بدلالة الحال اذا اصيل فيها الاستقلال
 ولادلالة هيبة لان الطلاق والعنا في نفسهما عن المال بخلاف البيع والاجارة فانهما لا يوجدان
 بدونهما قال طلقك امر على الف فلم يقبل وقالت قبلت قال فقوله وفي البيع القول للمشتري
 بغيره من قال بغيره بعث منك هذا العبد بالف درهم امر فلم يقبل فقال المشتري قبلت
 قال قوله للمشتري والفرق ان الطلاق بمال يمين من جانب الزوج والقبول شرط الحث فيتم اليمين
 بلا قبول لها فلا يكون الاقرار باليمين اقرارا بشرط الحث لئلا يبدونه فصار القول قوله لان
 الزوجين اذا اختلفا في وجوب شرط فالقول للزوج لانه منكر فابيع فاجاب وقبول ولا صحة
 لاحدهما بدون الاخر فصار الاقرار بالبيع اقرارا بما لا يتم الابه فاذا انكره فقد رجع عما اقر به
 فلا يصح في كونه شرط الخلع والمباراة بفتح الهمزة جعل كل منهما براهنا لاخر من الدعوى عليه كل حق
 حتى يكمل منه ما على الاخر مما يتعلق بالنكاح كالمهر مقبوضا او غير مقبوض قبل الدخول بها او بعث
 والنفقة الماضية واما نفقة العدة فلا تسقط الا بالذكرك في النكاح لانه لا يسقط ما لا يتعلق به
 كالقرض وثمن ما اشتريت ونحوهما خلع الاب صغيرة بما لها او مهرها طلقت ولم يلزم اى
 المال عليها ولم يسقط اى المهر او فروع الطلاق على ما هو الاصح فلانه تعليق بقبول الاب فيكون
 بسائر افعاله واما عدم وجوب مال عليها فلان بدل الخلع تبرع ومال النصي لا يقبل التبرع
 فان خلعهما اى الاب صغيرة ضامنا لى ابدل الخلع لم يرض بالضممان الكفالة عن الصغيرة
 لان المال لا يلزمها بل المراد به التزام المال ابتداء صحيح الخلع والمال عليه اى الاب لان شرطه بدل
 الخلع على الاجنبى صحيح فكل الاب وله بلا سقوط المهر لانه لم يدخل تحت ولاية الاب وان شرط
 الزوج الضمان عليها اى الصغيرة فان قلبت وهي من اهل اى القبول بان كانت تعقل الخلع
 سائب والنكاح جالب طلقت لوجود الشرط بل لا شئ لانها ليست من اهل الفرائض قال الزوج
 خالعك ولم يذكر ما لا قبلت المرأة طلقت لوجود الايجاب والقبول وبراهن المهر الموهل

لو كان عليه والاى واما يمين عليه من الموهل شئ ردت على الزوج ما ساق لها من المهر
 المخل فانها اذا قبلت الخلع وقد ثبت انه معاوضة في حقها فقد ترتب العوض فوجب اعتباره
 بعقد الامكان خلع المريضة يعتبر من الثلث لكونه تبرعا لان البضع غير منقوض حال الخلع
باب النظر وهو لغة مقابلة النظر بالنظر فان الشخصين اذا كان بينهما عداوة فيجعل كل منهما
 نظرا للنظر الاخر وشرا عا تشبيه ما يضاف اليه الطلاق وهو كمالها او ما يعتبر به عن الكل او جزء
 شائع منها من النكوة فلا يصح النظر من امره ولا من نكحها بالامر هاتم ظاهر منها ثم اجازت
 بما يحرم النظر اليه متعلق بالتشبيه من عضو محرمة ميان ما نسبها او رضا عا تميز عن محرمة
 وحكم حرمة وضربها وادعائها كالسر والقبلة حتى يكفر بقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم
 ثم يعودون لما قالوا فتحرر رقية من قبل ان يتناسا الآية للنظر بالعود المغير بالعدم على الوجه
 فان سبب وجوب التكفير هو الظهار والعود لان الكفارة دائرة بين العقوبة والعبادة وبها
 ايضا ابر من الخطر والاباحة حتى يتعلق العقوبة بالخطيئة والعبادة بالمباح وانما اجاز تقديم
 الكفارة على العود لانها وجبت لدفع المحرمة الناشئة عن ذلك فيجوز بعد ثبوت ملك المحرمة ان يقع بها كما قلنا
 في الظهارة انها يجوز قبل اعادة الصلوة مع انها سبب لانها شرعت لدفع المحرمة لا لوجوده
 ولهذا اجازت الكفارة بعد ما بانسها وبعد ما انقضى العقد بالازدواج او غيره لان هذه المحرمة لا تزول
 بغير التكفير من سبب التحل كملك اليمين واصابة الزوج الثاني والمرأة ان نظا اليه بالوطء وعليها ان تمنعه
 من الاستمتاع بها حتى يكفر ويحلفا فانه لا يجزى على التكفير دفعا للضرر عنها ذكره الزيلعي ولو وطئ قبل اى قبل
 التكفير استغفر الله تعالى وكفر للظهار فقط اى لا يجب عليه غير الكفارة الاولى وقال عبد بن جبر يجب
 عليه كفارتان وذا اى الظهار كانت على كونه امرى او اسك ونحوه بغير رقبك وعنك تمام بغيره
 عن الكل او نصفك كظهر امرى ونحوه من الجهر الشائع او كظهرها او كفضها او كظهر اخيه ونحوه
 اى الصور المذكورة ونظايرها ظهار وان لم ينوه لان المشقة فيها اما اكلها او ما يعتبر به عنه او جزء شائع
 منها وهو الشرط في حق المرأة والشرط في جانب المحرم ان يكون المشبه به عضوا لا يجوز النظر اليه كما ذكر
 وقد وجد الاطلاق وان نوه ولا بد لان اللفظ لا يحملهما وفي قوله انت عا كفى او مثل امرى مانواه
 من الكرامة او الظهار والطلاق لان اللفظ يحمل كلامها فاخرج بالنسبة نعين وان لم ينولها

لتعارض المعاني وعدم المرجح وفي قوله انت على حرام كما في ما نواه من الظهار والطلاق لان اللفظ
 يحتملها وما ترجح بالنسبة تعين وانت على ظهار في ظهار وان نواه في طلاق وابلد لان ذكر الظهار
 يوجب جانب الظهار وابلد بان تن على كظهار في نكاحه يكون مظهرا من جميعا لان خلاف
 الظهار اليهن فصا وكذا اذا اضاف الطلاق فيجب لكل منهن عليه كفارة وهي عتق رقبة فان لم يجد
 فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم تسعين مكيئا للنكاح الواو وفيه فصل
 ذلك بقوله وهي تحرير رقبة مؤمنة كانت او كافرة ذكر الواو في صغيرة كانت او كبيرة
 لم يكن فانت جنس المنفعة وهو المانع اما اذا اختلفت النفقة فلا تنفع في جواز العود ونحوها وجاز
 الاصح والقبول ان لا يجوز لان الغايب جنس المنفعة لكنهم استحسنوا الجواز لان اصل المنفعة
 باق فانه اذا أصبح عليه سمع حتى لو كان بحال لا يسمع بان ولد اصرم مثله وهو الاصرم لا يجوز لو كان
 ذلك النحر برئ منه اي نية الكفارة وبين فوت جنس المنفعة بقوله كالاعتراف بخلاف العود
 ويجوزون لا يعقل لان الاستقام بالجواز ليس بالاعتقال فكما ثبت فانت المتنازع والذي يجزى فيصيق بجرحه
 لان الاختلال غير مانع والمقطوع يذاه فانه فانت منفعة البطش او اهما ما له لا قوة البطش بهما
 فيغواهما فيفوت منفعة البطش او رجلاه فانه فانت منفعة البطش الشئ وبه اورد من جانب
 فانه ايضا فانت منفعة الشئ لانه متعد عليه بخلاف ما لو قطعنا من خلاف اذ لم يفوت جنس المنفعة
 ولا تدبر اعطف على لم يكن فانت جنس المنفعة او لم ولد لا تتحقق فيها الحرية بحجة فكل ارق فيها ناقضا
 او مكاتبة ادى بعضه لانه تحرير بعضه ولا يتأدى الكفارة لانها عبادة فلا بد ان يكون خالصا
 لله تعالى ما اذا كان بعوض لم يكن خالصا لانه يكون نجاسة فان اعتق مكاتبا لم يؤد شيئا اياه عدا
 مشتركا اعتق المكفر عن ظهاره نصفه وهو مؤثر ثم اعتق عنه باقية بعد ضمانه لان الاعتاق يتجزى
 عنه كما سباني والنقصان تمكن في النصف الاخر فتعذر استدراك الرق فيه وهذا النقصان حصل
 في ملكك ثم يكتسب من قبل النقصان فلا يجزى عن الكفارة او عدا اعتق نصفه عن تكفر ثم باقية
 بعد وطئ من ظاهره لان الاعتاق يتجزى عنه والمأثورية العتق المسير فلم يوجد لان النصف
 وقع بعده وان تجزى عن العتق صام شهرين ولا وليس فيهما رمضان ولا الايام المنهية الشايح
 وهو ثابت بالنقص وصوم رمضان لا يقع عن غيره فلا يجوز التكفير به والصوم في الايام

المذكورة منى عن فيكون ناقضا ولا يتأدى به الواجب الكامل وان افطر المظاهر يوما ولو بعد
 كالمرض والسفر او وطئها اي التي ظاهر منها في الشهرين متعلق بافطر وما عطف عليه لا بد ان يكون
 سهوا استأنف اي الصوم اما في الافطار فلا ينقطع التتابع بافطر وهو عذر يمكن الاحتراز لانه
 في شهرين متتابعين قبل التمس ومن ضرورة كونها قبله خلافا عما اما الوطئ غير التي ظاهر منها
 ناسبا فلا يضره كذا في النهاية لا الاطعام ان وطئ خلافا اي ان وطئ التي ظاهر منها في خلال الاطعام
 لم يستأنف لان النص في الاطعام متعلق غير مقيد بما قبل التمس وهو منصوص عليه في الاعتاق
 والاصيام ولو قدر المكفر بالصوم على الاعتاق في اخر اليوم الاخرى قبل غروب الشمس من اليوم
 الاخر من الشهرين المتكفر من اي الاعتاق ولا يقع تكفيره بالصوم فكان صومه قاطعا والافضل
 ان يتم صوم اليوم الاخير وان افطر فلا قضاء عليه ذكره الزيلعي وان تجزى المكفر عن اي
 الاعتاق اطعم عن اي الظهار هو المظاهر او نايب تسعين مكيئا في غير اى يطعم عنه
 عن ظهاره ففقد اجزاه اعلم ان ما شرع بلفظ الاطعام او الاطعام يجوز فيه التمسك والاباحة وما شرع
 بلفظ الابتناء والاداء بشرط فيه التمسك في صورة التمسك بقوله اطعم عنه هو او نايب تسعين مكيئا
 كذا قدر الفطرة او قيمة وغنائك افترج لا يجوز دفع القيمة من غير المنصوصة الاشياء المنصوصة
 كالبرود وقفه وسوقيه والتزيب والتمر والشعير وغيرها كالارز والعدس والذرة ونحوها
 فان بيع صاع من التمر اذ اساو نصف صاع بر او صاع شعيرة لم يجز دفعه بخلاف
 الارز مثلا فان بيع صاع منه اذ اساو نصف صاع بر او صاع شعيرة جاز دفعه
 وهو مبني على اصل مقرر في شرح الجامع الكبير ان المنصوص لا ينوب اخاه او اطعم واحدا
 شهرين اي اعطى الطعام كله مكيئا واحدا تسعين يوما جاز عندنا في تسعين مكيئا
 ووجه جوعته وذات الجوع الايام فكان هو في اليوم الثاني مكيئا اخر الجوع بسبب الاعتاق لاني يوم قد جوع
 الاخر يومه سواء كان بدفعه او دفعه لان الواحد لا يستوفي في يوم واحد طعام تسعين مكيئا في يوم
 العدة المفروض حقيقة وحكما لعدم تجزئ الحاجة وقد مر صورة الاباحة بقوله والاشبعهم اي تسعين
 مكيئا وان قل ما اكلوا بالعداء وهو الطعام قبل نصف النهار والعشاء وهو الطعام بعد نصف
 النهار او عداين اي اشبعهم بطعام قبل نصف النهار من تسعين مكيئا اي اشبعهم بطعام

فان اشبعهم بطعام
 فان اشبعهم بطعام

بعد نصف النهار مرتين قال في الاسلام طعام الاباحة اكلتان لكل مسكين غداء وعشاء والغدا لا
يجزئه والعشاء من ذلك والعشاء والتسبيح كذلك واوقرها واعدها الغداء والعشاء والمعتبر فيه
الشبع لا التقدير والمعتبر في التملك المقدرة للبيع والتسبيح وقد يصلح للتسبيح فافهم مقام الغدا
وانما اعتبر الاكلتان بقوله تعالى فاطعام ستين مسكينا والواجب منه الوسط وهو الاكلتان لا اكثر
والعادة ثلاث مرات والاقل مرة كذا في غاية اليقين بخبر يرفقه او خبر شعبة بالادام فانه لا يستوفى
منه حاجته الا بالادام بخلاف خبر البر او اعطى عطف على اشبعهم كل اربع صاع برون نصف صاع
شعير او ثمر او من يروى شعير جازي لبقوله اذا اشبعهم وما عطف عليه فان يوصى
برون نصف صاع شعير او ثمر يبلغ بالكيل نصف صاع برون صاع شعير او ثمر وكذا من يروى
ومن يروى شعير او ثمر يبلغ بالوزن نصف صاع برون صاع شعير او ثمر ولما كان هذه الاشياء متحدة
فالجس من حيث الاطعام جنس واحد جازي كميل احدها بالآخر ولا كذلك العينة كما عرفت
بخلاف اعتناق نصف رغبة وصيام شهر لنفذة كميل احدها بالآخر لا خذفها معناه فان القوق شرع
لتحليل الرقبة والصوم بجميع النفس بخلاف اطعام نصف صاع ثم رغبة نصف صاع برون عرفت
من عدم جواز اداء ما هو من الاعداد للنصوصه فيه اذ كان اقل قد اتمه الله الشرع وان كان
اكثر من الاخر او مثله قيمة اطعمهم اي ستين مسكينا كل واحد منهم صاع برون فها ربن لم يصح الا
عن احدهما وعن اطار وطار صريح عنهما لان النسبة تعمل عند اختلاف الجنس كالافطار والنظار
لا عند اتحادهما فاذا لغت النسبة والنصاع يصلح لكفارة واحدة لان نصف الصاع من ادى في الكفارة
فالمدى وهو النصاع كفارة واحدة فلا يصح جعلها للظهارين بل للظهار واحد بخلاف ما
اذ افرق في الذبح لانه في الرقة الثانية في حكم مسكين اخر كصوم اربعة اشهر واطعام مائة
وعشرين مسكينا او اعتناق عشرين عن ظهارين فانه صحيح وان لم يعين واحد والواحد لان الجنس
في الظهارين متحد فلا يجب التحسين ولا للظاهرة في اعتناق عشرين عنهما او صوم شهرين ان يعين
لاي منهما شاء وان اعتق عن رجل فظهار لم يجز عن واحد لان نية الجنس للحد لغو وفي المختلف مفيد
فان لغت بقوم مطلق النسبة فلا ربن يعين ايها شاء كما لو اطلق في الابتداء توضحه انه لو نوى قضاء
يومين من رمضان فجزى عن يوم واحد ولو نوى من القضاء والتزاد عن القضاء والكفارة

لا يجزئه عن واحد منهما عبد ظاهر كافر بالصوم فقطى صومهم من اذ لا ملك له فلم يكن من اهل التكفير
بالمال قال النخعي بصومهم صرا اعتبارا بالعقوبة لانه شرع زاجر اكله ولا سيرة عنه بالمال
بان اعتق عنه او طعم لم يجزه لانه ليس من اهل الملك فلا يصير ملكا بمملكته **باب اللعان**
هو لغة من اللعن وهو الطرد والابعاد يسمى لما في الحاشية من اللعن الرجل نفسه ومن قول المرأة غيب الله
عليها المستنم اللعن وشرعا شهادات تؤكد بالايان مقرونة باللعن قائمة مقام حد الزنا
في حقيقة بمعنى انهما اذا نالنا سقط عند الله فومقام حد الزنا حقا بمعنى انهما اذا نالنا سقط
سقط عنها حد الزنا والدليل على انهما قائم مقام حد الزنا في حد الزنا حقا بمعنى انهما اذا نالنا سقط
عنها حد الزنا والدليل على انهما قائم مقام حد الزنا في حد الزنا حقا بمعنى انهما اذا نالنا سقط
وقال غيب عن امرأته ستين فلما رجعت وجد على بطن امرأتها الشريك برون ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم
ايت بربعة شهود ولا تجلده على شرك فقال لعل رأت بعيني يا رسول الله واعاد هذه المقالة
ثم قال واذا رجوع من الله تعالى يجعل له محجا فانزل الله تعالى هذه الايات في ذلك على ان اللعان قائم مقام
حد القوف في جانب الزوج حيث لم يجد له دليل بقائه ثم الدليل على انهما قائم مقام حد الزنا
في جانب المرأة ان هلالا لما رماها بالشريك بن ابي حنيفة حيث قال وجد على بطن امرأتها الشريك برون ما
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جاءت به اربعة شهود كذا فهو له لعل وان جاءت به اسود وجعل احوالها
فهو لشريك بشات على النكاح المكره فقال عليه الصلوة والسلام لولا الايمان لبقث كان له
ولها شأننا وهذا اشارة الى ان اللعان قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة كذا في المبسوط وحكم حرمه الوطء
والاستمتاع بعد ان تلاءم من حصول البينة التامة بشرط قيام الزوجية حتى اذا طلقا بايتا او نكحا سقط
ولم يجب التحريم لانه في احوالنا ان الله تعالى اكون النكاح صحيحا في قوله الزنا رجعت لعقوبة الزانية
عن الزنا غير متممة به كمن يكون معها ولد لا يكون له اب معروف وصلح الى الزوجان لا اذا اشهاد على مسلم
حتى لا يجزى للعالمين كالكافرين ولا بين كافر ومسلم وتصح شهادته على مسلمة كالمسلمة وان عطف على قذف
ولدها اخترا عن نفى الحمل كالمسلمة وطالب به على وجه القذف وهو الحق فانه حقا لا بد من طلبها
كسابر حقا فها ولانه من شرط اللعان وان لا يكون عفيفا ليس لها المطالبة لفوات شرطه وهو العفة
لا من خبر لقوله من قذف فان اباي الزوج عن اللعان جسد حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد لان اللعان

خلف عن الحد فان لم يأت بالخلف وجب عليه الاصل فان لعن الزوج لا يعتد المرأة بالنقص لكن بدأ
بالزوج لان الله عي في طلب من الخلع اولاً ولاي وان لم تلعن جئت حتى تلعن او تصدق قال
الزيلي وفي بعض نسخ القدوري تصدق فخر وهو غلط لان الحد لا يجب بالافراق فرة فكيف يجب بالنقص
فرد وهو لا يجب بالتصديق اربع مرات لان التصديق ليس باقرار قصدا فلا يعتبر في حق وجوب الحد
وبعضه رده فيعني اللعان ولا يجب بالحد ولو صدقت في نفس الولد فلا حد ولا لعن وهو ولد لها لا النسب
انما يقطع حكماً باللعان فلم يوجد وهو حق الولد فلا يصح ان في بطلانه وبطلانه عدم صحته قول
صد الشريعة في نفي نسب ولدها منه فان لم يصلح الزوج الشهادة بان كان كافراً او عبداً او محدداً
وقد فسد له ما من اهلها لان اللعان تعدد بغير من جهة فساد الموجب الاصل وهو الثابت
بقوله تعالى الذين يرمون المحصنات الابه ولا ينصون ان يكون الزوج كافراً وهو مسلم الزنا اذا كانا كافرين
فان كانت ثم قد قبل قبل عرض الاسلام عليه وان صلح لها اي الزوج للشهادة وهي تصلح لها بان كانت
امة او كافراً او محدودة في ذنوبها وصبيبة او مجنوننة ولا يحد فادها بان كانت ذانية فالحد عليه
كما اذا قد فسد الجنى واللعان لان خلف عنه وصودقه اي صورة اللعان ما نطق به النص بغير القرآن
وحاصل ان يقول الزوج اولا اربع مرات اشهد بالله اني صادق في امرتها به من الزنا وفي الخامسة
لعنة الله علي ان كان كاذباً فيما زماها به من الزنا مشيراً اليها في كل قول هي اربع مرات اشهد بالله
انه كاذب فيما زما به من الزنا وفي الخامسة غضب الله عليها ان كان صادقاً فيما زما به من الزنا
فان لم يثبت اللعن في كلامه من كثير اكاود الحديث انك تكفرن اللعن وتكفرن العنبر وسقطت
حرمة اللعن في عنيهن فغسستن بخشن اللعن بخلاف الغضب فان اللعان فرق القاضيه بينهما ولا تتبع فيها
حتى لو مات احداهما قبل وفاة الآخر ولو زالت اهلية اللعان في هذه الحالة بان كذب نفسه او قد فاسداً
فحد له او نحو ذلك لم يفرق بينهما ونفي نسب ولدان قد فاسداً به والخلف اتمه وبانت بطلقة بشرطه
ان يكونا العلوق حال جريان الطائنتهما حتى لو علفت امة او كافرة ثم اعتقت واسلمت لا ينفى ولا لعن
لان نسبه كان ثابتاً او لا وجد لا يمكن قطعه فلا يتغير بعده فان كذب نفسه حد لا فراره بوجوب الحد عليه
قله اي بعد ما حد جائز ان يتزوجها ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم المتلاعنة لا يجتمعان ابداً انهما لا يجتمعان
ما دام متلاعنين كما يقال لم يصلح الا شكم اي ما دام مصلحاً كذا ان قد فغيرها بعده اي بعد تلعن

في اوزنت فانه يحد القذف لم يبق اهل اللعان وكذا المرأة بعد الزنا لم يبق اهل الحد فجاز ان يتزوجها
وانما لم يقل اوزنت فحدت الاحصان حتى يحد روى عن الفقيه المكي كان يقول زنت بشدة النون
اي نسبت غير هال الزنا وهو القذف فلهذا ذكر اعقده شرطاً كما ذكره لا ينفى الاشكال اللعان بقذف الاخرس
لان قائم مقام حد القذف وقد ذكره لا ينفى عن ثبوت الحد وتدرى بها ولا ينفى الحمل لان قيامه عند الحمل
غير معلوم لاحتمال كونه نكحاً خافوا وولدت لاقول المذمة وقالوا يجب بنفيه اذا جاءته بلاقها وتلعنا
بزنت وهذا الحمل منه لوجود القذف منه صريحاً بقول زنت ولا ينفى القاضى الحمل اي نسب الحمل من القاذف
لان تلعنهما كان بسبب قول زنت لا ينفى الحمل في الولد عند التهمة ومدتها سبعة ايام من حيث العادة
كذا في النهاية او شر الالاولاد صحيح وبعد الان قبوله التهمة او كونه عند التهمة او شر الالاولاد او كونه
عن نفقته مضى ذلك الوقت اقرار بمنك الولد منه لان ما لم يكن منه لم يكن له كونه عن نفقه بعد الولادة
فلا يصح نفيه بعده كالوجود اقرار بصريحاً ولا عن فيها اي فيما اذ اصبح نفيه وفيما اذ لم يصح لوجود القذف
ينفي الولد نفى اول النعمين وهما اللذان بين ولادتهما اقل من ثلثة اشهر او اقل من ثلثة اذ كذب نفسه
بدعوى الثاني وان عكس بان اقر بالاول ونفى الثاني لعن لانه قاذف نفى الثاني ولم يرجع عنه والافراق
بالعنة سابق على القذف فصار كانه اقر بنفيها ثم قذفها بالزنا وصح نسبها اي نسب الولدين
فيهما اي المستلزم لانهما خلقا من ماء واحد فيثبوت نسب احدهما يلزم ثبوت نسب الاخر لجمع شرط
اللعان فيهما اي الزوجين ثم طلقها بايضا او ثلثا سقط اي اللعان ولم يجب الحد لعرفت ان شرطه
قيام الزوجية فاذا انتفت ان في كذا الزوجية بعد ذلك لان اساقط لا يعود ولو طلقها رجعي
لا يسقط لما عرفت من بقاء اصل الزوجية **باب العنين وغيره كالجيب والحصى هو**
اي العنين من لا يقد على الجماع مطلقاً او يوصل الى الشيب لا الاكبار او لا يوصل المرأة واحدة بعينها
من عناد الجسد في العنة وهي خطرة الابل وجد تزوجها بجوبا وهو مقطوع الزكر والحصى
فرق بينهما في الحال ان طلبت التفرق لانه حقها ولا فائدة في التأجيل بخلاف العنين كما سبق وفيه
اشعار بان لا يجب بعد ما وصل اليها الا خيارها كما اذا صار عنيها بعده ولا فرق في هذا بين ان يكون
الزوج مريضاً او صغيراً لما ذكره بخلاف العنين حيث ينتظر بلوغها وبرؤه لاحتمال الزوال اذا كانت
المرأة صغيرة وهو مجبوب وعنين حيث ينتظر بلوغها الاحتمال ان ترضى به او جد تزوجها عنيها او حصى

هو مطلق المحرم في فوطه فان اقرى ما بعد وجدة عتيقاً او حصياً او قرناً لم يصل اليها اجل
 الى الزوج يعني اجل القاض بكم كانت او ثيباً سنة قرية في الصبي وهي ثمان عشرة شهراً ومنها
 ثلث مائة واربعون يوماً وثلث يوم وثلث عشر يوماً وفي رواية الحسن بن علي بن
 انه يؤجل سنة ثمينة وهي مدة وصول الشمس الى النقطة التي تفرقها من ذلك المخرج وذلك ثلث
 مائة وخمسة وستين يوماً وربع يوم لانه الموضع الذي غالب فيها لانه يكون لقلب البرودة والحرارة
 او اليوسنة او الرطوبة وفصول السنة مشتملة عليها فالربيع خار رطب والصيف حار يابس
 والخريف بارد يابس والشتاء بارد رطب فاما فصل السنة فلم يزل الموضع ظهراً حتى يسوي من
 موضعها وموضعها بخلاف رمضان وايام حيضها فانها داخله في السنة ان لم يكن رتقاء قيد بقوله
 اجل فانها اذا كانت رتقاء لم يقدر لتأجيل كما اذا كان الزوج مجبواً فانه وطني فيها ونعمت والآي
 وان لم يطأها بانث بالتفريق في تفرق القاض بينهما وكان تفريق طلاقاً بينا لان المقصود وهو
 دفع الظلم عنها لا يحصل بالرجوع ان طلبت لافترانه حقها ولها كل المهران خلاها لان خلوة العتيق
 صحيحة وجب العدة للاحياط وان اختلفا عطف عاقول فان اقرى المختلف الزوجان فادعت
 المرأة عدم الوصول وانكر الزوج وكانت ثيباً او بكر فظارت النساء فقلن ثيب خلف الزوج
 لان الثيبات تثبت بقولهن وليس من ضرورة ثبوت الشبهة الوصول اليها الاحتمال ذوالها بشي آخر
 فيختلف بخلاف البكارة فان ثبوتها في الوصول اليها فغير بقولهن فان حلف الزوج بطل حقها
 فيكون امره كالواختاره عند العقد وبعده فانها اذا اختارت زوجها بطل حقها في طلب التفريق
 لان المختار من الشبهة يكون له الاحد هما وان نكل الزوج او قلن انها بكر اجل الزوج سنة وان اختلفا
 اي بعد ذلك اجل سنة ان ادعت المرأة عدم الوصول وانكر الزوج فالحكم كالاولى اي ان صدقها
 خيرت وان انكر نظر اليها النساء فان قلن بكر خيرت وان قلن ثيب فالقول له بيمينه فان حلف
 فهي امرته لكنها خيرت هيها حيث اجل الزوج ثم لان المقصود بالتأجيل ثم حصول العلم بالعدنة
 بخبر المرأة وقد حصل العلم بها حينئذ فخيرت ثم اقامت عن مجلسها واقامها اعوان القاض قبل ان يختار
 شيئاً بطل خيارها لان هذا بمنزلة تخيير الزوج فادعيت وقف علماً او رد المجلس بطل بالقيام واذا
 اختارت الفرقة او القاض الزوج ان يطلقها طلاقاً باينة فان اقرى فرق القاض بينهما وقيل يقع الفرقة

بينهما

بينهما باختيارها نفسها ولا يحتاج الى القضاء لخيار العتيق ولو فرق بينهما فزوجها ثانياً
 لم يحكم بها خياراً لرضاها بحاله وان تجوز امرأة اخرى وهي علة بحاله ذكر في الاصل انها لا خيار لها
 لعلها بالخيار وذكر خصاً فانها لا خيار لان العتيق عن طيب امره لا يملك على غيره هاهنا العتيق على
 القول ولا غير احد هما عيب الاخر خلافاً لما في في العتيق المحرم وعن الحسن بن علي بن المبرور في القرن
 وهو مانع سلوك الذكر في الفرج وهو ما عدا غليظة او لحمه من فمعة او عظمه والرق وهو السلام
 وعنه محمد بن كمال بالزوج حنون وجدتم او برص فالمرأة بالخيار وان كان للمرأة الا ان يكون الزوج دفع
 الضر عن نفسه بالطلاق ظهر زوج الامه عتيقاً بالخيار للمولى لان الحق له كما في العزم **باب العدة**
هـ لغة الاحصاء يقال عد الشيء اي احصيته وشرعاً تعني اي انقضاء وتوقف يلزم المرأة مدة
 معلومة سبباً بيانه بزوال متعلق يلزم ملك النكاح من اكد صلة ملك بالموت والادخول ولو
 اذ بالخلوة الصحيح اذ زوال فراس معتبر اخيراً عن فراس امه موطوءة غير مستولدة اذ لا عدة
 لها بخلاف ام ولدمات مولاهما واعتقها كما سباني ولا بد من هذا المقيد والقوم لم يذكره ويوطئ
 عطف على بزوال شبهة النكاح سباني بيانه فلا عدة بالطلاق قبل الادخول لعدم تأكد ملك النكاح
 ومن حكمها منع جواز تزوج غيره اي غير زوجها ومنع جواز نكاح اختها وابيع سواها لما مر
 من بقا اصل النكاح وصحة الطلاق فيها بالرفع عطف على منع جواز وجه ما مر ايضاً وهي
 العدة في حق حرة تحيض بالطلاق والنفسح كالنفسح بخيار البلوغ وعدم الكفارة وملك
 احد الزوجين لاخر وتقبلها ابن الزوج بشهوة وارتداد احد هما ثلاث حيض كوامل حتى
 اذا طلق في الحيض وجب تكميل تلك الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكنها لما لم تتخير اعتبر تمامها
 كما نرى في كتب الاصول وانما وجبت بها لقوله تعالى المطلقات يترنص بانفسهن ثلثة فروع والنفسح
 في معة الطلاق لان العدة وجبت للتفرغ عن براءة الرحم في الفرقة الطارئة على النكاح وهذا يتحقق
 فيها كذا لم ولدمات مولاهما واعتقها فان عدتها ايضاً اذا كانت ممن تحيض ثلث حيض كوامل
 وكذا موطوءة بشبهة كما اذا زنت اليه غير امرأة وهو لا يعرف موطئها او نكاح فاسد كالنكاح
 الموقت في الموت والفرقة متعلق بالوطوء بشبهة والنكاح الفاسد فان العدة قهرها ايضاً ثلث
 حيض سواء مات الزوج او وقع بينه ما فارق وفيمن عطف على حرة اي العدة في حق حرة لم تحيض

نصف او كبر او بلغت سن ولم تحيض ثلثة اشهر لقوله تعالى والذي ينس من الحيض الاية ان وطئت
 ما عرفت الاية بالطلاق قبل الدخول والموت عطف على قوله بالطلاق والفسخ اربعة اشهر
 وعشر اى عشرة ايام مطلقا اى سواء وطئت او لا لقوله تعالى والذي يتوفون منكم ويزنون
 ازوجا الاية وفي حواشي محض عطف على قوله في حرة تحيض بعين عدة امة تحيض بالطلاق
 والفسخ حيضتان لقوله صلى الله عليه وسلم طلاق امة فطليقتان وعدتها حيضتان ولان البرق
 منصف الحيضة لا يتجرى فكلت فصارت حيضتين وفي حواشي لم تحيض او مات عنها
 زوجها نصف ما حرة اى عدتها بالطلاق والفسخ شهر ونصف شهر وللموت شهران وخمسة ايام
 ما عرفت ان البرق منصف وفي حق الحامل الحرة والامة واولادها مات عنها صبي اى وان كان زوجها
 الميت صبي وضع حملها لا طلاق لقوله تعالى ولا تات الاحمال جلهن ان يظعن حملهن وفيمن
 حبلت بعد موت الصبي عدة الموت لانهما لم يكن حاملا وقت موت الصبي تعين عدة
 الموت ولا نسبت فيها اى فيما حبلت قبل موت الصبي وبعد لان الصبي كما انه فلا يتصور منه العلق
 والنكاح يقوم مقامه في موضع التصبر وفي حق امرأة الفارق للباين بعد الاجلين من عدة الطلاق
 وعدة الوفاة فاذا انقضت عدة الطلاق وهي ثلث حيض مثلا ولم ينقض عدة الموت فلا
 ان يرتب من انقضت عدة الموت وانما انقضت عدة الموت دون عدة الطلاق يرتب عدة الطلاق
 وللرجعي ما للموت لانها لما ورثت جعل النكاح قائما لا الوفاة اذ لا ارث لها الا به فكذلك حق
 العدة بل اولها لانها تجب مع الشك ووالا ارث فصارت كالمنطقة رجعتا وفيمن اى العدة
 في حواشي اعققت في عدة رجعي كعدة حرة لان النكاح باق في الرجعي فوجب انتقال
 عدتها لعدة الحرة والعدة في حواشي اعققت في عدة باين او موت كامة اى كعدة امة لان الطلاق
 في ملك النافض لا يوجب عدة الحرة فلا ينقل عدتها اية رأت الدم بعد عدة الاشهر تناف
 بالحيض بعين ان المرأة اذا كانت ايسة فاعدت بالشهور ثم رأت الدم على عادتها المعروفة تنقض
 ما مضى من عدتها وعليها ان تناف العدة بالحيض لان عودها يبطل الا باس هو الصحيح
 فيظهر انه لم يكن خلقا لان شرب الخليفة تحق الا باس وذلك بالاستدانة العبر الالهة كالفدي
 في حق الشيخ القاضي فعلم من هذا القول ان ما وقع في تهاة صدر الشريعة من قوله فقبل انقضائها

كانه هو من الفاسخ والصواب بعد انقضائها كما تناف بالانهور من حاضت حيضته
 ثم ايسر يعنى ان من حاضت حيضته او حيضتين ثم ايسر ان تقطع منها وهى في سن الاياك
 تعدد بالاشهور احتراز عن الجمع بين البدل والمبدل كذا في الهدية فان العدة بالاشهور بدل من العدة
 بالحيض فلو جعل الحيض اثنى رأت قبل الاكس مشددا على الوقت ليكون محسوبا من العدة من حيث
 انه وقت لزوم الجمع المنوع والجمع من صدر الشريعة ان عيادة الهدية بدو ما وقعت كما قلنا كيف
 قال قول الاستيناف شكل لا يوظهر ان عدتها بالاشهور من وقت الطلاق فالحضنة التي رأت
 قبل الاكس مشددا على الوقت فيجب ان يكون محسوبا من العدة من حيث انه وقت معتدة طلاق
 وطئت بشبهة وقد مر بيانها وهو مبتدأ خبره قوله عليها عدة اخرى للجدد والسبب
 وتدخلت الى العدتان فانراه اى اذا دخلت اى كون ما تراه من الحيض بعد الوطئ بشبهة منه ما اع
 العدين واذا تمت العدة الاولى ولم تكمل الثانية انقضت بعض الثانية فعليا اتمامها اذا وجبت
 على المرأة عدتان فاما ان تكون اى رجلين او رجل واحد فان كان الثاني كذا بالطلاق انا وقال طئت انها
 تحل ووطئها بالفاظ الكتابية فوطئها في العدة فلا شك ان العدتين تدخلت وان كان الاول فكانت
 من جنس كالشوفي عدتها زوجها اذا وطئت بشبهة كاربعة ومن جنس واحد كالمطلق اذا تزوجت
 في عدتها فوطئها الثاني وفرق بينهما ان دخلت اى يكون ما تراه للمرأة من الحيض محسوبا منها جميعا
 واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعليا اتمام العدة الثانية وصورة اى الوطئ الثاني
 ان كان بعد ما رأت حيضته يجب عليها بعد الوطئ الثاني ثلاث حيض ايضا فالحضنة الاولى
 من العدة الاولى وحيضتان بعد ما من العدتين فيتم العدة الاولى بثلث حيض وبعد ما من العدة
 الثانية وان كان قبلها ما رأت حيضته فلا شئ عليها الا ثلاث حيض وهو يتوهم ان عدة حيض
 ومعدة وفاة وطئت بها اى بشبهة وطئت تعدد بالشهور وتحتسب ما تراه فيها في الاشهر
 من الحيض قال في البسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها ففرق بينهما فعليا بثلث عدتها
 من قول اقام اربعة اشهر وعشر عليها ثلث حيض الاخر وتحتسب ما مضى بعد الفراق من عدة
 الوفاة ايضا تحقها لانهما في الامكان وهذا الشئ من العدة غير مكسور على الوفاة واكثر
 وعدة الطلاق والموت تنقضه فان جعلت المرأة بهما اى بالطلاق والموت حتى لا تنقوع

اذا كان غايها وبلفها خبر تطبيقها باها بعد ما رأت ثلث حبس او موته بعد مائة اربعة اشهر وعشر
 كانت عذتها منقضية وبثانها اي بداء عذتها عقيرها ما يعقب الطلاق والى لا غيب علمها بها
 لان تقاوجها على المطلقة والمتوفى عنها زوجها تنقضا لعقيرها ما يعقبها وابداؤها في نكاح فله
 عقيب تفريقه اي تفريق القاضى وعزمه على ترك الوطى بان يقول تركتك واخليت سبيلك ونحو ذلك
 لا يخرج العزم ذكره الزيلعي قالت مضت عذتها وكذبها الزوج خالف قال القول لها مع العيب لانها
 امينة فيما تخبر وقد مر في اخر باب الرجعة نكح معتدة من باين اي بان امرته بما دون الثلث ثم تزوجها
 في العدة وطلق قبل الوطى وجب عليه مهر تام وعليها عدة مبتدأة لانها مقبوضة في يده بالوطى
 الاول وبقي اثره وهو العدة فاذا جدد النكاح وهو مقبوضه باب ذلك القبض عن القبض الواجب
 في هذه النكاح كالغاصب يشترى مقصودا في يده فيصير في يده العقد فيكون لا قابعا لدخول احدى
 على السببية افرقت بتباين الدارين لان العدة حيث وجبت حق العبد والحري ملحق بالحر واليهما
 حتى صار محال للتملك فلا حرمة لفراشه الا الحامل لان في بطنها ولد ثابت النسب ولا علة ذميه طلقها
 ذميا اذا اعتقد واعدها لان وجوب العدة لا يجوز ان يكون كحق الشرع لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع
 ولا الحق الزوج لانه خلاف معتقد وقد مر ان تركهم وما يدينون ولا عارية حرجت بالنسبة
 او ذميه او مستأمنة ثم اسلمت او صارت ذميه لقوله تعالى لا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلقا
 بلا قيد ولا عرق ان الحر ملحق بالحر واليهما فلا حرمة لفراشه الا الحامل لما عرفت في بطنها ولدا
 ثابت النسب والله اعلم **فصل في الاحداد** وهو ترك الزينة والطيب والحد المنع عند معتدة البان
 والموت اظهارا للتأسف على فوت نعمة النكاح الذي هو سبب لصونها وكفائه موتها ولهذا
 لا تعد المطلقة الرجعية لان نعمة النكاح لم تقربها بقا النكاح ولهذا عجز وطها وعجز عليها احكام الزوج
 حال كونها كبيرة مسلمة فان تصغيره والكافرة غير مخاطبتين بالفرق ولو كانت الكبيرة المسلمة
 امة لانها مخاطبة بحقوق الله تعالى في الباطن ابطال الحق للمولك بخلاف المنع من الخروج فان فيه ابطال الحق للمولك
 وصق العبد مقدم الحاجة ترك الزينة متعلق بقوله تعد وترك لبس الزعفران اي المصنوع بالزعفران
 والعصفر اي المصنوع بالعصفر فيفوح فيها رائحة الطيب والخضاء والدهن والحلل لا بعدد
 فان نظروا في نسيج المحظورات لا اي لا تعد معتدة عتق وهي امة ولدا اعتقها مولاها ومعتدة نكاح عتق

لان الحداد لاظهار التأسف عن فوت نعمة النكاح ولم يقربها ذلك لا تعقب معتدة الا بغيرها
 لقوله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم النساء الى ان قال ولكن لا تواعدوهن هن ان يقولن اقولا معروفا
 قالوا التعريض ان يقول في اريد ان تزوجك تلك جميلة تلك لصاحبة ونحو ذلك مما يصلح على ارادة الزوج
 بهما القول المعروف في فيك لوان غاب في اريد ان يجتمع ونحو ذلك ولا يخرج معتدة الطلاق رجعا
 كان او بانها من بيتها ابدا ولا نهائا وتخرج معتدة الموت نهائا او بعض الليل ونبت فيه اي في بيتها فان نفقة
 معتدة الموت عليها تحتاج الى الخروج نهائا للكسبي وقريته لان ايجام الليل والمطلقة ليست كذلك
 لدون النفقة عليها من مال زوجها ونقدان اي معتدة الطلاق ومعتدة الموت في بيت وجبت اي العدة
 فيه اي في بيت بضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفقرة والموت لقوله تعالى اخرجوهن من بيوتهن
 اي بيوت السكنى لان يظهر عند بيان كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها واخرجوها الورثة من نصيبهم
 او عانت تلف ماله او لادخلها ولم تجد كراهية البيت لا بد من سيرة بيته في الطلاق البان حتى لا يقع
 الخوة بالاجنبية وبعدها لا بد من ان يكون في منزل واحد لانه معتد في الحرمة فالظاهر انه اذا لم يرها
 لا يكمل الحرام وان ضاق المنزل عليهما او كان الزوج فاسقا او لا اولى له خروجه وان جاز خروجه وانما ان يجعل
 بينهما امرأة ثقة قادرة على الجلالة احتياطاً بانها وما عجزها زوجها في سفر فينكحها وبين مصرها
 دون ثلثة رجعت الى مصر لانه ليس بابنة الخروج بل هو نساء ولو بينهما ثلثة خربت بين المص والزوج
 سواء كان معها وفي ولا وناب الرجوع لكونه لا اعتد في منزل الزوج هذا اذا لم يقصد ايضا ثلثة ايام
 وان كان قبل مضت الى مقصدها ولم يذكر هذا الشق اعتدادا على انقياسه مما قبله وهو ان الحكم في صورة النساء
 الخبار وفي صورة اقبله احداهما الغيب ولو في مصر عطف على قول في سفر اي لو بان ومات عنها في مصر
 من الامصار لا يخرج بل يعتد في سفر يخرج من كان لها محرم من لم تحضر وامانة بالاشهر كذا امرأت
 يوماد ما فاقطع حرمه مضت سنة لانها في حكم الاولى واعتب الشهر في العدة بالايام لا الالهة
 كذا في الصغرى طلقها فصاحته من نفقة العدة نوبال شهر جاز الفصل بعين الشهر ولو بالخبر
 لا تكونها مجهولة اخبرت المرأة بمضت عدة اي عدة الزوج الاول وعدة الحمل وعلب طنة في نكاح الزوج
 الاول بصدقها والدة تحمل ما اخبرت به نكحها اي جاز ان ينكحها الزوج الاول مضتها اي العدة
 لو كان خفيضا فاقول اي عدة تصدق المرأة فيه شهران عند خفيضة وعند هاتسعة وثلاثون يوما

قوله ولو بعد ذلك معزل بغيره فذلك معزل
وهو بغير الفاء وكذا لا بد يقال بالتركه
اعرشاق نحو والمعدل بغيره وكذا العن
وبالتراء بغيره بالتركه المذكور

لانه يحمل العلق قبل الطلاق
ويحمل بعده فلا يصير مرجعاً مع

اي مقطوعة



لا احتمال يقع الطلاق قبل اول حيضة فكون مدتها ثلاثة وتطهر بعد ما تمت عشر يوماً ثم ينقض ثلثه
وتطهر خمسة عشر ثم تحيض ثلثه فكل العدة وذا شيخ الاسلام ثلاث ساعات للانقضاء بناء
على كون زمان الاعتزال من الحيض ولان رؤيتها هكذا نادرة فلا يثبت عليها الحكم الشرعي بل الاغم
الاغلب فيعتبر اكثر مرة الحيض واقل مرة الطهر ليعتد فيكون ثلث حيض شهر او الطهر شهرين شهر
باب ثبوت النسب اكثر مدة الحمل ستان لقول عائشة رضي الله عنها الولد لا يثبت في البطن
اكثر من سنتين ولو بعد ذلك معزل وقوله اسنة شهر فلهذا وحده فانه ثلثون شهراً ثم قال تعالى
وفصل في عامين ففي الحمل ستة اشهر فيثبت ولد معتد الرجعي وان ولد اكثر من سنتين مالم تفر
بمقتضى العدة لاحتمال العلق حال العدة لجواز كونها مدة الطهر وبانت والاقل يعني اذا جاءت به لاقل
من سنتين بانت من زوجها لانقضاء العدة وبنت نسبه لوجود العلق في النكاح او في العدة
لا يصير مرجعاً بالثبوت وكان مرجعاً في الاكثر يعني اذا جاءت به لاكثر من سنتين كان مرجعاً لان العلق
بعد الطلاق والظاهر انه من انقضاء الزنا فيكون ولد له لاقل منها يعني يثبت نسب
ولد مبسوطة اذا جاءت به لاقل من سنتين بلا دعوة لاحتمال كون الولد قائماً وقت الطلاق فلا يثبت
بزواله الا في الرجعي وبنت النسب احبها طاولوا تمامها الاى اذا جاءت به تمام سنتين من وقت الفقة
لم يثبت نسب لان الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه حرمة الوطئ الا بدعوة لانه التزمه ايضا
بجمله ان يطأها في العدة وكذا ما رافقه اى صبغت تناسخ فصاعداً لم يظهر فيها ما رأت البلوغ
يثبت نسب ولدها اذا ولدت الا من سبعة اشهر من طلقها بائناً كان او رجعي لان العلق فيكون في العدة
وقته لاى لو ولدت تسعة اشهر يثبت نسب ولدها لان العلق فيكون خارج العدة وذلك
لانها صغيرة يقيم باليقين لا يزول بالاحتمال والصغير منافع الحمل فاذا ينفق فيها صفة الصغير حكم بغير
عذتها بثلثة اشهر وحمل الحمل على انه حادث فلا يثبت النسب الا يرى انها واقعت بمضى العدة ثم ولدت
لسته اشهر لم يثبت النسب لوجود دليل الانقضاء وهو اقرارها فكذا اهيها بالاول لان اقرارها محتمل
الكذب وحكم الشرع بالانقضاء لا ترد فيه وكذا معتدة اى معتدة طلاق اقرب بالمحض في مضي عذتها
وولدت لاقل من نصف سنة من وقت الاقرار هذا هو المستطوع في الهدية والكفر وغيرها وهو المصداق
الموافق لتعجيل وفرد في عبارة صدر الشريعة الطلاق مكان الاقرار وكان سهو من الناس الاول

بانت نسب ولدها

يثبت نسب ولدها لما مر في العلق حين يكون في العدة لغيره وكذا يقيم حيث اقرت بالانقضاء ورخصها
مشغول بالماء ونقصها لما مر ان العلق حين يكون خارجاً او ظهر عطف على اقرت اى كالمعتدة
طلاق ظهر حملها واقر الزوج به اى يثبت ولد معتدة ادعت ولادته وانكرها الزوج وقد كان
قبل الولادة حملها واقر الزوج بالحمل والادى وان لم يظهر حملها واقر الزوج به فيثبت النسب
اذا ثبت ولادتها بخبر ثامة اى شهادة رجلين او رجل وامرأتين بان دخلت المرأة بيتاً ولم يكن معها احد
ولا في البيت والرجلان على الباطن ولدت فعلى الولادة برفقة الولد او سماع صوت قيد الحية بانثامته
اذا ثبت النسب بشهادة امرأة واحدة على الولادة خلافاً لما قاله اهل النكاح لان المعتدة اذا ولدت ولداً
لم يثبت نسبه عندنا خيفة من تطاول الاشهر بولادتها رجلاً او رجلاً وامرأتين الا ان يكون هذا الحمل
ظاهراً واعترف من قبل الزوج فيثبت النسب بالاشهادة وعندنا يثبت في جميع شهادات امرأة واحدة
مسألة حرة عدلة كذا في الكافي وكذا معتدة وفات ولدت لاقل منها هذه مسألة ذكرت في الهدية بقوله
ويثبت نسب ولد المتوفى عنها زوجها اى يثبت نسب معتدة وفاة يكون من الموت ولادة
اقل من سنتين وقال في حوادث بعد انقضاء عدة الوفاة لسته اشهر يثبت النسب لان الشرع حكم
بانقضاء عدها بالاشهر ولغير وجهه فصاعداً اذا اقرت بالانقضاء كما بين في الصغيرة ولنا
ان لانقضاء عدها بجهة اخرى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لان الاصل فيها عدم الحمل لانها
قبل البلوغ ليست بمحل وفي البلوغ شك والصغيرة ثابت بيقين فلا يزول بانثامته او ولدت
عطف على قوله ولدت لاقل منها هذه مسألة ذكرت في الهدية ثانياً بقوله وان كانت معتدة
عن وفاة وصنفها اى يثبت نسب ولد معتدة وفاة ولدت العدة واقر الوتر بالولادة ولم يشهد
على الولادة احد فهو باين اتفاقاً وهذا في حق الاث ظاهر لانه خالص حقه فيقبل فيه تصديقهم اما
في حق النسب فيثبت في حق غيرهم من لم يصدق قالوا اذا كانوا من اهل الشهادة بان صدقها رجلاً
او رجلاً وامرأتين من البودنة يثبت لقيام الحجة وان قيل يشترط لفظ الشهادة وفيه تيسر لان الشبوت
في حق غيرهم يثبت في حقهم باقرهم وحاشيت تبعا لاي امر في شرطه الاصل كالعبد مع المولى
والجدة مع السلف في حق الاقامة هذه هي الصحيح كذا في الكافي وكذا مسكوكه ولادته سنة اشهر يعني
ان تزوج الرجل امرأة فجاءت بولدة لسته اشهر فصاعداً يثبت نسبه منه سواء اقر الزوج او سك

لان الفرائض قائم والدة تامة وان انكر الزوج ولايتها ثبت بشهادة امرأة واحدة فان نكحنا
 لان النسب ثبت بالفرائض القاييم واللعان اما يجب بالقذف وهو موجود هنا لان قوله ليس
 قذف لها بالزنا والقذف لا يستلزم وجود الولد فثبت بالولد النابت بشهادة قابلة ليستزم كونها
 ثابتا بشهادة القابلة بل اضيف اللعان الى القذف فجاء اعنه قوله يرد على ظاهره انما القذف المطلق
 لا يقتضيه وجود الولد لكن لان القذف بالولد لا يقتضيه وجوده والحد في نفسه ودفعه ان القذف
 بالوجود الخارج والقذف بالولد كما يقتضيه الوجود في العبارة دون الحاجة مثلا اذا سمع الزوج
 ان امرأته ولدت ولدا فقال ذلك ليس مني كان قد فاتها الزنا كانه قال زنيته فحصل الولد
 منه وان لم يكن الولد موجودا في الخارج وان ولدت لاقل منها اي من سنة اشهر لا يثبت نسب لبق العدة
 على النكاح فان ولدت ثم اختلفت ادعت نكاحا من سنة اشهر وادعت على الزوج الاقل صدقت بلايين
 عند خلافهما لا سيما قال ان نكحها فهو طالق ثم نكحها في وقت نصف سنة من نكحها الزمة في الزوج
 نسب الى نسبا الولد وهو هو الوجود العلوي في العدة على طلاقها بالولادة اي قال امرأته اذا ولدت ولدا
 فانت طالق فثبتت امرأة واحدة بها بالولادة لم يقع اي الطلاق عند رجوعه وعند ما يقع لان الولد
 ثبت بشهادة امرأة ثم ثبت الطلاق بالنيابة وله ان الولادة تثبت ضرورة فيقتدر بقدرها
 فادعت في الطلاق وهو ليس بنكاح لها لان كلامه ما يوجد دون الاخر عترض عليه بعض شرخ الحديث
 بان كلامنا في الطلاق المعلق بالولادة والمعلق بالشئ لا يزم من لزومه والولادة تثبت بشهادتها
 والشئ اذا ثبت يوجب لوازما قوله والشئ اذا ثبت يوجب لوازما ليس على الطلاق بل هو في موضع
 لا يتصور الانفكاك بين اللزوم والمزوم العطف وقد اشار اليه صاحب الهداية بقوله والطلاق ينقل
 عنها وقد تقر في كتب الأصول في حق الاقضاء لان قوله اعتق عبدك عنه بالف يقتضيه البيع ضرورة
 صحة العتق فصار كانه قال بيع عبدك عنه بالف كون وكيله بالاعتاق فثبت البيع بقدر الضرورة
 حتى لا يثبت من الاركان والشئ ايضا الاصل العمل بالسقوط والاصل وان كان الزوج اقرب بالجل ثم علو
 طلاقها بالولادة فثبتت المرأة ولدت وكذبها الزوج يقع الطلاق بلا شهادة عند خيفه رجوع
 وعندها يشترط شهادة القابلة لانها تدعي حنثه فلا بد من حنثه وله ان اقراه بالجل فثبت
 اليه وهو الولادة نكح امه فطلقها فاشهرها فان ولدت لاقل من سنة اشهر من اشهرها الزمة اي الولد

والأفلا يلزمه لان الولد من الوجه الاول ولد المعتدة اذا علوق سابق على انشاء ولد المملوك
 اذا كانت نكاحا في اقرب وقت فلا بد من الدعوة قال امته ان كان في بطنك ولد فهو حرة
 امرأته على الولادة لاقل من سنة اشهر من اشهرها ام ولد لان النسب ثبت بالدعوة وهو الدعوة قد وجد
 من المولى بقوله فهو مني وانما الحاجة لا تعين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة اتفاقا وانما قال لاقل
 سنة اشهر من اشهرها لولدت سنة اشهر فصاعد لا يثبت النسب لاحتمال انها حلت بعد مقالة
 المولى فليكن المولى مدعيها هذا الولد بخلاف الاول للتيقن بقيام المولى في البطن وقت القول فصحت ادعوا
 او لطفل عطف على قوله لانه اي لوقال لطفل هو ابني ومات القر فثبتت امه اي ام الطفل هو ابني
 واناز وجته يرثه اي يرث الطفل وامه من المولى لان المسئلة في ما كانت معروفة بالحرة ويكونها
 ام الطفل فلا سبيل الى نبوة الطفل الا بالنكاح ثم نكاحا صحيحا لان الموضع للجن وان قاله ان كانت
 ام ولده وجهلت حرة بالانثى لان ظهور الحرة باعتبار الدرجه في دفع الولاة استحقاق الاث زوج
 من عبدة فحانت بولد فادعاء المولى لم يثبت نسب له من ثبوت نسب بقتضيه نكاحا وقد ثبت النكاح
 بعد ما صح لا يقبل الفسخ بخلاف البيع فان المولى اذا باع امه وولدت عند المشتري ثم ادعاه اليها يثبت
 نسب ويفسخ البيع وعقود الولد لانه ملك المولى وقد اقر بنبوته فلم حرة وان لم يثبت للمزوم
 كما اذا اقر بنبوة عبده المعروف والنسب ونصير الى الامتياز ولله لاقراه بذلك ولدت امته
 الموطوءة له ولدت لم يثبت نسب حتى يدعيه فان الفرائض على ان يثبت قولي وهو فرائض النكاح
 وحكمه ان يثبت به النسب بلاد دعوة ولا يستفرد بنفي سابق باللعان في النكاح الصحيح اذا لعان
 في الطلاق كما مر وضعف وهو فرائض الامه وحكمه ان لا يثبت به النسب الا بدعوة لضعفه
 وموطوء وهو فرائض ام الولد وحكمه ان يثبت به النسب بلاد دعوة ويستفرد بنفي لكن
 نبوته بلاد دعوة انما يكون اذا حل للمولود وطئها وانما لم يحل فلا يثبت بلاد دعوة كاتم ولد كانها
 مولاه وامه مشترك بين اثنين استولداها ثم جاءت بولد لا يثبت نسب بدونها كذا في خزانة القضاة
باب الخصانة هي من خصن الطلاق بغيره كذا في خزانة القضاة
 المرأة اذا خصنت ولدها لم يملك ولدها بعد الطلاق ما لم تزوج بغير زوج اخر غير محرم للطفل
 فاسباقي وانما كانت بالاجماع الامه عليه ولانها استوفت من غيرها لان نكح من رتبه ما نكح من

نضرب فلا تنفع الحصانة او فاجرة كذا في الكافي بلا جبرها على اخذ الولد اذا ثبت او لم يطلب لاحتمال
ان يجر من الحصانة الا فان ثبت بان لا يأخذ الولد في غيرها ولا يكون له زور حمي الام فنجبر على الحصانة
اذا اجنبية لا شفقة لها عليه ثم امها اى ام الام وان علت لان هذه القاية تنفذ من قبل الامهات ثم امه
اى اب الولد كذلك اى ان علت لانهم من الامهات وهذا غير ميراث الامهات لكن ولايتها وشفقة لاجل الولد
ثم اخته لاب وام لانها اشفق ثم اخته لام لانها قريبة لما قبلها في هذا الامر ثم اخته لاب لان بنات الابوين
اول من ينسب الابهاد ثم عاتة لان قرينة الام ارجح في هذه الامور كذا في الامم كانت لام واب والى شتر
لام ثم لام والحالة الاولى من بنات الاخ لانها تدعى بالام وتلك بالاف ثم عاتة كذلك في الترتيب ولا حق
لبنات الام والحالة الثانية لانها غير محرمة بشرط حرمتها لغير الترتيب عن الحصانة لا شفقة لاجل جدته ولو
ولان حق الحصانة نوع ولاية ولا ولاية للفرق على نفسه فضلا عن الولاية غيرهم فلا حق لام وام ولد
فيلحقهما بل الحق للمولود ان كان الصغير رقيقا ولا يفرق بينه وبين امه ان كانا في ملكه كما بان
في البيوع ان شئ الله تعالى وان كان حرا فالحصانة لا قرينة الاحرار وان اعتقا كان له ما حق الحصانة في ولادها
الاحرار لانها واولادها احرار حال ثبوت الحق الذمى كالمسلم يقرنها الحق بولدها المسلم حتى يعقل
اى الولد دينان لان الحصانة يمتنع على الشفقة وهي اشفق عليه فيكون الدفع اليها انظر له ما لم يعقل
دينا فاذا عقل نزع منها لاحتمال الضرر او خوفا ان ياتف الكفر فان تأنف تكفر فيكون قبل يعقل البر
فاذا نيف هذا نزع ايضا منها بقطع حقها اى حق الحصانة اما كانت او غيرها كالحدة بنكاح غير محرمة
اى محرمة الولد لا تقصا حق الشفقة حتى اذا نكحت محرمة لا يقطع كام نكحت عمه ووجه جد وبعده
اى حقها بالشفقة لان المانع اذا زال عاد المنوع طلبت الام اجراء وطلب في النكاح وفي هذه الترجمة
لم تستحق الاجر لان الارضاع مستحق عليها ديانة وان لم يكن مستحقا دينا قال تعالى والوالدان يرضعن
اولادهن كمن اعزنت لاحتفال بغيرها فاذا اقدمت عليها بالاجر ظهر قدرها فكان الفعل واجبا عليها
فلا يجوز اخذ الاجر عليه ولو طلبت بعد عد او فيها لكن لا ينفذ من غير ما تستحق اما الاول فلان النكاح
فقدال بالكلية فصارت كالاجنبية واما الثاني فلان غير مستحق عليها اعلم ان الام اول
بارضاع اليه لا بعد انقضاء عدتها ما لم يطلب اكثر من اجرة الاجنبية لانها اشفق وانظر للصبي
وفي الاخذ منها اخر اربعة فان النسب اكثر من ذلك لم يجز لاب عليها دفعها للضرر عنه قال الله تعالى

لا تضار والد بولدها ولا مولود بولد بولد اى لا تضار به باخذ الولد منها ولا يضار هو بالزانية
باكثر من اجرة الاجنبية وان رضت الاجنبية ان ترضعهم بغير اجراء بدون اجر المثل والام باجر المثل
فالاجنبية هنا اول ما قلنا ذكره الربيع وفي المستونة روايتان في رواية جازا استيجارها لان النكاح
قد زال فالحققت بالا جانب وفي اخرى لان لعدة من احكام النكاح وهذا يجب النفقة وتكفي
ولا يجوز دفع الزكاة اليها والتمهاده لها قال الباب جد ورضع بلا اجر حين قلت الام بعد العدة لا يرضع
الابا جروا بالافل حين قلت لا يرضع الابن الا بفسادها منعه ولكن يرضع النضر في بيتها ما لم يترفع
وعان للظفر من لا دفع بيته الى عصبته غير محرمة كونه العاقرة وابن العم احتمال الف مع وجود محرمة
غير عصبته كاحتمال عدم احتمال ولا دفع ايضا لا فاق باجر وهو من لا يبالى بالرضع فانه لا يخشا
عن الف ولا يجبر طفل بربيه وامه وان كان فخر او قال الشافعي ربح غير اذ بيع سن تميزه ويستلم
لا من بخاره الام والجدة احق به اى بالرضع من ابيه حتى يستغنى عن غيرها بالكل ويشرب ويلبس
ويستحي وحده لانه اذا استغنى يحتاج الى الشايب والتعلق باباها والرجال وحلافهم والاب قدس
على ذلك وقد الاستغناء بسبع سنين فوزه الحضانة وبه يبقى كذا في الكافي والام والجدة احق
بهاى بالصبي من الاب حتى يخلص لها بعد الاستغناء يحتاج الى فرق اد اب الناء والمرأة على ذلك
اذا وبعد البلوغ يحتاج الى الخصمين والحفظ والاب فيه اقدر وروى عن محمد بن حنفية عن شبيب بن ابي
نفع الى ابي اذ بلغت حدة الشهوة لتحقق الحاجة الى الصيانة وهو الحوط لفساد الزنا وغيرها الى حاضنة
غير الام والجدة احق بهاى بالبت منها حتى تستحي ان تترك عنده من خصنها نوع استخدم وغيرهما
لا يقدر على استخدامها ولان المقصود هو التعليم ويحصل بالخدمة وغيره لا يملك ولهذا لا يوجرها
للخدمة فلا يحصل المقصود بخلاف الام والجدة لقدرتهما على غلات في مطلق بولدها اى بدون اذلية
لما فيه من الاقربا بولد الا لا وطرها الذي نكحها فيه حتى لو وقع التزوج قبله وليس بوضئها ان تنقله
اليه ولا لا وطرها لعدم الاقربين في كل منهما وهو رواية كذا في الطلاق من الاصل وهو الصحيح هذا اذا كان
بين الوضعين تفاوت وان تقارب بحيث تنكح مطابقة ولد في يوم ويرجع الى اهل فيه قبل التيسر
جازا لها النقل اليه مطلقا في دار الاسلام ولا يستتر فيه وفيه التزوج ولا الوطن الا لا قرينة
من مصر لان الانتقال الى قريب منزلة الانتقال من محله الى محله في بلد واحد ولكن الانتقال

من مصر القرية يضرب بالولد لانه يتخلق باخلق اهل القرى فلا تملك ذلك الا ان يكون
وطنا او وقع العقد فيها في الاصح ما بيننا وحقق هذا السفر بالام وليس غيرها ان ينقل
بالاذن الاب حتى تجزى للصغيرة عنه مودة واب معترة وادب العمة مسك الولد
بجائنا ولا تمنعنا اي العمة الولد عن الامام وهي بالام تاتي نطالب بالاجر ونفقة الولد
والصحيح ان يقال لها اما ان تمسك الولد بجائنا او تدفع الى العمة كذا في الخلاصة
باب النفقة هو اسم بمعنى الاتفاق قال هشام سائت محمد عن النفقة فقال هو الطعام
والكسوة والتكفي كذا في الخلاصة هي تجب بالاسبا منها الزوجية ومنها النسب ومنها
الملاذ قدم الزوجية لانها اصل النسب والنسب اقوى من الملاك فيجب على الزوج
ولو صغير ان يقدر على الوطى او فقير اليه وعند نفقة زوجته سواء كانت مسلمة
او كافرة كبيرة او صغيرة نوطا اي من شأنها ان نوطا حتى ولو لم يكن كذلك كان المانع
من جرمها فلم يوجد تسليم البضع فلا يجب النفقة بخلاف ما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر
على الوطى فان المانع من جرمه ولو كانا صغيرين لا يطبقان الجماع لان نفقة المرأة المانع
منه جاء من قبلها فغاية ما في الباب ان يجد المانع من قبله كما بعددوم فالمانع من قبلها
قائم ومع قيام المانع من قبلها لا تستحق النفقة كذا في النهاية فقيرة او غنية فان غناها
لا يبطل حقها في النفقة على زوجها موطاة او لا كما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى
وهي كبيرة بقدر حالها متعلق بقوله فحب وهو اختيار الحضاف وعليها الفتوى
وبينه بقوله في الموسرين نفقة البسر والمعسرين نفقة العسار والمختلفين بان يكون
احدهما موسرا والآخر معسرا وهو يتناول صورتين احدهما ان تكون معسرة والزوج موسرا
والثانية عكسها بين الحالين اي نفقة دون نفقة للموسرين وفوق نفقة المعسرين
وقال لكر حتى يثبت حال الزوج وهو قول الشافعي قال صاحب البديع هو الصحيح وقال
صاحب المسو المعبر حاله في البسر والاعسار في ظاهر الرواية ولو هو في بيتها
قال في الهداية اذا سلمت نفسها الى منزله فعليها نفقتها وقال في النهاية هذا الشرط
ليس بل لازم في ظاهر الرواية فانه ذكر في المسو وفي ظاهر الرواية بعد صحة العقد

النفقة واجبة لها وان لم تنقل الى بيت الزوج ثم قال وقال بعض المتأخرين من انه يلج
لاستحق النفقة لا اذا لم ترف الى بيت زوجها والفتوى على جواب كتاب وهو وجوب
النفقة وان لم ترف او مرضت في بيت الزوج فان لها النفقة والقبيل عدمها اذا كان
رضا يمنع الجماع الفتوى الاحتياط للاستمتاع وجب الاستحسان ان الاحتياط قائم
فانه يستأنس بها ويتسها ويحفظ البيت والمنازع لعارض فله الحوض وعن البديع
انها اذا سلمت نفسها لم تزوج ورضت جيب النفقة لتحقق التسليم ولو وضعت ثم سكت
لا يجب لان التسليم لا يقع وتحت في الحديث لا اي يجب النفقة لاشارة وبها يقول
خرجت من بيتي اي بيت الزوج بالحق حتى يعود الى بيته فترد لان ثبوت الاحتياط منها اذا دعا
جاء الاحتياط فجب النفقة بخلاف ما اذا امتنع من التمسك في بيت الزوج لان الاحتياط قائم
والزوج قادر على الوطى جبرا وقولا بلا حق احتراز عن خروجها حتى كما ان لم يعطها المهر لم يحل
فخرجت من بيتي ومحبوبة بدين لان الامتناع جاء من قبلها بالاطاعة وان لم يكن منها
بان كانت عاجزة فليس منه ومريضة لم ترف اي لم تنقل الى منزله زوجها لعدم الاحتياط لاجل الامتناع
بها ومقصودة بمعنى اخذها رجل درها فذهب بها فان النفقة جزا الاحتياط في بيتها وقد قامت
وحاجة بدونه اي بالزوج ولو وقع محرم لا ثبوت الاحتياط منها ولو سافرت باي الزوج فنفقة
الحضري الواجب هي لان الاحتياط قائم بقيام عيها لا غير اي النفقة السفر والاكراه والحاد منها الواجب
عطف على قوله في اول الباب لزوجته لو كان الزوج موسرا الا ان كفايتها واجبة عليه وهذا من غامض
لامعسرة الاصح لا يفرق بينهما اي الزوجين بعجزه اي الزوج عنها اي عن النفقة ولا بعدم ابقائه
اي الزوج حال كونه عائلا حقها مفعول بقاءه ولو كان الزوج موسرا اعلم ان يجوز الفسخ
عند الشافعي ان احدهما عسار والزوج وطريقه ان ثبت عساره عند الحاكم في ذلك ايام ويمكنها
من صحبة الزوج كذا في غايه الفصول وثانيهما عدم ابقاء الزوج الغائب حقها من نفقة ولو موسرا
قال في شرح غايه الفصول ولو غاب الزوج حال كونه قادرا على النفقة فاكمل ان يوفى حقها
فاظهر الوجهين انه لا يفسخ فيها ولكن يجب الحاكم الى الحاكم بل ان يطالب بان كان موضع معلوما
والثالث ثبوت الفسخ اليه ما لجمع من اصحابنا وافتوا بذلك المصنف وقال في شرح الطحاوي

وهو اختيار القاضي الظبي وابن الصباغ وعن الزواني وابن اخيه صاحب الصمدان المصلح والفقير
به وقد اشار الى الخلاف الاول بقوله بغيره عنها والى الثاني بقوله ولا بعد ابقائه الى قول قد علم
فما نقل عن كتاب الشافعية الموثق به ان الحكم بالعجز عند الشافعي انما هو بالنظر الى الحاضر واما الحكم
بالنظر الى الغائب فبعد عدم الاتفاق وكل من العجز وعدم الاتفاق يكون معلوما بالضرورة فلا وجه
لما ذكر في الودعي الشافعي في مروج الذهب وغيره ان العجز عن النفقة انما يظهر عند حضور الزوج
واما اذا كان غائبا غيبة منقطعة فلا يعجز العجز كما ان يكون قادرا فيكون هذا ترك الاتفاق
فان دفع هذا القضاء الى القاضي اخرجنا قضاء القاضي لا ينفذ لان هذا القضاء ليس
في حيزه فيه لما ذكرنا ان العجز لا يثبت نعم رد هذا على من ادعى العجز من الشافعية وحكم
في الغائب بالعجز عن الاتفاق لا على الشافعي في عدم العمل بهذا الشافعي فليست امل وتؤمر
اي المرء ان لا يستأمن اي يقول لها القاضي استدعي عجزك في احدى احدى القطع ان نسبة على
ان نفقته من غير من ماله فرض نفقة العساء وانما معسر من نفقة الزوج ثم لها نفقة يساه
ان طابت لان نفقة تختلف بالسار والعساء وما قضى به نفقة لم تجب لانها تجب شيئا فثابت
فاذا ثبت حاله عليها المظالمية بنجام حقها وهو ما دون نفقة الميسرات وفوق نفقة المعسرات
وتسقط ما مضى من النفقة اذا افرقت ورضيا بشئ اي يصطلي على شئ لانها حيلة وليست
بعوض فلا تبايد الا بالقضاء كالنهي فانها لا تجب للملك الا بتؤيد وهو القبض والصلح كالقضاء
لان ولايته على نفسه اقوى من ولاية القاضي بخلاف المهر فانه عوض عن الملك ويكون احدهما او طلقا
سقط المفروضه بعين ان مات احداهما بعد ما فرض عليه النفقة لكن لم توف المرأة بالاستدانة ومضت
لشهود ولم تأخذها سقطت المفروضه لما قرأنا انها حيلة والصلح لا يسقط بالموكاهبة بالموت
قبل القبض الا اذا استندت بما في القاضيه لانها حيلة كما مر ولا تسترد المخله يعني ان عجزها نفقة
سنة مثلا ثم مات احداهما قبل ان ينفق المدة لا تسترد منها شئ لانها حيلة وقت انفصالها القبض
ولا وجوع في الصلح بعد الموت لانتهاء حكمها كما في البينة ببيع القن الماذون بانكاح في نفقة
زوجته لانه دين وجب في ذمته لوجود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى لان السبب كان بالذم
فيعلق برقبه كدين النكاح والعبد التاجر والمولى ان نفقته لان حقها في النفقة لا عين الرقبة مرة بعد اخرى

مثلا عبد تزوج امرأة باذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع بحسنة
وهي قيمته المشتري عالم ان عليه دين النفقة ببيع مرة اخرى بخلاف ما اذا كان الف عليه سبب اخر
فبيع بحسنة وهي قيمته المشتري عالم ان عليه دين النفقة ببيع مرة اخرى بخلاف ما اذا كان الف
عليه سبب اخر فبيع بحسنة فانه لا يباع مرة اخرى وتسقط اي النفقة بموت اي العبد وقتله
ولا باخذ المولى لقوات محل الاستيفاء ويباع في دين غيرها اي غير النفقة مرة فان في العراء فيها
والاطول ببعدها حرية والفرق ان دين النفقة يتجدد في كل حال فيكون دينه اخر حاد ثابدا ببيع
بخلاف الدين ولو كان مديرا او مكاتبا لا يباع بالنفقة لان نفقة الزوجان لا يباع كغيره من المكاتب اذا عجز ببيع
لانه يقبل النقل بعد العجز نفقة الامة النكحة انما تجب التسوية اي اذا تزوج امة لغيره فاما يجب
عليه النفقة اذا توافها لسيدها اي خلا بينه وبين زوجته ولا يستحقها الا ان السبب لا يتحقق لا بها
فان لمعنى في استحقاق النفقة تفريقها بالصالح الزوج وذلك بمقتضى ما ذكره ولو تزوجها المولى بعد ما
اي بعد التسوية تسقط اي النفقة لزوال المحجب وان خدمته احيا بالانكاح منها لا تسقط لانه لما
لم يستخذه لم يكن مستردا ولا فرق فيبين ان يكون الزوج حرا او عبدا او مديرا او مكاتبا لان المعنى للموجب
هو التسوية فلا يختلف اختلاف الزوج كذا اي كالتف المديرة وام الولد حتى لا يجب حقها الا
بالتسوية بخلاف المكاتب اذا تزوجت باذن المولى حيث يجب نفقتها قبل التسوية كالحرة اذ ليس
للمولى استخدامها الصبر وذا الحق بفسادها ومنافعها ويجب على الزوج السكنى لزوجته بقوله تعالى
اسكنوهن من حيث كنتم في بيت حال عن اهل الزوجين لانهما ينظران بانسكنهم مع النكاح اذ لا يمتنع
على متاعهما ومنعهما من الاستمتاع والمعاينة الا ان يحيا دالا ان الحق لهما فلهما ان يسكنهما مع ونفقا
عليه ولا هلهما يعني محرمها النظر اليها والكلام معها متى شاء او لا يمنعهم الزوج من ذلك لما فيه
من قطع الرحم وليس عليه في ذلك ضرر لا الدخول عليها بل اذنه فانه لا يجوز الا للبيت ملكه فله
المنع من الدخول فيه والصحيح ان لا يمنع من خروجه الى الوالدان ولا من دخوله عليها كل جمعة
ودخول محرم غيرها كل سنة قوله والصحيح اخره عن قول محمد بن مقاتل انه يقول لا يمنع المحرم من الزيادة
في كل شهر تعرض لزوجته الغائب وطفله وابويه في مال له اي الغائب من جنس حقه من اي من درهم وواش
او طعاما او كسوة من جنس حقه بخلاف ما اذا كان من خلافه لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب

لا اتفاق بالوفاق ان قر من عند المال بعض المضارب او المودع او المديون به الى المال وبالزوجية
 والولاد او علم القاضيه ذلك الى المال والزوجية والولاد ولم يعرف به من عند المال ولا يحلف بها
 القاضيه الزوجية على انه اي الغايب لم يعطها النفقة ويكفي لان من النكاح من يعطى الكفيل ولا يحلف
 ومنهم من يعكس فيجمع بينهما احتياطاً نظر الغايب لا باقامة بيتة عطف على قوله نفرض لزوجته القاضيه
 ان نفرض النفقة باقامة الزوجية بيتة على النكاح ولا نفرض ايضا ان لم يترك اي الغايب ما لا باقامتها
 اي اقامة الزوجية البيتة ليعرضها القاضيه النفقة على اي الغايب ويأمرها بالاستدانة لان فيه قضاء
 على الغايب ولا يقضى به اي بالنكاح لانه ايضا قضاء على الغايب وقال زفر بن يحيى بها لا ينفق
 لا النكاح لان فيه نظر لها ولا ضرر على الغايب فانه لو حضر وصدرت نفقة حقه وان حجب يحلف
 فان حلف فقد صدقها واقيمت بيتة فقد ثبت حقه وان عجزت بضم الكفيل والمرأة وهذا يقول زفر
 بعمل الحاجة اليها ولا يعلم انه لا يقضى بنفقة في مال الغايب الا هؤلاء المذكورين لان القضاء على الغايب
 لا يجوز بنفقة هؤلاء واجبة قبل القضاء فلهذا كان لهم ان يأخذوا قبل القضاء بدون رضاه
 فيكون القضاء في حقهم اعانة وفتوى من القاضيه بخلافهم من الافة لان نفقتهم غير واجبة قبل القضاء
 ولهذا ليس لهم ان يأخذوا من مالها قبل القضاء اذ حلف به فكان القضاء في حقهم ابتداءً فلا يجوز
 ذلك على الغايب ويجب لمعتدة الطلاق جعياً كان او بائناً ومعتدة التفریق لا بمعتدة كجاء العتق
 والبلوغ والتفریق لعدم الكفاية النفقة والسكنى اما الزوج فلا نكاح بعده فاقم لا سيما عند الحاجة
 الوطء فاما البائناً فلا نفقة جزاء الاخير كما ذكره الاخير كما فاقم حق حكم مقصود بالنكاح وهو
 الولد والعق واجبة لصيانة الولد فحب النفقة ولهذا كان لها الحق بالايجاع لا التو المعصية اي لا يجب
 لمعتدة التو والتفریق لمعتدة كالزوجة ونفيل ابن الزوج اما الاول فلا نفقة يجب في ماله شيئاً
 ولا مال له بعد الموت ولا يكرى ايجاراً في مال الورثة واما الثاني فلا نكاح حابة نفقة باعتراف فقهاء
 كالثلاثة وتسقط اي النفقة بارتداد معتدة الثالث لا يملكها ابنة لان الفرقة ثبت بانظلمات
 الثلاث ولا عمل في الدرة المكنى الان المرتدة فحسب حتى تنوب ولا نفقة للحبس والمكنة لا تحبس
 فيها النفقة ومنها اي من اسبأ زوجها النفقة النسب يجب على الاب حاصلة لا يشرك احد فيها
 كنفقة ابويه وزوجته اي كالبشر كاحد في نفقتهم ولو كان الاب فقيراً لقوله تعالى وعلى المولود

ردقهن وكسوتهن والمولود له هو الاب لولده متعلق بقوله يجب الفقير حال كونه صغيراً حتى
 لو كان الصغير غنياً فمضى في ماله او كبيراً عاجزاً عن الكسب حتى لو لم يعجز عنه لم يجب نفقة على ابه
 وفي خلاصة اذا كان من ابنا الكرام ولا يستأجره الكس في عاجز وكذا طلبة العلم اذ لم يهدوا الكس
 فلا يسقط نفقتهم عن ابائهم وعلى المورس عطف على قوله على الاب اي يجب على المورس فانه اذا كان معسراً
 كان عاجزاً ولا نفقة على العاجز بخلاف نفقة الزوجة والاولاد الصغار لانه التمس بالعقد فلا يسقط
 بالفقير واختلفوا في اليسار والفتوى على انه مقدّم تلك نفقات حرمان الصديقة اعني يسار العشرة
 وقد مر بيانه لا مولى ابويه واجداه وجدته اما الابون فلقوله تعالى وما جبرها في الدين لمعروفها
 وقسرها النبي صلى الله عليه وسلم بحسن العشرة بان يطهرها اذا جاءها ويكسوها اذا عجزت فحق الابون
 الكافرين بدليل ما قبلها فافادت وجوب النفقة في حق الكافر بعبادته وفي حق المسلم بطريق الاول
 واما الاجداد والجدات فلا نفقة من الاباء والامهات ولهذا يقوم لجد مقام الاب عند عدمه النفقة
 فبده انهم لو كانوا غنياً فنقتهم في ماله وان قدر واعطى الكسب انهم ينقضون به والولد مأمور
 برفعه عنهم بالسوية بين الذكور والاناث في ظاهر الرواية وهو صحيح لان استحقاق الابوين انما هو
 بحق الملك وما لولد بقوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا بيبك وهذا المعنى يشمل الذكور والاناث
 ولهذا ثبت لهما هذا الاستحقاق مع اختلاف الملة وان تقدم التوارث ويعتبر في القرب الجزئية لا الارث
 لما ذكره في من ولد بنت وابن ابن النفقة على البنت مع ان الارث بينهما انصفان وفي ولد بنت وابن
 النفقة على ولدها مع ان الارث كله للزوج ولا شيء لولد البنت كانه من زوج لا رحام ولكل ذي رحم محرم
 عطف على اصوله الفوق بين ذي الرحم وبين المحرم عموم وخصوص من وجه لتصادقهما على البنت والاخت
 وصديق الاول على بنت العم ووزن في صحة نكاحها وصديق الثاني اخت الزوج لعدم صحة نكاحها دون الاول
 صغير وان شئ بالغة او ذكر عاجز بان كان زماناً او اعرج او مجنوناً فقراً حال من الجميع حتى لو كانوا غنياً لم يجب
 نفقتهم على غيرهم وانما يجب لان الصلة في القرابة القريبة واجبة دون البعيدة والحاصل ان يكون
 ذا رحم محرم وقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وفي قرأة ابن سعد روى وعلى الوارث ذي الرحم المحرم
 مثل ذلك وقرأته مشهورة فصالح بمنزلة الخبز المشوي كما عرفت في الاصول فاجاد نقل مطلق الكسب
 ثم لا بد من الحاجة والصغر والانوثة والزمانة والعقم مارة الحاجة ليقض المحرم فان القادر على الكسب

غنى بحسب خلاف الابوين كما سبق بقدر الارث متعلق بالمقدور وانما اعتبر بقدره اخذ من قوله تعالى
وعلى الوارث مثله فان ترتب الحكم على الوصف مشعر بعلية ولان العزم بالغنى ويجوز عليه
اي على الاتفاق لا ينافى حق مستحق في نفقة البنت البالغة والابن الرزق البالغ على ابويهما ثلاثا
على الابن الثالثان وعلى الام الثلث لان الميراث لهما على المقدور في ظاهر الرواية كل النفقة على الاب بقوله تعالى
وعلى الولد له رزقته وكسوته وفي غير الوالدين يعتبر قدر الميراث ورواية واحدة وخرج عليه بقوله
ونفقة من يفقير له اخوات متفرقات موثر على من اخماسا كارتبة ثلثة اخماسها على الاخ لا بد ولم
وخرج على الاخ لا بد وخمسها على الاخ لا بد على قدر ميراثه ويعتبر فيه اي في ذي الرحم المحرم
اهلية الارث بان لا يكون محرما لاحقية بان يكون محرما لارث الله لا يعلم الابد الموت وخرج
عليه بقوله نفقة من يفقير له خاله وابن عم موسر على الحال ان يكونا يورثون بن العم ويكون الارث
بحال فان ابن العم ليس بمحرم فلا نفقة عليه والحال محرم فيكون النفقة عليه لان نفقة مع الاختلاف
دنيا لان الاستحقاق قائم ثابت باسم الوارث واختلاف الدين يمنع التوارث فلا يجب على التصرف في
نفقة اخيه المسلم وعلى المسلم نفقة ابيه النصف الا للزوجة لانها يجب باعتبار الجنس المستحق
بعقد النكاح وذلك يعتمد صحة العقد لا اتحاد المذمة حتى لا يجب بالنكاح الفاسد ولا الوطى بشبهة والاصول
لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا ووضعت لها النبي صلى الله عليه وسلم بحسن العشرة وقدرتيه والاجداد
والجدات كالأبوين كما مر ولا يجزى المسلم على اتفاق ابويه الحريين ولا الحر على اتفاق ابنة المسلم والذوق
لان الاستحقاق بطريق الفصل والحرى لا يستحقه النبي عن برهم لقوله تعالى انما يملك الله عن الدين
يقا تلونكم في الدين ولهذا لا يجزى الارث بين من هو في ذما وبينهم وان اتحد ملتهم والفرع لان الفرع
جزء من نفقة الحر لا يقع بالنكاح نفقة نفسه الذي بين يديه احتراز عن الحرز والمسا من
اما الاول فلا تاتى عن البرى حق من يقاتلنا كما مر واما الثاني فلفظ فيه ان يلقى بالحرز يبيع الاب عرض ابنة
لا عقارة لنفقة اي يجوز له بيع نفقة لانه ولاية الحفظ في مال ولد الغائب اولاد ذلك فلا بد
اولا لو فوض نفقة بيع المنقول من باب الحفظ اذ يحسن عليه التلف ولا كذلك العقار لانها محفوفة
بنفسها ويحذف غير الاب من الاقارب اذ لا ولاية لهم اطلاقا في التصرف حال الصغر غير انهم بعد البلوغ
ولاية الحفظ بعد اكبر بخلاف الاب واذا جاء ببيع فانفس من جسد حقه وهو النفقة فلا الاستبقاء من

لا منه اي يجوز بيع الاب عرضا منه لغيره لانه لا بد عليه اي الابن غيرها غير النفقة هذا عند اخيه مع
واما عند ما فلا يجوز ذلك وهو القياس اذ لا ولاية له لا نقطا عما بالبرع وهذا لا يملك حال حضرته
ولا يملك البيع في دين سوى النفقة وجه الاحتياط ما ذكرنا قال الزيلعي في المسئلة نوع اشكال وهو ان يقال
اذ لا بد حال شبيبة ابنة ولاية الحفظ اجماعا فلما نزل من البيع بالنفقة عندها او بالدين عند الكل
اقول لا اشكال اصلا لان هي بما قد بين احدهما ان الاب حال غيبة ابنة ولاية الحفظ والثانية ان بيع
المنقول عن باب الحفظ ولا يلزم من كون الاول اجماعا كون الثانية كذلك فالمانع من الارث بيع بالنفقة
عندها كونه منافيا للحفظ واما المانع من البيع بالدين فهو ان يورث الدين بخلاف نفقة الولاد
كما سبق والعجب ان هذا مع كانه في الظاهر كيف حقه على من يورث الفضل منه وقال مسددا لشبهة والوالد الاب
ولاية مال حفظ الابن وبيع المنقول من باب الحفظ لبيع العقار لانه محض نفسه فاذ ابيع المنقول فانفس
من جسد حقه وهو النفقة فيصير في الهاتم قال قلت لكلام في انه هل يخل ببيع العروس لاجل النفقة
لا في بيع لاجل المحافظة ثم الاتفاق من النقص على ان العلة لو كان هذا الجواز ليدل على نفقة بغير هذا الدليل
اقول القوم انما يذكرون جواز البيع لاجل المحافظة بدليل جواز الوصي فلا يجوز من الاب ان يبيع نفقة ابنة ابنة
من الاب فاذا جاء ببيع لمحافظة وبيع حصل من الاب جسد نفقة فماذا صرف الاب اياه الى النفقة واما قوله
على ان العلة لو كان هذا في مال محض ما عرفت ان المانع من البيع بالدين هو ثبوت الدين بخلاف الفضا
والفضا على الغائب لا يجوز بخلاف نفقة الولاد فلا يلزم من جواز الاول جواز الثاني ولا يبيع الام ماله اي مالا ابنة
لها اي نفقتها اذ لا ولاية لها في التصرف حال الصغر ولا في الحفظ بعد الكبر فان قيل فليس ان الام ايضا حق التملك
في مال الابن بالحدث وهو يقتضي ان يجوز لها ايضا ان يبيع مال ولدها بالنفقة قلنا ان ما يجوز لبيع ليس حق التملك
بل ولاية التصرف في مال الولد فيه ولاية التصرف في مال البيع ومن لا فاضل مودع الابن لو انفقها اي الوديعة
على ابويه بلا امر قاض تصرفه في مال غيره بل انا ابنة ولاية بخلاف ما اذا امر القاض لانه ملزم لا ابوان اي ابنتان
لو انفق ماله في مال الغائب على انفسهما اذ كان مرجحة النفقة لان نفقة ما واجبة عليه قبل القضاء سقوا
حقها قضى بنفقة غير الزوجة يعني الاصول والفرع والقريب ومقت مد لم فصل بهم فيها سقطت
لان نفقة هؤلاء باعتبار الحاجة فاذا مضت المدة اندفعت الحاجة وانما قال غير الزوجة لان القاض
اذ قضى بنفقة لانه لا ينفق بعض المدة لانها اجزاء لا احكاما للحاجة كما مر ولهذا يجب مع يسارها

فلا تسقط بحصول الاستثناء فيها مضي الأذن الاستثنائي للأصول والقواعد والقوانين
 أي أن لهم القاضية بالاستثناء فاستثنوا على الغائب في لا تسقط نفقة هم أيضا كما لا تسقط نفقة
 الزوجية بحجز نفقة القاضية وإن مضت مدة ومنها أي من أسباب وجوب النفقة للملك فنجح على المولى
 مملوكة فإن أي امتنع المولى أن ينفق عليه كسب أي المملوك أن يقدّر على الكسب وانفق على نفسه
 والآي وإن لم يقدّر عليه أمر المولى يعني أمر القاضية ببيع المولى فبقاؤه في البر وإن ولد لغير المولى
 على الاتفاق امتناع البيع فيها والمكاتب على المال يكسب لأنه مالك براد كان مملوكا رقيقا وحررت
 بر عن المكاتب فإنه كالتريق إذ لا بد له أصلا وجعل لا ينفق على عبده إن قدر على الكسب على الكسب
 ليس له الكمال مولاة بلا رضاه والآي وإن لم يقدّر على الكسب جاز كله بلا رضاه لأنه مضطرب
 كذا أي جاز كله بلا رضاه أيضا إن منع مولاة عنه أي على الكسب غضب أي شخص عبدا فنفقة
 عليه أي على الغاصب لأن رد المقتضى إلى مالكه فإن طلب الغاصب من القاضية الأمر بالنفقة
 أي أن ينفق الغاصب على العبد أو البيع أي بأن يبيع الغاصب العبد فيجيبه القاضية ولا يقبل
 كلامه لأن يخاف على العبد أن يبيع فيبيع القاضية لا الغاصب ويمسك منه لما كرهه ودع شخص
 عبدا عبدا عنه فطالب الشخص المودع فطالب دينه المودع من القاضية الأمر بالنفقة فالقاضية
 لا يأمر بها لتضر المولى لاحتمال استعاب قيمته بالنفقة بل بوجوه فينفق عليه منه أي من أجره
 أو ببيع أو بحفظه منه مولاة دفعا للضرر عنه **كتاب العتق** العتق والعتاق لغة القوة
 مطلقا وشرعا قوة حكمة تظهر في حق الأدنى بانقطاع حق الأغيار عنه والاعتاق لغة إثبات
 القوة مطلقا وشرعا إثبات القوة الشرعية التي بها يصير العتق أهلا للشهادت والولاية
 فأدعى التعريف في الأغيار على دفع تصرف الأغيار عن نفسه لا مطلقا بل بإزالة الملك الذي
 هو ضعف حكمي القوة الحقيقية التي تحصل في البدن والضعف الحقيقي هو المرض وإزالة الملك
 مطلقا أي غير معتد بكونه ملكا وحاصله جعله غير مملوك لا أحد فخرج به البيع والهبة إذ فيها
 جعل مملوكه مملوكا كالغيره ويلزمه إثبات القوة الشرعية وسبب تحقيقه وبيع أي الاعتاق
 من حر لغير المملوك لا يملك وإن ملك ولا عتق إلا في الملك مكلف أي عاقل بالغ أما الأول
 فلا يجوز بنا في أهلية التصرف ولهذا لو قال لعاقل بالغ عتقت وأصابني أو محنون

وجنونه كان ظاهرا كان القول له الاستثناء التصرف في الحالة متنافية له وأما الثاني فلا بد من ظاهر
 ولهذا لا يملك الوصي والمولى عليه والتبديل بين المولى والموصي خلاف النافع للموصي والمتبرع به ما يجب
 يكون أهلا للقول قبل الأذن ولتأتي بعض في ملكه من منبر صحيح وإنما اشترط ذلك لقوله صلى الله عليه
 وسلم ولا عتق فيما لا يملكه ابن آدم ولو بالاضافة إليه أي ويصح الاعتاق ولو كان باضافته إلى الملك كان يقول
 لغيره من سكنة فهو خرج حيث يفتق إذا ملكه وقد مر منه في الطلاق بهرجة أي صريح الاعتاق بأنه كان مستعدا
 فيرضع أو شرعا متعلق بفتح بلائنة لأنها ما اشترطوا الشبه من أن تعلم وقد لا يشبهه فلا بد من ذلك
 كانت حر وعتق ومحرر أو حر ذلك واعتقك ومالك الأحرار لأن كلامه اشتغال على الغنى والاشبات
 وهو من مجرد الاشبات بديل كونه شهادا وبمجرد الوصف بالحرية يعتق فلا ذكره كقول أولي أن يعتق أو هذا
 مولاى أو مولاة فان لفظ المولى مشترك أحد معانيه المعتق وفي العبد لا يملك الأهل المعتق فيعتق بلائنة
 أو بأحرار أو باعتق فان لفظه الأخبار وجعل نشأته في العتق والشرعية وقد الحاجة كما في كماله
 والعتاق أو ببيع ونحوها فان يصحح كلامه لعاقل بقدر إمكانه واجب ولا وجه له لا يقدّم بثبوت
 العتق ونحوه في المحل لتحقيق من هذا الخبر فان قال قلت لكذب أو خربت من العمل صدق ديانة
 لاحتمال لا قضاء والسند لا يقطع المناهى فإذا زاد بوصف يملك أنت أو كان تحقيقا لذلك الوصف
 ألا فاستأجر به أي متى عبده بأحرار العتق في لا يعتق لأن مراده الإحالة باسم على وهو ما قبله به ثم
 أي بعد ما سماه به إذا نادى بالجملة وقال يا آزاد قد سماه بأحرار أو عكس بالانما ينادى ونادى
 بأحرار عتق لأنه ليس بندا باسم على فاعتبه إخبارا عن الوصف كذا في أسك خروجه ما يعبر
 عن ابتدأ وجهك أو قبلك أو قال لا منه فربك فان هذه الألفاظ مما يعبر به عن البدن وقدر
 من الطلاق وإن أضاف إلى جزء شايع كالنصف والتكثير ونحوها فيعتق في ذلك الحر وسبب
 التحاليل أو زاده في اليد الذي يلي هذا ويقول له عبده وهبت لك نفسك أو بعت منك نفسك
 عتق وإن لم يقبل العبد البيع والهبة ولم يبرأ المولى الاعتاق لا يبيع نفس العبد منه عتاقا وكذلك
 للهبة ولو زاد بكذا لم يعتق مالم يقبل كما في العارية وبكنايته عطف على ما يرجح أن قوله لا
 للأشياء والاحتمال لا ملك عليك أو لرف أو لا سبيل وخرجت من ملكه وخالت سبيلك
 لا تحل في هذه الأشياء بالبيع أو الكتابة كما يحتمل بالعتق وإن أضافه معتق ولو قال عبدا أذهب

حيث شئت أو توجهت في شئت من بلاد الله تعالى يعقون وإن نوى كونه بغيره والى البلد فلا يدل على العيق
كما في المكاتب كذا في غلبه البيان وكقوله كأمته فما طلقك بميتة الاعتاق يعقون اذ يقال
اطلقه من لا يحسن اذا خلى سبيلاً فهو كقوله خلت سبيلك لا يطلقك وانت طالق بل هو في أول
كتاب الطلاق ان الطلاق يقع بلفظ العق بلاء عكس فان زالة ملك الرقبة نستدرك زالة ملك النكاح بلاء عكس
ولا يكاد يان الطلاق وإن نوى هذا الوجه كذا في يعقون ايضاً بقوله يا بني ويا من بضم النون ويا بني
ويا بني ويا بني ويا بني وبما كان لا يندى كما عرفت لا يستحق ان ينادى فان انا داه بوصف بملك انبائه
كالحرية كان تحقيقاً لذلك الوصف وان لم يملك انبائه كان بلا اعلام المحرم لا تحقيق الوصف بقدره
وهذه الاوصاف من هذا القبيل ولا يقول الاستطاعة عليك وإن نوى لان الاستطاعة هي القوة
او لا يتبين سلطاناً من الجاهل ويذكر ويراد به اليد والاستطاعة هي القوة بغيره واستطاعة
فما كان لا يحسن عليك ولو نص عليه لم يعق وإن نوى فكذلك هذا ولا يقول انت مثل الحر لان المثل
يسعمل لك في بعض الاوصاف عرفاً فوقع الشك في الحرية فلا تثبت بخلاف ما اذا قال هذا ابني
للكبر شامداً والاصغر ثابت النسب فانه يعق ببلانية لان الكبرية في الاول وثبوت النسب
في الثاني متعاضداً لزيادة الحق تحقيق وهو ثبوت النسب في صائر المحارم ويراد ثبوت الحرية اللازمة
للعق وفي خلاف الامامين والشافعية واما غير ثابتة اي غير ثابت النسب يعق بمجهول النسب
في مولده اي وضمنه الاصل اشارة الى الخلاف في تغيير مجهول النسب قال في القنية مجهول
النسب الذي يذكر في الكتب هو الذي لا يعرف نسبه في البلدة التي هو فيها ونحوه التحقيق من شجرة
الهداية وغيرهم ان الذي لا يعرف نسبه في مولده ومقطر رأسه يدل الوفاق على ان حامل النسبة
ولد هذا ثابت النسب فاذا ثبت الحمل الخارج من دار الحرب باعتبار كونه من النكاح لا التفاح
فلان يثبت نسب الشخص الخارج منها في الجلب كما يكون مجهول النسب لا يعرف نسبه في مولده
وضمنه الاصل فيعق ويثبت نسب جليبا اي محلوياً من دار الحرب ومولده في دار الاسلام قال
في كفاية لا فرق بين ان يكون جليبا ومولداً الا في صحة دعوى المولى باعتبار الملك وحاجة المملوك
الى النسب قال في الكفاية قوله جليبا اي ما يصح ان كان جليبا غير ثابت النسب في مقطر رأسه
اما ان كان ثابت النسب في مولده فلا يثبت نسب من مولاه ولهذا قلنا هيما غير ثابتة في مولده

ولو قال يعق هذا بنتي او لامته هذه ابنتي هو على خلافه وقيل لا يعق بالاجماع لان المثل الثالث رابع
من جنس المسمى كذا في يعقون بقوله هذا ابني على الخلاف يعقون بقوله هذا ابني واقم بطريق
المجاز كما ذكره هذا اخي حيث لا يعقون في ظاهر الرواية يعني اذا وجد الابوة والامومة والملك
كانتاً موجبين للعق بلاء واسطة فيكون الحرية لازمة له ما في صريح المجاز بذكر بلاء واسطة
بخلاف الاخوة لانها لا يكون الابواسطة الاب والام لانها عبارة عن محاربة في صلب ارحم
وهذه الواسطة غير مذكورة ولا موجب لهذه الكلمة في الملك بدون هذه الواسطة فاذا لم تذكر
لغا الكلام لعدم صحة المجاز الا اذا قال من النسب اولاد اولاد قال في المصنف ان اخلاق الرويين
في النوع انما كان اذا ذكره مطلقاً بان قال هذا ابني فاما اذا ذكره مقيداً وقال هذا ابني لاداعي
فيعق ببلادة لان مطلق الاخوة مشتركة وقد يراد بها الاخوة في الدين قال ثقات المؤمنين
اخوة وللشرك لا يكون حجة فاما اذا قيد بما ذكره في بعض المواد فان قيل النسب ايضا مشترك
بين نسب ورضاع فكيف ثبت العقق باطلاق قوله هذا ابني قلنا مثل هذا المجاز لا يعارض
الحقيقة فاذا امتنع بضاد المجاز ان يكون بينه وبينها علاقة وهو هذا اخر فان الحرية
لازمة للنسب فيكون الانتقال من المعلوم الى اللازم كذا في قوله هذا ابني هذا حجة في حيث
لا يعق الا اذا قال ابو ابني فان هذا الكلام لا يفيد العقق الابواسطة اذ لا موجب له في الملك الا به كما سبق
من ملك مبتدأ خبر قوله لا في عتق عليه ارحم الرحم في الاصل ارحم الوالد في بطرانه وتسميت
القرابة من جهة الولاد رحماً ومنه ارحم محرم المحرمات شخصان لا يجوز النكاح بينهما لو كان احدهما
ذكر والاخر امة وهو صفة داو جرح المحارم الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من ملك ارحم محرم
منه فهو حر واللفظ بعومته يتناول كل قرابة موقلة بالمحرمية ولا كانت وغيره ولا فرق بين ما
اذا كان المالك مسلماً او كافراً في دار الاسلام لعموم العدة والمكاتب اذا اشترى احدهم لا يملك عليه
اذا ليس له ملك يفد به على اعتاق ولا لزوم عند الفدية ولو وصية كان المالك حراً او مملوكاً ما حث
يعتق القريب عداً ما عند الملك اذ تعلق به حق العبد فتشابه النكاح او اعتق عطف على ملك لوجهه فلهذا
اولا شيطاناً ولصنم فانه ايضا يعق لوجود ركن الاعتاق من اهله في محله ووصف القرية واللفظ الاول
زيادة فلا يخلل العقق في الاخرين بعدم بل يكون العقق عاصياً لان ذلك من فعل الكفرة وعبد الاصنام

او اعتق مكرها او سكران فان اعتاقها صحى لصده عن اهل مضافا اليه ولا يشترط في الاعتاق
 الرضا والاكراه بعدم الرضا ولا تأخير في انقضاء الحكم الا يرى في ما روى عنه عليه الصلوة والسلام
 ثلث جدهن جدهن من جد النكاح والطلاق والعنق والهزال لا يرضى بالحكم واضاف عطف على عتق
 عتقه الى شرط وجداى الشرط بان قال ان دخلت الفار فانت طالق فدخل عتق عليه اي على ملكه ولذلك
 بعد كعبه كثر في خرج النكاح فانه يعتق لغيره صلى الله عليه وسلم في عتق العتاق حين خرجوا اليه مسلمين
 هم عتقاء الله ولا يخرجه وهو موم ولا استرقاق على المسلم ابتداء والحمل يعتق بعتق امه تبعالها
 لا تصالها بها ولا يصح بيعه وهيبه لا ياتسليم نفسه بشرط في هيبه والقدرة عليه في البيع ولم توجد
 بالاضافة الى الحمل وشي منها ليس بشرط في الاعتاق ثم قيام الحمل وقت الاعتاق ما يعرف اذ ولدت
 بعد عتقها الا في سنة اشهر لانه اقل مدة الحمل كما مر اعلم ان السطوري كتب القول ان الحمل يعتق باعتاق الام
 تبعالها مطلقا فان اعتقت وهي حامل بان ولدت بعد عتقها الاقل من سنة يعتق الحمل ولا يجوز لاهه وان اعتق
 وهي غير معلوم الحمل بان ولدت للاكثر يعتق تبعالها لانه لا يخرجه ولاؤه الام كما مر بهذا يظهر
 ان في عبارة صدر الشريفة حيث قال اعلم ان الحمل يعتق بعتق امه لا بطريق التبعية بل بطريق الاصل
 حتى لا يخرجه ولاؤه الام والاب وهذا اذ ولدت بعد عتقها الاقل من سنة اشهر نسا محال ان ظاهرها مخالف
 لعبارة القول حيث قال وان اعتق حاملا اعتق حملها تبعالها ايضا قوله اذ ولدت بعد عتقها الاقل من سنة
 اشهر قبل القول يعتق بعتق امه ومتمم وقاد فحصل عند بلحق العبارة ان يكون هكذا اعلم ان الحمل يعتق
 بعتق امه وهي حامل بان ولدت الاقل من سنة اشهر حتى لا يخرجه ولاؤه الام والاب والحاصل ان الحمل
 ان يعتق بعتق امه مطلقا فان وقع العتق على قصد بان ولدت الاقل من سنة اشهر يعتق ولا يتصل ولاؤه
 ابدا الى امه ابدا وان وقع بغير تبعية امه بان ولدت للاكثر يعتق ايضا لكن اذا اعتق الاب بعد تحرر
 ولا ابنته الى مواله وسياتي تمام تحقيقه في بحث الولاء ان شاء الله تعالى لا عكس يعني ان الام لا تعتق
 بعتق الحمل بل يعتق الحمل فقط اذ لا وجه لاعتاقها مقصودا لعدم الاضافة اليها ولا تبعالها لان فيه
 قلب الموضوع الولد يتبع الاب في التبعية لانه لا يخرجه ولاؤه الام لا تشهر ويتبع الام في الملك حتى
 اذا كانت الام ملك لزيد فولدت ولدا كان الولد ايضا ملكا له وان كانت مشتركة بينه وبين غيره
 كان الولد لذلك والرق الفرق بينهما ان الرق هو الذل الذي ركبته الله تعالى على بعض عباده جزاء

استكافهم

استكافهم عن طاعته وهو حق الله تعالى وحق العامة على الخلاق فيه والملك هو من الشخص
 من التصرف فيه وهو حقه وقوله لا يورثه المأثور بوصف بالرق لا الملك لا بعد الاخراج الى طر الاسلام
 والملك يوجد في احماد والجحيم لا في غيرهما الا في بيعه يزول ملك الملك لا في غيره وبالعنق
 يزول ملكه قصد الانحقة وزول الرق ضمنا ضرورة في نوع من حقوق العباد وينبغي ان لا يورثه
 في الفس وادم الولد والملك فان الرق والملك كمالان في نفس الفرد وقيام الولد والملك بافترق لا يجوز
 اعتاقهما من الكفاية والملك فيها كمال والملك رتبة اقل من الكفاية والملك لا يورثه
 عن بد العتق ولا يدخل تحت قول كل مملوك اذ ذكر الرق والعنق وفرد كانه يورثه ولا يورثه
 بالاجماع عليه ولان ماؤه يكون مستحكما بما انفردت به من جانبها او ثبوت
 نسب ولد الزنا وولد الملاءمة منها حتى ترثه ولان قبل الانفصال كعضو منها احدا او حكما
 حتى يتغدى بعدها وينقل بانفصالها ويحل في بيع والعنق وغيرهما من التصرفات تبعالها فكان
 جانبها ارجح ولهذا يعبر جانب الام في البهايم ايضا حتى ان تولد بين اوصى والا على اوين المالكين والملك
 بذلك اذا كان له ما تولى ذكره الرق يبيع الولد خيرا مما هو في رعايته لجان الولد فلو الام من رجا
 ملك لسيدها حتى يبيع على ولد الولد تابع الام في الملك ولو كان الولد من يدها فخر لانه مخلوق من مائه
 فيعتق عليه ولا معارضة ماء الام لان ماءها حملت لسيدها ولا ولد الفرو وحري النسبة المفعول
 لسيدها فصار ضا فخرج جانبها بما ذكرنا من الزوج قد مضى له ولد الفرو وحري النسبة المفعول
 رجل اشترى امرأة على انها ملك البايع او كني امرأة على انها حرة فولدت كل منهما ولد فظهر ان الام
 ملك المهر البايع والثانية امه فيكون كل الولدين حرا بالقيمة اما حرة فلا تخلق من ماله
 ولم يرز الولد برقبة كما برقبة في الاول فالابنته لها او اما القيمة فالرعاية بجانب التبعية لا القيمة
باب عتق بعض اعتق بعض عبده يعتق كل خلافا لما اوفى حيث يقولون يعتق كله
 وحاصل الخلاف ان اعتاق بعض هل يوجب زوال الرق عن الحمل كله ام لا فمذهب الاوجب ان الرق لا يزل
 رقيقا ولكنه زال الملك بقدره وعندهم يوجب لهم ان الاعتاق اثار العتق الذي هو قوة حكمة
 واشباهه بازالته ضد ما الذي هو الرق وهما لا يخرجان بالاعتاق فكذا الاعتاق والام لا يخرجان
 عن العتق لا يخرجن العتق لانه لا يخرى فاما ان يثبت باعتاق بعض اعتاق الكل ولا يثبت شي وبني بعض

وعلى كل من الأولين يلزم تخلف المعلول على العلة وعلى الأخير يلزم تجري العلق وصار الاعتناق كالطلاق
والعفو عن القصاص والاستيلاء في عدم التجزئ وله ان الاعتناق اما اثبات العلق بازالة الملك ابتداء
لا اثبات العلق بازالة منه الذي هو الرق ولا ازالة الرق بل يلزم عدم التجزئ وذلك لان الاعتناق تصرف
وكلامه تصرف لا يتعدى ولاية المتصرف ولا ولاية المتصرف انما يكون على ما هو حق وحق الملك وولايته
انما يكون على الملك والمملك متجزئ بالاجماع لكن يتعلق به امر غير متجزئ وهو العلق وتعلقه لا يلزم تجزئ
لجواز الصلوة فانه امر غير متجزئ فعلق بمتجزئ وهو الاركان هذا المخلص ما ذكره القوم في هذا المخلص انت خبر
بانه لا ينفرد الجواب عن دليلهم لا يتحقق من ام الامام ودفع الاشكال الوارد على الامام وهذا المقام بان العلق
مستلزم للاعتناق فكيف يصور تجزئ الفعل وعدم تجزئ مطاوعه فان اردت العلق على تحقيق المرام
فليس على علقك من الكلام فاقول وبالله التوفيق ويبدى مفاهيم التحقيق ان المعنى الحقيقي للاعتناق
اثبات العلق الذي هو قوة شرعية كما قالوا ومن البين ان اثباته من حيث وهو كذلك خارج
عن قوة البشر وانما هو مقدور خالق القوي والقدر فاذا استيعب الحقيقة وجب ان يصار الى المجاز كما هو
القاعدة المقررة واقرب المعاني المجازية الى الحقيقة هي هنا امران احدهما اثبات القوة الشرعية بازالة الملك
بان يكون القصاص من العبد ازالة الملك ويترتب عليه ثبوت القوة ونظير الكسب والخلق
وافعال العباد فان الاول مقدم والآخر يترتب عليه مقدور الله تعالى المعنى الثاني ازالة الملك وهو
ظاهر وهذا يخرج الجواب عن دليلهم المذكور ويندفع ايضا الاشكال المشهور اما الاول فيان يقال
لان الاعتناق اثبات القوة الشرعية فان صدور من العبد محال فكيف يصح استاده اليه حقيقة
فان بطلت هذه المقدمة بطل ما ترتب عليها واما الثاني فيان يقال ان اردتم ان يكون العلق مطاوعا
كونه كذلك بحسب معناه الحقيقي سنده لكن المراد ههنا ليس ذلك المعنى كما عرفت بل معناه المجازي
ويجوز تخلف مطاوع الفعل عن معناه المجازي كما ذكرته فلم ينكره لان معناه اردت كسره فلم ينكره وان اردتم
كونه مطاوعا بمعناه اللاداعي فانه انما ازالة الملك وما هو سبب عنها وظاهر ان تجزئ
ازالة الملك لا يستلزم تجزئ العلق بل تجزئ ازالة الملك لا المحذور فيلزم الامر كذلك فانه اذا علق البعض
ذوال البعض ملك الموت وهو ملك ابد وبقي ملك الترقية فصارت كالمكاتب ولهذا عقبها بالمسئلة التي نلها
وبهذا التحقيق القابض على من اورد التوفيق اضحل ما قال صاحب البديع ان اكثر القوم على ان التجزئ عند الاعتناق

لا العلق وهو غير سديد لان الاعتناق لما كان متجزئا كان العلق متجزئا ضرورة ان العلق حكم الاعتناق وحكم ثبت
على وفق العلة ولان القول بهذا قول يخصص العلة اذ يوجد الاعتناق في النصف وبناظر العلق في وقت الضم
اولا عاينة وانه قول بوجود العلة ولا حكم وهو نفس تخصيص العلة وما قال بعض محشي الهامية انه يلزم من نظرية
صاحب البديع ان العلق لا يتخلف عن الاعتناق في عدم التجزئ فانه لا يقبل التجزئ فيظهر قوة قول الصاحبين ووجه
الاضمحال يظهر من التماس في ما ذكرنا فليتأمل ثم ان التجزئ لا اعتناق يزول بعض الملك احبس عليه بعض العبد
عنه فوجب عليه رعاية وسعة لولاه في قيمة الباقي من ذلك البعض فصار كالمكاتب ان المستعبد يترك له ثلثه
عنه حتى لا يجوز له كسح الاربع ولا يملك التبرعات لان الاضافة لا البعض توجب ثبوت المالكية في كل وبناظر الملك
في بعضه ينفع فعلا بالتقليد بانزله ملكا لانه مالك له الاوقية والرعاية بدل الكتابة فله ان يستعبد
ولكن يعقل ان المكاتب قبل الاعتناق ببلاده لا فرق لوجوه بين ان العلق في بعضها ان العلق البعض لا يجزئ لانه
لا يرد الا في ازالة اسقاط محض فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتابة المقصودة لانه لا يقبل الفسخ وليس في طلاق
والقصاص حالة متوسطة فانه يشهد في كل ترجيح التبرم والاستيلاء وتجزئ عنه حتى لو استولد نصيبه من ميرة
يقصر عليه وفي الغيبة لما ضمن نصيب صاحبه بالانفساء ملكه بالضم ان لا يستيلاء علق رجل حصته
من المملوك المشترك بينه وبين غيره فليس كذلك الاعتناق والاستيلاء لولاه لهما انهما المقتان ونقصه
او شريكه ان يضمنه لو كان العلق موسرا بان ملك قد قيمي نصيبا لغيره ولو كان حصة المالك الاعتناق والاستيلاء
نقطه والوجه ما كان الاول ويرجع العلق الضامن به اي بما ضمن على العبد لانه قائم مقام المالك وقد كان
للمالك الاستيلاء فله العلق والولاء لان النصيب طهر من جهة حيث ملكه بالضم ان المالك كل من شريكه
بعقل نصيب الاخر في العبد لهما مكرين كانا او معسرين او احدهما موسرا والاخر معسرا هذا عند جفلة رجم
وعندهما كانا مكرين فلا رعاية عليه وان كانا معسرين لم يكن لهما وان كان احدهما معسرا والاخر موسرا
يسمى للمكر المعسر والولاء لهما لان كلامه يقول علق نصيب صاحبه عليه باعنا قد وولاه وعلق نصيب
بالرعاية وولاه وولاه موقوف في جميع ذلك عندهما ان كلامه لا يحيل على صاحبه وهو يترد عنه فيقول
موقوف لان تقضا اعتناق احدهما علق احدهما من الشريكين عندهم ففعل قد يقال ان دخل الملك هذا المالك
فهو حر والاخر معسر وقال لم يدخل فهو حر ففعل قد وجد شرط لم يدخل انه دخل ولا علق نصيبه
وسمى في نفسه لهما وعند محمد وجع في كل ان الموقوف عليه يستوفى الرعاية لمجرد فلا يمكن القضاء

على المحلول وهو ان نصفها باقية بقية فكل واحد من اثنين يقول لصاحبه ان النصف الباقي
 هو نصيبك وانما فقط نصيبك فتنصف بينهما ولا عتق في عتق اي قال رجل ان دخل فلان الدار فاعتق
 كذا وقال اخر ان لم يدخل فاعتق كذا ففرض ولم يعلم انه دخل او لم يدخل فاعتق كل واحد من العتدين لان المقضيه عليه
 بالعتق والمقضى له به مجهول ففرض الجاهل ملكا اي رجلا ولدا له ابنة او هبة او وصية واشترى
 اي احد من النصف ابنة من مولا اي مولا ابن او عتق عتق اي عتق عتق اي نصفه بان قال زيد لزيد
 واشترى نصفك حر ثم اشتراه اي ذلك العبد هو اي زيد وجعل اياها لغيره عتق حصته الاب في صورتين
 الاولى ان كان له ملك شخص قريبه واشترى عتق كذا ففرض حصته الخلف في الثانية لوجود الشك ولم يضمن عند
 في حيفه وحرته لا تقدم ان عتق علم الشريك حاله ولا اي مولا علم ان ابن الشريك اولا كما لو رثاه اي لا يضمن
 الاب نصيب الشريك في الصورة المذكورة كما لا يضمن الاب اذا ورث هو وشريك ابنة صورته امرأة ماتت
 ولها عتق هو ابن زوجها فمركت الزوج والاخ فورث الاب نصف ابنة صورته فعتق على نصيب حصته خيرا
 اتفاقا لان الادب ضروري لاحتيا لادب في ثبوته فالآخر اعتقه واستع اى اذ لم يكن للشريك ولاية بنفسه
 بقى له احد الامرين اما الاعتراف والاستع او قال في غير الارث ضمن نصف قيمته غنيا وعلى فقير لان شري القريب
 اشتاق فان كان مؤسرا يجب الضمان وان كان معسرا يسع العبد وبو حيفه وحرته فاعتق قول انه رضى بافساد نصيب
 فلا يضمن كما اذا اذن باعتاق نصيب حيث شاركه في عتق وهو اشتراه وجعل فالحمل يكون عند وان اشترى
 اي اجنبى نصفه ثم اشترى الاب مؤسرا باقية حصته لاجنبى الاب لانه ما رضى بافساد نصيبه واستع الاب في نصف
 قيمته الاجنبى باقية عنده وهذا عند في حيفه وحرته لان يسار العتق لا يمنع السعاية عنده وهذا لا خيار له ويضمن
 الاب نصف حصة لان يسار العتق يمنع السعاية عندها وان اشترى اي نصف الاب مؤسرا من مالك كلمة يضمن ان رث
 اي الملك كله لانه رضى بافساد نصيبه من الاب بتره احد الشراك واعتقا اخر وهما مؤسرا ضمن استاكت مدبره فقط
 لا للعق وضمن المدبر معتق ثلثة مدبر الا ما ضمنه ان كان العتدين ثلثة نفر بتره احد ثم اعتق الاخر وهما
 مؤسرا والثالث استاكت فارق الاستاكت والمدبر الضمان فلان استاكت يضمن المدبر دون العتق للمدبر يضمن العتق
 ثلث قيمته مدبرا ولا يضمن الثلث الذي ضمن توضيح ان قيمة العبد اذا كانت خمسة وعشرين دينارا مثلا فان استاكت
 يضمن المدبر تسعة ولا يضمن العتق ستة وذلك لان قيمة المدبر ثلث القيمة التي كان ساقا في الشك بثلث
 منه تسعة وكان الاثلاف بالاعتاق واقعا على قيمة المدبر وهي ثلثا قيمة العتق وهي ثمانية عشر وثلثا تسعة

فيضمن المدبر للعتق تلك التسعة فقط ولا يضمن التسعة التي هي نصيب استاكت مع تلك التسعة
 التي يضمنها ياها هذا عند في حيفه وحرته تعاونا لا العبد لا يضمن ثلثي قيمته لشريك مؤسرا
 كان او معسرا لانه ضمان عتق فلا يختلف باليسار والعسا بخلاف زمان الاعتراف فانه ضمان خيانة
 قال هي ام ولد شريكي واشترى شريكه بخرمته اي تخدوم الجارية الشريك المذكور يوما وتوقف يوما
 عند في حيفه ورج لان المقر اقران لاحق له عليها فيولخذ باقراره والمنكر يزعم انها كانت
 فلا حق له الا في نصفها وعندهما المنكران يستسرع الجارية ونصف قيمتها ثم تكون حرة لانه
 لم يصدق صاحبه لقلب اقراره عليه كان استولدها فعتق بالسعاية لا قيمة لأم ولد وقال
 لها القيمة لانها مملوكة محررة تمتنع وطاها واجارة واستخدمها فيكون مقومة كالمحررة
 وهذا وقال كل مملوك لو كان قد دخل ام الولد واستباحه الوطئ دليل الملك لانه لا يحل الا بانكاح
 او ملك العبد والاول مستف فقبح الثاني ويقال الملك دليل بقاء العارية والنقوم اذ المملوكة في الادم ليست
 غير العارية والنقوم وحق الحرية لا ينافي النقوم كالمذبر ولهذا اذا سلمت ام ولد النصرانية تسعة وهي اية
 النقوم ولا حيفه ورج قوله عليه الصلوة والسلام اعقها ولدها واه ابن ماجه والدارقطني ومقتضى
 الحرية زوال النقوم لكنه تعاقب عن اعادة الحرية لمعارض وهو قوله صلى الله عليه وسلم ايم امرؤ ولدت من سيد
 فهي معتقة من دبر منه وفي رواية من بعده رواه احمد ولا معارض له في زوال النقوم فثبت فلا يضمن غنى
 اعتقها اى ام ولد حال كونه مشتركة بينه وبين غيره باولدت ولدا فادعاه فانه لا يضمن حصته
 شريكه عند في حيفه ورج بناء على عدم تقوفاها وعندهما يضمن بناء على تقوفاها رجل له عبد ثلثة
 قال في صحة لاشين عنده احد كما حرق فخرج واحد منهما ودخل اخر فاعاد هذا الكلام فان كان حيا امر
 بالبيان وان مات بمجهلا عتق ثلثة ارباع الثابت ونصف كل من الاخرين عند في حيفه ورج
 وبني يوفى وعند محمد ربع من دخل وغيره كما قالوا ذلك لان الاجاب الاول دائر بين الخارج والثابت
 فيستصيف بينهما ثم الايجاب الثاني بين الثابت والداخل فيستصيف بينهما فالنصف الذي اصاب
 الثابت شاع وما اصاب النصف الذي عتق بالايجاب الاول لغاوما اصاب النصف الفاني وهو ربع
 بقى فعتق منه ثلثة ارباع وما اصاب النصف فاعتق منه ربعه عند محمد ورج لان هذا الاجاب لما اوجب
 عتق الربع من الثابت اوجب من الداخل ايضا لنصف بينهما وهما يقولان لان المانع من عتق النصف

ويختص بالثابت ولا مانع في الداخل فيعتق نصفه ولو كان هذا القول منه في المرض ومات قبل البيان وقيم
العبد متاوية فان كان له مال يخرج قدر المقتون الثلث وذلك رتبة وثلاثة ارباع رتبة عندها ورتبة
ونصف رتبة عنده ولم يخرج اجازة الورثة فالجواب كما ذكرنا ان لم يكن له مال سوى العبد ولم يخرج الورثة
قسم الثلث بينهم على هذا الى انما وصفناه وبيانه ان حق الخارج في النصف وحق الثابت في ثلثة ارباع
وحق الداخل عندهما في النصف ايضا فتحتاج الى مخرج له نصف وربع واقله اربعة فقوله السبعة فحق
الخارج وسهمين وحق الثابت ثلثة وحق الداخل في سهمين فبلغت سهام العتق سبعة فيجعل ثلث المال
سبعة لان العتق في المرض وصية ومحل نفادها الثلث واذا صار ثلث المال سبعة صار ثلث المال سبعة اربعة عشر
وهي سهام الثمانية وصار جميع المال احد وعشرين وماله ثلثة اعيد فيصير كل سبعة فيعتق من الخارج سهمان
وبسعة في خمسة وبعين من الداخل سهمان وبسعة في خمسة وبعين من الثلث ثلثة بسعة في اربعة فبلغت سهام الثمانية
سبعة وعلم السبعة اربعة عشر فاستقام الثلث والثلثان وعند محمد حق الداخل في سهم وكان سهام العتق عند
ويجعل كل رتبة ستة وسهام الثمانية عشر وجميع المال ثمانية فيعتق من الثابت ثلاثة ومن الخارج همان وبسعة
في اربعة ومن الداخل سهمين وبسعة في خمسة فبقية الثلث والثلثان **اقول** برده على ظاهره ان ارباب الفرائض
خرجوا بان اربعة لا تقول فكيف يصح قوله واقله اربعة فقوله سبعة ودفعنا معناه على ما ذكرنا من
كلامهم يتصور في مسألة فظاهر اجتماع نصفين وربع وهذا لا ينافي وقول العول فيها فمالم يفسر التركة
ولو طلق كذلك قبل وطئ سقط ربع مهر من خريجه وثلثة اثمان من ثبثت ونمن من دخلت
يعني ان كانت له ثلث زوجات مهرهن على التواء فطلقهن قبل الوطئ على الوجه المذكور خبا لا يجزى الاول
سقط نصف مهر الواحدة منصفها من الخارج والثابتة فقط ربع مهر كل واحدة ثم بالاجاب الثاني سقط
الربع منصفها من الثابتة والداخله فاصلا كل واحدة ثمن فقط ربع مهر كل واحدة ثم بالاجاب الثالث سقط الربع
منصفها من الثابتة والداخله فاصلا كل واحدة ثمن فقط ثلثة اثمان مهر الثابتة بالاجاب الرابع سقط ثمن مهر الداخله وانما
فرضت المسئلة في الطلاق قبل الوطئ ليكون الاجاب الاول موجبا للتبسيؤ في اصلها الاجاب الاول لا يبقى محال
للاجاب الثاني فغير في هذا المعنى كاعتق الوطئ والموت في ملاق بهم يعني اذا قال لامرأته احديكما طلق
فوطئ احدهما او ماتت فكل منهما بيان ان المراد هو الاخرى ما الوطئ فلان التكاثر عقد وضع كل الوطئ
والطلاق وضع لا زالة ملك التكاثر اى ازالة حل الوطئ اما في الحال او بعد انقضاء العدة فالوطئ دليل على الطلقة

لم تكن مرادة بالطلاق واما الموت فلما عرفت ان البيان انشاء من وجه فلا بد له من محسوس وموت
وتدبير واستيلاء وهبة وصدة مسلمين في عتق سهمي اذا قال لعبد واحد كما خرج احررها او مات
احدهما او تبرأ او استولد احدهما عليه بعد ذلك القول او هبت احدهما او تصدق به ولم يملك ذلك
بيان ان المراد هو الاخر فان من حصل له الانشاء لم يسبق محله للعتق اصلا بالموت وللعق من جهته
بالبيع وللعق من كل وجه بالتدبير والاستيلاء فحينئذ لا ينفك الاخر والجهة بالتدبير والصدقة به بعترة
البيع لانه تملك لا وطني فيه اى يكون الوطني بيان في عتق سهمين يعني لو قال لامرأة احديكما خري
ثم جامع احدهما لم يكن بياناً عنده وعندهما بيان لان الوطني لا يملك الا بالملك فصلا لاقدام
عليه دليل الاستبقاء وله ان الملك ثابت فيهما ولهذا كان له ان يستخدمهما وكان له الارث
اذ اجمعه عليهما والمهر اذا وطئاً بشوته لان العتق لهما معلق بالبيان والمعلق بالشرط لا ينزل
قبله وبأول ولد اى بقوله لا مشأول ولد تدينه لو كان ابنا اشارة بزيادة لولي العبارة لان عبارة الوفاية
لا تستقيم بدونها فان خزان ولدت ابنا وبنتا ولم يدر الاول عتق نصف الام ونصف البنت والابن
عبد لان كلام من الام والبنت يعق في حال وهو ما اذا ولدت الفلانة اول مرة الام بشرط والبنت
بتعيتها انكونا خرة حين ولدتها وترق في حال وهو ما اذا ولدت البنت ولا نعلم الشرط فيعتق نصف
كل واحد وتسعة في النصف واما الابن فرق في الحالين شهدا اى شهدا رجلان يعق احد مملوكيه
عبدان كانا او امين لغت الشهادة في الصورتين عند ان حنيفة ربح اما في الاولى فلان الشهادة على
عتق العبد لا تقبل بلا دعوى العبد عنده ولا دعوى منه هيها لكونه مجهولا وعندهما تقبل بلا دعوى
فلا تلغو واما في الثانية فلان الدعوى وان لم تكن شرط في حق الامه لكن الشهادة على العتق اليهم مردودة
كما في احد العبدان الا ان يكون اى شهادتهما في وصية قال في الهبة اذا شهد الله عتق احد عبدان فمضى
موته او شهدا على تدبيره في صحة او مرضه وادى الشهادة مرض موت او بعد الوفاة تقبل انما ان التبرير
حينما وقع وصية وكذا العتق في مرض الموت وصية الخصم في الوصية انما هو الوصية وهو معلوم وعند
خلق وهو الوصية او الوارث **اقول** مراده ان مقتضى القياس ان يلقوه هذه الشهادة ايضا لجرأه
للمدعي لكنها تقبل استحقاقا لوجود المدعي تقديره ومدعي عليه تحقيقا لان هذا وصية واخصم
في الوصية هو الوصية لان نفعه يعود اليه فيكون مرقيا تقديره او عنه خلفه يقوم مقامه في الخاصة

وغيرها وهو الوصي او الوارث فيكون كل منهما مدعى عليه تحققة فافان الوصي ادعى على احد هما
حقه واقام الشاهدين فيكون الوصي مدعىا من وجه ومدعى عليه من آخر فاضح بهذا الحل ما قال
صدر الشريعة الدليل الاول مشكل لان المتنازع فيه ما ذكره المولى تدبير احد عبديه او الوارث ينكر
ذلك بعد موت المورث والعبدان يريدان اثباته فكيف يقال ان المدعى هو الوصي وانما يثبت لانا
لاننا المتنازع فيه ما ذكره المولى تدبير احد عبديه وادارة العبدان اثباته ليس لا فيما اذا شهد
فصحح المولى ان العتق احد عبديه كيف وقد قال في الهدية وهذا كله اذا شهد في صحته علة انه عتق
احد عبديه وقال بعد ان اذا شهد ان العتق احد عبديه في مرض موته الخ وايضا لم يقل صاحب الهدية
ان المدعى هو الوصي وانما يثبت بل جعل الوصي مدعىا وانما يثبت مدعى عليه كما بينا بوجه هذا ذكرنا ما قال
في غاية البيان لما كان العتق في مرض الموت والتدبير وصية كان مقتضى له معلوما لان الخصم
في تنفيذ الوصية هو الوصي وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي والوارث فقبلت الشهادة بخلاف
حال الحياة فاما الشهادة مجهول واوجب من قبل صدر الشريعة ما قال في الكافي ونحوه الزبلي وجه الاحتجاج
ان العتق في مرض الموت وصية حتى اعتبر من الثلث والتدبير وصية سواء كان في الصحة
او في مرض الموت والتمتع في تنفيذ الوصية هو المصلي لان وجوب تنفيذ الوصية لحقه
ونفعه يعود اليه وان كان مردودا لانه سعة وهو معلوم وعنه خلف وهو الوصي
او الوارث فتحقق الدعوى من كل واحد من وصية او وارث فانه غير صحيح اما اذا
فلا ينكر المولى ليس في هذه الصورة بل فيما اذا شهد في صحة المولى كما قررنا ثانيا فلان تحقق الدعوى
عن الوارث في هذه الصورة غير مقبول اصله لانه اذا قال عتق موري احد عبديه كان اقرا بالدعوى
فلا يحتاج الى شاهدين فليتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام والله اعلم السواء السبيل حسب الله ونظم المولى
او طلاق مبهم بان قال لا امرتبه احدكما طلق فان الشهادة فيه تقبل بلا دعوى نصه تحريم الفرج فيكون
حقا نقا فلا يشترط فيه الدعوى اجماعا **باب الخلف بالعتق** قال ان دخلت هذه الدار فكل مملوك
يومئذ خراي يوم اذ دخلتها عتق من له وقت الدخول مطلقا اي سواء لم يكن له مملوك فاشتره ثم دخل او كان
في ملكه مملوك يوم خلف فبقى على ملكه حتى دخل لان الاعتبار بقيام الملك وقت الدخول وهو حاصل فيها
وبلا يومئذ من له يوم خلف فقط اي ان لم يقبل في يديه يومئذ بل قال ان دخلت الدار فكل مملوك لي حتى

لا يعق من ملكه بعد البيع لان قوله كل مملوك لي للحال والجزء حرية المملوك في الحال لانه بدخول الشرط
عليه تاخر في وجود الشرط فيعق اذ بقي على ملكه في وجود الشرط وهو الدخول ولا يشترط ان يشتره بعد
لعدم الاضافة للملك او سببه كذا قال كل مملوك لي او قال كل ما ملكه خرب بعد غد وله في الصورة بين
مملوك فاشترى اخر ثم جاء بعد غدا او قال مملوك لي او ملكه خرب بعد موت وله مملوك فاشترى اخر حيث
يتناول العتق والتدبير من ملكه من خلف فقط ولا يشترط ان لا يشتره بعد البيع لان قوله كل مملوك لي
للحال وكذا كل مملوك ملكه ولهذا يستعمل فيه بلا فريضة وفي الاستقبال يقرب فيه من يوسف فيعصره
مطلقا في الحال فكان الجزء حرية المملوك وتدبير في الحال فلا يثبت اولا ما يشتره بعد البيع كمن يورث في موت
عتقا من ملكه بعد البيع وقبل من ثلثه وقال ابو يوسف لا يعق من ملكه بعد البيع لان اللفظ حقيقة
للحال كما قررنا لا يثبت اولا ما ملكه وله ما صار من كان في ملكه وقت البيع تدبر او لا تدبر والاحتمال في هذا الباب
عتق بطريق الوصية حتى اعتبر من الثلث والوصية انما يقع بعد الموت ويكون مقتضى منها حال الموت الا ترى ان من
اوصى بثلث ماله وليس له مال وكان له مال واستخدمه فغيرنا وله ما اذا بقي في ملكه لا الموت المملوك لاي
لفظ المملوك لا يثبت اولا المحل الا متناوله المملوك المطلق والحل مملوك بعد الامه وهذا لم يصح اتفاقا عن
كفاية البيع ولانه عضو من وجه اوم مملوك يثبت اولا لا ينفرد الاعضاء فلا يعق حل جارية من قال
كل مملوك لي ذكر في حرقه بالذكري لانه لو طلق عتقت الام فيعق حل تبعها والمملوك لا يثبت اولا المكاتب
ايضا لانه ليس بمملوك مطلقا لانه مالك **باب العتق** جعل هو بالضم ما يحمل الانسان
من شيء يائس فيفعل كذا الجعالة بالكم عتق عبد على مال او يد بان قال انت حر على الف درهم فقبل
العبد عتق لانه معاوضة للمال ولو بغير المال اذ العبد لا يملك نفسه ومقتضى المعاوضة بثبوت الحكم
بقبول العوض كما في البيع فاذا قبل جارية او مال الذي شرطه دين صحيح عليه لكونه دينه على حرقه
يكفله ولو لم يكن صحيحا المصحح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة حيث لم يصح الكفالة لانه يثبت مع ثلثه
وهو قيام الرق كما ساقى والمال يتناول النقد والعرض والحيوان وان لم يبعين لانه لما كان معاوضة
المال بغيره شاب الكناج والطلاق والصلح عن دم العمد وكذا الطعام والكيل والنزول اذ العلم جنس
ولا يضر جهالة الوصف كجهالة مسيرة للعلق عتق بالاداء بان قال مولد ان ادبني الف درهم فانت حر
ما دون اي بعد ما دون لا يعق الا باده المال لا مكاتب لانه صريح في تعليق العتق بالاداء وانما اصاب ما دوننا

لأن المولى رتبة في الأكتساب بطلبه لاداء منه ومراة التجارة لا التكدى فكان ان ناله دلالة فجاز بيعه
 اى اذا كان عبدا ما دونه معلقا عتقه بالاداء الامكانية جاز للمولى ان يبيعه بخلاف المكاتب ولا يكون العبد
 الحق بكاتب حتى جاز للمولى اخذها منه بلا رضاه بخلاف المكاتب ولا يبرى اى حكمه الولد المولود
 قبل الاداء كما يبرى المكاتب عتق العبد باداء كله لوجود التعليق ولو كان اداه بالتولية بينه وبين المولى
 يعني ان العبد اذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه وخطه بينه وبين المولى جبر والمالك ومنزله قابضا وكما
 بعث العبد قبضه ولا يبرى بغيره اى باداء بعض المال لا يعنى كفاية التعليق ولو اوجب المولى على القبول غبارا
 للجزء بالنكاح فان كان المال الذى اداه مما كسبه قبل التعليق رجعت المولى عليه لانه ملك المولى ولو كان مما كسبه
 بعد اى بعد التعليق لا يرجع لانه ما دون من جهة بالاداء منه وعتق في حال ادائه من كسبه قبل التعليق
 او بعد لوجود الشرط فان علق المولى بان قال ان ادب الحق تفيد ادائه اى اداء العبد اداه للمالك المجلس
 فان اداه في عتقه والافلا لانه يجبر كما في الطلاق وباد الاى لا يقيد بل لانه يتعلل الوقت كنه كافر
 قال المولى انت حر بعد موتى بالان قبل العبد بعد اى بعد موته واعتقه الوارث عتق بى بالانف والآ
 اى وان لم يقبل العبد العتق بالانف بعد او قبل ولم يعقده الوارث فلا اى لا يعق بالانف وان جاز ان يعقده
 الوارث فجازا اعتبر القبول بعد الموت لان ايجاب العتق اضيف الى ما بعد الموت ولا يعتبر وجود القبول
 قبل وجود الإيجاب فصار كقولك انت طالق عند انك حيث لا يعتبر شيئا قبل غدر واعتبر غدر الوارث
 حتى ان العبد ان قبل بعد الموت لا يعقق ما لم يعقده الوارث لان الميت ليس باهل للاعتاق لان العتق ليس بعلق
 بالموت في مثل لا يعقق الا باعتاق الوارث كما لو قال انت حر بعد موتى بشه بخلاف المولى لان عتقه تعليق بنفسه المولى
 فلا يشترط فيه اعتاق احد حرة على حرة سنة فقبل عتق لان الاعتاق عتق بى يقضى وجود القبول
 لا وجود القبول كى بالعقود صورته ان يقول اعتقتك على ان تحرمتى كذا سنة وان اذ قال
 ان حذمتى اذ سلم السبيل فلزم عليه تسليم البدل كذا سنة فان حر لا يعق حتى يحرمه لانه معلق
 بشرط والاول معاوضة ولذا من اى لذمت الخزينة العبد فان مات هو اى العبد او ماله قبلها اى
 قبل الحذمة يجب قيمته عليه ويؤخذ من تركته ان كان الميت هو العبد عند اى حذمة ربح وبى وضوعه عند
 عليه قيمة الخزينة في الدية لبيع عبده منه بعد فمكنت العين يجب قيمته اى قيمة العبد بعد ان هذه الخرافة
 مبنية على خلاف قوى وهو ما لو قال لعبد بعت نفسك منك هذا العين فمكنت العين يجب

قيمة العبد عندها وقيمة العين عند محمد انه معاوضة ما لا يغير مال لان نفس العبد ليس بمال فحقه
 له ان لا يملك نفسه فصا كماله التزوج امرات على عتق فالحق فانها ترجع عليه قيمة العبد لا بقيمة البضع
 وهو مهر النكاح ولها ان معاوضة ما لا يملك لان العبد مال فحق المولى وكذا المناقصة صارت ما لا يملك
 العتق عليها فصار كماله التزوج باه بامه فمكنت قبل القبض او استخفت فانها لا يبرى يرجع عليه
 بقيمة الاب لا بقيمة الامه قال رجل لمولى امه اعطتها بالانف على ان تزوجها ان فعل اى عتقها المولى
 وابت اى امتنعت الامه عن النكاح عتقت الامه ولا شئ عليها اى على القابل لان اشتراط البدل على العتق
 جائز في الطلاق لا العتاق كما في الوضوء القابل عتق وقال اعطتها بالانف على ان تزوجها
 قسم اى الانف على قيمتها ومهر مثلها فحقه القيمة عليه وحصة المهر فقط والاصا القيمة اياه
 الا وهو ما اصاب المهر فقط لانه لما قال عتقتى انما عتقته ككافة اى كماله النكاح الرقيق فاذا كان كذلك
 فقد قابل الانف بالقيمة شره وبالبضع نكاحا فانقسم عليها ووجب عليه حصة ما سلم وهو القيمة
 وبطل عنه حصة المهر لانه وهو البضع ولم يبطل البيع باشتراط النكاح لانه مقتضى صحة العتق
 عند فيكون مدعا عليه فلا يبرى اى فيه شره المقتضى وهو العتق كما تقرر في الاصول وقد وجب عليه
 حصة من الانف المسمى ولو كان فاسد الوجوب عليه القيمة فلم تأب لانه بل تزوجت من القابل لمهرها
 حصة مهر النكاح سنة اى من الانف وهو ثلث الانف في صورة في الضم اى ضم عتق وتركه ولو اعطت
 على ان تزوجه نفسها فزوجته نفسها كان لها مهر مثلها عند حذمة ربح ومحمد لان العتق ليس بمال
 فلا يفيج المهر عند ان يوسى بخود لانه صل الله عليه ولم اعنق صفيه ونكحها وجعل عتقها مهرها
 قلت كان النكاح صل الله عليه ولم يخصص ما بالنكاح بغير مهر فان ابى فعلها فيمهاى فلو لم
 جميعا وكذا لو عتقت المرأة عبدا على ان تزوجه فان فعل فلها مهرها وان لم فعله فبنت
باب التبرع هو لغة التبرع عاقبة الامر فكان المولى نظرا عاقبة امره فخرج عبده الى الحرية بعد
 وزعابته كل من لفظ التبرع والتبرع في المطلق والمقيد والظاهر ان اشتراك بينهما معنى
 لان اللفظى يحتاج الى تعقد الوضع وهو خلاف الظاهر فلا يصر الى بلا دليل وليس فليس
 فلا بد ههنا بيان ذلك المعنى المشترك ولا يتم تقييد اى ذينك التفسير وبيان احكام كل منهما
 كما وقع ههنا حيث قلت هو تعليق العتق بالموت اى تعليق المولى عتق مملوكه بالموت لو كان

موت او موت غيره كاسياني في الميراث المقيده ثم قسمه الى الفسدين وبنت احكامها وتاثيره كون
اشتركه معنويا قول الامام شمس الامنة في الميراث بعبارة عن العتق الواقع في المملوك بعد موت
المالك فعلم من هذا ان قول اكثر هو تعليق العتق بمطلق موته وقول شارحه التعليل احترز الشيخ
عن الميراث المقيده بمطلق موت المولى ولفظ الوقاية من اعتق عن بر مطلقا وقول شارحه
صدر الشريعة انما قال مطلقا احترز عن العتق بس كالتبني نعم بر على الميراث ايضا ان قوله بعد موت المالك
ليس ينبغي له وجع العتق بغير الميراث لان قوله انما قال كلامه مبني على الاعمال الاعلى وما ذكر
ناظر الواقع وهو انما مطلقا كذا مات فانت حر وان حر يوم اموت او انت حر من دبر حتى
او انت مديون او برئت او انت حر ان مات الى مائة سنة او انت من هذا الوقت الى مائة سنة
وعلى موته قبلها بان يكون من ثمانين سنة متلا فانه في الصورة مقيده وفي العتق مطلق لان العتق
ان يكون قبل هذه المدة ثم يبرأ من حكم المطلق بقوله فلا يبرأ ولا يخرج من الملك ببيع او هبة او نحوها
الا بالاعتاق والكتابة وعندك في جواز انتقاله من ملك الى ملك ويستخدم ويستاجر والامة
نوطاء وتكليف والمواحق بكسبه وورثه وميراثه بقاء الملك في المملوك وموته اي موت المولى
يعتق الميراث من الثلث ويسعى في تلبية ان لم يترك المولى غيره من المال وله وارث اي والحال
ان المولى وارثا ولم يجزه اي التدبير حتى لو لم يكن له وارث او كان لكنه اجازة يعتق كله لانه في حكم الوصية
فتقدم على بيت المال ويجوز بايجازة الوارث ويسعى في كل قيمته لو كان المولى مديونا ولا يمكن
نقص فحجب بدينه وولد للديرة ميراثا لاجل الصحابة وصوان الله تعالى عليهم اجمعين ولا يتبعها
واما مقيده عطف على ما مطلق كان مست في سفره هذا او مرضه هذا او مات فلان او مات السنة
او نحوه اي عشرين سنة مما يقع غالبا هذه العبارة احسن من عبارة الوقاية مما يمكن غالبا فيباع
ويوهب ويرهن فان الموت على تلك النصف ليس كائنا الاحالة فلم ينعقد سبيها في الحال واد الشئ
مع السبيبة لترده بين الشئ والعدم بقي تعليقا كسابر التعليق فلا يمنع البيع ونحوه قبل جوف
الشئ ويعتق من الثلث ان وجد الشئ لان النصف لما صارت مبيعة في اخر من اجزاء الجوف
اخذ حكم الميراث المطلق لوجود الاضافة الى الموت والرد وصحح قال بعد ان حر قبل موته
بشهر فمات بعد شهر يعتق من كل ماله يعني رجل صحح قال بعد هذا الكلام ثم مات بعد شهر قال بعضهم

يعتق من ثلث ماله وقال بعضهم يعتق من جميع ماله وهو الصحيح لان العتق على قول او خفية ربح
يستند الى ان الميراث المولى وهو كان صحح في ذلك الوقت كذا في الحاشية ولو مات قبل ان يبرأ
لم يعتق لانه مديون مقيده بوجوده ولو قال انت حر بعد موت فان يعتق بالموت لعدم اهلية
المولى لا اعتاق عند وجود المعلق بل يعتق الوصي والوارث لان انتقال الولاية بعد اليهم كذا في النسخة
قيمة الميراث المطلق نصف قيمته لو كان رقنا والمقيده يقوم رقنا اختلفوا في قيمة الميراث قبل نصف قيمته
وقيل ثلثا قيمته لو كان رقنا في نظرهم يستخدم مرة من حيث الحر في نظرهم فيجعل قيمته ذلك وقال الفقهاء
ابو القاسم نصف قيمته لو كان رقنا وهكذا ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزمية كان للفقهاء نصفين
منفعة البيع وما يشاء من التملك بالدين والامهار وغير ذلك وثالثا منفعة الاجارة والاستخدام
والديرة فيقول الاولى ويبقى الثانية فيكون قيمته نصف قيمته لو كان رقنا ولو كان التدبير مقيدا يقوم
قنا كذا في الحاشية **باب الاستداد** هو لفة طلب الولد وشتر عا طيب الولد من امته بالوطئ
امته مبتدأ خبره قوله الاتي لم تملك ولدت من مولاه باقراره اي باقرار المولى بان الولد منه
ولو كان اقراره حال كونها حاملا بان يقول حمل هذه الامة مني او ولدتها مني وجهها بان زوجها المولى
من جن فودت منه فاشترها الزوج لم تملك اي لم تكن مملوكة ملكا تاما وان يقرها المالك في الجملة
وحكمها اي حكم المستولدة كالمديرة وقدر كتمانها اي كمن الفرق بينهما ان المستولدة يعتق بموته من الكل
والمديرة من الثلث ولم تسع لدية والمديرة تسع فان ولدت اخر ثبت نسب بلاد عوة اذ بعوة
الاول تعين الولد مقصود منها فصارت فرشا كالمكوهة ولهذا رويها العدة بثلاث حيض بعد العتق
وكي ان ينفقه لان فرشا ضعيف حتى يملك فله بالتزويج بخلاف المكوهة حيث لا ينفقه الولد بنفسه
الا بالاعان فتأكد انفرش حتى لا يملك ابطاله بالتزويج وهذا الذي ذكره حكم القضاء وما الذي ياتى فان كان
وطئها وحضنها ولم يعزل عنها لم يزل مدان بعقبه وبه ودية لان الظاهر ان الولد منه وان عزل عنها ولم يحضنها
جازله ان ينفقه لان هذا الظاهر يقابل ظاهر آخر وان زوجها في ان يولد فهو في حكم امه لان حق الحرية
يسرى الى الولد كالتدبير والنسب ثبت من الزوج لان الفرش له ولو ادعاه المولى لا يثبت نسب منه ويعتق الولد
ونصير امه ولله لا قره والامام الموعظ من جميع المال كذا في الهداية ام ولد الذي لا اسلمت عرض عليه
اي الامه فان لم يفرق له ولا تسع في قيمتها وعنت بعد ما اي بعد التعايد اذ عي ولله مشركه

بينه وبين آخر ثبت نسبة منه لأن النسب ثابت منصفه لصداقة ملكه ثبت في السابق
ورقة أنه لا يتجزى لما ان سبه وهو العلق لا يتجزى إذ الولد الواحد لا يغلط من مائتين وهما ولد
لأن الاستيلاء لا يتجزى عندها وعند أبي حنيفة زوج نصيب نصيبه م ولده ثم يملك نصيب صاحبه
لأنه قابل للملك إذ لم يحصل لها من سبيل الحرية شيء كالتيبر وغيره وضمن نصف قيمتها
لأنه تملك نصيب صاحبه حين الاستيلاء ويقبض قيمتها يوم العلق لأن أمومية الولد تثبت
من ذلك الوقت سواء كان موكرا أو مفسرا لأنه ضمان ملكه بخلاف ضمان العلق كما تقرر في موضعه
ونصف عقرها لأن وطني جارية مشتركة إذ ملكه ثبت بعد الوطن حكما لا كسب لاد فينصفه الملك
في نصيب صاحبه بخلاف الأب إذ استولد جارية ابنه حيث لا يجب عليه العقر لقيمة ولدها
لأنه علق حر الأصل إذ النسب ثبت مستند له وقت العلق والضم لا يجب في ذلك الوقت فيجوز
على ملكه ولم يعق شيء منه على ملك شريكه وإن ادعىاه معا فمنهما إلى الولد ثابت النسب منهما
ومعناه إذا جلت في ملكهما وكذا إذا اشتراها جليل لا يختلف في حوزة النسب منهما وإنما
يختلف في حق جبر العقر والولاء وضم القيمة لم الولد حيث لا يجب على كل واحد منهما العقر لصاحبه
لعدم الوطن في ملكه ويجب عليه نصف قيمته كولدان كان المدعى واحد وثبت لكل منهما فيه الولاء
لأنه خير على ما عرف وإنما كان منهما الاستواء في سبب الاستحقاق فيستويان فيه وهي أم ولد لها النصيب
دعوة كل منهما في نصيبه في الولد في نصيب نصيبه منهما أم ولد تبعا لولدها وعلى كل منهما نصف عقرها
فصاحبا بماله على الآخر وريث الابن من كل من الشريكين أرث ابن كامل لأنه أرث بغير ثلثه وهو حجة
في حقه وورث ابنه أرث ابن واحد لاستوائهما في السبب كما إذا قام البينة على البتة ادعى ولده
مكانه يعني إذا وطئ المولجارية مكانه فجاءت بولد فادعاه وصدقه أي المكاتب المولج لونه عقرها
لأنه وطني بغير نكاح ولا يملك يمين وقد قطعه عنه الحد لثبته ولزمه نسب كولد لصداقهما على ذلك
فصار كالولد على نسب ولد جارية الأجنبية فصدقه وقيمتها أي قيمة الولد لأنه في معنى المهر وحيث اعتمد
دليلا وهو أنه كسب سبه فلم يرض بكونه وفيها فيكون حرا بالقيمة ثابت النسب منه كان المهر وادعاه
دليلا وهو الملك ظاهر وإن لم يكن حقيقة لآلامية إذ لا ملك له فيها حقيقة وماله من الحق كاف
نصيب الاستيلاء فلا حاجة إلى النقل وتقرير الملك بخلافه الأمه الابن إذ ليس فيه إلا حقيقة الملك

ولا حقه وإنما الحق الملك وهو غير كاف لصحة الاستيلاء فاصبحنا لفظها الملك الابن بغير الاستيلاء
وإن لم يصدقه أي المكاتب المولج فدعوه فلا يثبت نسبه أي سبه ولده وقال أبو يوسف يثبت الجارية
كسب كسبه فصار كجارية الابن بل وإن كان المولج المكاتب ملكا لوقية بخلاف الابن وجه الفرق
أن المكاتب إن تملك مال ابنه أو أخاه أو غيره لا يجب عليه عقرها ولا قيمة الولد وتقريره ولده وليس
للمولج أن يملك مال مكانه لأنه بالعقد جرح على نفسه والحقة بالأجنبيين ولهذا يجب عقرها وقيمتها
ولدها ولا نصيب له ولده فيشترط تصديق بغير خلاف ما إذا وطئ المكاتبته فجاءت بولد فادعاه حيث
يثبت نسبه ولا يشترط تصديقها لأن رقيتها مملوكة له إلا أن ملكه أي الولد يوم ما يثبت نسبه
منه وتقرير أمه ولده أيضا إذا ملكها لأن الأقرار باق وهو الموجب وزوال حق المكاتب
وهو مانع وطأ جارية أمر أنه لو ولد وأوجه فولدت وادعاه لا يثبت النسب ويبرأ عنه
الحد لثبته فإن قال حلها في المولج لا يثبت النسب لا يصدق المولج فيه وإن الولد منه ولو صدق
في أحد هاتفي لا يثبت النسب وإن كذب المولج لم يملكها يوم ما يثبت النسب بقاؤه الأقرار كما كان
في الحامية **كتاب الكفارة** ورده ههنا لأن الكفارة من توابع العنق كالتبدير والاستيلاء وهما لغة
الضم والجمع ومنه الكسبة ليشعير العظم والكسب الحرف في الخط وشرا جميع حرية القيد مالا مع حرية
حالا فإن المكاتب ملك يدا ومملوكة رقيه ويسا في بانه وكسبها الإيجاء والقبول كان يقول له بعد
أرادت إلى الفلانة حررتك كانتك على الف فقبل لأنها معاوضة فلا بد من الإيجاء والقبول وشرا
كون البدل معلوما لا كالأمان وعمل أو ما كونه متجرا أو موقعا فلا بد من الإيجاء والقبول على الحال
والحال والجمع وعند أبي حنيفة لا يجوز إلا موقعا لا يتجزى وحكمها في جانب العبد اشتقاء المهر وشروط
الحرية في حق البدل الرقية حتى يكون الحق بمنافعه ومكاسبه لا تعرض من كسبه وصولا للملك البدل
والعبد الحرة بأدائه ولا يتحقق إلا بذلك وفي جانب المولج رقيه العبد على ملكه ويؤت حق الكفارة
ببدلها متى شأ وترداد ملكه إذا عجز إذا كانت فقه ولو صغير يفعل سبع والشراء فإنه إذ غفل
كان من أهل القبول والنصف نافع في حقه فجوز بدله حل أو موقعا سنة أو سنين مثلا أو بغير
أي موقف بارئ منه معنية أخذ من التوقيت بطلان بغيره ثم شاع في مطلق التوقيت أو قل جعلت
عليك القاتود بغير نحو ما أو لها كذا أو غيرها كذا فان أدت حر وان عجز نقص وقبل أي نقص عطف

علا قوله كاتب شرط قبوله ان يلزمه المال فلا بد من التزامه صحيح جوابا اذا كانت اي صحيح عقد الكتابة
سواء عبر بلفظ الكتابة او بما يؤيد محمودة لوجود ركنه وهو الايجاب والقبول وعقد القس اذا ادعى
كل وان وصليته لم يقل اذا ادته فان كانت حرة لان موجب الكتابة هو العتق عند الاداء لانها تبني
عن جميع حرة اليد الرقبة عند الاداء وفيه خلافا للشافعية في وجع عطف على صحيح ووقع على اي اذا صحيح عقد
الكتابة خرج الكاتب من يد المولى لان مقتضى الكتابة ما لكى اليد في حق للكاتب ولذا لا يكون
للمولى منع من الخروج والسفر من ملكه لانه عقد معاوضة فيقتضى المساواة بين المتعاقدين
واصل اليد يجب للمولى فممنه بنفس العقد لكنه ضعيف لا يتم ملكه فيه الا بالقبض لانه ثبت فممنه
مع المعاوضة المولى لا يستوجب على عبده دينا ولهذا لا يصح الكتابة به فثبتت للعبد بقابلية ما لكى
ضعيفة ايضا فاذا تم للمو الملك بالقبض تم للمالكية للعبد ايضا وانما للملكية لا يكون الا بالحري
فيعتق ضرورة للمالكية فيحقق المساواة بذلك ابتداء وانها وعقد محايى ان لا بد ان اعتق مولا
لا سقط حقه وعزم المولى العقران وطى مكانة وارث الخيانة ان جنى عليها او على اولادها او مثل المال
او قيمته ان جنى على مالها لانها بعقد الكتابة خرجت من يد المولى فصارت الاجنبية وصارت حق نفسه
وولدها ومالها اذا كانت على قيمته بان قال ان اذيت الى قيمتك فانت حر او اذيتك على قيمتك
او عاين لغيره بان قال كاتبك على هذا العبد وهو لغيره هذا في ظاهر الرواية وعن ابن خزيمة
انها نصيحتي حتى اذا ملكها وسلمها عتق وان عجزت الى الرقبة بعين بالعينين احترز عن درهم غير
ودنايه فان الكتابة عليها جائز لعدم تعيينها او عاينته من المدايم والذناير بقر مولا له وصيفا
ان شاء ما عدا كان امانة حتى لو شرط ان يرد عبدا مقينا امانة مقينة صحيح والمسلم عطف على غير كاتب
وجاز تفصيل على غير ما خبر قوله فسد جوابا اذا كانت اي فسد العقد في هذه الصور اما الاولى
فلان القيمة مجرورة قدر وجب او صفها حشت الجهاد واما الثانية فليجوز عن تسليم ملك الغير
واما الثالثة فلان هذا عقد اشتراك على بيع وكتابة لان ما كان من المائة بازاء الوصف الذي يرد المولى
بيع وما كان منها بازاء رتبة الكاتب كتابة فيكون مصففة في صفقة فلا يجوز للمشتري ان يرد المبلغ
ويرد عليه ان يقبضه عدم صحة العقد اذا شرط ان يرد عليه عبدا مقينا امانة مقينة والقوم خرجوا بخلافه
فالصحة ما وان كان ان بدل الكتابة في هذه الصورة مجهول القدر فلا يصح كالكاتب غير الوصف

وهذا لان العبد لا يمكن استناؤه من الذناير وانما يستثنى فيمنه والقيمة لا تصح ان يكون بدل الكتابة لجهلها وادراكها
فكذلك لا يصح ان يكون مستثنى من بدل العبد واما الرابعة فلا تحرم او الحزير ليس بالحق للمسلم فلا يصح
للعوض في عقد المعاوضة وعقد فيما الى الحزير يفتى في ادائها لانها مال في الحزير فامكن اعتبار
ممنه العقد فيه وموجب العتق عند اداء العوض والشرط يتم اي بعد ما عتق باء المستحق وفيه تنف
وقال في لا يعتق الا باء اقيمة نفسه لان البذل هو القيمة قال في الكفاية وفي نسخ الهدية لا يعتق الا باء
قيمة الحزير وانه مثل جد الخالف لعمامة روايات الكتب فان فيها لا يعتق الا باء اقيمة نفسه لا ينقص
منه ويراد عليه من مسددها نوع فعلق بما قبلها غير مخصوص بها يعني ان القيمة في الكتابة الظاهر اذا كانت
من جنس المستحق فان كانت ناقصة عن المستحق لا ينقص منه وان كانت زائدة عليه لا الواجب عليه رتبة
لف العقد وقد تعذر بالعتق فوجب رتبة القيمة بالغة ما بلغت لان المولى يرضى بالنقص او العبد رضى
بالزيادة كيلا يبطل حقه في العتق فوجب ذلك ولو على ميتة ونحوها يبطل اي عقد الكتابة لانها
ليست بالفلان بل على الكاتب شيء وصحت الكتابة على حيوان ذكر جنس كالعبد فقط في النوع
وصفده وبه دى الوسط اقيمة فان كل واحد اصل من وجه اما الوسط فظاهر واما اقيمة فلانه
يعرف بالقيمة فصارت اصالا فرفع القيمة فضاها في معنى الاداء كما تقر في الاصول ومن كافر عطف
علا قوله على حيوان صححت الكتابة من كافر كاتب عبدا مثله بغير كافر بحزير مقدرة اعني
التقدير ليعلم البذل وانما صححت لانه مال عندهم بمنزلة الحيوان عندنا وانما من المولى العبد اسم
للمو فبينها لان المسلم منق عن ملك الحزير وملكه وعتق العبد يقبض الحزير العتق يعلق بقبضها لكن مع ذلك
يجب على قيمته نفسه كافر وعلى خدمته شهر عطف على قوله على حيوان لان المولى او غيره او حفر يروى ان دار
اذ بين قدر العتق والاجر يرفع التراجع حصول الركن والشرط واللف على ان يؤد بها لغيره واللف وصيف
والف وخدمته سنة او جزء منها اي لا يجوز هذا لانه مناف لمقتضى العقد فان المقصود من الكتابة
كون المولى مالكا ولو في بعض الايمان فيكون مالكا مطلقا بعد ذلك الكتابة على خدمته سنة او هذا
ينافي لانفسد الكتابة بشرط الا ان يكون في شرطه صلب العقد قال في الهدية لكتابة تبيع البيع يعني
انهاء لانها مبادلة المال بالمال شيئا وشبه التكاثر يعني لانه مبادلة المال بغير المال وهو بضع بضاعه
فالقصد بالبيع في شرط تمكن في صلب العقد كما ان شرطه على خدمته مجرور لانه في البذل وبالكساح

في شرط لم يكن في صلبه هذا هو الاصل **فصل في نصيب المكاتب جميعه وشراؤه**
 ولو بالمجاهاة فانها من وضع التجار فان التاجر قد يجلب في صفقة يبيع في اخرى وفقره وان شرط تركه لانه
 شرط مخالف لمقتضى العقد وهو ما لا يملك اليد ولا نفسه كالمالك في هذا الشرط لانه ليس في صلب العقد
 وتزوج امه لانه يفيد المال وهو المهر لا تزوج عين لانه تنقيص العبد وتعييبه وشغل ذممه بالمهر
 والنفقة وصح كذا في رفته لانه عقد اكساب لانه في ملكه كمن يبيع امه والاولاد والاولاد في الاول
 ان ادى ثمنه بعد عقد اي عتق الاول لان العاقبة من اهل بيته لانه هو الاصل فثبت له والاولاد لم يولدوا
 بعد عتقه بل قبل فلو ادى في المكاتب الاول لانه قد تزوج ملك ويصح اضافة الدعاء اليه في الحطة
 فاذا نفذ وصافه الى المالك لعدم اهلية اضيف اليه كما في العبد ثم اذن ان اشترى ثمنه وان ادى الى المكاتب
 بدلها جميعا معا فلو ادى المهر لهما جميعا الاصل وان عجز الاول عن اداء البتة وادى الثاني ولم يولد له
 بدله بقي ثمنه مكاتب فان ادى بدل الثاني للمولى عتق وان عجز عنه الثاني لادى الاول لانه قد تزوج عتق عاقله
 بغير اذنه لا يصح تزوجه بلا اذنه في المهر ولا النكاح وهو انما قد يبيع بغير اذنه جارية بغير اذنه
 ولو به اي باذن المولى كذا المأذون والذم وذلك لان منى التمسك على ملك الرقبة دون النفقة والرقق
 وان كان مكاتب او مائة ونا او مائة الان يملك ثمنه من احكام ملك المالك فيه فيكون رفته مملوكة
 ولا ينفع اذن المولى ولا الهبة ولو بعوض والنصف لا يبرئ ولا القرض وعناق عتق ولو بمال
 وبيع نفسه اي العبد منه اي من العبد لان هذه تبرعات فلا يملكها المكاتب الاب والوصى في قفو
 الصغير كالمكاتب اي كل تصرف يملكه المكاتب في عتقه يملكه في رقيق الصغير وما لا فلا فانها مملوكة
 فيه نص في اصل المالك الصغير كالمكاتب يملكه كسب المالك في حكمها حكمه في ملكه ككتابته عين لا اعتنا
 اعمال وبيع عتقه من نفسه ويملك ان تزوج امه لا اعتنا في اعمال ولا يملك ثمنها ما مضى
 وشريك تركه مفاوضة وعناق لانها لا يملك الا التجارة والتزويج والكتابة بغيرها
 ويكاتب عليه بالشرع من بينهما ولاد لان المكاتب من اهل ان يكاتب وان لم يكن اهل للعقد فيجعل
 كل منهم مكانا معه تحقيقا لصلته بقدر الامكان فيقواهم دخولا الولد المولود في كتابته ثم
 الولد المشرع ثم الابوان وعن هذا ينشأ ونون في الاحكام فان المولود في كتابته يكون حكمه حكم امه
 حتى اذا مات ابوه ولم يتركه وفادى على نجوم ابيه والولد المشرع يولد في كتابته حالا والاولاد والرق

والولدان يردن الى الرق كالمات ولا يولدان حالا ولا موطأ ولا ما كان كذلك لان الولد المولود في كتابته
 يبعثه ثابت بالملك وبالبعضية الثابتة حقيقة وقت العقد والولد المشرع يبعثه ثابت
 بالملك وبالبعضية بينهما حكم في حق العقد لا حقيقة في حقه اذ البعضية بينهما حقيقة
 بعد الانفصال والولدان يبعثهما باعبار الملك البعضية فانها باعضية بعضه فاختلف
 الاحكام لذلك لا غير ولو تزوجها كالابن والعزم هذا عندنا في حنفية رجع وقالوا يكاتب عليه لان
 وجوب الصلة يشمل القربة المحرمية ولهذا يعق على الحر كمن حرم منه وفيه نفقته عليه ولا يرجع فيها
 وهبته ولا يقطع بين اذ الرق منهم لا غير ذلك من الاحكام وان المكاتب كسب املا حقيقته
 لوجود ما ينافيه وهو الرق ولهذا ان اشترى امرأته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو اقر
 كثر الا ان اكسب كيف الفصل في الولد الابن ان القادد على اكسب يخاطب بنفقة الولد والوالد
 ولا يكفي في غيرها حتى لا يخاطب الا بنفقة اخيه الا اذا كان موسرا والدخول في الكفاية بطريق الصلة
 فيخلص الوجوب محله حتى جاز له اي المكاتب يبعثهم لانه لم يملكهم لم يبيعهم كذا اي المكاتب
 اذا ادى بدل عتقه الا ان كسب المكاتب موقوف بين ابويه فيقر له وبين ابويه فيقر له لولدها
 تقر له فعتقوا عليه ولا سعاية عليهم لانه صار كمنه في القربى لانه اشترى المكاتب ام ولده لو كان
 مع ام ولد هالم يجوز بيعه لان الولد لما دخل في كتابته مشع بغيره فاذا ذكر فبشعة امه فانتج بيعها
 لانها بيع له قال عليه السلام اعقبا ولدها ولاي وان لم يكن ولدها معها جاز بيعها عندنا حنفية رجع
 وعندنا يجوز لانها ام ولد فلا يجوز بيعه وله ان يقبل جواز بيعها وان كان معها ولده الا ان كسب
 المكاتب موقوف فلا يعلق به ما لا يحمل الفسخ اما اذا كان معها ولدها فبشعة بغيره ببيعته الولد
 للحد وبه دون لو ثبت ثبت ابتداء والقبول بنفقة تزوج المكاتب امه من عتقه فكاتبها ما قولت
 منه ولدا دخل الى الولد في كتابته وكسب لها لان البعضية الام رجح ولها في الحر والرق كما امر
 مكاتب او مائة وون كبح بالاذن حرة لاني الواقع بل يزعمها حيث قالت انا حرة فولدت المتكوبة
 ولدا فالحق في ولدها عتق عندنا في حنفية رجع وفيه يوفى رجع وقال محمد بن حمر بالقيمة لانه شاركه في
 في سبب ثبوت هذا الحق وهو الفرور وفاته لم يرغب في كسبها الا لئلا يخال حرية الاولاد ولها امه ولد

بين فتيقن فيكون رقيقا وقد مر ان الولد يبيع لام في الرق والحقه لكن ترك هذا الاصل
 في المرد واجل النكاح انما يرضون الله تعالىهم اجمعين وهذا ليس بمغناه بل هو لان الحق هو هناك
 محض القيمة فاجزه وهرنا بقيمة متأخرة الى ما بعد العلق فيقع على الاصل ولم يلحق به وبهذا الكتاب
 انه اشترها فاسد فوفت على مولاه او اشترها شره صحيحا فاشترقت ضمن عقرها حالا
 اي بخر حال الكتابة كالمأذون بالخارة فانه اذا فعل هكذا يضمن عقرها حالا انما اذا كان فالحق
 ضمن العقر بعد علقه والفرق ان في الاول ظهر الدين في حق المأذون بالخارة وتوابعها داخل في الكتابة
 وهذا العقر من توابعها لا لا اشترى لم يفسد الهد وماله يفسد لا يجب العقر وفي الثاني لم يظهر في حق
 لان النكاح ليس من الاشياء فلا يدخل في الكتابة فلا يصدر الرقعة ولما كان يقول ان العقر ثبت بالوطء
 لا بالشئ والاذن بالشئ ليس انما بالوطء ليس من النكاح في ثبته فلا يكون تابيا في حق المأذون
 جوابه انما استدل ان العقر ثبت بالوطء لا بالشئ ابدا وكذا الوطء مستند الاثر او الاولاه لكان الوطء حراما
 بالشرع فلا يثبت به العقر ويجب ان يكون الاذن بالشئ انما بالوطء والوطء نفسه وان لم يكن
 من النكاح لكن الشئ منها فيكون تابيا في حق المأذون بخر اي يجوز لمول الكتاب ان يبره فانه عجز
 بقدر مبر او لا في ثبته او ثلثه البدل لونه مع ان الكتاب بعد الشئ بخر ما ان يخرق
 ويكون مبر او لا يرضى عن الكتابة فان مضى عليها فافات الحق ولا مال له سواء فهو بالخيار اما ان يبيع
 في ثلثي قيمته او ثلثي بدل الكتابة وانما قال معسر الا انه اذا ما مؤسر بحيث يخرج الدين من ثلثه فانه يعلق
 بالدين ويسقط عنه الباقي ويسودها عطف على دينه اي المأذون يجوز ان يسودها ما كان له
 بان وطئها في اثناء فادع الولد فبصيرام ولده ومضت عليها وعجزت وكانت ام ولد اي خير بين ان يرضى
 على الكتابة وتؤدي البدل فيفق قبل موته ويكاتب بدينه او يسودها اي لو ان كتاب لم ولده
 وعقبت بموته لعلق عقرها بموته فجاءنا اي يفسد عنها بدل الكتابة لان الفرض من اجابة العلق عند الاداء
 فاذا انقضت قبل ان يكون قد فبر الفرض عليه ومبره عطف على ام ولد اي يجوز ان يكتاب مبره
 ويسع في ثلثي قيمته او كل البدل بموته اي مولاه معسر هذا عند حيفه ورجوعه عند يوف ببيع في الاقل
 منها وعند مبره في الاقل من ثلثي القيمة او ثلثي البدل والخيار وعدمه فرع الجري وعدمه كما مر

في المأذون بالخارة
 في المأذون بالخارة
 في المأذون بالخارة
 في المأذون بالخارة

وبصالح المولى مع مكانه من الفين مؤجل على حال والفقير ان لا يجوز لانه عياض عن الاجل
 بالمال وجه الاحتسان ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر على الاداء الابه وبدل الكتابة
 ليس بالمال من وجه حتى لا يبيع الكفا له به فاعطه لامت مريض كاتب عبيد في مرضه وليس له مال
 سوى العبد على ضعف قيمته بان كان قيمته الف الف الف على الفين باجل سنة ورضه هذا النص في ادى المكاتب
 ثلثه البدل حالا وباقيه مؤجلا واسترق بعينه ان العبد مخير بين ان يرضى بالبدل حالا او بالمال مؤجلا
 وبين ان ياتي فيترك هذا عند حيفه ورجوعه ولا يرضى عنه محمد بن زيد في الاقل حالا او بالمال
 الاجل لان المريض ليس له الشاغل في ثلثه القيمة اذا لحق له غيره وفيما اورد به بطلان ذلك فيصح التأخير
 ولما ان جميع المستر بملا الرقبة وحق الوثمة متعلق بالبدل فلا يجوز تأخير في ثلثه ولو كان له المريض
 على نصفه اي نصف قيمته بان كان كتابه على الف وقيمة القان ان يرضى بها حالا او يفسد الباقي في ثلثه
 او استرق بعينه ان يخرجه من الامرين لان الحماية وقعت في المقدور في التأخير في ثلثه بالثمن لانه لا يرضى
 حر كتاب عن عبد بالف وادى اخر عني العبد ولا يرجع الحر عليه وان قبل العبد فكتاب مبره وان لم يقبل
 حر له العبد فكتاب عبد على الف وهو على ان ادب اليك الفاقه حره وكتاب المولى على ذلك يعلق
 بادائه بحكم الشرط واذ قبل العبد صار مكانا لان الكتابة كانت موقوفة على امانته وقبوله اجازة
 ولولم يقبل على ان ادب اليك الفاقه حره فادى لا يعلق قياسا لان شرط مقدم والعقد موقوف
 والدوقوف لا يحكم له ويعتق شحنا اما اذا امر للعبد الفاقه فعلق علقه باذ الفاقه فيصح في حق
 هذا الحكم وينوقف في لزوم لالف العبد ولو ادب الحر البدل لا يرجع على العبد لانه مقبره كونه
 حاضر وغائب وقبل الحاضر العقد فاي منهما ادب البدل قبل المأذون ذلك البدل جبر وعقاصونه
 رجله عبدان قال له احدهما كاتب بالف عن نفسه وعن فلان ففعل وقبل الحاضر فالفقير فيصح
 في حق الحاضر وينوقف على حصص الغائب على قبوله وجه الاحتسان في الحاضر ايضا في العقد
 لا نقه ابتداء جعل نفسه في اصيل والغائب بها كانه كونه في اصيل ولا داهية مقبولة بانها
 وليس عليهم من البدل شي فان اوصت عن الحاضر فلكل الله ياخذ بكل البدل الاصاله فانه لا يخرج المأذون
 على القبول اما الحاضر فلكل الله عليه واما الغائب فلا بد ان يرضى بالبدل وان لم يرضى بالبدل عليه
 كغيره لان ادب الذي يخرجه من الامرين على القبول لا يجزئ له من ماله وان لم يكن الدين عليه واسما

وانما اذا لم يرجع على الآخر لانه متبرع في حق الآخر وقبول الغائب لغو ولا يؤخذ شيئا من هذا العقد
على الحاضر فان حرره اى اعتقا المولى الغائب سقط عن الحاضر حصته من الميراث لان الغائب دخل في العقد
مقصودا فكان الميراث منقسم على ما وان لم يكن مكاتبه بخلاف الولد المولود في الكتابة
حيث لا يسقط عن الامه شي من الميراث بل يعلقه لانه لم يدخل مقصودا ولم يكن يوم العقد حيا
وانما دخل في الكتابة تبعا وكذا ولده المشترك وان حرره المولى مكاتب الحاضر او مات الحاضر
سقط حصته الحاضر واتت الغائب حصته حاله والاول فاما الميراث داخل في العقد
مقصودا بخلاف الولد المولود في الكتابة حيث بقي على نجوم والده اذ ماتت كونت امه
وطفلان لها وقيل فاي اذا لم يرجع وعنفوا الميراث في المسئلة الاولى **باب كتاب العبد**
المشتركة احدهما عبد اذن للآخر بكتابة حصته اى حصته الاخر بالف وقبضه وقبضه لا ينفصل
ففعول قبضه قبضه فهو له اى القابض ان عجز المكاتب وقال هو مكاتب بنهما وما كان فهو
بينهما فان الكتابة عندهما غير مخيرة فالاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة الكل فالقابض اصل
في القبض والمقبوض مشترك بينهما في ذلك بعد العجز وعند منجز فيكون الاذن مقصورا
على نصيبه وفائدته انه ان لم ياذن فله حق الفسخ في الاذن لا يبقى واذن له شركه بالقبض اذن للعبد
بالاداء اليه فيكون مبتزعا في نصيبه على القابض فيكون له ولو قبض كله عن نصيبه اى القابض
مكاتبه لرجلين جاء ثب بولده فادعاه احدهما ثم وطئ الاخر فادعاه فجرت فميراثهم ولد للاول
لان احدهما لما دعي الولد صحته دعونه لقيام ملكه فصار نصيب ام ولده لان المكاتب لا يقبل
النقل من ملك الى ملك فيقتصر بموعدة الولد على نصيبه كماله للذمة المشتركة واذا ادعى الاخر ولدها الثاني
صحته دعونه ايضا لقيام ملكه ثم اذا عجز جعلت الكتابة كأن لم تكن وتبين ان لانه كان ام ولد للاول
لان المانع من الانتقال قد زال ووطئ سابق وضمن للاخر نصف قيمتها لانه ملك نصيبه
لما ملك الاستلاد ونصف عقر الوطئ جارية مشتركة وضمن شركه عقرها بالتمام
لانه ووطئ ام ولد الغير حقيقة فلونه كمال العقر وقيمة الولد الثاني وهو امه لانه بمنزلة الموروث
لانه حين وطئها كان ملكه فانما ظاهره وولد الميراث ثابت النسب منه وحرر بالقيمة كما عرف
واذا وقع اليها العقر صح لان الكتابة ما دامت باقية حتى القبض لها الاحتصاص بها بمنافعة ابدانها

واذا عجزت ترد الى المولى لظهور اختصاصه وان تبرأ لثأ لم يطئها فجرت بطل التبرير لانه
لم يصادف الملك ما عندها فظاهر ان المسئول ملكها قبل العجز واما عنده فلا بد بالبحرانيين
انه يملك نصيبه من وقت الوطئ فيستبرأ انه مصادف الملك غيره والتبرير بغير ملك
بخلاف النسب فانه يعمد العرق وكما مر وهم ام ولد للدول لما مر انه ملك نصيب شركه
وتحل الاستلاد والولد له لما مر ان دعونه صحيحة لقيام المصحح وضمن لشركه نصف عقرها
لو طئته جارية مشتركة ونصف قيمتها لانه ملك نصيبها بالاستلاد وهو ملك بالقيمة
فان حررها بغير ان تملكها كانتا باهاتهما ثم حررها لهما غنيا فجرت ضمن لشركه نصف قيمتها
لشركه ورجع الضامن به عليها عنه وعندهما الرجوع وهذا ينبغي ان يوافق ان الساكن اذا ضمن
العقود رجوع عنه لانهما عبد لرجلين ذبره احدهما لحرره الاخر غنيا او عكس اى حرره
احدهما غنيا ثم ذبره الاخر اعنق الميراث او شفع فيهما اى في الصورين او ضمن لشركه في الاول
فقطه وهي ما اذا ذبره احدهما فانه اذا ذبره او ذفره بغيره تضمنه او اعتاق حصته او كسبه
من العبد عنده في جنته فاذ اعنق لم يبق له ولاية النصيب والاستسعاء وافسده بنصيب الميراث
ان يعنق او شفع او يضمن قيمته مبرأوه نصف قيمته فاما وثلاثاها كما مر وبالنظر ان يملكه
لانه لا ينقل من ملك الى ملك وفي الصورة الثانية وهي صورة العكس اذا حرر الاول للاخر
الخيارات الثالث عند فاذ ذبره لم يبق له ولاية النصيب بل ولاية الاعناق والاستسعاء في الثانية
الاعناق والاستسعاء ثابتة في الصورين والنصيب ينقص الاولى وعند ذبره احدهما فاعتاق
الاخر باطل لان التبرير لا يجزئ عندهما فملك نصيب صاحبه بالتبرير ويضمن نصف قيمته فاما
موسر كان وموسر الان ضمان ملك فلا يخلف بالفساد والفساد وان عتقه احدهما فغير الاخر
باطل لان الاعناق لا يجزئ عنهما فيضمن نصف قيمته ان كان موسرا وليس العبد ان كان موسرا
لان هذا ضمان اعناق فلا يخلف بالفساد والفساد **باب الميراث** مكاتب عجز عن تحم
النجم الطالع ثم سعى الوقت لانه يعرفه ثم سعى به ما يولد به فلا يثبت بينهما لو كان له مال
سبيل لم يعرفه لكان له اى لم يحكم بغيره ان ثلثة ايام نظر الجانسين فانها ميتة ضمن البلاء الاغذار
كامرال الخصم للزوج والديون للقضاء والاى وان لم يكن له وجه يصل بغيره هذا عند ما عتق بغيره

لا يجره حتى يولد عليه نكاحا ونفسها اي فسخها الكتاب بطلب مولاه او فسخ مولاه
 برضا اي رضا الكتاب وان برضا من العبد فلا بد من القضاء بالفسخ لانه عقد لازم فلا بد من القضاء
 او الرضا كما في الرجوع عن الهبة وفي بعض الروايات يفسخ المولى الفسخ ولا يشترط رضا كما اذا وجد المولى
 عيا قبل القبض فانه يفسخ بالفسخ كذا في الكافي اعلم ان حكم الكتابة الفاسدة ان يكون المولى الفسخ
 واعادته الا ان من غير رضا العبد والعبد ان يفسخ في الجارية والمطهرة بغير رضا المولى كذا في العارضة
 وعادته فانه لا يفسخ لكتابة وما في يد من الاكساب المولاه اذ ظهر انه كسب عبدا وان مات عن وفاء
 لم يفسخ الكتابة وعند الشافعي يفسخ لفظ المحل ونحن نقول بسند الحرة الى ما قبل الموت وقضيه بدله
 منه وحكم بموته خراولا لا يفسخ منه وعن يمينه سواء ولد فكتابة او شرهم حال كتابته او كونه
 هو ابنه صغيرا او كبيرا بتمرة اي بكتابة واحدة فان كلاً منهم ينسب في وبعنه علقوا وانما ينسب
 وفاء في ولد في كتابته على عجمه وبادائه حكم بعتق ابيه قبل موته وبعنه اي غنق الولد لانه
 داخل في كتابته وكسبه في حلقه في الاداء وصار كما اذا ترك وفاء ترك ولد اشراره فيها اي في كتابته
 ابيه الولد البطل حال اوروته رقيقا عنده وعند ما يؤديه الى اجله اعتبار بالمولود في الكتابة
 وله ان الاجل ثبت شرط العقد فدخل في حق من تحت العقد ولا يفسخ حكمه اليه لانفسه
 بخلاف المولود في الكتابة لانه متقبل فلهما فسخ الحكم اليه واذا دخل في حكمه على عجمه تركه والمشتري
 لم يدخل في نصف الميراث والعقد ولد من حرة وبنات في الميراث فانه يفسخ بغير العاقبة
 امه لم يكن نكاحا لانه لان هذا القضاء بغير الكتابة لانها يفسخ لحاق الولد بمولى الام واجبا العقد
 عليهم كمن على وجه الحمل اليه يفسخ الولد الى مولى الاب والقضاء بما يفسخ حكمه لا يكون نكاحا قال
 وبنات في لانه ان كان غنيا لا يفسخ بالقضاء بالام لان مكان الوفاء في الحال وان خصم قوم
 امه وابي في لانه ففسخ به لقوم امه فهو نكاح لان معنى القضاء يكون فلا الولد لمولى الام ان الاب
 ما تزوج ونفس الكتابة فيكون القضاء في مجلد فيه فيفسخ ونفس الكتابة طاب مولاه صدقة اداها
 اليه بغير رجوع ان مولاه اذا لم يكن مفسرا لصدقة زكاة كانت او غيرها فاخذ الكتاب الزكاة مثلا يكون
 من المصايف واداه الى المولى بغير الرجوع ففسخ ففسخ ان المولى اخذ الزكاة غنيا ومع ذلك يطيب لانه اخذ
 عوضا عن العتق وان اخذ العبد قد اخذ صدقة ومن الامور المقررة ان تبدل الملاء مقام تبدل

حكمه

الميراث اخذ من مولاه صلى الله عليه وسلم بتمرة اي بكتابة واحدة حتى يكتب الكتاب جناية او جناية
 خطا كان اليه حاله اي على الكتاب في كسبه لا على مولاه لان الكتاب مملوك للمولى في ذنابه وحره
 وتصر فاجبا عبدا لانه مملوك رقبة يكون موجب جنائنه على المولى وباعتبار انه حره وكسبه
 يجب ان يكون موجب جنائنه على المولى لانه مملوك رقبة يكون موجب جنائنه في كسبه حتى يكون موجب جنائنه
 عليهما لان لهما حقان كسبه وقد تعذر دفعه بسبب الكتابة وهو حقهما فوجب العتق في مالهما
 الاصل من قبله ومن الارش لان الكتاب عبدا يمكن تعذره دفعه بسبب الكتابة ولو كان يمكن الدفع
 يتخلص لولا دفعه وان كان الارش اكثر من قيمته للعبد فانه تعذره دفعه يتخلص بدفعه كذا في المتن
 وان تكررت قبل الفضا الزمة في واحدة ولو جئنا فقضيه عليه حتى اخرجه بقضيه عليه في اخر
 لان جنائنه للكتاب كغيره من الاباء بالقضاء او الصلح واليأس من الدفع بان يعق او يموت فيوقف
 وجوب القيمة على ما يوجب تركه ما باحد الاشياء الثلاثة افر جنائنه خطا الزمة في كسبه بغير
 لواقعة للكتاب بخيانة خطا الزمة وحكم بها عليه لان جنائنه مستحق في كسبه وهو حق كسبه
 فيفسخ افره كالحزب والزم حكمه عليه حتى يطل كذا في القاعدة حتى عبدا فكاتبه مولاه جاهلا بخيانة
 ففسخ اوجبه مكاتب فلم يقض به اي بوجوب جنائنه فيفسخ دفع المولى العبد له والجنائنه او قل لانه
 الموجب جنائنه العبد في الامس ولم يكن عالما بخيانة حتى يفسخ بخار الفضا لانه كسبه ما منع دفعه
 فاذا زال المانع عاد الحكم الاصل وان قضيه به حال كونه مكاتبا ففسخ بغيره لا يقال ان حق من
 لا رقة بالقضاء لا يفسخ في الكتابة بمولاه لانها سبب الحرية وسبب حق الميراث
 وبنات البطل الى ورثة على عجمه لانه اسحق الحرية على هذا الوجه بسبب العقد كذا في بعض النسخ
 ولا يفسخ كسب الورثة بخلفون في الاستخاء فان علق بعضهم لا يعلق لانه يملكه فان مكاتب
 لا يملك بسبب الملك والورثة منها وان اعتقوه عتق جانا والقياس ان لا يعلق وجه الاستخاء
 انه يجهل امره عن بدل الكتابة فانه حقهم وقد جرح في الارش فيكون الاعناق منهم من افسدوا الارش
 بالاسياف منه فيبرأ منه فيعتق كذا في البراء المولى عن بدل الكتابة كذا في شرطان يعقوه في محسن واحد
 حتى لو عتقوه منفردين يعلق وقيل يعق اذا علقه السابقين سالم يرجع الاول تحت اي المكاتب اتم طلقها
 شبرا فحصلت حرة غليظة فكما لا تحل له اي لا يجوز ذلك في كسبه حتى نكح تلك المرأة زواجا غير

ان الام اذا كانت حرة الاصل مطلقا جاز ان ينسب على ولدها الولاء وليس كذلك بل امره باخر الاصلية
 هيبة الحرة الاصلية بالغة الاولى بقرينة انه جعل الولد للمولود من حرة عارضية وهي للعقبة حرة الاصل
 ثم جعل الحرة الاصلية مقابلة للعارضية فلا مخالفة بين وبين ملبس من الحق فهو يكون الولاء
 لقوم الاب ما اذا لم يكن في نسب الاب فربي والولد ولد من معتقة او من ولد من معتقة وصورت
 كون الولاء لقوم ما اذا كان الاب نبطيا حرة الاصل تزوج بمعتقة انما او من ولد من معتقة
 فان ولد الولد في الاول لقوم الاب اتفاقا وفي الثاني لقوم الام عند خيفة رجوع وتجميع فالحاصل ان الابوين
 اذا كانا حرة اصلين بالغة الشافلا ولا على الولد واذا كانا معتقتين او في اصلهما معتقتين فالولد لقوم الاب
 واذا كان الاب معتقا وفي اصله معتقا والام حرة الاصل ذلك للمعتقة وكانت حرة ولا فلا ولا
 على الولد لقوم الاب واذا كانت الام معتقة والاب معتقة والاب حرة الاصل ذلك للمعتقة كان عربيا
 فلا ولا على الولد لقوم الام وان كان غير عربي ففقدنا رجوع وتجميع يكون لقوم الام عليه ولا خلا
 لا يوجب وهذا فلو ذكرنا في رسالة العمول في الولاء في ارادها فراجع ثم لعقبة نصيب
 في شخص لا يخدم ما يقوم صاحب الفرض وكل المال عند عدمه اخذت عن العصبية النسبية وهي على ما تقرر
 في علم الفرائض اما عصبية بنفسه اي ذكر لا فرض له ولا يدخل في نسبة الالميت اثنى واما بغيره وهي اللميت
 بعصبها ذكر واما مع غيره كالاخت لاب وام اولادهم نصير عصبية وكلهم يقدم على المعتق وقد تمت العصبية
 على الرحم وهو من فرض له ويدخل في نسبة الالميت اثنى فان مات السيد ثم المعتق فارتد لا قرب عصبية
 السيد اثنى ان ما السيد ثم المعتق ولا وارث من النسب فارتد لا قرب عصبية السيد على النسب المعروف
 ونسب به بالولاء العقل وهو من العاقلة وسيا في بيانها في كتاب المعاقل وولاية النكاح وقد مر في كتابه
 ان عينا في شخص اولاد ميت وبرهن كل من ان اعتقه بقبضه بالولاء والميراث لها الجواز انما في
 كما في الملك ذكر في المسئلة لا ولا للنساء الاما اعتقن كما في الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم ليس
 للنساء من الولاء الاما اعتقن او اعتق من عتق او كاتبين او كاتبين او دبرت او دبرت من حرة
 معتقة او معتقة معتقة اي ليس للنساء من الولاء من اعتقه او ولا من اعتقه اما ولا الذي فقد عرفت
 بيانه بالوجهين وعرفت ايضا مسئلة جاز الولاء انما في الولاء الحاصل من المولاة اذ لا حرة مكلف
 اي عاقل بالغ فبذلك لا عقد المولاة تعرف دابر بين النفع والنصر لان في ايجاب الارث والتمتع العقل

فلا يصح بدون ذلك الا باذن كما سيأتي مجرول النيب فبذلك لان من غير نسبة لا يجوز ان يولد غير
 غير عربي فبذلك لان تناص العرب بالقبائل فافترس عن الولاء او لا صبي عاقل فبذلك لانه لا يعقل لم يعتبر
 نصرة اصلا باذن ابيه او وصيه لان للصبي من اهل ان ينسب له ولا العتاق الا ثبت سببه
 باذن ملك فربما وكاتب بوه او وصيه عتق وعق كان ولاؤه لتصبي فجاز ان ينسب له ولاؤه المولاة
 اذ صدر عنه عقبة بالاذن او والى العبد باذن سيده فانه يكون وكيل من سيد العتق للمولاة اذ هو مفعول
 والى علم ان من سئل بقوله ولا بيان لعقد المولاة اي ان ما اسفل ورفه الاعلى ويعقل عنه اي ان جنى
 الاكل فبذلك على ما اسفل في ماله اسم الاسفل في ماله اي لا على ولا فان ما وقع في عبارة بعض الفقهاء
 من ذكر الالميت في ماله فخرج الغالب وهو ليس بطبيعي هذا العقد خلافا لاشاعة وعقل عليه واولاه
 في الاولين اي حرة مكلف وتصبي العاقل لان كلا منهما اهل للثمن الممل والتمتع في الغيرة اي العبد
 لانه ليس باهلا له ما هو وكيل من اهل كافر ولو شرط اي ولاؤه للمولاة من الجانبين يتوالتان اذا ما يقع
 من صحت بخلاف ولاد العتاق حيث لا يرث الا الاعلى واخرى من المولاة عن ذي الرحم لان المولاة عقدها
 فاولاه غير ما ذكره والرحم واثنا عاقل بلكا ابطاله للاكل ان لا يخلو عن المولاة عن الاعلى العتق
 ماله يعقل منه فاذا عتق عن الاسفل ليس ان يجوز ولاؤه لتعلق حق الغيرة او عن ولده فانه حق الولاء
 كشخص واحد ولادك الزنا عنه اي عن ولاد الاسفل يخص منه اي الاعلى قال في المسئلة لا لا ينسب عن ولاد
 لعدم الزوم الا انه يشترط في هذا ان يكون محض من الاخر كما في عز الكيل فبذلك خلافا لما اذ عقد الاسفل
 مع غيره بغير محض من الاول لانه في حق حكمي بمولاة العتق في الوكالة المعتق لا يولد له العتاق لازم
 لا يحمل النقص والتمتع امر اي عقد عقد ولا المولاة مع شخص فلو انما ينسب الى السيد ولد الابن في اب
 صحيح هذا العقد ونسبها ولدها وبصير ان مولاه ذلك الشخص كذا لو اقرت به اي عقد المولاة او انشأته وهما اي
 والحال ان ولد صاحب المولاة ينسب لها فانه صحيح ايضا ونسبها ولدها عند خيفة رجوع وقال لا ينسب لان الام
 لا ولاية لها ما لا يولد لان يكون لها نفق وله ان الولاء كالتب وهو يقع محض في حق صغير المولاة اب
 في ملك الام لقبولها قال في المحيط والذو مسما او ذما جاز وهو مولاه لا يجوز ان يكون للذو في السلم
 ولا العتاق فذلك ولا المولاة وان سلم على يده حرة ولاؤه هل يصح لم يذكر في الكتابة وفيه خلاف
 قيل يصح لانه يجوز ان يكون للرحم ولا العتاق في السلم فذكر ولا المولاة كانه الذي وقيل لا يصح لان عقد المولاة

مع الحجة تناصر الحجة ومولاه وقد خفيها عند خيالاتها **اقول** ظاهره مشكل لان الارث لازم للولاء
وقد تقرر ان اخلافة النبيين مانع من الارث اللهم الا ان يقال معناه ان سبب المارثية في ذلك الوقت كان
لا يظن مادام على حالها فاذا زال المانع بعد المنع كان كغير العصب او صاحب الفرض مانع من الارث
فاذا زال قبل ان يقع المنع والله اعلم **كتاب الايمان** ذكرها عقيب المناقاة لبيانها في عدم
تأثير الظن والاكراه فيهما اليقين لغة القوة وشراعتيها بغير ذكر اسم الله نحو والله لا فعل كذا والله
لا فعل كذا والتعليق يعني تعليق الجراء بالشرط نحو ان فعلت فكذا وان لم افعل فكذا والقصد منه
تقوية عزم الخلف على الفعل او الترك وهذا ليس بمعين وضعا وانما سمي بالعقد لانه محصور
وهو المحل والنوع والمعتبر من القسم الاول ثلثة اى الايمان التي اعتبرها الشرع وترتب عليها الاحكام ثلاثة
انواع الاول اطلاق اليقين اكثر منها كاليقين على الفعل للتصديق والاراد ترتب الاحكام عليها ترتيب المواقف
الاخرية على التمسك وعدمها على التلقو والكفارة على المنعقة احدها اليقين التمسك بها لانها تقيس صاحبها
في الاشتم والذنب والافعال في العقيدة وهي خلف على كاذب يعلم كذبه حتى لو لم يعلم وظن صدقه يكون لغوا كما سبنا
كوالله ما فعلت كذا على ما فعله والله ماله على دين عالمنا بخلافه والله انه نبي عالمنا بانه غيره والمشهد
في عبارة القوم ان التمسك خلف على فعل وترك ماض كاذبا عما قد صرح شرح الهداية وغيره ان ذكر الفعل
والتمسك ليس شرط هو بناء على الغالب والادامات ان خبرنا اشارة لا هذا ولا حاجة الى تكلف اتركبه
صدر الشبهة حيث قال فان قلت اذا قيل والله ان هذا حجر كيف يصح ان يقال هذا الخلف على الفعل
قلت وبقدركم كان ويكون ان اريد في الزمان لما او المستقبل لان اعتبار الحال والاستقبال في هذا الخلف
باطل بتعيين ارادة الحال وبين حكم التمسك بقوله وانتم بها اى الخلف لقوله دم من خلف كاذبا
ادخله النار وقاينها اليقين بالتقوى سميت لانها لا يغيرها فان التمسك لما لا يفيد يقال لغاذا في شئ
لا فائده وهي خلف كاذبا بظنه صادقا كما اذا حلف ان في هذا الكون ماء بناء على انه رايه كذا
ثم اربى ولم يعرفه وبين حكمه بقوله ويرجي عقوه فان قيل ما معنى تعليق المواقف بالزجر وقول الله تعالى
لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم قلنا نعم لاشك في نفى المواقف في اللغو المذكورة في النص وانما اشك في كون
الصور التي ذكرها الفوفان اللغو عند الشافعي ان يحرك على ان يصدق سواء كان في الماضي او في المستقبل
الشيء فخر على اليقين مثله والله لاشك اليقين بالمنعقة وهي خلف على شئ ان في المستقبل فلا كان

او تركا قال صدر الشبهة فان قلت الخلف كما يكون على الاثر يكون على الحال ايضا فلم يذكر وهو من اقسام
من اقسام الخلف قلت انما لم يذكر لانه في حق وهو ان الكلام يحصل ولا في النفس في غير عن يات فان اخبار العلق
به فان الحال اذا حصل في النفس وغيره يات فاذ تم التغيير يات في النفس اليقين في زمان الحال صار ماضيا
بالنسبة للزمان انعقاد اليقين فاذا قال كبت لا بد من كذا قبل كذا في الكلام واذا قال سوف اكتب لا بد من كتابة
بعد الفراغ من الكلام في الزمان الذي من ابد التكليم الاخر فهو زمان الحال بحسب العرف وهو ماضى بالنسبة الى ان الفراغ
وهو ان انعقاد اليقين فيكون الخلف على الماض **اقول** حاصل الجواب ان ما ينظر من كون الخلف على الحال
فهو في حقيقة حلف على الماض ولا يوجد الخلف على الحال حقيقة ولا لم يذكر وفي بحث ان الحال المقابل
للماض والمستقبل على ما ذكره رضي الدين ونسب من بعض المحققين اجاز من اواخر ما هو من المستقبل به خبر
امتداد بحسب العرف حتى قالوا ان زيد اذا قيل في حال الصلوة مادام مصليا واذا كبت في حال الكتابة
مادام كاتبافاذا قال زيد حين كتابته وانما في كتاب يكون يمينا على الحال بلا امر ولا يمكن اعتباره ماضيا
فاستوال باقيل الصواب في هذا يقال اوجه هذا السؤال بعد ما قال اولان مطلق اليقين اكثر من الثلاث فخر
وبين حكم المنعقة بقوله وكفر في اى في هذا القسم فقط اى دون الاولين لقوله تعالى ولكن يؤخذكم بما عقدتم
فكفارة الآية والمراد به اليقين على المستقبل بربيل قوله تعالى واحفظوا ايمانكم ولا تتصور الخلف من الحنث
والهتك الا في المستقبل ان حنث الخلف وقوله فقط اشارة الى خلاف الشافعي في التمسك فان الكفارة تجب فيها
ايضا عنه ولو كان الخلف مكرها او ناسيا اى مخطيا كما اذا اراد ان يقول اسفعا فلما فقال والله لا اشرب الماء
وقبل ان يهلع على الشفط بان قيل له الا تائمتنا فقال بلى والله غير قاصد اليقين وانما وجب فيها الكفارة لقوله
صلى الله عليه وسلم ثلاث جد من جد وهن جد النكاح والطلاق واليمين في اليقين او الحنث اى تجب الكفارة
في المنعقة سواء كان الاكراه او النسيان في اليقين او الحنث لان الفعل الحقيقي لا بد من الاكراه والنسيان
وكذا الاغواء والتجديف في الكفارة بالحنث كيف ما كان والتمسك بالله او باسم اخر من اسماء الله تعالى
كالحرم واليمين والحق وجميع اسماء الله تعالى في ذلك سواء تعارف التمسك الخلف به او لا هو الظاهر من نصيب
اصحابنا وهو الصحيح وقال بعضهم كل اسم لا يستعمل في غير الله تعالى كالله والرحمن فهو يمين وما سمي بغيره كالرحيم
والعليم والقادر فان الذي يمينا فهو يمين ولا فلا كذا او الكافي والحنث من اسماء الله تعالى قال الله تعالى ذلك
بان الله هو الحق اليقين او بصفة يخلف الامن صفة كذا الله تعالى وعظمته وقدرته فان الايمان

مبنية على المعرفة فالعارف بالناس الخلف به من صفاته تعالى يكون يمينا او مالا فلا لان اليقين انما يتحقق
 للحال واللعن وهذا انما يكون بما يعتقد الخلف له حقيقة وكل مؤمن يعتقد بعظم الله تعالى وصفاته وهو
 بجميع صفاته معظم فصارت حرمته ذاته وصفاته حاملا للحالف او مانعا وهذا انما يكون
 اذا كان الحالف بما نعارقا واما اذا لم يكن منعارقا فلا لاي لا يقسم بغير الله تعالى كالتبني والقران
 والكعبة لقوله صلى الله عليه وسلم من كان منكم حالفا فليحلف بالله اولى به هذا اذا قال والتبني والقران
 واما لو قال انما يرى من القران والتبني فانه يكون يمينا لان البراءة منها كفر وتعلق الكفر بالشرع يمين
 ولو قال انما يرى من المصحف فانه يكون يمينا ولو قال انما يرى من المصحف فانه يكون يمينا لان ما في المصحف
 قرآن فكانه قال انما يرى من القران كذا وكذا ولا بصفة لا يحلف بها عرفا كحرمته وعلمه وضاهته
 وغضبه وسخطه وعذابه لما سبق ان مبنى اليمين على العرف واما قوله لعمر الله جواب اما قوله
 الا لا تقسم وجهه كون عمرته قسما ان عمرته بقاءه والبقاء صفة وهو مرفوع بالابتداء
 والدم لتوكيد الابتداء والخبر مخذوف والتقدير لعمر الله قسمي ومعنا الحلف ببقاء الله ودوامه كذا
 الصحيح اذ اتم الله معناه عند الكوفيين ايم الله وهو جمع يمين حذف نونه ككرة الاستعمال عند البصرة
 من ادوات القسم ومعناه والله وعمرته الله وميثاقه فان العهد يمين لانه تعاقل او فواعده الله
 اذا عاهدتم قال ولا تنقضوا ايمان بعد توكيدها والميثاق بمعنى القسم والحلف واشهد ان عمر
 وان لم يقل بالله فان هذه الالفاظ مستعمل في الحلف فعمل حلف في الحال سواء قال بالله او لا وعلى ثور
 او يمين او عهد فان كلاما يكون قسما وان لم يضاف الى الله حتى اذا قال اذ فعلت كذا ففعلت فذروا ان
 قرينة من القرينة التي توضح النذر بها التمس وان لم ينو فعليه كفارة يمين لقوله من منذر فذروا ان
 فعليه كفارة يمين وكذا قوله على يمين لان معناه على موجب يمين والعهد بمعنى اليمين كما في
 وان فعل كذا فهو كافر فانه قسم يستوجب الكفارة اذا حدث ان كان في المستقبل واما ان كان
 في الماضي فقد فعله فهو كفور ولا يكفر فيما روى عن يوسف اعتسار اللبائس قبل ان يفسد باليمين
 ولم يقصده تحقيق بل ان يصدق في مقابلة وقال محمد بن مقاتل يكفر لانه على الكفر ما هو موجود
 والتعاقب بامر كائن بخير فكانه قال هو كافر ولا يصح ان الحالف لم يكفر في الماضي والمستقبل ان علم انه
 يمين وكفر ان كان جاهلا اعتقد انه كفر في الماضي والمستقبل لانه اذا قدم على ذلك الفصل

وعند انه يكفر فقد رضي بالكفر وسكند في خورم بخدي نعمة لانه لا حال الا حقا لان النكر
 يراد به تحقيق الوعد ومعناه فعل هذا لا محالة فلا يكون يمينا ولو قال والحق يكون يمينا
 ولا حق الله فانه لا يكون يمينا عند حيفته ومخبر وهو رواية عن علي بن يوسف رجع الى الحق في الضيف
 لانه تعالى راد بها عن الله ان الطاعات حقوقة كما ورد في الحديث فيكون يمينا بغير الله ولا غيره
 اذ لا يحلف بها عرفا وسكند خورم بخدي قيل لا يكون يمينا لانه وعدا ويقول سوكندم خورم
 بطلاق ذلك فانه ايضا لا يكون يمينا لعدم التعاقب وقوله واشارته لان لفظة بالفارسية
 الواقعة في عبارة الوفاية مكان او غير صحيحة فتدبر وان فعل فعلية غضبه وسخطه ولعنه
 او فان ازان واسارقا وشارب خمر او كل ويو فان كلامها لا يكون يمينا لانه دعاء
 على نفسه ولا يتعلق بالشرع لانه غير متعارف وحروفه اي حروف القسم الواو والهمزة والله
 والباء نحو بالله والتاء نحو بالله كان كلامها مسموعا في الایمان ومذكورة القران وقد تضمنت الحرف
 فيكون حالها كالله لا فعل فان من عادة العرب حذف حرف الجر للابحار ثم قيل ينصب بترج الحافض
 وقيل بخفض يدي على الخد فثم لما فرغ عن بيان موجب اليمين شرعا وبها ان موجبها وهو الكفارة لكنها
 موجبة عند انقلاب اليمين لم تشرع للكفارة بل شقيل اليها عند الانقراض الحث فقال وكفارة
 اعناق رقبة او اطعام عشرة مساكين كما هو الظاهر وقد بيناها هاتمة وكسوتهم بحسب كون
 لكل من تلك العشرة ثوب بستر عامته بدنه فلم يجر السراويل لان لبسة عمرانيا في العرف هو
 الصبي المروى عن ابن جنيته رجع وبني يوسف لا ما روى عن محمد بن اذناها ما يجوز به الصلوة فان عجز
 عنها اعمى الاشياء الثلاثة وقت الاداء صيام ثلاثة ايام ولا والاصل فيه قوله تعالى كفارة طعم
 عشرة مساكين الآية ولم يكفر قبل حث بعينه لا يجوز تقديم الكفارة على الحث وقال الشافعي يجوز
 اذا كانت بالمال لانها اذا بعد السبب وهو اليمين لانها تضاف الى اليمين يقال كفارة اليمين والاضافة
 دليل السببية والاداء بعد السبب جائز اتفاقا واشبه التكفير بعد الحج قبل الموت وان الكفارة
 تسريحية ولا جناية هي لانها تحصل بشك حرمته اسم الله تعالى بالحق فيكون هو السبب واليمين
 لان اقل مرتبة السبب ان يكون مفضيا الى الحكم واليمين غير مفضية الى الكفارة لانها بعد نقصها الحث
 واما اضيف اليها تجب بحت بعد اليمين كما يضاف الكفارة الى الصوم بخلاف الحج لانه مفضي الى الموت

حلف على معصية كعدم الكلام مع ابيه ولرك الصلوة ونحوه حث وكفر اي ينفى ان يحدث
ويكفر بقوله عليه السلام من حلف على كمين ووشى غير هاهنا فليأت بالذات هو خير من كمينه
لا كفارة في حلف كافر وان حث مسلما لا يفسد اهل البيت لانها تعقد لعظيم الله تعالى والكفر
يشتمل على كل ما لا يوافقها لانها عبادة وان تبعها مع العترة من حرم ملكه لا يحرم اي حرم
على نفسه شيئا مما يملكه لم يصح حراما عليه وان استباحه اي عامل به معاملته للمباح كقوله تعالى
لا كفارة عليه لان ليس بين الناس والنجس لان نجس كل حال قبل المشرق واليهين عقد شرع
فلا ينفق بقوله هو قبل المشرق كعك وهو قبل الحرام وتساوية تعادلهما لان لم يحرم الزنى فقال
قد فرض الله لكم حله ايمانكم ثم قبل حرم النبي صلى الله عليه وسلم اهل بيته عليه وقيل حرم مارية عليه
والتمسك على الاول ظاهر وكذا الثاني لان العبرة للفظ لا لخصوص السب كل حل اي قال الرجل
كل حل على حرام بكل على الطعام والشراب الا ان يتوكل في ذلك والفقير ان يحث غيب فراغ لم يكثر
فعلا ما هو الشئ او نحوه كما ذهب اليه زفر جرح وجه الاستحسان ان المقصود وهو البر لا يحصل
مع اعتبار العموم واذا سقط اعتباره بصرفه الطعام والشراب والنفق على بنوته امرته
بلائنة لعله الاستحسان فيه كذا قوله حلال يبرح حرام للغة ايضا المنذور اذا كان له اصل في الفروض
لزم النادر كالصوم والصلوة والتصدق والاعتكاف وما لا اصل له في الفروض فلا يلزم النادر
كعبادة المذبح وتشييع الجنادة ودخل المسجد وبناء القنطرة والرباط والسجادة ونحوها هذا
هو الاصل كله نذر مطلقا نحوه على صوم هذا الشهر ومعلقا بشرطين كونه على كذا
ان قدم غايته بوجه الشئ وفي اي عليه الوفاء في التصديقتين لقوله صلى الله عليه وسلم من نذر
فعليه الوفاء بالشرع او نذر معلقا بما لا يشترط لا يريد ان كان زنيبت فعليه كذا وفي وكفر به يعني
ان علق نذره بشرط لا يريد بشئ كالتزام ونحوه فحث بخير بين الكفارة وبين الوفاء بما التزم وهو في الشئ
في الجحدود وان ابا جعفر رجع اليه قبل موته بتبعة ايام وبه كان يفقه الامام شمس الدين وغيره
من كبار الفقهاء وذلك لان كلامه نذر بظاهره يمين بمعناه لانه قصد المنع عن ايجاد الشرط فيقبل الى الجنب
شأنه بخلاف ما اذا علق بشرط يشترطه لان معنى اليمين وهو قصد المنع غير موجود فيه لان قصده اظهار الرغبة
فيما جعله على نفسه الشئ الاول ان كان الشرط حراما كان زنيبت مثلا يعني ان لا يتخير لان التجبر بخفيف

والحرام لا يوجب الخفيف اقول ليس الموجب للخفيف هو الحرام بل وجود دليل الخفيف لان اللفظ
لما كان نذرا من وجه وتختلف من وجه لزم ان يعقل في الوجهين ولم يجز ايراد واحدهما فالتجيز الوجه
للخفيف بالضرورة فذكر واستقر نذر بعقوبة بملكها وفيها والاثم ولا يجبر والقاضيه
يعني لو قال لله علي ان اعلق هذه التوبة وهو يملكها فعليه ان يفي به ولو لم يفاء بالاثم ولكن لا يجبر والقاضيه
نذر الفقير ملكه اجاز الصرف في فقره غير حال ان المقصود التقرب الى الله تعالى دفع حاجة الفقير ولا يدخل
فيه خصوص المكان قال الفقيه وهو قول علي بن النضر وقال زفر جرح لا يجوز الا ان يصدق بكنة
نذر يصدق في عشرة دراهم خبز او نصف بغير الخبز فاما ما في عشرة دراهم او نصف بغير الخبز فاما
اما الاول فلان خصوص خبز لا يدخل في دفع الحاجة واما الثاني فلان الثمن انفع للفقير قال
ان يثبت من مرض هذا نذر ثمانية دراهم الا ان يقول قلله على ان اذبحها الا ان الزوم لا يكون الا بالثمن
والداخل عليه الثاني الاول نذر بصوم شهر يعني نذر من ثمانية اشهر او ثمانية ايام او ثمانية ايام او ثمانية ايام او ثمانية ايام
يعني لو قال لله علي ان اصوم شعبا مثلا او فطر يوما قضاء وحده ولا يصدق وان قال في نذره مثنا بعا
لان شرط الشئ في شهر يعني لولاه مثنا بعا الايام وايضا لا يمكن الاستيفاء لانه معين نذر
ان يصدق الف درهم من ماله وهو لا يملك الامانة الزمته فقط وهو الصحيح اذ في الاملاك الجاهل
النذر في الملك ولا مضافا لاسب الملك فلا يصح كما قال في المسكين صدقة وليس له
ما لا يصح نذر ان يصدق به المائة يوم كذا على فلان فصدق بمائة اخرى قبل ان يصدق على اخرى
اخر جاز لما عرفت ان هذه الخصوصية لا تغلب بعد حصول دفع حاجة الفقير قاله على نذر فسكت
ولانيه له يازمه كفارة يمين كذا في النوازل وحيل بجملته ان شاء الله بطل اي حلف بغير ان حلف
على فعل او ترك وقال بعد من صلا به ان شاء الله لا حث لما ذكره العباد ان شاء الله موقفا وفي عام حلف
على يمين وقال ان شاء الله فقد سئله وسئله فلا حث ولا كفارة لكن لا بد من الاتصال لانه بعد الاتصال
مرجوع ولا يصح الرجوع في الايمان وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه كان يجوز الاستثناء المنفصل
للمسئلة اشهر لقوله تعالى واذكركم برك انفسيت اي اذا نسيت الاستثناء المنفصل فاستثني من نفسه
قاله شيخنا في تصحيح الاستثناء المنفصل اخرج العقول كلها من السبق والاكتفى بغيرها من كونها
ولا يحتاج الى الحل لان المطلق يستثنى اذ لم يرد واما قوله واذكركم برك انفسيت فمعناه اذ لم تذكر

انشاء الله في اول كلامك فاذا ذكره في اخره موصلا روي ان محمد بن اسحق صاحب المقادير كان
 عند المنصور وكان عند الفقهاء ابو جعفر روى عن كان حاضر افاد ان يفرح الخليفة عليه فقال
 ان هذا الشيخ يخالف جدلي في الاستثناء المنفصل قالوا ليس يا يعقوبك ومجلفون ثم يخرجون
 ويستنون ثم يخالفون ولا يخفون فقال نعم ما قلت وغضب علي محمد بن اسحق واخرجه عنده
 صحح **باب حلف الفعل** الاصل ان الالفاظ المستعملة في الايمان مبنية على العرف عندنا وعند الناس في
 على الحقيقة لانها حقيقة بان يراد دون المجاز وعند مالك روى عن علي ما كلام الله تعالى حلف لا يدخل بيننا
 بحث لا يدخل صفة لان البيت اسم مبنية مستقفا من جهة من جانب واحد بنى للبيتونة سواء
 كان حيطانها اربعة او ثلثة وهذا المعنى موجود في الصفة الان مدخلا او مع فيتنا ولها
 اسم البيت فبحث بكناها الان بنوى لمرادها هو الصحيح اخر اذا عاقلنا بحث اذا كانت الصفة
 ذات حوايط اربعة وهكذا كانت صفها فاهل كوفه لا يدخل الكعبة او مسجد اربعة او كنية
 وقد بين معناها لان البيت كما عرفت مبنية للبيتونة وهذه بيت كذلك اود هليل لانه
 ايضا لم يبن للبيتونة فيه وقبل بحث اذ بينت فيه عادة قولهم لا يكون فيكون بيتا للبيت
 من كون بنيانه للبيتونة كما سبق لا يقال اذ بيت فيه عادة كان بناؤه للبيتونة عادة لان الملازمة
 ممنوعة او طرأ باب دار وهي التي يكون على باب الدار ولا يكون فوقه بنا واذ كان على باب الدار يكون على الدار
 فلا يكون بيتا فلا بحث وفي الحلف بانه لا يدخل دار المبحث بدخولها حرة وفي هذه الدار بحث
 وان صارت محرا او بيت بعد قدامها دار اخرى لان الدار اسم للمعرضة عند العرب والعجم يقال
 دار عامرة ودار غامرة وقد شئت انما العرب بذلك والبناء وصف فيها غير ان الوصف في الحاضر لغو
 وفي الغائب غير هذه عبارة الهداية وتحقيقها ان مراده بالوصف ليس صفة عرضية قائمة بجوهر
 كالنشاء والشيخوخة ونحوها بل ما يتناول جوهرها قائما بجوهر آخر يزيد قيامه به حسنة وكما لا
 ويورث انما صفة في حاله ونقصا ناخرة في قولين الوصف والفقد كما سياتي في باب البيوت انشاء الله
 بان الاول ما يورث تنقيصه من الاصل والثاني ما لا يورثه ذلك وجعلوا ما يورث في الدار
 وصفها وما يورث الكيل في الكيل لا قد فاز كانت الدار اسم للمعرضة وكان البناء وصفها وكانت الدار
 منكورة كانت غالبة في غير هذا البناء واذ لم يوجد المبحث وكانت معرفة كانت حاضرة فلا يكون فيها

ط
 فقال له ابلغ من قولك ان تخالف جدك
 فقال ان هذا يريد ان يفسد عليك
 ملك لانه اذا جاز الاستثناء المنفصل

واذ لم يوجد بحث اذ عرفت هذا فاعلم ان ما صدر من صدر الشيعة ههنا ايضا من الغريب
 لانه خالف جمهور الائمة بيري صاحب حيث قال واعلم انهم قالوا في هذه الدار لا يدخل
 هذه الدار دخلها مبنية انه بحث لان اسم الدار يطلق على الحرة فلهذا العلة توجب البحث
 في لا يدخل دار حرة ثم فرغهم بان الوصف في الحاضر لغو في قوله لان معناها انه اذا وصف
 المشار اليه بصفة مثل لا يكتم هذا البيت فكلم شيئا بحث لان الوصف بالشيء صار لغو في قولنا
 لا يدخل هذه الدار ولا يدخل دار ابن الوصف حتى يكون لغو في احدهما غير لغو في الآخر ثم هذا المعنى
 يوجب البحث في لا يدخل هذا البيت وعدمه في لا يدخل بيتا ان دخله فهو بيتا لان البيتونة وصف
 في لغو في المشار اليه فوال اسم البيت ينفي ان لا يعبر في المشار اليه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار دخلها
 بعد ما بنيت حماما لانه لا بحث لان لم يتق دار فان ما قاله فاسد اما اوله فلان قوله فيه العلة توجب
 ناش من الفظة من قول الهداية غير ان الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر واما ثانيا فلان قوله
 لان معناه انه اذا وصف المشار اليه لاش من الفظة عن معنى الوصف وقد ران البناء وصف
 في الدار كما صرح به في الهداية واما ثانيا فلان قوله ثم هذا المعنى يوجب الحى غلط محض ناش
 من عدم التفرقة بين البيت والدار وايضا البيتونة ليست بوصف البيت لانه كما عرفت عبارة
 عن امرنا يدعي الذات قائم بها والبيتونة ليست كذلك بل هي علة غائبة لبنائه بخلاف الدار فالبناء
 لا يدخل الدار التي هو العرضية واما اربعا فلان حاصل قوله ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار الحى ان الدار
 اذا كانت عبارة عن العرضية كان ينبغي ان بحث فيما اذا بنيت حماما لوجود العرضية وهو قائم
 لان الدار يطلق على العرضية المحرمة وعلى عرضة مع بنيتها من بناء الدار واما اذا بنى عليها بناء
 غير الدار ونصرف فيها نظر فايزون به اسم الدار عندهم فلا يكون دارا كان هذا الفاضل لم ينظر
 في الفاظ الهداية وعبارته فضله عن النفاذ والتفكير في عبارته الحمد لله من ان تصواب واليه المرجع
 والمآب كذا الوقوف على سطحها فانه ايضا يوجب البحث لان السطح من الدار الا ان المبحث
 لا يفسد اعتكافا بالمخرج الى سطح المسجد وقبل في عرفنا لا بحث كما وجعلت الدار مسجد او حماما
 او بيتا او بيتا بحث لا بحث لانها لم يتق دار لا عرض اسم آخر عليه او دخلها بعد عدم الحمام
 واشباهه لان اسم الدار لا يعبر به وهكذا البيت به اذا خلف لا يدخل هذا البيت ودخل منه ما صار

فول مع حقيقة معل
فانا البريعل وبعل وثوكل وضما

قوله بغير المجاز وهو ان يعمل اللفظ في معنى عام
لكل واحد من معناه الحقيقية والمجازية لا يفهم بينهما
معاً بل الجمع بين الحقيقة والمجاز وموضحة
فيلزم الخلل عندهما باطل الخبز والخبز ايضا

الأذى المستغرق دونه ونواه يعني أن حلف بكرب دابة عبد ما دون له لم يحث عند خيافته مع أن كان عليه دين مستغرق لرفقة وكسبه لأنها ليست الذبدون لم يكن عليه دين مستغرق فأنقذ بدابة زيد دابة الخاف له لا يحث وإن نواه دابة في ملك زيد وأداته كانت خاصة لو كانت له لم يحد للمأذون في حث وقال أبو جعفر يحد مطلقا إذا نواه وقال محمد بن يحيى وإن لم ينوه براد بالاكل من الشجر ثم ينع إذا قال الاكل من الشجر براد براد ثم إن الله الحقيقه مجرور حثا براد بهذا البر رفقة عند خيافته مع حث لو اكل من جبر لم يحث عنه وعندهما يحث براد أيضا وهذا الخلاف مبني على خلاف بينهما ما هو من اللفظ إذا كان له معنى حقيقة مستقل ومعنى مجاز متعارف فابو جعفر مع ربح المعنى الحقيقة وهذا المعنى المجاز فالمراد عنه اكل البضه مجازا فيحث باكله مطلقا على ما يعمد للجواز ويراد بهذا الرقيق ما يتخذ منه لأن يحث غير ما كوله عادة فانصرف إلى ما يتخذ منه جبر إذا كان أو غيره وقال في الوقاية يأكل جبره قول هو غير صحيح لأن الباء متعلقة بقوله يقيد وأذا قيد به وجب أن لا يتناول غيره وبطلانه ظاهر ولا يصح قول صدر الشجرة يأكل ما يتخذ منه كالجبر ونحوه بل يظهر من قوله أنه إذا قيد بعين بيان لا يصح الإطلاق فكيف يصح النسبة قد براد واستقم ويراد بالشراء اللحم لا الباء بخان والخيزرود بالطبع الطبع اللحم وبالرأس رأس بيكيس في الشاير ويبيع ومصره لأنها المتعارف وبالشحم شحم البطن عند خيافته مع وعندهما يتناول شحم الظاهر أيضا وبالجبر ما اعتاده ببلده والمعاد في كثير اليد أن خبر الحنطة والشعير وإن كان في بعض ما خبر الأزد والنداء مناد أيضا وبالفاكهة التفاح وبالطبع والشمس العنب والرمان والوطب والقضاء والنجار عند خيافته وعندهما العنب والرمان والوطب فافهم ويراد بالشرب من الزجر وهو يتناول الماء من موضعه بالفم حتى لو حلف لا يشرب من رجل فشرب منها بآنا لم يحث حتى يخرج فيها كرا عا خلا فالمراد بالآنا أي لا يراد بالشرب من ما نهى الزجر بل يحث بالشرب منه بآنا ونحوه لأنه بعد الاعتراض في منسوبه باليد هو شرط لا يحث في حلفه لا يأكل من هذا البسر يأكل وطبا ومن هذا الرطب والبن يأكل تمر أو شيرة إلا أن هذه صفات واعتدال العين فيستغنى بها بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحم هذا الحمل ولا يكلم هذا النسيه وهذا الباب فأكل بعد ما صار كبش أو كلب بعد ما شاف في فانه يحث لأن تلك الأوصاف غير ثابتة العين لأن الشيء أمر بأب التحمل بأحلاق الفتيان ومداواة النصباء وقد صرح في الكافي وغيره أن النصف في المعصية لغو إلا إذا كانت داعية إلى الدين كالمسئلة الرطب إذا ربا يضره الرطب لا التمر ولا الخبز

فولياكل

[illegible]

ولادانه على المفعول لا اقضاء وقد نفى ان المفعول لا يعود له عند التصريح بنية التخصيص أصلا
 أي لا اقضاء ولا ديانة ولو ضم طاعما أو شرابا أو ثوبا أو دين أي صديق ديانة لا اقضاء لأن اللفظ عام
 يقبل التخصيص لكنه خلاف الظاهر فلا يصح اقضاء إمكان البشر طاعة الحق الحلف بمعنى ان اليمين
 انما يقع عند حلفه رجوعه في حال كان المخلوق عليه ممكن الوقوع سواء كان الحلف بالله تعالى والطلاق والعتاق
 خلاف الإبريق وحاصل ان اليمين عقد كسائر العقود الشرعية فلا بد له من محل ومحل وعنده خبر للمستقبل سواء
 قدر على الحلف أو لا الإبريق اليمين على شيء أو نحو ذلك مما منعقة لأنه عقد على شيء والمستقبل
 وإن لم يقدر عليه وعندهما محل أخير فيه رجاء الصديق لأن محل الشيء ما يكون قابلا وحكمه اليمين البرية لا تحقق لها
 ليس فيه رجاء الصديق فلا يصح أصلا كيمين الغرور في قوله والله لا أشرب ماء هذا الكون اليوم وقوله
 أن لم أشرب الماء الله في هذا الكون اليوم فكذلك الأوامر في ما فيه ماء فصب الماء قبل التلبيل وأطلق الحلف
 ولم يقل اليوم ولا ما فيه لم يثبت عندهما عدم صحة الحلف لانقضاء شرطها وهو إمكان البرية وعنده
 أن يوقف بحيث لا يثبت الحلف عنده وإن كان فيه ماء وصحت حيث أن البرية جيب عليه فافزع من متكلم
 لكن موسى بشرط أن يشق في عمره والبرية من عند الفزع منه فأنفقد اليمين حتى لا يمتنع بان صحت عقيب اليمين
 بلا ترجيح لا تنفقد فان قيل لم ينعقد اليمين على ما يوجد الله تعالى الكون فانه ممكن فلماذا ذلك لما ليس بالله
 انفق اليمين على ما قبل من القول بانفقاء اليمين موجبة للبرية على وجه يظهر في حق الحلف وهو الكفارة قلنا
 شرط انفقاء السبب في حق الحلف احتمال الانفقاء في حق الأصل ولا احتمال هذا لعدم إمكان البرية في
 ليصعد على السماء وليقتل من هذا الحجر هياخت الحال وعنده فز لا يثبت استعمال البرية ولو أن الله تعالى
 ممكن حتى وقع بعض الأنبياء والجن حيث قال الله تعالى أنا المسماة الآية وكذا قبل الحجر هيا ممكن
 وواقع بعض الأحياء وإذا لم يكن اليمين عقد اليمين في حق الحال الحجر عن تحقيق البرية ظاهر وإذا كان الحلف
 كذا يقتل فلماذا عالم الموت أذير رجوع قلنا بعد أحياء الله تعالى وهو ممكن في عقد اليمين وحيث الحال
 أما إذا لم يكن عالم الموت فالمراد القتل التعارف ولما كان ميتا كان ذلك متعاقبة شهيد على أن سيفا
 وحلف يقتل فهو على حقيقة فاقبل بره الأحت لأن السيف له ولو شهد عصا وحلف يقتل فها
 أي الحلف يقع على بلاء لا حقيقة القتل فإن لم يبر الأحت لأن العصا ليس القتل بل الإيذاء بالضرر
 كذا في شرح الجامع الكبير لا يصح التماثل في اليمين كإدعاء في مقيده حال ولا بد بعد إذا حلف الوالد

لشعور على أهل الف الف يعلم كل مفسد بحج في البلد كان ذلك مقيده حال ولاية الوالد وإن لم يذكر
 فإن علم حال ولا بد من الأحت وبعد ما غرل لم يلزم الإعلام والضرب والكسوة والكلاب والأخول
 عليه مقيده الحيوة يعني لو حلف على ضرب فلان أو كسوة أو كلاب ممد والدخل عليه كان ذلك مقيده
 لحيوته حتى لو فعل هذا الأفعال بعد موته لا يكون بازا لأن الضرب باسم لفعل ممد لم يتصل بالبدن
 والإيذاء لا يتحقق في الميت ومن بعدة في قبره بوضع فيه قد من الحيوة وكذا الكسوة إذا أراد به التلبيل
 عند الإطلاق وهو ثابت لا يتحقق إلا أن ينوي به أسر وكذا الكلام لأن المقصود من الإيذاء والموت
 يتأخر وكذا الدخول فإن المقصود منه زيادة الموت بزيادة قبره لا هو لا الفصل يعني لو حلف
 على غير هذا لا يثبت بحيوته لأن الفصل هو الأسماء ومعناه الظاهر وهو تحقيق في الميت والقريب
 مقيده بادون الشهرة في يقضين دينه في قريب فاشهر وما زاد عليه بعيد وهذا يقال عند بعد العهد والقبيل
 منذ نذر مشهرا وحققها وعضها كضربها يعني لو حلف لا يضرب امرأة فقد شرعها أو خنقها
 أو عضها حث لأنه اسم لفعل موم وقد تحقق الإيذاء وقيل لا يثبت في حال اللابنة لأنه يمتنع ما راحة
 لأضربا قال امرأة أن أسيت من غرلك فهدى أي قال أسيت صدقة ينفذ في بها فمكة فاشترى
 الزوج قطنا ففرقه المرأة ونسج وجب وبس الزوج فهو أي البس كهدى عند أو خنقها
 وقال أسيت عليك يهدى حتى تغرق من قطن ملك يوم حلف لأن الله تعالى يصح الملك أو مضافا إليه
 ولم يوجد لأن البس وغرل المرأة ليس من أسبابه ولأن غرل المرأة عادة يكون من قطن الزوج والعتا
 هو الرد وذلك كسب ملكه ولهذا يثبت أن غرلت من قطن مملوك له وقت الله لأن القطن لم يذكر بارضا
 لأنفسه وقال أن أسيت من غرلك من قطن فهدى بالاجماع وإضافتها إليها وقال أن أسيت من غرلك
 من قطنك لم يكن هديا بالاجماع عقد ولو لم يرضع وخاف ذهب على الأسماء فهدى يعني حلف لا يفسد حليا
 فليس عقد ولو غير مرموع لم يثبت عندنا حلفه رجوعه ولا يثبت لأنه على حقيقة لا يمتنع به القرآن وله
 أنه لا يمتنع به عرفا لأنه مرموعا ومنى الإيمان على العرف وقيل هذا الخلف عصر زمان ويقتضيه قولهم إن الخلف
 منفرط معاد وان شتم وارتب حث لأنه حث وهذا الإجماع استعماله للرجال وإن شتم بنات فقتله
 لا يثبت لأنه ليس على عرفه ولا يمتنع على إجماع استعماله للرجال حلف لا يجلس على الأرض فجلس على بساط
 أو حصر أو ألباس على هذا الفرض فنام على فراشه فوقه ولا يجلس على هذا السر فجلس على سريره فوقه

قد دعا على حجر حلية ثلثين بها

ان كان له امانة و درهم فكذا ولم يملك الاخير درهمين بحث لان المقصود منه عرفان
ما زاد على المائة وكذا اذا قال غير مائة او مائة لان كل ما زاد الاستثناء ولا بحث
لا يشترط ان يكون وردا او باسمه لانه اسم لما ساق له ولهما سماع والبنفسج والورد
يقع على الورد حتى لو حلف لا يشترط بنفسج او وردا فاشترط ورفعا بحث ولو اشترط
دهنهما لا بحث لانهما يقعان على الورد لانه في عرفنا كذا في الكافي **باب حلف القول**
بحث في لا بكان ان كل ما يما فاق بقطه لانه كلمة واسم فبحث ولو لم يوقف **ذكر القدر** وبحث
انه اذا كان حيث يسمع لم يكن نائما واصح اليه اذنه بحث والخبر الاول في لا بكان الا بانه
الاذن ولم يعلم فكلمه لان الاذن مشتق من الاذن بمعنى الاعلام او من الوقوع في الاذن وكل ذلك
لا يتحقق الا بالسمع وبحث في لا بكم صاحب التوبة فباعه فكذا لان هذه الاضافة لا تجعل الاستعريف
لان الاستعريف لا يبعد عن التوبة والابحاث اذ اكتم بشرط فباعه بذلك وبحث في لا بكم هذا الاكتم
شخصا لان الحكم يعلق بالاذن لان الصفة في الحاضر فهو هذه الصفة ليست بذميمة الى التوبة كما امر
وبحث في هذا الخبر ان بعد او شره ان عهده بالخيار يعني اذا قال لعبد هذا حر ان يعينه فباعه
عانه بالخيار يعني انه لم يخرج من ملكه وقد وجد الشرط فيه ولو قال لعبد غير ان اشتره فهو حر
فشره بالخيار يعني اما عند فلانه دخل في ملك المشتري واما عند فلانه علق العتق بالشره لا بالملك
والمعلق بالشره كالمعسر عند وقوعه فكانه قال بعد الشره بالخيار هو حر ومن اشترى عبد بالخيار واشترى
بعد الشره سقط خياره ويثبت الملك مقاضا للاشفاق سابق عليه كذا هذا بخلاف قوله ان ملكك
فانت حر فانه بالخيار لا يعلق بالشره وبحث وهو ملك لم يوجد لان الشره بالخيار لا يكون حجة في حلفه
فان قيل الجدة وان باعته بيها بانا لا يعلق لان البيع كما تم زال ملكه والخبر لا ينزل في غير الملك وبحث بانفاسد
والموقوف يعني اذا حلف لا يبيع بحث بالبيع الفاسد لوجوده الفاسد لوجوده وهو التملك الجائز
لا الباطل لان نقله حر وبحث في ان لم يبعه فكذا فاعلى او دبر لوجوده المعلق عند وبحث بفعله
وكلمه حلف النكاح والطلاق والتخلع والعتق والكفارة والصلح عن دم عبد والهيبة والصدق والفرص
والاستقراض اقول هذه الاستقراض هي بمثابة مثل لانهم خرجوا بان التوكيد الاستقراض باطل
فيجب لا يرتب عليه بحث لان الباطل لا يرتب عليه الحكم والابداع والاستباح والتعارة والاستعارة

والذبح وضرب العبد وقضاء الدين وقبضه والبناء والخراب والكسوة والحمل بغير اذن او تركت
فكذا فان ترك بغيره او تركه وكذا بحث وكذا حال سائر التصديقات ووجه ان التوكيد فيها سفير محض
حتى ان الحقوق ترجع الى الامر فكان الامر فعل بنفسه وبحث بفعله فقط دون فعل وكلمه
في حلف البيع والشراء والاجارة والاستيجار والصلح على مال والمصومة والقبضة وضرب العبد
وانت خبر بان ما ورد في الاستقراض او دهنها في ضرب العبد لان الضرب فعل جسيم لا ينقل من محل
الى اخر الا اذا صح التوكيد وصحة في الاسماء فيصح بالنظر الى العبد ويطلق النظر الى الولد ولا بحث
في لا ينكحكم فقراء القران او سبي او همل او كتبه صلواته او خارجا عنه لانه لا يسهل من كذا او شره
وعند الشافعي بحث وهو الفاسد يوم كلفه يقع على المدين يعني اذا قال لعبد حر يوم كلفه فلانا
يقع على الدين وانما قران اليوم اذ قرن بفعل غير شرطه به مطلقا الوقت وصح نفيه النهار
لانه مشعل في ايضا وعذابي يوقف لا يصديق قضاء يكونه خلاف المعارف وليد كلفه
يقع على البيل خاصة لان البيل لا يستعمل في مطلق الوقت الا ان اللغاة كمن في لا بكم الا ان يقدم
ويبدو من يقدم بحث ان كلفه قبل فريده والاضرب المدة لا بكم عبده اي اذا قال لا بكم عبدا فلان
او لا بلس ثوبه ولا يعلق انه او لا ياكل طعامه ولا يركب دابته ان شاء المصافي بان قال
عنه هذا مثلا وزالت اضافته بان اخرج من ملكه لان التامين تقتضي على عبده مضافا فلان
ان تجدد الملك في هذه الاشياء اجما عا بان اشترى فلان عبدا او ثوبا اخر فلا رتبة اخرى
وان لم يشترى اضافة فلان ولم يشتر المضاف لا بحث بعد الزوال اي زوال الاضافة لانه
عقد يمينه على فعل واقع في محل مضاف الى فلا يكون له وجود ولا بحث وبحث بالتجديد اي بحث
بالفعل في التجدد ملكا لان اللفظ مطلقا فيجوز على اطلاقه ووالصديق الزوجية في الفار
بعد الزوال او حلف لا يكلم صديق فلان هذا او زوجة فلان هذه وكلم بعد الزوال التصديق الزوجية
بحث اجما عا لان الحر مقصود بالبرج ان كانت الاضافة تلتزم بغير المحض والذم في المعنى المضاف
غير ظاهر لانه لم يبين لم يقل اكلم صديق فلان لان فلان عدو ولا يشترط واما بخلاف ما مر انفا
لان تلك الاعيان لا تنجز واما غير العبد فظاهر وكذا العبد على ظاهر الرواية لانه تحدد وقطع

بعض من الملك كان في المنة لان هذا الاعيان لا يقصد به
انما الزوال بان لا يرد من ملكها والعبد محض

منزلة الحق بالحجاء فكانت الاضافة معتبرة فلا بحث بعد ذلك في غيرها اي غير المشار اليه بالقرآن
 لا اكلم صديق فلان اوزوجه فلان في النسبة بان عاد كصديقه او بان امرته فكلم لا يثبت
 لان مجرد حجر ان الحجر غيره فحمل فاذا اراد الاشارة اليه دل ذلك على هذا الحمل اذ لو كان بعد فلا بحث
 بعد ذلك الاضافة مع وجود هذا الاحتمال حين وزمان بلانية نصف سنة نكر او عرف لان حين
 يراد بالزمان القليل قال تعالى ان الله حين تمسون الآية وقدراد به اربعون سنة قال تعالى هل في
 على الان حين من الدهر الآية وقدراد به سنة اشهر قال تعالى اني اكلها كل حين فسر ابن عباس سنة اشهر
 وهذا وسط فينصرف اليه الزمان بعمل اشغال الحين وبها الى النسيئة ما نوى لان حقيقة كلامه
 ودهم يدور قال ابو حنيفة روي الدهر منكر الادرك ما هو في شيء بقدره عند ما نصف سنة كحين وزمان
 والدهم مع قدراد به لا بد عرف او ايام حال كونها منكورة ثلثة لان جمع ذكر منكر افينا ناول افله وهو
 الثالث و ايام كثيرة والايام والشهور وعشر يعني اذ قال لعبد ان خدمته اياما كثيرة فانت حرة
 عند ابن حنيفة روي عشر ايام لانه اكثر ما ينسأ والاسم الايام وقال ابي حنيفة روي ان حلف لا يكلم الايام
 فيعشر ايام عند وعندهما ايام الاسبوع وان حلف لا يكلم الشهر فاعشر اشهر عند وعندهما
 عشر اشهر عند لان الادم للمعه وهو ما ذكر لانه يدور عليها وله ان جمع معرف فيصرف الى افضى ما يند
 بلغة الجمع وهو عشر قال ولعبد اشترى حرقاشي عبد عتق اذ لا يحتاج اذ اية الى الشراء بعد آخر
 ولو اشترى عبد من ثم آخر فلا يلعن واحد منهم اصلا لان الاول فله لا يكون غير سابقا عليه ولا متاخر
 له ولم يوجد فان ضم وهذه عتق الثالث لوجود الاووية وفي آخر عبد اذا قال اخر عبد اشترى
 حران ما لم يخالف بعشر اشهر عبد يلعن لان الاخر لا بد له من الاول ولم يوجد وان شرع عبد اخر ثم مات
 عتق الاخر ايضا فاقول يوم شرع من الكل عند وعندهما يوم ما من الثلث لان الاخرية تحققت الموت فينفق
 عند الموت فيكون من الثلث ولان كونه اخر عند اشترى يثبت الموت فينفق من ذلك الوقت وبكل
 عبد بشرى بخبر اخر عتق اول ثلثة بشروه متفرقين لان البشارة اسم بحسب تغير مشرة لوجه بشرى
 كونه سالا بالعرف وهذا انما يتحقق من الاول وعتق الكل ان شروهم معا لانه تحققت من الكل صح
 شرا اية كجاءه يعني ان اشترى اياه بنوع كفاية بمنه اجر اوه وكذا ابنه خلافا للفرق والشافعي
 لا شرا من حلف يعني اذ قال ان اشترى هذا العبد فهو حر فاشترى بنوع كفاية بمنه لم يجزه

لان الشرط ان النبي يعلم العتق ويبيع واما اشرا فشرطه مفقود فان العتق عند الشراء ايضا
 الى البيع السابقة ولم يوجد بنية الكفاية وقت البيع ولا شرا مسولة بنكاح عتقها
 عن كفارية بشرها يعني قال لامة قد اسولدها بنكاح ان اشترى بك فانت حرة عن كفارة
 يعني ثم اشترىها فانها عتق لوجود الشرط ولا يجزيه عن الكفاية لان حرة بها مسخرة بالاسلام
 فلا يملكها لبيع من كل وجه بخلاف ما اذا قال لامة ان اشترى بك فانت حرة عن كفارة يعني
 حيث يجزيه عنها اذ اشترىها لان حرة بها غير مسخرة لامة اخرى وقارنته النسيئة وبان يثبت
 امة في حرة يعتق من نسيها وهو ملكه لان البيع انفق في حقه بالمصادق فيها الملك لامة شراها
 فشرها فانها لا تعلق وقال في عتق لان الشرط لا يكون الا في الملك فكان ذكره ذكر الملك
 دلالة اوضحا لانه لا نقول بالاقتضاء وان الملك يصير مذكورا ضرورة الشرط فينفق بغيره
 فلا يظهر في حق صحة الجراء وهو الخربة ويعتق بكل مملوك لخرتهات اولاده ومذروه وعبد
 لوجود الاضافة المطلقة فيهم ثبوت الملك فيهم رقية ويد الامكان بوجه الابنهم لعدم ثبوت الملك به
 ولهذا لا يملك اية ولا يخل له ويحتمل مكانه ويعتق بهذا اخر وهذا يعقيد الثالث انهم
 في الحال وخير في الاولين لان سوق كلام لا يجاب العتق في احد الاولين ونشريك الثالث لا فيقول
 الكلام كاحد صاحبه وهذا المعطوف عليه هو لما اخذ من صدر الكلام لاحد المذكورين بالبيع وهما
 مباحث شريفة ذكرناها في مرة الاصول كالطلاق يعني اذ قال نسوة له هذه طالق وهذه
 طلقت الاخرية وخير في الاوليين والاقر ربي اذ قال لعتق على الف درهم اولفدن وفلان
 كان للاخر خمسة مائة وخمسة مائة بين الاوليين ولا ينفق منه اخرة قوله الا فينفق بفعل يعقل
 نيابة الغير كبيع وشراء وجارة وخطبة وصباغة وبناء فنفق في ذلك الموضع او في امر ذلك الغير فكذلك
 ليخصه اي ليقيد لادم اخصاص ذلك الفعل به اي بذلك الغير لان وضع الادم للاخصاص وهو
 لا يتحقق ههنا الا بالامر المفيد للتوكيل فلم يثبت في ان يثبت له قويا ان ياع بلا امره لا نقاشا للتوكيل
 سواء ملك او المصاحب ذلك ثوبا ولا بخلاف ما اذا قال ثوبا لك فانه يقتضيه كونه ملكا كما ينافي
 وان عتق لادم اي ثوبان بعين او فعل لا يقبلها اي الثابت كالحل وشراء ودخول وحسب الولد احراز
 عن ضرب الغلام فانه يقبل نيابة الغير فنفق في ملكه اي ملك المصاحب لانه كان لا اخصاص في ثوبان بعين

ثوباً لثان باعه أي ثوبه بلا فقه علم به البيع أو لا بان أخفى المحل فله ثوبه في ثياب الخائف فباعه
ولم يعلم هذا نظير تعليق العين وإنما نظير التعليق بفعل لا يقبل النيابة فخوان أكلت لك طعاماً
أو شربت لك شرباً فنفذ ان يكون الطعام والشراب من الخاطب كلف قوله ان أكلت طعاماً أو شرباً
لثالث فانه وان تعلق بالاكل صورة متعلق بالطعام معناه وأما ضرب الولد فلا يتصور فيه حقيقة الثالث
بل لا بد له من حصة قالت امرأة لزوجها كنت عمة لزوجك فقال الزوج كل امرأة لي فكذا أطلقت القابلة
لزوجها ما تحت كل امرأة وصحح نية غيرها لانه انما قال هذا الكلام لرضاها ورضا غيره لا لثبوت
النكاح فيه فصدقاً وبأنه لا قضاء **كتاب الحدود** الحد المنع وشتر عاقوبة مقدرة خرج
الحد من حد لا ينفذ فيه أي ليس فيه معنى فان كثرة قسمة وثلاثون وطأ واحدة ثلثه كالمسألة يجب
أي على الامام اقامتها حقاً فانه المقصود الاصل من شرع الانزجار عما يضره العباد خرج به
القصاص لانه حق العبد والزنا موجب للحد وطئ مكلف خرج به وطئ المجنون والفتنة والوطئ
يشترط الاول الا بدع المحرم عن الاول فانه ليس شرط ههنا كما في الجنابة في قبل شهامة خرج به وطئ
غير الشهامة كصغيرة لا تشتهى والبيته واليهما يم فان وطئها لا يوجب الحد حال عن ملك اعم من ملك النكاح
وملك الدين وشبهته ويدخل فيه شبهته الاستباه وسباني بيانها عن طوع خرج به زنا المكره فان المكره
يسقط الحد وسباني لفصيده في كتاب الاكره هذا في حق الرجل وانما زنا المرأة فبإذنه عن نكاحها المثل
هذا الفصل كذا في النهاية ويثبت أي الزنا بشهادة اربعة من الرجال في مجلس واحد حتى لو شهدوا
مشفقين لم يقبل ذكره الزنا بمنع من ان يثبت بالشهادة أي شهادة ملتبسة بلفظ الزنا لا بالدال على فعله
او ما يفيد معناه وسباني بانه لا يجرم لفظ الوطئ او الجماع فانه لا يفيد فائدة فيهم
الامام عنه ما هو أي عن ماهية فانه قد يطلق على كل وطئ حرام وايضا اطلق الشارع على غيره هذا الفعل
مخوفاً لبيان نزيهته وكيف هو فان الوطئ يقع بلا النكاح الختانين وابن زني فان الزنا في دار الحرب
لا يوجب الحد ومتى زني فان النكاح لا يوجب الحد ومن زني فانها قد يكون في وطئها شبهة
فان يقيناً وقالوا رأيناها وطئها في فرجها كالليل في المحل بضمين وعاء الكحل وعدلوا سباً
وعلياً ولم يكتف بظاهر عدم الخيال لا لئلا يحكم أي الامام به أي بثبوت الزنا وبإقرار العاقل
البالغ عطف على شهادة اشرط العقل والبلغ اذ لا اعتبار بقول المجنون والنسب خصوصاً

وجوب الحد لا الاسلام لان الذي يحد باقره عند اخلاف المالک ولا الخيرية لان اقرار العبد بالزنا يوجب
الحد عليه ما ذكروا كان او محرم اخلاف الفرع اربعة اربع مرات عندنا وعند الشافعي يحد بالافرة مرة
كما في سائر الحقوق فاربعة بحال من مجلس المقر لا الحاكم نفقة ما قرأه صلى الله عليه وسلم
الحد اقامة عليه الحرب اربع مرات في اربعة بحال من مجلس المقر لا الحاكم نفقة ما قرأه صلى الله عليه وسلم
الافرة اربعة فانه اذا قرأه مرة رابعة قبله الامام ثم قال كما قرأه قبل الاول الرسول عن من لانه لا يحد
عن النكاح وهو يمنع الشهادة لا الاقره وقيل لا عند اخلاف المالک كونه في البنيان فان بينه وبين يمينه
رجوعه بطلت طست او قبلت او طست بشبهة فان رجوع قبل حد او في وطئ خلا ولا حد وهو أي حد الزنا
لوعان احدهما الحصن وثانيهما الغير المحصن والاحصان ايضاً لو كان احدهما احصاناً والزنا وثانيهما القذف
ويشترط صدق القذف وقوله وهو المحصن مبتدأ خبره قوله الا رجوعه بين المحصن وغيره يعلم منه احصان
الزنا بقوله اي المحرم فان الاحصان يطلق عليها قال تعالى لا يستطع طوعاً ولا نهيئاً لمحصن أي المحرم
اي باجماع الامة المكلف أي العاقل البالغ فان غير المكلف ليس باهل للفقوبات السلم لقوله صلى الله عليه وسلم
من اشرك بالله فليس يحصد الوطئ بنكاح صحيح هذا من ضمن شرط النكاح والوطئ به اشرط الاول
لان احصاناً يطلق عليه لقوله تعالى والمحصنات النسب اي النكاح والوطئ به اشرط الاول
واشرط الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم الشيب والشباب لا تكون بلا دخول وهذا لا يكون
على ما عليه اصل حال الادنى من الخيرية الا بالنكاح ويجب ان يعلم ان حصول الوطئ بنكاح صحيح شرط حصول
صفة الاحصان ولا يجب بقاؤه لبقاء الاحصان حتى لو تزوج في عمره مرة بنكاح صحيح ودخل بها ثم
زال النكاح وبقي مجزى او في حجب التزويج وهي أي والحال ان الزوجين بعينه الاحصان كما جاز حال
غافهم فافهم من الوطئ والموطوءة ونظير لغيره زنا اركبين وحاصل اشرط صفة الاحصان
فيها عند الدخول حتى ان المملوكين اذا كان بينهما وطئ بنكاح صحيح حال افرق ثم علق لم يكن محصنين
وكذا الكافران وكذا الخمر في الزوج امة او صبي أو مجنون أو وطئها وكذا المسلم اذا تزوج كاشية ووطئها
وكذا لو كان الزوج موصوفاً بهذه الصفات وهي حرة عاقلة بالغة مسلمة بان سلمت قبل ان يطأها
الزوج ثم وطئها الزوج الكافر قبل ان يفرق بينهما فانه لا يكون في هذه الأحوال الا طراً كونه مشبعاً
عن الحرمان وانما يكون مشبعاً اذا خلا عما يخل بالزينة كالنهي والجور والرق والكفر وجمه في قضاء حوائج

بيد ابيه هود فان ابوا و ابوا و ما تواسطوا فخذتم الامام ثم برى الناس وفي المقر بيدا
 الامام ثم برى الناس وعسل وكفن وصلى عليه وذكر النوع الثاني من حد الزنا بقوله وغير المحصن
 حال كونه حر اجله مائة لقوله تعالى الزانية والثاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لكنه
 نسخ في حق المحصن في حق غيره مع ولادة وطائى منوطا بالبيع وغير المولم لا قضاء
 الاول الى الهلاك ونحو الثاني عن المقصود وهو الاثر في سوط لا عقش له لان علينا وصي الله
 لما اولد ان يقيم الحد كسيرة عقده بزوج نكاحه لانه ابلغ في ابعث الالم اليه ومبنى هذا الحد على الشدة في الضرر
 الا لما اولد لان فيه كشف العورة وبغض الضرب عايد له لان الجمع في عضو واحد قد يفضي الى التلف
 وهذا الحد زاجر لا ملطف الاراسه ووجهه ووجهه لقوله عليه السلام لا امر ان يضرب احدنا في وجه
 ولله اكبر فانما في حد واحد لان معنى اقامه الحد كسيرة والقيام المبلغ فيه بلا مد قبل هو ان يلقى على الاضحية
 كما يفعل في زماننا وقبل ان يزل الخط فيرفع الضار فوق راسه وقبل ان يذبحه بعد ضربه وكل ذلك زيادة على
 المستحق فلا يقطع ويعد عطف عاقله حر انصفها وهو ميسر سوطا لقوله فلعنه نصف ما على المحصن
 من العدة وتلت في حق الاماء فلا يحد سيد الابان لان الحد حق لله تعالى لا للفقهاء
 افعلا العالم على الفساد ولهذا لا يقطع بل سقاط العبد فيسوقه في الشارب من الشرع وهو الامام او نائبه جلد
 الثغرة لانه حق البص وهذا بعد من الضم وحق الشرع باقطع عنه ولا يزوج نكاحا الا الفم والمخولان
 في جرحه كسيرة العورة والفم والمخولان وصول الاثر المضرب وتحد جالس لانه يستلزمها
 وجاز الحفر لها للرحم لانه عليه السلام احقر لها مائة وعلا رضية شريعة وان ترك لا بأس لانه على الله
 عذر ولم يامر به وهو ميسر بشتياها لانه لانه عليه السلام لم يحفر لما عر ولا يجمع في المحصن
 بين حد ورحم لانه عليه السلام لم يجمع ولا في البكر بين جلد ونكاح وانما يجمع بينهما في جلد مائة وبغض
 سنة لقوله عليه السلام البكر بالحد مائة ونفري عام ولنا قوله تعالى فاجلدوا حيث لم يذكر
 التعريب فيكون في موضع الحاجة الى البيان انما البكر بما تقتضيه في الاصول وما رواه منسوخ الاية
 فان الامام اذا نكح مصلحة غريب فقد ما يكر لانه يفيد في بعض الاحوال ورحم من نفس محصن
 زنى لانه شرع ثلثا فلا يمنع سب المرض ولا يجلد من يرض حد الجلد حتى يبر لانه شرع
 زاجر الاملاء والجلد في المرض كما يكون مثلفا وحامل زنت لم تحم حتى تضع لان فيه اضرار بالولد

هذا يحتاج الى تحصيلها في كتاب الشبهة

الحد لم يحد من ماء الزنى محرم كغيره فان كان حدها الرجم برجم حين وضعت
 لان الشاخي جلد الولد والمرض لا ينافي اقامة الرجم وان كان حدها الجلد تحدد بعد النفاس
 لانه نوع مرض فينظر البراء منه **باب وطى** بوجوب الحد ولا الشبهة وادوية الحد لقوله
 عليه السلام ادروا الحدود باشبهات ما استطعتم هذا حديث لاقتة الامة بالقبول وانما الخلقوا
 في ثبوت الشبهة ما يشبه الثابت وليس ثابت وهو ثلثة انواع احدها شبهة في الفعل وبسبب شبهة
 اشباهة وهي شبهة تثبت في الفعل بطريق الدليل اي غير بل نحل دليل ولا هو المحقق في حق من اشبه عليه
 لا من لم يشبه عليه بل من الظن المحقق الاشباهة كقوله سقوا خمر يجر من علم منهم انه حرم الامم لم يعلم
 فلم يحد من ظن الحق في ثمانية مواضع ذكرها بقوله وطى امة ابوية فان لم يبال الاملاء بين الامم
 والفرج يفيد ظن ان الدين ولاية وطى جارية الاب كافي العكس امة امراته فان غوى الزوج بال
 زوجه الاستفاد من قوله تعالى وجعلنا عابدا فاغوى اي بال حد يحد قد يورث شبهة ان ما ان الزوجة
 ملك للزوج وامة سببه فان احتاج العبد الى اموال المولى اذ ليس لهم مال ينقصون به ماع قال
 الانبياء طين محاليك مول واحد ومع انهم معذرون بالجهل بطلته لا اعتقادهم حل وطى
 اما الله ووطى المرأتين الامة المرهونة فان ما لكبة المرهونة ملك يد بيد طين حل وطى
 المرهونة وبقاء اثر النكاح وهو العدة لا بعد ان يصير سببا لا يشبه عليه حل وطى العدة اي معذرة
 بطلان العدة بطلاق عاقلان والمفتر باعناق وهم ولد اي والحال ان العتقة ام ولد ولا حد
 في هذه المواضع الثمانية ان قال الجاني طنت انها حرة وان قالت عتقت انها حرة على وجوب الحد
 وثالث النوع الشبهة شبهة في المحل شبهة حكمية وهي تثبت في المحل بقيام دليل او للحرة والثاني
 اذا نظر الى الدليل مع قطع النظر عن المانع يكون ثانيا للحرة ولا يوقف على طين الجاني واعتقاده فلم يحد
 الجاني شبهة مطلقا ولو قال عتقت انها حرة على سنة مواضع ذكرها بقوله بوطى امة ابنة
 فان الدليل الثاني للحرة في قوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك ابنتك ووطى مائة الكنايات
 فان الدليل فيه قول بعض الصحابة ان الكنايات وراجع ووطى البايعة الامة المبيعة ووطى الزوج
 الامة المهورية التي جعلها صداق المرأة تزوجها قبل تسليمها اي تسليم الاول الى الشتر
 والثانية للزوجة فان كون المبيعة في يد البايع يجب له هلك النقص البيع دليل المالك

في الاولى وكون المهر صلة اي غير مقابل عال دليل عدم زوال الملك في الثانية لان الزوج وطئ المشترك
 اي احد الشرطين الجارية المشتركة فان الجارية المشتركة دليل جواز الوطئ واذا ادعى النسب ثبت
 اي النسب هنا في شبهة الحمل الاولى اي شبهة الفعل لان الفعل في الاولى يخص زنا وان سقط الحد
 لامرجع اليه وهو اشتباه الامر عليه بخلاف الثانية وثالثة انواع الشبهة شبهة العقد وهو ثبت
 بالعقد اي عقد النكاح عند اي عند اي حنفية رجع في وطئ محرما وان كان حرمة متفق عليها
 وهو عالم به حيث لا حد عليه عنه ولكن يرجع عقوبة ان علم بذلك وعنده غير ان علم بخبر والآفلا
 وسبقا لانه وحد بوطئ امة اخيه واخوته وعمره وعمره وقال طنت انها محل وكذا في الجارية
 سوى الولاد اذ لا بسوطه له في مال هو لا فلم يستثنه الدليل فلم يعتبر وحد بوطئ اجنبية وجها
 عا فرشه وقال حسبها امرة اذ بعد طول الصحبة لا يشبهه غيرها ولو هو اعلم انه بقدر علمه
 بالحرمان والحيات الا اذا عاها فاجابته اجنبية وقالت انا زوجتك فوطئها لان الاختيار دليل
 كذا في الكافة حتى اذا جابت بالفعل ولم تقاذ لك فوقعها وجب عليه الحد كذا في الابضاع
 وذنية عطف على ضم حد وجاز للفصل في بها خرفي وزمني بحرية تكون اهل الذمة
 مخاطبين بالعقوبات الحرة والحرة لانهم ليسوا بمخاطبين بها ولا من وطئ اجنبية زنت
 وقتل هو حرسك وعليه مهر فاضربه عمره وبالعقد ولا من وطئ محرما عند حنفية
 فانه جعل العقد شبهة في ذمة الحد كالمسوق ولا من وطئ بهيمة لانه ليس في معة الزنا فيكون جنة
 ثم ان كانت محلا لاكل نذبح ثم تحرق بالنار ولا تحرق قبل الذبح وضمن الفاعل قيمة الدابة ان كانت بؤكل
 لغيرة لانها قلت لاجله والاحراق بالنار ليس واجب وانما يفعل بالنار يعتبر الرجل بها ان كانت باقية
 في قطع الحد شبه وان كانت نذبح بؤكل عند اي حنفية رجع وعند ابو حنيفة عقر او في دبر
 عطف على وطئ فانه لا حد عند اي حنفية رجع وعندهما وعند الشافعي حده لانه في معة الزنا لانه قضاء
 الشهوة في محل مشهور على سبيل الكمال يخص حرما وله انه ليس بزنا فان الصحابة اختلفوا في موجب
 من الاحراق وعدم الحد عليه والتكيس من محل مرتفع بالتابع الاجاز فضاء حنفية رجع بغير ايمان
 هذه الامور اوفى في ذم الحرب ودار البقر ثم خرج البنا لانها لا تقام هناك بالحديث ولا بعد ما خرج
 لانها لم تنفذ موجبة فلا تنقلب موجبة ولا يذنا غير مكلف بمكلفة مطلقا على الفاعل

ولا على النفعول وفي عكس بان ذمة مكلف بغير مكلف حد هو فقط ولا بالزنا بمسابقة له
 اي الزنا بان استأجر امرأة ليزني بها لم يجد عند اي حنفية رجع وقال احمد وهو قول الشافعي وليس بينهما
 ملك ولا شبهة فكان زنا محصا وله ما روي ان امرأة سالت رجلا ما لا فاني ان يوطئها حتى يترك
 من نفسها قدره عمر ضربه عنها النكاح وقال هذا مبرها ولا بالزنا باكره سواء كان الكبر ذميا او ذميا
 ولا باقر بالزنا اربع مرات ان اكراهه الاخر هذه المسئلة على وجهين احدهما ان يوطئها بالزنا بفلانة
 وقالت انه تزوجني او اقربت ربعا بالزنا مع فلان وقال فلان تزوجت فلانة او اقربت ربعا بالزنا مع فلان
 انه زني بفلانة فقالت ما زني به ولا اقربت او اقربت ربعا بالزنا مع فلان وقال فلان ما زني به
 ولا اقربت بالزنا مع فلان حنفية رجع وفي قول امة تزنا يجب الحد والقول لانه في جناسين فينبغي عطف
 منها موجب الحد بالزنا والقول بالقتل والحلية في الامام الذي ليس في مقامه لا يحد لان الحد عقوبة
 واقامة اليد ونحو غير ولا يمكن ان يقيم على نفسه ويقصر ويوجد بالمال لانها من حقوق العباد
 ويستوفيه وليه الحق اما بكنة او بالاشهاد بنسبة المسلمين **باب شهادة الزنا وتزوج عنها**
 شهد بحد متقادم بلا عذر بان يكون قريبا من امام بحيث يقصر على اقامة الشهادة بلا تأخير لم تقبل
 لان الشاهد في الحدود مخير بين اداء الشهادة والسر فانما اخبره ان كان اختياره في السر فلا كلام في الاداء
 بغير يوفيه من حقه وعداوة حركة فيهم فيها والاصار فاسفا انما اخبره الاقرار فاستأف
 الا فحد قذف لان الدعوى كمنه في فعل تأخيرهم على تقديم الدعوى ولا يوجب نفيهم ونفيهم
 السرقة اي اشتهر شهوة السرقة بعد التقادم لا يحد الشارف ونفيهم ما سرقة التقادم لا يحد ولا يحد
 حق العبد ولو اقرب به الى الحد بعد التقادم لا يحد لان الشارف يحد في السرقة والعداوة لا في السرقة كحاشية
 وقفا دما على الشرب بزوال الوجب والتقادم لا يغير بغيره هو الاصح وقبل سنة اشتهر شهوة الزنا
 وهي غايبة حده بسرقته من غيب لانها الدعوى كمنه بالغيبة وهو مشهور في السرقة لا الزنا كما ثبت في
 ولو اختلفا بعد في زاوية البيت او غيرهما وجه واحد اما الاول فانه اذا اشتهر بحد كمنه في السرقة
 في زاوية والقبول ان لا يحد لاختلاف المكان حقيقة زوجه كمنه في السرقة لان السرقة لا يكون ابد الفاعل
 في زاوية والاخر بالاضطرار وفي الكافة هذا اذا كان البيت صغيرا بحيث يعمل في ذلك لانه اذا كان كبيرا فلا
 واما الشافعيان جعل القذف حد اذا لو كانت امرأة وامرأته تخلف عليه ولا يحد ذلك

أي شهدوا أنه زنا بامرأة لا يعرفونها أو اختلفوا في طوعها أي شهدوا ثلثاً أنه زنا بامرأة فأكبرها
 واخرين انها مملوكة أو اختلفوا في بلد زنا أي شهدوا ثلثاً أنه زنا بامرأة بالكوفة واخر ثلثاً أنه زنا بها
 بالبصرة أو تفقحوا في وقت واحد واختلفوا في بلد أو شهدوا بامرأة واحدة في وقت واحد أو شهدوا
 على شهود لم يجدوا أي المشهود عليهم أو لا يشهدون بسبب القذف وإن شهدوا لأصول بعدهم أي
 بعد الفروع أما عدمه المحدث في الأول على الشهود عليه فلا الظاهر أنها زوجة أو مملوكة وأما عدمه على الشهود
 فلا الظاهر في النسبة الزنا بلفظ الشهادة أخرج كلامهم من كونهم قذفاً وأما عدمه في الثاني
 فلا الفصل المشهور به أن كان واحداً فبعضهم كاذباً والآخر لا يكون بطوعها أو كرهها والآخر
 فلا يصح الشهادة في كل منهما وأما عدمه على الشهود فلا يشأنهم بلفظ الشهادة وأما في الثالث
 فلا الفصل الواحد لا يكون في موضعين ولا يجد الشهود لما ذكره وأما في الرابع فلما في الثالث فلا الفصل
 وأما في الخامس فلا الزنا لا يتحقق مع البكارة فظهر كذبهم بيقين فلا يجب الحد عليها لأن قولهم حجة
 فاسقاط الحد لا في إيجابه ولا على الشهود لتكامل عددهم ولفظ الشهادة وكذا إذا شهدوا على رجل
 بامرأته وهو محرم فلا يحد لظهور كذبهم ولا الشهود لتكامل عددهم ولفظ الشهادة كما
 أو شهدوا على امرأة بالزنا فمقتضى تقاء حيث لا حد عليها ولا عليهم وأما السائر فلا الفصل
 من أهل التحريم والاداء وإن كان في أدائه نوع قصور لئلا يفسد ولهذا هو مقتضى القاضي بشهادة
 بنفسه عند ثبوت شهادتهم الزنا من وجوب اعتبار أهلية دون وجوب اعتبار القصور في حد
 عن المشهود عليها باعتبار عدم الشبوه وقطع عن الشهود باعتبار الشبوه وأما في الثالث
 في الشهادة على الشهادة زيادة شبهة لأنه لا احتمال لكذبها في موضعين في شهادة الأصول
 وشهادة الفروع ولا يجد الفروع لأنهم مانبسوا للشهود عليه بالزنا بل حكوا شهادة الأصول
 وانما ردت شهادتهم لنوع شبهة وهو كافي لرد الحكم لثبوتها وإن جاء الأصول وشهدوا على معانية
 ذلك الزنا بعينه لم يقبل ولم يجدوا أيضاً لأن شهادتهم قد ردت في ذلك الحادثة من وجهين شهادة
 الفروع لأنهم قائمون مقامهم وشهادتهم وشهادة في حادثة إذا ردت لم يقبل فيها البتة فأن شهدوا
 بالزنا حال كونهم عيماً أو محدوداً برفق أو ثلثة وقد وجب الأربعة أو أربعة أحدهم محدود
 في قذف أو عيباً أو محدوداً وقذف أو عيباً بعد الحد حد أي الشهود عليه وهو جواب

لقوله فإن شهدوا أو اختلفوا في طوعها أي شهدوا ثلثاً أنه زنا بامرأة فأكبرها
 وقذفه وأخرى جرح جرحاً جرحاً أي شهدوا بمرأته في غير محض فخرج به الجرح ثم ظموا جرحهم
 عبد أو محدوداً وقذفه فأنشأ الجرح عند خلافها وأدبته جرحاً في بيت المال أي شهدوا
 وأدبته محض جرح ثم ظموا جرحاً جرحاً أي شهدوا بمرأته في غير محض فخرج به الجرح ثم ظموا جرحهم
 حد أي حد الجرح فقط حد القذف حد الزنا في غير محض بغير عيب خلاف الشافعي وقيل إن الجرح
 منهم قبل الجرح حد أي جرح جميع الشهود حد القذف لأن كلامهم قذف في الأصل وإنما يصير شهادة
 بانصال القضاة به فإذا لم يصل إليه قذفاً فيكون كالمشهود على حاسر رجليه لا يقبل من يمينه أو دمه
 كالحق وهو أربعة فارجع آخر حد وهو الأربع أي أربع البينة في قوله لا يحد إلا بالزنا فأنشأ الجرح عند خلافها
 لأن كمال الحد ليس شرطاً بل يكفي بكل جرح قسمه فصار عليه أربع وعكسوا واحداً من الجرحين حد كمال
 لأن الحكم لا يخفى على التركيبة الجرح من ظموا وعيباً أو كذا أي شهدوا بمرأته في غير محض فخرج به الجرح ثم ظموا جرحهم
 فإذا شهدوا كذا أو عيباً فالدية على التركيبة عند قولهم هذا إذا قالوا الشهود بالتركيبة مع علينا جرحهم
 كما لو قتل من لم ير جرحه فظهر ذلك بقوله شهد أربعة على رجل بالزنا فأمر القاضى بقتل رجل عنقه
 ولم ير جرحه ثم وجد الشهود عيباً أو كذا فقتل القاضى الدية والدية على جرح القضاة لأنه قتل نفساً معصية
 بغير حق وجب الاحتياط أن القضاة صحيح ظاهر وقت القتل فأنشأ شبهة بخلافه إذا قتل في قضاة لأن الشهادة
 لم تصر حجة بعد جرح القضاة في ماله لأنه عند جرح القضاة أي العواقل كان مقتضى عدم العدم وضمن بيت المال أن يترك جرحهم
 لأنه امتثل أمر الإمام فقتل فعليه ولو باشر بنفسه جرح القضاة في بيت المال كذا هذا أقصر شهود الزنا
 ينظرهم عند قبل الإباحة فظهر ضرورة تحمل الشهادة لأن الحكم لا يحصا بعد وجوب سائر الشرط
 فشهد عليه جرحاً أو مراً لأن أوله زوجة منه رجم أما الأول ففيه خلاف فرفق الشافعي فإن قيل يقول أنه شرط
 في معنى القذف فلا يقبل فيه شهادة النساء أحب الالدة والشرع لا يحصر الجرح في حد من غير قبوله في
 غير الأصول ولما لا يحصا عبارة عن تحصيل العيب وثبوتها من غير أن تكون في حد من غير قبوله في حد
 درجاً أعلى من كونه مفضية إلى الملعون وهو في الخارج غير معقول **باب حد الشرب** لا مشرب جمر
 جواب إذا قلنا لا حد جرحه في جرحه ولو كانت قنطرة أو غيره من الجرح ولو كانت في رجليه البعد
 الطريق أو كسر عطف على شرب وذلك لعقله بحيث لا يميز بين الرجل والمرأة وهو عطف تفسير قوله

وعندهما على بيت المال قالوا مملوكة
 أو رجعت من التركيبة وقالوا هم عيباً أو كذا

أو أكثر وقد قال عليه الصلوة والسلام جنبوا جنانكم مساجدكم ومجانينكم
وسل سؤفكم وقامة حدودكم والحاسين بنبغي ان يكشف ان المقدوفين حيانا وميتان
ليكون المحصومة اليها اوله ولدها وان اجتمعت على واحد احسنا فخلقة بان قدوف وزني
وتشتر وسرق بقام عليه ككل ولا يولد بينهما خيفة الملاك بل ينتظر حتى يبرأ من الاول فيبتدأ
يخذ القذف او لا لان فيه حق العبد ثم الامام بالخيار ان شاء بدءا بحد الزنا وان شاء بافطع
لاستوائهما في القوة لنسبتهما بالكتاب ويؤخر حد الشبهة لانه اضعف منهما ذكر الزبير
ولا يطالب احد من العبد بغيره ولا احد من الاولاد بايقظ فامة الحق المسئلة لان الموت لا يعاقب
بسبب عيب ولا الاب سببانه فلو كان له ابن من غيره لم يطلب لوجود السبب وانقضاء للمنافع
وليس فيه ايرث اذا مات القذف بطل الحد عندنا خلافا للثقة في لا يرث بجر في حقوق العباد
وهي ناسخ الحق غالب عندنا ولا فيه رجوع بعنه من اقر بقذف ثم رجوع لا يقبل لان المقدوف فيه حقا
في كذب في الرجوع بخلاف حدوده خالص حق الله تعالى اذ لا مكن فيه فيها ولا اعتناء
اي اخذ عوض عنه لانه ايضا يجر في حق العباد قال جل لا خير لانه في الاخر كلامه عليه بلا يقوله
لا بل ان حد الان معناه جل الاذن ولو قال لعرب فمرت به حد ولا لعان لان كلامهما قد
الاخر وقد وجب للعاقبة فربا يوجب الحد فيسبدا بالخبر لان في بدية فائدة ابطال اللعان
لان الحدود في القذف ليس بهل للعان ولا ابطال في عكس لان الملاعة تحذف حد القذف لان احصائه لا يطر
باللعان والحد وقد في القذف لا عن سقوط الشهادة في حق اللعان لانه في معنى الحد وبزيت بك هذا
يعني اذا قال لها يا زانية فقاتت زنت بك فلا حد ولا لعان لوقوع الشك في كل منهما الاحتمال انها
ارادت الزنا قبل اللعان فيجب الحد للعان واحتمال انها ارادت زنا هو الله كان معه بعد اللعان
لاني ما مكن احد غيرك وهو المزمع في مثل هذه الحالة وعلى هذا يجب اللعان الحد لوجود القذف منه
لانها في الشك اقر بولد في عكس حد لان النسب ثبت باقراره ثم بالنسب صاها
زنا فوجب اللعان واذا نفاه ثم اقر فقد كذب نفسه فوجب الحد والولدان بعنه ولد اقر ثم
نفاه ثم اقر به لانه ثبت نسبهما منه فقراره قال لامرأة يازن حد لولدها لانه لا كذا في تحفة
الفقهاء لا يشي بليس بابني ولا بابنك لانه في الولادة ولا يصير به قازقا ولا حد بقذف

من لها

من لها ولد لا بل له لقيام اماره الزنا منها وهو ولادة ولد لا بل فقائ الفقهاء نظر اليها
او بقذف من لا عنت بولد والولد حتى اوقد فها بعد موت الولد لقيام اماره الزنا منها كما في خلاف
الملاعة بلا في الولد حيث يحد قازقا في الانتفاء الامارة او بقذف رجل وطئ في غير ملكه بكل وجه
او بوجده كالامة المشتركة فان الوطئ في الصور بين حريم لعينه والاصل ان من وطئ وطئ امرأته
لا يحد بقذف او وطئ في ملكه المحرم بالامة كما في اخذ رضاها او من زنت عطف على رجل
وطئ اي حد بقذف من زنت وكفرها التحق الزنا منها بشرع لان عدم ملكه الزنا محرم في جميع الاديان
او بقذف مكانه من وطئ في حريمه لا خلاف في صحة فيه وحد من حد من حد
مسماها اي في دار الاسلام لان فيه حق العبد وقد نزلت ايقاد حقوق العباد وحد قازقا في
عرب حايضا كونه الحرمة موقنة او وطئ جارية مملوكة حرمت موقنة كامة المحسنة او مكاتبه
وقاذ في جرحي كحج امه فاسم فانه يحد عندنا بحيف في خلافهما وهذا مبني على تطبيق تنوع الجرح
رحم الصحة فيما بينهم عندنا خلافا لرحم القاذف بالقذف يطلب اي القاذف بالبينة
علون المقدوف زانيا فان قام اربعة على زناؤه او اقراره به اي الزنا كما في اربعة
بحال حد المقدوف وان عجز القاذف على اقامة البينة للحال واستأجل الاخصاء شهود
في المصير لوجوب قيام المجلس فان عجز حد ولا يكتفى لذهب في طلبهم بالبحر وبقال العبد
الهم من يحضرون كذا في تحفة الفقهاء وكفي حد واحد بجنايا التحذير في خلاف مختلف
اي جنبها وقد في تفصيل **فصل التعزير تأديب** في الكشاف العذر للنسب ومنه التعزير
لان منع معاودة القبيح دون الحد ادى في حد من حد وهو في كونه بالبحر او الصنيع او غير ذلك لادن
او الكلام العنيف ونظر القاضي اليه بوجه عكس او الضرب في اكثره نعمة وثلاثة طرا وقل ثلثة
لان التعزير ينبغي ان لا يبلغ حد الحد وقل الحد ويعون وهو حد العبد في القذف والشرب وبزيت بذا اعتبر
حد الاحرار انهم لا اصول وهو ثمانون ونقص عن طرفة رواية وخمس في اخرها وانما كان اقل ثلثة
لان ما دونها لا يقع به الجرح ولا يفرق الضرب على الاعضاء هنا في التعزير كما يفرق في الحد كما في
والتعزير على اربع مراتب تعزير اشرف الاشرف كالنقصاء والقلوبية وتعزير الاشرف كالهانة
وكبار التجار وتعزير اوسط الناس وتعزير الحاسبين فالاول الاعلام لا تعزرون يقول القاضي

بلفظه أنك تفعل كذا وكذا والآثار والاعلام والجرم بالقبول والقبول هو السوفية الاعلام
 والجرم بالقبول والقبول هو السوفية الاعلام والجرم بالقبول والقبول هو السوفية الاعلام
 مع ضربه اذا احتج الى زيادة تأديب وضربه اشد من ضربه لانه لا يخفف جري فيه حيث
 العدد فلا يخفف من حيث الوصف كذا لا يولد في قوت المقصود ولهذا لم يخفف من حيث
 التفرقة على الاعضاء ويضرب فاعلى ازا واحد ثم الضرب للزنا اشد من الباقى لانه ثابت بالكتاب
 وحد الشرب ثبت باجماع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين حيث قال على رضي الله عنه اذا شرب
 سكره اذ هذا من وعى المفترين غافلون جلدته وعليه اجمع الصحابة رضوان الله تعالى عليهم
 ثم لا يشرب ثم لا ينفذ لان جناية الشرب مقطوع بها وجناية القذف لاحتمال كون القاذف صادقا
 في قذفه وحجة عن اقامة البينة لا يرد على كذبه لاحتمال غيبة شهود او ابايهم عن اذهال ان
 ثواب الخمر فلما يخلو عن القذف فيصير قسار ب جامعاً بين الشرب والقذف فيحقق منه جانيات
 ومن القاذف جناية واحدة فلهذا كان ضربه اخف من ضرب الشارب وان كان منصوباً عليه
 كذا في الكافي فاضح ما قاله السيد الشيعي اقول حد القذف ثابت بالنص وهو قوله تعالى جلدوه
 ثمانين جلدة وحد الشرب قبل حد القذف لانه حد الشرب لم يثبت بالكتاب بل باجماع الصحابة
 غايته السند الاجماع هو القياس وقد تفرق في الاصول ان الحكم بسند الاجماع لا يستلزم وعز
 بقذف مملوك عبد او امته او ام ولد او كافراً لانه جناية قذف وقد منعت وجوب الحد بقذف الاحبة
 فرجى التعزير ولا يثبت في التعزير غايته وفي القصد الابنة الرئيلة الامام وصوتان اخران يجب
 فيهما البدن في التعزير غايته احدهما اذا اصاب من الاجنبية كل حرام غير الجماع والثاني اذا اصاب
 بعد ما جمع للنساء قبل الاخراج كذا في الكافي وعز بقذف مسلم يافلس لان يكون معلوم الفسق لا يعذر
 ذكره فاضح حان قاله فاراد اثباته لدفع التعزير لا يسمع لانه شهادة على الجرم ومخارجه اذا قال
 يا فلان اذ اثباته حيث يسمع لانه يثبت عليه الحد وهو حقه تعالى لا يكون جرحاً ولا كذباً ولا
 الشهادة وعز بيا كافراً لا يثبت بالكتاب يا فاجر يا فحش يا حيا يا طم يا زنديق يا صر
 اذا كان كذا في الحائنة ياد بوث هو من يغار على زنا اهله يا قطين هو معرب قطين
 وذيوشا يشاء الجرم اكل الربا يا ابن الفجيرة في الفنا والظهيرية وذيوشا الزانية مأخوذة من القبا

وهو تعالى و كانت الزانية في الزنا امرها رجل سعلت ليقض منها حاجته فحيث الزانية
 لهذا فيه وقيل هو من يكون معها الزنا وقيل هو الفحش من الزانية لان الزانية قد تفعل سرّاً
 وتالف منه والفجيرة من يجاهر به بالاجرة **اقول** يرد على ظاهره ان مقضيه هذه للعاف
 ان يكون في الفجيرة معنى الزنا مع زيادة امر فيجب فيجب فيه الحد كما وجب على الزانية كافر
 اللهم الا ان يقال ان الحد لما يجب اذا قرف بصريح الزنا او بما هو في حكمه بان يدل على اللفظ
 اقتضاء كما اذا قال لست لايبك اوليت باين فلان ايبك في الغضب كما في لفظ الفجيرة لم يوضع
 لمعنى الزانية بل السعل في بعد وضعه لمعنى اخر كما في الاول عليه اقتضاء ايضاً وهو ظاهر في يد
 ما قاله لا يعلو لا يقال يجب الحد بقوله لغيره لست لايبك وهو ليس بصريح في الزنا لاحتمال ان يكون
 من غير بالوضعية بالثبته لانا نقول قد نسبت امة الى الزنا اقتضاءه وللقض ان ثبت يجمع لوازمه
 فيجب الحد اذا ثبت اقتضاءه كالثابت بالعبارة هذا غاية ما يمكن في هذا المقام كذا بعد موضع
 تأمل بالان الفاجرة فانها من تباشر كل معصية فلا يكون في معنى الزانية وفي حكمه فلا حد به
 أنك ما قول القصور من انت ما واما الزاني يامس يمس القبا يا حرام ذاده معناه المشرك من القبا
 الحرام وهو اثم من الزنا كما لو طم حلة الجحش وفي الوصف لا يرد الاول الزنا وكثير ما يرد به لخب النعم
 فلا حد به وانما عز فيها لانه اذى مسها والحق ان يسره ولا مدخل للقياس في الحد ودفع التعزير
 لا لا يعزربا يحمل يا حنبر يا كلب يا قمر يا حجام يا ابنه اي ابن الحجام واثمه ليس كذا
 يا مولج فانه يعمل فيمن يوجر اهله للزنا كمن ليس معناه الحقيقة المتعارفة بل معنى الموجه
 فلا تعزير فيه يا بغافانه من ثم العلوم ولا يقصد به معناه يا حنبر كذا في قوله القفا
 من يضحك على الناس وبوزن الخمر من يضحك على الناس يا سحر هو ايضا كذا
 وقيل في عزنا يعز في باكل يا حمار يا حنبر يا بقر يا زنا يا زنا يا زنا يا زنا يا زنا
 ان كان المسبوق من الانساف كالفقهاء والعلمانية يعز لان الوصف للخصم بذلك وان كان
 من العامة لا يعز ولا يثبت كذبه وهذا الحسن كذا في الكافي ادعى عند القضاة على رجل سرق فنجز
 عن اثباتها لا يعز لان مقصود المدعى تحصيل الالة لا النسب في الشتم بخلاف دمج الزنا
 فانه لم يثبت بحد ما هو حق العبد اي حق العبد غايب فيه فيجوز فيه الابرار والعفو واليمين

او بينا
 لان سحره

الزانية

والشهادة على الشهادة وشهادة رجل وامرأتين بخلاف الخدم هو حال صحيح لا تعاقب لم يجز
 فيه شيء من ذلك يعزى للموكلين والزوجه على تركها الزينة وتركها غسل الجانية وعلى الخروج
 من المنزل وترك الاجابة للاميرش لاى لا يعزى الزوج زوجته على ترك الصلوة والاب يعزى الابن عليه
 قال في النهاية انه انما يضرب بالمنفقة تعود اليه لا المنفقة تعود اليها الا ترى انه ليس له ان يضربا على
 ترك الصلوة وله ان يضربا على ترك الزينة ونحوه من حد او عزوف فان هدد منه لانه فعل باهر الشك
 ليكون منسوب اليه الا امر فكانت حقت نفسه الامراة عذرها وجها مثل ما ذكرنا فان
 فانه مما لا يكون هدا لان تأديبه مباح في قيد بشرط السلامة اذعت على زوجها ضربا فاحشا
 وثبتت في ذلك عليه بقر وكذا العلم واضرب الصبي ضربا فاحشا يعزى كذا في جميع الفتاوى وراى رجلا مع امراته
 اومع محرم وهما مطاوعتان قل الرجل والمرأة جميعا كذا في المنية **كتاب السرقة**
 لغة اخذ الشيء من الغير خفية اي شئ كان وسرعا اخذ مكلف اي عاقل بالغ خفية قد عشرة دراهم
 مضروبة بجينة محرزا كصفة قد روحا له عنه بمكان او حافظ فقد زيد على اللغز اللغو واصفا
 شرعا منها في السارق وهو كونه مكلفا ومنه في المسروق وهو كونه مالا متقوما مقدرا ومنها
 في السرقة منه وهو كونه محرزا وسياتي بيانها ان شاء الله تعالى واللغز اللغو مرعى فيها اما ابتداء وانتهاء
 كما اذا بالشرب سبب لاخذ خفية واخذ خفية او ابتداء فقط كما اذا انقب الجدار خفية
 واخذ المالك من المالك مكابرة على الجهار ثم انها اما صغرى وهو السرقة المشهورة وفيها
 مسارقة عن المالك او من يقوم مقامه واما كبرى وهي قطع الطريق وفيها مسارقة
 عين الامام لانه المتصدى لحفظ الطريق باعوانه وشروطه كون السارق مكلفا الاجنبية
 لا تحقق وكون العقل والبلوغ والقطع جزءا الجناية وشروطه كون الماخذ عشرة دراهم
 مضروبة بجينة فصاعدا او قد رها قيمة لان النص الوارد في حق السرقة يحمل في حق قيمة المسروق
 وقد ورد الحديث في بيانه في جملة حيث قال عليه الصلوة والسلام لا يقطع السارق الا في ثمن المحرم
 وقال اصحابنا الحسن الذي قطع البديع على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان يساوي عشرة دراهم
 رواه ابن عيسى وابن عمر رضي الله عنهما فشرط كونها وزن سبعة مثاقيل لانه المعتبر وزن الدرهم
 في غالب الجبل الذي تساوي عشرة مضروبة لا يجب القطع لان شروط العقوبة تارة في وجودها

دونها مضروبة لانها المتأداة عن الاسم الدرهم
 وهو ظاهر في زيادة وهو الاصح حتى لو سرق عشرة بنات مع

بصفة

بصفة الكمال والشر النقض من الضر وبقيمة ولهذا شرط والجودة حتى لو سرق عشرة ردية
 لم يقطع عندها خفية ربع وزفر وشروطه كون الاخذ من حرز لا شبهة فيه لان ما يدور
 بالشبه لا يستوفى بشبهه والحذف يكون بالمكان وفيكون بالحفاظ وسياق بيانه
 ان شاء الله تعالى فقطع السارق اي يمسك ان اقر مرة كافي الفصا من حد الفخذ وبزوجه على
 عدم القطع الا باقره مرتين او شهد جلاله كافي سائر الحقوق ويبينهما الى الشاهد من
 الامام كف في محضه واثبت هو كم هو ومن سرق وبيضاها الزيادة الاحتياط كذا في الحدود
 ويجب ان يسأل عن الشهود للثبوت ثم يحكم ما يقطع ولا يشاؤك جميع في السرقة واصاب
 كذا قد نصاب وهو عشرة دراهم قطعوا وان اخذ المال كله من الحرز بعضهم لان المعناد
 بين سرق ان يتوب بعضهم الاخذ ويستعد الباقيون الدفع فلو امتنع الحد بشك لا يمنع القطع
 في اكثر السارق فيؤدي في فتح باب الفساد ويقطع بالسراج حشيش مقوم يحلب من الهند
 والقنا الرجح والابنوس خشب صلب وفي الصمغ شجر صلب الرينة والعود والمسك
 والادهان والورس نبات كاسنم ليس الا باليمن يزرع فيبقي عشرة بنات كذا في القاموس والزعفر
 والعنبر والعصوم الحفرا كلها الزرد والياقوت والزبرجد واللؤلؤ والقل والفير وزج وبالحمل
 كل ما هو من اعز الاموال وانفيا ولا يوجد في الاسلام مباحة الاصل غير مرغوب فيها واثبات
 من خشب فان النعنة فيها غلبت على الاصل فالخفاف بالاموال النقية وانما يقطع في ذلك اذا كان
 محرزا غير منصوب على الجدار خارج البيت وكان خفيفا لا ينقل على الواحد حمله الا لا يقطع بناقر
 اي حقير يوجد مباحا في دارنا خشب وحشيش وقصب وحلح وصيد وزنج وقرعة
 وهي الطين الاخر ونودة ولا بما يفسد منها طين ونحوه والنفقة طينة ونحوه شجر لعمد الاحزان
 وبطيخ وزرع لم يحدد لعدم الاحزان فيها ايضا ولا في شربة مطبوخ والآن هو صلب من ذهب
 او فضة وشبهه زرع لان من اخذها من اول كسرها فادراهم عليها الخصال انها مال منسوبة
 بل يتناول فلا يثبت فيها تاويل كسرها وباب سجنه من الاحزان ومصحف لانه محرر للخلع واحدا
 يتناول القرعة منه وجه حر لا من الحر ليس بالمال ولو كان المصحف والصحف محليين لانه ما فيها
 تابع لها فلا يغير وعبد كبير اخذ غصب او خدع لا سرقه ودان غير حيا لان المقصود ما فيها

او قد امع

وهو ليس بمال ولا نهان كانت شرعية ككتب التفسير والحديث والفقه فهي كالمصنف
وان كانت اشياء مكروهة فهي كالطهور واما ما تراه في الكافي من المرد وفاترا
مضحيها لان ما فيها لا يقصد الاخر ولا يقصد الاخر فيقطع ان يفت نصا بآ وفي المحيط
سرق وفان حسبا ان اسلمه كذا بضم الجاء لا فيمنها وهو ان ينظر في شئ من ذلك وهو نظير
من حرق بيتك ان يفتن فيه الصلح مكتوبا على قول اكثر المشايخ ولا ينظر في المال وكلب وفهد لانها
يوجدان مباح الاصل وخيانته كان يجوز لو دعي ما فيه من الشئ المأمون بلفظ هو ان يأخذ من اليد
سيرة ^{سيرة} ونهب هو ان يأخذ عاوجه العلانية قهر ام ظاهرا بغير اذنية او قربة كذا في التلخيص وينش
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقطع على الخنزير وهو النباش وحسن اهل المدينة ومال عامة كمال بيت المال
ومال فيه شركة ومثل حقه حالا او مؤجلا بان كان له على آخر درهم حاله او مؤجلا فسرق
منه فله ان يقطع لانه استيفاء الحق والحال المؤجل في سواء لان التأجيل لا يغير المطالبة ولا يغير
تزايد حقه لانه بعد اذ حقه يكون شركا فيه وهو شايع وان سرق منه عرضا يقطع اذ ليس له ولا يغير
منه الا بغيره بالترجيح وما يقطع فيه ولم يغير يغير من سرق عينه فقطع فدها ثم عاد فسرقها وهي حالها
لم يقطع لما سبق حتى اذا تغير فسرق قطعي ثانيا كغيره فقطع فيه فسرق ولا يقطع بيرة من شئ
ولو كان اليسر في مال غيره يغير ان سرقه من ذي الجرم الحر سواء كان اليسر في مال ذمهم او مال غير
لا يوجب القطع للشبهة في حرز بخلاف ماله اي مال المحرم اذا سرق من بيت غيره حيث يقطع
للمحقق الحرز وبخلاف مال مريضته مطلقا اي وسرق من بيتها او بيت غيرها حيث يقطع لتحقيق
الحرز ولا يسرق من زوج وعرس ولو كان سرقه العرس من حرز حاصره اي الزوج فان بوطه بيد
كل من في مال الاخر مانع من القطع ولا يسرق عبد من بيت او عرس اي عرس من بيت او زوج سيرة
لوجود الاذن بالدخول عادة في هذه الصور ولا يسرق المولى من مكاتبه لان له في كسبه حقا
ولا يسرق الضيف من مضيفه لان البيت لم يسرق حرز في حقه كونه مأذونا في دخول ولا يسرق
من مضيقه لان له فيه نصيبا وحام نهار الوجود الاذن عادة في الاول وحقيقة في الثاني فاعلم الحرز
وكذا احوال التجار والحائز اذا سرق منها قبل ان يبيت لا حرز الاموال والاذن في قصده بالنيار
وسرق شيئا ولم يخرج من اذنه لا يقطع فيه ايضا لان اذنه لم يحرز واحد فلابد من الاخر اخرج منها

او دخل بيتا وناول من هو خارج حيث لا قطع عليها لان قول لم يخرج لا يخرج من البيت معتبر على المال
قبل خروجه والتا لم يملك الحرز فلم يمت سرقته من كل واحد وانقب بيتا فادخل يد واخذ نصا بآ
حيث لا يقطع لما روي عن علي رضي الله عنه انصر اذا كان طريقا لا يقطع وسرق في هذا او سرق في خارجة
من كم غيره فالتة النهاية الصرة وعاء الداهم والمرد هي ان يفتن في كم وانما كان الحكم هكذا
لان الرباط من خارج فبالطريق تحقق الاخذ من الظاهر فلم يوجد من يد الحرز وان كان الصرة داخل
فقطرها واخذها فقطع لان الرباط في الصرة داخل لكم فيوجد كذا من الداخل ولو كان مكان القطر
حل الرباط بفعل الحكم لا تعكس عنه او سرق جمل من قطار او حملا حيث لم يقطع وما كان
معها سارق يسوقه او قايد يقيوده ولا من الفصوص السابق والقايد الشوق والفود وقطع المسافة
لا الحفظ وقطع سارق الجمل والحمل ان حفظ صاحبه او قام عليه وان التهم على العمل او يفر من حفظه
او شق الحمل واخذ منه شيئا يبلغ النصف فان الحرز في حرز وادخل يده في صندوق غيره او كذا وجب
للاخذ واخذ قدر النص او اخرج من مقصورة دار فيها مفاصل في سرقها او سرق صاحب مقصورة
عن مقصورة اخرى يفر دار فيها جرحا بسكين في كل منها من لا يعلق له بالجرم في سرقها غيره دارا
لو احدث بها شقولة بمقاعة وقدمه وبينهم انبساط او الفئ شيا من حرز في الطريق ثم اخذ
لان التي حيلة يعادها السارق لا فاضر قايد فيه ولم يغير من عليه بد مقبرة فاعبر الكل فعادوا
فقطع واذا اخرج ولم يؤخذ فهو مضيق لاساق فلا يقطع او حمل على حمار فافقه فاخرج لا يبين
مضاف اليه ليقوة في الميتة لادامان ان يقتل في وقت سيرة في الارض بالفساد **فصل** يقطع
بين السارق اما الفطع في انقرة وما بين يمين فقرة ان يسرق فاقطعوا ايمانهم والقرابة للشهود
يعمل با عند نام من زنت لان الله عليه السلام امر بقطع السارق من الزند ويحسم لقوله عليه السلام
فاقطعوا وحيث لا يحرز بد شديد بين لانه ربما يقطع في الثلث والحرز لغيره لا مشكك ثم
رجل اليسر فان عاد لا يقطع وجب من يمينه وعنده ايضا ان يقطع في الثلث
يد اليسر في الرابعة رجل اليسر لقوله صلى الله عليه وسلم من سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد
فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ولما اجمع الصحابة من تجريم من سرق فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد
ان لا يقطع بل يبطش بها او يجلد فيسبى او يقطع احد منهم بالحديث فله على من وقال الامام الطحاوي

سمعت هذه الآثار فلم يحسن منها أصلا ولو وضع حمل على السارق أو الشئ فإلحاق هذه الشئ قوله لا
 لم يقطع ما عدم القطع في إذا كان يدع اليسر أو إيهامها أو أصعبها أو رجاله الخ مقلوبة أو شلها
 فلان فيه نفوت جبر النفع وهو البطش والمنع بخلاف ما إذا كانت أصبع واحدة أو إيهام مقطوعة
 أو شلها لان فوتها لا يمنع القطع في ظاهر الرواية وإنما عدمه فيما ذكر بقوله وورده له ما كره قبل الخصم
 فلا بد من دعوى كمن لا تظهر القصة وإنما فيما ذكر بقوله أو ملكه به مع القبض أو بيع أو نقصت قيمته
 من النص قبل القطع هذا قيد للملك والنقصان معا فلا بد قيام المحصومة عند الاستيفاء من القطع
 وقولنا في الأول وقيام حال النص عند الامضاء شرط القطع أيضا وقد تنافي في الثاني وإنما ذكر بقوله
 أو سرق وشهد عليه شهادان فادعى كون السرقة ملكه وإن لم يبرهن فلا تنافي في دارنة لا يثبت
 بحكم لا يثبت ولا خلاف وإنما فيما ذكر بقوله أو قرأى تسارق بالسرقة وإذا عاه الملك أحدهما
 وإن لم يبرهن حيث لا يقطعان فلان الرجوع عامل في حق الرجوع وموث للشبهة في حق الآخر
 لان السرقة تثبت بأقرها على التقرية قال في الوقاية أو سرق فادعى ملكه أو أحد السارقين أو لغيره بحث
 لان المهم من العبارة مطلوب والمطلوب غير مهموم فيها أما الأول فلان قوله أحد السارقين عطف على ضم
 فلا بد من السارق سارقا فادعى أحدهما وهو ليس بطلب وإنما الثاني فلان المطلق لا يفرق السارقان
 فادعى الملك أحدهما كما هو المذكور في الهدية والكافي وغيرهما وهو ليس بلازم إذا لا شاع في العبارة
 بالقرار وإنما فيما ذكر بقوله ولم يبالى بالملك وإن قرأ تسارق لم يقطع فلان الدعوى شرط
 فلا بد من المطالبة سرقا وغاب عنها فبرهن على سرقتها فقطع الحاضر لان السرقة في المثل تثبت
 على الغائب كان اجنبيا وبدعوى الاجنبى لا تثبت الشبهة ولان احتمال الدعوى في شبهة فلا
 وقطع السارق بحصومة ذي يد حافظه كاب ووصى ومودع وغاصب وصاحب دبو
 ومستعير ومستأجر ومضارب وقابض على سوم الشراء ومرتهن ومستبضع وحصومة المالك
 أيضا من سرق منهم مفعول حصومة اما حافظه فلان السرقة موجبة لقطع في نفسه او ظهر
 عند التقاضي شرعية بناء على حصومة معتبرة فيستوفى لقطع ولم يدعى وهي مقصودة
 كالمالك فاذ ازيلت كان لهم ان يحصوموا عن انفسهم لاستروادها لانيابة لانه ان كان امينا لا يمكن
 من اداء الامانة الا به وان كان ضينا لا يمكن من اسقاط الضمان عنه في الآيه بان يقول سرق مني

فإذا كان

فإذا كان أصليا في المحصومة وجب الاستيفاء عند الشئ بلا حرفة المالك لان القطع حقه فلا يخاف
 القصاص واما حصومة المالك من سرق منهم فلان له حقيقة المالك وهو أقوى من اليد فقطعة
 فلا يجازى بالثانية فلا يجزى بالاولى ولا يقطع من سرق من سارق قطع بغيره أو سرق بغيره
 فقطع به وبقي السرقة في يد وسرق من السارق آخر لا يقطع الثاني لان السرقة انما تجب لقطع اذا كانت
 من يد المالك أو الامين أو الضامن ^{أو الضامن} انما لم يوجب شيئا منها لان السارق الاول ليس بالمالك ولا امين
 ولا ضامن حتى لو المظن لا يضمن كما ساق بخلاف ما إذا سرق قبل القطع حيث يكون له ورتب للمالك
 القطع لانه في محله الغاصب وقطع عبد سرقه لان قراره صحيح من حيث انه أقر في السرقة وانما
 يجب عليه بسبب الحياية والحماية انما تحقق بواسطة التكليف والتكليف انما تحقق من حيث
 انه أقر لان حيث انه مال ثم ينفذ له المالية فيقع من حيث انه مال او لا ثم في الآخرة ان قوله مقبول
 في بدل مضان لعدمها وما قطع به مطلقا أي سواء كان المقطوع حر أو عبد لان بقوله الصاحب
 لبقاء ملكه ولا يضمن وإن تلف بقوله صلى الله عليه وسلم لا عزم على التسارق بعد ما قطعت يمينه قوله
 وإن تلف اشارة الى رد ما روى الحسن بن أبي حنيفة روى ان الضمان يجب بالاستهلاك ولا من سرق عطف
 على أصبه لا يضمن وجاز لفصل مراتب فقطع ولو كان القطع ببعضها أي بعض السرقات شيئا مفعول
 لا يضمن منها أي من تلك السرقات يعني من سرق سرقات فحضر فعذر من ادبها وأدعى حقه فأنشأ فقطع
 فيها فهو محض عطف ولا يضمن شيئا عند أبي حنيفة روى ان حضر واجبة انقطعت يده بحضوره لا يضمن شيئا
 بالوافق ولا لا يضمن أيضا فاطع يبار من لم يقطع يمينه بسرقة لانه تلف واختلف من حنيفة ماهر
 خير منه فان لم يقطع السرقة كانت حاصلة قبل فليأخذ المثل كانت مستحق بالانكاف
 فبقطع السرقة سلبت فصارت حاصلة له به قال انما سارق هذا الشئ بدونها أي بدو الاضطرار يتسبون
 سارق لا يقطع كونه عدة لا قرارا وقطع من سرق ما سرق في الدار فاعجزه وهو بعد الشئ أو
 العشرة أي عشرة دراهم مضروبة فيقيد بين ان يكون الشئ في الدار وان يساوي عشرة دراهم
 بعد الشئ في الدار لانه اذا خرج غير شقوق وهوب عشرة دراهم ثم شق وانقص فبئس الشئ من العشرة
 فانه يقطع قولوا واحدا وان شق في الدار وانقص فبئس ثم خرج لا يقطع لان السرقة تمت على الغائب الكافر
 في الاول الثاني فظهر ان القيد الثاني لا بد منه ولذا ذكر في الهدية والكافي وغيرهما وقد ترك في الوقاية ولكن

من سارقا آخر

وهي

أي من سارقا آخر

بالإضافة وتلك كقوله في السرقة وقال
 السارق هذا الشئ مع

اول خمس

غیر

غني الاكثر منه لانه يتغير بعد هافيت ادى التائب وما اخذ خلفه او الف لا يضمن يعني اذا قطع
قتل القاطع فلا ضمان عليه في ما اخذ اعتبارا بان قتل الضحية وقد مر وبقتل احدهم حدود الامة
جزا الخارطة وهي تحقق بان يكون العفو قد ادى للبعض حتى اذا رآه قدامهم اتحادا واليه والشروط
هو القتل منه واحد منهم وقد وجد وجه عصا لهم كالسيف لان قطع الطريق يحصل بالقتل
بأنه كانت بل تجزأ اخذ المال والاخافة وان جرح واخذ المال قطع اي قطع يد ورجل من هذه
وعد جرحه لان الحدي وجب حقا لله تعالى فقتل عصبة النفس حقا للعبد كما سقطت عصبة المال
لان القطع مع الضمان لا يجتمعان وان جرح فقطه اي لم يقتل ولم يؤخذ ما لا جواب هذا الشرط فله
الاخذ فلاحد او قتل عمدا بعد دبر واخذ المال فباب قبل ان يسلك او كان منهم غير مكلف اي صبي
او مجنون او ذرعه محرم من المارة او قطع بعض المارة على البعض او قطع الطريق بيلا او نهارا
بمصر او مصرين متقاربين فلاحد او سقوطه اذا جرح فقط فلا نية الجنابة ليس فيها حد فلا سقط
حق العبد او سقوطه ضمن استيفاء الحد ولم يوجد في حقه فلول القصاص ان كانت الجرحه مؤنية
القصاص او الارش ان كانت قماية الارش في الاول من الصور المذكورة وهي ما اذا جرح فقط
اما سقوطه اذا اخذ بعد مالاب وقد قتل حدا واخذ المال فاقوله تعالى الذين تاوبوا من قبل ان تنفذوا
عليهم فاذا سقط ظهرك حق العبدية ويكون له اي لول القود اي قتل القاطع والعفو في غير هاتين الصور
المذكورة واما اذا كان منهم غير مكلف او ذرعه محرم فلا نية جنابة واحدة قامت بالكل فاذ لم يقع
فصل بعضهم موجبا كان فعل الباقي بعض العلة وبه لا يثبت الحكم واذا سقط الحد صار القتل
الى الاولياء انشاء القتل وان شاء العفو واما اذا قطع بعض المارة على بعض فلا نية الجرح واحد
فصار القاطع كذا واحدا واما اذا قطع بيلا او نهارا بمصر او بين مصرين متقاربين فلا نية الظار
لحق القرش لانهم يؤخذون بدم المال ايضا لا للمال المستحق ويؤدون ويجزئون الارش كما هم الجنابة
ولو قتلوا فالامر الى الاولياء وعنا في يوسف بيعتهم لو كانوا في مصر بيلا وفيهم وبينهم مصر
اقل من مسيرة سفر مجرى عليهم احكام قطاع الطريق قال في الاختيار عليه الفتوى يصلح للناس
وهي وقع شر المتغلبة المد المتصرصة وفي الحنفية كسر النون مصدر حتى يعني اذا حق بصل حتى
قتل فعليه دية ومساواة وجهه في الجنابة ان شاء الله تعالى من اعتاده في مصر قتل لانه صار اسعيا ولا ضمان

عن رسول الله تعالى إنما أعطوا الجزية لكونهم أمواتا وما ذكروا من أموالهم كما ماتوا والموت بما روي في الحديث
بسياسة ولا ذوة عهد في عهد والعطف للغايرة فكانت قال لا يقتل مؤمن ولا ذمي بكافر فيكون
منا مناصرة ذوة لاها أي لا يقتل مسلم وذمي بمسلم غير معصوم الدم على التأييد كما روي به مثله
أي يقتل المشرك بالمسلم قياسا للمساواة بينهما ولا يقتل الشيخ بالقيام مسيح القتل
ويقتل العاقل بالجنون والبالغ بالصبي والصبي بالأعمى والزمن ناقص الأصل والرجل
بالمرأة للمعمومات والفرع باصله وأن عللا لعدم المسقط لا عكس ^{أي يقتل الولد} أي يقتل الأصل بغير عيب ^{أو يترك} الأول
الاب والام ولد والحجة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يقاد الولد بولده ولا سيد بعبد ومسلم
ومكانته وعبد ولد لأنه لا يسوجب نفقة القصاص على نفسه ولا ولد على وعبد بعضه
لأن القصاص لا يتجزئ ولا أي يقتل قاتل عبد الرهن حتى يجمع عاقده أي الرهن والمرئ لأن الرهن
لا ملك له فلا يلحق القصاص والرهن بولده ليدل على بطل حق الرهن في الرهن فشرط اجتماعهما ليسقط
حق الرهن برضاه وذكر في العيون والجامع الصغير كفر الأيديم وغيرهما أن القصاص لا يثبت
لها وان اجتماعهما كخلف الكافي ولا قاتل مكاتب قتل عمدا عن وفاء أي قد ترك ما ينبغي بديله وعن واث
وسيد وان اجتماعهما لا يورث والسيد لأن الصحابة اختلفوا في موته حر أو رقيا ففعل الأول والآخر
هو الورث وعلى الثاني المولى فاشبه من الحق وارفع القصاص فان لم يترك وارثا غير سيده
أترك ولا وفاء قاد سيد له عنه لا فود يقتل مسلم مسلمانة مشتركة بين الصنفين بل يكفر ويترك
أي يعطى الدية لأنه ليس بعدل خطاء مات شخص بفعل نفسه بان شئ نفسه وفعل زيد بان شئ
واسيد بان عقده وحياة بان له عنه ضمن زيد تلك الدية لأن فعل الأيديم والحجة جنس واحد فكونه
عمدا في الذابين وفعل نفسه هدر في الدنيا مغيرة في عقبى حتى ياتهم بالاجماع وفعل الاجنبي مغيرة
في الذابين فصارت الأفعال ثلثة اجناس فيتنوع دية النفس ثلثا فليكون التلطف بفعل الاجنبي
فلها قبله تلك الدية لكن في ماله لأنه عمدا والعاقلة لا يقبل العمد كما سياتي في الله تعالى شهد
سيفاعا على المسلمين وجب قتل لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من شرب على المسلمين سيده اقتلوه منه أي
أهله وإنما وجب لأن دفع الضر واجب ولا شيء به أي يقتل وإنما قال هذا بعد القول بالوجوب
لأنه ان يجب قتل دفع الشر ويجب بقتله شيء كاف في أجل القصاص والمجمل كما سياتي في الله تعالى

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

منه الى الله والشكر لله

فقلنا سلاح على رجل مطلقا ليل او نهارا في مصر وغيره او ثمر عضة اليد او مصر
او نهارا في غيره فقلنا المشهور عليه عندنا حيث لا يجب على من يقع به عيبه الخروج منه فقلنا
جاء ولا يجب بقتله شي لقوله صلى الله عليه وسلم قال دون الملائكة اذا نفيتم اي القتل بالاص ماله
واذا لم ينفيتم لم يخرجوا كذا اذا قتل قبل الاخذ اذا قصد الاخذ ولا يمكن من دفعه الا بالقتل وكذا
اذا دخل دار رجل بالسلاح فغلب على ظن صاحب الدار انه قاصد لقتله حرقتله شهره عسانا
في مصر قتل من قتل عندنا لان العصا ليس كالسلاح والظاهر لحوق القوت بهما او المصرا
فلا يقضى بالقتل شهره سلاحا ضرب بالضرر فقتله المضروب يقاد القاتل لانه اذا انصرف
عاد عصمة الزالة بالضرر فاذا قتل آخر قتل معصوما فاعطيه القود وضمن قاتل مخون
وصبي شاهدين سلاحا ولو كان قتلها ما عدا الدية مفعول ضمن في ماله لما مر ان العوقل
لا يضمن العهد وضمن قاتل حل صال عليه القيمة وذلك لان فعل المخون والضرب والذات غير متصف
بالخط فلم يقع بغيا فلا تسقط العصمة ومقتضى قتل النفس المعصومة في الآدمي وجوب القصاص
لكنه امتنع لوجود البيع وهو دفع الشر فوجب الدية فيه والقيمة في الذابة يقتضى كبحر ثبت
عيانا او شهادة جعله مجرما وحاوذا افرش حتى مات يعني ان طريق ثبوت القصاص
سواء الامران احدهما ان يخرج رجل جلا بمخض جماعة فان ضربها او شاكها يشهد بجلده ان جعله
مجرا وحاوذا افرش حتى مات ولو كان جرحه اياه بخويسة بكسر الميم وتشديد اللام
ابرة عضة يقال لها بالفارسية جوادوز لا بخواجرة وان تعدد لانها ليست في معنى السلاح
الا ان يفرز بالابرة في مقتل اي في موضع يقتل بغير الابرة فيه فيجب القصاص كذا
في الكفا ويجوز عطف على خويسة اي شقيا ايضا يخرج حذره وهو بالفارسية كحل كانه
في معنى السلاح لظاهره لانه ليس كذلك وروي عنه اذا جرح وجب القصاص لا لقوده
او مثقل او خنق بكسر النون مصدر قولك خنقت خنقة كذا في الصحاح او تفرق في اوسوط
والله ضرب بها لان وجوب القصاص مختص بالعد الخشن وذابان بالشر يقتل بالية وهو
الآلة اللازمة لان الجرح يعمل في نفس الميمنة فظاهر او باطن او غيره يقتضها باحدا لا فاهرا
وقوامها بالظاهر والباطن كل ما هو جنس الحديد كالصفر والنجاس والرمصاص والذهب

مردق

والله اعلم



والفضة والآنكه الحديد لو كان له حدة تفرق لانه يحرق في معنى السلام وماه
 بمقدار حديد يقتل بياى من شأنه ان يقتل به فخرجه اولافات منه قتل كذا الوضعية بعضها
 رأسه مقتب بالحديد وقد اصابه الحديد فخرجه او لا ضربه بقدر حديد ومقتب
 او عمود فان منه كذا في المبسوط وروى الظحا او عن ابي حنيفة انه لا يجب القصاص
 اذا لم يخرج كما لو ضربه بالعصا الكبيرة او الحجر المدور ولم يخرج لا يجب القصاص في قول
 ابي حنيفة رج فان قاضى خا وظهر الرواية في حد يد وما يشبهه كالخيل وغيره لا يشترط الخروج
 لوجوب القصاص قتل من له ولي واحد فله ان يقتص او يقتص القاتل قصاصا في قصاص
 بالقصاص بنفسه متعلق بقوله قتل القاتل اى ان يقتل بنفسه القاتل او امر غيره
 ولا ضمان عليه اى على ذلك الغير اذا كان الامر ظاهر هذا بقية جميع ما سبق في قتل
 رجل رجلا بغير جماعة وكان له ولي واحد جاز له قتل القاتل بنفسه حتى لو كان منعقد
 فان تقصوا كانوا كواحد والام يجوز القتل وجاز ايضا ان يامر آخر بقتله اما كونه قيد
 الجواز القصاص له قبل القضاء فلما امر من جواز القصاص لم يخرج ثبت عيانا واما كونه
 قيد لعدم لضمان عليه فلا يجوز القتل لظهور الامر في الضمان واما اذا قتل اى الاجنبى
 وقال لو لم امرته لم يصده قاتل الاجنبى لانقضاء شرط جواز القتل وهو ظهور الامر ويل
 القصاص من برئ القاتل اى كل من برئ القاتل فله ولاية القصاص ولو كان زوجا
 او زوجة كذا الذية اى استحق الذية كل من استحق الاوث وليس لبعض الورثة استيفاءه
 اذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا لاحتمال عفو الغائب وصحة ويسوف في الكبير قبل الصغير
 لانه حق لا يتجزى بثبوت سبب لا يتجزى وهو القرابة واحتمال العفو والصلح من الصغير
 منقطع فيثبت لكل واحد كذا في ولاية الانكاح ولا يجوز التوكيل باستيفائه اى
 استيفاء القصاص بنفسه للموكل عن المجلس لانها تندرج بانسبها وشبهه العفو ثابتة
 حال غيبته بل هو الظاهر للندب الشرعى قتل رجل رجلا لا ولعله للامام فله والصلح
 لان السبب الاول من اولى الالعصا لان فيه ضرر للعامة وبقيد ابو المعنوه قاطع يد
 وقائل فريسيه يعني اذا قطع رجل يد المعنوه عمدا او قتل فريسيه كولد فاب المعنوه بقبه

لا يشترط الخروج

من جانبه لان الالبسة ولاية على نفسه فليهما كالاكراج وبصالح لان انفع للمعنوه
 من الاستيفاء فلما ملك الاستيفاء فلا بد من تلك الصلح اولى هذا الاصلح على قدر الذية
 او اكثر منه والا لا يصح وتجب الذية كاملة ذكر الزيلع ولا يعقوبه لانه ابطال الحق وللوصى
 الصلح فقط لان ولاية القصاص تابعة لولاية النفس وهي خاصة بالاب والصبي للمعنوه
 والقاضي كالأب في الاحكام المذكورة ويسقط قود نفس وما دونها ورثة عياى بقتل
 ابوه امه عمدا او قطع يد عمدا لا ينوفى فيه ابنه بل يسقط له حصته الابوة وبموت القاتل
 لغوات القتل بعفو الاولياء وصلى حرم على مال قاتل لانه حقهم فيجوز تصرفهم كيف شاؤا
 ويجب حالاً وان لم يذكر الحلول والتأجيل لانه مال واجب بالعقد والاصل في امثاله
 الحلول كالمهر والتمن ويسقط ايضا بصلح احدهم وعقوبه لان القود اذا ثبت للجميع
 فكل منهم يمكن من الصلح والعفو ومن ضروره مسقوط حتى البعض في القود مسقوط
 حتى الباقيين فيه لانه لا يتجزى وللباقى حصه من الذية لان استيفاء القصاص بعد رجوع القاتل
 وهو وثبوت عصمة بعفو البعض فوجب المال كما في الخطا فان العجز عن القصاص ثم لم يجرى في القاتل
 وهو كونه خائفا ولا حصه للمقاتل لاسقاطه حقه صالح بالف وكيل مولى عمدا وخر قاتلا
 اى العبد والخير بالصلح متعلق بوكيل عن دمه اى الدم الواجب عليه ما به اى بالالف
 ينصف بينهما الف بمعنى ان قتل خرو وعبد رجلا عمدا حتى وجب عليه ما الدم فوكل
 الحر ومولى العبد رجلا لان بصلح من دمه على الف ففعل الف الف على الحر ومولى العبد نصفان
 ويقتل جميع بغير اى اذا قتل جماعة واحدا عمدا يقتل الجماعة به لاجتماع الصحابة وبالعكس
 يعنى يقتل واحد بجماعة قتلهم عمدا ويكتفى به اى بقتله للجميع ولا شئ من المال اذا حضر
 ونهرهم قال الشافعى يقتل للاول منهم ان قتلهم بالتعاقب ويقضى بالذية لمن بعدهم تركته
 لان العاقلة لا تعقل العمد وان قتلهم جميعا معا ولم يعرف الاول بفرع بينهم ويقضى بالهود
 لمن خرج له القرعة وبالذية للباقيين وقيل لهم جميعا او يقيم الذيات بينهم لان الوجود
 منهم قتلان والموجود منه قتل واحد فلا تمايز هو القياس في الفصل الاول لكثر كراه
 لاجماع ولنا ان كل واحد منهم قاتل على الكمال فحصل القاتل الا ترى ان الواجب في قتل واحد
 هو القصاص ولو لا تمايز لما وجب ولو حضر في الواحد من المقتولين قتل القاتل له وسقط

حق البقية اي حق اولياء بقية المتوفين كوت القائل اي كما سقط بموت القائل حلف انفسه
 نفوا محل الاستيفاء كما مر قود بين اثنين ففعا احدهما ثم قتل الاخران علم ان عقو البعض
 مسقط له بقاد والا فلا يفيد ان القصاص اذا كان بين اثنين ففعا احدهما وضمن صاحبه
 ان عقو اخص لا يوثق في حقه فقتل القائل فانه لا يقاد فيه ومعلوم ان يذوق بغير حق ولكن
 لما كان متأولا ولا وجه لادفنه اذ عند البعض لا يسقط القصاص بعفوا واحد مما قصاص
 ذلك التأويل مانعا وجوب القصاص كذا في المحيط رجل جرح رجلا فاشهد له الجرح
 على نفسه ان فلانا لم يجرحه لم يجرحه ثم مات الجرحى فلا شيء على فلان ولا يقبل
 البينة عليه وان عفا الجرحى او الاولياء بعد الجرح قبل الموت جاز لعفو شريكه اذ كذا في نقض
 المسحوق لا يجب القود بقتل عبد الوقف عمدا كذا في الخلاصة ولا يقاد الا باليقاد لقوله
 صلى الله تعالى عليه وسلم لا قود الا باليقاد اي لا قود يسوف الا باليقاد والمراد بالسيف
 السيف كذا في الفتاوى وقال اصحاب ابن مسعود لا قود الا باليقاد وانما كفي عن السيف
 بالسيف كذا في الكافي **باب** القود فيما دون النفس هو فيما يمكن فيه حفظ المماثلة
 فيقاد قاطع اليد عما من المفصل حتى اذا كان من نصف اليد لم يقدر لا متاع حفظ المماثلة
 ولو كان يده اكبر منها كذا الرجل فانها اذا قطعت من المفصل يقاد ولو من نصف اليد لا
 ولما رن فان مارن الانف اذا قطع عمدا يقاد ولو من قصبة فلا والاذا كذا فانه اذا قطع عمدا يقاد
 ايضا وكذا عين ضربت فزال ضوءها وبقيت العين وبين طريق القود بقوله فيجعل على وجهه
 اي الضارب قطن رطب ويقابل عينه بمرات محباة فان ضوء عينه ايضا يزول ولو وقعت
 اي عينه لا اي يقاد لا متاع حفظ المماثلة قوله وكل شجرة عطف على الرجل اي كذا كل شجرة
 يراعى فيها المماثلة حيث ثبت فيه القود كالموضحة وهي ان يظهر العظم كاسيا في لا قود
 في عظم الا اليسر لقوله صلى الله تعالى عليه ولم لا قصاص في العظم وقال عمر بن مسعود رضي الله تعالى عنهم
 لا قصاص في عظم الا اليسر وهو المراد بالحدوث وان تفاوتتا بالتصغير والكبر لا لانه لا يقدر على التقاد
 في المنفعة فقتل من الضارب ان قلعت سن المضروب وتبرد اي كسر بالبرد ان كسرت
 اي ان ينسبوا ولا قود ايضا في طرفه رجل وامرأة وحر وعبد وعبدية لان الاطراف في حكم الاموال

فينفق المماثلة للنفاء في القيمة ولا قود ايضا في قطع يده من نصف اليد بعد لاقتر وجانفة
 برئت لان البرء في الجانفة نادر فلا يمكن ان يخرج الشاخص وجديس من فيكون اهلا كذا
 فلا يجوز وانما اذ لم يبرأ فان سرت وجب القود والا فلا يقاد له ان يظهر الحال من البرء
 وتسرية ولا قود ايضا في اليد وكذا لا متاع حفظ المماثلة فيها لان الانقياض والانشي
 يخرج فيها ما عجز به يوفى به ان كان القطع من الاصل يقتصر الا اذا قطع عن الذكركم حشفة
 لا مكان حفظ المماثلة في وطرفه الذي والمسلم سواء للثبوت في الاصل وخير الجاني يله
 ان كان يذلقا طبع شدة او ناقصة اي ناقصة الاصابع او ريش الشاخص اكبر من ريش الشاخص
 بين القود والآتش الكامل متعلق بقوله خير ما الاول وهو ما اذا كان يذلقا طبع شدة او ناقصة
 الاصابع بخلاف يذلقا طبع فلا يستيفاء حقه بجزء منه فبشر بين ان يجوز يذوق حقه في القطع
 وبين ان يأخذ الارش كما ذكرنا لف مثلنا لان الشاخص لا يذوق حقه عن ايده الناس ولم يوق منه الا الرد وخير
 بين ان يأخذ الموجود ناقصا وبين ان يأخذ القيمة وما الشاخص وهو ما اذا كان ريش الشاخص اكبر من ريش الشاخص
 اسنوع ما بين قرني الشاخص وهو لا يستوعب ما بين قرني الشاخص فلان الشاخص انما كانت موجبة لكونها
 مشبهة فيزداد الشين بزيادة ما بين قرني الشاخص زيادة على ما فعل وبما يستيفاء ذرة حقه
 لا بحق الشاخص من الشين مثل ما يلقى الشاخص فيخرج كما في الآراء والقصص لا يقدر على ان يذوق حقه
 كينا او احدها عليها فقطعت يعني اذا قطع رجلان يد رجل يار احدها كينا او احدها من جانب
 وامرأه على عدي في انفصلت لا يقطع بداهما وقال الشافعي يقطعها ان اعتبارا بالانفس لان الاطراف
 تابعة لها بخلاف ما اذا اقترا احدهما استكين من جانب والاخر من الجانب الاخر حتى يقطعها استكينان
 في الوسط وبانت اليد حيث لا يجب القود فيه على واحد منهما اذ لم يوجد من كل منهما امر الا في الشاخص
 الاعلى بعض العضو وانما ان كل واحد منهما قاطع ببعضه لا يقطع بقوة احدهما بل يقطع بقوة
 الاخر فلا يجوز ان يقطع الكل ببعضه والنتش ان بالوحد لا نهلكم اليد او اذ قصاص كذا في الآراء
 كل واحد من جانب آخر بخلاف النفس فان فيها اليد او العمة فقط وفي النصف بغير
 المساواة في المنفعة والقيمة وضمنا ديتها اي يضمن القاطعان دية للقطوعة لان التلف
 حصل بفعلها فيجب عليها نصف الدية على كل منهما الربع من دية الما من مزاها وان قطع رجلا

يبنى جلين سوا قطعها معا او بالحقاق فلهما اذا حضر اي قطع يمنة ودية يد
اي نصف دية النفس بقسمتين ما بينهما نصفين ما ثبت القطع لهما فلان قسما لهما في
بوجوب التمسك في الاستحقاق ولا عبرة بالنقد واما في غير ذلك لا حق
كل واحد منهما ثابت في كل اليد ففقد السبب في حق الثاني وهذا لو كان القاطع لهما عبد استويا
فما استحقاق دية واحدة واما ثبوت الدية لهما فلما عرفت ان الاطراف هي هنا في حكم الاموال وعرفت
ايضا ان القود ثابت لهما على الحال لكن كل واحد منهما له استوف حقه كما هو حقه فيلزم بالضرورة
اعتبار ماليتها لاطراف ايضا كباقي حق المظلوم على الظالم ولهذا وجبت الدية بخلاف ما
اذا كان القصاص في نفس حيث يكفى فيه بالقتل لهما بدون الدية فيد بمنى رجلين لانه لو قطع
يمين رجل وسبب آخر قطع يده لهما وكذا اذا قطعها الواحد فان حضر احدهما الى احد المقتولين
وقطع يد القاطع فلا خير الدية اي دية واحدة للآخرين بسوفي حقه ولا يجب عليه التأخير
بحسن الآخر لثبوت حقه بيمين وحق الآخر سر دة الاحتمال ان لا يطلب او يعفو تجاونا او صلحا فاذا
استوفى الاول تمام حقه بالقود بقي حق الثاني في تمام دية يد واحدة لان الاطراف ليست كالنفس
كما امر في عهد فقد ستمت الى آخر فانما يقتل الاول لانه عمد وعلى عاقلة الدية لثا لانه خطأ
قطع رجل يد رجل آخر ثم قتل اخذ اي قطع بهما اي بوجوب قطع وقلة في عمدين ومختلفين
بان قطع عمد وقتل خطأ او عكس بر بينهما او لا متعلق بالعمد والمختلفين اما في العمدين
فان بر بينهما يقتضى بالقطع ثم بالقتل وان لم يبرر فكذا عنده لانه المثل صورة ومعنى وعندهما
بقتل ولا يقطع فيدخل جزاء القطع في جزاء القتل واما في المختلفين فانه اذا قطع عمد ثم قتل خطأ
يقتضى للقطع ويؤخذ دية النفس وعكس يؤخذ الدية للقطع ويقتضى للقتل لا اختلاف
لجنايتين لكون احدهما عمد والاخر خطأ واخذ بهما ايضا في خطأ بين بينهما يسر اي يجزي دية القطع
ودية القتل واخذ بدية واحدة في خطائين اي خطأ القطع وخطأ القتل لا يسر بينهما لاق
دية القطع انما تجب عند استحكام اثر الفعل سواء علم عدم التسرية والفرق بين من قصود
وبين عمدين لا يسر بينهما ان الدية مثل غير معقول فالاصل عدم وجوبها بخلاف القصاص فانه
مثل معقول فالاصل ان القتل اما عمد او خطأ والقطع كذلك صار اربعة ثم لما ان يكون بر

اولا صار ثمانية وقد بين حكم كل واحد منهما كما في ضرب مائة سوط بر من تسعين وبقية
اشرو مائة عشرة حيث يكفى بدية واحدة فانه لما بر من تسعين لم يتبق معتبرة الا
في حق التعزير وكذا كل جرعة انما ملئت ولم يبق لهما اشرو عند دية حنيفة وعن ابو يوسف راج ومثله
حكومة عدل وعن محمد جرة الطيب وعن الادوية لان بقي الاثر وجب حكومة عدل وسبب
بيانها في الدييات ودية للقتل عفا المقطوع عن القاطع فالت منه ضمن دية بعض رجل قطع
يد رجل عمدا فعفا المقطوع عن القاطع ثم مات منه فعفا القاطع الدية في ماله ولو عفا عما يحدث منه ايضا
او عن الجناية فهو عفو عن النفس ولا شيء عليه اي على القاتل فالخطأ من الثلث والعمد من الكل يعني
ان كانت الجناية خطأ وقد عفي عنها فهو عفو عن الدية فيعبر من الثلث لان الدية مال في حق الورثة
يتعلق بها والعفو وصية فيصح من الثلث واما العمد فموجب قود وهو ليس بمال فلهذا يتعلق به خالف
فيصح العفو عنه على الكمال هذا عنده وعندهما العفو عن القطع عفو عن النفس ايضا كذا الشيخ
يعني ان العفو عن الشبهة كالعفو عن القطع عنده وعندهما عفو عن النفس ايضا قطعت امرأة
يد رجل عمدا ففكرها عايد ثم ما قتلها من المثل وعليها دية في ماله او عفا قتلها بالخطأ هذا
عند حنيفة ومع لان العفو عن اليد والقطع لا يكون عفو عما يحدث منه فكذا التزوج على اليد
والقطع لا يكون تزوايا عما يحدث منه عنده ثم ان كان القطع عمدا كان تزوايا على القصاص في الاطراف
وهو ليس بمال على تقدير الاستيفاء على تقدير التسليم او على تقدير التمسك لهما على ماله لانه لا يملك
قد سبق ان القصاص لا يجزى بين الرجل والمرأة في القدر فكيف يصح تزوايا عليه قلنا الموجب الاصل للعفو
لاطلاق قوله تعالى اخرجوه من فضاء وانما سقط للعقد ثم يجب عليها الدية لان التزوج وان تضمن
العفو لكن القصاص في الطرف فاذا استبرئين انه قتل ولم يتبين اوله العفو فيجب الدية لعدم صحة
العفو عن النفس وهو في ماله لانه عمد والعاقلة لا تتحمل فاذا وجبت الدية واما المهر فمقتضى ان يستوفى
وان كان احدهما اكثر رجع صاحبه على الآخر وان كان القطع خطأ كان تزوايا على الرشيد ولا يسر
لما النفس بين ان لا ارش للبد وان السبي بعد ثم فيجوز لهما ان تزوايا على ما في يده ولا يسر
والدية واجبة بنفس القتل لانه خطأ ولا يقع المقاصة لان الدية على العاقلة اقول ينبغي ان يقع
المقاصة على القول بخلاف الدية وهو عدم وجوبها على العاقلة بل في القاتل كما سبب في تحقيق

لما

في

ولو تكلمنا عليه وما يحدث منها يعني السرية او على الجانية فان من قتلها فم مثلها لو عمد لانه
 نكاح على القصاص وهو ليس بحال فلا يصلح للمهر فيجب مهر المثل كما اذا نكحها على خمر او خمر
 ولا شيء عليها اي لاديه ولا قصاص لان حقه القصاص وقد رضيت بسقوطه على انه يصير مهر
 وهو لا يصلح له فسقط اصلا ورفع عن العاقلة قدر مهر مثلها لو خطأ لان هذا الزوج
 على الذب وهو يصلح للمهر فان ساء ما في مهر المثل الذب ولا مال له سواء اى سوى مهر المثل فلا شيء عليه
 في العاقلة لان الزوج من الجوارح الاصلية فغير من جميع المال وهم لا يفرمون شيئا منها لانهما يتجهلون
 عنها بسبب جنائهما فكيف يفرمون لها وفي الاكثر اى ان كان مهر المثل اكثر من الذب لم تجب الزيادة
 لانها رخصت باقل من مهر مثلها والزيادة الاقل اى ان كان مهر المثل اقل من الذب ترفع عن العاقلة
 والزيادة منها وضمت لهم اى للعاقلة وتصح لانهم من الاجانب فان كان يخرج من الثلث رفع عنهم ايضا
 والاسقط عنهم قدر الثلث واد والفضل للمولى اذ لا تنفذ الوصية الا من الثلث قطعت بين
 بينه وبين زيد مثلا يد بكر فانت بكر عند القصاص فاقصر زيد اى بكر ان قطع
 يد زيد فانت المقتول الاول وهو بكر قل المقتصر منه وهو زيد به اى بقطعه ساقا ذنبتين
 بالسرية ان الجانية كانت فلا زعم وان حق المقتصر في القصاص في النفس وما استيفاه القطع
 من المقتصر منه فلا يوجب سقوط حق المقتصر في القتل وضمن دية النفس من قطع بنفسه
 بدغيره قودا فسرعى يعنى ان من له القصاص في الطرف اذ استوفاه بنفسه بلا حكم الحاكم ثم
 سرع النفس ومات ضمن دية النفس عند حقيقته بع وعندها لا يضمن وهو قول الشافعي
 لانه استوفى حقه وهو القطع فسقط حكم سرية اذا الاحتراز عن السرية خارج عن وسعه
 فلا يتقيد بشرط لامة لتلايد باب القصاص فعبار كالامام اذا قطع السارق وسرعى
 الى النفس ومات كالبرغ والفساد والحمام والخنان وله ان يقر بغير حق لان حقه في القطع
 والموجود قل الا ان القصاص سقط للشبهة لانه في معنى الخطي لانه قصدا استيفاه حقه القتل
 وقتل الخطا يوجب اذية بخلاف ما ذكره من ليل اى يجب الحكم فيها بالقصاص على القاص
 بتقلده والعمل على البراغ ونحوه بالعقد واقامة الواجب لا يتقيد بشرط الامة كاذى
 الى الحرج وفي مستلنا هو مخير بين الاستيفاء والقبول بالعفو منه وفيه قيد استيفاه

بشرط

بشرط الامة كالرمي الى الصيد هذا ما قالوا ويرد على ظاهره ان استيفاه القصاص
 بنفسه في هذه الصورة اذا ورت شبهة يسقط بها القصاص كان ينبغي ان يورث حكم القصاص
 في الصورة الاولى شبهة يسقط بها القصاص لان حكم القصاص اى من الجانية ينفذ
اقول في دفعه ان حكم القصاص لا يورث شبهة يدفع بها القصاص اى يوجب القصاص
 على من يقطع لانه اذا عاه واشتبه عند القاص كان موجبا على الحكم به فيكون المدعى
 في حكم المكرم للقاص كما يكون المستوفى بنفسه في حكم الخطي بل يكون مكرما حقيقة
 بنفسه تعريف الاكرام وهو حمل الغير على فعل ما يقدم رضاه به لا اختياره فاذا كان
 في حكم المكرم او مكرما وجب القصاص عليه لان القصاص يحل بكون الذم ويكون ذلك
 كالباشر للقتل العمد كما نقر في موضعنا وار شرا ليدعطف على قوله دية النفس اى من اثار اليد
 من قطع يد من له عليه قود نفس فعقاعه اى قطع وفي القتل بالقاتل ثم عقاعه لقتل من
 دية اليد عنه وعند هذا لا يضمن لانه استوفى النفس جميع اجزاها فان لم يقتص فاذا عفا
 فهو عما سوى هذا البعض وله ان استوفى في غير حقه لكن لا يجب القصاص للمقتبة
باب الشهادة في القتل واعتبار حاله اى حالة القتل القود يثبت للموتى بد لا ردا
 اعلم ان بهما طريقين احدهما طريق الخلاف وهو ان يثبت الملك للموتى ابتداء بسبب العقد
 في حق المورث كما اذا اتى الميراث فان الملك يثبت للموتى بطريق الخلاف عن الميراث لان الميراث
 ليس بالملك والى طريق الوارثة وهو ان يثبت الملك للمورث ثم للموتى بالقبول اليه
 فذهب الامامان الى الثاني فولا بان القصاص يورث عن الميت حتى جرحه في ماله الموتى
 فيصح عفو قبل الموت ويقضي دية منه اذا انقلب مالا لا ينفذ وصاياه منه كما في الذب وذهب الامامان
 الى الاول فولا بان القصاص يورث لانه يثبت بعد الموت لنفسه مذكورة المأذون والميت ليس له
 وانما يثبت الورثة بطريق الخلاف بسبب العقد التي اى يتوهمون مقامه فيستحقون له ابتداء
 من غير ان يثبت للميت لان القصاص ملك للفعل في الحية وموت المخرج ولا يصور الفعل
 من الميت ولهذا صح عفو الورثة قبل موت المخرج وانما يصح عقد المخرج لان السبب انقضى
 وقوله تعا ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا انقص على القصاص يثبت للمورث

يعني باب القصاص

وغيره

ابتداء بخلاف الدين والدية لان الميت اهل للمال وهذا الوصيب شكة تفعل به صيد
بعد موته بملكه واصل الاختلاف راجع لان استيفاء القصاص حق الورثة عند حق الميت
عندهما فاذا كان القصاص ثبت حق الورثة عند ابتداء فلا يصير احدهم خصما عن الباقي في اثبات
حقهم بغيره وكانه منهم وباقامة الحاضر البينة لا يثبت القصاص في حق الغائب فلو برهن
احدهم بغيره اخيه على قتل ابيه فحضر الاخر الغائب بعيد التمكن من الاستيفاء وبجس القاتل
اذا اقام الحاضر البينة بالاجماع لانه صار منهما بالقتل والمتم بحسن بخلاف الخطاء والدين
ستعلق بقوله بعيد هاهي لو كان القتل خطأ لا يحتاج الى اعادة البينة لان موجبه المال وطرد ثبوته
الميراث وكذا الدين اذا اقام احد الورثة بينة على ان لا يبيد على فلان كذا فحضر اخوه لا بعيد
برهن القاتل على عقر الغائب فال حاضر خصم ويسقط القود اي اذا كان بعض الورثة غائبا وبعضهم
حاضرا اقام القاتل بينة على الحاضر الغائب قد عفا فال حاضر خصم لانه يدعي على الحاضر سقوط حقه
في القود وانتقال المال فاذا قضى عليه صار الغائب مقضيا عليه تبعاله كذا الوقتل عبد لرجلين
احدهما غائب يعني اذا قتل عمدا عبد لرجلين احدهما غائب فادعى القاتل على الحاضر الغائب
قد عفا عنه فال حاضر خصم ويسقط القود ان اثبت لما ذكره اخبر وليا قود بعفو شركهما فهو
عضو للقصاص منهما يعني ان رجلا قتل عمدا وله ثلثة اولياء فشهد اثنان منهم على صاحبهما
انه قد عفي فان اخبارهما عفو للقصاص منهما وهذه المسئلة على وجوه اربعة ذكر الاول بقوله
فان صدقهما اي المحبرين العاقل والشريك فلا شيء له اي للشريك لانه يصدق به بعض نصيب
وليها ثلث الدية لان نصيبهما محاصر ما لا والثاني بقوله وان كذباهما اي كذب القاتل والشريك
للمحبرين فلا شيء للمحبرين لانهما باخبارهما اسقطا حقهما في القصاص فانقلب ما لا ولا مال لهما
لكن كذب القاتل والشريك ولشركهما ثلثها لان حق المحبرين لما سقط في القصاص سقط حق
شركهما فعدم تخبره وانتقل المال وسقط حقهما في المال ايضا لما ذكر في حق حصته شركهما
وهي ثلث الدية والثالث بقوله وان صدقهما القاتل وحده اي كذبهما الشريك فلكل منهما ثلثها
لانه لما صدقهما اقر لهما ثلثي الدية فلم يرد على بطلان حق الشريك فلم يصدق فيقول ما لا
وعزم القاتل الدية ثلثا والربع بقوله وان صدقهما المحبرين والشريك فقط اي كذبهما القاتل

فله اي للشريك ثلثها اي بعزم القاتل ثلث الدية وهو نصيب الشريك ويصرف للمحبرين
لان عزم الشريك انه عفا لنصيبه المحبرين فلا شيء له على القاتل ثلث الدية وما في يده وهو
ثلث الدية مال القاتل وهو من جنس حقهما فيصير اليهما والقياس ان لا يلزم شيء لانهما
ادعيا المال على القاتل والقاتل ينكر فلم يثبت وما اقر القاتل للشريك قد بطل بتكذيبه
وجه الاستحسان ان القاتل بتكذيبه المحبرين قد اقر للشهود عليه ثلث الدية لغيره ان القصاص
سقط باخبارهما بالعفو كما ابتداء العفو منهما والمقرر ما كذب القاتل حقيقة بالاضاف
الغير وفي مثله لا يبرأ الا اقر كمن قال فلان على مائة فقال المقر ليس لي ولكنهما اطلقا فلان المال
للمقر الثاني كذا في اختلاف شاهدان القتل في زمانه ومكانه والله بان قال احدهما فله بعض الآخر
قتل بسيف وقال شاهد فله بعضا وقال الآخر جهلت له قتله لفت اي شهدتهما الا ان القتل يختلف
باختلاف الزمان والمكان والآلة ويختلف احكامهما والمطلق بغير المقيد فكان على كل قتل
شهادة فردت شهدا بقتله وقال جهلت الله وجب الدية والقياس ان لا يجب شيء لان القتل
يختلف باختلاف الآلة فجهل الشهود به وجه الاستحسان انهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس بجمل
يتمتع العمل به قبل الميال فيجب اقل موجب وهو الدية فيجب في مال لان الاصل في القتل العمد فلا يلزم العاقلة
لما مر مرارا في كل من رجلين بقتل زيد وقال الولي قتلناه فله ثلثها لان كل منهما اقر بانقرده بكل القدر
وبالقصاص عليه والمقر صدق في وجوب القتل عليه ايضا لكنه كذب في انقرده بالقتل وتكذيب
المقر في المقر في بعض ما اقر به لا يبطل اقراره في الباقي لان ذلك يوجب نفيه ونسوق المقر
لا يمنع صحته اقراره ولو كان مكان الاقرار شهادة لفت اي شهدا بقتل زيد ثم اقر احدهما بقتل بكر
اياه لفت الشهادة ان لان تكذيب الشهود له لفت هدى في بعض ما شهد به يبطل شهادته لان التكذيب
نفي في ذلك هدى يوجب رد شهادته شهدا على رجل بقتل خطاء وحكم بالدية فجاء الشهود
بقتله جوا من العاقلة الولي لانه قبض الدية بغير حق او الشهود لان المال تلف بشهادتهم
ورجعوا اي الشهود عليه اي على الولي انهم ملكوا الضمون وهو ما في اليد كالفاسد مع غائب القاص
والعدا للخطاء الا في الوجوع اي اذا كان الشهادة على العمد فقتل به ثم جاء حيا بخير الورثة بين نصيبين
الولي الدية او الشهود فان ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الولي عند من يفرع لانهم اوجبوا على الولي

ما ليس بال وهو القصاص فلا وجه لان جمعوا على اذ لا مماثلة بينهما وعندهما جمع على الولى
 كما في الخطاء ولو شهد على اقراره اى اقرار القاتل بالخطاء او العدم ثم جاء حيا لم يقتل اذ لم يظهر
 كذبهما في شهادتهما اوشهدا على شهادة غيرهما في الخطاء وقضى بالدية على العاقلة ثم جاء حيا لم يقتل
 ايضا اذ لم يظهر كذبهما في شهادتهما لان الشهود به شهادة الاصول على القتل لا نفس القتل
 ضمن الولى الدية في القصورتين للعاقلة اذ ظهر انه اخذها منهم بغير حق ثم لما فرغ من مسائل الشهادة
 في القتل شرع في مسائل اعتبار حاله القتل فقال العبرة بحال الرمي لا الوصول اعلم ان الاصل
 ان العبرة بوقت الرمي في حق الضمان والحال لان الضمان انما يجب للجناية وانما يصير الشخص جانيا
 بفعله يدخل تحت اختياره وهو الرمي لا الوصول فتجب الدية على من رمى مسلما فارتد المرتكب اليه
 فوصل السهم اليه فمات فعلى الرامى الدية لورثة المرتد عندنا بخيضة ربع وقال الاشعري على الرامى لان النصف
 حصل في محل غير معصوم وايداف غير المعصوم بدو له ان الرمي اليه وقت الرمي معصوم والعبرة به
 ويجب القيمة لسيده بعد رمى اليه بصيغة المحمول الى صادر مرتب اليه فاعقبة فوصل السهم اليه
 فمات لانه وقت الرمي مملوك وقال محمد يجب عليه فصل ما بين قيمته وبين ما يرمى غير مرتب ويجب
 الجرح على محرم رمى صبيد فخل اى خرج من الاحرام فوصل السهم لانه وقت الرمي محرم لا على حلال
 رماه فاحرم فوصل لانه وقت الرمي غير محرم ولا يضمن من رمى مقصدا عليه بجرم فجميع شأ هذا
 فوصل لانه وقت الرمي مباح الدم **كتاب الديارات** جمع دية مقصود ودى القاتل المقتول
 اذا اعطى وليه المالا الذى بدل النفس ثم قبل ذلك المالا دية نسبية بالمصدة وفاؤها محذوفة
 كما في عدة كذا في المغرب والارض اسم للواجب على ما دون النفس الدية الف دينار من الذهب
 وعشرة آلاف درهم من الفضة ومائة من الابل فقط يعنى ان الدية عندنا بخيضة ربع
 لا يكون الا من هذه الامور الثلاثة وقال منها ومن البقر ما ثابرة ومن الغنم الفاشاة
 ومن الحلال ما شاحلة كل حلة ثوبان وهذه اى الابل في شبهة العهد اربع بين الارباع بقوله
 من بنت محاصر خمس وعشرون ومن بنت لبون خمس وعشرون ومن حقة خمس وعشرون
 ومن جذعة خمس وعشرون وهي الدية المغلظة نقل في غابة البيان عن شرح القدرى ان غلظت الدية
 دوى عن عمر وعلى وابن مسعود وزيد بن موسى الاشعري والغيرة بن شعبة وان اختلفوا في كيفية

وهي التي تمت عليها حول
 ط وهي التي تمت عليها حولان
 وهي التي تمت عليها ثمان سنين
 وهي التي تمت عليها اربع سنين

الغليظ ففقد الشجين ما ذكره من اوعده محمد والشافعي ثلثون حقه وثلثون جذعة
 واربعون ثنية كلها خلفات في بطونهم اولاد وفي الخطاء عطف على شبهة العهد اى الابل
 في الخطاء احماس منها اى من المذكورات الاربع ومن ابن محاصر عشرون بنت محاصر عشرون
 بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون ابن محاصر وهذا قول ابن مسعود
 فاخذنا بذلك ونفارتها ما ذكره النص وهو عنق بقبى مؤمنة وان عجز عنه صبار شهرين
 ولان ولا يصح الاطعام اذ لم يرد به نفس والمقادير تعرف بالسوقيف والجحين اذ لم يعرف حيوة ولا لامة
 ويصح وضع احد ابويه مسلم لانه مسلم نعاو الظاهر بسلامة اطرافه ودية المرأة نصف دية الرجل
 في النفس ومادونها وقود هذا اللفظ موقوف على رضاه الله تعالى عنه ورفوعه على النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم والذوق في الدية كالمسلم لقول صلى الله عليه وسلم دية كل ذى نحر في عهد الف دينار
 وبه قضى ابو بكر رضي وعمر رضي الله عنهما وفي النفس هو وما عطف عليه جبر لقول الاقضية
 والمادر والبيان ان منع النطق او اداء اكثر الحروف والذكر والخفة والعقل والسمع والبصر
 والشم والذوق واللمح ان حلفت ولم يثبت ونحو الركن ايضا ان خلق ولم يثبت دية اعلم
 ان الجاني ان قوت في الاطراف جنس منفعته على الكمال واذن ما قصد في الارضى من كمال الجلال
 يجب عليه كل الدية لا تلافة النفس من وجه وهو ملحق بالاتلاف من كل وجه تعظيم الادنى
 اصدقه قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية كلها في النفس والانف وقد قضى عمر رضي الله عنه
 رجل على رجل اربع ديات بضرته واحدة وقعت على رأسه ذهب بها عقله وسبعه وبصره
 وكلامه كذا كل ما في البدان كالخا جبين والعينين واليدين والرجلين والشفين والاذنين
 والاشنين وثدي المرأة فان الواجب في كل اثنين منها دية كاملة وفي احدى نصفها كذا روى
 في حديث عبد بن السيب عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية
 وفيما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لم يروى عنهم وفي العينين الدية وفي احدى نصفها نصف الدية وفي الشفتين
 الاثنين منها نفوت جنس النفعة او كمال الجلال فوجب كمال الدية وفي نفوت احدى نصفها نفوت
 فيجب نصف الدية وكذا اشفار العين حيث يجب في كل ما دية كاملة وفي الاثنين منها نصفها
 وفي احدى اشفار ربعها اى ربع الدية لما ذكره وفي كل اصبع بدو بعشرها لقوله

جمع شرفهم الشين ويكون الظاء
 هو طرف الجفن الذي يثبت عليه الرمش
 وهو اليد رص

صلته تعالى عليه وسلم في كل اصبع عشر من الابل وما فيها مفاصل ثلثة في احد هاتئذ دية
 اصبع لانه ثلثها ونصفها اي نصف دية اصبع لو فيها مفاصل ان كان الابلها م لانه
 نصفها وهو نظير انقسام دية اليد على الاصابع كما في كل سن يعني يجب في كل سن
 نصف عشر الدية وهو خمس من الابل لقوله صل الله تعالى عليه ولم في حديث ابي موسى
 الاشعري وفي كل سن خمس من الابل ومن الدرهم خم مائة درهم فان قيل لو قلنا بذلك
 يزيد على دية واحدة لان كل الانسان لانه في الغالب اثنان وثلثون سن او ثلثون
 كلها اثنان في النفس من وجه نفوت جنس النفقة لانها نصير كالهاتكة معنى
 وحكم الاثلاف من وجه لا يجوز ان يزيد على الاثلاف من كل وجه فلنا هذا ثابت بخلاف
 القياس بالنظر الى السؤال كذا في غاية البيان واذ ثبت هذا بخلاف الفيل كان غير معتد
 فلا يجب ان يذكر له وجه معقول وان ارد ذلك بطريق التبرع فالوجه ما ذكره في الشريعة
 ان عدد الانسان وان كان اثنين وثلثين فالاربعة الاخيرة وهي سنا الحكم لا تثبت له
 لبعض الناس وقد ثبت بعضهم بعضها وللبعض كلها فالعدد المتوسط للانسان ثلثون
 ثم لا انسان منفعة الزينة والضعف فاذا سقط سن بطل منفعة بالكلية ونصف
 منفعة السن التي تقابلها وهو منفعة الضعف وان كان النصف الاخر هو الزينة باقيا
 واذ كان العدد المتوسط ثلثين فنفقة السن الواحدة ثلث العشر ونصف المنفعة سد العشر
 ومجموعها نصف العشر وفي عضو زال نفقة يضرب دية كبد ثلث وعين عريت وحلب
 انقطع نبله لان وجوب الدية يتعلق بنفوت جنس النفقة ولا عبرة بالصورة بلا منفعة
 الا اذا تجردت عن النفقة عند الاثلاف فيجب فيه حكومة عدل ان لم يكن فيه جمال كاليه لثلا
 او اوشه كاملا ان كان ذلك كالاذن الشاحضة ذكره الزيلعي **فصل** لا قود في الشجاج
 التي الموضحة عند وهي التي توضح العظم اي ثبت لا مكان اعتبار المساواة فيها بان يسبغها
 بالمسبار ثم يتخذ حديد بقدر ذلك فيقطعها بمقدار ما قطع وفي ظاهر الرواية يجب القصص
 فيما دونها ايضا ذكره في الاصل وهو الاصح لا مكان اعتبار المساواة فيها ايضا ما ذكره في الموضحة
 ذكره الزيلعي وفيها خطأ نصف عشر الدية وفي الهاتمة عشرها وهي ان تكسر العظم

بعض اصابع او قود او وجه
 وثلث درهم

في كل سن خمس من الابل

والمنفلة عشرها ونصف عشرها وهي التي تنقل العظم بعد الكسر والامة وهي التي تنقل
 الامة الدماغ وهي جلد رقيقة يجمع الدماغ وبعد الامة شجة تسحب الامة بالعين العجوة وهي التي
 تنقل الدماغ لم يذكرها محمد لان النفس لا تنقل بغيرها عادة فيكون قنالا من الشجاج والكلام
 فيها والجافية وهي التي تنقل الجوف ثلثها كل ذلك ثبت بالحديث وفي جافية نفدت اي
 الجانب الاخر ثلثها لان باكر رضى عنه هكذا حكم ولانها جافية ثلثان وفي الجافية هو
 وما عطف عليه خبر لقوله لا في حكومة عدل وهي الجاء المهملة التي تحذف الجاء اي تحذف
 والامة بالعين المهملة وهي التي تظهر الدم ولا يسيل بنفج في موضع الجراحة كالدمع في العين
 والامة وهي التي يسيل الدم والباضة وهي التي تبضع الجلد اي تقطع وللامة وهي التي
 تأخذ في اللحم ويقطع والسمحاق وهي التي تنقل الجلد رقيقة بين اللحم وعظم الوتر تستحى
 سمحاقا حكومة عدل الابل فيها الرشد مقدرا شرعا ولا يمكن اصدارها فيجب فيه حكومة عدل
 وهو ما نورد عن ابراهيم النخعي وعن عمر بن عبد العزيز فيمن الحكومة بقوله فيقوم عبد الله هذا الامر
 ثم مع فقد التفاوت وما بين القيمتين من الدية هو الحكومة فيفرض ان هذا المرحوم
 وقيمة بلا هذا الاثر الف درهم ومع تسع مائة فالتفاوت بينهما مائة درهم وهو عشر الاثلاف
 فيؤخذ بهذا التفاوت من الدية وهي عشرة آلاف درهم فثلاثة الف درهم في حكومة عدل
 وبه يبقى احراز هذا ذكره الكرخي انه ينظر مقدار هذه النفقة من الموضحة فيجب فيه ذلك
 من نصف عشر الدية وقال الشيخ الاسلام قول الكرخي اصح لان عليا رضي الله عنه اعتبر من النفقة
 فيمن قطع طرفا سنان ذكره الزيلعي وفي اصابع يد بلا كف دية نصف الدية بغير ان كان راس
 لا يزيد بسبب الكف لانه تابع بل الواجب لكل اصبع عشر من الابل فيكون في الخمسة عشر
 ضرورة وهي نصف الدية ومع نصفها بعد نصف دية للاصابع والحكومة لنفسه ان عد
 وفي كف فيها اصبع عشرها واصبع وان كان اصبعان فخمسة الاصابع وفي كف الكف
 لما قر وفي اصبع دية هو وما عطف عليه خبر لقوله لا في حكومة وعين العين وذكره
 وليانه ان لم يعلم صحة اي صحة كل من ثلثة بادل على نظره في العين وحركة ذكره في ذكره
 وكلامه في اليد الحكومة وان علت اي صحت فالدية فان حكم بعد ذلك حكم بالاف في عدم الخطاء

ودخل ارض موضحة اذ هبت عقله او شعر رأسه في الدية يعني اذ استرخ رجلًا موضحة فذهب عقله
 او شعر رأسه ولم ينبت دخل ارض موضحة في الدية لان فوات العقل يبطل منفعة جميع الاعضاء
 اذ لا ينفع بدون فساد كما اذا وضحة فماتت ارض موضحة يجب بفوات جزء من الشئ حتى
 لو نبت الشعر لسقط ارضها والدية وجبت بفوات كل الشعر وقد بطلها جميعا بسبب واحد
 وهو فوات الشعر فيدخل الجزء في الكل كمن قطع اصبع رجل فشلت يديه بخلاف اذ ياب السمع
 او البصر او النطق او الشئ موضحة فذهب احد هذه الاشياء لا يدخل ارض موضحة في الدية
 منها لان كلامها اجنابة فيمادون النفس والمنفعة محضة بغير فاشب الاعضاء المختلفة بخلاف
 لان نفقة عاينها جميع الاعضاء كما في طريق معرفة ذهاب السمع ان يترك المحنى عليه حتى يفقد
 ثم ينادى ان اجاب والنفس علم انه لم يذهب كما في الفاو الصغرى وطريق معرفة ذهاب البصر
 ان يرى اهل البصيرة فان قالوا بانه وجب الدية وان قالوا لا فادركه اعتبر الدعوى والانتكار
 بان يقول المحنى عليه لجا اذهب بصره فاذا انكره يطلب المدعى بالبينه فاذا جرح فيكون القول
 للضمان مع بينة على البينات دون العلم اى يخلف بان هذه الجناية لم تصدر عنه فان كل حكم
 ذكره في الصغرى ايضا لا فود في اذ لا عينيه بل بدمه موضحة والعينين يعني شئ رجلًا موضحة
 فذهب عيناه فلا قصاص فيه بل تجب الدية فيهما الان سرية الفعل مع ابتداء الفعل كشئ واحد
 لان السرية لا تفصل عن اجنابة وقد اتحد المحل من وجه بواسطة اتصال احداهما بالآخر
 واذ لم يكن اخر الفعل موجبا للفقود لا يكون اوله موجبا له لانه بالنظر الى الابتداء ان كان
 عمدا وبالنظر الى الانتهاء خطأ وفصا خطأ من وجه دون وجه فلا يكون موجبا للفقود
 للشبهة ولا يقطع اصبع شل جاره لانه ايضا من قبيل السرية بل الدية فيهما لان القصاص
 لما سقط وجب ارض كل واحد منهما ككونهما عضوين مستقبلين او اصبع اى لا فود ايضا
 في اصبع قطع مفصلا لا على فشل ما بقى لانه ايضا من قبيل السرية بل دية المفصل لانه مقدور
 شرعا فقط اى ان لم ينفع بما بقى والحكومة فيما بقى كاستفاء تقدير الشرع فيه ان ينفع به
 وانما كان كذلك لكونهما عضوا واحدا ذكره الزبلي ولا فود ايضا بغير نصف سن اسود
 باقية او احمر او اخضر او دخلها عيب بوجه ما بل تجب كل دية السن كذا في الكافي وقال

في الخلاصة

وقال في الخلاصة ثم فيما اذا اخضرت واسودت او احمرت انما تجب الدية اذا فأت منفعة للضم
 والافلو كان السن فما يري حال التكلم تجب الدية ايضا كذا في الوجه الاول والافلاشئ وعنه هذا
 لا يبق كلام الكافي على طلاقة واختلاف في الاصفر والاختار الدية كما في سائر الالوان كذا
 في الخلاصة افاذ يعني نزع رجل سن رجل فانه من المنزوعة سنة سن تنازع فثبت سن الاول وظهرها
 اى قطع رجل سن رجل فثبت ان مكانها ونبت عليها اللحم وجب الارض في الصورتين
 اما في الاولى فلا تدين ان الاستيفاء كان بغير حق لكن لا يجب القصاص للشبهة فيجب المال
 لان الموجب في المنبت ولم يفد حيث نبت مكانها اخرى فانعدمت الجناية واما
 في الثانية فلا تدين لثبات اللحم لا اعتبار له لان العروق لا تعود وكذا الاذن يعني اذ قطع اذنه
 فالصغير فانحصر تجب الارض لانها لا تعود الى مكانه عليه لاني لا يجب الارض ان قطع
 سن فثبت اخرى لان الجناية قد زالت ولهذا لو قطع سن صبي فثبت في مكانها اخرى
 لا يلزمه شئ بالاجماع لعدم فساد المنبت حيث نبت مكانها اخرى فانفتحت المنفعة ولا الدية
 او التحم شئ يعني شئ رجلًا فالشئ ولم يبق لها اثر ونبت الشعر سقطت الارض لرواى الشين
 الموجب له او جرح بضر يعني ان ضرب رجلا مائة سوط مثلا فوجده في اوله يوق ارض سقطت
 الارض لرواى الشين فلم يبق اثر فثبت للصورتين صبي ضرب سن صبي فانه زعمها ينقطع بلوغ الضر
 ان يبلغ ولم يثبت يجب على عاقلة الدية ولو من اللحم ففي ماله كذا في الخلاصة وسبب في
 في كتاب العاقل انه المختار لطم رجل رجلا فترك بعض سن بسحق الضر ومن سن قصاص
 ذلك ان قد كذا في الخلاصة وطريقه ان يبرء بالسر حتى يكون سنة مثل سن الضرب فان
 هذا ليس بعدل شبهه وقد مر ان لا فود فيمادون العمد قلت قد مر ايضا ان شبه العمد فيمادون النفس
 عمد فلا تغفل لا فود جميع الا بعد بقر لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم يستأني في الجرحات
 سنة اى ينظر وان الجرحا غير فيها ماله الا جالها الاحتمال السرية في النفس فيظهر
 انه قتل وانما يسقط الامر بالسر عمد المحنون والقصبي خطأ ويحل عاقلة الدية للمدعي
 عن علي رضي الله عنه انه جعل عقل المحنون عاقلة وقال عمر وخطاؤه سواء ولان القاصي
 مظنة الرحمة والعاقل الخاطي لما استحق التحفيف حتى وجب الدية على عاقلة القاصي

اى ضرب بيضا من كذا

اى كسر بالبرء بقود وروى

او حكمه من الجرحا كذا حقه

دية قتل المحنون

سواء على الفرض او نقل لم يضمن لان المسبب انما يضمن بالتقصير وان لم يكن مصليا سواء جلس
لقراءة القرآن او لتعليم او لتعبادة او نام في اثناء الصلوة لا يضمن من سقط من رداءه وليس
على ان يعطى به قية بالبر لان كان حاملا له فقط على ان يعطى به او سقط فشر
ان كان ضمن والفرق ان حامل الشيء يضمن حفظه فلا يخرج في التقيد بوصف السلامة بخلاف
الادب فبقيد بما ذكرنا لم يخرج فعمل مباحا عطفيا وضمن زواياها مال الى طرفي العالم
فطلب نقصه مسلم او ذق رجل وامرأة غرا ومكاتب لان الناس في المروءة والظروف
شركاء وصريح الطلب ان يقول في تقديمت الى هذا الرجل لهدم حاجبه وهذا التقديم يكتفي
ولا حاجة الى الاستهاد وذئب في الكتب يمكن في الاشياء وعند التكاثر من متعلق
بطلب ملكه اي النقص كالزهرن للحايط فانه يملكه اي فك الزهرن وارجاع الزهرن
للمرء واب التفضل والوصف فان لها ولاية التصرف في مال القبي والمكاتب لانه مالك
فولاية التصرف له والعبد التاجر ولو مدينونا لان ولاية النقص له ثم ما تملك بالقبول
ان كان مالا فهو في رقبته وان كان نفقا فاعاقله المولى لونه عاقله لان الاستهاد في وجه
على المولى وضما المالك بقوله العبد وضمان النفس بالمولى فلم ينقص من ملكه في ماله يمكن ان ينقصه
فيها اي في ذلك المدة مالا مفعوله ضمن وعاقلة عطف على ضمير ضمن وجاز للفعل نفقا
مفعول ضمن المقيد تلفا اي المالك والنفس اي بذلك الحايط لا يضمن من اشهد عليه
فباع داره وقبضه المشتري ولا كذا في الكافي وليس في الهداية لفظ ولا سقط الحايط
بعد البيع وتلف به مال ونفس وانما لم يضمن لان الجناية بترك الهدم مع تمكن
وقد زال البيع بخلاف اسراع الجناح لانه لو كان جانيا بالوضع ولم يتفيع بالبيع ولا وضما
على المشتري اذ لم يشهد عليه الا ان يشهد عليه بعد شرائه في يضمن تركه التفيع مع تمكن
بعد الطلب او طلب من لا يملك نقصه اي لا يضمن من يملك نقصه وان ملك منه كالمترين
والسائر المودع والتاسك لعدم قدرتهم على التصرف مال الحايط الذي ارجل فله الطلب
لان الحق له فيصير ناجلا وابروه منها اي من الجناية لان مال الى الطريق فاجله التقاضي
او الطالب لانه حق العامة فلا يجوز لها البطلان وان بني ما لا يملكه ضمن ولا طلب كافي شرع الجناح

وهو خارج الجذوع من الجذوع الى الطريق والبناء عليه ونحوه كالكنيف مثلا حايطا لحيته طلب نقصه
من احدهم وسقط على رجل فوطب به ضمن عاقلته اي عاقلته المطلوب منه خمس الدية لان الطلب في
في الخمس فيكون متعديا فان قيل الواحد من شركاء لا يقدر ان يهدم شيئا من الحايط فكيف يصح الطلب منه
قلنا ان لم يتمكن من هدم نصيب يتمكن من هدمه بوجه وهو المرافعة الى الحكم وبه يحصل الغرض
فاذا ترك ضمن العاقله كما ضمنوا عاقلته فلذا ان اخف احد ثلثه في دارهم بئر او بني حايطا
فوطب به انسانا لان الحاضر الباني في الثلثين متعدي **باب جناية البهيمة** والجناية عليها
الاصول المروءة في طريق المسلمين مباح بشرط السلامة لانه تصرف في حق من وجه وفي حق
غيره من وجه لكونه مشتركين كل الناس فقلنا بالاباحة بشرط السلامة لا يعدل النظر الى اثنين
فيما لا يمكن لان تقبيد بهما مطلقا يؤدي الى المنع من التصرف وسد بابيه وهو مفتوح اذ انقضى هذا
فبقول ضمن الركبة طريق العامة ما وطئت دابته وما اصابتها او جعلها او راسها
او كدت اي عشت بمقدم سنانها او خطيت اي ضربت سبدها او صدمت اي ضربت بنفسها
شيئا يقال اصطدم القارس ان اضرب احدهما الآخر تنفيه وان الاخر من هذه الاشياء يمكن
لانها ليست من ضرورات السير فبقية بشرط ان لا تنه عنها فلو حدثت هذه الاشياء في السير فملكه البهيمة
لانه غير متعدي الى الوطئ وهو ركبها لان الايطاء مباشرة لانه قتل بنقله بحجر المبروت
وبلزم الكفارة وغيره تسبب وفيه بشرط التقيد فصار كغيره في ملكه وفي الباشرة لا بشرط
ولو حدثت في سيره فملكه غيره فلو كان بين يديه اي باذنه اي بالغير كان ذلك الملك لملكه والسيد
فيه كالسير في ملكه حيث لضمان عليه والا اي ان لم يكن باذنه ضمن ما تلف مطلقا لانه متعدي
لانفتح عطف على قوله ما وطئت نفخ الدابة بالحاء المهملة فربما يحذفها اي لا يضمن
ما نفخت برجلها او ذنتها سائر اذ لا يمكن الاخر اذ عنها مع سيرها حتى اوقفها في الطريق
ضمن لا مكان الاخر اذ عن الايقاف وان لم يمكن عن النسخ فضاوم متعديا بالايقاف واعطى
بما رايت او بالت في الطريق سائر فانه لا يضمن ايضا ما من امتناع الاخر اذ اوقفها له
فان البعض الدواب لا يفعل ذلك الا بعد الوقوف فلو اوقفها لغيره ضمن لانه متعدي
بالايقاف الا ان يكون الايقاف في موضع اذن من قبل الامام بايقافها فيه في لا يضمن

لعدم التعبد وان اصابته بيدها وسجلها حصة او قواة او انارت غبارا او حجر صغيرا
ففقاء عيناً او اوجع ثوبا لا يضمن لتعذر الاحتراز وبالكبير يضمن لامكان الاحتراز ضمن
السابق للاداة والقبائل لها ما اصابته بيدها ولا سجلها اي كل صورة فيها يضمن الركب يضمن السابق
فيها والقبائل لانها مسبان كالركب في غير الايطا فيجب فيها الضمان بالتعدي كالركب في الحكم
مطرق ومنعكس في الصحيح وذكر القدر في السابق يضمن النسخة بالرجل لانه يمر في عينه فيمكن
الاحتراز عنها مع السير وغاية عن بصر الركب والقبائل فلا يمكنها الاحتراز عنها وعليه
بعض الشايح واكثرهم على الاول وعليه على الركب الكفارة ولانه مباشرة وهي حكم لها
ولا يرتب ان كان المقنن لصورته لذلك ايضا بخلافهما اي السابق والقبائل حيث لا كفارة عليهما
ويرتبان لانهما مسبان والكفارة وحرمان الارث ليس من احكام النسيب ضمن عاقلة كل حجر
فارس او راجل ذكر الراجل في البيوت وغير دية الاخران اصطد ما وقد مر معنى الاصطدام
وما تاق ولم يكونا من العجم حتى لو كانا منهم وجب لدية في ماله كما مر مرارا وكان اي الاصطدام
خطا لان موت كل منهما مضافا لفعل صاحبه لان فعله في نفسه مباح وهو المشي في الطريق
فلا يعتبر في حق الضمان بالنسبة الى نفسه لانه مباح مطلقا في حق نفسه ولو اعتبر لوجب نصف لدية
فيما اذا وقع في برقي قارعة الطريق لولا مشيه ثقلة في نفسه لما هو في البر وفعل صاحبه وان كان مباحا
لكنه مقيد بشرط السلامة في حق غيره فيكون سببا للضمان عند وجود التلصق وفيه خلاف في ذلك
ولو كان الاصطدام عمدا فنصفها اي الواجب نصف لدية اتفاقا لان كلاهما ما بفعله وفعل الآخر
فيعتبر نصف لدية ويهدر النصف كما اذا جرح كل منهما نفسه وصاحبه ولم يذكر في اللدية
والكا في صورة العمد صريحان في ضمن دليل الخصم ولهذا قال في الكفاية اي يجب نصف لدية في العمد
على اقله كل منهما وفي الخطا يجب اللدية الكاملة عما ذكر في الكتب خلافا لذكر الخطا في وضع المسئلة
والعمد في بيان قول الخصم ولو كان المصطدمان عبيدين يهدر منهما لان الجنانية تقتضي تبرئتهما
دفعاً وفداء وقد فاشت لانه خلف ولو كان احدهما حرا والآخر عبداً ففعل عاقلة الحق المقتول
قيمة العبد في الخطا فياخذ بها ورثة الحر المقتول اذ على اصلاح ومنه يجب القيمة على العاقلة
لان ضمان الادنى عندهما فقد حلف العبد الجاني بانه هذا القدر في اخذ ورثة الحر المقتول

ويبطل ما زاد عليه لعدم الحلف ونصفها في العمد اي يجب على عاقلة الحر نصف قيمة العبد
لان الضمون في العمد النصف وهذا القدر ياخذ ورثة القتل وماعا العبد في نفسه وهو نصف دية الحر
يسقط الاقرب ما حلف على العاقلة من نصفها اي اللدية عاقلة سائق دابة وقع
بغير ادائها كالسراج والجمام ونحوها على رجل فانه لانه ما يمكن التحرز عنه اذ سقوطه
اما لعدم شدة عليها او لعدم امكانه وضمن ايضا عاقلة قائد قطار وضمنه بغير منه رجلا
فان لان القابل عليه حفظ القطار كما لو قد امكن التحرز عنه فصار مشعيا بالنقص فيه الا
ان الضمان انفسر على العاقلة وضمان المال في ماله كذا في الكافي ولو مرر مع القائد سائق في جا
ضمانا لم يكن لهما عاقلة وان كانت ضمن عاقلة لهما لان قائد الواحد قائد لكل وكذا سابقه
لاتصال للاداة واما اذا لم يكن في جانب الابواب او سطها اي دخل بين الابواب واخرها عام
واحد منها ضمن وحده ما عطب ما هو خلفه ويضمنان ما عطب بما بين يديه لان القائد
لا يقود ما خلف السائق لانقطاع الزمان والسائق يسوق ما كان امامه قبل بغير ربط عاقلة
يسير بلا علم قائده متعلق بربط رجلا مفعول قبل ضمن عاقلة القائد لدية لانه قائد لكل
فيكون قائدا لذلك البعير والقود سبب لوجوب الضمان ومع تحقق سبب الضمان منه
لا يسقط الضمان بمجرد رجوعه الى العاقلة بها اي اللدية على عاقلة الرابط لان الرابط هو الذي
اوقعه في هذا الضمان ربطة بالقطار وهو مشعيا فمما صاع فصا في القدر به هو الجاني
فلو ربط والقطار واقف ضمنها اي اللدية عاقلة القائد بلا جوع لانه قال بغير غيره بلا ذنب
لا صرحا ولا لاد لانه فلا يرجعون لحقهم على احد غاية الامانة منع بالربط والاتفاق على الطريق
لكن زال بالقود فصا كما لو وضع حجر وحوله غيره كذا اذا علم القائد بالربط لا يرجعون
على عاقلة الرابط بما لحقهم من الضمان لان القائد ضمي به والتلف قد قبل بفعله فلا يرجعون
او سل كلبا او طيرا وساقا في ماله خلفه مع ان لم يضمن خلفه فانه في قوده فهو سائق في الحكم
فيحق بالسوق وان اخرجته نطقه ذكر الزيلعي فاصابته قوده ضمن في الكلب ما الفه لانه
محمول عليه من حيث فاضيف فعله اليه كالنكره ايضا وقد في الكفر فيما يصلح الدلالة على بغير
في الطير اي الباز والفريق الكلب يحمل السوق فاعتبر به وقوله في الطير جرحا فصار وجوده

وفي مجموع التوازل رجل صانع فخاف
فأمره بصبغة بيب الدية
خلاصة

الظاهر ان المزداد بالنقصان
ما يشتمل النقصان الحاصل
ما انزل من فضاء العين
وكذا

وعنده سواء ولا كلب لم يسبق له دم سبب الضمان ولا اذابة منقطة اصبا تنفسا او مالا
ليلا او نهارا لقوله عليه السلام جرح النخاع جبارا يهدو هو المنقطة ولان الفعل لم يصف له
اذ لم يوجد منه ما يوجد منه ما يوجب النسبة اليه من الارسال واستوفى نحوها له الكلب
ياكل عنب الكروم فاشهر عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل العنب لم يضمن واما يضمن اذا شهد
عليه فيما يخاف تلف شي ادم كالحائط المائل ونطح الثور وعقر الكلب العقور فيضمن اذ لم يحفظ
ضرب دابة عليها راكب او حمارها اي طعن بها بعود ونحوه فنفت وضربت بيد شخص اخر
غير الطاعن او نقرت من ضربته او نحسه فصد منه وقتلته ضمن هو اي الضار والناخس
لا راكب لانه المروى عن عمر وابن مسعود رضي الله عنه ولان الناحس متعد في التسبب والركب
في فعله غير متعد فخرج جانب في التفرع للتعدي لكان موقفا دابة على الطريق يكون الضمان
على الراكب والناخس نصفين لانه متعد في الابقاء ايضا وان نجت الناحس فاهلكه كان
دمه هدر لانه كالجأش على نفسه وان القتل الراكب فقتلته كانت دية على عاقلة الناحس
لانه متعد في تسببه ثم تناحس بما يضمن اذ كان الوطى في فور النحر حتى يكون السوف
مضافا اليه واذا لم يكن ففوقه فالضمان على الراكب لا يقطع اثر النفس في سوق مضافا الى الراكب
وضمن في فضاء عين شاة القضا ما نقصها لان المقصود فيها اللحم فلا يعبر فيها النقصا
الا بحسنه وضمن في عين بقرة جزار وجزوه اي ابله والحمار والبغل والفرس ربع قيمته
لما روي انه عليه السلام قضى في عين الدابة ربع القيمة وهذه اقصر عمر ورضيه لان قائمه العبد
بها انما يمكن بأربع عين عيناها او عين المستعمل لها فصار كأنها ذات عين أربع فيجب ربع
بفوات احد ها **باب جنابة الرقيق** والجنابة عليها جنة عبد الله النقي
يجب القود لما لا يصح اي يقع الصلح بين المولى والمولى او بعضه اي يقع العفو ولو
ولم يجز الاستحقاق لكونه مباح الدم ويثبت اي القود باقراره اي العبد لا اقرار المولى
لان هذا الاقرار من العبد لا ائمة فيه لكونه عاندا عليه بالضرر فقبل وهو مجزى على الصدد
الحرية فيما يرجع الى الدم فلهذا لا يقدر اقرار المولى عليه بخلاف الاقرار وان كان هذا الاقرار
يصح في حق المولى لكنه ضمن فلم يجب مراعاة وفيما عطف على النفس دونها دون النفس

كالخطأ

كالخطأ اي يكون كالقتل الخطأ في الحكم وبين الحكم بقوله دفعه سيده بها اي بمقابلة
الجنابة وبملكه وليها اي والجنابة او فداء بارشها يعني ان سيده مخير بين دفع العبد
والفداء بالارش لتخلص عبده لكن الواجب الوصل هو الدفع في الصحيح ولهذا سقط
الواجب بموت العبد لفوات محل الواجب بخلاف موت الحر الجاني حيث يجب الارش
على عاقلة حاله اي كائنا كان من الدفع او الفداء على الحول اما الدفع فلانه عين
ولا تأجيل في الاعيان واما الفداء فلانه بدل العين فيكون في حكمه وان تجبر بشيء
حتى مات العبد بطل حق المجني عليه لفوات محل حقه كما مر وان ما يتعد اختيار الفداء لم يبر
لحق الحق من رقبته العبد الى ذمة المولى فان فداء مجني في كالاولي فانه اذا فداء خلاص
الجاني الاولي فصارت كأن لم تكن فيجب بالثانية الدفع او الفداء وان جنى جنائتين
دفعه بهما الى وليهما يقسمانه بنسبة حقيهما اي على قدر ارش الجنائتين او فداء بارشها
لان تعلق الاولي برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها كالدون المتلاحقة الا يرى
الارباعان ملك المولى لم يمنع تعلق الجنابة بحق المجني عليه الاولي بان لا يمنع وان كانوا
جماعة يقسمون العبد المرفوع على قدر حصصهم وان فداء الجميع ارضهم لما ذكر ان تعلق
الاولي برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها وان وهب اي المولى العبد الجاني او باعه واعتقه
او دبره واستولدها اي الجارية الجنابة ولم يعلم بها اي الجنابة ضمن الاقل من قيمته
ومن الارش وان علم عزم الارش فان المولى قبل هذه المنصة فأت كان بخير كبر الدفع
والفداء ولما لم يبق محلا للدفع بلا علم المولى بالجنابة لم يصير مختارا للارش فقامت القيمة
مقام العبد ولا فائدة في التخيير بين الاقل والاكثر فوجب الاقل بخلاف ما اذا علم فانه يصير
مختارا للارش كما لو علق عنقه بقتل زيد او رميه او شججه ففعل اي قال ان قتلت زيدا
فأت حر فقتل او قال ان رميت زيدا فأت حر فرمى او قال ان نجحت رأسه فأت حر
فشج عزم الارش لانه يصير مختارا للارش حيث اعتقه على تقدير وجود الجنابة قطع
عبد بر حر عزم او دفع اليه بفضله او لا فاعتقه فسد في ذمته فالعبد صلح بها فانه لا يعتق
دل على ان قصده بصيحه الصلح اذ لا يحل له الا بان يكون صلحا عن الجنابة وما يحدث فيها

وان لم يعقبه برده على سببه لانه اذا لم يعقبه وسري ظهر ان الواجب ليس المالك القود
فكان الدفع باطلا فترد العبد على سببه فيقتله الولي او يعفو ويختر الولي بين القتل والعفو
لانه مباح الدم كما مر جني ما ذون مديون خطاء فاعتقه سببه بلا علم يا غرم لرب الدين
الاقل من قيمته ومن دينه ولو ليها الى غرم لولي الجناية الاقل منها اي من القيمة ومن الارش
فان السيد اذا عتق لما ذون المديون غرم لرب الدين الاقل من قيمته ومن الدين واذا عتق العبد
لجناية خطاء غرم الاقل من قيمته ومن الارش فكذا عند الاجتماع لعدم المرحم بينهما ما ذولا الا
يدفع لولي الجناية ثم يباع للدين ولدت ما ذونة مديونة ولد الا يدفع معها الجناية ويباع
لدينها لان دينها في ذمتها معلق برقبته ففسد الى اللد والدفع للجناية في ذمة المولى وانما
بلا فيها اثر الفعل الحقيقي وهو الدفع والسرية يكون في الامور الشرعية لا الحقيقية
عبد رجل زعم رجل اخر ان مولاه اعتقه فقتل العبد المعتق وليا له اي للزاعم خطاء
فلا شئ له اي للزاعم لانه لما زعم ان مولاه اعتقه فقد افترقه لا يستحق على المولى دفع العبد
ولا الفداء بالارش وانما يستحق الدية على العاقل لانه حر فيصدق الزاعم فحق نفسه
فستة الدفع والفداء ولا يصرف في دعواه الدية عليهم الابحجة قال قلت اخا زيد قبل عتقه
خطاء وقال زيد بل بعد صدق الاول لان زيدا يدعي عليه شيئا واقربه لزم عليه الضمان
لا على العاقل لانه يدعي عليه القتل الخطاء بعد العتق فلو اقربه لزم عليه الضمان
لان الشايب بالاقرار لا يتحمل العاقل فماده بقوله قلته قبل عتقي ما قلته بعده خذرا
عن لزوم الضمان عليه لان معناه الظاهر يفرم لزوم الضمان على المولى بالاقل من قيمته
ومن الدين ان لم يعلم بالجناية والدين ان علم بها مع ان قوله ليس بحجة على المولى وان قال
قطعت يد هاقبل اعتقها او قالت كان بعد صدقت وكذا في اخذه منها اي اعتق امة
ثم قال لها قطعت يدي واخذت منك هذا المال قبل ما اعتقك وقالت بل بعد
فالقول لها لانه اقر بسبب الضمان ثم ادعى البراءة وهي كقولك لا يجامع والفدية
بعد اذا قال جامعا قبل الاعتاق واخذت الفدية قبل القول له لان الظاهر كونهما
حال الرق امر عبد مجبور او صبي صيا بقتل رجل فقتله فالدية على عاقله القاتل لان المباش

هو النسي للمأمور فيضمن عاقلة ويرجعوا على العبد بعد عتقه لانه ادفع النسي وفيه الوطة
كقولك غير معتبر بحق المولى فيضمن بعد العتق لا على النسي الامر بقصور اهلية ولو كان
مأمورا العبد المجبور عبد مجبور ومثله دفعه السيد العبد لعاقل او فداء في الخطاء بلا رجوع حالا
لان الامر قول وقول المجبور غير معتبر فلا لواخذه في الحال بل بعد عتقه لولا المانع وهو حق المولى
بالاقل من قيمته ومن الفداء لانه مختار في دفع الزيادة لا مضطر كذا الحكم في العداى دفع السيد
القاتل او فداء ويرجع على العبد الامر باقل من قيمته ومن الفداء ان كان العبد القاتل صغيرا
لان عمر الصغير كخطا ولو كان كبيرا اقصر لانه يحبس من الحر والعبد قبل قتل عمد اخرين
لكوليان فعدا احد وثى كل منهما دفع نصفه الى الاخرين او فدى بديه هي عشرة الاف درهم
لان الرقبة بحكم القود وصارت بينهم لكل واحد ربعه فاذا عفى اثنان بطل حقهما
وبقي حق الاخرين في النصف فلذا قتلته او دفع نصفه واما الفداء فقد كان
بعشرين الفا فاذا عفى اثنان بطل حقهما في حق من الباقين في خمسة الاف فلذا فداءه
بعشرة الاف ان شاء وان قتل القرن احدهما اي احدا من خطاء والاخر عدا عفى احد وثى
العبد فدى بديه لولي الخطاء ونصفها لاحد وثى العبد الذي لم يعف لان نصف الحق
بطل بالعضو فبقي النصف وصار ما لا يكون خمسة الاف ولم يبطل شئ
من حق ولى الخطاء وكان حقهما في كل الدية عشرون الف او دفع اي القرن
اليهم يعني ان يسه كان يجبر بين الفداء والدفع فان دفعه اليهم اثنان اثنان لولي الخطاء بالاضافة
وثلثة الذي لم يعف من ولى العمد لا عند جيفة رحمة فيضمن بولي الخطاء بالاكل
وغير العاقل بالنصف لان حقه في النصف وحقه ما في الكل فصار كل نصف منها اقصر
حق ولى الخطاء في سهمين وحق غير العاقل في سهمين بينهما اثنان او ارباعا منازعة عند
ثلثة ارباع لولي الخطاء وبعده لاحد وثى العبد لان النصف سلم لولي الخطاء بلا منازعة
واستوت منازعة الفريقين في النصف الاخر في نصف فذا يقسم ارباعا قتل عبد هاقسهما
وعفى احدهما بطل كله لان ما يجب للمالك يكون حق المقتول لانه بدل دية ولهذا يقضى منه
ديونه وينفذ وصاياه ثم الورثة يحلفونه فيه عند الفرغ من حاجته والمولى

لا يستوجب على عبده ديناً فلا يخلفه الوثقة فيه **فصل** دية عبد وامة قيمته
 فان بلغت اى قيمتهما دية الحر وهي عشرة آلاف درهم وخرقة وهي خصة الآف درهم
 نقص من كل منهما عشرة اى عشرة دراهم اشعاراً باخطا ط درجة الوقف عن الحر
 وتعيين العشر بانه عبد الله بن عيسى بن عيسى ولو كانت القيمة اكثر من عشرة آلاف درهم
 والعبد ومن خصة الآف في الامة وبني يوف وعنه فيجب قيمته بالغة ما بلغت
 وفي الغضب يعتبر قيمته اى قيمته كل منها بالغة ما بلغت فلو غضب عبداً قيمته
 مائة دينار وهلك في بيه يلزمه تلك القيمة وما قدر من دية الحر قدر من قيمة الفنى
 لان القيمة في الفنى كالدية في الحر لانه بدل الدم ففيه اى ثلاث بدل الفنى يلزم نصف قيمته كما
 في دية الحر بالغة ما بلغت في الصحيح الآف رواية عن محمد بن عيسى في قطع يد العبد خمسة آلاف
 غير قطع يده عما فاقه عن فسر اقدان ودية سيده فقط اى ان كان وارثا لمعتق سيده فقط
 اقرار عبداً بخيعة ربع وعنه بكونه وعند محمد لا لان القود يجب بالموت مستند الى وقت المخرج
 فان اعتبر وقت المخرج فسبب الولاية للمالك وان اعتبر وقت الموت فسببها الوثقة بالولاية
 فحالة سبب الاستحقاق تمنع القود لجماله المستحق ولهما ان جماله السبب لا يعتبر عتيق
 من الحق والا فلا اى وان لم يكن الوارث السيد فقط بل له وارث غيره لم يقبل بالاتفاق
 لان الاعتبار كان وقت المخرج فالسحق السيد وان كان وقت الموت فذلك الوارث وهو مع السيد
 فحالة المقض له يمنع الحكم قال المولى لعبدية احد كما حرقتما اى صار اشترى حين يعين المولى
 واحد المحررة بان قال ادت هذا فاشترىها له اى المولى وان قتلها رجل وجب دية حر
 وقيمة عبده والفرق ان البيان شاء في حق المحل اظهره في حق المولى ولهذا اذا مات المولى
 قبل البيان يشيع العتق بينهما وبعد الشئ بقي محال للبيان فاعتبر انشاء في حقهما وبعد الموت
 لم يبق محال للبيان فاعتبر اظهره احداهما حريتين فيجب قيمه عبداً ودية حر ووقيل كلامهما
 فقيمة العبدان لانهم يتقضى بقتل كل واحد حر وكل من القتالين يكر ذلك فعليهما قيمتهما
 وفي فحى عني عبداً دفعه سيده واخذ قيمته وامسكه بلا اخذ لانه صان بعينه ذفقاً رجل
 عني عبداً قال شاء مولاه دفعه اليه واخذ قيمته وان شاء امسكه ولم يأخذ النقصا وقال الخبير في الدفع

والامساك مع اخذ النقصا لان معنى المالية لما كان معتبراً وفاقا وجب ان يخير المولى
 على الوجه المذكور كما في سائر الاموال فان من حرقت ثوباً غير حرقة فاقا حاشا تخير المولى بين
 دفعه اليه وتضمن قيمته وبين امساك الثوب وتضمن النقصا وله ان المالية ان كانت معتبرة
 في ذات فالادمية غير مهتدة فيها وفي الاطراف ايضا وله ان يقطع عبداً يومه المولى
 بالدفع او الفداء ولو كان ما لا يحضه الوجوب ان يباع فيها ثم من احكام الادمية ان لا ينقسم
 الضمان على الاجزاء ولا يملك المشتري من احكام المالية ان ينقسم ويملك فوقه باعلى الشريين
 حطها من الحكم **فصل** اقرمير لولم ولد لم يذكر مكانا اذ قد علم حكمه فيما سبق
 من كتابه بجناية خطأ لم يجز والاشي عليه اى على واحد منهما ولو بعد العتق لان موجب جناية الخطا
 منه عتبه وقراره لا ينفذ عليه وبعد اثباتها بالبينه ضمن مولاه الاقل من الارش وقيمة
 المولى ان ابا عبده الجرح رضيه قضى بجناية المدير على مولاه وكان امير بالشام يحض
 من الصحابة فصار اجماعا ولا بد بالتدبير والاستيلاء صار مانعا دفع القيمة عن الجناية
 ولم يصير مخارا للدية لانه غير عالم بانه جنى فصار كما فعل الجناية غير عالم بها وانما وجب الاقل
 من قيمته ومن الارش لان الاصل وجوب الدفع بالجناية وقد تعدد الدفع بسبب المولى
 فيجب القيمة عليه لمنعه منه ولا تمنع من المولى اكثر من القيمة والعق لولى الجناية واكثر من الارش
 ولا يثبت الخيار بين الاقل والاكثر في عقد الجنى بخلافه حيث خير بين الدفع والفداء وحيثما
 مختلف وان جنى المدير جنايات لم يلزم الا قيمة واحدة بمقابلة عين واحدة فيشارك والمجنية
 الثانية في الاولى في قيمة دفعت اليه اى في الاولى بقضاء ولا يطلب من المولى شيئا لانه مجبور
 في الدفع ويتبع مولاه وفي الاولى لو دفعت اليه بدونه اى بدون القضاء لانه جنى
 لم يكن مجبورا في الدفع جنى مدير خطأ فمات لم يسقط القيمة عن مولاه لانه اثبت عليه سبب
 تدبره وبالموت لا يسقط ذلك قبل المدير مولاه خطأ يسقط قيمة المولى لانه تدبر وصية
 برقبته وقد سلمت له لانه عتق بموت سيده والوصية للقاتل فوجب عليه دية رقبته وقد عجز
 عنه فعليه دية بدلها وهي القيمة ولو قتلته بعد اقل الوارث واستسعاها قيمته ثم قتل اما
 الاول فطاهر واما الثاني فلما ذكر ان التدبير وصية المح غضب عبداً قطع سببه يده

فسر ضمن قيمته قطع وان قطع سببه فبغيره فبغيره لان الغصب يوجب ضمان ما غصب ويبرأ الغاصب باسترداد المقتضى والاستيلاء عليه في المسئلة الاولى لما قطع المولى يد ناقصة قيمته بالقطع فوجب على الغاصب قيمته قطع وفي الثانية لما قطع المولى يد عيب في يد الغاصب صار مستردا له الاستيلاء به عليه وبراء الغاصب ضمانا لو صول ملكا له وضمن عبد محجور غصب منه فان بيده فان المحجور يؤخذ بانها الحق في الثبوت الغصب بالثبوت يباع فيه دون اقول الحق لو اقربه لايبيع بل يؤخذ به بعد عتقه حتى يبرأ عند غاصبه ثم يرد مولاة ضمن قيمتها يعني اذا غصب رجل عبد ففجئ عنه ثم رده الى مولاة فجئ عنه اخرى ضمن المولى لولي الجنائتين فيكون بينهما نصفين لان موجب جنابة المبرور ان كثرت قيمته واحدة فيجب على المولى ان يعجز نفسه عن الدفع بالتدبير السابق من غير ان يصير فحشا والنفذ كما في القن اذا اعتقه بعد الجنابة من غير ان يعلمها وانما كانت القيمة بينهما نصفين لاستوائهما في السبب ورجع بنصفها الى رجوع المولى بنصف ما ضمن من قيمة المبرور على الغاصب لانه ضمن بالقيمة بالجنائتين نصفها بسبب كان عند الغاصب والنصف الاخر بسبب كان عنده ورجع عليه بسبب حقه من جهة الغاصب فصارتا لانه لم يرد نصف العبد لان رد المستحق بسبب كان عند الغاصب كلارده ودفعه الى الاول اي دفع المولى نصف القيمة الذي اخذ من الغاصب لولي الجنابة الاولى عند ابي حنيفة ورجع ابي يوسف وقال محمد لا يدفع اليه لان الذي رجعه به المولى على الغاصب عوض ما سلم لولي الجنابة الاولى لانه انما رجع على الغاصب بسبب ذلك فلا يدفع اليه لانه لا يجتمع اليه لان في ملك واحد وكما ان حق الاول في جميع القيمة لانه حين جيز عليه لا يراحمه احد فيستحق كلها وانما ينقص باعتبار مراعاة الثانية فاذا وجد شيئا من بدل العبد في المالك فارغا ياخذ منه لثبوت حقه وبالعكس يعني جيز عبد المولى خطأ ثم غصب رجل ففجئ عنه لايجمع المولى الجنابة الاولى كانت فيه والقن في الفصلين يعني اذا جئ عند غاصبه ثم غصب مولاة وبالعكس كالمدر لكن الفرق بينهما ان المولى يدفع القن بنفسه وقيمة المبرور فاذا دفع القن رجع بنصف قيمته على الغاصب وبسبب المالك عند محمد ورجع عندها الا لم يلزم له بل يدفعه الى الاول واذا دفعه اليه برجع

وفي الفصل الاول على الغاصب وفي الثانية لا مدبر غصب مرتين فحج كل مرة يعني رجل غصب مدبر الفجئ عنه ثم رده على مولاة ثم غصبه فجئ عنه جنابة اخرى ضمن مولاة قيمتها اي ولي الجنائتين لانه منع عن العبد عن الدفع بالتدبير فوجب عليه قيمته كما في رجوع بها اي بتلك القيمة على الغاصب لان الجنائتين كانتا في يده فاستحق المولى كله بسبب كان في يد الغاصب فيرجع عليه بالكل بخلاف المسئلة السابقة فانه عندنا استحق النصف بسبب كان عند النصف بسبب كان في يد الغاصب ودفع اي المولى نصفها اي نصف القيمة لما اخذته من الغاصب ثانيا الى الاول اي الى ولي الجنابة الاولى لانه حتى كل القيمة لعدم المرحم عند وجود جنابته وانما انتقص حقه بحكم المراجعة من بعد رجوع اي المولى به اي بالنصف الذي دفعه ثانيا الى الولي الجنابة الاولى على الغاصب لان استحقاق هذا النصف ثانيا بسبب كان في يد الغاصب فيرجع به عليه وبسبب ذلك ولا يدفعه الى ولي الجنابة الاولى لانه استوفى حقه ولا ولي الثانية اذا حوله الى النصف بوقوع الاول عليه وقد وصل ذلك اليه وام الولد كلها اي فكل الاحكام المذكورة كالمدر لا شتر كما في كون المانع من الدفع للجنابة من قبل المولى غصب صبياً حرأفان عند فحادة او يحجى لم يضمن ولو مات بهما عتقه او هرس حية ضمن عاقلة الدية هذا احتساب الفكاك ان لا يضمن في الوجهين كما قال زفر ورجع والتفاوت في عدم تحقق الغصب في الحر الا يرى انه لا يتحقق في المكاتب وان كان صغيرا لكونه حراً يدا مع انه يقيق رقة فالحر يد ورقة اولي ان لا يضمن به وجه الاحتساب انه ليس بضمان الغصب بل ضمان الاتلاف بالتسبب لنقله الى مكان فيه الصواعق والجناب حتى لو نقله الى موضع يغلب فيه الحمى ضمن كذا في الكافي كما في صبي او دغ عبد فقتله اي اذا اودع مولا العبد عبداً صبياً فقتله ضمن عاقلة الصبي قيمته وان اتلف مالا باذاع لا يضمن عند ابي حنيفة ومحمد ورجع ويضمن عند ابي يوسف والشافعي لان اتلف مالا معصوماً وكما ان غير العبد معصوم الحق السيد وقد تونه لدفعه الى يد الصبي وام العبد فعصمته حقه بقاءه على اصل الحرية في حق الدم وبه ونه يضمن لما مر انه مؤخذ بفعال **باب القسامة** هي ايمان يقسم على اهل المحلة الذين وجد القتل فيهم قوله ميت به جرح مبتدأ خبره قوله الاتي حلف له او اثر ضربا وحق بكسر النون

لا عند فحادة ولا ما نصاعقة

او خروج دم من اذنه او عينه وجد في محلة او اكثر عطف على ضمير وجد وجاز للفصل
اي اكثر البدن سواء كان معه رأسه ولا ونصف مع رأسه لا يعلم قاتله ذلوعلم كان هو الحضم
وسقط تقسامه وادعى وليه القتل على اهلها اي كلهم او على بعضهم عمدا او خطأ
ولا يثبت له حلف له اي لاجل ذلك البتت خمسة رجال منهم اي من اهل المحلة الماروي
ابن عيسى ان النبي لم يثبت على اهل حيدر ان هذا قتل وجديين اظهرهم في التكميل بحجة عنكم
فكتبوا اليه ان مثل هذه الحادثة وقعت في بني اسرائيل فارتد الله تعالى عما هم من انبياء
فأشبه الله تعالى ذلك فكتب صلى الله تعالى عليه وسلم اليهم ان الله انما اختار منكم خمسين
رجلا فيحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلا ثم يقرمون الدية قالوا فقد قضيت
فيما بالناموس اي بالوحي بخيارهم الولي اشارة الى ان خيارا وتعيين الخمسين الى الولي
لان اليمين حقة والظاهر انه يختار من بينة بالقتل وهم الفسقة والنسب اوصالي
اهل المحلة لان تحريمهم عن اليمين الكاذبة يبلغ فبظهر القاتل فاندل كل منهم بالله ما قتل وما علمت
قاتلا لا الولي اي لا يختلف وفي المقول بانهم قتلوه وقال الشافعي اذا كان هناك لوث
استخلف الاولياء خمسين يمينا فان حلفوا بقضي بالدية على المدعي عليه عمدا كانت
الدية او خطأ في قول وفي قول بقضي بالقتل اذا كانت الدعوى في العمد وان كان نكل
المدعي عن اليمين حلف المدعي عليهم فان حلفوا تركوا ولا شيء عليهم وان نكلوا فاعلهم
القصاص في قول والدية في قول واللوث الذي ذكره قرينة حال توقع في القلب صدق
المدعي بان يكون علامة القتل على واحد بعينه كالدنم او ظاهر شهد المدعي من عداوة
ظاهر او شهادة عدل او جماعة غير عدول اهل المحلة قتلوه وان لم يشهد له الظاهر
حلف اهل المحلة للشافعي في البدية يمين الولي قوله عليه الصلوة والسلام للاولياء
في قسم منكم خمسون انهم قتلوه ولان اليمين حجة لمن يشهد له الظاهر كما في سائر الدعا
فان الظاهر شهد المدعي عليه لان الاصل في الدنم البراءة والظاهر يشهد المدعي عند قيام
اللوث وقرب العهد فيكون اليمين حجة له ولكن في هذه الحجة نوع شبهة والقصاص
عقوبة بسقط بها فلها الواجب الدية في الجديد ولنا قوله عليه الصلوة والسلام

البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه وروى ابن المسيب انه عليه الصلوة والسلام
بدأ باليهود بالفسامة وجعل الدية عليهم لوجود القتل بين اظهرهم ولان اليمين ليست
حجة لا حقا ولا قسرا فكيف تكون حجة لا حقا ولا نفس واليمين عندنا بظهر القتل بخلافهم
عن اليمين الكاذبة فيقرر وانجب القصاص ولا حلفوا حصل البراءة عن القصاص ثم يقصر
على اهلها اي اهل المحلة بالدية لوجود القتل بينهم وقد ثبت انه صلى الله تعالى عليه وسلم جمع بين الدية
والقسامة وكذا عمر رضي الله تعالى عنه وادعى وليه القتل على واحد من غيرهم بغيره القسامه عنهم يعني اذا كان
ولي القتل القتل على رجل من غير اهل المحلة كان ذلك ابراء منه اهل المحلة حتى لا يسمع دعواه
بعد ذلك عليهم وان منهم فلا اي اذا ادعى على واحد منهم بغيره لا يبطل القسامه والدية
من اهلها وعن ابن جنيته روي في رواية يكون ذلك ابراء منه اهل المحلة كذا في الخاتمة وان الوجه
اي الخمسون فيها اي في المحلة كذا الحلف عليهم انه ان يتم اي الخمسون ومن نكل منهم جسد حجة حلف
لان الحلف فيه واجب تعظيما لامر الدم ولهذا يجمع بينه وبين الدية بخلاف الكون في الاحوال لان الحلف
فيها يدل عن اصل حقه ولهذا يسقط ببدل المدعي وهذا لا يسقط ببدل الدية ومسئول قال
قله زيد حلف بالله ما قتل ولا عرفت قال لا غير زيد لانه يريد اسقاط الخصومة عن نفسه
بقوله فلا يقبل حلفه عما ذكره لانه لما قتل صار مستثنى من اليمين فيحكم ببراءة فحلف
عليه ولا قسامه على صبي ولا مجنون لانهما ليسا من اهل القول الصحيح واليمين قول وامرأة
وعبد لانهما ليسا من اهل النصف واليمين على اهلها ولا قسامه ولا دية على احد من بيت
لانثريه او حرج دم من فمه وانظر دبره او ذكره لانه ليس يقبل الا بدنه من مستدله
على كونه قتيلا وهو ما ذكر في اول الباب بخلاف ما ذكره هنا لان الدم يخرج من هذه المواضع
عادة بلا فعل احد وما تم حلفه كالكبر اي اذا وجد سقط قام خلق به اثر من الآثار المذكورة
فهو كالكبر في الاحكام المذكورة لان الظاهر ان نام خلقه بنفسه فصل حيا رجل يسوق دابة
عليها قتل ضمن علقته اي عاقلته او دية اي دية القتل لاهل المحلة لانه في دية
فصار كانه في داره كذا لو قاده اوركبها فان الجموع اي القاتل والسائق
والراكب ضمنوا الا انه في ايديهم ذكره الربيعي ويوبين قرنين وفيه اثبات فيهما

لان قيل لا وجد بين قريتين على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فامر ان يمسح بينهما فوجد
 الاحدى القريتين اقرب فقضى عليهم بالقسامة والدية وروى عن عمر بن الخطاب
 وان استوياى القريتان والقبيلتان فعليهما ان كانا في القليل في موضع يسمع منه
 الصوت لاهل قرية في الصورة الاولى واهل القريتين في الثانية لانه اذا كان بحيث بلغ
 الصوت بلحق الغوث فيمكنهم تنصرة وقر قسرة واذا كان في موضع لا يسمع منه
 الصوت لا يلزمهم نصرة فلا ينسبون الى التقصير ولا يجعلون قائلين بقدر واحد
 اى قبيل في دار من اهل القسامة وتدى عاقلة اذا اثبت انها بالبحجة لان التدبير في
 حفظ الملك الخاص للمالك والدية على عاقلة لان نصرة وقوة بهم وهذا اذا كان له
 عاقلة ولا فعليه كما امر من اكل الجحر اليد حتى لو كان به لادى عاقلة ولا نفسه ولو وجد
 قتل في دار نفسه تدى عاقلة وورثة عندى خيفة من لان الدار حال ظمور القتل وورثة
 فالدية على عاقلة بهم وعندهما وعند فرج لاشئ فيه وبه يفتى لما قالوا ان الدار في يد حال
 ظهور القتل فيجعل كانه قتل نفسه مكان هدر وان كانت الدار للورثة فالعاقلة انما يتحملون
 ما يجب عليهم تحقيقا لهم ولا يمكن الايجاب على الورثة للورثة القسامة على اهل الحطة
 اى على اصحاب الاملاك القديمة الذين كانوا يملكونها حين فتح الامام البدرة وقسمها بين الغنائم
 بحط حطه لتميز ايضا لهم لامع السكان اى لا يدخل السكان يعنى المستأجرين والمستعيرين
 مع الملاك في القسامة عندى من ومحمد بن قيس وقال في موضع هو عليهم جميعا لان ولاية
 التدبير يكون بالنسبة كما يكون للملك الامرى ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل القسامة
 والدية على اليهود وان كانوا سكانا بخير ولهم ان المالك هو المختص بنصرة البقعة
 لا السكان واهل جبر مقررون على املاكهم ولا المشترين عندهما ايضا وقال في موضع كلهم
 مشتركون لان وجوب الضمان بترك الحفظ فمن له ولاية الحفظ وهي بالملك استود
 فيه ولهم ان صاحب الحطة هو المختص بتدبير الحطة وهي تنسب اليه لا المشترين
 ولما ابرحه المشتري في التدبير والقيام بحفظ الحطة فكان هو المختص بالقسامة
 والدية لا المشتري وقيل انما اجاب ابو خيفة عن هذا بناء على ما شاهدت من عادة

ولو وجد الرجل قتيلا في داره
 او ابنه او امرأته في دار زوجها
 فالدية على صاحب الدار
 والقسامة على عاقلة
 من زخيرة

اهل الكوفة في زمانه ان صاحب الحطة في كل محلة يقومون بتدبير المحلة ولا يشاركونهم
 المشترين في ذلك فان باع كلهم يعني ان يبيع واحد من اهل الحطة فذلك الحكم
 لان المشترين اتباع لاهل الحطة فباقي شئ من الاصل يكون الحكم له دون الباع وان لم يبق
 بل باع كلهم فعلى المشترين اتباع زائد لاهل الحطة فباقي شئ من الاصل اتفاق الزوال
 من يقدمهم عندهما او برحمهم عنده فانتقلت عندهما اليهم وحصلت عندهم لهم
 وجد قبيل في دار مشتركة بين قوم لبعضهم اكثر بان كان نصفها لرجل مثلاً وعشرها
 لرجل وباقيها لآخر ففى على الرؤس ولا يعتبر قدر الانصاف لاستواء حساب القليل والكثير
 في الحفظ والتقصير وان بيعت دار ولم تقبض حتى وجد فيها قتل فعلى الدية على عاقلة
 الباع وفي البيع بخيار على عاقلة ذى اليد عندى خيفة من وعندهما ان لم يكن فيه خيار
 فعلى عاقلة المشتري وان كان فعلى عاقلة من نصير له الدار سواء كان الخيار للبائع والمشتري
 فانه تعتبر اليد وهما للمالك وان وجد القتل في الفلك فالقسامة والدية من فيه من الركاب
 والملاحين والمالك وغيره في سواء وكذا العجلة وفي مسجد محلة وشارعها اى شارع المحلة
 احترام الشارع الاعظم كما سياتى على اهلها لانهم احق الناس بالتدبير فيه وفي سوق محلة
 على المالك وفي غيره اى غير المحلوك والشارع الاعظم والسيح والجامع لا قسامة لان المقصود
 به انفاية التهمة القتل واذ لا يحقق في حق العامة والدية على بيت المال لان الغرض بالغنى اعلم
 ان الطريق ينقسم ابتدئ الى قسمين احدهما طريق عام وهو ما يختص بواحد او اكثر
 ويكون له مدخل لا يخرج كما في بحث الزانعة للسبيل والآخر طريق عام وهو ما لا يحقق
 بواحد او اكثر ويكون له مدخل ويخرج وينسب هذا بالشارع وهو ايضا فبان احدهما
 شارع المحلة وهو ما يكون للمروية اكثر يا اهل المحلة وقد يكون لغيرهم ايضا وهذا ما قل
 في النافع وفي مسجد محلة على اهلها كما لو وجد في شارع المحلة والآخر شارع الاعظم
 وهو ما يكون مروجع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق
 وخارج البلدان وهذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم فلا قسامة
 فيه هكذا يجب ان يعلم هذا المقام حتى يندفع الشبهة وتصح الاوهام وفي قوم نقفوا

بالسيف وأجلوا عن قتل أي تفرقوا وظهر في موضع اجتماعهم قتل على أهل المحلة
 لأن حفظ المحلة عن مثل ذلك واجب عليهم فإذا لم يعرف من يباشر جعل عليهم
 القسامة والدية إلا أن يدعى الولي على القوم أو على بعض منهم فلم يكن على أهل المحلة شيء
 لأن هذه الدعوى تضمنت برأتهم عن القسامة ولا على القوم حتى يقيموا البينة
 أو يخرج الدعوى لا يثبت الحق لكن بسقوط الحق عن أهل المحلة لأن قوله حتى على نفسه
 وجد قتل في بنية لا عارة بقبرها مع القرب على ما سبق سماع الصوت وفي تركيز
 وهو ما ليس في ياحد ولا ملكة كالفرات مثلا بخلاف النهر الذي يستحق بالشفعة
 لا خصص أصا أهلها به لقيام يدهم عليهم فيكون القسامة والدية عليهم فقول الوقاية
 أو ما تربي ليس على إطلاقه فهدر لأنه إذا كان بهذا الحالة لا يلحقه الغوث من غيره
 فلا يوصف بالنقصير ولو كان القتل مجتسما بالشاطي فله وأرب القرى من ذلك الوضع
 على التفسير المذكور للقرب ولو في أرض أو دار موقوفين على أرباب معلومة فعليهم
 لأنهم حق الناس بالتدبير فيها ولو كانت موقوفة على مسجد فكل مسجد أي كان كما لو وجد
 في المسجد وقمره ولو وجد في معسكر في فلاة غير مملوكة ففي الخيمة والفسطاط
 على ساكنيها وفي خارجها إن كانوا أي ساكنوا خارجها قبائل فكل قبيلة وجد القتل
 فيها ولو بين القبيلتين كان كما بين القريتين وقد مر بيانه وإن تزلوا جملة مختلفين
 فعلى أهل المعسكر كلهم لأنهم لما تزلوا جملة صارت الامكنة كلها بمنزلة محلة واحدة
 منسوبة إليهم فيجب غرامه ما وجد في خارج الخيام عليهم ولو كان الأرض التي تزلت
 فيها المعسكر مملوكة فعلى المالك أي القسامة والدية بالاجماع لأنهم سكان ولا يرجعون
 المالك في القسامة والدية جرح في حق فقتل في أهل فبقى ذافر من فوات القسامة
 والدية على الحق خلافا لابي يوسف رجع لأن الجرح إذا اتصل به الموت صار قتل وهذا
 وجب القصاص بخلاف ما إذا لم يكن صاحب فرش رجل معه جرح به رمق فله آخر
 إلى أهل فكت زمانا فما لم يضمن الجرح في قول أبي يوسف ومحمد وموافقي في سائر قول الجرح
 يضمن لأن يده بمنزلة المحلة فوجوده جرح في يده كوجوده فيها رجلا في بيت

بلا نالت وجد أحدهما قتيلا ضمن الآخر دية عند أبي يوسف خلافا لمحمد فإنه
 لا يضمن عنه لاحتمال أنه قتل نفسه ولا في يوسف رجع أن الظاهر أن الأنس لا يقتل نفسه
 وجد قتل في قرية امرأة كره الخلف عليها وتدى عاقبتها عند أبي حنيفة رجع ومحمد وعند
 أبي يوسف القسامة أيضا على العاقلة لأنها على أهل النضرة والمرأة ليست منها فاشبهت
 الصبي ولها القسامة تنفي التهمة والتهمة من المرأة متحقة بطل شهادة أهل المحلة بقتل
 غيرهم يعني إذا ادعى الولي على غير أهل المحلة وشهد شاهدان من أهلها أنه يقتل عند أبي حنيفة
 وقال يقبل لأنهم كانوا يصيدان بصيد خصما وقد يضل بدعوى الولي القتل على غيرهم
 فقبل شهادة تهم كالكوكيل بالخصومة إذا عزل قبل الخصومة وله أن يخاصم بآثر التهم
 قائم للنقصير الصادق منهم فلا يقبل شهادة تهم وإن خرجوا من الخصومة كالأوصى
 إذا خرج من الوصاية بعد ما قبل التهم شهدوا على واحد منهم أي بطل شهادتهم على واحد منهم
 بعد ما دعى الولي القتل عليه بعينه لأن الخصومة قائمة مع الكل على ما ذكره الشاهد فيها
 على نفسه فيكون منها **باب العاقل** جرح معقلا يفتح للقيم وضم لقاف بمعنى العقل
 أي الدية سميت به لأنها تعقل الدماء من أن تسفك ومنها العقل لأنه يمنع القبايح
 العاقل هو الذي يفسم وعليهم دية القتل خطأ أهل الديون لمن هو منهم تؤخذ من عظيم
 في ثلث سنين من وقت القضاء وهم الجيش الذين كتبت أساميتهم في الديون هذا عندنا
 وعند الشافعي على الغيبة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم عليهم ولا نسخ بعده ولا نأ
 صلة فلا قارب ولا بها كالارث والنفقة ولنا قضيتهم عمر ورضيه فأنه لما دون
 الديارين جعل الدية على أهل الديون بحضور من الضمان من غير كبر فكان جماعة وليس ذلك
 نسخا بل تقرير معنى لأن العقل كان على أهل النضرة وقد كانت النوازع كالولاد والحلف والعتد
 وهو أن يعتد رجل من قبيلة وفي عهد عمر رضي الله عنه بالديون فجعلها على أهلها التبا على المعنى
 ولهذا قالوا لو كان اليوم قوم يتناصرون بالحرف فعاقلهم أهل الحرفة وإن كانوا يتناصرون
 بالحلف فاهل فالدية صلة كما قال الشافعي رجع كمن يجاهد في أهله وهو عاقل وهو عاقل أو
 من يجاهد في أصول أموالهم لأنها الخف وما تحت العاقل إلا التخفيف والتقدير

بثلاث سنين مروي عن النبي عليه السلام ومحمدي عن عمر رضي الله عنهما ما يجب في مال القاتل
من الدية يعني يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وتجب حاله عندنا في مائة في مثلته ان شاء الله
وان خرجت الى العطاء لاكثر منها اي من ثلاث سنين واقبل منها يؤخذ منها لاكثر والاقل
والحي عطف على اهل الديوان في العاقلة القبيلة لمن ليس منهم اي من اهل الديوان وقع عبارة القاتل
هكذا وحية لمن ليس منهم وكأنه سهو من الناس لان ضريحه من لوجه لا رجاء اليه
فالمصون والحي لمن ليس منهم يؤخذ من كل اي كل واحد من احدى العاقلة في مجموع ثلث
سنين ثلثة دراهم او اربعة فقط بحيث يؤخذ من كل اي كل واحد منهم في كل سنة
درهم يكون المأخوذ في كل ثلث سنين ثلثة دراهم ومع ثلث اي ثلث درهم يكون
المأخوذ في كل ثلث سنين اربعة دراهم وان لم يتسع الحي حتم اليه اقرب الاحياء نسب الاقرب
كما في العصبية واما الابناء والاباء فاختلاف قولهم والقائل كاحدهم لانه الجاني
فلا معنى لاجراجه وفي خلاف الشافعي والعاقلة للمعتق حتى مولاه لان نصرتة بهم
يؤيد قوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم ومولى مولاة الذي عاقده وحيته
اي قبيلة مولاه لان العرب يتناصرون بهم فاشبهه مولى العتاقة وتحمّل العاقلة ما يجب
بنفس القتل الاصل في ايجاب الدية على العاقلة بالخطأ وثبتت العتقة على السلام لا دية
الضاربة قوم موافقه قاله حين ضربت امرأة بصر امرأة فالتقت حينئذ فرفعوا الامر
اليه صلى الله عليه وسلم ولان الخاصي معذور وكذا المباشر يشبه العمد لان الاله لتاديب القصور
والنفس احترام لا يجوز اهدارها ولا وجه لا يجازي القود عليه وفي اجماعنا عظيم نسب الله
فضم اليه العاقلة لانه انما قصر بقوة فيه وهي بانصاف وهم العاقلة وكانوا مقصرون
فيما تركوا رقبته مختصوا به وقد ارض موضحة فصاعدا لما مر في فصل الشجاج ان الواجب
في موضحة فصاعدا الدية وهي على العاقلة لا اي لا تحمل العاقلة ما يجب يصح واقر لم يصح
العاقلة او عمد فقط قوده بشبهة او قتل ابنه عمدا ولا جناية عمدا وعمد ومادون الركن
موضحة لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال لا يعقل العواقل عمدا ولا عبدا ولا صلحا ولا اعتزفا
ولا مادون الركن موضحة ولان التحمل للتحريم عن الاستيصال في القليل والتقدير الفاضل عرف

باسم وما نقص عنه لا يتحمل العاقلة بل الجاني ولو صدق العاقلة الجاني لزمهم الدية لانه
ثبت بتصادقهم والامتناع كان لحقهم ولهم ولاية على انفسهم فيجب عليهم ومن ليس له
ديوان ولا حي فعاقلة بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وقال
عصام روى محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة رضي الله عنه يجب في مال الجاني ولا يجب في بيت المال
بالاجماع كذا في الخلاصة ولا عاقلة تباع في الخلاصة لو كان الرجل من العجم عن شمس الائمة لكان
ان الائمة اختلفوا فيه قال بعضهم لا عاقلة لاهل العجم وهو اختيار الفقيه ابو جعفر قال فيه
كان يفتي الشيخ الاسلام ظهر الدين المرغيناني **كتاب الايق** لا يخفى في اية كتاب الحنة
وتابعها وهو مملوك فمن مالكة قصص ائمة لقاها وعليه لان فيه احياء مالهية
ولما حرمة كالتفس واعانة مولاه واختلف في القتل قبل اخذه افضل احياء له
لا احتمال الضباع وقيل تركه افضل لانه لا يبرح مكانه فلقاه مولاه وان عرف الواجد
بيت مولاه فالاولى ان يوصل اليه فياني اي الاخذ به اي بالايق الى القاضي لمجسسه
تعزير له ولانه لا يؤمن من الاياق ثانيا وهذا لا يؤجر ان كان له منفعة وينفق عليه
من بيت المال ويجعلها ديناعا على مالكة في اخذه منه اذا جاء او من ثمنه اذا باع ولا يجس
النضال لانه لا يستحق التعزير ولا يايق وان كان له منفعة اجره وانفق عليه من اجرة
المجدي مولاه فاذا جاء واقام البيعة انه له قبل على القاضي وقيل على من ينصبه القاضي لحفظ الايق
ونحوها بخلاف اي القاضي او من ينصبه المولى بالله ما اخرج عن ملكه بوجه من الوجوه في دفعه اليه
قبل دفعه بالكل الزيادة الاحتياط وقيل لا يكون الدفع بعد الالباء وان لم يقمها عطف على ايام البيعة
واقراى العبدان عبد او وصف المولى علامته وحليته دفعه القاضي اليه بالكفيل وان انكر المولى
باقمخافه اخذ الجعل منه بخلاف الله ما بق ويدفع اليه فان طالع مجسسه اي حي المولى باعد
القاضي وان علم مكانه لئلا ينصرف المولى بكثرة النفقة وامسك ثمنه وانفق عليه اي الايق
منه اي الثمن ودفع الباقي اليه اي المولى ان ثبت انه له بالبيعة او بين الحلية والعلامة
وليس له اي المولى فسخه اي فسخ بيع القاتل لان بيعه باطل بالشرع كحكم لا ينقض وان نعم المولى
انه كان كاتبه ودبر لم يصدق على نقض البيع كذا في فتاوى السعودى ولم يوصل خبر لقوله
الاتى اربعون درهما اليه اي لرد الايق لمولاه سواء كان الايق عبدا مجرورا او مادونا ومبيرا

اوام ولد لانهم مملوكون فيحصل بلحيا المانية من هذا الوجه بخلاف الكفا لانه الحق
 بمكاسبه لانه غير مملوك يدا كما سيأتي من مدة سفر او اكثر متعلق بالموصل اربعت
 درهما وان لم يعدها اي وان كان قيمته اقل منه ان اشهد انه اخذ للرد وان لم يشهد
 فلا شيء له كما سيأتي ولو وصل من اقل منها اي من السفر بقسطه اي بحسابه
 لان العوض يوضع على المعوض ضرورة المقابلة وفي الاخرين اي المدبر ولم يولد اذ ما
 المولى قبل وصولها اليه فلا جعل له لان ام الولد يفتق بموته فتكون حرة ولا جعل
 في الحرة وكذا المدبر ان خرج من الثلث وان لم يخرج فكذلك عندها لانه حرمدون
 اذا العتاق لا يجزى عندها وعنده مكان ولا جعل في المكاتب كليا فان اشهد
 اي ان اخذ الابن بانه اخذ ليرده المولاه وابق منه لم يضمن لانه امانة عنده
 ولم يعتد والا اي وان لم يشهد ضمن لانه غاصب ولا شيء له في الوجهين
 اما في الاول فلا لانه لم يرده المولاه واما الثاني فلا لانه بركة لا شهاد
 صار غاصبا هذا عندها واساغني حنفية رحمه الله فلا يضمن ويستحق الجعل
 اذ رده لان الاشهاد عنه ليس بشرط فيه وفي اللقطة لا جعل برد المكاتب لانه ليس بمملوك بل
 وعلى المرتين جعل الرهن لان وجوبه لجعل للرد باصابة مالية العبد وماليت حق المرتين
 اذ موجب الرهن بثبوت يدا لاستيفاء المرتين من المانية فكان الراد عاملا له فيجب الجعل عليه
 وان رده بعد موت الرهن اذ الرهن لا يبطل بالموت وهذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه
 وفي الاكثر قدر الدين عليه والباقي على الراهن لان حقه بالقدر المضمون وصار كمثل الداء
 والتخلص عن الجناية بالفداء فانه على المرتين بالقدر المضمون فيه وان كان مدبورا
 فعلى اي الجعل على المولى ان اختار القضاء اي قضاء ما على العبد من الدين وان ادى من القضاء
 بيع العبد فبدا بالجعل اي اخذ صاحب الجعل جعله اولاد والباقي في الغرماء لانه مؤنة الملك
 فيجب على من يشتري الملك له وان كان العبد جانيا فعلى المولى بالفداء اي الجعل على المولى ان اختار
 الفداء لانه ظهر عن الجناية باختياره الفداء وتبين ان الراد احدى ماليت والا لولا دفع
 اي الدفع على الاولياء ان اختار المولى دفع العبد اليهم احي حقتهم وان كان العبد موهوبا
 فعلى الموهوب له وان رجع الواهن في هبته بعد الرد لان الملك الموهوب له عند التورث

والله بالرجوع بتقصير منه وهو ترك التصرف فيه فلا يفسد عند الواجب بالرد
 وان كان لصبي في ماله لانه مؤنة ملكه وان رده وصيته فلا جعل له لان تدبيره
 واجب عليه فلا يفتق الاجرة ابق بعد البيع وقبل القبض خير المشتري في المشتري
 مخير ان شاء صبر حتى يرجع الا بقر او رفع الامر للقاضي لفسخ العقد بحكم
 عجز البائع عن التسليم ذكره في الكافي في باب التصرف في التهن **كتاب**
المفقود هو لغة من فقدت الشيء غاب عني وانا فاقد وهو مفقود واصطلاحا
 غاب لم يدر في اي موضع هو ولم يسمع خبره احي هو ام ميت حتى في حق نفسه بالاحتياط
 فلا تكاح في عرسه كونه مخالفا لقوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية ولا يفسد ماله قبل
 ان يعرف حاله لان ظاهر حاله الحيوة والقسمة بعد الممات ولا يفسد اجارته لانها لا تفسد قبل الموت
 ويقبض العلة من قبض حقه الكاين في ذم الكسر ويحفظ ماله وسبع ما يخاف فساد
 لان القاضى ناظر لكل عاجز عن النظر لنفسه كالصبي والمجنون والمفقود كذلك ونهيب
 لحفاظه والقائم عليه نظره فانه يقبض غلاته والدين التمس او يترجم من غرمائه لانه من الحفظ
 ويخاصم في كل دين وجب بعبء لانه اصل في حقوقه ولا يخفى في الدين التمس لانه من المفقود
 ولا نصيب له في عقار او عروضة في يدا لانه ليس بملك ولا نائب عنه بل هو وكيل القبط من جهة اقا
 وانه لا يملك الخصومة بل اخذ في التمس في الوكيل القبط من جهة الدين فان ادعى احد من المفقود
 حقا من الحقوق لم يملك الدعا ولم تقبل منه بينة ولم يكن وكيل القاطن ولا احد من الورثة حضرا
 وان راد القاضى سماع البينة وحكم بذلك لم يفسد حكمه لان الاختصاص في نفس القضاء ذكره الربيع
 وينفق على اقرانه بالولاد كولد والبوية وعرسه ما فرقا بالانفا الاصل ان كل من يستحق النفقة في
 ومال المفقود حال حضوره لا قضاء القاضى يفتق عليه من ماله عن غيبته لان القضاء
 يكون عانة وكل من يستحقها في حضوره لا القضاء لا يفتق عليه من ماله لان النفقة ح
 تجب بالقضاء والقضاء على الغايب لا يجوز ولا يفرق بينه وبينها اي من المفقود وعرسه لقوله
 انها امرته حتى بان البيا ولو لا ان يفسد عند مالك اذ يفتق بين يفرق بينهما وتعد
 عند الوفاة ثم تزوج ان شئت وميت عطف على احي في حق غيره فلا يزوج من غيره

الصاحب يستحق المال زمان ما ينفق في حاله
 مقارن اسمه ونحوه واقد عليه امامنا في حقه
 فاطمة المدبر كذا في الخبر
 وشي المار

ولا يستحق ما وصي له اذا مات الموصي بان يوقف فسطح من ماله مائة وموصيه الى موت اقرانه
 قبله تختلف في تقدير مدة حيوته وظاهر الرواية ما ذكرهنا فان ما يقع الحاجة المعروفة
 فطريقه في الشرع الرجوع الى امثاله كقيم المتلفات ومهر مثل النساء وبقاؤه بعد كل
 اقرانه نادر وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر الغالب واعتباره اقرانه في بلدان لا تتغير
 عن حال الاقران في كل بلدان خارج عن الامكان وقال الزبلي المختار ان بقاؤه في بلدان لا تتغير
 لانه يختلف باختلاف البلاد وكذا غلبة الظن يختلف باختلاف الاشخاص
 فان الملك العظيم اذا انقطع خبره يغلب على الظن في مدة اقامته ما لا يسما
 اذا دخل مملكته ولم يكن سبب اختلاف الناس في مدة الاختلاف اذ انهم فيه
 فلا معنى لتقدير المدة له فان ظهر قبله اي قبل موت اقرانه حيا فله ذلك القسط الموقوف
 وبعده اي بعد موت اقرانه يحكم بموته في حق ماله يوم تمت المدة الظاهر متعلق
 بماله اي يحكم بموته في حق ماله الذي في يده وتحت تصرفه حقيقة او حكما يوم
 تمام المدة فيعتد عرسه لانه كان الآن مات للموت يعني اربعة اشهر وعشر اويقسم
 ماله بين من يرثه الان ولا يرثه وارث مات قبل المدة وفي مال غيره عطف على مال الحكم
 بموته في حق ماله غير من حين فقد حتى لا يكون بعد ذلك الحين ماله كمال الغير لانه كانه ميت
 والميت لا يملك ما لا يورث ما وقف له من يرث مودته عند موته لان المستحق لهذا المال الموقوف
 الى الآن وذلك لما تقر في الاصول ان المستحق وهو ظاهر الحال حجة دافعة لا مثبتة فالفقهاء
 قبل المدة حتى فلا يرث الوارث الذي كان حيا وقت فقده ومات قبل الحكم بموته لان الظاهر
 انه كان حيا فيصلح حجة لدفع ان يرثه الغير وفي مال غيره ميت لان الظاهر لا يصلح الحجة
 لايجب ان يرثه من الغير فير ما وقف للمفقود من يرثه يوم موته وليس للقاضي تزويج
 امة الغائب للجنون وعبد هما وله ان يكاتبهما ويبيعهما كما في فصول العمادة **كتاب**
اللقبط هو لغة ما يلقط اي يرفع من الارض فعيل بمعنى مفعول ثم غلب على الصبي
 المتزوج باعتبار ماله لانه يلقطه وشرعا مولود طرجه اهله خوفا من العيل او في زمن النعمة
 تدب رفقته ان لم يخف هلاكه بان يوجد في الاحصاء لان فيه اظهرا لشفقة على الاطفال

وهو من افضل الاعمال ووجب ان يخيف هلاكه بان وجد في مفازة ونحوها من المالك
 كن رأى اعمى يقع في البئر ونحوه عليه حفظه عن الوقوع وهو فرض كفاية لحصول المقصد
 بالبدن وهو حر لا يحرز رقة لانه الاصل في بني آدم الحرية لكنهم اولاد بني آدم وحق اولاد الاصهار
 في دار الاسلام ايضا الحرية ثم انه خرف جميع الاحكام حتى ان قاده بجدا لا قاده امة
 لوجود ولد منها لا يعرف له اب ونفقته وجنائه في بيت المال وانه له لان الغرم بالنفقة
 اتفاق الملقط عليه تبرع لا يكون ديناً عليه اي على اللقيط وان امره اي الملقط القاهية
 اي بالاتفاق في الاصح الان يقول علان يكون ديناً عليه فيكون ديناً على اللقيط بخرج
 الملقط عليه لان القاضي ولاية عليه وانما قال في الاصح لان المخرج امر القاهية بالاتفاق عليه
 يكفي الرجوع على اللقيط فيما ذكره الطحاوي كما اذا قضى ديناً لشخص بامر فانه يرجع عليه
 وفي الاصح لا يرجع الا اذا صرح بما ذكره لان مطلقه قد يكون للثمن والترغيب فلا يرجع عليه
 بالاحتمال فان ادعى الملقط الاتفاق كما ذكر اي بقوله علان يكون ديناً عليه فكذبه
 اي اللقيط الملقط لا يرجع الابدية بخلاف الوصي اذا اتفق على التصغير حيث يصدق
 في الاتفاق المتعارف ولا يحتاج اليه اليه اي الملقط ان ينفق عليه وسائر القاضين لا يأخذ
 منه فانه القاضي لا يقبل اي اللقيط الابدية على كونه لقيطاً لانه منهم لاحتمال
 ان يكون ولده او بعض من يلزمه نفقته واحتمال هذه الحيلة برفع النفقة
 عن نفسه واذا اقامها قبلها القاضي بلا حضم حاضر وبعدها اي بعد ابينة
 الاولى قبوله ان علم غيره اي غير الملقط فان ابى اي بعد ما قبله ان وضعه القاضي
 عند اخر طلبه الاول فهو مخير اي لقاض مخير بين الدفع وعدمه كما لو اخذ
 من اخذه لسبقه في الاخذ وان رفعه اي اخذه الى اخر ليس له الاخذ منه
 لاستقاط حقه ونسبه ثبت بمن ادعاه ولو كان المدعى رجلين فيكون والهما
 كما في الجارية المشتركة ويثبت بمن يصف منهما اي الرجلين المدعين علامة به
 فانه ح يكون ولدا للواصف دون الاخر او ذات زوج عطف على رجلين
 اي لو كان المدعى امرأة ذات زوج فانه يكون ولدا لها ان صدقها اي زوجها

وهو ضعف في النفقة في النكاح من نفقة الاصل
 حكى عن ابن ابي ابي عمير انما يملك الحق في النفقة
 والنساء والولاية والامانة وتعد ذلك بقاؤه اي حاله البقاء
 فانه شرع في الاصل خبره فانكسر فهو حق له تعالى ان يتركه وان كان
 عن عبادة الله والحقوا انفسهم باليهام في عدم النفا
 جازهم الله تعالى بحلهم عبيد مملوكين كالبها
 بقاؤه الشرع جعل الرقيق ملكا من عبيد
 وجهه العقوبة حتى انه يبقى رقيقا وان
 مرقاة اصول

او برهنت على انه ولدها او كان المدعى امرتين فبرهنت كل على انه ولدها فانه يكون
ولدهما او عبدان ان كان المدعى عبداً ثبتت نسبته منه فيكون حر الان الاصل
في دار الاسلام الحرية واذ ثبتت نسبته منه فيكون مسلماً ان لم يكن مقرهم
اي في مقر الزميين بل في مصر من امصار المسلمين او قرية من قرىهم او موضع فيه مسلمون
كفار وذنبا ان كان فيه اي مقر لزميين بان وجد في قرية من قرى اهل الزمة
او بغيره وكنتيسة ما شهد عليه من المال او عداية هو عليها له اي للقبض اعتبارا
للظاهر صرفه اي للمنفعة ذلك المال اليه اي الى اللقيط بامر القاضى لانه ما رضى
وللقاضى ولاية صرفه مثل اليه وقيل بدونه لانه للقبض ظاهر اوله ولاية الانفاق
عليه للمنفعة قبض هبته اي ما وهبت للقبض لانه تنفع محض ونقل حيث شاء
ذكره قاضى خان وتسلمه في حرفة لانه مما ناديه وحفظه حاله لانكاحه
لانتهاء سبب الولاية من القرابة والملك والحكومة ولا تصرف ماله كالام فان ولاية
لتميز المال وهو يحصل بالترى الكامل والشفقة الوفرة والموجود في كل منهما احدهما
ولا اجارته لانه لا يملك اتلاف منافعها فاشبه الغنم بخلاف الام فانها تملكها
كما ذكر في كذا كراهية في الاصح احتراز عما قيل يجوز اجارته لانه يرجع الى ياديه الاول
رواية الجامع الصغير ولا ان يحتجته فان فعل وهلك به ضمن كذا في الحاشية **كتاب**
اللقطة وهي اسم اللقيط في المعنى لكن غلب استعمال اللقيط في الادنى واللقطة في غيره نذب
رفعها لصاحبها لانه ان تركها بصل اليها يد حاشية فملكها عن ملكها فيضيع ماله فكان يرفعها
وسيلة لا يربط الحق للمشتق ولهذا قالوا يجب ان خاف الضياع كما مر فان شهد عليه بانه اخذه
برده على صاحبه وعرفه في مكانه وجرت فيه وفي الجامع بان ينادى اني وجدت لقطة لادنى
ما ملكها فليأت ملكها وليصفها لادها عليه ان علم ان صاحبها لا يطلبها وانها لنفسه ان بقيت
بعدها كالاظمة المعدة للاكل وبعض النما كانت امانة عنده حتى اذا هلكت لا دفعه اليه
قلت وكثيرت واخرت من الخلل والحرام وعند الشافعي يجب تعريف لقطة الحر الى ان ينجى صاحبها
فينتفع بالرفع بها اي باللقطة لو فقير او لا تصدق بها على فقير ولو على صلبه من الابد والامهات الفقراء

وفرعه من الاولاد والاولاد الاولاد الفقراء وعمره الفقير فان جاء صاحبها الجارة اي الشقيق
وله اجره اي الثواب واخذها من الفقير لو كانت قائمة والاضمن صاحبها الاخذ والفقير
بلا رجوع بينهما يعني ان ضمن الاخذ لا يرجع على الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على الاخذ قال لم يشهد
عطف على فان شهد فان اقر المنقطة باخذها له نفسه ضمن وفاقا ان هلكت في يده لانه
متعد وان تصاد قاتل لصاحب المنقطة على اخذها لصاحبها بالضرر وفاقا لان تصاد قاتلها
حجة في حقها انصارا كالتيه وان اختلفا بان قال المنقطة اخذها لك وقال لصاحب
اخذها لك ضمن عندنا حنيفة روح ومحمد الاعنبي يقول بل القول له في انه اخذه للرد وان لم يجد
من يشهد او وجد لكنه ترك الخوف من اخذ الظالم ياها قالوا لا يضمن ذكره الربيعي كذا البهية
في الاحكام المذكورة وما انفق المنقطة عليها اي على البهية بل اذن القاضى برفع يده اي بانه
دين على صاحبها فان حضر ياخذ من المنقطة بحكم القاضى واجز القاضى ما لنفع اي ينتفع به
بالاجارة كافر من البغل والحمار والثور وانفق عليها من يومين او ثلثة بقدر ما يقع
عنده ان المالك لو كان حيا لمحضرا لا يبايها والعين على ملكه بل الزام الدين عليه قال
في الهداية والكافي في هذا المقام وكذلك يفعل بالابق ولم يجد في غيرهما بل وجد في المحيط
والبدائع والحلاصة خلافه حيث قالوا لا يجوز اجارة الابق لاحتمال ان ياتق ولها تركته
وما لانفع له في البهايم كالشاة ونحوها اذن القاضى بالانفاق عليها وشروط الرجوع على صاحبها
لما مر انه الاصح ان كان الانفاق هو الاصح والامر ابتداء ببيعها وحفظتها لانه ان شفقة
الدابة مستأصلة وللمنفق حبسها اي منع البهية عن صاحبها الاخر تنفقها الان بقاها الى هذا
لان كان بشفقة فصار كأنه استفاد الملك منه فان هلك بغير حبس سقطت كانه لم يضمن
الرهن في ملكها بحسبه به وقيل لا لان تعلق به بغيره وانما اخذ حكم الرهن عن اختيار الجسورين
مدعيها علامتها حل الرهن لقوله عليه السلام فان جاء صاحبها وعرف عقابها وعددها
فادفعها وهذا الامر لا باحة لان وجوب الدفع انما هو بالتيه عمارا بالمشهور وهو قوله
التيه المدعى باليمين على من انكره ولا يجب بلا حجة لما ذكرنا وعند الشافعي يجب بيان العداية
رجل مات بالبادية جاز لرفيقه بيع متاعه ومركبه وحمل ثمنه الى اهل كذا في الفصول العادبة

حطب وجوف الماء ان كان له قيمة فلقطة برعي فما فيه حكمها والافعال من اذكيار
الباحا الاصلية **كتاب الوقف** هو لغة بمعنى الحبس وان وقف الذي مصدره الوقف
منعده معناه ما ذكر ووقف الذي مصدره الوقف لازم وشرا حبس العبد على ملك الوقف
والنصف بالمنافع بمنزلة العارية خلافا لها فانه عندهما حبس العبد على حكم ملك الله
فوق ملك الوقف عند الله على وجه يعود نفعه الى العبد فيلزم ولا يباع ولا يورث لها
ان عبيد ربيعة قالوا رسول الله اني انفقتمالا واهو عندك بنفس ان تصدق به فقال م
تصدق باصلها لا يوهب ولا يباع ولا يورث ولكن ينفق ثمرته فقد نص عنه لازم وله قوله
لا حبس عن فرض الله اي لامال حبس بعد موت المالك عن القسمة بين ورثته في قال
بانه لا يبقى على ملكه يلزمه القول المحبس عن فرض الله تعالى وقيل الفتوى على قولها كذا وكذا
وفرع على قوله والتصدق بالمنافع بقوله فلم يصح في رواية يعني ان النصف الوقف التصديق
بالمنافع لم يجز لان النفع معدومة والتصدق بالمعدوم لا يجوز وضح في الاصح يعني ان الاصح
انه صحيح اجماعا لان التصديق بالمنافع جائز عندهما ايضا كما جاز الوصية بخدمة وكفى بار
وعلمتها كنه غير لازم عنده ولهذا قال ولم يلزم ببقاء المالك كما في العارية والمراد باللزوم
ان لا يجوز للواقف ابطاله في حياته ولو ارثه بعده فلو وقف للفقراء او بني سقاية
او خانة النبي تسبيل او رباطا او جعل ارضه مقبرة لا يزل ملك الوقف وفرع على
عدم اللزوم بقوله فيصح تملكه في حياته وورثته اي كونه مورثا بعد موته والرجوع
عنه ولو في مرض موته الا بالقضاء استثناء من قوله لم يلزم اي لا يكون الوقف لازما
الا باحد موردين ذكر الاول بقوله بالقضاء من قاض يرى ذلك مولى من قبل السلطان
غير محكم بان كان قاضيا بتعليم الخصمين اياه فانه اذا حكم لم ينفذ حتى جاز للمولى
ان ينقضه كما تقر في موضع طريق القضاء ان يسم الوقف ما وقف الى المتولى
ثم يرجع بحكم انه غير لازم فاذا ترفع الى الحاكم وحكم بانقطاع ملكه عن الوقف
لزم بالاجماع لانه فصل مجتهد فيه فاذا الحقه حكم المولى لزم كباير الاحكام
الصادرة عن الحاكم وما يذكر في صك الوقف ان قاضيا من القضاة قضى

يلزم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشئ في الصحيح كذا الكاف والحائنة وذكر الثاني
بقوله او بالموت اذا علق به بان قال اذا مت فقد وقفت ذري على كذا ثم مات ولزم
ان يخرج من الثلث لان الوصية بالمعدوم جائزة كالوصية بالمنافع لما مر ويكون ملك
اليت فيه باقيا حكما فيصدق عند ما وان لم يخرج منه جاز بقدر الثلث وبقي الثلث
الان يظهر له مال اخر ويجوز الورثة وان لم يظهر ولم يجز واقيم الغلة بينهما التلانا
ثانها للوقف والثلثان للورثة وفي قوله او بالموت اذا علق به ان ارثه ان يخرج التعليق
بالموت لا يفيد زوال الملك بل لا بد من الموت بعد التعليق ليفيد وذكر الثالث بقوله
وقتها في حيوتى وبعد مائى مؤيدا لقائه جائز عندهم لكن عند فرج مع مادام حيا
كان هذا نذرا بالتصدق بالغلة فكان عليه الوفاء بالنذر وله ان يرجع عنه
ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيل من اوصى بخدمة عبده
لان فان الخدمة تكون للموصى له والرقبة على ملك المالك حتى اذا مات
الموصى بالخدمة يصير العبد ميراثة المالك لان الوقف لا يتصور لنقطاع الموصى
فيتأبى هذه الوصية وذكر الرابع بقوله او بناء مسجد او فارة بطريقه بشرط الافراز للمسيح
لا بد ان يكون خالصا لله تعالى لقوله تعالى فان المساجد لله اي مختصة به فلا يخلص الى الابه
والاذن للناس بالصلوة فيه وصلوة جماعة وقيل الحاجة الى صلوة جماعة بل يكفي واحد
اذا صلى فيه بالاذن لهم بالان يسلم ثم طهره وسجد سجدة واحدة خلفا لا يؤمنه
ويشرط في كل نوع تسليم يليق به هو في المسجد بالصلوة فيه وهذا الوجه والوجه الاول
مع افادتهما للزوم بالنظر الى الواقف ووارثه بفقدان خروج الوقف عن ملك الوقف
والوجه الثاني بفقدان الواقف لزوم الوقف بالنظر فيه وخروجه عن ملكه ايضا ولزومه
بالنظر الى الوارث ان يخرج من الثلث والوجه الثالث لا يفيد خروجه عن ملكه مادام حيا ولزومه
بالنظر الى الجواز جوعه بل بالنظر الى الوارث ان يخرج من الثلث ثم انما بعد ما خلا الامام
وعدم زوال ملك الوقف وقالوا له اختلاف فيما بينهم به الوقف فذكره بقوله
ولم يتم عطف على قوله ولم يلزم يعني بعد ما لزم باحد الامور المذكورة لا يتم

الا بذكر مصرف مؤبد عند محمد لانه تصدق بالمنفعة او الغلة وذا قد يكون موقفا وقد يكون
 مؤبدا فطلقه لا يدل على التأييد فلا بد من التخصيص فلو وقف على اولاده مثلا بان قال
 وقفته على اولادي فلم يزد عليه وانقرضوا الى الاولاد عاد الوقف الى الملك عند كونه
 منقطع الآخر ولو وقف بان قال وقفته الى غرضين مثلا بطل اتفاقا لانه كالنوف
 في البيع وعند ابى سيم بدو اي بدو من التأييد لان لفهم التقرب الى الله وهو في
 يكون بالعرف الوجهة بنوم انقطاعها واخرى بالعرف الوجهة لانه بنوم ذلك فيصح
 في الفصلين تحصيل المقصود الواقف واذ انقطع الموقوف عليه كالا اولاد مثلا
 صرف الوقف عند الفقهاء فالصحيح ان التأييد شرط اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عند
 ابى يوسف لان قوله وقفته وتصرفت بفضي الازالة الى الله وهو مقبض للتأييد فلا
 لا ذكره كالاتفاق كالمساق في عند محمد بشرط ذكره لما مر وهو الوقف عند ابى سيم
 انما اى شرع لاسقاط ملك الواقف عن العين كالاتفاق فانه اسقاط حق الملك
 لا تملك به استغنائه عن ذلك لانه لملك للواقف والوقف ولا للعبد والجار بيعه
 وسائر تصرفاته فخرج به اي يحول الوقف عن الملك بنفس القول بالاجابة الى القضاء وغير
 ويجوز الشيوع لان القسمة من ثمة القبض لانه لاجابة وتماها فيما يقسم بالقسمة
 واصل القبض عند ليس بشرط فذكر اثمته وقد عرفت ان الوقف عند اسقاط الملك
 كالاتفاق والشيوع لا يمنع الوقف ايضا وبه يفتي شيخ العراقي وعند محمد صدقة
 لقوله عليه السلام لعمر رضي الله تصدق باصلها لا ببيع ولا يوهب ولا يورث فيشرط
 اي محمد مع التسليم اي تسليم الوقف الى المتولى والقبض اي قبض المتولى الوقف كما
 في الصدقة المنقذة دون الموصي بانها لا تدول عن ملك المتصدق لمجرد القول بالتسليم
 وقبض الفقير وذلك لان التملك من الله لا يتحقق قصد المانحة الا ان ما ثبت له تقابل الحق
 في الصدقة ثبت في ضمن التسليم الى العبد فتر من ثمة الصدقة والذكو ولو تم قبل التسليم
 لصاريه مستحقا عليه والتبرع لا يكون سببا للاستحقاق على المتبرع وينع الشيوع فيما قبل
 القيمة لان اصل القبض شرط عند فكذا ما يتم به القبض وتماها فيما يحتمل القيمة

بالقيمة وفيما لا يحتملها يصح مع الشيوع حتى لو وقف نصف الحمام جازا الصدقة المنقذة
 فانه غير الوقف بانها لا تتم في مشاع يقسم كما ان اقال تصدقت هذه الزهيم العشرة
 هذه الفقير فانها لا تتم ما لم يقبضه ذلك الفقير وتم في مشاع لا يقسم كمنصف حمام
 وبه يفتي مشايخ نجارا قال في مجمع الفتاوى ثم على قول محمد لو كانت الارض بين رجلين
 فنصفها باصدقة موقوفة على المساكين وعلى وجه من وجوه البس التي يجوز الوقف
 عليها ودفعها ونحوها الى قيم يقوم عليها كان جائزا لان المانع من الجواز على قوله هو الشيوع
 وقت القبض لا وقت العقد وهما لم يوجد الشيوع عند العقد لانها تصدقا بالارض
 جملة ولا وقت القبض لانها لم تكن الارض جملة ولو تصدق كل واحد منهما بنصف
 هذه الارض مثا عاصدة موقوفة وجعل كل واحد منهما الوقف متوليا
 على احد لا يجوز لوجود الشيوع وقت العقد لان كلا منهما باشر عقد على احد
 ولكن الشيوع وقت القبض ايضا لان كلا من المتولين قبض نصفها باعافان قال كل واحد
 منهما متوليه اقبض نصيبه مع نصيب صاحبه جاز ولو تصدق احدهما بنصف الارض
 صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق الاخر بنصفها كذلك وجعل ذلك فيما
 جاز لان ان وجد شيوع وقت العقد لم يوجد القبض لان المتولى قبض الارض جملة وها
 سما اليه جملة وكذا جعل المتولية الى رجلين معا لانها صار كقول واحد وكذا لو خلف
 جهة الوقف جاز وكذا لو كان الواقف واحدا فجعل نصف الارض وقفاً على الفقراء مثا
 ثم النصف الاخر على امر اخر جاز هذا كله على قول محمد اما على قول ابى سيم فيجوز الوقف
 في كلها لان الوقف عند يجوز غير مقبوض وغير مقسوم وبه يفتي شيخ زماننا فقرا
 بقول ابى يوسف وبه يفتي فاذ لزم الوقف ونم لا يملك اي لا يكون مملوكا لصاحبه ولا يملك
 اي لا يقبل التملك لغيره ببيع ونحوه لانه التملك الخارج عن ملكه ولا يباع ولا يرث
 لا قبضاتهما الملك ولا يقسم لانهما اذا كانت القيمة بين الوقف والمالك اي
 اذا قبض فاضر بجواز وقف المشاع ونفذ قضاؤه وصار منقضا عليه بالحق اتفاقا فان طلب
 بعضهم القسمة فعنده لا يقسم دنيها يكون وعندهما يقسم واجمعوا ان لكل لو كان موقفا

على الارباب فاراد والقيمة لا يقسم كذا في المحيط وهو معنى قوله لا الموقوف عليهم
لها ان القيمة تميز واكثر لا يبيع وتعليك فيجوز ولا انها يبيع معنى لاشتمالها على الاضرار
والمبادلة وجهه المبادلة راجحة في غير المثلية ازال ابوس المجد عن ملك الوقف
بقوله جعلته مسجد الان التسليم ليس بشرط عند لانه اسقاط كالا عتاق وشرط الصلوة
كما مر اعاد ذكر المسجد لان ذكره اولاً في تعداد موجبات لزوم ذكره هنا مخالفة احكام
سائر الاوقاف في عدم اشتراط التسليم للفقراء عند تحريمه ومنع الشئ عن يد يورث وخروجه
عن ملك الوقف عند جنيته وان لم يحكم بالحكم وان جعل تحت سراً با وهو مقرب سراً به
وهو بيت يتخذ تحت الارض للتبريد لمصالحه جاز كما في بيت المقدس ولو جعل لغيرها
او جعل فوقه اي فوق المسجد بيتاً وجعل بالاسم الى الطريق وعزل عن ملكه فلا
يكون مسجد اوله يبعد ويورث عند اذنا لان المسجد يجب خلوصه لله تعالى ولم يخص بيتاً
لبقاء حق العبد متعلقاً بالقطعة او باعلاء فلا يثبت احكامه وعن ابوسف انه يجوز الوجهين
حين قدم بغدا ضرورة ضيق المنازل وعن محمد انه حين دخل لرى اجاز ذلك كله للضرورة
كما لو جعل وسط داره مسجد واذن للصلوة فيه حيث يكون مسجد اوله يبعد ويورث
عنه لان ملكه محيط بجوانبه فكان له حق المنع والمسيح لا يكون لاحد فيه حق المنع قال الله تعالى
ومن ظلم ممن منع ما جادل الله ان يكرهها اسمه ولو خرب ما حوله واستغنى عنه بقي مسجد
عند جنيته روح وادب يوسف ولا يعود الى ملك بانيه ان كان حياً ولا ملك وارثه ان كان ميتاً
وعاد الى الملك عند محمد لانه عتبه لقرية معينة فاذا انقطعت عاد الى الملك كالحظ
في الحج اذا بعث بالهدى ثم زال الاحصار وادرك الحج كان له ان يضع يديه ما شاء ولها ان القرية
التي قصد هالم تزل بخراب ما حوله اذا الناس في المساجد وفيصل في المسافرون والمال وهما
الاحصار لم يزل عن ملكه قبل الذبح ومثله حصير المسجد وحشيشة اذا استغنى عنها ما حيث
لا يدخلان في الملك عندهما خلافاً للمحيط والرباط والبئر اذا لم ينشف معهما فانهما ايضا على هذا
المخلاف فيصرف وقف المسجد والرباط والبئر الى اقرب مسجد ورباط وبئر اليه يفرج على
قولها اذا اتخذ الوقف والجهة بان بني رجل مسجدين وعين لمصالح كل منهما وقفاً وقل

وقل رسوم بعض الموقوف عليه بان انقص رسوم امام احد المسجدين او مؤذنه مثلاً
بسبب كون وقفه خيراً باجاز للحاكم ان يصرف من فاضل الوقف الاخر اليه لانه اكثر شئ واحد
وان اختلف احدهما بان بني رجلان مسجدين او رجل مسجد او مدرسة ووقفها لهما وقفاً فلا
اي لا يجوز للحاكم ان يصرف من فضل وقف احدهما الى الاخر كذا في البرزانية وقف ضيعة
على الفقراء وسلمها للفقراء ثم قال لو صيده اعطى من غلها فلا نكاذ او فلا نكاذ الا فعل ما ريت
من القصور فجعله لهم باطل لان الوقف بعد تسجيله يخرج عن ملكه فلا يقدر وصيه
على التصرف فيه لا اذا كان شرط في الوقف قبل التسجيل ان يصرف الوقف غلها الى من
كذا في الحاشية جاز جعل شئ من الطريق مسجداً وعكس كذا في كتاب الكراهية من الخلاصة
وفي الفصل العاشر من العمادية وجاز ايضا اضرار بحسب المسجد اذا ضاق على الناس
بالقيمة كرها كذا في مجمع الفتاوى وجاز ايضا جعل الوقف لولاية لنفسه لان الفتاوى
يستفيد لولاية منه فيكون له ولاية ضرورة لكنه بعد ذلك ان كان غير مأمون على الوقف
فلما ضاع من رده من يد نظر الى الفقراء وكذا لو شرط ان يخرج بسلطان وقاض من يد
ويؤتي غيره لانه شرط مخالف لحكم الشرع وجاز ابوس جعل غلة الوقف لنفسه حتى اذا وقف
وشرط الكل او البعض لنفسه مادام حياً وبعد للفقراء بطل الوقف عند محمد ربح وهذا لا
لغو في القرية باذنه الملك الله وقال ابو يوسف يبيع اعتبار اللبنة بالاشياء فانه يجوز
على جهة تقطع فيعود الملك للمالك ومثالي بلح الخدم يقولون يوسف وصية الفتوى
ترغباً للناس في الوقف كذا في الحاشية وغيرهما وجاز ايضا شرط الوقف ان يستدل به ويبيعه
ويشترى منه ارض اخرى اذا شاء فاذا فعل صار ثانياً كالاول في شرطها بالاذكر هاشم لا يستدل بها
بثالثه لانه حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الثانية اما بدون الشرط فلا يملك
اي الاستبدال الا لتمام كذا في الحاشية صح وقف العقار للفقراء وكثره وهم عبيد وسائر الامة
لحرية تبعاً للعقار لا المنقول لانه لا يباين وعند محمد ضيقة في التعارف وفتنة كالفارس
والمرء والقردوم والمنشاة والنجارة وشياها والقردوم والمرء والمصاحفة وقف
على اهل مسجد لقرأة القرآن ان كان لخصون جاز وان وقف على المسجد جاز ويقرب فيه

ولا يكون مقصوراً عليه تخصيصاً وأما وقف الكتب فكان محمد بن مسلم لا يجزئه ونصر بن يحيى
وقف كتبه والفقهاء بوجع من يجزئه وبه أخذ كذا في الخلاصة وعن الانصار وكان من اصحاب
زفر بن فخر بن وقف الداهم والطعام او ما يكال ويوزن ويجوز ذلك فقال نعم قبل وكيف
قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضلهما على الوجه الذي وقف عليه وما يكال
ويوزن يباع فيدفع ثمنه مضاربة او بضاعة كالدراهم فكذلك هذا الكرم الخطة
كذا في الخلاصة بنى على ارضه فوقه اى البناء بدونها اى الارض لم يجز لان الاصل فيه
العقار لانه مما يتأبد والحق به ما يتبعه وما ورد فيه الاثار وما فيه التعامل فبقى الباقي
على اصل الفيلس وقبل جاز في الكا والوقف البناء قصد لم يجز في الصحيح وفي القاعدة
عن ابي جراح ووقف المقبرة والطريق كما اجاز المجد وكذا القنطرة يتخذها رجل
للمسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها مبرأ لورثته ثم قال هذه المسئلة دليل
على جواز وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز بنى على ارض موقوفة لجهة وقف
اى البناء لها اى لتلك الجهة جاز بالاجماع لاتحاد الجهة ولو وقف لغيره خلت فيه
قبل جاز وقيل لم يجز ثم وقف اذ الخراج الى العمارة تجب عمارة سواء شرط الوقف العمارة
اولاً فانها ان لم تكن مشروطة نصاً فهي مشروطة اقتضاء لان المقصود الوقف اورد الغلة
مؤيداً على المصارف وهذا انما يحصل باصلاحها وعمارتها فيثبت شرط العمارة اقتضاء
والثابت به كالثابت نصاً على الموقوف عليه متعلق يجب اى يجب عليه عمارة بما لنفسه
ولا يأخذ من الغلة شيئاً ولو كان معيناً بان وقف داراً على كذا اولاده مثلاً لانه يستفاد به
لان الغرض بالغنم ولهذا يكون نفقة العبد الموصى بخدمة على الموصى له بها والاى وان لم يكن
معيناً بينها اى بعمارة من غلته اى غلة الوقف لان الوقف اذا كان على غير معين لم يمكن
مطالبة البتة بها اكثر من غلة الوقف اقرباً لمولاهم فيجب منها ولم يرد في الاصح يبنى انما
يجب العمارة على بقدر ما يبقى على الصفة التي وقف للمالك عليها وان خرب بنى على تلك الصفة
لانه بصفته صار غلته مستحقة الصرف الى الموقوف عليه واما الزيادة فلا والغلة تستحقه
فلا يجوز صرف غلته مستحقة له الوجه غير مستحقة الأبرياء ولو ابى اى المعين عن عمارة الوقف

او عجز عنها عمرة الحاكم بان اجزه وعمرة باجزة فزال به اى الى الموقوف عليه ولا يجزى
اى الا بى عليها اى على العمارة لان فيها اتلاف ماله ولا يجزى الانسان عليه كما لا يجزى صاحب
البند في الزاوية فلا يكون باؤه رضا بطلان حقه لانه في جيز الترة ولا احتمال ان يتبع
لرضائه به ويمنع حذر من اتلاف ماله فلا يبطل بالشك ولا يجوز اجارة من له السكنى
اذ لا ولاية له عليها لانه غير مالك ولا نائب عنه بل يؤجره للتوفى والقاضى وصرف نفقته
وتعمد اليها اى العمارة ان احتاج الوقف اليها يعنى ان انقص الوقف ان صلح لان يصرف
لعمارة صرف اليها ولا يبيعه القاضى ويصرف ثمنها صرفاً للبدل الى مصرف البند ولا يخرج
حفظ الحاجات ولم يقسم بين مصارفه كانه جزء من العين وحققهم في الاشياء بمنافع دون العين
لان حق الله تعالى على الوقف فلا يصرف اليهم ماله ليس حقاً لهم الوقف اذ الفقهاء احتاج الى الوقف
يرفع الى القاضى ليضحي ان لم يكن مستحلاً كذا في الخلاصة وفيه لو كان الوارث الوقف كان حكمها
ببطلان الوقف والا فلا قال في مجمع الفتاوى القاضى اذا اطلق يبيع وقفه غير مجل ان اطلق الوارث
الوقف كان ذلك منه ببطلان الوقف ويجوز بيعه وان اطلق لغيره لانه لا ان الوقف اذا بطل
عاد الى ملك والى الوقف ويبع مال الغير لا يجوز ان يوقف صحيح وبانه اخرج من يد واثبه
يعلم خلافه اى انه لم ينفقه ولم يخرج من يده جاز الوقف فليس له اى لورثته ان ياتخذ ولو منع
دعواه في القضاء كذا في الحاشية الوقف في مرض الموت كالحبة في قبعة من الثلث بشرط فيه
ملا شرط فيها من القبض والا فزفان خرج من الثلث واجاره الوارث نفقة الكل والابطال
في الزيادة على الثلث وان اجاز البعض دون البعض جاز بقدر ما اجاز وبطل في الباقي لان يظهر
للميت مال غيره فينفق في الكل كذا في الحاشية الوقف اما للفقراء وهو ظاهر اولاد انفسهم ثم للفقراء
كالوقف على الاولاد الاغنياء وبعد نفقته لهم على الفقراء ويستوى في الفقراء اى الفقراء والاعنياء
كالرباط والكنائس والقبابر والمساجد والسقاييا والقناطير ونحو ذلك فصل في شرط
الوقف في اجارته حتى لا شرط ان لا يؤجر اكثر من سنة والفقهاء لا يرون استحبابه لانه كان
اجارته اكثر من سنة ادعى الوقف ونفع للفقراء فليس للقيم ان يخالف شرطه ويؤجر اكثر من سنة
بل يرفع الامر الى القاضى ويؤجر القاضى اكثر من سنة لان القاضى ولاية لنظر الفقراء والغايب واليتيم

وان لم يشطه الواقف فليقيم ان يوجر اكثر من سنة بلا اذن القاصد كذا في الحاشية فلو اهل
الواقف منه ما لم يبينها قيل يطلق اي بقي على اطلاقه ولا يقيد بحد فليقيم ان يوجر كيف
شاء جريا على ان الواقف وقيل يقيد بسنة سواء كان الوقف دارا او ارضا لزيادة احتيا
في امر الوقف وبها اي بالسنة يفتي في الدار لان المدة اذا طالت يؤدي الى ابطال الوقف
فان من رآه يتصرف فيه تصرف المالك على طول الزمان يرد على مالكه ويثبت سنين والارض
يعني اذا كانت مما ترزق في كل سنة لا يوجرها اكثر من سنة وان كانت مما ترزق في كل تسعين مرة
او في كل ثلاث سنين مرة كان له ان يوجرها مائة سنة في المستأجر من الزراعة وبالمثل
يوجر لا باقل من اجر المثل فعلا للضرر عن الوقف فلو رخص اجره بسبب من الاجابة بعد العقد
على مقدار لا يفسخ العقد للزوم الضرر ولو زاد اي اجره على اجر مثله قيل يعقده اي اجر مثله
ثانيا لادق من الزمان واما الماضي فله حصته من الاجر الاول وقيل لا اي لا يعقده ثانيا
كزيادة واحد تعنتا في الزخيرة اذا استأجر ارض وقف ثلاث سنين باجرة معلومة
هي اجر المثل حتى جازت الاجارة فخصت اجرها لا تفسخ الاجارة واذا ازداد اجر مثله باع
معه مدة فعلا رواية فتاوى سمرقند بن يفسخ العقد وعلى رواية شرح الطحاوي يفسخ ويجرد العقد
والوقت الفسخ يجب المستر وزيادة الاجرة تعتبر اذا زادت عند الكل حتى لو زاد واحد تعنتا
لا يعتبر وعلى رواية الشرح لو زادت الاجرة فرضي المستأجر الاول بالزيادة كان هو ولي
من غيره ولا يوجره الموقوف عليه كالامام والمدحس والاولاد وغيرهم لعدم تصرفهم في عينه
الا بتولية اي بان يجعل الوقف متوليا فيكون له حق التصرف فيه متى اجريه بدون
اجر مثله لزمه اتمامه كذا اب اجر منزل صغير بدونه اي بدونه اجر المثل يعني لزمه
ايضا اتمامه اذ ليس لكل منهما ولاية الخط والاسقاط كذا في العمدانية لا تفسخ اي اجارة
الوقف بموت المورث لان العقد لغيره كالوكيل والاب والوقف لا يعار ولا يرث رعاية
الحق الموقوف عليه لان فيها ابطال حقه فلو سكن المورث فيجب عليه الاجر وفيه بالضم
بالتلاف من مائة يعني اذا سكن رجل دار الوقف او سكنه المتولي بلا اجر قيل الاشياء على التسا
وعامة المتأخرين على ان عليه اجر المثل وعليه الفتوى وكذا منافع مال البيت كذا في العمدانية

وعصب عقار يعني ان الفتوى في عصب العقار والدور الموقوفة بالضم ان نظر الوقف ومقتضاه
عليه بالقيمة تؤخذ منه القيمة فيشتري بها ضيقة اخرى فيكون على سبيل الوقف لان هذه بدل الاول
كل في الاسترواينة وتقبل فيه اي الوقف الشهادة على الشهادة وشهادة لرجال بالتسليم
بالشهر لا بآيات اصل وان حضر جوابه اي شهد وبالنسبة مع وقالوا عند الفقهاء شهيد واحد
تقبل بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بالتسليم مع كالتسليم فانهم اذا حضر جوابهم شهد وبالنسبة
لا تقبل لان الوقف حق الله تعالى فيجب قبوله بتسليم التسامع حفظ للاوقاف المقدسة
عن الاستهلاك وغيره ليس كذلك لا بآيات شرط في الاصح فان الشهادة على اصل الوقف
بالشهادة تجوز على الجواب المحتال وان كان الوقف على قوم باعياهم واما على الشرط فلا هو
المختار كذا في العمدانية وبيان المصروف من الاصل يعني اذا شهد من ان هذا الضيقة وقف على كذا
تقبل فيه الشهادة بالتسليم مع متولي بغير عرصه الوقف فهو اي البناء يكون الوقف فيصرف عنه
المصناف الوقف ان بناء من مال الوقف او من النفس ونحوه للوقف ولم ينوشوا وان بني لنفسه
ولا شهد عليه كان له اي المتولي نفسه والاجنبي اذ بنى ولم ينوشا فله ذلك وان نكح كونه للوقف
كان وقفا كذا الفرس يعني انه كالبناء في جميع ما ذكرنا والفرس في المسجد للشيخ مطلقا اي
سواء نوى ولم ينوشا او دارا ثم ادعى ان كذا وقفها او قال وقف على كذا يفسخ للشافعية فليس له
ان يخلف المشتري ولو قامت البينة قبلت كما لو شهدا على عتق امته تقبل بلا دعوى الولاية ولا يرد الوقف
للووقف وان لم يشطه لان الحق من الاجنبي ويعزل الوصي كالموصي رعاية لمصلحة الوقف
وان شرط الواقف ان يعمل لانه شرط مخالف لمقتضى الشرع ولاه اي الواقف المتولي واجره
صح وان لم تكن له جريئة وان شرطه ان لا يخرج لانه معنى التوكيل لا جريئة بالشرط طالب التولية بولي
كما لا يولي طالب القضاء مرض المتولي مرض الموت وقوض التولية لا غير جاز لان المتولي بمنزلة
الوصي والوصي ان يوصي لغيره كذا في العمدانية ولو مات المتولي بلا تقويضها لغيره اوبه فالرأي
في نصب المتولي الى الواقف لا التمسح ان ما الواقف فالرأي في وصية ثمن ان ما الوصي فلو كان
فيه التمسح وجعل المتولي من اهل الوقف لا الاجابة اليه المسجد او نصيب الامم والودون في المختار
الا اذا عين القوم اصل من عبده اي البناء اشتري المتولي بمال الوقف دارا له اي الوقف كايكون وقفا

في الصحيح لان في صحة الوقف والشرائط التي يصير بها الوقف لازما كل ما كثر ولم يوجد منها الوقف
 كذا في العمدانية جاز للحاكم ترويج امة الوقف كعبد ولو من امة وجانية عبد في ماله في مال
 كذا في الخلاصة **فصل** فيما يتعلق بوقف الاولاد قال ارضى هذه موقوفة على ولدك
 كانت الغلة لولد صلبه يستوي فيه الذكر والانثى لان اسم الولد ما خوز من الولادة وهي
 موجودة فيهما ان يقيد بالذكر بان يقول على الذكور من ولدي فلا يدخل فيه الاناث
 واذ جاز هذا الوقف فابوجد واحد من الولد الصلبي كانت الغلة له لا لغيره وان اتقى ان يصلي
 صرف الغلة الى الفقراء لا الاولاد ولا تقطاع للوقوف عليه هذا اذا كان حين الوقف
 ولد صلبه وان لم يكن ولد صلبه حين الوقف بل ولد الابن ذكر كان او انثى كانت الغلة خاصة
 لا يشارك فيها من دونه من البطون ويكون ولد الابن عند عدم الصلبي بمرتبة الصلبي
 ولا يدخل فيه ولد البنت في الصحيح وهو ظاهر الرواية وبه اخذ هلال لان اولاد البنات
 ينسبون الى اباؤهم لا اباؤهم لا اباؤهم بخلاف ولد الابن ولو زاد على العبارة الاولى وقال ولد
 فقط اى لم يرد على هذا يدخل فيه الصلبي واولاد بنيه بشرط كون في الغلة ولا يقدم الصلبي على الابن
 لانه سوى بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال يدخل ولو قيد بالذكور اى قال
 ارضى هذه موقوفة على ولدي وولد ولدك المذكور قال هلال يدخل فيه الذكور من ولد البنين
 والبنات وهو الصحيح لان اسم الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات كما قال
 ان الامام السرخسي ان ولد الولد اسم من ولد ولد وابنته ولد ومن ولدته ابنته
 يكون ولد ولد حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدي فانه ثمة ولد البنت يدخل في ظاهر الرواية
 كما مر لان اسم الولد يتناول ولد الصلبي وانما يتناول ولد الابن لانه نسب اليه عرفا ثم
 اذا انفرد الاولاد واولادهم في صورتين المذكورتين صرفت الغلة الى الفقراء لا تقطاع للوقوف عليه
 ولو زاد البطن الثالث وقال على ولدي وولد ولدك وولد ولدك صرف على اولاده ما تناسلوا
 لا الفقراء اما بقي واحد من اولاده وان سفل يستوي فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل
 على الترتيب بان يقول الاقرب فالاقرب ويقول على ولدي ثم على ولد ولدك او يقول بطننا بعد بطن
 فيزيد بما سدد به الوقف لانه لما ذكر البطن الثالث فحس التفاوت فعلق الحكم بنفسه لانتساب

لا غير

لا غير والانتساب موجوده حتى من قريب من بعد بخلاف البطن الثالث لان الوسط له واحد كذا
 في الخلاصة كذا اى صرف في الاولاده ما تناسلوا الا الفقراء اذا قال على ولدي واولاد ولدي وقال
 ابتداء على ولدي يستوي فيه الاقرب والابعد الا ان يذكر ما يدل على الترتيب كما مر وقف ضيقة
 على اولاده ثم الفقراء فانهم صرفت الغلة الى البنا لانه وقف على اولاده ثم الفقراء
 فابقي منهم واحد وان سفل لا يصرف الى الفقراء ولو وقفها على اولاده وسميهم فقال على فلان
 وفلان وفلان وجعل اخر الفقراء فما آتاهم صرف نصيبه الى الفقراء لانه وقف على اولاده
 منهم وجعل اخر الفقراء فما آتاهم كان نصيبه للفقراء بخلاف المسألة الاولى في الوقف
 هناك على الكل لا على واحد ولو وقف على امرأته واولادها اى اولاد الوقف ثم ماتت امرأته
 لا يكون نصيبها لابنها المتولد من الوقف خاصة اذا لم يشترط الوقف نصيب ابنته اى من ماتت
 منهم الى ولد حتى اذا شرطه كان نصيبها لابنها بل يكون للجميع اى جميع الاولاد وقال على ولدي
 وولد ولدي ابتداء ما تناسلوا ولم يقل بطننا بعد بطن لكن شرطنا الذكر وهو رد نصيب البنت
 الاول فالغلة للجميع ولده ونسله بينهم على السوية ولو مات بعض ولد الوقف وترك ولدا ثم
 جاءت الغلة تقسم على الولد وولد الولد وان سفل يقتضي عبارة الوقف وعلى الميت لانه الحق
 النصيب قبل موته فاصابه اى الميت من الغلة كان لولد بالاد فيصير لى ولد الميت ثم
 عينه الوقف بحكم نفيه وسهم والده بالارث ولو وقف على ولديه فاذا انفردت اولاده
 ابتداء ما تناسلوا ما آتاهم وحدهم وحدهم ولد اصف الغلة الى البنا والنصيب الى الفقراء كما مر في مسأله
 تسمية كل من الاولاد فاذا ما الاخر صرف الكل الى الاولاد ولا يقسم بين ولد واحد
 وكل واحد من اولاد الاخر على السوية وقف على ذى قرابة لم يدخل والده وجده وولد رجل قال
 ارضى هذه موقوفة على فلان وعلى قرابته او على ذى قرابتي قال هلال يصح الوقف ولا يقتضي
 الذكر على الانثى ولا يدخل فيه والد الوقف وجده وولد كذا في الحاشية دارق يدبرهن اخرها
 وقفت عليه وبرهن قيم الوقف انها المسجدة فان اذ خالف ابو والابنهم نصيبان كما هو
 الحكم في دعوى الملك وقف بين اخوين بائنهما وبقى برهنى واولاد الميت ثم لم يبرهن على واحد
 من اولاد الاخر ان الوقف بطننا بعد بطن والباقي غيبس الوقف واحد الوقف واحد يقبل

وينصب خصما عن الباقي ولو برهن أو لاد الأخ ان الوقف مطلق عليك وعلينا فينبئته
 مدخل الوقف بطن بعد بطن أو كذا في القضية والله اعلم **كتاب البيوع**
 هو البيع الذي يدخل عليه البيوع لغة مبالاة مال بمال مطلقا وهو من الاضداد يقال بيع الشيء اذا
 اشتراه وتعدى الى المفعول انما لا يحرف وبها يقال باعه الشيء وباعه منه وانما جمع
 لكونه افعالاً أربعة باعتبار المبيع لانه ما بيع سلعة بمنزلة او يسمي مقايضة ويبيعها
 بالثمن ويسمى بيعا لكونه اشهر الانواع او بيع ثمن بغير كسب المقيدين ويسمى صرفا
 او بيع دين بالدين ويسمى سلفا وباعتبار الثمن ايضا اربعة لان الثمن الاول ان لم يعتبر
 يسمى مساومة واعتبر بزيادة يسمى مزاجحة او بدو ونهاية يسمى توكيد او مع النقص يسمى
 وضيفة وشرعا مبادلة مال بمال بطريق الاكتساب أي التجارة خرج به مبادلة رجلين
 بالمال بطريق التبرع او الهبة بشرط العوض فانه ليس بيع ابتداء وان كان في حكمه بقاء ولم يزل
 على سبيل الترخيص لئلا يبيع المكنه فانه ينعقد وان لم يلزم ينعقد الانتفاء فعلق كلام احد
 بالآخر شرعا وجوز بغير اشتراطه في المحل بالايجاب وهو الانشآت سمي به اول كلامه والعاقدين
 سواء كان بيعا واشترت لانه ثبت للتأخير والقبول والقبول وهو فاني كلام احد هما سواء
 كان بيعا واشترت للماضيين قال في الهداية البيوع ينعقد بالايجاب والقبول اذا كانا بلفظ الما
 ثم قال لان البيوع انشاء وتصرف والانشاء يعرف بالشرع والموضوع للاخبار قد ثبت في
 فينعقد به واراد بالموضوع للاخبار لفظ الماضى اذ اللام فيه للعهد فلا وجه للاعتراض عليه
 بانه لا بد من ضم شيء الى ذلك وهو ان يقال وكان استعماله بلفظ الما والا لا يتم الدليل
 ثم قال لا ينعقد بلفظين احدهما لفظ المستقبل بخلاف فتكاح وقد مر الفرق هناك واراد
 بلفظ مستقبل صيغة الامر نحو بعه متى كذا فقال بيعت لانه قال هناك مثل ان يقول زوجي
 فيقول زوجتك فلا وجه لحمله على المضارع كما ذهب اليه بعض شراحه نعم ينعقد به البيوع اذا
 البينة كما نقل صاحب النهاية عن الظحاوي وحقة الفقهاء وينعقد ايضا بما في معانيها
 أي الماضيين بخور ضمت واعطيتك بكذا او خذ يعني ان كل ما دل على معنى بيع واشترت
 بنعقد به البيوع به ايضا فان قال بيعت منك هذا بكذا افعالا ضمت وقال اشترت هذا منك

أي الثمن الاول يعني ان اشتري شيئا بالدين ولم يذكر الاثنا الاول
 وذكر كذا في الاخر الذي يشتره يسمى مساومة

صوت اذ ذهب الرجل داره بغير بشرط اعطاء
 فربما عوضا وذا يكون هبة لعدم القبض فيها
 واما اذا وجد القبض فيها يكون البيوع وكذا الشفعة
 فيها يكون في حكمه بقاء شرعا

ولو كان حكمه ان لا يصح الاقرار بالخمر
 لان الانشاء تمليك ولا يصح تمليك الخمر ليل
 ويصح اقراره لانه محتمل ان يكون وقت كونه
 ذميا

فقال خذ يعني بيعت بذل لئلا يخذ فانه امر بالاختيار لا يبدل وهو لا يكون الا بالبيع فكانه
 قال بيعته منك به فخذ فقد ربيع اقتضاء فثبت العقد باعتبار اللفظين احدهما الامر
 لينا في ما مر فان المعنى هو المعبر في هذه العقود وانما اعتبر اللفظ في بعضها كاشتراك النفاضة
 حيث لا يصح ان لم يبين جميع ما تقضي حتى يعطى أي اعطى المبيع والثمن من الجانبين
 فان البيوع ينعقد به بلا وجود لفظه فضلا عن الماضيين لوجود المقصود وهو التراضي مطلقا
 أي في القبيس والمحبس هو الصحيح اما قال الكرخي ينعقد به في المحبس فقط كالباقى ونحوه وينعقد
 ايضا بلفظ واحد كما في بيع الاب من طفله بان يقول بيعت هذا منه بكذا واشترته منه بكذا يقول
 اشترت هذا من ابني فان عبارة الاب كمال شفقة اقيمت مقام العارية في غير المحبس
 وكان اصلا في حق نفسه ونابيا عن طفله حتى اذ بلغ كانت العدة عليه دون ابه بخلاف ما
 اذ باع مال طفله من اجني فيبلغ كانت العدة على ابه فاذا الرزم عليه الثمن في صورة شرائه
 لا يسر عن الدين حتى ينصب القاضيه وكذا يقضيه للصغير فيرده على ابه فيكون امانة
 عنه وكذا لو قال بيعت منك هذا بدينهم فقبضه المشتري لم يقبل شيئا ينعقد به البيوع ونحوه
 القابل للمحبس لانه لو لم يجز له حكم العقد جبر او هو متفق بين قول الكل والكل والترك
 يعني ان البيوع اذا وجب في شيء قبل المشتري في بعض ذلك او وجب المشتري في شيء قبل البيوع
 في بعضه لم يجز لان فيه تفرق الصفقة واحدا المتعاقدين لا يملك ذلك لان فيه ضرر للمشتري
 او البيوع لان البيوع ان كان واحدا الرزم ضرر الشركة لا شيء وان كان متعددا فالعادة من المجز
 الى الردي ونقص ثمن المجز لترويج الردي فلو ثبت جواز قبول العقد في بعض قبل المشتري
 العقد المجز وترك الردي فزال المجز عن يد البيوع باقل من ثمنه وفيه ضرر له والآخر
 اخذ البعض ببعض فلا يجوز اخذ الكل ببعض اوله وان تعدد الصفقة فلا ذلك لانقاذ
 الضرر عن البيوع واليه اشار بقوله الا اذا كرر أي البيوع لفظ بيعت وفصل الثمن في قوله الما
 في الكافي ان قوله في الهداية الا ان بين ثمن كل واحد لانه صفقات بمعنى ان يتم الا ان يزوج تكرار
 لفظ العقد اذ به يتعدد الصفقة لا مجرد بيان ثمن كل واحد وقال الريلعي ليس له ان يقبل
 بعض المبيع دون البعض وان فصل الثمن الا اذا كرر البيوع لفظ بيعت وذكر الثمن لكل واحد

أي احدهما المستقبور وهو الامر
 يعني لفظ المعارضة بان يقول شئت بالمعاوضة
 فانه يفتن لللفظ فيها 3

عند حصة رحمة تعالى عند هاهنا ذلك اذا فصل الثمن بان قال بعتك هذين كل واحد بكذا
او بعتك هذه العشرة كل واحد منها بكذا او رضى البائع بقوله اى قول المشتري اشتريت هذا
بكذا قال القدوري ان رضى البائع في المجلس يتفرق بالصفقة يصح ويكون ذلك من المشتري
في الحقيقة لتينافى لاجاب لا قبول ورضى البائع قبولاً واعتراض عليه بانه انما يصح ان كان البائع
قبله المشتري حصته من الثمن كالصور المذكورة وفي قفرين باعها بعشرة لان الثمن ينقسم عليهما
باعتبار الاجزاء فيكون حصته كل بعض معلومة ويكون فقر واحد منهما مخيب فاما اذا اضاف العقد
للعبدتين او ثوبين فلم يصح العقد بقبول احدهما وان رضى البائع لانه يلزم البيع بالحصته ابتداء
وانه لا يجوز **اقول** منشأه الغفلة عن مراد القدوري فان سميت عبارة المشتري ايجاباً
ورضى البائع قبولاً تدل على انه اعتبر في عبارة المشتري والبائع ذكر الثمن في مقابلة بعض البيع
فان تجرد قول المشتري اشتريته بل ذكر الثمن لا يكون ايجاباً ولا قول البائع رضىته قبولاً لعدم
صدق تعريف البيع عليه وهو مبادلة المال بالمال فظهر عدم لزوم البيع بالحصته ابتداء ولهذا
قلت او رضى بقوله اشتريت هذا بكذا ويمتد اى خيار القبول الى آخر المجلس ولا يبطل بالانضمام
اليه وان حال في المجلس جامع للتفرقة فاما في كتاب الظهارة فاذا عدت الامور المتعددة بسببه واحدة
فلا يعتبر ساعة واحدة اولى دفعا للعسر وتحقيق اليسر وانما يمكن التمتع والعقد على ما ذكرنا
بل توقف الإيجاب فيهما على ما ورد في المجلس لما مر انهما اشتملا على اليقين من جانب الزوج والمولود
فكان ذلك مانعاً عن الرجوع في المجلس والكتاب والوسيلة كالمخاطبة يعنى اذا كتب ام بعد بعتك
عبد فلان بكذا اوفال لرسول بعت هذا من فلان الغائب بكذا فاذهب واخبر فوصل الكتاب المكتوب اليه
واخبر الرسول لرسول اليه فقال في المجلس يلزم الكتاب والوسيلة اشتريته به وقبلته ثم بيع بينهما
لان الكتاب من الغائب كالمخاطبة من الحاضر والرسول معبر وغير كلامه به ككلام الرسول فان الرسول لم
كان يبلغ نارة بالخطا ونارة بالكتاب وبطل الإجماع قبل القبول بالرجوع اى رجوع للموجب لان المانع
عن الرجوع لزوم ابطال حق الغير وهو متفق ههنا لان الإجماع لا يفيد الحكم بدون القبول اعتراض
عليه بان الحق غير منحصر في الملك بل حق التملك ايضا حق وفيه ابطال ورد بان الإجماع لا يفيد
ملكاً للمشتري لم يكن في ملك البائع حتى التملك للمشتري لا يعارض حقيقة ملك البائع

لكنها

لكنها اقوى منه ولا ينقض بما اذا دفع الزكاة قبل الحول التاسع فان المولى لا يفيد الاسترداد
لتعلق حق الفقير بالذوق لان حقيقة ملك ذلك من المولى فحق الفقير لا ينافي ما هو
اقوى منه وبطل ايضا الإجماع قبل القبول بقيام ايهما من الموجب والقابل عن مجلسه
لان القيام دليل الرجوع والدلالة تعمل عمل الصريح واعتراض عليه بانها انما تعمل عمله لا يبعد
صريح يعارضها وههنا اوفى بعد القيام قبلت وجد الصريح ولم يعترض ورد بان الصريح انما وجد
بعد الدلالة ولهذا لم يعارضها ولم يزم اى البيع بهما اى الإجماع والقبول بالاختيار لاحد هما في المجلس
قال الشافعي لكل منهما خيار المجلس لقوله من المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ولما ان في الصريح
ابطال حق الآخر فلا يجوز **اقول** في ظاهره انه ان ارد بحق الآخر حق التملك فيسلم لكنه
لا يفيد المانع وان ارد به حقيقة التملك فمنع بالهوان والمصلحة فيكون دفعه بان حق التملك ثابت
قبل القبول ولو لم يثبت حقيقة التملك بعد لم يكن للقبول فائز زايه بل كان وجوده وصدومه
سواء مع كونه ركناً لا حين يقال ولما ان الإجماع والقبول يفيدان حقيقة كما قال الله تعالى
يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل لان كون تجارة عن رضى منكم فاباح الاكل ولو في المجلس
بوجود التجارة الثانية عن التراضي والبيع تجاز قبل باطلاقة على الخيار وصحة وقوع الملك
للمشتري والقول بالخيار تقييد وهو نسخ فلا يجوز والجواز الحديث بانه محمول على خيار القبول
اى قبول كل من المتعاقدين العقد في المجلس وقايدته دفع توهم ان الجواب بعد ما وجب يكون له
ان يرجع الخيار الفسخ بعد الإجماع والقبول في الحديث اشار اليه لان الاحوال ثلث حال لم يوجد فيها
الإجماع والقبول وحال وجد فيها وانقضى وحال وجد فيها احدهما والآخر موقوف واطلاق التمسك
عليهما في الاول مجاز باعتبار ما يؤول اليه وفي الثانية مجاز باعتبار ما كان وفي الثالثة حقيقة لما تقرر
في موضع ان اسم الفاعل حقيقة في الحال بمعنى اجزاء من اواخر المصداق والى المستقبل وهو حاله للباشرة
بان يقبل احدهما في المجلس والآخر متوقف فيلما قبلها ولا ما بعدها او يحملها بفعل عليها المتأخر
ابطال حق الآخر والتفرق المذكور في الحديث محمول على تفرق الاقوال بان يقول احدهما بعت ويقول الآخر
لا اشتريته وبالعكس حيث لا يقع خيار بعد فان قيل التفرق يكون بعد الإجماع وهو لا يتصور ههنا
فانما بالتفرق عدم الإجماع ابتداء وهذا مبني على قاعدة مفرقة في المضاع واكتشافهم يقولون في حق
ثم الركبة او سعة ثم الثوب والمراد الاول جعل ثم الركبة ضمناً ابتداء وفي الثاني جعل ثم الثوب وسعة ابتداء

لم يرد في الخبرين انهما
واحد في كل واحد من
الاجزاء فانه لا يرد
في الخبرين انهما
واحد في كل واحد من
الاجزاء فانه لا يرد

فلا تقفل ولا تفت في صحة البيع الاشارة في الاعراض اعم من البيع والشراء غير ربوية احتراز
 عن بيع درهم ودينار وحنطة ونحوها يجزى بان الاشارة فيها لا تكفي بل لابد
 من مساواة قدر الاحتمال الربوي كما سياتي وانما كفت الاشارة لكونها ابلغ طرق التعريف
 فلا يحتاج الى بيان القدر والوصف بخلاف السلم فان معرفة قدر السلم فيه ووصفه واجبة
 فيه لكونه غير مثار اليه كما سياتي وشرط معرفة بيع يسمي يحتاج اليه احتراز عما
 اذا قرأ ان يغلان عند متاعا فاشتره منه ولم يعرفه فانه يجوز لعدم احتياجه اليه ^{المشترى} التسليم
 ذكره الزاهد في ما يتعلق بمعرفة برفع الجهرالة المقضية الى النزاع المقضى في البيع
 بان باع غايبا واثار الى مكانه وليس فيه مستي بذلك الاسم غيره فانه جائز كما سياتي
 في خيار الربوية وشرط ايضا معرفة قدر من كسرة مثلا كما في الذمة احتراز عن الاشارة اليه
 كما سبق ويحصل فيها هو المكملات والعدديات المتقاربة والمذود وفات كالدرهم والدينار
 وسائر ما يوزن اذا قوبلت بالاعيان القيمة ومعرفة وصفه لكونه بخاريا وسر قديما
 لان جزم التماثل في النزاع فيعرف العقد عن المقضى وصح البيع بحال اي ضمن حال وموجل
 لاطلاق قوله تعالى واحل الله البيع وعنه عليه السلام انه اشترى من يهودي ثوبا لاجل درهمه
 د رعدا ولا بد ان يكون الاجل معلوما لان الجهرالة فيه مانعة من التسليم الواجب بالعقد
 فهذا يطالب به في قريب الحق وذلك يسم في بيعها كذا في الهداية والكافي وغيرها **اقول**
 فيما اشكال لان نص البيع مطلق كما قالوا واشترط معلومية الاجل بالدليل العقلي تقييد المطلق
 بالرأي وهو غير صحيح لما تقرر في الاصول ان تقييد المطلق في صحيح الكتاب لا يجوز
 ويمكن دفعه بان اطلاق النص انما هو بالنظر الى نفس الاجل وهي لم تقيد بالمعلومية كما سياتي
 في شرط الخيار انما اذا قال بعثت هذا الى اجل او موقلا صح وصرف في نصف يوم او ثلثة ايام
 او شهر او المقيد بالمعلومية انما هو وقت الاجل والنص ليس بمطلق بالنظر اليه ولهذا قلت
 معلوم الوقت حتى اذا جهل وقته فيد البيع كالباع لا الحصاد وغوه وتحقق ان البيع مطلق
 والمطلق هو المتعوض للذات دون الصقلا بانفي ولا بالاثبات وذات البيع حقيقة كما عرفت
 مبادلة المال بالمال فالتمس معبر في مفهوم البيع والتأجيل من صفات الشيء فيكون من صفات البيع
 ولهذا يقال بيع موجل فبالنظر الى التأجيل يكون البيع مطلقا لا يجوز تقييد بظني واما

واما تعيين وقت الاجل فليس من صفات البيع بل امر له نوع فعلق بصفته فبالنظر اليه لا يكون
 البيع مطلقا يجوز تقييده بالرأي فيندفع الاشكال ويصير ما علم الاجل ان مرات البائع
 لا يبطل الاجل وانما المشتري حل المال لان فائدة التأجيل ان يجزى فيؤدي الثمن من ثمن المال
 فاذا مات من له الاجل تعين المتروك لقضاء الدين فلا يقيد بالتأجيل وانما دفع البائع اليه
 سنة الاجل فليشترى اجل سنة ثانية يعني اذا اشترى ثمن موجل الى سنة غير معينة ولم يقصر
 البيع حتى مضت السنة فليشترى سنة اخرى بعد قبضه وقال ليس له ذلك وبطلان اي صح البيع
 بثن مطلق عن ذكر للصفة لا القدر وجوب ذكره لما عرفت فالعقد اي القيد يقع
 على غالب النقدي غالب نقدا بالبدل في الواجب لانه المتعارف فان استوى الى لم يوجد غالب
 بل استوى الواجب في النقود لا المالية بل تفاوتت فيها فادى البيع ان لم يتبين الثمن انه
 من اي نوع لان الجهرالة تقضي الى النزاع كما هو استوى المالية اي كما استوى الواجب وتختلف
 كالاحادى والثنائى والثلاثى صح ان اطلق اسم الدرهم على كل منها حيث يطلق على الواحد
 من الاول والاثنين من الثنائى والثلاثة من الثلاث اسم الدرهم اذا تراءى عند عدم الاختلاف
 في المالية وهو مانع من الجواز وصرف الى ما قدر به من كل نوع مثلا اذا باع عبدا بالالف درهم
 فله ان يعطى الف من الاحاد والفين من الثنائى وثلاثة الاف من الثلاث في هذا ما ذكر
 في الكافي ولما صاحب الهداية وان كان في عبارته نوع غير ضرورة ولا يتعين التقيد بالنقد
 مالم يصرح بالذهب والفضة مسكوكا ولا الفلكوس النافقة كذا في العارضية
 في صحيحه اي صح البيع وان عينا يعني اذا عين العاقدان درهما مثلا وشم او اشترى بتدليله
 بدرهم اخر جاز عندنا ولا يسمع نزع البائع وعندنا شافعي بنوعين بالثمنين حتى لا يجوز
 تبديله باخر ولو هلك قبل التسليم او سحق بعد او قبل ينقص البيع عنه لا عند دليله
 يسلم مثلا وانما قال في صحيحه لما ذكر في العارضية ان الدرهم والدينار يتعينان في البيع
 الفاسد من الاصل ولا يتعينان فيما ينقص بعد الصحة صورة الاول ما اذا باع عبدا
 وقبض الثمن فظهر انه من الخبز او باع جارية فظهر انها ام ولد يتعين درهم الثمن
 للرد ولان هذا القبض حكم القصب فيعتين وصورة الثاني ما اذا باع عبدا هلك

مطلوب موجل

قبل التسليم فالتمن المقبوض لا يتعين في رواية وهو الأصح وضع البيع في الطعام وهو الخطأ
 ودفقها لأنه يقع عليها عرفا وبيان في الوكالة والحب وهي غيرهما كالعدس والحبس ونحوهما
 ولو كان البيع جزافا أي بطريق المجازفة معرب كزاف الوبيع بغير جنسه لقوله عليه السلام
 إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم بخلاف ما إذا باع مجنس مجازفة فإنه لا يصح
 لاحتمال الربو وضع أيضا بيع المكمل والموزون بأناؤه أو حجر معين كل منهما جهل قدره
 لأن المانع من الصحة جهالة نقصه في النزاع وهذا ليس كذلك لأن تسليم البيع متجمل
 فيقدر هلاكه الأناؤه والخروج خلاف التمن فإن التسليم فيه متأخر وهلاكه ليس بمتأخر قبله
 فيحقق المنازعة وعن أبي يوسف إن الجوز فيما إذا كان المكمل لا ينكس بالكس كالقصعة
 ونحوها وأما إذا كان كالتزويل ونحوه لا يجوز وكذا إذا كان الحجر يتفشت أو باعه بوزن شئ
 إذا جف بخف وصح أيضا في القدر المسمى واحدا كان أو أكثر إذا بيع صبرة كل قفيز وقفيزين
 مثلا بكذا يعني إذا قال بعثت هذه الصبرة كل قفيز وقفيزين أو ثلثة بكذا فابيع جازر
 في القدر المسمى من عدد القفزات عند أبي حنيفة ربح لا الثاني إلا إذا زالت الجهالة بعلم
 جميع القفزات بسمها أو بالكيل في المجلس قبل الافتراق وقال لا يجوز مطلقا لا صبرتان أي لا يصح
 البيع عند أبي حنيفة ربح في القدر المسمى إذا بيع صبرتان من جنسين كصبرة في بر وربع كل قفيز
 أو قفيزين بكذا حيث لم يصح البيع عنده في قفيز واحد فتفاوت الصبرتين وعندهما يصح أيضا
 فيها وذكر في المحيط والابيضاح أن العقد يصح على قفيز واحد منهما ولا يصح أيضا البيع عنده
 في القدر المسمى إذا بيع متفاوت كالثلثة وهي قطع غنم كل شاة أو شاتين بكذا والعدل
 المشتمل على الأثواب المتفاوتة كل ثوب أو ثوبين بكذا لأن التفاوت في أبعاضها يقتضي
 الجهالة المؤدية إلى النزاع بخلاف الصبرة وإن سمي الجملتين أي جملتي البيع والتمن بأن قال
 بعثت هذه الثلثة وهي مائة بالف درهم وبعثت هذا العدل وهو عشرة أثواب بمائة
 بلا تفصيل أي لا يقول كل شاة بكذا أصح البيع في كل جماعا متفاوتا أو للمعلومية
 البيع والتمن فإن باعها بمائة هذا تفصيل لقوله وإن سمي الجملتين بلا تفصيل بعد ما سمي
 الجملتين ولم يفصلهما فإن باع الصبرة على أنها مائة أي مائة قفيز بمائة صح البيع ولا يتفاوت

قوله كل منهما إشارة لأن قوله
 معين ليس بصفة لقوله مائة وهي
 والأوجب أن يقال معينين
 مائة
 ليس أعاج المثل المذكور

كما تثلثة
 بقوله

ههنا بيان سمي لكل قفيز ثمانية بقوله كل قفيز درهم وبيان أن لا يسمي لعدم التقاوت
 بخلاف العدديات المتفاوتة كما سبقت وهي أي الصبرة أقل من المائة أخذ أي المشتري
 الأقل بحصة من التمن أو فيصح العقد يعني أنه محض بين الأمرين لا يفسد الصفقة عليه فلم يتم
 رضاه بالموجود وهي أكثر من المائة فالنزاع على المائة للبايع والمائة للمشتري لأن البيع
 وقع على مقدار معين وقد وجد فيصح العقد والقدر ليس بوصف حتى يدخل في البيع
 كما في الثوب فيكون للبايع وإن باع المذروع هكذا أي سمي الجملتين ولم يقل كل ذراع
 أو ذراعين بكذا أصح البيع فإن وجد المشتري تاما أخذه بكل الثمن بلا خيار وإن وجد
 أقل خيرا ^{أشياء} أخذ الأقل بالكل كل الثمن أو ترك لأن المذرع وصف في الثوب لا بمعنى صفة عرضية
 له بل هو في اصطلاح الفقهاء ما يكون تابعا لشيء غير منفصل عنه إذا حصل فيه زيادة حسنة
 وإن كان في نفسه جوهر كذراع من ثوب وبناء من دار كما سبق في الإيمان فإن ثوبا هو
 عشرة أذرع ويساوي عشرة دراهم إذا انقص منه ذراع لا يساوي تسعة بخلاف المكملات
 والعدديات فإن بعضها مبني قدره وأصله ولا يفيد انضمامه إلى بعض آخر كما لا يلحق
 فإن خنطة على عشرة أفرقة إذا سبقت عشرة دراهم كانت التسعة منها تسعة وكيف
 وقد اختلفوا في تفسير الوصف والأصل والكل راجع لما ذكرنا الوصف بهذا المعنى لا يقال
 شئ من الثمن كطرف الحبوا إلا إذا كان مقصودا بالتساوي كما سبقت وأخذ أي المشتري
 الأكثر بلا خيار للبايع لأنه وصف فكان كما إذا باع معبأ فاذ هو سليم وإن باع للتفاوت
 هكذا أي سمي الجملتين ولم يفصل صح البيع في الكل حتى إذا سبقت البيع والتمن لزم بيع المعلومية
 كل منهما الأقل والأكثر فالغالب يساوي تفاوته عن الإيضاح إذا قال بعثت هذا القطيع
 على أنه خمسون رأسا وهذا العدل على أنه خمسون ثوبا بكذا فالبيع جازر لأن جملة البيع والتمن
 صار معلوما بالتسمية فإن وجد البيع زائدا أو ناقصا فالبيع فاسد لأن الزيادة لم يقع عليها
 العقد فصبر كان باع ثوبا من أحد وخبر به وهذا فاسد لأنه مجهول متفاوت وإن كان ناقصا
 فيحتاج لأن يخط حقيقة الثوب لتأقصر وهي مجهولة فيفسد أيضا وهكذا في غير ما يختلف
 قيمته وإن زاد أي في بيع المذروع بعد ذكر الجملتين كل ذراع درهم لم يفسد من ذلك صبرة لما ذكر

قوله وحكم الحق البائع وان لم يكن مقصودا بالتناول
قوله والحق الشراء كان الظاهر لا يقول الحق المشتري بقربة المقابلة اللهم الا ان يكون الشارع نفيها من اثاره بمعنى المشتري فكان نفعاً وهو زيادة البيع حلته ولو

الحكم لا يختلف هناك بين ذكر هذا القيد وبين تركه لعدم التفاوت صحيح في الكل ما ذكر فان وجد أقل أو أكثر اخذ الأقل بالأقل أو ترك في الصورة الاولى لان الوصف وان كان تابعاً لا يقابل شيئاً من الثمن صار هنا اصلاً بافرا د بذكر الثمن فانهم قالوا الوصف يقابله شيء من الثمن اذا كان مقصوداً بالتناول حقيقة كما اذا قطع البائع يد العبد المبيع قبل القبض يسقط نصف الثمن وحكم الحق البائع كما اذا حدث عيب عند المشتري والحق الشارع كما اذا حاط المشتري الثوب المبيع ثم اطلع على عيب يكون الموصف تسقط من الثمن فاذا صار اصلاً ووجده ناقصاً ثبت الخيار ان شاء اخذ بمحضته وان شاء ترك لتفرق الصفقة عليه ولنفوت الوصف المرغوب فيه وفي الصورة الثانية اخذ الأكثر بالاكتر اوفسخ لانه ان حصل له الزيادة في البيع لزمه زيادة الثمن لما ذكره فكان نفعاً يشوبه ضرراً فيتحيز فلو اخذ بالأقل لم يكن عالماً بمقتضى اللفظ وانما قال في الاولى وترك وقال ههنا اوفسخ لان البيع لما كان ناقصاً في الاولى فلم يوجد المبيع فلم ينقد البيع حقيقة وكان اخذ الأقل بالأقل كالبيع بالتعاطي وفي الثانية وجد المبيع مع زيادة وهي تابعة في الحقيقة فتدبر وان وجد في المذدق عشرة ونصف أو تسعة ونصف اخذه في الاول بعشرة بالخيار وفي الثانية تسعة بـ اي الخيار وقال ابو س في الاول ياخذ باحد عشرة بالخيار وفي الثاني بعشرة به وقال محمد في الاول ياخذ بعشرة ونصف بالخيار وفي الثاني تسعة ونصف به لان من ضرورة مقابلة الذراع بدرهم مقابلة نصفه بنصفه فيجري عليه حكمه ولا يوجب فانه لما فرد كل ذراع بدينار كل ذراع من ثلثة الثوب وقد انقضت وله ان الزرع وصف في الاصل وانما اخذ حكم المقدار بالشرط وهو مقيد بالذراع فاذا اعدم عاد الحكم الى الاصل وقيل في الكرياس الذي لا يتفاوت جوانبه لا يطلب للثمن كما اذا راع على المشتري طرأاً ح كالموزون حيث لا يضره الفصل فيجوز بيع ذراع منه وان زاده اي القيد المذكور في بيع المتفاوت صحيح في الأقل بقدره لانه لما بين لكل منهما ثمنان كان كل منهما بايعاً فصح في العدم والموجود لكنه خیر لتفرق الصفقة عليه وفسده الأكثر لانه اذا كان زيد ابقى لهالة في المردود والمتفاوت فيودى الى الثمن صحيح عشرة اسهم من مائة سهم من دارجاً

لا عشرة اذرع من مائة ذراع منها عندني خيفة وعندهما جاز ذكر في غاية البيا نقلاً عن المصدر الشهيد والامام العبدان ان قولهما يجوز البيع اذا كانت الدار مائة ذراع ويفهم هذا في غلبتها ما يباحثت قال لان عشرة اذرع من مائة ذراع عشرة اذراع ثلثه عشرة اسهم من مائة سهم وله ان البيع وقع على قدر معين من الدار على ما يبيع لان الذراع في الاصل اسم لخشبة يذرع بها واستغير هذا لما جعل وهو معين لامتاع لان الشارع لا يتصور ان يذرع فاذا اريد به ما جعل وهو معين لكنه مجهول الموضع بطل العقد ولا ثوبان على انهما هرويان فاذا احدهما مروي بسكون الزاد وان بين ثمنين كل منهما جمل القبول في المروي شرط جواز العقد في المروي وشرط قبول المعلوم في العقد يفسده

فصل اعلم ان ههنا اصولاً الاول ان كل ما يتن والاصول المبيع عرفاً يدخل في البيع وان لم يذكر والثاني ان كل ما كان متصلاً بالمبيع اتصالاً قراراً كان تابعاً له داخل في البيع وما لا فلا قالان ما وضع لان يفصله بشرة بالاخيرة ليس باتصال قرار وما وضع لا لان يفصله فهو اتصال قرار والثالث ان لا يكون من القسمين ان كان في حقوق المبيع ومرفقه يدخل في بيع ذكرها والافلا واذا انقر هذا فنقول لا يدخل العلو بشره بيت بكل حق له ونحوه اي مرفقه او بكل قليل وكثير هو فيه او منه لان البيت اسم لما يشترط في العلو مثل والشيء لا يبيع مثله فلا يدخل الا بالتخصيص عليه ولا يدخل العلو ايضاً بشره منزل الابن اي بالقيد المذكور لان المنزل بين الدار والبيت اذ يتأني فيه عراقي الكني بنوع وقصور بانسقاء منزل الدار والبيت فله شبه بالدار يدخل فيه العلو تبعاً عند ذكر الحقوق ولشبهه بالبيت لا يدخل فيه بدون ويدخل هو اي العلو والبناء ومفتاح غلق متصل بباب الدار بخلاف المتفصل وهو القفل فانه ومفتاحه لا يدخلون هذا القيد وكيف بشره دار مجرد هابرونه اي بدون ذكره للثمن القيد اما العلو فلان للدار اسم لما يدان عليه المردود والعلو منها وكذا البناء وانما المفتاح فلان الغلق المتصل جزء منها والمفتاح يدخل في بيع الغلق بلا تسمية لانه كالجزم منه لا لا ينفصع به الابن والقفل ومفتاحه لا يدخلان والسلم المتصل بالبناء يدخل ولو من خشب لا غير المتصل بالسير كالتسم كذا في الكافي لا اي لا يدخل في بيع الدار الظلة والطريق والشرب والمسيل الابن

اما النقلة فلا تباينية على هوا الطريق فاخذت حكمه واما الطريق والشرب والميل
 فلا تباينية عن الحدود لكنهما من الحقوق فدخلت في الاجارة بلا ذكرها لانها
 تعقد لا تنفك ولا يحصل الابه بخلاف البيع لانه قد يكون للتجارة ويدخل الشجر وان لم يسم
 لا الذرع الابالسمية بشره الارض لان الشجر متصل بالقرار فثبت البناء والذرع متصل به للفصل
 فثبت متاعا فيها ولا التمس بشره شجر لان الاتصال وان كان خلتا للفصل للبقاء فصار
 كالذرع الاكل ما فيها او منها لا يترفع يكون من البيع لا يحقها لانه ليس منها الا يصح بيع الذرع
 قبل صيرورته بقالا لانه ليس ينفع به وتابع للارض فيكون كالوصف فلا يجوز ان يتردد العقد
 عليه بانفراذه وان باع على ان يتركه حتى يدرك لم يجر وكذا الرطبة والبقول وبعدها يصح
 ان شرط تحلية المشتري اي تحليته ارض البعل بان يقطعها او يرسل عليه دابة فاكل في يصح
 لان شرط مقتضى العقد فلا يفسده ويجوز بيع حصته من شريكه لوجود مقتضى وعدم المانع
 لانه بالنظر اليه كاصل لا خلاف ملكهما مطلقا على سواء ببلغ او ان الحصاد او لا ومن غيره
 بغيره ان لم يفسخ لانه ينقلب الى الجوز كما اذا باع الجوز في القف ولم يفسخ البيع
 حتى اخرجه من يده ولو كان الارض والذرع مشتركا فباع نصف الارض مع نصف الذرع من شريكه
 او اجنبي بغير رضا شريكه جاز وقام المشتري مقام البائع ثم بيع نصف الذرع بدون الارض
 انما لا يجوز في موضع كان لصاحب الذرع حق الفرار فيه بان ذرع في ملك نفسه اما اذا كان متعديا
 في الذراع كالفاضل فجاز بيع النصف كذا في الخلاصة كذا منصرفا باع كله اي جاز بيعه
 ايضا ان لم يفسخ الى الحصاد اذ ح يرتفع الفس باع سمكة فيها درة لم تدخل في البيع يعني
 اصطاد سمكة في بطنها درة فملك السمكة والدره لثبوت اليد عليه ما فلو باع السمكة
 لم يدخل الدره في البيع لانها ليست من اجزائها كذا في الهداية والكا في باب الكا في صحيح
 بيع في البر سبل والباقى يشهد باللام والقصر واذا قلت باقلا بالمدة حقف للام كذا
 في الصحاح والارز والسليم فشرها الاول وكذا الجوز واللوز والفسق وقال الشافعي
 لا يجوز ذلك كله وله في بيع سبل قولان وعندنا يجوز بيع ذلك كله لانه للعقد عليه
 مستدربا لا منفعة له فاشبه تراب الصاعه اذا بيع بجنسه ولنا ما روى عن النبي وم

انه نهي

انه نهي عن بيع الخلق حتى يزهي وعن بيع السبل حتى يبض ويأمن المعاهة وحكم ما بعد الفاة
 خلاف حكم ما قبلها قال في الغاية وفيه نظر لانه استدلال بمفهوم الغاية والاولى ان يستدل
 بقوله في فان النهي يقتضي المشروعية **اقول** فيه بحث ان المشروعية التي يقتضيها
 النهي عن الافعال الشرعية هي مشروعية الاصل مع عدم مشروعية الوصف وهو
 غير الفساد الدليل يفيد خلاف المدعى لان المدعى صحة البيع والدليل يفيد فساد
 بل التصوب ان يقال ان الاستدلال به مبنى على ما قال صاحب المجموع في البدائع ان الغاية
 عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم او على ما قال صاحب التلويح في بحث المعارضة
 وال ترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه وصح بيع ثمرة وان لم يبد صلحها لانها مال
 حال او مالا ولزم على المشتري قطعها اذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع بشرط
 ابقاؤها على الشجر حال البيع بفسده لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه نفع للمشتري وجب
 اي الثمن زيوا فليس له استرداد البعده وجبها اليه بالثمن يعني اذا باع سلعة بثمن
 فله حق جبرها حتى يتوفى ثمنها فان ثمنها المشتري بطل حقه في الجبر وليس له الاسترجاع لسلعة
 وانما له المطالبة بالثمن فلو قبض الثمن وسلم للبيع ثم وجد الثمن زيوا فلم يكن له الاسترجاع لسلعة
 وانما له المطالبة بحقه وقال زفر رضوله ذلك قبض زيوا فبطل الجهاد يعني كان له على الخرد لهم
 جهاد فاستوفى زيوا فاعرض عنها جهاد فالتفها ثم علم انها زيوا فان كانت قائمة بردها
 وبستر الجهاد والآي وان لم تكن قائمة سواء كانت هاتكة او مستهلكة فلا ويرد ولا يجره
 وقال ابو يوسف مع رد مثل الزبوف ويرجع بالجهد لان الرجوع بالنقصان باطل الاستدلال
 الربوا ولا وجه لابطال حقه في الجودة لعدم رضاه فكان النظر فيما عينه ولهما
 ان قضاء الدين حصل بقبض جنس حقه وبعد العلم بحقه في صحيح ذلك القضاء وانما
 قال زيوا لانها لو كانت رصاصا او ستوفة ردة انفاقا وانما قال نعم لانه لو علم عند القبض
 وهو مشع لكان ما به حصل القضاء وانما استوفى حقه فاحقه اشترى شيئا وقبضه
 وما مفلسا قبل نقد ثمنه فالبائع اسوة للفرما يعني شتر شيئا وقبضه ولم ينقد ثمنه
 حتى ما مفلسا فالبائع اسوة للفرما يقسمونه ولا يكون البائع احق به وعندنا الحق

وَأَمَّا قَالَ قَبْضُهُ ذَلُّهُ يَقْبِضُهُ فَالْبَائِعُ أَحَقُّ بِهِ تَفَاقُحًا بِأَرْجَاءِ الشَّرْطِ وَالْمُعَيَّنِ

اعلم ان البيع قارة يكون لازما واخرى غير لازمة واللازم ما لا خيار فيه بعد وجود شرطه وغير اللازم ما فيه الخيار وكذا لازم اقوى قدمه ثم ذكر خيار الشرط والتعيين واراد بالاول ان يكون العاقد مختارا بين قبول اصل العقد وذهابه بالثاني ان يشتري احد الشيئين او الثلثة على ان يعين ايا شاء وقدم ما عاين في الخيار لانها بمنع ان ابداء الحكم ثم ذكر خيار الرقبة لانه يمنع تمام الحكم واخر خيار العيب لانه يمنع لزوم الحكم وخيار الشرط انواع فاسد وفاقا كما اذا قال اشترت على اني بالخيار او على اني بالخيار ايا ما اريد بالخيار ايا وجاز وفاقا وهو ان يقول على اني بالخيار ثلثة فادونها ومختلف فيه وهو ان يقول على اني بالخيار ثلثة او شهرين فانه فاسد عند اوجيفه ربح وزفر الشافعي جاز عند ابي يوسف ومحمد ربح جاز اي خيار الشرط للمتعين اي لكل منهما معا ولا يوجد البيع ما لم يرضيا واحدا ولغيرهما كما سياتي في الثلثة ايام الى اخرها لقوله لم يجان بن منقذ ان يابعت فقل للاخلاقية والى خيار ثلثة ايام وجه الاستدلال ان شرط الخيار مخالف لمقتضى العقد وهو اللزوم فيكون مفسدا لانه يجوز لهذا النقص الدال على الخيار في البيع والشرع بلفظ يابعت على خلاف القياس فيقتصر على الله المذكورة فيه ولا اكثر وقال ابو حنيفة في رواية اخرى ان يابعت اي من له الخيار بعد العقد اكثر من ثلثة ايام وفيها اي في ثلثة ايام جاز البيع لزوال المفسد قبل تفرقه ان يشترط لم يذكره بالفاء كما ذكر في الوقاية اشارة لانه ليس من صورة الخيار حقيقة ليقترع عليه بل اورده عقيب لانه في حكمه في عاتقه ان لم يقدر الثلثة ايام فلا بيع صح وعلى اكثره ان يثبت في الثلثة قالوا لان هذا في معنى شرط الخيار اذا الحاجة مستلزمة لانفساخ عند عدم التقدير او عن المماطلة في الفسخ فيكون ملحقا به **اقول** يرد على ظاهره انك قد عرفت ان النقص الوارد في شرط الخيار مخالف للقياس وقد تقررت في كتب الاصول ان ما ثبت على خلاف القياس فغيره عليه لا يفتس ودفعان المقر في كتب الاصول عدم جواز القياس المجلي على ما ثبت بخلاف القياس المجلي اذ تقررت فيها ايضا جواز الحاق حكم ما ثبت على خلاف القياس بطريق دلالة النص وبطريق الاحتسائي الذي هو القياس الخفي وكل منهما محتمل هي هنا كما لا يخفى على الناظر المتأمل

ولا يخرج البيع بخيار البائع عن ملكه لان تمام هذا السبب بالرضا ولا يتم مع الخيار ولحقه الوعده البائع نفذ ولا يملك المشتري التصرف فيه وان قبضه باذن البائع فان قبضه المشتري هلك فيه وفي مدة الخيار ضمن قيمته لانفساخ البيع بالهلاك لانه كان موقوفا ولا ينفذ بدون المحل ففي مقبوضا فيه على سبيل التمسك وفيه القيمة ولو هلك في يد البائع هلك عليه وانفسخ البيع والشيء على المشتري كما في البيع المطلق ويخرج البيع عن ملك البائع بخيار المشتري يعني اذا كان الخيار للمشتري فقط يخرج البيع عن ملك البائع للزوم البيع في جانبه بانفساخ الخيار فان هلك البيع عند اي عند المشتري ضمن الثمن فان الهلاك لا يخرج عن مقدمه عيب سياتي انه اذا دخل عيب يمنع الرد واذ المنع لزوم العقد وتم فليزم الثمن المستحق بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع لان الخيار اذا كان له هلك والبيع موقوف كجامر فليزم القيمة ولا يملكه اي يملك المشتري البيع وقال يملكه لانه خرج عن ملك البائع فليزمل في ملك المشتري كان ملكا بلا مالك ولا نظر له في الشرع ولان الثمن لم يخرج عن ملكه فلزم البيع في ملكه لاجتماع البدل ان في ملك شخص واحد حكما للعارضه ولا نظر له في الشرع ورجح هذا بان الخيار انما شرع نظر المشتري لئلا يفتقر على الصلح فلو دخل في ملكه ربحا كان عليه لانه بان كان البيع قريبا فيعتق عليه وله اي لعدم تلك المشتري للبيع فروع الاول لو اشترى زوجته بقي النكاح لعدم ملك البين للزوال له الشافعي وطهها اي وطئها للمشتري بالخيار ورجحه جازله ردها لان وطئها بالنكاح لا يملك البين ليعتق الرد الا في البكر لانه تعيب كونه في نكاحه يبطل الرد الثالث قريبا لا يعتق عليه في المدة لعدم الملك فيها والعنف مرتبط عليه فالربيع كذا اي لا يعتق ايضا من شراء قاتل ان ملكه عبد فهو حر لعدم وقوع الشرط الخامس حينها في المدة لا بعد من الاستبراء لانه انما يجب بعثوث الملك ولم يثبت الاستبراء ورددت الامة المستبراء به اي بالخيار على البائع فلا استبراء عليه اذ لم يملكها المشتري بالتجديد للملك فوجب الاستبراء السابع من ولد في المدة بالنكاح لم يصر اتم ولد يعني اشترى زوجته بالخيار فولد في نكاحها في يد البائع لا تصير اتم ولد للمشتري فيملك الرد واما قلنا في يد البائع لانها لو ولدت في يد المشتري لزوم البيع ويبطل الخيار لان الولادة عيب الثامن انه اي البيع بالخيار يملك على البائع

نروي
راحت
الرفق

ان قبضه المشتري باذنه واودعه عند اي عند البائع لا ارتفاع القبض بالرد لعدم الملك
والتاسع بقبح خيار ما ذون شري وباراه بايعة عن ثمن في المدة اي ان اشترى عبد ما ذون
شيء بالخيار وباراه بايعة عن ثمن في مدة الخيار بقبح خياره لانه لما لم يملكه كان رده
في المدة امتناعا عن التملك ولانه ذلك فانه اذا وهب له شيء فله ولاية لان لا يقبل العاشر
بطل شره حتى من ذوق خسر بالخيار ان اسلم لا يملكها مسلما باسقاط خياره ومن الخيار
سواء كان بايعة او مشتري بالواجب فلا ان يفسخ وله ان يحجزه فاذا اراد الاجارة يحجزه
بلا علم صاحبه ولا ينقض بدونه اي بدون علمه ولو كان غايبا وقال ابو يوسف والنشاف
له النقص ايضا بدونه كالاجارة ولانه مستطع عليه من قبله ولهذا يشترط رضا كالكيل
بالبيع فان لم يرضف فيما وكل به بلا علم الموكل لانه مستطع من قبله ولو لم يرضف
في حق الغير بالرفع ولا يعري عن الضرر لان الخيار ان كان للبائع جاز ان يعيده المشتري
تمام العقد فيصرف فيه فيلزمه غرامة القيمة بهلاك المبيع وان كان للمشتري جاز ان لا يطالب
البائع بسقطه مشتريا وهذا نوع ضد في توقف على علمه كقول الكيل بخلاف الاجارة
اذ لا الزام فيها مع انه موافق لغيرها ولا تتم له مستطع عليه من قبله كيف هو بنفسه لا يملك
النقص وانما ينقض لكون العقد غير لازم وعورض بان ما ذكرتم من الزام الضرر وان
على اشترط العلم ولكن عندنا ما ينفيه وهو انه ان لم يفرح بالنقص لم يمتنع من خياره
الخيار لا مضى للمدة فيلزم البيع اجيب بانه ضرر من حيث ترك الاستيفاء باخذ الخيار
مخافة الغيبة وان ينقض العقد من له الخيار فلو علم اي علم الاخر النقص في المدة ان ينقض العقد
لحصول العلم به والاى ان لم يعلم به في المدة بل بعد هاتم العقد لمضى المدة قبل الفسخ ولا يورث هذا
اي خيارا بشرط يعضد ان العقد ينفسخ بفسخ الوارث كما كانت ينفسخ بفسخ الموثر حال حياته
فان كان الخيار للبائع ومات ملك المشتري المبيع ولا ينافي واث البائع واذا كان للمشتري ومات
ملك وارث المشتري بالخيار فان قيل كيف يملكه الوارث والمورث لم يكن مالكا فانا العقد
الموجب للملك كان موجودا في حقه ولكن الخيار كان مانعا فاذا بطل الخيار في حق الوارث
ظهر اثر الموجب فندبر وقال الشافعي يورث عنه لانه حتى من حقوق البيع خيار العيب

اي ملك الوارث

والنقص

والنقصين واجمعوا انه لو مات من عليه الخيار وهو من خيار له بقبح الخيار ولنا ان لا يورث فيما يقبل
الانتقال والخيار ليس لامشية وارادة ولا ارث في خيار العيب والنقصين ما يثبت
ولا يورث ايضا خيار الرؤية لانه ايضا ليس لامشية وارادة حتى ان المشتري لو مات
قبل الرؤية فليس يورثه الرد بعد كذا كان به ولا خيار النقصين لما ذكرنا يثبت للوارث
ابتداء لا خلاطه ملكه ملك الغير اذا بطل الخيار لم يبيع وتم ولا خيار العيب بل المورث حتى البيع
سالم فلذلك الوارث لقيامه ولهذا يثبت له الخيار فيما يقبض في البائع بعد موت المورث
وان لم يثبت للمورث شرطه اي الخيار احدهما يعني ان احد العاقلين اذا شرط الخيار لغيرهما
جاز فائ من العاقلين والغير اجاز او نقض صحيح استحسانا او القيس لان لا يفسخ وهو
قولنا لان الخيار من احكام العقد فلا يفسخ شرطه للغير كالتش وجه الاحتسان بالخيار
لغير العاقل يثبت بالنسبة عند تقديم الخيار للعاقل ففسخا فيجعل هو بايضا عنه نصيبا
لنصفه فيكون كل منهما الخيار وفي اجازة احدهما من الاصيل والنصيب فنقص الاخر الاول
اولى لوجوده متى زمان لا يزاحم غيره وفي العينة اي ان خرج الكل ما منها معا يعتبر
نصفها العاقل في رواية لان النصاب قيد النصف منه ونقص في النقص في اخرى لان المحاذ
يلحقه النقص والنقص لا يلحق الاجازة فاذا اجتمعا كان النقص اولى فيحتاج المنة مع كمال الامة
اذا اجتمعا كان نكاح الحرة اولى لان نكاح الامة بلا عكس ولان الاحتياط فيه اذا الفسخ
يوجب الحرمة على المشتري والاجازة توجب الاباحة والمحرم راجع على البيع باع عيبين
بالخيار فاحدهما ان فصل اي الثمن وعين اي محل الخيار صحيح العقد والا فلا وهذا امر اربعة
وجه احدها ان يفصل الثمن ولا يعين ما فيه الخيار وهو فاسد لمجهالة المبيع والثمن لان ما فيه
الخيار كالحاج عقد لانه مع الخيار لا ينعقد في حقكم بقي الداخل فيه احدهما وهو مجهول
وثانيها ان يفصل الثمن ويعين ما فيه الخيار وهو جاز لكون الثمن المبيع معلومين وقبول العقد
فيما فيه الخيار وان كان شرط الانقضاء العقد في الاخر لانه غير مفسد لكونه محلا للبيع كالحج
بين ثمن ومبر والثالث ان يفصل ولا يعين والرابع عكسه وهو فاسد فيهما المجهالة تسع
او ثمن وان اشترى كلبا او زيتا او عبدا واحدا على انه بالخيار في نفسه صحيح فصل الثمن

اي المورث هو المشتري
على الشبه والارادة

فيكون القول من ينفيه كما في دعوا الاجل والمضي اي اذا اختلفا في معنى المدعى فالقول
لنكره لانهما تصادقا على ثبوت الخيار ثم ادعى احدهما السقوط بمضي المدعى فكان القول
للكر والزيادة اي اذا اختلفا في قدره فالقول من يدعي اخصر الوقفين لان الاخير يدعي
زيادة شرط عليه وهو ينكر ان يشرى عبد ابشر خبره او كسبه ووجد بخلافه اخذ بتمنه
او ترك لانه وصف مرغوب فيه فيستحق بالشروط العقد ثم فواته بوجوب التخيير لانه لم يرض
بدونه وذلك بان لا يقدر على الجز والكاتب قد ما يطلق عليه اسم الخيار والكاتب في تخيير بين القول
بجميع الثمن وبين ان يرد اذا لم يمنع بيمينه ان يكثر ثمة على انها هلوب او بون ولم توجد كذلك
فانه يخير لما ذكر بخلاف شرائها على انها حامل وتجب كذا اطلاقا بفساد العقد لان ذلك
ليس من قبيل الوصف بل من قبيل الشرط الفاسد لا يعرف ذلك حقيقة اشترى جارية
بالخيار فخردها بغيرها فانها المشتراة فتنازع البائع والمشتري فقال البائع
غيرت والمبيعة ليست هذه وانكر المشتري التغير وليس للبائع بينة فالقوله اي لشره
مع البين وجاز للبائع وطورها لان المشتري لما ردها رضى بتبليها من البائع بذلك الثمن
فكان للبائع ان يملكها كذا في الوقعات **باب خيار الرؤية** جاز البائع والشر المالم يراه
اي البائع والمشتري يعني يجوز ان يبيع رجل شيئا ملكه ولم يره كما اذا ورثه وكذا يجوز
ان يشتري رجل شيئا لم يره لما روى ان عثمان رضي الله عنه باع ارضا بالبصرة من طلحة بن عبد الله
فقبل لطلحة انك قد غبت قال الخيار لا في اشترى مالم يره وقبل لعثمان انك قد غبت
فقال في الخيار لا في لا في بعت مالم يره فحكم جابر بن مطعم رضى ففرض الخيار لطلحة وكان
ذلك بحضور من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين حضر البائع الغبر المروفي في المجلس بان يكون
زيتا في زق او برقي جوالق ودية في حقة او ثوبا في كم او جارية منقبة وانفق الله موجود
في ملكه ولم ير المشتري شيئا منه او غاب البائع عن المجلس واشير الى مكانه الحال عن سبه
اي ليس في ذلك المكان مسمى بذلك الاسم غيره والمشتري الخيار عندها اي عند الرؤية
ان شاء اخذ وان شاء رده وقال الشافعي اذا لم يره بضم العقد لماله البيع ولنا العمومات
المجوزة بلا قيد الرؤية فلا يرد قيد الرؤية عليها لانها كالسنة وقد روي انه قال من اشترى

عرب او بون
حالا صاعيلور
وبا خود سونود

شيء

شيء لم يره فله الخيار اذا راولا ان الجهالة انما تفسد اذا انقضت التزاع كما في شاة
من القطيع واما اذا لم تفض اليه فلا كفيز من الصبرة والجهالة بعدم الرؤية لا تفضي اليه
اذ لو لم يوافق برة فصار كجهالة الوصف المعين المشار اليه بان اشترى ثوبا ولم يعلم
عدد درعانه وان رضى قبلها يعني اذا قال رضىت ثم رآه له ان يرد لان الخيار معلق بالرؤية
لما روي فلا يثبت قبلها كذا قالوا **اقول** فيه بحث اما اولها فنقرر في الاصل ان القول
ما دخله حرف الشر لا يجب ان يكون شرطا بمعنى ما يتوقف عليه وجود الشيء حتى يلزم
من انقضاء انقضاء الشرط واما ثانيا فلان هذا استدلال بمفهوم الشرط ونحن نقول
فالوجه ان يقال لو لم العقد بالرضا قبل الرؤية لزم امتناع الخيار عندها وهو ثابت بالنقل
فما يؤدى الى بطلان كان باطلا دون البائع اي ليس له الخيار والرؤية لما مر من خصاء
جابر بن مطعم رضى ولا يتوقف اي ليس له وقت معين لان الحديث ورد بخيار مطلق
للمشتري فالتوقيت فيه زيادة على النص فيبقى لان يوجد مبطل ولا يثبت الا في الشره
والاجارة والقيمة والصلح عن دعوى المال على اثنين معينين لان كالا معاوضة وكيفية رؤية
ما يعلم به المقصود فان رؤية جميع المبيع غير لازم لتعذره فيكون رؤية ما يدل على العلم
بالمقصود فان كان المبيع شيئا فان لم يتفاوت احداه كالمكيل والموزون وعلامة ان يفرض بالتوقف
كسفره وبينة واحد منها الا اذا كان البكارة فمما يرى فيكون مخيرا وان تفاوتت كالثياب والدواب
لزم رؤية كل واحد ويجوز للوزن من هذا القبيل فيما ذكره الكرخي وقال صاحب الهداية ينبغي ان يكون
مثل الخطة والشعر لكونها متقاربة اذا نقر هذا فنقول ما يعلم به المقصود كوجه الصبرة لانه
يعرف حال البقية وان وجد اداء منه خير ووجه الرقيق لان الوجه هو المقصود في الادنى
ووجه الدابة وكفلها لانها مقصودان في الدابة وشرط بعضهم رؤية القوائم والاول هو
المروى عن ابو يوسف وكضرع شاة القينة عطف عاكوجه فانه ايضا ما يعلم به المقصود فكل
رؤية وظاهر ثوب مطوى غير معلم لانه ايضا يعرف البقية واما اذا كان في باطنه ما يكون
مقصودا كوضع العلم فلا بد من رؤية موضع علمه اذ قوله وحسن عطف على رؤية اي
كله حسن شاة اللحم لان المقصود وهو اللحم يعرف به وذوق ما يطعم لانه المعروف بالمقصود

لا اى لا يكتفى خارج الدار وصحها بل يجب رؤية جميع بيوتها وماروى عن عدم الخيار
 لمن رأى صحن الدار وخارجها فأنما هو على عادة القدماء في الابنية فان دورهم يومئذ
 لم تكن متفاوتة فالنظر الى الظاهر كان يوقع العلم بالداخل فاما اليوم فليس الامر كذلك
 او رؤية الدهن في الزجاج فانها لا تكون رؤية للدهن حقيقة لوجود الحائل كفى نظر وحيث
 بالقبض كوكيله بالنشر لا ينظر رسوله اعلم ان ههنا وكيل بالنشر وكيل بالقبض
 ورسولا صورة التوكيل بالنشر ان يقول الموكل كى وكيل اعنى بشرا كذا صورة عن قبضه
 فرؤية الوكيل الاول يسقط الخيار بالاجماع ورؤية الوكيل الثاني يسقط عند حنفية
 اذا قبضه فأنظر اليه في ليس له ولا للموكل ان يردّه الا من عيب واما اذا قبضه مستورا ثم
 رآه فاسقط الخيار فانه لا يسقط لانه اذا قبضه مستورا انتهى التوكيل بالقبض الناقص فلا يملك
 اسقاطه فسد الصيرورته اجنبيا وان ارسل رسولا يقبضه فقبضه مارة فلا يشترى ان يردّه
 وقال الوكيل بالقبض والرسول سواء فان قبضه ما بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري صح عقد الاعمى
 اى بغير وشراؤه وسقط خياره اذا اشترى بحسب فيما يدرك بالحس وشتم فيما يدرك بالشم
 وزوقه فيما يدرك بالزوق ووصف العقار ولا عبرة لوقوعه مكان لو كان بصير الراى كما
 روى عن يونس بن مرقا ونظر وكيله لانه كنظره رأى احد الثوبين فاشترى اهما ثم رأى الآخر فوجد
 معيا فله ردهما الا غير اى لاراد المعيب وحده فلا يلزم تفرق الصفقة قبل تمامها فانها
 لا تتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعد شراى اى مارة قبل الشراء ان يتغير خيره
 لانه اشترى ما لم يره اذ بالتغير صار شيئا آخر والاى وان لم يتغير فلا اى خيار لانه
 اشترى شيئا رآه الا اذا لم يعرف انه الذى رآه قبل العقد لانه لم يرض به وان اختلفا في التغير
 فقال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير فالقول للبائع مع يمينه وعلى المشتري البيعة
 لان سبب لزوم العقد هو الرؤية السابقة ظاهر والتغير حادث فالقول لمن يمسك بالنظر
 هذه اذا كانت المدعى قسرية يعلم انه لا يتغير في مثل ذلك المدعى فان بعدت بان رأى امته شابة
 ثم اشترى اها بعد عشرين سنة وزعم البائع انها لم يتغير فالقول للمشتري لان الظاهر شاهده
 او اختلفا في الرؤية فللمشتري اى القول له مع يمينه لانه ينكر امر احادنا وهو الرؤية

شري

شري عدل الثوب وقبض فباع ثوباً منه وذهب وسلم يردّه اى العدل بخيار الرؤية
 او شرط ببيع لان الرد تعذر فيما خرج من ملكه وفي رد ما بقي بفرق الصفقة
 قبل تمامها لان الخيارين يمنعان تمامهما كما في خيار العيب فلا يمنع تمامها بعد القبض
 وفيه وضع المسئلة لانه لو كان قبل القبض لما جاز التصرف فيه فان عاد الثوب الذى
 باعه المشتري اليه بسبب هو فسبحان بان رد المشتري الثاني اليه بالعيب بالقبض او رجوع الاول
 في هبة فهو على خيار فجاز ان يرد الكل بخيار الرؤية لانه ارتفاع المانع من الاصل وهو لزوم
 تفرق الصفقة وعن يونس بن مرقا ان خيار الرؤية لا يعود بعد سقوط خيار الشرط وعليه
 اعتماد القدر ويطلب اى خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط فدمر كى مطلقا اى سواء
 كان قبل الرؤية او بعدها ويبطله ما لا يوجب حق الغير كالبيع بالخيار والسلامة
 والهة بلا تسليم بعد الرؤية لا قبلها لان هذه التصرفات لا تزيد على صريح الرضا وهي انما يبطله
 بعد الرؤية واما التصرف الاول فهو قوى لان بعضها لا تقبل الفسخ وبعضها واجب حق الغير
 فلا يمكن ابطاله كذا طلب الشفعة بالم يرد اى يطلبه بعد الرؤية لا قبلها **باب خيار العيب**
 مشروجه بمشتراه ما ينقص منه عند التجار وهو العيب الغير شرعا والمراد به عيب كان
 عند البائع ولم يره المشتري حين البيع ولا عند القبض لانه رضا اخذ بكل الثمن اوردته لان
 مطلق البيع يقتضى سلامة المبيع فان كانت خيرا لثلاثين يوما بلزوم ما لا يرضى به الا غير
 اى ما يكره واخذ بنقصانه لان الاوصاف لا يقابلها شيء من الثمن الا اذا كان مقصودا بالتناول
 كالماء وسبائك الا باق ولولا مادون الفرو والبولس والفرش والسرقة وكلها يختلف بالصغر
 والكبر فان شيئا من هذه الاشياء اذ وجد من صغر غير مميز لا يكون عيبا وان كان مميزا كان
 عيبا ويزول بالبلوغ فان عاده بعد البلوغ كان عيبا حاد ثانيا فكونا مختلفين لاختلاف سببها
 فاذا حصل عند البائع في الصغر وعند المشتري في الكبر لا يرد المشتري على البائع بناء على انه عيب
 وكالجنون وهو لا يختلف بهما اى بالصغر والكبر يعنى اذا حصل في يد البائع في الصغر وعاد في يده
 في الكبر يكون عيبا واحدا يرد به على البائع لانه نفسا في الباطن لان العقل معرته القدر في شاعه
 في الدماغ والجنون انقطاع ذلك الشعاع وهو لا يختلف باختلاف السبب وكالجنون

يدل على ثبوتها

راحة الغم والذفر بالذال للجملة وتحريك الفاء تنوين راحة الابط والزاو للمولد منه اي
من الزنا فيها اي في الامة متعلق بالعيب الاربعة يعني انها عيب فيها لان المقصود يكون
الاستفسار وهي محله به دون الغلام لانها ليست بعيب منه لان المقصود منه الاستخدام
وهي لا تخل به الا ان يفتش الاولان فيه بحيث لا يكون في الناس مثله الا نادرا فانه يكون
لدا في البدن وهو ينقص الثمن ويكون الزنا عاده له لان اتباعه غير محمدا بالحذمة والكفر
اي كالكفر فيما لان طبع المسلم ينفر عن صحبته ولانه يمنع صرفه في بعض الكفارات
ويحل الرغبة ولو اشترى عيانه كافر فوجد مسلما لبرده لانه زوال العيب والسعال القيم
لانه مرض ينقص الثمن والدين لان مالينه مشغولة بحق الغرماء والشعر والماء في العين
لانها يصفحان البصر وارتفاع جفون بنت سبع عشرة والاستحاضة لان كلاهما
لدا في الباطن فلو حدث متعلق بقوله مشرو وجدا اخرى بعد مظهر العيب القديم لو حدث
عيب آخر عند المشتري رجع المشتري بنقصانه اي نقصان العيب بان يقوم وبه عيب
ويقوم ولا عيب به فاذا كان تفاوت ما بين القيمتين العشر رجع بعشر ثمن وان كان نصف العشر
رجع بنصف عشر الثمن او رده على البائع برضى البائع الا لما منع من رد المشتري واخذ البائع
كوثب شرا فقطعة فظهر عيبه وجاز لبائعه اخذه كذلك اي مقطوعا فلا يرجع مثله
ان باعه اذ البائع ان يقول انا اخذت معيما فالمشتري يبيعه يكون حابسا للبائع
فلا يرجع بالنقصان وامة وطرها عطف على كوثب شرا اي كامة شراها من عيوبها
فوطرها بكر كانت وثيبا او قبلها بشهوة او شهاها اي بشهوة فوجد بها عيبا جث رجوع
بالنقصان ولا يرد لها الا برضا البائع اذ له ان يقول انا اخذتها مع ذلك العيب اذ ليس
ههنا مانع من الاخذ كما كان فيما ساقى ثم بين المانع من رد رضى البائع بقوله فان خلط اي
المشتري المقطوع او صبغه بغير سواه فبده يكون الزيادة البيع اتفاقية فانه لو صبغه لثو
فكذلك الجو عندهما لان السواد عندهما ياده كالحمرة والصفرة وعند السواد نقصان
اولت السويق بسم بالجملة خلط المشتري ملكه بملك البائع فظهر عيبه القديم لا ياخذ
البائع ويرجع به اي يرجع المشتري بنقصان العيب لا يقول البائع انا اخذت معيما لا اخذت

ملك المشتري بالمبيع وهو الخيط والصنع والسم في العمدية ان الرد منع من جهة الشريعة
لان المشتري يرد والبائع يقبله لان الشريعة تمنعه عن الرد والفسخ لحصول الزوا كما لو باعه
اي المشتري الخيط او نحو بعد رؤية عيب او مات العبد واعتقه قبلها اي قبل رؤية عيب
بجائزا او دبر او استولدها فانه يرجع بالنقصان في هذه الصور اما في البيع بعد الرؤية فلان الرد
كان منعا قبل البيع فلا يكون المشتري بالبائع حابسا للبائع حتى لو كان البيع قبل الخياطة كان
حابسا واما في الموت فلان الملك ينتهي به وامتناع الرد ثبت حكما للموت لا بفعل فلا يمنع
الرجوع اما في الامتاق فالقيل في ان يرجع بالنقصان وهو قول الشافعي لان امتناع الرد
بفعل فصار القتل في الاحتساب يرجع لان اعتاقها للملك اي تمام له بخلاف البيع قبل
الخياطة فانه قاطع ملك البائع الى غيره لانه للملك في العبد وهذا ملكه المشتري
فصار البائع كالمستبق لملكه فلم يرجع بالنقصان واما طنا ان الاعتاق انها للملك
لان الملك في الادنى ثبت على من افاة الدليل الى غاية العتق والشي ينتهي بمضى مدته والشي
منقرد في نفسه وهذا ثبت الولاء بالعتق وهو من اثار الملك فيقار كبقاء اصل الملك
فلا اعتاق لا يكون كالقتل بل كالنحو اما في التدبير والاستيلاء فلا نهما لا يزيلان الملك ولكن
لحلها ما يخرج من ان يكون قابلا للنقل من مكان ملك للملك فقد تغير الرد مع بقاء الملك
المستفاد بالشريعة حقيقة وحكما فيرجع بنقصان العيب لانه لا يفسد ذلك الملك بوصف
كما لو نقيب عند فان عتق على مال او كاتب او قتل او كل كل الطعام او بعضه او ليس
فحق لم يرجع اما في الاعتاق على مال فلانه جيس يرد له وجس البديل تجس البديل وهو
انه يرجع لانها انها للملك وان كان بعوض واما الكتابة فلانها كالا اعتاق على مال لحصول
فيها وان عجز المالك ان يرد به بالعيب لزم والمانع وهذا كما قالوا ان البق العبد للبائع ثم
ظهر عيبه لا يرجع بالنقصان لان الرجوع خلف عن الرد فلا يصار للخلاف مادام جاز
لان رجوعه محتمل فيمكن رده فاذا رجع رده لزم المانع واما في القتل وما بعده فالاصل
فيه ان امتناع الرد اذ كان بفعل مضمون من المشتري لا يرجع بشي لانه اذا كان مضمونا
كان ميبعا للبائع مع من شرط الرجوع بالنقصان لا يكون ميبعا له واما امتناع الرد

لا يفعل منه بان هلك او بفعل غير مضمون عنه يرجع لاشفاء امساكه ثم القتل فعل مضمون انه
لو باشره في ملك الغير مضمون وانما يراد عن الضمان هنا بملكه فيه فيجعل سقوط الضمان عنه
بسبب الملك فصار كالمستفيد بالملك عوضا واما الاكل والبس فعل الخلاف لا يرجع
عند خيفته وعند ما يرجع لانه صنع في البيع ما يعتاد فعل فيه ويشترى لاجله فلا يمنع
من الرجوع كالاتفاق وله انه تعذر الرد بفعل مضمون منه في البيع فلا يرجع كالاخر اقول والقتل
شري بيضا وبطيحا ووجد فاسدا ينتفع به في الجملة ولو بالنظر فله نقضا الى لبرده
لان الكسر عيب حادث ولكنه يرجع بالنقصان فعلا للضرر بقدر الامكان والاى وان لم ينتفع
به اصلا فكل الثمن فليشترى كل الثمن لانه ليس بمال فالبيع باطل ولا يعتبر في الجوز صلا فشره
كما قيل لان ما لته باعتبار اللب باع مشريه ورد عليه بعيب بقضاء من تلق بقبوله
بعد ما تعلق به قوله بعيب رد على بايعه يعني باع عبدا فباعه لثمنه ثم رد عليه بعيب فاما
ان قبل بقضاء القاضى ولا فان كان الاول فاما ان يكون باقرا يعني ان المشتري التنازعي
على البائع التنازعي بالبيع والبائع انكر فثبتته المشتري بالبيعة وانما اخرج هذه التاويل
لانه اذا اقر باقران لا يكون الرد محتاجا الى القضاء بل يرد عليه باقران بالبيع فلا يكون له
ان يرد على بايعه لانه اقاله واما ان يكون بيعة او نكول وفي كل منهما له ان يرد على بايعه لانه
فسخ من الاصل فعمل البيع التنازعي كالمعدوم والبيع الاول قائم فله الخصومة والرد بالبيع
غاية الامر انه انكر قيام العيب فلزم التناقض لكنه صار مكررا باشر عا بقضاء القاضى فادفع
التناقض وصار كمن اشترى شيئا واقر ان البائع باع ملك نفسه ثم ظهر المستحق لا يطل
حقه في الرجوع على البائع بالثمن وان كان التنازعي هو ان يكون الرد برضا من المشتري لا اى
له الرد على بايعه لانه اقاله هو بيع جديد في حق الثالث والبائع الاول فانهما هذا اذا رد
المشتري التنازعي الاول بعد القبض اما اذا رد قبله فلا فرق بينهما كسواء كان الرد بقضاء او بغيره
لان الرد بالبيع قبل القبض فسخ من الاصل في حق الكل فصار كالترد بخيار التوبة او
بخيار الشر ثم اذا رد عليه بغير قضاء بعيب لا يحد مثله كالاصبع الزايد وليس له ان يخمس
البائع هو الصحيح قبض مشريه وادعى عيبا لم يجبر المشتري بعد دعوى العيب على رد

اذ لود فعه فلعل العيب يظهر فيقبض القضاء فلا يقضى به صوتا لقضائه عن الانتقاض
بل يرهن على ثبوت العيب فيرد البيع ان ممكن والارجح بالنقصان كما مر او بخلاف المشتري البائع
على عدم العيب ان لم يكن له شاهد ويدفع الثمن وان كان له شاهد غائب هو دونه فعه
ايضا الثمن ان خلف بايعه لانه الانتظار ضرر بالبائع وليس في الدفع كثر ضرر بالمشتري لانه
متى اقام البتة رد عليه البيع واخذ ثمنه ولزم عيبه ان كل لانه حجة في الزام العيب
وقد وقعت العبارة في الهداية هكذا ان اشترى عبدا فقبضه فادعى عيبا لم يجبر
على دفع الثمن حتى يخلف البائع او يقيم المشتري بيعة وقد تكلفوا في وجوبها ما تكلفوا
والحق انها من اللف والنشر التقديرى تقدير لم يجبر المشتري على دفع الثمن ولا يكون
للمشتري حق الرد على البائع حتى يخلف البائع او يقيم المشتري بيعة وهذه فائدة افادها
صاحب كشف الكشاف في تحقيق قوله تعالى يوم ياتي بعض ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها
لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا انه من قبيل اللف والنشر التقديرى والمعنى
لا ينفع نفسا ايمانها ولا عملها لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا ادعى باقا
اى اشترى عبدا فادعى انه ابق فادعى تخلف البائع على انه لم يأتى عنده اى المدعى لم يخلف
البائع حتى يثبت المدعى انه ابق عنده اى عند نفسه لان القول وان كان قول البائع
لكن ان كان انما يعتبر به قيام العيب بغير المشتري ومعرفة تكون بالبيعة ثم
اذ اثبتته خلف اى البائع على التنازع انه فعل الغير قال الخلو في الخلف على فعل الغير
يكون على العالم مطرد في جميع المسائل الا في دعوى الاباق حيث يخلف على البتة لان البائع
يدعى تسليم البيع سليما فاستلحقه لا ما ضمن في نفسه ويقال في الخلف بالبيعة
ما ابق قط او ماله حق الرد عليك من دعواه هذه او لقد سلمه وما به هذا العيب
لا بالبيعة ما ابق عندك قط فان هذه العبارة وان وقعت في الكتب كحق المتأخرين
فيه ترك النظر للمشتري لانه يحتمل انه باعه وقد كان ابق عند غيره وبه رد عليه وفيه
ذهول عنه ولا بالبيعة باعه وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري ايضا
لان العيب قد يحدث بعد البيع وقبل التسليم وهو موجب للرد ولا بالبيعة باعه وسلمه

ومابه هذا العيب لانه يوهم تعلقه بالشراطين فيتاو له في العين عند قيامه في احد الحالتين
وهي حالة التسليم واذا لم يثبت متعلق بقوله حتى يثبت يعني اذا ثبت انه ابق عند نفسه
يختلف بابعه عندهما انه اي البايع لا يعلم انه اي العبد ابق عنده لان الدعوى صحيحة حتى يثبت
عليها البينة فكذلك العيين واختلفوا على قول الامام وله على ما قال البعض ان الدعوى لا تنفع
الا من حضم ولا يصير خصما لا بعد قيام العيب فاذا نكل عن العيين فعندهما يختلف ثانيا بطلب المشتري
الرد عليه فان ينكوله يثبت العيب عند المشتري فاذا اراد الرد على البايع بهذا العيب يختلف البايع
على البتة كما تقدم من قوله بالله ماله حق الرد عليك فان خلف لا يرد وان نكل يرد عليه ثم
الدعوى ان كان في اباق لكبير يختلف بالله ما ابق من مبلغ مبلغ الرجال لان الا باق في الصغر لا يوجب
رده بعد البلوغ كذا في الهداية **قول** ينبغي ان يكون الحكم في البول في الفرس والسرقة ايضا كذلك
لاشتركا في العلة والى اشارة في غاية البيا بقوله وذلك لان اتحاد الحالة شرط في العيوب الثلاثة
اختلفا اي البايع والمشتري بعد التقابض فقد ربيع يعني اشترى عبدا وتقابضا وجده
عيبا فقال البايع بعثك هذا واخرعه وقال المشتري بعثني به فابعد دعوى البايع
جزئ نفع تخصيص الثمن على تقدير الرد ولهذا قال تقابضا او المقبوض بان اشترى عبدين فقال البايع
قبضتهما وقال المشتري ما قبضت الا احدهما فالقول في الصود بين المشتري لانه قابض والقول
للقابض كما في الغصب اشترى عبدين صفقة واحدة وقبض احدهما وجده او بالآخر عيبا
اخذتهما او ردهما ولو قبضهما في العيب فقط لان تمام الصفقة بالقبض وقبل القبض لا يجوز
تفريقهما لانه يكون بيعا بالخاصة ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض يجوز لانه يكون بيعا بالعمامة
بقائه وهو جائز كما تقر في الاصول قبض كليا او زنيا وجده بعضه عيبا رده كله واخذ
لان الكيل والموزون اذا كان من جنس واحد كان كشي واحد قيل هذا اذا كان في وعاء واحد وان كان
في وعائين كان بمنزلة عبدين حتى يرد الوعاء الذي فيه العيب والاخر ولو استحق بعضه اي بعض الكيل
والموزون لم يجز بعد القبض في رد ما بقى اذا لا يضره التبعض والاستحقاق لا يمنع تمام الصفقة
لان تمامها برضا العاقد لا المالك واما اذا كان قبل القبض وله ان يرد الباقي لتفريق الصفقة
قبل تمام وفي الشوب خبير لان التبعض فيه عيب فكان وقت البيع وظاهر بالاستحقاق

اشترى

اشترى جارية ولم ير من عيوبها فوطئها او قبلها او متعاب شهوة ثم وجد بها عيبا لم يرد لها
مطلقا اي سواء كانت كجرا او شيئا ناقصا الوطئ او لا لان كلاهما عيب حادث ويرجع بالنقص
لا امتناع الرد الا اذا رضى البايع باخذها فان الامتناع كان لحقه فاذا رضى بذلك لا امتناع
للمشتري من العيب اذا زال فالقديم يوجب الرد يعني اذا اشترى فحدث فيه عيب ثم اطلع على عيبه
القديم لم يرد له لان حدث العيب عنده مانع من الرد واذا زال جاز الرد لعود المنع بزوال المانع فظهر
عيب مبيع الغايب عند القاض فوضعه عند عدل فهلك كان اي الهلاك على المشتري الا اذا قضى الرد
على البايع يعني اشترى جارية من رجل فقال البايع فاطلع المشتري على عيب الجارية فرفع الامر الى القاض
وانتدب عند المشتري والعيب فاخذها القاض وضمها على يد عدل فانت في يد شخص البايع ليس
للمشتري ان يستر الثمن لان الرد على البايع لم يثبت لكان عيبه فكان هلاك على المشتري قال
في الخلاصة قلت ينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يقض القاض بالرد على البايع بل اخذها منها وضمها
عند عدل اما اذا قضى على البايع بالرد فينبغي ان يهلك من مال البايع ويسترد المشتري الثمن لان أقصى
ما في البيا ان هذا قضا على الغايب كنه ينفذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا ما اذا واد العيب
وعرضه على البيع وكبسه واستخدمه وركوبه في حلقته رضا لان كلاهما دليل الاستيفاء ولو كان
ركوبه للرد لا اي لا يكون رضا لانه وسيلة لا الرد كالتقي وشرا العلف عن ضرره فانهما
اذا كانا عن ضرره بان لا تنساوا ولا تنفادا ويكون العلف في عدل واحد لا يكونان رضا واذا
عدم الضرورة كانا رضا وقطع في المقبوض اي قطع يد البيع المقبوض او قتل بسبب كانه عند البايع رد
المقطوع لبقائه عنده واخذ ثمنهما اي ثمن المقبوض والمقتول يعني اشترى عبدا هرق ولم يعلم به
فقطع عند المشتري له ان يرد له ويأخذ ثمنه وقال لا يرد له بل يرجع بما بين قيمته سارقا وغير سارق
وعلى هذا الخلافة اذا قتل في يد المشتري بسبب عيبه في البايع وهو بمنزلة الاستحقاق عنده وبمنزلة العيب
عندها وهما الموجود في يد البايع بقطع والقتل وهو لا ينافي المانية فينفذ العقد فيه لكنه
تعيير يرجع بنفسه عند الرد وله ان يسبب الوجوب ^{بما بين} حصوله في يد البايع والوجوب بنفسه في الوجود
فيضا في الوجود الى سبب السابق قوله ولم يعلم به المشتري بقيد علميهما لان العلم بالعيب
رضاه ولا يفيد عاقوله في الصحاح لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع كما سبق في مباحث الاستحقاق

ما اعظم

باع بشرط البراءة من كل عيب ولم يتم العيب بعددها صح وقال الشافعي لا يصح بناء على
 أن البراءة عن الحقوق المحبولة لا يصح لأن فيه معنى التملك حتى يرتد بالرد وتلك المحبولة لا يصح
 ولنا أن الجهرية في الاستقاط لا تقضي النزاع وإن تضمن التملك لعدم الحاجة إلى التسليم فلا تكون
 مفسدة ويدخل فيه أي في هذا البراءة العيب الموجود حال العقد والحادث بعد العقد قبل القبض
 عند يوسف بن عمر وقال محمد لا يدخل فيه الحادث بعد العقد وهو قول زفر قال مشري العبدان سواء
 اشتره فلا عيب به صورته اشترى زيد من بكر غلاماً فأراد أن يبيعه من بشر فقال بشر حين
 التفت ومنه اشترى فلا عيب به ولم يبيع الغلام من بشر فوجد زيد به عيباً كان ينبغي
 أن لا يجوز ردّه على البائع لا لقراره بعدم العيب لكنه يردّه على بايعه ولا يبطل الرد لأقرار
 السابق بعدم العيب لأنه مجاز عن الترويج لظهور أنه لا يخرج عن عيب ما يتفق القاضيان ظاهره
 غير مرد له ولو عينه أي العيبان قال لا عوربه ولا شدة لا يردّه لأحاطة العلم به إلا
 أن لا يحد مثله بأن قال ليس به اصبع زايه ثم وجد به اصبع زايه له أن يردّه ليتفقا بكذبه
 في الأقرار بقوله لغيره قطعت يدك ويد صحبة قال بايع عبد الله عبد الله هذا بقوله
 متى فاشتره وباع من آخر فوجد المشتري الثاني أن لا يرد بما سبق من إقرار البائع الأول ما لم يبرهن
 أنه باق عنده أي عند البائع الأول المقر لأن الموجود من البائع الثاني أن يكون عند إقرار البائع
 الأول وإقراره ليس بخجة على المشتري الأول وهو البائع الثاني مشري لعبد أمة قال عن البائع
 العبد أود بره أو ولد الأمة أو هو حر الأصل وإنكر البائع وحلف بحجر المدعي عن الأثبات
 قضى عليه أي على المشتري بالعتق والتحرير والاستيلاد لاقرار بما ذكر ودفع بالعيب أن علم به
 لأن المبطل المرجوع إليه من ملكه إلى غيره لا نشأه أو إقراره ولم يوجد حتى لو كان باعده وهو ملك
 فلان وصنفه فلان واحد لا يرجع بالنقص إلا أنه أخرجه عن ملكه في الظاهر وإقراره كأنه
 وهبه كذا في الجامع الكبير باع الإمام أو أمينة غنيمة محررة حتى لو لم تكن محررة لم يجر بيعها
 لأنها لم تملك كما في كتاب السير وجد المشتري في البيع عيب لا يرد عليها أي الإمام وأمينة
 لأن الأمير لا يثبت خصم بل الإمام ينصب له خصماً ولا يخلفه لأن فائدة الحلف النكول
 فلا يصح نكوله وإقراره فإذا ثبت عليه العيب ورد به باع ويدفع إليه والنقص والفضل يرجع

إلى محله أي أن نقص الثمن الآخر من الأول أن كان المبيع من أربعة الأجزاء يعطى منها وأن كان من الخمس
 يعطى منه وكذا الزيادة توضع فيها إذا كان المبيع منه لأن الغرم بالغرم **باب البيع الفاسد**
 لقب بالآية وإن كان فيه الباطل والموقوف والمكروه أيضاً كشره وقوعه بتعدد أسبابه
 والباطل ما لا يصح أصلاً ووصفاً ولا يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى عبد أمينة
 وقبضه واعتق لا يعق والفاسد ما يصح أصلاً ولا وصفاً ولا يفيد الملك عند اتصال القبض
 حتى لو اشترى عبد أحر وقبضه فاعتقه يعق والموقوف ما يصح أصلاً ووصفاً ولا يفيد
 الملك كسبل التوقف ولا يفيد تمامه لعلو حق الغير والمكروه ما يصح باصلاً ووصفاً
 لكن جاوره شيء منتهى عنه كالباع عند أن الجملة إذا انقضى هذا فاعلم أنه بطل بيع ما ليس
 بمال والبيع به أي جعله ثمناً بادخال الباء عليه كالدوم والبرج والحجر والمبنة بسكون الباء
 لا المبنة بشد الباء أي المبنة التي ماتت حطباً انقضى ثمنها فإن المبنة التي لم تمت حطباً انقضى
 مثل الموقودة مال عند أهل الذمة كالحجر والخنزير كاسباني والعدوم ومنه حق التعلّي
 فإنه معدوم محض ومنه أيضاً المضامين جمع مضمونة وهي ما في أصناف النحول من الماء
 والملاصق جمع ملفوحة وهي ما في البطن من الجنين ويجب أن يحمل هنا على ما يليك والأكوان
 حملاً وسياق البيع المحل فاسد لا باطل والتناحي كسكنون من تحت الدابة على البناء للمفعول
 وهو جبل الجبله وبيع أمة تبين أنه ذكر الضمير لتذكير الخبر عبداً وعكس وهو بيع عبد
 تبين أنه أمة فإن الأمة ليست بعبد وكذا العتق فيكون بيع معدوم وإنما نكح هذه
 الأشياء ما لا لأن المال موجود بسبل إليه الطبع ويجري فيه البذل والتمتع وهذه الأشياء
 ليست كذلك لأن صفة المال الشئ ثبت بتحويل كل الناس أو بعضهم إياه والتقوم إنما
 يثبت بأباحتها الانتفاع به شرعاً وقدر ثبت صفة التقوم بلا صفة المانية فإن جبه من الخطة
 ليست بمال خطه لا يصح بيعها وأن بيع الانتفاع بها لعدم قبول الناس إياها كذا في الكافي ومنه وث
 التسمية عمداً **أقول** ينبغي أن يجوز العقد فيما ضم إليه لأنه محتمل فيه بخلاف ما ذهب إليه
 كالمدر فنفذ فيه البيع بقضاء القاضي **أقول** حرره منصوص عليه ولا مسأع ولا جنة
 في مورد النص فلا يعتبر بخلافه ولا ينفذ بالقضاء كذا في الكافي وما في حكمه أي حكم ما ليس بمال

عطف على ما ليس على كالم ولد والمكاتب والميتير فان بيع هؤلاء باطلا لكن ليس
بطلان بيع الحر فانه باطل ابتداء وبقاء لعدم محليته للبيع اصلا بشئ حقيقة الحرية
وبيع هؤلاء باطلا بقاء الحق الحرية لا ابتداء لعدم حقيقتها وهذا جازي يعبر من انفسهم فبطل
ما قيل لو بطل بيع هؤلاء لكان كبيع الحر ولزم بطلان بيع القن المضمون اليهم في البيع كالظن
للمحرور ذلك لانهم دخلوا في البيع ابتداء لكونهم محلا له في الجملة ثم خرجوا منه لتعلق حقهم
بقن القن بخصته من الثمن والبيع بالخصه بقاء جازي كما عرفت بخلاف الحر لانه لما لم يدخل في البيع
لعدم محليته لزم البيع بالخصه ابتداء وانه باطل كما عرفت سابقا وبيع مال عطف على بيع
مال ليس على غير متقوم كالحجر والخنزير وميتة لم تمت حنفا انفسها فبطلانها لا تكون مالا
كالحجر والخنزير حتى لو ماتت حنفا انفسها لا تكون مالا عند اهل الذمة ايضا بالنسبة الى الداهم
والذنانير والفلور الشافقة متعلق بقوله بيع مال وانما بطلان بيعها بالنسبة لانه لا يفيد
الحكم في طرف البيع فان البيع هو الاصل في البيع لتوقف البيع على وجوده بخلاف الثمن والاصل
ليس محلا للملك فكذا التبع لان ثبوته في الذمة انما يكون حكما للملك بمقابلة تلك مال اخر
فاذا لم يوجد ذلك لا يثبت في الذمة فلا يثبت فيه الملك لاستحالة ثبوت الملك في المعدوم
وان قولت ببعين فبطل البيع حتى يملك ما يقابلها وان لم يملك عين الخنزير كما سياتي
وبطل ايضا بيع قن ضمن الحر وذكى ضمن الميتة ماتت حنفا انفسها فبطلانها لا تكون
كالحجر وانما بطلان بيع القن والذكية وان سمي من كل لان الحر غير داخل في البيع اصلا لكونه
غير مال وبضمته الى القن جعل شرط القبول القن وجعل غير المال شرط القبول للبيع فبطل
البيع وضم بيع قن ضمن الميتة او قن غير ماله ضمن الى وقف لانها محل البيع عند البعض
فبطلانها لا يسيء اليها ويباع لا يحجز له حال العقد كبيع الصغير او وصية ماله بغيره فاحذر
قال في العبادية فان كان بيعهم واجازتهم بمعنى الاب والجد وصيتها والقاض بمثل القيمة
او باقل بقدر ما يتغاب الناس فلهذا جاز وان كان قدر ما لا يتغاب الناس فيه لا يجوز ولا يتوقف
على الاجارة بعد الادراك لان هذا عقد لا يحجز له حالة العقد وبيع نفق فيه الثمن فانه اذا نفق الثمن
فقد نفق الركن فلم يكن بيعا وقيل يعقد لان نفقه لم يصح لانه نفق في العقد واذا لم يصح نفقه صار

كانه

كانه سكوت عن ذكر الثمن ولو باع وسكت عنه ينعقد البيع ويثبت الملك بالقبض كما سياتي
وحكمه اي حكم البيع الباطل ان البيع به لا يملك اي يكون ملكا لا ينفذ لان الباطل لا يثبت عليه
الحكم بخلاف الفاسد كما عرفت فان هلك البيع عند الشئ لم يصح لان المقبوض امانة عند لان
العقد اذ ابطال في جرد القبض باذن الملك وهو لا يوجب الضمان الا بالنقص وقيل يكون مضمونا
لانه يصير كالمقبوض على سبيل اشتراء وهو ان يسمى الثمن فيقول اذهب بهذا فان رضيت به
اشترته بما ذكر كما اذا لم يسمى فذهب به فهلك عنه لا يضمن نقص عليه الفقه ابو الليث
قيل وعليه الفتوى كذا في العناية ثم لما فرغ من بيان البيع الباطل شرع في بيان بيع الفاسد
فقال فسد ما يبيع سكوت اي وقع السكوت فيه عن الثمن فان البيع لا يبطل به بل ينعقد
ويثبت الملك بالقبض لان مطلق البيع يقتضي المعاوضة فاذا سكوت كان عرضة القيمة
فكان باع بيمينه فيفسد ولا يبطل وفسد ايضا بيع عرض بالحجر وعكسه لان مشتري العرض
انما يقصد تلك العرض بالحجر وفيه انحراف العرض لا يحجز في ذكركم فبطلان ملك العرض لا
في حق نفس الحر حتى فسد النسبة ووجب قيمة العرض بالحجر وكذا اذا باع الحر بالعرض بالثمن
الباء في العرض اذ يعتبر شراء الارض لا الحر لكونه مقايضة وفسد ايضا بيعه اي العرض
بأمر الولد والمكاتب والميتير ولو تقاضيا ملك المشتري العرض بالعرض لانهم يدخلون
في العقد حتى لا يبطل العقد فيما ختم به واحد منهم وبيع معه ولو كانا كالحجر لا يبطل وفسد بيع
سمكة لم يفسد لانه بيع ما لا يملكه او صيد والقي في ماء اي حظيرة لا يؤخذ منه الا بحيلة
لانه غير مقدور التسليم وان اخذ يدعيها صح لانه مقدور التسليم الا اذا دخل بالحظيرة
بنفسه ولم يبد منه لغيره لعدم الملك وفسد بيع طير في الهواء لانه قبل الاخذ غير مملوك
فيكون الفساد بمعنى البطلان وبعده غير مقدور التسليم وانما قال لا يرجع لما قال الزبلي اذا كان
الطير بطير في الهواء ولا يرجع لم يجز بيعه وانما اذا كان له ولد عنده بطير منه في الهواء ثم
يرجع اليه جازي بيعه والحمام اذا علم عودها او امكن تسليمها جازي بيعها لانها مال مقدور التسليم
وفسد ايضا بيع الحمل جعل بيع التاج باطلا وبيع الحمل فاسدا لان عدم الاو لم يقطع به وعدم
الثامن كوك فيه وفسد ايضا بيع امه الاحملها لما انفردت ان مالا يصح افراده بالعقد لا يصح

حظيرة
بينا

استثناء من العقد المحل كذلك لأنه بمنزلة اطر الخبوا الاتصال بها خلقة وبيع الاصل
بتناؤها فاستثناء يكون على خلاف الموجب فلم يصح في صير شرطا فاسدا والبيع بنفسه وقد
ايضا بيع لبن في صرغ للفرز لاحتمال كونه انتفاخا وتولوا فصدق للفرز وصوف على ظاهر العظم
لانه عليه السلام نهى عنه وجذع في سقف وزراع من الثوب اذا باع في سقف جدارا وذا عامر ثوب
يعني ثوبا بضره النعيص كالقبض لا كالباس فابيع لا يجوز ذكر القطع والاذا لا يمكنه التسليم
الابضر لم يوجب العقد ومثله لا يكون لازما فيمكن من الرجوع وتحقيق المنازعة بخلاف
مالا بضره النعيص كبيع عشرة دراهم من نفقة فضة وذراع من كرباس فان بيعه جائز لان انتقاء
المانع وبهذا التقرير يرفع ما يقال ان هذا الضرر مرضي به فيبغى ان لا يكون مفسدا ولو لم يكن
الجنح معينا لا يجوز للزوم الضرر والمجراه ايضا ولو قطع البايع الذراع او قطع الجنح قبل ان يفسخ
المشترى عاد البيع صحيحا الزوال المفسد قبل التقرب وضربة القانص وهو ان يخرج من الماء بضره
مرة لانه محمول والمرابطة وهو بيع الثمر بالناء المنقولة بالثلاث على الخيل بتمرا تلاء المنقولة
بشئتين محدودة مثل كيلة خرسا للنهي عنه وشبهة الربوا والملازمة والمنازعة والقاء الحجر
فانها ببيع كانت في الجاهلية بان يساوم الرجلان على سلعة فاذ لم يسلمها المشتري وبهذا اليه
البايع او وضع المشتري عليها حصاة لزم البيع فالاول الملازمة والثاني المنازعة والثالث
القاء الحجر وقد نهى النبي عليه الصلوة والسلام عن الاولان والحق بهما الثالث بدلالة النص
وفسد ايضا بيع الكلاء بالقصر وهو ما يحويه الارض من النبات كما ان يفسد ايضا اجارته
اما فساد بيعه فلا نه ورد على ما ليس بمملوك للبائع ان يجرد ثوبا الكلاء في ارضه لا يقطع
شركة الناس عنه ولا يصير مملوكا له فيبقى على اصل الاباحة ما لم يوجد الاحران قال النبي وم
الناس شركاء في الثلث في الماء والكلاء والنار واما فساد اجارته فلو ورد استهلاك العين
ومحل الاجارة المنافع دون الاعيان ولا يلزمه الصبغ واللبين في استجار الصباغ والظفر
لان العين ثمة الة لاقامه العمل المستحق بالاجارة والحيلة فيه ان يستاجر موضعاً من الارض
ليضرب فيه في طاطا او يجعلها حظيرة لغنمه فقصع الجارة وبيع صاحبها على الانتقاء
بالرعي فيحصل مقصودها كذا في الكافي والنخل فان بيعه فاسد عندنا في حنفية روم واليوسف

وصح

وصح عند محمد ان كان محجرا لانه حيوان منفع به حقيقة وشرعا وان كان لا يؤكل كالبعل
والحمار ولها انه من الهوام فلا يجوز بيعه كالزناير والانتفاع ليس به بل بما يخرج منه فلا يكون
منفعاً به قبل الخروج الامع كوارث فيها العسل في يجوز بيعه تبعاً له ذكره القدوري
في شرحه وقال الكرخي لا يجوز معها ايضا لان الشئ انما يدخل في البيع تبعاً لغيره اذا كان من جنسه
كالشرب والطريق كذا في الكافي ودود القرو بيضه فان بيعها لا يجوز عندنا في حنفية واليوسف
معد في الدود ومع محمد في بيضه وقيل فيه ايضا معه لاني حنفية روم ان الدود من الهوام فيبيضه
لا ينتفع به فاشبهه الغناس والوزغيات وبيضها ولمحمدان الدود ينتفع به وكذا بيضه في المال
فصار كالخشب والمهر ولان الناس قد تعاملوه فقتل الضرر واليه فصار كالاستصناع وبه بقي
كذا في الكافي والابن لني النبي عليه السلام بيعه ولانه غير مقدور التسليم الا من يزعم انه عندنا
لان المنهى عنه بيع آبق مطلق وهو ان يكون آبقاً في حق المتعاقدين وهذا غير آبق في حق الشرع
فلو قال هو عند فلان فبعضه مني لم يحجز لانه آبق في حق المتعاقدين فلو باعه ثم عاد من الابق
لا يتم العقد وقيل يتم ولبن امرأة حرة كانت او امه لانه جزا لادنى وهو جميع اجرائه
مكرم مصون عن الابتثال بالبيع وعن ابى يوسف ان يجوز بيع لبن الامه اذ يجوز ايراد العقد
على نفسها فكذا جزؤها قلنا انفسها محل للرق لا خصصا به محل للقوة التي هي ضد وهو المحل
ولا حيوة في اللبن في وعاء قد حاك ان وغيره قيد به دفعا لما عسى ان يتوهم ان بيعه في الضرع
لا يجوز كباير المان الحيوانا وفي الوعاء يجوز وشعر الخنزير لانه ينحس العين فلا يجوز بيعه
وجاز الانتفاع به للخنزير ونحوه للضرورة فان الاسكفة يحتاجون خبز النعال والاختفا
اليه لانه لا يتأقن الابه ولا ضرورة في شرابه لوجوب مباح الاصل ولو وقع في الماء القليل
افسد عند ابى يوسف وعند محمد بما لا ان اطلاق الانتفاع به دليل طهارته ولا يوجب الاطلاق
للضرورة فلا يظفر الا في حالة الاستعمال بحالة الوقوع تغايرها وشعر الانثى لان الادنى
مكرم غير مثقل فلا يجوز ان يكون شئ من اجرائه ما تأمست لانه لا يجوز بيعه لا يجوز
الانتفاع به لما ذكره جلد الميتة قبل البيع لانه غير منفع به لقوله عليه الصلوة والسلام
لا تنتفعوا ميتة باهات وغير المدبوغ منه وبيعاً وينفع به بعد لانه طهر بالذباغ

الخنزير حالك فحمله
ورائك سكونه
سحيان دكل

كعظم الميتة وعصها وصوفها ووبرها فان كل منها يباع وينتفع به لكونه طاهرا باصل
 الخلقة لعدم حلول الحيوة فيها كما مر في كتاب الطهارة والفيل كالباع حتى يجوز بيع
 عظمها والانسحاق بظلمة وعند محمد بن يحيى العيني وفسد ايضا بيع زبيب على ان يوزن بطنه
 ويطرح عنه بكل ظرف كذا رطل بخلاف شرط طرح وزن الظرف لان الشرط الاول يقتضيه
 العقد والثاني يقتضيه وذلك لان مقتضى العقد ان يخرج عنه وزن الظرف فاذا طرح كذا رطلا
 يحمل ان يكون اكثر من الظرف واقل الا اذا عرف ان وزنه كذا رطل في يجوز لانه مقتضى العقد
 اختلاف الرق يعني ما شترى منها وزق ورد الظرف فوزن فجاء عشرة اراط فقال الباع
 الرق غير هذا وهو حجة اراط فالقول المشتري لان هذا الاختلاف اما ان يقتصر تعيين
 الرق المقبوض ومقدار السمن فان كان الاول فالمشتري قابض بالقول قول القابض ضمينا
 كان لغاصبا وامينا كالمودع وان كان الثاني فهو في الحقيقة اختلاف في السمن فيكون القول
 للمشتري لانه ينكر الزيادة والقول للمبكر مع يمينه وشرا ما باع عطف على قوله وبيع عمره
 اي في شرا ما باع بالاقل اي باقل مما باع قبل النقد اي نقد الثمن الاول صورته اشترى
 جارية بالف حالة او نسيئة قبضها ثم باعها من الباع خمسة مائة قبل نقد الثمن الاول فسد
 البيع الثاني وقال الشافعي يجوز لان الملك قد تم فيها بالقبض فصارت البيعة من الباع وغيره سواء
 وصار كما لو باع بثمن الاول او بالزيادة او بالعرض ولنا ان الثمن لم يدخل ضمان الباع
 فاذا وصل اليه المبيع وقعت المفاضة بقي له خمسمائة وهو لا يعرض بخلاف ما اذا باع بالعرض
 لان الفضل انما يظهر عند المجانية بخلاف ما ضم اليه وبيع المجمع بالثمن الاول قبل نقد
 صورته اشترى جارية بخمسمائة ثم باعها واخرى معها من الباع بخمسمائة قبل
 نقد الثمن الاول فالبيع فاسد في التي اشترىها من الباع وصح في التي لم يشترها منذ لا بد
 ان يجعل بعض الثمن بمقابلته التي لم يشترها منه فيكون مشريا الاخرى باقل مما باع وهو قائم
 ولم يوجد هذا المعنى في صاحبها ولا يبيع الف لانه باعها بشبهة الزبوا فلو اعتبرت
 فيما خفت اليها كان اعتبار شبهة الشبهة وهي غير معتبرة صح بيع الطريق حتى يبين طوله
 وعرضه او لم يجد اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه اذا لم يبين يقدر بعرض باب الدار العظمى

في قبضها

كذا في النهاية وعلى التقديرين يكون عبنا معلوما فيصح بيعه وهيبته وفي استار حانية الظرف
 ثلث الطريق الى الطريق الاعظم وطريق المسكة غير نافذة وطريق خاص في ملك انب في الطريق العام
 في ملك الانب لا يدل في البيع من غير ما انصا وبذكر الحقوق والمرافق والطريقان الاخران
 بدخلان في البيع لا يبيع ميسل الماء وهيبته لانه مجهول لا يدري قدر ما يشغله من الماء
 وضح بيع حق المرو ببعالارض الاجماع ورواية وهي رواية ابن سماعه وفي رواية الزيات
 لا يجوز وصحة الفقيه ابو الليث لانه حق من الحقوق وبيع الحقوق بالانقضاء لا يجوز والشرب
 كذلك اي صح بيعه ببعالارض الاجماع ورواية وهي اختيار شيخنا في البيع
 لانه نصيب من الماء ولم يجر في اخرى وهي اختيار شيخنا في البيع لانه حق في ميسل
 وهيبته لانه ان كان على سطح كان حق النعل وقد مر ان بيعه باطل وان كان على الارض كان
 مجهولا لجهالة محله ووجه الفرق بين حق المرو في احد الترويين وحق النعل ان حق النعل
 يتعلق بعين لا يتغير وهي البناء فاشبهه للمنافع وحق المرو يتعلق بغيره وهي الارض فاشبهه بالاصناف
 ولا يبيع الى النبروز معرب نوروز وهو اول يوم من الربيع والمهرجانه وهو خريف والمهرج
 لان النبروز يختلف بين نبروز السيل ونبروز الدهاقين ونبروز الجوس كذا في الكفاية والصور
 النصارى فطر اليهود اذا لم يعرفوا اي المتعاقبين خصوصا اليوم لجهالة الاجل فاذا عرفوا جاز
 بخلاف فطر النصارى بعد ما شرعوا في صومهم لان مدته بالايام معلومة وهي خمسون يوما
 ذكره الترمذاني وقدم الحاج والحصاد بفتح الحاء وكسر هاء قطع الزرع والدياس وهو ان يترك
 بقويم الدواب وغورها وقطاف قطع العنب والجذاز قطع ثمر النخل والاصوف وانما
 لم يجر لانها متقدمة وتساخر ويكفل اليها في هذه الاوقات لان جهالة اليسيرة متقدمة في الكفاية
 وهذه الجهالة اليسيرة للاختلاف الصحابة روي ان يبيع جواز البيع ولا يصح اي البيع
 ان اسقط الاجل قبل حلوله لزوال السند قبل تفرقه ولو باع مطلقا ثم اجل الثمن لهذه
 الاوقات صح لان هذا تأجيل في الدين والجهالة في الدين متعمدة وبشرط عطف قوله
 الى النبروز اي لا يصح البيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحد هما اي احد المتبايعين
 او يبيع يستحقه اي يقع بان يكون ادبيا وانما فسد البيع بهذا الشرط لانها اذا قصد المقابلة

بين البيع والشئ فقد خلا الشرط عن العوض وقد وجب البيع بالشرط فكان زيادة مستحقة
بعقدا معاوضة خالية عن العوض فيكون ربا وكل عقد شرط فيه الربا يكون فاسدا كشرط
ان يقطع اى البيع وهو ثوب البائع ويحيطه قبا فانه شرط لا يقضيه العقد وفيه نفع
لاهدما او كشرط يحذوه البيع وهو صوم نغلا يقال حذاني نغلا اى عملها او كشرط
ان يشركها اى النعل من الشريك اى يصنع عليها الشراك وهو سبيلها الذي ظهر القدم
كذا في المقرب وصح البيع في النعل استحب انا للتعامل فيه فصار كصبغ الثوب او كشرط
يستقدمه اى البيع وهو عبد هذا نظير شرط لا يقضيه العقد وفيه نفع للبائع وانما قال
شهر لما قرآن الجار اذا كان ثلاثة ايام جاز ان يشترط فيه الاستخدام او يدبر او يكاتب
او يستولدها ولا يخرج القن عبد كان امانة عن ملكه هذا مثال شرط لا يقضيه العقد
وفي نفع البيع فان القن يعجبه ان لا يتداوله الا بدي فيوجد زيادة خالية عن العوض
فيفيد البيع وقرع على الاصل المذكور بقوله فصح اى البيع بشرط يقضيه العقد كشرط الملك
للمشترى او لا يقضيه ولا نفع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الدابة البيعة فانها ليست
باهل للنفع وجاز امر المسلم ذميا ببيع حرم وخزير او شرعيا واما المحرم غير ذميا فحرم
بيع صيده وقالوا لا يجهلان الموكل لا يبيعه بنفسه فلا يوليه غيره كموكل المسلم بجوينا
بترجيع مجوسية ولان ما ثبت للوكيل ينقل الموكل فصار كانه باشر بنفسه وله ان يعبر
وهذا الباطل اهلية الوكيل وهي اهلية التصرف في المأمورية وللنصر في ذلك واهلية
الموكل وهي اهلية ثبوت الحكم له وللموكل ذلك حكما للعقد لئلا يلزم تفكك المأمور
عن اللزوم الا يرى الصحة ثبوت ملك الحر المسلم اذا اسلم مورثه النضر وما من حرم
وخزير وايضا العبد المأذون له النضر اى اذا اشترى حرم ثبت ملك فيها المولاه المسلم
اتفاقا واذا ثبت الاهلية لم يمنع العقد بسبب الاسلام لانه جالب لاسالب ثم للموكل
ان كان حرم اخلاله وان كان خنزير بسببه وقد قالوا هذه لو كالة مكر وهذه اشكر هذه
وحكمه ان المشتري اذا قبض المبيع برضى بايعه صرحا او دلالة بان قبضه في مجلس العقد
بحضرة ولم ينهه ملكه قال الشافعي حرمه لا يملكه وان قبضه لانه حرم فلا ينال به ملك

وكان النسي

وكان النسي نسخا للشرعية لتشاف بينهما ولذا لا يفيد قبل القبض وصار كذا اذ ابيع بالميتة
او ببيع الخمر بالدرهم ولست ان يكن البيع صدر عن اهله ووقع في محل فوجب القول بانقلده
ولاشك في الاهلية والمحلية وركنه مبادلة المال بالمال وهو حاصل والنهي عن الافعال الشرعية
يقضي تقرر الشرعية لانه يقضي بنص المسمى عند ان النسي عما لا ينصور لغو وتحقيقه ما ذكر
في فرائد الاصول ان مدار الامر والنهي المقدورية والنهي عن الافعال المحمية يقضي كونها
مقدورة حتما وعن الامور العقلية يقضي كونها مقدورة عقلا وعن الافعال الشرعية
يقضي كونها مقدورة شرعا والا كان عبثا محضا فان الطير ان من الامور المحمية فان قلت
لشخص لا ينظر شكره كل من سمع له لشفاء القدرة وكذا اذا قلت للاعرج لا يتبصر ببيع من الافعال
الشرعية فاذا لم ينع عنه وجب ان يكون مقدورا شرعا وهي المعنى بقوله علمنا ان النسي عن العقل
الشرعي يقضي للشرع بوجبه باصله وغير الشرع بوجبه بوصفه فان الاول ناطق بالمقدورية شرعا
والثاني للنهي فليس البيع مشروع بغيره بل انما الحرمة لا من علوض وعدم ثبوت الملك قبل القبض
حذا تقرر الفيد الجاهول لانه واجب الرفع بالاستدراك فبالاستماع عن المطالبة اول
لان الدفع اسهل من الرفع فالميتة ليست بمال فعدم الركن وان كان الحرثا فقد مر وجهه
ولزمه ان هلك المقبوض في يد المشتري لزمه مثله حقيقة وهو الذي يماثله صورة
ومعنى ان كل الهالك مثليا او مثله معنى فقط وهو القيمة ان كان لها ك قيمتها لانه مضمون
بالقبض كالفصل ويعبر بقيمة يوم القبض وان زاد قيمته في يد فائده لانه دخل في ضمانه
بالقبض فلا يعتبر كالمقبوض كذا في الكافي ويجب على كل منهما اى المتبايعين لم يقل لكل منهما
اشارة لا وجوب الفسخ واللام تنفيذ الجواب فيسخه قبل القبض فعلا الفسخ وكذا بعد اى بعد القبض
مادام البيع في يد المشتري لم يقل ان كان الفسخ في صلب العقد كبيع درهم بدرهمين ولمن
له الشرط ان كان بشرط زائد ينقل صدر الشريعة عن التخيير وصاحب الخلاصة عن التخيير انه
قول محمد بن امان عندنا فكل منهما حق الفسخ لان الفسخ حق الشرع لا الحق المتعاقدين فانما
راضيان بالعقد فان باع كى ان باع المشتري شر فاسدا ما قبضه او وهبه وسلمه او اعطاه
نقد ببعده وهبته واعطاه لانه لما ملك التصرف فيه فلا يتصور الفسخ لتعلق حق بعد

بالنصف الثاني وفسخ البيع الاول كان الحق الشرع وحق العبد مقدم لحاجته فعليه
 قيمته لما قرأه مضمون بالقبض والغصب والكتابة والرهن كالباع لانها امانة
 قبضت عن عجزه عزرة العين فيلزمه القيمة ان حق الاسترداد يعود لغير المكتسب وقد ابرهن
 لزوال المانع قبل تحول الحق الى القيمة كذا في الكافي ولا يشترط القضاء في فسخ الفاسد
 لان الواجب شرعا لا يحتاج الى القضاء ولا يبطل حق الفسخ بموت احدهما اي البائع
 والمشتري وبه يفتي كذا في الخلاصة وفيه زيادة تفصيل فمن اراده فليظفره ولا يأنف
 البائع اي المبيع باعده بعد الفسخ حتى يرد ثمنه لان المبيع مقابل به فيصير محسوبا
 كالرهن فان مات البائع فالمشتري احق به اي بما اشتراه حتى يأخذ ثمنه لانه مقدم
 عليه في حيونه فكذا ورشته وغرهاؤه بعد وفاته كالمهرن ثم ان كانت دراهم قائمة
 يأخذها بعينها لانها متعينة في البيع الفاسد في الاصح وان كانت منهلكة اخذ منها
 لانها متلفة طاب للبائع ما ربح في الثمن لا المشتري في المبيع صورة اشتري جارية ببيع
 فاسد وتقابضا فباعها ورجع فيها يتصدق بالرجع ويطلب للبائع ما ربح في الثمن قال
 في الهداية الجارية متعينة فيعلق العقد بها فيتمكن الحث في الرجوع والدراهم والدنانير
 لا يتعينان في العقود فلم يتعلق العقد الثاني بعينها فلم يتمكن الحث فلا يجب التصديق
 قال في صد الشريعة ذكر في الهداية في المسئلة السابقة فيما اذا كانت الدراهم قائمة
 يأخذها بعينها لانها متعينة بالتعيين في البيع الفاسد وهو الاصح لانه بمنزلة الغصب
 فهذا يناقض ما قلتم من عدم تعين الدراهم والدنانير **قلت** يمكن التوفيق بينهما
 بان هذا العقد يشبه بين شبه الغصب وشبه البيع فاذا كانت قائمة اعتبر شبه الغصب
 سعييا في دفع البيع العقد الفاسد فاذا لم تكن قائمة فاشترى بثمنه يعتبر شبه البيع
 حتى لا يسري الفساد الى بدله لما ذكرنا من شبهة الشبهة لا يخفى على المتأمل المنصف
 ان ما ذكر لا يفيد التوفيق بين كلامي الهداية وانما يفيد دليل المسئلة لا يرد عليه ما ردد
 على الهداية فالوجه ما قال في العناية انما يستقيم على الرواية الصحيحة وهي انها لا تتعین
 الا على الاصح وهي ما قرأنا متعينة في البيع الفاسد **اعلم** ان الحث في المال نوعان

حث لعدم الملك ظاهر او حث لفساد في ملك والمال ايضا نوعان ما يتعين كالعرض
 وما لا يتعين كالنقود فالحث لعدم الملك يعمل في النوعين كالنوع والغاصب لا ينصرف
 في العرض او النقود ورجع يتصدق بالرجع عند حيفه ومحمد رحمه الله تعالى العقد بماله غير ظاهر
 فيما يتعين فيمكن حقيقة الحث وفيما لا يتعين يتمكن شبهة الحث لتعلق العقد به
 من حيث يكون سلامة المبيع به او فقير الثمن فصار ملك الغير وسيلة الى الرجوع من وجه فيمكن
 فيه شبهة الحث والمال الحث لفساد الملك فعمل فيما يتعين لافها لا يتعين لان فساد الملك
 دون عدم الملك فينقلب حقيقة الحث فيما يتعين فيه شبهة هنا فيغير شبهة فيما لا يتعين
 ينقلب شبهة الشبهة هنا فلا يعتبر كما طاب رجح مال ادعاه ففقد في ثم ظهر عدمه بالتصادف
 صورته ادعى على رجل فقضى ورجع فيه المدعي ثم تصادف ان هذا المال ليس على المدعي عليه
 فالرجع طيب لان الحث هنا لنفس الملك لان الدين وجب بالاول ثم انحق بالتصادف وبطل
 الحق مملوك فلا يعمل فيما لا يتعين في دار شرها فاسدا وعمر في ارض شرها فاسدا
 لزمه قيمتهما اي قيمة الدار والارض وقال لا ينفص البناء ويرد الدار وكذا الغرس لان
 حق الشفع اضعف من حق البائع اذ يحتاج فيه الى القضاء او الرضى وبطل بالتأخير
 ولا يورث بخلاف حق البائع والا ضعف اذ لم يبطل بشئ فالاقوى اولى ان لا يبطل به
 وحق الشفع لا يبطل بالبناء والغرس وحق البائع كذلك وله ان البناء والغرس حصلا
 للمشتري تبسيط من جهة البائع وكل ما كان كذلك ينقطع حق الاسترداد كالباع للمحصل
 من المشتري بخلاف الشفع اذ التبسيط لم يوجد منه ولهذا لو وهبها للمشتري لم يبطل حق الشفع
 وكذا لو باعها من آخر فانه يأخذ بالشفعة بالبائع الثاني بالثمن او بالاول بالقيمة وان لم يكن
 في الفاسد شفعة لان حق البائع قد انقطع وعلا هذا صار حق الشفع لعدم التبسيط منه اقوى
 من حق البائع لوجوده منه ثم لما فرغ من بيان البيع الفاسد واحكامه شرعا فبيان البيع الموقوف
 واحكامه فقال وقف بيع مال الغير على اجازته وبيع العبد والعتق المحجورين على اجازة
 مولاه وعلى اجازة الاب والعتق وبيع ماله من فاسد عقل غير رشيد على اجازة القاص وبيع المهرن
 والمستاجر وارض في مزرعة الغير على اجازة المهرن والمستاجر والمزارع ولو فسخ الزمة لم يبيد

وقال ابو يوسف طيب الرجوع
 مطلقا لان شرط الطيب عند الفسخ
 وقد وجد عند الحكم

إلى المشتري وكذا الوقضى الرهن المال أو ابنه المرتن ورد الرهن عليه ثم البيع وبيع
 شيء برقمه والبايع يعلم والمشتري لا يعلم بوقفه أن علم المشتري في مجلس البيع ففقدان
 قبل العلم بطل وبيع البيع من غير المشتري يعني باع شيئا من زيد ثم باعه من بكر لا ينعقد الثاني
 حتى لو تفاسخ الأول لا ينعقد الثاني لكن يتوقف على إجازة المشتري أن كان بعد القبض
 وإن كان قبله في المنقول لا في العقار فعلا بخلاف المعروف أنه يسقط وبيع المرتن
 عند أبي حنيفة رجع قد ضربه بابه والبيع بما باع فلان والبايع يعلم والمشتري لا يعلم أن علم
 في مجلس صحيح والأبطل والبيع بمن لم يبيع الناس ويمثل ما أخذ فلان ذكر في شرح الشافعي
 لا يجوز وفي نسخة الإمام السرخسي هذا إذا لم يعلم المشتري بذلك فان علم المجلس
 فعند أبي حنيفة رجع فيه ويأتان وبيع الشيء بقيمته لم يجز للجهالة ولو عينت المجلس جاز
 وبيع فيه خيار المجلس وقد مر في أول البيوع وبيع الغاصب فانه موقوف على إجازة المالك إن أقر
 الغاصب ثم البيع وإن جحد للمعصوم منه بینه فذلك وإن لم يكن ولم يعلم حتى هلك
 ينسقط البيع وحكمه أي حكم البيع الموقوف أنه إنما يقبل الإجازة إن كان البايع والمشتري
 والبيع قائما المراد بكون البيع قائما أن لا يكون متغيرا بحيث بعد شيء آخر فانه لو باع
 ثوب غيره بغير امره وقبضه المشتري فجاز ثوب البيع جاز ولو قطعه وحاطه ثم أجاز
 البيع لم يجز لانه صار شيئا آخر وكذا الثمن لو كان عرضا أي كأي شيء فقيام البيع حتى يبيع
 والثمن المذكورين بشرط قيام صاحب المتاع بالبيع حتى لو باع متاع غيره فأصبح المتاع
 قبل أن يجيز البيع فجاز وانه لم يجز وحكمه أيضا أن أخذ الثمن أي أخذ المالك لصاحب الثمن
 وطلبه من المشتري ليس بإجازة للبيع الموقوف واختلف في أحسن فقيل إجازة
 وقيل لا وقوله لا يجزئ له أي البيع الموقوف بخلاف المستاجر فإذا قال لا يجزئ بيع
 الاجير ثم أجاز جاز ذلك من الخلاصة ثم لما فرغ من البيع الموقوف وأحكامه شرع في بيان
 البيع المكروه وحكمه فقال وكره البيع عند الأذان الأول للجمعة لان فيه احتلالا للواجب
 إذا قعد أو وقفًا يتبايعان وأما إذا تابعا مملوكين فلا كراهة وكراهة الخش وهو أن يزيد
 في الثمن ليرغب غيره ولا يريد الشراء لقوله ثم لا تتأجشوا وكراهة السوم على سوم غيره بعد

فقبضه

رضاءها ثمن لقوله عليه السلام لا يسام الرجل على سوم أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه
 فانه أي بصيغة النفي وهو البالغ وأما إذا ساء منه بشئ ولم يكن أحدهما لصاحبه فلا بأس
 للغير أن يبيع منه ويشتره فانه بيع موزون وكذا قال بخلاف من يزيد فانه جاز لو ردد لاثر
 وهو محل النهي في الخطبة أيضا وكراهة أيضا تلقي الجلب أي أن يتلقى بعض أهل البلد الجلب
 من خارج البلد إليه من الطعام المضطر لأهل البلد للنهي عنه ولا في فيه تقييد الأمر على الضرب
 فان كان لا يضطر فلا بأس به إلا إذا ليس السعر على الورد من واشترى بأقل من القيمة وبيع الحاضر
 للباد كما في الخطبة لقوله عليه السلام لا يبيع الحاضر للباد وهذا إذا كان أهل البلد في الخطبة
 وهو يبيع من أهل البلد وبعده في الثمن الغالي فكراهة لانه اضطرهم فان لم يكن كذلك فلا بأس
 لعدم الاضرار وقبل صورته أن يجي الباد بالطعام إلى مصر فيؤكل الحاضر عن الباد وبيع الطعام
 وتعالى السعر على الناس فانه منه أي عنه فانه لو تركه لبيع بنفسه وخصص السعر التفرق بين صغير
 وذو رحم محرم لقوله عليه السلام من فرق بين والد وولد هافر في الله بينه وبين أخيه
 يوم القيمة ووهب م لعلى غلامين صغيرين ثم قال الله ما فعل الغلامان فقال بيعت أحدهما
 فقال لم أدرك أدرك ويروي ردد وردد لأن الصغيرين شائس بالصغير والكبير والكبير
 يتفوق على الصغير ويقوم بحوليه باعتبار الشفقة الناشئة عن قرب القرابة فكان يبيع
 أحدهما فقطع الاستيناس المنع من التعاقد وفي ترك الرحمة على الصغير وفدا وعده عليه بخلاف
 الكبير إذ ليس هنا ترك الرحمة عليهم والزوجين لأن النص معلول بالقرابة المحرمة للنكاح
 حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا بد في اجتماعهما من ملكة حتى لو كان
 أحد الصغيرين له والآخر لغيره فلا بأس ببيع أحدهما ولو كان التفرق يوجب مسحقا لا بأس به كرفع
 أحدهما بالحنانية وبيع بالدين ووجه بالعيب لأن المنصور إليه دفع الضرر عن غيره لا الأضرار به
 وحكمه أي حكم البيع المكروه أن لا يفسد لأن النهي باعتبار معيها وبيعها لا في صلبه ولا
 في شرطه صحة ومثل هذا النهي لا يوجب القبول الكراهة ولا يوجب فسخه لأن وجوبه في العقد
 لرفع الحرمة بينهما وملك البيع قبل القبض لما قرآن عدم ثبوت الملك قبل القبض خذ رقبته رقبته الجاهل
 لا في هبها ويجب الثمن لا القيمة أن هلك القبض في يد المشتري لأن وجوب المثل والقيمة في البيع

ولم يقبل بيع المشتري لاول ما اذا ضاع الموصوف عند الفاصح ضمن قيمته ثم وجد حيث
 جاز له ان يبيعه ويرجعه وتولية على ما ضمن وان لم يكن فيه شراء بمثل ما قام عليه لم يقبل ثمنه الاول
 لان ما اخذ من المشتري ليس ثمنه بل مثله وقال بمثل ما قام عليه ساقى ان له ان يضم اجر القضا
 ونحوه الى الثمن ويقول قام على كذا بزيادة ما قام عليه وان لم يكن من جنسه والثاني بعه
 اي بما قام عليه بدونها اي بدون الزيادة والثالث بعه باقل من ادى ما قام عليه وشروطها
 اي البيوع الثلاثة شرائع اي شرائع ما يبيعه مريحة او نحوها بمثل من الموزون والمكيل
 والعددي المتقاربة او مملوك من البايع الاول للمشتري اللدم فيه منعق بمملوك والبرج مثلي
 معلوم جملة حالية يعني ان هذه البيوع لا تنصح اذا كان عوض البيوع الذي اشتراه البايع سابقا
 قمتا لان مبناها على الاحتراز عن الخيانة وشبهتها والاحتراز عن الخيانة في القيمة ان امكن
 فقد لا يمكن الاحتراز عن شبهتها لان المشتري يشترى البيوع الا بقيمة ما دفع فيه من الثمن اذا لم يكن
 دفع عليه حيث لم يملكه ولا دفع مثله اذا الغرض عدمه فقيمت القيمة وهي مجهولة تعرف
 بالنظر والتحسين فيمكن فيه شبهة الخيانة اذا كان المشتري مريحة من ملك ذلك البدل البايع
 الاول بسبب من الاسباب فاشترى مريحة بربح معلوم من درهم او شي من المكيل والموزون
 الموصوف لا قدره على الوفاء بالترحم واما اذا اشتراه بربح ولا يزدده فانه لا يجوز لانه
 اشتراه برأس المال ويقتض قيمته لانه ليس من ذوات الامثال فصار البايع بايها البيوع بذلك
 الثمن القيمي كالنوب مثلا بجزء من احد عشر جزءا من الثوب والجزء الحاد عشر لا يعرف الا بالقيمة وهي
 فلا يجوز وله اي البايع ضم اجر القضا والصبيغ بالفتح مصدر وبالكسر ما يصيغ به
 والطير ان علم الثوب والنقل والحل او طعام البيوع وكسوته وصوق الغنم والسمسار للشرط اجره في العقد
 فان اجره سمسار ان كانت مشروطة في العقد بضم والافاكثر المشايخ على انها لا تنضم بخلاف
 الدال فانها لا تنضم تقا االثمة متعلق بقوله ضم وانما ضمت اليها لانها تزيد في البيوع كالصبيغ
 واخوته وفي قيمته كالحل والسوق لان القيمة تختلف باختلاف المكان فحق اجره باجر رأس المال والنقل
 المشتري يبد شيئا مما ذكر كالنقل ونحوه لا يضمه وبالحل كل ما يزيد في البيوع او قيمته بضم والافلا
 ذكره الزبلي لا اي ليس له ضم اجر الطير لانه لا يزيد شيئا العين ولا قيمته واجر المعلم

عند
والفعل

لان اجره

لان اجره لم يزد مائة البيوع فان التعلم حصل فيه لذنه وشغله غايته ان يكون تعلمه
 شرط او لا يكون في الضم والدال والرعي ونفقة الابن وكراه بيت الحفظ لانها لا يزيد
 شيئا بخلاف كراه البيوع فانه يضم لافادته زيادة في القيمة ويقول البايع عين البيوع وضم
 ما يجوز ضمته قام على كذا لا يشترط به كذا فخر زاعى الكذب خاز البايع في المريحة اي ظهر
 خيانتة بالبينة او اقراره او ينكوله خيرا للمشتري ان شاء اخذ اي البيوع بثمنه لورده
 وفي التولية حط اذ لو لم يحط في التولية لم يبق تولية لانه يزيد على الثمن الاول فيصير
 مريحة فيغيره بالتصرف ولو لم يحط في المريحة تبقى مريحة على حالها وان كان الرجح كثر
 فمأظنه المشتري فلا يتغير التصرف وينتسب له الخيار لفوات الرضا ولو هلك البيوع
 او تسلك في المريحة قبل الرد وجد له مانع من ادى من الرد لزمه بكل الثمن المسمى وسقط
 خياره لانه مجرد اختيار لا يقابل شي من الثمن كخيار الرؤية والشرط بخلاف خيار العيب
 لان المشتري منه المشتري بالخيار والغائب وعند العجز عن تسليمه سقط ما يقابل من الثمن شري
 ثانيا ببيعه بربح فان ربح اي اراد المشتري ان يبيع مريحة طرح عنه ما ربح اي كل ربح كان
 قبل ذلك فان استغرق الربح الثمن لم يربح صورته اشترى ثوبا بغير ثمن ثم باعه مريحة بثلاثين
 ثم اشتراه بعشرين فانه يبيعه مريحة بعشرة ويقول قام على عشرة ولو اشتراه بعشرين
 وباعه باربعين مريحة ثم اشتراه بعشرين لا يبيعه مريحة لان شبهة حصول الربح بالعقد
 ثابتة بانه تاكديه بعد كونه على شرف الزوال بالوقوف على عيب والشبهة في بيع المريحة كالحقيقة
 احتياطا بخلاف ما اذا غفل ثالث بل ان اشتريه من مشريه لان التاكيد حصل بغيره بربح اي جاز
 ان يبيع مريحة سيد شري من ما ذونه المحبط دينه برفقته فديده اذ لو لم يكن على العبد دين
 فباع من مولاه شيئا لم يضح لانه لا يفيد المولى شيئا لم يكن له قبل البيع لاملوك الرقبة ولا ملك
 التصرف على ما شري الماذون متعلق بقوله ربح صورته اشترى عبيد ماذون له في التجارة
 ثوبا بعشرة وعليه دين محط فباعه من المولى بخمسة عشرة فانه يبيعه مريحة على عشرة
 كعكسه وهو ان يشتري المولى ثوبا بعشرة فباعه من عبيد الماذون المديون بخمسة عشرة
 فانه يضا يبيعه مريحة بعشرة لانه هذا العقد وان كان صحيحا في نفسه شبهة عدم لان العبد ملكه

ونفقة نفسه فانها لا تزيد في البيوع شيئا بخلاف
 المشروط ونفقة البيوع كالمزوجه

وما في ذلك من حجة فاعتبر من حق المراجعة لا بد منها على الامانة فبقى الاعتبار بالشر
 الاول فصار كان العبد لشراء للمو بعشرة في الفصل الاول ويبيعه للمو في الفصل الثاني
 فلعين الثمن الاول ويراجع المال على ما يشاء مضاربه بالنصف متعلق بمضاربه ولا متعلق
 بشراء وعلى نصف ما ربح شرائه ثانيا منه اي من مضاربه متعلق بشراء يعني اذا كان للمضارب
 عشرة دراهم بالنصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه من ثوب المال بخمسة عشر كانه يبيعه وراجعه
 باثني عشر ونصف لان هذا البيع وان قضى مجوزه عندنا اذ اعدم الربح كما هو كذلك هيها
 لان الربح انما يحصل اذ ابيع من الاجنبي وبيعه شبهة العدم لان المضارب وكيل عن ثوب المال في البيع
 الاول ومن وجه فاعتبر البيع الثاني عدم ما في حق نصف الربح براجع بل بالبيع والتعيب ووطى الثيب
 يعني اشترى جارية فاعوزت او وطأها وهي ثيب ولم ينقصها الوطى يبيعه للمراجعة ولا يجب عليه
 البيضا اذ لم يجتنب عنده شئ يقابل الثمن لان الاوصاء لا يقابلها الثمن الا اذا كان مقصودا بالاتلاف
 كما مر مرارا وهذا قال ولم ينقصها الوطى قال الزيلعي المراد بقوله لم يبيعه مراجعة بل بيات
 انه اشترى سليما بكذا من الثمن ثم صابه عيب عند بعد ذلك واما نقص العيب فلا بد
 من بيانه بان يبين العيب في الثمن من غير ان يبين انه اشترى سليما ثم حدث به العيب عنه كقرض الفار
 وحق النار للشري فان ما ضاع بالقرض والحق وان كان جزا يقابل شئ من الثمن كالعندرة
 لم يجتنب عنده ويراجع ببيان بالتعيب بان فقاء عنها بنفسه او فقاءها اجنبي فاخذ ارشها
 لانه صار مقصودا بالاتلاف فيقابل شئ من الثمن ووطى البكر لان العندرة جزء من العين يقابلها
 الثمن وقد جسر بها ككسرة ينشروا وطية لانه صار مقصودا بالاتلاف اشترى بنسبة وراجع بلا بيان
 يعني اذ اشترى ثوبا بالف درهم نسبة وباعه بربح مائة ولم يبين فعله ان اشترى خمر مشربة اشياء
 قبل اشياء رد لان الاجل شبه البيع حتى يرد في البيع لاجل الاجل وشبهه هيها ملحقه بالحقيقة فصا
 كانه اشترى ثوبين وباع احدهما بمراجعة ثم ما ثبت له الخيار عند علمه بالخيانة فان تلفه ثم علم
 لزومه كل ثمنه وهو الالف والمائة لان الاجل لا يقابل شئ من الثمن كذا التولية يعني ان كان ولاء
 واذا لم يبين خيرا بالخيانة في التولية مثلها في المراجعة لانه بناء على الثمن الاول وان كان استهلكه
 ثم علم لزومه بالف حال المامر ان الاجل لا يقابل شئ من الثمن ولم يجل اشياء بما قام عليه ولم يعلم

مشربه

مشربه قد قام عليه فسد البيع بجهالة الثمن وان علم المشتري قدره في المجلس فتح البيع لزوال
 المفسد قبل تقرر وخبر المشتري ان اشياء قبل وان اشياء رد لان الرضى لا يتم قبله لعدم العلم
 فيتمخبر كما في خيار الرؤية **فصل** صحيح البيع العقار قبل قبضه لا المنقول عندنا بخبر
 وعند يوسف وعند محمد لا يجوز لقوله عليه السلام اذ اشترى ثوبا فلا تبعه حتى يقبضه ولانه
 لا يقدر على تسليمه قبل قبضه فلا يجوز بيعه كالمنقول ولها ان ركن البيع صدق اهل
 ووقع في محله والحديث معلول باحتمال الهلاك وهو في العقار نادرا حتى لو تصور هلاكه
 قبل القبض بان كان على شط النهر او نحو لا يجوز بيعه قبله فلا يقاس بالمنقول وقد اضطرت
 هيها كلمات شرح الهداية وغيرهم والظاهر لموافق لقواعد الاصول ما ذكر في العناية وهو ان الاصل
 ان يكون بيع المنقول وغير المنقول قبل القبض جاز لقوله تعالى وحل الله البيع لكن خص منه
 الربو ليدل على استقلال مقارن وهو قوله تعالى وحل الربو والعام المختص يجوز تخصيصه
 بخبر الواحد وهو ما روي انه عليه السلام فمى عن بيع ما لم يقبض ثم لا يخلو انما ان يكون معلولا
 بعد الانقضاء ولا فان كان ثبت المطلب حيث لا يتناول العقار وان لم يكن وقع التعارض
 بينه وبين ما روي في السنن مسند للاعرج عن ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اشترى ثوبا بدينه وبين ادلة الجواز وذلك يستلزم الترك وجعله معلولا بذلك اعمالا
 لشبوت التوفيق والاعمال معينة لا محالة ويكون مختصا بفقد نفس في هلاك العوض
 قبل القبض شري الكيل كيد لا جزا فاقدمت انه معرب كزف وجوز في الجيم لمكان الثلاثة
 لم يبيعه ولم ياكله حتى يكيله النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع
 البايع وصاع المشتري ولانه يحتمل ان يزيد على المشروط وذلك للبايع بخلاف ما اذا باع
 جزا لان الزيادة للمشتري وبخلاف ما اذا باع الثوب فزارعة لان الزيادة له اذ الزرع وصف
 في الثوب بخلاف القدر كما مر ذكره الشراء لانه اذا ملك مكيلا وموزونا بهيمة او وصية
 جازا لكان ان ينصرف فيه قبل القبض وقبل اكيل الا ان اكيل البايع بعد بيعه عند المشتري
 لان البيع بصير معلوما بكيلا واحدا يتحقق معنى التسليم ويحمل الحديث اجماع الصنفين
 كما سلك في تسليم الاشياء فان كان البايع قبل البيع ان كان يحضر المشتري لم يعتبر لانه ليس

وقد يكون المكيل مبيعا لانه
 ان كان ممتا جاز التصرف فيه
 مطلقا كذا في النهاية صحيح

صاع البايع والمشتري وهو الشرط وكذا لو لم يكن كان بعد البيع بغيره المشتري لان الكيل من باب
التسليم اذ بيعه بالمبيع ولا تسليم الا بحضرة كذا الموزون والمعدود اي لا يبيعه ولا يأكله
خبر غرضه وبعده ثانيا ويكفي ان وزنه او قدره بعد البيع بحضرة المشتري لا المذروع اي لا يشترط
ما ذكره في المذروع وان اشتراه بشرط الذرع لما مر مرارا ان الذرع وصف لا يقابل شي فيكون
للمشتري قاله الزبلي هذا اذ لم يستعمل كل ذراع ثمن فان سعى فلا يحمل له التصرف فيه حتى يذرع
جاز التصرف في الثمن قبل قبضه سواء كان مما لا يتعين كالنقود او يتعين كالكيل والموزون
حتى لو باع ابلادهم او بكر من الحظيرة جاز ان يأخذ به ما يشاء لوجود المجوز وهو الملك ونقله
للمانع وهو من الانفس بالملك لما مر ان الاصل في البيع هو المبيع وبهلاكة بنفسه بيع بخلاف
الثمن واما اذا كان من النقود فله واما اذا كان من الكيل او الموزون فلا يبيعه من وجهه ومن
وهذا لا يبطل الا في صورة المقايضة بهلاك احدهما وقد مر وجاز زيادة المشتري فيه
اي في الثمن ان قام المبيع لانه ان لم يقم لم يبق بحاله فيصح الاعتياض عنه لانه انما يكون في موجود
والشيء يثبت ثم يند ولم يثبت الزيادة لعدم ما يقابل له فلا يستند اي لا يلحق باصل العقد
بالاستناد وجاز حط البايع عنه لانه بحاله يمكن اخراج البدل عما يقابل له كونه اسقاطا ولا سقا
لا يستند بثبوته ما يقابل فيثبت الحط في الحال فيلحق باصل العقد استنادا وجاز زيادته اي البايع
في المبيع لانه تصرف في حقه وملكه ويتعلق الاستحقاق اي استحقاق البايع والمشتري بالكلية كل الثمن
والمبيع والزيادة والمزيد عليه فالزيادة والحط يلحقان باصل العقد لانهما بالحط والزيادة
يغيران العقد من وصف مشروع الى وصف مشروع وهو كونه راجحا او حاسرا او عدا ولاولهما
ولاية الرفع فالان يكون لهما ولاية التفسير فالصد الشريعة ويمكن ان يقال لانه اذا استحق
مستحق المبيع والثمن فالاستحقاق متعلق بجميع ما يقابل من الزائد والمزيد عليه فلا يكون الزائد
صلا مبتدئا كما هو مذهب الشافعي **اقول** لا يمكن ذلك لان مدار هذا الاستحقاق على الذرع
والبيينة فان ادعى المستحق محرم الزيد عليه واشتبه اخذ وكذا ان ادعى الزيادة فقط ثم حكم الحاكم
بظهر في التولية والمراجعة فبراع وبولي عليه اي لكل ان يذرع على الباقي ان حط فالبايع اذا
بعض الثمن عن المشتري والمشتري قال لاخر وليتلك هذا الشيء عند التولية على ما بقى من الثمن

بعد الحط

بعد الحط فكان الحط بعد العقد ملحقا باصل العقد فكان الثمن في ابتداء العقد هو ذلك المقدار
وكذا اذا زاد المشتري على اصل الثمن او البايع على اصل المبيع والشفع يأخذ بالاقل فيهما اي بالزيادة
على الثمن والحط وان كان يقضي الحاق الاصل ان يأخذ بالكل في صورة الزيادة لان حقه تعلق
بالعقد الاول وفي الزيادة ابطال له وليس لها ابطاله قال رجل لا يخرج عبد ثمن زيد بالف
على ضم من كذا من الثمن سوى الالف اخذه اي مولى العبد الالف من زيد والزيادة من الضمان
ولو لم يقل من الثمن فالالف عايند لانه ثمن العبد ولا شيء عليه اي على القابل اصله ان الزيادة
في الثمن والتمن جانب عندنا ويلحق باصل العقد ورد ابتداء على الاصل والزيادة كما مر وان
اصل الثمن لم يشترع بغير مال يقابل له ولهذا لا يصح ايجابه على الاجنبي لانه لا يستفيد بانه مالا
فاما فاضل الثمن فيستغنى عنه حتى يصح الزيادة من الاجنبي كما نص من المشتري اذ ليس له ما يثمن
متقابلة الزيادة فصار كيد المتعلق فانه يصح على غير المرأة اذ لا يملك لها شيء في البضع عند المخرج
مقوم لكن من شرط الزيادة للمقابلة نسبة وصورة حتى يجب بحسب جوب ثمن بوسطة للمقابلة
فادان من الثمن فقد جعل ثمنه بمقابلة المبيع صورة فوجد شرطها فيضغ وان لم يقل من الثمن لم يوجد
المقابلة صورة ولا معنى فلم يوجد شرطها فلا يصح وبقي الاثر المالم ابتداء كبيع دان من غيره
وهو شرفه وهي حرام صح تأجيل الديون وان كانت حالة في الاصل لان الدين حقه فله ان يؤخر
تيسر على الديون كماله ابراه الى اجل معلوم او مجهول جهالة تيسره كالتأجيل الى الحصاد
بخلاف ما اذا كانت فاحشة كهيبة الرجوع سوى القرض فان تأجيل الانصاع لانه بيع الدرهم بالدرهم
لانه معاوضة انتهى وان كانت اعارة وصلة ابتداء الاذ الوصي به فانه اذ الوصي ان يقرض
من ماله الف درهم فلان السنة لزوم من ثلثه ان يقرضه ولا يطلبا بقرض السنة لانه وصية
بالنفع والوصية يتسامح فيها نظر الموصي ولذا جوزت بالمخدومة والكنى ولو تمت
او حال المستقرض المقرض لا يخرجه منه فاجله المقرض مدة معلومة فانه يصح حتى
لو ادان المقرض ان يطالب المقرض بذلك الدين ليس له ذلك لان المولى له مبرأة
مبرأة الدين في رواية وبرأة المطالبة في اخرى كذا في العمادية **باب السداد**
هي لغة افضل مطلقا وشرعا افضل احد المتجانسين على الاخر ففضل فقير على فقير فقير

بعضه كالحاق

لا يكون ربوا الانتقاء المجانس بالقياس الشرعي وهو الكيل والوزن ففضل عشرة اذرع
من الثوب لله وفي خمسة اذرع منه لا يكون ربوا الانتقاء المقدار الشرعي خاليا عن العوض
احترابه عن بيع كبر وكبر شعير بكبر وكبر شعير فان الشاقي فاضل على الاول لكن غير حال عن العوض
بصرف الجنس لاختلاف شرط لاهد العاقدين حتى لو شرط لغيرهما لا يكون ربوا في المعاوضة
حتى لم يكن الفضل الحاصل عن عوض في الهبة ربوا وعلمته القدر بالجنس لان الاصل في الحديث المشهور
وهو قوله عليه السلام لا اله الا الله بالخطبة بالخطبة مثلا بمن يذبح ويذبح معنى الامر وان كان الامر للوجود
والبيع مباح صرفا للوجود الى رعاية المماثلة كما في قوله تعالى فان كان مقبوضة حيث من البيع
الى القبض فصار شرط للرهن والمماثلة بين الشئيين تكون باعتبار الصيغة والمعنى معا والقدر
يستوى الصيغة والنسبة تستوى المعنى فيظهر الفضل الذي هو الربوا ولا يعتبر الوصف لقوله
جيدها ورديها سواء فان وجدنا القدر والجنس حرم الفضل كقضية بر بقضية من منه والنسبة
ولو مع النسبة وكقضية بر بقضية من احداهما او كلاهما نسبة وان عدنا ما في كل منها احداهما الفضل
والنسبة وان وجدنا احدهما فقط حل الفضل كما اذا بيع قفيز خطبة بقفيز خطبة بغير قيد
فان احدى جزئي العلة وهو الكيل موجود بهما لان الجزء الآخر وهو الجنس وان بيع خمسة اذرع من الثوب
بستة اذرع منه يذبح حل ايضا لوجود الجنس وان عدم القدر لا يثبت اي لا يحل البيع في هاتين
الصورتين ولو بالنسبة كقضية ربوا الفضل بالوصفين وبالنسبة باحدهما لان جزء العلة لا يجب
الحكم لكن يورث الشبهة وهي في باب الربوا المحقة بالحقيقة وان كانت ادنى منها فلا بد من اعتبار
الطرفين في النسبة احد البديلين معدوم وبيع المعدوم غير جائز فصار هذا المعنى من جهة التلك
الشبهة فلم يحل في غير النسبة لم يعتبر الشبهة بما ذكرنا اذ في الحقيقة كسب ثوب هروي
في هرو عاقبانه لم يحز لاتحاد الجنس وترشيع فاته ايضا لم يحز لوجود القدر والجيد ولردى سواء
لقوله م جيدها ورديها سواء ولان في الاعتبار سد باب البيع اثم فرغ على قوله فان وجد
ان قوله فخر مبيع الكيل والوزن بحجبه اي بيع الكيل بالكيل والوزن بالوزن متفاضلا ولو غير متعلق
كالجنس فانه من الكيل والحديد فانه من الوزن وتأ الطعم غير معتبر عندنا بل عند الشافعي م
وبالنسبة عطف على متفاضلا وبديهم التفرع الان يتفقا اي العوضان استثناء من قوله

فخر في صفة الوزن بان لا يوزن احدهما بغير ما يوزن به الآخر كالنقد والزرغفران والفضة
والحديد ونحوها فان الوزن في جميعها احوال لكنها تختلفان في صفة الوزن ومعناه وحكمه
اما الاول فلان الزعفران يوزن بالانسا والنقد بالبخا واما الثاني فلان الزعفران يوزن
بالتعيين والنقد ثمن لا يتعين بالتعيين واما الثالث فلانه لو باعه بالنقد موازنة بالقد
اشترت هذا الزعفران بهذا النقد لشار اليه على عشرة دنانير مثلا وقبلها الشرا ليس له
ان يصر في بيعه الوزن وان اختلفا في صفة الوزن ومعناه وحكمه لم يجمع ما القدر ومن كل
فقر الشبهة واذ لم يتفقا كان ذلك شبهة الوزن والوزن وحده شبهة فكان ذلك شبهة الشبهة
وهي غير معتبرة وحل عطف على قوله حر م اي حل بيع الكيل والوزن متساويا باذنا فضل وحل
ايضا بيع ما بالقد كما في بيع ما دون نصف ضاع فان المعتبر في الكيل لا نصف الضاع
لامادونه لا تقدير في الشرع بما دون نصف منه متعلق بالبيع المقدري كبيع ما دون نصف ضاع
باقول منه كخفتين من بر حفنة منه فان بيعهما جائز وان وجد الفضل الانتقاء المقدار الشرعي
الان يكون استثناء من قوله بلا قدر اي انما يحل مع الاقل من القدر الشرعي باقل منه اذ كان حاله
اما اذا كان بالنسبة فلا يحل لوجود جزء من العلة محرم للنسبة وهو الجنس حتى اذا اشترى الجنس
ايضا حل البيع مطلقا ولو بالنسبة الانتقاء كل من جزئي العلة كبيع حفنة بر حفنتين من شعير
كذا حكم كل عددي مقارب فان بيع العددي المتقارب بحجبه متفاضلا جاز ان كانا موجودين
لان عدم الميعار وان كان احدهما نسبة لا يجوز لان الجنس لا يفرده يحرم النسبة او المعتبر غير
التعيين لا التقابض حتى لو باع ثرا بتر بعينه ما وتفرق قبل القبض جاز وقال الشافعي بغير التقابض
قبل الاقرار في بيع الطعام بالطعام كما في الصنف لقوله م في الحديث المرفوع في يديك ولنا
انه بيع متعين فلا يشترط فيه القبض كالثوب ومعنى يديك عينا بعين كذا رواه عمار بن
الصامت رضى عنه والبر والشعير والتمر والمخ كليل والذهب والفضة وقول في كل ما نص
رسول الله م على غير حكم المتفاضل فيه كماله فهو كليل ابدأ وان ترك الناس الكيل في مثل الخطبة
والشعير والتمر والمخ وكل ما نص فيه وزنا فهو وزنا باء وان ترك الناس فيه الوزن كالذهب
والفضة ولا يغير بغير فلان النص اقوى من العرف والا قولى لا يترك بالادون بخلاف ما عداها

وقضية البائع صحيح التقدير في قبل الوزن
ولابد ان الزعفران على انه منوان مثلا صحيح
فيه المشبهة الشبهة فان الموزنين اذا اتفقا كان النفع

اي ما عدا الاشياء الستة ما لم ينص عليه فهو محمول على اعادة النكاح لقوله ثم ما رآه المؤمنون
 حيناً فهو عند الله حين فلم يجز بيع البر بالبر متساوياً ووزناً والذهب بالذهب متساوياً كيلا
 كما لم يجز جازفة وان تعارفوا ذلك لاحتمال الفضل عما هو المعيار فيه الا ان السلم يجوز
 في الخطة ونحوها ووزن الوجود السالم في معلوم وجاز بيع الفلوس بالفلوس باعيانها عند حيف
 ولو كان في ذلك ولا يجوز لان الثمنية تثبت باصلاح الكل فلا تبطل باصلاحها فاذا تعينت
 اثماً لا تستعين فصارت كبيع الدرهم بالدرهمين ولما ان الثمنية في حقها تثبت باصلاحها اذ لا ولاية
 للغير عليها واذا بطلت تعين بالعين بخلاف النقود لانها الثمنية خلقه وجاز بيع الرطب بالرطب
 وبالتمر وبيع القبر بالبر وبيع العنب بالزبيب وبيع البر بطبا او مبلواً بثله او بالباس وبيع التمر والزبيب
 بالدقيق بالمنقوع منها وبيع الدقيق بثله نقل عن محمد بن يعقوب الدقيق بالدقيق انما يجوز اذا كان مكبوياً
 والامحور قوله متساوياً فيد الجواز للبيع في الاشياء المعدودة ووجه الجواز انه ان كان بيع الجنس بالجنس
 بلا اختلاف الصفة جاز متساوياً وكذا مع اختلاف الصفة لقوله ثم جند هاورد به كلوه والاجاز
 كيف ما كان لقوله ثم اذا اختلف النوعان فيبيعوا كيف شئتم وجاز بيع اللحم بالحيوان وبيع اللحم
 والالبان المختلفين اي بيع اللحم الغنم بلحم البقر وكذا النمل ما يبيع ببعض وبعض الكرام بالقطن
 وبالغزل وبيع خل الدقل وهو اورد التمر غل العنب وبيع شحم البطن بالالبية وباللحم وبيع
 الخبز بالدقيق وبالبر متفاضلاً هذا فيد الجواز للبيع في الاشياء المعدودة من اللحم والها
 وجه جواز متفاضلاً لاختلاف اجناسها وبالنيء عطف على متفاضلاً اي جاز للبيع
 بالنيء ايضا في الاخير هو بيع الخبز بالبر والدقيق وبه يفتى في حاجة الناس لكن يجب ان يحتاج
 وقت القبض حتى يقبض من الجنس الذي سمي لئلا يصير اسبداً بالاسلم فيقبل القبض لا يبيع
 البر بالدقيق وبالسويق وبالحالة فان بيعه بالاجوز مطلقاً لبقاء المتجانسين من وجه لانها
 من اجزاء البر والمعيار فيها الكيل لكنه غير مستوينها وببر البر لاكتنازه في الكيل فمحل حث
 البر وان كان كيلاً بكيل وبيع الدقيق بالسويق مطلقاً ايضا اذ لا يجوز بيع الدقيق بالمستوية
 ولا بيع السويق بالخطة فكذلك الجراؤها لقيام المتجانسين من وجه ولا الزيتون بالزيت والسهم
 بالمشير حتى يكون الزيت والشيء حتى اكثر مما في الزيتون والسهم فيكون الدهن مثله والزيادة بالخبر

ولا يلزم الربوا وان لم يعلم مقدار ما فيه لم يجز لاحتمال الربوا وقد مر ان الشبهة في كالحقيقة
 ويستقرض الخبر بوزن لا عدد عند حيفه ويؤلف لان احادته متفاوت بالعدد ووزن
 وبه يفتى ذكر الربوي ويستقرض الفلوس بهما اي بالوزن والعدد بالعرف اذ لا ينص فيها
 والدرهم والدينار يستقرض بالوزن فقط لانها من الموزون بالانص كما مثله خالص
 لان الحكم للعالم ومما مثله خالص يستقرض بعد ما تعاملوا به ويوزن ان تعاملوا به
 لانه ليس مما ورد فيه النص فيحمل على العرف كما مر ولا يستقرض القيمي لانه مختص بالمثل
 وهو بكل شيء يكال ويوزن نحو الخطة والشعير والسهم والتمر والزيتون ونحو ذلك وفي الخبر
 ويجوز في العدد بآلتي لا تتفاوت فاحشاً كالبيض والجوز وفي الكافي لان القرص عارة
 شرع لاطلاق الانتفاع بالعين غير انه لا يمكن الانتفاع بالكيل والموزون والعدد في المتعاقب
 بآلتي لان اعيانها وكانت المنفعة عائدة لاذاتها فقام المثل في الذمة مقام العين كانه تنفع
 بالعين ورده وهذا انما يتأق في ذوات الامثال لا في اعيانها فاحشاً كالبعض والجوز وفي الكافي لان القرص عارة
 اذ لا مثل لها ولا يوازين سيد وعبد ما ذونا غير مديون لان العبد وجه ماله يد يكون ملك
 مولاه فلا يكون بينهما بيع يستحق الربوا تحقيق البيع ولا يوازين مسلم وحرية ثمة اي في دار الحرب
 لقوله ثم ولا يوازين المسلم والحري في دار الحرب وكذا اذا تباعا في بيعا فاسداً ذكر الربوي
 لان ما لم يباح ويعقد الامان لم يصير معصوماً لكنه التزم ان لا يضره وهم لا يتقرضون ما لا يباح
 بارضاهم فاذا اخذ رضاهم اخذ ما لا يباح اذ لا يضره ومن امس ثمة فان الحري اذا سلم ثمة
 لا يكون بينه وبين مسلم متامراً في دار الحرب ربوا عند حيفه لان مال من اسلم ثمة لا عصمة له
 فصار كمال الحري ويجوز مال الحري للمسلم المتامن وقالوا انه ربوا جري بين مسلمين وهو حرم
 كذا في الكافي **باب الاستحقاق** لم يذكر الحقوق كما ذكر في سائر المتن لانها ذكرت
 في اويل البيوع نوعان احدهما مبطل اي الملك من يملكه بالكلية بحيث لا يبقى لاحد عليه حق الملك
 كالحرية الاصلية والعقود وفروعه كالتيدير والكتابة والاستيلاء وثانيها ناقلاً له اي
 الملك من شخص الى شخص كالاستحقاق في الملك بان ادعى زيد على بكر ان ما في يده من العبد
 ملك له وبرهن عليه والنوعان بعد اتفاقهما في انهما يجعلان الحق عليه ومن يملك ذلك الشيء

من جهته مستحقا عليهم حتى ان احد منهم لو ادعى واقام البينة على الحق بالملك المطلق لا تقبل
بينة بوجه آخر اذا اتى الاول بوجوب انقضاء العقود والجارية بين الباعة بلا حاجة في انفسهم
كل منهما الى حكم القاضي باختلاف رواية وقرع عليه بقوله فكل من الباعة الرجوع على بائعه
وان لم يرجع عليه بصيغة المجهول ان لم يحصل الرجوع عليه ويرجع هو ايضا كذلك
على الكفيل وان لم يقض على المكفول عنه فان توقف رجوع البعض على حكم القاضي فما يكون
اذا بقي ثلث العقد وهو الملك كما في النوع الثاني واذا لم يبق له شيء من العقد لم يملكه فلا يجمع
ثمنان في ملك واحد بخلاف الاستحقاق بالملك كما سبق والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة
اي كافة الناس حتى لا يستمع دعوى الملك من احد كالعقود وفروعه فان الحرية حق لله تعالى
نيابة عنه لكونهم عبيد فكان حضور الواحد حضور الكل بخلاف الملك فانه حق العبد
خاصة فلا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب لعدم ما يوجب انصابه خصما الا ان
من تلقى الملك من جهته يصير مقصيا عليه ايضا تعدى اثر القضاء اليه لا تحاد الملك ومضى عليه
في حادثة لم يصير مقصيا له في ابتلاك الجهة واما الحكم في الملك المورث فعلى الكافة من العاينين
لا قبله حتى اذا قال زيد ليكرانك عبيد ملكك منذ خمسة اعوام فقال ليكرانك
كنت عبيد بشر ملكي منذ ستة اعوام واعتقني فبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم
اذا قال عمر ليكرانك عبيد ملكك منذ سبعة اعوام وانت ملكي لان فبرهن
عليه تقبل وينسخ الحكم بجزية ويجعل ملكا عمر ويبدل عليه ان قضى جان قال في البيع
من شرح الزوائد بعد ما حقق المثل حق التحقيق فصار ما ائتمر به من اهل البيعة في احوالها
عقود في ملك مطلق وهو بمنزلة الحرية الاصلية والقضاة بقضا على كافة الناس والملك
القضاء بالعتق من ملك مورث وهو قضا على كافة الناس من وقت التارخ ولا يكون قضا قبل
فليكن عاذا كرمك فان الكتب المشهورة حاوية عن هذه الفوائد والنوع الثاني لا يوجب انقضاء
اي العقود في ظاهر الرواية لانه لا يوجب بطلان الملك والحكم به اي بهذا النوع من الاستحقاق
حكم على كل ذي اليد حتى يؤخذ المدعى من يده وعلى من يلقى وابد الملك منه بلا واسطة
او وساطة فلا تسمع دعوى الملك منهم لكونهم محكوم ما عليهم تفريع عاقله والحكم به

هذا هو الحكم في البيع
والقضاء بالعتق من ملك مورث
والقضاء بالعتق من ملك مورث

حكم على كل ذي يد بدله دعوى الشايع بان يقول البائع هذا باعته حين يجمع عليه بالثمن ان لا اعطى الثمن
لان المستحق كاي لا يبيع نخرج من ملكي او ملك بائعي بلا واسطة او ما يفسد دعواه وبطل الحكم
ان اثبت او تلقى الملك من المستحق بان يقول ان لا اعطى الثمن لان الشايع من المستحق فيسقط ايضا
ولا يعاد البينة للرجوع هذا ايضا تفريع على قوله والحكم به اي بمعنى اذا كان الحكم للمستحق حكم على الباعة
فاذا اراد واحد من المشتري ان يرجع على بائعه بالثمن لا يحتاج الى اعادة البينة لكن لا يرجع احد من المشتري
على بائعه قبل الرجوع عليه حتى لا يكون للمشتري الاوسط ان يرجع على بائعه قبل ان يرجع عليه المشتري الاخير
ولا يرجع بصيغة المجهول لاي يجمع الرجوع المحكوم عليه على الكفيل اي الضامن بالبركة قبل ان يقض على المكفول
لانه الاصل ومنه يبرى الحكم على الكفيل وانما لم يرجع قبل الرجوع عليه لانه لا يجمع ثمنان في ملك شخص واحد
لان المستحق مملوك ثم الرجوع اي جوع المشتري بالثمن على بائعه انما يكون اذا ثبت الاستحقاق بالبينة
لما عرفت انها حجة متعدي ما اذا ثبت باقرار المشتري بالخصوص او بكونه فلا يوجب الرجوع بالثمن
لان اقراره لا يكون حجة في حق غيره وفي زيادة ان يكره حامدا لثأري اشرى اذ لا يستحقها رجل
باقراره لثأري او بكونه عن الغير لا يرجع على بائعه بالثمن فان اقام المشتري بينة ان اقراره ملك
مستحق ليرجع على بائعه بالثمن لا يسمع بينة على اقرار البائع ان يبيع ملك المستحق بقبولها واخذ
البائع الثمن ولو لم يقر بينة على اقرار البائع بذلك ولكنه طلب بينة بالله ما هو المدعى كان له ادعى
ذلك لانه يحتمل ان ينكل عن البينة فيصير بكونه كالمفكر ويسترد منه الثمن بعد ذلك كذا في العمادية
وهو ما يجب حفظه والناس غافلون منه وقد فرغ عليه بقوله فجميعه والله عند الشايع
لا بالاستدلال فاستحققت بينة بغيرها ولدها اي يأخذها المستحق ولدها وان اقر بالرجل
لا يتبعها ولدها بل يأخذها المقر له ولدها والفرق ان البينة تثبت الملك من الاصل والولد
كان متصلا به يومئذ ثبتت بها الاحتفاظ بينهما والافراد حجة قاصرة يثبت بها الملك في الحجر
ضرورة صحة الحجر ومانت بالضرورة بقدر الضرورة والتساقيض يمنع دعوى الملك لا يكون
منها في الادعى الحرية اما الحرية الاصلية فلنفس بحالة العلق فان الولد يلجب
من دار الحرب صغيرا ولا يعلم بجزية ابيه وانه فيقر يارق ثم يعلم بجزية ابيه وانه فيقر
الحرية والتساقيض فيما هو طريقه خفا لا يمنع صحة الدعوى واما العارضة فان الولد يفرق

هذا هو الحكم في البيع
والقضاء بالعتق من ملك مورث
والقضاء بالعتق من ملك مورث

بالاعتاق والتبديل بلا علم العبد فيجوز فيه الخفاء فيجعل التناقص فيه عفوواذا اقام للكتاب
بينة على اعتاق سنده قبل الكتابة تقبل الاستقلال سنده بالتحرير والطلاق فان المرء اذا اختلف
ثم اقام بينة على انه طلقها ثلاثا قبل الخلع فانه تسمع وان تناقضت الخفاء في تطبيقه الاستقلال
والنسب كما اذا قال ليس هذا ابني ثم قال هذا ابني تسمع وكذا اذا قال لست انا مورث فلان ثم
ادعى انه وارثه وبين جهة ارثه نصيح وقرع عليه بقوله فلو قال رجل لا اخير اشترى فاني عبد فاشترته
ثم ادعى الحرية فانبت حرته ضمن العبدان لم يعلم مكان بايعه لان المقر بالعبودية ضمن سلامة
نفسه او سلامة الثمن عند تعذر استيفائه من البائع فجعل المشتري مغرورا والتغير في المعارضة
بسبب الضمان فعلا للضرر بقدر الامكان فاذا ظهر حرته واهلته للضمان وتعذر الاستيفاء
من البائع حكم عليه بالضمان ورجع العبد عليه على البائع اذا وجد له قاضي يباعه البيع
وهو مضطرب فيه فلا يكون منبرا كغير الرهن اذا قضى الدين كتحصيل الرهن حيث يرجع على الدين
ولولم يقل اشترى او قال ولم يقل لا عبد ليس على العبد شيء وان علم مكان بايعه فلا يضمن العبد
بخلاف الرهن فانه اذا قال رهن لي عبد لا يضمن لانه مخض بقصد المعاوضة والرهن ليس
كذلك بل جسر بلا عوض يقابله وفائدة ذكره المسئلة بطريق التفرع على ذلك الاصل دفع
اشكال من اول الامر كحرف الكتب المشهورة ان الدعوى شرط في حرية العبد عند حيفه
والتناقص فييد الدعوى لا عبرة لتاريخ الغيبة بل العبرة لتاريخ الملك فلو قال المشتري غابت عني
منذ سنة يعني استحق رجل دابة في يداخر وقال المشتري عند الدعوى غابت عني هذه الدابة منذ
سنة فقبل ان يقضي القاضي بالدابة للمشتري اخبر المشتري عليه البائع عن القصبة فقال البائع ببيته
انها كانت ملكا لي منذ سنتين لا تدفع الخصومة بل يقضي القاضي بالدابة للمشتري لان المشتري قد ذكر
تاريخ الملك بل ذكر تاريخ غيبة الدابة فثبت دعواه للملك بلا تاريخ والبائع ذكر تاريخ الملك
ودعواه للمشتري لان المشتري تلقى الملك منه فصارت له ملكا لا يباعه بايعه بتاريخ
سنتين لان التاريخ لا يعتبر حاله الانفرا كاسيان فسطا اعتبار ذكره وبقيت الدعوى
في ملك المطلق فيقضي بالدابة العلم بالاستحقاق لا يمنع صحة الرجوع يعني اذا اشترى شيئا
من رجل يعلم انه ليس ملكا له بل لغيره فبعد ما استحوذ ذلك الغير واخذ المشتري من المشتري

يرجع المشتري على البائع ولا يمنع علمه بالحقاق صحة رجوعه فاذا استولد مشتريه يعلم غيبته
ايها كان الولد رفيقا ويرجع بالثمن يعني اشترى جارية مضمونة وهو يعلم ان البائع غاصب
فاستولدها كان الولد رفيقا لان عدم الغرور عليه بحقيقة الحال لكن يرجع بالثمن على البائع ولو اقام
البائع بينة ان المشتري اشترى جارية بعد الشراء بملكته المبيع للمشتري لا يبطل حق الرجوع بالثمن كذا في العادة
لا يحكم بسجل ان الاستحقاق بشهادة انه كتاب كذا بل الشهادة عامه مضمونة يعني الاستحقاق دابة من يد
تجارى وفيض المشتري عليه السجل وجد بايعه بقرنه وادرجوع عليه بالثمن واطم سحر افاضه بجاري
واقام البينة ان هذا كتاب قاضي تجاري لا يجوز لقاض سرقه ان يعمل به ويقضي للمشتري عليه الرجوع
بالثمن مالم يشهدوا ان قاضي تجاري قضى بجاري على المشتري عليه بالدابة التي اشترىها من هذا البائع
واخرجها من يد المشتري عليه هذا لان الخطيئة شبه الخط فلا يجوز الاعتماد على نفس السجل بل بشرط
ان يشهدوا بقضا القاضى وعاقصير يد المشتري عليه كذا في العادة كذا ما سوى تلك الشهادة
والوكالة المراد بما سواهما الحاضر والسجل والصكوك فان كل من اوجب الشهادة على مضمون
الكتاب لان المقصود بكل من اكونه حجة على الخصم وهو لا يكون الا به بخلاف الوكالة والشهادة
فان المقصود بها حصول العلم للقاضي ولهذا لا يجوز كون شهود الطريق كفارا وان كان الخصم كافرا
فبطل كل البيع فاستحق بعضه بطل البيع في قدره اي قدر ذلك البعض فان اوردت اي استحقاق البعض
العيب الباقي او كان المشتري شئين كشي واحد كالسيف الغمد والقوس فاشترى بالثمن خيرا المشتري
فدعى الباقي وهو ظاهر والاى ان لم يوردت عيبا في الباقي لم يكن شئين كشي واحد لزمه اي
لزم الباقي للمشتري بحصته من الثمن نوصحه ان البيع اذا بطل في قدر البعض للمشتري ينظر ان استحقاق
ما استحق يورث العيب الباقي كما اذا كان المفقود عليه شيئا واحدا بما في بيعه ضرا كالدابة
والارض والكرم والعبد ونحوها فالمشتري بالخيار في الباقي ان شاء رضى بحصته من الثمن وان شاء
رد وكذا اذا كان المفقود عليه شئين وفي الحكم كشي واحد فاستحق احداهما فله الخيار في الباقي وان كان
استحقاق ما استحق لا يورث عيبا كما اذا كان المفقود عليه ثوبين او عبيدين فالمشتري احداهما او صبرة
خطة او حملا وبنى واشترى بعضه فانه لا ضرر في بيعه فانه الباقي للمشتري بحصته من الثمن
وليس له الخيار كذا في شرح الطحاوي او بعضه عطفا على كل المبيع فالمشتري المقبوض او غيره

أي غير المقبوض بطل البيع فيه أي فيما إذا قبض البعض بعضا من الباطل فالقبض المستحق في صورة
 قبض الكل وخير المشتري الباقي سواء أوردت أي استحقاق البعض العيب فيه أو لا لتفرق
 النصفة على المشتري بسبب الاستحقاق قبل التمام أي على حطها بمجره لا في دار فصول على شيء
 كمانه درهم مثلا فاستحق بعضها أي بعض الدار لم يرجع صاحب الدار بشيء من البطلان المدعى
 لجواز أن يكون دعواه فيما بقي وإن قل أو استحقها أي كل الدار رد كل العوض للعلم بأنه أخذ عوض
 ما لم يملكه فبرده وإن أدها أي الدار كلها فصول على شيء كمانه فاستحق بعضها أي بعض
 الدار يرجع بحصته لأن الصلح على ما به وضع على كل الدار ما إذا استحقها شيء من الدار المدعى
 لا يملك ذلك فبرده بحسب ما به من العوض صالح من الدار بغيره درهم قبضها فاستحققت أي الدرهم
 بعد التفريق رجوع بالدانير لأن هذا الصلح في معنى الصرف فإذا استحق البطل الصلح فوجب
 الرجوع جازا اعتاق مشتري من غاصب جازا بعه يعني لو غصب رجل عبدا وباعه فاعتق
 المشتري فجاز للمالك بيعه لغاصب جازا بعه عند أبي حنيفة ربح وبيع يوسف ومحمد لا يجوز
 إذا اعتق برون الملك لقوله لم لا تعتق فيما لا يملك ابن آدم والوقوف لا يفيد الملك ولو أضاف ثبت
 مستند وهو ثابت من وجه دون وجه والمصحح له الملك الكامل الحديث ولها أن الملك ثبت
 موقوفه تصرف مطلق موضع لإفادة الملك فيوقوف الاعتاق مرتبا عليه فينفذ بنفاذه وصار
 كاعتق المشتري من الرهن واعتاق الوارث عبد التركة المستغرقة بالدين حيث يصح وينفذ
 إذا قضى الدين بعد الإبيعة أي لا يجوز بيع المشتري من الغاصب بعد ما جاز للمالك بيع الغاصب
 إذا جازا ثبت للبائع وهو المشتري الأول ملك بات فإذا طرأ ملك موقوف لغيرها
 أبطله لاستحالة إجماع الملك البات للملك الموقوف في محل واحد باع عبده بغير أمره
 وبرهن المشتري على أمر البائع أنه لم يأمر بالبائع وأراد البيع لم يقبل للتناقض في الدعوى
 إذا قدم ما على الشراء أقر منها بصحة ونفاذه لأن الظاهر حال السلم العاقل مبني على العقد
 الصحيح النافذ والبينة مبينة على دعوى صحيحة فإذا بطلت لا تقبل البينة الدار البائع به عند
 بطل طلب المشتري لأن التناقض لا يمنع صحة الأقرار لأنه غير منهم فيه فإن من أنكر شيئا ثم أقر
 بغيره أقر بخلاف الدعوى لأنه منهم فيه فلم يثبت أن يساعده عليه ليحقق الاتفاق بينهما

فهذا شرط طلب المشتري باع دار غير بغير أمره واعترف بالغصب وأنكر المشتري بضمن البائع
 قال في الكنز من باع دار غير فادخلها المشتري في بناءه لم يضمن البائع وقال الزيلعي يعني المسئلة
 إذا باع دار غير بغير أمره ثم اعترف بالبائع بالغصب وأنكر المشتري لم يضمن البائع الدار
 لأن الأقرار بالبائع لا يصدق على المشتري ولا بد من إقامة البينة حتى يأخذها فإذا لم يقيم
 المستحق وهو صاحب الدار البينة كان التلف مضافا إلى عجز عن إقامة البينة لا إلى عجز
 البائع لأن الغاصب لا يجوز بيعه فعلا هذا التقدير يعلم من قوله وأدخلها المشتري في بناءه
 وقع اتفاقا إذا ثبت له دخال في البناء في ذلك ولهذا ترك ما ذهبنا إليه هنا
باب هو لغة بمعنى السلف فإنه أخذ عاجل سمي به هذا العقد لكونه مجعلا
 على وقته فإن وقعت البيع بعد وجود البيع في ملك البائع والسلم عارة يكون بالسلم بوجود
 في ملكه فيكون العقد مجعلا وهو مشروط بالكتاب وهو قوله تعالى إذا نسيتم بينكم وبين المجل مستمى
 فإنها تشمل السلم والبيع ثم مؤجل وتأجيله بعد الحلول بالسند وهو قوله نعم من أسلم منكم
 فكيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم والاجماع وبإيراد القيليس لأنه بيع المعدوم ولكنه
 ترك لما ذكره لم يستدل بما روي أنه عليه السلام أنه من بيع ما ليس عندك أنت ورخص
 في السلم لأن محمد بن العرق الحنفي قال في حواشي الهداية هذا اللفظ لم يرد أحد من الصحابة فكيف
 الأحاديث وكان من كلام واحد من الفقهاء وشرايع الشيء على أن يكون ذلك الشيء دينيا
 على البائع بشرط معتبر شرعا وسياق بيانهما والبائع في الاصطلاح سلم اليده والمشتري
 رتب السلم والبيع مسلم فيه والتمس رأس المال ويصح فيما يعلم قدره أي مقداره أعم من الكيل
 والوزن والذرع وصفته أي جودته وورائه ونحو ذلك كالكيل والموزن والتمن
 أخرا عن الدانير والدرهم فإنها من الموزونات لكنها ليست بثمن بل ثمن فلا يجوز فيها
 السلم والعدوى المتقارب كالجوز والبيض والفلس واللين يملن معين والذرع كالنوب
 معينة أقره أي طول وعرضه وصفته أي غلظه ورفته ووزنه أن يبيع به أي بالموزن
 فصيح في اسم المبيع أي القدر بالمع والمبلغ والمبلغ ولا يقال مالح إلا لغة ردية والطرف
 حين يوجد غير مقيد بوقت دون وقت حتى لو كان في بلد لا ينقطع يجوز مطلقا وذا وضربا

أي نوعا معلومين قبل المبيع والطري وضح والطست والحقبة والحقين اذا عين كل منها
 بما رفع النزاع الا فيما لا يعلمان أي قدره وصفه عطف على قوله فيما يعلم قدره وصفه كالحيوان
 واطرافه واللحم والجلود عدد أقيد للجلود والخطب خز ما جمع خزنة وهي بالفارسية
 بند هيتم والرطوبة جرز جمع جرزة وهي بالفارسية دسرة والجوهر والخز بالتحريك
 الذي ينظم فان في كل منهما اتفاقا وتافا حاشا يمنع السلم حتى ان بين الطول والعرض والصفة
 في الجلود وقدر ما يشد به الخزمة جازو المنقطع أي ولا فيما انقطع ولم يوجد من حين العقد
 الى حين المحل أي الاجل بان استغرق العدم جميع الوقت من العقد الى الاجل ولا يكيل او ذراع
 معين لم يعلم قدره لان التسليم يتأخر فيه فربما يصيب فيؤدي الى المنازعة والابترقية
 وتمخله معينة اذ قد بعث به اقله فلا يقدر على التسليم بشرط صحته بيان الجنس
 كبر وشعر والنوع كقبة وخجينة والصفة كجيد وودي والقدر نحو كذا كبا
 لا ينقبض ولا ينسبط والاجل واقله شهر في الاصح وقيل ثلاثة ايام وقيل اكثر من نصفه
 وقدر رأس المال في الكيل والوزن والعدد أي بشرط بيان قدر رأس المال ان كان مشار إليه
 فيما عين النقد على مقداره كالكيل والوزن والعدد والتقارب كالجوز والبعض وقالا
 لا يشتر معرفة القدر بعد التعيين بالاشارة حتى لو قال لغير اسمك اليك هذه الدراهم
 في كبر ولم يدد وزن الدراهم او قال سلط اليك هذا البركة كذا منان الزعفران ولم يدد
 قدر البر لا يصح عنده وعندهما يصح واجمعوا اذ رأس المال ان كان ثوبا او حيوانا يصير معلوما
 بالاشارة ومكان ابقاء ما يحمله مؤنة والا لم يكن لحمله مؤنة فيؤديه حيث شاء وهو
 الاصح لان الاماكن كلها سواء ولا وجوب في الحالة كذا الثمن أي الثمن الموجب بان يباع عبدا حاضرا
 ببر موصوف في الذمة الى اجل حيث يشترط بيان مكان الابقاء والقيمة بان اقتصاد
 او شرط احدهما على صاحبه شيئا له حمل ومؤنة لزيادة غرس او بناء في نصيبه بشرط بيان
 مكان الابقاء والاجر بان استأجر دارا ودية بما يحمله مؤنة دين في الذمة بشرط بيان مكان
 الابقاء بشرط بقائها اي بقاء صحة السلم قبض رأس ماله قبل الافتراق فانه ينقضي
 ثم يبطل بالافتراق لا عن قبض فان اسلم مائة نقدا ومائة علم السلم اليه فكثر بطل

في حصة دين لا انتفاء القبض في المحل جاز في حصة النقد لاجتماع شرطيه ولا يبيع
 الفساد لانه طار بوقوع السلم صحيحا ابتداء حتى نقد رأس المال في المجلس صحيح ولا ينصرف في
 رأس المال والسلم في بعض اما الاول فان فيه تقويت القبض الواجب بالعقد واما الثاني
 فلان السلم فيه مبيع والنصرف فيه قبل قبضه لا يجوز كما مر بشرطه متعلق بقوله لا ينصرف
 بان يقول رب السلم اعطني نصف رأس المال ليكون نصف السلم فيه لك وتوابعه
 بان يقول اعطني ما اعطيت السلم اليه ليكون السلم فيه لك او نحوها واخصها بالذكر
 لانها اكثر وقوعا من المراجعة والوضعة وفتح على قوله ولا ينصرف في قوله فان نقلا السلم
 لم يشتر رب السلم من السلم اليه شيئا برأس المال حتى يقبضه كله لئلا ينصرف في رأس المال قبل
 قبضه اشترى كرا او مررب السلم بقبضه قضاء لم يصح يعني سلم كرا قبل اجل اشترى السلم اليه
 من رجل كرا او مررب السلم بقبضه قضاء لم يكن قضاء وان امر ان يقبضه لم يتم قبضه لنفسه
 فأكاله له ثم اكاله لنفسه جاز لاجتماع الصفتين بشرط الكيل فلا بد من الكيل من اثنين
 لئلا يبيد من بيع الطعام حتى يخرج فيه صاعان وان امر بقبضه صح يعني لم يكن سلم وكان
 قرضا فامر بقبضه بقبض الكرا جاز لان القرض عارة ولهذا يعقد بلفظ الاعارة فكان المردود
 عين لما خوذ مطلقا حكما فلا يجتمعان كذا في صحيح ايضا في النصوص الاولى لو اشترى السلم اليه كرا
 او امر رب السلم بقبضه له أي لاجل السلم اليه ثم نفسه ففعل أي اكاله السلم اليه ثم اكاله
 لنفسه وانما صح لاجتماع الكيلين ولو امر رب السلم أي امر رب السلم اليه ان يكيل السلم في
 ظرف في السلم فكل ظرف فيه بغيره او امر المشتري بالبيع فكل ظرف فيه أي ظرف البائع لم يكن
 قضاء لان الامر بالكيل لم يصح لعدم مصادفة ملك الامر لان حقه في الدين لا في الدين
 لا في العين فصار السلم اليه مستغرا ظرف في السلم وواضعه ملك نفسه فيها بخلاف
 كيله في ظرف المشتري بامر يعني لو اشترى مثلا خنطة معينة فامر المشتري البائع ان يكيله
 في ظرف المشتري بغيره صار قابضا لانه ملك الخنطة بالشر او امره بصادف ملكه
 كيلة العين ثم كبل الدين في ظرف المشتري قبض وعكسه لاهورته رجل السلم وكذا خنطة فلما
 حل الاجل اشترى رب السلم من السلم اليه كرا خنطة بغيره او دفع رب السلم ظرفا في السلم اليه

يجعل الكسر المسلم والكسر المشتري في ذلك الظرف فان بدا وبكيل العين المشتري في انظر في صدار
 قابض العين لصحة الامر فيه وللمسلم فيه لمصادفته ملكه كمن سق من حنطة وامر القرض
 ان يذرعها في ارضه وان بدا بالدين لم يصير قابضا لشي منهما اما الدين فلم يدر صحة
 واما العين فلانه خلطه ملكه قبل التسليم فصار مستهلكا عند خيفته مع قبض
 البيع وان شاء شاركه في الخلو لان الخلط ليس باستهلاك عندهما اسلامه في كونه
 وقبضت اي قبضها المسلم اليه فقبلا فانت بقي التقابل او ماتت فقبا بلاصح التقابل
 وعليه اي على المسلم اليه قيمتها يوم قبض فيها اي في المتبوع بعد التقابل وقبله يعني اذا اشترى
 كرا بعقد السلم وجعل رأس المال امة وسلمها للمسلم اليه ثم نقلا بعقد السلم ثم ماتت
 الامه في يد المسلم اليه بقي التقابل ولو ماتت فقبا بلاصح التقابل لان الجارية رأس المال وهي
 في حكم الثمن في العقد والبيع هو المسلم فيه وصحة الاقالة تعتمد قيام البيع لا الثمن كما مر فذلك
 لا يغير حال الاقالة من البقاء في الاولى والصحة في الثانية فان النسخ العقد فيه نفس الامه
 تبعها فوجب عليه رد ها وقد عجز عنها فوجب رد قيمتها كذا المعايضة هي بيع العين
 بالعين كما مر في وجهه في بعض بقى الاقالة ونسخ بعد هلاك احد العوضين لان كلا منهما
 مبيع من وجه وثمن من وجه وفي الباقي تعتبر المبيعة وفي الهالك تعتبر الثمنية بخلاف الشراء
 بالثمن فيهما يعني اشتري امة بالف فقبا بلا فانت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقابلا
 بعد موتها فالاقالة باطلة لان الامه هي الاصل في البيع فلا يبقى بعد هلاكها فلا تقوى الاقالة
 ابتداء لعدم محلها والقول لمن يدعى الرداء والاجل اي اذا اختلف عقدا السلم بشرط الرداء
 والاجل فالقول لمن عجزها اما الرداء فيان يقول المسلم اليه شرطا الرداء وقال رب السلم
 لم يشترط شياء ليكون العقد فاسدا فالقول للمسلم اليه لان السلم منعته وتكاد
 الصحة لان السلم فيه زائد على رأس المال عادة ولو ادعى رب السلم شرط الرداء وقال السلم
 لم يشترط شياء فالقول لرب السلم لانه يدعى الصحة وبالحكمة القول في صورتين
 لسعي الصحة والمنكر عندهما والاستصناع وهوان يقول لصانع كالحفاء اصنع
 من مالت خفا من هذا الجنس بهذا الصفة بكذا باجل بان يقول له شهر مثلا

وما الاجل فانهما ادعاه فلا قول له لا ترد في الصحة

سلم سواء تعاملوا بخوف وطست وقفمة وغوها ولا كالثبات ونحوها اما كون الاستصناع
 باجل سلم اذا لم تعاملوا بالوافق واما اذا تعاملوا فعند خيفته مع بصيرتها وعندهما الا
 لان اللفظ حقيقة للاستصناع فيحافظ على مقتضاه ويحمل الاجل على التبجيل بخلاف ما لا يعلم
 لانه استصناع فاسد فيحمل على السلم الصحيح وله انه دين يحتمل السلم وجواز السلم باجماع الاشبه
 فيه وفي تعاملهم الاستصناع نوع شعبة فكان الحمل على السلم اولى والاستصناع بدونه اي
 بدون الاجل صحيح استحسانا لاجتماع الثابت المتعامل من زمن النبي م الى يومنا هذا وفي القياس
 لا يجوز لانه بيع المعدوم والصحيح انه يصح بيعا لانه كان نقل عن الحكم الشريفي في قوله بيعا
 بقوله قال صانع يجبر على عمله ولو كان عدله لم يجبر ويقوله والامر يرجع عنه ولو كان عدله لم يجز
 رجوعه المبيع هو العين لاعمله كاذب اليه ابو جعفر البرقي قول بان الاستصناع استعفاء
 من الصنع وهو العمل وفرغ على كونه العين بقوله فلو جاء الصانع بما صنعته قبل العقد او عين
 عطف على ضمير صنعه وجاز للفصل صح فلو كان المبيع عمله لما صح ولا يتعين البيع له
 اي للامر بل لارضاء فصيح بيعه قبل روية الامر ولو تعين له لما صح بيعه وله اي للامر
 الخيار بعد رويته لانه اشترى ما لم يرد ولم يصح في غير التبجيل كالثبات الاجل يعني لو امر
 حايكا ان ينسج له ثيابا بعزل من عنده بدراهم معلومة لم يجز فيه التعامل فيقول في عمل القياس
 الا اذا شرط فيه الاجل وبين شرائط السلم في يجوز بطريق السلم **مسائل** في جمع شئ
 بمعنى المتفرق صح بيع كل ذي ناب ومحب كالكلب والنهقد والسياب والطير والجوارح علمت
 اول لانه مال متقوم الله الاصطبياد المختبر لانه نجس العين والذمي فيه اي في البيع كالمسلم
 لقوله عليه السلام فاعلمهم ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ولا انهم مكلفون محتاجون
 كالمسلمين الا في بيع الخمر والخنزير فان عقدهم فيها كعقد المسلم على العصير والشاة وميتة لم تمت
 حتف انفها فانها كاخترير وانما قال لم تمت حتف انفها لانها لو ماتت كذلك بطل بيعها اتفاقا
 لانها ليست بمال عندا احد وقد مر في البيع الفاسد فرغ على قوله والذمي فيه كالمسلم بقوله فاذا اشترى
 الذمي عبدك سلم او فصحا يصح لدخوله تحت اطلاق الحديث ويجزى عليه لان ابقائه
 فيه لا لاله وطى زوج المشترا قبض لانكاحها يعني اذا اشترى جارية وزوجها قبل قبضها

صح فان وضعا فوجها فقد قبضت للمشتري والا فلا يكون تجرد تزويجها قابضها المشتري
 شياء فغاب فبرهن البائع عايضه وعدم قبض ثمنه ان علم مكانه لم يبيع بدنه اى ببيع
 لا مكان ان يصل البائع الى حقه بدون البيع وفيه ابطال حق المشتري والاى ان لم يعلم مكانه
 بيع العبد وادى الثمن لان ملك المشتري ظهر باقرار البائع فيظهر على الوجه الذي اقر به مشغولا
 بحقه واذا تعد واستيفاء ببيع الفاضل كالرهن اذا ما تم قبل ابيع القاضى الرهن
 ويقضى الدين واذا اشتري على ان كان المشتري ثمين وغاب احدهما فللمحاضر دفع كل الثمن
 وقبضه اى البيع وجب حتى ينقد شريكه لانه مضطر في الدفع اذ يمكنه الانقضاء بنقصه
 الا اذا كان كل الثمن لان البيع صفقة واحدة وله حق الجبر ما بقى شئ والمضطر يرجع
 كغير الرهن واذا كان له حق ان يرجع عليه كان له حق الجبر عنه ان يستوفى حقه كالرجل
 بالشرا اذا قضى الثمن من مال نفسه باع شياء بالف متقال ذهب فضة تنصفا
 اى الذهب والفضة به اى بالمتقال بان يجيب خمسمائة متقال من الذهب وخمسمائة متقال من الفضة
 لانه اضاف المتقال لهما على السواء وباع شياء بالف من الفضة والذهب تنصفا اى الفضة
 والذهب بمتقال ودرهم وزن سبعة اى يجيب من الفضة درهم ومن الذهب مثاقيل وزنه
 سبعة لانه اضاف الالف لهما فينصرف الى الوزن المعهود في كل منهما قبض زبنا عند جيد
 بلا علم وتلف او تلف كان قضاء يعنى اذا كان له على آخر عشرة دراهم جيا ففضاه
 زبنا وهو لا يعلم فانفقها او هلك ففوضا عند خيفة ربح ومخرو وعنده يوضع برده
 مثل زبونه ويرجع لحياده لان حقه في الوصف مرعى كحقه في الاصل ولا يمكن رعايته
 بايجاب ضمان الوصف اذ لا قيمة له في المقابلة مجيب فوجب الرجوع لما قلنا ولها
 انه من جنس حقه حتى لو تجوز به فيما لا يجوز الاستبدال جاز فيقع به الاستيفاء ولا ينفق حقه
 الا في الجوده ولا يمكن تداركها بايجاب ضمانها لما مر ولا بايجاب ضمان الاصل لانه لا يوجب له عليه
 ولا نظير له كذا في الكتب المشهورة قال صدر الشريعة يرد عليه ان مثل هذا في الشرع كثير فارجع
 تكاليف الشرع من مثل هذا القبيل لانها لا يجازى فليل لاجل نفع كثير اقوال ليس شئ
 من تكاليف الشرع من مثل هذا القبيل فان الضرر فيها دينوى والنفع اخروى ولا يجوز للعبد



ترك النفع الاخرى لانه حق الله تعالى بخلاف ما نحن فيه فان الضرر في النفع فيه دينوى وان يجوز
 للعبد ترك النفع الدينوى لانه حقه وهذا جاز التجوزية كما مر وبالعشور على صدور امثال هذا
 عن هذا الفاضل بتبادر الظن انه كثير ما يفعل عن دقايق هذا الفن افرج طبر وباضر
 او تكتسب على ارضه قيد للجمع كان كل من الفرج والبيضة ووللاظبية للاخذ لا لغيره
 لانه مباح سبقت بد اية كصيد تشب بشبكة نصيب الجفاف ودرهم او كمرثر
 فوقع على ثوب لم يقبل له اى سابقا ولم يقبل للاحقا حتى اذا عند الثوب لذلك فهو لصاحب الثوب
 لكن لما وقع فيه كفه صار بهذا الفعل له بخلاف ما اذا غسل ثوبه في ارضه لانه عذر من انزله بملكه
 تبع الارضه كالشجر النابت فيها والتراب المجمع فيها يجزى ان الماء ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح
 تعليقه بالشرط هيها اصلان احدهما ان كل ما كان مبادلة مال بال نفسه بالشرط والآخر
 لان الشرط الفاسد من باب الربو وهو في المعاوضة المأبذة لا غير هاهنا للمعاوضة او لغيرها
 لان الربو هو الفضل الحالى عن العوض وحقيقة الشرط الفاسد كما مر من زيادة مالا
 يقضيه العقل ولا يلازمه فيكون فيها فضل حال عن العوض وهو الربو ولا يصور ذلك
 في المعاوضة الغير المأبذة كالنكاح والطلاق على مال والخلع ونحو ذلك ولا في التبرع كالتعبد
 بل يفسد الشرط ويصح تصرف وانما يبرهان ان التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التعليق لان من باب
 القمار وما هو من باب الاسقاط المحض الذى يخلف به يجوز تعليقه مطلقا وذلك كالطلاق
 والعنق وما هو من باب الاطلاقات والولايا يجوز تعليقه بالشرط الملازم وكذا التبرعات
 قال النبي من قتل قتيلا فله سلبه وهو اربعة عشر بيع وقد مر بيانه في بيع الفاسد
 واجازته فان اجازة البيع كالبيع حتى لو قال ان زاد فلان في الثمن فقد اجرت البيع بطلت الاجارة
 والقسمة والاجارة فان في الاول معنى المبادلة وفي الثانية معنى تملك المنفعة والاجارة
 والرجعة فانها استدامة تملك فيكون معتبرا في لا بد فلا يجوز تعليقه بالشرط والصلح
 عن مال بمال فيكون معاوضة مال بمال فيكون بيعا والبراءة عن الدين فانه تملك من وجه
 حتى يرد بالرد وتلك في معنى الاسقاط فيكون معتبرا في التملك الا اذا تعلق بكايين اى بشرط واقف
 حتى لو قال لدينونة مال من دة فقال شريكه بوجاهم فقال المدعى كره دة سر رشدهم ان تود دة

ن

صحت البراءة لان هذا تعليق البراءة بشرط كاي كذا في الاستر وشبهه وعزل الوكيل والاعتكاف فانها
ليسا مما يخلف به فلا يجوز تعليقهما بالشرط والمزارعة والمعاملة فانها اجازة لان من يجزئها لم يجزها
الا على اعتبار الاجازة فيكونان معاوضة مال بمال فيفسدان الشرط والاقرار فانه اخبار متردد
بين الصدق والكذب فاما كذا لا يكون صدقا بقول الشرط ولا بالعكس وانما التعليق في الاجازات
لتبين انه ليس بواقع قبل وجود الشرط والوقف فان فيه تملك المنفعة والتحكيم فانه توليه
صورة وصح معنى اذ لا يصار اليه الا بترضيهما لقطع الخصومة بينهما فباعتبار انه صلح
لا يصح تعليقه وضايفته وباعتبار انه توليه يصح فلا يصح بالشك وما لا يبطل به
اي بالشرط الفاسدة عشرة وعشرون القرض والهبة والصدقة والنكاح والطلاق والمخلع
والعتق والرهن والايصاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامامة والكفالة
والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة الا اذا كان الف في صلب العقد صلب الشيء ^{في حقه}
او من تبرعا او من إسقاطا وما يصح اضافته الى المستقبل اربعة عشر الاجازة ونسخها
اما الاجازة فلا فيها تملك المنافع ووجودها لا ينصود في الحال فيكون مضافة ضرورية
وهو معنى قول علماء الاجازة تنقذ ساعة فساعة على حسب جدونها واما نسخها
فمعتبرها فيجوز مضافا كما ان فسخ البيع هو الاقالة يعتبر به حتى لا يصح تعليق بالشرط ولا اضافته
الزمان كالبيع اقول هكذا وقعت العبارة منضمات فسخ الاجازة الا الاجازة في الفصول
وغيرها من المعبر آت وجهه ما ذكره بعد ذلك نقل في الفصولين ما يخالفه حيث قيل
ذكر في فتاوى القاضي طهيد الدين لو قال لبرئتك داري هذه رأس كل شهر كذا جاز في قوله ونوال
اذا حاد رأس كل الشهر فقد فسخك لم يصح اجماعا كذا ذكره في نوادر صاحب المحيط ولو قال
فاسخك غدا هل يصح الفسخ المضار لرواية لهذا واختلف المشايخ فيه واختار طهيد الدين انه
لا يصح فبين الكلامين تناف ظاهر فليتأمل والمزارعة والمعاملة فانها اجازة حتى ان من يجزئها
لا يجزئها الا بغير بقر او برعى فيها بشرطها والمضاربة والوكالة فانها من باب الاطلاقات
والاسقاطا فان قصر في المضارب والوكيل قبل العقد والتوكيل في مال المالك والتوكيل كان موقفا
حقا للمالك فهو بالعقد والتوكيل اسقطه فيكون إسقاطا فيصح فيقبل التعليق والكفالة

فانها

ما يقوم به ذلك الشيء وقيام البيع بالعوضين فكل من يكون أحد العوضين يكون فادرا
في صلب العقد فالذي يلو الكتابة انما بنفسه بالشرط لمفسد اذا كان الشرط غير داخل في صلب العقد
بان كتابته بان لا يخرج عن البلد او على ان لا يعامل فلانها ان الكتابة على هذا تفصح ويبطل الشرط
واما اذا كان الشرط داخل في صلب العقد بان كاتب المسلم على خرا وخبر برؤاها تنقذ وانما
كانت كذلك لان الكتابة تشبه البيع من حيث ان العبد مال في حق المولى وتشبه النكاح
من حيث انه ليس بمال في حق نفسه فعملنا بالشبهين وشبههما بالبيع تنقذ اذا كان العقد
في صلب العقد وشبههما بالنكاح لا يبطل بالشرط الزائد **اقول** وهذا يعلم ان ما قال
في الاستر وشبهه والعمادية او لا وتعلق الكتابة بالشرط لا يجوز وانما يبطل بالشرط
الفاسد مبني على كون الف في صلب العقد وما قالنا انما الكتابة بشرط متعارف وغير متعارف
تصح ويبطل الشرط مبني على كون الشرط زائدا ليس معه في صلب العقد ولهذا قيد الشرط في الاول
بالفاسد دون الثاني فلا وجه لما قال بعض المتصليين هذا الكلام لا يتم على اطلاقه لانه لو كانت
عبد بشرط ان لا يخرج من المدينة صح الكتابة ويبطل الشرط في هذه الصورة لم يبطل الكتابة
بف الشرط واخذ العبد التجارة بان يأذن المولى لعبد بشرط ان يوقت شهر او سنة
او نحوها ودعوة الولد بان يقول المولى ان كان لهذا الامة حل فهو مني والصلح عن دم العبد
وكذا البراءة عنه ولم يذكره اكثفا بالصلح اذ ليس بينهما كثير فرق فان الوفا اذا قال
للقائل عمدا ابرأت ذمتك على ان لا يقيم في هذه البلدة مثلا وصالح معه عليه صح البراءة
والصلح ولا يعتبر الشرط وعن الجراحة التي فيها الفصا من فان الصلح اذا كان عن القتل الخطاء
او الجراحة التي فيها الارش كان من القسم الاول والصلح عن جناية الغصب او الغصب
واجنابة الدبغة او العارية او اضمنها اي موجبات الصلح في الصور المذكورة رجل
وشرط فيها كفاية او حوالة فان الصلح صحيح والشرط باطل وعقد الذمة فان الامام
اذ فتح بلدة واقر اهلها على ما حكمه وشرط موع الامام في عقد الذمة ان لا يعطوا الجزية
بطريق الاهانة كما هو المشرع فالعقد صحيح والشرط باطل والرد بالعيب وبخيار الشرط
بان يقول المشتري ان لم ارد هذا الثوب لمعيب عليك اليوم فقد رضيت بالعيب وكذا

وكذا الرد بخيار الشرط كان يقول بطلت خيارى غدا وله الخيار اكثر من ذلك بطل
الشرط وله الرد بالعيب وخيار الشرط وعزل القاضي بان يقول الامام للقاضي
اذ وصل كتابك اليك فانت معزول قبل يصح الشرط ويكون معزولا وقيل لا يصح الشرط
ولا يكون معزولا وبه يفتى كذا في العمانية والاستروثية وانما يبطل هذا الشرط
بالشرط الفساد لانها امانة معاوضات غير مالية او من تبرعات او من اسقاطا وما يصح
اضافته الى المستقبل اربعة عشر الاجارة وفسخها اما الاجارة فلا تملك المنافع
ووجودها لا يتصور في الحال فيكون مضافة ضرر وهو معنى قول علماء الاجارة
تتفق ساعة فساعة على حسب حرفةها وانما فسخها فغيرها فمضافا كما ان فسخ البيع هو
الافالة يعتبر به حتى لا يصح تعليقه بالشرط ولا اضافة الى الزمان كالبيع **اقول** هكذا
وقعت العبارة منضمات فسخ الاجارة الى الاجارة في الفصولين وغيرهما من المعبر او وجهه
ما ذكره بعد ذلك نقل في الفصولين ما يخالفه حيث قيل ذكر في فتاوى القاضي طهر الدين
لو قال جرتك دبرك من رأس كل شهر كذا جاز في قولهم ولو قال دحار رأس كل شهر فقد خحك
لم يصح اجماعا كذا ذكر في فوائد صاحب المحيط ولو قال فسخك غدا لم يصح الفسخ المنضاف
لارواية لهذا واختلف المشايخ فيه واختار طهر الدين انه لا يصح فيمن الكلامين تناف ظاهر
فليتأمل والمزارعة والعاملة فانها اجارة حتى ان من يجبرهما لا يجبرهما الا بغيرهما او برعي
فيهما شرايطهما والمضاربة والوكالة فانهما من باب الاطلاق والاستقاطا فان تصرف المضار
والوكيل قبل العقد والتوكيل اسقطه فيكون اسقاطا فيصح فيقبل التعلين والكفالة فانها
من باب الالتزام فيجوز اضافتها الى الزمان وتعليقها بالشرط الملايم كما تقر في موضع بخلاف
الوكالة حيث يجوز تعليقها بالشرط مطلقا لما ذكره الا بصاء اى جعل الشخص وصيا
والوصية بالمال فانها لا يفيد ان الابدع الموت فيجوز تعليقها واضافتها القضاء والامانة
فانها تولية وتقبض محض فجاز اضافتها الى الزمان المستقبل والطلاق والعاق فانها من باب
الاطلاق والاسقاطا وهو ظاهر والوقف فان تعليقه الى ما بعد الموت جاز وما لا يصح اضافة
الى المستقبل عشرة البيع واجازته وفيه فسخه والقسمة والشركة والهبه والنكاح والرجع والصلى

عن مال

عن مال والابراء عن الدين فان هذه الاشياء تملكيات فلا يجوز اضافتها الى الزمان
كما لا يجوز تعليقها بالشرط لما فيه من معنى القار **باب** **الفصل** في عنوانه الاكثر من
بالكتاب وهو لا يناسب كون التصرف نوعا من انواع البيع كالربو والسلم فالاحسن ما اختبر
هيئتها هو لغة بمعنى الفضل فسمي به هذا العقد لانه لا ينفع بعينه ولا يطلب منه الا الزيادة
وبمعنى النقل فسمي به لاحتياجه في بدليه الى النقل من يد الى يد قبل الافتراق وشرايع الثمن بالنقل
اي ما خلق للتمتعة كالذهب والفضة سواء كان جنسا بجنس او غير بغيره كبيع الذهب
بالذهب والفضة بالفضة او الذهب بالفضة او بالعكس فان تجانسا اى الثمنان
بان يكونا ذهبيين او فضتين لزم التساوى والتقابض لما مر في الربو من قوله ثم الذهب بالذهب
والفضة بالفضة مثلا بمنزل وبذبيد والفضل هو اقبل الافتراق بالابدان حتى لو ذهبا
بمنشأ لوجه واحد او اما او انما في عليهما في المجلس ثم يقابض اقبل الافتراق صح وقد قال
عمر بن عبد العزيز وان شئت من سطح فبعض بخلاف خيار الخيرة اذ الخيرة تملك في بعض ما يبدل بالرد
والقيام دليله ولو وصيلة اختلفا اى التجانس لوجوده وصياغة اذ لا عبرة لها لما مر في الربو
ولا اى ان لم تجانسا فالتقابض لما مر ان احد جز في العلة محرم لنا فلو باع احدهما بالآخر
اى احدثا لجنس يعنى الذهب بالفضة او بالعكس جزا او بفضل وتقابضا في اى المجلس
صح لم يذكر التساوى لانه ليس بمحل الاشتباه ولا بعينان اى لا يعين العوضان في التصرف
كسائر العقود حتى اذ لم يكن عند العاقدين شئ فاستقرضا فاذ ياقبل فترافهما والحق
كل من العوضين فاعطى كل منهما صاحبه بدل ما استحق من جنسه وامسكا ما اشار اليه
في العقد واعطيا مثلها جاز وبفسد اى التصرف بخيار الشرط اذ يمنع به استحقاق
قبض ما بقي الخيار لان استحقاقه مبنى على الملك والخيار والاجل لانه يمنع القبض الواجب
ويصح الصرف اذ اسقطا اى خيار الشرط والاجل في المجلس لارتفاع الفسخ قبل
تقرره ظهر بعض البطلان فيقايرد استقص فيه فقط اى انفسخ الصرف في الرد
ويبقى غيره لارتفاع القبض فيه فقط لا يتصرف في من الصرف قبل قبضه لانه
واجب حقا لله تعالى فيجوز فواته ولو شري به اى ثمن الصرف ثوبا ففسد

بان باع دينار بعشرة دراهم ولم يقبضها حتى اشترى بها ثوبا فسد اشترى امة مع طوق
ذهب قيمته القدر درهم بالفين نسبة فسد الكل اما في الطوق فلفوات التقابض واما في الامة
فان المفسد مقارن للعقد وقد تقرر في الكل معنى من حيث ان قبول في البعض شرط لقبوله في الباقي
ولو نقد الفايض في المسئلة السابقة او اشترى اى الامة والطوق بالفين احدهما نقد والاخر
نسبة فهو بمن الطوق اما في الاولى فلان قبض حصة الطوق في المجلس واجب لكونه بدل الصرف
والظاهر منه الاتيان بالواجب واما في الثانية فلان الاجل باطل في الصرف جائز في بيع الجارية
والمباشرة على وجه الجواز هو الظاهر من العاقلين وان وصليته لم يبين انه ثمن الطوق وقال في
هذا من ثمنها اما اذا لم يبين فظاهر لانه باع قصد الضم ولا صحة الا بان يجعل المقبوض
في مقابلة الفضة واما اذا قال خذ هذا من ثمنها فلان معناه خذ هذا على انه ثمن مجموعها
لظهور ان الالف ليس ثمن المجموع وثن الفضة بعض ثمن المجموع فيحمل عليه تحريم الجواز كما اذا باع
سيف حليته خيرون بمائة ونقد خيرون فهو حصتها اى الحلية اذا تخلص بلا ضرر
وكان المقبوض حصة الحلية وان لم يبين ذلك لما ذكرنا وكذا اذا قال خذ هذا من ثمنها
لما مر فان لم يتقابلها ايضا حتى افترقا بطل العقد في الحلية لانه صرف فيها والاى لم تخلص
بلا ضرر بطل العقد فيها اى السيف والحلية اما في الحلية فلما مر واما السيف فلانه يمكن تسليمه
بغير ضرر ولهذا لم يجز افراجه بالعقد كالجذع في السقف باع اناء فضة وقبض بعض ثمنه
وافترقا صح فيما قبض واشتركا في الاناء لانه صرف كل وصح فيما وجد شرطه وبطل فيما لم يوجد
والفان طار لانه صح ثم بطل بالافتراق فلا يشيع وان اشترى بعضه اخذ المشتري باقية بغير
اودعه لان الشراكة تبيح في الاناء وان اشترى بعض قطعة نفقة بيعت اخذ الباقي بغيره
بلا خيار لان التبعية لا يضر صح بيع درهمين ودينارين وبيع كبروكي صغير
بضعهما اى كبروكي صغير وعند زفرو الشافعي ضيعة لا يضر لانه قابل للحيلة بالجملة
ومن ضرورة الانقسام على الشيوع وفي صرف الجنس خلافه تغيير تصرفه قلنا المقابلة
المطلقة يجمل الصرف المذكور فيحمل عليه نصيحما للتصرف وليس فيه تغيير اصل التصرف
بل وصفه اذ موجه ثبوت الملك في الكل بمقابلة الكل وهو حاصل بهذا الوجه وصح

وصح بيع احد عشر درهما بعشرة دراهم ودينارين بان يكون عشرة بعشرة دراهم ودرهم
بدينارين بالطريق المذكور وصح بيع درهم صحيح ودرهمين غلة وهي ماردة بيت المال
وبأخذ التجار بدرهمين صحيحين ودرهم غلة لتحقيق التساوي في الوزن وسقوط اعتبار الجودة
من له على عشرة دراهم فباع من ههناى العشرة عليه دينار بهاى عشرة عليه صح
بالاجماع ويقع المقاضاة بنفس العقد وان باع اى الدينار بعشرة مطلقه غير مقيدة
بكونها حلية ودفعه اى الدينار وقاضا العشرة بالعشرة صح ايضا اذا صار لكل واحد منهما
على الاخر عشر دراهم فقاضا العشرة بالعشرة فيكون انقراض في البيع الدينار بالعشرة المطلقة
وبيعا للدينار بعشرة على عمره واذ لولم يحمل عليه لكان استبدال ايدى الصرف الغالب الفضة
من الدراهم والغالب الذهب من الدينارين فضة وذهب حكما ويعتبر فيه ما من تحريم النقض
ما يعتبر في الجواز فلا يصح بيع الحالص به اى بالحالصر ولا تبع بعضه اى بعض الغالب الفضة
والذهب بعض منه الا متساويان وزنا وكذا لا يجوز الاستقراض بها الا وزنا وذلك
لان النقود لا يخلو عن قبل عشرة عادة فيلقى القليل الرذاة والجيد والردى سواء وغالب الغش
منهما اى الدراهم والدينارين حكم العروض اعتبارا للغالب فصح بيعه اى الغالب الغش بالحالصر
من الدراهم والدينارين كان الحالصر اكثر من الغشوش صرف الجنس لا يضر في الجنس بغيره
وغيره الزيد وصح بيعه ايضا بحسب متفاضلا صرف الجنس لا يضر في الجنس بشرط التقابض
في الجنس في الصورتين وانما شرط لان القبض في الحالصر شرط فشرط في الغشوش بالتميز وان كان
الحالصر مثلا اى مثل الغالب الغشوش اقل منه ولا يدري فلا يصح البيع للربوي الاولين والاحتمال
في الثنائى واذ ارجع بعض الغالب الغشوش ليعين بالتعيين والاى وان لم يرجع يتعين به
لانه مادام بروج كان ثنائيا فلا يتعين بالتعيين وان كان يقبل البعض دون البعض فهو
كالزبوف لا يتعلق العقد بعينه بل بحسب ذيفان كان البائع يعلم حاله لتحقيق الرضا منه وبحسب
من الجياد وان لم يعلم لعدم رضا فالبايعة والاستقراض بغيره من يكون وزنا وعمدا
او بهاى ان كان بروج بالوزن فالتابع والاستقراض يكونان وان كان بروج بالعدد فيالعدد
وان كان بروج بهما فكل واحد منهما لان المعبر هو المتعارف فيما انصرف فيه والمالك والغالب

اي بعد ما سلمها تثبت للخليط في حقه اي في حق المبيع كالشرب والفرق الخاصتين مع خصوصهما
 ان يكون الشرب من زهر لا يجري فيه السفن وان لا يكون الطريق نافذا ثم اي بعد ما سلمها تثبت
 الجار ملاصق ولو ذميا او مائدا او مكاتبيا لا اطلاق ما روى من النبي عليه السلام الشفعة لشريك
 لم يقاسم وقوله وم جار الدار حتى بالدار والارض تنظر له وان كان غائبا اذا كان طريقها
 واحدا والمراد جار هو شريك في الطريق ويثبت الحكم في الشرب دلالة لان الشفعة انما تثبت
 بالشركة في الطريق باعتبار الخلطة وقد وجدت في الشرب بابا في سكة اخرى فان بايده ان كان
 في تلك السكة كان خليطا في حق المبيع فلا يكون جار ملاصقا صورته منزل مشتركة بين اثنين
 في دار هي تقوم في سكة غير نافذة اذا باع احد الشريكين نصيبه من المنزل والشريك المنزل
 احق بالشفعة فان سلم فالشركة في الدار حتى من الشراكة في السكة لانهم اقرب للشركة بينهم
 في صحن الدار فان سلموا فاهل السكة احق للشركة في الطريق فان سلموا فاهل الجار الملاصق وهو الذي
 على ظهر هذا المنزل وباب داره في سكة اخرى ولو وصلية اي ولو كان الجار الملاصق
 واضع الجنب على حائط اي حائط المبيع او شريكا للبايع في حصة عليه اي على الحائط فان الجار
 بهذا المقدار لا يكون خليطا في حق المبيع ولا يخرج عن كونه جار ملاصقا كذا في الهداية والكاظمي
 وغيرهما وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية لان المتبادر منها تغايرهما الجار على عدد الرؤوس
 متعلق بقوله تثبت لا قدر الملك وعند الشافعي تثبت على قدر الملك صورته دار بين ثلاثة
 لا حديم نصفها ولا اخر حديمها ولثالثها ثلثها فباع صاحب النصف نصيبه وطلب الاخران
 الشفعة قضى بالشفقة المبيع بينهما عند الشافعي اثلا ثلثا بقدر ملكهما وان باع صاحب السك
 قضى بينهما الحاسا وان باع صاحب الثلث قضى بينهما ارباعا وعندنا بقضيهما نصيبين
 في الكل وتستقر عطف على تثبت اي تستقر الشفعة بالاشهاد اذ لا بد من طلب الموثبة
 لان حق الشفع ضعيف يطل بالاعراض فاذا اشهدت بدءا على طلبها يتيسر اخذ المقصود
 بحكم القاضيه ولم تنو حاجة اليه على مسياني وتملك العقار وما في حكمه بالقضاء
 والاخذ بالرضى بين الشفع والمشتري قال في الوقاية والكنت يملك بالاخذ بالترضى
 او بقضاء القاضيه اوضح شارحا ما بان قوله او بقضاء القاض عطف على الاخذ لا على التراضيه

لان القاض

لان القاضيه احكم ثبت الملك للشفع قبل اخذها ولما كان عبارة المتين موهمة لعطف
 بقضاء القاضيه على التراضيه بل ظاهرة فيه غير العبارة الا ما هي احسن منها ثم اذا ثبت
 الملك للشفع قبل اخذها بعد حكم القاضيه كان هذه العبارة احسن من عبارة الهداية
 ايضا حيث قال ويملك بالاخذ اذا سلمها المشتري او حكم فيها حاكم لان قوله او حكم
 عطف على تسليمه فيلزم ان يكون الاخذ معتبرا في كل من تسليم المشتري وحكم القاضيه وليس
 كذلك في الثاني ويطلبها اي لشفع الشفعة اعلم ان الطلب ثلثة هي طلب الموثبة
 وطلب الاشهاد والتقدير وطلب الاخذ والتملك ذكر الاول بقوله ويطلبها الشفع في مجلس
 بالبيع بشهرة متعلق بعلم من جليل او رجل او امرأتين او واحد عدل وقال الكيفي واحد حر كان
 او عبد حبيا او امرأة اذا كان الخبر صدقا وان امتد اي المجلس لانه لما ثبت الخيار التملك
 احتجج الى زمان التأمل كما في الخيرة فلوقال بعد ما بلغه البيع الحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله
 او بحان الله لا يبطل شفعته لان الاول حمد على الخلاص من شر البائع مع الامن من ضرر الدخيل
 بالشفعة والثاني تعجب بصفيد ارضه والثالث لافتاح الكلام كما هو عرف بعض الناس
 فلا يدل شيء منه على الاعراض بلفظه متعلق بطلبها اي فهم منه طلبها كطلب الشفعة او انما طلبها
 او اطلبها او نحو ذلك فان العبرة للمعنى وفي العرف اذ بهذا الانفاضة الطلب للحال لا للخبر عن ماض
 او مستقبل حقه قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل اذا سمع بيع ارض فحجب ارضه فقال شفعه
 شفعة كان ذلك منه طلب كذا في الكاظمي وقيل يبطل ادا في سكوت حتى لو اجيز بكتاب
 والشفعة في اوله او وسطه فقراء الكتاب الى آخره بطلت شفعته قال في الاصباح والاول
 اصح وبشي هذا الطلب طلب الموثبة ليدل على غاية التحجيل كان الشفع يطلب الشفعة
 والاشهاد فيدليس بل لازم وانما الاشهاد لحافة الجود كذا في الهداية وسيأتي له زيادة تحقيق
 ان شاء الله تعالى وذكر الثاني بقوله ثم يشهد عند الدار لان الحق متعلق بها وعلى البايع ان كان الدار
 وفيها ولم يسلم المشتري فانها ان سلمت اليه لم يصح الاشهاد عليه لخروجه عن ان يكون خصما
 اذ لا يدله ولا ملك له او المشتري وان لم يكن فزيد لانه مالك فانما حاله من ضمير شهدا شري
 فلان هذا الدار وانما شفيعها او كنت طبقت الشفعة واطلبها الا ان فاشهد واعليه وطلب اشهاد

بشهادة

وهذا الطلب واجب حتى لا يتمكن من الاشهاد عند الدار وعلى اليد ولم يشهد بطلت شفعة
 فاذا كان في مكان بعيد فسمع وطلب طلب موثقة وعجز عن الاشهاد عند الدار وعلى اليد
 يوكل وكيلان وجدوا الا يرسل رسولا او كتابا فان لم يجد فهو على شفعة فاذا حضر طلب
 وان وجد ولم يقطر بطلت شفعة كذا في التخيير فاذا شهد في الاولى طلب المواثبة
 عند احدها اي عند الدار او البائع او المشتري يستغنى عنه اي عن الاشهاد في الثاني قيامه
 مقام الطلبين نقله في الكافي عن الفتاوى الطهرانية وفي الشرح ومبسوط شيخ الاسلام واما
 قال عند احدها لان الاشهاد على مجرد طلب المواثبة بلا حضور واحد مما ذكر لا يقوم
 مقام الطلبين بل يخاف ثم يطلب عند قاض قانلا اشترى دارا كذا وانا شفيعا يدركنا
 فم يسم الى ويستعي طلب تملك وخصوصة وبناخير مطلقا شهر كان او اكثر لا تبطل
 الشفعة عندنا في حنفية رحمه الله فقال محمد بن قيس فاذا تركه شهر بعد الاشهاد بلا عذر بطلت
 وهو قول زفر لانها لو لم تسقط به نضر للمشتري اذا لا يمكنه النصرف حذر نقضه من جهة
 الشفيع فقد شهد لانه اجل ومادونه عاجل كما مر في الامان قال شيخ الاسلام الفتوى اليوم
 على هذا التفسير احوال الناس في قصد الاضرار بالغير واختار في الوقاية وجه قول ابو حنيفة ر
 وهو ظاهر المذهب ان حقه قد تقرر بشرع عا فلا تبطل خبره كسائر الحقوق الا ان يقطرها
 بلسانه وما ذكر من الضرر يمكن ان يدفع بان يرفع الامر للقاضي حتى يامر الشفيع بالاعتذار
 او الترك فم يفعلم فهو المضر بنفسه وبه يفتي كذا في الهداية والكافي ولو علم انه ليس
 في البلدة قاض لا تبطل بالتأخير اتفاقا اذا لا يمكن من الخصومة الا عند القاضي فكان عندنا
 واذا طلب الشفيع عند القاضي سأل القاضي الخصم عن مال كنية الشفيع بما يشفع به
 فان اقر بها او كل عن الحلف على العلم بان يحلف بالله ما يعلم انه مالك الدار التي يشفع بها او برهن
 الشفيع ما كما بما يشفع به سألته اي القاضي المدعي عليه عن البشارة فان اقر به او كل عن البين
 على الحاصل او السبب فان ثبوت الشفعة اذا كان متققا عليه يحلف على الحاصل بالله
 ما يستحق هذا الشفيع الشفعة على ان كان مختلفا فيه كشفعة الجوار يحلف على السبب بالله
 ما اشترى هذه الدار لانه وبما يحلف على الحاصل يذهب الشافعي او برهن الشفيع قضيه

اي الشفيع بها اي بالشفعة وان وصليه لم يحضر الشفيع الثمن وقت الدعوى وبعد القضا اي الثمن ح
 لزمه اي الشفيع احضار الثمن والمشتري جسر الدار لقبضه اي الثمن وبناخير دية لا تبطل الشفعة
 يعني اذا قبل الشفيع اذ الثمن فاحر لا تبطل الشفعة والخصم للشفيع البائع قبل التسليم اي تسليم البائع
 للمشتري لانه ذو يد ولكن لا نسع البيعة اي بيعة الشفيع عليه اي البائع ببيعة المشتري
 ويصح اي البيع بحضوره اي المشتري لانه مالك ويقضي بالشفعة والعهد على البائع حتى
 يجب تسليم الدار عليه وعند الاحتياق يكون عهد الثمن عليه فيطلب منه بخلاف ما اذا قبض
 المشتري البائع من يد حيت لا يكون حضوره معتبرا ولا يكون العهد عليه لانه صار اجنبيا
 الوكيل البشرا حضم للشفيع لانه العاقد والاخذ بالشفعة من حقوق العقد مالم يعلم
 الخمول فاذا سلم اليه يكون هو الحضم اذ لم يبق له يد ولا ملك فيكون الحضم هو الموكل
 للشفيع خيار الرؤية والعيب ان شرط المشتري البراءة منه اي من العيب لان الاخذ بالشفعة
 شراء من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض وان كان قبله فشر من البائع لتحول الصفة اليه
 فثبت له ان الخيار كما اذا اشترى منه ما ولا يسقط خيار الرؤية للمشتري ولا بشرط البراءة منه
 لان المشتري ليس بنائب عن الشفيع فلا يعمل شرطه ورؤيته في حقه اختلافا اي الشفيع
 والمشتري في الثمن قال المشتري الف ومائة والشفيع الف فالقول للمشتري
 مع يمينه لان الشفيع يدعي استحقا والدار عند نقد الاقل والمشتري ينكره
 ولو برهننا فالشفيع اولى لان بيئته اكثر اثباتا معناه وان كان بيئته المشتري
 اكثر اثباتا بصورة لان البيئتين للالتزام وبيئته الشفيع ملزمة بخلاف
 بيئته المشتري فان بيئته الشفيع اذا قبلت وجب على المشتري تسليم الدار
 اليه بالف شاء او ابى وان قبلت بيئته المشتري لا يجب على الشفيع شيء
 بل يتخير بين الاخذ والترك ادعى المشتري ثمن او يابعه اقل منه بلا قبضه
 فالقول له اي البائع وبه اي بالقبض للمشتري يعني اذا ادعى المشتري
 ثمن او ادعى يابعه اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفيع بما قال البائع
 لان الامر ان كان كما قال البائع فالشفيع يأخذه وان كان كما قال المشتري

حقه عن المشتري بدعواه الاقل وحط البعض بظهره في حق الشفع كما في
 وسياق فيما جذبته وان كان البائع قبض الثمن يأخذها الشفع بما قاله المشتري
 اذ ثبت ذلك بالبينه او يمينه لان البائع باستيفائه الثمن خرج من البين
 والتحقيق بالاجانب في اختلاف بين الشفع والمشتري وقد ثبت ان القول
 فيه للمشتري حط البعض بظهره في حق الشفع حيث يأخذ المبيع بالاقل لانه
 يلتحق باصل القدر فكان الثمن ما بقي لاحط الكل لان العقد يكون في بيع باطل
 او هبة وعلى التقديرين لا يصح الشفعة ولا الزيادة على الثمن الاول لان استحقاقه
 الاخذ بما دونهما وفي الشراء بمثل يأخذ الشفع بمثله وفي قيمه يأخذ بالقيمة فبيع العقار
 بعقار يأخذ بالقيمة الاخرى اذ بيع عقار يأخذ شفع كل من العقارين كل منهما
 بقيمة الاخر لانه بدله وهو من ذوات القيم وفي ثمن اي في البيع ثمن مؤجل يأخذ
 بحال او يطلب الا بعد الاجل يثبت بالشرط وليس من لوازم العقد واشترطه
 في حق المشتري ليكون اشتراطا في حق الشفع تفاوت احوال الناس ولولم يطلب الشفع
 الآن وسكت عن طلبها وصبر عليها عند الاجل بطلت شفعتها لان حق الشفع
 قد ثبت ولذا كان له ان يأخذ الآن ثمن حال والسكوت عن الطلب بعد ثبوت حقه
 يبطل الشفعة في شراء ذي عمر او حنزيه يأخذ الشفع بمثل المخرم وقيمة الحنزيه لو كان
 الشفع ذميا وقيمتها لو كان الشفع مسلما وفي بناء المشتري في الدار والارض
 وغرسه بالثمن وقيمتها حال كونها مستحق القلع وكلف المشتري قلعها يعني اذ انبنى المشتري
 او غرس ثم قضى للشفع فهو بالخيار ان شاء اخذها بالثمن وبقيمة البناء والغرس مستحق
 القلع وان شاء كلف المشتري قلعها كما في الغصب وان قلعها اي البناء والغرس
 الشفع فاستحق مرجع بالثمن فقط لا يرجع بقيمة البناء والغرس على من اخذ منه
 بايعا كان او مشتريا بخلاف المشتري فانه يرجع بقيمتها على البائع لانه ملط من قبل
 بخلاف الشفع لانه اخذ جبرا وان حرجت الدار واحرق بناوها او جفت شجرها
 بلا فعل احد فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها بتمام الثمن لان البناء والغرس تابع

حقه بخلاف البيع باوذكر فلا يقابلها شيء من الثمن لان يكون مقصودا بالانلاف
 كما هو وترك لانه له ان يمتنع عن ملك الدار بما له ويحصة العرصه عطف على ما
 ان نقص البناء للمشتري يعني ان نقص المشتري البناء قبل الشفع ان ثبت فخذ
 العرصه بحصتها وان ثبت فدفع لانه صار مقصودا بالانلاف فيقابلها شيء
 من الثمن بخلاف الاول لان اهلواك فيه باقة سماوية والنقص له اي للمشتري للشفيع
 لانه صار منفصلا فلم يبق تبعاً حتى يكون للشفيع وفي الشراء ارض تخل عليها ثمر
 يعني اذ اشترى ارضا تخل عليها ثمر وكرتمر التخل اذ لا يدخل بدون الذكر وشراها
 ولم يكن على التخل ثمر وثمرت عنده اي عند المشتري يأخذها اي الشفع الارض
 والثمر بكل الثمن فيما اي في الفصلين ما في الاول فلانه باعتبار الاتصال كان بيعا
 للعقار كالبناء في الدار وما في الثاني فلانه مبيع ببيعاً لان البيع يسري اليه كما اشترى
 حاملا فولدت عنده كان ملكه بيعاً واذا اخذ المشتري ثم جاء الشفع
 لا يأخذ الثمر فيهما لانعدام تبعية العقار وقت الاخذ بالانفصال لكن في الاول
 وهو ما اشترى ارضا تخل عليها ثمر يسقط حصته من الثمن لانه دخل في بيع قصد
 وكان له قسطة من الثمن فقوت قسطه بقواته لا الثاني لانه لا يقابل له شيء من الثمن
 لحدوثه بعد القبض فلم يرد عليه العقد ولا القبض الذي له تبعية بالعقد فواته
 يوجب سقوط شيء من الثمن **باب ما يكون هي اي الشفعة فيه ولا يكون**
 وما يبطلها لا تثبت قصدا الا في عقار انما قال قصدا لانها تثبت في غير عقار
 بتبعية العقار كالشجر والتمر وما في حكمه كالعلو وقد مر بيان ملك ببال صفة عقار
 اي عوض مالي حتى اذا كان غير عوض بل هبة لم تثبت فيه الشفعة وكذا اذا كان العوض
 غير مالي حتى لو حوّل على دار لم تثبت وان لم يقسم اي العقار وما في حكمه ذكره لان الشفعة
 لا تثبت فيه عند الشافعي لانها عند له فع القسمة عند القسمة وعند دفع ضريبة الجوار
 كحمار ورحى وبئر وبیت صغير حيث لا ينتفع به اذا قسم ونهر وطريق مملوكين
 لا البناء والتخل لانها ليسا بعقار ولا ما في حكمه ببيعاً قصد وقد عرفت انهما

اذا بيعا تبعا للعقد تثبت فيهما الشفعة وعرض وفلك خلافا للمالك وارث
 اى موروث فان الدار اذا ملكت بارث لا تثبت فيها الشفعة وصدقه وهبة الا
 بشرط عوض بلا شيوخ فيهما اى في الموصوب وعوضه فانها ليست بمعاوضة
 مال بمال فصارت كالارث الا ان يكون بعوض مشروط لانها بيع انتهى لكن بشرط
 التقابض وعدم الشيوخ في الموهوب وعوضه لانها هبة ابتداء وان لم يكن العوض
 مشروطا فلا شفعة فيها ولا في دار قسمت بين الشركاء لان القسمة فيها معنى الاقرار
 ولذا يجزى فيها الجبر والشفعة لم تنزع الا في المبادلة المطلقة او جعلت اجرة
 او بدل خلع او بدل عتق او بدل صلح عن دم عمدا ومهرا وان قيل بعضها مال
 بان تزوج امرأة على دار على ان ترد على الزوج الف درهم فلا شفعة في شيء منها لانها
 عندنا تخص بمعاوضة مال بمال مطلق لانها تثبت بخلاف القيلس بالاثار
 بمعاوضة مال بمال مطلق فيقتصر عليها او يبيعت عطف على جعلت اى
 لا شفعة في دار يبيعت بخيار للبايع ولم يسقط خياره لانه يمنع ذوال الملك
 عن البايع فان اسقط وجبت لزوال المانع عن ذوال الملك لكن بشرط الطلب
 عند سقوط الخيار في الصحيح لان البيع يصير سببا لزوال الملك عند ذلك او يبيعت
 بيعا فاسدا يعنى اذا اشترى دارا شراء فاسدا فلا شفعة فيها اما قبل القبض
 فبقاء ملك البايع فيها واما بعده فلا احتمال فيصح لان لكل واحد من المتبايعين
 سببا من فسخه ولم يسقط فسخه فانه اذا بيعت بيعا فاسدا وسقط حق الفسخ
 بان يبي المشتري فيها تثبت الشفعة او رد المبيع بخيار رؤية او شرط او عيب
 بقضاء متعلق برده بعد ما سلمت يعنى اذا بيعت وسلمت الشفعة ثم رد المبيع
 باخذ ما ذكره بقضاء القاضى فلا شفعة لانه فسخ لا بيع بخلاف الرد بلا قضاء
 لان الرد لما لم يجب فاخذه بالرضى صار كانه اشتراه او باقالة فانها بيع في حق
 ثالث والشفيع ثالثا وتثبت الشفعة للعبد المستغرق بالدين بحيث يحيط برقبته
 وكسبه في مبيع سيده وله اى السيد في مبيعة اى العبد لان ما في يده ليس ملك مولاه

وتثبت

وتثبت ايضا لمن اشترى سورا شراصاله او وكالة او اشترى له اى لمن وكل آخر
 بالشراء فاشترى لاجل الموكل والموكل شفيع كان له الشفعة صوقه دار بين ثلثة
 وللدار جار بلا صوق فاذا بيع الدار واشترها احد الشركاء تثبت الشفعة للمشتري
 سواء اشترى صالة او وكالة وكذا تثبت للموكل اذا اشترى الموكل لاجله
 وتثبت ايضا للشريك الآخر وفايدته انها لا تثبت للجار لان الشريك مقدم
 عليه لا اى تثبت لمن باع وكيل لا كان او صيدا لان اخذه بالشفعة يكون سبعا
 في نقض ما تم من جهته وهو الملك واليد للمشتري وسعى الا في نقض ما تم
 من جهته مردود او يبيع له وهو الموكل لان تمام البيع به اذ لو لا توكيل لما جاز بيعه
 او ضمن الدرك اى من ضمن الدرك عن البايع وهو الشفيع لا تثبت له الشفعة لانه
 تقرير بيع فكان كالبايع كذا اى كما لا تثبت الشفعة فيما ذكر لا تثبت ايضا في بيع
 الاذراع ما وقع في الوقاية من قوله الاذراع بالانصب كانه سهم من النسخ
 من طول حد الشفيع اى الامقدار عرضه ذراع او شرا واصبع وطوله تمام
 ما يلاصق دار الشفيع فان ما يلاصقها اذ لم يبيع لا تثبت الشفعة لانقطاع
 الجوار وهذا حيلة لا سقا شفعة الجوار كذا اذا وهب للمشتري هذا المقدار
 وقبضه وله حيلة اخرى ذكرها بقوله او شري بينهما ثمن ثم باقيا ثمن اخر
 فالجار شفيع في الاول لانه للمبيع ولا في الثاني بل هو فيه جار والمشتري
 شريك في الثاني والشريك يقدم على الجار وهذه حيلة لا يبطال حق الشفعة
 ابتداء وهنا حيلة تفيد رغبة الشفيع في الشفعة وهي انه اذا اراد ان يشتري
 الدار بالف اشترى بينهما واحد من الف بينهما بالف الادرهما ثم اشترى
 الباقي درهم فاشفيع لا ياخذ بالشفعة الا الاول ثمنه لا الباقي لان المشتري صار
 شريكا وهو حق من الجار وله حيلة اخرى ذكرها بقوله او شراها اى الدار
 بثمن غال كالف مثلا ودفع ثوبا دينا قيمته عشرة به اى بمقابل الثمن
 فاشفعة بالثمن لا الثو لانه عقد آخر والثمن هو العوض عن الدار وهذه حيلة

لانه كلام متوحد غير النسخ

تقر الشركة والجوار فيشترى المنزل الذي قيمته مائة ألف ويعطى عن الألف
توباً ببقاء العقد الثاني قيمة عشرة لكن المنزل إذا استحق جرح المشتري على البائع
بالألف بقاء العقد الثاني فيتضرر البائع في الأول إن يباع بالدرهم الثمن دينار
حتى إذا استحق المنزل بطل الصبر فيجب رد الدينار فقط إذا ظهر أن الألف لم يكن
عليه فصار كمن اشترى من آخر ديناراً بعشرة ثم تصادفان لا دين عليه فانه يرد
الدينار وله حيلة أخرى أحسن وأسهل ذكرها بقوله واشترى بدينارهم معلومة
أو بالوزن أو بالأشياء بقبضه أي منع قبضه وفلوس اشترى بها وجهه فله ما وضع
الفلوس بعد القبض فإن الثمن معلوم حال العقد ومجهول حال الشفعة وجهالة
الثمن تمنع الشفعة كره الحيلة لاسقاط الشفعة الثانية وفاقاً بأن يقول المشتري
للمشفيع بعد اثباته أنا أبيعها منك بما أخذت فلا فائدة في الأخذ بها فيسلم
الشفيع ولا يأخذها بعد الاثبات فتسقط لكن يكره وأما الحيلة لعدم ثبوتها
ابتداءً فعند أبي يوسف لا يكره لأنه محتمل لدفع ضرر عن نفسه لأن ثمنك الدار عليه
بلا رضاه ضرر أعليه والحيلة لدفع الضرر عن نفسه جائزة وإن تضرر الغير فضمنه
وعند محمد رجع تكره لأن الشفعة إنما تثبت لدفع الضرر في باحة الحيلة بقاء الضرر
وبالاول يفتي ههنا وبالثاني في الذكوة قال صدق الشريعة الشفعة إنما شرعت
لدفع ضرر الجوار فالمشترى إذا كان ممن يتضرر به الجيران لا يحل إسقاطها وإن كان
رجلاً صالحاً انتفع به الجار والشفيع متغلب لا يجب جواره في بخال إسقاطها
يبطلها أي الشفعة ترك طلب الموازنة أو ترك الأشهاد عليه أي على طلب الموازنة
قادر أعليه أما الأول فبان بترك الأشهاد عليه طلب الموازنة حين علم بالبائع
قادر أعليه بان لم يأخذ أحد منه ولم يكن في الصلوة فإن شفعته تبطل فإنها
تبطل بالأعراض وهي إنما تثبت حالة الاختيار وهي بالأقدار وأما الثاني
فبان بترك الأشهاد على طلبها حين علم بالبائع قادر أعليه بان كان عنده رجلاً
أو رجلاً وامرئاً فسكت ولم يشهد هما على طلبه فإنه أيضاً دليل الأعراض

قال في الهداية إذا ترك الشفيع الأشهاد حين علم وهو يقدر على ذلك
بطلت شفعته وقد قال قبل هذا في باب طلب الشفعة بالأشهاد في طلب الموازنة
ليس بلأدم وأعرض عليه بان بين كلاميه تناقضاً ومنشأوه العقلة غر فوله
وهو يقدر على ذلك فإن مرده أن الشفيع إذا سمع البيع في مكان خال عن الشهود
فسكت تبطل شفعته وإذا قال طلبت الشفعة وإن لم يسمعه أحد لا تبطل حتى
إذا حضر عند القاضي وقال الشفيع طلبت الشفعة ولم تركها وحلف على ذلك
كان باراً في عيونه وثبت طلب الموازنة وسيأتي لهذا زيادة تحقيق عن قريب ويبطلها
أيضا صلح أي الشفيع منها أي الشفعة بعوض لأنه بتسليم فبرده أي العوض
بطل الصلح لأنها مجرد حق التملك بلا ملك فلا يصح الاعتراض عنه لأنه رثوة
فبرده ويبطلها أيضا موت الشفيع بعد البيع قبل القضاء بها أي بالشفعة
ولم يكن لورثته حق الأخذ بالشفعة حتى إذا مات بعد القضاء بها وقبل نقد الثمن
وقبضه لا تبطل تنقذه بالقضاء وجهه بطلانها لأنها مجرد حق التملك وهو لا يقع
بعد موت صاحب الحق فكيف يورث لا أي لا يبطلها موت المشتري لأن المستحق باق
فموت المشتري عليه لا يتغير سبب الاستحقاق ويبطلها أيضا ببيع ما يشفع به قبل القضاء
بها حتى إذا باع الشفيع داره التي يشفع بعد شراء المشتري قبل أن يقبضه بالشفعة
وهو يعلم بالشراء ولا يبطل شفعته لأن الاستحقاق بالجوار والشركة وقد أزيل
التمليك ويبطلها أيضا جعله أي جعل ما يشفع به مسجداً أو مقبرة أو وقفاً مسجداً
قال القاضي في اشتراط قيام ملك الشفيع فيما استحق به الشفعة وقت القضاء
فلو جعل داره التي يشفع بها مسجداً أو مقبرة أو وقفاً مستجداً ثم قبضه بالشفعة
لم يكن شفيعاً للمبيعة فإن المسجد والمقبرة والوقف المستحل بمنزلة الزايل عن ملكه
قال الشفيع طلبت حين علمت بالقول له مع يمينه قوله فالقول له بدل
على الإصرار فيقيم المشتري البينة أما بان يقول الشفيع تركت الطلب ليكون
صورة الاثبات ويقول ما طلبت لأنه وإن نفياً ظاهراً لكنه نفى محصور

فيكون في حكم الالباق في الاصول وعلى التقديرين ان اقام البينة تقبل ولا
 يخاف الشفيع المشتري بانه لم يترك وطلب وان لم يكن له بينة وعان تركه وقيام
 الشفيع البينة على طلبه تقبل وان كان لها بينة ترجح بينة المشتري لان الشفيع
 متمم بالظاهر ولذا كان القول له ولم يكلف باقامة البينة بخلاف قوله
 علمت امر وطلب لما سألني بذلك ما ذكر في بعض شروح تلخيص الجامع
 ان الشفيع لو لم يكن بحضرة احد يسمع ينبغي ان تطلب لانه يصح بلائها وانما لا
 بلائها فيكون ان يطلب حجة اذا حلف المشتري يمكن ان يحلف ان طلبه يسمع فظهر الحكم
 هنا ان المشتري ان اقام البينة حكم بها والا فان اقامها الشفيع حكم بها وان لم يكن لواحد منهما
 بينة حلف الشفيع في حكم بالشفعة ولو قال علمت امر وطلب كلف اقامة البينة
 ولا يقبل قوله لانه اضاف لطلبه وقت ماض فقد حكم ما لا يملك استيفاه للحال
 ومن حكم ما لا يملك استيفاه للحال فلا يصدق فيما حكمه بلائته واذ لم يصف
 في وقت ماض بل اطلق الكلام اطلاقا فقد حكم ما يملك استيفاه للحال انما يجعله
 كانه علم بالشراء الآن وطلب الشفعة الآن فلذا جعل القول قوله كذا في العادة
 وغيره اسم الشفيع شراوك فليها اي الشفعة فظهر شراوك غيرك وسمع
 ببيع بالف فلم يكن باقل او بكيلا او وزني او عدد في متقارب قيمة الف
 او اكثر فهي له اي الشفعة تكون للشفيع ولا يكون تسليم مانعا ويعرض كذلك
 اي اذا علم انها بيعت بعرض قيمته الف او اكثر لا اي لا يكون الشفعة والاصل
 ان العرض في الشفعة يختلف باختلاف الثمن وجنس المشتري فاذا سلم على بعض
 الوجوه ثم تبين خلافه بقيت الشفعة لمخالها لان التسليم لم يوجبه الوجه الذي كان
 ببيانه انه اذا اخبر ان الدار بيعت بالف درهم فلم الشفعة ثم انها بيعت باكثر
 فالتسليم صحيح لانه لما سلم لا شكنا الثمن فاذا كان اكثر من ذلك كان رضى بالتسليم
 ان علم انها بيعت باقل او بمحظة او غير قيمتها الف واكثر فهو على شفعة لا تسليم
 عند كسر الثمن لا يترك على تسليمه عند القلة وكذا تسليم في احد الجانبين لا يكون

تسليم في الآخر فلهما سهل اداء احدهما ويتعذر والاخر وكذا كل مكمل او ما دون
 او عدد في متقارب بخلاف ما اذا علم انها بيعت بعرض قيمته الف او اكثر فانه
 تسليم لانه انما يأخذ بقيته درهم او دينار ولو انها بيعت بدنانير قيمتها الف
 او اكثر فتح التسليم وكذا هذا وان كان اقل فهو على شفعة بشفيع حصة احد
 المشتريين لا حصة احد الباعين بل اخذ الكل او ترك يعني اشترى جماعة من واحد
 فللشفيع ان يأخذ نصيب احدهم وان باع جماعة من واحد لا يأخذ حصة احد
 الباعة لان الاول دفع ضرر الجار الثاني وثفع ايضا نصفه مقربا بيقاضا
 من دارقما يعني اشترى رجل نصف دارقما سمى بالبيع فللشفيع ان يأخذ النصف
 التكميل للمشتري ويبيع وليس له ان يبيع القيمة لانها من ثمة القبض ان القبض
 للانقاع ولا يتم الانقاع في الشايع الا بالقسمة صحح للابن الوصي تسليمها
 في الشفعة على الصيغة لانه ترك للتجارة فصح من يملك التجارة كذا اذا بلغها
 شرا دار بجوار الصبي فسكتا فان السكوت عن الطلب ممن يملك التسليم بنية
 التسليم الوكيل يطلبها اذا سلم واقرب على الموكل بتسليمه الشفعة صح لو كان التسليم
 او الاقرار عند القاضي وان كان في غيره فلا يجوز الا انه يخرج من الخصومة قال
 ابو يوسف يجوز مطلقا وقال محمد لا يجوز مطلقا والله اعلم **كتاب الهبة**
 لما فرغ من البيع الذي هو تملك عين بعوض وما يتبعه من الشفعة
 شرع في الهبة التي هي تملك عين بلا عوض فقال هي لغة تبرع وتفضل مما
 ينفع الموهوب مطلقا قال الله تعالى هب من لذنك ولينا وقال تعالى هب من
 يشاء انا واهب لمن يشاء الذكور وشرعا تملك عين بلا عوض اي
 بلا شرط عوض لان عدم عوض شرط لينقضاء الهبة بشرط العوض ويصح
 بايجاب كوهبت فانه صريح فيها وتحت ايضا كذلك يقال محله كذا
 اي اعطاه اياه به نفسه بلا عوض واعطيت واطعمتك هذا الطعام
 فاقضه قال صاحب الهداية الاطعام اذا اضيف الى ما يطعم عينه يراد به
 تملك العين بخلاف ما اذا قال اطعمتك هذه الارض حيث تكون عارية لان عينها

لا تطعم وقال صاحب المحيط اضافة الطعام الى ما يطعم عنه يحتمل التملك
والاباحة فاذا حمل الامرين واذا قال قبضه دل ذلك على ان المراد التملك ولذا
زيدهم بقوله فاقبضه وجعلت هذا فان اللام للتملك واعمر تكم
لقوله م من اعمر عمرى فهو للمعمره ولو رتبته من بعده وسباني تمام بيانه
وجعلته لك عمرى وحملتك على هذه الدابة لو فوى بالحمل الهبة لانه ليس
بصريح فيها فيحتاج الى التمسك لانه قد يراد به الهبة يقال حمل الامير فلان على الفرس
يراد به التملك وكسوته يعني هذا الثوب فان الكسوة يراد بها التملك قال الله
تعالى وكسوتهم دارى لك مبتدأ وخبره هبة نصب على الحال من ضمير الظرف
واللام في ذلك التملك لتكمها هذا الاشارة الى الهبة بل هبة على المقصود بمنزلة
قوله هذا الطعام لك تأكله وهذا الثوب تلبسه لا دارى لك هبة كنه
فان قوله كنه تميز فيكون تفسير لما قبله فيكون عارية لاهبة او عكسه
وهو دارى لك كنه هبة فان معناه دارى لك بطريق التمكن حال كون
السكة هبة فيكون عارية لاهبة او دارى لك تحل كنه فان تقديره تحلها
تحلة وقوله سكة تميز او دارى لك سكة صدقة اى بطريق السكة حال كون
السكة صدقة او دارى لك صدقة عارية اى حال كونها صدقة بطريق
العارية فالعارية تميز فيهم منه المنفعة او دارى لك عارية هبة اى بطريق
العارية حال كون منافعتها هبة لك فان هذه العبارات تدل على العارية
لا الهبة وقبول عطف على ايجاب فانها كالبيع لا تصح الا بالاجاب والقبول
وتتم عطف على تصح بالقبض قال الامام حميد الدين رحمه الله الهبة ايجاب
في حق الواهب لانه متبرع فتتم من جهة المتبرع اما في الموهوب فلا تتم
الا بالقبول ثم لا ينفذ ملكه فيه الا بالقبض الكامل في الموهوب فالقبض الكامل
في المنقول ما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل
القيمة بالقيمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصاله من غير ان يكون بتبعية
قبض الكل وفيما لا يحتمل القيمة بتبعية الكل ولو وصليته شاعرا لملك الواهب

لا مشغولا به فيتم تبرع على قوله ويتم بالقبض الكامل بالقبض في مجلسها
اى الهبة بلا اذنه الى الواهب وبعد اى المجلس اى بالاذن ولونها اى
لونها الواهب الموهوب لعن القبض لم يصح القبض مطلقا اى في المجلس
وبعد اذ لا عبرة للدلالة بمقابلة التصريح في محو متعلق بقوله يتم
بالقبض والمراد به ان يكون مفرغا عن ملك الواهب وحقه واحترازه عن
هبة التبرع على التخل كما سباني مقسوم اى تعلق به القسمة ولم يبق مشاعا
ومشاع لا يقسم اى ليس من شأنه ان يقسم يعنى انه لا يبقى متفعلا به
بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبنت الصغيرة والحمام الصغير
والثوب الصغير كى يتم بالقبض فيما اى مشاع يقسم اى من شأنه القيمة كالارض
والثوب المذكور ونحو ذلك ولو وصليته الهبة لشريكه اى شريك الواهب
لان القبض الكامل لا يتصور فيه فان قسمة اى افرز الجزء الموهوب المشاع وملكه
الى الموهوب تمت الهبة لان تمامها بالقبض وعند الاشيوخ فيه ولو سلمت
لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه ويكون مضمونا عليه وينفذ تصرف الواهب
ذكره قاضى خان كلبى في ضرع ووصوف في غنم وزرع ونخل في ارض ومرفى في نخل هذه
نظائر المشاع لا امثلة لان الاشيوخ في شئ منها كنه اى حكم المشاع حتى
اذا فصلت هذه الاشياء عن ملك الواهب سلمت صح هبتها كما في المشاع
بخلاف دقيق في برودهن في سمس وسمن في لبن حيث لا يصح اصلا اى سواء اخرها
وسمها او لان الموهوب في حكم المعدم وستره ان الخنطة استتالت وصارت دقيفا
وكذا غيرها وبعد الاستحالة هو عين آخر على ما عرفت في الغصب بخلاف المشاع
فانه محل الملك حتى يجوز بيعه ولكن لا يمكن تسليمه فاذا زال المانع جاز ويتم
عطف على قوله فتم بالقبض وتبرع على قوله شاعرا لملك الواهب لا مشغولا
في متاع في دار وطعام في جرابه اذا سلمهما بما فيها بخلاف العكس يعنى
لو وهب متاعا في داره وطعاما في جرابه وسلمها بما فيها صححت الهبة

في المتاع والطعام ولو وهب داراً فيها متاع الواهب وسلم الكل للموهوب له
 او وهب جراباً فيه طعام الواهب وسلم الجراب لا تصح الهبة والاصل للموهوب
 متى كان مشغولاً بملك الواهب يمنع التسليم فيمنع صحة الهبة ومتى كان شاغلاً لا يمنع التسليم
 فتصح الهبة في الفصل الاول الموهوب شاغلاً لا مشغولاً وفي الثاني الموهوب مشغول بملك الواهب
 وهذا لان المظروف لا يشعل المظرف واما المظرف لا يشعل المظروف الا اذا وهب المتاع
 والطعام ايضاً فقبض الكل باذنه تصح في الكل يعني لو وهب الدار ولم يملك حتى
 وهب المتاع او وهب الجراب ولم يسلم حتى وهب الطعام وسلم الكل لصحة الهبة
 في الكل لانه اذا سلم الكل جملة صار كانه وهب الكل جملة بخلاف ما اذا تفرق التسليم
 وانما قال باذنه فانه لو لم ياذن له بالقبض فقبض ضمن لانه افسد ملك غيره كذا
 في الكافي وينوب القبض في المجلس من باب القبول يعني اذا صدق اليمين الواهب فقبل
 قبول الموهوب له العقد اذا قبض الموهوب باذنه صح الهبة لان القبض في المجلس دليل
 القبول ثم ان القبض في المجلس هل يحصل بالتحلية بين الموهوب له والموهوب له يختلف
 فيه المشايخ حتى قال الامام ابو الليث هـ قبض عند محمد لا عند ابو بكر وفي الخيار
 يصح في صحيحنا الى الهبة بالتحلية لا فاسدها كذا في الفتاوى والظهيرية
 وهب داراً بمتاعها وسلمها فاستحق المتاع صحته في الدار اذا بالاستحقاق
 ظهر ان يد في المتاع كان يد الغصب وصار كما اذا غصب الدار والمتاع ثم وهب
 له الدار واوضحه الدار والمتاع ثم وهب له فانه يصح ولو وهب رضا او ذكراً
 وسلمها فاستحق الذرع بطلت الهبة في الارض لان الذرع مع الارض يحكم الاتصال بشئ واحد
 فاستحق احداهما صار كانه استحق البعض الشايخ فيما يحتمل القيمة فتطل الهبة
 في الباقي كذا في الكافي قال الصادق ع المفسد هو الشيوع المقارن للشيوع الطاري
 كما اذا وهب ثم رجع في البعض المتاع او استحق البعض الشايخ بخلاف الشيوع
 الطاري في الرهن فانه مفسد وفي الفصولين ان الشيوع الطاري لا يفسد الهبة
 اتفاقاً وهو ان رجع في بعض الهبة شايخاً اما الاستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن

لا طار كذا ذكر شيخ الاسلام ابو بكر في هبة المخطوط قول عدة صورة الاستحقاق
 من امثلة الشيوع الطاري غير صحيح وساق الكافي والفصولين لان الاستحقاق اذا ظهر
 بالبين كان مستنداً الى ما قبل الهبة فيكون مقارناً لها لا طارياً عليه الهبة الفاسدة
 تقبض الملك بالقبض وبه يقتضي كذا في الفصولين وبلى القريب الرجوع فيها
 اي في الهبة الفاسدة يعني اذا ثبت الملك فيها هل ثبتت ولاية الرجوع للموهب
 فيما وهب هبة فاسدة لذي رحم محرم فالبعث الشايخ كانت المسئلة واقعة الفتوى
 وقررت بين الهبة الصحيحة والفاسدة وقبلت الرجوع وقال الاستروثي
 وعماد الدين هـ هذا الجواب مستقيم اما قول من لا يرى الملك بالقبض في الهبة الفاسدة
 فظاهر واما قول من يرى فلان المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضموناً ما تقرر
 فاذا كان مضموناً بالقيمة بعد الهلاك كان مستحق الرد قبل الهلاك فيملك الرجوع
 والاسترداد قال وهبت لك هذه الفران المخططة او الزرق بالسمن صحته الهبة
 في المخططة والسمن فقط لما عرفت ان كلامه ما اشاعه الملك الواهب لا مشغولاً به
 وهبت داراً لزوجها وهما بمتاعها كان في باحاز الهبة ويصير الزوج قابضاً للدار
 لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصحة التسليم ذكره فاضل خان وهبت ثياباً
 في صندوق مغفل ودفعه اي الصندوق لا يكون قبضاً فلا تتم الهبة لان القبض
 انما يحصل اذا صح الانتفاع به ولا انتفاع مع الغفل وتم هبة ما مع الموهوب
 بلا قبض جديد يعني اذا كانت العين الموهوبة في يد الموهوب له ودبغة
 او عارية او امانة ملكها بالهبة والقبول وان لم يجد فيها قبضاً لان القبض
 في الهبة غير مضمون فيعتبر في اصل القبض وهو موجود ههنا فانه قبض الهبة
 بخلاف البيع يعني اذا باع الودبغة او نحوها من في يد يحتاج الى قبض جديد
 لان البيع يقضي قبضاً مضموناً وقبض المودع قبض امانة فلا يتوعد قبض الضمان
 بل يحتاج الى قبض جديد والاصل فيه ان القبضين اذا تاحساناً ان احدهما من
 الاخر لا يحتاج الى قبض اذا اختلفا في الاقوى عن الاضعف بلا عكس

لان الاقوى مثل الادنى وزيادة وليس في الادنى ما في الاقوى وتم مبتدأ ايضا ما وهب
 الاب لطفله بالعقد لانه في قبض الاب فينبو عن قبض الصغير لانه وليته
 ويشترط قبضه وان كان في يده حقيقة او بده مودعة لان المودع عليه المالك بخلاف ما
 اذا كان في يد الغاصب او المستاجر او المثلث حيث لا يجوز لهبة لعدم قبضه لان كل واحد
 منهم قابض لنفسه اذا كان الموهوب معلوما قال في النهاية لفظ المبسوط كل شيء
 وهبه لابنه الصغير واشهد عليه وذلك الشيء معلوم فهو جاز والقبض فيه باعلام
 ما وهبه له والاشهاد عليه ثم قال والاشهاد ليس بشرط بل الهبة تتم بالاعلام الا
 انه ذكر الاشهاد احتياطا للتحريز عن حجور سائر الورثة بعد موته وعن حجوره
 بعد ادراك الولد وتم ايضا ما وهب اجنبي له اي للطفل بقبضه اي الطفل
 عاقل لانه في النافع المحض ملحق بالبالغ او قبض ابيه او جده او وصي احدهما
 لانه قائم مقامهما او قبض ام هو اي الطفل معها او قبض اجنبي يربيه
 وهو اي الطفل معه او قبض زوجها اي الصغيرة لكن بعد الزفاف
 لاب اقامه مقام نفسه في حفظها وقبض الهبة لها ولو قبض الاب ايضا
 صح لان اصل الولاية له وولاية الزوج منه ولم يجز هبة الحمل لكونه وصفا
 للامة لان اتصالها بمنزلة اطرافها ولا له اي لم يجز الهبة للحمل وان جاز الاقرار له
 ان يبين سببا صالحا وسياق بيانه في الاقرار ان شاء الله تعالى صحت هبة اثنين ذال واحد
 لانها سألها جمل وهو قبضه فلا شيع وعكسه اي هبة واحد لاثنين لا تصح لانها
 هبة النصف من كل واحد فيلزم الشيع كتصدق عشرة عا غنيين فانه لا يجوز
 لان التصديق على الغني هبة فلا يجوز للشيع وصح هو اي تصديق العشرة
 وهبتها على فقير لان الهبة للفقير تصديق والصدقة ينبغي بها وجه الله وهو واحد
 والفقير يارب عنه بخلاف الهبة وهب نصف الدار وسلم ثم الباقي لم يجز ولو وهبه
 اي الباقي قبل التسليم وسلم الكل جملته بخلاف ما اذا انقرف التسليم هبة دار
 مشترقة قبل القبض متعلق بالهبة يجوز يعني اذا اشترى دارا فقبل

الكل جملته صح في الكل لانه اذا سلم الكل جملته
 صار كانه وهب صح صح

ان يقبضها او هبها الاخر جاز الهبة لما عرفت ان التصرف في العقار قبل القبض
 يجوز كذا اي يجوز هبة درهم صحيح جليل لانه هبة منع لا يقسم وإنما قال صحيح
 لان الغشوش في حكم العروض كما عرفت فيكون مما يقسم فلا يصح هبة لرجلين
 للشيع معه درهمان لرجل وهبت لك ان سوي اي قدر لم يجز والاجازت والفرق
 ان الهبة في الوجه الاول تناولها وهو محمول فلا يجوز وفي الثاني تناولت قدر درهم
 منها وهو مشاع لا يحتمل القيمة فيجوز ويجوز ايضا هبة ابق متردد في الاسلام
 لطفله لان يد المولى باقية عليه حكما لقيام يدها للدار عليه منع ظهور يد ملكهم
 ان دخل ولو وهب بعد دخوله فيها لم يجز وقد مر في باب استيلاء الكفار وكذا
 يجوز هبة البناء دون العرصه اذا اذن له اي للموهوب له الواهب نقضه وهبه
 ارض فيها زرع وونه اي دون الزرع وتخل فيها ثمر وونه اي دون الثمر اذا المر الوهب
 الموهوب له بالحصاد في الذرع والجذارة الثمر لان المانع للجواز الاشتغال بملك
 الموهوب فاذا اذن له في التقص والحصاد والجذارة وفعل الموهوب له المانع فجاز الهبة
باب الرجوع فيها صرح الرجوع في اجنبي او اذ به من لم يكن ذارحم محرم منه
 فخرج به من كان ذارحم وليس محرم ومن كان محرم وليس بذارحم ولذا
 قال منعه المحرمية بالقرابة واحترزه عن المحرمية بالنسب لان النسب
 كالاباء والامهات والاخوة والاحوات من الرضاع ومن المحرمية بالمصاهرة
 كاقربات النساء والربايب وزواج البنين والبنات قال الشافعي لا رجوع فيها
 لقول النبي م لا يرجع الواهب في هبته الا الواهب فيما يهب لولده ولنا ما روى
 من قوله م الواهب حق بهبته ما لم يثبت منها اي ما لم يعوض والمراد حق الرجوع
 بعد التسليم لانها لا تكون هبة حقيقة قبل التسليم والمراد بما روى ان لا ينفرد بالرجوع
 بلا قضاء ولا رضى الا الولد اذا احتاج لذلك فانه ينفرد بالاخذ حاجته اليه
 الانفاق وتسمى ذلك رجوعا نظرا لظاهره وان لم تكون رجوعا حقيقة على ان هذا
 الحكم غير مختص بالهبة بل الاب في الاحتاج فله الاخذ من مال ابنه ولو كان غائبا

كما ذكر في باب النفقة قال صدق الشريعة ونحن نقول به ان لا ينبغي ان يرجع الا الواحد
فانه تلك الحاجة فتوهم بعض الناس ونحن نقول بان للاب ان يرجع فيما يرب
لا يترد عننا ايضا مطلقا وهو وهم باطل منشأه الغفلة عن قوله فانه يملك
الحاجة فان مراده ما ذكرناه حتى لو لم يتجمل له بحمله الاخذ من مال ابنه فان ما توهموا
مخالف لتصريح علمائنا كقاضي خان وغيره ان قرابة الولاد من جملة الموانع كما في الاباء
والامهات وان علوا والاولاد وان سفلا والاخوة والاحوات واولادهم وان سفلا
والاعمام والعمما والاخوال والحالات فقط فان والاهم ليسوا بحارم كما مر في كتاب
النكاح ثم ان موانع الرجوع في الهبة سبعة ذكر الاول بقوله منعه المحرمية
بالقرابة وجه كونها مانعة ان المقصود وهو صلة الرحم محصلها فانها واجبة
في الحارم وكل عقدا فاد مقصوده يلزم وذكر الثاني بقوله وفيما منعه من صلة
عطف على قوله المحرمية بالقرابة كبناء وغرس وسمن وجه كونها مانعة
ان الرجوع انما صح في الموهوب وانما زاد ما ليس بجوهريته فلم يرجع فيها والفصل
غير ممكن ليرجع في الاصل لا الزيادة فامتنع الرجوع اصلا وذكر الثالث بقوله
وموت احدهما اما اذا مات الموهوب له فلان الملك قد انتقل الى الورثة واما
اذا مات الواهب فلان لنص لم يوجب حق الرجوع الا للواهب بالورث ليس
بواهب وذكر الرابع بقوله وعوض فان حق الرجوع في الهبة كان المحلل
في مقصوده وقد عزم ذلك بوصول العوض اليه اضيف اليها الهبة
بان قال خذ عوض هبتك او بدلا عنها او بمقابلتها او بمكانها فقبض
لم يرجع فلو وهب وعوض فلم يضاف مرجع كل هبة مطلقا الى سواء كان العوض
من الموهوب او الاجنبي بامر الموهوب له ولا لان العوض سلم له فلم يبق له
حق الرجوع وكذا ليس للاجنبي المقوض الرجوع في عوضه لانه متبرع عن الموهوب
لاستقاط حق الرجوع عليه وذلك جائز ولا يرجع المقوض على الموهوب له
اذا كان بغير امر لانه متبرع كذا اذا امره الا اذا قال عوض عني على ان يضمن

كذا في الايضاح وذكر الخامس بقوله وخروجها عن ملكه فان تبدل الملك كبذل
العين وقد تبدل الملك بتبدل السبب وذكر السادس بقوله والزوجة فانها
نظير القرابة المحرمية في التوصل بدليل جريان التوارث بينهما بالرجوع وبطلان
فكان المقصود الصلة وقد حصل وقت الهبة حتى لو وهب لامرأة ثم نكحها له
ان يرجع فيها ولو وهب لامرأة ثم ابانها فليس له ان يرجع لعدم العلاقة بينهما
في الاول وقت الهبة ووجودها في الثاني وقتها ذكر السابع بقوله وهلاك الموهوب
فانه اذا هلك تعذر الرجوع فلو ادعى الموهوب له الهلاك صدق بلا حلف
كذلك الكافي وضابطها اي ضابط الموانع حروف ضم مع خرقه ما خوذ مما قيل وموانع
عن الرجوع في الهبة يا صاحب حروف ضم مع خرقه فاللال الزيادة والميم متوحدان
والعين العوض والماء المخرج عن الملك والزائد الزوجية والناق القرابة ولها
الهلاك المخرق الطعن والمخرق لسان فكانه يشبهه لا مع بالسنان
وهب لاجله واجنبي عبدا فقبضاه اي الاخ والاجنبي العبد له اي الواهب
الرجوع في نصيب الاجنبي لان الهبة صحيحة في حقه لكون العبد قما لا يقسم
والامانع من الرجوع بخلاف الاخ فان القرابة فيه مانعة عنه وهب لرجل شيئا
وقبضه الرجل فوهبه الرجل العبد الاخر ثم رجع الثاني اورد عليه فلاقول
الرجوع لان الاول لما عاد الى الثاني بالرجوع لا بسبب جديد كان الاول
الرجوع فيه ولو تصدق به الثالث على الثاني ان كان فقيرا او باعه منه اذ كان
غنيا لم يرجع الاول لان هذا ملك جديد لعوده اليه بسبب جديد بخلاف الرجوع
لم يكن ثابتا في هذا الملك فلا يرجع كذا في المحيط ويرجع في استحقاق الهبة
والمراد الموهوب بنصف عوضها لانه لم يدفعه اليه الا يسلم اليه الموهوب
كله فادفات بعضه رجع بقدر كغيره من المعاوض لا في استحقاق ونصفه
يعني اذا استحق نصف العوض لم يرجع بشي حتى يرد ما بقي من العوض لانه
يصالح عوضا عن الكل ابتداء وباستحقاق ظهر انه لا عوض الا هو فيكون مخيرا

لأن حقه الرجوع لم يسقط إلا بسقوط كل العوض ولم يتم شيء من ذلك
 بقي من العوض يرجع في الكل وإن شاء أمسك الباقي ولم يرجع بشيء بخلاف ما
 إذا كان العوض مشروطاً بانتهاء تتم تبعاً فيوزع البدل على البدل فإذا استحق بعضه
 يرجع بما يقابل من العوض كذا في الأسرار ولو عوض نصفها يرجع بالنصف
 لأن التعويض ما منع فإذا وجد في النصف يستغنى بقدره لو باع نصفها
 ولم يبيعه يرجع في النصف لأن له الرجوع في الكل في البعض ولا يمنع
 مع النصف وإذا أي الرجوع إنما يصح بحيث يوجد الموهوب من يد الموهوب له
 بتراض من الطرفين أو حكم قاض لأن الرجوع في الهبة مختلف فيهم من رأى
 ومنهم من لا وفي أصله وها لا الوهاب إذا طالب بحقه فالموهوب له
 يمنع بملكه وفي حصول المقصود وعدمه خفاً من الجواز أن يكون مراده الثواب
 والتواد فعلى هذا يرجع لحصول المقصود من الجواز أن يكون مراده العوض
 فعلى هذا يرجع فلا بد من الفصل بالرضى والقضاء فصيح اعتاق الموهوب أي
 اعتاق الموهوب له العبد الموهوب بعد الرجوع متعلق بالاعتاق قبل القضاء
 لأنه لم يخرج من ملك الموهوب له إلا بالقضاء فصيح اعتاقه قبله ولم يضمن
 الموهوب له بهلاكه أي الموهوب بعد الرجوع قبل القضاء بعد المنع عن الوهاب
 لقيام ملكه فيه وكذا إذا هلك في يده بعد القضاء لم يضمن لأن أصل قبضه
 لم يكن موجباً لضمان المقبوض عليه وهذا دوام عليه واستدامة الشيء معتبرة
 بأصله ولكن ضمن به أي بهلاكه بعد القضاء والمنع أي منعه بعد القضاء
 وطلب الوهاب لأن الموهوب يكون مائة عند الموهوب له والمنع بعد الطلب
 يوجب الضمان في الأمانة ومع أحدهما عطف على قوله بتراض أي الرجوع
 بتراض أو حكم فسخ لعقد الهبة من الأصل وإعادة الملك القديم وصح الرجوع
 في المشاع القابل للتقسمة كنصف دار وهبت ولو كان هبة لما صح فيه تلف
 الموهوب في يد الموهوب له فاستحق فضمن لم يرجع على واهبه لأنها تترى فلا تخفى فيه

السلامة فبطل الرجوع لما منع ثم زال المانع عاد الرجوع بيانه أنه إذا بنا
 في الدار الموهوبة وبطل القاض يرجع الوهاب بسبب البناء فهدم الموهوب له البناء
 وعادت الدار كما كانت فله أن يرجع فيها بخلاف ما إذا اشترى عبداً بالخيار
 ثلثة أيام فحم العبد في مدة الخيار وتخاصم المشتري بالبيع في الرد وبطل القاض
 خفة في الرجوع بسبب المحمي في مدة الخيار وليس له أن يرد كذا في المحظ وهو بشرط العوض
 هبة ابتداء هذا إذا ذكر بكلمة عا بان يقول وهبت لك هذا العبد على
 أن تعوضني هذا الثوب وأما إذا ذكر بحرف الباء بان يقول وهبت لك هذا
 الثوب بعيدك هذا واللف درهم وقبله الآخر يكون بيعاً ابتداءً وانها ما لا يحل
 كذا في مشروع الهداية وغيره فاشترط قبضها أي العاقدين للعوضين يكون كل منهما
 هبة وبطلت بالشيوع كما هو حكم الهبة ولم تجز هبة الأب مال طفل بشرط كما
 لم تجز هبته به وبسبب انتهاء فتره بالعيب وخيار الروية ويستعقب الشفعة
 كما هو حكم البيع هذا عندنا وعند زفر والشافعي حرمه ابتداءً وانتهاءً لأن العبرة
 للمعا ولنا أنه أشتمل على وجهين فيجمع بينهما ما أمكن عملاً بالنسبة بين فان قلت
 الهبة تمليك عين بلا عوض والبيع تمليك عين بعوض فكيف يجمع بينهما وأيضاً
 التمليك لا يجري فيه الشرط وكذا في عقيد الشريعة قلت قد عرفت معنى كونها تمليكا
 بلا عوض كونها تمليكا بلا شرط عوض لا بشرط عدم العوض فلا ينافي كونها بيعاً
 وقد عرفت أيضاً أن الشرط المنافي للتمليك شرط فيه معنى الربو والقمار لا مطلق الشرط
 حتى لو قال بيعت هذا منك على أن يكون ملكك صبح البيع فيكون ما نحن فيه
 شرطاً ابتداءً نظراً للعبارة حتى لا يصير كالبيع لا زماً قبل القبض وشرطاً بمعنى
 العوض نظراً ليقول الشيخ بوفى على أحكام البيع حال البقاء وهب كبرياء فقهره
 الموهوب له لا يرجع فرق بين هذا وبين الغسل بانه القصار في زيادة متصلة
 دون الغسل كذا عبد كافر أسلم في يد الموهوب له وجارية عليها الموهوب له
 القرآن والكتابة ونحوها حيث لا يرجع الوهاب في هذه الصورة لأن بالإسناد

وتعليم القرآن ونحوهما ازيد للموهوب فبطل الرجوع وكذا ثم وهب بقصد
 فحمل الموهوب له بالبلغ حيث بطل حق الرجوع بزيادة متصلة في قيمة الموهوب
 تصدق على غنى أي قال الغني تصدقت عليك هذه الدراهم او وهب
 لفقير أي قاله وهبتك هذه الدراهم لا يرجع اعتبار اللفظ في المسئلة
 الاولى والمعنى في الثانية كذا في كذا **فصل** وهب امة الاحلها او على
 ان يخرجها على او يعقها او يستولدها او وهب دارا او تصدق بها على
 ان يؤدى شيئا منها عليه او يعوضه في الهبة ولصدقة شيئا منها صحت
 اي الهبة لانها لا تبطل بالشرط الفاسد كما مر في النبي عليه السلام اجاز العري
 وبطل الشرط كما سياتي وبطل الاستثناء اي استثناء الحمل لانه انما يعمل
 انما يعمل في المحل الذي يعمل فيه العقد وقد عرفت ان هبة الحمل لا يجوز فلا يجوز
 استثناءه ايضا وبطل الشرط لمخالفته مقتضى العقد وهو بثوث الملك
 مطلقا فاذا اعتبر الشرط المذكورة تقيدها وهو ينافي الاطلاق واعتراض
 الزيلع على قولهم او يعوضه شيئا منها بان المراد به اما الهبة بشرط العوض وهي
 والشرط جائز ان فلا يقيم قوله بطل الشرط وان اراد به ان يعوض عنها شيئا
 من العين الموهوبة فهو تكرار محض لانه ذكره بقوله على ان يرث شيئا منها
اقول تختار الشق الاول قوله وهي الشرط جائز ان ممنوع وانما يجوز ان اذا
 كان معلوما كما عرفت من المباحث السابقة وصرح به بعض شراح الهداية
 وكذا الحال في الصدقة اعتق حملها او وهبها صحت الهبة في الام لان الجنين
 لم يبق على ملكه فلم يكن الموهوب مشغولا بملك الوهاب بخلاف التدبير
 يعجز عن حملها او وهبها لم تصح الهبة لان الحمل يبق على ملكه لا يجوز تعليق
 بشرط الابكايين اي بشرط كايين فلو قال لمد يوفيه اذا جاء فانت بري منه اي
 من الدين بطل الابراء لانه تعليق بشرط محض ولو قال لمد يوفيه ان كان لي عليك
 دين ابرئك منه وله عليه دين صح الابراء لانه تعليق بشرط كايين فيكون تجيزا

جاز العري

جاز العري الرقي العري ان يجعل داره لآخر مدة عمره واذا ما برده عليه فيصح
 التمليك وبطل الشرط والرقي ان يقول ان مت قبلك فهي لك فيكون عليك
 مضافا الى زمان وهو من الارتقاب وهو الانتظار كانه ينتظر موته فلا يصح
 لعدم التمليك في الحال وقال ابو يوسف رحمه الله يصح الرقي ايضا بناء على انها تمليك
 للحال فاشترط الاسترداد بعد موته فيكون النزاع لفظيا **كتاب الاجارة**
 لما فرغ من مباحث تمليك العين بلا عوض شرع في مباحث تمليك المنفعة بعوض
 فقال هي لغة فعالة من اجر تاخر من باطل وضربا لاسم الاجارة وهي ما يعطى
 من كراء الاجير وشرعا تمليك نفع بعوض وانما عدل عن قولهم تمليك نفع معلوم
 بعوض كذلك لانه ان كان نفعه في الاجارة الصحيحة لم يكن مانعا لتناوله
 للفلسفة بالشرط القلند وبالشع الاصيل وان كان نفعه لا يتم لم يكن تقييد النفع
 والعوض بالمعلومية صحيحا وما اختير هنا تعريف الاعم كما ان تعريف البيع كان كذلك
 عين او دين او نفع الاولان ظاهران واما الثالث فيساقى توضيحه وتنفق باعرك
 هذه الدار شهر ابدا او وهبتك منافعها يعني ان الاجارة تنفق بلفظ العارية
 حتى لو قال الغير اعركك هذه الدار شهر ابدا وقبل المحاط كانت اجارة صحيحة
 واما العارية فلا تنفق بلفظ الاجارة حتى لو قال اجرتك هذه الدار بلا عوض
 كانت اجارة فاسدة لاجارة ولو قال وهبتك منافع هذه الدار شهر ابدا يجوز
 ويكون اجارة كذا في الفتاوى الصغرى واختلف في انعقادها بلفظ البيع
 ذكر شيخ الاسلام ان فيه اختلاف المشايخ وقال اذا قال المرء لغيره بعثت نفعي
 منك شهر العمل كذا فهو اجارة وعن الكرخي ان الاجارة لا تنفق بلفظ البيع
 ثم رجع وقال تنفق كذا في الخلاصة ويعلم النفع ببيان المدد طال او قصرت
 كالسكنى والزراعة مدة كذا اي كذا الدار وكذا دارة الارض مدة كذا او ببيان
 العمل كالصياغة والصنع والحيازة ونحوها والاشارة عطف على بيان العمل
 النفع ايضا بالاشارة كقول هذا النفع فان النفع ليس بمشار اليه لكن يعلم

لا خيار في الاجارة التي هي الاجارة الفاسدة
 سكا كما يشترك والدار واراد حصته
 ان يسأجره لا بالبيع الطارى كما
 يستحق الدار المستأجرة

من الإشارة انه الفعل المخصوص لا يلزم الاجر بالعقد اي لا يملك بنفس العقد
ولا يجب تسليمه به عينا كان او دينا لان العقد معاوضة واحدة العوضين منفعة
تحت شيئا فشيئا والاخر مال فيقتضي المعاوضة المساواة من ضرورة الترخي
في جانب المنفعة الترخي في البديل تجيله بان يعطيه قبل حلول الاجل فانه يكون
هو الموجب بالعقد حتى لا يكون له حق الاسترداد او شرطه اي بشرط تجيله
حال العقد فانه واجب والاستيفاء اي استيفاء المنفعة المعقود عليها
فان الاجر يجب ايضا او تمكنه من اى من الاستيفاء وفرع على هذا بقوله
فيجب اى الاجر لدار قبضت ولم يسكن بوجود التمكن من الاستيفاء ويقول
ويسقط الاجر بالغصب اى اذا غصبها غاصب من بين يقط الاجر لغيره
طلب الاجر والارض لكل يوم وللدابة لكل مرحلة والقبيل ان يطلب لكل
عشيرة تحقيقا للمساواة كما عرفت لكنه يقضه المخرج اذا لا يعلم حصته
الامتنة فرجع الى ذكر الخياطة ونحوها يعني للمخرج طلب الجرة وهذه الصناعات
اذا فرغ من العمل لكل يوم وان عمل في بيت المبتاجر حتى اذا عمل في بيت المبتاجر
ولم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجر على ما في الهداية والتجريد وذكر في البسوطيين
والقواعد الظهيرية والخيرة وشروح الجامع الصغير انه اذا احاط البعض
في بيت المبتاجر يجب الاجر له بحسب حاجته اذا سرق الثوب بعد ما حاط بعضه
يستحق الاجر بحسب حاجته اي للحاجة اطلب الاجر للخبرة في بيت المبتاجر
بعد اخراجه من التنوير فان احرق بعهده فلا اجر ولا غرم للمبتاجر لان الاجر والضمان
لا يجتمعان وقوله لا اجر ويغرم قال في الوقاية فان احرق بعهده ما اخرج فلا اجر
وقوله لا ولا غرم فيها قال صمد الشريعة اى في الاحراق بعد الاخراج وقوله
اقول فيه بحث اما اوله فلا نه مخالف لما في شروح الهداية في مقابل الاخراج
غرم ما حرقه في غاية البياث انما قيد بعدم الضمان في صورة الاحراق بعد الاخراج من التنوير
لانه اذا احرق قبل الاخراج فعليه الضمان عند اصحابنا جميعا واما ثانيا فلا نه مخالف

للقاعدة المقررة الا في ذكرها من الاجر المشترك بضمن ما تلف بعماله فان قيل وضع
المسئلة فيما اذا خيف في بيت المبتاجر وذلك يمنع ان يخبره بغيره فيكون اجيرا
حاضرا ويجوز ان ما تلف لا يضمن قلبا قد صرح الشرح بانه اجير مشترك
حيث قالوا اجير الواحد من وقع العقد فحقه على المدة بالتخصيص كما سبقت
كم ان تاجر نهر الخدنة على ان لا يخدم غيره وما نحن فيه مستاجر على العمل بالارباب المدة
ولا مدخل للفعل في بيته فكان اجيرا مشتركاً ولذا غيرت العبارة الى ما ترى ومنشأ
هذه المهفوة ان صاحب الهداية قال ولو احرق او سقط من يده قبل الاخراج فلا اجر
له لهلاكه قبل التسليم فان اخرجه ثم حرقه بغير فعله فلا اجر له صاعداً
بالوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم يوجد منه الخيانة فجعل صاحب الوقاية قوله
ولا ضمان عليه متعلقاً باقبل الاخراج ايضا فلزم ما لم يحمده ملهم الضمان واليه الرجوع
والثاب من لعملة اثر في العين كالصباغ وقصاير بقصير بالنشا ونحوه
فيده ليكون لعملة اثر واحترزه عن غسل الثوب كملية في مجلس العين للاجر
لان المعقود عليه وصفه في المحل فكان حق الجير الاستيفاء البذل كما في البيع
فلا غرم من رضاع العين بغيره لانه امانة في يده ولا اجر له لان المعقود عليه هلك قبل القبض
ومن اثر لعملة كالحمل والملاص وغسل الثوب بغيره ما ذكره الجير له اى للاجر
ذكر في النهاية ان القصار اذا لم يكن لعملة الا ازالة الدرن اختلفوا فيه والاصح
ان له حق الجير على كل حال لان البياض كان مستترا وقد ظهر بفعله بعد ان كان
هاكبا بالاستتار وقصار كانه حدث بالاطهار وغمره الى الجامع الصغير لقاحا
بخلاف مراد الاقوي حيث يكون له حق جبه وان لم يكن لعملة اثر في العين فانه
كان على اثره الهلاك فكانه احيان وباع منه بالجعل ان شرط عمله لا يستعمل
غيره لان المعقود عليه العمل من محل معين فلا يقوم غيره مقامه بخلاف التسليم
فان المعقود عليه هناك العين لا العمل فحان العمل غيره والاى ان لم يشترط عمله جاز
استعمال غيره لان الوجوب عليه احداث المعقود عليه ويمكنه الايفاء باستعمال غيره

استاجر جليلي بعباله فابعضهم فجاء بمن بقي فله الاجر بحسب الله كان عياله
 معلومين لانه اوفى بعض بعض المعقود عليه فيستحق العوض بقدره والاى
 ان لم يكن عياله معلومين فكله اى له كل الاجر قسط استاجر جليلي بعباله
 قسط او زاد الى زيدان رده القسط والزاد بموته اى زيد وغيبته ذكره في النهاية
 لاشئ له اى لا يجبر على الكفار فعلة لانه المقصود اوسيلة اليه وهو
 العلم بما في الكتاب كالحكم تعلق به وقد نقض بالعود فيقسط الاجر فصارت كالحق
 اذا حاط الشئ بنقض فانه لا اجرة وكذا الزاد فانه بالعود نقضت يد المعقود عليه
 فان رفع القسط الى ورثته في صورة المتوالم من الماله اذا حضر في صورة الغيبة
 وجب الاجر بالذهب بالاجماع وهو نصف الاجر المسمى لانه اى باقضى ما
 في وسعه وان وجده ولم يوصله لا يجب شئ لان انتفاء المعقود عليه وهو
 الايصال وصح استيجار دار او دار كان بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعار
 فيهما التكني فينصرف اليه فانه لا يتفاوت فيصح العقد وله كل عمل
 لا يطلو في سوى موهن البناء كالقصار لان فيه ضرر ظاهر فيقتيد العقد
 بما وراء هاد الالة وارض عطف على ارض استيجار ارض لبناء او غير
 لانه منفعة معلومة يقصد بعقد الاجارة عادة فاذا مضى المدة قلعه
 اى البناء ولم الارض فارغة الا ان بعض المجر قيمته اى قيمة البناء ونحو
 مستحق القلع فان ضمن بتملكه بالارض الميشتاجر ان نقض لقلع الارض
 والافريضاه او يرضى المجر تركه فيكون البناء والغرس لصاحبها والارض
 لصاحبها والزرع اذا انقضت مدته لا يجبر على قلعه بل يترك باجر المثل
 الى الزيد ذلك لانه نهانة معلومة فامكن رعاية الجانبين فيه والربطه
 كالشجر لان لها بقاء في الارض ليست كالزرع وقد علم حكم الشجر اوداية
 عطف على ارض اى صح استيجار دابة للركوب والحمل بفتح الحاء واستاجر ثوب لللبس
 ان بين الركوب والحمل كسر الحاء واللابس قال في الكفر والدابة للركوب والحمل

استاجر جليلي بعباله
 استاجر جليلي بعباله
 استاجر جليلي بعباله

استاجر جليلي بعباله
 استاجر جليلي بعباله
 استاجر جليلي بعباله

والثوب ليس عطف على الدور في قوله صح اجارة الدور ففهم منه ان اجارة الدابة
 وما عطف عليه جائزة مطلقا وقد قال في الكافي فان لم يبين من يركبها او ما يحمل عليها
 او من يلبسها فالاجارة فاسدة ولهذا قلت ان بين الركوب الخ فان عم بان قال على
 ان يركب او يلبس من شاء او يحمل ماشا اركب واللبس من شاء وحمل ماشا لوجود
 اذن للموجر ولكن اذا ركب نفسه او اركب احد ليس له ان يركب غيره لانه
 يعين مراد من الاصل فصارت كانه على ركوبه ابتداء كذا في الكافي وان خصص
 براكب ولا يفسر مخالف ضمن لانه تعدد كل ما يختلف بالمستعمل كالفسطاط
 حتى لو استاجر فردعه الى غيره اجارة واعارة فنصبه فيمكن فيه ضمن عند الوفاء
 لتفاوت التمسك في نصبه واختيار مكانه وضربا وتارده وعند مجر لا يضمن
 لانه التكني فيصارت كالدار وفيما لا يختلف بالمستعمل بطل التقييد لانه غير مقيد
 فان سمي في الحمل نوعا وقد اكثرت له اى المستاجر حمل مثله في الضرر وان سمي بوا
 وزنا والاخف كالسمسم والشعير لا الاضر كالمخ والمخيد حتى اذا استاجر يحمل
 عليها اقتسامها فليس له ان يحمل عليها مثل وزنه حديث لانه ربما يكون اضر بالدابة
 لان الجريد يجمع في موضع من ظهرها والقطن يثبت على ظهرها وضمن ياردا في
 رجل ان ذكر ركوبه اى ركوب نفسه نصف قيمتها بلا اعتبار النقل بين المردف
 والردف فان الخفيف الجاهل بالعرفية يكون اضر من الثقيل العالم بها
 ذكر الاردا في لانه لو ركبها وحمل على عانقه غير ضمن جميع القيمة وان كانت
 الدابة تطيق حملها لان نقل الركوب مع الذي حمله يمتعا فيكون اشق على الدابة
 اما اذا كانت لا تطيق فجب ضمان عليا لحوال كلها وقد يقول رجل لانه
 لو ارد في صبي لا يستمسك ضمن ما زاد النقل وان كان صبي استمسك فهو
 كالرجل كذا في الكافي وضمن بالزيادة على حمل معلوم ما زاد ان طاق حمل
 اى ضمن قدر ما زاد على قدر الحمل للعلوم في النقل لانها هلكت بما دون فيه
 وغير ما دون فيه والسبب الثقل فان قيمتها عليها والاى ان لم تطوق حمل مثله

ضمن كل قيمتها لعدم الاذن فيه فيكون هالكها كها بضره اي الركب وكبحه
 وهوان يجزئها الى نفية لنقف ولا تجزئ فانه يضمن بها لان الاذن مقيد بشرط
 السلامة لتحقق السوق بدونه وجوازه بها اي الذبابة عما اي من مكان استأجر
 البيرو ولو ضل به ذاهبا وجائيا اي للذهاب والمجيئ ورد هاليه عطف على جواز
 يعني ان استأجره الى موضع فجاوزه بها الى مكان آخر ثم ردها الى الاول ثم نفقت
 فهو ضامن قيل تاويل هذه المسئلة اذا استأجرها ذاهبا لاجابا ينسحق العقد
 بالوصول الى الاول فلا نصير بالعود مردودة الى يد المالك معناه اذا استأجرها
 ذاهبا وجائيا يكون بمنزلة المودع اذا خلف في الوديع ثم عاد الى الوفاق
 وقيل الجواب يجري على الاطلاق والفرق ان المودع مأمور بالحفظ مقصود افيق
 الامر بالحفظ بعد العود الى الوفاق فيحصل الرد الى نايب المالك وفي الاجارة
 والعارية يصير الحفظ مأمورا به تبعا للاستعمال مقصود اذا انقطع
 الاستعمال لم يبق هو نايبا فلا يبرأ بالعود قال في الهبة هذا الصحيح وقال
 في الكافي الاول اصح ونزع اي ضمن نزع سرج حمار مكترى وكافه يعني اذا كترى
 حمارا مسترجا ونزع سرجه وكفه يضمن مطلقا اي سواء كان الاكاف مما يؤكف
 هذا الحمار مثله او لا واما الثاني فظاهر واما الاول فلان الاكاف ليس من جنس
 السرج لاختلاف صورته ومعناها فيضمن القيمة اذا اعطيت كما اذا عمل الحديد
 مكان الخنطة واسرجه بما لا يسبح الحمار بمثل حيث يضمن كل قيمة لانه يعد
 اتلا فاللذات كمن ابدل الخنطة بالحديد وسلوك اي ضمن احوال قيمة متاع حملة
 بسلوك طريق غير ما عينه المستأجر لكن الناس يسلكونه ايضا وقد تفاوتوا
 اي الطريقان بالطول والقصر والصعوبة والسهولة حتى لو لم يتفاوتا
 فلا ضمان عليه ان هلك اذا لا فائدة في تعيينه مع اوبى لول ما لا يسلكه الناس
 اي يضمن ايضا بسلوك طريق لا يسلكه الناس لصحة التقييد وحصول المخالفة
 وحمله في البحر يعني اذا حمله في البحر فمأجمله الناس ضمن اذا تلف لان البحر متلف

حتى ان المودع ان يسافر بالوديع في البر والبحر وله اي للحمل الاجرة في الصور
 المذكورة ان بلغ سائما المنزل للحصول المقصود استأجر ارض الزرع برفوع
 رطبة ضمن ما نفقت لان الرطبة اعم ضرر من البر لان انتشار عروقها فيها
 وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا لبر فيضمن ما نفقت بل اجرة لانه صار
 غاصبا حيث اشتغل بجريه اخر غير ما امر به دفع ثوبا الى خياط فيخيطه
 قبضا فحاطه قبضا خيرا للدفع ان شاء ضمن قيمة ثوبه واخذ القبا باجر
 مثله ولم يرد على المسمى قبل معناه القرطن الذي هو ذو طاق لانه يستعمل
 استعمال القمص وقيل هو مجري على اطلاقه لانها متقاربان في المنفعة
 لانه يشد وسطه وينتفع به انتفاع القمص فقيمة الموافقة والمخالفة فيميل
 الى الجهتين شاء لكن يجب اجر مثل القصور جهة الموافقة ولا يجاوز به الدفم
 المستحق كما هو حكم الاجارة الفاسدة دفع غلامه الى حايك مدة معلومة ليعلم
 النسخ على ان يعطى الاستاد للمولى كل شهر كذا جاز ولو لم يشترط على احد اجر فبعد
 تعلم طلب الاستاد من المولى احرا وهو منه اي للمولى من الاستاد ينظر الى عرف البلدة
 فذلك العمل فان كان العرف يشهد بالاستاد بحكم باجر المثل تعليم ذلك العمل
 وان كان يشهد للمولى باجر مثل الغلام على الاستاد وكذا لو دفع ابنه ذكره
 قاضيه ان **باب الاجارة الفاسدة نفقة** بامور ذكر الاول بالشرط
 المفسد للبيع لان المناقعة يكون لها قيمة بالعقد وتصير به مالا يعتبر الاجارة
 بالمعاوضة المالية دون سواها من النكاح والصلح عن دم العمد ونحوها
 ذكر الثاني بقوله وشيوع بان يوجر نصيبا من داره او نصيبه من دار مشتركة
 من غير شركه وانما قيد لان المقصود منها الانتفاع وهو امر حتى يمكن المشاع
 ولا يتصور تسليمه فلا يجوز بخلاف البيع لان المقصود به الملك وهو امر حكيم يمكن
 في المشاع فلا يجوز يجوز الاصل اخر زيه عن الشيوع الطارفة لانه لا ينفذ الاجارة
 في ظاهر الرواية كما اذا اجر كل الدار ثم فسح في النصف واجر رجلان دارها

فان احدهما او بالعكس الامن خريكة فان كل منفعة ح تحت علم ملكه فالبعض
بحكم الملك الحقيقي والبعض بالاجارة فلا يظهر معنى الشبوع وانما يظهر الاختلاف
في حق السبب ولا عبرة لاختلاف السبب مع اتحاد الحكم فاذا لم يظهر الشبوع صح العقد
على انه لا يصح في رواية عن ابي خنيفة ربح كذا في الكافي وذكر الثالث بقوله وجهالة
المسمى بان كانت الاجرة ثوبا او دابة بلا تعيين وذكر الرابع بقوله وعدم
التسمية بان قال اجرتك داري شهر او سنة ولم يقل بكذا ونفسد ايضا
اذا استأجر حانوتا او دارا سنة بمائة درهم على ان يرميها المتأجر ويكون
على المتأجر اجر المثل بالغاما بالغ لانه لما شرط المومة من الاجر في صير الاجر
مجهولا ذكره قاضي خان وانما لم يذكره هنا لدخوله تحت قوله وجهالة المسمى
فان فسدت بهما اي هتبت لآخرين وجب اجر المثل باستيفاء المنفعة اذ قبل استيفائها لا يتحقق
الاجر بالغاما بالغ والاى ان لم تنقب بهما بل بالشرط والشبوع لم يزد اجر المثل على المسمى اي
اذا كان اجر المثل زيدا على المسمى ليجب الزيادة لانها ماضيا باسقاط حقها حيث سماه الاقل
وينقص عند اى ان كان اجر المثل ناقصا عن المسمى فيجب للمسمى بقدر النقصية وانما
لزم اجر المثل في الف باهما بالغاما بالغ ولم يزد على المسمى في النفس بغيرهما لان المنافع
لا قيمة لها في نفسها عندنا وانما يتقوم بالعقد وشبهة فاذا لم يتقوم في نفسها وجب
الرجوع الى ما قامت به في العقد وقطع ما زاد عليه لرضاها بالقاطه واذا جهل المسمى
او عدم التسمية انتفى المرجع وجب الواجب الاصل وهو وجوب القيمة بالغة ما بلغت
هكذا ينبغي ان يتقرر هذا الكلام فان عبارة القوم مضطربة في هذا المقام فان اجرة
تفريق على قوله وجهالة المسمى بعيد مجهول فسكن مدة كيتة اشهر مثلا لم يدفعه
اي العبد فعليه للمدة اجرة المثل بالغاما بالغ وينسخ في الباقي من المدة اجرة دار كل شهر
بكذا صح في واحد فقط وفي الثاني اذا لا يمكن تصحيح العقد على جملة الشهور ولجهالتها
ولا على ما بين الادنى والكل لعدم اولى به بعضها من بعض فحين الادنى اذا تم الشهر
الادنى فكل منهما ان ينقض الاجارة لانتهاء العقد الصحيح وفي كل شهر سكن في اوله فانه

اذا سكن

اذا سكن ساعة من الشهر لثاني صح العقد فيه ولم يكن للمؤجر ان يخرج منه ان ينقض الا بعد
وكل شهر سكن في اوله لان التراضي منها بالعقد يتم بالسكن في الشهر فثان وهذا
هو النقيض وقد مال اليه بعض المتأخرين وظاهر الرواية لكل منهما الخيار في البيلة الاولى
من الشهر الداخل ويومها لان ذلك رأس الشهر وفي اعتبار الاول نوع خرج الا بيسمى
الكل بان يقول اجرت سنة اشهر كل شهر بكذا متعلق بالسنتين معا يعني
ان بين جملة الشهور وعين حقصة كل منها جازا العقد لان المدة صارت معلومة
فارفع المانع من الجواز اجرة هاسته بكذا صح وان لم يسم اجر كل شهر لان المدة معلومة
الاى ان اجارة شهر واحد يصح وان لم يسم قسط كل يوم او المدة ما سمي بل يقول
من شهر رجب من هذه السنة والاى ان لم يسم شيئا فوق العقد لان الاوقات
كلها في حكم الاجارة سواء وفي مثل يتعين الزمان الذي يعقب تمام الاجال
بان باع الى شهر واليمان بان يخلف كيكلم فلا ناحيت اعتبر فيها الابتداء
بعد الفراغ من التكلم فان كان العقد حين يهل الهلال عشر الاهلة اى شهر
السنة كلها بالا هلال لان الاهلة اصل في الشهور قال الله تعالى هي موفيت للناس
والاف الايام لان الاصل ان تعذر بصر الى البدر استأجر عبد باجر معلوم
وبطعام لم يجز لجهالة بعض الاجزاء جاز اجارة الحمام فجاء اخذ اجرة
لما روى عن النبي عليه السلام دخل الحمام في الخفة ولتعارف الناس والحمام
لما روى عن النبي م احتجم واعطى اجرة له والطير باجر معين والقبيل لا يصح
لانها ترد على استهلاك العين وهو اللبن فصار كاستئجار البقرة والشاة ليشرب
لبنها او البستان ليأكل ثمها وجه الاشياء ان قوله تعالى فان ارضعن لكم فأنوا
اجورهن وعليه نفقة الاجماع وقد جرى به التعامل في الامصار بل انكر ولا سلم
ان العقد ورد على استهلاك العين بل على المنفعة وهي حضانة الصبي وتلقينه ثديها
وتربيته وحذمته ولبن تابع وانما لا يتحقق الاجرة اذا ارضعت بلبن الشاة
لم تات بالعمل الواجب عليها لانه لا يجازي لبن ارضاع وطعامها وكسوتها

وعندهما لا يجوز للمجهالة وله ان الجهالة انما تفيد العقد لا خصاها بالثأر
وهنا ليس كذلك لان العادة بين الناس التوسعة على الاطراف لان منفعة ذلك
ترجع الى اولادهم وللزوجة وطؤها الا في بيت المتاجر الا باذنه يعني ليس
للمتاجر ان يمنع زوجته من وطؤها لان الوطء حق الزوج فلا يتمكن في ابطاء
حقه لكن المتاجر يمنع من وطؤها منزله لان المنزل ملكه فلا يجوز له ان يدخل
بلاذنه وله اي الزوج في نكاح ظاهر بين الناس وعليه شهود في غيرها اي
اجارة الظير لو بغير اذنه سواء كان الزوج ممن شانه ان يكون امرته ظير
اولا لان هذه الاجارة توجب خللا في حق الزوج وللزوج ان يمنع امرته عما
يوجب خللا في حقه وفيما اي في نكاح غير ظاهر بل باقرارها لا اي ليس له ان يفسخ
الاجارة لان العقد قد لزوما وقولها غير مقبول في حق من استأجرها وجاز
للمتاجر في غيرها ان مرضت او حبلت لان لبنها يضرب بالولد وعليها غيل
الصبي ونيا به وصلا ح طعامه وهذه لان العادة ان الظير هي التي تقوى
هذه الامور فصار ذلك كامشروط لاثمن شئ منها اي من الثياب والطعام
والدهن وهو اي ثمنه واجره اي اجر عمل المرضعة وارضاعها على ابيه ووقع
على هذا بقوله فان ارضعته بلبن شاة او غدته بطعام ومضت المدة
فلا اجر فان اجر الارضاع لما كان على الاب كترك الارضاع حرما ناعن الاجر
فان الارضاع هو اشرب الصبي لبنها باذنه حلية نذرها في فمه ولذا قال صاحب الهداية
فان هذا الجار وليس بارضاع فقولهم فان ارضعته تكون من قبيله المشكك بخلاف
ما اذا دفعته الى حاد متهما حتى ارضعته حيث تستحق الاجر كذا في الكافي
ولم نصح الاجارة للاذان والامامة والحج وتعليم القرآن والفقه والغناء والملاحة
والنوح وفي المحيط في كتاب الاستحباب اذا اخذ المال بلا شرط يباحي لانه اعطاه مال
عن طوع بلا عقد وعسب النيسر وهو ان يجر في الاذن والاذان والمراد اخذ الاجرة
عليه والاصل ان الاجارة لا يجوز عندنا على الطاعة والمعاش كمن لما وقع الفتوى

في الامور الدينية جوزها المتأخرون ولذا قال ويفتق اليوم بصحتها الى الاجارة
لتعليم القرآن والفقه والامامة والاذان ويجبر المتاجر على دفع الاجر ويجوز
وعلى الخلوة المرسومة وهي هدية تهدي الى المعلمين عاروس بعض سور القرآن
سميت بها لان العادة اهداء الخلاوي تفسد الاجارة ان دفع الاخر غير لا ينسحب
ببعضه واستأجر حمار الجمل داه ببعضه اي بعض الزاد او ثور ابطن
بره ببعضه فقهه هذا الاجر يسمى قفيز الطحان وقد نهى النبي ص لانه جعل
الاجر بعض ما يخرج من عمله والا لان في معناه او من خبز الله كذا اليوم
بكذا اي اذا استأجر رجلا لخبز له هذه العشرة الا صوع من الدقيق اليوم
بددهم فسد عند خبز له لجهالة العقود عليه لان ذكر الوقت يقتضي كونه
للمنفعة وذكر العمل مع تقدير الدقيق يقتضي كونه العمل ولا ترجع لاحد مما على الآخر
مع ان نفع المتاجر في وقوعها في العمل لانه لا يستحق الاجر الا به لكونه اجبر مشتركا
ونفع الاجير في وقوعها على المنفعة لانه يستحق الاجر بمضي المدة عمل ولا يفسد
العقد ولو كان المعقود عليه كليها اي يعمل هذا العمل مستغرقا لهذا اليوم فهو
غير مفقود عادة وعن ابي حنيفة انه اذا سمي عملا وقال في اليوم جاز الاجارة لان
للفقير التقدير المثل فلا تقتضي الاستغراق وكان المعقود عليه هو العمل وهو معلوم
او ارضاء بشرط ان يبينها او يكرها نهارها او يستغرقها لان اثر هذه الافعال
تبقى بعد انقضاء المدة وليست من مقتضيات العقد وفيه نفع صاحب الارض
فتفسد كالبيع بخلاف استأجرها على ان يكرها او يزرعها لانه شرط يقتضيه
العقد فينتفع صاحب الارض بغيره كالبيع بخلافه لان الزراعة مستحقة
بالعقد وهي لا تنافي بالاسقي والكذب فلا تفسده وبلا ذكر زراعتها
او ما يزرع فيها لم تصح اما الاول فلان الارض تستأجر للزراعة والبناء والغرس
فالم يبين شيئا منها لم يعلم المعقود عليه لان بعث المجرى بان يقول على ان يزرع
مثلث في نصح لوجود الاذن منه ولو زرعها بلا ذكر المزرعة او ما يزرعه

فمضى الاجل عاد العقد صحيحا وله المسمى لارتفاع الجهالة بالرضا عند قبيل تمام العقد
استاجر حمارا له بغداد ولم يستم حمله فحمل معقدا فهلك لم يضمن لان الاجارة
فاسدة والعين امانة ولم يوجد التعدي وان بلغ المكان المعهود فله المسمى من الاجر
استخيرا والقبيل ان يجب اجر المثل لانه وقع فاسدا وجب الاستخرا بالجهالة
ارتفعت قبل تمام العقد فاذا تنازع اى العاقدان قبل الزرع في الصورة الاولى
والحمل في الصورة الثانية فنحن الاجارة يعني فسخا القاضى دفعا لفسا
وان تعدى المستاجر على الدابة وضمن وحمل طعاما متركا بينه وبين آخر
فاستاجر احدهما الاخر وحماره الى مكان كذا فحمل الطعام كله فلا اجر له
لالمسمى ولا اجر المثل ما في الاول فلما انقرضت الاجرة والضمان لا يجتمعان وما في الثاني
فالان العقد ورد على ما لا يحتمل الوجود فبطل كاجارة ما لا منفعة له
لان المعقود عليه حمل التصرف في الشايح وحمله غير متصور لانه فعل حتى
لا يتصور في الشايح من حيث انه شايح بخلاف البيع لانه تصرف شرعي
وهو محتمل كما في المحمود في الطريق يعني اذا استاجر دابة ثم جدد الاجارة في بعض
الطريق وجب اجر ما ركب قبل الانكار ولا يجب الاجر لما بعده عندنا فيكون لان
بالجود صار غاصبا والاجر والضمان لا يجتمعان وعند محمد ربه يجب لاجرك كله
لانه مبلم من الاستعمال فقط بالضمان قوله وعقد الاجارة قائم لان الاجارة
لا تنسخ به وحده فوجب له الاجر المسمى على المستاجر لانه التزمه بذلك اجارة
النفع بالنفع يجوز اذا اختلفا وان اتفقا لا يعني اذا اجر دابة ليس كما يكره في دار
او دابة يركبها بركوب دابة اخرى او ثوبه بلبسة بلبس ثوب اخر لم يجر
عندنا لان المعقود عليه ما يحد من النفعة وذا غير موجود في الحال
فاذا اتفقا الجنس كان كبدالة الشيء بجنس زينة والجنس بانفراده محرم
النساء عندنا بخلاف ما اختلف الجنس لان النساء في مختلف الجنس ليس محرم
كذا في الكافي **اقول** برد على ظاهره ان قوله لان النساء في الجنس مختلف

جمع للمصنف بعد ذلك فقط

ليس محرم مخالف لما قال في باب الربوا ان وجد القدر والجنس حرم الفضل
والنساء لوجود العلة وان وجد احدهما وعدم الاخر حل الفضل
وحرم النساء مثل ان ياتهم ويأفروا في شجرة وان عد ما حل الفضل
والنساء فان البر والشجر جنسان مختلفان وقد عدم النساء فيه ودفعه ان مرده
بالجنس المختلف ما لا يكون فيه قدر كبيع حنفية بر حنفية شجرة حيث جاز فيه
النسبة لا اختلاف في الجنس وانتفاء القدر كما في بايه وهمنا كذلك فان جنس البيع
اذ اختلف وليس المبيع من المقدرات الشرعية لم يحرم النساء لان انتفاء خبر في العلة
فيكون هذا خلافا في قوله وان عد ما حل الفضل والنساء وقد عطل المحيط عدم
المحرم اذا اتفقا بالجنس بان المنافع معدومة في الطرفين فكانت نساء لا عينها والنسج
فهي مع الكافي بالكلية الا انه خصصه بخلاف الجنس **باب** من اجارة
الاجير نوعان احدهما الاجير المشترك وثانيهما الاجير الخاص وسيأتي بيانه
الاول من يعمل لالواحد كالحياط ونحوه او يعمل له اى للواحد عملا غير موقت
فانه اذا استاجر رجلا واحدا للحياطة والخبرة في بيته غير مقيد بيوم او بزمان
كان اجيرا مشتركا وان لم يعمل لغيره او موقفا بلا تخصيص يعني اذا استاجر رجلا
لوعى غنمه شهر ابدىهم فهو اجير مشترك لان يقول ولا ترع غنم غيري
في بصير اجير وحده وسباني تحقيقه وانما يستحق اى لا يستحق الاجير المشترك الاجر
الابعمله كالصباغ ونحوه لان الاجارة عقد معاوضة فتنظر المساواة بين
العوضين فالمل يملك المعقود عليه المستاجر وهو العمل لا يملك للاجير العوض
وهو الاجر ولا يضمن ما هلك معا فيده سواء هلك بسبب يمكن التحرز عنه
كالسرقة او بما لا يمكن كالحرق الغالب والفارق لان العين امانة عنده لانه قبضه
باذن المالك لمنفعة وهي اقامة العمل فيه له فلا يكون مضمونا عليه كالمودع
واجير واحد وان وصليته شرط عليه الضمان لانه شرط لا يقتضي العقد وفيه
نفع لاحد العاقدين اما فيما لا يمكن التحرز عنه فبالاجماع وفيما يمكن فعلى الخلاف

فَعَنْدَهُمَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ بَيْتٍ مَا ذَكَرُوا فِي الْمَتَأَخَّرُونَ
بِالصَّحاحِ عَلَى النِّصْفِ لِاخْتِلَافِ الصَّحَابَةِ وَصِيْفِهِ كَذَلِكَ الْعَادِيَّةُ بِأَيِّضٍ مَا هَلَكَ
بِعَمَلِهِ كَالْحَرْقِ أَوْ حَرْقِ الثَّوْلِ الْحَاصِلِ مِنَ الدَّقَائِقِ الْقَصَارِ وَزَلَقِ الْحَالِ فَإِنَّ التَّلَفَ
لِلْحَاصِلِ مِنْ زَلَقِهِ حَصَلَ مِنْ تَرْكِهِ التَّنْبِيْثُ فِي الشَّيْءِ وَانْقِطَاعُ حَبْلِ تَنْبِيْثِهِ لِلْحَمْلِ
فَإِنَّ التَّلَفَ لِلْحَاصِلِ مِنْ تَرْكِهِ التَّوْبِيْخُ فِي شَدِّ الْحَمْلِ وَغَرَقِ السَّفِيْنَةِ مِنْ يَدِ الْإِدْمَانِ
غَرَقَ أَيْ لَا يَضْمَنُ إِنْ مَيَّأَ غَرَقَ مِنَ السَّفِيْنَةِ أَوْ سَقَطَ مِنْ دَابَّةٍ وَأَنْ كَانَ سَوْفَهُ أَوْ قُوْدَهُ
لِأَنْ ضَمَانَ الْإِدْمَانِ لَا يَجِبُ بِالْعَقْدِ بَلْ بِالْجَنَابَةِ وَمَا يَجِبُ بِهَا يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْعَاقِلَةُ
لَا تَحْتَمِلُ ضَمَانَ الْعُقُودِ وَهَذَا لِإِسْرَافِ جَنَابَتِهِ لَكُونِهِ مَا ذُو نَافِيَةٍ أَوْ هَلَكَ مِنْ جَنَابَةِ
أَوْ قَصْدِهِ يَجْزِي الْمَعْتَادُ كَذَا دَابَّةٍ أَيْ لَا يَضْمَنُ أَيْضًا دَابَّةً هَلَكَتْ مِنْ قَصْدِهِ أَوْ غَرَقَ
لَمْ يَجْزِ أَيْ لَمْ يَجْزِ الْمَعْتَادُ لِأَنَّهُ التَّزَمَهُ بِالْعَقْدِ وَصَارَ وَاجِبًا عَلَيْهِ وَالْوَاجِبُ لَا يَجَامِعُهُ
الضَّمَانُ كَمَا إِذَا حَادَّ الْقَاضِي أَوْ غَرَزَ وَمَاتَ الْمَضْرُوبُ بِهِ إِلَّا أَنْ يَكُنْ التَّخَرُّعُ عَنْهُ كَدَقِ
الثَّوْبِ وَنَحْوِهِ إِذْ بَقِيَتْ الشُّبُوبُ وَرَفَقَتِ بِعَمَلِهِ مَا يَحْتَمِلُهُ مِنَ الدَّقِ بِالْإِجْتِهَادِ فَامْكُنْ
تَقْيِيدَهُ بِالْإِسْلَامَةِ مِنْهُ بِخِلَافِ الْقَصْدِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ شَيْءٌ قُوَّةُ الطَّبَعِ وَضَعْفُهُ
وَلَا يَعْرِفُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ وَلَا مَا يَحْتَمِلُهُ مِنَ الْجَرَحِ فَلَا يُمْكِنُ تَقْيِيدُهُ بِالسَّلَامَةِ فَقَطْ
اعْتِبَارُهُ إِلَّا إِذَا جَاوَزَ الْمَعْتَادَ فِي ضَمَنِ الزَّائِدِ كُلِّ إِذَا لَمْ يَهْلِكْ وَإِذَا هَلَكَ يَضْمَنُ
نِصْفَ دِيَةِ النَّفْسِ لِأَنَّهُ هَلَكَ بِمَا ذُوْن فِيهِ وَغَيْرُ مَا ذُوْن فِيهِ فَيَضْمَنُ بِحِسَابِهِ
وَهُوَ النِّصْفُ حَتَّى إِنْ لَحِثَانُ لَوْ قَطَعَ الْحَشْفَةُ وَبَرَّ الْمَقْطُوعُ يَجِبُ عَلَيْهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ
لِأَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الْحَشْفَةُ وَهُوَ عَضْوُ كَامِلٍ فَجِبَ عَلَيْهِ دِيَةٌ كَامِلَةٌ وَأَنْ مَاتَ يَجِبُ عَلَيْهِ
نِصْفُ الدِّيَةِ وَهِيَ مِنَ الْفَرَسِ حَيْثُ يَجِبُ الْأَكْثَرُ بِالْبَرِّ وَالْأَقْلُ بِالْهَلَاكِ ذَكَرَ الرَّبْلَعُ
وَأَنَّ كُسْبَ بَقِيَّةِ الطَّرِيقِ ضَمْنُ الْحَالِ فِيمَنْ فِي مَكَانٍ حَمْلَهُ بِالْأَجْرِ وَمَكَانٍ كُسِبَ بِحَصَّةٍ
أَمَّا الضَّمَانُ فَلِأَنَّهُ تَلَفٌ بِفِعْلِهِ لِأَنَّ الدَّخَلَ تَحْتَ الْعَقْدِ عَلَى تَسْلِيمٍ وَالْمَقْدُوعُ غَيْرُ الدَّخْلِ
وَأَمَّا الْخِيَارُ فَلِأَنَّهُ إِذَا انْكَسَرَ فِي الطَّرِيقِ وَالْحَمْلُ شَيْئًا وَاحِدًا بَيْنَ أَنْ يَقَعَ نَقْدًا بِأَمْرٍ أَوَّلًا
مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَهُ وَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنْ ابْتَدَأَ الْحَمْلَ حَصَلَ بِأَمْرٍ فَامْكُنْ تَقْيِيدَهُ وَأَمَّا

مَا رَتَبْنَا

صَارَ تَعْدِيًا عِنْدَ الْكُسْبِ فَيُمِيلُ إِلَى الْجَهْتَيْنِ شَاءَ فَإِنْ مَالَ إِلَى كَوْنِهِ مَتَقَدِّيًا ضَمْنًا
فِيمَنْ فِي الْبَتْدَاءِ وَلَا يَجِبُ لِأَجْرَانِ بَيْنَ أَنْ كَانَ مَتَقَدِّيًا عِنْدَ الْكُسْبِ ضَمْنًا فِيمَنْ
عِنْدَ الْكُسْبِ وَاعْطَاهُ أَجْرَهُ بِحِسَابِهِ وَثَانِيًا فِي النُّوعَيْنِ الْأَجِيرِ الْحَاضِرِ وَبِشَيْءٍ أَجِيرٍ
وَاحِدًا يَضَاهُ وَهُوَ مَنْ يَعْمَلُ لِوَاحِدٍ عَمَلًا مَوْثِقًا بِالْتَّخَصُّصِ وَفَائِدَةُ التَّقْيِيدِ عُرِفَتْ
فِيمَا سَبَقَ وَبِشَيْءٍ أَجِيرٍ يَتَسَلَّمُ نَفْسَهُ مِنْهُ وَأَنْ لَمْ يَعْمَلْ كَأَجِيرٍ شَخْصًا لِحُزْمَتِهِ
أَوْ رَعَى غَنَمَهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْمَلَ لِغَيْرِهِ لِأَنَّ مَنَافِعَهُ صَارَتْ مُسْتَحَقَّةً لَهُ وَالْأَجِيرُ
مُقَابِلٌ بِهَا فَيَسْتَحَقُّهُ مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنَ الْعَمَلِ مَنَافِعَ كَالْمَرْضِيِّ وَالْمَطْرُوقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ
فَمَا يَمْنَعُ التَّمَكُّنُ مِنَ الْعَمَلِ أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْأَجِيرَ لِلْحُزْمَةِ أَوْ رَعَى الْغَنَمَ أَمَا يَكُونُ أَجِيرًا حَاضِرًا
إِذَا شَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَخْدُمَ لِغَيْرِهِ وَلَا يَرْعَى لِغَيْرِهِ أَوْ ذَكَرَ الْمُدَّةَ أَوْ لَا خَوَانَ يَسْتَأْجِرُ
رَاعِيًا شَهْرًا لِيَرْعَى لَهُ غَنَمًا مَسْمُومَةً بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ فَإِنَّهُ أَجِيرٌ حَاضِرٌ فِي قَوْلِ الْكَلَامِ
أَوَّلُ سَرَّهُ أَنَّهُ أَوْقَعَ الْكَلَامَ عَلَى الْمُدَّةِ فِي أَوَّلِهِ فَيَكُونُ مَنَافِعُهُ لِلْمُسْتَأْجِرِ
فَتِلْكَ الْمُدَّةُ فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لِغَيْرِهِ فِيهِ وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ يَرْعَى الْغَنَمَ يَحْتَمِلُ
أَنْ يَكُونَ لَا يَبْقَاكَ الْعَقْدُ عَلَى الْعَمَلِ فِي صِيَرَةِ أَجِيرٍ مُشْتَرَكًا لِأَنَّهُ مِنْ بَقِيَّةِ عَقْدِهِ
عَلَى الْعَمَلِ وَأَنْ يَكُونَ لِبَيَانِ نَوْعِ الْعَمَلِ الْوَلَجِبُ عَلَى الْأَجِيرِ الْحَاضِرِ مَا لَمْ يَبَيِّنْ
نَوْعَ الْعَمَلِ بَانَ يَقُولُ اسْتَأْجَرْتُكَ شَهْرًا لِلْحُزْمَةِ أَوْ لِلْحَصَادِ فَلَا يَتَغَيَّرُ حُكْمُ الْكَلَامِ
الْأَوَّلُ بِالْإِحْتِمَالِ فَيَبْقَى أَجِيرٌ وَهَذَا مَا لَمْ يَنْصُرْ عَلَى خِلَافِهِ بَانَ يَقُولُ عَلَيَّ أَنْ يَرْعَى غَنَمَ
غَيْرِي مَعَ غَنَمِي وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا خَرَّ الْمُدَّةَ بَانَ اسْتَأْجَرْتُكَ لِيَرْعَى غَنَمًا مَسْمُومَةً لَهُ
بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ شَهْرًا فَيَكُونُ أَجِيرًا مُشْتَرَكًا بِأَوَّلِ الْكَلَامِ لَا يَبْقَاكَ الْعَقْدُ عَلَى الْعَمَلِ
فِي أَوَّلِهِ وَقَوْلُهُ شَهْرًا آخِرُ الْكَلَامِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ الْعَمَلِ الَّذِي وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ
فَلَا يَتَغَيَّرُ أَوَّلُ الْكَلَامِ بِالْإِحْتِمَالِ مَا لَمْ يَصْرَحْ بِخِلَافِهِ وَلَا يَضْمَنُ مَا هَلَكَ فِي يَدِهِ
أَوْ لَعَمَلِهِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْعَيْنَ مَانَةٌ فِي يَدِهِ بِالْإِجْمَاعِ أَمَا عِنْدَهُ فُضَاهِرٌ وَأَمَّا
عِنْدَهُمَا فَلِأَنَّ تَضْمِينَ الْأَجِيرِ الْمُشْتَرَكِ نَوْعٌ اسْتَحْتَجَّ عِنْدَهُمَا صِلَةُ الْأَمْوَالِ
النَّاسِ لِأَنَّهُ يَقْبَلُ الْأَعْمَالُ مِنْ خَلْقٍ كَثِيرٍ طَمَعًا فِي كَثْرَةِ الْأَجْرِ وَقَدْ يَجْرِي عَنِ الْقِيَامِ بِهَا

فيمكن عنده طويلاً في الضمان اذا هلكت بما يمكن التحمل لئلا يساهل
في حفظها واجبر الواحدة بتقبل الاعمال فاخذ فيه بالقياس واما الثاني فلان
المنافع صارت مملوكة للميت اجر فاذا امر بالصر في ملكه صح وصار نايباً عنه
فصار فعله منقولا اليه كانه فعله بنفسه وفرغ عليه بقوله فلا يضمن طبعه
ضمان اي الصبي في يدها او سرق ما عليه اي على الصبي من الحلي كونهما اجبر
وحد صح ترديد الاجر بالترديد في العمل نحو ان حطته فارسيه فبدرهم
وان خطته روميه فبدرهمين وزمانه نحو ان خطته اليوم فبدرهم
وان خطته غداً فنصفه او مكانه نحو ان كنت في هذه الدار فبدرهم
او هذه فبدرهمين والعامل نحو ان يكن فيه عطاراً فبدرهم وان يكن
فيه حداداً فبدرهمين والمسافة نحو ان تذهب الى كوفة فبدرهم وان تذهب
الى واسط فبدرهمين والحمل نحو ان تحمل عليه شئ فبدرهم او برافدرهمين
وكذا اذا جبر بين ثلاثة اشياء ولو بين اربعة لم يجز كما في البيع والجامع دفع
لكن يجب اشتراط خيار التعيين في البيع لا الاجارة لان الاجرة انما يجب بالعمل
واذا وجد بصير العقود عليه معلوماً وفي البيع يجب الثمن بنفس العقد فيحقق
الجهالة بحيث لا يرتفع النزاع الا باثبات الخبر له ويجب اجراما وجد من الامور
المردود فيها قليلاً كان وكثيراً كان اذا كان الترديد في الزمان نحو ان خطته اليوم
فبدرهم وان خطته غداً فنصفه يجب في الاول اي يجب اذا وجد العمل في اليوم الاول
من اليومين المرود فيهما اما سمي من الاجر وفي الثاني اي يجب اذا وجد العمل
في اليوم الثاني منهما اجر المثل غير زائد على المسمى وعندهما الشرطان جائزان
وعند فرفاسدن لان ذكر اليوم للتعجيل وذكر الغد للتروية فيجمع في كل يوم
تسميتان والواجب احدهما ولهما ان كل واحد مقصود فصارت اختلاف
النوعين كالرومية والفارسية وله ان العقد المضاف الى الغد لم يثبت في الاول
فلم يجمع في اليوم تسميتان بل كان الاجر مجهولاً في اليوم والمضاف الى اليوم منه الغد

فيجتمع في الغد تسميتان درهم ونصف درهم فيكون الاجر مجهولاً وهي تمنع
خوارزمية بني الميت اجر تنوزر او كانوا في الدار للميت اجره واحرق بعض
بيوت الجيران والدار لا ضمان عليه مطلقاً اي سواء بني باذن صاحب الدار
اولا لان هذا الانتفاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئة الباقي الى نقصان
الان يصنع ما لا يضره الناس من ترك الاحتياط في وصفه وايقاد نار
لا يوقد مثلاً في التنوير والكانون كذا في العمادية استاجر حماراً افضل
عن الطريق ان علم انه لا يجد بعد الطلب لم يضمن كذا رعي شاة من قطعة
خاف على الباقي ان يبيعها كذا في الحانية لا يسافر بعيد مؤجر للخدمة بلا شرط
لان في خدمة السفر زيادة مشقة فلا يقطعها الاطلاق فلا ميتا جرح عمل
عبد محجور يعني اذا استاجر عبد محجوراً شهراً واعطاه الاجر فليس للميت اجر
ان ياخذ منه الاجر هذه الاجارة بعد الفراغ صحيحة استحب ان لا يفسد ادها
لرعاية حق المولى في بعد الفراغ رعاية حق في الصحة ووجوب الاجر له ولا يضمن كل
غلة عبد غصبه فاجر هو اي العبد نفسه يعني رجل غصب عبد فاجر العبد نفسه
وسلم عن العمل صححت الاجارة لكونه نفعاً في حق المولى فان اخذ العبد الاجر
فاخذ الغاصب الاجر منه فأكله لا يضمن عند خيفترع وقال لا يضمن لانه
اتلف مال الغير بلا تأويل لان الاجر مال للمولى وله انه مال غير منقوم
في حق المثل فلا يضمن كنصاب السرقة بعد القطع كما اذا اجره الغاصب
فانه اذا اجر عبداً غصبه واخذ الاجر واتلفه لا يضمن لان الاجر له وصح
للعبد قبضها اي الاجر الحاصلة من اجاره نفسه اتفاقاً لانه نفع محض
ما دون فيه كقبول الهبة وفائدة تظهر في حق خروج المستاجر عن عهدة
الاجر فانه يحصل بالاداء اليه وياخذها مولاه قائمة لانه وجد عين
ماله ولا يلزم من بطلان التقويم بطلان الملك كما في نصاب السرقة
بعد القطع فانه غير منقوم وملك للمالك استاجر عبد شهرين شهرراً

باربعة وشهراً خمسة صح على الترتيب المذكور لان الشهر المذكور اولاً
ينصرف الى بلى العقد ثم بالجواز فينصرف الثاني الى ما بلى الاو ضرورة
حكم الحال اذا اختلف في باق عبد ومريض وجري ماء الرحي يعني اذا استاجر
عبد شهراً بدرهم فقبضه في اول الشهر ثم جاء اخر الشهر والعبد مريض وابق
واختلف فقال المستاجر مريض هو وابق من اول المدة وقال الموجه في اخرها
حكم الحال فان كان العبد ابقاً ومريضاً في الحال يحكم بانه كذلك في اول المدة
فلا يجب الاجر فان لم يكن ابقاً او مريضاً يحكم بانه كذلك من اول المدة فيجب الاجر
وكذلك الاختلاف في جري ماء الرحي القول لرب الثوب في القميص والقباء
والصفرة والحمره يعني اذا قال رب الثوب الخياط امرتك ان تخط ثوبي قباء
فخطته قيصاً وللصباغ امرتك ان تصبغ ثوبي خمر فصبغته اصفر وقال
الخياط والصباغ ما امرني هو الذي فعلته فالقول في الصورتين لرب الثوب
مع اليمين لان الاذن يستفاد من فعله فكان القول قوله فيما اذن فيه فاذا لم يكن
لها بينة فحلف رب الثوب في الصورة الاولى خيراً ثاء ضمنه قيمة الثوب غير معمول
ولا اجر له وان ثاء اخذه واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به المستحكي نه امثل امره
في اصل ما امر به وهو القبط والخياطة لكن خالفه في الصفة فتخاراً بينهما ثاء
وفي الثانية ان ثاء ضمنه قيمة ثوب بيض وان ثاء اخذ ثوبه واعطاه اجر مثله
لا يجاوز به المستحكي ايضا والقول لرب الثوب والاجر وعدمه يعني صدق رب الثوب
مع يمينه وقوله عملت له نجاة الاصابع قال بل اجر لانه ينكر العقد وجوب
الاجر وتقوم عمله **باب فسخ الاجارة** فسخ اي للمستاجر
ولاية الفسخ لانها تنسخ لاحتمال الانتقال بوجه آخر وكذا لم يقبل تنسخ
بختيار الشرط بان يستاجر دار سنة على ان يجر بالموجر بخيار ثلاثة ايام
وانما تنسخ به لانها عقد معاوضة ولا يجب قبضه في المجلس ويحمل الفسخ
بالاقالة فيجوز شرط الخيار فيه كالبيع وبخيار الرؤية لانه عليه السلام من اشترى

شيء

شيء لم يره فله الخيار اذا رآه والاجارة شراء المنافع فيناوله ظاهر الحديث
لفظاً ودلالة وبخيار عيب حاصل قبل العبد وبعده اما جواز الرد بعيب حاصل
قبل العقد فظاهر واما جواز ان يما بعد فلان المعقود عليه هو المنافع وانها
توجد شيئاً فشيئاً وكل ما كان كذلك فكل جزء منه ابتداء فكان العيب حاصل
قبل القبض وذلك يوجب الخيار كما في البيع وعلى هذا لا فرق بين ان يكون العيب
حادثاً بعد قبض المستاجر او قبله لان الذي حدث بعد قبض المستاجر كان
قبل قبض المعقود عليه وهو المنافع كذا في شروح الهداية يفوت النفع صفة عيب
تخراب الدار وانقطاع ماء الرحي وماء الارض فان كلامها يفوت النفع فيثبت
خيار الفسخ او يخل عطف على يفوت به اي بالنفع يعني ان العيب ان لم يفوت النفع
بالكيفية بل يخل به بحيث يجوز ان ينتفع به في الحلة كمرض العبد ودبر الدابة
فان الاجارة تنسخ به ايضاً فلو لم يخل العيب به اي بالنفع او انتفع المستاجر
بالمخل بالنفع واستوفى المنفعة وقدرضى بالعيب او اذاله اي كذا خلال الموجه
سقط خياره لزوال سببه ولذا قال ان العيب اذا لم يخل بالنفع المقصود لم يكن
مجوزاً للفسخ نحو ما اذا كان في الدار حائط للجمال لا ينتفع به في سكناها واستقط
ذلك الحائط ليس له ولاية الفسخ لان المعقود عليه منفعة فاذا لم يتمكن المخل
فيها لم يثبت الخيار وبعده عطف على بخيار الشرط ولزوم ضرر يستحق بالعقد
ان يبقى اي العقد كما في سكون وجع ضرر من استوجر حداثاً لقلعه فان العقد ان يبقى
لزم قلع سن صحيح وهو غير مستحق بالعقد وموت عرس واختلافها استوجر
اي طباح للصبح وكيفية فان العقد ان يبقى تضرر المستاجر بان لا ف ماله
في غير الوليمة ولزوم دين عطف على لزوم لا يقضى الا بئس الموجه فانه اذا اجر
دكاناً او داراً ثم فليس ولزومه ديون لا يقدر على قضائها الا بئس ما اجر واراد
فسخها فيفسخ والا لزمه ضرر الجبس وسفر عطف على لزوم مستاجر عبد
للخدمة في المصر او مطلقاً اي غير مقيد بكونها في المصر وان كان مجزواً للخدمة

في المصروفان منع مالكة عن السفر فلما تاجر الفسخ لوجود العذر وان اراد
 التاجر سفره فلما ملكه الفسخ بوجود العذر وان رضي المالك بسفره فليس
 للتاجر الفسخ لانقضاء العذر وافلاس متاجر دكان ليتجر فان الجارة
 ان ثبت لزوم اداء اجر الدكان وهو يمنع بالافلاس وافلاس خياط يعمل بماله
 استاجر عبد ليحيط فترك عمله قيد بقوله يعمل بماله لان من ليس له مال
 ويعمل بالاجر فمأس ماله ابرق ومقداض فلا يتحقق العذر في حقه وبداء مكره
 الدابة من سفره فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزومه ضرر زائد لاحتمال
 كون قصده سفر الحج فذهب وقته او طلب غرضه فحضر التجارة فافق
 بخلاف متعلق بقوله وخياط يعمل بماله استاجر عبد ترك متاجره اي متاجره
 عبده اي ليحيط ليعمل متعلق بالترك في الصرف فانه لا يكون عذرا ان يمكنه
 ان يعقد الغلام للخياط في ناحية وبداء المكاري متعلق بقوله وبداء المكاري
 فانه ليس بعذر ايضا اذ يمكنه ان يقعد ويحتد وبه على يد تلميذه
 او اجيره وبيع ما اجره متعلق بقوله ولزوم دين فانه ليس بعذر بدون
 حقوق دين كما هو وتفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت احدهما اي احد
 العاقدين لو عقد هاتفي لانه لو بقيت نصير المنفعة المملوكة والاجر
 المملوكة لغير العاقد مستحقة بالعقد لان انتقالها الى الوارث وهو لا يجوز
 ولو عقد هاتفي لم لا تفسخ كالوكيل والوصي والمتولي لبقاء المستحق عليه
 والمستحق حتى لو فات المعقود عليه بطلت لما ذكرنا وتفسخ بموت احد
 المتاجرين والمؤجرين في حصته فقط وتبقى في حصته التي وقال زفر
 تبطل فيها لان الشروع مانع قلنا الشرط تراعى وجودها في الابتداء لا البقاء
 كالشهادة في النكاح **مسائل شتى** احرق حصايد ارض وهي جمع حصية
 وهما الزرع المحصود والمراد بها ههنا ما يبقى من اصول الفصيص المحصود في الارض
 استاجرها واستعارها فاحرق ما في ارض غيره لم يضمن لان هذا سبب

في المصروفان منع مالكة عن السفر فلما تاجر الفسخ لوجود العذر وان اراد
 التاجر سفره فلما ملكه الفسخ بوجود العذر وان رضي المالك بسفره فليس
 للتاجر الفسخ لانقضاء العذر وافلاس متاجر دكان ليتجر فان الجارة
 ان ثبت لزوم اداء اجر الدكان وهو يمنع بالافلاس وافلاس خياط يعمل بماله
 استاجر عبد ليحيط فترك عمله قيد بقوله يعمل بماله لان من ليس له مال
 ويعمل بالاجر فمأس ماله ابرق ومقداض فلا يتحقق العذر في حقه وبداء مكره
 الدابة من سفره فانه عذر لانه لو مضى على موجب العقد لزومه ضرر زائد لاحتمال
 كون قصده سفر الحج فذهب وقته او طلب غرضه فحضر التجارة فافق
 بخلاف متعلق بقوله وخياط يعمل بماله استاجر عبد ترك متاجره اي متاجره
 عبده اي ليحيط ليعمل متعلق بالترك في الصرف فانه لا يكون عذرا ان يمكنه
 ان يعقد الغلام للخياط في ناحية وبداء المكاري متعلق بقوله وبداء المكاري
 فانه ليس بعذر ايضا اذ يمكنه ان يقعد ويحتد وبه على يد تلميذه
 او اجيره وبيع ما اجره متعلق بقوله ولزوم دين فانه ليس بعذر بدون
 حقوق دين كما هو وتفسخ الاجارة بلا حاجة الى الفسخ بموت احدهما اي احد
 العاقدين لو عقد هاتفي لانه لو بقيت نصير المنفعة المملوكة والاجر
 المملوكة لغير العاقد مستحقة بالعقد لان انتقالها الى الوارث وهو لا يجوز
 ولو عقد هاتفي لم لا تفسخ كالوكيل والوصي والمتولي لبقاء المستحق عليه
 والمستحق حتى لو فات المعقود عليه بطلت لما ذكرنا وتفسخ بموت احد
 المتاجرين والمؤجرين في حصته فقط وتبقى في حصته التي وقال زفر
 تبطل فيها لان الشروع مانع قلنا الشرط تراعى وجودها في الابتداء لا البقاء
 كالشهادة في النكاح **مسائل شتى** احرق حصايد ارض وهي جمع حصية
 وهما الزرع المحصود والمراد بها ههنا ما يبقى من اصول الفصيص المحصود في الارض
 استاجرها واستعارها فاحرق ما في ارض غيره لم يضمن لان هذا سبب

وليس مباشرة

وليس مباشرة فلا يكون متعديا كما في البر في ملكه ان لم يضطره الرباح
 قال شمس الاثمة عدم الضمان اذ كانت الرياح ساكنة ثم تغيرت اما اذا كانت
 مضطربة فيضمن لان موفد النار يعلم انها لا تستقر في ارضه فيكون مباشرا
 وضع جمره في الطريق فاحترق شيئا ضمن لانه متعدي بالوضع ولو دفعها للريح
 الى شئ فاحترقه لا يضمن لان الريح تسببت فعله كذا في النهاية سفي ارضه سقيا
 لا تختمله اي لا تختمل تلك الارض ذلك السقي فعدي الماء الى جان ضمن لانه مباشر
 لا مسبب فعد خياط ونحوه في دكانه من يطرح عليه العمل بالنصف جاز
 فان صاحب الدكان ذاجاه وحزمة ولكن لا يكون حاذق في العمل فيقعد حاذقا
 يطرح عليه العمل وان كان القيلس لا يجوز لانه استاجر بنصف ما يخرج من عمل
 وهو مجهول كقفير الطمان لكنه جاز استخرا لانه شركة الوجوه
 في الحقيقة فان هذا بوجاهته يقبل وذلك بخلافه يعمل فينظم المصلحة
 ولا يضره الجهالة فيما يحصل كاستجار حمل ليجمل عليه محملا وراكبين ورجل محملا
 معناده اذ جاز استخرا لانه لا يفسد لا يجوز وهو قول الشافعي لان الحمل
 متفاوت مجهول فيقتصر الى النزاع وجه الاستخرا فان الجهالة تنزل بالصرف
 الى المعتاد واداته اجود اي راح الحمل للمال الحسن لان المشاهدة انقضى للجهالة
 استاجر اي جملا يحمل قردا فاكل منه راد عوضه لانه استخرا عليه جملا مقدرا
 في جميع الطريق فله ان يستوفيه قال الغاصب ان فرعها والافاجر تهاكل شهر
 بكذا فيم يفرغ وجب لانه اذا عين الاجرة والغاصب رضي بها ظاهر يعقد بينهما
 عقد اجارة الا اذا انكر الغاصب ملكه فانه اذا انكره لم يكن راضيا بالاجارة
 وان وصلية اثبتت اي اثبتت صاحب الدار كونها ملكه او امره الغاصب يملك
 ولم يرض بالاجرة اي صرح بعدم رضائه به فح لا يقيد رضاه ظاهر للمتاجر
 اي جاز له ان يوجر الاجير من غير موجره ولا يجوز ان يوجر بموجره لان الاجارة
 تملك منفعة والمتاجر في حق المنفعة قائم مقام المؤجر فيلزم غلبتك للمالك
 ويعبر ويودع فيما يختلف للناس في الانتفاع به لانه ملكه منافعه جاز له ان يملكها
 لكن لا فيما اختلف للناس في الانتفاع به والا كان متعديا فاذا استاجر دابة ليركب

لا يعير غيره ولا يؤجره لأنه مما اختلف الناس في الانتفاع به وكله لا يستجار
دار ففعل وقبض ولم يسلمها اليه حتى مضت المدة رجع الوكيل بالاجر على الامر
كذا ان شرط تعجيل الاجر وقبض ومضت المدة ولم يطلب الامر وان حملت في فعل
الاجر لا اى يرجع على الامر يعني لو وكل رجلا ليتاجر له دار معينة فاستاجر
وقبضها ومنعها من الامر او حتى مضت المدة فالاجر على الوكيل لأنه اصيل
في الحقوق ورجع الوكيل بالاجر على الامر لأنه في القبض نائب عن الموكل في حق ملك
المنفعة فصار قابضاً له حكماً فان شرط الوكيل تعجيل الاجر وقبض الدار ومضت
ولم يطلبها الامر منه رجع الوكيل بالاجر عليه لان الامر صار قابضاً بقبضه
ما لم يظهر المانع ولو طلبها فابى حتى يعجل لا يرجع به عليه لأنه لما حبس الدار
عن الامر وله حق الحبس خرجت يد الوكيل من ان تكون يد نيابة فلم يصير الوكيل
قابضاً حكماً ولم تصر المنافع حادثة في يد الموكل حكماً فلم يجب الاجر على الموكل
كذا في الكافي للقاضي الاجرة على كاتب المكتب قدر ما يحول لغيره لان كتبه ليس
من افعال القضاء يحرم المتاجر لا يصير خصماً المدعى الاجارة والرهن والشراء
لان الدعوى لا يكون الا على ملك العين بخلاف المشتري لأنه مالك العين بخلاف
المشتري لأنه مالك العين ذكره في العارية **كتاب العارية**
لما فرغ من كتاب تملك النفع بعوض شرع في تملك النفع بلا عوض في الصحيح
هي بالتشديد كأنها منسوب الى العار لان طلبها عار وعيب وفي الهداية هي من العرية
وهي العطية وفي الكافي هي من التعاود وهو التناوب فكانه لجعل للغير نوبة
في الانتفاع يملكه الى ان يعود اليه هي لغة ما ذكره شرعاً تملك النفع بلا عوض
وبهذا يخرج الاجارة ونصح باعرتك لأنه صريح فيها واظمتك ارضى لان
الاطعام اذا اضيف الى ما لا يطعم كالارض يراد به اكل ما عليها اطلاقاً لا اسم الحمل
على الحال ومنحك ثوبي هذا وجاريته هذه اذ لم يرده الهبة فان منح تملك العين
عرفاً وعند عدم ارادته بحمل على تملك المنافع واصله ان يعطى ناقة وشاة
ليشرب لبنها ثم ترد وكثر استعماله في تملك العين فاذا اراد به الهبة افاد ملك العين
والابقي على اصل وضعه وحملتك على ابي هذه اذ لم يرده الهبة فان اللفظ يستعمل

عرفاً في الهبة كما سبق من قولهم حمل الامير فلان على الفرس ويراد به التملك
ومعناه لغة هو الراكب وهو مستعمل فيه ايضا فاذا نوى احدهما صح
وان لم يكن له نية حمل على الاد نالاً يلزم الاعلى والشك **اقول**
بهذا التقرير يدفع ما اعترض صاحب الكافي على الهداية بوجهين احدهما
انه جعل في كتاب العارية هذين اللفظين يعني منحك وحملتك حقيقة
لتملك العين ومجاز التملك المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان الفاظها
وحملتك على هذه الادة اذ نوى بالحمل ان الهبة وعلى بان الحمل هو الراكب
حقيقة فيكون عارية لكنه بحمل الهبة وثانيهما اذ كانا التملك العين
حقيقة والحقيقة تراد باللفظ بلا نية فعند عدم ارادة الهبة لا يحمل على تملك
المنفعة بل على الهبة اما اندفاع الاول فلانه اراد يجعل هذين اللفظين حقيقة
لتملك العين في العارية جعلها حقيقة له عرفاً فيكون مجازين لملك المنفعة
عرفاً ضرورة واراد يجعله الحمل حقيقة لراكب جعله حقيقة له لغة فيكون
تمليك العين مجاز لغة فلا منافاة واما اندفاع الثاني فلان الحقيقة انما تراد
باللفظ بلا قرينة اذ لم يعارضها بمجاز مستعمل فان النية اذا انتفت كان
المعنى العرفي واللفظي المستعمل مسويين في الارادة فيحمل حمل اللفظ على الادنى
لئلا يلزم الاعلى بالشك ولخذمتك عبدى فانه اذن له في الاستخدام
فيكون عارية ودارى لك سكين ودارى لك عمري سكين فان لفظ سكين
محكم في ارادة النفع فيصرف اللام عن افادة الملك ويرجع المعبر منى شاة
لان المنافع تملك شيئا فشيئا بحسب حدودها فلم توجد لم تملك فيصح الرجوع
ولا يضمن اذا هلكت بلا تعدل لانها امانة ولا تؤجر في العارية ولا ترهن
لان العارية دون الاجارة والرهن والشئ لا يتضمن ما فوقه فان اجره ورهن
المستعير فملك العارية ضمنه المعبر اي ضمن المعبر المستعير لانها اذ لم تناولها
كان كل منهما غصباً ولا يرجع المستعير على احد اذ ظهر بالضم ان انه اجره ورهن

ملك نفسه او ضمن الميستا جر ويرجع الميستا جر على الموجد فعلا الضرر الغرور عنه
 اذ لم يعلم انه عارية منه وان علم فلا يرجع لانه لو لم يغرم فكان كالمستاجر
 من العاصب عالم بالقبض وتعار العارية مطلقا الى سواء اختلف استعماله
 او لا ان لم يعين منتفعها لانها لما كانت لتمليك المنافع جاز ان يعبر ان المالك
 يملك التمليك كالمستاجر يملك ان يوجر والموصى له بالخدمة يملك ان يعبر
 ويعار ما لا يختلف استعماله ان عينه اى منتفعا وفرع على قوله وتعار مطلقا
 بقوله من استعار دابة مطلقا يحمل عليها مكاء ويعبر له اى الحمل ويركب
 بنفسه ويركب غيره وايا فعل يعين وضمن بغيره حتى لو ركب بنفسه ليس
 ان يركب غيره اذ يعين يركوبه ولو اركب غيره ليس له ان يركب بنفسه حتى
 لو فعله ضمن وان اطلق المعبر الانتفاع في الوقت والنوع اشفع مكاء اى وقت
 شاء لانه ينصرف في ملك الغير فملك التصرف على الوجه الذي اذن له فيه
 وان قيد ضمن اى المستعير بالخلاف الى ترفق التقييد ما في الوقت والنوع او بالعكس
 وفيهما فان عمل على وفاق القيد فظاهر وان حال في بشر ضمن والمثل وخبر
 عارية التمين والمكيل والموزون والمعدود المتقارب فرض لان الاعارة تمليك
 للنفعة ولا ينفع بهذه الامور الا بشلها كعينها ولا يملك استعمالها الا
 اذا ملكها فافقت تمليك عينها ضرورة وذلك بالهبة او القرض والقرض
 اذ ناهما ضرر الكونه موجبا للرد المثل هذا اذ لم يعين الجهة اما اذا عينها
 كاستعارة الدراهم ليعبر بها الميزان او يزين بها الدكان ونحو ذلك من الانتفاع
 فيصير عارية امانة ليس له الانتفاع باهلاكها فكان نظير عارية الحل والليف
 الحل وفرع على كونها قرضا بقوله فيضمن بهلاكها قبل الانتفاع كما هو حكم القرض
 مع الاعارة اى اعارة الارض للبناء والفرس لان منفعتها معلومة تلك بالاجارة
 فتملك بالاعارة وله اى المعبر ان يرجع لان الاعارة ليست بلازمة ويكلف
 قلعها اى البناء والفرس لانه شاغل ارضه بملكه فيؤمر بالتفريق الا اذا شاء

ان يأخذها

ان يأخذها بقيمتها اذ استضرت الارض بالقلع فيضمن له قيمتها مقلوعين
 ويكونان له كيلا يتلف ارضه عليه ويستبد ذلك به لانه صاحب اصل
 واذا لم يضرب به لا يجوز للترك الا باتفاقهما ولا يشترط الاتفاق في القلع بل
 ايها عليه اجيب وضمن رب الارض ما نقص البناء او الفرس بالقلع ان وقت
 العارية لانه مغرور من جهته حيث وقت له والظاهر هو الوفا بالعهد
 فيرجع عليه دفعا للضرر عن نفسه وكمر الرجوع قبله اى قبل وقت عين
 لان فيه خالف الوعد ولو اعار اى ارضه للزراعة لا تؤخذ اى الارض حتى
 يحصد الزرع اى خان له ان يحصد مطلقا اى سواء وقت اوله لا له نهاية
 معلومة وفي الترك مراعاة الحقيق بخلاف الفرس اذ ليس له نهاية معلومة
 فيقلع دفعا للضرر عن المالك فاذا كتب يكتب قد اطعنتي ارضك لا اعترني
 يعنى اذ اعار ارضيا ايضا ليزرعها يكتب المستعير انك اطعنتي ارضك
 كذا لا ازرعها عندى وخيف روع وقال لا يكتب انك اعترني لان الاعارة هي
 موضوع هذه العقد والكتابة بالموضوع اولى وله ان لفظ الاطعام اذل
 على الرد من الاعارة لانها تختص بالزراعة واعارة الارض تارة تكون للزراعة
 وتارة للبناء ونصب القسطا طاف كانت الكتابة بلفظ الاطعام اولى يعلم
 ان غرضه الزراعة صح التوكيل برد العارية والمقصود لانه التزم فعلا
 واجبا ولو توكل به اى بالرد لا يجبر الوكيل على النقل الى منزله بل يدفعه اليه
 حيث يجد لان الوكيل لم يضمن شيئا بل وعد ان يشترع على الامر بخلاف التوكيل
 لانه ضمن كالتوكيل بقضاء الدين فانه اذا امتنع عنه لا يجبر عليه رد المستعير
 الدابة مبتدأ خبر قوله الاقبيلم ولو وصليته مع عبده اى عبد المستاجر
 واجيره ماله او مشاهرة لاميا ومدة الى متعلق بالرد اصطبل مالكها
 لانفس مالكها والعبد عطف على الدابة الى دار مالكه لانفسه تسليم
 حتى لو هلك لم يضمن شيئا والقياس ان يضمن لانه لم يرد العارية على مالكها

ولا على وكيل ما كرها بل ضيعها وجه الاستحسان انه اتي بالتسليم المتعارف
لانه رد العارية الى المريط او الى دار المالك وهما في يد المالك حكما فكانه ردّها
الى يد المالك كرتها مع عبد المعير مطلقا اي سواء مقدم على ابته او لا
هو الصحيح او اجيره كما مر اى مشاهرة او مساهمة لان المالك راض به
عادة لو كان المستعار غير نفيس يعني ان جواز رد المستعار الى يد غلام
صاحبه او وضعه في داره او اصطبله انما يكون في الاشياء التي تكون
في يد الغلام عادة وكذا واما اذا لم يكن كذلك كعقد ثلث ونحوه فاذا ردّه
المستعير الى غلام صاحبه او وضعه في داره او اصطبله بضمين لان العادة
لم تجز به ولهذا الود دفعه المودع الى غلامه بضمين بخلاف الاجنبى فانه بضمين
وبخلاف رد الود بديعة والمفصوب الى داره المالك فانها اذا ردّها اليها ولم
اليه ضمن اما الود بديعة فلا نه الحفظ ولم يرض بحفظ غيره والا لما اودعها
عنده واما المفصوب فلان الواجب عليه ابطال فعله وذلك بالرد الى المالك
العبد المأذون بملك الاعارة كذا في الخلاصة والمجوز اذا استعار واستهلكه
بضمين بعد العتق لان المعير سيطر على اثاره وشرط عليه الضمان وضح تسليمه
وبطل الشرط في حق المولى ولو اعاره هذا المجوز مثله فاستهلكه ضمن الثاني للمال
لان المجوز بضمين باثاره مالا استعاره ذهابا فقلده صيا فسرقي الى الذهب
منه فان كان الصبي مضبوطا عليه لم يضمن اي المستعير لانه لم يضع اي
للمستعير ان يعير ولا يضمن لانه ضيعه حيث وضعه عند من لا يعقل حفظه
كذا في الحيط وضعمها اي المستعير العارية بين يديه فنام فضا عت لم يضمن
لو كان نومه جالسا لان هذا احفظ عادة وضمن لو مضطجحا اكثر الحفظ
ليس للاب اعارة مال طفله كذا في الخلاصة واجرة رد العارية والود بديعة
والعين المتاجرة والمفصوب والرهن على المستعير والموجر والمودع والغائب
والمرتحن من المنفعة حصلت لهم **كتاب** الود بديعة لا يخفى وجه مناسبتها

اي بخلاف ما اذا ردّها مع الاجنبى
صحة

لكتاب العارية هي لغة مطلق الترك وشرعا امانة تركت للحفظ
وركنها الايجاب من المودع كما ودعته او ما ينوب منابه قولاً او فعلاً فان
من وضع ثوبه بين يدي رجل سواء قال هذا ود بديعة عندك او سكت
وذهب صاحب الثوب ثم غاب الاخر وترك الثوب ثم دفعه فضا ضامنا
لان هذا الودع عرفا صرح به قاضي حان والقبول عطف على الايجاب حقيقة
بان يقول قبلت واخذت ونحوه او عرفا بان يسكت حين يضع الثوب ولو قال
لا اقبل الود بديعة فوضع بين يديه وذهب فضا ضامنا بضمين لانه صرح
بالرد فلا يصير مودعا بلا قبول **كتاب** الود بديعة فان شرطها كون المال
قابلا لاثبات اليد عليه لان الودع عقد استحفاظ وحفظ الشيء بدون
اثبات اليد عليه محال فايداع الطير في الهواء والعبد الابن والمال تساقطت الجبر
غير صحيح وحكمها وجوب الحفظ على المودع وصيرورة المال امانة عنده
وفرع عليه بقوله فلا يضمن المودع ان هلك او سرق عند لقوله ثم
صلواته عليه وسلم ليس على المستودع غير المغل ضمان والمغل الخابن والاعلان الحيا
ولو وصليته وحدها اي لم يسرق معها مال المودع وقال مالك يضمن للثمة وللجنة
عليه ما نقلناه الان يموت المودع مجهلا اي لم يبين حال الود بديعة فانه ح
يكون متعديا فيضمن كذا الامناء اي كل امين مات مجهلا حال الامانة يضمن
الامتولى اخذ الغلة ومات مجهلا وسقط انا اودع بعض الغائبين
بعض الغنمة ومات مجهلا اي بلا بيان المودع وقاضيا اودع مال اليتيم
ومات مجهلا اي بلا بيان المودع كذا في الحاشية ويحفظها بنفسه وعياله اي
زوجته والدة ووالدته واجيره ويضمن ان يحفظ بغيرهم اي اودعها بغيرهم
لان المالك رضي بحفظه ويبر دون غيره فيضمن بالتسليم اليه الا اذا خاف خرقا
او غرقا فاسلم الى جاره او فلان اخرا لا يمكنه ان يحفظها في هذه الحالة الا بهذا
لحالة الطريق فصار ما ذونا فيه ولا يصدق عليه الابينة لانه تدعى ضرورة

تسقط الضمان بعد تحقق سببه فصارت كما اذا ادعى الاذن في الابداع كذا
اي يضمن ايضا المودع اذا طلبت بها اي بالوديعة فمنع اي المودع فادعى تسليمها
فانه اذا طالب بالرد لم يكن راضيا بما مسكه بعده فيكون متعديا بالنفع فيضمن
او تعدي المودع وفتر التعدي بقوله فليس ثوبها وركب دابتها وانفق بعضها
فان المودع اذا ضمن ما انفق منها ولم يضمن كلها او خلط مثل ما بقي فانه اذا جاء
بمثل انفق فخلطه بالباقي صار ضامنا لجميعها لانه صار مستهلكا للكل بالخلط
كذا في الكافي ومجدها عنده يعني اذا طلبها صاحبها فجدد لها عنده ثم اقر ولا يضمن
لان المالك عزله عن الحفظ حين طلبه بالرد فهو بالامساك بعده غاصب
فيضمن فان عاد الى الاقرار لم يسره عن الضمان لان العقد قد ارتفع فلا يعود الا
بالتجديد ولم يجدد وانما قال عنده لانه لو انكر عند غيره بان قال جنتي عندك
وديعه لفلان فقال لا يضمن لان الجود عند غيبة المالك من الحفظ لانه يقطع به
طمع الطامعين عنها فلا يضمن به او حفظ اي الوديعة في دار مربة اي يحفظها
في غيرها اي غير تلك الدار يضمن لخالفه امره او خلط بماله حتى لم يتميز
سواء خلط بجنسه او خلافاً لجنسه فان الخلط استهلك عندنا بجنفة
مطلقا وان اختلطت به اي الوديعة به اي بمال المودع بلا صنع منه كما
اذا انشق الكيسان فان اختلط اشتركا ولا ضمان اذا لا تعدي منه وهذا اتفاق
وان زال التعدي يعني اذا تعدي المودع في الوديعة بان اودعها عند غيره
ثم زال التعدي فمرت بها اليده زال الضمان بمعنى ان الوديعة اذا ضاعت
بعد العود اليده لم يضمن خلافاً للشافعي رحمه الله الذي ذكر حكم الوديعة
واختلف في سائر الامانات قال في العمادية لو استعار دابة الى مكان مستمى
فجاء وزبها المستعير المكان المسمى ثم عاد اليه فهو ضامن ان يرد هاهنا المالك
قبل هذا اذا استعارها ذاهبا لاجائيا واما اذا استعارها ذاهبا وجائيا
يرى وهذا القابل يستوي بين المودع والمستعير والمستاجر اذا اخالفوا ثم عادوا

الى الوفاق برئوا عن الضمان اذا كانت مدة الابداع والاعارة باقية ومن الشائع
من قال في العارية لا يبرأ عن الضمان مالم يرد هاهنا المالك سواء استعار ذاهبا
او ذاهبا وجائيا وهذا القابل يقول ان المستعير والمستاجر اذا اخالفوا ثم عادوا
الى الوفاق حيث يبرأ والقول الاول شبهه والله مال شيخ الاسلام خوه زاده
وله ان المودع السافر بها اي بالوديعة وان كان لها حمل ومثونه ان من الطريق
بان لا يقصده احد غالبا وان قصده امكنه دفعه بنفسيه وبرفقائه
ولم ينه عن المودع عن السفر فان لم يأمه او نهاه فضاغت ضمن اودعاه
اي اودع رجلا رجلا مثلثا يعني للمكبل او للمودونات والعديدات
للتقاربة لم يدفع للمودع الى احدها حصته بغية الاخر ولو دفع ضمن
وقال لا يدفع ولا يضمن في الخلاف في المثليات والقيمية معا والصحيح انه
في المثليات فقط ولذا قال كافي القيمي اودعها ما بقيسم قسماه وحفظ
كل نصفه وان كان مما لا يقسم جازان بحفظ احدهما باذن الاخر وذلك
لانه رضى بحفظها ولم يرض بحفظ احدهما كله فالفعل كالحفظ متى اضيف
الى اثنين فيما يقبل التجزئ يتناول البعض دون الكل فيقع التسليم في الاخر
بلا رضا للمالك وضمن دفع كله لا قابضه لان مودع المودع لا يضمن عنده
بخلاف ما لا يقسم فان دفع كله لا يضمن لانه لو اودعها مع علمه بامتناع
اجتماعها عليه بل او يبار او امكنها المهابيات كان راضيا بدفع الكل الى احدهما
في بعض الاموال كذا المرتضيان والوكيلان بالشرا اذا سلم احدهما الى الاخر
ما يقسم حيث يضمن بخلاف ما لا يقسم فهي عن الدفع الى عياله فدفع
الى من يد اي تفكك منه مع انه من عياله ضمن ودفع الى من لا بد له
منه كدفع الدابة الى عبده وما يحفظ النساء الى عرسه لا يضمن يعني اودع
رجلا وديعة وقال لا تدفعها الى امرأتك وعبدك وامتك وولدتك واجيرك
وهم في عياله فان دفعها الى واحد منهم فهلك فان كان يجدد بد من الدافع اليه

بان كان له سواه اهل وخدم فهو ضامن والالم يضمن لان هذا الشرط يفيد
 فقد يامن الانسان الرجل على المال ولا يامن عياله لكن انما يلزمه مراعاة
 شرطه بقدر الامكان فان كان تجد بدا من الدفع اليه بان كان له متمكن
 من حفظها على الوجه المأمور به فيضمن بحفظها على الوجه المستحق عنه وان كان
 لا يجد بدا منه لا يضمن اذ لا يمكن الحفظ الا به فلم يمكن العمل به مع مراعاة
 هذا الشرط فلم يعين التقييد فبطل فصار كانه قال لا تحفظ فصار منافضا
 لاصله هذا كما اذا اودع دابة وقال لا تدفعها الى غلامك وانها عن الدفع
 الى امرأته والوديعة شيء يحفظ عن النسيء والرجل ممن لا يجد بدا منها فهذا
 شرط يناقض اصله فصار باطلا كالأمر بحفظها في بيت معين من دار
 او صندوق معين في اي البيت فحفظه في بيت اخر منها اي من تلك الدار
 او صندوق اخر منه اي من ذلك البيت فانه لم يضمن بخلاف الدارين الاصل
 ان الشرط انما يصح اذا كان يفيد والعمل به ممكنا والنهي عن الوضع في دار اخر
 مفيد لان الدارين مختلفان في الامن والحفظ فصح الشرط وامكن العمل به واما
 البتان في دار واحدة فقلما يختلفان في الحرز والممكن من الاخذ من احدهما
 يتمكن من الاخذ من الآخر فصار الشرط غير مقيد وتعد العمل به ايضا فلا يعتبر
 وكذا الصندوقان فحين الصندوق في هذه الصورة لا يفيد فان الصندوقين
 في بيت واحد يتفاوتان ظاهرا الا ان يكون لهما اي لبيت والصندوق
 حل ظاهر في يفيد الشرط ويضمن بالخلاف اودع المودع فهلك ضمن المودع
 المودع الاول فقط وقال لا يضمن انهما شاء فان ضمن الاخر رجع على الاول
 فلو اودع الغاصب ضمن المالك ايا شاء من الغاصب والمودع اما الغاصب
 فظاهر واما مودعه فلقبضه منه بلا رضى المالك ثم انه لم يعلم انه
 غاصب رجع على الغاصب قولا واحدا وان علم فكذلك في الظاهر وحكي
 ابو اليسر انه لا يرجع واليه اشار شمس الأئمة كذا في النهاية كما في الغاصب

مسقوع عليه

وغاصبه

وغاصبه والغاصب المشتري منه فان غاصبه والمشتري منه صار مثله
 في التسليم منه ابتداء لعدم اذن المالك فكذلك بقاء معه الف او عي رجلا
 كل منهما انه له اودعه اياه فنكل لها فهو اي الالف لهما وعليه الف آخر
 بينهما لان دعوى كل منهما صحت فتوجهت اليه لهما وانما يحلف كل منهما
 بانفراده لان كلامهما اذ عاه بانفراد والمثلية على اربعة اوجه لانه اما
 ان يحلف لهما او يحلف للاول وينكل للثاني او بالعكس او ينكل لهما فان حلف
 لكل منهما فلا شيء لهما وان حلف للاول ونكل للثاني فالالف له ببذله وقراره
 وان عكس فالالف للاول ولا شيء للثاني وان نكل للثاني ايضا فالالف
 بينهما لانه اوجب الحق لكل منهما عليه ببذله وقراره وعليه الف آخر بينهما
 لان نكوله اوجب لكل منهما كل الالف كان ليس معه غيره فان صرفه اليهما
 فقد صرف نصف نصيب هذا ذلك ونصف نصيب ذلك الى هذا فيعزم
 ذلك اودع خر عبدا محجورا فادع المحجور محجورا مثله وضاع المودع ضمن الاول
 لانه سلب على اتلافه وشرط على الضمان فصح التسلط وبطل الشرط في حق
 المولى فقط اي يضمن الثاني لان مودع المودع لا يضمن عندنا في خيفه روح ان لم يتجن
 بعد العتق رعاية الحق المولى ولو ضاع المودع عند ثالث يعني اذ اودع المحجور الثاني
 عند المحجور الثالث فهلك عند الثالث فلا ضمان عليه وان عتق لانه مودع المودع
 وهو غير ضامن عندنا في خيفه روح الله وعزم الاول بعد عتقه لما من قوله لانه
 سلطه الى اخره وعزم الثاني في الحال لانه استهلكه بدفعه الى الثالث ومودع المودع
 يضمن عنده ان جنى **كتاب** الرهن مناسبه لكتاب الوديعة ان عي الرهن
 امانة في المدين كما سياتي فيكون كالوديعة هو لغة الجبس مطلقا ورسا
 جيس المال احتراز عن رهن الحر والمدير والخمر وغيرها بحق يمكن اخذها في اخذ الحق
 منه اي المال وهو ذلك المال دين حقيقة وهو دين واجب ظاهرا وباطنا
 او ظاهرا فقط فانه يصح ثمن عبد وثمن خيل وذبحه وبدل صلح عن انكار
 وان استحق او وجد حرا او حرا او مينة او تضاد فان لا دين لان الدين

وجب ظاهراً وهو كما في أنه أكد من دين موعود كما سياتي أو حكماً كالاعتناء
 المضمونة بالمثل أو القيمة والقوم يسمونها الأعيان المضمونة بنفسها وسياتي
 تحقيق وجه التسمية إن شاء الله تعالى عقد حال كونه غير لازم لأنه تبرع كالهبة
 والصدقة بإيجاب وقبول كما في الهبة فللرهن تسليمه والرجوع عنه تفرع
 على قوله غير لازم فإذا سلم الرهن تسليمه الرهن وقبض من قبل المرتهن يجوز
 أي مجموعاً احتراز عن رهن الثمر على الشجر ورهن الزرع ولا رهن الأرض لأن المرتهن لم يجز
 مفرغاً عن ملك الرهن احتراز عن عكسه وهو رهن الشجر دون الثمر ورهن
 الأرض دون الزرع ورهن دار فيها متاع الرهن متميزاً احتراز عن رهن المتاع
 كرهن نصف العبد والدار كذا في غاية البيان وهذه المعاني هي المناسبة لهذه الألفاظ
 لا ما قيل الأول احتراز عن رهن المتاع والثالث عن رهن الثمر على الشجر ورهن الشجر
 كما لا يخفى على أهل النظر لزوم أي الرهن هو حيز القول فإذا سلم والتخية فيه
 أي رفع المانع من القبض في زمان يمكن فيه قبض أي في حكم قبض المرتهن حتى
 إذا وجدت في الرهن محض المرتهن ولم يأخذ فضاء ضمن المرتهن فلا وجه
 لما قال الزيلعي بناء على ظاهر المعنى اللغوي أن الصواب أن التخية تسليم لأنه
 عبارة عن دفع المانع من القبض وهو فعل المسلم دون التسليم والقبض فعل
 للمسلم كالبيع أي كما أن التخية فيه أيضاً قبض اعترض على القوم بأن التخية
 ينبغي أن تكفي في قبض الرهن إذا قبض منصوص في الرهن بخلاف البيع
 حتى استدوا على شرطية القبض في الرهن بقوله تعالى فلهان مقبوضة والأصل
 أن المنصوص يرعى وجوده على أكمل الجهات **أقول** المنصوص أعني
 وجوده على أكمل الجهات إذا نص عليه بالاستقلال وأما إذا ذكر تبعاً للمنصوص
 فلا يجب أن يرعى وجوده كما ذكرنا في التراض في البيع منصوص عليه بقوله تعالى
 ألا أن تكون تجارة عن تراض فلو صح ما قال المعترض بطلان بيع المكره ولم يفيد
 وليس كذلك كما سياتي ولو هلك أي الرهن أعلم أن الرهن أمانة محضة
 عند الشافعي حتى لو هلك لم يجعله مضموناً وعندنا أمانة لكن يد المرتهن بالاستيفاء

منقول من نسخة
 مكتبة جامعة القاهرة
 رقم ١٠٠٠
 تاريخ ١٩٥٠

وينقر بالهلاك لأن الاستيفاء يحصل من المالية دون العين فاستيفاء
 بالعين كما ذهب إليه يكون استبدالاً والمرتهن مستوفٍ لا مستبدل فاستيفاء
 الاستيفاء بخلاف الحق والمجانبة بين الأموال باعتبار صفة المالية دون العين
 فكان هو أمانة العين كالقبض في حقيقة الاستيفاء ولهذا كان نفقة الرهن
 على الرهن في حياته وكفنه بعد مماته وهذا معنى قوله عليه السلام عزمه
 فإذا هلك الرهن ضمن المرتهن بالاقبل يجب تعريضه بالدم ثلاثين يوماً كونه من
 قوله من قيمته ومن الدين تفضيلية وليس كذلك بل ببيانته والمعنى بالاقبل
 الذي هو من هذين المذكورين أيهما كان وقد وقع في نسخ الوقاية منكرو لو استوفى
 أي الدين وقيمة الرهن سقط دينه أي صار المرتهن مستوفياً لدينه ولو كانت
 قيمته أي الرهن أكثر من الدين فالفضل أمانة لأن المضمون بقدر ما يقع به الاستيفاء
 وهو بقدر الدين ولو كانت أقل منه سقط من الدين قدره ورجع المرتهن بالفضل
 مثلاً إذا رهن ثوباً قيمته عشرة عشرة فهلك عند المشتري يسقط دينه
 فإن كان قيمة الثوب خمسة يرجع المرتهن على الرهن بخمسة أخرى وإن كانت
 خمسة عشرة فالفضل أمانة ضمن المرتهن بدعوى الهلاك بل لا بد منه يعني
 إذا ادعى المرتهن هلاك الرهن ضمن أن لم يبق البينة عليه مطلقاً أي سواء كان
 من الأموال الظاهرة كالحيوان والعبيد والعقار ومن الأموال الباطنة كالنقد
 والحل والعروض وقال مالك يضمن في الأموال الباطنة فقط له أي المرتهن طلب دينه
 من دينه لأن الرهن لا يسقط طلب الدين وله حجب به أي الرهن بالدين
 وإن كان الرهن في يده لأن حقه باق بعد الرهن والحجب جزء الظلم فإذا ظهر
 مطلبه عند القاضي بحجبه دفع الظلم وله أيضاً حجب رهنه بعد الفسخ
 حتى يقبض دينه ويبرئه لأن الرهن لا يبطل بمجرد الفسخ بل برده على الرهن
 بطريق الفسخ فإنه يبقى مضموناً ما بقى القبض والدين لا الانتفاع به أي الرهن
 عطف على قوله طلب دينه مطلقاً أي لا بالاستخدام ولا السكن ولا البيع ولا الجاه

ولا عارية سواء كان من المرتهن والرهن لا بالاذن أي باذن الراهن إن كان المستفيع هو المرتهن واذن المرتهن إن كان المستفيع الراهن ولو فعل أي انتفع بالرهن قبل الاذن تعدى ولم يبطل الرهن به أي بالتعدى وإذا طلب المرتهن دينه ولو في غير بلد العقد أمراً بحضور الرهن لأن قبضه قبض استيفاء فلا وجه لقبض ماله مع بقاء الاستيفاء لأن هلاكه محتمل فإذا هلك في يد المرتهن تكررت الاستيفاء أن لم يكن لحمله مؤنة متعلق بقوله ولو في غير بلد العقد فإن لا يمكن كلها في حق التسليم كما كان واحداً في البيع لحمله مؤنة فإن حضر أي الرهن كالتسليم الرهن سلم الرهن الدين ثم المرتهن الرهن لتبعين حق المرتهن كما تعين حق الراهن بحضور الرهن تحقيقاً للتسوية كما في البيع والتمن بحضور البيع ثم يلم الثمن وإن كانت أي لحمله مؤنة سلم الرهن الدين بلا حضور الرهن أي لا يكلف المرتهن بحضور الرهن لأن الواجب عليه التسليم بمعنى التحلية لا النقل من مكان إلى مكان ولكن للراهن إن يحلفه بالله ما هلك كذا في الكافي مرتين طلب به لا يكلف المرتهن حضور الرهن وضع عند عدل بامر الراهن لكونه في يد الغير بامر الراهن ولا يكلف أيضاً المرتهن حضور الرهن بامره أي امر الراهن حتى يقبضه لأنه صار ديناً بامر من ينبغي الرهن فصار كأن الراهن رهنه وهو دين وإذا قبضه بكلف الحضور لقيام البدل مقام المبدل فلا يكلف أيضاً مرتهن معه رهنه تمكن أي تمكن الراهن من بيعه أي الراهن يقضي الدين بثمنه لا يجب على المرتهن أن يتمكن من البيع لأن حكم الرهن الجبريل الدائم إلى أن يقضي الدين فكيف يصح القضاء من ثمنه ولا يكلف أيضاً من قضى دينه تسليم بعض رهنه حتى يقبض البقية من الرهن لأن له أن يجبر كل الرهن حتى يتوفى البقية كما في جبريل البيع وحفظه بنفسه وعباله كزوجته وولده وخادمه وأجير ومشاوهم وميائمه يسكن معه لأن العبرة بالمساكنة لا بالنفقة حتى إن المرأة لو دفعت إلى زوجها لا يضمن ذكره كذا في الريلعي وضمن لحفظه بغيرهم لأنه ترك الحفظ الواجب وتعدية

أي صريحاً وأبداعه لما تقر أن عينه أمانة وجعل خاتم الرهن في خصر اليمنى أو اليسرى لأنه استعمال جعله في أصبع آخر حفظ وتقلد سبق الرهن لأنه أيضاً استعمال الثلاثة فإنه حفظ فإن الشك كان يتقلدون في العادة يسفين الثلاثة والضمان في هذه الصور ضمان الغصب بجميع القيمة لأن الزيادة على مقدار الدين أمانة والأمانة تضمن بالانفاق وفي ليس خاتمه أي خاتم الرهن فوق الخرج إلى العادة فإن لم يكن يحمل ليس خاتمين ضمن والآكان حافظاً فلا يضمن وعليه أي على المرتهن مؤن الحفظ كاجر بيت الحفظ واجراً لحفظه فإن تمامه على المرتهن وإن كان قيمة الرهن أكثر من الدين لأن وجوبه بسبب الجبريل وحقوق الجبريل في الكل ثابت له أما مؤن رده أو زجره منه أي يد فيقسم إلى المضمون والأمانة يعني أن مؤن رده إلى المرتهن إن كان خرج من يده كجعل الإبق على المرتهن إن كان قيمة الرهن مثل الدين كذا مؤن زجره منه أي يد المرتهن كدواة الخروج إن كان قيمته مثل الدين أما إذا كانت أكثر منه فيقسم على المضمون والأمانة فالمضمون على المرتهن والأمانة على الراهن وكذا مداوة القروح ومعالجة الأمراض والقداس الجناية وعلى الراهن جراح الرهن ومؤنة تنقيته وإصلاح منافعه كنفقة الرهن وكسوته وأجر رعيه وظهور ولد الرهن وسقى البيت والقيام بأموره والحاصل أن ما يرجع إلى بقائه فهو على الراهن سواء كان في الرهن فضلة أو لا لأن العين بقيت على ملكه وكذا منافعه مملوكة له وما يرجع إلى حفظه فهو على المرتهن أما خاصة أو بالتقسيم كما في وكل ما وجب على أحدهما أي الراهن والمرتهن فأراه الآخر كان متبرعاً لأنه قضى دين غيره بغير امره إلا أن يأمر به القاضي لأن له ولاية عامة فكان صاحبه أمر به **باب** ما يصح رهنه والرهن به أو لا يصح رهن الجبريل يعني الذهب والفضة والكيل والموردون لكونها محل الاستيفاء فلو رهنها المذكورات بخلاف خيها هلك هلك بقيتها كسائر الأموال وهو ظاهر ولو رهنها بجنسها هلك هلك بثلها من الدين ويعتبر المماثلة في القدر وهو الوزن والكيل بلا عبرة بالجودة

مؤن مؤنة
جمع مؤنث
بمعنى زجت
ومشتقت

ولا للقيمة فان الدين اذا كان وزنيا والرهن ايضا فذلك فان تساوى باسقاط الدين
وان كان الدين زائدا سقط قدر الرهن منه وبقي الزيد في ذمة الراهن وان عكس سقط
قدر الدين منه والفضل للرهن لانه امانت يقع على الراهن لا يؤخذ منه لا اي يصح
رهن مشاع لان حكم الرهن كما عرفت بثبوت بدلاستيفاء وهو لا يتصور في المشاع
مربحيته انه مشاع مطلقا الى سواء كان محتمل القيمة ولا سواء رهن من شئ
او من اجنبي كانه على الشجر والطارى كالمقارن هو الصحيح كذا في الخاصة وثمر الشجر دون
اي دون الشجر وزرع ارض ونخلها دون اي دون الارض لان الرهن متصل
بما ليس برهون خفلة فكان في معنى الشئ كذا العكس وهو رهن الشجر لا الثمر
ورهن الارض لا النخل او الزرع لان الاتصال يقوم بالطرفين فالاصل ان المرهون
اذا كان متصلا بما ليس برهون لا يجوز لامتناع قبض الرهن وحده ولا يصح
رهن حر ومدر ومكاتب ولم ولد ووقف وخمير حكم الرهن بثبوت بدلاستيفاء
منها عدم المالية في الحر وعدم جواز بيع ما سواء حر ولا يصح اذها من مسلم
او ذمي واللام في المسلم متعلق بقوله رهن وارتهاها اي يجوز للمسلم ان يرهن
حرا وامثاله او يرهنها من مسلم او ذمي لتعذر الايفاء والاستيفاء في حق المسلم
ولا يضمن له اي المسلم من رهنها الذمي اي ان كان المرهون ذميا لم يضمنه بالقبض
لانهم لم يكن بماله في حق المسلم وفي عكس الضمان يعني ان كان الراهن ذميا والمرهون
فيضمن الحر للذمي كما اذا غصب لانها مال للذمي ولا يصح بالامانة كما لو دعيته
والعارية ومال المضاربة والشركة بمقتضى قبض الرهن بمقابل الامانة لان موجب الرهن
ثبوت بدلاستيفاء للمرتهن فكان قبض الرهن مضمونا فلا بد من ضمان ثابت لنفع
القبض مضمونا وثبت استيفاء الدين منه وقبض الامانات ليس بمضمون لصحة الرهن
ومبيع ما في يد البائع لما عرفت ان الرهن يجب ان يكون في مقابلة الدين حقيقة
او حكما والمبيع في يد البائع ليس بدين حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لانه يجب
ان يكون مضمونا بمثل او القيمة والمبيع في يده ليس كذلك بل اذ هلك سقط الثمن

وهو حق البائع وليس فيه ضمان والقول يسمونها بالعين المضمونة بغيرها ولا يتحقق
ان شاء الله تعالى ودرك تفسير الرهن بالدرك ان يبيع رجاء سلعة وقبض ثمنها
وخاف المشتري الاستحقاق واخذ بالثمن من البائع رهنه فيل الدرك فانه باطل حتى لا يملك
الحبس للرهن حل الدرك ولم يحل واذا هلك الرهن كان امانة عنده حل الدرك ولا
اذا عقد حيث وقع باطلا كذا في الكافي واجرة نايحة ومغنية وثمن خرجي
لوهلك الرهن لم يكن مضمونا لا لا يقابل شئ مضمون وكفالة بالنفس لتعذر الاستيفاء
ونفعة لان البيع غير مضمون على المشتري وعبد جان او مدبون لانه غير مضمون
على المولى فانه لو هلك لا يجب عليه شئ وقصاص مطلقا في النفس او في ماله
لتعذر الاستيفاء بخلاف الجناية خطأ لان استيفاء الارش من الرهن ممكن
ويصح بعين مضمونة بالمثل او القيمة كالمغصوب وبديل الخلع والمهر وبديل الصلح
عن دم عمدا او علم ان الاعيان ثلاثة اقسام احدها غير مضمونة اصابة الامانات
فان الضمان عبارة عن رد مثل الهالك ان كان مثليا او قيمته ان كان قيميا فالامانة
ان هلكت بلا تعذر فلا شئ في مقابلتها او بتعذر فلا تبقى امانة بل يكون مغصوبة
وثانها غير مضمونة ينقصها كالمغصوب ونحوه والقوم يسمونها الاعيان المضمونة
بنفسها ويريدون الاعيان المضمونة في حد ذاتها ووجهه ان الضمان كما عرفت
عبارة عن رد مثل الهالك والقيمة فالشئ اذا كان مثليا او قيميا يكون بحيث
لو هلك تعين المثل او القيمة فيكون مضمونة في حد ذاتها مع قطع النظر
عن العوارض وثالثها عين ليست بمضمونة ولكنها تشبه المضمونة كبيع في يد البائع
فانه اذ هلك لم يضمن احد مثله او قيمته لكن الثمن يسقط عن ذمة المشتري وهو
غير المثل والقيمة فخر هذا الاعتبار سمو بالعين المضمونة بغيرها فانه من قبيل الشئ
ويصح بدله كما هو الاصل وهو توطئة لقوله ولو موعود اتملكه في يد المرتهن عليه
اي على المرتهن بما وعد من الدين يعني ان رهنه ليقرضه الف درهم وهلك الرهن
في يد المرتهن فملكه على المرتهن بمقابلة الالف الموعود فيجب عليه تسليم الالف للرهن

وإذا لم يكن الدين أكثر من قيمة الرهن بلكان مياوياً أو أقل حتى إذا كان أكثر لم يكن
مضموناً بالدين بل بالقيمة ويصح أيضاً برأس مال السلم أو من الصرف لا المقصود
ضمان المال بل الجانية ثابتة في المأينة فيثبت الاستيفاء من حيث المال فإن هلك
الرهن برأس المال أو من الصرف تم العقد أي السلم والصرف واخذ حقه أي صار المثل
مستوفياً لدينه لتحقق القبض حكماً وإن اختلف قبل نقد وهلك بطل عقد السلم
والصرف لقوات القبض حقيقة وحكماً ومالم يتأثر هذا التفصيل في السلم فيه
أفرد به بالذكر فقال وبالمسلم فيه فإن هلك الرهن تم العقد وصار الرهن عوضاً للمسلم
فيصير كأنه استوفاه وإن فسح عقد السلم صار الرهن رهناً ببدله وهو رأس المال
فيجب فصار كالمقصود إذا هلك وبه رهن يكون رهناً بقيمة وهلك رهنه بعد الفسخ
هلك به أي بالمسلم فيه حتى يجب عليه رد مثل السلم فيه بقبض رأس المال لأنه رهنه به
وإن كان محبوساً بغيره وهو رأس المال ويصح أيضاً بدين عليه أي على الأب عبد طفله
مفعول الرهن المقدر لأنه يملك الإيداع وهذا أولى منه في حق الضبي لأن قيام المثل
بحفظه أبلغ خوفاً من الغرامة ولو هلك يهلك مضموناً والوديعة تلك أمانة
والوصي كالأب وعن أبي يوسف وزفرح لأنه لا يجوز منهما أو يصح أيضاً بمن عبد أو خل
أو ذكبة أن ظهر العبد حراً والمخل خيراً والذكبة مبيته وبدل صلح عن إنكار
أن أقر أن الدين صورته رجل صالح عن إنكار ورهن ببدل الصلح شيء ثم تصادقا
على أن الدين فالرهن مضمون والأصل في هذه المثل ما قرئ من أن وجوب الدين ظاهر
بكنه لصحة الرهن ولا يشترط وجوب حقيقة شري على أن يرهن شيء أو يعطى كفيلاً
حال كون الرهن والكفيل معينين لئلا يمتنع متعلق ببيع أو بالشرى إن رهن
ما سماه أو يعطى كفيلاً ما سماه وصح الشرع استحيانا لقياساً لأنه شرط لا يقبضه
العقد وفيه نفع لأحد المتعاقدين ولأنه صفقة في صفقة وهي منهى عنه كما مر
وجه الاستحسان أنه شرط ملائم للعقد لأن الكفالة له والرهن للاستيفاء
وهو يلزم وجوب الثمن فإذا كان الكفيل حاضراً أو الرهن معيناً اعتبر معنى الشرط

وهو الاستيفاء فصح العقد ولا اعتبر عين الشرط ففسد ولا يجبر على المشتري
على الوفاء لأن عقد الرهن تبرع من جانب الرهن ولا يجبر على التبرع وإنما صار
حقاً من حقوقه إذا وجد ولم يوجد بعد والوعد بالرهن لا يكون فوق الرهن
ولو رهنه لا يلزم مالم يسلم فلان لا يصير لازماً بالوعد وله فللبايع في حقه ألا
إذا سلم ثمنه حالاً أو قيمة الرهن رهناً أي إذا سلم المشتري ولم يجبر على الوفاء جاز للبايع
أن يفسخ العقد ^{بالبائع} كان هذا الشرط فبدونه لا يكون راضياً وإذا لم يتم رضاه
كان له أن يفسخ أو يرضى بترك الرهن إذا كان بما ذكره لصودي إذا هذا الاستيفاء
أنما يثبت على المعنى وهو القيمة لأن الصورة أمانة قال المشتري لبايعه وقد أعطاه
شيء غير للبيع أمسك هذا حتى أعطى ثمنك كان رهناً لأنه ذكر ما يدل على الرهن
والعبر للمعاونة في خلاف زفرح رهن عيناً من رجلين يدين لكل منهما صاع وكله
رهن عند كل منهما إلا أن نصفه رهن لأحدهما ونصفه الآخر للآخر لأن الرهن أضيف
لجميع العين بصفقة واحدة ولا شيع فيه وموجبه الجيب بالدين وهو لا يجزى
فصار محبوساً بكل منهما ولا تلاف فيه كما إذا قتل واحد جماعة فحضر أحد أولياء المقتولين
واستوفى يكون مستوفياً لنفسه وللبايع بخلاف أهبة من رجلين حيث لا يجوز عند أبي حنيفة
لأن المقصود منها إيجاب الملك والعين الواحدة لا يتصور كونها ملكاً لكل منهما كلا
فلا بد من انقسام وهو ينافي المقصود وفي تأييدها كل في ثوبته كالعدل فحق الآخر
ولو هلك ضمن كل حصته أي حصته دينه إذا هلك لا يصير كل منهما مستوفياً
حقه لأن الاستيفاء يجزى فإن قضى بين أحدهما فكله رهن لآخر لأن جميع العين
رهن في بكل واحد منهما بلا تفرق رهناً من رجلين بدين عليها يصح الرهن بكله
أي الدين بمكة المثلين القبض الكل أي كل الدين لأن قبض الرهن يحصل في الكل بلا شيع
بطل حجة كل من الشخصين أنه رهنه عبده وقبضه هذه مسئلة لا تتعلق لها
بمسبق يعني إذا قام كل واحد منهما من رجلين على رجل أنه رهنه عبده الذي فيه
وقبضه فهو باطل لأن كلاهما أثبت ببينة أنه رهنه كل العبد ولا وجه للقضا

كل منهما بالكل لان العبد الواحد يستحيل كون كله رهنا بهذا وكله رهنا بذلك
 في حالة واحدة ولا للقضاء بأكله لو احد بعينه لعدم الاولوية ولا للقضاء لكل
 منهما بالنصف للزوم الشيوع فتعين التها وتلومات رهنه والرهن معهما
 فوهن كل كذلك اي بانه رهنه عنده وقبضه كان نصفه اي نصف العبد مع كل
 منهما رهنا للحقة لان حكمه في الحيوة المحيية والشيوع يضرم وبعد الموت الاستيفاء
 بالبيع في الدين والشيوع لا يضرم **باب رهن** يوضع عند عدل سمي به
 لعدالته في ذم الرهن والمرتهن وضعا اي الرهن والمرتهن الرهن عنده صح خلافا
 لما لك ولا ياخذ منه اي الرهن من العدل احدهما يتعلق حق الرهن في الحفظ بيده
 وامانته وحق المرتهن به استيفاء لا يملك احدهما ابطال حق الاخر ويضمن العدل
 بدفعه اليه اي دفع الرهن اليهما احدهما لانه مودع الرهن في حق العين وحق المرتهن
 في حق المائنة واحدهما اجنبي عن الاخر والمودع يضمن بالدفع الى الاجنبي ويهلك
 على المرتهن اي ان هلك الرهن في يد العدل هلك في ضمان المرتهن لان يده يد المرتهن
 وكله اي الرهن المرتهن والعدل او غيرها ببيعه اي بيع الرهن عند حلول الاجل صح
 لانه توكيل ببيع ماله فان شرط التوكيل في عقد الرهن لم ينجزل بالغرل وموت الرهن
 او المرتهن لا يموت الوكيل سواء كان الوكيل مرتهنا او العدل او غيرها واذما التوكيل
 ولا يقوم ارثه ولا وصيته مقامه لان الوكالة لا يجري فيها الورثة ولان موكل
 رضي برأيه لا رأي غيره وله اي الوكيل ببيعة اي الرهن بغيره وورثته اي ورثة الرهن
 كما يبيعه حال حيوة بغيره وان مات المرتهن فالوكيل على وكالة لانه لا يتصل
 بموتهما ولا بموت احدهما ويجبر الوكيل عليه اي على البيع اذا حل الاجل والرهن
 غائب فلا ينضّر المرتهن وبكيفية الاجبار ان يجبه القاضيا ما يبيع فان لم
 بعد فالقاضي يبيعه عليه كوكيل بالخصوص غاب موكله حيث يجبر عليها الدفع الضر
 ولو وكل بالبيع مطلقا ثم نهاه عن النية لم يفد كذا في الكافي ولا يبيعه الرهن
 او المرتهن الا برضى الاخر لان كل منهما احق في الرهن للرهن حق الملك والمرتهن حق الاستيفاء

باعه اي الرهن العدل حتى خرج من الرهن فالمرتهن رهن مقامه وان لم يقبض لقيام
 مقام المقبوض فهلكه اي هلك الثمن هلك على المرتهن لبقاء عقد الرهن في الثمن
 لقيامه مقام المبيع المرهون كذا قيمة عبد رهن قتل اي اذا قتل العبد الرهن
 وغرم القاتل قيمته صار رهنا بدل العبد وكذا عبد قتله اي العبد الرهن فرفع به
 فانه ايضا يكون رهنا بدل المقتول فان او في اي ان باع العدل الرهن فاو في ثمنه اي
 ثمن الرهن المرتهن فالحق الرهن ففي هالك اي اذا هلك الرهن في يد المشتري قد وقع
 فيما رويناه من نسخ صد للشرعية بدل المشتري المرتهن فكانه سهو من الناسخ
 ضمن المشتري الرهن قيمة الرهن لانه غاصب في حقه وصح البيع والقبض اي قبض الثمن
 لان الرهن ملكه باداه الضمان او ضمن المشتري العدل القيمة لانه منع بالبيع والتسليم
 فهو اي يكون العدل مخيرا ان شاء ضمن الرهن قيمة الرهن لانه وكيله فجع عليه
 بما لحقه بالغرم ومن جهته وصحا اي البيع والقبض لانه ملكه بالضمان فبين اياه ياء
 ملك نفى فالرجع المرتهن على العدل بدينه او ضمن المرتهن ثمنه الذي اذاه اليه اثبت
 بالاستحقاق انه اخذ الثمن بغير حق بعوض لان ملك العبد بالضمان فهو اي ذلك
 الثمن له اي للعدل لانه بدل ملكه وانما اذاه الى المرتهن على ان البيع ملك الرهن
 فاذا تبين انه ملكه لم يكن راضيا به فله ان يرجع به عليه ويرجع المرتهن على رهنه
 بدينه لان العدل اذا رجع بطل قبض المرتهن الثمن فيرجع المرتهن على رهنه بدينه ضرورة
 وفي القايم عطف على قوله ففي هالك اي اذا كان الرهن قائما في يد المشتري اخذ المشتري
 لانه وجد عين ماله ويرجع هذا اي المشتري على العدل بتمنه لانه العاقد وحقوق
 العقد تتعلق به ثم يرجع هذا العدل على الرهن به اي بتمنه لانه الله ادخله
 في العهد بتوكيله فيجب عليه تخلصه واذا رجع عليه صح قبض الرهن والثمن
 وسلم المقبوض له ويرجع العدل على المرتهن بتمنه لان العقد لما انتقض بطل الثمن
 وقد قبض المرتهن ثمنه فاذا بطل وجب نقض قبضه ضرورة ثم يرجع هو اي
 المرتهن على الرهن بدينه لانه اذا رجع عليه وانتقض قبضه عاد حقه

في الدين كما كان فيرجع به عليه وان لم يشترط التوكيل في عقد الرهن عطف على قوله
 فان شرط بل وقوله بعد يعنى ان ما ذكر من التفصيل انما يتأتى في اذ شرط التوكيل في
 عقد الرهن واما اذا لم يشترط فيه بل وكل الرهن العبد بعد العقد مما لحق العبد من هذه
 مرجع به العبد على الرهن فقط اى على المهرين لان التوكيل اذا كان بعد العقد لم يتعلق به
 حق المهرين فلا يرجع عليه كما في الوكالة المجردة عن الرهن بان وكل انما بان بيع
 شياء ويقضى دينه من ثمنه ففعل ثم لحقه عهدة لم يرجع به على القابض بخلاف
 الوكالة المشروطة في الرهن اذ انعلق بها حق المهرين وكان البيع واقعا لحقه وقدم له
 ذلك فجاز ان يلزمه الضمان قبض المهرين ثمنه ولا صورة عدم القبض ان العبد
 باع الرهن بامر الرهن وضاع الثمن في يد العبد بلا تعديده ثم استحق المهرين فالضمان
 الذي لحق العبد يرجع به على الرهن هلك الرهن مع المهرين فاستحق وضمنه الرهن قيمته
 هلك بدينه يعنى اذا استحق الرهن هلك رجل فله الخيار ان يشاء ضمن الرهن
 قيمته وان شاء ضمن المهرين لان كلامه ما منع فحقه بالتسليم او بالقبض فان ضمن
 الرهن فقد هلك بدينه لانه ملكه باء الضمان فصحح الايفاء وان ضمن المهرين رجع
 على الرهن بقيمتة التي ضمنها وبدينه اما بالقيمة فلانه مغرور ومن جهة الرهن
 بالتسليم واما بالدين فلانه لما انتقض قبضه فيعود حقه كما كان **باب**
 التصرف والحناية في الرهن وقف بيع الرهن اى اذا باع الرهن بلا اذن المهرين فالبيع
 موقوف لتعلق حق المهرين به فيستوقف على اجازته ان اجاز المهرين وقضى الرهن
 دينه نفذ اما الاول فلان التوقف لحقه وقد رضى بسقوطه واما الثاني
 فلان المانع عن النفاذ قد زال والمقتضى وهو التصرف الصادر عن اهل في المحل
 موجود والتمن رهن فان البيع اذا نفذ باجازه المهرين ينقل حقه اليه
 وان فسح المهرين عقد الرهن لم يفسح في الاصح لان التوقف مع المقتضى للنفاذ
 انما كان لصيا به البيع حقه وحقه يمان بان عقاده موقوفا واذ بقى موقوفا
 صبر المشتري الى فكه او رفع الامر الى القاضى ليفسخ القفا العقد بحكم عجز الرهن

عن التيسير باع الى الرهن الرهن من رجل ثم باع من اخر قبل الاجازة اى اجازة المهرين
 وقف البيع الثاني على اجازته ايضا اى كما وقف الاول فان الاول موقوف والموقوف لا يمنع
 توقف الثاني فلو اجاز اى المهرين البيع الثاني جاز الثاني لا الاول ولو باع الرهن
 الرهن ثم اجر الى الرهن او رهن او وهب من غيره اى غير المشتري فاجازها اى
 هذه التصرفات من البيع وغيره المهرين جاز الاول وهو البيع لا الباء والفرق
 بين المستلتي حيث جاز البيع الثاني باجازه لا في الاول ولم يجر التصرفات
 المذكورة بعد البيع في الثانية سوى البيع مع وجود الاجازة للكل ان المهرين فائدة
 في البيع لتعلق حقه ببدله بخلاف العقود المذكورة بدل المنفعة لا العين وحقه
 اذ لا بد له في الهبة والرهن وملح الاجازة بدل المنفعة لا العين وحقه في مالته
 العين لا المنفعة فكانت اجازته اسقاطا لحقه فزال المانع فنفس البيع وصحح اعتنا
 اى اعتنا الرهن الرهن وتديبره واستبداله لانه تصرف صدر عن اهل ووقع
 في المحل وبطل الرهن بفوات محله فلو كان الرهن موسرا طوبى بدينه الحال
 اذ لا معنى للزامة قيمة الرهن مع حلول الدين وفي المؤجل اخذ منه اى الرهن
 قيمته ولو جعلت رهنا بدله حتى يحل الدين لتحقق سبب الضمان وفاء به في
 التضمين وهي حصول الاستيقاق ويجبى بها الحلول الاجل فاذا حل استوفى حقه
 اذ كانت من جنسه لان الغريم له ان يستوفى حقه من مال غريمه اذ اظفر بحقه
 فان كان فيها فضل رده لانتهاء حكم الرهن بالاستيفاء وان كانت اقل من حقه رجع
 عليه بالزيادة لعدم ما يسقطه ولو كان الرهن معسرا ففي العتق سعى العبد
 للمهرين وصحح استعارة شئ ليرهن لان المالك رضى بتعلق دين المستعير بماله
 وهو يملك ذلك كما يملك ان يتعلق بزمته بالكفالة واذ اصح فبرهن المستعير
 بماله من قبل او كثير فان الاطلاق واجب الاعتبار خصوصاً في الاعارة لان الجاهل
 فيها لا تقضى المنازعة وان عجز المغير مقيد بما عينه من قدر فان عجز قدراً
 لا يجوز للمستعير ان يرهنه باكثر منه اقل منه لان التقيد مقيد وهو ينفي الزيادة

لان غرضه الاحتياكي بما يتيسر اذ هو ينبغي النقص لان غرضه المعبر عن المهر
مستوفيا للاكثر بمقابلته عند الهلاك ليرجع عليه ولو رهن باقل منه بهلك
الباقى امانة فلا يرجع عليه وجنس ومهرين وبلد فان كل ذلك مقيد لتيسر البعض
بالنسبة الى البعض وتفاوت الأشخاص في الامانة والحفظ وان خالف بعد ما
اعتبر التقييد ان خالف المستعير للمعين ضمنه اى المستعير للمعبر لمخالفته ونعم الرهن
لانه ملكه بالضممان فبين انه رهن ملك نفسيه او ضمن المعبر للرهن لانه ايضا
متعد فصار الرهن كالفاسد والرهن كالفاسد فراجع للرهن بما ضمن
من القيمة وبدينه على الرهن امار رجوعه بالقيمة فلانه مقرور من جهة الرهن
واما رجوعه بالدين فلان قبضه انتقض فعاد حقه كما كان وان وافق بان رهنه
بمقدار ما امر به وهلك الرهن عند الرهن استوفى اى الرهن كل دينه لوقيته
كالدين واكثر لتام الاستيفاء بالهلاك ووجب مثله اى مثل الدين للمعبر على
المستعير وهو الرهن لانه قضى بذلك القدر دينه اذا كان كله مضمونا والا ضمن
قدر المضمون والباقي امانة لا القيمة لانه قد وفق فليس بمعد وبعض دينه عطف
على كل دينه اى استوفى للرهن بعض دينه لوقيته اقل من الدين وباقيه على الرهن للرهن
اذ لم يقع الاستيفاء بالزيادة على قيمته لو افترقه المعبر يعني ان المعبر اذا كان يقض
دين الرهن لفك ملكه عن الدين ليس للرهن ان يمنع عن تسليم الرهن لان المعبر
غير متبرع بقضاء الدين لما فيه من تخليص ملكه فصا اداؤه كاداء الرهن
فيجب للرهن على القبول ويرجع على الرهن بما ادى ان ساوى الدين القيمة
لانه قضى دينه وهو مضطر فيه فلا يوصف بكونه متبرعا وانما قال ان
لانه ان كان اكثر من القيمة يكون في الزيادة على القيمة متبرعا فلا يرجع بذلك
القدر وان كان اقل من القيمة فلا يجبر للرهن على تسليم الرهن ذكره تاج الشريعة
هلك الرهن عند الرهن قبل رهنه او بعد فكه لا يضمن وان وصلية تصرف فيه
من قبل بالاستخدام او الركوب او نحو ذلك لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق

فلا يضمن خلافا للشافعي جناية الرهن على الرهن مضمونة لانه تفويت
حق لازم محترم وتعلق مثله بالمال يجعل المالك كالاجنبي في حق الضمان
وجناية الرهن عليه اى الرهن يسقط من دينه بقدرها اى الجناية لانه تلف
ملك غيره فلزمه ضمانه واذ الزمه وكان الدين قد حل يسقط من الضمان بقدره
ولزمه الباقى لان ما زاد على الدين من القيمة كان امانة وانما ضمنه بالانفاق
لا بعقد الرهن فهو بمنزلة الوديعة اذا اتلفها المودع يلزمه الضمان كذا في غاية
البيان وجناية الرهن عليها وعلى مالهما هدر والمراد بالجناية على النفس
ما يوجب المال بان كانت الجناية خطأ في النفس او فيما دونها واما ما يوجب القصاص فهو
معتبر بالاجماع كذا في النهاية اما كون جنايته على الرهن هدر فلا جناية للملكه على ملكه
وهي فيما يوجب المال هدر لانه المستحق ولا يثبت الاستحقاق له عليه ولما كون جنايته
على الرهن هدر فلا جناية له لو اعتبرناها للرهن كان عليه التطهير منها لانها حصلت
في ضمانه فلا يعتبر وجوب الضمان مع وجوب التخليص عليه رهن عبد يعدل القابالف
موجب فصار قيمته مائة فقتله حرقه مائة وحل اجله اخذ مائة من حقه
وسقط باقيه وهو تسع مائة لان نقصان السعر لا يوجب سقوط الدين بوجه عبارة
عن فتاوى المشايخ بخلاف نقصان العين واذا كان باقيا ويدر للرهن بدلا استيفاء
صار مستوفيا لكل من الابتداء ولو باعه بامر بمائة اى باع الرهن العبد بامر الرهن
بها وقبضها رجع بما بقي وهو تسع مائة لان الرهن اذا باعه صار كانه استرده
وباعه بنفسه في بطل الرهن ويبقى الدين الا بقدر ما استوفى فكذا هنا قتله
العبد يعدل القابا يعدل مائة فدفع به فك الرهن بكل دينه لان العبد
الباقى قائم مقام الاول فصا كالأول قائم ويرجع سعره حتى العبد للرهن
بعنه رهن رجل جلا عدا قيمته الف درهم بالف درهم واقل منه فقتل العبد قتلا
خطأ فداه مرقته لان ضمان الجناية على الرهن والعبد كذا في ضمانه ودينه
مستغرق لرقته فيقال للرهن فدا العبد من الجناية فان فداه اصلح رهنه

وكان دينه على الرهن بحاله والعبد رهن كما كان ولم يرجع على الراهن بشئ من الفداء
لابد العبد كله مضمون وجناية المضمون كجناية الضامن فلورجع على الراهن
رجع الراهن عليه فلا يفيد ولا يدفعه اى ليس للمؤمن ان يدفعه الى دى الجناية
لانه لا يملك التملك فان اى امتنع المؤمن عن الفداء ودفعه الراهن وفداءه فيسقط
الدين اى يقال للرهن ادفع العبد وفداءه بالدية فان دفع او فداءه بسقط بالدية للمؤمن
ولخذ الراهن العبد وبطل الرهن ان لم يكن الدين اكثر من قيمته اى قيمة الرهن بل يكون
ما ويا او اقل منها واما اذا كان اكثر منه بسقط من الدين مقدار قيمة العبد ولا يسقط
الباقى من الرهن باع وصية الرهن وقضى الدين لانه قايمة مقامه فان لم يكن له
وصى نصبا اى وصى لبيعه اى نصبا لقاضى رهن الوصى بعض التركة بيد
على الميت عند عزم من عزم مائة توقف على رضى الآخرين ولهم رده لانه اشر
بعض الغرماء بالايفاء الحكيم لان موجب عقد الرهن ثبوت يد الاستيفاء للمؤمن
حكما فالتبعية الاشارة بالايفاء والحقيقى فان قضى دينهم اى دين سائر الغرماء
قبل الرد اى قبل ان يردده نقد لزوال المانع وهو حق ببيعة الغرماء ولو انقضى الغريم
اى ان لم يكن للميت الاغريم واحد جاز هذا الرهن اعتبارا بالايفاء والحقيقى وسيع
فدينه لانه يساع فيه قبل الرهن فكذا بعده واذا رهن الوصى بيد الميت
على الخراج لانه استيفاء حكما وهو يملك ذلك وفي رهن الوصى تفصيلا
فان في كتاب الوصايا انشاء الله تعالى **فصل** رهن عشرين عشرين
اى بعشرة فخر وخلل وهويى وبها بقى رهنها اى بالعشرة وكان ينبغي
ان يبطل الرهن اذا بالتخمر خرج من كونه صالحا للايفاء اذ لم يبق الاستقوما
وانما يبطل البيع لاحتماله صيرورته خلافا لهداؤد رهن شاة كذلك اى قيمتها
عشرة بعشرة فانت بلا زح فديع جدها فادوها هو اى الجلد رهن به
اى بدهم لان الرهن يقرر بالهلاك فاذا صلح بعض الخمل بعد حكمة بقدر خللها
اذا ماتت الشاة البيعة قبل القبض فبيع جلدها حيث يبيع لادبيع

ينقض بالهلاك قبل القبض والمنقوض لا يعود وقيل يعود البيع ايضا نماء الرهن
كولده وبنه وصوفه وشره للرهن لتولد من ملكه ورهن مع اصله لانه
يقع له والرهن حتى لازم فيسرى اليه وبذلك مجازا اى ان هلك هلك بلائى
لان الاتباع لا يسقط لها ما يقابل بالاصل لعدم دخولها تحت العقد مقصودا
وان بقى النماء وهلك الاصل فك بقسطه اى افنته الرهن بقسطه بنفسه الدين
على قيمته اى قيمة النماء يوم انفكاك وقيمة الاصل اى اصل الرهن يوم القبض
لان الرهن بصير مضمونا بالقبض والزيادة نصير مقصودة بانفكاك اذا بقى
الى وقته والتبع يقابل بشئ اذا كان مقصودا كوكد لدبيع فانه قبل القبض لاحصاه
من الثمن فاذا قبضه المشتري وصار مقصودا بالقبض صار له حصة من الثمن ويسقط
من الدين حصة الاصل اى ما اصل الاصل بسقط من الدين لانه يقابل الاصل مقصودا
ويفك النماء بحضنه اى ما اصل النماء افنته الرهن به الزيادة نصير في الرهن مثل
اى رهن ثوبا بعشرة رهن ثوبا بعشرة ثم زيد الرهن ثوبا آخر ليكون مع الاول رهنا
بالعشرة لا الدين مثل ان يقول الراهن اقرضنى خمسمائة اخرى على ان يكون العبد
اللتع عندك رهنا بالف والفرق ان الاصل المقر بينهم فقرا ان اللاحاق باصل العقد
انما يتصور اذا كان الزيادة فى المعقود عليه والمعقود به فالزيادة فى الدين ليست شيئا
منها اما كونها غير معقود عليه فظاهر واما كونها غير معقود به فلوجوده بسببه
قبل الرهن بخلاف الرهن فانه معقود عليه لانه لم يكن محبوسا قبل عقد الرهن ولا يبيع
بعد رهن عبد اى او الفاء دفع مثله اى عبد ايسا او الفاء رهن بدله فهو
اى الاول رهن حتى يرد له رهنه والمرهن امين فى الثاني حتى يجعله مكان الاول
لان الاول دخل فى ضمانه بالقبض والدين فلا يخرج عنه ما بقيا الانقض القبض
فاذا كان الاول فى ضمانه لم يدخل الثاني فيه لانها رصيا بدحول احدهما فيه فاذا زال الاول
دخل الثاني ضمانه ثم قبل بشرط تجديد القبض فيه لان يد المؤمن على الثاني يد امانة
وبد الرهن يد استيفاء وضمان فلا ينوب عنه وقيل لا يشترط لان الرهن تبرع

كالهبة وعينه امانة كما عرفت وقبض الامانة ينوب عن قبض الامانة ابراء
 المرتهن الراهن عن دينه اى قبل الراهن الاسراء او وهبه له فهلك الرهن
 في يد المرتهن بلا منع من صاحبه هلك مجازاً استحساناً وقال فرج يضمن
 قيمته للراهن وهو القيلس لان القبض وقع مضموناً فبقى كذلك ما بقى القبض
 وجه الاستحسان ان ضمان الراهن باعتبار القبض والدين لانه ضمان استيفاء وذا
 لا يتحقق الا باعتبار الدين وبالابراء لم يبق احدهما وهو الدين والحكم الثابت
 بعلة ذات وصغير يزول بزوال احدهما ولذا لو ورد الرهن فقط الضمان لعدم
 القبض وان بقى الدين فلذا اذ ابراء منه الدين سقط الضمان بعدم الدين
 وان بقى القبض ولو استوفاه اى المرتهن دينه بالتمام او بعضه بايفاء
 رهنه او يتطوع او شرته عيناً به اى بالدين او صلح عنه اى الدين على عين
 او حالته مرهنه بدينه على آخر فهلك في يده اى في يد المرتهن هلك بالدين
 لان نفس الدين لا يسقط بالاستيفاء ونحو لما تقر ان الدين تقضى بامثاله لانفسها
 لكن الاستيفاء متقدر لعدم الفائدة لانه يقضى مضابته مثله فاذا هلك الرهن
 تقر الاستيفاء الاول فانقض الاستيفاء الثاني ورد ما قبضه من ادى
 في صورة ايفاء الراهن او التصاع او الشراء او الصلح وبطلت الحوالة وهلك الرهن
 بالدين اذ بالحوالة لا يسقط الدين ولكن ذمة المحتال عليه تقوم مقام ذمة
 المحيل ولذا يعود الى ذمة المحيل اذ امانت المحتال عليه مفلساً كذا اى كما هلك
 الرهن بالدين في الصور المذكورة يهلك به ايضا اذا هلك بعد تصادقهما
 على ان لا دين لان الرهن مضمون بالدين او بجته عند توهم الوجود كما في الدين
 الموعود وقد ثبت الجهة لاحتمال ان يتصادق قاعلي قيام الدين بعد تصادقهما على
 عدم الدين بخلاف ابراء فانه لا يسقط به **كتاب الغصب** اورده عقيب
 كتاب الرهن لان في الاول جيباً شرعياً وفي الثاني جيباً غير شرعى هو لغة
 اخذ الشيء من الغير بالتغلب متقوماً ولا يقال غصب ذوجة فلان وخمر فلان

وشرها

وشرها اخذ مال هو بمنزلة الجنس متقوم احتراز عن الخمر محترم احتراز عن مال الحرام
 فانه غير محترم من يد مالكة بلا اذنه احتراز عن اخذه عن يد مالكة باذنه واسارة
 الى ازالة يد المالك معتبرة في الغصب عندنا وعند الشافعي هو اثبات يد الغير وان غلبه
 وثمة الخلاف في نظره في ذوايد المفسر كولد المفسوبة وثمة البيئات في الاستيفاء
 بمضمونة عندنا لعدم ازالة اليد وعنده مضمونة لاثبات اليد بالحاصل للمعتبر
 في الغصب عندنا ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطلة وعند الشافعي للمعتبر
 هو الثاني فقط لا خفية احتراز عن اسرقة في استخدام العبد وتحميل الالة
 اى وضع الحمل عليها غصب لوجود ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطلة فيهما
 لاجلولة على البسطة لعدم ازالة اليد بالاستيلاء اذ لم يوجد منه النقل والتحويل
 والبسطة فعل المالك وقد بقي اثر فعله من الاستعمال فلم يكن اخذاً عن يده وحكمه
 الاثم لمن علم انه مال الغير ورد العين قائمة والغرم هالكه ولغيره اى
 لغير من علم الاخير لانه حق الغير فلا يتوقف على علمه ولا اثم لانه خطأ وهو
 مرفوع بالحديث ويجب المثل في المثل كالمكيل والموزون والعدد في المتقارب
 لقوله تعالى فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم الآية والمراد بالمثلي ما يوجد له مثل
 في الاسواق بلا تفاوت بين اجزائه يعقد به وما لا يكون كذلك ففيه ثم المثل قد يكون
 مصنوعاً بحيث يخرج الصنعة عن الثلية بجعله نادراً بالنسبة الى اصله كالقمصة
 والقدر الابرق فيكون فيما وقد يكون مصنوعاً بحيث لا يخرج الصنعة عن الثلية
 لبقاكثرته وعدم تفاوته كالدرهم المضروبة والدنانير فان انقطع المثل بقيته
 يوم الحصومة وعندنا يوفى يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع لا يوفى
 انه لما انقطع المحقق بمثل له فيعتبر قيمته يوم انقطاع السبب لانه الموجب لمحمد
 ان الواجب المثل في الذمة وانما انقل القيمة بالانقطاع فيعتبر قيمته يوم الانقطاع
 ولا يخفى ان النقل لا يثبت بمجرد الانقطاع ولهذا الوصير الى ان يوجد مثله فله
 ذلك وبقضاء القاضى ينقل فيغير قيمته يوم الحصومة والقضاء ويجب القيمة

في القيمي كالعروض والمجوانا والعددي المتفاوت يوم غصبه لانه مطالب بالقيمة
 حين غصب فيعتبر قيمته عند ذلك فان ادعى الغاصب الهلاك جبر حتى يعلم انه
 اى المفسد لو بقي يظهر ثم يقضى عليه بالبدل لا بحق المالك ثابت العين فلا يقبل
 قوله فيه حتى يغلب على ظنه انه صادق كما ادعى المدعيون الا فلاس برهن المالك انه
 مات عند غاصبه وقلب الغاصب اى برهن انه ما عند ملكه فيبينة اى الغاصب
 اولى عند محمد لان وجوب الضمان بالغصب ثابت ظاهر واشبات الرخ عارض والبينة
 لمزيد على خلاف الظاهر وبينة المالك اولى عند ابو يوسف لان حاصل اختلافهما
 في الضمان وفي بينة اشباته وهو اى الغصب انما يتحقق فيما ينقل ويجوز لما عرفت انه
 ازالة المال عن يد مالكه باشبات اليد عليه ولا يمكن تحقيقه الا في المنقول لا العقار
 الذي لا ينقل ولا يجوز فلو اخذ عقارا وهلك فيه بان غلب السيل على الارض
 فبقيت تحت الماء او غصب اذ اهدمت بافة سماوية او جاء السيل فذهب البناء
 لم يضمن لانتفاء شرطه وهو الغصب قبل ايله عماد الدين واليسر وشي تنصوليها
 الاصح انه يضمن بالبيع والتسليم وبالمجور في الوديعة بعينه اذ كان العقار وديعة
 عنده فحجره كان ضامنا بالاتفاق وبالرجوع من الشهادة بان شهدا على رجل بالذم
 ثم رجعا بعد القضاء ضمنا وضمن فيهما اى في العقار والمنقول ما نقص مفعول
 ضمن بفعله متعلق بقوله نقص وكنهه هذا بيان الضمان في العقار والعبارة
 الصادرة عن المشايخ ههنا ما ذكرنا وبين شرح الهداية وغيرهم الفعل بالتم
 واليك باليك المحصورة وهي ان يكون مقارنة بعمل يقضى الى اضرار البناء كالحرق
 والنقصان حتى قالوا في شرح قول الهداية فيدخل فيما قاله اذ اهدم الدار بكنهه وعمله
 انما قيد بعمله لانها اذ اهدمت الدار بعد ما غصب وسكن فيها لا بكنهه وبعمله
 بل افة سماوية فلا ضمان عليه عندنا بخيفة وابي يوسف فظهر ان مرادهم بيان
 سبي النقص الاو ما بوجبه ابتداء وهو الهدم والثاني ما يقضى اليه بالاخرة وهو
 التسكك الخاصة وقد غير صاحب الوقاية هذه العبارة فقال ما نقص بفعله ككنهه

فلزم عليه ان السكك ان قيد بالعمل الموهن لم يبق السبب الا لا يخفى الهدم تعرض والارتم
 كون السكك المجردة عن العمل الموهن سببا للضمان وقد عرفت ان الدار مع السكك اذ اهدمت
 بافة سماوية ليس في ضمان وعندنا نسخة منقولة من خط المصنف كانت العبارة
 المكتوبة فيها اولا في الهداية وغيرها ثم غيرها وتبعه صدر الشريعة والصواب ما يوافق
الهداية وزرعه فان الارض الغصوبة المزروعة اذ انتقضت بالزراعة يفهم النقصان
لانه اتلف البعض او باجارة عبد غصبه عطف على بفعله وبيان الضمان في المنقول
اى ضمن ايضا ما نقص باجارة عبد غصبه فحصل له في مدة الاجارة نقص بسبب
استغلاله بخلاف البيع يعني اذ انتقض شيء من قيمة المبيع في البيع بفعله وصف
 منه قبل ان يقبضه المشتري لا يضمن البائع شيئا لنقصانه حتى لا يسقط شيء من الثمن وان فسد
 النقصان وتراجع السعر اذ رد في مكان الغصب يعني اذ رد الغاصب المفسد الى ملكه
 بعد نقصان السعر فان كان الرد في مكان الغصب فلا ضمان عليه لان تراجعه بقصور
 الرغبة لا بقوات جبر وان لم يكن فيه بخير المالك بين القيمة وبين الانتظار الى الذهاب
 الى الملك كان يسترده لان النقصان حصل من قبل الغاصب ينقله الى هذا المكان فكان له
 ان يلزم الضرر ويطلب به بالقيمة وله ان ينظر وتصرف باجره عطف على ضمن
 يعني اذ غصب عبد مثلاً واخرج واخذ اجرة فنقصه بالاستعمال وضمن ما نقص تصدق
 باجره اذ عند خيفة ومخدره واصلة ان الغلة للغاصب عند خلاف الشافعي لان المنافع
 لا تقوم الا بالعقد والعاقبة هو الغاصب فهو الذي جعل منافع العبد مالا بعقد فكان
 هو ولي سببها فيؤمن ان يتصدق بها لاستفادتها ببدل حيث وهو التصرف في مال الغير
 واجر مستعار يعني اذ استعار شيئا واجر واخذ اجره ملكه ويجب عليه تصدق به لما ذكر
 ورجع اى تصدق ايضا بربح حصل بالتصرف في مودعه ومغصوبة معينة بالاشارة
 او بالشرع بدرهم الوديعة او الغصب ونقد ههنا ان اشار اليها ونقد غيرها والى غيرها
 او اطلق ونقد ههنا لا يعني ان المودع او الغاصب اذا تصرف في الوديعة والمغصوب بربح
 يتصدق به عند خيفة ومخدره وهذا اوضح فيما يتعين بالاشارة اليه كالعرض

ونحوها لان العقد يتعلق به حتى لو هلك قبل القبض بطل البيع في تنفيذ الرقبة والبدل
في البيع بملك حيث فيصدق به اما فيما لا يتعين كالدرهم والدنانير وقد ذكر في الجامع
الصغير اذا اشترى بافاته يتصدق بالبرج فظاهر هذه العبارة يدل على انه اذا بد
اذا اشار اليها ونقد منها واما اذا اشار اليها ونقد من غيرها واطلق ونقد منها واشار
الى غيرها ونقد منها ففي كل ذلك يطبق لان الاشارة اليها لا يفيد التعيين فيستوي
وجودها وعدمها الا ان يتأكد بالنقد منها وبه كان يفتي الامام ابو الليث في الكافي
قال ما اخنا لا يطيب البرج بكل حال ان يتناول من الشئ قبل ان يضمن ويعد الضمان
لا يطيب البرج بكل حال وهو المختار لاطلاق الجواب في الجامعين والمضاربة اجز الفاص
فاجاز ماله في المدة فتعد في كذا اجرام مضرة قبل الاجارة وما بقي لملكه لان الفاص
فضولي في حقه وعند محمد اجرام مضرة لفاصبه لانه العاقد وما بقي لملكه لانه فضولي
في حق المالك كذا في هذا الخلاف لو اجره فاستحق فالمدة واجاز المستحق لانه كالمالك
غصب في جعل ما لا غير المصوب احتراز عما اذا تغير بغير فعله مثل ان صار الغصب زيباً
بنفسه او الرطب ثم اقل المالك فيه بالجيار ان شاء اخذه وان شاء تركه وضمنه
فزال اسمه فغاب اعظم منافعه احتراز عما اذا غصب ثاة فذبحها فان ملك مالها
لم يزل بالذبح المحرم اذا لم يزل اسمها حيث يقال ثاة مذبوحة ولم يقل واعظم منافعه
لان من قاله قصد تناوله الخطة اذا غصبها وطحنها فان المقاصد المتعلقة
بعين الخطة كجعلها هريسة ونحوها تزول بالطحن ولا حاجة اليه لان قوله
زال اسمه مغن عنه لانه يلزمه واختلط المصوب بملك الغاصب ولم يتميز
اصلاً كاختلاف بئر بئر او شعير بشعير او لم يتميز الا بخرج كاختلاف بئر بشعير
او بالعكس ضمنه اي الغاصب المصوب وملكه اما الضمان في صورة التغير وتزول الاسم
فلكونه متعدياً واما المالك فلانه اذا خصفه متقومة لان قيمة الثاة تزداد
بطحنها ونحوها وكذا قيمة الخطة تزداد بجعلها دقفاً واحداً تصبح حق المالك
هاكاً من وجه حق تبدل الاسم وفات اعظم المنافع وحق الغاصب في الصنعة قائم

من كل وجه

من كل وجه فيكون راجعاً على الهالك من وجه علم ما تقر في الاصول ان ضرب الرجح
اذا تعارض كان الرجحان في الذات احق منه في الحال واما الضمان في الاختلاف فلكونه
متعدياً فيه ايضاً واما الملك فليلا يجتمع البدلان في ملك المصوب منه بلا حل
متعلق بملكه قبل الرضا اي رضی المالك اما باء بدله واما البرائة وتضمن المقاض
وهذا الاحتساب والقبيل الحل لان ملكه ثبت بحسبه والمالك يجوز لنفسه بلا توقف
على رضی غيره وهذا لو وهبه او باعه صح وجه الاحتساب قوله عليه السلام في الشاة
المذبوحة للمصلحة بلا رضی صاحبها طعموها الاسر افاد الامر بان تصدق قول ملك
المالك وحرمة الانتفاع للغاصب قبل الارضاء ولان في باحة الانتفاع فتح باب الغصب
فيحرم قبل الارضاء حصة الماداة الفساد ونفاذ بيعه وهبته مع الحرمة لبقاء
المالك كما في بيع القلعة كذب ثاة ونحوها وطحنها وطحن برأوزرعه وجعل حديد
سيفاً والبناء على ساحة وهي شجر عظيم جيد ولا ينبت الا بدهندوان ضرب الحجر
درها او ديناراً او ناقلاً لك بلا شئ لان العين باق من كل وجه ومعناه الاصل الثبوت
وكونه موزوناً وهما باقيان حتى جرافيه الربوا باعتبارهما ذبح شاة غيره طرحتها اي
ذلك الغير شاة عليه اي على الذبح واخذ قيمتها واخذها اي الشاة المذبوحة
يعني ان المالك مخير ان شاء ضمنه قيمتها او لم الشاة اليه وان شاء اخذها وضمن نقصانها
لانها اندلف من وجه لفوات بعض المنافع كالحمل والدر والنيل وبقاء بعضها وهو
اللحم وان كانت الدابة غير مأكولة اللحم فقطع الغاصب طرفها يضمنه المالك جميع
قيمتها بوجوه الاستهلال من كل وجه كذا لو خرق ثوباً وفوت بعضه وبعض نفقه
يعني ان المالك مخير فيه ايضاً ان شاء ضمن الغاصب كل قيمة ثوبه وكان الثوب للغاصب
وان شاء اخذ الثوب وضمنه النقصان لما ذكر ولو فوت كله ضمن اي الغاصب كلها
اي كل القيمة وفي خرق يسير نقصه بلا نفوت شئ منه ضمن ما نقص واخذ ثوب الثوب
ثوبه لان العين قائم من كل وجه بنى فارض غيره او غرس فلعا اي البناء والغرس
وردت لان الارض نقصت حقيقة فيبقى فيها حق المالك كما كان والغاصب

جعلها مشغولة فيوم تفرقها كما شغل طرف غير بطعامه ولما كثر أي الأرض
 ان يضمن له أي الباني والغارس قيمتها أي قيمة البناء والغرس ان نقصت أي الأرض
 به أي البناء والغرس وبين طريق معرفتها بقوله فتقوم الأرض بدونها أي البناء
 أو الغرس أو مع أحدهما حال كونه مستحق القلع فيضمن الفضل فان قيمة الشجر
 والبناء المستحق القلع اقل من قيمة مقلوعا فقيمة المقلوع اذا نقصت منها اجرة
 القلع كان الباقي قيمة الشجر المستحق القلع فاذا كانت قيمة الأرض مائة وقيمة الشجر
 المقلوع عشرة واجرة القلع درهم بقي تسعة دراهم فالأرض مع هذا الشجر تقوم
 بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة هذا اذا كانت قيمة الساحة أكثر
 من قيمة البناء أو الغرس واذا عكس فللغاصب ان يضمن له قيمة الساحة فيأخذها
 أي الساحة كذا في النهاية حمز الثوب الذي غصبه أو صنف أول السويق الذي
 غصبه بسم فلما لك الخيار ان شاء ضمنه أي الثوب حال كونه أبيض يعني
 اخذ منه قيمة ثوب أبيض ومثل سويقه وسلمه إلى الغاصب لأنه من الثلثين
 أو اخذهما أي الثوب والسويق وضمن ما زاد الصبغ واليمن لان الصبغ مال متقوم
 كالثوب وبغصبه وصبغه لا يسقط حرمة ماله ويجب صيانته ما أمكن وذو فمعة
 ايصال مال أحدهما إليه وإيفاء حق الآخر في عين ماله وهو فيما قلنا من التجير الا ان
 اثبت الخيار لرب الثوب لأنه صاحب أصل الغاصب صاحب وصف وان سود الغاصب
 ضمنه أي المالك أبيض واخذه ولا شيء للغاصب من اجر التسيويد لأنه نقص
فصل غيب الغاصب ما غصب وضمن قيمته ملكه أي الغاصب ملكا مستندا
 إلى وقت الغصب وقال الشافعي لا يملكها لان الغصب تعد محض فلا يكون موجبا
 للملك لأنه حكم شرعي فيستدعي سببا مشروعا ولنا أي المالك ملك ان بدأ الغصب
 بكماله أي برقبته ويدفوج ان يخرج للغصب عن ملكه لئلا يجتمع البدل للبدل
 في ملك شخص واحد ويجب ان يدخل في ملك الغاصب والارز بتوث الملك بلام الملك
 وصندوق الغاصب في قيمته أي الغصب بيمينه ان لم يبرهن المالك للزيادة يعني ادعى

المالك زيادة قيمة الغصب وانكرها الغاصب فان برهن المالك قبل الاصدق الغاصب
 بيمينه في ثبوت الزيادة كما في سائر الدعاوى فان ظهر للغصب وهي القيمة أكثر مما ضمن
 الغاصب وقد ضمن بقوله مع يمينه اخذ أي الغصب للمالك ورد عوضه أو مضى
 للمالك الضمان لان رضاه بهذا القدر لم يتم حيث ادعى الزيادة وانما اخذ دونها لعدم
 البينة ولو ضمن الغاصب بقوله ملكه أو حجه المالك أو نكول الغاصب فهو
 له أي الغاصب ولا خيار للمالك لأنه رضى بالمبادلة بهذا القدر حيث ادعى
 هذا القدر فقط فنذير غاصب ضمن بعد بيعه لا اعتاقه كذلك أي اذا ضمن
 بعد الاعتاق لان الملك الثابت للغاصب ناقص بثبوته مستندا والثابت مستندا
 ثابت من وجه دون وجه والمالك الناقص يكتفي لنفاذ البيع دون الاعتق زوايا الغصب
 مطلقا أي لو كانت متصلة كالسمن والحسن أو منفصلة كالولد والثمر لا يضمن
 الاب بالتعدي والبيع بعد الطلب لانها امانة وحكمها هذا وما نقصت الجارية بالولادة
 مضمون ويجبر بولدها أي اذا ولدت الجارية للغصوبة ولذا كان النقصان مضمونا
 على الغاصب فان كان في قيمته وفائه جبر النقصان بالولد ويسقط ضمانه من الغاصب
 والاي سقط بحسابة زنا بامه غصبا فحبلت فرددت حاملا فولدت فانت ضمن قيمتها
 لانها لم يرد كما اخذها لأنه اخذها ولم ينعقد فيها سبب التلف وردّها وفيها ذلك فصار
 كما اذا جنت جنابة في بدل الغاصب فقتلت بها أو دفعت بها بعد الرد فانه يرجع بقيمتها
 على الغاصب كذا هذا بخلاف الحر يعني ان زنى بها رجل مكرهة فحبلت فانت في نقاسها
 فانها لا تضمن بالغصب ليقع عند الرد ضمان الاخذ زنا بها أي بامه غصبا وتولدها
 أي جلت منه فادعى ثبت النسب بعد رضاه المالك لان التضمين ممن له حق التضمين
 أو وث شبهة والنسب ثبت بها كالزنى له غير امرأته والولد رفيق لان الحرية لا تثبت
 بالشبهة كذا في الكافي المنافع كركوب الدابة وكسح الدار واستخدام المملوك لا يضمن بالغصب
 والانداف صورة غصب المنافع ان يغصب عبدا مثلاً ويمسكه شهراً ولا يمسكه ثم
 يردّه على كسبه وصورة انداف المنافع ان يستعمل عبداً شهراً ثم يردّه على كسبه كذا في الكافي

لا يرجع صاحب الرق الذي هذا المانع محمد
 بل يردّها وفيها ذلك وهو في الرد الذي
 هو بثلث النفس في نقاسها

بثوث النسب الشبهة
 الارضا اعم بشبه على العبد وغيرها

بل يضمن ما نقص باستعماله فيغيره نقصان الا ان يكون المفوض مستثاء من قوله
 لا يضمن الاوقفا او مال يتيم فان منافعها تضمن كذا في العبادية وغيرها ولا يضمن
 ايضا خمر ليليم وخنزير بان يسلّم ذبي وفيد الخمر والخنزير فانها الاخر لانها ليسا
 بمال في حق المسلم بخلاف ما للذمي من الخمر والخنزير حيث يضمنان بالانفاق لانها مال
 في حقه غصب خمر مسلم فخلها بغيره مقوم كالنقل من الظل الى الشمس ومنها اليه
 او جلد ميتة فدفعه به اي بغير مقوم كالتراب والشمس اخذها المالك مجانا
 اذ ليس فيه مال مقوم للغاصب وكانت الدبابة اضرار للمالكية والتقويم
 فصارت كفيل الثوب ولو اتلفها ضمن لان دافه حال الغير ولو خللها
 بمقوم كالمخمل ملكه الغاصب للحل ولا شئ للمالك عليه اي على الغاصب لان الخمر
 لم يكن مقوما للمخمل مثلا متقوم فخرج جانب الغاصب فيكون له بغير شئ ولو دفع به
 اي بمقوم كالقسط والعقد ونحوهما الحل اخذ للمالك فيرد ما زاد الدافع اذ هذا الدافع
 اتصل بالحل ما لم يتقوم بالدفع كالصبي في الثوب فيخرج جانب الغاصب ولو اتلفه
 لا يضمن لانه لم يتلف مال الغير ضمن بكسر معرق وهوالة اللهو وفي الطنبور ضمن
 الخشب المتحرق ونحو البواقي ويضمن بارقه سكر ومنصف وقد مر معناها وتنتا
 الاشرية قيمتها الا ان المثل ان المسلم ممنوع عن ملك عينها ولو كان فعلها جازا وان تلف
 صليب نصراني ضمن قيمته صليبا لانه مال متقوم في حقه وهو مقر عليه فلا يجوز
 التعرض ويضرب بيعها اي بيع هذه المذكورة وقال لا يضمن ولا يبيع بيعها وقيل الخلاف
 في الدف والطبل الذين يضربان للهو فاما طبل الغزاة والدف الذي يباح ضربه في العرس
 فيضمنها بالابل لا بغيرها لان هذه الاشياء اعتدت للمعصية فبطل تقويمها
 كالخمر وله انها اموال لصلاحيتهما لما حل من وجود الانتفاع وان صلحت لما لا يحل
 فصارت كالامة المغنينة ونحوها كالكبش النطوح والحمامة الطيارة والديك
 للمقاتل والعبد الحصى حيث يجب فيها القيمة غير صالحة لهذه الامور والفتوى
 على قولها اكثر الفساق فيما بين الناس كذا في الكافي حل قيد عبد الغير وحل

كبريط ومزماردرف
 وطبل وطينور قيمته صالحا
 لغير اللهو صحيح

كبريط وطينور قيمته صالحا
 لغير اللهو صحيح

رباط دابة

رباط دابة او فتح اصطبلها اي الدابة او فتح قفص طائر فذهب هذه المذكورة
 وفي الدابة والقفص خلاف محمد اوسع الى سلطان بن يؤذيه ولا يدفع بذاته
 بل يدفع اليه اوسع اليه من يفسق ولا يمنع عن الفسق بنهية اي نهى ليعاى
 او قال عند سلطان قد يغيره وقد لا مقول القول قوله انه وجد ما لا فخر منه
 لا يضمن في هذه الصور لانقاء السبب فخلل فعل مختار ولو غرم قطعا يضمن
 لوجود السبب كذا يضمن الساعي كذا الواسع بغير حق عند محمد زجر الله عن السعاية
 وبه يفتي امر عبد غيره بالابق او قال قتل نفسك ففعل اي ابق وقتل نفسه
 وجب عليه اي الامر قيمته ولو قال له اتلف مال مولك فاتلف لا يضمن
 لانه امره بالابق او القتل صار غاصبا لانه استعماله في ذلك الفعل اما بالامر
 بان لا يفعل المولى فلا يصير غاصبا ماله وانما يصير غاصبا للعبد والعبد للمفوض
 قايم لم يهلك وانما التلف بفعل العبد كذا في العبادية استعمال عبد الغير لنفسه
 كان يقول ارق هذه الشجرة او اثر الثمرة اكل انت وانا وان لم يعلم انه عبد او قال هذا العبد
 ارق هذه الشجرة او اثر الثمرة اكل انت لانه استعماله في منفعة ولو استعماله لغيره كان يقول
 ارق هذه الشجرة او اثر الثمرة اكل انت لا يضمن لانه لا يصير به غاصبا كذا في العبادية
كتاب الاكراه وجه المناسبة بينه وبين كتاب الغصب ظاهر وهو
 لغة حمل الفاعل على امر بركه وشرعا حمل الغير على فعل اعم من اللفظ وعمل
 سائر الجوارح بما يتعلق بالحمل وهو اعم من القتل واتلاف العضو والجيب والضرب
 والقيد بعدم رضاه به اي رضئ الغير بذلك الفعل لا اختياره اي لا يقدم اختياره
 لكنه اي ما يقدم رضاه قد يفيد اي الاختيار وقد لا يفيد فالحاصل
 ان عدم الرضى معتبر في جميع صور الاكراه واصل الاختيار ثابت في جميع صور
 لكن في بعض الصور يفسد الاختيار وفي بعضها لا يفيد **اقول** هذا هو
 الميصول في جميع كتب الاصول والفروع حتى قال في الصلة الشرعية في التسفي وهو ما
 اما ما جئ بان يكون يقوت النفس والعضو وهذا معدوم للرضى مفيد للاختيار

واما غير ملجئ بان يكون مجس ويقيد وضرب وهذا معدم للرضى غير مفسد للاختيار
فلا يصح ما قال في الوقاية هو فعل بوقعه بغيره فيفوت به رضاه او يفيد اختياره
فان فيه جعل قسم الشئ فيماله كما لا يخفى على من يعرف معنى القسم والقسم والعجب
ان صدر الشريعة بعد ما قال فيه ذلك قال في شرح الوقاية ثم الاكره نوعان احدهما
ان يكون مفقودا للرضى وهو ان يكون بالحبس او الضرب والثاني ان يكون مفسدا للاختيار
وهو ان يكون بالقتل او قطع العضو فقوت الرضى اعم من فساد الاختيار ففي الضرب
او الحبس بقوت الرضى ولكن الاختيار الصحيح باق وفي القتل الارضى ولكن له اختيار غير
صحيح بل اختيار فاسد ثم قال في تحفيظه الاخر ما قال والشجرة تنبت عن الثمرة مع بقاء
اهلية وعدم سقوط الخطا عنه لان المكروه مبتلى بالابتلاء بحقوق الخطا التي ترى انه متردد
بين قرض وحظر وخصه وباشم قره وبوجر اخرى وهو دليل الخطا وبقاء الاهلية
وشروطه اربعة امور الاول فرقة الحامل على تحقيق ما هدد به سلطانا او غيره
يعني لصنا او نحو هذا عندهما وعندى خيفدح لا يتحقق الامر السلطان لان القدرة لا تكون
بلا منعة والمنعة للسلطان قالوا هذا الاختلاف عصور زمان الاختلاف فيجوز وبرهان
لان في زمانه لم يكن لغير السلطان من القدرة ما يتحقق به الاكره فاجاب بناء على
ما شاهد وفي زماننا ظهر الفساد وصار الامر الى كل متغلب فيتحقق الاكره من الكل
الفتوى على قولها كذا في الخلاصة والثاني خوف الفاعل وقوعه اي وقوع ما هدد به
الحامل بان يغلب على ظنه انه يفعل له يصير به محمولا عما دعى اليه من الفعل والنية
والثالث كونه اي الفاعل متمنعا عما اكره عليه لحق ما اى لحق نفسه كبيع ماله
واتلافه او اعتاق عبده او لحق شخص اخر كاتلاف مال الغير ولحق الشرع كشراب الخمر
والزنا ونحوها والرابع كون المكروه به متلف نفس او عضو او موجب عم بعدم
الرضى وهذا في مرتبه وهو ايضا متفاوت بحسب الاشخاص كالميتة وهو الاكره
اما ملجئ يفيد الاختيار لو كان باتلاف نفس او عضو واما غير ملجئ لا يفسد كان
لوجس او قيد مدة مديدة او ضرب شديد في المسوط المحذوف الجس الذي هو اكره

ما يلجئ الاغتمام البين به وفي الضرب الذي هو اكره ما يحذر منه الالم الشديد وليس في ذلك
حد لا يزاد عليه ولا ينقص عنه لان المقادير لا تكون الا بالراى ولكنه على قدر ما يرى
الحاكم اذ ارفع اليه بخلاف جس يوم اوقيد اي قيد يوم او ضرب غير شديد فانها لا تكون
اكرها اذ لا يبالي بمثلها عادة فلا يعدم الرضى الا الذي جاهد يعني انها تكون اكرها لرجل له
جاه وغرة لان ضرره اشد من ضرر الضرب بالشديد لغيره فيفوت به الرضى في الاول اي
بالملجئ رخص كل ميتة ودم ولحم حنزيرو وشرب خمر لان حرمة هذه الاشياء مفيدة
بحالة الاختيار وفي حالة الضرورة ميقنات على اصل الحل بقوله تعالى اما اضطررتم اليه
فانه استثنى حالة الضرورة والاستثناء تكلم بالياء في بعد النية والاضطرار يحصل بالاكراه
الملجئ وبالصبر على القتل ثم في هذه الصور كما في المحخصة لانه لما ايج كان بالامتناع
معاونا لغيره على اهلاك نفسه ورخص ايضا بلفظ كلمة الكفر وقلبه مطمئن
بالايمان بحديث عمار بن ياسر صيحت بقتله وقال له عليه السلام كيف وجدت
قلبك قال مطمئنا بالايمان فقال عليه السلام فان عاد واقعد وفيه نزل قوله تعالى
الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان الآية وبالصبر على القتل في هذه الصورة اجر
اي صار مأجورا ان صبر ولم يظهر الكفر حتى قتل عاذلك لان حبيب الله عند صبر على ذلك
حتى صلب وسماه النبي عليه السلام سيد الشهداء ورخص ايضا اتلاف مال مسلم لان اتلاف
مال الغير يستباح للضرورة كما في المحخصة وقد ثبت ولكن صاحب المال ضمن الحامل
لان الفاعل له الحامل فيما يصلح اليه والاتلاف من هذا القبيل بان يلقيه عليه فيقتله
لاقتله عطف على اتلاف اي رخص قتل مسلم بل يصبر على ان يقتله فان قتله
كان انما لان قتل المسلم لا يستباح للضرورة ما الا ان يعلم انه لو لم يقتله قتله بغير
ويقاد في العمد الحامل فقط عندى خيفدح ومحمد لان الفاعل يصير له له وقال ابو
لابقاد واحد منها للشبهة وقال بربيع رخص ويقاد الفاعل لانه مبتلى وقال الشافعي
يقاد كل منهما الفاعل بالمثلثة والحامل بالنسبة ولا يرخص حكما بالاول في
الرجل لانه كالقتل لان ولد الزنا هالك لعدم من مرتبه فلا يستباح كالقتل

ولكن لا يجحد تحسناً بمعنى ذلكم برخص زناه بالمحبي كان مقتضى القيل ان يجحد لان انتشار الالة
 دليل الطواعية ولكن لا يجحد تحسناً فان انتشار الالة لا يدل على الطواعية اذ قد يكون
 طبعاً كما في النسيم وبالثاني عطف على الاول يعني باكره غير ملجئ لا برخص الامور
 المذكورة لكنه اي الثاني من الاكرام يقطع الحجة زناها لانها وان لم تكن مكرهة
 فلا اقل من الشبهة كذا في الحاشية لا زناه لا يقطع الحجة زناه لان الاكرام الملجئ
 لم يكن برخصة في حقه كما كان في حق المرأة حتى يكون غير الملجئ شبهة لتندرج
 الحجة تصرفات المكره قوله يعني ان الاصل ان التصرفات القولية للمكره وان كانت
 مكرها بالمحبي او غيره تنفذ عندنا كما في البيوع الفاسدة وما يحتمل الفسخ بنفسه
 ان فسخ المكره وما لا يحتمله فلا يفسخ الاول وهو ما يحتمل الفسخ كبيعته وشرائه
 واجارته وصلحه عن ابرائه مديونه او كفيله او هيئته فانه اذا اكره على واحد منها
 باحد نوعي الاكرام خبر الفاعل بعد زوال الاكرام انشاء امضى وانما فسخ لان الاكرام
 مطلقاً بعدم الرضى والرضى يقطع صحة هذه العقود فتفسد بفواته واقراره فانه خبر
 يحتمل الصدق والكذب وانما صار حجة لرجحان جانب الصدق والاكرام دليل على كذبه
 فيما يقربه فاصد الذي دفع الشر عن نفسه ويملكه اي البيع بالاكرام المشتري ان قبض
 كما في سائر البيوع الفاسدة فيصح اعتاقه اي اعتاقه للمشتري كونه ملكه ولزمه
 اي المشتري قيمته لانه اتلف ما ملكه بعقد فاسد فان قبض البايع للمكره الثمن
 او سلم البيع طوعاً بقيد المذكورين نفذ البيع لوجود الرضى وان قبضه مكرها لا
 اي لا ينفذ لعدم الرضى ورده اي رد البايع الثمن الذي قبضه مكرها ان بقي فيه
 ولم يضمن ان هلك لان الثمن كان امانة عند المكره لانه اخذ باذن المشتري والقبض
 اذا كان باذن المالك فانما يجب الضمان اذ قبضه للملك وهو لم يقبضه له كونه
 مكرها على قبضه فكان امانة كذا في الكافي بخلاف ما اذا اكره على الهبة بلا ذكر
 الدفع فوهب ودفع حيث يكون فاسداً اي بوجب الملك بعد القبض كالهبة الصحيحة
 بناء على اصلنا اي الاكرام على الهبة اكره على الدفع والاكرام على البيع ليس اكرها

في نسخة
 ١٢٧٢
 ١٢٧٢
 ١٢٧٢
 ١٢٧٢
 ١٢٧٢

فقد ذكره وما في البرزخ والاشباه من الظاهر ان انكر السارق مكرها على
 طاعاً في بيعه المشتري كذا في بعض الفتاوى عن كراهية بيع الرمز ان لا يبيع
 لان الظاهر خلافه فيكون في الشك في كراهية بيع الرمز كراهية بيع الرمز
 بعد او يبيع بقطع رجل
 بعد اقراره الذي يقطع به او يقطع به
 هو صواباً بالصلوة فتعقبت في الفتاوى ان كانا قطع به او يقطع به او يقطع به
 لا يقتضي من الثاني استحقاقاً

على التسليم

على التسليم هلك المبيع في يد مشتر غير مكره والبايع مكره ضمن المشتري قيمته للبايع
 لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضموناً عليه كما في اعتاق المشتري وله اي للبايع
 ان يضمن انشاء من الحامل والمشتري كالفاسد في غاصب الغاصب فلكرمه كالمكره
 لغاصب والمشتري كغاصب الغاصب فان ضمن الحامل رجوع على المشتري بقيمته
 لانه قام مقام البايع باداء الضمان لان المضمون يصير ملكاً للضامن من وقت
 سبب الضمان وهو الغصب وان ضمن احد المشتريين وقد تداولته الايدي نفذ كل شراء
 كان بعده اي بعد شرائه لانه ملكه بالضمان فظهر انه باع ملك نفسه ولا ينفذ
 ما كان قبله لان استناد ملك المشتري الى وقت قبضه بخلاف ما لو اجاز المالك المكره
 عقده ما حيث ينفذ ما كان قبله وبعده لان المانع من النفاذ حقه فيعود الكل جائزاً
 والثاني وهو ما لا يحتمل الفسخ ككناحه وطلاقه واعتاقه وسائر ما ساق
 فان هذه العقود تنفذ عندنا مع الاكرام قياساً على صحتها مع الهزل وعند الشافعي مع
 لانقض ورجع الفاعل على الحامل بنصف المسمى في الطلاق ان لم يضا وكان المهر يسمى
 في العقد وان لم يستم فيه يرجع عليه بما لزمه من المتعة لان ما عليه كان على الشرف
 السقوط بوقوع الفرقه من جهتها بمعصية كالارتداد وتقبيل ابن الزوج وقد تأكد
 ذلك بالطلاق فكان تقرير المالك من هذا الوجه فيضاف تقريره الى الحامل والتقرير
 كالايجاف فكان منساقاً له فيرجع عليه بخلاف ما اذا دخل بها لان المهر تقريره هذا بالدخول
 لا بالطلاق ويرجع الفاعل على الحامل بقيمة العبد في الاعتاق لانه صلح الله له فيه
 من حيث الاتلاف ضمان يضاف اليه فله ان يضمنه مؤسراً كان او معسراً لانه ضمان
 ضمان اتلاف كما مر ولا يرجع الحامل على العبد بالضمان لانه مواخذ باتلافه ونذره فانه
 اذا اكره على النذر صح ولزم لانه لا يحتمل الفسخ ولا يعمل فيه الاكرام وهي التي هزلت
 جند ولا يرجع على الحامل اي الزمة اذ لا مطالبه له في الدنيا ويمينه وظهره حيث
 لا يعمل فيها الاكرام لعدم احتمالها الفسخ ورجعته وابلائه وفيه اي في الابلاء
 باللسان بان يقول فتت اليها فانها لما صحت مع الهزل صحت مع الاكرام ايضا واسلامه

فانه اذا اكره عليه صار مسلماً اذا وجد احد الركنتين قطعاً الآخر احتمالاً فرجنا
 جانب الوجود احتياطاً بلا قتل لو رجع بعينه اذا سلم بالاكراه ثم رجع عنه لا يقبل
 لتمكين الشبهة لاحتمال عدم الاسلام من الابتداء فيكون كفره أصلياً فلا يكون
 مرتدّاً ولا يعتبر زنته لانها تتعلق بالاعتناق الايرعانه لو نوى ان يكفر بصبر كافراً
 فان لم يتكلم به والاكراه دال على عدم تغيير الاعتقاد فلا تبين عرسه لعدم الحكم بالردة
 صادر عن السلطان اي طلب منه مالا بالاكراه ولم يعين بيع ماله اي لم يقبل بيع مالك
 واعطى ثمنه فباعه صح ذلك البيع لعدم الاكراه بالنظر اليه كذا في الخلاصة
 خوفها الزوج بالضرب حتى وهبت مهرها لم يصح الهبة ان قدر الزوج على الضرب
 لوجود الاكراه **كتاب الحجر** هو لغة المنع مطلقاً وشرعاً مانع نفاذ التصرف
 القوي حصه بالذكر لان الحجر لا يتحقق في افعال الجوارح وسر ان اثر التصرف القوي لا يوجد
 في الخارج بل امر يعتبره الشرع كالبيع ونحوه فاذا لم يوجد في الخارج جاز ان يعتبر عدمه
 بخلاف التصرف الفعلي الصادر عن الجوارح فانه لما كان موجوداً حار جياً لم يجز اعتبار
 عدمه كالقتل واتلاف الماله الا كان سفسطة وسبه الصغير ان يكون غير بالغ
 فان كان غير مميز كان عديم العقل وان كان مميزاً ففعله ناقص فالضرر محتمل واذا اذن
 له الولي صح تصرفه لبرخ جانب المصلحة والمجنون فان عدم الافاقة كان عديم
 العقل كصبي عاقل غير مميز وان وجدته في بعض الاوقات ناقص العقل كصبي
 عاقل في تصرفاته واما المعتوه فقد اختلفوا في تفسيره واخبر ما قبل فيه هو من
 كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التمييز الا انه لا يضرب ولا يشتم كما يفعل المجنون
 والرق فان الرقيق له اهلية في نفسه لكنه محجور رعاية الحق للمولى لا يطل منافع عبده
 بايجاب نفسه لآخر ولا يملك رقبته بتعلق الدين به لكن المولى اذا اذن له رضى
 بفوات حقه فلم يصح طلاق صبي ومجنون مغلوباً ما المجنون فلعدم العقل
 واما الصبي فغير العاقل كالمجنون والعاقل لا يقف على المصلحة في الطلاق لعدم
 الشهوة ولاوقوف المولى على عدم التوافق باعتبار بلوغه حد الشهوة ولذا

عدم صحته المهر
 عند الخوف

لا يتوقفان

لا يتوقفان على اجارته ولا ينفذان مباشرة ولم يصح اعتاقهما لتخصه في الضراء ولا اقرهما
 لان اعتبار الاقرار بالشرع والاقراء يخلل الصدق والكذب وقبل الشان شهادة البعض
 دون البعض فامكن رده فتره نظرهما وصح طلاق العبد لانه اهل يعرف وجه المصلحة
 فيه وليس فيه ابطال ملك المولى ولا تقويت منفعه فينفذ وافران في حق نفسه لقيام
 اهليته لا في حق مولاه رعاية لمجانبه لان نفاذه لا يعر عن تعلق الدين برقبته او كسبه
 وكلاهما اتلاف ماله فان اقر بماله اقر بماله اقر بماله اقر بماله اقر بماله اقر بماله
 في الحال لقيام المانع هذا اقر لمولى بماله واما اذا اقر له فلا يلزمه شيء بعد عتقه لما تقر
 ان المولى لا يستوجب على عبده مالا ونواقر يحد وفود يحد ولم يؤخر الى عتقه لانه مبق
 على اصل الحرية في حق الدم ولهذا لم يصح اقرار المولى عليه فيما الى الحد والقود اذ عقد منهم
 اي المحجورين من يعقله اي يعقل العقد بان البيع سالب للملك والشرع جالب له احتراز به
 عن المجنون المغلوب الصبي غير المميز خيره وبه بين الفسخ والامضاء وادار بالعقد ما دار
 بين النفع والضرر بخلاف الاتهاب حيث يصح بلا اذن للمولى وبخلاف الطلاق والعتاق
 حيث لا يصحان وان اذن للمولى وان اقلقوا الى المحجورين سواء عقلو او لا شيأ اضموا
 لما انه لا حجر في افعال الجوارح لان اعتبار الفعل لا يتوقف على القصد فلان النائم اذا قلب
 على مال الغير واتلفه ضمن وان عدم القصد لكنه لا يطالب بالاداء الا عند القدرة كالمعسر
 لا يطالب بالدين الا اذا ايسر كالتائم لا يؤمر بالاداء الا اذا استيقظ لا الحجر حر
 مكلف بسفه هو حقة تغرى الانسان فيحملة على العمل بخلاف موجب الشرع
 او العقل مع قيام العقل وقد غلب في عرف الفقهاء على تبذير المال واسرافه على خلاف مقتضى
 الشرع والعقل وفسق ودين عند اخيصة وعندهما وعند الشافعي حجر على السفية
 واذا طلب غرماء النفس الحجر عليه حجره القاضي ومنعه من البيع والاقرار وعندهما وعند
 الشافعي حجر على الفاسق زجر له بل مفت ما جن هو الذي يعلم الناس الجبل ويطلب جاهل
 ومكاري مفلس هو الذي يكاري الدابة ويأخذ الكراء فاذا جاء وان السفر لادابة له
 انقطع المكاري عن الرفقة فان في حجر كل منها دفع ضرر العامة والمفتي الما جن

يفسد على التام بينهم والنطيق الجاهل ابذلهم والكفار القليل يتلف امولهم فان ذمتهم اذ ماتت
 في الطريق وليس له اخرى ولا يمكنه شر اخرى ولا الاستيجار فيؤدي الى تلف اموال الناس
 بمعنى المنع عن التصرف حسا قال في البدائع ليس المراد به حقيقة الحجر وهو المعنى الشرعي الذي
 يمنع نفوذ التصرف الا يرى ان المفقة لو افق بعد الحجر واصاب في الفتوى جاز ولو افق قبل الحجر
 واخطا لم يجز وكذا الطيب لو باع الاموية بعد الحجر نفذ بيعه فدل انه ما ان رده الحجر
 حقيقة وانما راد به المعنى الحسي اي يمنع هؤلاء الثلاثة عن علمهم حسا لان المنع عن ذلك
 من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بلغ الصبي غير رشيد الرشيد عندنا هو الرشيد
 بالمال فاذا بلغ مصلحا لماله لا يحجر عليه ولو فاسقا وعندنا شافعي والدين ايضا لم يسم
 اليه ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة لما روى عن عمر انه قال انتهى لب الرجل اذا بلغ
 خمسا وعشرين ولو وصيلة صح تصرفه قبله اي لو تصرف في ماله قبل ذلك نفذ وبعد
 اي بعد بلوغ خمسا وعشرين سنة لماله اليه ولو بلا رشيد وقال لا يدفع حتى يوشى
 رشيد ولا يجوز تصرفه فيه بحسب القاضي المديون لبيع ماله لدينه لان قضاء الدين
 واجب عليه والمحاكمة ظلم فيجب له الحاكم دفع الظلم وايضا الحق في مستحقه وقضى
 القاضي بالامر اي امر المديون دراهم دينه من دراهمه لان الدين ان يأخذ بدينه اذا خفر
 بجنس حقه بلا رضى المديون فكان للقاضي ان يعينه وبيع دنانير او دراهم دينه
 وبالعكس والقياس ان لا يجوز كلا الامرين لان الدرهم والدنانير مختلفان في الصورة حقيقة
 وحكما اما الاول فظاهر واما الثاني فلعدم جريان بوالفضل بينهما الاختلاف فما بالنظر
 الى الاتحاد يثبت للقاضي ولاية التصرف وبالنظر الى الاختلاف يسلب عن الدين
 ولاية الاخذ عملا بالشبهين لا اي لا يبيع القاضي عرضه وعقاره اي دراهم دينه
 لان المقاصد تتعلق بصورهما واعيانها وليس للقاضي ان ينظر لها به على وجه الحق به
 الضرر واما القود فوسايل لان المقصود فيها المائنة لا العين فافترقا فافلس ومعه
 عرض شراء فقبض بالاذن اي باذن بايعه فبايعه اسره للغرماء وان كان قبل القبض
 فلبايع ان يجبس المتاع حتى يقبض الثمن وكذا اذا قبضه المشتري بغير اذنه كان له

حسب مديون

ان يسترد

ان يسترد فحبسه بالثمن حجر قاض ورفع له قاض آخر فاطلقه الثاني جاز اطلاقه
 وما ضيع المحجور من ماله من بيع او شراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان جازا لان حجر الاول
 مجتهد فيه فتوقف على امضاء قضاء اخر كذا في الخلاصة **فصل في بلوغ الصبي**
 بالاخلاق والاجال والاندال وبلوغ الصبيته بالاخلاق والحجس والحبل
 الاصل ان البلوغ يكون بالانزال حقيقة ولكن غيره ما ذكر لا يكون الا بالانزال
 فجعل كل واحد علامة على البلوغ والاى ان لم يوجد شي منها حتى اى لا يحكم
 بالبلوغ حتى يتم له اى للصبي ثمان عشرة سنة ولها اى للصبيته سبع عشرة
 سنين عندنا في حنفية مع لقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى
 يبلغ اشده واشد الصبي على ما قال ابن عباس وتبعه ثمان عشرة سنة وقيل اثنان
 وعشرون وقيل خمس وعشرون واقل ما قالوا هو الاول فوجب ان يدار الحكم عليه
 للاحتياط الا ان الجارية اسرع ادراكا من الغلام فنقص سنة منهن لاشتمالها
 على الفصول الاربعة التي توافق المراجع وقال فيهما تمام خمس عشرة سنة
 وهو رواية عن الامام وبه يفتى للعادة الغالبة اذ العلامة تظهر في هذه المدة
 غالبا فجعلوا المدة علامة في حق من لم يظهر له العلامة واد في مدته اى البلوغ
 له اثنا عشر سنة ولها تسع سنين اذ قد يحصل لها في هذه السن علامة البلوغ
 فان ردها اى قبل ما الى البلوغ بان يبلغها هذا السن واقربا بالبلوغ كافا كالبالغ حكما
 لان البلوغ لما كان حاصلا في هذا السن ولو نادر او كان مما يعرف منها كالحجس
 قبل اقترابها به ضرورة **كتاب المأذون** الاذن لغة الاعلام مؤثر
 فك الحجر بالحق مطلقا وهو نوعان احدهما اذن العبد وهو فك الحجر بالحق الثاني
 شرعا على العبد واسقاط الحق اى حق المولى فان الاصل في الاذن ان يكونه مالكا للتصرف
 فينعلق حق المولى بعروض الرق صار مائنة المالكية لها فاذا اسقط المولى حقه يعود للمنع
 فينصرف اى اذا كان اذن العبد فك الحجر واسقاط الحق فينصرف العبد لنفسه
 باهليته فلا يرجع بالعهد على مولاه لانه اذا اشترى شيئا لا يطلب الثمن من المولى

لانه مـثـرى لـنـفـسـه والوكيل يطلبه من الموكل ولا يتوقف يعني اذا اذن لعبده
يوماً او شهر اكان ما دوناً ابداً لان محجر عليه لان الاسقاطات تتوقف ولا يخصر
بنوع فاذا اذن بنوع عم اذنه الانواع فكذلك اذا قال اعهده صبيغاً فانه اذن بشراء
ما لا بد منه في هذا العمل وكذا اذا قيل اذني الغلة كل شهر يكذا بخلاف ما اذا اذن
بشراء شئ معين لانه استخدام لا اذن ويثبت اى الاذن دلالة اذا اراد المولى
بييع عبده ملكه للاجنبي اختار اذ اراد بيع ملك مولاه فاذا اراد بيع
ملكاً من اعيان المالك فسكت لم يكن ذلك اذ ناله كذا في الحانية ويشترى ما اراد
وسكت المولى **اقول** ان العبد المحجور انما يصير ما دوناً اذا صدر عنه البيع والشراء
في حق مال الاجنبى كما مر آنفاً بخضرم مولاه ففيما اذا باع المحجور بخضرم مولاه ملكاً
لغيره وصار ما دوناً لزم ان يصير ما دوناً وهو ظاهر لزوم والبطلان فليست امل
فانه رقيق يكون اذ ناله في التجارة دفعا للضرر ولا يكون اذ ناله في بيع ذلك الشئ او الشراء
كذا في الاشتر وسنة ويثبت ايضا صحا فلو اذن للعبد مطلقاً بان يقول مولاه اذنت
لك في التجارة صح كل تجارة منه لان التجارة اسم عام يتناول الانواع فيبيع ويشترى
ولو يبيع فاحش خلا فالحما وبالعين اليسير جاز اتفاقاً لتعذر الاحتراز عندهما
ان البيع بالعين الفاحش منه بمنزلة التبرع حتى اعتبر من الثلث فلا يتناول الاذن
وله انه تجارة والعبد متصرف باهلية نفسه فصاركاً محرراً وعاهد الخلف
الصبي المأذون ويوكل بهما لانه قد لا يتفرغ بنفسه وبرهن ويرأس ويتقبل الاذن
اي ياخذها قبالة بالاستيجار والمساقاة وياخذها مزارعة ويشترى بذراً زرعاً
ويستأجر اجيراً مشاهرة ومسانة ويوثر نفسه ويضارب اي يدفع المال مضاربة
وياخذ ويشارك عناناً لانهاى المذكور ان من ضيع التجار ويقردين لان الاقرار انما
من توابع التجارة اذ لو لم تصح لم يعامل احد لغير زوج وولد وولدان اقره لم
بالدين باطل عند خبيثة خلا فالحما وهو كالاختلاف في بيع الوكيل منهم ذكره الزيلعي
ويقر ايضا بغصب وديعة لان الاقرار بهما ايضا من توابع التجارة واما الثاني

فانما ينفذ القادر على امره لا كالمسقط بالانصراف

فظاهر واما الاول فلا ضمان الغصب معاوضة لانه يملك المقصود بالضم او يهدى
طعاماً بسيراً لتحقيق المعنى الاذن ويضيف من بطعه لانه من ضرور التجارة
استحالة القلب اهل الحرفة ويحط من الثمن يعيب مثل يحط التجار لانه من ضيعهم
وبما يكون الحط انظر له من قبول العيب ابتداء بخلاف الحط بلا عيب لانه
تبرع محض **وبالله** يا اذن لعبده ذكره الزيلعي ولا يتزوج الاباذن المولى لان الاذن
بالتجارة ليس اذ نابه ولا يتسرى وان اذن له كذا في تحفة الفقهاء وفي التلويح في بيان
العوارض على الاهلية ولا يتزوج رقيقه ولا يكاتبه لانها ليس من التجارة ولا يبيع
لانه فوق الكتابة مطلقاً اى على مال ولا ولا يقرض لانه تبرع ابتداء ولا يهب
لانه تبرع مطلقاً اى يعوض اولاد ولا يبرأ لانه كاهلية ولا يكفل لكونه ضرراً
محضاً مطلقاً اى لا بالنفس ولا بالمال دين وجب تجارته مبتداء خبره قوله
الذى يتعلق برقبته او بما هو في معناها كبيع وشراء واجارة واستيجار وغيره
وديعة وغصب وامانة محجورها وعقر وجب بوطى مشترية بعد الاحتفاظ
بتعلق برقبته لانه دين ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته كدين الاستهلاك
وللمهر ونفقة الزوجة يباع فيه ان حضر مولاه قال في الهداية يباع للغير ما
الا ان يفديه المولى حاضر الان اختيار الفداء من الغايب غير منصوص لان الخصم
رقبة العبد هو المولى فلا يجوز البيع الاجضرتة او حضرة ناييه بخلاف بيع الكسب
فانه لا يحتاج الى حضور المولى لان العبد خصم فيه ويقسم ثمة بالخصم ويتعلق
بكسبه مطلقاً اى سواء حصل قبل الدين او بعده ويتعلق بماله يتهب وان لم يحضر
اي مولاه هذا قيد للكسب والانهاب ولا تنافي بين تعلقه بالكسب وتعلقه بالرقبة فيتعلق
بهما ولكن يبتداء الاستيفاء من الكسب لا مكان توفية حق الغير ما مع تحصيل مقصود المولى
فان لم يوجد الكسب يستوفى من الرقبة كذا في الكافي لا يتعلق الدين بما اخذه منه المولى
قبل الدين لوجود شرط التلوص له ويطالب بباقيه بعد عتقه لتقرر الدين في ذمته
وعدم وفاء الرقبة ولا يبيع ثانياً لان المشتري يمنع عن شره فيؤدي المانع البيع

السرى مخصوص بالاحرار

ان اخذ الاجرة ابتداءً قبل تمام
الاجارة فلزم اذنه على العبد المأذون

بالكلية فنهض الغرما ولمولاه اخذ غلة مثله بوجود دينه وما زاد للغرما يعني
لو كان المولى اخذ من العبد كل شهر عشرة دراهم مثلاً قبل لحوق الدين كان له ان يأخذها بعد لحوقه
استحساناً والقبول ان لا يأخذ لان الدين مقدم على حق المولى في الكسب وجه الاستحسان
ان في ذلك نفع الغرما لان حقهم يتعلق بمكاسبه ولا يحصل المكاسب الا ببقاء الاذن
في التجارة ولو منع من اخذ الغلة يجر عليه فينسب بالاكساب ولو اخذ اكثر من غلة مثله
رد الفضل على الغرما لتقدم حقهم ولا ضرورة فيها ويحجر حجرة اي يقول المولى له حجرتك
عن التصرف او ابصال خبر حجر اليه ان علم اكثر اهل سوقه حتى لو حجر عليه في السوق
وليس فيه الادب او رجلا لا يخرج المعتبر شهر الحج وشيوعه فيقام ذلك مقام الظهور
عند الكل هذا اذا كان اذن الاول سابقاً اما اذا لم يعلم الا العبد ثم حجر عليه بعقبة ينجر
لانتفاء الضرر ويحجر ايضا وباي اقل لان المولى لا يرضى بتصرف عبده الخارج عن طاعته
عادة فكان حجر اعليه دلالة وموت مولاه وجنونه مطبقا ولحوقه بداء الحرب من رد
علم العبد ولم يعلم لان الاذن ليس امراً لازماً وما لا يكون لازماً من تصرفات
يكون لدوامه حكم الابتداء كانه يا ذن له ابتداء في كل ساعة لتمكنه من الفسخ
والحجر عليه في كل ساعة فتركه على ما كان عليه كانشاء الاذن فيه فيشترط قيام الاهلية
في تلك الساعة كما يشترط في الابتداء او قد زالت بلوت والجنون وباللحاق ايضا
لانه موت حكام حتى يعق مدبروه وامهات اولاده ويقسم ماله بين ورثته فصا
محجور اعليه في ضمن بطلان الاهلية واستيلادها اي محجورة الامة المأذونة باستيلادها
فانه يحصرها بعد الولادة فيكون الاستيلاد دلالة للحجرة عادة لا بالتدبير اي
اذا استدان الامة المأذونة لها اكثر من قيمتها فديرها المولى في ما ذون لها
على حالها لعدم دلالة الحجرة اذ لم يجر العادة بتخصيص التدبير وضمن المولى بها اي
بالاستيلاد والتدبير قيمتها للغرما لا فلا فله محلات تعلق به حقهم اذ هما
يمنع البيع وبه كان يقضى حقهم اقر المأذون بعد حجره ان مامعه امانة او غضب
او دين عليه صح اقراره ويقضى مما في يده وقال لا ابصيح لان مصلح اقراره ان كان الاذن

فقد زال بالحجر وان كان اليد فالحجر بطلان لان المحجور عليه غير معتبر وله لان المصلح
هو اليد باقية حقيقة ولهذا لا يصح اقراره قبل الحجر فيما اخذ المولى من يده واليد
باقية حقيقة وشرط بطلانها بالحجر حكما فراغ ما في يده من الاكساب عن حاجته
واقراره دليل تحقيق الواحاط دينه بماله ورقبته لم يملك مولاه مامعه فلم يعق
عبد كسبه باعتاق مولاه وقال لا يملكه المولى فيعق العبد وعليه قيمته لو وجود
سبب الملك في كسبه وهو ملك رقبته ولهذا يملك اعتاقه ووطئ جاريته للمأذون
لها وهو دليل كمال الملك وله اي ملك المولى انما ينبت خلافة عن العبد عند فراغه
عن حاجته والمحيط به الدين مشغول بها فلا يخلفه فيه والعقود وعدمه فرع بثبوت
الملك وعدمه وعقود لم يحط اي دينه بماله ورقبته بلا خلاف اما عندهما فظاهر
واما عند فلانه لا تعري عن قليل دين فلو جعل مانعا لافد بالانتفاع بكسبه فحل
المقصود من الاذن ويبع من مولاه بمثل القيمة لانه كالاجنبي عن كسبه اذا كان عليه
دين لا يبيع منه بقصصان لانه منهم في حقه لكونه مولاه ويبيع مولاه منه به
اي بمثل القيمة وبالاقل لان مولاه اجنبي عن كسبه اذا كان عليه دين كما امر ولا تهمه فيه
له اي المولى حبه اي جسد البيع بالثمن اي بمقابلته الثمن استيفاء الثمن من العبد
لان البيع لا يزيل ملك اليد ما لم يتصل اليه الثمن فيبقى ملك اليد للمولى على ما كان عليه
حتى يستوفي الثمن ولهذا كان خص به من سائر الغرما ولو باع المولى منه بالاكثر
نحو الزايد او فسخ العقد اي بوفر مولاه بازالة المحاباة او فسخ العقد لانه الزيادة
تعلق بها حق الغرما ويبطل اي الثمن لو سلم مولاه المبيع قبل قبضه اي الثمن فلا يملك
العبد بشئ لانه لما سلم المبيع قط حقه في الجسد لا يجب على عبيد دين فخرج مجانا
صح اعتاقه اي المولى العبد المأذون مديونا ببقاء ملكه وضمن المولى للغرما الاقل
من دينه وقيمته اي اذا كان الدين اقل من القيمة يضمن الدين اذ لا حق لهم الا في الدين
وان عكس ضمن القيمة اذ تعلق حقهم بالرقبة وهو تلفها واذ اي المأذون
ضمن فضل دينه على قيمته لان الدين في ذمته وما لزم المولى لا يقدر ما تلف

ضمنا فأبقى الباقي عليه كما كان بيع عبد ما ذون له محيط دينه برقيقته وغيبه للمشتري
 بعد ان قبض اجاز الغرماء اي خير الغريم ان شاء اجاز بيعه وله منه لان الحق له
 وبالاجارة الا لاحقة كالاذن السابق او ضمن المشتري والبائع قيمته لان حقه
 تعلق بالعبد حتى كان له ان يبيعه الا ان يقضى المولى دينه والبائع متلف بالبيع
 او التسليم والمشتري بالقبض والتغيب فخير في التضمن فان ضمن المشتري رجع الى
 المشتري بالبائع لان اخذ القيمة منه كاخذ العين وان ضمن البائع سلم البيع للمشتري
 وتم البيع لزوال المانع ثم اي بعد ما ضمن البائع ان رد اي العبد على ماله بعيب جع
 المولى على الغريم بقيمته وعاد حقه اي حق الغريم في العبد لارتفاع سبب الضمان
 وهو البيع والتسليم فصارت الغاصبة اذ باع ولم ضمن القيمة ثم رد عليه بعيب
 كان له ان يرد على المالك ويسترد القيمة كذا هنا كذا في الكافي واما الاختار فضمنه
 برئ الاخر حتى لا يرجع عليه وان تويت القيمة عند ذلك اختاره لان الخبيرين شيين
 اذ الاختار احدهما تعين حقه فيه وليس له ان يختار الاخر ولو ظهر العبد المغيب
 بعد التضمن اي بعد ما اختار تضمين احدهما لا سبيل له الى الغريم عليه اي العبد
 ان يقضى له بالقيمة بئينة او نكول لان حقهم تحول بالقيمة بالقضاء ولو قضى له القيمة
 بقول الخصم مع بئينة ولو ادعى الغريم باكثر منه فهو باختيار ان شاء رضي بالقيمة
 او رد ها واخذ العبد مبيعه له اذ لم يصل اليه تمام حقه بزمه كذا في الكافي
 وان باعه معلما دينه فللغريم رد ببيعة ان لم يف بدينه ثمه لانه اذ لم يف به
 له نقض البيع كيف كان وان وقى ثمه بدينه ولا محاباة في البيع لا يبيس للغريم ان يرد
 البيع لان حقه قد وصل اليه فينفذ البيع لزوال المانع ولا يخاصم الغريم مشتريه بانكر
 دينه ان غاب ببيعة يعني لو باع المولى عبده المديون وقبضه للمشتري ثم غاب البائع
 لا يكون المشتري حضا للغريم اذ انكر المشتري الدين لان الدعوى تضمن فسخ العقد
 وهو قائم بالبائع والمشتري فيكون الفسخ قضاء على الغائب والحاضر ليس بخصم
 عند اشتري عبد وباع ساكتا من اذنه وحجره فهو ما ذون يعني ان عبد اذا قدم

مصر اقباع واشترى فالمسئلة على وجهين احدهما ان يخبر ان مولاه اذن له فيصدق
 استحسانا عدلا كان ولا والقياس ان لا يصدق لانه مجرد دعوى منه ولا يصدق
 الا بحجة لقوله عليه السلام البينة للمدعي وجه الاستحسان ان الناس تعاملوا ذلك
 واجماع المسلمين حجة يخصص بها الاثر ويترك القياس والنظر وثانيتها ان يبيع ويشترى
 ولا يخبر شي والقياس فيه ايضا ان لا يثبت الاذن لان السكوت محتمل وفي الاستحسان
 يثبت لان الظاهر انه ما ذون لان امور المسلمين محمولة على الاصلح ما امكن ولا يثبت
 الجواز الا بالاذن فوجب ان يحمل عليه والعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات دفعا
 للضرر عن الناس ولا يباع لدينه الا اذا اقر مولاه باذنه لان الاذن بالتجارة رضى
 يبيع رقبته للمذون بالدين وان ثبته اي الاذن للغريم يعني اذ قال هو محجور فالقول
 له لم يكرهه بالاصل فلا يباع الا اذا ثبت الغريم اذنه في بيع النوع الثاني
 اذن الصبي والمعقود عنه اختلال العقل بحيث يختلط كلامه في شبهة تارة بكلام
 العقلاء واخرى بكلام المجانين وحكمهم حكم الصبا مع العقل وهو فك الحجر واشتات الولاية
 لهم او تصرفهم وان نفع كالاسلام والانهاب صح بدونه اي بدون الاذن وان ضرر
 كالطلاق والعقاق لا وان وصليته اذ نابه وما نفع تارة وضرر اخرى كالبيع والشر
 صح به اي بالاذن لان الصبي العاقل يشبه البالغ من حيث انه عاقل مميز ويشبه طفلا
 لا عقل له من حيث انه لم يتوجه عليه الخطاب في عقله وقصور وللغير عليه ولاية
 فالحق بالبائع في النافع المحض وبالطفل في الضرر المحض واللا يربيهما بالطفل عند
 عدم الاذن وبالبالغ عند الاذن لرجحان جهة النفع على الضرر بدلالة الاذن
 ولكن قبل الاذن يكون منعقد موقوف على اجازة الولي لان فيه منفعة لصبر ورتة
 مهتد ياله وجوه التجارة حتى لو بلغ فاجازة نفذ عندنا خلافا للفرق لانه توقف
 على اجازة وليه وقد صار وليا بنفسه وشرط الصحة اي الاذن ان يعقلا ان البيع
 سائبا للمالك عن البائع والشرع جالب اليه اي ملك المشتري الولي الاب ثم وصيه ثم
 الجد اب الاب ثم وصيه ثم القاضي او وصيه دون الام او وصيه او قد سبق

الاشارة اليه في كتاب النكاح في باب الولي ولو اقر الى الصبي المفق لان ما معها
 من الكسب الارث يعني اقران ما ورثه في ابيهما فلان صح في ظاهر الرواية وعزل
 انه لا يصح فيما ورثه لان صحة اقران في كسبه الحاجة الى ذلك والتجارات والحاجة
 في الموروث وجه الظاهر انه بالضماء رأى الولي التحق بالبالغ وكل من الما بين ملكه
 فيصح اقران فيها **كتاب الوكالة** وجه المناسبة بين الكتابين ان لكل
 من الوكالة والاذن معنى الرضى بتصرف الغير وهي لغة الحفظ ومنه التوكيل في
 واسماء الله تعالى ولذا قلت افيق قال وكنتك في ملكك الحفظ فقط وقيل التوكيل
 يدل على معنى التفويض والاعتماد ومنه التوكيل يقال على الله توكيلنا اي فوضنا امورنا
 وسلمنا وعلى هذا التوكيل لغة تفويض الامر للغير وشرعا تفويض التصرف في امر
 الغير واقامته مقامه والرياسة تبليغ الكلام الى الغير بلا دخل في التصرف
 وشرطه جواز كون الموكل اهل تصرف لم يقل اهل التصرف لئلا يفهم ارادة التصرف
 المذكور فانها باطلة لاستلزامها بطلان توكيل المالك كافر ببيع الخمر وكون
 التوكيل بعقله اي بعقل ان البيع سالك الشراء جالب يعرف الغير ليسر الفاحش
 ويقصد حتى لو تصرف هازلا لا يقع عن الامر فرفع على قوله كون الموكل بقوله فصح
 توكيل المالك كافر ببيع الخمر فرفع على قوله والتوكيل بعقله بقوله والحر اي صح ايضا توكيل الحر
 البالغ والمأذون عبدا كان او صبياً مثلها فاستناول الصور الاربعة وصبياً بعقل وعبداً
 حال كونها محجورين بوجود الشرط المذكور وكل ما ذكرنا لم يقل ههنا ويرجع حقوق العقد
 الى موكله الا انه قال فيما بعد ان لم يكن محجوراً او التوكيل عصف على توكيل المالك بكل ما يعقده
 بنفسه فان الانسان قد يجزع عن مباشرة بنفسه فيحتاج الى توكيل غيره فلا بد من جواز
 دفع الحاجة لنفسه احترازاً عن التوكيل حيث لا يجوز له ان يقول فيما وكل فيه لانه استفاد
 التصرف من غيره وهو مقيد بما امر به حتى لو صرح به ايضا جاز وبالحصة عطف
 على كل في كل حق اذ ليس كل احد يستدعي الى جوفه المخصوص فيحتاج الى توكيل غيره كما امر
 ولم يلزم اي التوكيل المخصوص لم يقل لم يجز لان الجزاء اتفاق والخلاف في لزوم بل رضى

قوله اردت لان الاداة عبا وعن الطلب
 قال لم يحسن ان يدعى طالب الكلام
 وفي المثال لا يجيب المراد اهل طالب الكلام
 انتهى

خصمه المتأخر واختاره للفقهاء ان القاضي اذا علم من الخصم التفت في التوكيل
 لا يمكنه ذلك ويقبل التوكيل من الموكل وان علم من الموكل القصد الى الاضرار بصاحبه
 في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضا صاحبه وهو اختيار الشيخ كذا في الكافي
 الا لموكل من رضى او مسافر اي غايب مسافة ثلاثة ايام فصاعداً او من السفر بان ينظر
 القاضي حاله وفي عدته فانه لا يخفى هيئة من يسافر ولا يقبل قوله اني اريد ان يسافر
 او محذور لم تجر عاداته بالبروز وحضور مجلس الحاكم وصح ايضا التوكيل بايقانه
 اي ايقانه كل حق واستيفائه الا في حدوده فانه لا يجوز بعبية موكله عن المجلس لانها
 يستعاض بها بالشبهات فلا يستوفى بما يقوم مقام الغير لما فيه من نوع شبهة قال
 وكذا في كل شيء كان وكذا في الحفظ فقط ولو زاد جازا امر كان وكذا في جميع التصرفات
 في الطلاق والعقاق قال في الفتوى الصغر لو زاد جازا امر فهو وكذا في الحفظ والبيع
 والشراء وتقاضى ديونه وحقوقه والصدقة والهبة وغيره لانه فوض اليه التصرف
 عام انصار كما لو قال اصنع من بيني هو جاز في ذلك جميع انواع التصرفات حتى انفق على نفسه
 اجاز صنيعة وهذا من صنيعة ثم قال في هذا التعليل يقتضي انه اذا اطلق امره جاز
 فيبقى بهنا حتى تبين خلافه حقوق عقد مبتدأ خبر قوله الا ان تتعلق به يفسده التوكيل
 الى نفسه في عرف اهل العامة كبيع وجرارة وصلاح عن اقراره امثلة للعقد فان التوكيل بالبيع
 بقوله بعت هذا منك من قبل فلان كذا وكذا التوكيل بالشراء يقول اشترت هذا منك
 ولا يقول لا اقبل تتعلق اي تلك الحقوق به اي التوكيل ان لم يكن التوكيل محجوراً احراز عن الصبي
 والمحجورين فان توكيلهما جاز لكن حقوق عقدهما ترجع الى الموكل ومثل حقوق العقد
 بقوله تسليم البيع ان وكل بالبيع وقبضه ان وكل بالشراء وقبض منه اي من مبيعه
 والمطالبة بمن يشتره يعني ان التوكيل بالشراء اذا اشترى شيئا بطالبه البائع بمنه
 والرجوع به اي بالثمن عند الاحتقاق اي احتقاؤه ما باع او رجوعه هو بالثمن على بايعه
 عند احتقاؤه ما اشتره والمخاصمة اي بخاصم وبخاصم في شفعة ما بيع وفي العيب
 فرد اي المعيب للمبايع لو كان بيده وبعد تسليمه للموكل يرد به باذنه اي الموكل

في العفو ويصدق بلفظ الزنا

يطلق زوجة وعقد

والمشترى منع الثمن من موكل بايعة يعني اذا وكل رجلا يبيع شئ فباعه ثم للموكل طلب
 الثمن من المشتري له منعه لان الموكل اجنبى عن العقد وحقوقه كما بينا واذا دفع
 اليه اى الموكل صح ولا يطالبه بايعة اى الوكيل ثانيا لان المقبوض حقه ولا فائدة
 في نزعه منه ثم رده اليه وبرئت ذمة المشتري لوصول الثمن اليه المستحقة
 والملك يثبت للموكل ابتداء لكن خلافة عن الوكيل جواز عن موكل مقدرا كما ذكر
 في النهاية وهو ان يقال اذا ثبت الملك للموكل ينبغي ان يكون الحقوق راجعة اليه لانها
 تابعة للملك فاجاب عنه بهذا وقال نعم يثبت الملك للموكل ابتداء لكن يثبت له خلافة
 عن الوكيل وحاصله ان الوكيل خلف عن الموكل في حوائج استفادة التصرف والموكل
 خلف عن الموكل في حق الملك كالعبد اذا قبل الهبة يثبت الملك للموكل ابتداء وقبل
 الملك يثبت للوكيل لكن لا يتقرر بل ينتقل الى الموكل بلا مهلة وعلى القولين لا يعق
 قريب بشره اى الوكيل ولو كان المشتري عرسه لا يفسد النكاح اما على الاول فظاهر
 لان المشتري لم يملك واما على الثاني فلان العتق وفساد النكاح يقضيان بقرينة ملك
 على ما ذكر في الزيادات وغيره فاذا لم يوجد لم يحصل ولا يعترض عليه بانه مخالف
 لاطلاق قوله عليه السلام من ملك ذا رحم محرر عتق عليه واجيب بان المطلق منصرف
 الى الكامل والمجتهد غير غافل فانما يزرعها الاكثرون على القول الاول لانه صح عندهم
 وحقوق عقد يضيفه اى الوكيل الى الموكل نكاح وخلع وصلى عن انكار او دم عتق
 وعتق على مال وكتابة وهبة وتصدق واعارة وايداع ودهن واقراض يتعلق بالموكل
 وسره ان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانها من قبيل اسقاطات الوكيل اجنبى
 عن الحكم فلا بد من اضافة العقد الى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب اما النكاح فلان الاصل
 في البضع الحرمة فكان النكاح اسقاطا لها واسقاط شي فلا يتصور صدوره سبب
 عن شخص على سبيل الاصل ووقع الحكم بغيره فجعل بغيره ليقترن الحكم بالسبب حق
 لو اضاف النكاح الى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب
 كما في البيع بخيار فجاز صدوره سبب عن شخص اصاله ووقع الحكم بغيره خلافة

اما الخلع

اما الخلع فلانه اسقاط للنكاح والناكح المرء والمنكوحه المرأة والوكيل امامه ومنها
 وعلى التقديرين كان سفيرا محضا فلا بد من الاضافة الى الموكل واما الصلح عن الانكار فانه
 ايضا اسقاط محض لا يشوبه معاوضة بل فداي يمين في حق المدعى عليه فلا بد من الاضافة
 الى الموكل وكذا الحال في الصلح عن دم العمد فانه اسقاط محض والوكيل اجنبى سفيرا فلا بد
 من الاضافة وكذا الحال في البواقي هذا ملخص ما ذكره القوم في هذا المقام ويضمحل به
 ما قاله صدر الشريعة واما الصلح فلا فرق فيه وبين ان يكون عن افراد وانكاره الاضافة
 فان زياد الادعى اراعى عمره فكل عمر وكيله على ان يصلح على المائة فيقول زيد اصالحت
 عن دعوى الدار على عمر المائة ويقبل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن افراد
 وانكاره لانه اذا كان عن افراد يكون كالبيع فتراجع الحقوق الى الوكيل كما في البيع فتسليم
 بدل الصلح على الوكيل واذا كان عن انكار فهو فداء يمين في حق المدعى عليه فالوكيل سفير
 محض فلا يرجع اليه الحقوق وذلك ان اراد بقوله يتم الصلح سواء كان عن افراد
 وانكاره تمامه بدلا اعتبار اضافة في صورة الافراد الى الوكيل وفي صورة الانكار الى الموكل
 فلا سلم ذلك فانه غير محل النزاع وان اراد تمامه باعتبار تلك الاضافة كان اعترافا
 بصحة كلام القوم فلا وجه لانكار الفرق والقول بالتسوية وقرع على كون الوكيل
 سفيرا محضا في هذه الصور بقوله فلا يطالب من قبل المرأة وكيله اى وكيل الزوج
 بالمرء وكيله اى تسليمها وبديل الخلع لما قرر من كون الوكيل في هذه الصور سفيرا محضا
 التوكيل بالاستقرار باطل حتى يثبت به الملك لان تفويض التصرف في ملك الغير
 لا يجوز ونقض التوكيل بالشراء فانه امر يقبض المبيع وهو ملك الغير واجيب ان التصرف
 في ملك الغير انما يجوز اذا لم يكن تفويضا وفي التوكيل بالشراء عوض فافترقا لا الرسالة
 لانها غير باطلة لانتهاء تفويض التصرف فيها لان الرسول سفير محض وقد قرر ان التوكيل
 بالاقرض صح لانه تفويض التصرف في ملكه **باب الوكالة** بالبيع والشراء
 ان عميت الوكالة جزء الشرط قوله الا في صحته قال في الهداية من وكل بشرا شئ
 فلا بد من تسمية جنسه وصفته ومبلغ ثمنه ليصير الفعل الموكلة به معلوما

صلح عن انكار

مما يتبين

مطاع على الموكل

في اعمامها

يمكنه الاتجار بالان يوكله وكالة عامة فيقول اتبع في ما رأيت لانه فوض الامر
 اليه فاني شئ يشتره يكون ممثلا او علم بصفة المجهول اي يكون معلوما بين
 الوكيل والموكل ما وكل بشرا به او جهلا جهالة يسيرة وهي جهالة النوع صحت
 الوكالة وان وصليته لم يبين الثمن لان الوكيل يقدر على الامتثال وان شرطية
 جهل ما وكل به جهالة فاحشة وهي جهالة الجنس لا ياتى بصفة الوكالة وان وصليته
 بين الثمن لان الوكيل لا يقدر على الامتثال وان شرطية جهل ما وكل به جهالة متوسطة
 وهي ما بين النوع والجنس فان بين النوع او الثمن اي عين نوعا صحت لان الوكيل يقدر
 على الامتثال لكون الجهالة يسيرة والا فلا لان الوكيل ههنا ايضا لا يقدر على الامتثال
 لكون الجهالة فاحشة الاول وهو ما جهل جهالة يسيرة كالفرس والبغل والحمار
 والثوب الهروي والمروى والثاني هو ما جهل جهالة فاحشة كالثوب والدابة والريق
 والثالث هو ما جهل جهالة متوسطة كالعبد والامة والدرازا وكل بشر افرس
 ونحوه مما ذكر صح وان لم يبين الثمن لانه من القسم الاول واذا وكل بشرا عبد ونحوه
 صح ان بين النوع كالتركى او ثمن عين نوعا من انواع العبد وجعل ملحقا بجهالة النوع
 وان لم يبين شئ منهما لم يصح والحق بجهالة الجنس لانه يمنع الامتثال واذا وكل
 بشرا ثوب ونحوه لا يصح وان بينه اي الثمن ان تجرد بيانه لا يرفع جهالة التوكيل
 بشرا طعام يقع على البرود فيقه يعني دفع الى اخذ درهم وقال شترى طعاما بشترى
 البرود فيقه والقياس ان يشترى كل مطعم اعتبار الحقيقة كما في العجين على الاكل
 اذا الطعام اسم لما يطعم وجه الاستحسان ان الطعام اذا قرن بالبيع والشترى يحمل على ما ذكرنا
 عرفوا ولا عرفوا في الاكل فيبقى على الوضع وقبل يقع على البر في درهم كثيرة والخبز في قليلة والذيق
 ومتوسطة رعاية للتساوي بين الثمن والمثمن وفي اتخاذ الولية يقع على الخبز مطلقا يعني
 قلت درهم او كثرت لدلالة الحال وكل بشرا هذا العبد بدين له على الوكيل صح يعني
 اذا كان لرجل على اخر الف درهم فامان يشترى بها هذا العبد فاشتره صح ولزم للموكل
 حتى لو مات عليه وان اطلق يعني وكل بان يشترى له بالف عبدا غير معين فاشترى

عبد كان اي ذلك العبد للموكل لان يقبضه الموكل حتى لو مات قبل قبض الموكل مات
 على الوكيل ولو بعد مات على الموكل وقال هو للموكل على الوجهين اذ قبضه الوكيل لها ان الله لهم
 والدنا لير لا يتعينا في المعاوضة اذا كانا وعينا لوتبا عابدين ثم تصاد فان لادين لا تبطل العقد
 فصار الاطلاق والتقييد في الدين سواء فيصح التوكيل ويلزم للموكل وله انهما متعلق
 في الوكالة حق لو قيد الوكالة بالعين منها او بالدين منها ثم استهلك العين واقتطعت
 الدين برأت باسقاط رب الدين عن المديون بطلت واذا تعينت وكان هذا تملك الدين
 من غير من عليه الدين بلا توكيل يقبضه وكان امره في شئ لا يملكه الموكل الا بالقبض
 وهو الدين وكلاهما غير جازين واذا لم يصح التوكيل نفذ الشراء على الوكيل فهلك من مال
 الان يقبضه الموكل من الوكيل فيصير بيعا بالتعاظم فهلك من مال الموكل وكل عبد
 بشرا نفسه من مولاه له اي للموكل فان قال له يعني نفسي لفلان فباع صح فيكون
 للموكل لان العبد يصلح لان يشترى نفسه لنفسه ولغيره وكالة لكونه اجنبيا
 عن ماليته والبيع يرد عليه من حيث لانه مال لان ماليته في يده فاذا اضاف الى الامر
 فعله لا امتثال فيقع الامر وان لم يقل لفلان بل قال يعني نفسي نفسي او قال يعني نفسي
 ولم يقل نفسي لفلان عتق اما الاول فلما من انه يصلح بشرا نفسه واما الثاني
 فلان اطلق بحمل الوجهين فلا يقع الامتثال بالاحتمال فيصير التصرف لنفسه والثمن
 على العبد فيهما اي في الوجهين لا في الامر لما اذ وقع الشراء له فظاهر واما اذا وقع الامر
 فلان المباشر هو العبد فيرجع الحقوق اليه فيطالب بالثمن لكنه يرجع على الامر فان قيل العبد
 ههنا محجور وقد مر ان العبد ان كان محجورا عليه لا يرجع الحقوق **قلت** زال الحجر ههنا
 بالعقد الذي باشره مقترنا باذن المولى وكل عبد من يشترى نفسه من مولاه اي العبد
 بالف دفع له وكيله فان قال وكيله له اي مولاه اشترته لنفسه فباعه عتق
 عليه اي ذلك المال لان بيع نفس العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه بمال
 قبول الاعتاق ببدل والوكيل سفير منه فصا كانه اشترى بنفسه فلم يزل مولاه
 للمولى وان لم يقل وكيله اشترته لنفسه كان العبد لو كيله لان اللفظ حقيقة

الدين

للمعاوضة وامكن العمل بالذم بين فريدي ذلك بخلاف شرع العبد نفسه لتعين الجاز
فيه وعليه اي وكيله ثمة لانه العاقد والالف الذم دفعه العبد للموكل لانه كسب عبده
قال المأمور بشر العبد شريعت عبد الامرات وقال الامر بل شريعت لنفسك فاك كان
العبد معينا فلو كان حيا فالقول للمأمور مطلقا اي سواء كان الثمن منقودا او لا وميتا
فان كان الثمن منقودا فكذلك اي القول للمأمور والا اي لم يكن منقودا فالقول للموكل
وان كان غير مائة العبد غير معين فكذلك اي القول للمأمور ان كان الثمن منقودا سواء كان
العبد حيا او ميتا والا اي لم يكن الثمن منقودا فالقول للموكل ان كان العبد حيا او ميتا
قال في الكفاية هذه المسئلة على ثمانية اوجه لانه اما ان يكون مأمورا بشراء عبده
او بغيره وكل وجه على وجهين اما ان يكون حيا حين اخبر الوكيل بالشراء او ميتا
فان كان مأمورا بشراء عبده فعليه ان اخبر عن شراؤه والعبد حيا فالقول للمأمور
بالاجماع منقودا كان الثمن او غير منقود لانه اخبر عن امر مملك استينافه والمخبر عنه
في التحق والشبوت يستغنى عن الاشهاد فيصدق وان كان العبد ميتا حين اخبر فقال
هلك عندك بعد الشراء او انكر الموكل فان كان الثمن منقودا فالقول للموكل لانه مخبر عما
لا يملك الاستينافه وغرضه الرجوع بالثمن والامر منكر وان كان الثمن منقودا فالقول
للمأمور مع يمينه لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الخروج عن عهده الامانة بالوجه
الذي امر به فكان القول له وان كان العبد بغيره فعليه ان اخبر فقال المأمور بشريته لك
فقال الامر بل هو عبدك فان كان الثمن منقودا فالقول للمأمور لانه مخبر عما يملك
استينافه وان لم يكن منقودا فالقول للموكل لانه اخبر عما لا يملك استينافه وعرضه الرجوع
ميتا فان لم يكن الثمن منقودا فالقول للموكل لانه اخبر عما لا يملك استينافه وعرضه الرجوع
بالثمن والامر منكر فان كان الثمن منقودا فالقول للمأمور لانه امين وادعى الخروج عن عهده
الامانة فيكون القول قوله قال في الهداية من امر رجلا بشراء عبده بالالف فقال فعلت
ومات عندي وقال الامر بشريته لنفسك فالقول للموكل لانه دفع اليه الف
فالقول للمأمور لان في الوجه الاول اخبر عما لا يملك استينافه وهو الرجوع بالثمن

عنه سئل عن رجل اشترى عبدا بثلثمائة درهم فباعه بثلثمائة درهم فمات عنده فبطلت له الف درهم

على الامر

على الامر وهو منكر القول المنكر وفي التنازع هو امين بذم الخروج عن عهده الامانة فيقبل
قوله قال في الصدر الشريعة كل واحد من التعليلين شامل للصورتين فلا يتم به الفرق
اقول الامر ليس كما قال لان التعليل الثاني لا يجري في الصورة الاولى لان يجوز ان يقال
للمأمور امين بذم الخروج عن عهده الامانة لانه انما يكون امينا اذا كان قابضا
للموكل والفرع انه لا يقبضه له اي الموكل بالشراء الرجوع بالثمن على امره اذا فعل
ما امر به سواء دفعه اي الثمن اليه بايعة او الاولى ايضا جيب المبيع منه اي
من امره لقبض ثمنه وان لم يدفعه اي الثمن اليه البايع لما تقر من انعقاد مبادلة
حكيمه بينهما ولذا اذا اختلفا في الثمن يتحالفان ويرد الموكل على الوكيل بالعيب
فان هلك المبيع في يده اي الوكيل قبل الجيب فعلى الامر اي هلك من ماله ولم يسقط
الثمن لان يده كيد الموكل فاذ لم يجسب يصير الموكل قابضا بيته وله ان يجسبه حتى
يستوفي الثمن لما ذكره او بعد اي بعد جيبه فعليه اي المأمور ويسقط اي الثمن لان الوكيل
كالبائع منه فكان جيبه لاستيفاء الثمن فيسقط بهلاكه كما في البيع وليس للوكيل
بشراء شيء بعينه شرابه لنفسه لانه يؤدى الى تقرير الامر حيث اعتمد عليه الا اذا اشراه
بغير جنس ماسمي او بغير منقود او بشر غير بامره بعينه فيكون للوكيل الاول لانه خالف
امر الموكل فنقد عليه فان حضر الوكيل الاول فلا امر اي المشتري للموكل الاول للحصول اي وكيله
وعدم المخالفة وفي غير عين اي وكل بشر شيء غير عين هو له اي ما شرى للموكل الا اذا اطلق
ونواه اي كونه للامر اي اشترى بالالف مطلقا بتقييد كونه ملك الموكل لكن
نوى الشراء فيكون للموكل او اضاف العقد الى ماله اي مال امره بان يقول اشترت
بهذا الف وهو من مال الموكل وان لم ينقد الثمن منه فان اضاف الى مال نفسه
كان لنفسه جملا بحاله على ما جعل شرعا له او يفعله عادة اذا اشترى لنفسه باضافة
العقد الى مال غيره ميتا شرعا وعادة صح اي التوكيل بعقد الصفر والاسلام
والعبارة المذكورة في كتب القدامى والصرف واليتم قال صاحب الهداية وكفاية
وسائر المتأخرين المراد الاسلام اي شراء شيء بعقد السلم لا اي يصح التوكيل بعقد السلم
لانه توكيل بيع الكرم بعقد السلم وهو لا يجوز اذ الوكيل يبيع طعاما في ذمته عا ان يكون ثمن

بكر سنة فقرا

لغيره ولا نظير له في الشرع العبرة لمفارقة الوكيل فيها الى الصف والي لم المفارقة الامر
 بمعنى ان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض في العقدين بطلان وجود الافتراق قبل القبض
 ولا عبرة لمفارقة الموكل لانه ليس بعاقده والمقبض قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه
 وان لم يتعلق به الحق كالمصني والعبد والمجور عليه بخلاف الرسول لان الرسالة والعقد
 لا القبض قال بمعنى هذا الرزق فباعه وانكر المشتري اي امر زيد بعد اقراره بقوله لزيد
 فان كذبه اي المشتري زيدا في انكاره وقال انا امرته اخذه زيد لان قوله يعني لزيد
 اقرار منه بالوكالة فاذا انكر امره بعد صار من اقصا والمناقض لقوله فيكون
 للموكل وان صدقه اي المشتري زيدا في انكاره لا اي لا يأخذ زيد لان اقرار المشتري
 اقرار بصدقه الابرضاء لان المشتري له ما يجد الامر مرة بطل اقرار المقر ولزم امر المشتري
 فاذا سلمه واخذه صار بيعا بالتعاطي امر بشراء من لحم بدرهم فشرى منون به مما يباع
 من به لزم الامر من بنصفه لانه امر بشراء من ولم يامر بشراء الزيادة فيفقد شره
 على الموكل الزيادة على الوكيل وامر بشراء عبد بن معينين بلا ذكر ثمن فشرى حردما
 او امر بشراء ايتما بالف وقيمتها سواء فشرى احدهما بنصفه واقل وقع عنه اي
 عن الامر في صورتين اما في الاولى فلانه قابل بالالف لهما وقيمتها سواء فيقسم بينهما
 نصفين دلالة فكان امر بشراء كل واحد بخمسائة ثم الشراء بها موافقه وباقل منها
 مخالفة الى خير وبالاكثر مخالفة الى شر فيقع عن المشتري الا اذا شرى الباقي بالباقي قبل
 الخصومة لان الشراء الاول باق وقد حصل غرضه المصريح به وهو تحصيل العبد
 ولم يثبت الانقسام الادالة الصريح بقوته قال الوكيل شره بالف وقال الامر
 بنصفه فان كان الامر الفه اي اعطاه الف صدق المأمور انساؤه اي المشتري
 الف يعني ان وكل رجل خبر بشراء عبد بالف فقال شره بالف وقال الامر شره
 بنصفه فان كان الامر اعطاه الف وهو يساويه فالقول للمأمور لانه امين فيه
 وقد ادعى الخروج عن عهد الامانة والامر يدعي عليه خمسمائة وهو منكر الا ان لم يساوه
 بل يساوي خمسمائة فالامر اي صدق الامر بلايين لانه امر بشراء عبد بالف والمأمور بشره
 بفن فاحش فيقع له فيضمن خمسمائة وان لم يالفه ويساوي نصفه اي خمسمائة

صدق الامر بلايين وان ساواه تخالفان الموكل والوكيل هنا كالبائع والمشتري
 وقد يقع الاختلاف في الثمن فيجب التخالف فيسخ العقد فيلزم المشتري الوكيل كذا معين
 لم يستعمله تخالفه واختلافه منه يعني اذا قال له اشتر هذا العبد ولم يستعمل تخافا
 فاشتره فقال الامر شره بنصفه وقال المأمور بالف وصدق البائع للمأمور
 تخالفان الاختلاف في قدر الثمن وليس لها بينة فوجب المصير الى التخالف كما في المسئلة
 الاولى الوكيل اذا خالف امر الامر ان كان خلافا في الخير فيحسن باوكله ببيع عبد
 بالف درهم فباعه بالف ومائة ينفذ ولو وكره ببيعه كذلك فباعه بمائة دينار
 اي لا ينفذ عليه وان كان خيرا كذا في الخلاصة **فصل** الوكيل بالبائع والشراء لا يقدر
 مع مرد شهادته له كاصله وفرعه وزوج وعمر وسيد لعبد ومكاتبه
 وشريكه فيما اشترى كانه لان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات وهذا موضع التهمة
 بدليل عدم قبول عدم الشهادة هذا اذا لم يطلق له الموكل وان اطلق بان قال له بع من
 شئت فمخجوز ببيعه لم يمثل القيمة ذكره الزيلعي في النهاية ان الوكيل بالبائع اذا باع منهم
 ان كان اكثر من القيمة يجوز بالاخلاف وان كان باقل منها بفن فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان
 بفن بسير لا يجوز عنده ويجوز عندهما وان كان يمثل القيمة فمن اخفجه رويان وصح بيع الوكيل
 بما قل او اكثر والعرض والنيئة لان الوكيل مطلق فخير في الطلاقة في غير موضع التهمة
 وصح ايضا اخذ اي الوكيل رهنه واقتبلا بالثمن فلا يضمن اذ ضاع الرهن في يده او تولى هلاكه
 ما على الكفيل لان المجور الشرعي بناء الضمان ويعتد بشراؤه بثلث القيمة وغبن يسير وهو ما يقوم
 مقدم من اهل الخبرة حتى لا يجوز شراؤه بفن فاحش بالاجماع قال في النهاية هذا التحديد
 فيما لم يكن له قيمة معلومة في البلدة كالخبز واللحم وغيرهما افراد الوكيل بالشراء لا ينفذ على الموكل
 وان كان الزيادة شيئا قليلا كالفلس ونحوه وكله ببيع عبد فباع بنصفه صح لاد اللفظ
 مطلق عن قيد الاجماع وفي الشراء يتوقف على شراء الباقي فان شرى بافيه قبل ان يخصما
 لزم الموكل والا لزم الوكيل لان الشراء البعض قد يكون وسيلة فينفذ على الامر اذا ربيع
 معيوب او كيلة ببنيه او نكولة اي الوكيل او اقراره فيما لا يحدث رده اي الوكيل
 على الامر وباقاره فيما يحدث لا يردده على الامر بل يبقى عليه يعني ان الوكيل يبيع شيئا اذا باع

فرد عليه بالعيب فان كان مما لا يحد مثله كالاصبع الزائدة اذ لا يحد مثله فهذه المدة
برده على امره سواء كان الودع على الوكيل بالبينة او النكول والاقرار في عيب لا يحد
مثله الاصل في الوكالة بالخصوص ولذا قال جعلتك وكيلاً في مالي بصير حافظاً
لماله فقط وفي المضاربة العموم ولذا قال جعلتك مضارباً كان مضارباً
في جميع الانواع قال باع الوكيل شيئاً فقال امره امرك بنقد وقال طلقت صدق
الامر بناء على كون التقييد اصلاً في الوكالة وفي المضاربة يعني اذ باع المضارب
شيئاً وقال اني امرك بنقد وقال طلقت صدق المضارب بناء على كون الاطلاق
اصلاً فيها وسيأتي تحقيقه في آخر كتاب المضاربة ان شاء الله تعالى لا يتصرف احد الوكيلين
وحده لان الموكل رضي برأيهما لا برأي احدهما وان كان البديل مقدراً لان تقدير لا يمنع
استعمال الرأي في الزيادة والنقصان وفي اختيار البائع والمشتري ونحو ذلك وهذا
في تصرف لا مانع فيه عن الاجتماع ويحتاج فيه الى الرأي ولم يكن توكيلهما بلفظ واحد ذكر
الاول بقوله الا في خصومة لان الاجتماع منهما متعذر لافضائه الى الشعب في مجلس القضا
وذكر الثاني بقوله ورده ودية وقضاء دين وطلاق وعتق لم يعوضا اذ لا يحتاج
في شيء منها الى الرأي بل هو تعبير محض وعبرة الواحد والثنى سواء بخلاف ما اذا قالها
طلقاها ان شئنا او قال امرها بما يدبكم لانه تفويض الى مشيئتهما فيقصر على المجلس او كان
الطلاق والعتق يعوض لانه محتاج الى الرأي وذكر الثالث بقوله ولم يكن توكيلهما
بكلام واحد بل على التعاقب فيجوز لاحدهما ان يفرد بالتصرف لانه رضي برأي كل منهما
على الانفراج وقت توكيله فلا يتغير ذلك بخلاف ما اذا وكلهما بكلام واحد اذ لا يفرد به
احدهما وان كان احدهما آخر بالغا عاقلاً والاخر عبداً او صبيّاً محجوراً عليه لانه رضي برأيهما
وقت توكيله فلا يتغير ذلك فان تصرف احدهما بحضور صاحبه جاز ولا فلا ولو كان
غائباً فاجاز لم يجز ذكره الزيلعي الوكيل بقضاء الدين لا يجبر عليه لانه لم يضمن شيئا
بل وعد ان يتبرع على الامر بخلاف التفضل لانه ضمن لا يوكل الوكيل الا بامر او باع
برأيك ونحوه كاصنع مثلث مثلاً فان وكل به اي بالاذن كان وكيل الامر لا يتصرف بماله
او موته وينعد لان يموت الاول ولنا تحقيقه في ادب القاض ان شاء الله تعالى وكل الوكيل

بلا اذنه اي الموكل فعقد عنده اي وكيله عند موكله الثاني او عقد بغيبته
فبلغه فاجاز اي عقده او كان الموكل الاول قد التزم صح اما الاولان فلان القصد
وهو حصول رأيه قد حصل في الصوتين واما الثالث فلان الاحتياج الى السرا
فيه لتقدير الثمن ظاهر وقد حصل بخلاف ما اذا وكلها وقد التزم لانه لما فوض اليها
مع تقدير الثمن ظهر ان غرضه اجتماع رأيها في زيادة اختيار المشتري كما مر
قال فوضت اليك امر امرتي صار وكيلاً بالطلاق ويقيد بالمجلس فان طلق في المجلس
صح والا فلا بخلاف قوله وكلتك في امر امرتي حيث لا يتقيد بالمجلس فان طلق
بعده صح من بلي غير لم يجز تصرفه في حقه لان صحة التصرف مبينة على الولاية
فاذا انتفت الثانية انتفت الاولى فاذا باع عبداً ومكاتباً وذوق مال صغير
المحرر لم او شري به واحد منهم اي بذلك المال لم يجز لانتفاء ولايته هم عليه
كذا تزويج صغيرة كذلك اي حرة مسلم حيث لم يجز لواحد منه ذلك لانتفاء
الولاية **باب** الوكالة بالخصومة والقبض اعلم ان الوكيل بالخصومة
وكيل بالقبض عند الثلاث خلافاً للزفر بناء على ان القبض غير الخصومة وقد رضو
بها دونه وهم ان ملك شيئاً ملك تمامه وتام الخصومة وانتهى بها بالقبض
وقالوا الفتوى اليوم على قول زفر لفساد الزمان ولذا قلت الوكيل بها وبالقبض
لا يملك القبض وبه يفتي بظهور الخيانة في الوكالة وقد يؤتمن على الخصومة من لا يؤتمن
على المال وكذا الوكيل بالقبض يملك القبض على اصل الرواية في معناه وضعاً فقال
افضيت حتى اقبضته بانه مطاوع قضى لكن العرف بخلافه وهو قاض على الوضع
والفتوى على انه ايضا لا يملك والوكيل بقبض الدين يملكها اي الخصومة عند بيع
حتى او اقام المدعي عليه بينة ان الدين استوفاه منه او ابرأ يقبل بيئته الوكيل
بقبض الدين لا اي لا يملكها ولو برهن ذواليد على الوكيل بقبض عبداً الموكل قد باعه
وقف الامر حتى يحضر الغائب صورته وكل وكيل لا يقبض عبداً له وغائب فاقام
ذواليد البيينة على انه وكله بالقبض لم يقبل البيينة في اثبات الشراء وتقبل ذواليد

فتوقف حتى يحضر الموكل فيعيد البينة كذا الطلاق والعناق يعني اذا قامت المرأة
 البينة على الطلاق والعقد والامه على العناق على الوكيل بنقلهم من مكان الى مكان
 لا يقبل هذه البينة على اثبات الطلاق والعناق ويقبل على قصر يد الوكيل حتى يحضر
 الغائب الوكيل بها بالخصوصية اذا ابى امتنع عن الخصومة لا يجبر عليه لانه لم يضمن
 شيئا بل وعد ان يتبرع بخلاف الكفيل حيث يجبر عليها لانه ضمن كافر اذا وكل
 بخصومته واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيل فيما يدعي على الموكل جاز فلو ثبت له
 المال ثم ادخل الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الصغر صح اقرار الوكيل بالخصومة يعني
 اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة فافر على موكله سواء كان موكله للدعي فافر باستيفاء
 الحق او المدعي عليه فافر بنبوته عليه فان كان ذلك عند القاضي صح دون غيره ما
 اذا كان اقراره عند غير القاضي فيشهد به شاهدان عند القاضي ايصح وان يغرب له
 حتى لا يدفع اليه المال وادعى بعد ذلك الوكالة واقام البينة لم تسمع لانه زعم انه
 مبطل لدعواه كذا اذا استثنى الاقرار واقر عنه يعني اذا استثنى الموكل الاقرار بان قال
 وكلتك غير جاز الاقرار واقر الوكيل عند القاضي لا يصح لصحة الاستثناء ولكن يخرج
 عن الوكالة فلا يسمع خصومته لا اي لا يصح توكيل كفيل بالقبضه صورته كفل
 عن رجل بالموكله صاحب المال بقبضه من الغريم لم يصح لان الوكيل من يعمل الغريم
 ولو صح هذا صار عاملا لنفسه في ابراء ذمته فانعدم الركن بخلاف الرسول وكيلا لهما
 ببيع الغنائم والوكيل بالتزويج حتى يصح ضمانهم بالثمن والمهر لان كل واحد منهم
 سفير ومعين ذكره الزبلي الوكيل بقبض الدين اذا كفل صح وبطل الوكالة لان الكفالة
 اقوى من الوكالة لانها لازمة فتصل ناسخة لها بخلاف العكس والوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن
 للبايع عن المشتري لم يجز لانه صار عاملا لنفسه كما مر ولو ادعى بحكم الضمان جمع
 بطلان الضمان وبدونه أي الحكم لا يرجع كونه متبرعا بصدق التوكيل بقبض الغريم من
 دينه يدفع دينه الى الوكيل يعني اذا ادعى رجل انه وكيل فلان الغائب بقبض دينه
 فصدق الغريم امر يدفعه اليه لانه اقر على نفسه لان ما يدفعه خالص حقه

ان الديون تقضى بامثالها حتى لو ادعى انه او الدين الدين لا يصدق اذ لزمه الدفع
 الى الوكيل باقراره ولم يثبت الايفاء بجرح دعواه فان حضر الغائب وصدقه ثم الامر
 وان كذبه الغائب دفع المصدق اليه اي الغائب ثانيا اذ لم يثبت الاستيفاء لان كان الوكالة
 والقول فيه قوله مع يمينه فيفسد الاداء ورجع به على الوكيل ان يبقى في يده لان غرضه
 من الدفع براءة ذمته ولم يحصل فله ان ينقض قبضه وان ضاع لا يرجع لان تصديقه
 اعترف انه محق في القبض وهو مظلوم في هذا الاخذ والمظلوم لا يظلم غير الا اذا ضمنه
 اي شرط على مدعي الوكالة الضمان عند الدفع اي دفع ما ادعاه اذ لم يصدق ودعواه
 التوكيل ودفع اليه على رجاء الاجارة اي اجازة الغائب فاذا انقطع رجاءه يرجع
 عليه او دفع اليه مكذبا له في دعواه التوكيل ولو لم يكن مصدق التوكيل غريبا له بل
 مودعا لم يؤمر بالدفع لانه اقر بما لا يخفى بخلاف الدين فانه يقضى عليه كما مر كذا لو ادعى
 الشراء وصدقه يعني انه لو ادعى انه اشترى الوديعة من صاحبها وصدقه للمودع
 لم يؤمر بدفعها اليه لان اقراره على الغير غير مقبول وامر به اي بالدفع لو قال المدعي ركبها
 اي الوديعة المودع ميراثا لوصدقه للمودع لان ملكه قد زال بموته وانفق انه مال الوارث
 فبدفعه اليه وكل بصيغة المحمول اي جعل رجلا وكيل لا بقبض مال وادعى الغريم قبض
 دايته دفع الغريم اليه اي الوكيل يعني يجبر على دفعه اليه لان وكالة تثبت بقوله
 اخذت رب المال حيث لم ينكر الوكالة وادعى الايفاء وفي ضمن دعواه اقرار بالدين وبالوكالة
 واذا كان اقرارا ثبتت الوكالة في زعمه ولم يثبت الايفاء بجرح دعواه فيؤمر بالدفع
 اليه ولا تخلف الغريم دايته على عدم القبض لان قبضه بوجوب براءة ذمته فان عجز
 عن اقامة البينة يستخلفه لا الوكيل على عدم علمه بقبض الموكل اذ ارضى المشتري
 لا يجري النيابة في اليمين وكله يعيب اي رد المبيع بسبب عيب فادعى البائع رضي المشتري
 لم يرد الوكيل عليه اي البائع حتى يخلف البائع المشتري بخلاف مسألة الدين لان المتدرك
 ممكن هنا بتردد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطأ عند نكوله ولا يمكن ذلك
 والعيب لان القضاء بالنفس نافر ظاهر وباطنا عند خيفته ثم فيصح القضاء

ولا يختلف الشترى بعده لانه لا يفيد اذ لا يجوز فسخ القضاء وليس في مسألة الدين
قضاء بل امر بالتسليم فاذا ظهر الخطا منه امكن نزعه منه ودفعه الى الغريم
بلا نقض القضاء دفع رجل اخر عشرة ينفقها على اهله فانفق عليهم عشرة اخرى
فهي بها احتسابا والقياس ان يكون متبرعا لانه خلاف امر فيرد العشرة على الموكل
وجده الاحتساب ان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء لان الانفاق لا يكون بدون الشراء
فيكون التوكيل به توكيلا بالشراء فالوكيل بالشراء يملك التقدم من مال نفسه ثم يرجع به
على الامر الوكالة المتجرعة لا تدخل تحت الحكم قال في الصغير الوكيل بقبض الدين في الحضر
حضا فافترى التوكيل وانكر الدين ثبتت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البينة على الدين
لا تقبل واذا ادعى ان فلانا وكله بطيب كل حقه بالكوفة وقبضه والخصومة فيه
وجاء بالبينة على الوكالة والموكل غائب ولم يحضر الوكيل احدا للموكل قبله حق فان القاضي
لا يسمع من شهوده حتى يحضر حضا جاحدا ذلك او مقر به في ستمع ويقرر الوكالة
فان احضر بعد ذلك غير ما يدعى عليه حقا للموكل لم يخرج الى اعادة البينة ولو كان
يدعى انه وكله بطيب كل حقه قبل ان يان بعينه يشترط حضر ذلك بعينه
ولو ثبت ذلك المحضر من ذلك المعين ثم جاء بحضم آخر يدعى عليه حقا فيقيم البينة
على الوكالة مرة اخرى **باب** عزل الوكيل ينغزل بغزل الموكل لان الوكالة حقة
فله ان يبطله وينغزل نفسه بان يقول عزلت نفسي بشرط علم الاخرين اي
في صورتين يعني اذا عزل الموكل بشرط علم الوكيل به وان عزل نفسه بشرط
علم الموكل به حتى اذا لم يبلغه العزل فهو على وكالته وتصرفه جاز حتى يعلم
باحبار متعلق بالعلم عدلا واثنين ولو غير عدلين اعلم ان الوكالة تثبت بخبر الواحد
حر كان او عبدا عدلا كان او فاسقا رجلا كان او امرأة صبيانا كان وبالغ او كذا
العزل عندها وعند ابني حنيفة رحمه الله لا يثبت العزل الا بالعدد والعدالة وينغزل ايضا
بموت الموكل هكذا وقعت عبارة القدوري ووقعت في الكافي والوقاية هكذا
بموت احدهما ولما لم يكن لذكر الوكيل هنا فائدة تركته وينغزل ايضا بجنون احدهما

من الموكل والوكيل جنونا مطبقا لان قبليه بمنزلة الاعماء وهو شهر عند الجوهري
وحول كامل عند محمد وهو الصحيح والحكم بلحوقه اي حقوق احدهما بالآخر فمردا
فان لحوقه لا يثبت الا بحكم الحاكم فان حكم به بطلت الوكالة بالاجماع واما قبله
فموقوفه عند ابني حنيفة وانما ينغزل بهذه الاشياء لان الوكالة عقد غير لازم فكان يبقا
حكم الابتداء فيشرط لغيره الامور في كل ساعة ما يشترط لا ابتداء وذا اي انغزل الوكيل
في الصورة المذكورة اذا لم يتعلق به اي التوكيل حق الغير اما اذا يتعلق به ذلك لم ينغزل
كما اذا شرطت الوكالة في بيع الرهن كما امر او جعل امر امراته في يدها ثم جن الزوج
وينغزل ايضا بتصرفه بنفسه اي الموكل بحيث يعجز الوكيل عن الامتنان به كما اذا وكله
باعتاق عبده او كتابته او تزويج امرأة او بشر اشئ او طلاق او خلع او بيع عبده
فاعتق او كاتب او تزوج او اشترى او طلق ثلثا او واحدة ومضت عذتها او خالعتها
او باع بنفسه فانه لو فعل واحدا بنفسه عجز الوكيل عن ذلك الفعل فيبطل الوكالة ضرورة
حق الموكل اذا اطلقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لا مكان تنفيذ ما وكل به
ولو تزوجها بنفسه وابانها لم يكن للوكيل ان يزوجهما منه لزوال حاجته بخلاف
مالو تزوجهما الوكيل وابانها حيث يكون له ان يزوجهما الموكل لا الحاجة باقية
وتعود الوكالة اذا اعاد اليه اي الموكل قديم ملكه يعني اذا وكل ببيع عبده ثم باعه للموكل
ثم رد عليه ببيع بقضاء كان للوكيل ان يبيعه ولذا لو وكل كل واحد من رجلين فباعه
احدهما فترى عليه ببيع فكل واحد منهما ان يبيعه ثانيا كذا في الصغير او بقي امره
اي اثر ملكه كما اذا اطلق امراته واحدة وهي في العدة فتصرف الوكيل غير متصرف بان يدفع
الباقى وينغزل ايضا بافتراق الشريكين وان لم يعلم الشريك هذا يحتمل امرين احدهما
ان يكون الافتراق بهلاك المالين او مال احدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به وتبطل
الوكالة التي في ضمنها علمها به ولا لانه عزل حكمي اذا لم يكن الوكالة مضر حابها عند
عقد الشركة وثانيهما ان احدهما اذا وكل من يتصرف في المال جاز فلو افترقا انغزل
هذا الوكيل في حق غير الموكل منها اذا لم يصترح جازا لاذن في التوكيل وانما ذكرنا الوجهين

اذ لو بقي الاقرار عاظما لم يصح قولهم وان لم يعلم الشريك اذ لا يصح ان يفرد
 احدهما بفتح الشركة المستلزمة للوكالة بلا علم صاحبه وينعزل ايضا بغير موكل
 لو كان الموكل مكاتبا وحجرا لو كان ما ذونا لما قران بقاء الوكالة معتبرا بابتدائها لكونها
 غير لازمة فيشترط في حالة البقاء قيام الامر كما في الابتداء وقد بطل بالبحر فيبطل الوكالة
 علم الوكيل او لا لان البطلان امر حكمي كما مر اذ اوكل يعني ان ما ذكر من انغزال وكيل المكاتب
 بغير موكل المأذون بغيره اذ اوكل ذلك الوكيل في العقود والخصومات لا قضاء
 الدين واقضائه لان العبد مطالب ببقاء ما وليه وله مطالبة استيفاء ما وجبه
 لان وجوبه كان بقصد واذ بقي حقه بقي وكيله على الوكالة كما واكله بعد الحج بعد انقضاء
 العقد بمباشرة لا ينغزل بغير المولى وكيل عبده لما ذونا لانه حجر خاص والاذن
 في التحاق لا تكون الاعاها فان الغزل باطلا لا ترى المولى لا يملك زبده عن ذلك
 مع بقاء الاذن ذكر الزبلي قال وكلت بكذا على متى عزلت فانت وكيل
 فانه اذا عزله لا ينغزل بل كان وكيل له وهذا يسمى وكيل اذ اراد ان يعزله
 بحيث يخرج عن الوكالة يقول في عزله عزلتكم ثم عزلتكم فانه اذا قال عزلتكم
 كان معزولا لا ينظر الى ظاهر اللفظ ومنصوبا بوجود الشرط حيث قال متى عزلتكم
 فانت وكيل فاذ قال ثم عزلتكم ينغزل عن الوكالة الثانية بهذا اللفظ لان متى
 تفيد عموم الاوقات لا عموم الافعال ولو قال كلما عزلتكم فانت وكيل لا يكون
 معزولا بل كل ما عزل كان وكيل لان كلما تفيد عموم الافعال واذا اراد ان يعزله يقول
 في عزله رجعت عن الوكالة للعلاقة فاذا رجعت عنها لا يبقى لها اثر فيما يقول بعدها
 وعزلتكم عن الوكالة النجزة الحاصلة من لفظ كلما ينغزل **كتاب الكفالة**
 هي لغة الضم مطلقا وشرعا ضم ذمة الى ذمة في مطالبة النفس والمال
 او التسليم قال في الهداية والكافي وغيرهما هي ضم ذمة الى ذمة في المطالبة وقيل
 في الدين والاول اصح **اقول** لاصحة للثاني اصالا فيكون الاول اصح بخبر وجوب الكفالة
 بالنفس عنه مع انهم قسموها بعد التعريف الى الكفالة بالنفس والمال ثم انقسمهم

صورة من دخلت فانت طالق
 فاذا تزوج امرأة تكون مطلقة
 وتزوج هذه المرأة تزوجا لا يكون
 مطلقة لوجود الوقت لان من قبل
 عموم الاوقات فاذا تزوج امرأة اخرى
 تطلق ثم وتزوج لوجود الافعال

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

الكفالة القسمين بشعر باحضارها فيهما مع انهم ذكروا في اثناء المسائل ما يدل
 على وجود قسم ثالث وهو الكفالة بتسليم المال كما سياتي ولهذا اخترت تفريفا صحيحا
 متنا ولا جميع الاقسام صريحا وركبها بالاجاب اي اجاب الكفيل بقوله كفلت عن فلان
 لفلان بكذا والقبول اي قبول الطالب وهو المكفول له وشرطها مطلقا كون المكفول
 نفسا كان او مالا مقدورا لتسليم من الكفيل حتى لا يصح الكفالة بالحدود والقصاص
 كما سياتي وفي الدين كونه صحيحا حتى لا يجوز الكفالة ببذل الكتابة كما سياتي وحكمها
 لزوم المطالبة على الكفيل بما هو على اصيل نفسا كان او مالا واهلها اهل التبعية بان يكون
 حرا مكلفا فلا يصح من العبد والصبي والمجنون لكن العبد يطالب بعد العتق كذا في الخلاصة
 فالمدعي مكفول له اذ فائدة الكفالة ترجع اليه والمدعي عليه مكفول عنه وسمى الاصيل
 ايضا بالنفس في الكفالة بالنفس والمال في الكفالة بالمال مكفول به فالمكفول عنه وبه
 في الكفالة بالنفس واحد ومن لزوم عليه المطالبة كفيل في الكفالة اما بالنفس وان تعدد
 اي الكفالة بالنفس والنفس ايضا الاول ان ياخذ منه كفيل ثم كفيل والثاني ان تعدد
 النفس المكفول بها **فصل** فانه جابر كما يجوز بالديون الكثرة او بالمال وما يتعلق به وهو
 التسليم اما الاولى اي الكفالة بالنفس فتصح بكفلة نفسه وبما يعبر به عنها اي
 عن النفس كالرأس والوجه والرقبة والجسد والبدن فكفلة برأسه ووجهه الخ ويجزئه
 شائع لكفلة بنصفه او ثلثه او ربعه وتصح ايضا بضمته وبعلق فان على لازم
 نفاه انا ملزم تسليمه والى يستعمل في معنى على واذا به زعيم فان الزعامة هي
 الكفالة او قبيل هو بمعنى الزعيم لا بانا ضامن معرفته لان موجب الكفالة الزام التسليم
 وهو ضمن المعرفة لا التسليم اختلف في انا ضامن تعريفه او على تعريفه كذا في الخلاصة
 فان عين وقت التسليم احضره فيه اذ اطلب رعاية لما الزمة كذا اي احضر
 ايضا اذ اطلق بان قال انا كفيل بنفسه اذ اطلبته اسلمه اليك وان طلبته وهو
 ذلك او عثم بان قال انا كفيل به كلما طلبته اسلمه اليك وان لم يحضره حبسه
 الحاكم لا متاعه عن ايفا حق لازم عليه لكن لا يحبس او ما دعي لعله لم يعلم لما دعي

وان غاب المكفول عنه وعلم مكانه امهله اي الحاكم الكفيل مدة ذهابه وايابه
 فان مضت ولم يحضره حبسه وان لم يعلم مكانه لم يطلب الكفيل به اي بالمكفول
 لانه عاجز وقد صدقه الطالب فصارك المديون اذا ثبت اعساره فان اختلفا
 فقال الكفيل لا اعرف مكانه وقال الطالب تعرفه ينظر فان له خرجه معروفة يخرج
 الى مكان معلوم للتجارة في كل وقت فالقول قول الطالب ويؤمل الكفيل بالذهاب
 الى ذلك المكان لان الظاهر يشهد للطالب والا فالقول قول الكفيل لانه متمسك
 بالاصل وهو الجهل ومنكر لزوم المطالبة وان شرط تسليمه في مجلس القاضى سلمه
 فيه ولم يخرج في غيره وبه يفتى في ما تناهوا من الناس في اقامة الحق ذكره الزيلعي
 وغيره كقول النفس في شهر يطالب بها بعد يعني لو قال كفلت لك بنفس فلان في شهر
 فانه لا يطالبه بتسليم النفس في هذا الشهر ويطالبه به بعد مع الشهر قال
 شمس الامنة المحلو في هذا يدل على خلاف ما يظنه العوام فانهم يقولون اذا قال الرجل
 لاخر بالفارسية من فلان ابرير فتم تراياك سال انه يطالبه بتسليم النفس
 في السنة قبل الاجل ولا يطالبه بتسليمها بعد مضى الاجل قال وليس الامر كما يظن
 بل الجواب على العكس لان يزيدوا فيقولوا في الكفالة هر كاه كه نجوا هي تيو سيارش
 الى يطالبه في السنة وبعد ها كذا في الخلاصة وفيه ايضا الجملة في سقوط المطالبة
 ان يزيد الكفيل فيقول انا كفيل بنفس فلان كذا من الاجل ثم لا كفالة لك به على
 بعد ذلك وان ابرى فاذا قال ذلك لا يطالب في الحال ولا بعد مضى الاجل يرى الكفيل
 بموته اي موت الكفيل لحصول الحجر الكلي عن تسليم المطلوب من الكفيل بموته
 وورثته لم يكفلوا له بشئ وانما يخلفونه فيما له لا فيما عليه فلا تبقى الكفالة
 باعتبار تركه لامتناع استيفاء النفس من المال بخلاف الكفالة بالمال ويرى
 الكفيل بالنفس ايضا بموتها اي النفس المطلوبة لامتناع التسليم ولو كان النفس
 للمكفول بها عبدا الكفيل وانما قال هذا فاعا لنوهم ان العبد مال فاذا تعذر تسليمه
 لزمه قيمته فان هذا اذا كان على العبد مال مطالب به وكفل بنفسه رجل واما اذا كان

وغيره
 في شهر
 يطالب بها

الطالب

المطالب به رقة العبد في اتي انه اذا ما وثب الخصم دعواه ضمن الكفيل قيمته
 لا يرى الكفيل بموت الطالب بل ورثته او وصيه يطالب الكفيل ويرى الكفيل
 ايضا بتسليم الكفيل او مأموره وكذا كان او رسولا للطلوب او تسليم ذلك
 اي المطلوب نفسه الى الطالب متعلق بقوله بتسليم حيث يمكن تخصمه متعلق به
 ايضا يعني اذا سلم الكفيل من كفل به الى الطالب في موضع يمكن تخصمه ولم يقل اذا سلمته
 اليك فان ابرى حتى لو سلمه في قرية او سواها وسجن حبسه فيه عن الطالب لم يبر فابدا
 سلمته اليك عن طرف الكفيل في صورة تسليم المأمور وسلمت نفسي عنه اي عن الكفيل
 في صورة تسليم المأمور نفسه قال قاضي خان المكفول بالنفس اذا سلم نفسه الى المكفول
 او قال سلمت نفسي اليك عن الكفيل يرى وان لم يقل عن الكفيل لا يرى الكفيل وكذا لو امر
 الكفيل رجلا ان يسلم نفسه المكفول اليه الطالب ان قال المأمور للطالب سلمت اليك
 نفسه عن الكفيل يرى الكفيل وفي تسليمه الاجنبي شرط معه اي مع ما ذكر من قوله
 عن الكفيل قبول الطالب قال قاضي خان لو ان رجلا اجنبا ليس بمأمور لم يكفول به
 الى الطالب وقال سلمت عن الكفيل ان قبل الطالب يرى الكفيل وان يكت الطالب
 ولم يقل قبلت لا يرى الكفيل كفل بنفس على انه لو لم يسلمه عند افهوض من لواعيه
 من المال لم يسلمه عند اصححت الكفالتان اي بالنفس والمال يعني رجلا غيره مائة درهم
 وكفل اخر نفسه على الوجه المذكور وصحت الكفالتان واذا لم يواف به عند افعليه المائة
 لانه علق الكفالة بالمال بعدم الموافقة وهذا التعليق صحيح لتعامل الناس اياه
 وان كان القياس ياباه وبالتعامل ترك القياس في البيع كالموشرى بغلا على
 ان يجذوه البايع مع ان اباه اضيق من الكفالة فلان يترك هيا وبها اوسع
 لانها من التبرعات ولي واذا لم يات به حتى لزمه المال لا يبرأ من الكفالة بالنفس
 اذا لاتف في بين الكفالتين واذا مات المطلوب ضمن الكفيل المال بحكم الكفالة او مات
 الكفيل فورثته اي ضمن وارثه او مات الطالب فكذلك اي طلب وارثه ادعى
 على رجل مائة دينار ولم يبينها بانها جيدة او ردية او اشرفية او افرنجية

ان يكون الشرط والشرط فاسد

لان الكفالة بالمال القياس ان يبرأ بالموت

لتصح الدعوى فكفل بنفسه آخره انه ان لم يملكه غدا فعليه المائة صحته الكفالة
 عندهما وقال محمد لم يصح الدعوى بلا بيان فلم يجب احضار النفس لعدم صحة
 الكفالة بها فلم تصح الكفالة بالمال لا بتبناها عليها ولها ان المال ذكر مغر فافترض
 الى ما عليه فيصح الدعوى على اعتبار البيا فان بين الحق باصل الدعوى فظهر صحة الكفالة
 الاولى فيترتب عليها الثانية والقول له اي للكفيل في البيا اذا اختلفا في وجوده
 وعدمه لانه يدعى الصحة لا جبر على ما اعطى كفيل في حدود مطلقا عندها
 يجبر في حد القذف لان فيه حق العبد في القود لانه خالص حق العبد بخلاف المحرود
 الخالص لله تعالى وله ان مبني الكل على الدد فلا يجب فيها الاستيثاق بخلاف سائر حقوق
 لانها لا تندرج بالشبهة فيلحق بها الاستيثاق ولو اعطى جاز لا مكان ترتيبه وجوبه
 عليه وهو المطالبة بالنفس والاجس فيهما اي قود وحد حتى يشهد مستورا وعلا
 لا تجب هنا التهمة وهي تثبت باحدى شطري الشهادة اما العدد والعدالة
 بخلاف الجبس في الاموال لانه غاية عقوبة فيها فلا يثبت الا بجملة كاملة واما الثانية
 اي الكفالة بالمال فتصح ولو جهل المكفول به اذا صح دين الدين الصحيح دين
 لا يسقط الا بالاداء او البراءة احترزه عن بدل الكتابة ايضا وسائق بكفالت عنه في
 بالف وبمالك عليه وبما يدرك في هذا البيع وهذا يستحق ضمان الدرك وهو ضمان الاحتقا
 اي يضمن المشتري اذا استحق البيع وبما يابعت فلا نأما يابعت منه فاقضامن
 للبيع لان الكفالة بالبيع لا تجوز كما سياتي وقد مر تمام تحقيقه في كتاب الرهن واما ذاب
 اي وجب لك عليه وما في هذه الصورة شرطية معناه ان يابعت فلا نأفكون
 في معنى التعليق او علق عطف على صح ديننا بشرط اي يصير شرط والافق الامثلة
 السابقة معنى الشرط ملائم اي مناسب ان يكون شرط الوجوب الحق نحو ان استحق
 المبيع او لا مكان الاستيفاء نحو ان قدم زيد وهو مكفول عنه ولتعذر الاستيفاء
 نحو ان غاب زيد المكفول عنه عن المصرفان كلاهما مناسبا للكفالة كالشرط والفقهاء
 من الامثلة المذكورة فانها اسباب الوجوب للمال فيناسب ضم ذمة الى ذمة لا يصح

الكفالة ان علقك بنحو بشرط غير ملائم نحو ان هبت الريح اوجاء المطر
 قال في الهداية لا تصح التعليق بمجرد الشرط كقوله ان هبت الريح اوجاء المطر الا انه
 يصح الكفالة ويجب المال حال الان الكفالة لما صح تعليقه بالشرط لا بتبطل بالشرط
 الفاسد كالطلاق والعناق وتبعه صاحب الكافي وقال الزيلعي هذا سهر وفار الحكم
 فيه ان التعليق لا يصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملائم فصارت كالمعلقة بخلاف الدار
 ونحوه مما ليس بملازم ذكره قاضي خان وغيره **اقول** قوله هذا سهر وخطا
 لان المذكور في العمادية والاستروثية ان الكفالة مما لا يبطل بالشرط الفاسد
 فالظاهر ان فيه روايتين بوجه ان الصدر الشهيد ينقل مسئلة وهي ان العبد المأذون
 اذ الحقه دين وخاف صاحب المال ان يعققه المولى فقال رجل لصاحب المال ان يعققه
 المولى فانا ضامن لدينك عليه صححت الكفالة ثم يقول هذه المسئلة دليل على ان تعليق
 بشرط غير متعارف جائز ولا يصح لجهالة المكفول عنه او جهالة المكفول له الاول
 نحو ما ذاب لك على الناس واحد منهم فعلى والثاني نحو ما ذاب للناس او واحد
 منهم عليك فعلى كذا في العمادية ولا بنفس حدود لما مر من ان شرطه يكون
 المكفول به مقدورا تسليم من الكفيل وهذا ليس كذلك وانما قال بنفس حد
 وقصاص احتراز عن الكفالة بنفس من عليه الحد والقصاص فانه يجوز كامر
 ولا يجزى اية معينة مستأجرة له او حزمة عبيد معينين مستأجرها للعجز
 عن التسليم لانه استحق عليه الحمل على اية معينة والكفيل لو اعطى اية
 من عنده لا يستحق الاجرة لانه ان يغير المعقود عليه الا ترى ان الموجه لوجه
 على اية اخرى لا يستحق الاجر فصار عاجزا ضرورة وكذا العبد المحزمة بخلاف
 ما ذاب كانت الذابة غير معينة لان الواجب على الموجه الحمل مطلقا الكفيل بقدر عليه
 بان يحمل على اية نفسه ولا بالثمن للموكل ويرت المال يعني اذا باع رجل رجلا ثوبا بامره
 ثم ضمن الثمن عن المشتري للامروا باع المضارب مال المضاربة ثم ضمن الثمن لرب المال
 لا يصح لان حق القبض للموكل والمضارب ولذا لا يبطل بموت الموكل حتى لو مات

كان له ان يقبض الثمن وكذا لو نهاه الموكل عن قبض الثمن حال حيوته لا يعمل به
فلو صح الضمان صار ضمانا لنفسه وانه لا يجوز وللشريك اذا بيع عبد صفقة
يعني باع رجلا من عبد الرجل صفقة واحدة وضمن احدهما لصاحبه حصته من الثمن
بطل الضمان لان الصفقة اذا اتحدت فالثمن يجب لها مشتركا بينهما ولو صح ضمان
احدهما لصاحبه بنصيبه شايعا صار ضمانا لنفسه وهو باطل ولو صح في نصيب
صاحبه خاصة يؤول الى قسمة الدين قبل القبض وهو باطل لان القيمة تقتضي
ان يصير حق كل واحد منهما مغزا في جزئية واحدة وهو لا يتصور في الدين وان باع العبد
صفقتين فان باع كل واحد منهما نصفه بعقد على حدة فضمن احدهما لصاحبه حصته
من الثمن صح لان الصفقة اذا تعددت فاجب لكل منهما بعقد يكون له خاصة
ولا بالعهد لانها اسم مشترك يقع على الصك القديم والعقد وحقوق العقد
والدرك وخيار الشرط فقدر العمل بما قبل البيان ولذا بطل الضمان ولا بالخلاف
عندنا جنيعة ربح لان معناه عند تخليص المبيع عن الميثاق وتسلمه الى المشتري وهو
غير مقدور له وصح عندها لان معناه عندهما ضمان الثمن ان عجز عن تسليم العين
بورود الاستحقاق فيكون كالدرء ولا عن ميت مفلس يعني اذ امان من عليه
دين ولم يترك شيئا فكفل عنه الغرماء رجل لم يصح عندنا جنيعة ربح كفل بدين
ساقط عن ذمة الاصيل لان الدين عبارة عن اشتغال الذمة بدين يجب ادائه
لكنه في حكم مال لكونه يؤول اليه في المال وقد عجز بنفسه وبخلافه ففان عاقبة
الاستيفاء فسقط ضرورة ولا بقبول الطالب في المجلس اي مجلس عقد الكفالة
الا في مسألة واحدة وهي ان يكفل وارث المريض عنه بغيبة الغرماء بان يقول المريض
لورثته او بعضهم تكفلوا عني بما على من الدين لغرمائي فضمنوا به مع غيبته فانه
جائز استحسانا وان القياس لا يجوز لان الطالب غائب لا يتم الضمان الا بقبوله وجدا لا
ان هذه وصية منه لورثته بان يقضوا دينه ولذا صح وان لم يستم المريض الدين
وغرماء لان الجملة لا يمنع صحة الوصية ولذا قال لا يصح الا اذا ترك ما لا وصحت

الكفالة بلا قبول الطالب عندنا يوسف وابو حنيفة ربح في رواية وفي اخرى اذ بلغ
الخبر واجاز به يعني كذا في تلخيص الجامع الكبير في الفتاوى البرازية واجمعوا الله لكفيل
اذ قال بطريق الاخبار بان يقول انا كفيل بفلان على فلان جاز كذا في الخلاصة
ولا بالامانات كالوديعة والمستعار والمستأجر ومال المضاربة وشركة ولا بالمبيع
قبل القبض والمرهون بعد القبض لان من شرط صحة الكفالة ان يكون المكفول به
له لتحقيق معنى الضمان ^{الضمان} بضمونا على الاصيل بحيث لا يمكنه ان يخرج عند الابدفع
او دفع بدله لتحقيق معنى ^{الضمان} على الكفيل والامانات ليس بمضمونة والمبيع قبل القبض
ليس بمضمون بنفسه بل بالثمن كما مر وكذا الرهن ليس بمضمون بنفسه بل بسقط الدين
اذا هلك فلا يمكن ايجاب الضمان على الكفيل في هذه الصور لعدم وجوبه على الاصيل
وتجوز الكفالة بتسليمها اي تسليم الامانات والمبيع والمرهون فان كانت قائمة
وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل بالنفس وقيل ان وجب اي تسليمها
على الاصيل كالعارية والاجارة جازت الكفالة به اي تسليمها والاى ان لم يجب تسليمها
عليه كالوديعة فلا تجوز الكفالة بتسليمها ونصح الكفالة بالثمن لانه دين صحيح
مضمون على المشتري والمغضوب والمقبوض على سوم التمس والمبيع بيعا فاسدا
فانها مضمونة حتى لو هلكت عند من يجب الضمان عليه فامكن ايجابه على الكفيل
وتصح بالخارج لانه دين مطالب من جهة العباد فصار كابر الدين
بخلاف الذكور في الاموال الظاهرة والباطنة لان الواجب فيها فعل هو عبارة
والمال محله ولذا لا يؤخذ من تركته بعد موته الا بوصية والنوايب قيل هي
ما يكون بحق كاجرة الحارس وكري النهر المشترك والمال الموظف لتجهيز الجيش
وقد الاسرى وقيل هي ما ليس بحق كالجباية التي في زماننا ياخذ الظلمة بغير حق
فان اريد الاول جازت الكفالة بها اتفاقا لانه واجب مضمون وان اريد الثاني
ففيه اختلاف للشافعي والقيمة هي النوايب لان القيمة ما يكون له ايضا
والنوايب ليست كذلك وانما يوظفه الامام عند الحاجة اذ لم يكن في بيت المال شيء

وقيل هي ان يمنع احد الشريكين من القسمة بينه وبين صاحبه فيضمن شخص
 لانها واجبة والدرك قد مر بيانها والشبهة وهي الجراحة والكفالة بها
 ان يقول كفلت بموجبها وهو الارش وقطع الاطراف اذا لم يكن موجبها
 القصاص بل الدية او الواجب مال او واجب الاداء قال دفعه اليك واقبضه
 لا يكون كفالة الا ان يذكر ما يدل على الاحرام او على قال في الخلاصة وفي فتاوى الشيخ
 لوقال لصاحب الدين الدين الذي لك علفلان انا دفعه اليك ام اقبضه
 لا يكون ما لم يتكلم بما يدل على الالتزام بان يقول كفلت او ضمننت او على اولى امثا
 لوقال تعليقا يكون كفالة بان يقول ان لم يؤد فلان وانا اؤدى ويصح للطالب
 مطالبة الاصيل مع الكفيل لان مفهوم الكفالة هو ضم ذمة الى ذمة في المطالبة
 يقتضي قيام الذمة الاولى البراءة عنها الا اذا شرط البراءة فيكون الكفالة حوالة ح اعتبارا
 للمعنى كما ان الحوالة بشرط عدم البراءة اي براءة المحيل كفالة وله ايضا مطالبة احدهما
 ولو بعد مطالبة الاخر لان مقتضاها الضم لا التملك بخلاف المالك اذا اختار
 احد الفاضلين حيث يتضمن التملك منه اذا قضى للقاضي به فلا يمكنه التملك
 من الثاني كقول مالك عليه اي قال كفلت بمالك عليه فان برهن الطالب على الف
 يلزمه اي الالف الكفيل لان الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان والاى ان لم يبرهن
 صدق الكفيل فيما يقربه مع يمينه لانه منكر للزيادة لا الاصل في الزيادة عليه
 في حق الكفيل يعني اذا اعترف الاصيل بالزيادة على ما اقربه الكفيل لم يصدق على الكفيل
 لانه اقرار على الغير ولا ولاية له عليه بل يصدق في حق نفسه كفلا بامر يفي بمجر
 الكفالة بامر المكفول عنه وبلا امر لاصلاق قوله عليه الصلوة والسلام الزعيم
 غارم واذا كفل بامر ادى يرجع عليه اي المكفول عنه بما ادى اذا ادى ما ضمنه
 لانه قضى دينه بامر فيرجع عليه واذا ادى خلافه رجع عليه بالزيف لان رجوع
 الكفيل بحكم الكفالة فانما يرجع بما يدخل تحت الكفالة بخلاف المأمور باداء الدين
 فانه يرجع بما ادى اذا لا يجب عليه شيء حتى يملكه بالاداء بل كان مقصدا فيرجع بما ادى

ولا يطالبه اي الكفيل المكفول عنه قبل الاداء لا المكفول له لانه لا يملك ما اؤدته
 المكفول عنه ويملك بعد فيرجع ويؤدته اي امر لم يرجع بما ادى لانه منبرع فيه
 وان وصليته اجاز للمكفول عنه بعد العلم لان كل كفالة تنعقد غير موجبة ابدا
 كذا في العناية قال ضمن فلان الفاعل فيضمن فادى لم يرجع عليه الا اذا قال غفر
 كما مر في الكفالة بالنفس فان لو زعم اي لازم الطالب الكفيل الطالب المال لازم الكفيل
 للمكفول عنه وان جبر اي صار الكفيل محبوسا جبر هو المكفول عنه اذ لم يلحقه
 ما لحقه الامن جهنم فيجاز بمثله ابراء الطالب الاصيل ان قبل الاصيل ابراء بري اي الاصيل
 والكفيل معا واخره اي الطالب غفر اي الاصيل تأخر عنهم لانه اي الاصيل والكفيل تابع
 بلا عكس فيهما الاستدراجه تبعية الاصل للفرع ولو ابراء الطالب الكفيل فقط بري لم يقبل
 اذ لا دين عليه ليجازي لا القبول بل عليه المطالبة وهي تسقط بالبراءة ولو وهب الدين
 له اي الكفيل ان كان غنيا او تصدق عليه ان كان فقيرا بشرط القبول كما هو حكم
 الهبة والصدقة وهبة الدين لغير من عليه الدين يصح اذا سلف عليه والكفيل سلف
 على الدين في الجملة كذا في الكافي وبعده له الرجوع على الاصيل كذا في التتارخانية صالح
 احدهما من الاصيل والكفيل الطالب عن الف على خمسمائة بري اي الاصيل والكفيل
 لانه اضاف الصلح الى الالف الدين وهو على الاصيل فيبرأ عن خمسمائة وبرأته توجب
 براءة الكفيل واذا اذها الكفيل رجع على الاصيل بخمسمائة اذاها ان كفلا بامر اذ بلاد
 يملك ما في ذمة الاصيل فاستوجب الرجوع ولو صالح على جنس اخر فرجع بالالف لانه
 مبادلة تلك ما في ذمة الاصيل فيرجع بكاه عليه وصالح الكفيل عن موجب الكفالة لم يبرأ
 الاصيل لان موجبها المطالبة وبراء الكفيل عنها لا يوجب ابراء الاصيل قال الطالب
 للكفيل برئت الى من المار رجوع الى الاصيل لانه اقرار بقبض المال من الكفيل لانه استند
 البراءة الكفيل وعناها الى نفسه بقوله الى والبراءة الى ابتداءها الى الطالب لا يكون
 الا بالايفاء فكان هذا اقرارا بالقبض منه فيرجع ان كانت الكفالة بامر وفي ابرأتك
 لا اي يرجع لانه ابراء لا اقرار منه بالقبض من الكفيل واختلف في برأت يعني

اذ قال الطالب لكفيل برئت ولم يقل الى فهو ابراء عند محمد وعند ابو يوسف مع اقرار
بالقبض هذا كله اذا غاب الطالب وان كان حاضراً يرجع اليه في البياض والاحمال
عند ولا يصح تعليق البراءة منها أي من الكفالة بالشروط مثل اذ جاء غرق فانت برئ منها لان
معنى التملك كالبراءة عن الدين وهذا على قول من قال بثبوت المطالبة فقط لان فيها تملك
المطالبة وهي كالدين لانها وسيلة اليه والتمليك لا يقبل التعليق بالشروط وقيل يصح
لان الثابت فيها على الكفيل المطالبة لا الدين في الصحيح فكان اسقاط محض كاطلاق
والعناق وقيل اذ كان الشرط مما لا منفعة فيه للطالب اصلاً فلو اذ جاء غرق لا يجوز اذ كان
ملاياً متعارفاً فيه نفع للطالب يجوز كما اذ كفيل بالمال والنفس وقال ان وافيتك به غدا
فانا برئ من المال فقبل الطالب فوفاه الكفيل في الغد فهو برئ من المال كذا في العناية
مات الكفيل قبل الاجل حل الدين عليه فادى وارثه لم يرجع قبل حلوله لان الكفيل
الترم الدين مؤثراً فلو رجعوا بالمعجل وهو اكثر من المؤجل في المأية يكون ربوا
وان مات المطلق قبل الاجل حل الاجل عليه فقط وان مات الكفيل والمكفول عنه فالطالب
ياخذ من التركتين شاء لانه يثبت على كل واحد منهما كما في حال الجوة لا يسترد اصل
ما دى الى كفيله ليدفعه الطالب وان لم يعطه اذ تعلق به حق على احتمال قضائه الدين
فلا يجوز الاسترداد ما بقي هذا الاحتمال كن عجل زكوة وودعها الى الساعي وان مرج
الكفيل به اي بالمال الذي قبضه من المطلق قبل ان يعطى الطالب طاب له أي للكفيل
لانه ملكه بالقبض وكان الرجح بدل ملكه ونذب رده أي الرجح الى قابضه وهو الاصيل
فيما يتعين بالتعيين كالشعر والخط وهذا اذا قضى الاصيل الدين وقول في
وعنه انه يتصدق به وقال لا يطيب له الرجح وهو رواية عنه امر كفيل ببيع النسبة
ففعّل بالبيع للكفيل والرجح الذي حصل للبايع يكون عليه الكفيل لا الامر بانه
ان الاصيل امر الكفيل ببيع النسبة وهو ان يقول له اشتر من الناس نوعاً من الاشنة
ثم بعه فما رجحه البايع منك وخسرت انت فعلى وهو ياتي الى تاجر فطلب منه
العرض ويطلب التاجر الرجح ويخاف من الرجح فيبيعه التاجر ثوباً يساو عشرة

مثلاً

مثلاً خمسة عشر نسيئة فيبيعه هو في السوق بعشرة فيحصل له العشرة ويجب
عليه خمس عشرة لاجل وتوضيه خمس عشرة درهماً ثم يبيعه المقرض ثوباً يساو
عشرة بخمسة عشرة فيأخذ الدرهم التي اقترضه على التاجر الثوب فيبقى عليه الخمسة عشرة
قوضاً فاذ فعل ذلك نفذ عليه والرجح الذي رجحه التاجر يلزمه ولا يلزم الامر شيئ
لانه اما ضامن لما يخسر كما قاله بعضهم فنظر في قوله على فانها الوجوب فلا يجوز
كما اذا قال رجل يا بيع في السوق فما خسرت فعلى واما توكل بالشراء كما قاله بعضهم فنظر
في الامر به فلا يجوز ايضا جهالة نوع الثوب ونسبه ويستحق هذا النوع من البيع عينة
لما فيه من السلف يقال باعه بعينة أي نسيئة ذكره الزبلي كفيل بما ذاب له وقضى له
عليه او بما يلزمه له يعني كفيل رجل عن رجل لرجل بما ذاب له عليه فغاب الاصيل
فبرهن المدعي على الكفيل ان له على الاصيل كذا رده اي لم يقبل برهانه على الكفيل
حتى يحضر الغائب فيقضى عليه لان شرط وجوب المال على الكفيل القضاء بالمال
على الاصيل وهو لم يوجد كونه غائباً برهن ان له على زيد الغائب كذا وهذا كفيله
قضى على الكفيل لان المدعي هنا ما من مطلق فامكن اثباته بخلاف ما تقدم فانه
مفيد بكون المال مقضياً به على الاصيل ولو زاد بامره قضى عليها لان الكفالة
بامره تبرع ابتداءً معاوضة انتهاءً وبغير امر تبرع ابتداءً وانتهاءً بالقضاء
بأحدهما لا يكون قضاء بالآخر فاذ قضى بها بالامر ثبت وهو يضمن الاقرار بالمال
فبصير مقضياً عليه والكفالة بغير امر لا يحس جانبها لان ضمانها يعتمد قيام الدين
وزعم الكفيل فلا يتعدى عنه وفي الكفالة بالامر يرجع الكفيل بما دى على الامر
كفالاته بالدرك تسليم للبيع واقرار منه بانه لاحق له في البيع حتى لا يجوز بعدها
دعوى ملكية مكتب شهادة في صك كتب فيه باع ملكه او باع بيعاً نافذاً
باتا فانه ايضا تسليم للبيع واقرار منه بانه لاحق له في البيع لا كتب شهادة في صك
بيع مطلق عن قيد الملكية وكونه نافذاً باتا فانه لا يكون تسليم ابل سماع دعوى الملكية
اذ ليس منه ما يدل على اقراره بالملك للبايع لان البيع قد يصدر عن غير المالك ولعله

او الامر

او الغاية

كتب الشهادة لحفظ الواقعة بخلاف ما تقدم فانه مقيد بما ذكر ككتب شهادته
على اقر العاقلين فانه ايضا لا يكون تسليما اذ لا يتعلق به حكم وانما هو مجرد اخبار
ولو اخبر بان فلان باع شيئا كان له ان يتبعه قال ضمنه لك الشهر وقال
الطالب حال القول للمضامن يعني اذا قال الكفيل الطالب ضمننت لك عن فلان
الفاك الشهر فلا تنالني الآن وقال هو حال القول للكفيل وعكس ذلك
على مائة الى شهر اذا قال الاخر حالة والفرق ان الكفيل لم يقر بالدين اذ لا دين
عليه في الصحيح كما مر من ادخل اقر بغير المطالبة بعد الشهر والطالب يدعي عليه المطالبة
في الحال وهو منكر القول له والمقر اقر بالدين ثم ادعى حقا لنفسه وهو ثاخير المطالبة
الشهر فلا يقبل قوله بلاينة لا ياخذضا من الذرك اذ الحق البيع قبل القضاء
على البايع بالتمن لان البيع لا ينتقض بمجرد الاحتقاق ما لم يقض بالتمن على البايع فلا
رد التمن على الاصيل فلا يجب على الكفيل قال لاخر سلك هذا الطريق فانه من سلك
واخذ واماله لم يضمن ولو قال ان كان مخوفا واخذ مالك فانا ضامن وباقي المسئلة
بحالها ضمن وصار الاصل للمغرور وانما رجع على الغار اذا حصل الغرور في ضمن المعاوضة
اذ ضمن المعاوضة السلامة للغرور نصا حتى لو قال الطحان لصاحب الخطة اجعل الخطة
في الدلو فجعلها في الدلو فذهب من ثقبه ما كان فيه الى الماء والطحان كان عالما به بضمن
لانه صار غازا في ضمن العقد بخلاف المسئلة الاولى لان ثمة ما ضمن السلامة بحكم العقد
وهنا العقد يقضي السلامة كذا في العبادية **فصل** لهما دين على اخر فكفل
احدهما صاحبه بنصيبه لم يجز يعني اذا كفل احد الشريكين لصاحبه بنصيب
من الدين لم يجز لانه لو انصرف انصيبه يكون قسمة الدين وهو باطل ولو انصرف
الشابيع يكون ضامنا لنفسه فلو قضى بحكم الضمان له ان يسترد للاداء
بعقد فاسد كما مر ولو ادى مبتزعا جاز لان التبرع لا يتم الا بالقبض وبه يصير
عينا ويتميز بنصيب شريكه يصير لورثة عينا بفعله كذا في الوجيز شرح الجامع
الكبير عليهم ما دين الاخر بان اشتريا عبدا بالف وكفل كل عن الاخر جاز لعدم المانع

ولم يرجع على شريكه الا بما ادى زيدا على النصف لان كلا منهما اصيل والنصف
وكفيل والنصف الاخر فابوديه بنصره ما عليه اصاله اذ لا معارضة بين ما
عليه اصاله وبين ما عليه كفالة لان الاول دين ومطالبة والثاني مطالبة فقط
واما الزايد فينصرف الى ما عليه كفالة ولانه لو دفع في النصف عن صاحبه كان
لصاحبه ان يرجع عليه بان يجعل المؤدى عنه لان المؤدى نايبه وادانايته كادايه
فيؤدى الى الدور كفلا بشئ عن رجل بالتعاقب وكفل كل به اي بذلك الشئ عن الاخر
بامرع يعني اذا كان على رجل الف درهم مثلا فكفل عنه رجلان كل منهما بمجمعه
على الانفرد ثم كفل كل منهما عن صاحبه بالزمره بالكفالة اذ الكفالة بالكفيل
جائزة فما ادى احدهما رجع بنصفه على شريكه اي يرجعان على الاصيل او رجع
هو بالكل على الاصيل لان ما عليهما مستويان بلا ترجيح اذ الكل كفالة فيكون المؤدى
شايعا بينهما فيرجع بنصفه على شريكه اذ لا يؤدى الى الدور هذا اذا كفل كل منهما
عن صاحبه بمجمعه واما اذا كفل كل منهما بالنصف ثم كفل كل عن صاحبه فهي
كما قبلها اي كالمسئلة الاولى في الصحيح حتى لا يرجع على شريكه بما ادى ما لم يؤدى على النصف
كذا لو كفل عن الاصيل بالجميع معا ثم كفل كل عن صاحبه لان الدين ينقسم
عليهما نصفين فلا يكون كفيل عن الاصيل بالجميع او كفل كل به اي بالجميع متعاقبا
ثم كفل عن صاحبه بالنصف لما ذكره واذا البراء الطالب احدهما اخذ الاخر بكله
لان ابراء الكفيل لا يوجب براءة الاصيل فبقى المال كله عن الاصيل والاخر كفيل فباخذ
فافترق المفاوضان اي الشريكان شركة مفاوضة اخذ الغريم ايا شاء بكل الدين لان كلا
منهما كفيل عن الاخر كما سبنا في كتاب الشركة ولا يرجع حتى يؤدى اكثر من النصف
لما في كفالة الزوجين كاتب عبيدين بعقد واحد بان قال كاتبهما بالف السنة مثلا
وكفل كل عن صاحبه جاز استحسانا والفقهاء ان يجوز لان فيه كفالة الكاتب
او الكفالة بيد الكتابة وكل منهما بانفراده باطل وعند الاجتماع اولى فصارتا متعاقبا
كتابتها فانه باطل وهذا قال بعقد وجه الاستحسان ان تصرف الانساب فيصح

بقدر الامكان وقد امكن هنا بان يجعل كل من المال على كل منهما في حق المولى وحق نفسه
وعتق الآخر معلقا بادائه لان معنى قوله كاتبتكما بالالف ان ذنبا الف درهم
فانما حران فكانه قال كل منهما ان اذيت الف فانت حر فكون عتق كل واحد
معلقا باداء الف ولا يحصل عتقه باداء نصفه اذ الشرط يقابل المشروط جملة
ولا يقابل اجزاء فيطالب المولى كلاهما بجميع المال بحكم الاصاله لا الكفالة فايهما
ادى عتق وعتق الآخر تبعاله كما في ملكا كتب فاذا رجع على الآخر بنصفه
لاستوائهما ولو رجع بالكل او لم يرجع بشئ انتفى المساواة وان عتق احدهما قبل
ان يؤد يا شيئا جاز لمصادقته ملكه وبرى العتق عن النصف لانه لم يرض بالمال
الا ليكون وسيلة الى العتق ولم يبق وسيلة فيسقط النصف ويبقى النصف على الآخر
لان المال حقيقة مقابل برقته ماخر يكون موزعا منقسما عليهما وانما جعل على كل
واحد منهما التصحيح الضمان فكان ضروريا لا يتعدى غير موضوعها واذا عتق استغنى عنه
وانتفى الضرورة فاعتبر قابلا برقتهما اولاديا نصف اذا عتق المولى احدهما اخذ يا شيئا
بخصصة من لم يعنى اما اخذ المعلق بالكفالة واما اخذ صاحبه فبالاصالة اعترض
ان اخذ المعلق بالكفالة تصحيح للكفالة تبدل الكتابة وهو باطل واجيب بان كلا
منهما كان مطالب بجميع الف والباقى بعض ذلك فيبقى على تلك الصفة لان البقاء
يكون على وصف الشئ فان اخذ المعلق رجع على صاحبه بما ادى لانه اذاه عنه
بامرر وان اخذ الآخر لا يرجع عليه لانه اذاه عن نفسه ما لا يجب على عبد حق عتق
وهو دين لم يظهر في حق المولى كما اذ الزمة باقراره او استقراضه او وطئه شبهة او استلامه
ودبعة فانها لا تظهر في حق المولى بل يؤخذ به العبد بعد عتقه حال على من كفل به كفالة
مطلقة عن قيد الحلول والتاحيل لان المال حال عليه لوجود السبب وقبول الذمة لكنه
لا يطالب لان ما فيه لم يولد ولم يقض بتعلقه به والكفيل غير معسر بخلاف ما اذا كفل
بدين مؤجل حيث لا يلزم الكفيل حال لانه التزم المطالبة بالدين المؤجل وان ادى
رجع عليه بعد عتقه لو كفل بامرر لان الكفيل بالاداء ملك الدين وقام مقام الطالب

فلا يطالبه قبل الحرية ادعى على عبده ما لا وكفل بنفسه رجل فمات العبد برى الكفيل
براءة الاصيل بموته كما اذا كان المكفول بنفسه خرا ما عتد مكفول برقته فبرهن انه
لم يعبه ضمن الكفيل قيمته يعنى ادعى رجل رقبة عبد فكفل به آخر فمات العبد وقام
المدعى البينة انه كان له ضمن الكفيل قيمته اذا كان على المولى رد على وجه يخلفه
قيمه وقد التزم الكفيل ذلك بعد موته ببقى القيمة على الاصيل فكذلك الكفيل كفه
عبد عن مولاه بامرر فعق فاذاه وعكس اى كفل مولى عبده عنه واذا بعد عتقه
لم يرجع احد منهما على الآخر معنى الاول ان لا يكون على العبد دين لان امرر يتكفيله
يصح اذ لم يكن عليه دين مستغفر وان كان فلا يصح تضمينه ابطال حق الغير ما واما
كفالة المولى عن عبده فيصح مطلقا وانما لم يرجع لان الكفالة وقعت غير موجبة
للرجوع لان احدهما لا يستحق على الآخر دين ولا ينقلب موجبة بعده كما اذا كفل
رجل عن آخر بغير امرر فاجازها لا ينقلب موجبة للرجوع كما في كذا هذا ثم فائدة
الكفالة المولى عن عبده وجوب مطالبة بايفا الدين من ماله او ماله وفائدة العكس
تعلقه برقبة العبد **كتاب الحوالة** هي لغة اسم بمعنى الاحالة
وهي النقل مطلقا وشرعا نقل الدين عن ذمة الى ذمة اى من ذمة المحيل الى ذمة
المحتال عليه وانما خصت لانها نقل شرعى والدين وصف شرعى يظهر اثره في المطالبة
فان نقل شرعى جائز ان يؤثر في الوصف الشرعى كما ان البيع الشرعى جائز ان يؤثر في نقل الملك
لكنه هو الوصف الشرعى ويتبعه نقل العين الذى هو المبيع المديون محيل الدين محتال
ومحتال له ومحال له يعنى يطلق عليه هذه الالفاظ الاربعة في الاصطلاح ومقيلها
اى الحوالة محتال عليه ومحال عليه يعنى يطلق عليه هذا اللفظان والمال محال به وشرط
صححة الحوالة رضا الكل اما رضى الاول فلا بد وعالمه وقد يأتون بتحمل غيرهم
ما عليهم من الدين فلا بد من رضاه واما رضى الثانى وهو المحتال فلا بد فيه انتقال حقه
للاذمة اخرى والذم متفاوتة فلا بد من رضاه واما رضى الثالث وهو المحتال
عليه فلا بد من الزام الدين ولا لزوم بلا التزام بلا خلاف الا فى الاول حيث ما

قال في الزيادات الحوالة تصح بلا رضی المحيل إلا التزام الدين من المحال عليه تصرف
 في حق نفسه والمحيل لا ينصرف بل فيه نفعه لأن المحال عليه لا يرجع عليه إذا لم يكن بامر
 وشرط حضور الثاني يعني لا يصح الحوالة في غيبة المحال له إلا أن يقبل الحوالة
 فصولي له أي لأجل الغائب كذا في الخلاصة لا حضور الباقيين أما عدم اشتراط
 حضور الأول وهو المحيل فإن يقول رجل الدين لك على فلان فلان الف درهم
 فأحتل بها على رضي الدين فإن الحوالة تصح حتى يكون له أن يرجع وأما عدم اشتراط
 الثالث وهو المحال عليه فإن يحيل الدين على رجل غائب ثم علم الغائب فقبل صحت
 الحوالة كذا في الخاتمة وإن تمت الحوالة برى المحيل عن الدين بقبول المحال للمحال عليه
 لأن معنى الحوالة النقل كما مر وهو يقتضي فراغ ذمة الأصيل لأن من المحال بقا الشيء
 الواحد في محالين في زمان واحد ولا يرجع عليه المحال إلا بالتوى لأنها مقيدة
 بسلامة حقه لأنه لا يمتنع فيرجع عند عدم السلامة وبين التوى بقوله بموت
 المحال عليه مفلساً أو خلفه حال كونه منكر حوالة ولا يثبت عليه إلا العجز
 عن الوصول إلى حقه بتحقيق بكل منهما وهو التوى حقيقة وعند هذان وثالث
 وهوان يحكم القاضي بأفلاسه في حيوته تصح الحوالة بالدرهم المدووعة يعني
 إذا ودع رجل الف درهم وأحال به عليه آخر صح لأنه أقر على التسليم فكانت أولى
 بالجواز وتصح أيضاً بالدرهم المغصوبة أي الدرهم التي غصبها المحال عليه من المحيل
 وبالدين الكاين للمحيل على المحال عليه وتبطل الحوالة بهلاك الأولى أي الوديعه
 لتقيد الكفاله بها لأنه ما التزم الأداء إلا منها أو تخلفها لأنه كهلاكها وببرء النوع
 ويعود الدين على المحيل وتبطل أيضاً بتحقيق الثانية أي الدرهم المغصوبة لعدم
 ما يخلفها وببرء الغاصب ويعود الدين لاهلاكها أي لا تبطل الحوالة بهلاك الثانية
 إذا كان في هلاكه و فأي ما بقي بمال الحوالة ويكون لضمان قائما مقام المغصوبة
 وفيها أي في هذه الصور المعدودة لا يطالب المحيل المحال عليه بالعين أو بالدين
 الذين قيدت الحوالة بهما تتعلق حق المحال له بهما ولا يقدر المحال عليه أن يدفعها

المحيل يعني كما لا يملك المحيل مطابقة المحال عليه لا يملك المحال عليه أيضاً
 أن يدفعها إلى المحيل حتى لو دفع صار ضماناً للمحال له لأنه كملك ما يتعلق به حق
 المحال له مع أن المحال أسوة لغرم المحيل بعد موته يعني أن هذه الأموال ذاتعلق
 بها حق المحال كان ينبغي أن لا يكون المحال أسوة لغرم المحيل بعد موته كما في الرهن
 مع أنه أسوة لهم لأن العين الذي بيد المحال عليه للمحيل والدين الذي له عليه لم يصير مملوكاً للمحال
 بعقد الحوالة لا بد وهو ظاهر ولا رقة لأن الحوالة ما وضعت لتمليك بل للنقل فيكون
 بين الغرماء وأما المهر من فلك المهرهون يداً وجساً فثبت له نوع اختصاص بالمهرهون
 شرعاً لم يثبت لغريم فلا يكون لغيره أن يشاركه فيه بخلاف الحوالة للطفقة
 اعلم أن الحوالة إما مطلقة أو مقيدة وأما المطلقة فهي أن يرسلها رسالاً لا يقيد بها
 دين له على المحال عليه ولا بعين له في يده أن يحيله على رجل ليس له عليه دين ولا في يده
 عين له وأما المقيدة فهي أن يكون للمحيل مال عند المحال عليه من وديعه أو غصب أو عليه دين
 فقال حلت المطالب عليك بالالف الذي له على أن تؤد بها من المال الذي لي عليك
 وقيل المحال عليه فلما بين حكم المقيدة أراد أن يبين حكم المطلقة بأنه يخالف لم يحرف
 بطالب في المحال المحال عليه بالعين أو الدين ويقدر المحال عليه أن يدفعها إلى المحيل إذا تتعلق
 الحق بالمحال بما عنده أو عليه بل حقه في ذمة المحال عليه وفي ذمة سعة لا تبطل بأخذ
 ما عنده من العين كالمغصوب والوديعه أو عليه من الدين سواء كانت الحوالة مطلقة
 أو مقيدة أما الأول فلأن الإطلاق ينافي بتعلق الحق بخصوصيات ما عنده أو عليه
 ولتبطل تعلقه وأما الثاني فلأن المحيل ليس له حق الأخذ من المحال عليه فإن دفع إليه
 للمحال عليه فقد دفع ما يتعلق به حق المحال فيضمن المحال عليه لا يقبل قول المحيل حلت
 ديني لم عليك للمحال عليه إذا طلب مثل ما أحال يعني أحال رجل رجلاً على آخر
 بالف فرفع المحال عليه إلى المحال ثم طلب الدافع الف من المحيل فقال المحيل حلت
 بالف لكان عليك والمحال عليه أنكره فالقول له لا للمحيل ولا يكون الأقرار للمحال عليه
 بالحوالة أقراراً منه بالدين عليه وقبوله الحوالة دليلاً على أن عليه ديناً لأن الحوالة

تصح وان لم يكن المحيل على المحال عليه دين ولا قول المحال للمحيل اذا طلبه اخلتني
 بدين لي عليك يعني اذا قال المحيل للمحال اعطني ما قبضته من فلان فاذا اخلتني
 لتقبضه لي وكنت وكيل في قبضه فقال المحال اخلتني بدين لي عليك فالقول
 للمحيل لان المحال يدعي عليه الدين وهو ينكر فالقول للمنكر ولا يكون الاقرار
 من المحيل بالحالة واقدمه عليها اقرار منه بان عليه دين للمحال لان لفظ الحوالة
 تبطل في الوكالة مجبر المحال اذا ادعى المحيل فلم يقبل لاحتمال عود المطالبة للمحيل
 بالتوى احوال غيره على رجل على ان يعطيه من ثمن داره اى دار المحال عليه فقبل
 صح الحوالة لانه احوال بما يقدر على ايفائه لانه يملك بيعها ولا يجبر على البيع
 لعدم وجوب الاداء قبل البيع ولو باع مجبر على الاداء لتحقيق الوجوب ولو احوال
 على ان يعطى من ثمن دار المحيل لا تصح لانه لا يقدر على بيعها الا اذا امر بالبيع فتصح
 لوجود القدرة على البيع والاداء باع بشرط ان يحيل على المشتري بالثمن غير ماله
 اى للبايع بطل البيع لانه شرط لا يقضيه العقد وفيه نفع للبايع ولو باع
 بشرط ان يحال بالثمن صح لانه شرط يولد موجب العقد بالحالة في العادة
 تكون على الاملاز والاحسن قضاء فصار كشرط الجوده كره للفتحة بضم السين
 وفتح الشاء واحدة السفائح تقريب فته وهي شئ محكم ويسمى بهذا العرض
 الاحكام امره وصورته ان يدفع الى تاجر مبلغا فرضا ليدفعه الى صديقه
 في بلد آخر يستفيد به سقوط خطر الطريق **كتاب المضاربة وجه**
 المناسبة بين الكتابين وجود معنى نقل المال في الحوالة والمضاربة في الجملة هي لغة
 مفاعلة من الضرب في الارض وهو التسرّف فيها سمي هذا العقد بها لان المضارب يسير
 في الارض غالباً لطلب الربح ويشرعاً عقد شركة في الربح بمال من رجل وعمل من آخر
 وركنها الاجاب بان يقول رب المال دفعت هذا المال اليك مضاربة او معاملة
 اوخذ هذا المال واعمل به على ان مارزقه الله تعالىنا نصفان ونحو ذلك
 من الفاظ ثبتت بالمضاربة والقبول بان يقول المضارب قبلت ونحوه وحكمها

انواع الاول انها ابداع اولاً لانه قبض المال باذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة بخلاف
 المقبوض على سبب الشراء لانه قبضه بدلا وخلاف الرهن لانه قبضه وتوكيل عنه عمله
 لانه تصرف فيه له بامر من جهة رجوع بالمخاطبة من العهدة على رب المال وشركة ان ربح لانه
 يحصل بالمال والعمل فيشركان فيه وعصبان يخالف تعديده على مال غيره فيكون ضمانا ولو
 وصليته اجاز بيعه اى المضارب اذا اشترى على ما نهى عنه ثم باعه وتصرف فيه ثم اجاز
 رب المال وكذلك المستضع واجارة فاسدة ان فسدت فان الواجب للمضارب فيها الجزاء
 كالاجارة الفاسدة وهو بدل عمله لانه لا يتحقق السعي لعدم الصحة ولم يرض بالعمل بما لا يجزى
 المثل فلا ربح له لانه يكون في المضاربة الصحيحة وما فسدت صارت اجارة بل عمله كما هو
 حكم الاجارة الفاسدة مطلقا اى سواء ربح او لا بلا زيادة على المشرط كما هو حكم الاجارة
 الفاسدة كما امر ولا ضمان فيها اى المضاربة الفاسدة كالصحيحة لانه امين فلا يكون ضامنا
 واعاد فع للمال الآخر وشرط الربح للمالك فصاعدا وشرطه للعامل فقرض وانما اعتبر
 اسلوب الوقاية حيث لم يعد البضاعة والقرض في سلك الابداع وغير لما يرد عليه من نقل
 صدر للشيعة ان المضاربة اذا كانت عقد شركة في الربح فكيف تكون بضاعة وقرضا
 وشرطها خمسة الاول رأس المال من الاثمان فلا تصح الا بمال يصح به الشركة لانها تصير
 شركة بحصول الربح فلا بد من مال يصح به الشركة وهو الدرهم والدنانير والتبر
 والفلوس النافعة كما سياتى ولودفع عرضا او امر ببيعها او عمل مضاربة في ثمنه فقبل
 صح لانه لم يصف المضاربة الى العرض بل الخمنه وهو ما يصح به المضاربة والاضافة
 الى المستقبل يجوز لانها وكالة او ودعة او اجارة فلا يمنع شئ منها الاضافة اليه
 والثاني كونه عينا لا دينا لان المضارب امين ابتداء ولا يتصور كونه امينا فيما عليه
 من الدين فلو قال عمل بالدين الذي في ذمتك مضاربة بالنصف لم يجز بخلاف
 ما لو كان له دين على ثالث فقال قبض مالي على فلان واعمل به مضاربة حيث تجوز
 لانه اضاف المضاربة الى زمان القبض وفيه الدين يصير فيه عينا وهو يصح ان يكون
 رأس المال والثالث تسليمه الى المضارب حتى لا يبقى فيه ربح المال بل لان المال يكون مائة

عنده فلا يتم الا بالتسليم اليه كالوديعة بخلاف الشركة لان المال في المضاربة
من احد الجانبين والعمل من الجانب الاخر فلا بد ان تخلص المال للعامل يتمكن من التصرف
فيه واما العمل في الشركة في الجانبين فلو شرط خلوص اليد لاحدهما لم تنفقد الشركة
لان قضاء شرطها وهو العمل منها فشرط العمل على رتب المال يفسدها يعني ان شرط ان يعمل
المالك مع المضارب فيفسد المضاربة لان هذا الشرط يمنع من تسليم المال للمضارب
والخالية بين المال والمضارب بشرط صحة العقد مما ياباه كان مفسداً ضرورياً والربح
كون رأس المال معلوماً مثلاً ينفعا في المنازعة تسمية بان يعقد على قدر معين
من مال تصح به الشركة او اشار كما اذا رفع مضاربة الى رجل درهم لا يعرف قدرها فانه
يجوز فيكون الفعل في قدرها وصفها للمضارب مع يمينه والبينة للمالك والخامس
كون نصيب المضارب من الربح معلوماً عنده اي عند العقد لان الربح هو المعقود عليه
وجهاته توجب فساد العقد والسادس شيوخ الربح بينهما بحيث لا يستحق احدهما درهم
مسماة لقطعة الشركة في الربح لاحتمال ان لا يحصل من الربح الا قدر ما شرط له والادنى
الشركة من الربح لا يتحقق المضاربة لانها تجوزت بخلاف القيساس بالنص بطريق الشركة
في الربح فيقتصر على مورد النص ففسد بشرط زيادة قدر معين لاحدهما فله اجر مثله لان
لم يرخص بالعمل بمجاناً ولا سبيل الى المستحق المشروط للفساد فيصير الى الجرح للضرورة
والربح لرب المال لانه نماء ملكه كذا ففسد المضاربة كل شرط يوجب جهالة الربح كالقول
لك نصف الربح او ثلثه او رבעه لما مر ان الربح هو المعقود عليه فجهالته يفسد
العقد وغيره لا يغير ذلك من الشروط الفاسدة لانفسد العقد بل يبطل الشرط
كما لو شرط الخسران على المضارب لانها جرح هلاك من المال فلا يجوز ان يلزم غير رتب المال لكنه
شرط زائد لا يوجب قطع الشركة في الربح والجهالة فيه فلا تفسد المضاربة لانها لانفسد
بالشروط الفاسدة كالوكالة لان صحتها تتوقف على القبض فلا تبطل بالشروط
كالهبة واذا صحت فله اي للمضارب مطلقاً وهو ما لم يقيد بزمان ومكان
او نوع من التجارة نحو ان يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة ولم يرد عليه

البيع مطلقاً بنقد او بينة الا باجل لم يعهد عند التجار كعشرين سنة وله ايضا
الشراء والتوكيل بهما اي بالبيع والشراء والسفر والايقاع وهو دفع المال بضاعة
ولولي المال وسبب في انه لا تبطل المضاربة والابداع والرهن والارتمان والاسنجان
والاحتيايل اي قبول الحوالة بالثمن مطلقاً اي على الايسر والاعسر لان كل ذلك من
صنع التجار لا المضاربة عطف على البيع في قوله فله في مطلقها البيع اي ليس له فيه
ان يضارب مع الاجنبي الا باذنه او باعمال برأيه لان الشئ لا يستتبع مثله لاستوائهما
في القوة كالوكيل لا يملك التوكيل بخلاف المستعير والمكاتب لانهما يملكان الاعارة
والكتابة لان الكلام في التصرف ينابيه وهما ينصرفان بحكم المالكية لا النيابة
لان المستعير ملك المنفعة والمكاتب صار خرابداً والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا بد
من التصريح به او التفويض العام اليد والابداع والايقاع دون المضاربة فيضمنها
ولا يقيد ان اذن واعل برأيه في الاقراض والاستدانة نحو ان يشتري باكثر من مال المضارب
بالحجب التصريح بهما لانهما ليسا من صنع التجارة ولا يحصل بهما الفرض وهو الربح اما الدفع
مضاربة فمن صنعهم وكذا الشركة والمخلط بمال نفسه فيدخل تحت هذا القول ورفع
على الاستدانة بقوله فلو شري بماله اي المضاربة ثوباً وقصر بالماء او نقل متاع المضاربة
من موضع الى آخر ماله لا بما لها بعد ذلك القول كان متطوعاً لانه استدانة في حق المالك
بلاذنه وانما قال بالماء لانه اذا قصر بالنشأ فحكمه الصبغ وان صبغه احمر شرك بما زاد
ودخل في عمل برأيه وانما قال احمر لانه اذا صبغه اسود لم يدخل في عمل برأيه عند خفيفة
لما مر ان الاسود عيب عند بخلاف اللون كالمخلط اي خلط مال المضاربة بمال نفسه
فلا يضمن اي اذا دخل في عمل برأيه لا يضمن المضارب بهما اي يصبغه احمر او بالمخلط لانه
فعل ما فعل باذنه وله حصة صبغه ان بيع وحصة الثوب في مالها يعني بصير المضارب
شريكاً في الثوب بقدر ماله من الصبغ فاذا بيع الثوب كان حصة قيمة الصبغ والثوب
المضارب وحصة الثوب الابيض من مال المضاربة ولا تجاوز عطف على قوله لا للمضارب
اي ليس له في مطلقها فجاوز بكذا او سلعة او وقت او شخص عينه المالك لانه لم يملك

النصف بالابتعاض فيه فتعقد بما فوض اليه وهذا التعقد مفيد لان التجار تختلف
 بالامكنة والامتنعة والافات والاشخاص وكذا ليس له ان يدفعه بضاعة الى مخرج
 من تلك البلدة لانه لا يمكن ان ينصرف بنفسه في هذا المال من غير هذا البلد فلا يمكن
 ان يتعين بغيره ايضا فان تجاوز بان خرج الى غير ذلك البلد واشترى سلعة غير
 ما عينه وفي وقت غير ما عينه او بايع مع غير من عينه ضمن وكان ذلك له بوجه
 وعليه خسارته لانه تنصرف في مال غير له وان لم ينصرف فيه حتى يرد الى البلد الذي
 عينه يرى من الضمان لانه امين خالف ثم عاد الى الوفاق ورجع المال مضاربة على حاله
 لان المال باق في يده بالعقد السابق ولا يفسد له ايضا تزويج من ماله او عن اي يوف
 انه يزوج الامة لانه من الاكتساب اذ يتفقد به المهر وسقوط النفقة من مال المضارب
 ولهما انه ليس من التجارة والعقد لا يتضمن التوكيل بالتجارة فلا يملكه وان كان كسبا
 كالكتابة والاعتناق عاضف قيمته ولا شرعي من يعق على مال بقرابة او يمين
 بان قال ان ملكته فهو حر لان المضاربة اذن تنصرف يحصل به الزوج وهذا انما يكون
 بشراء ما يمكنه ببعده وهذا ليس كذلك ولا يعق عليه اي على المضارب ان كان
 في المال زوج لان نصيبه يعق عليه فيفسد نصيب هذا المال فان فعل اي اشترى
 من يعق على احدها صار شراؤه لنفسه دون المضاربة لان الشراء متى وجد نفاذا
 على المشتري نفذ عليه كالوكيل بالشراء اذا خالف وان لم يكن بجاحض شراء من يعق عليه
 لاستفاء المفيد فان ظهر الزوج بزيادة قيمته بعد الشراء عتق حصة المصارف
 من العبد لانه ملك قسريه ولم يضمن للمالك شيئا لانه انما عتق عند الملك لا بضع منه
 بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار فصار كالورثة مع غيره بان اشترت امه ابن
 زوجها ثم ماتت وترك هذا الزوج واخا عتق نصيب الزوج ولا يضمن شيئا لاختيارها
 لعدم الصنع منه وسعى العبد في قيمة نصيب المالك من العبد لاحتباس ما لبت
 عنده معه اي المضارب بالف بالنصف فاشترى بامة قيمتها الف فوض فولدت ولدا
 يساوي الف فادعاه حال كونه موسرا فبلغت قيمته الف وخمسائة وسعى للمالك الف

لا يضمن المالك لزوجته ما اشترته من غيره
 ولا يضمن لغيره ما اشترته من غيره

وربها او عتقه اي انشا المالك لنفسه الغلام في الف ومائتين وخمسين انشا
 اعتقه فان قبض المالك الف من الغلام ضمن المدعي نصف قيمتها الى الامة لان
 المضارب وقعت صحيحة ظاهرة لانه يحمل على انه ولد من النكاح بان زجها البائع له ثم
 باعها منه وهي جلي منه حملا امره على الصلاح لكن لا يفيد هذه الدعوة لعدم ملك
 وهو شرط فيها اذ كل واحد من الجارية وولدها مملوك لاسر المال فلا يظهر فيه
 الرجوع لما عرفت ان مال المضاربة اذا صار اجناسا مختلفة كل واحد منها لا يزداد
 على رأس المال الا يظهر الرجوع عندئذ لان بعضها ليس باو يه من البعض فم يمكن للمضارب
 نصيب في الامة ولا في الولد وانما الثابت له بمجرد حق التصرف فلا ينفذ دعوته
 واذا زادت قيمته وصارت الف وخمسمائة ظهر الرجوع فملك المضارب منه نصف
 الزيادة فنفذت دعوته لوجود شرطها وهو الملك بخلاف ما اذا عتق الولد ثم
 ظهر الرجوع حيث لا ينفذ عتاقه السابق لانه انشاء للعتق فاذا بطل العدم الملك لا ينفذ
 بعد مجرد ثبته واما الدعوة فاجبار فاذا رد في حق غيره فهو باق في حق نفسه
 فاذا ملك بعد ذلك نفذ دعوته كما اذا اقر بحرية عبد غيره برذ اخيار فاذا ملكه
 بعد ذلك صار حرا **باب** مضارب بلا اذن اي دفع للمضارب للمال لغيره
 مضاربة بلا اذن المالك لم يضمن بالدفع مالم يعمل الثاني واذا عمل ضمن الدافع ربحا
 او لا هو قوتها وظاهر الرواية عنه وفي رواية لم يضمن مالم يربح وهو رواية الحسن عنه لانه
 يملك الايضاع فلا يضمن بالعمل مالم يربح فاذا ربح فقد ثبت له شركة في المال فبصير كحلط
 ماله بغيره فيجب الضمان وجه ظاهر الرواية ان الرجوع انما يحصل بالعمل فيقام سبب حصول الرجوع
 مقام حقيقة حصوله فيصير ذمة المالك مضمونا به وهذا اذا كانت المضاربة الثانية
 صحيحة فان كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل الثاني لانه اجبر فيه والاجبر لا يستحق شيئا
 من الرجوع فلا يثبت له الشركة له من الرجوع وان اذن المالك فرفع بالثلث وتنصرف الثاني
 ورجع وقيل له ما رزق الله تعالى بيننا نصفان يعني بعد ما دفع اليه ربح المال المضاربة
 بالنصف واذن له بان يدفعه الغيرة فدفعه بالثلث وتنصرف الثاني ورجع فان كان ربحا

عدم قبول دعوى المضارب
 عدم عتق
 عند عدم صنع

قاله له على ان ما يرزق الله تعالى فينا نصفان فللمالك النصف وللآخر النصف
 وللثاني الثلث لان دفع الاول الى الثاني مضاربة صحت حيث كان باذن المالك لان المالك
 شرط لنفسه نصف جميع ما يرزق الله تعالى وما رزقه به جميع ما كان له نصف جميع الربح
 فلا يكون للمضارب الاول اي وجه شيا من ذلك لغيره بل وجب للثاني وهو ثلث الربح
 ينصرف الى نصيبه خاصة فيبقى له السدس وبطبيعة ذلك لان عمل الثاني وقع له
 كمن استاجر رجلا على خياطة ثوب بدرهم واستاجر الخياط من محيطه بنصف درهم
 طاهي الاول كذا ولو قيل ما رزق الله تعالى فينا نصفان فكل ثلث اي المضارب الثاني
 الثلث والثلثان بين المضارب الاول وبين رب المال نصفان لان المالك ما شرط
 لنفسه نصف جميع الربح بل نصف ما يحصل للاول من الربح فاستحق الثاني جميع ما شرطه
 وما واد ذلك جميع ما حصل للمضارب الاول والمالك شرط لنفسه نصف ذلك
 ولذا كان الباقي بينهما ولو قيل ما ربح من شئ فيني وبينك نصفان وقد دفع الغير
 بالنصف فللثاني نصف ولها اي الاول والمالك نصف لان الاول شرط للثاني
 نصف جميع الربح وهو ما دون فيه من جهة المالك فاستحقه والمالك شرط لنفسه
 نصف ما ربح الاول فلم يربح الاول الا النصف فكان بينهما ولو قيل ما رزق الله تعالى
 في نصف او قال ما فضل بيني وبينك نصفان وقد دفع الآخر مضاربة بالنصف
 فنصف للمالك ونصف للثاني ولا شئ للاول لان المالك شرط لنفسه نصف
 جميع الربح فانصرف شرط الاول للنصف للثاني الى نصيبه فيكون للثاني بالشرط الاول
 للاول لانه جعل ما كان له ^{للاول} كمن استاجر الخياط له ثوبا بدرهم فاستاجر
 لاجير من محيطه بدرهم فانه لا بد له للاول شئ حيث عقد على جميع حقه ولو شرط للثاني
 ثلثيه اي للمضارب الثاني ثلثي الربح فللمالك والمضارب الثاني نصفان وبضمن
 المضارب الاول للثاني السدس من الربح لانه شرط للثاني شيا هو مستحق للمالك
 وهو السدس فلم ينفذ في حق المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية لانه التزم
 السلامة فاذا لم يلم يرجع عليه كمن استاجر رجلا ليجعله ثوبا بدرهم كاستاجر الاجير

ليحيط

ليحيط بدرهم ونصف فانه يضمن الزيادة له صحت للمالك ثلثا وللعبد اي عبد المالك
 ليعمل معه اي مع المضارب ونفسه ثلثا لان اشتراط العمل على العبد لا يمنع التخلية
 والتسليم لان للعبد يد مقبضة خصوصا اذ كان ما دون الله واشتراط العمل اذن له
 ولذا لا يملك المولى لاختدما وودعه العبد وان كان محجورا واذ لم يمنع التخلية لم يمنع الضمان
 ولا كذلك اشتراط العمل على المالك لانه يمنع التخلية فيمنع الضمان وان صحت كان
 ثلث الربح للمضارب لان المشروط له هذا القدر والثلثان للمالك ان لم يكن على العبد
 دين لان ما شرط للعبد فليس له وان كان عليه دين فلغيره مائة وتبطل المضاربة
 بموت احدهما اي للمالك والمضارب لانها توكيل وموت التوكيل والموكيل يبطل الوكالة
 ولحق للمالك بدل الحرب مرتدا وحكم القاض فانه كالموت لاحق بالمضارب بها
 لان تصرفاته انما توقفت بالنظر الى ملكه ولا ملك له في مال المضاربة وله عبارة
 صحيحة فلا توقف في ملك للمالك فبقيت المضاربة على حالها ولا تبطل بالدفع
 الى المالك بضاعة او مضاربة فان قيل ينبغي ان يكون الايضاع للمالك مفدا
 للعقد لان الربح يكون للمالك وقد اعتبر في مفهوم الشركة في الربح وشرطه كونه
 مشاعا بينهما قلت العقد اذا صح ابتداء باعتبار شئ من الربح بينهما لا يبطل بتخصيص
 احدهما بالربح وعند زفر يبطل وينعزل المضارب بعزله اي عزل المالك اياه ان علم
 عزله لانه وكيل من جهته فيسترد عليه بعزله كما مر في الوكالة واذ اعزل والمالك
 عرض يبيعها ولا ينعزل عنه لان له حق في الربح ولا يظهر ذلك الا بالنقد فيثبت
 له حق البيع ليعطيه ذلك ولا يتصرف في ثمنها لان البيع بعد العزل كان للضرورة ليعطيه
 الربح ولا حاجة اليه بعد النقد ولا في نقد من جنس رأس المال لانه معزول فحقه
 ويند له خلافة اي اذا اعزل والمالك نقود لكن من خلاف جنس رأس المال فليس له
 ان يبيعه بجنس رأس المال قياسا لان النقد من جنس واحد من حيث التسمية وفي الاختصاص
 له ذلك لان الواجب على المضارب ان يرد مثل رأس المال وانما يتحقق ذلك بحد جنسه فكان
 له بيعه ضرورة افتقر اي للمضارب والمالك وفي المال دين ورجح لزومه اي المضارب

طلبه لانه كالأجر والرجح كالأجرة له وقد سلم له ذلك فيجوز على تمام عمله كافي الأجرة
 المحضنة كالدلال فانه يعمل بالأجرة والسمار هو الذي يجلب اليه العوض والجوانات
 لبيعها بأجر غير ان يستأجر فهو ايضا يعمل بالأجرة ويجعل ذلك بمنزلة الأجرة الصحيحة
 بحكم العادة فيجوز على طلب الثمن ولا يرجع لاي ان لم يكن في المال يرجع لم يلزم المضارب
 طلبه لانه وكيل محض ومبتزج ولا جبر على المتبرع ويؤكل المضارب المالك به اي
 بالطلب لان حقوق العقد تتعلق بالعاقبة والمالك ليس بعاقبة فلا يمكن من الطلب
 الا بتوكيل فيؤمر بالتوكيل لئلا يضيع حقه كذا سائر الوكلاء اي كل وكيل بابيع
 اذا امتنع عن التقاضي لا يجبر عليه بل يجبر على ان يجعل صاحب المال ولا يضيع حقه لهالك
 من الرجح يعني ان ما هلك من مال المضاربة هو من الرجح دون رأس المال والهالك يصر
 في الرجح لا الاصل كما يصر في الهالك في مال الزكوة الى العفو لا النص فان زاد الهالك
 على الرجح لم يضمن المضارب لانه أمين فالايكون ضمينا قسم الرجح والعقد باق وهلك المال
 او بعضه تراء الرجح لياخذ رأس المال يعني اقسما الرجح والمضاربة على حالها هلك المال
 او بعضه تراء الرجح لياخذ للمالك رأس ماله لان الاصل ان القسمة لا تنسخ حتى يستوفي
 المالك رأس ماله لان الرجح زيادة على الاصل وهي لا يكون الا بعد سلامة الاصل فاذا هلك
 ما في المضارب امانة ظهر ان ما اخذه من رأس المال فضمن المضارب ما اخذه لان اخذه لنفسه
 وما اخذه للمالك محسوب من رأس المال واذا استوفى رأس المال فافضل يقسم بينهما لانه
 رجح وما نقص لم يضمن المضارب لانه أمين وان اقسما الرجح وفسخها اي المضاربة
 ثم عقدا عقدا آخر فهلك المال لم يتراد الرجح الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت والثانية
 عقد جديد فهلك المال في العقد الثاني لا يوجب انتقاض الاول في العقد الثاني كما لو دفع اليه
 مالا آخر نفقة مضارب في الحضر مبتدا من ماله خبر كدائه فان مرض كان دونه
 من ماله سواء كان في السفر او في الحضر لانه من يجتس من مال المضاربة فلا يجب له النفقة
 فيه بل هو ساكن بالسكن الاصيل وجوب النفقة على غيره بسبب الاحتياج فلم يوجد
 فكانت من ماله وفي السفر طعامه وشرابه وكسوته وأجرة خادمه وغسل ثيابه

والدين اذا جئ به وركوبه كسيرا وشرا وعلفه من مالها اي من مال المضاربة
 فانه اذا سافر صار محبوسا بالعمل بالمضاربة فوجبت النفقة في مالها لاجل الاحتياج اليه
 بالمعروف اي غير زائد على الحاجة الاصلية ولا ناقص عنها وضمن الزيد على المعروف
 ورد الباقي من الطعام وغيره بعد الاقامة الى مالها اي المضاربة تمام الحاجة ومادون
 سفر بعد وليه ولا يبيت بآلهة كالسفر والاقل لان رجح المضارب باخذ المالك من الرجح
 قدر المنفق اي قدر ما انفق المضارب من رأس المال حتى يتم رأس ماله فان فضل شيء قسم بينهما
 وان رجح اي ان باع المضارب متاع المضاربة بمراجعة حسب نفقته اي ما انفق على المتاع
 من اجرة الحمل واجر القصار والحمل والسمسار لان هذه الاشياء تزيد في القيمة وتعارف
 التجار الحاقها برأس المال في بيع المراجعة لا بحسب نفقة نفسه في سفره ونقلاته
 في المال لانهم لم يتعارفوا ذلك ولا يزيد ايضا في قيمة المتاع معه اي مع المضارب
 اي مع المضارب الف بالانصف فاشترى به ثيابا ع بالعين واشترى بها اي
 بالالفين عبدا ولم ينقد الفين فضا عا اي الالفان عنده اي المضارب غرم المضارب
 خمسمائة والمالك الباقي وهو الف وخمسمائة ورابع العبد للمضارب وباقيه وهو
 ثلثة ارباعها اي للمضاربة ورأس المال الفان وخمسمائة لان المال لما صار الفين ظهر
 رجح في المال وهو الف فكان بينهما نصفين فنصيب المضارب منه خمسمائة فاذا اشترى
 بالالفين عبدا كان مشتركا بينهما فربعه للمضارب وثلاثة ارباعه للمالك ثم ضاع الالفان
 قبل النقد كان عليها ضمان ثمن العبد على قدر ملكهما في العبد فربعه على المضارب وهو خمسمائة
 وثلثة ارباعه على المالك وهو الف وخمسمائة فنصيب المضارب خرج عن المضاربة
 لانه صار مضمونا عليه ومال المضاربة امانة وبينهما تناف ونصيب المالك على المضارب
 لعدم ما ينافيها ورجح على الفين فقط حتى لا يبيع العبد بمراجعة الاعلى الغير لانه اشتراه
 بما قبل بيع العبد بضعفها وهو اربعة آلاف فخصها اي المضاربة ثلثة آلاف فالالف
 وخمسمائة منها رأس المال والرجح خمسمائة بينهما نصفان شري من المالك بالف عبدا
 شرا بنصفه راجح بنصفه لان تمام الالف لان بيعه من المضارب كبيعه لنفسه لانه

وكيله وأن حكم بجواره لتعلق حق المصائب به فلا يجوز بناء المراجعة عليه لأنها مبتنية على الأمانة والاحتياط من شبهة الحيانة فثبت ما اشتراه به المالك فيكون المضارب كالوكيل له في بيعه ولو كان بالعكس يبيعه مراجعة بخمسائة لأن البيع المجاري بينهما كما لم يعد لما ذكر فثبت المراجعة على ما اشتراه به المضارب مكانه اشتراه له وتأوله أياه بل يبيع شري بالقرها بعد يعدل الفين فقتل رجلا خطأ فامر بالدفع والفداء فان دفع العبد انتهت المضاربة لأن العبد بالدفع زال عن ملكهما بل لا بدل فان فدى باخرج العبد عن المضاربة أما حصصة المضارب فلان ملكه فيه تقرر بالفداء فصارت القسمة وأما حصصة المالك فلان العبد بالجناية صار كالزائل عن ملكهما إذ الموجب الأصلي هو الدفع وبالفداء صار كأنهما اشترياه ثم الفداء عليهما بالارباع فربح الفداء عليه أي المضارب وباقيه وهو ثلثة أرباعه على المالك لأن الفداء مؤنة للملك فيتقدر بقدره وكان الملك بينهما أرباعا لأن المال إذا صار شيئا واحدا ظهر الربح وهو الف بينهما والف للمالك برأس ماله وإذا فدى صار العبد لهما فخرج عن أي المضاربة فيخدم المضارب يوما والمالك ثلثة أيام بقدر حقهما شري عيدا بالقرها وهلاك الألف قبل نقد ودفع المالك ثمنه ثم وثم أي كل ما هلك الألف دفع المالك الف إلى ما لا ينشئ وجميع ما دفع رأس ماله فرق بين هذا وبين الوكيل بشره عبيد يعني بالف دفع إليه فاشترى فملك الألف قبل أن ينقد للبايع فان له أن يرجع على موكله مرة فقط بان المالك يذم المضارب أمانة لما مر والاستيفاء إنما يكون بقبض مضمون فلو حمل قبضه على الاستيفاء فصار ضامنا وهو ينافي الأمانة فحمل قبضه ثانيا على جهة الأمانة لا الاستيفاء فاذا هلك كان الهلاك على المالك بخلاف الوكيل لا مكان جعله مستوفيا لأن الضمان لا ينافي الوكالة فان الغاصب إذا وكل ببيع المصنوع جاز حتى إذا هلك فبذبح بعد ما صار وكيل لا ضمن وإذا اشترى بالف وجب للبايع على الوكيل الثمن ويجب للوكيل على الموكل مثله فاذا استوفى حقه عن الموكل حمل قبضه على جهة الاستيفاء لا الأمانة فاذا استوفاه مرة لم يبق الحق أصلا فان هلك بعد القبض

كان هلاك عليه لا محالة معه الفان فقال دفع الف وبحث وقال المالك دفعت الفين وأدعى المضارب العموم أو قال ما عتيت في تجارة والمالك ادعى الخصوص يعني في الصورتين الأخيرتين فالقول للمضارب أما في الأول فلان حاصل الاختلاف في مقدار المقبوض والقباض الحق بمعرفة مقداره لاستصحابه المال وفي مثله القول للقباض ضمينا كأنه أمانة وإيها برهن على ما ادعى من الفضل قبل أن يرب المال بدعى فضلا في رأس المال والمضارب فضلا في المرح والبيتا للآثبات وأما في الأخيرين فلان الأصل فيها العموم والقول لمن يتسلط بالأصل ولو ادعى كل نوعا فلما لك أي القول لا اتفاقهما على الخصوص فاعتبار قول من يستفاد الاذن من جهة أولى والبيتة للمضارب لاحتياجه إلى نفى الضمان كما لو قال من معه الف هو مضاربة زيد وقدره وقال زيد بضاعة حيث يصدق زيد مع يمين لأنه منكر دعوى المرح أو دعوى تقويم عمل المضارب أو كما لو قال من معه الف هو قرض ومن قال زيد بضاعة أو ودعة حيث يصدق زيد مع يمين لأنه منكر دعوى التملك ولو وقتا وقتا بان قال رب المال دفعت إليك في رمضان وقال المضارب دفعت في شوال فصاحب الوقت الأخير ولو كان الآخر ينسخ الأول **كتاب الشركة** لا يخفى وجه المناسبة بين الكتابين هي اختلاف شيء بشئ ومنه الشركة بالتحرير كحباله الصائد لان فيه اختلاط بعض حبله ببعض ثم اطلقت على العقد مجازا لكونه سببا له ثم صار حقيقة عرفية وهي ما شركت ملك وهي أن يملكا عينا بآراء أو شرا أو إقرارا أو استيلا على مال حربي أو اختلاط ماله بالاصنع من أحدهما أو خلطهما حتى تقدر التميز كالخطة بالخطة والشعير بالشعير أو نحو ذلك أو تعسر كالخطة بالشعير ونحوه وكل اجنبي فيما لصاحبه حتى لا يجوز له التصرف فيه إلا بأذنه كمال في الأجانب فصح له بيع حظه أي نصيبه من المال ولو من غير شركه ومن غير بلاد من شركه في صورة الخلط والاختلاط فإنه لا يجوز إلا بأذنه والفرق أن خلط الحسن بالحسن بصفة التقدي سبب لزوال الملك عن المخلوط إلى الخالص وإذا حصل

بلاذنه يعني بغيره مع أحدهما من المال من غير

بغير تعدد حصل سبب الزوال من وجه دون وجه فاعتبر نصيب كل منهما ما زاد في حق البيع
من غير الشريك عملاً بالشبهين وهذا أولى من عكسه لأن التصرف مع الشريك لا يجوز
الأبرضى الشريك غير ذليل في حق البيع من الشريك السرع فإذا أمن التصرف مع الاجنبي
بدليل جواز تملك معتق البعض للشريك لا للاجنبي وكذا الجارة المشاع من الشريك
جائز وأما شركة عقد عطف على قوله أما شركة ملك وركنها الإيجاب بأن يقول
أحدنا شركتك في كذا أو في عامة التجارات والقبول بأن يقول الآخر قبلت فإنها
عقد من العقود الشرعية فلا بد لها من ركن وشرطها كون المعقود عليه أي التصرف
الذي عقد الشركة عليه قابلاً للوكالة ليقع ما يحصل كل منهما مشترك بينهما فيحصل
لنفسه بالأصالة ولشريكه بالوكالة ولا يمكن ذلك فيما لا يقبل التوكيل كالإختطاب
ونحوه من المباهاة فإن التوكيل لا يصح فيه بل ما يكتسبه يكون له خاصة وعدم
ما يقطعها أي الشركة كشرط دراهم مستأمة من الربح لأحدهما فإنه يقطع الشركة
في الربح لاحتمال أن يبقى بعد هذه الدراهم المستأمة ربح يشتركان فيه وهي الشركة العقد
ثلاثة الأول شركة بالاموال والثاني شركة بالأعمال وتسمى هذه الشركة اصطلاحاً
بشركة الصنایع وشركة التقبيل وشركة الإبدان وجه التسمية ظاهر
والثالث شركة الوجوه قال في الهداية ثم هي على أربعة أوجه أي شركة العقد
على أربعة أوجه مفاوضة وعنان وشركة الصنایع وشركة الوجوه وتبعه
صاحب الكافي وقال في غاية البيان في هذا التقسيم فيه نظر لأنه يوهن أن شركة
الصنایع وشركة الوجوه مغايرتان للمفاوضة والأولى في التقسيم ما ذكره الشيخان
أبو جعفر الطحاوي وأبو حنيفة الكرخي في مختصرهما بقولهما الشركة على ثلاثة أوجه
شركة بالاموال وشركة بالأعمال وشركة بالوجوه وكل منهما على وجهين
مفاوضة وعنان وفي الهداية إلى هذا حيث قال في بيان شركة الوجوه وأنها تصح
مفاوضة لأنه يمكن تحقيق الكفالة والوكالة في الإبدان وإذا اطلقت تكون عناناً
فلما عرفت على هذا اختارته وبنيته على طبق غاية البيان وقلت وكل منهما إما مفاوضة

وهي بمعنى المساواة سمي بهذا الشرط المساواة فيه من جميع الوجوه كما سبب في
أوعنان مأخوذ من قولهم عن أي عرض سمي هذا العقد به لما قال ابن السكيت
كانه عن كذا شيء فاشتركا فيه أو من عنان الغرس كما ذهب إليه السكيت في الأصح
لأن كلاهما جعل عنان التصرف في بعض المال المصاحبه أما المفاوضة في الشركة
بالاموال فإن تضمنت وكالة أي يكون كل منهما وكيلاً للآخر فيحقق المقصود
وهو الشركة في المشتري لأنه لا يقدر أن يدخله في ملك صاحبه إلا بالوكالة
منه لعدم ولايته عليه لا يقال قد مر أن الوكالة بالجهول لا يجوز فوجب أن لا يصح
هذه الشركة لتضمنها بالوكالة بالجهول الجبس كما إذا وكله بشراء ثوب ونحوه لأننا
نقول الوكالة بالجهول لا يجوز قصدًا ونحو ضمناً كما مر في المضاربة وكفالة أي يكون
كل منهما كفيلاً للآخر لتحقيق المساواة بينهما أو طلب كل منهما فيما يشره أحدهما لا يقال
قد مر أن كفالة لا تصح إلا بقبول المكفول له في المجلس فكيف جازت هنا مع جهالته
لأننا نقول قد مر أيضاً أن التقوى على ضمتها ولو سلم فذلك في الكفيل القصدى وهنا
ضمنى كالوكالة وتساوى أي الشريكان ما لا يعني ما لا يصح به الشركة كما سبب
بخلاف العرض والعقار حيث لا يضرها التفاضل فيهما وتصرفاً بأن يقدر أحدهما
على جميع ما يقدر عليه الآخر من التصرفات والأفات معن المساواة فلا يصح تفرع على قوله
وكفالة بين عبيدين وصبيتين ومكاتبين فإنهم ليسوا بأهل الكفالة ولا حر ومملوك
وصبي بالغ ومسلم وذمي تفرع على قوله نصرفاً فإن الحر البالغ يستقل في التصرف
والكفالة والعبد لا يملك شيئاً منها إلا بأذن مولاه والصبي لا يملك الكفالة وإن أذن له
الولي ويملك التصرف بأذنه والكافر إذا اشترى خمرًا أو خنزيراً لا يقدر المسلم أن يبيعه
ومن شرطه أن يقدر على بيع ما اشتراه شريكه لكونه وكيلاً له في البيع والشراء
وكذا لا يقدر المسلم على شراء ما لا يقدر الكافر عليه ولم يقل ودينياً كما في سائر الكتب
لأنه لا يبيع ما يفتد تحت قوله وتصرفاً كما ذكرنا وهو مغف عنه ولا بد في انعقاد
شركة المفاوضة من ذكر لفظ المفاوضة أو بيان معناها أي معنى ذلك

أي لفظ المفاوضة
أن معنى هذا اللفظ

لأن أكثر الناس لا يعرفون جميع شرائطها فيجعل التصريح بالمفاوضة قايما مقام
ذلك كله وإن بينا جميع ما يقتضي المفاوضة صحت إذا العبرة للمعنى لا للفظ فشرى
كل منهما إذا ذكر اللفظ أو بين المعنى يكون ما اشتراه كل واحد منهما مشتركا بينهما
لأن مقتضى المفاوضة المساواة الأ طعام أهله والأدام وكسوتهم أي كسوت أهله
وكسوته فأنها تكون له خاصة التحسنا والقبول لا يكون على الشركة وجه الاختصاص
أنها مستثناة من مقتضى المفاوضة إذ كل منهما حين شارك صاحبه كان عالما
بحاجته إلى ذلك في مدة المفاوضة ومعلوم أن كلامهما لم يقصد بالمفاوضة
أن يكون نفقته ونفقة عياله على صاحبه وأنه لا يمكن من تحصيل حاجته إلا
بالشراء فصار كل منهما مستثنا من هذا القدر من تصرفه فاهو من مقتضى المفاوضة
والاستثناء للعلوم بدلالة الحال كالاستثناء المشروط أن يطالب بثلث الطعام
والكسوة أيهما شاء المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة ورجع الكفيل على المشتري
إذا أدى من مال الشركة بقدر حصته لأن الثمن كان عليه خاصة وقد قضى من مال
الشركة وكل من لزم أحدهما بما صح فيه الشركة وسبب بيانها وهو خراز
عن لزوم دين بما لا يصح فيه الشركة والجنابة والصلم عن دم عمد والنكاح والخلع
والنفقة كالشراء والبيع والاستيجار وكفالة مما باعته أي امر الكفول عنده
أي ذلك الدين الآخر وإنما ضمن فيها تحقيقا للمساواة وبلا أمر لا يضمن شريكه لأنها
تبرع محض كالكفالة بالنفس وإذا كانت باعرا كانت مفاوضة كما سيأتي
وأما العنان في الشركة بالاموال عطف على قوله أما للمفاوضة فهو شركة في كل بحارة
أو نوع كالبر والطعام ونحوهما ويتضمن الوكالة ليتحقق المقصود بالشركة وهو التصرف
في مال الغير فقط أي دون الكفالة لأنها تثبت في المفاوضة ضرورة المساواة التي تقتضيها
اللفظ وهذا اللفظ لا يبنى عند كفاية وتصريح بعض المال لأن الحاجة مائة إليه
والمساواة ليست شرطا فيه فوجب القول بصحته ومع فضل مال أحدهما لعدم
لشرائط التساوي فيه وتساويهما لا البرم وبالعكس أي أي البرم لا للمالين

لقوله دم

لقوله عليه السلام الربح على ما شرط والوضيعة عاقبة للمالين مطلقا لا بفضل بخلاف
شرط كل الربح لأحدهما الخروج من العقد به عن الشركة ويصح أيضا يكون أحدهما
أي أحد المالين دراهم والآخر دنانير أو من أحدهما دراهم وبض والآخر سود بلا خلط
وقال زفر والشافعي لا يصح بدونه لأن الربح فرع للمال ولا يتصور وقوع الفرع
على الشركة إلا بثبوت الشركة في الأصل ولا اشتراك بلا خلط ولست أن الشركة
عقد توكيل من الطرفين ليشري كل منهما بماله على أن يكون المشتري بينهما وهذا لا يفقر
إلى الخلط والربح يستحق بالعقد كما يستحق بالمال ولهذا يسمى العقد شركة وهذه الشركة
مستندة إلى العقد حتى جاز شركة الوجوه والتقبل فإذا استندت إلى العقد لم يشترط فيها
المساواة والاتحاد والخلط وكل يطالب بثلث من ثمنه لا الآخر لما مر أنه متضمن
للو كالة لا الكفالة والوكيل هو الأصل في الحقوق ثم يرجع على شريكه بحصته منه
أي من الثمن إن أده من ماله لا من مال الشركة لأنه وكيل من جهته في حصته وإذا أدى
نفسه رجع عليه ولا يصح أن أي المفاوضة والعنان بالشركة بالاموال إلا بالنقد
أي الدراهم والدنانير والفلوس النافعة أي الربحية والتبر وهو ذهب غير مضروب
والنقرة وهي فضة غير مضروبة إن تعامل الناس بها أي التبر والنقرة الصحيح
أن عقد الشركة على الفلوس النافعة يجوز اتفاقا لكونها ثمنًا باصطلاح الناس وأما التبر
فقد جعل في شركة الأصل وفي الجامع الصغير بمنزلة العروض فلا يصلح أن يرأس مال الشركة
والمضاربة وجعله في صرف الأصل كالائتمان والأول ظاهر المذهب قالوا المعتبر فيه
العرف في كل بلد جرى التعامل بالمبايعة بالتبر فهو كالنقود لا يتعين بالعقود
ويصح الشركة به وترك التعامل باستعماله ثمنًا بمنزلة الضرب المخصوص في كل بلدة
لم يجر التعامل بها فهو كالعرض يتعين بالعقود ولا يجوز به الشركة كذا في الكافي
ولا يصح أن لا يما ذكر وبالعرض لكن بعد بيع كل من الشريكين نصف عرضه بنصف عرض
الآخر يعني لو باع كل منهما نصف ماله من العرض بنصف مال الآخر منه صاروا شريكين
في الشركة شركة ملك حتى لا يجوز لأحدهما أن يتصرف في نصيب الآخر وهذا حيلة

لمن اراد الشركة في العوض وان ملك احد المفاوضين بارت او هبة ما صح فيه الشركة
كما مر آنفاً وقبض عطف على ملك صارت للمفاوضة عننا الزوال المساواة المعبرة
في المفاوضة هلاك مالها او مال احدهما قبل الشراء يبطلها لانها من العقود الجائزة
في شرط لدوامه ما يشترط لابتدائه وهذا ظاهر في هلاك المالكين وكذا اذا هلك
لاحدهما لانه لم يرض بشركة صاحبه في ماله الا للشركة في ماله فاذا فات ذلك
لم يكن راضيا بشركته فيبطل العقد لعدم الفائدة وهو الهلاك على صاحبه
اي صاحب المال قبل الخلط هلاك في يد او يد الاخر اما اذا هلك في يد فظاهر
واما اذا هلك في يد الاخر فلا يكونه امانة عنده وبعده اي الخلط بهلاك لهما لانه
لا يتميز فيهلك من المالكين فان هلك مال احدهما بعد شراء الاخر بماله فشرته لهما
على ما شرط لان الملك حين وقع مشترك بينهما فيقيام الشركة وقت الشراء فلا يتغير
الحكم بهلاك مال الاخر والشركة شركة عقد حتى يتباع جاز ببعده لان الشركة
قد تمت في المشتري فلا ينقض هلاك المال بعد تمامها ورجع على الاخر بحصته من ثمنه
لانه اشترى نصرفه بوكالته ونقد الثمن من مال نفسه فيصير رجوعه كما مر وان هلك
قبلة اي شراء الاخر فان وكله حين الشركة صرحا فشرته لهما على ما شرط في
رأس المال لا الربح مثلاً ان كان رأس المال بينهما اثلاً فاما المشتري يكون اثلاً فاما كان
انصافاً فذلك لان الشركة ان بطلت فالوكالة المصريح بها قائمة فكان مشتركاً
بحكم الوكالة ويكون شركة ملك حتى لا يملك احدهما ان يتصرف في نصيب الاخر والاى
ان لم يوكله صرحاً فلا يكون المشتري لهما بل للمشتري خاصة لان الوقوع على الشركة
حكم الوكالة تنبث في ضمن الشركة وقد بطلت الشركة بهلاك مال احدهما فيبطل
ما في ضمنها من الوكالة ولكل من هذين الشريكين اي المتفاوضين وشريكي العنان ان يضع
لانه يعتاد في عقد الشركة ويودع لانه من عادة التجار وبضاب اي يدفع للمال مضاربة
لانه دون الشركة فيجوز ان يتضمنها بخلاف الشركة لان الشيء لا يتضمن مثله وبشكل
من يتصرف فيه ببيعاً وشراء لانه من عادة التجار والمال في يده اي يد كل من الشريكين

امانة حتى اذا هلك لم يضمنه واما المفاوضة في شركة الصنایع بان يشترك
صانعان مساويان فيما يجب فيه المساواة في المفاوضة المذكورة وهي المفاوضة في شركة
بالاموال بان يكونا من اهل الكفالة وان شرط بان يكون مازق الله تعالى بينهما نصفين
وان يلفظا بلفظ المفاوضة وقد مر بيانها سوى المال الاختصاص المساواة فيه
بالمفاوضة السابقة كصباغين وخياط وصباغ اشارة الى ان اتحاد الصنعة
والمكان ليس بشرط في شركة الصنایع ويقبل العمل عطف على يشترك لاجر بينهما
اي يكون كل ما يحصله احدهما من الاجر مشترك بينهما كما هو حكم المفاوضة وتنصت
وكالة لا اعتبار ما في جميع انواع الشركة ونفالة تحقيق المعنى للمفاوضة وصحت وان
وصلية شرط العمل نصفين والمال ثلثاً ثلثاً ثلثاً والقبيل نصيب لان الضمان بقدر العمل
فالزيادة عليه ربح مالم يضمن فلم يجز العقد لا قضاؤه اليه فصار شركة الوجوه وجه الاحتساب
ان ما يأخذه لا يأخذه بجماله ان الربح عند اتحاد الجنب وقد اختلف لان رأس المال عمل
والربح مال فكان بدل العمل والعمل يتقوم بالنقود فينفذ بقدر ما قوم به فلا يحرم بخلاف
شركة تلاميحي ان شاء الله تعالى ولم يزل عمل قبله احدهما وبطال الاجر كل منهما
وبير الدافع يدفع اليه والكسب بينهما نصفين وان عمل احدهما قياساً واستحساناً
لان هذا مقتضى المفاوضة المنتظمة للكفالة واما العنان في شركة الصنایع فبان
صانعان بلا تساوي بينهما فيما ذكر وتنصت وكالة فقط وتنبت الاحكام المذكورة احتساباً
والقبيل لا تنبت لان الشركة وقعت مطلقة عن قيد الكفالة والاحكام المذكورة
من وجوبها وجه الاحتساب ان هذه الشركة مقتضية لوجوب العمل في ذمة كل منهما
ولذا يستحق الاجر بسبب نفاذ تقبله عليه فيجري مجرى المفاوضة في ضمان العمل وانقضى
البدل حتى قالوا اذا اقر احدهما بدين من ثمن صابون او شئ من هلاك لم يصدق
على صاحبه ويلزمه خاصة لان التنصيص على المفاوضة لم يوجد ونفاذ الاقرار
موجب بالتنصيص بها واما المفاوضة في شركة الوجوه سميته به ان لا يشترى بالنسيئة
الامن له وجهه عند الناس فبان يشترك مشتريان فيما ذكر بلا مال يشترى متعلق

بمشارك بوجوهها ويبيعا وتضمنت وكالة لما قر من ان التصرف على غير يجوز
الابوكالة او ولاية فتعين الاول وكفالة تحقيقا لمعنى المفاوضة واما العنان فيها
اي شركة الوجوده فبان لا يعتبر التساوى فيها في الاموال المذكورة في المفاوضة
وتضمنت وكالة فقط لما قر وان شرط اي الشريك ان شركة الوجوده مناصفة للشري
او مثالثة فالبرج كذلك وشرط الفضل باطل لان البرج لا يستحق الا بالعمل كالمضارب
او بالمال كبريا مال او بالضممان كالاستاد الذي تقبله العمل من الناس فليقبله على
التلميذ باقل مما اخذ فيطيب له الفضل بالضممان ولا يستحق بغيرها الا برهان من قال بغير
تصرف في مالك على ان يرضى بعض بجه لا يستحق شيئا لعدم هذه المعاني **فصل**
في الشركة الفاسدة ولا شركة في الاحتطاب والاحتشاش والاصطباد وسائر لمباحات
لان الشركة تتضمن التوكيل وهو انبات التصرف فيما هو ثابت للموكل وهذا المعنى
لا يتصور هناك لان الموكل لا يملكه فلا يملك اقامة الغير مقامه وما حصل احدهما
فله لانه اشترعه وما حصله معا فلهما لانه اشترعهما نصفين تحقيقا للمساواة
وما حصل احدهما باعانة الاخر فله اي للمحصل لانه الاصل في العمل وللآخر اجر مثله
بالغاما بلغ عند محمد ربح ولا يزداد على نصف عنه عند يوسف ربح كما هو حكم الاجارة
الفاسدة على خلاف بينهما ولا في الاستيفاء بان كان احدهما فاعل والاخر رباية واستغنى
احدهما والكسب للعامل لكونه عاملا وعليه اجر المثل الاخر لانه اجره اجارة فاسدة
الربح في الشركة الفاسدة عاقبة للمال وان شرط الفضل لان الاصل ان الربح تابع للمال كالربح
ولم يعدل عند الاعند التسمية ولم نصح في بطل شرط التفاضل لان استحقاقه بالعقد
فيكون فيه تقرير الفسا وهو واجب الرفع وتبطل الشركة مطلقا بموت احدهما ولو احكما
بان يرتد وملحق بدار الحرب ويحكم به القاضي لان الوكالة له لازمة للشركة والموت
يبطل الوكالة ويبطل للارزوم يبطل للمزوم لا يتركى احدهما مال الاخر بلا اذنه اي
ليس لاحد الشريكين اذ يؤدي ذكوة مال الاخر بلا اذنه لانه ليس من جنس التجار
فان اذن كل لصاحبه فاذا ياولا اي بالتعاقب ضمن الثاني وان جهل باداء الاول لانه

في بغير

في بغير المأمورية لانه اسقاط الفرض عنه ولم يسقط فصار محالفا فيضمن علم ولم يعلم
لانه صار معزولا باداء الموكل حكما لقوات المحل وهذا يختلف بالعلم والجهل كالموكل
بيع العبد اذ اعتقه الموكل فيعلم علم ولم يعلم به وان اذ يامعا اي اذ يكل واحد
بغيبية صلح به واقفوا او هما في زمان واحد ولا يعلم التقدم والتأخر ضمن
كل قسط الاخر ويتقاضان فان كان مال احدهما اكثر يرجع بالزيادة شرعا
مفاوضة باذن شريكه لبطاء فهي له مخارنا يعني اذ ان احد المفاوضين لصاحبه
بشر امة لبطائها فاشترها المأمور واذي الثمن من مال الشركة فهي له بغير شيء
اي بغير شريكه شيئا عند يوسف خيفة ربح وعندهما يرجع عليه بنصف الثمن لانه اشترى دفع
للمأمور خاصة فكان الثمن واجبا عليه وقد اده من مال الشركة فيرجع عليه بنصف الثمن
كما في ثمن الطعام والكسوة وله ان الجارية تدخل في ملكه باجر باع مقضى الشركة
ثم الاذن يتضمن هبة نصيبه لان الوطى لا يحل الا بالملك فصار كما اشترى باجره ثم قال
احدهما الاخر فبعضها لك كان هبة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة بخلاف طعام الاهل
وكسوتهم لان ذلك مستثنى عن الشركة للضرورة كما مر بيانه ولا ضرورة في مثلتنا
واخذ البائع بثمنها ايا شاء المشتري بالاصالة وصاحبه بالكفالة كما مر في الطعام والكسوة
كتاب المزارعة هي لغة مفاعلة من الزرع وشرعا عقد على الزرع ببعض
الحاج ولا نصح عند ابن حنيفة لحديث رافع بن حديد انه عليه الصلوة والسلام نهى عن المزارعة
وهي مزارعة الارض على الثلث او الربع من الحبوب وهو الاكثار لمعاجلة الحبوب وهي الارض
الرخوة ولا نهى استيجار ارض ببعض ما يخرج من عملها فكان في معنى فغير الطحان كما مر
في الاجارة ونصح عندهما لانه عليه الصلوة والسلام دفع فجيل خبير الالهة بمعاملة ورضها
مزارعة على نصف ما يخرج من ثمر وزرع وبه عمل الصحابة والتابعون والصالحون
لوجوهنا هذا وبمثل ترك خبر الواحد والقياس وبهذا قالوا وبه بقى وركنها الايجاب
والقبول كسائر العقود وشرطها ثمانية الاول اهلية العاقدين اذ لا صحة
لعقد ما بدونها الثاني صلاحية الارض للمزارعة ليحصل المقصود والثالث

بيان مدة متعارفة بان يقول الميسنة او سنتين مثلاً لان العقد يرد على منفعة الأرض
 ان كان البذر من قبل العامل او على منفعة العامل ان كان البذر من قبل صاحب الأرض
 والمنفعة لا يعرف مقدارها الا ببيان مدتها فكان المدة معياراً للمنفعة فيجب ان يكون
 المدة فمن يتمكن فيها من الزراعة حتى اذ بين مدة لا يتمكن فيها منها فسدت لعدم حصول
 المقصود وكذا اذ بين مدة لا يعبر احداهما الى امثلها عادية كما في النخيل والرابع
 بيان رتب البذر ان من فان البذر من قبله لان المعقود عليه يختلف باختلافه فان البذر
 ان كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة الأرض وان كان من قبل صاحب الأرض فهو
 منفعة العامل ولا بد من بيان المعقود عليه لان جهاته تقضي النزاع والخامس
 بيان جنس البذر اذ لا بد من بيان جنس الاجرة وهو لا يعلم الا ببيان جنس البذر
 والتساكن بيان حظ الاخرى بيان من لا بد من قبله لانه يستحقه عوضاً بالشرط
 فلا بد ان يعلم وما لا يعلم لا يستحق شرطاً بالعقد والسابع التولية بين الأرض والعامل
 حتى اذا شرط في العقد ما يزول به التولية وهو عمل صاحب الأرض مع العامل
 فسد والشا من الشركة في الخارج عند حصوله لانه يعقد اجارة ابتداء ويتم شركة
 انتهاء وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج يكون مفسد للعقد وانما يقع
 عندهما اذا كان الأرض والبذر لواحداً والبقر والعمل للآخر لان صاحب الأرض
 استأجر العامل للعمل والبقرالة للعمل فجار شرطه عليه كما لو استأجر حياطاً
 ليخط بامر نفسه او الأرض لواحداً والباقي للآخر لان رتب البذر استأجر الأرض
 بجزء معلوم من الخارج ولو استأجرها باجر معلوم من الدراهم والذنانير صرح فكذا
 اذا استأجرها بذلك والعمل لواحداً والباقي للآخر لان صاحب الأرض استأجر العامل
 لعمل باله ليس استأجر فيصح كما اذا استأجر حياطاً ليخط بامر رتب الثوب وانما
 تصح ايضا اذا كان نفقة الزرع عليها بقدر حقها كما جرح الحصاد والرقاع
 والدرس والتدريفة لان الغرم بالغنم حتى لو شرطت لاحدهما فسد العقد لانه
 لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما اي المتعاقدين فيفسدان كانت الأرض والبقر

لواحد والبذر والعمل للآخر لان رتب البذر استأجر الأرض والبقر واستأجر البقر
 بجزء من الخارج مقصود الا يصرح لان منفعة البقر ليست من جنس منفعة الأرض
 فلان منفعتها قوة في طبعها يحصل الخارج ومنفعة البقر صلاحية بقام بها العمل
 فلعدم المجانسة لا يمكن جعل البقر تابعاً لمنفعة الأرض ولا يجوز استحواظ منفعة
 الأرض مقصوداً بالزراعة كما لو كان البقر مشروطاً على احدهما فقط بخلاف جانب العمل
 لان البقر الة العمل فجعلت تابعة لمنفعة العامل اذا كان البذر لاحدهما والباقي للآخر
 لان الشرع لم يرد به او كان البذر والبقر لواحداً والباقي للآخر وهو الأرض والعمل
 لان كل واحد من البذر والبقر لما يصرح عند الانفصال يصرح عند الاجتماع او شرطاً
 لاحدهما ففرضنا مسماة فانه ايضا مفيد لاحتمال ان لا يخرج هذا القفر ان فيكون
 هذا الشرط فاطعاً للشركة او شرطاً لاحدهما ما يخرج من موضع معين او ما على الماذا يانا
 وهي اوسع من التساوي والسواقي هي جمع ساقية وهي اكبر من الجدول اصغر من النهر
 فانه ايضا مفسد لاحتمال ان لا يخرج الامن ذلك الموضع فيكون الشرط فاطعاً للشركة
 او شرطاً كون نفقته على العامل لما قرأه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع
 لاحد المتعاقدين او شرطاً رفع رتب البذر او رفع الخارج الموقوف ونصف الباقي
 حيث يفيد في الصورتين لاحتمال ان لا يحصل الا ذلك القدر وما اذا كان خارجاً
 مقاسمة نحو الثلث والرابع فيجوز كما لو شرط دفع العشر وقسمه الباقي والأرض عشريه
 او شرط رفع رتب البذر عشر الخارج لنفسه وللآخر والباقي بينهما لانه مشاع فلا يؤدي
 الى قطع الشركة او شرطاً كون التبن لاحدهما والحب للآخر حيث يفسد لانه بشرط يقطع
 الشركة في الحب وهو المعقود او شرطاً تنضيف الحب والتبن بغير رتب البذر حيث
 يفسد لانه بشرط مخالف لمقتضى العقد وهو يؤدي الى قطع الشركة اذ ربما يصيبه آفة
 فلا يعقد الحب فلا يخرج التبن ولو شرط الحب نصفين ولم يتعرضوا للتبن او شرطاً
 الحب نصفين وجعلاه اي التبن لرتب البذر صحت اما الاول فلا نهما شرطاً الشركة
 فيما هو المقصود والسكوت عن التبع لا يوجب فياد العقد في الاصل واما الثانية

فلا تله شرط موافق لحكم العقد لانه تمام ملكه واذا فسدت المزارعة فالخارج لرب البذر
 لانه تمام ملكه والفرع يملك بملك الاصل وانما يستحق الاجر بالتسمية فاذا قيدت
 كان الغنا كله لرب البذر ولا يخرج أجر عمله او أجر مثل أرضه يعني اذا كان البذر من
 من صاحب الأرض فللعامل أجر مثله وان كان من قبل العامل فلصاحب الأرض أجر
 مثل أرضه فلو كان رب البذر صاحب الأرض فللعامل أجر مثله ولا يرد على المسمى
 لانه رضى بسقوط الزيادة ولو كان رب البذر للعامل فلصاحب الأرض أجر مثل
 أرضه لاستيفائه منافع الأرض بعقد فاسد فيجب عليه قيمتها اذا لمثل لها فان كانت
 فالمشروط اي الواجب هو المشروط للصحة الا تراه ولا شيء للعامل اذا لم يخرج
 الأرض شيئا لانه يستحقه شركة ولا شركة في غير الخارج ويجوز للعامل ان ياتي
 لارب البذر يعني اذا عقد المزارعة فامتنع من العمل رب البذر فله ذلك
 لانه لا يتوصل الى الوفاء بالعقد الا بائلاف البذر وفيه ضرر يلزمه فلا يجبر
 عليه كما لو استأجر لخدمه دابة وفي الكفاية هذا قبل لقائه وبعده يجبر
 وان امتنع العامل اجبره الحاكم على العمل لان اللقاء يمكن بالأرض يلحقه فلم العقد
 كما في سائر الاجارات الا اذا كان عذر فيفسخ به الاجارة كالمرض فيفسخ به
 المزارعة ولو اتي رب البذر والأرض له وقد كرس بالعامل فلا شيء له في عمل الكراب
 قضاء لانه عمله انما يتقوم بالعقد والعقد قوم العمل بخروج من الخارج ولا خارج
 بعد ويسترضى بانه يعني ان ما ذكر جواب في القضاء واما فيما بينه وبين ربه فيلزم
 ان يعطى العامل أجر مثل عمله لانه انما استقل باقامة هذه الاعمال ليحصل له
 نصيبه من الخارج فاذا اخذ الأرض منه فقد غرمه والتعريض مدفوع فينبغي ان يطلب
 رضاه وتبطل المزارعة بموت احدهما اي العاقدين كما في الاجارة فلو دفعها
 ثلث سنين فلم تنبت في الاولى ومات صاحب الأرض قبل ادراكه ترك الزرع
 في يد المزارع الى ادراكه وقسم على الشرط وبطلت المزارعة في السنتين الاخيرتين
 لان في ابقاء العقد في السنة الاولى مراعاة حق المزارع والورثة في القطع ابطالا

الحق العامل اصلا فكان الابقاء اولى واما في الاخرين فلا حاجة الى الابقاء اذ لم يثبت
 الحق للمزارع في شيء بعد فعلنا بالقياس مضت المدة قبل ادراكه فعلى المزارع أجر مثل نصيب
 من الأرض حتى يدرك الزرع لانه استوفى منفعة بعض الأرض لترتبه حصته فيها
 الى وقت الادراك ونفقته اي نفقة الزرع كاجر السقي والمحافظة والحصاد والرقاع
 والدروس والتدريه عليهم باقدر حقها حتى يدرك كنفقة العبد المشترك العاجز
 عن الكسب وفي موت احدهما قبله اي قبل ادراك الزرع ترك الزرع في مكانه الى ادراكه
 ولا شيء للمزارع لانا اثبتنا عقد الاجارة هنا استحسانا لبقاء مدة الاجارة فامكن
 استمرار العامل واورثنا على ما كان عليه من العمل اما في الاول فلا يمكن الابقاء لان قضاء المدة
 انفق احدهما على الزرع بلا امر صاحبه او امر قاض فهو متطوع في الاتفاق لان كل واحد
 منهما غير مجبور على الاتفاق فصار كالدائر المشترك بينهما اذا استمرت فانفق احدهما
 بلا امر كان متطوعا ونفسخ المزارعة بدين يخرج الى بيعها اي الأرض كما في الاجارة
 وليس للعامل ان يطالبه بما كرس الأرض وحفر الانهار وهو كرى السنة بشئ اذا لم يجز
 ان يطالبه بما بالمسمى وهو الخارج لانه معدوم ولا باجر المثل لانه انما يجب عند فساد
 العقد ولم يفد ولو ثبت الزرع لم تبع الأرض قبل استحصاده اي الزرع لان البيع
 ابطال الحق للمزرعة والتأخير اولى من الابطال ويخرجه القاضي ان حبسه لانه جزء
 الظلم وهو لم يظلم لانه ممنوع عن بيع الأرض فلم يكن ظالما **كتاب**
 المساقاة هي لغة مفاعلة من السقي وشرع عا دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من ثمره
 وهي كالمزارعة وانما باطلة عندنا في حنفية ربح خلا فاهما ان الفتوى على صحتها وشرطها
 بشرطها الممكنة هي هنا كاهلية العاقدين وبيان نصيب العامل والتخلية بين الاجارة
 والعامل والشركة في الخارج وما عداها من الشروط المذكورة فيها لا يجري هي هنا
 فيصح بلا ذكر المدة والقياس ان تصح لانها اجارة معني كالمزارعة وتصح استحسانا
 ويقع على اول جزء ثم يخرج اذ لا ادراك الثمر وقت معين فلا يتفاوت وتفسد
 ان لم يخرج اي في هذه السنة لعدم تناول العقد غير هذه السنة فكانت انصافا

على ذلك ذكره تاج الشريعة اذا وقع استثناء من قوله فتصح بلاذ كالمدة
 غراسا في ارض لم يبلغ هذه الغراس التمر على ان يصلحها فما خرج كان بينهما انصفين
 حيث تفسدان لم يكن سنيين معلومة ذكره قاضي حان ودفع اصول رطبة
 في ارض مساقاة لم يستم الوقت فانها تفسد لان اصول الرطبة كالغراس بخلاف
 رطبة لبقائه غاية كسنة اشهر مثلا حيث يجوز ويقع على اول خبرته اي
 قطع يكون اي يحصل ذلك الاول لا ما بعده دفع رطبة انتهى جزاها على ان يقوم
 عليها حتى يخرج برزها ويكون البرز بينهما انصفين جاز بلاذ ذكر وقت استحسانا
 لان بلاذ راء وقتا معلوما عند المزارعين البذر انما يحصل بعمل العامل ولا شرط
 المناصفة فيه فيكون صحيحا او الرطبة لصاحبها لا اثر فيها لعمل العامل ولو شرط
 تنصيفها فسدت لاشتراط الشركة فيما هو حاصل قبلها ذكر مدة لا يخرج التمر
 فيها لان دفع الارض لغير من الكرم فيها سنة وستين ببعض الخارج فانه يعلم قطعا
 ان الكرم لا يخرج التمر فيها يفسدها لان المقصود بالمساقاة بالشركة في الخارج
 وهذا الشرط يمنع المقصود فيكون مفسدا للعقد وذكر مدة قد يخرج التمر فيها
 وقد لا يخرج لا يفسدها لعدم العلم بفوات المقصود بل هو متوهم في كل مزارعة
 مساقاة بان يصطلم الزرع او الثمرة سماوية فلو خرج التمر في وقت سمي على الشرط
 لصحة العقد والا وان لم يخرج فيه بان تأخر فسد العقد اذ تبين انها مساقاة
 لا يخرج الثمار فيها ولو علم ذلك ابتداء كان العقد فاسدا فكذا اذا تبين انها فاسدة
 فللعامل اجر المثل كما في المزارعة تصح المساقاة في الكرم والشجر والبقول واصول
 البازنجان والنخل لو وصلية فيه ثمران لم يدرك حتى لو كان مدركا لم يصح العقد
 ان لا يكون ح لعمل العامل اثر المزارعة وعند الشافعي لا يجوز المساقاة الا في النخل
 والكرم ودفع ارضا سنيين معلومة على ان يغيرها اشجارا ويكون هي الاشجار
 والارض بينهما انصفين فسدت لاشتراطهما الشركة فيما كان حاصل قبل الشركة
 لا يعملها وهو الارض فان غرسها الى العامل الارض غراسا من عنده فاخرجت ثمرها

كان لكل لصاحب الارض وللغراس عليه قيمة غراسه واجر مثل عمله لان صاحب الارض
 يستأجر العامل ليحضر ارضه يستأنا بالالت نفسه على ان يكون اجره نصف البستان
 الذي يظهر بعمله والآلة له فيكون في معنى فقير الصحان انتهى عنه فيكون فاسدا
 ثم الغراس ملك للغراس وقد تعذر ردّها عليه لانصافها بالارض فيجب قيمتها
 واجر مثل عمله لانه لا يدخل في قيمة الغراس لتقومها بنفسها تبطل المساقاة
 بموت احدهما ومضى مدها والتمر في هذا قيد لصور في الموت ومضى المدة وانما
 بطلت لان صاحب الارض يستأجر العامل ببعض الخارج ولو استأجر بدارهم
 بطلت الاجارة بموت احدهما فكذا اذا استأجر ببعض الخارج ولو مات صاحب الارض
 فللعامل القيمة عليه حتى يدرك الثمران وصلية كرهه ورثة صاحب الارض
 لان في انتقاض العقد بموته اضرار للعامل وابطال الماكان مستحقا له بالعقد وهو
 ترك الثمار على الاشجار الوقت الادراك واذا انتقض العقد تكلف الجذاذ قبل الادراك
 وفيه ضرر عليه واذا جاز نقض الاجارة لدفع الضرر فلان يجوز انعقادها لدفعه
 كان اولى واذا مات العامل فلورثته القيام عليه وان كرهه صاحب الارض لانهم
 قائمون مقامه وفيه نظر للجانبين وان ماتا فالخيار في القيام عليه وتركه
 الى ورثة العامل لقيامهم مقامه وقد كان له في حيوته هذا الخيار بعد صاحب الارض
 فكذا لو رثته خيار بعد موته وان لم يمت احدهما بل انتقض مدها اي المساقاة
 فالخيار للعامل ان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ التمر ويكون بينهما على السواء
 لان في الامر بالجذاذ قبل الادراك اضرار لهما والضرر مدفوع كما مر ولا يفسخ
 الا بعد ذلك كما في الاجارة ومنه كون العامل عاجزا من العمل فانه لو لم يفسخ
 لزعم استجار الاجرة فيلحق به ضرر لم يلزمه بعقد المساقاة وقد مر ان الضرر
 مدفوع او كون العامل سارفا يخاف على ثمره اي ثمر الشجر او سعة السقف
 جمع سعة وهي غصن النخل كذا في الصحاح **كتاب الدعوى** اوردها
 عقيب المعاملات انها يترتب عليها في حد الوجود وهي لغة قول يفسد به انسا

ايجاب حق على غيره والفرق الثاني فلا تنوين وجمعها دعوى بفتح الواو كفتوى
 وفناوى وشرعاً مطالبة حق من حقوق العباد عند من وهو القاضي له الخاص
 اى تخليصه من المدعى عليه اذا ثبت والمدعى من اترك ترك اى لا يجبر على الخصومة
 اذا تركها ولما كان هذا متناولاً للأغلب من المتنازعين فعلاً اخر فعنه بقوله من المتنازعين
 قولاً ولما كان هذا متناولاً للمتنازعين في المباحة اخر فعنه بقوله في الحق اى
 حق العبد والمدعى عليه بخلافه اى يجبر على الخصومة اذا تركها فانطبق الحد على الحدود
 وقد اختلف عبارات المشايخ في هذه الصيغ ما ذكره هنا قيل المدعى عليه
 هو المنكر والاخر هو المدعى قالوا هذا حد صحيح لكن الشان في معرفته لان العبرة
 للمعاني دون الصور والمباني فان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو
 انكار معنى كالمودع اذا ادعى رد الوديعة او هلاكها فانه مدعى صورة منكر لوجوب
 الضمان معنى ولهذا يختلف القاضي اذا ادعى رد الوديعة او هلاكها انه لا يلزمه
 رد ولا ضمان ولا يخلفه انه رده لان اليمين ابدان تكون على النفي وركبها اى الدعوى
 اضافة الحق الى نفسه ان كان اصلاً او الى من ناب المدعى من ابه كافي الوكيل واب الصغير
 او وصيه عند النزاع متعلق باضافة الحق واهلها اى الدعوى العاقل خرج به الجنون
 المتميز خرج به الصبي غير المتميز قال الاستروتنى في جامع احكام الصغار الدعوى
 من الصبي المجبور عليه غير صحيحة اما الصبي المأذون له فدعواه صحيحة وان كان
 مدعى عليه فجوابه ايضا صحيح وشرط جوازها في مجلس القاضي فان الدعوى في مجلس غيره
 لا تصح حتى لا يجب على المدعى عليه جوابه وحكمه وجوب الجواب على الخصم وهو المدعى عليه
 حتى اذا منع عنه اجبره القاضي عليه وانما تصح الدعوى اذا الزمت شيئا على الخصم
 بعد ثبوتها والا كان عبثا لا يقدم عليها عاقل وعلم المدعى عطف على الزمت
 اى صار ما يدعيه معلوماً وبين ذلك بقوله فلو كان ما يدعيه منقولاً في الخصم
 مدعيه انه في يده بغير حق فان الشيء قد يكون في يد غير المالك بحق كالرهن في يد المهرن
 والمبيع في يد البائع لاجل قبض الثمن قال صمد الشريعة هذه العلة تشمل العقار

ايضا فلا درى ما وجه تخصيص المنقول بهذا الحكم **اقول** دراية وجهه
 موقوفة على مقدمتين مسلمتين احدهما ان دعوى الاعيان لا تصح الا على اليد
 كما قال في الهداية انما ينتص حضا اذا كان في يده والثانية ان الشبهة معتبرة
 يجب دفعها الاشبهة الشبهة كما قالوا ان شبهة الربوا ملحقة بالحقيقة لا شبهة الشبهة
 اذا عرفت ما علم ان في ثبوت اليد على العقار شبهة لكونه غير مشاهد بخلاف المنقول
 فانه فيه مشاهد فوجب دفعه في دعوى العقار باثباته بالبيننة لنصح الدعوى
 وبعد ثبوتها يكون احتمال كون اليد لغير المالك شبهة لا شبهة فلا يعتبر اما اليد
 في المنقول فلكونه مشاهداً لا يحتاج الى اثباته لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك
 فوجب دفعه لنصح الدعوى وطلب عطف على ذكر احضارة اى احضار
 ما يدعيه ان امكن ليشار اليه في الدعوى والشهادة لان الاعلام باقضى ما يمكن
 شرط وذات المنقولات بالاثارة لانها تبلغ اسباب التعريف حتى قالوا لا يصح
 في المنقولات التي تغذر نظرها كالرحى مثلاً احضر الحاكم عندها وبعث اميناً وذكر قيمته
 ان تغذر احضاره ليصير المدعى معلوماً لان الاعيان تتفاوت والشرط ان يكون
 الدعوى في المعلوم وقد تغذر مشاهدته فوجب ذكر قيمته لانها خلفه عنه
 قال الفقيه ابو الليث يشترط مع ذكر القيمة ذكر الذكورة والا فثبوت القاضي خان
 وصاحب الذخيرة ان كان العين غائبة او ادعى انه في يد المدعى عليه فانكر ان يبين
 المدعى قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل بينته ولو قال غصبت متى غير
 كذا ولا درى قيمته قالوا تسمع قال في الكافي ان لم يبين القيمة ولو قال غصبت متى
 عين ولا درى اهوها لك ام قائم ولا درى كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب
 انه سمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كلف بيان القيمة لتضرره
اقول فانه صحته مع هذه الجهالة الفاحشة توجه اليمين على الخصم اذا انكر
 والجبر على البيان اذا اقر ونكل عن اليمين فليتامل فان كلام الكافي لا يكون كافياً
 الا بهذا التحقيق ولو كان ما يدعيه عقاراً ذكر حده وده الاربعة لتقرر التعريف

بالإشارة لأنه مما لا ينقل فحتاج إلى التحديد لأن العقار يعرف به وكفى الثالثة
وقال زفر لا لأن التعريف لا يحصل إلا بالكل ولأن لا أكثر حكم لكل
الآن يغلط في الحد الرابع لأن المدعى يختلف به بخلاف تركه كذا الشهادة
أي كما يشترط التحديد في الدعوى كذا يشترط في الشهادة وإن ذكر وثلاثة من الحدود
في الشهادة قبلت شهادتهم عندنا خلافا للزفر وإن كان الرجل مشهورا يكتفى
بذكره وفي الدار الآمن التحديد وإن كانت مشهورة عندنا خفيفة وعندنا
لا يشترط لأن الشهادة مغنية عنه وله أن قدرها لا يصير معلوما إلا بالتحديد
وذكر أيضا أنه يطالب به لأن المطالبة حق المدعى فلا بد من طلبه وذكر أيضا
أنه في يد المدعى عليه لأنه إنما يصير حضا ما يكونه في يده وهو أي كونه في يده
لا يثبت بتصادقهما على أنه في يده بل يثبت بالبينة أو علم القاضي لاحتمال
كون العقار في يد غيره ما قد تواضعنا على ذلك بخلاف المنقول لأن اليد فيه مشاهد
كما مر في العمادية ادعى عينا في يد رجل وأراد احضاره في مجلس الحاكم فأنكر المدعى عليه
أن يكون في يده فجاء المدعى بالشاهدين شهدا أن هذا العين كان في يد المدعى عليه
قبل هذا التاريخ بينة هل يسمع وهل يجبر المدعى عليه على احضاره بهذه البينة
أولا كانت واقعة الفتوى وينبغي أن يقبل لأنه ثبت في يده في زمان الماضي ولم يثبت
خروجه من يده وقد وقع الشك في ذلك لأن اليد في يده لم يثبت المزيل
قال الحلواني ومن المنقولات ما لا يمكن احضاره عند القاضي كالصبرة من الطعام
والقطيع من الغنم والقاضي فيه بالخيار أن شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك
وإن لم يتيسر له الحضور وكان ما ذونا بالاختلاف يبعث خليفة إلى ذلك الموضع
وهو نظير ما إذا كان القاضي يجلس في داره ووقع الدعوى في محل لا يسع باب دا
فانه يخرج إلى باب داره أو يأمر نايابه حتى يخرج ليشير إليه الشهود بحضوره
وفي القدوري إذا كان المدعى شيئا تعذر نقله كالرحى فالحاكم فيه بالخيار أن شاء
حضر وإن شاء بعث أمينا كذا في الذخيرة وذكر القاضي الإمام ظهير الدين

أن هذا إنما يستقيم إذا كان العين المدعى في المصرا إذا كان خارج المصركيف
يقضي به القاضي والمصرا شرط لجواز القضاء في ظاهر الرواية فطريقه أن يبعث
واحد من أعوانه حتى يسمع الدعوى والبينة ويقضي ثم بعد ذلك يقضي قضاء
ولو كان ما تدعيه ديناً في الذمة ذكر عليه كالدراهم والدنانير والبر والشمع
ونحوها وقدرة كمائة ألف وقفيز وقفيزين ونحوها فإن الدين لا يعرف
الأبدل ذلك وذكر أيضا ما بالبينة به بإمرانه حقه وإذا صحت الدعوى سأل
القاضي عنها ليتفحص وجه الحكم إذا الحكم بالبينة بخلاف الحكم والقرار ومعنى قوله
أن يقول أن خصما ادعى عليك كذا وكذا فاذ تقول فإن قر الخصم الزم القاضي
بموجبه لم يقل قضى أو حكم لما قال في الكافي إن إطلاق لفظ القضاء توسع
لأن الأقرار حجة بنفسه ولا يتوقف على القضاء فكان الحكم من القاضي الزاماً
للخروج عن موجب ما قر به بخلاف البينة على دعواه لأن الأصل في فصل الخصومة
البينة وأنكر الخصم سأل القاضي المدعى بينة لأن النبي عليه السلام قال المدعى الك
بينة فقال لا فقال لك يمينه سأل ورثب اليمين على عدم البينة فلا بد من السؤال
عنها يتمكن من الاختلاف فإن أقام أي بينة قضى عليه لأنه نورد دعواه بالبينة
فهي تفعله من البيان فانه دلالة واضحة يظهر الحق عن الباطل والآن لم يقرها
بل عجز عن إقامتها حلفه أي القاضي الخصم بطلبه أي المدعى أن الحلف حقه ولذا
أضيف إليه بحرف اللام في الحديث وجه كونه حقا له أن المنكر فصد أنوار
على عزمه بالانكار فيمكنه الشارح من أنواء نفسه باليمين الكاذبة وهي الغمور
أن كان كاذبا كما نزع وهو أعظم من أنواء المال ويحصل له الف الثواب لذكر اسم الله تعالى
وهو صادق على وجه التعظيم فلا بد أن يكون النكول في مجلس القضاء لأن المقسم يمين
قاطع للخصومة ولا عبرة باليمين عند غيره وهل يشترط القضاء على فوت النكول
فيه اختلاف ثم إذا حلف المدعى عليه فالمدعى على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه
لكن ليس أن يخصم مالم يقيم البينة على وفق دعواه ولا يبطل حقه بيمينه

فان وجدها اقامها وقضى له بها وبعض القضاة من السلف كانوا لا يسمعون
بعد اليمين ويقولون يخرج جانب صدقه باليمين فلا يقبل بدينه المدعى وهذا القول ليس
بشيء لان عمر رضي الله عنه قبل بدينه المدعى بعد يمين المنكر وكان شيخ رضي الله عنه يقول اليمين
الفاجرة احق ان ترد عن البينة العادلة وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة
والصواب انه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ذكره الربيعي فان نكل اي قال
لا اخلف فرقة او سكت بلا افة من اطرش او خرس فانه نكل حكما وقضى صح
لان اليمين واجبة عليه لقوله عليه السلام واليمين على من انكر ترك هذا الواجب بالنكل
دليل على انه باذل ومقر ولا يقدم على اليمين تفصيلا عن عهد الواجب دفعا للضرر
عن نفسه ببذل المدعى والقرار والشرع الزم التورع عن اليمين الكاذبة دون الترفع
عن اليمين الصادقة فخرج هذا الجانب على جانب التورع في نكوله وهو اى القضاء
بعد عرض اليمين اى عرض القاضي اليمين على الخصم بان يقول ان لم تخلف الحكم عليك
ثلاثة احوط لاحتمال ان يخلف بعد مرة او مرتين ولا عبرة بعد القضاء لقوله اخلف
لان ابطال حقه بالنكل فلا ينقض به القضاء ويعتبر قوله اخلف قبل الحكم
ولو بعد العرض ثلثا اذ لا يلزم منه نقض القضاء ولا فساد اخر ولا يرد اليه
على المدعى وان نكل خصمه وعند الشافعي ضدا لم يكن للمدعى بينة اصلا وخلف القاضي
المدعى عليه فنكل بردي اليمين على المدعى وان خلف قضى به والا انقطع المنازعة بينهما
لان الظاهر صاها شاهد المدعى بنكوله فيعتبر بيمينه كالمدعى عليه وكذا اذا اقام المدعى
شاهدا واحدا وعجز عن اقامة شاهد آخر وانه يرد اليمين عليه ان خلف قضى له بما ادعى
وان نكل لا يقضى له شيء لانه عليه الصلح واليدين في شاهد يمين وعندنا يستخلف
المدعى عليه فقط ويقضى عليه بنكوله لقوله عليه السلام البينة على المدعى واليمين
على منكره ومطلق التقسيم يقتضي انتفاء مشاركة كل واحد منهما عن قسم صاحبه
فيدل على ان جنس الايمان في جانب المدعى عليه ولا يمين في جانب المدعى اذ اللاد في اليمين
للاستغراق في جعل الايمان حجة للمدعى فقد خالف النص وحديث الشاهد واليمين

غريب وما رويناه مشهور تنفقه الامة بالقبول حتى صار في خبر المتواتر في اقراره
على ان يحجى بين معين قد رد ذلك في الكافي ولو قال المدعى عليه لا اقر ولا انكر حبسه
القاضي حتى يقر او ينكر منه ظاهرا او جوارحه الجبر انما هو على رجل على اقراره لا انكر المدعى عليه
فاصطحا على ان يخلف المدعى عليه ويسر من المال الخلف فالصلح باطل وهو اى المدعى
عاده عواه فان اقام بينة تسمع وان لم يقرها فاستخلفه بخلفه القاضي لولا ان يولي بكن
الخلف الاول حين الصلح عنده فالتخلف عند غير القاضي لا يعتبر كما ان النكول عند غيره
لا يوجب الحق لان المعتبر يمين قاطعة للخصومة واليمين عند غير القاضي غير قاطعة
ولو كانت تخلف الاول عنده كفى ولا يخلف ثانيا كذا الواصطحا ان المدعى
لو خلف فالتخصم ضامن وخلف المدعى لم يضمن الخصم كذا في العمادية لا تخلف
في نكاح بان ادعى رجل على امرأته وهي عليه نكاحا والآخر منكروا مرجعة بان ادعت
عليه او هو عليها بعد العدة انه راجعها في العدة والآخر منكروا في بلاد بان ادعى
المولى عليها وهي عليه بعد المدة انه فاء في المدة والآخر منكروا واستلاد بان ادعت الامة
على سيدها انها ولدت منه هذا الولد او ولدت ولد امات واسقطت سيقطامستين
الخلق منه وانكر المولى ولا يتأق من الجانب الاخر اذ لو ادعى المولى ثبت الاستلاد باقراره
ولا يعتبر بانكارها ورق بان ادعى على مجهول النسب انه مولاه او ادعى المجهول انه عبده
وانكر الاخر ونسب بان ادعى على مجهول النسب انه ابنه او هو يدعى عليه والآخر منكروا
وولاء بان يدعى على معروف والرق انه معتقه او مولاه او ادعى المعروف ذلك عليه
او كان ذلك في ولادة المولاة والآخر منكروا وحده هو سواء كان ذلك جدا هو خالص
حق الله كحد الزنا وشرب الخمر وحبس السرقه او ديار بين الحقيقين كحد القذف حتى من ادعى
على اخر انه قذفه وانكر القاذف لا يستخلف لان الغالب فيه حق الله تعالى عندنا فالتحقق
بالحدود الخالصة لله تعاوما في السرقة فان سارق يستخلف لاجل المال اذا اراد المالك
اخذ المال لا القطع فيقال له دع ذكر السرقة وادع تناول مالك فيكون لك عليه يمين
قال في النهاية لا يستخلف في الحدود والاجماع الا اذا تضمن حقا بان يعلق عن عبده بالزنا

وقال ان زنيته فانت حر فادعي العبدانه زنا ولا تبينة له عليه يستخلف المولى
حتى اذا نكل يثبت العتق لا الزنا ولعان بان يدعي المرأة القذف بالزنا ووجوب اللعان
وهو ينكر جميع ما ذكر قول ابي حنيفة رجع وقال يستخلف فيها كلها الا في الحد وللعان لان هذه
حقوق تثبت بالشبهات فيجري فيها الاستخلاف كالا موال بخلاف الحدود وهذا لان فائدة
الحلف ظهور الحق بالنكول والنكول اقرار لان الحلف لما وجب فتركه دليل على انه باذل
او مقرو ولا يمكن ان يجعل باذلا لان النكول يعتبر من المأذون والمكاتب وهما لا يملكان البذل
فيجعل مقرا ضرورة والاقرار يجري في هذه الاشياء ولكنه اقرار فيه شبهة لانه سكوت
في نفسه والسكوت محتمل فلا يكون حجة فيما يسقط بالشبهات وللعان حد لا زواج
فاشبهه حد القذف ولست ان النكول بذل واباحه اذ لو حمل على الاقرار لكد بناء في الذك
ولو جعل بذلا قطع الخصومة بلا تكذيب فكان هذا اولى صيانة للمسلم عن ان يظن به الكذب
وهذه حقوق لا يجري فيها البذل فلا يقضى فيها بالنكول كالفقاص بالنفس بخلاف الاموال
وذلك لان المرأة لو قالت مثلا لانكاح بيني وبينك ولكني بذلت نفسي لك لم يصح كلامها
وكذا سائر الامثلة فالحاصل ان كل محل يقبل الاباحه بالاذن ابتداء يقضى عليه بالنكول
وما لا فلا قال قاض حان الفتوى على قولها وقيل ينبغي للقاضي ان ينظر في حال المدعي عليه
فان راها متعنتا يحلفه وياخذ بقولها وان كان مظلوما لا يحلفه اخذ بقوله كذا
في الكافي وحلف السارق وان نكل ضمن ولم يقطع لانه في السرقة يدعي المال والحد وبالحال
لا يجامعه الشبهة بخلاف ايجاب المال فيثبت به كما يثبت بشهادة رجل وامرأتين حيث
لا يثبت القطع ويضمن المال كذا الزوج ادعت عليه طلاقا قبل الدخول يعني اذا ادعت طلاقا
قبل الدخول استخلف الزوج فان نكل ضمن نصف مهرها عندهم لان الاستخلاف يجري
في الطلاق اتفاقا خصوصا اذا كان المقصود المال لانه دعوى المال حقيقة فيثبت نكوله
المال لا النكاح وكذا النسب اذا ادعى حقا يعني يحلف في دعوى النسب اذا ادعى حقا
كارت ونفقة بان يدعي رجل على رجل انه اخوه ومات ابوهما وترك مالا فادعى عليه
او طلب من القاضي فرض النفقة على المدعي عليه بسبب الاخوة فانه يستخلف على النسب

اجماعا فان حلف براء وان نكل قضى بالمال والنفقة لا النسب وجرح في اللقيط بان كان
صبي في يد رجل النقطة وهو لا يعبر عن نفسه فادعت امرأة حرة لاصل انه اخوها
تريد قصير بدلت النقطة لما لها من حق الحضانه وارادت استخلافه فكل ثبت به لها
حق نقل الصبي لا جرحها ولا يثبت النسب وعتق بالملك بان ادعى عبد على مولاه انه
معتق لانه اخوه واستخلفه فان حلف براء وان نكل قضى بالعتق لا النسب وامتناع
الرجوع في الهبة بان اداد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له انا اخوك فان المدعي عليه
يستخلف على ما يدعي من النسب بالاجماع فان نكل في الصور المذكورة يثبت الحق يعني
الارث والنفقة والحجر والعتق وامتناع الرجوع لا النسب ان كان النسب نسباً لا يضح
الاقرار به والاى ان كان نسباً يضح الاقرار به فعلى الخلاف يعني يستخلف في النسب المحرم
عندهما اذا كان نسباً يثبت باقراره بيا انه ان اقرار الرجل يضح بالاب والابن والزوجة
والمولى واقرار المرأة يضح بالاب والزوج والمولى ولا يضح بالابن اذ فيه تحميل النسب على الغير
فكان اقراراً على الغير فلا يضح فلو ادعى رجل انه ابوه او ابنته ولم يدع ما لا يستخلف عندهما
لانه لو اقر به يثبت فيستخلف لرجاء النكول الذي هو اقرار وان ادعى انه اخوه او عمه
او نحو ذلك لا يستخلف المدعي عليه لانه لو اقر به لا يثبت لان فيه تحميل النسب
على الغير يحلف منكر القود يعني ادعى على غيره فصا صا في النفس وفيما دونها فانكر
استخلف اجماعا فان نكل في النفس لم يقض بقتل ولادية بل جرح حتى يقر او يحلف
وفيما دونها يقض عند ابي حنيفة رجع وعندهما يلزمه الدية فيها ولا يقضى بالقصاص
لان القصاص فيما دون النفس عقوبة تدبر بالشبهات ولا يثبت بالنكول كالفقاص
في النفس لان النكول وان كان اقرارا عندهم ففيه شبهة لانه ان امتنع عن البين الصادقة
لانكون اقرارا بل يكون بذلا واذا امتنع القود يجب الدية وله ان الطرف محل البذل فيستوفى
بالنكول كالمال فان الاطراف يسلك بها ميسلك الاموال لانها حلفت وقاية للنفس
كالمال ويجري فيها البذل بخلاف النفس ويحلف في التعزير يعني اذا ادعى على اخر
ما يوجب التعزير واراد تخليفه اذ التكرار القاض يحلفه لان التعزير محض حق العبد

ولذا يملك العبد سقاطه بالعفو ولا يمنع الصغر وجوبه ومن عليه التعزير
 اذا تمكن صاحب الحق منه اقامة ولو كان حق الله لكان هذه الاحكام على عكس هذا
 والاختلاف يجري في حقوق العباد سواء كانت عقوبة او مالا وان كل عمر لان التعزير
 يثبت بالشبهة بخلاف ان يقضى منه بالنكول قال المدعي ان بيتة حاضرة في مصر
 واختلف المحضم لا يخلف قيد بالمصر لانها اذا حضرت في مجلس الحاكم لا يخلف اتفاقا
 كذا في النهاية ويكفله بنفسه ثلاث ايام فلا يغيب ويطلب حق المدعي ويجب ان يكون
 الاكفيل معترف بالدار لتحصيل فائدة التكفيل ولا بد للتكفيل من قوله ان بيتة حاضرة في مصر
 حتى لو قال لا بيتة في او شهودي غيب لا يكفل اذ لا فائدة فيه فان لم يعطيه كفلا
 لازمه اي دار معه حيث سار حتى لا يغيب ولازم الغريب اي ان كان المحضم غريبا
 ولا يكفل اي الغريب الا الى آخر المجلس لان في اخذ الكفيل واللازمة زيادة عن قدر الجبر
 اضرا بالغير منع من السفر ولا ضرر في هذا القدر ظاهر والحلف بالله تعالى
 دون غير لقوله عليه السلام لا تخلفوا باياكم ولا بالطواغيت فمن كان منكم خالفا
 فليخلف بالله وليذر الاطلاق والعناق لما روينا الا ان المحضم يعني جاز للقاضي ان يخلف
 بالطلاق والعناق لقلة المبالاة باليمين بالله في زماننا لكن اذا نكل لا يقضى واذا قضى
 لم ينقد ذكر الزبلي في شرح الهداية وتغلظ اليمين بصفاته تعالى كان يقول قل والله
 الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من استر ما يعلم من العلانية
 ما لقان هذا عليك ولا قبلك هذا لما لا الذي ادعاه وهو كذا وكذا الاشياء منه ولخلف
 ان يزيد في التغلظ على هذا وان ينقص منه لكنه يحتاج فلا يذكر بلفظ الاول ولا
 يتكرر عليه اليمين اذ اللازم عليه يمين واحدة وله ان لا يغلف ويقول بالله او والله
 لان المقصود منه النكول واحوال الناس فيه مختلفة فمنهم من يمتنع اذا غلف عليه اليمين
 ويتجاسر اذ لم يغلف فكان الرأى فيه الى القاضي وقيل لا يغلف على العرف وبالصالح ويغلف
 على غيره وقيل يغلف في الخطير من المال لا الخبير لا يغلف بالزمان والمكان وعند الشافعي
 يغلف بهما اما الاول فيان يكون بعد صلوة العصر يوم الجمعة واما الثاني فيان يكون

استروفت

في المسح الجامع عند المنبر وحلف اليهود بالله الذي انزل التوراة عاموس والنصر بالله الذي
 انزل الانجيل على عيسى والمجوس بالله الذي خلق النار فيغلف على كل واحد منهم بما يعتقد بغلف
 اليمين به رادعا له عن الاقدام عن اليمين الكاذبة وعن ابي حنيفة راجح انه لا يخلف واحد الا بالله
 حالصا نقاديا عن تشريك الغير معه من التعظيم وذكر الخشاف انه لا يخلف غير اليهود
 والنصر في الا بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لما في ذكر النار في اليمين من تعظيم النار
 لان اليمين تشعير ولا ينبغي ان يعظم النار بخلاف التوراة والانجيل ان كتب الله تعالى
 واجبة التعظيم ولا يخلف الوثني الا بالله اذ الكفرة كلهم مع افتراق ملتهم يقررون
 بالله قال الله تعالى ومن اتهم من خلق السموات والارض يقولون الله كذا في الكافي ولا يخلفون
 في معابدهم لان فيه تعظيمها ويخلف على الحاصل في السب يرتفع كالبيع ونكاح والطلاق
 والغصب والتعزير وبين التحليف بقوله بالله ما يستكابع قائم ونكاح قائم لان او ما
 هي باين منك الان وما يجب عليك رده الان او ما يجب عليك حق التعزير الان
 لا يخلف على السب وبينه بقوله ما بعته ونحوه اي ما نكحها وما طلقها وما غصبته
 وما شتمته والاصل ان الدعوى اذا وقعت في سب يرتفع بعد وقوعه كالبيع ونكاح
 فان اليمين تكون على الحاصل لا على السب عند ابي حنيفة ومحمد حتى اذا ادعى انه ابتاع
 من هذا عبدا بالف فجد حلف بالله ما يستكابع قائم ولا يخلف بالله ما بعته فلعنه
 باع ثم قال كذا النكاح وغيره ثم التحليف على الحاصل لا السب هو الاصل عندهما اذا كان
 سبيا يرتفع برفع الادا كان فيه اي في الحلف على الحاصل ترك النظر للمدعي فيخلف على السب
 اجماعا كدعوى شفعة بالجواري ونفقة مبتوتة فانه ادعى شفعة بالجواري والمشتري
 من لا يراها بان كان شافعيًا فانه يخلف على السب اذ لو حلف على الحاصل بالله
 ما هو مستحق للشفعة يصدق في يمينه في اعتقاده فيفوت النظر في حق المدعي
 وكذا اذا ادعت مبتوتة نفقة والزوج من لا يراها كونه شافعيًا فانه يخلف على السب
 اذ لو حلف على الحاصل بالله ما لها عليك النفقة يصدق في يمينه في اعتقاده فيفوت
 النظر في حق المدعي ويخلف على سب لا يرتفع برفع بعد ثبوتة لا على الحاصل اجماعا

والايجاز ان يقول الرق بعد التمسك بها على ما هو
والعبد الكافر حيث يخلف فيها على ما هو

كعبد مسلم يدعي عتقه فانه اذا ادعى عتقه على مولاه وجد المولى يخلف على السبب
بالله ما عتقه لعدم الضرورة الى الخلف على المولى على ما هو خرقا وما هو خرقا في الحال
لا مكان كثر الرق على الامة بالردة والمحاق والسبي وعلى العبد الكافر بنقض العهدة
والمحاق ولا يتكرر على العبد المسلم استخلاف خصمه فقال حلفتني مرة فاقام البينة
يقبل يعني اذا ادعى على آخر ما الا فانكره فادعى بخلافه فقال المدعى عليه انك قد حلفتني
على هذا الدعوى عند قاضي بلدك فانكر المدعى ذلك فاقام المدعى عليه على ذلك
بينة يقبل ولو لاها ان لم يكن له بينة واستخلفه اي اذ تخلف المدعى جاز
اي تخلفه قال المدعى لا بينة لي ثم برهن ولا شهادة لي ثم شهد يعني الاول
بان يقول المدعى ليس لي بينة على هذا الحق ثم جاء بالبينة ومعنى الثاني ان يقول الشاهد
لا شهادة لفلان عندي في حق بيعه ثم شهد به فيه روايتان في رواية لا تقبل
لظاهر التناقض وفي رواية تقبل والاصح القبول لحوار ان يكون له بينة وشهادة
فيسمى ثم ذكرها وكان لا يعلمها ثم علمها قبل ان يقر وفاد ذكره في المنقط
كذا اذا قال ادفع لي ثم ادفع اي فيه رواية وقيل لا يصح دفعه اتفاقا لان معناه
ليس لدعوى الدفع ومن قال لا دعوى لفلان ثم ادعى عليه لا يسمع كذا هيئنا
وبعضهم قال يصح وهو الاصح لان الدفع يحصل بالبينة على الدفع لا بد دعوى
فيكون قوله لا دفع لي بمنزلة قوله لا بينة لي كذا في العمانية النيابة تجري في الاستحلال
يعني يجوز ان يكون الشخص نائبا عن آخر له حق على غيره في طلب البينين عن المدعى عليه
اذ اعجز عن اقامة البينة لا الخلف يعني يجوز ان يكون شخص نائبا عن شخص توجه
عليه البين ليخلف من قبله وفرغ على الاول بقوله فالوكيل والوصي والمتولى
واو الصغير يخلف اي يطلب الخلف من الخصم ولا يخلف واحد من الوكيل وغيره الا
اذا صح اقراره اي اقرار واحد منهم على الاصل كالوكيل بالبيع والخصومة في الرد بالعيب
فان الوصي اذا خصم في عيب بعين باعه للصغير لا يستخلف والوكيل بالبيع والخصومة
والرد بالعيب من جهة المالك يستخلف لان البين لرجاء النكول ولو اقر الوصي صرحا

بالصحة

لا يصح ولد الاستخلاف واما الوكيل فاقراره صحيح على المولى فكذا انكوله الخلف على فعل
يكون على البينات اي انه ليس كذلك والبنات القطع والخلف على فعل غيره يكون على العلم
اي انه لا يعلم انه كذلك وجه الاول ظاهر واما وجه الثاني فلانه لا يعلم ما فعل
غيره ظاهرا فلو خلف على البينات لا تمتنع عن البينين مع كونه صادقا فيه فيقتصر به
فطوبى بالعلم فاذا لم يقبل مع الامكان صار باذلا او مفرقا هذا اصل مقرر عندنا
وكان الامام فخر الاسلام يزيد عليه حرفا وهو ان الخلف على فعل غيره على العلم الا اذا
كان فعل الغير شيئا ينصل به الى الخلف وفرغ عليه بقوله فاذا ادعى سرقه العبد
او باقه بخلف البائع على البينات مع انه فعل غيره يعني ان يشتري العبد ادعى انه سارق
او باقه سرق وان ثبت باقه او سرقته في يد نفسه وادعى انه باقه او سرق في يد البائع
واراد الخلف بخلف البائع بالله ما باق وما سرق في يدك وهذا الخلف على فعل الغير
وانما يصح لان تسليمه الى البائع البيع لما عن العيب واجب عليه اي البائع والخلف
يرجع الى ما ضمن البائع بنفسه فيكون على البينات ادعى سرقا فادعى سرقا فادعى سرقا فادعى سرقا
غيره على العلم يعني اذا اشترى زيد من عم وشيئا ثم ادعى بخرائه اشتراه قبله وعجز عن البينة
يخلف خصمه على العلم اي انه لا يعلم انه شره قبله لما مر كذا ادعى دين او عينا على او
اما الاول فبان يقول رجل الاخر ان على مورثك الف درهم فأت عليه دين واما الثاني
فبان يقول ان هذا العبد الذي ورثت من فلان ملكي ويملك بغير حق ولا بينة لواحد
منهما فان الوارث يخلف على العلم بالبينات لما ذكر اذا علم القاضي كونه ميراثا او قرينة
للدعوى وبرهن الخصم عليه كذا في العمانية ولو ادعاهما اي الدين والعين الوارث على غيره
يخلف المدعى عليه على البينات لا العلم لما ذكر كالموهوب له والمشتري اي لو وهب رجل
لرجل عبدا فقبضه او شري رجلا من رجل فباعه رجلا وزعم ان العبد عبده ولا بينة له
فاذا استحال المدعى عليه يخلف على البينات ادعى رجلا منكوبة الغير انها منكوبة
ولا بينة له اي المدعى يخلف التوقيع على العلم اي انه لا يعلم انها منكوبة فان خلف النقطع
النزع وان كل حلفت المرأة على البينات اي انها ليست امرأته فان بطلت قضى بنكاح المدعى

كذا في العمادية علم ان كل موضع وجب فيه اليمين على البينات فحلف على العلم لا يكون معتبرا
حتى لا يقضى عليه بنكوله ولا يسقط اليمين عنه وكل موضع وجب فيه اليمين على العلم
فحلف على البينات بغير اليمين ولا يسقط اليمين عنه ويقضى عليه اذا نكل لان الحلف على البينات
أكد فيعتبر بخلاف العكس ذكره الزيلعي ادعى شيئا مختلفا يحلف على الكل مرة
في العمادية ادعى اعيانا مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمة الكل جملة ولم يذكر
قيمة كل عين على حدة اختلف للشافعية فيه بعضهم شرط التفصيل وبعضهم اكتفى
بالاجمال وهو الصحيح لان المدعى لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى
بيان القيمة لكل احدى الاعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فيقبل البينة
بمحضرها وان قال انها قد هلكت في يده او ستملكها او بين قيمة الكل جملة تسمع
دعواه وتقبل بينته وان لم يكن له بينة حلف على الكل مرة لان وجوب الحلف
مبنى على صحة الدعوى وقد صححت فوجب على الكل مرة اقريدين او غيرهم ثم قال
كنت كاذبا في اقرارى حلف المقر له انه اى المقر لم يكن كاذبا فيه وليست بمبطل
في دعواه عليه عند الجور وهو استحسان وعندهما يؤمر بتسليم المقر له المقر له
وهو القابل لان الاقرار حجة ملزمة شرعا كالبينة بل الاولى لان احتمال الكذب فيه
ابعد وجه الاحسان ان العادة جرت بين الناس انهم اذا ارادوا الاستدانة يكتبون
الصك قبل الاخذ ثم ياخذون المال فلا يكون الاقرار دليلا على اعتبار هذه الحالة
فيحلف وعليه الفتوى بتغيير احوال الناس وكثرة الخداع والخيانة وهو بنصره والمدعى
لا ينصره اليمين ان كان صادقا فيصاريه ذكره الزيلعي صح فلا يمين والصلح عنه
يعنى اذا ادعى رجل على آخر ما لا فانكر فاختلف فاقدى يمينه بما لا او صلح عن يمينه
على مال صح لما روى عن عثمان انه ادعى عليه اربعون درهما فاعطى شيئا واقدى
بمينه ولم يحلف وعن حذيفة انه اقدى يمينه بمال وانه لو حلف وقع في القيل
والقال فان بعض الناس يصدق وبعضهم يكذب فان اقدى يمينه صار عرضة
قال النبي عليه السلام ذبوا عن امر ائمتكم باموالكم ولا تحلفوا على ما ليس بالمدعى

هذا الحديث يدل على ان الحلف على البينات لا يكون معتبرا
بل هو حلف على العلم لا يكون معتبرا
وهو الصحيح لان المدعى لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة الدعوى
بيان القيمة لكل احدى الاعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فيقبل البينة
بمحضرها وان قال انها قد هلكت في يده او ستملكها او بين قيمة الكل جملة تسمع
دعواه وتقبل بينته وان لم يكن له بينة حلف على الكل مرة لان وجوب الحلف
مبنى على صحة الدعوى وقد صححت فوجب على الكل مرة اقريدين او غيرهم ثم قال
كنت كاذبا في اقرارى حلف المقر له انه اى المقر لم يكن كاذبا فيه وليست بمبطل
في دعواه عليه عند الجور وهو استحسان وعندهما يؤمر بتسليم المقر له المقر له
وهو القابل لان الاقرار حجة ملزمة شرعا كالبينة بل الاولى لان احتمال الكذب فيه
ابعد وجه الاحسان ان العادة جرت بين الناس انهم اذا ارادوا الاستدانة يكتبون
الصك قبل الاخذ ثم ياخذون المال فلا يكون الاقرار دليلا على اعتبار هذه الحالة
فيحلف وعليه الفتوى بتغيير احوال الناس وكثرة الخداع والخيانة وهو بنصره والمدعى
لا ينصره اليمين ان كان صادقا فيصاريه ذكره الزيلعي صح فلا يمين والصلح عنه
يعنى اذا ادعى رجل على آخر ما لا فانكر فاختلف فاقدى يمينه بما لا او صلح عن يمينه
على مال صح لما روى عن عثمان انه ادعى عليه اربعون درهما فاعطى شيئا واقدى
بمينه ولم يحلف وعن حذيفة انه اقدى يمينه بمال وانه لو حلف وقع في القيل
والقال فان بعض الناس يصدق وبعضهم يكذب فان اقدى يمينه صار عرضة
قال النبي عليه السلام ذبوا عن امر ائمتكم باموالكم ولا تحلفوا على ما ليس بالمدعى

ان يحلف

ان يحلف بعد ذلك لانه اسقط خصومته باخذ البند منه بخلاف ما اشترى
بمينه بعشرة دراهم مثلا حيث لم يجز وكان له ان يحلف لان الشراء عقد يملك المال
بالمال واليمين ليست بمال كذا في العناية **باب** التحالف اختلاف المتبايعين
في قدر الثمن بان ادعى المشتري ثمنه او ادعى البائع اكثر منه او وصفه بان ادعى البائع انه
بدراهم واحدة وادعى المشتري انه بدرهم كاسيدة او جنسه بان ادعى البائع انه بالذئب
وادعى المشتري انه بالذئب او اختلفا في قدر البيع بان اعترف بقدر من البيع وادعى المشتري
انه اكثر منه حكم لمن برهن اى اهما اقام البينة حكم له لانه قد رد دعواه بالحقه ففي
الجانب الآخر مجرد الدعوى والبينة اقوى لانها يلزم على القاضي الحكم والدعوى لا تلزمه
وان برهنها حكم لمثبت الزيادة لان البينات للثبات ومثبت الاقل لا يعارض مثبت اكثر
وان اختلفا فيها اى في الثمن والبيع جميعا بان قال البائع بعث العبد الواحد بالعين وقال
المشتري لبعث العبدين بالف فجاء البائع في الثمن والمشتري في البيع اول لان حجة البائع
في الثمن اكثر ثباتا وحجة المشتري في البيع اكثر ثباتا وان عجز اى ان لم يكن لكل منهما بينة
قبل للمشتري اما ان يرضى بالثمن الذى يدعيه البائع والافسح البائع وقيل للبائع اما
ان يسلم ما ادعاه المشتري من البيع والافسح البائع لان الغرض قطع الخصومة وقد تمكن
ذلك برضى احدهما بما يدعيه الآخر فيجب ان لا يجعل القاضي بالفسخ حتى يسأل كلاهما
بما عجزا وان لم يرضيا بدعوى الآخر تحالفا او يتخلف القاضي كلاهما على دعوى الآخر
اصله ان التحالف قبل القبض حال قيام السلعة على وفق القياس لان البائع يدعى على المشتري
زيادة الثمن والمشتري ينكر والمشتري يدعى على البائع وجوب تسليم البيع بما ادعاه ثمنه
والبائع ينكره فكان كلاهما متكررا وتختلف الحكم موافق للقياس واما التحالف بعد القبض
فعلى خلاف القياس عند حنفية ومن لان البيع سلم للمشتري فلا يكون مدعىا على البائع
شيئا ففي دعوى البائع على المشتري زيادة الثمن وهو ينكر ويكتفى بحلفه وانما ثبت التحالف
بعد القبض لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا وترادا
وبدء يمين المشتري لانه اقوى انكارا لانه المطالب بالثمن فيكون هو البادى

كاسيدة

بالانكار وببداً بمبينة لو سعة ثمن اي هذا اذا كان بيع عين بدين والآي اذ لم يكن كذلك
بل عين بعين حتى يكون مفاوضة بعين او ثمن ثمن فبإيهما شاء ابدء القاضي بمبين ايها
شاء لا استوائهما في فائدة التناول وصفه الخالف ان يحلف المشتري بالله ما اشتراه
بالعين ويحلف بالله ما باعه بالف وفسخه اي البيع القاضي بينهما بطلب احدهما او طلبهما
ولا يفسخ وقبل يفسخ الخالف والصحيح هو الاول لانها لما حلفا لم يثبت ما ادعى كل منهما
فبقى بيعاً ثمين مجهول ويفسخه القاضي قطعاً للمنازعة وفرغ عليه ما ذكره في البسوط
بقوله فلو وطئ المشتري الحادية المبيعة بعد الخالف وقبل الفسخ يحل وطؤه لانها لم يخرج
عن ملكه ما لم يفسخ القاضي ومن نكل عن المدين من المتبايعين لزمه دعوى الاخر بالقضاء
لانه صار مقراً بما يدعيه الآخر اذ لا له لا تخالف في اصل البيع والاجل وشرط الخيار وقبض
بعض الثمن ومكان دفع المسلم فيه وحلف المنكر اي منكر البيع والاجل وغيرها لان
هذا اختلاف في غير البيع والثمن فاشبه الاختلاف في الخط والابرء بخلاف الاختلاف
في وصف الثمن وجنسه حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر ولا بعد هلاك البيع
اخر وجه عن ملكه او تغيره بالعيب يعني اذ هلك البيع اخرج عن ملكه او تغير
بحدوث العيب عنده وصار بحال لا يقدر على ردّه بالعيب ثم اختلاف في الثمن لم يخالف
عندنا في حيفه وبوف بل القول المشتري وعند محمد وشافعي لم يخالفان في فسخ بيع
على قيمة الهلاك لان كلا منهما يدعي حقاً ينكره الاخر فخالفان وهما ان الخالف بعد فسخ البيع
مخالف للقبيل فلا يتعدى له حال هلاك السلعة كذا بعضه اي اذ هلك بعض البيع
اخرج عن ملكه ثم اختلاف في الثمن لم يخالف الا لان يرضى البائع بترك حصّة الهالك
اي عدم اخذ شيء من ثمن الهالك وجعل العقد كان لم يكن الاعلى القائم ولا في بدل الكتابة
اي ولا تخالف بين المولى والمكاتب اذ اختلاف في قدر بدل الكتابة لان الخالف يكون
في المعاوضات عند تجا حد الحقوق اللازمة وبدل الكتابة غير لازمة بجواز العجز واذا اعدم الخالف
وجب اعتبار الدعوى والانكار فيكون القول قول العبد مع بمبينة لانكار الزيادة
فان قام البينة فبينة المولى او لانها تثبت الزيادة ولا في رأس المال بعد اقلته اي

اذا اقاله العقد السلم واختلفا في رأس السلم لم يخالفوا اذ لو تخالفا بفسخ الاقالة ويعود
السلم وهو لا يجوز لان اقالته لقاطا ليدن والباطل لا يعود بل يصدق السلم اليه
لو حلف لان رطلال يدعي عليه زيادة وهو ينكر ولا يعود السلم لما ذكر ان الساقط لا يعود
بخلاف البيع اي اذ اختلفا في قدر الثمن بعد الاقالة وقبل قبض البيع بحكمه الخالف او عاد
البيع والفرق ان الغرض من الخالف في بيع العقد حتى يعود كل منهما الى اصل ماله واليه
الاشارة بقوله على السلام تخالفا وتراد الخالف في الاقالة في السلم لا يفيد هذا الغرض
لان الاقالة في السلم بعد نفاذها لا يحتمل الفسخ كسائر سبب الفسخ حتى لو قال لا
نفقنا الاقالة لا تنقض فلا يحتمل الفسخ لما مر ان الساقط لا يعود واما الاقالة في البيع فما يحتمل
الفسخ كسائر سبب الفسخ حتى لو قال لا نفقنا الاقالة تنقض فلا يحتمل الفسخ بالخالف ايضا
لانتفاء المانع هنا لان ملك العين يحتمل العود اختلفا في قدر المهر قضى لمن برهن اي اقام البينة
لانه يرد دعواه وهي كاستمها بمبينة وان برهنها فلها اي قضى للمرأة ان تشهد مهر المثل له في الزوج
بان كان مثل ما يدعي الزوج واقل لان الظاهر تشهد للزوج وبينة المرأة تثبت خلاف الظاهر
وان لم تشهد مهر المثل لهما اي واحد منهما بان كان اقل مما ادعته واكثر مما ادعاه نها تراى
تساقط الاستوائهما في الاثبات لان بينهما تثبت الزيادة وبينة تثبت الخط فلا يكون
احدهما اولى من الاخر وان عجز عن البرهان تخالفا وايهما نكل لزمه دعوى الاخر لانه
صار مقراً بما يدعي خصمه اوباد لا ولا يفسخ النكاح لان يمين كل منهما بطل ما يدعيه
صاحبه من التسمية فبقى العقد بلا تسمية وهو لا يفسد النكاح اذ المهر نافع فيه بخلاف
بيع فان عدم تسميته تفسده كما مر في البيوع ويفسخه القاضي قطعاً للمنازعة بينهما بل
بحكم مهر المثل اي يجعل حكماً بقضيه بقوله اي الزوج لو كان مهر المثل كما قال واقل منه وقضى
بقوله لو كان مهر المثل كما قال واكثر منه وبه اي يقضى بمهر المثل لو كان مهر المثل بينهما بان كان
اكثر مما قاله واقل مما قالته اذ لم تثبت الزيادة بمهر المثل ولا الخط عند الخالف اختلفا في بدل
الاجارة بان ادعى الموجه انه آجره شهراً بعشرة دراهم وادعى المستاجر انه استاجر به خمسة
او المنفعة بان ادعى الموجه انه آجره شهراً او ادعى المستاجر انه استاجر به شهراً قبل قبضها

أي المنفعة أو اختلافهما أي في بدل الاجارة والمنفعة معا تختلفا وترد الم يذكر
 الاجل لعدم جريان التحالف فيه بل القول المنكر الزيادة ذكره في النهاية وجه التحالف
 ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع قبل قبض المبيع فيكون كل من المتعاقدين يدعى الآخر
 وهو ينكر ويكون كل من العقدين معاوضة يجري فيها الفسخ فالحقت به واعترض
 بان قيام العقود على شرط الصحة التحالف والمنفعة معدومة واجيب بان الدار مثلا
 اقيمت مقام المنفعة في حق ايراد العقد عليها فكانها فائقة تقديرا وحلفا لمتاجر ولا
 لو اختلف في الاجارة وحلف المتجر لو اختلف في المنفعة وأي كل ثبت قول الآخر
 وأي برهن قبل وان برهنا فحجة المتجر ولو اختلف في الاجارة وحلف المتاجر
 او لو اختلف في المنفعة نظر الى زيادة الاثبات وجهه كل في زيد يدعيه او لا اختلف
 فيهما أي الاجارة والمنفعة بان ادعى المتجر شهر بعشرة والمستاجر شهرين بخمسة
 فيقبض شهرين بعشرة ولا تحالف لو اختلف بعد قبض المنفعة والقول للمتاجر
 مع يمينه لان جريان التحالف لاجل الفسخ والمنافع المستوفاة لا يمكن فسخ العقد فيها
 وبعد قبض بعضها أي المنفعة تحالفا وصحت الاجارة فيما بقي والقول للمتاجر
 فيما مضى لان الاجارة تنقضي ساعة فساعة على حسب حدود المنفعة فمضى كل جزء
 من المنفعة كالعقود على ابتداء فصار ما بقي من المدة كالمستفرد بالعقد فيتحالفان فيه بخلاف
 ما اذ هلك بعض المبيع لان كل جزء منه ليس يعقد عليه عقدا مبتدئا بل الحصة معقود
 بعقد واحد فاذا تعذر الفسخ في بعضه بالهلاك تعذر فكله ضرورة اختلاف الزمان
 في منافع البيت سواء قام التكاح بينهما ولا وادعى كل منهما ان المتاع كله له ولا يثبت له
 فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له يعني ان القول فيما يصلح للرجال كالعمامة والقباء والقلنسوة
 والطيلسان والسلاح والنظيفة والكتب والدرع والقوس والنشاب ونحوها قول الزوج مع يمينه
 بشهادة الظاهره وفيما يصلح للنساء كالدرع والحجاب وثياب النساء وحليتهن ونحوها قول المرأة
 مع يمينها لان الظاهر مشاهدتها الا اذا كان كل منهما يفعل ويبيع ما يصلح للآخرى الا ان يكون
 الرجل صانعاً له اساور وخواتم النساء والحلي والخمائل ونحوها فلا يكون لها وكذا

وكذا اذا كانت المرأة دالة بتبع ثياب الرجال وتاجرة بتجر في ثياب الرجال والنساء
 او ثياب الرجال وجدها كذا في شرح الهداية والقول له أي الرجل فيما يصلح لها كالفرش
 والامتنعة والاواني والدقيق والمنزل والعقار والمواشي والنفقة لان المرأة وما في يدها
 في الزوج واذ تنازع اشنان في شيء وهو في واحد ما كان القول له كذا هنا بخلاف ما
 يختص بها لان لها ظاهراً آخر ظهر من اليد وهو يد الاستعمال تجعل القول لها كبرجلين اختلفا
 في ثوب واحد الابنية والاخر متعلق بكلمة فالادبس اولى هذا اذا كانا حين فاذ مات
 احدهما فالمشكل للحی يمينه حراً كان او رقياً اذ لا بد لليت في الحي بلام عارض هكذا
 ذكر في الهداية والجامع الصغير للصدر الشهيد وصدر الاسلام والحلواني وقاضي خان والشيخ
 في الجامع الصغير وقع في بعض النسخ للحی منها وهو سهد وفي رواية محمد وزعفراني للحی
 منها بالراء ولو كان احدهما مملوكا فالمتاع للحی في الحياة لان يد الحر اقوى وللحی في الموت اذ لا بد
 لليت فحلت يد الحی عن العارض وهذا عند أبي حنيفة وقالوا العبد المأذون والمكاتب كالحرة
 لان لها يداً معينة في الخصومة حتى لو اختصم الحر والمكاتب في شيء هو في يدها يقضي بينهما الا يتوهم
 في اليد بخلاف ما لو كان محجوراً حيث يقضي للحر اذ لا بد له **فصل** فيمن يكون خصماً ومن يكون
 قال المدعى عليه هذا الشيء اود عينه زيدا او جرنية او رهينة او عارية او غصبتة وبرهن
 عليه وقعت خصومة للمدعى يعني ادعى رجل عبداً في يد رجل انه له فقال ذواليد هو لفلان
 الغائب اود عينه كذا فاقام على ذلك بينة او اقام المدعى قرانه لفلان اندفع
 عنه خصومة المدعى لانه ثبت بينة انه وصل اليه من جهة فلان وان يد ليست يد
 بخصومة قال ابن شيراز لا يخرج من الخصومة باقامة البينة لانه خصم بيد فصار مناقصاً
 فدفع الخصومة عن نفسه وقال المتأول ليس يخرج منها بمجرد قوله بغير بينة اذ لاهمة
 فيما يقربه عن نفسه قال ابو يوسف كان ذواليد رجلاً صالحاً ترفع عنه الخصومة اذ اقام
 بينة وان كان معروفاً بالحيل لا يندفع رجوع اليه حين يتلى بالقضاء وعرف احوال الناس
 فقال المختار من الناس قد يأخذ مال انيس غصباً ثم يدفعه سرّاً لمن يريد سفره ويودعه
 بشهادة الشهود حتى اذا جاءه المالك واراد ان يثبت ملكه فيه اقام ذواليد بينة على فلان

اودعه في بطن حقه وقال محمد لا يدفع اذا قالوا فغرفه بوجهه لا باسمه ونسبه وقال
 ابو حنيفة من دفع ان قال الشهود غرفه باسمه ونسبه او بوجهه لان ذا اليد
 يحتاج الى دفع الخصومة عن نفسه وانما تدفع اذا ثبت ان يد ليست بيد ملك وخصومة
 وقد يحصل ذلك لانه اثبت انه ليس بخصم لهذا المدعى فانما نعلم ان مودعه ليس هذا
 المدعى اذ الشهود يعرفون المودع بوجهه وان قالوا اودعه من لا يعرفه لا يكون دفعا
 لاحتمال ان يكون المودع هذا المتنازع كما قال ذو اليد شريته من الغائب حيث لا يدفع الخصومة
 لانه يزعمه ان يد ملك صار معترفا بكونه حضا او قال المدعى غصبته او سرقتها
 او سرق مني حيث لا يدفع به الخصومة وان برهن ذو اليد على ايداع زيد اما الاولان
 فالان المدعى انما صار حضا بدعوى الفعل عليه لا بد فلا تدفع دعواه باحالة الملك
 على غيره لانه لم يدع عليه الملك بل ادعى الفعل عليه وهو الغصب والسرقة واما الثالث
 ففيه خلاف محمد حيث قال تدفع به لانه لم يدع الفعل عليه بل ادعى الفعل على مجهول
 وهي باطلة والتحقت بالعدم فبقى دعوى الملك ولهما ان هذا التعيين ذي اليد للسرقة
 ولو عينه لم يدفع كذا هنا لان ذلك الفعل يستدعي فاعلا والظاهر انه الذي فيه وانما
 اعمه ^{درءا} للحد تنزل ذلك منزلة تعيينه بخلاف غصبته على البناء للمفعول حيث
 يدفع به الخصومة اذ لا حد فيه فلا يجتزى عن كشفه فلو قضى عليه ثم حضر الغائب فاقام
 البينة على الملك يقبل لانه لم يصرف مقتضا عليه وانما قضى على ذي اليد فقط ولو قال شريته
 من زيد وقال ذو اليد هو اي زيد او دعيت دفعت اي الخصومة بلا حجة لتصادقها على
 ان اصل الملك فيه لزيد فالظاهر ان وصوله الى يد ذي اليد من جهته فلم تكن يد خصومة
 بل يد نيابة والدعوى انما تصح على من يكون له يد ملك الا اذا برهن المدعى ان زيد وكله
 بقبضه فيصح دعواه لانه اثبت بحجته انه احق باسمه فان طلب المدعى نيابة عما
 ادعى من الايداع حلف على البتات ولو قال ذو اليد اودعني وكيله لم يصدق الابينة
 لان الوكالة لا تثبت بقوله **باب دعوى الرجلين حجة الخارج في الملك المطلق**
 او من حجة ذي اليد لان الخارج هو المدعى والبينة بينة المدعى بالجديت كما مر

وفيه

وفيه خلاف الشافعي فان كل المدعى عليه قضى بالمال عليه للمدعى خلافا له قيد الملك بالمطلق
 احتراز عن المقيّد بدعوى التنازع وعن المقيّد بما اذا ادعى ان تلقى الملك من واحد واحد
 قابض وبما اذا ادعى الشراء عن اثنين وتاريخ احدهما يسبق فان هذه الصور تقبل بينة
 ذي اليد بالاجماع كما سيأتي الا ان خاوذ واليد يسبق لان التاريخ عبث عند ابو حنيفة فدعوى
 مطلق الملك اذ كان من الطرفين وهو قول ابو يوسف الآخر وقول محمد اولو وعلى قول ابو غاوث
 وهو قول محمد لا عبرة له بل يقضى بالخارج ادعى ان هذا العبد لي غاب عن منذ شهر وقال ذو اليد
 منذ سنة يقضى للمدعى ولا يلتفت الى بينة المدعى عليه لان ما ذكر المدعى تاريخ غيبة العبد
 عن يد لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك مطلقا خاليا عن التاريخ وصاحب اليد ذكر التاريخ
 لكن التاريخ حالة الافراد لا يعتبر عند ابو حنيفة فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك
 كدعوى الخارج فيقضى ببينة الخارج وبرهناي الخارجان على ما في آخر يعني ادعى اثنان
 عينا في يد آخر كل منهما يزعم انها له واقاما البينة قضى به لهما بطريق الاشتراك بينهما المار
 ان رجلين اختصما الى رسول الله عليه السلام في ناقة واقاما كل منهما البينة فقضى بينهما نصفين
 وبرهنا على الشراء منه اي من الآخر فكل نصفه ببدله او تركه يعني اذا كان عبدا فرجل
 ادعى اثنان كل منهما انه اشتراه منه واقام بينة بلا توقيت فكل منهما بالخيار ان شاء
 اخذ نصف العبد بنصف الثمن الذي شهد به بئنته ورجع على البايع بنصف ثمنه
 ان كان دفعه لاستوائهما في الدعوى والحجة كما لو كان دعواهما في الملك المطلق واقاما البينة
 وان شاء ترك لان شرط عقد الذي يدعيه وهو اتحاد الصفقة قد تغير عليه ولعل رغبته
 في تلك الكلفة لم يحصل فبرده وياخذ كل الثمن ويترك احدهما بعد القضاء لم ياخذ الاخر كله
 يعني اذا قضى القاضي بينهما بنصفين فقال احدهما لا اختار لم يكن للاخر ان ياخذ جميعه لانه
 صار مقضيا عليه بالنصف فانقسخ العقد فيه والعقد لو انقسخ بقضاء القاضي لا يعود
 الانجديد ولم يوجد وذكر بعض الشارحين ناقلا عن مبسوط شيخ الاسلام خواهر زاده
 انه لا خيار وهو الظاهر كذا في العناية وهو اي ما ادعاه الشخصان للسابق ان ارجاى
 انه ذكر كل منهما تاريخا وهو الاول منها لانه اثبت الشراء الى زمان لا ينازعه فيه فادفع الاخر به

ولذي يدان لم يورثا اي ان لم يذكر تاريخا لكنه في واحد هما فهو اولى لان تمكنه من قبضه
بدل على سبق شرائه وتحقيقه يتوقف على مقدمتين احدهما ان الحادث يضاف الى اقرب
الازمان والثانية مع ان ما مع البعد بعدية زمانية فهو ابعد اذا تقررت فقبط القابض
وشراؤه غير حادثان فيضافان الى اقرب الاوقات فيحكم بشيئهما في الحال وقبض القابض
مبنى على شرائه ومتاخر عنه ظاهر فكان بعد شرائه ويلزم من ذلك ان يكون شراء
غير القابض بعد شراء القابض فكان شراؤه اقدم تاريخا وقد تقدم ان التاريخ المقدم اولى
او ارجح احدهما يعني ان المدعى لذى اليد ان تاريخ احدهما لان التاريخ حالة الانفراد غير معبر
كما مر في قبلي الدال على سبق الشراء كما عرفت ولذي وقتان وقت احدهما فقط
لشئ ملكه في ذلك الوقت مع احتمال الاخر ان يكون قبله او بعده فلا يقضى له بالشك
بلايدلها بان كان المبيع في يد ثالث يعني اذا ذكر بيته الحاجة وقتا فذو اليد اولى ان يذكر الوقت
لا يروى احتمال سبق ذي اليد لان تمكنه من قبضه بدل على سبق شرائه الا ان يشهد به هو الحاجة
ان شراؤه قبل شراء صاحب اليد اذ ينتقض بها اليد لان الصريح يفوق الدلالة وعلى كاح عطف
على قوله على ما في يد اخر يعني ان بيت كل من الخارجين ان هذه المرأة زوجته سقطا الى البرهانان
ان لم يورثا او استوى تاريخيهما لتعذر القضاء بهما اذ النكاح لا يقبل الاشتراك في
لمن صدقته منهما لان النكاح مما يحكم بتصادق الزوجين فيرجع الى تصديقها فيجب
اعتبار قولها ان احدهما زوجها الا ان يكون المرأة في بيت الاخر او دخل بها فيكون هو اولى
ولا يعتبر قولها لان تمكنه من نقلها او من الدخول بها دليل على سبق عقد الا ان برهن الاخر
انه تزوجها قبله فيكون هو اولى لان الصريح يفوق الدلالة فالاحاصل انهما اذا تنازعا
في امرأة واقاما بيته فان تاريخا وتاريخ احدهما اقدم وكان هو اولى واذا لم يورثا او استوى
تاريخهما فان كان مع احدهما قبض كالدخل بها او نقلها الى منزله كان هو اولى ولم يوجد
شئ من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وان صدقت غير ذي البرهان فهي له لما عرفت ان النكاح ثبت
اذا صدقت احد البترهتين وان صدقت غير ذي البرهان فهي له لما عرفت ان النكاح ثبت
بتصادق الزوجين فان برهن الاخر قضى له لانه اقوى من التصديق ثم لا يقضى لغير

اذ لا شئ اقوى من البرهان الا اذا ثبت سبقة لان البرهان مع التاريخ اقوى من البرهان
بدونه كما لا يقضى بحجة الخارج على ذي يد ظاهر النكاح الاباشاته اي اشبات سبق نكاحه على كاح
ذو اليد والشراء والمهر اولى من هبة وصدقة مع قبض يعني اذا ادعى احدهما شري من شخص
وادعى آخر هبة وقبضا من ذلك الشخص واقاما البيته ولا تاريخ معهما كان الشراء اولى
لانه اقوى كونه معاوضة من الجانبين ومثبتا للملك في نفسه بخلاف ما اذا اختلف
الملك لهما وكان معهما تاريخ حيث لا يكون الشراء فيه اولى اذ عند اختلاف الملك يصير كل منهما
حضا من ملكه لحاجته الى اثبات الملك فيهما لذلك سواء وفيما اذا اتحد الملك لا يحتاجان
الى اثبات الملك له لشئونه باقائهما وانما يحتاجان الى اثبات سبب الملك لانفسهما وفيه تقدم
الاقوى وفيما اذا كان فيهما تاريخ والمالك لهما واحد كان لا قدمهما تاريخا لشئونه ملكه في وقت
لا ينادعه فيه احد بخلاف ما اذا كان الملك مختلفا حيث لا يعتبر منه سبق التاريخ كما سيأتي
ان شاء الله تعالى وكذا الشراء والصدقة مع القبض في جميع ما ذكر من الاحكام وانما كون المهر اولى
من هبة وصدقة مع قبض فعناء ان رجلا ادعى عبدا مثلا في يد آخراته هبة له او صدقة
عليه وقبضا وادعت امرأة ان ذي اليد تزوجها على ذلك العبد وقبضته كان المهر اولى لانه كالشراء
اذ كل منهما عقد معاوضة ينسب للملك بنفسه وهرهن معه اي مع قبض اولى من هبة معه
استحسانا والقبول كون الهبة اولى لانها تثبت للملك والرهن لا يثبت وجه الاستحسان
ان المقبوض بحكم الرهن مضمون وبحكم الهبة غير مضمون وعقد الضمان اقوى لان بيته اكثر اثباتا
بخلاف الهبة بشرط العوض لانه بيع انتهاء والبيع ولو بوجه اقوى من الرهن برهن خارجا
على ملك مطلق مورخ او شراء مورخ من واحد غير ذي يد اخر زبدها عا اذا برهنها
على ما في يد اخر كما مر او برهن خارجا على ملك مطلق مورخ وذو يد على ملك اقدم
تاريخا فالسابق اولى لانه اثبت انه اول المالكين ولا يتلقى الملك الا من جهته ولو برهنها
على شراء متفق تاريخيهما من اخر او وقت احدهما فقط قضى لهما نصفين في الصوتين
اما في الاولى فلان كلاهما يثبت للملك لبايعه وملك بايعه مطلق ولا تاريخ فيه فصار
كما اذا حضر المتبايعان فاذا عيا الملك بلا تاريخ فيكون بينهما نصفين واما في الثانية

فلان توفيت احدهما لا يدل على سبق الملك لجوان يكون الآخر اقدم بخلاف ما اذا كان
 الواحد بايعا لانهما اتفقا على قدم الملك لا يتلقى الامن جهته فاذا اثبت احدهما تاريخا
 يحكم به له خزينتين ان غير تقدمه ولم يتبين برهن خارج على الملك وذو اليد على الشراء
 منه بان كان عبدا مثلا فيد ريد فادعاه بكماله ملكه وبرهن عليه وبرهن زيد على الشراء
 منه فذو اليد والى لان الخارج اذا اثبت اولوية الملك فذو اليد يتلقى الملك منه ولا تنافي
 فيه فصارت كما اذا اقر بالملك له ثم ادعى الشراء منه وكذا ان برهن كل من الخارج وذو اليد
 على النتائج ونحوه وهو كل سبب للملك لا يتكرر فانه في معنى النتائج كالنسخ في باب ينسخ الامر
 كسبج النيا القطينة وغزل القطر وحلب اللبن واتحاد الجبن واللبد والموعزى وعجز الصوف
 ونحوها وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى النتائج فيقضى به للخارج كملك المطلق وهو مثل
 والبنا والغرس وزراعة الحنطة والمحبو فان اشكل يرجع الى اهل الخبرة لانهم اعرف به فان اشكل
 عليهم قضى به للخارج لان القضاء ببينة هو الاصل والعدل عنه بحديث النتائج فاذا لم يعلم
 يرجع الى الاصل ولو كان النتائج ونحوه عند بايعه فان كلامهما اذا اتفق الملك من رجل واقام
 البينة على سبب ملك عنده لا يتكرر فهو بمنزلة اقامتها على ذلك السبب عند نفسه فذو اليد
 اولى من الخارج لان بينته قامت على اولية ملكه فلا يثبت للخارج الا بالتلقى منه الا اذا ادعى
 الخارج عليه فعلا قال في الذخيرة الحاصل ان بينته ذى اليد على النتائج انما يرجع على بينته الخارج
 على النتائج او على مطلق الملك بان ادعى ذى اليد النتائج وادعى الخارج النتائج او ادعى الخارج
 ملكا مطلقا اذا لم يدع الخارج على ذى اليد فعلا نحو الغصب او الودعة او الاجارة او الرهن
 او العارية او نحوها فاما اذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك بينته الخارج اولى وانما قال
 في رواية لما قال في العمادية بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه ابو الليث في باب دعوى
 النتائج من المبسوط ما يخالف المذكور في الذخيرة فقال دابة في يد رجل اقام بينته انها دابته
 اجرها من ذى اليد واعارها منه او رهنها منه اياه وذو اليد اقام بينته انها دابته تحت
 عنده فانه يقضى بها لذي اليد لانه يدعى ملك النتائج والآخر يدعى الاجارة او الاعارة والنتائج
 اسبق منها فيقضى لذي اليد خلافا وهذا ما نقل عنه ولو برهن احدهما من الخارج وذو اليد

في يد رجل اقام بينته انها دابته تحت عنده فانه يقضى بها لذي اليد لانه يدعى ملك النتائج والآخر يدعى الاجارة او الاعارة والنتائج اسبق منها فيقضى لذي اليد خلافا وهذا ما نقل عنه ولو برهن احدهما من الخارج وذو اليد

في يد رجل اقام بينته انها دابته تحت عنده فانه يقضى بها لذي اليد لانه يدعى ملك النتائج والآخر يدعى الاجارة او الاعارة والنتائج اسبق منها فيقضى لذي اليد خلافا وهذا ما نقل عنه ولو برهن احدهما من الخارج وذو اليد

على الملك والآخر على النتائج فذو النتائج اولى لان برهانه قام على اولية الملك فلا يثبت
 للآخر الا بالتلقى منه برهن كل من الخارج وذو اليد على الشراء من الاخرى صاحبه بلا وقت
 سقطا وترك في يده عند حنيفة وادبوف ومحمد بن يقضي بالبنتين ويكون للخارج
 لا مكان العمل بهما بان يجعل ذى اليد كانه اشترى من الآخر وقبض ثم باع لان القبض دليل الشراء
 كما في ولا يعكس لان البيع قبل القبض لا يجوز عنده وان كان في العقار ولهما ان الاقدام على الشراء
 اقرضه بالملك له فصارت كما اذا قامت على اقرض وفيه التها تريا لاجماع فكذا هنا وان وقت
 البنتين في العقار ولم يثبت قبضا وقت الخارج اسبق يقضى لذي اليد ويجعل للخارج اشترى
 او لا ثم باع قبل القبض من ذى اليد فهو جائز في العقار عندهما وعند محمد يقضى بالخارج والابن
 عنده يبيع قبل القبض فيبقى على ملكه وان اثبت قبضا قضى لذي اليد بالاجماع لكون البيعين
 جازين على القولين وان وقت ذى اليد اسبق يقضى للخارج فيجعل كان ذى اليد شراؤه وقبض ثم باع
 ولم يسلم او سلم ثم وصل اليه بسبب آخر ولم يخرج بكرة الشهود والاعدلية يعني اذا اقام
 احد المدعين شاهدين والاخر اربعة مثلا واحدهما عدلين والاخر عدلين فيهما سواء اما الاول
 فلان الترجيح لا يقع بكرة العلل حتى لا يخرج القياس بقبيل آخر وكذا الحديث واما الشافى
 فلان المعتمد في الشاهد اصل العدالة ولا حد للاعدلية فلا يقع الترجيح بها ادعى احد جازين
 نصف دار والاخر كلها بغير اذ كانت دار في يد رجل ادعاهما اثنان احدهما كلها والاخر نصفها
 وبرهنا فالربع الاول والباقي وهو ثلثة ارباع للشافى عند حنيفة ثم فان صاحب النصف
 لا ينافى الاخر والنصف الاخر في له فصارت منازعة في النصف الاخر فينصف بينهما
 وعندهما بينهما اثلاثا فدعى الجميع باخذ سهمين ومدعى النصف سهم واحد فقسم بينهما
 اثلاثا وان كانت الدار معهما اربعة يديهما فله للشافى وهو مدعى الكل لانه اذا برهن كان
 نصفها له على وجه القضاء وهو الذى كان بيد صاحبه اذا اجتمع فيه ببنتين النتائج
 وبينة ذى اليد وبينة الخارج اولى فقضى له بذلك ونصفها لاعدل وجه القضاء وهو
 الذى كان بيده لان صاحبه لم يدعه ولا قضاء بلا دعوى فيترك في يده برهنا على نتائج
 دابة اى تنازع في دابة واقام كل منهما البينة انها تحت عنده او عند بايعه مطلقا

في يد رجل اقام بينته انها دابته تحت عنده فانه يقضى بها لذي اليد لانه يدعى ملك النتائج والآخر يدعى الاجارة او الاعارة والنتائج اسبق منها فيقضى لذي اليد خلافا وهذا ما نقل عنه ولو برهن احدهما من الخارج وذو اليد

كانها اتفاقا وادعيا
الوديعة

اي سواء كانت في يديهما او في يدا احدهما او في يدي ثالث لان المعنى لا يختلف ذكره الزيلعي وادعيا
قضى لمن وافق سنها ووقته بشهادة الظاهر وان اشكل اي من الدابة بان لم يوافق التاريخين
فلهما اي قضى لهما بها لان احدهما ليس باولى من الآخر ان لم يكن في يدا احدهما فقط بان كانا
خارجين والذبة في يدي ثالث او في يديهما والاى ان كان في يدا احدهما فله اي قضى به الذي يلبس
لان الامر لما اشكل سقط التاريخان فصارت كانهما لم يورخا ذكر الزيلعي وان خالف سنها التوطين
بطلت البينة ان لم يور كذب الغير يقين فيترك في يد من كانت في يده كذا في الهداية والكاف
وفي الزيلعي والاصح انها لا تبطل ان بل يقضى بها بينهما ان كانا خارجين او كانت في يديهما و
ان كانت في يدا احدهما يقضى بها لذي اليد لان اعتبار ذكر الوقت لحقهما وحققهما هنا فاسقاط
اعتبار لان في اعتباره اسقاط حقا فلا يعتبر فصارت كانهما ذكر التنازع من غير تاريخ وفيه
صاحب اليد اولى وان كانت في يدا احدهما والا فلا يثبت بينهما كما اذا اشكل في موافقة سنها احد التاريخين
وهكذا ذكر محمد بن جرح والاول ذكر الحاكم وهو قول بعض المشايخ وليس بشي ولهذا نقلت كانت
لها يشتركان فيها يقضى بها لو كان المدعيان خارجين او ذوي يد ولو في يدا احدهما كانت له لما ذكر
برهن احدهما على غصب شي والآخر على ايداعه نصف اي اذ كان عين في يد رجلين فبرهن احدهما
على الغصب والآخر على الوديعة يقضى بها بينهما انصفين لان الوديعة نصبر غصبا بالجمود
حتى يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع الى الوفاق بخلاف ما اذا خالف بالفعل بالجمود
ثم عاد الى الوفاق كما تقر في موضعه ادعى المالك في الحال وشهد الشهود ان هذا في ملكه قبل
يعني اذا ادعى المالك في الحال وشهد الشهود ان هذا العين كان في ملكه يقبل ان يشهادتهم
تثبت المالك في الحال والماضي وما يثبت في زمان يحكم به قائه ما لم يوصل اليه الزيل كذا في العمادية
نقل من المحيط الركب واللايس وفي من اخذ الحمام والكم اذا تنازع في دابة احدهما ركبا
والآخر متعلق بالحمام او تنازع في ثوب احدهما لابس والآخر متعلق بكمه لان الركب
اولى من المتعلق بالحمام والكم لان تصرفهما اظهر اختصاصه بالملك فكانا صاحبي يد
والمعلق خارج وذو اليد اولى واما اذا اقام البينة فيبنيها الحاج اولي الامر مراد ومن في الشرح
اولى من يديفه لان تمكنه من ذلك الموضع دليل على تقدم يده بخلاف ما اذا كانا ذكابين

على الشرح

على الشرح حيث تكون بينهما الاستواء في التصرف ولو تعلق احدهما بغيرها والآخر بمسك
بالحمام كان للممسك اذ لا يمسك الحمام غالبا الا للمالك بخلاف التعلق بالذنب وذو حمامها
اولى من متعلق بكونه اي اذا تنازع في دابة وعليها حل احدهما والآخر كوزن الاول والى لانه
اكثر تصرفا فيها وينصف المساطين جالسته والمعلق به بحكم الاستواء بينهما لا بطريق
القضاء لان الجلوس ليس بيد عليه بل اليد تكون بكونه في بيته ونقله من موضعه بخلاف
الركوب واللبس حيث يكون بها غاصبا شوت يده عليه ولا يصير غاصبا بالقعود على اي
من معه اي في يده ثوب وطرفه مع الآخر حيث ينصف بينهما الا يدل كل منهما ثابت فيه وان كان
يواحدهما في اكثر ولا يخرج به لما قران الترجيح لا يكون بالاكثارية لا هدية اي لا يكون هدية
مع الآخر حتى لو كانت معه لا يوجب التخصيص لانها ليست بثوب لانها غير منسوجة
فلا يمكن فيه شيء من ثوب فلم يراحم الآخر بخلاف جالسي دار تنازع فيها حيث لا يقضى
بها بينهما لا بطريق الترتك ولا بغيره لان الجلوس لا يدل على الملك الحايط من جذوعه عليه ومتصل
اتصال تجميع الاتصال نوعان احدهما اتصال ملازمة وهو ان يلازم احدهما الطرفين
بالآخر والثاني اتصال تجميع وهو ان تكون لبنات الحايط المتنازع فيه متداخلة في اتصال
لبنات الحايط الذي لا نزاع فيه وان كان الحايط من خشب فالترجيع ان تكون اطراف خشبات
احدهما مركبة في الآخر وهذا هو المراد ههنا لانه شاهد ظاهر لصاحبه لان الظاهر
انه هو الذي بناه مع حايطة او متداخلة انصاف للبنات واطراف خشبات الانتصاف
الا عند بناء الحايطين معا فكان اولى وكذا اذا كان لاحد المتنازعين جذوع على الحايط
كان له لان صاحب الجذوع مستعمل الحايط بما وضع له الحايط وهو وضع الجذوع عليه
للمن عليه هراوى وهي خشبات توضع على الجذوع ويلقى عليها التراب فانها غير معتبرة وكذا
البورى لانه لم يكن استعماله وضعها الحايط لا يبنى لها بل التسقيف وهو لا يمكن على الهراوى
والبورى بل من الجارين او تنازع اي عني اذا تنازع في حايط واحدهما عليه هراوى وليس
للآخر عليه شيء فهو بينهما ولا يختص به صاحب الهراوى وذو بيت من دار كذا بيوت منها
في حق ساحتها يعني اذا كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في يد زيد والبيت السابقة

ان يكون

في يد عمر وفيها الساحة تكون بينهما حال كونها نصفين لا سواء في استعمالها وهو
 المرور فيها والرضى وكسر الخط ووضع الامتعة ونحو ذلك فصارت نظير الطريق
 بخلاف الشريعة اذا تنازع فيه فانه بقدر الارض اي بقسم بينهما بقدر ارضيهما الا ان الشريعة
 يحتاج اليه لاجل سقي الارض فعند كثر الارض تكثر الحاجة اليه برهنها اي خارجا
 على يد ارض اي على ان لكل منهما يد فيها قضى بيدهما لان اليد فيها غير مشاهدة فتعذر
 احضارها والبيينة تثبت ما غاب عن علم القاضى ولو برهن عليه احدهما او كان تصرف
 فيها بان يبن فيها او يبنى وحفر قضى بيده اما الاول فلقيام الحجة فان اليد حق مقصود
 واما الثاني فلوجود التصرف والاستعمال فيها صبي يعبرى يتكلم ويعلم ما يقول
 قال فاحرق القول له لانه اذا كان يعبر عن نفسه فهو في يد نفسه فلا يقبل دعوى
 احد عليه انه عبد عند انكاره الابينة كالبالغى فان قال ناعبد فلان وهو غير ذي اليد
 قضى لمن معه يعنى ذاليد لانه اقر انه لا يد له حيث اقر على نفسه بالرق فكان ملكا لمن
 في يده كالعقار فان قيل الاقرار بالرق ضار فكان الواجب ان لا يعتبر في حق الصبي قلنا
 الرق لم يثبت بقوله بل يدعى ذاليد لعدم المعارض لدعوى الحرية لانه لما صار في يد المدعى
 بقى كالعقار في يده فيقبل اقراره عليه فلو كبر وادعى الحرية تقبل اي دعواه بالبيينة
 لان التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة دعوى الحرية كما سبق تحقيقه ان شاء الله تعالى
باب دعوى النسب اعلم ان الدعوى نوعان احدهما دعوى الاستيلاد وهو
 ان يكون العلق في ملك المدعى والثاني دعوى التحرير وهي ان لا يكون في ملك المدعى
 والاول اولى لانه سبق لاستناده الى وقت العلق واقتصار دعوى التحرير على الحال
 وسبب توضيحه ان شاء الله تعالى امة فولدت لاقل من ستة اشهر منذ بيعت فادعاه
 ثبت نسبه وامتنها وقال ذفر والشافعي لا يثبت لان بيعه اقر منه بانها امة فالدعوى
 يصير مناقضا ولنا ان مبنى النسب على الخفاء فيبقى فيه التناقض كما سذكر مقل
 دعوته اذا ثبت بالعلق في ملكه بالولادة للاقل فانه كالبيينة العادلة في اتيان
 النسب منه والظاهر عدم الزمانها وامر النسب على الخفاء فقد بطل المران العلق ومنه

هذا هو الحق في دعوى النسب
 لا يجوز ان يدعى النسب
 الا في هذه الحالة
 ولا يجوز ان يدعى النسب
 الا في هذه الحالة

ثم يظهر انه منه فكان عذرا له في اسقاط اعتبار التناقض واذا صح الدعوى استند
 الوقت العلق فيظهر انه باع ام ولد فيبيع البيع لعدم جواز بيع ام الولد ويرد الثمن
 لان سلامة الثمن مبنية على سلامة البيع بخلاف دعوى البائع لعدم انعقاد العلق
 على ملكه اذا كان له حق التملك على ولده وقد زال ذلك بالبيع واذا ادعاه المشتري قبله
 ثبت نسبه منه ويحمل على انه نكحها واستولدها ثم اشتراها ولو ادعاه معه اي مع البيع
 او بعده لا يثبت نسب المشتري لان دعوى البائع دعوى استيلاد تكون اصل العلق
 في ملكه ودعوى المشتري دعوى تحرير اذا اصل العلق لم يكن في ملكه والاول اقوى لما مر
 كذا اي يثبت النسب من البائع ان ماتت الام فادعاه البائع وقد ولدت لاقل وبأخذه و
 ويرد للمشتري الثمن لان الولد هو الاصل في النسب لانها تنفذ الحرية منه الاترى الى قوله
 عليه السلام اعترفوا ولدها فان ثبت لها حق الحرية وله حقيقة الحرية اقوى من الحق فيستنعى
 الادنى ولا يضره فوات البيع بخلاف الولد فانه اذا مات دون الام فادعاه البائع وقد ولدت
 للاقل لم يثبت نسبه لاستنفاده بالموت عن النسب ولم تنص ارم ولد لان الاستيلاد فرع النسب فلو ثبت
 لكان اصلا وهو باطل بخلاف بيعه فانه اذا باع عبدا ولو عنده ثم باعه للمشتري من آخر ثم
 ادعاه البائع الاول انه ابنه فهو ابنه وبطل البيعان لان اتصال العلق بملكه كالبيينة العادلة
 والبيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوى لا يحتمل فينقض البيع لاجله واعتاقها اي اعتاق
 المشتري الام وولدها كونهما حتى لو اعتق الام لا الولد فادعى البائع الولد انه ابنه صحى دعواه
 ويثبت نسبه منه ولو اعتق الولد لا الام لم تصح دعوته لاني حق الولد ولا في حق الام اما
 الاول فلا الوصحى بطل اعتاقه والعق بعد وقوعه لا يحتمل البطلان واما الثاني
 فلا اتباع له فاذا لم تصح في حق الاصل لم تصح في حق تابع ضرورة والتدبير كالاتفاق لانه
 ايضا لا يحتمل النقص كشوت بعض آثار الحرية كما متاع القليلك للغير فيما اذا اعتق المشتري
 الام او برها يرد البائع على المشتري حصته من الثمن عندها وعند بر ذلك الثمن في الصحيح
 كما في المتن في الهدية وذكر في المسوطير حصته من الثمن لاحتضنها بالاتفاق ووفقا لهذا
 بين الموت والعتق بان القاضي كتب البائع فيما يزعم حيث جعلها معتقة من المشتري فبطل زعمه

ولم يجد التوكيد في فصل الموت فيؤخذ برحمته فيسترد بحضتها ايضا كذا في الكافي
ولو ولدت اكثر من سنتين من وقت البيع لم تصح دعوة البائع اذ لم يوجد اتصال العلوق
بملكه يقينا وهو الشاهد او الحجة وصدق المشتري اي صدق المشتري البائع ثبت النسب
اذ عدم ثبوته لرعاية الحق واذا صدق زال ذلك المانع ولم يبطل بيعه للحزم بان العلوق
ليس في ملكه فلا يثبت حقيقة العلق ولا حقه لانه دعوة تحرير وغيره لما لك ليس من اهل
وكانت ام ولد نكاحا هي ام ولد من زوجها فملكها او امه ملكها زوجها فولدت فادعى
الولد ولولدت فيما بين الاقل والاكثر وصدقه اي المشتري كان الحكم كالقول يعني ثبت
نسبه وامتهما وينسخ البيع ويرد الثمن ثم لما بين حكم ولد امه ولدت بعد ما باعها ثم ادعاه
اذا كان بين حكم ولد ولد عند بقوله باع المولود عنده فادعاه بعد بيع مشتريه
ثبت نسبه ورذيعه لان اتصال العلوق بملكه كالبينة كما قرع البيع بحمل النقص
وماله من حق الدعوة لا يحتمل فينقض البيع لاجله كذا لو كانت ولدا ورهنة واجره
او كانت الام او رهنها او اجرها ثم زوجها ثم عارها حيث ثبت النسب وترد هذه التصرفات
بخلاف الاعتاق على ما قرع باع احد توأمين وهما ولدان بين ولادتهما اقل من ستة اشهر فيكونان
من ماء واحد لا يتصور علوق الثاني حادثا ان حمل اقل من ستة اشهر والعلوق على العلوق
متعد لانها اذا حبلت ينسب في الرحم واذا كان كذلك فاذا ادعى نسب احدهما يثبت
نسبهما من لانها لا ينفصلان نسباً فثبوت نسب احدهما يستلزم ثبوت نسب الآخر
علوقها وولادتهما عنده واعتقه مشتريهما ادعى البائع الاخر ثبت نسبهما منه وبطل
عتق المشتري لان الذي عنده يظهر انه حر الاصل فاقضى كون الاخر كذلك ايضا الاستحالة
كون احدهما حر الاصل والاخر رقيقا وقد خلفا من ماء واحد وكان المشتري هذا نقض الاعتاق
بامرفوقه وهو حرية الاصل قال للصبي هذا الولد مني ثم قال ليس مني ثم قال هو مني يصح
اذا اقر بان ابنه يعلق حق المقر والمقر له اما حق المقر له فانه يثبت نسبه من رجل معين حتى
ينتفي كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال هذا الولد ليس مني لا يملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصديق
يصح ولو قال هذا الولد مني ثم قال ليس مني لم يصح النفي لان النسب يثبت واذا ثبت لا يستفي بالنفي

وهذا اذا صدقه الابن اما بغير التصديق فلا يثبت النسب لانه اقرار على الغير بانه حر مني
لكن اذ لم يصدق الابن ثم عاد الى التصديق يثبت النسب لان اقرار الابن لم يبطل بغير تصديق الابن
ثبت النسب ولو انكر الابن الاقرار فاقام الابن البينة انه اقر في ابنه يقبل بينته والاقرار
بانه ابن مقبول لانه اقرار على نفسه بانه جزؤه واما الاقرار بانه اخوه لا يقبل لانه اقرار
على الغير كذا في العمادية قال للصبي هو ابن زيد قال هو ابن لي لم يكن ابنه وان وصله محمد زيد
بنوته وهذا عندنا خيفة وقال اذا جحد زيد بنوته فهو ابن للمولى واذا صدقه زيد ولم يدبر
تصديقه ولا نكاحه لم تصح دعوة المقر عندهما لان الاقرار بالنسب ان يدبر زيد فصارت كان
لم يكن والاقرار بالنسب يرتد بالردة وان لم يحتمل النقص وله ان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوته
والاقرار بمثله لا يرتد بالردة اذ تعلق به حق المقر له حتى لو صدقه بعد التوكيد يثبت النسب منه
وايضا تعلق به حق الولد فلا يرتد المقر له قال له اي صبي في يدك وكافر مسلم هو عبدك
وكافر هو ابنك كان ابنا وحر ان ادعى معا لانه يكون حرا حال اسلامه لا يظهر رد لابل
التوحيد لكل عاقل وفي العكس ثبت الاسلام تبعا ولا يحصل له الحرية مع عجزه عن تحصيلها
وان سبق دعوى مسلم عبد له كذا في النهاية وان ادعى البينة كان ابنا للمسلم لاستوائهما
في دعوة البينة وترجح للمسلم بالاسلام وهو اولى بالصبي لحصول الاسلام له حال التبعا
لا يبعد قال زوج امرأة لصبي معها هو ابني من غيرها وقالت هو ابني من غير فهو ابنيها
لو كان غير معتبر والاى ان كان معتبرا فهو من صدقه لان كلا منهما اقر للولد بالنسب ودعى
ما يبطل حق صاحبه فيصح اقرارها له ولا يبطل حق صاحبه بتجردها قولها ولا يخرج
احدهما عن الآخر لا استواء ايديهما فيه وقيام ايديهما وقيام الفرائض بينهما دليل ظاهر على انه
ادعت ذات زوج بنوة صبي لم يخرج حتى شهد امرأة على الولادة لانها تدعى بحمل النسب
على الغير فلا يصدق الابحجة بخلاف ادعاه الرجل فان فيه تحميل النسب على نفسه ثم شهادة
القابلة حجة فيها لان الحاجة اليقين الولد ان النسب يثبت بالفرائض القايمة وان كانت
معتدة لزوم حجة تامة عندنا خيفة وهي رجلان او رجل وامرأتان اذا كان هناك
رجل ظاهر واعتراف من قبل الزوج وقال لا يكتفى في الجمع شهادة امرأة واحدة وقد مر في الطلاق

ولولا النكاح والعدة كان ابنها اى ان لم تكن ذات زوج ولا معتدة ثبت النسب منها بقولها
 لان فيه الزمان على نفسها كما في الرجل ولدت امه تزوجها اى رجل على انها حرة واشترها
 او انها حرة واستحققت يعني من وطئ امرأة معتدة على ملك يمين او نكاح فولدت ثم استحققت
 الوالد لزم الاب قيمة الولد باجماع الصحابة ولان النظر من الجانبين واجب فجعل الولد
 حراً الاصل في حقايبه ورفيقا في حق مدعيه نظراً لها ثم الولد حاصل في يده بلا تعدد منه
 فلا يضمنه الاب بالمنع كما في ولد المفصولة فلذا يعتبر قيمته يوم بخاصم لانه يوم المنع وهو حر
 لما قرأه خلق من ماء الخمر ولم يرض الوالد برقبته كما رضى في الامة للنكوحه بعزل زوج امه
 برضا المولى فهو رضى في الامة للنكوحه وان مات فلا شئ على يده لانعدام المنع وبرته اى
 يكون الاب وارثا له لانه حر الاصل في حقايبه فان ترك يكون ميراثا لابييه وان قتله ابوه
 او قتله غيره واخذ ابوه دية غرم ابوه قيمته في صورتين اما في الاولى فلتحقق المنع من الاب
 لقتله واما في الثانية فلسلامة الولد له اذ الدية بدل المحل شرعاً فصار الولد سالماً له
 بسلامتها فيغرم قيمته المستحق كما لو كان حياً ورجع بها اى بالقيمة التي ضمنها كتمها اى
 كما يرجع بثمن الجارية على بايعه اى بايع الولد يبيع امه لانه ضمن له سلامته لانه جزئ البيع
 والبائع يضمن للمشتري سلامة المبيع بجميع اجزائه لان الغرور يستلزم الابا بالعقر اى
 لا يرجع به عليه لانه لزمه باستيفاء منافعها وهي ليست من اجزاء المبيع فلم يكن البائع ضامناً
 لسلامته **فصل** الاستشراء والاستيهاب والاستيداع والانتجار اى طلب شراء شئ
 مرغوب وطلب هبته منه وطلب ابداعه عنده وطلب اجارته له بمنع دعوى الملك
 للطالب لان كلامها اقرار بان ذلك الشئ ملك لذي اليد فيكون المطلب بعد تناقضا
 والاستنكاح في الامة بمنعها اى دعوى الملك وفي الحرة بمنع دعوى النكاح كذا في مجمع الفتوى
 ادعى على آخر ما لا فقال الخصم المدعى عليه على وجه الدفع ابرأني عن دعواه وبرهن فادعى ثانيا
 انه اى المدعى عليه اقر بعد البراءة فلو كان قال الخصم ابرأني وقبلته او قال صدقته وذلك
 لم يصح دفع الدفع يعني دعوى الاقرار وان لم يكن قال قبلت البراءة صح لانه يرتد بالبراءة
 بخلاف ما اذا قل ان لم يقل ذلك جاز ان يكون المال عليه لرد البراءة لانه يرتد بالبراءة بخلاف

بنيته في حقايبه
 بنيتها في حقايبه
 بنيتها في حقايبه

بنيته في حقايبه
 بنيتها في حقايبه
 بنيتها في حقايبه

ما اذا قل قبلت البراءة لانه بعد القبول لا يرتد بالبرء كذا في الفتاوى الظهيرية ادعى
 رجل ما لا قال الاخر ما كان لك على شئ فطامعنا نفى الوجوب عليه لما مضى على سبيل الاستغفار
 فبرهن المدعى على الف وبرهن المنكر على القضاء والبراءة قبل هذا اى صار برهان المنكر مقبولا
 وقال في لا يقبل لان القضاء يتلو الوجوب وقد انكره لكان مناقضا فدعواه ولنا ان التوفيق
 ممكن لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا للخصومة الا ان يزيد المدعى عليه بان يقول
 ولا اعرفك او ما اشبهه كقولك لا رايتك ولا جري بيني وبينك مخالطة فلم تقبل
 بينته على القضاء ولا البراءة لتعذر التوفيق اذ لا يمكن بين اثنين اخذ واعطاء وقضاء
 واقضاء ومعاملة بلا اختلاط ومعرفة وقيل يقبل به ايضا نقل القدوري عن اصحابنا
 انه تقبل ايضا المحجب والمخدرة قد يؤذى بالشغب على يده فياومر بعض وكلاهما بارضائه
 ولا يعرفه ثم يعرفه فكان التوفيق ممكنا قالوا هذا اذا كان المدعى عليه ممن يتولى الاعمال بنفسه
 لا يقبل بينته وقيل يقبل بينته على البراءة هذا الفصل باتفاق الروايات لانه يتحقق بلا معرفة
 كذا في العقابة وقال في القضية المدعى عليه قال المدعى لا اعرفك فلما ثبت الحق بالبينه ادعى الاتصال
 لا يسمع ولو ادعى اقرار المدعى عليه بالوصول والاتصال يسمع قال احد الورثة لا دعوى في التركة
 لا يبطل دعواه لان ما ثبت شرعا من حق لازم لا يسقط بالاستسقاط كما لو قال است انا ابنا لابي
 قال است انا وارث فلان ثم ادعى ارضه وبين الجهة صح لما يثبت ان التناقض في موضع الخفاء
 لا يمنع صحة الدعوى قال ذواليد ليس هذا في وحقه وليس ملكي ولا حق في فيه ونحو ذلك
 ولا منازع ثمة ثم ادعاه فقال ذواليد هو لي صح والقول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا
 لاحد لان الاقرار للمجهول باطل والتناقض انما تبطل اذا تضمن ابطال حق على احد ولو كان ثمة منازع
 كان اقراره في رواية وهي رواية الجامع الصغير وفي اخرى لا وهي رواية دعوى الاصل لكن قالوا
 القاضي يسأل ذواليد هو ملك المدعى فان قرره امره بالتسليم اليه وان انكره امر المدعى باقامة البينة
 عليه ولو قاله اى ليس هذا في وحقه الخارج لا يدعى ذلك الشئ بعد التناقض وانما يمنع ذواليد
 على امره بقيام اليد كذا في العمادية ادعى زيد ما لا ولم يثبت فدعاه على آخر لم يسمع كذا في القضية
 اقرار من الغير كما يمنع دعواه لنفسه بمنعها اى دعواه لغيره بوكالة او وصية يعني اذا اقر رجل

المخدرة
 او الامانة المخدرة يدفع الازمنة
 بعض وكلاهما بارضاء الخصم

بما انه لفلان ثم ادعاه لنفسه لم يفتح وكذا اي ادعى بوكالة انه لموكله او وصاية الله لورثة
 موصيه لان فيه تناقضا لان المال الواحد لا يكون لشخصين في حالة واحدة بخلاف برائه
 عن جميع الدعاوى ثم ادعى اي بوكالة او وصية حيث يفتح لعدم التناقض لان برء الرجل عن جميع
 الدعاوى المتعلقة بماله لا يقتضي عدم صحة دعوى ما لا يغيره عن ذلك الرجل وادعى ان نفسه
 ثم ادعى انها وقف عليه سمع كدعواها له اي لنفسه ثم ادعى دعواها لغيره ولو عكس اي ادعى
 انها وقف لفلان ثم ادعى لنفسه لم يجر في رواية وهي رواية قاضي خان وجاز في رواية
 اخرى ان اليد فوق وهي رواية الذخيرة حيث قال فيه من ادعى لغيره بالوكالة او الوصاية
 ثم ادعى لنفسه لا تقبل الا ان يوفق فيقول كان لفلان ثم اشتريته منه ثم اقام البيعة على ذلك
 فيقبل ادعى العسوبة وبين النسب وبرهن الخصم ان النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقرب به
 والانساقط للتناقض وعدم الاولوية برهن انه ابن عمه لايه وامه وبرهن الدافع انه ابن عمه
 لأمه فقط او على اقرار الميت به اي بانه ابن عمه لأمه فقط كان دفعا قبل القضاء بالاول
 لا بعد لتأكيد بالقضاء بخلاف الاول ادعى ميراثا بالعسوبة فدفعه ان يدعي خصمه قبل
 الحكم اقراره مفعول يدعي بانه من ذوى الاحكام اذ يكون بين الكلامين تناقض قال هذا الولد
 متى ثم قال هذا الولد ليس متى ثم قال هو متى صح اذ باقراره بانه منه تعلق حق المقر له اذ ثبت
 نسبه من رجل معين حتى ينتفي كونه مخلوقا من ماء الزنا واذ قال ليس متى هذا الولد لا يملك
 ابطال حق الولد فاذا اعاد الى التصديق يفتح **اقول** قد وقعت العبارة في الاستدلال
 والعمادية هكذا قال هذا الولد ليس متى ثم قال هو متى يفتح اذ باقراره بانه منه الخ الظاهر
 انه سهو من النسخ الاول يدل عليه التعليل الذي ذكره لانه يقتضي ان يكون هنا ثلاث عبارات
 يفيد الاولى اثبات النسوة والثانية نفيتها والثالثة العود الى الاشياء المذكورة فيها العبارات
 فقط ولو عكس اي قال هذا الولد متى ثم قال ليس متى لا يفتح النفي لان النسب ثبت واذ ثبت
 لا ينتفي بالنفي برهن على قول المدعى انما مبطل في الدعوى وشهودي كذبة او ليس عليه
 شيء صح الدفع ولو برهن على قوله بدري كواها اكرم لا اي يصح الدفع اذ لا يلزم منه كذب
 بانهم الخصم المدعى عليه جاء بحظ البراء يعني اذ ادعى رجل على آخر قد ركن المال فاقب له المدعى عليه

ثم قال قد برأت متى عنه وظهر كتاب البراء فقال المدعى نعم كنت برأت ذمتك لكني كنت
 صبياً وقت البراءة فاقول له والبيعة على خصمه لانه لسند في الحالة متنافية للضمان
 فان الخصم اذ التبت بلوغه في ذلك الوقت اندفع كلامه ادعى قيمة جارية مسهكة
 فبرهن الخصم انها حية رأيناها في بلد كذا لا يقبل الا ان يجنيها حية كذا في الذخيرة ادعى الاخوة
 ولم يذكر اسم الجد صح بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فيها ذكر اسم الجد كذا في العمادية
 التناقض في موضع الخفاء لا يمنع صحة الدعوى وقيل يمنع ولهذا الاصل فروع كثيرة ذكر بعضها
 سابقا وسذكر بعضها وذكرها واحد منها فقال فان ادعى الوصية وانكرها الوارث فاقام
 الموصي له بيعة فادعى الوارث الرجوع فيقبل هو الصحيح لان هذا تناقض في طريقه خفاء اذ فعل الموصي
 قد وصى ولم يعلم الوارث ورجع الموصي ولم يعلم به الوارث فجد بناء على ذلك وقيل لا يقبل
 لظاهر التناقض وايضا اذ استأجر دارا وادعى على الاجران هذه الدار ملكي لان كان اشتراها
 لاجلي في صغر وهي ملكي الان واقام البيعة سمع ولا يكون هذا التناقض مانعا صحة الدعوى
 لما فيه من الخفاء لان الاب يتقبل بالبشر للصغير ومن الصغير لنفسه والابن لا علم له بذلك وهذا
 لو اقامت المرأة البيعة على الطلاق فلا تبا بعد خلت نفسها لها ان تسترد بدل الخلع وان كانت
 متناقضة لاستقلال زوجها في ايقاع الطلاق عليها من غير علم لها فانها تبا في ذلك في العمادية
 وغيرها **تدنيب** الكفيل ينتصب خصما عن الاصيل بلا عكس اذ الاصيل لا ينتصب
 خصما عن الكفيل لان القضاء على الكفيل قضاء على الاصيل والقضاء على الاصيل ليس قضاء
 عليه صورته كان لو حل على آخر ألف درهم وله كفيل بامر المطلب فلقى الطالب الاصيل
 قبل ان يلقي الكفيل واقام عليه بيعة ان عليك كذا وفلان كفيل به بامر بك بقض على الاصيل
 بألف درهم ولا يكون هذا قضاء على الكفيل حتى لو لقي الكفيل ليس له ان يأخذ منه شيئا بلا عادية
 البيعة عليه ولو لقي الكفيل ولو ادعى ان لي على فلان ألفا وانت كفيل لي عنه بامره واقام
 البيعة ثبت المال عليه وعلى الغايب وينتصب الكفيل خصما على الاصيل اذ اشترك الدين
 بين شريكين بجهة الارث فاحدهما لا ينتصب خصما عن الاخر عند حيفه بخلاف
 ما اذا اشترك بهما يعني اذا اشترك بينهما بجهة الارث فاحدهما لا ينتصب خصما عن الاخر

لا ينتصب

فادعى الوارث بعد الاول الرجوع
 فان الخفاء فيه لا فرق

وعندنا في يوسف ينصب حضا على كل حال قال محمد ماقاله ابو حنيفة فيس وماقاله ابو يوسف
 احسان ومحمد اخذ بالايستحسان كابو يوسف كذا في المتن ثم على قولهما اذا حضر الغائب
 وصديق الحاضر فما ادعى كان بالخيار ان شاء شارك المدعي فيما قبض ثم يتبعان المطلوب وان
 يتبع المطلوب ويأخذ نصيبه كذا في العادة **كتاب الاقرار** اورده بعد الدعوى
 لان الدعوى ينقطع به ولا يحتاج بعده الى شيء اخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى الشهادة ولهذا
 عقبه بهام هو مشتق من القرار فهو لغة اثبات ما كان متزلا وشرعا اخبارا بخلاف
 عليه لا اثبات له عليه ما سياتي وشرطه سنذكر في انشاء الكلام ان شاء الله تعالى وحكمه ظهور المقر
 بلا تصديق وقبول المقر له فانه ملزم على المقر ما قرره لوقوعه في الاعلى المحررة لان مدلوله
 الصدق والكذب احتمال عقل كما تقر في موضعه الا في نسب الولاد يعني اذا قرر رجل بنو
 غلام مجهول النسب صح اقراره وكذا اذا قرره او امرأة بالو الدين والولد صح وهو
 ان يقر رجل وامرأة بالزوج او المولى حيث يقع بشرط تصديق هؤلاء وسبق تحقيق بيانه وان
 يرد على الاقرار بردة او المقلد الابعد اي بعد تصديقه فانه لا يرتجح لاثبوتة ابتداء عطف
 على قوله ظهور المقر به اي لاثبوت المقر به لانه ليس باقل ملك المقر له المقر له **قول**
 ستر ان الاقرار يحتمل الكذب فيجوز تخلف مدلوله الوضع عنه بخلاف الانشاء كالبيع
 والهبة ونحوها لانه لا يحد بمغلف بقرانه في الوجود فيمتنع فيه التخلف فقد فرع على كون
 حكم الاقرار بالخير ليسم حتى يؤمر بالنسب اليه ولو كان تمليكاً مبتدأ لما صح وثانياً بقوله
 لا الاقرار بطلاق وعق مكرها لقيام دليل الكذب وهو الاكرام ولو كان حكمه شوب
 ما قرره بما كان انشاء يصح لان انشاء امر الاكرام يصح عندنا وثالثاً بقوله ولو ادعاه على اقرار
 ابتداء بان يقول انك اقررت لي بكذا فادفعه لي واجعله اي الاقرار سبباً بان يقول ان عليك
 كذا لانتك اقرت بقلبه لم يسمع عند عامة المشايخ لان نفس الاقرار ليس نافذاً للمالك لما عرفت
 بخلاف دعواه اي الاقرار في الدفع فانهم اختلفوا هل يقع دعوى الاقرار في صرف دفع
 حتى لو اقام المدعي عليه بينة ان المدعى اقرانه لاحق له على المدعي عليه واقام بينة ان المدعى
 اقران هذا العين ملك هذا المدعي عليه هل تقبل قال بعضهم لا تقبل وعامة منهم

انما هو كذا في المتن
 مكرها اي مكرها
 بانفسه اقراره بغير صلح اخر

انما هو كذا في المتن
 مكرها اي مكرها
 بانفسه اقراره بغير صلح اخر

هنا على انه يقبل واجمعوا على انه لو قال هذا العين ملكي وقربه صاحب اليد او قال عليه كذا وهكذا
 اقر به هذا المدعي عليه يصح الدعوى وسمع البينة على اقراره لانه لم يجعل الاقرار سبباً للتجسس
 وهذه الصورة لو انكر هل يخلف على مدم اقراره فيه خلاف بين ابو يوسف ومحمد وفيما يخلف
 لانه لو نكل ثبت الاقرار والقوى على انه لا يخلف على الاقرار وما يخلف على المال كذا في العادة
 ودعا بقوله ولو كذب المقر في اقراره بالمال لم يجل المقر له اخذ المال لا يطلب نفسه اي المقر
 ولو كان حكم الشبوت كان يجل اخذ وهو اي الاقرار حجة قاصرة اما حجة فالان التي عرفت
 قد رجم ما عر اقراره على نفسه بالزنا والغامدية باقرارها فلما جعل الاقرار حجة في الحدود والشرع
 تدبر بالشبهات فلا يكون حجة في غيرها وفي وعلمه نفق جاع لامة وما قصوره فيقصو
 ولاية المقر عن غيره فيقتصر عليه بخلاف البينة فانها تنصير حجة بالقضاء والمقتضا ولاية
 عامة فيقتضي الكل اما الاقرار فلا يقتصر الا القضاء وله ولاية على نفسه دون غيره فيقتصر على
 حتى لو اقر مجهول النسب بالزنا لاجاز ذلك على نفسه وماله ولم يصدق على ولاده وانما اقر
 ومديره ومكاتبه اذ ثبت حق حرية واستحقاقها له ولا يصدق عليهم قر مكلف اي على باع
 خرا وعبد ما دون له بمعلوم متعلق باقراره اي اقراره من الحر والعبد الماذون اما الاول
 فظاهر واما الثاني فلانه ملحق بالاعراض في اقراره لان المولى اذا اقر له فقد رضخ بعقله لدين
 برقبته فكان مستطاعا عليه من جهة مطلقا اي سواء كان نصر ولا يشترط لصحة وتحققه اعلام
 ما صادفه ذلك المنصرف ولا كما سياتي وشرط التكليف لان الضيق والمجون لا يتعلق
 باقراره احكام ولو اقر مجهول صح ايضا لان الحق قد يلزمه مجهولا بان تلف ما لا لا يدري
 قيمته او جرح جرحا لا يعلم ارشها لو كان ذلك المنصرف كالتصريف والتجسس وتصرفا
 لا يشترط لصحة وتحققه اعلام ما صادفه ذلك المنصرف كالتصريف والتجسس والتجسس
 فالجها له لا تمنع تحقق نقيب فان من نصب من رجل ما لا يجوز ولا في كس او اودعه مالا
 وكس صح القصب والتجسس وثبت حكمه بخلاف ما شرط له ذلك فان كل تصرف بشرط
 لصحته وتحققه اعلام ما صادفه ذلك المنصرف فالأقرار به مع الجهالة لا يصح كالبيع
 والابحار فان من اقرانه باع من فلان شيئا او اجر او شرع من فلان شيئا بشئ لا يصح اقراره

انما هو كذا في المتن
 مكرها اي مكرها
 بانفسه اقراره بغير صلح اخر

انما هو كذا في المتن
 مكرها اي مكرها
 بانفسه اقراره بغير صلح اخر

انما هو كذا في المتن
 مكرها اي مكرها
 بانفسه اقراره بغير صلح اخر

ولا يجزى المقر على تسليم شيء ولو زعمه أي المقر مثل الفصيلة أو الوديعة بيان ما جهل بماله
قيمة يعني إذا قال فلان علي حق أو شيء لزعمه أن يبينه بماله قيمة لأنه أخبر عن الوجوب
فدفعته وماله قيمة له لا يجب في الذمة فإذ بين بغير ذلك كان رجوعاً فلا يصح وصدق
المقر يمينه أن ادعى خصمه أكثر منه ولم يبرهن يعني أن المقر إذا بين المجهول بماله قيمة وادعى
المقر له أكثر منه فأن يبرهن عليه حكم به والأصدق المقر يمينه على عدم الزيادة عليه ولم يصح
الإقرار للمجهول إذا لم تحس جهالته بأن يقول هذا العبد لواحد من الناس لأن المجهول لا يكون
مستحقاً وإن لم تحس بأن إقراره غصب هذا العبد من هذا أو من هذا فإنه لا يصح عند الشرعي
لأنه إقرار للمجهول لأنه لا يفيد وقيل يصح وهو الأصح لأنه يفيد وصول الحق إلى المستحق لأنها
إذا اتفقا على اخذ فلهما حق الأخذ ويقال له بين المجهول لأن الإجمال من جهة بيان الحمل
على الحمل وصار كما لو اعتق أحد عبديه وإن لم يبين إجماع القاض على البيضا أيضاً الحق
إلى المستحق كذا في الكافي كذا إشارة إلى عبده ما دون له في قوله أقر مكلف أو عبداً ما دون له
محمولاً فإلزاماً له فيه كحد وقود يعني أن إقراره به صحيح لأن إقراره عهد موجباً لتعلق الدين
برقبته وهي مال المولى فلا يصدق عليه التهمة وقصور المحجة بخلاف ما دون له لأنه مستطاع
على الإقرار من جهة المولى لأن الإذن بالتجارة إذن بما يلزمها وهو دين التجارة بخلاف القود والتجدي
لأنه سبق على أصل الحرية فيها إلا أنها من خواص الأدمية ولهذا لا يصح إقرار المولى عليه بالحد
والقود فيؤخذ به الآن ولا يؤخر إلى العتق وكذا محمولاً فإلزاماً له التهمة كالمال نظر إلى أصل
الأدمية فيؤخر إلى عتقه رعاية لمحق المولى ولزم في على مال درهم يعني لا يصدق وأقل
منه لأنه لا يعدم إعادة ولزم في على مال عظيم نصاب في مال الزكوة وقد نصاب
قيمة في غيره أي غير مال الزكوة لأن النصاب عظيم يعني لا يصدق في أقل من مائة درهم في الفضة
وأقل من عشر من مثقال الذهب وفي أقل من خمس وعشرين في الإبل وفي أقل من قدر النصاب
قيمة في غير مال الزكوة لأن النصاب عظيم حتى صار صاحبه به غنياً ولزم في على أموال عظام
ثلاث نصاب من جنس ما سماه اعتباراً لاد في الجمع حتى لو قال من الدرهم كان ستاً درهم
وفي درهم ثلاثة اعتباراً لاد في الجمع وفي درهم عشرة أي لا يصدق في أقل منها

عند أبي خنيفة لأنها أفضى ما ينسب عليه المجمع وفي كذا درهم الزم درهم لأنه تفسير
للبهم كذا في الهداية وقال فاضل خان كذا دينار عليه دينار لأن كذا كناية عن العدد
وأقل العدد اثنان وفي كذا درهم الزم أحد عشر درهم أي لم يصدق في أقل منه لأن كذا
كناية عن عدد مجهول فقد أقر بعد بن محمدين بن الحسين بن أبي العطف وأقل عدد بن
كذا بلا عطف من المفسر أحد عشر وفي كذا وكذا الزم أحد عشر وفي كذا لم يصدق في أقل منه
لأنه ذكر عدد بن معين بن أبي العطف وأقل ذلك من المفسر أحد وعشرون ووجب الأقل
في الفصلين بتقنيناه والأصل في الذم البراءة ولو ثلث أي قوله كذا بلا أو أقر يقول كذا
كذا كذا درهم فأحد عشر حملاً للواحد منها على التكرار لم يجمع بين كلام العرب لاثنتين على أقل عدد
ثلاثة أعداد بلا عطف فلا بد من حمل الواحد على التكرار ثم حمل
باعتاد التعبير عنه بذكر عدد بن بلا عطف وهو أحد عشر ومعها أي لو ثلث لفظ كذا مع
مائة واحد وعشرون لأنه أقل ما يعبر عنه بثلاثة أعداد مع الواو ولو رجع قوله كذا
مع ثلث الواو إثبات الواو بأن يقول كذا وكذا وكذا وكذا زيادة ألف على العدد الذي قبله
فيلزم ألف ومائة واحد وعشرون لأنه نظير على قبي الإقرار بالدين يعني إذا قال له على من مال
كذا وقيل كان إقرار بالدين لأن على الإيجاب والالزام وقيل ينسب عن الضمان يقال قيل فلا بد من
أي من سمي الكفيل قبلاً لأنه ضامن للمال وإن وصل به وديعة أي أن قال المقر لا تراخ
هو وديعة صدق لأن المضمون عليه الحفظ والمال محله فقد ذكر المحل وأراد المحل واحتمله
اللفظ مجازاً فيصح موصولاً لا مفصلاً عندي ومع في بني في صدق في كسبي إقرار بالآمال
لأن الكل إقرار بكون الشيء فيه وإذا يكون مائة قد يكون مضموناً وقد يكون مائة وهذه أقلها
جميع مائة وجميع ما ملكه له هبة لا إقرار له ماله أو ما ملكه يمنع أن يكون آخر
في تلك الحال فلا يصح الإقرار واللفظ يحتمل الانشأ فجعل عليه ويكون هبة تقضي تسليم
فإن وجد صحت والآثار قوله المدعى الألف مبتدأ خبره قوله الإقرار يعني لو قال له
رجل عليك ألف درهم فقال اتزنه واتقده أو اجلتي به أو قضيتك أو أبرأتني منه
أو تصدقت به على أو وهبته لي أو احتلتك به على زيد أو أقر وبلا ضمير لا ما كوز الأربعة

الاول في اقراره ان الضمير راجع الى الالف المذكور وهو موصوف بالوجوب فكأنه قال ان
 لو اتقوا اجل او قضيتك الالف الواجب لك على وجه لو لم يذكر الضمير ان قال ان اتقوا
 او اجل مثلا لا يكون اقرارا اذ لا دليل على انصرافه الى المذكور واما الخامس فلان دعوى البراء
 كالقضاء لان البراء اسقاط وهو انما يكون في مال واجب عليه واما السادس في البيع فلا يرد هذا
 دعوى التملك منه وذا لا يكون الا بعد وجوب المال في ذمته واما الثامن فلان تحويل الدين
 من ذمة الائمة لا يكون بدور الوجوب وقوله نعم اقرار يعني اذ قيل له هل له عليك كذا
 فقال نعم اقرار لانه موضوع للجب ولا يحتاج الى الربط بالايما برأسه بنعم في جوابه الى
 عليك كذا لان الاشارة من الاحسن قائمة مقام الكلام لا من غيره اقر بدين موجب وقال المقر له
 حال صدق بيمينه يعني اذ اقر بدين موجب فصدقة المقر له في الدين وكذبه في التاجيل لزمه الدين
 حال لانه اقر بحق على نفسه وادعى نفسه حقا منه فيصدق في الاقرار بلا حجة ودور الدعوى
 كما اقر في يده لانه لفلان استاجر منه فصدقه المقر له في الملك لا الاجارة ولزم له
 على مائة ودرهم درهم لزم اى اذ قال له على مائة ودرهم لزمه مائة درهم ودرهم ودرهم
 في مائة وثوب ثوب ويفسر المائة اى يرجع في تفسير المائة اليه والقبيل في مائة ودرهم
 كذلك وهو قول الشافعي لانه عطف مفسر على مبهم في الفصلين والعطف لم يوضع للبيان
 فيثبت المائة مبهم فيها وليست اقول له ودرهم بيان للمائة عادة لان الناس يستعملون تكرار
 واكتفوا بذكر مرة وهذا فيما اكثر استعماله وهو عند كثرة الوجوب بكثرة السبب وذا
 في المقدار كالمكيل والموزونات لانها تثبت دين في الذمة سلم او قرضا او مباحلا
 ومالا ولا يوزن فان وجوبها لا يكثر في الذمة لان الشيا فيها لا تثبت الا في السلم والتكاح
 وذا لا يكثر في حق الحقيقة كذا وتوبان اى اذ قال له على مائة وتوبان لزم ثوبان
 ويفسر المائة وفي الجمع اى اذ قال له على مائة وثلاثة اثواب كلها اثواب لانه ذكر عدد
 مبهمين اعني مائة وثلاثة واعقبها تفسيرها اليها لانها استوفيت في الحاجة الى التفسير
 لا يقال الاثواب لاتصلح بميزان المائة لانها لما اقرنت بالثلاثة صار كعدد واحد ولزم في على
 نصف درهم ودينار وتوب نصف هذا العبد وهذه الجارية نصف كل منهما لان الكلام كله

وقوع على

لأنه موقوف على الفدية لانهما بغير عينة

لا يرد الدين بالدين ولا الجارية
 نصف درهم ونصف هذا العبد
 لأنها بغير عينة

وقع على بغير عينة او بعينه فينصف النصف الى الكل فكأنه قال نصف هذا الى آخر او بعينه
 درهم ودانق وبقراط كان من الفضة لان الانقفاء بالتفسير الاول شائع عندهم قال تعالى
 وليشوفكم منهم ثلثمائة سنين وازدادوا تسعا يعني من السنين اقر بدين في قوصرة لزمه
 اى التمر والقوصرة قسرة والبسوط بقوله غصبت تمر في قوصرة وجهه ان القوصرة
 وعاء وخرف له وغصبت الثمر وهو مطروف لا يتحقق بدون الظرف فيلزم انه وكذا الطعام
 في السقبية والحنطة في الجوالق بخلاف ما اذا قال غصبت من قوصرة لان من لا يتخرج فيكون
 اقرار بغصبت المتروك ودية اى اقر بدين في اصل بل لزمته اى الدابة فقط اى بلا اصل بل
 لان غير المنقول لا يضمن بالغصب عندها خلافا لمحمد كذا الطعام في البيت يعني يلزم
 طعام البيت الاصل في هذه المسائل ان النظر ان يمكن ان يجعل طرفا حقيقة ينظر ان يمكن
 نقله لزمه والا لزم المظروف فقط عندها لان الغصب الموجب للضمان لا يتحقق في غير المنقول
 ولو ادعى انه لم ينقل لم يصدق لانه اقر بغصب تام لانه مطلق فيجعل على الكمال وعند محمد
 لزمه جميعا لان غصب غير المنقول متصور وان لم يمكن جعله طرفا حقيقة لم يلزمه الا
 الاول كقوله درهم في درهم ولم يلزمه الثاني لانه لا يصلح ان يكون طرفا له واقر بخاتم له
 حلقه وفضنه لان الاسم يشملها واقر بيف له فضله وجفته وحامله لان السيف
 يطلق على الكل النصل حديدته والحجر عمده والحمايل جمع حالة بكسر الحاء وهي غلافه واقر
 بحلته له عبدانها وكسوتها لا يطلق الاسم على الكل عادة لانها ليست بدين بالثياب والاسرة
 والستور واقر له ثوب ثوبان في ثوبين لانه طرف له حقيقة وامكن نقله كما امر
 واقر بثوب عشرة ثوب له ثوب عند يوسف وقال محمد عليه احد عشر ثوبا لان التفسير من الثياب
 قد يلف في عشرة فامكن جعله طرفا كقوله حنطة في جوالق ولا يوف وهو قول اخيه
 لان العشرة لا تكون طرفا لواحد عادة والمتنع عادة كالمتنع حقيقة واقر بخمسة وخمسة
 بينة الضربة خمسة لان اثر الضرب في كثير الاجزاء لا في كثير المال وبينة مع عشرة
 لو قال اردت خمسة مع خمسة لزمه عشرة لان اللفظ يحتمله قال الله تعالى وادخل في عبادي
 قبل مع عباد فاذا احتمله اللفظ ولو مجازا ونواه صح لاسيما اذا كان فيه تشديد على نفسه

٢٥٧

فيطلق على الكمال

لأن النصف من كذا الإجماع
 لأن كذا المال في ذمة خمسة
 يعني لو قال اردت خمسة في ذمة خمسة
 عشرة لأن لفظي يحتمل معنى مع كذا قال الله تعالى
 وادخل في عبادي قبل مع عبادي

بينة

كما عرف في موضعه وفي من درهم عشرة وما بين درهم عشرة نعة عند خيفة
وقال يلزمه عشرة وقال زفر يلزمه ثمانية وهو القياس لأنه جعل الدرهم الأول
والآخر حداً والحدا لا يدخل في الحدود ولهما أن الغاية تجب أن تكون موجودة إذ
للمعوم لا يجوز أن يكون حداً للموجود ووجوده بوجوبه فيدخل الغايتان وله أن الغاية
لا تدخل في المقيد لأن الحد يغير المحدود ولكن لا بد ههنا من الإدخال الأول لأن الدرهم الثاني
والثالث لا يتحقق بدون الأول فدخلت الغاية الأولى ضرورة ولا ضرورة في الثانية
وفي من داري ما بين هذا الحائط إلى هذا الحائط ما بينهما لما ذكر أن الغاية لا تدخل تحت المقيد
أقر بالحمل أي حمل جارية أو حمل شاة لرجل صح أقران ولزمه أن له وجهاً صحيحاً
وهو أن رجلاً أوصى به لرجل ومات الموصى فيقر وارثه للموصى له مطلقاً أي سواء بين
سبباً صالحاً أو لا وله أي أقر للحمل صح انبها لكن لا مطلقاً بل إن بين سبباً صالحاً كالأمانة
ووصية بأن قال مات بوم فورثه أو أوصى به له فلان الأقربيه صحيح لأنه بين سبباً
لوعايناه حكمنا به فكذا إذا ثبت بأقرار ثم ذاب وجب السبب الصالح فلا بد من وجوده
عند الأقرار وتحتمل ذلك بأن تضعه لأقل من سنة أشهر منذ مات الموصى أو الموصى
إذا كانت ذات زوج وأقل من سنتين من وقت الفراق إذا كانت مقيدة فإن ولدت حيناً
لأقل من سنة أشهر في الصورة الأولى ومن سنتين في الصورة الثانية فله ما أقر
لوجوده في البطن حين مات المورث أو الموصى أو مبعثاً أي ولدت ميتاً فله الموصى والمورث
أي يرد المال إلى ورثة لأن هذا الأقرار لها في الحقيقة وإنما ينقل إلى الجنتين بعد ولادته
ولم ينتقل فيكون لورثتهما أو ولدت جنتين فهما ما أقر نصفين إن كانا ذكراً
أو أنثى وإن كانا أحدهما ذكراً والآخر أنثى ففي الوصية كذلك وفي الميراث للذكر
مثل حظ الأنثيين وإن بين بغير صالح للسببية كبيع وأقراض وهبة بأن قال
الحمل باع مني أو أقرضه أو وهب أو أهدى لهم الأقرار ولم يبين سبباً بأن قال على الحمل فلانة
كذا لهما الأول فلأنه بين مستحباً لعدم تصورهما من الجنتين لا حقيقة وهو
ظاهر ولا حكاماً لأنه لا يولي عليه وأما الثاني فلأن مطلق الأقرار ينصرف إلى الأفراد

بسبب التجارة ولهذا حمل أقرار الماذون وأحد المتقاضيين عليه فيصير كما إذا صرح به
أشهداً أي جعل رجلاً شاهدين على ألف في مجلس وأشهد رجلاً آخر في مجلس آخر
لزم الفان يعني لو أدار صكاً على الشهود فافترق عندهم مرتين أو أكثر بالف في ذلك الصك
فالواجب ألف واحد اتفاقاً لأن الثاني هو الأول لكونه معقراً بالمال الثابت في الصك
وإن لم يقيد بالصك بل أقر بحضرة شاهدين بالف ثم في مجلس آخر بحضرة شاهدين بالف
بلا بيان السبب فعند خيفة يلزم الفان بشرط مغايرة الشاهدين الآخرين للأولين
في رواية وبشرط عدم مغايرة تهماها في أخرى وهذا بناء على أن الثاني غير الأول كما إذا كتب
لكل ألف صكاً وأشهد على كل صك شاهدين وعندهما يلزمه الألف واحد لاندلاع
العرف على التكرار الأقرار لتأكيد الحق بالزيادة في الشهود وإن لم يلزم الفان واحد
اتفاقاً على ما خرج الكرخي لأن المجلس تأثير في جميع الكلمات المتفرقة وجعلها في حكم واحد الأمر
بكتابة الأفراد أقرار يعني لو قال للصك كتب لفلان خطاً فقرأ بالف على يكون أقراراً
ويحمل للصك أن يشهد بالمال عليه وكذا لو قال كتب لي هذه الدار يكون أقراراً بالبيع
كتب ولم يكتب ولو قال للصك كتب طلاقاً فقرأ في نطق كتب ولم يكتب كذا في العارية
وأما قال حكماً لأن الأمر إنشاء والأقرار إخبار فلا يكونان متحدين حقيقة بل المراد أن الأمر
بكتابة الأفراد حصل حصل الأقرار أحد الورثة أقر بالدين قبل يلزمه كله وقيل
يلزمه حصته يعني إذا ادعى رجل ديناً على ميت وأقر بعض الورثة في قول أصحابنا
يؤخذ من حصته المقر جميع الدين قال فقيه أبو الليث هو القياس لكن الاختيار عند
أن يؤخذ منه ما يخصه من الدين وهو قول الشعبي والبصري وابن أبي ليلى وسفيان الثوري
وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول بعدم الضرر وذكر الحلواني أيضاً قال مشايخنا هنا
زيادة شيء لا يشترط في الكتب وهو أن يعرض للقاضي عليه بأقراره أن يجرى الأقرار
لا يحمل الدين في نصيبه بل يحمل بقضاء القاضي ويظهر ذلك بمسئلة ذكرها
في الزيادة وهي أن أحد الورثة أقر بالدين ثم شهد هو ورجل أن الدين كان على الميت
فأنه يقبل ونسمع شهادة هذا المقر فلو كان الدين يحمل في نصيبه يجرى أقراره لزم
أن لا تقبل شهادته لما فيه من المنعهم قال ثم رجمته لئلا يتقاع ويبلغ أن يحفظ هذه الزيادة

فان فيها فائدة عظيمة كذا في العمادية **باب الاستثناء** وما بمعناه في كونه
مغيرا كالشرط ونحوه واستثنى بعض ما اقرب منه متصلا باقراره لزومه باقية يعني
اذا قال له على عشرة دراهم الا واحدا لزمه تسعة لما تقر في الاصول انه تكلم بالباقي
بعد الشياء اي الاستثناء فكانه قال ابتداء له على تسعة وشرط الاتصال عند عامة العلماء
لكونه مغيرا لما قبله ونقل عن ابن عباس رجوعا والتاخير ولو كلفه اي لو استثنى كلمة فكله
اي لزم كله ولو كان الاستثناء بعين لفظه نحو علماني كذا الا علماني لانك قد عرفت انه
تكلم بالباقي بعد الشياء ولا باقي بعد الكل فيكون رجوعا والرجوع بعد الاقرار باطل
موصولا كان او مفصولا فان استثنى الكل لزم الكل وبطل الاستثناء بخلافه اذا كان
الاستثناء بغير ذلك للفظ نحو علماني كذا الا فلانا وفلانا وفلانا ولا اعلام له غيرهم فانه
اذا كان بغير اللفظ الاول ممكن جعله تكلما بالباقي بعد الشياء كذا الا فلانا وفلانا وفلانا
لاننا نأصاها كذا ضرورة عدم ملكه فيما سواه لا امر يرجع اللفظ بالنظر في ذات اللفظ ممكن
ان يجعل المستثنى بعض ما يتناول الصدور الامتناع من خارج بخلاف ما اذا كان بعين ذلك اللفظ
حيث لا يمكن تكلما بالباقي بعد الشياء كذا الا فلانا وفلانا وفلانا فانه يصح ايضا وجود التغير
اللفظي استثنى وزنيا او كليا من درهم صح قيمة يعني اذا قال له على مائة ودرهم الا
دينارا او الا قهرا حنطة صح عند ابن حنيفة وابن يوف ولزومه مائة دراهم القيمة الدينية
او القفيز والقياس ان يصح هذا الاستثناء وهو قول محمد وزفر لان الاستثناء اخرج
بعض ما يتناول صدر الكلام على معنى انه لولا الاستثناء لكانت اخلاص الصدر
وهو لا يتصور في خلاف الجنس كقولهما صحياه استثناء بان المقدرات جنس واحد معنى
وان كان اجناسا لانها تثبت في الذمة ثمة اما الدينار فظاهر وكذا غيره لان الكيل
او الوز في بيع باعيانها ثمن باوصافها حتى لو عينا تعلق العقد باعيانها ولو وصفا
ولم يعين اصاب حكمها حكم الدينار وهذا المستوي الجيد والرد فيهما وكانت في حكم
الثبوت في الذمة كجنس واحد معنى والاستثناء تكلم بالباقي في معنى لاصوره ولو استثنى غيرها
اي غير الكيل والوز في منها اي من الدراهم لا يصح عندنا خلافا للشافعي لانهما اتخذ اجناسا
من جنس المسالية ولنا ان ذلك القدر لا يفيد الاتحاد الجنسي بل لا بد من وصف الثنية

ولو معنى كما عرفت اذا وصل باقراره ان الله ابطله اي بطل وصل الاقرار ان التعليق
بمشية الله بطل عند محمد فبطل قبل انقضاء الحكم وتعلق بشرط لا يتوقف عليه عند ابن يوف
فكان اعدا ما في الاصل اقر بشرط الخيار بان قال فلان على الف درهم على اني بالخيار ثلاثة ايام
لزمه المال لصحة الاقرار بوجود الصيغة الملزمة وبطل بشرطه لان الاقرار اخبار ولا مدخل
لخيار في الاخبار لانه ان كان صدقا فهو واجب العمل به وان لم يخبر وان كان كذبا فهو واجب الرد
فلا يخبر باختياره وعدم اختياره وانما ثبوت شرط الخيار في العقود ينتج من اية الخيار في صحة
وامضائه اقرارا واستثنى بنا هابان قال هذه الدار فلان الانساها كذا اي الدار والبناء للمقر له
ولم يصح استثناء لان اسم الدار لا يتناول البناء مقصودا والدار اسم لما اذبر عليه الحائط
من البقعة والبناء يدخل تبعا للفظ وهذا لو استحق البناء قبل القبض لا يسقط بشرط من الثمن
بمقابلته بل بخير المشتري والاستثناء ان يكون ما يتناول الكلام فضلا عنه تصرف لفظي
قول سرد عاظا هو ان كون البناء جزءا من الدار مما لا يخفى على احد ولا يضمن بالادارة فيكون
كواحد من العشر فاوجب عدم صحة استثناءه وتحقيق معرفة وجهه موقوف على مقدمة مفردة
في علمي الكلام والاصول وهي ان الركن في اسمان احدهما اصلي وهو الذي دخل في مدلول الاسم
بحيث ان السق لم يصح اطلاق اسم على الباقي كواحد من العشرة ودرس من الحيوان وثانيها ازيد وهو الذي
دخل في مدلول الاسم كمن ان السق لا ينفي اطلاق الاسم على الباقي كزيد ورجله حتى اذا قال هذا العبد
لزيد الايد او رجله لم يحز وهذا التحقيق يظهر دفع ما روي على ظاهر قولهم الاقرار في الايمان ركنين زيد
فان الركنية تقتضي الدخول والزيادة تقتضي الخروج فكيف يجتمعان ووجه الدفع ان الدخول
بالنظر في تناول اللفظ ظاهر والخروج بالنظر في التبعية حقيقة فلا منافا وفصل الخاتم
ونخلة البستان وطوق الحديقة كبنائها اي بنا الدار فيكون من متناول اللفظ تبعا للفظ
حتى يصح استثناءها وايضا بخلاف ما اذا قال الاثنتا اوبيتا منها لانه دخل فيه لفظا
فصح استثناء كذا اذا قال بنا وهما في دارها فلان بجهة اذا قال هكذا كانت الارض والبناء لفلان
اذا اقر بالارض اقر بالبناء تبعا كالاقراء بالدار ولو قال وعرضها فلان بعد ان قال بنا وهما
كان كما قال لان العرض عبارة عن البقعة الحالية عن البناء والشجر فكأنه قال بياض هذه الارض

دون البناء لفلان وصح الاقرار بالف من ثمن قن عنبه وانكر قبضه يعني لو قال له على
الف درهم من ثمن قن اشتريته منه ولم يقبضه فان ذكر قبضه قيل للمقر له ان شئت
فلم القن وخذ الف والافلا شئ لك فلو سلمه لزمه الف والافلا هذه المسئلة على
احدها هذا وهو ان يصدق ويسلم القن وجوابه ما ذكرنا الان ما ثبت بتصادقهما المقر له
كان ثابت عما اذا والثاني ان يقول المقر له القن فلك ما بعته وانما بعتك فثاغيره وفيه المال
لازم على المقر له فربما يوجب المال عليه عند سلامة القن له وقد سلم حين اقر ذ واليد بانه
ملكه فيلزمه المال والسبب مطلوبه لاحكامها بالايعان فلا يقرب التكاد في السبب بوقاها
على وجوب اصل المال والثالث ان يقول القن قني ما بعتك وحكمك لا يلزم المقر له لانه اقر له
بالمال اذا سلم له القن ولم يسلم له والربع ان يقول القن قني ما بعته وانما بعتك غير وحكمه
ان يجالفا لان كلا منهما ماذع ومنكر لان المقر يدعي تسليم من يدعيه والاخر ينكر المقر له
يدعي على المقر الفايبيع غير وهو ينكر واذا انحالفا ينفي دعوى كل منهما عن صاحبه فلا يقف
عليه بشئ والعبد سلم لمن فيه هذا اذا عين القن وان لم يعينه لزم الف ولغا ان كان
اي لا يصدق في قوله ما قبضت عندا بي خيفة وصل او فصل لانه رجوع عما اقر به
والرجوع عن الاقرار باطل كقوله له من ثمن خمر او خنزير يعني لو قال لفلان على الف درهم
من ثمن خمر وخنزير لزمه الف وصل او فصل لكونه رجوعا بعد الاقرار وقال
ان وصل صدق وان فصل لم يصدق لانه بيان تغيير معنى فصيح موصول لا مفصول
كالاستثناء والشرط وفي من ثمن متاع او فرض وهي زبوف او بنهرجة او ستوقه او رصاص
لزمه الجيد يعني لو قال له على الف درهم من ثمن متاع او قال اقضني الف درهم ثم قال هي
زبوف او بنهرجة او ستوقه او رصاص او الا انها زبوف او قال لفلان على الف درهم
زبوف من ثمن متاع وقال المقر له جيد لزمه الجيد عندا بي خيفة وصل او فصل لما في
وقالا ان وصل صدق والافلا لما في ايضا وفي من غصب او ودية عطف على قوله وفي من
ان ادعى متعلق بقوله وفي من غصب وودية احده هذه المذكورة الاربعة يعني اذا قال
له على الف درهم من غصب او ودية الا انها زبوف او بنهرجة صدق المدعى وصل او فصل

اذ لا اختصاص للغصب والودية بالجيد دون الزبوف لان الغاصب يغصب ما يجد
والمودع يودع ما يحتاج للاخذه فلم يكن قوله زبوف مغيرا الاول كلامه بل هو بيان
فصح موصولاً ومفصولاً الفصل في الاخيرين يعني اذا قال له على الف درهم من غصب
او ودية الا انها ستوقه او رصاص فان وصل صدق وان فصل لا اذا استوقه ليست
من جنس الدرهم وهذا لا يجوزها التحوير في الصرف والسلم لكن الاسم يتناولها مجازاً
فكان بيان تغيير فصيح موصولاً ومفصولاً قال غصب ثوبا وجاه بمعي صدق يمينه
ان لم يثبت الخصم سلامته لان الغصب يقتضي سلامة كما في قوله على الف
الا انه ينقص كذا متصلاً لما عرفت من الاستثناء يصح متصلاً لا مفصولاً
وقال رجل اخذت منك الفادية فملكك وقال الاخر بل غصبا ضمن المقر لانه
اقر بسبب الضمان وهو اخذ مال الغريم ثم ادعى ما يوجب البراءة عنبه وهو الاذن
بالاخذ والاخر ينكر فكان القول قوله مع يمينه الان ينكل عن اليمين فم يلزمه المال
بخلافه غصبته في رد قوله اعطيتنه ودية اي لو قال المقر اعطيتني الف درهم ودية
فهلك وقال مالك لابل غصبته مئ لا يضمن المقر لانه لم يقر بسبب الضمان والمقر له يدعي عليه
بسبب الضمان وهو ينكر فكان القول قوله قال كان هذا ودية في عندك فاخذته
فقال هولي ياخذ يعني اذا اخذ رجل من رجل شيئا فقال الاخر كان هذا ودية وعندك
فاخذته فقال المأخوذ منه هولي اخذ المأخوذ منه لان الاخذ اقر باليد له ثم اخذ منه
وهو سبب الضمان كما بين ودعى استحقاقه عليه فلا يقبل بل يجب عليه رد عنبه قائماً
وقيمته هالكاً صدق من قال جئت فرسي او ثوبي فلانا فركبه او لبسه ورده الي
وقال فلان كذبت بل الفرس والثوب وقد اخذتهما مني ظمناً فالقول للمقر وللآخر
البينة او حاط ثوبي هذا بخذ قبضته اي لو قال خاط فلان ثوبي هذا بنصف درهم
ثم قبضته وقال فلان الثوب ثوبي فالقول للمقر ايضا قال هذا الف ودية لريد لابل ليكر
فالالف لريد على المقر مثله ليكر لانه لما اقر به لريد صح اقراره له وصار ملكا له وقوله بعد ذلك
لا بل ليكر رجوع عنه فلا يقبل قوله في حق زيد ويجب عليه ضمان مثله ليكر اقر بدين لاني
ثم قال كنت كاذبا فيه اي في اقرارى حلف المقر له على عدم كذبه اي على ان المقر ما كان

في القصد

كاذبا فيما اقرت له به وليس بمبطل فيما يدعيه عليه عند بيوفه وعند موته
 بتسليم المقر له والفتوى على انه يخالف المقر له كجواب العادة بين الناس انهم يكتبون
 صلح الاقرار ثم يأخذون المال كذا في الكافي **باب اقرار المريض** يعني مرض الموت
 دين صحته مطلقا اي سواء علم سببه او علم باقرار فيها ودين مرض موته بسبب فيه
 اي في المرض معروف كبذل ما يملكه او هلكه او مهر مثل عرسه وعلم معانية مفقدها
 على ما اقر فيه اي في مرضه وعند اشفاق هذا سبب الاولين لاستواء السبب هو الاقرار
 ولنا ان المريض مجبور عن الاقرار بالدين مالم يفرغ عن دين الصحة فالدين الثابت باقرار المجور
 لا يترحم الثابت بلا الحجر كعبد ما دون اقر بالدين ثم اقر بالدين بعد الحجر فالثاني لا يترحم الاول
 والكل اي دين الصحة ودين المرض بسبب فيه معروف ودين المرض الذي علم تجرد الاقرار فيه
 تقدم على الاخر لان قضاء الدين من الحجج الاصلية وحق الورثة يتعلق بالتركة
 بشرط الفراغ ولهذا تقدم حاجته في التكفين ولم يحجز تخصيص عريم بقضاء دينه
 ولا اقراره لو ارته سواء اقر بدين او عين لقوله عليه السلام ان الله تع اعطى لكل ذي حق
 حقه الا لوصية لو ارث الا تصديق البقية اي بقية الغرماء وبقية الورثة لان المانع
 من التخصيص نعلق حقهم بالتركة فاذا صدقوا زال المانع وجاز التخصيص وجاز اقرار المريض
 لغيره اي غير الوارث لوجود مقتضى وانتفاء المانع اما الاول فلا نه تصرف في خالص ماله
 وهو يقتضي الجواز واما الثاني فلان المانع من الجواز كان الارث وقد استقر ولو وصية كان اقراره
 بكل ماله ما روى عن ابن عمر انه اذا اقر الرجل في مرضه بدين او رجل غير وارث فانه جائز
 وان احاط ذلك بماله والقياس ان لا يصح اقراره الا في الثلث لان الشرع قصر تصدقه على الثلث
 وتعلق بالثلثين حق الورثة ولهذا الوترع بجميع ماله لم ينفذ الا في الثلث فكذا الاقرار وجب
 ان ينفذ الا في الثلث ولكن ترك القياس بما روى عن ابن عمر اقراره اي لاجنبى بماله ثم
 اقر بدينه ثبتت نسبه وبطل اقراره واقر لاجنبية ثم نكحها صحح اقراره لها وعندنا
 يبطل هذا الاقرار ايضا للتمه ولنا انه اقر وليس بينهما سبب التهمة فلا يبطل بسبب
 محث بعده بخلاف المسئلة الاولى لان دعوة النسب تستند الى زمان العلوق فيظهر
 ان البينة ثابتة في زمان الاقرار فلا يصح اما الزوجية فقصر على زمان التزوج فلا يظهر

ان اقراره كان الزوجية بخلاف الهبة والوصية اي بخلاف مال وهب لها شيئا
 او وصى لها بشئ ثم تزوجها فانها يبطلان اتفاقا فان الوصية غليك بعد الموت
 وهي وارثة ح فلا تصح والهبة في المرض وصية حتى لا تنفذ الا من الثلث كما سياتي
 في كتاب الوصية فصار كالوصية ولو اقر بدين لم يعلقها فيه اي في مرض موته
 فلها الاقل من الارث اي ميراثا منه والدين لقيام التهمة مقام العدة وباب الاقرار كان
 مستندا لبقاء الزوجية فربما اقدم على الطلاق ليصح اقراره لزيادة على ان بها ولا تهمه
 فاقلم ما ثبتت اقرار رجل ببينة غلام حيث حال هو اني جعل نسبه في مولده فدمر
 بيان فائدة هذا القيد ويولد مثله لمثله وصدقه اي نسب الغلام منه ذلك المقر وهو
 من اهله اي من اهل التصديق ثبتت نسبه اي نسب الغلام منه اي من المقر وشارك الغلام
 الورثة بشرط جهالة النسب لانه اذا علم لم يثبت من الغير وان يولد مثله لمثله لئلا يكون
 مكذبا باظهاره وان يصدق الغلام لان المسئلة في غلام يعبر عن نفسه فلا بد من تصدقه
 لانه في يد نفسه حتى اذا كان صغيرا لا يعبر عن نفسه لم يعتبر تصدقه ولهذا قال وهو مراد
 وشارك الورثة لانه لما ثبتت نسبته منه صار كالوارث المعروف صح اقراره اي الرجل
 بالولد والوالدين لانه اقر على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير والزوج والمولى
 لان موجب اقراره يثبت بينهما بمصادقهما بلا اضرار باحد فينفذ وصح اقرارها بالوالدين
 والزوج والمولى لان الاصل ان اقرار الانسان حجة على نفسه لا على غيره وبالأقرار بهؤلاء
 لا يكون الا اقرار على نفسه فيقبل بشرط تصديقهم لان اقرارهم غيرهم لا يلزمهم لان كلا
 منهم في يد نفسه الا اذا كان المقر له صغيرا في يد المقر وهو لا يعبر عن نفسه او عبدا له
 ثبتت نسبه محجرا الاقرار ولو كان عبدا لغيره بشرط تصديق مولاه كما يشترط
 تصديق الزوج في دعوى المرأة الولد او شهادة امرأة قابلة كانت وغيرها في اقرار امرأة
 ذات زوج بالولد وعدم العدة في غيرها اي في اقرار امرأة غير ذات الزوج يعني اذ لم تكن
 المرأة ذات الزوج ولا معتدة صح اقرارها بالولد لان فيه الزام على نفسها دون غيرها
 فينفذ عليها وصح التصديق بعد موت المقر الامن الزوج بعد موته مقرة يعني

صح التصديق في النسب بعد موت المقر ببقاء النسب بعد الموت وان اقر بنكاح امرأة ومات
فصدقته بعد موته صح حتى يكون لها المهر والارث بقاء حكم النكاح وهو العدة واذا اقرت
بنكاح رجل ومات فصدقها الزوج لم يصح تصديقه عند الوفاة حنفية لانها لما ماتت
زال النكاح بعلايقه حتى يجوز له ان يتزوج اختها واربعاً سواها ولا يحل له ان يغسلها
فبطل اقرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان اقراره بنسب من غير ولد كاخ وعم
لم يثبت النسب لا يقبل اقراره في حقه لان فيه تحمیل النسب على الغير فاذا ادعى نفقة او حضنة
يعتبر في حقه ويرث الاعم وارث وان بعد يعني اذا كان للمقر وارث معروف قريب
او بعيد فهو احق بالارث من المقر له حتى لو اقر باخ ولد عمه او حاله فالارث للعمه والحالة
لان نسبته لم يثبت فلا يرث احم الوث المعروف مات ابو فاقربا باخ شاركه في الارث
بالنسبة لان مقتضى اقراره شيان حمل النسب على الغير ولا ولاية له عليه وشركته في الارث
وله فيه ولاية فيعتبر الثاني لا الاول اقراره باني ميت له اي ذلك الميت على اخوين
بقبض متعلق ابنة نصفه لاشئ له والنصف للآخر يعني ان من مات وترك ابنتين وله
على رجل الف درهم فاقرا احد الابنتين اباه قبض منه نصفه والآخر كذب به فلا شئ للمقر
وللمكذب نصفه لان اقراره باستيفاء الدين اقرار بالدين على الميت كان قبض الدين انما يكون
بقبض غير مضمون حق بصيرد ينافي قاصداً واذا كذب اخوه لسفر الدين نصيبه
فالم يقبض جميع الدين لا يكون له من الميراث شئ ولا يرجع المقر على اخيه بنصف ما قبض
وان نصادقاً على اشتراكه اي المقبوض بينهما لانه لو رجع على اخيه لرجع اخوه على الغريم
فيرجع الغريم على المقر بقدر ذلك لانتفاض المقاضاة في ذلك القدر وبقي بناء الميت
والدين يقدم على الارث فيؤدى الى الدور **فصل** حررة اقرت بدين فكذبها
زوجها صح اقرارها في حقه اي حق زوجها عند الوفاة حنفية له حتى تجسس وتلازم
كالدين الثابت بالمعانة بالاستهلاك والشراء او بالبيعة وعندهما لا تصدق في حق
الزوج فلا تجسس ولا تلازم لان فيه منع الزوج عن غشيانها واقرارها لا يصح فيما يرجع
الى بطلان حق الزوج مجهولة النسب اقرت بالرق لانسان وصدقها المقر له وهاتين

بأنه لا يثبت النسب الا بالقرابة

المعانة
برؤية الشهود

بأنه لا يثبت باقرارها بالبيعة
ولا تلازم

واولاد منه اي من الزوج وكذبها الزوج صح في حقه اي حق المرأة حتى اذا علق بعد الاقرار ولد
يكون رقيقاً للاحقة ولاحق الاولاد ففرغ على قوله للاحقة بقوله حتى لا يبطل النكاح ورجع
على قوله لاحق الاولاد بقوله واولاد حصلت قبل الاقرار وما في بطنها وقتها اي وقت الاقرار
اخر اخصوهم قبل الاقرار **فصل** بالرق واما ولد علق بعد الاقرار فانه يكون رقيقاً
عند ابى يوسف فان حكم برقيها ولد الوفيقة رقيق وحر عند محمد لانه تزوجها بشرط
حرية الاولاد فلا يصدق على بطلان هذا الحق مجهول النسب حر وعبد ثم فرق بين الرق لانسان
وصدقته صح في حقه حتى صار رقيقاً له دور بطلان العلق حتى بقي معتقه حر فان مات
العقيق اي العبد الذي اعتقه مجهول النسب حرته وارثه ان كان له وارث والاى ان لم يكن له
وارث فالمقر له اي يرثه المقر له لانه كان للمقر وفداً للمقر له فان مات المقر ثم العقيق
فارثه لعصبية المقر لانه لما مات انتقل الولاء اليه بخلاف ما لو كان خياً قال لي عليك
الف فقال الحق الحق والصدق واليقين او تكراي قال حقا او صدقا او يقينا او كراي
اي قال الحق الحق والصدق واليقين او حقا حقا او صدقا صدقا او يقينا يقينا او قربها
البربان قال البر الحق والحق البر الحق كان اقراره لانه قايما وصف به الدعوى
فصح للجواب يستعمل في التصديق عرفا فانه قال دعيت الحق الحق ولو قال الحق حق والصدق
صدق واليقين يقين لا يكون اقرارا لانه كلام تام بخلاف ما تقدم لانه لا يصلح للبدء
قال لامته باسارقة يازانية يا مجنونة يا بقة او قال هذه السارقة فعلت كذا وباعها
فوجد المشتري بها اي بالمجارية واحدا منها اي من هذه العيب لا ترد الامة بعد البيع بها
اي بواحد من هذه العبارات لان غير الاخير بناء وقصد المنادى اعلام المنادى واحضا
لا تحقيق الوصف الذي ناداه به ولهذا لو قال لامرأته يا كافرة لا يفرق بينهما والاخير
شتمه بخلاف هذا سارقة او هذه آبهة او هذه زانية او هذه مجنونة حيث ترد بواحد من هذه
العبارة لانه اخبار وهو تحقيق الوصف وبخلاف ما طلاق وهذه المطلقة فعلت كذا
حيث يطلق امرأته لانه تمكن من انشاء هذا الوصف شرعا فيجعل كلامه ايجابا ليكون صادقا
فيما تكلم به ونعم لا يتمكن من انبات هذه الصفات منها وكان نداء وثما لا تحقيقا ووصفا

كذا في الكافي **كتاب الشهادات** وأورده عقيب كتاب الاقرار لما مر من الحاجة الى الشهادة
 بعد عدم الاقرار فيكون متأخراً عنه في الاعتبار وهي الشهادة اخبار بحق الغير على غير
 سواء كان حق الله تعالى أو حق غيره عن يقين أي ناشية عن يقين لا عن حيان ونجمن واليه
 الاشارة بقوله عليه الصلوة والسلام اذ اريت مثل شمس فاشهد ولا فنع وهذا قال بها من
 مشقة المشاهدة التي هي بمعنى العناية وشرطها العقل الكامل بان يكون عاقلًا بالغًا فلا يقبل
 شهادة المجنون والصبي والضبط وهو حين السماع والفهم والحفظ الى وقت الاداء والولاية
 بان يكون خراً فلا يقبل شهادة القن وركنها الداخل في حقيقتها لفظاً شهد بمعنى الخبر
 دون القسم ذكره الزبلي حتى اذا ترك لم تقبل الشهادة وحكمها وجوب الحكم على القاطع
 بموجبها بعد التزكية والقبيل بأي كونها حجة ملزمة لانه خبر محتمل للصدق والكذب
 ولكنه ترك بالنصوص والاجماع ونجبت الشهادة بالطلب أي طلب المدعى في حق العبد
 وانما اعتبر طلبه لانها حقة فيشترط طلبه كما في سائر الحقوق ان لم يوجد بدله ولا يجوز
 كتمانها لقوله تعالى ولا يأتى الشهادة اذا ما دعوا ثم انه انما يأتى ثم اذا علم القاضي يقبل
 شهادته وتعين عليه الاداء وان علم ان القاضي لا يقبل شهادته او كان واجاعة فادى غيره
 ممن يقبل شهادته فقبلت لا يأتى ثم وان ادعى غيره ولا يقبل شهادته يأتى ثم من لم يؤد
 اذا كان ممن يقبل شهادته لان امتناعه يؤدى الى تضييع الحق دون حق الله تعالى فانها
 تجب فيه بلا طلب كعقوبة الامة وطلاق المرأة فان فيه تحريم الفرج وترك الشهادة
 فيها رضى بالفسق والرضى به فسق وسترها في الحدود افضل بقوله عليه الصلوة والسلام
 للذي شهد عنده ولو سترته بشوبك لكان جبراً لك وتلقينه للدرء بقوله عليه السلام
 لعنك الله اقبلتها اية ظاهرة على رجحان الستر ويقول في السرقة اخذ لا سرقة
 احيا الحق المسروق منه ورعاية الجانب الستر ونصاها للزنا اربعة رجال لقوله تعالى
 واللاتى يأتين الفاحشة من نياكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ويقول تعالى
 ثم لم يأتوا اربعة شهداء ونصاها ببقية الحدود والقود رجلان لقوله تعالى
 فاستشهدوا شاهدين من رجالكم ولا تقبل فيهما شهادة النساء لما فيها من شيا

شبهة البدلية

شبهة البدلية ونصاها للولادة واستهلال الصبي للصلوة عليه والبركة وعيوب
 النساء في موضع لا يطلع عليه الرجال امرأة واحدة لقوله عليه السلام شهادة النيا
 جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالدم يراد به الجنس اذ لم يكن منه
 معهود اذ الكل ليس بمراد قطعاً فيراد به الاقل لتيقنه ونصاها لغيرها من الحقوق
 سواء كان مالا أو غيره لنكاح وطلاق ووكالة ووصية واستهلال صبي للزنا
 رجلان او رجل وامرأتان لما روى ان عمر وعليهما رضى اجازا شهادة النساء مع الرجال
 في النكاح والفرقة كما في الاموال وتوابعها ولزم في الكل من الصور الاربع المذكورة لفظ
 اشهد للقبول حتى لو قال علم وان يقين لا تقبل شهادته لان النصوص صريحة بهذه اللفظة و
 وجوب الحكم بالشهادة على خلاف القيل فيقتصر على مورد النص ولزم ايضا العدالة وهي
 كون حسناً الرجل اكثر من سيئته وهذا يتناول الاجتناب عن الكبار وترك الاصغر على الصغار
 لان الصغيرة تكون كبيرة بالاصرار لما روى عن النبي عليه السلام انه قال الا صغير مع الاصرار
 ولا كبيرة مع الاستغفار لو جوبه اي وجوب القبول لقوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم
 ولان الخبر محتمل للصدق والكذب والحجة هي الخبر الصدق وبالعدالة ترجيح جهة الصدق
 اذ من ارتكب غير الكذب من الخطور ارتكب الكذب ايضا وفيه اشارة الى ان العدالة شرط
 وجوب العمل بالشهادة لا شرط اهلية الشهادة لان الفاسق اهل للولاية والقضاء والسياسة
 والامامة والشهادة عندنا وعن ابى يوسف ان القاطع اذا كان رجلاً في الشك ذافرة تقبل شهادته
 والاصل ان شهادته لا تقبل الا ان القاضي لو قضى بشهادته يصح عندنا كذا في الكافي وهي
 اي الشهادة لو كانت على حاضرجب الاشارة الى اشارة الشاهد الى ثلاثة مواضع اعني الخصمين
 المدعى والمدعى عليه والمشهد به لو كان عيناً احترز عن الدين ولو كان على غيب وميت
 فسموه ونسبوه الى ابيه فقط بان قالوا عاقلان بر فلان لا تقبل حتى ينسبوه الى جد
 ولا تنسبه صناعته اي ان ذكر واسمه واسم ابيه وصناعته لا يكفي الا اذا كان معروفاً
 بان لا يكون في بلد شريك له في تلك الصناعة وان ذكر واسمه واسم ابيه وقبيلته وحرقة
 ولم يكن في محله رجل آخر بهذا الاسم وهذه الحرفة يكفي وان كان آخر مثله لا يكفي حتى

استهلال الصبي للصلوة اي صبي
 على الولادة كما يكاه وغيره احترز عن سقط الجنين
 لا زاد لا يصل عليه
 استهلال الصبي لوضع عند الولادة
 وفي الاصل ان استهلال الصبي لا يكون في ما يلبس
 على حذوة من كاح او خيل عضو او فخذ العين

يذكر شيئا آخر في التمييز ولو ذكر اسمه واسم أبيه ونحوه أو صناعته ولم يذكر الجدة
يقبل بشرط التعريف ذكر ثلاثة أشياء فعلى هذا لو ذكر لقبه واسمه واسم أبيه قبل يكفي
والصحيح أنه لا يكفي وفي اشتراط ذكر الجدة اختلاف ولو قضى بالذكر الجدة نفذ كذا في العادة
ولا يستأى عن الشاهد بلا طعن الخصم يعني القاضي يقتصر على ظاهر العدالة في السلم ولا
يسأل ولا ينقض ان الشاهد عدل ولا اذا لم يطعن فيه الخصم وإذا طعن سأل القاضي
عنه في السر وكنى بالعلانية الآ في الحدود وقود فانه يسأل في السر وكنى في العلانية فيها
بالاجماع طعن الخصم ولا لأنه محتال لا سقاطها بشرط الاستقصاء فيها وعند ما يسأل
في الكل سر أو علانية وان يطعن الخصم لان بناء القضاء على الحجة وهي شهادة العدل
فيتعرف عن العدالة وبه يفتي ثم ان التركيبة في السر ان يبعث قطعة قرطاس كتب فيه
اسماء الشهود وحليهم ويلتمس من المزكي تعريف حالهم والتركية في العلانية ان يجمع القاض
بين المزكي والشهود في مجلس القضاء فيسأل المزكي عن الشهود بحضرة الشهود هؤلاء
عدول مقبولوا الشهادة ليزكهم او يخرجهم ووقع الاكتفاء بتركية السرف زماننا
لان تركيبة العلانية بلا وقتة اذا الشهود والمدعى يعاملون الحاج بالاذى والاضرار
به ويكفي في التركيبة ان يقول المزكي ان كتب في ذلك القرطاس تحت اسمه هو عدل ومن
عرفه بالفسق لا يكتب شيئا احترازا عن الهتك ويكتب الله اعلم وان لم يقل جابر الشهادة
قال في الكافي بان يقول المعدل هو عدل لجابر الشهادة اذ العبد والمحدود في القذف
اذا تاب قد بعدل والاصح ان يكفي بقوله هو عدل بثبوت الحرية بالدار **قول**
فيه اشكال لان المحدود في القذف التائب قد يكون متعدلا كما ذكره فلابد من قوله جابر
الشهادة ليخرج وهذا البرد على عبارة الهداية اذ لم يذكر فيها المحدود في القذف لكن لابد
فيه ايضا من اعتبار هذا القيد ليخرجه في لا يكون الاكتفاء بقوله هو عدل والاصح والاصح
تعديل الخصم هكذا قال ابو حنيفة رصده يعني ان تعديل المدعى عليه الشهود لا يصح لان
من زعم المدعى وشهوده ان المدعى عليه ظالم كاذب في الانكار وتركبة الكاذب القاطن
لا يصح وعند ما يصح ان كان من اهله بان كان عدلا لكن عند محمد لا بد من ضم آخر اليه

عدم جواز تعديل الواحد والى يوجب كون كاري ساق والمراد بتعديله تركيبة بقوله
هم عدل انهم اخطاوا وولسوا او هم عدول ولم يرد على هذا واما لو قال صدقوا
او عدول صدقة فقد لزم الحكم لانه اقر منه بثبوت الحق بخلاف ما لو قال هم عدول
ولم يرد عليه حيث لا يلزمه شيء لانهم مع كونهم عدولا يجوز منهم النسيان والخطا فلا يلزم
من كونه عدلا ان يكون كلامه صوابا كفي واحد للتركية تزجئة الشاهد والرسالة
المزكية لان التركيبة من امور الدين فلا يشترط فيها الا العدالة حتى يجوز تركيبة العبد
والمرأة والاعمى والمحدود في القذف التائب لان خبرهم مقبول في الامور الدينية والاحوط
اشان لان فيه زيادة طمانينة هذا كله في تركيبة السر واما تركيبة العلانية فيشترط فيها
جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغيرهما سوى لفظ الشهادة بالاجماع لان
معنى الشهادة فيها الظهور وهذا يختص بمجلس القضاء ولسامع اي يجوز لسامع ما يتعلق
بالاقوال كالبيع بان سمع قول البائع بعث وقول المشتري اشتريت والافراد بان سمع
قول المقر فلان على كذا اوراق ما يتعلق بالافعال كحكم قاض او غضب او قتل
ان يشهد فاعل قوله يجوز للمقدري قوله لسامع وان لم يشهد عليه ويقول شاهد
انه باع او اقر لانه عين السبب فوجب عليه الشهادة به كما عين وهذا اذا كان البيع
بالعقد ظاهر وان كان بالتعاطى فكذلك لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقود
وقيل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ والاعطاء لانه بيع حكيم لا حقيقي ويقول
الشاهد لا يشهد في كذا يكون كاذبا لا يسعه الشهادة بسماعه من وراء الحجاب بل يسمع
الشاهد صوت من يشهد عليه من وراء الحجاب لا يسعه ان يشهد لاحتمال ان يكون غير
اذا النعمة تشبه النعمة الا اذا تعين القائل بان يكون في البيت وحده وعلم الشاهد انه
ليس فيه غير ثم جلس على الميالك وليس فيه مسلك غير فسمع اقراره داخل ولم يرد
محصل به العلم لكن ينبغي للقاض ان لا يقبله اذ قسره اذ ليس من جواز ضرورة الشهادة
القبول عند التفسير فان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض الحوادث لكن اذ اصرح به لم تقبل
كاري سمة او يرى شخص القائلة ويشهد عنده اشان انها فلانة بنت فلان ابن فلان قال

الفقيه ابو الليث اذا قرئت امرأة من وراء حجاب وشهد عنده اثنتان انها فلانة
بنت فلان ابن فلان لا يجوز لمن سمع قرارها ان يشهد عليها الا اذا رأى شخصها يعني حال
ما قرئت في يجوز ان يشهد على قرارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها قال ابو بكر
الاسكافي المرأة اذا حسرت عن وجهها فقالت انا فلانة بنت فلان بن فلان وقد وهبت
مهرى لزوجي فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة عدلين انها فلانة بنت فلان بن فلان
ما دامت حية اذ يمكن للشاهد ان يشير اليها فان ماتت فيحتاج الشهود الى شهادة عدلين
فلانة بنت فلان بن فلان منه كذا في العمدية ولا يشهد على الشهادة ما لم يشهد عليها
لانه تصرف على الاصيل بازالة ولايته في تنفيذ قوله على الشهود عليه وازالة الولاية
الثانية للغير ضرر عليه فلا بد من الانابة والتحليل منه ولا يشهد ايضا من رأى خطه
الذي كتب فيه شهادته ولم يذكرها اي شهادته كذا القاضي يعني اذا وجد في بوانه
اقرار رجل رجل بحق وشهادة شهود شهد الرجل على رجل بحق وهو لا يذكر لا يحكم به
ولا ينفذه حتى يذكره وكذا الراوي يعني اذ لم يذكر لا يحل له الرواية لان كلامها
لا تحل الا عن علم ولا علم هنا لان الخط يشبه الخط ولا بالتسامع الا في النسب والموت
والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف فان الشهادة بالتسامع جائزة
فيها اذا خبر رجلان او رجل وامرأتان عدولا والقياس لا يجوز لان الشهادة لا تجوز
الا بالعلم ولا يحصل العلم الا بالمشاهدة والعيان وبالخبر المتواتر ولم يوجد نصار
كالباع والاجارة بل الاولى لان حكم المال سهل من حكم النكاح وجهه كذا في هذه الامور
تختص بمعاينة اسبابها خواص الناس ويتعلق بها احكام ينبغي على انقضاء القرون
وانقراض اعصار فلم تقبل فيها الشهادة بالتسامع ادى الى المخرج وتعطيل تلك الاحكام
بخلاف الباع والهبة والاجارة ونحوها لانه كلام يسمعه كل احد وانما يجوز ان يشهد
بالتسامع اذا حصل له العلم بالتواتر بالاشتهار وباخبار من يثق به ويشترط ان يخبر
رجلان او رجل وامرأتان كذا في نصاب يفيد العلم الذي يثبت عليه الحكم في العمدية
وقيل يكفي في الموت باخبار واحد واحد لان الناس يكرهون مشاهدة هذه الحالة

فلا يحضر غالباً الا واحداً واحداً بخلاف النسب والنكاح وينبغي ان يطلق
اداء الشهادة بان يقول الشاهد فلان بن فلان مات ولا يفسر حتى يوفى للقاضي
انه شهد بالنسب لم يقبل شهادته هو الصحيح وانما قال اصل الوقف لانه يبقى على انقراض
القرون دون شرايطه لان اصل الوقف يشترط ما شرايطه التي شرطها الواقف
فلا يشترط قال ظهير الدين المرغيناني بد من بيان الجهة بان يشهد وان هذا وقف
على المسجد والمقبرة ونحو ذلك حتى لو لم يذكر واذك في شهادتهم لم يقبل
شهادتهم وتاويل قولهم لا يقبل شهادتهم على شرايط الواقف ان بعد ما ذكر ان هذا
وقف على كذا لا ينبغي لهم ان يشهدوا الله ببدء من غلته فيصير كذا وقالوا ذلك
في شهادتهم لا تقبل شهادتهم كذا في الكافي ويشهد راي جالس مجلس القضاء يتردد
اليه الخصوم انه قاض وان لم يعين تقليداً لا امام آياه ويشهد ايضا راي رجل وامرأة
يسكنان بيتاً بينهما انبساط الزوج انها عرسه كالوراء عينا في يد غير عملا بظاهر
الحال ويشهد ايضا راي شيء سوى الرقيق المعبر فان غير المعبر حكمة حكم العروض في يد
متعلق بالراي المقدم متصرف كالملاك اي كما ينصرف الملاك انه له متعلق بشهادة
المقدم صورته رجل راي عينا في يد انسان ثم راي في يد آخر ذلك المعين والاول يدعي
المالك ويسعه ان يشهد انه للمدعي لان الملك في الاشياء لا يعرف يقيناً بل ظاهراً فاذا
بلا منازعة دليل الملك ظاهراً اذا شهد به اي بانه ملكه قلبه فان وقع في قلبه
انه ملك الغير لا يحل له الشهادة بالملك لان الاصل اعتبار اليقين في جواز الشهادة
لما قرئ قوله عليه السلام اذا عنت مثل الشمس فشهدوا لا دفع فاذا عنت ذلك يصار
الى ما شهد به القلب فان فسّر الشاهد للقاضي شهادته بالتسامع في الصورة الاولى
او بحكم اليد في الصورة الاخرى بطلت فانه اذا اطلق وقع في قلب القاضي صدقه فيكون
شهادته منه عن علم ولا كذلك اذا فسّر وقال سمعت كذا وعن هذا كان المراسيل من الاجبا
اقوى من المراسيل كذا في الكافي الا في الوقف فان الشاهد ان افسر شهادته بالتسامع
قبلت ذكره في العمدية شهادة شهادتي حضره في زيد او فصيل عليه فهو معاينة

حتى لو فسرها دهم للقاضي قبله اذ لا يدفن الا الميت ولا يصلح الاعلية الشهادة
بالايجاز شهادة بالقبول في المعاوض كالباع والجار والناكح ونحوها حتى لو شهدوا
على تزويج الاب فقط اي بلا ذكر القبول تقبل اي الشهادة بخلاف الهبة حتى لو شهدوا
بالهبة بلا ذكر القبول لم تقبل كذا في العهادية **باب** القبول عند تقبل من
اهل الاهواء اعلم ان اهل الاهواء على ما ذكر في الكتب الكلامية اهل القبلة الذين يكون
معتقدهم معتقدا اهل السنة وهم الجبرية والقدرية والروافض والخوارج والبطلة
والشبهة وكل منهم اثنا عشر فرقة فصاروا اثنين وسبعين فرقة وعندنا تقبل شهادتهم
خلاف ذلك ففي الخطابية هم من غلاة الروافض يعتقدون جواز الشهادة
لكل من حلف انه محق ويقولون المسلم لا يخلف كذا وبقي يرون الشهادة لشيعتهم
واجبة لتمكين الشبهة في شهادتهم وتقبل من الذي على مثله وان اختلفا ملة كاليهود
مع النصارى وتقبل من الذي على الميثاق من الذي اعلا حاله امنه لكونه من اهل
دارنا ولهذا تقبل المسلم بالذمي ولا تقبل بالميتا من بلاد عيسى اي لا تقبل شهادة
الميتا من على الذمي لقصور ولا يثبت عليه لكونه ادنى حاله امنه وتقبل الشهادة
منه اي من الميتا من على مثله ان اخذ دارهما وان كان من اهل الدارين كالروم والترك
لا تقبل لا تقبل لان الولاية فيما بينهم تنقطع باختلاف المذاهب وهذا لا يجري
التوارث بينهم وتقبل ايضا من عدو بسبب الدين فان العدو والدينية تلك
على قوة دينه وعدلته بخلاف العداوة الدينية فانها حرام فمن ارتكبها الاثوم من
التقول وتقبل ايضا من مسلم اي من ارتكب معصية صغيرة بلا اصرار عليها
ان اجنب الكبار وهو معنى العدالة كما مر وتقبل ايضا من اقل لاطلاق النصوص
بلا تقييد بالحنان ولانه لا يحل بالعدالة هذا اذا تركه بعذريته من كبر او خوف
هلاك واذا تركه استخفافا بالدين لم تقبل لانه لا يكون عدلا ولم يقدر بوجوه خفية
له وقتا اذ لم يرد به كتاب ولا سنة ولا اجماع والمقادير لا تعرف بالرائي وقد روي
المتأخرون فقبل سبع سنين الى عشرين سنين وقبل اليوم السابع من ولادته او بعده

في الزنا

الان يحتمله ولا يهلك به ومن الحصى وولد الزنا والخشي اذا كانوا عدولا فان قطع
العضو وجنابة الابوين لا توجب قبحا في العدالة وقبل عمر رضى شهادة علقه
الحصى والخشي اما رجل وامرأة وشهادة الخشين مقبولة نعم انه ان لم يكن مثكلا فلا
فيه وان كان مثكلا فيجعل امرأة في حق الشهادة احتياطاً والعين للعق وبالعكس
لعدم التهمة وقد ثبت ان قنبر شهد على صبي فخرج فقبل شهادته وهو كان عتيقاً على ربه
والعمال المراد عمال السلطان عند عامة المشايخ لان نفس العمل ليس نفسق الا اذا كانوا
على الظلم قالوا هذا كونه دما منهم لان الغالب عليهم الصلاح فاما الذين في زماننا لا تقبل
شهادتهم لقلبة ظلمهم كذا في الكافي وتقبل الشهادة لاجده وعمه ومن حرم رضاعاً
او مصاهرة كأم امرأته وبنتها وزوج بنته وامرأة ابيه وابنه لان الاملاك
بينهم متميزة والايدي متباعدة ولا بسوط لبعضهم في مال البعض فلا يتحقق التهمة بخلاف
شهادته لقريته ولأولاد الواحد الزوجين الاخر وتقبل من كافر على عبد كافر مولاة او
على حر كافر موكلة مسلم يعني يجوز شهادة الكافر على عبد كافر مولاة مسلم وعلى وكيل
كافر موكلة مسلم بلا عكس اي لا يجوز شهادة الكافر على عبد مسلم مولاة كافر وعلى وكيل
مسلم موكلة كافر فان مسلماً اذا كان له عبد كافر ذن له بالبيع والشر فشهد عليه شاهدان
كافران بشراء او بيع جازت شهادتهما عليه لان هذه شهادة كافر قامت على اثبات امر
على الكافر فصدق ومنه الحكم على المولى المسلم ضمناً ولو كان المولى كافراً والعبد المأذون
مسلم لا تقبل شهادة الكافر عليه لان هذه شهادة قامت على اثبات امر على المسلم فصدق
ولو كان مسلماً وكل كافر ائتمروا ببيع فشهد على الوكيل شاهدان كافران بشراء او بيع جازت
شهادتهما عليه لانها قامت لاثبات امر على الكافر ولو كان كافراً وكل مسلم ائتمروا ببيع
لا تقبل شهادتهما عليه لانها قامت لاثبات امر على المسلم فصدق كذا في الشرح للسعدي
لتخصيص الجامع الكبير من كافر على مسلم عطف على قوله تقبل من اهل الاهواء الا في الوصية
والنسب اذا دعي حقاً من قبل ميت على خصم حاضر يعني ادعى الابناء من نصراني واقام
شاهدين نصرانيين على خصم مسلم واذا دعي ان فلان وفلان النصراني مات وهو وراث

واحضرت مسلما للبيت عليه واقام شاهدين نصرانيين على نية تقبل وهذا استحسان
والقياس ان لا يقبل وجه الاستحسان ان المسلمين لا يحضرون على موت النصارى ولوصاية
تكون عند الموت غالباً وسبب قبول النسب الكناح وهم لا يحضرون نكاحهم فلم يقبل شهادة
النصارى على المسلم في اثبات الايضاء الذي ينافى على الموت والنسب الذي ينافى على النكاح ادى
الى ضياع الحقوق المتعلقة بالايضاء فقبلت ضرورة كما قبلت شهادة القابلة للضرورة ولا معنى
لان الاداء يقتصر على التمييز بين الخصمين والشهود به ان كان منقولا ولا يميز الاعمال بالنية وفيه
شبهة يمكن التفرغ عنها بحسن الشهود ومرة اذ الشهادة من باب الولاية ولا ولاية له على احد
فلا تقبل شهادته ولو على كافر ومملوك وصبي اذ لا ولاية لها على نفسه ما فعل غيرهما
اولى الا ان يتجمل اى الشهادة في الرق والصغر وادى بعد الحرية والبلوغ فقبل لان العمل
بالمعانية والسماع وهما لا ينافيانها وعند الاداء هما من اهل الشهادة ومحدد في ذنوب
وان تاب لقوله تعالى لا تقبلوا له شهادة ابد الا اذا اجتهدوا برأيهم فان الكافر اذا احدث القذف
لم تجز شهادته على اهل الذمة لان له شهادة على جنسه فتدتمه لحدته فان سلم قبل
شهادته عليهم وعلى المسلمين لان هذه الشهادة استفادها بالاسلام ولم يلحقها
رد وهي الشهادة على اهل الاسلام لانها لم تكن ثابتة زمان الرد والحد فلما جازت شهادته
على اهل الاسلام جازت شهادته على الكفار ضرورة بخلاف العبد اذا احدث في القذف ثم
عنت رد شهادته اذ لا شهادة للعبد اصل حاله في توقف الرد على حدوثه فانه اذا احدث
كان رد شهادته بعد العتق من تمام حدته ومسحون في حدته يعني اذا احدث من اهل السجن
حادثة في السجن واراد بعضهم ان يشبهه في تلك الحادثة لم تقبل كونهم من معين كذا في الجامع الكبير
واصله وفرعه وزوج لعريسة وسيد لعبد ومكاتبه الاصل فيه قوله عليه السلام
لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الولد لولده ولا المتزوج لزوجها ولا الزوجة لامرأته ولا العبد
لسيده والمولى لعبد ولا الاجير لمن استأجره والمراد بالاجير على قول المشايخ التلميذ
لخاص الذي بعد ضرر استاده ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه وهو معنى قوله وم
لا شهادة للقانع باهل البيت وقيل هو الاجير ميانة او مشاهرة لانه يستوجب

وعرسه

الاجير لما

الاجير لما فاعاد اشهد له في هذه الاجارة فكانه استأجره عليها وشركه فيما يشتركان فيه
لانها شهادة لنفسه من وجد فلو شهد فيما لا يشتركان فيه تقبل لعدم التهمة ومختل بقول الردي
لا ضرره على الفسق وامام من كلامه لئن في اعضائه تكسر ولم يشهر شيء من الافعال الحربية
فلا ترد شهادته ونאיحة ومغنية لا ارتكابها المحرم طمعاً في المال المراد بالناجحة التي
تنوع في مصيبة غيرها واتخذته مكسباً والتغنى للهو حرام في جميع الاديان خصوصاً اذا كان
من المرأة فان نفس في الصلوات حرام فضلاً عن ضم الغنا اليه ولهذا لم يقيد بهما بقوله
للناس وقيد به فيما ساقى ومد من الشرب اى شرب الاشربة المحرمة فان ادمان شرب
غيرها لا يسقط الشهادة ما لم يسكر على اللهو شرط الادمان ليكون ذلك ظاهراً منه
فان شرب الخمر سراً لا يظهر ذلك لا يخرج عن كونه عدلاً وان كان شرب الخمر كبيراً وانما
يسقط عدلته اذ كان يظهر ذلك او يخرج سكران ويلعب به الصبيان اذ لا مرقعة بمثله
ولا يخرج عن الكذب عادة كذا في الكافي وعد وبسبب الدنيا قال في المحيط لا يجوز شهادة رجل
على جليل بينهما عداوة في شيء من امور الدنيا قال الزاهد كما في المحيط احتياض المتأخرين
اما الرواية المنصوبة بخلافه فانه اذ كان عدلاً تقبل شهادته وهو الصحيح وعليه الاعتماد
ومن يلعب بالبطيور شدة غفلته واصرارها عن نوع هو ولانه ينظر غالباً الى العود والسطوح
وغيرها واما اذا امسك الحمام للاستيناس ولا يطيرها فلا يزول عدلته لان امسكها في اليد
مباح او الطيور كانه من اللهو او بغى للناس لانه مصر على نوع فسق وجميعهم على الكذب
كبيرة ولا يمنع عادة عن المجازفة والكذب واذ كان لا يسمع غيره ولكن يسمع نفسه لا زلة الوحشة
لا يقدح في الشهادة او يرتكب ما يحديه اى ياتي نوعاً من الكبار الموجهة للحدوث لوجود
تعاطيه بخلاف اعتقاده واذ دليل قلة ديانته فعليه مجزئ على شهادة زور كذا في الكافي
اقول ظاهر هذا مخالفاً لما نقلناه عنه في شرب الخمر سراً لكن التوفيق بينهما ان المراد بالارتكاب
ما يحديه ليس ارتكاب ما من شأنه ان يجزبه بل ارتكاب ما يحديه بالفعل ولا يكون ذلك الا
بظهوره واطلاع الشهود عليه او بدخول الحمام بلا اذن لان كشف العورة حرام ومع ذلك
يدل على عدم المبالاة او باكل الربوا لانه فاسق وشرطي ليس هو ان يكون مشهوراً باكل الربوا

لان التجار قداما يتخلصون عن الاسباب المفيدة للعقد وكل ذلك ربوا فلا بد من الاستعداد
او يلعب برء او يقام بنسخ او يترك به اى بطريق الصلوة لان كل ما منها كبير
يدل على الدانة واما مجرد اللعب بالنسخ بدون قمار وترك صلوة فليس بنفس مانع
للمهادة وان كان مكرها عندنا لان الاجتهاد فيه مساغا لكونه مباحا عند الشافعي
واما من يلعب بالترد فهو مردود الشهادة مطلقا او يبول او ياكل على الطريق فيدها او يظهر رتب السيف
وهم الصحابة والعلماء المجتهدون رددوا هذه الافعال تعلقا بقصور عقله وقرينة ومن لم يتبع
عنها لم يتبع عن الكذب بخلاف ما لا يرتكبها شهداى بايضا الميت ان باها او وصى اليه اى جعل
هذا الشخص وصيا وهو اى ذلك الشخص بدينه اى كونه وصيا صحى شهداى بها كحسانا
وان اكر الوصى ذلك لم يقبل والقبول ان يقبل وان ادعى شهادة ابى الميت اى غير بين لهما على الميت
دين ومديونية اى غير بين للميت عليه ما دين والموصى لهما اى رجلين وصى لهما الميت
ووحيه على الابصار اى نصب الوصى وهو متعلق بقوله كشهادة وكان القياس
ان يقبل شهادة هؤلاء لانها مجرد ان لانفسها نفعا بشهادتها فردد ذلك لان الوارثين
قصد بها نصب من ينصرف لهما ويقوم باحياء حقوقهما والغريبين فصلان نصب من يستوفيان
حقهما او يبرأ من الدفع اليه والوصيين قصدان نصب من يعينهما على التصرف في مال الميت والموصى
قصدان نصب من يدفع اليهما حقهما ووجه الاستحسان انها ليست بشهادة حقيقة لانها
توجب على القاضى ما لا يمكن منه بدونها وهذه ليست كذلك لتمكده من نصب الوصى اذا
رضى الوصى والموت معروف حفظ الاموال الناس عن الضياع لكن عليه ان يتأمل في صلاحية
من ينصبه واهليته وهو لاه بشهادتهم كقوة مؤنة التعيين ولم يشترطوا بها شيئا
فصار كالقرعة في كونها ليست بحجة بل واقعة مؤنة تعيين القاضى ولو شهداى ابا
الغايب وكله بقبض دينه ردت شهادتهما سواء ادعى الوكيل الوكالة او لا يمكن التهمة
في شهادتهما لانها يشهدان لبيها وقد رطلانها كالشهادة على جرح مجرد وهو ما يفسق
الشاهد ولا يوجب عليه حق الشرع والعبد فانها لا تقبل كفاشق او اكل الربوا وانه يستأجرهم
ونحو ذلك كما سياتى لانها انما تقبل فيما يدخل تحت الحكم وفي وسعه القاضى الزامه والفسق

ليس كذلك

ليس كذلك لانه يرفع بالتوبة والاستحار وان كان امر ازيد على الجرح لكن لا خصم في شبهة
اذ لا تعلق له بالاجارة حتى لو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى استأجرهم بكذا واعطاهم ذلك
من مال الذى عنده تقبل كما سياتى قال صمد الشريعة اذ اقام البينة على العدالة فاقام الخصم
البينة على الجرح ان كان الجرح جرحا مجرد لا يعتبر بيينة الجرح وانما قلت ان صورة المسئلة
هذا لانه لم يعلم البينة على العدالة فاجبر بخبر الشهود فساق واكلة الربوا فان الحكم لا يجوز
قبل ثبوت العدالة لا سيما اذا اخبر بخبر ان الشهود فساق **اقول** بحقيقة جرح
الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها ومن باب البيانات ولا قيل فيه خبر الواحد
كما في كتاب الكراهة وبعد التعديل دفع للشهادة بعد ثبوتها وجب على القاضى العمل بها
ان لم يوجد الجرح المعتبر من القواعد المقررة ان الدفع اسهل من الرفع وهو الشر كون الجرح المجرد
مقبولا قبل التعديل ولومن واحد وغير مقبول بعده بل يحتاج الى نصاب الشهادة واثبات
حق الشرع والعبد واضمحل بهذا التحقيق ما اعترض عليه بعض المتصنفين بلا شعور
على مراد القابل ومع ذلك ذاهل عن القواعد وغافل حيث قال فيه نظرا لغيره ان مثل هذه
الشهادة لا تعتبر سواء كان قبل تعديل الشهود او بعده فلا حاجة الى ما ذكر من الصورة
المقبولة ولذلك قلت بعد التعديل وقبله قبلت مثل ان يشهدوا على ان الشهود للمدعى
فسقة او زناة او اكلة الربوا وشربة خمر او على اقرارهم انهم شهدوا بالزور او على اقرارهم انهم
اجروا في هذه الشهادة او على اقرارهم انهم لم يبرأوا من هذه الدعوى وانه لا شهادة لهم على المدعى عليه
وهذه الحادثة وانما لم تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان العدالة بعد ما ثبتت لا ترتفع الا
باثبات حق الشرع والعبد كما عرفت وليس في شيء مما ذكرنا ثبات واحد منهما بخلاف ما اذا وجد
قبل التعديل فانها كافية في الدفع كما مر وقبلت على اقرار المدعى بفسقهم او اقرارهم بشهادتهم
بزور وبانه استأجرهم على هذه الشهادة لانه اقرار منه بانه لاحق له في دعواه وقبلت ايضا
على انهم على الشهود عبيدا ومجرون بقذف وانهم زنا او وصفوا الزنا وسرقوا من كذا وشربوا
الخمر ولم يتقدم العهد بالبل بزل الربح في الجرح ولم يفض شهره في الباقى قيد بعدم التقادم اذ
لو كان متقادما لا تقبل لعدم اثبات الحق به لان الشهادة بجحد متقادما مردودة او شركاء

المدعى

او مائة وما شئ او طلبة وطلقين او ثلث ردت الاختلاف في العدة اذا ادعى عسبا او قتلا
فشهدا احدهما بالآخر بالافرايه حيث لا تقبل بخلاف ما اذا شهد بالافرايه حيث تقبل وقبلت
عالم في بالف ومائة في شهادة احدهما بالف والآخر بالف ومائة ان ادعى المدعى بالاكتر
وهو بالف ومائة لا تقاها في الالف وتقر باحدهما بالمائة بخلاف ما اذا ادعى الفاقط حيث
لا تقبل لان المدعى كذب من شهد بالزيادة هذا الذي ذكرنا هو في الدين وفي العين تقبل
على الواحد كما لو شهد واحد من هذين العبدين له واخران هذا قبلت على العبد الواحد الذي
اتفاقا فيه بالاجماع كذا في باب الشهادة في الشريعة من الخطوط والعقالات لا تقبل مطلقا اي
سواء كان على الاقل والاكتر وكان المدعى هو البائع او المشتري فلو شهد واحد بشراء عبد
او كتابته بالف واخذ بالف وخمس مائة ردت لان المقصود اثبات السبب وهو العقد فالباع
بالف غير الباع بالف وخمس مائة فاختلف الشهود به لا اختلاف في الثمن فلم يتم التصاع على واحد
منهما ولا ان المدعى يكذب احدهما كذا العتق بالاصح عن قود والرهون والمخلع ان ادعى
العبد في الصورة الاولى والقاتل في الثانية والرهون في الثالثة والمرأة في الرابعة لان هؤلاء
لا يصدقون اثبات المال بل اثبات العقد وهو مختلف ما عرفت وان ادعى الآخر بان قال
مولي العبد اعتقتك على بالف وخمس مائة والعبد يدعي الالف او قال لي القصاص صلحتك
على الف وخمس مائة والقاتل يدعي الالف وكذا الباقيان فكذلك عوى الدين في وجوها اذ ثبت العقد
والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فيقضى الدعوى في الدين كذا الهداية والمدعى في الرهن
اذا كان المرهون كان دعواه في الدين بلا خفاء لان الرهن يكون لا بعد تقدم الدين فتقبل البيعة فحق
ثبوت الدين كما في سائر الديون ويثبت الرهن بالف ضمنا وتبعاً للدين كذا في الكفاية قال صدر الشريعة
ليس هذا كدعوى الدين لان الدين يثبت باقرار المدين فيمكن ان يقر عند احدا شاهدين
دون الآخر في التوفيق بينهما ممكن اما ههنا فالمال يثبت بتبعية العقد والعقد بالف
غير العقد بالاكتر فيبقى على كل واحد شهادة فرد فلا تقبل كما في الطرف الاخر **اقول**
جوابه المشبه لا يجب ان يكون في حكم المشبه به جميع الوجوه بل المراد بكونه كدعوى الدين
ان الشاهدين اذا كانا مختلفين لفظا لا تقبل عندنا بحقيقة رصداً وان كانا متفقين فان ادعى

المدعى

المدعى الاقل لا تقبل شهادة الشاهد بالاكتر وان ادعى الاكثر تقبل على الاقل وانما كان كذلك لان المال
هذه الصورة لا يبيع وان كان ثابتا بالعقد حين العقد وقام له لكن الامر صار بالعكس حين الدعوى
لما عرفت ان صاحب الحق اذا اعترف بالعقد والعتق والطلاق والمدعى في الرهن اذا كان هو المرهون
كان المدعى في الدين ولا يعتبر العقد وان اعتبر اعتبر بالتبع الدين كما في الرهن فظهر ان قوله فالمال
يثبت بتبعية العقد انما نشأ عن عدم التفرقة بين ثبوت كدعوى الدين بلاد دعوى العتق
بلا مال العقد وزواله فثبت بالاجارة كالبيع في اول المدعى للمحاجة الى اثبات العقد وكما للدين
بعدها والمدعى هو المؤجر اذا لاجحة ههنا الى اثبات العقد والتكاح يصح بالاقل مطلقا
اي سواء كان المدعى من الزوج او المرأة والمدعى على الاقل والاكتر وعندهما تبطل الشهادة
ولا يقضى بشئ كما في البيع لان المقصود من الجانبين اثبات السبب والتكاح بالف غير التكاح بالف
وخمس مائة وله ان المال في التكاح تابع ولذا يصح بلا تسمية للمهر ومن حكم التابع ان يغير
الاصل الا يرى انه لا يبطل بنفسه ولا يفيد بغيره وكذا لا يختلف باختلاف ان اتفاقا
على ما هو الاصل وهو الملك والحل فوجب القضاء به واذا وجب للمهر ما لا منفعة في وجب القضاء
بأقل المقدارين كما في مال المنفرد شهد بالف وقال احدهما قضى خمسمائة قبلت بالف لانها اتفاقا
عليه كما اذا شهد بقرض الف وقال احدهما قضاه اي ذلك الالف قبلت الشهادة على القرض
لانفاقها عليه كما اذا شهد ورد قوله قضى كذا اي قضى خمسمائة في الاول وقضى القرض
في الثاني لانه شهادة فرد اذا شهد معه آخر اذ حوجب نصاب الشهادة ولا يشهد من علمه
اي القضاء في صورتين حقيقيتين المدعى فيما قبض لئلا يكون اعانة على الظلم شهدا بقضائه
يوم كذا بمكة وشهدا بخلافه في ذلك اليوم بكوفة ردنا يعني اربعة رجال
اجتمعوا عند قاض شهدا ثمان منهم بما ذكرناه والآخران بما ذكرنا ثانياً وشهدا ثمان
لان احدي الطائفتين كاذبة ببقين فان قضى باحدهما ردت الاخرى لرجحان الاولى بالسبق
شهدا بسفرة بفترة واختلفا في لونها بار قال احدهما كانت بيضاء والاخر كانت سوداء
او قال احدهما كانت صفراء والاخر كانت حمراء قطع وقال لا يقطع لانها اختلاف في الشبهة
فيمتنع به القبول كما اذا اختلفا في الذكورة والانوثة واختلفا في اللون في الغصب بل اولي

لان الثابت بالغصب ضمان لا يسقط بالشبهة والثابت ههنا حد يسقط بها وله انما اختلفا
 فيما ليس من صلب الشهادة ولهذا لو كتبا عن ذكر اللون تقبل شهادتهما والتوفيق ممكن
 لان اللونين في مجتمعان بان احدهما اسود والاخر ابيض ويرى احدهما شاهدين احدهما فيها
 والاخر الاخر بخلاف الذكورة والانوثة لانه لا يعرف الا بالقرب منه وعند القرب
 لا يقع الاشتباه فلا يشغل بالتوفيق وبخلاف الغصب لانه يقع في النهار غالباً فيتمكن الشاهد
 من القرب من الغاصب فيأمل في جميع الوان الغصب فلا يشغل بالتوفيق ملك المورث بقضي
 لوارثه بلا جرح الشاهدين وبين معنى الجرح يقولها ما وتركه ميراثه او وذا ملكه او فيه
 اعلم انهم اختلفوا في الشهادة بالميراث هل يحتاج الى الجرح والنقل وهو ان يقول ما ذكر
 في المتن ولا قال ابو حنيفة وصححه رحمه الله لا بد منه خلافاً لا يوجب صدقة من ان ملك المورث المورث
 لكون الوارثة خلافة ولهذا يرد بالعيب ويرد عليه فصار الشهادة بالملك للمورث شهادة به
 للمورث وهما يقولان ملك المورث يتحدد في حق العين ولذا يجب عليه الاستبراء في الجارية للمورثة
 ويحل للمورث الغني ما كان صدقة على المورث الفقير والمجرد يحتاج الى النقل لئلا يكون استصحاب
 الحال مثبتاً لكن يكفي بالشهادة على قيام ملك المورث وقت الموت لثبوت الانتقال ضرورة
 وكذا الشهادة على قيام يد لان اليد عند الموت تنقل يد ملك بواسطة الضمان
 اذا ظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت ان يستوى اسبابه وتبين ما كان يد من الغصب
 والودائع فاذا لم تبين فالظاهر من حاله ان ما في يده ملكه فجعل اليد عند الموت دليل الملك
 كذا في الجرح فافادة فائدة قوله ما ائ الشاهدين كان ما يدعيه هذا الوارث لابي
 اعارم او اودعه او اجره ذ اليد يعني اذا مات رجل فاقام وارثه بينة على دارها كانت
 لابي عارم او اودعها او اجره الذي هي في يده فانه ياخذها ولا يكلف البينة انه ما تركها
 ميراثه بالاتفاق ما عند ابو يوسف رحمه الله لا يوجب في الجرح الشهادة واما عندهما
 فلان قيام اليد عند الموت يعني عن الجرح وقررت لان اليد المستعير والمودع يد العير والمودع
 شهدا يد حتى مد كذارة يعني اذا كانت دار في يد رجل فادعى آخر انها له واقام بينة
 انها كانت في يده منذ شهر او سنة لم تقبل وعن ابو يوسف رحمه الله تقبل لان الثابت بالبينة

كالثابت

كالثابت باقرار الخصم ولو اقر المدعي عليه به دفعته الى المدعي اتفاقاً وهما ان هذه شهادة
 قامت على مجهول وهو اليد فانها الآن منقطعة ويحتمل انها كانت بيد ملك او دبعة او اجاره
 او غصب فلا يحكم باعانة بالشك الا ان يقولوا ان الشاهد انه اقر المدعي عليه احدث
 اليد فيه فيقضي له اي المدعي باليد ويؤمر اي المدعي عليه بالتسليم اليه اي المدعي لكن لا يصبر
 المدعي عليه به اي يزول اليد عنه مقضياً عليه حتى لو برهن المدعي عليه بعينه على انه ملكه
 تقبل كذا في العارية وان اقر المدعي عليه به اي يكونه في يد المدعي او شهدا انه اي المدعي عليه
 اقر بيد المدعي اي بان كان في يده او اقر بملكه او شهدا انه المدعي عليه اخذه من يده اي المدعي
 دفع الى المدعي كذا في الكافي **باب الشهادة على الشهادة** اعلم ان جوازها استحسان
 والقبول لا يقتضيه لان اداءها عبادة بدنية لو تمت الاصل لاحق للشهود له لعدم الاجبار
 والانابة لا تحوز في العبادات البدنية لكنهم استحسنا جوازها في كل حق لا يسقط بشبهة نشدة
 الحاجة اليه لان الاصل في جرح عن ادائها الموت او سفره ونحو ذلك فلو لم يجز لادى الى ضياع كثير
 من الحقوق ولهذا جوزت وان كثرت اعني الشهادة على الشهادة الفروع ثم وثم لكن فيها شبهة
 البدنية لان البدل لا يبصر اليه الا عند الجرح عن الاصل وهذه كذلك ولذا لا تقبل الا فيما
 لا يسقط بالشبهة كإشهاد النساء مع الرجال وتقبل فيما لا يسقط بشبهة بشرط تعذر
 حصول الاصل اي اصل الشاهد على القضية بموت او مرض اي بان يكون مريضاً مرضاً
 لا يستطيع به حضور مجلس القاض او سفره اي يكون غائباً مسيراً ثلثة ايام فصاعداً
 فان جوازها الحاجة واذ انيس عند جرح الاصل وبهذا الاشياء يتحقق الجرح بلا مربة وعن ابو يوسف رحمه
 انه كان في مكان لو غدا الاداء الشهادة لا يقدر ان يبيت باهله ضحى الا شهاد احياء لحق في الناس
 قالوا الاول حيس والثاني وفق وجه اخذ الفقيه ابو الليث وبشرط شاهدة عدد عن كل اصل
 لقوله على اليد لا يجوز على شهادة رجل الا رجلين وان لم يغير فرعاها يعني لا يجب ان يكون
 لكل شاهد شاهد متغابرين بل يكفي شهادة شهادتين عن كل اصل ثم بين كيفية الشهادة
 على الشهادة بقوله بان يقول الاصل فحاطباً للفرع اشهد على فادعى ثانياً شهد كذا اي
 بان فلان فلان الف لاني اقر عندى بكذا مثلاً ويقول الفرع اشهد ان فلاناً اشهدني

على شهادته

اني اشهد بكذا وقال فلان فلاننا شهد على شهادته بذلك اذ لا بد من شهادة الفرع وشهادة
 الاصل وذكر التخييل والعبارة المذكورة تنفي بذلك كله وهي رطل العبارة عند الاداء لفظ
 اصول من هذا وهو ان يقول الفرع عند القاضي اشهد ان فلانا شهد عندي ان فلانا عاقلان
 كذا من المال واشهدني على شهادته فامرني ان اشهد على شهادته وانا اشهد على شهادته بذلك
 الآن فذلك ثمانية شينات والمذكور اولها خير شينات وقصر منه وهو ان يقول الفرع عند القاضي
 اشهد على شهادة فلان بكذا وفيه شينات ولا يحتاج الى زيادة شير وهو اختيار الفقيه في اللين
 واستاده ابن جعفر كذا في العناية صح تعديل الفرع للاصل لانه ان كان عدلا يصلح للتركية
 والالم يصلح للشهادة لا يقال هو منهم لان شهادة نفسه لا يصح التعديل لاننا نقول العدل
 لا يتم بمثله كما لا يتم في شهادة نفسه مع احتمال انه شهد ليصير مقبولا لقول كاحد
 اي كما يصح تعديل احد الشاهدين بالآخر لما ذكرنا انه ان كان عدلا او كسبت الفرع عن تعديل
 الاصل صح نقلها اي نقل شهادة الاصل وان كان مستورا كذا في المحيط وعدلوا اي يعرف
 القاضي الذي يسمع شهادة الفروع عدالة الاصول من هو اهل للتركية كما اذا حضر او شهد
 فان ثبت عدالتهم حكم والآلا انكر الاصل شهادته بطل شهادة الفرع قال في الكافي
 معنى المسئلة انهم قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نوا وغابوا ثم جاء الفروع بشهده
 على شهادتهم بهذه الحادثة اما مع حضرته فلا يثبت له الشهادة الفروع وان لم ينكرها وهذا
 لان التخييل وقد فات للتعارض بين خبر الاصل وبين خبر الفرع وقال الزيلعي معناه اذ قل هو الاصل
 لم نشهدهم على شهادتنا فماتوا وغابوا ثم جاء الفروع وشهدوا عند الحاكم لم يقبل شهادتهم
 لان التخييل شرط ولم يثبت للتعارض بين خبر الاصل وبين خبر الفرع لان الاصل يحتمل ان يكونوا
 صادقين فلم يثبت التخييل مع الاحتمال **اقول** قد وقعت العبارة في الهداية وشروحه
 وسائر المعبرات هكذا وان انكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى
 على احد مغايرة الاشهاد للشهادة فكيف يصح تفسير بيانه ولعل من ثا غلطه قولهم
 لان التخييل لم يثبت للتعارض فان معنى التخييل هو الاشهاد وخفي عليه ان التخييل لم يثبت ايضا
 اذا انكر اصل الشهادة بل هذا يبلغ من انكار الاشهاد لانه كناية وهو يبلغ من الصريح شهد

فاما في هذا الموضع فانه لا يثبت

شهدا عن اثنين على فلانة بنت فلان الفلانية وقالوا خبرنا بمعرفة ما جاء المدعى بامرأة
 لم يعرفها انها هي قبل ان يمدعى هات شاهدين انها هي لان التعريف بالنسبة قد تحقق شهادتهما
 والمدعى يدعي ان تلك النسبة للحاضرة ويحتمل ان يكون غيرهما فلان من انبأتهما بالحاضرة فهذا
 من قبل ما قرأ من شهادة قاصرة يتمها غيرهم كذا الكتاب المحكي يعني ان القاضي اذا كتب الى قاضي آخر
 ان فلانا وفلانا شهدا عندي بكذا من المال على فلانة بنت فلان الفلانية واحضر المدعى
 امرأة عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة ان تكون هي المنسوبة بتلك النسبة فلا بد من شاهدين
 اخرين يشهدان انها هي المنسوبة بتلك النسبة ولو قال اي الشاهدان فيها اي في المثلتين
 المذكورتين لبيان النسبة التيمية لم يخرج عن ينسبها الى اخذها بسكون الحاء القبلة الخاصة
 او جدها لا بد من التعريف وهو لا يحصل بالنسبة العامة والنسبة التي تميم عامة فلا يحجب
 عدمهم بخلاف النسبة التي اخذ لانها خاصة حتى اذا ذكر يقوم مقام الجدلانه اسم الجدة
 الاعلى فقام مقام الجد الا في اشهد الاصل على شهادته ثم نهاه اي الفرع عنها اي عن الشهادة
 على شهادته لم يصح اي هيبة كافران شهد على شهادة مسلمين كافر على كافر لم يقبل كذا
 شهادتهما على القضاء لكافر على كافر وقيل شهادة رجل على شهادة ابنه وعلى قضاء ابنه
 في الصحيح هذه المسائل الاربعة في الحائنة من ظهر له شهد زورا بان فتر على نفسه انه شهد زورا
 او شهد بقتل رجل او موته فجاء حيا او شهد برؤية الهلال فمضى ثلثون يوما وليس بالتيما
 علة ولم ير الهلال ونحو ذلك عزربا للتشهير قال في الكافي اعلم ان شاهد الزور بعد راجعا
 اتصل بالقضاء بشهادته ولا لانه ارتكب كبيرة اتصل ضررها بالمسلمين وليس فيها حد
 مقدر فيعذر زجره وتخيلا لانهم اختلفوا كيفية فقال ابو حنيفة رصه تغريبه تشهير
 فقط وقال يضرب ويحبس وهو قول الشافعي لانه روى عن عمر رصه انه ضرر شاهد الزور اربعين
 سوطا ويحرم وجهه وله ان يشربا كان يشقه ولا يضرب فيبعثه الى سوقه ان كان وقفا وفي قوله
 ان كان سوقي بعد عصره في اجمع ما كانوا انا وجدنا شاهد زورا فاحذروه وحذروه الناس
 وشيخ كان قاضيا في من الصحابة ومثل التشهير لا يخفى على الصحابة رصه ولم تكر عليه احد منهم
 فحل محل الاجماع والله اعلم **بار** الرجوع عنها هو ان يقول كنت مبطلا فيها في الشهادة

في الصحيح

ونحوه كان يقول رجعت عما شهدت به وشهدت برؤوسه فلا يكون انكارها رجوعاً لأن الرجوع
 عنها يقتضي سبق وجودها لا يصح أي الرجوع توبة فالتوبة على حجب الجناية فالستر الستر
 والاعلان بالاعلان شهادة الزور جناية في مجلس الحكم فالتوبة عنها متقدمة به فاذا لم يصح الرجوع
 في غير مجلس القاض فادعى الشهود عليه رجوعها واقام عليه بينة أو عجز عنها وادعى تخليف الشاهد
 لم يقبل بينه عليها ولا يحلفها إلا بالبينة واليمين يرتبان على دعوى صحيحة ودعوى الرجوع
 في غير مجلس القاض باطلة حتى لو اقام البينة انه رجع عند قاض فلان ضمنه المال قبلت بينه
 لصحة السبب وحكمه بعد القضاء وقبض المال التعرير والتضمين أما التعرير فلما امر بالتضمين
 أي تضمين ما اتلفاه بشهادة ما فلا قرارها على نفسها بسبب الضمان وهو الشهادة الباطلة
 والتناقض لا يمنع حكم اقراره على نفسه وأما قال وقبض المال لأن القاض إذا قضى ولم يقبض المدعى
 مدعاه لا يجب الضمان لعدم الاتفاق ولم ينقص القضاء انه كما لا يتحقق بالكلام المتناقض
 لا يستقضى بالكلام المتناقض وحكمه قبله أي قبل القضاء التعرير فقط وقد مر العبر في حق
 الضمان للباقي لا الرجوع هذا هو الأصل وقد فرغ عليه بقوله فان رجع احداهما ضمن النصف
 اذ شهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فبقاها أحدهما على الشهادة يبقى الحجة في النصف فيجب
 على الرجوع ضمان ما لم يبق الحجة فيه وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة ثم
 يبقى بقاء بعض العلة كابتداء الحول لا ينقصد على بعض النصيب ويبقى منعقد ببقاء بعض النصيب
 وان رجع احد الثلاثة لم يضمن أي الرجوع اذ بقي شهادته كل حق وان رجع آخر ضمنا أي الرجوع
 النصف اذ بقي على الشهادة من يبقى به نصف المال وان رجعت ثمان من رجل وعشر نسوة فلو
 امرأة من رجل وامرأتين ضمن الرجوع اذ بقي على الشهادة من يبقى به ثلاثة ارباع وان رجعتا ضمنا
 النصف لبقاء من يبقى به النصف وان رجعت ثمان من رجل وعشر نسوة فلا ضمان لبقاء من يبقى
 بشهادته كل المال وهو رجل وامرأتان فان رجعت الاخرى ضمن الرجوع بقاء من يبقى به
 ثلاثة ارباع الحق اذ النصف يبقى بالرجوع والربع بالباقية وان رجع الكل إلى الرجل والنيابة فعليه
 الاكس عند النصف عندهما وبقي وهو حصة الاسد في الاولى والنصف في الثانية
 على اثنين على القولين لهما ان النيابة وان كثر في الشهادة لم يقرب أو لا مقام رجل واحد ولهذا لم يقبل

من غير ما شهد به

شهادة من الابن ضمنا رجل وكان الثابت بشهادته نصف المال وبشهادته نصفه وله
 ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد فعشر نسوة كخمس من الرجال فصارت كالأمر به ستة
 رجال ثم رجعوا فالضمان عليهم يكون اسداساً فان رجعت أي النسوة العشر فقط وبقي رجل والنصف
 وفاقا ما عندهما فظاهر لان الثابت بشهادته نصف المال وكذا عند اذ بقي من يبقى به نصف المال
 فصارت كالأمر به ستة رجال ثم رجعت خيمه وضمن رجلان شهدا مع امرأة فرجعوا أي لكل لأن المرأة
 الواحدة ليست بشاهدة اذ المرأتان كشاهد واحد فكانت المرأة بعض اثبات هذا فكان القضاء
 مستنداً للشهادة رجلين بلا امرأة ولا يضمن راجع بهم مسمى في النكاح مطلقاً أي سواء شهدا عليه
 او عليها الاصل ان المشهود به ان لم يكن ما لا بان يكون قصاصاً أو نكاحاً أو نحوهما لم يضمن الشهود
 عند خلاف الشافعي فان كان ما لا فان كان الاتفاق بعوض يبرأ فلا ضمان على الشاهد لأن الاتفاق
 بعوض كالاتفاق وان كان بعوض يعادله فيقدر العوض لاضمان بل فيما وراه وان كان الاتفاق
 بلا عوض أصلاً وجب ضمان الكل اذ انقر بهذا فقول اذ ادعى رجل على امرأة نكاحاً وهي حادثة
 واقام عليه بينة ففرضي بالنكاح ثم رجعا عن شهادتهما لم يضمن لهما شيئاً سواء كان المسمى
 مهر منتهى أو أقل أو أكثر لانها وان تلفا البضع عليها بعوض لا يعده ولكن البضع لا يقوم على التلف
 وانما يقوم على المتملك ضرر المتملك فان ضمان الاتلاف بقدر المثل ولا ممانلة بين البضع والمال
 فاما عند دخوله في ملك الزوج فقد صار متقوماً بظاهر الحضر الاما زاد على مهر منتهى يعني
 اذ كان مهر منتهى مثل المسمى وأكثر لم يضمن شيئاً لانها وجبا المهر عليه بعوض يعده او يزيد
 عليه وهو البضع لانه عند دخوله في ملك الزوج متقوم وقد بينا ان الاتفاق بعوض يعده
 لا يوجب الضمان وان كان مهر منتهى أقل من المسمى ضمنا الزيادة للزوج لانها تلفا عليه قدر الزيادة
 بلا عوض فلا يضمن ايضاً راجع في البيع الاما نقص من قيمة المبيع ان ادعى المشتري بان يقول
 اشترت هذا العبد من هذا الرجل بالف وهو يساوي الفين فانكر المدعى عليه فشهد شاهدان
 ثم رجعا يضمنان للبايع لانها تلفاه عليه ولا يضمن ايضاً راجع في البيع الاما زاد على القيمة
 من الثمن اذ ادعى البايع بان يقول ان المشتري متى اشترى هذا العبد بكراً وعليه الثمن وانكره المشتري
 فشهد شاهدان انه اشترى هذا العبد بالفين وهو يساوي الفاً ثم رجعا يضمنان للمشتري الفاً

لانها تلفاه عليه ولا يضمن في الطلاق قبل الوطى الا نصف مهرها يعني اذا شهد بالطلاق
 قبل الوطى ثم رجعا يضمنان نصف المهر بخلاف ما اذا شهد بالطلاق بعد الدخول لان المهر
 تأكد بالدخول فلا اتلاف وضمن في العتق القيمة يعني اذا شهد على عتق عبد ثم رجعا ضمنا
 قيمة العبد وضمن في القصاص الدية يعني اذا شهد ان ذكرا قتل بكر او قتل من زيد ثم
 رجعا يوجب الدية عندنا الا القصاص لانه جزء مباشرة القتل ولم يوجد منها ههنا ذلك
 وعند الشافعي يقتصر بضمن الفرع برجوعه لان الحكم اضيف الى الشهادة في غير القضا
 فكان التلف مضافا اليه فيضمن لا بقوله بعد الحكم كذب شهود الاصل وغلطوا وشهادتهم
 لانهم لم يرجعوا عن شهادتهم بل شهدوا على غيرهم بالرجوع ولا يلتفت الى قولهم لان القضاء للمضي
 لا ينتقض بقولهم كما لا ينتقض رجوعهم كذا وكافي ولا الاصل بقوله ما شهدته يعني
 ان الاصول اذا رجعوا بعد الحكم وقالوا لم نشهد شهود الفرع على ما تامل يضمنون ان لم يوجد
 من جهة هم سبب موجب للضمان لانكارهم سبب اتلاف وهو الاشهاد على شهادتهم ولا يبطل
 القضاء للتعارض بين الخبرين فصارت رجوع الشاهد بخلاف ما قبل القضاء لانهم انكروا
 التحيل ولا بد عنه او بقوله اشهدته وغلطت يعني اذا قال شهود الاصل اشهدناهم
 لكننا غلطنا فانهم لا يضمنون عندنا بخسفة رصه وبكوف لان القضاء لم يقع بشهادتهم
 بل وقع بشهادة الفرع وعند محمد يضمنون لان الفرع نقلوا شهادة الاصول فكانت حضروا
 وشهدوا ثم حضروا فرجعوا ولو رجع الكل الى الاصول والفرع ضمن الفرع فقط عندها
 لان سبب الاتلاف الشهادة القائمة في مجلس القضاء وذا وجد من الفرع وعند محمد يضمنون عليه
 بخبرين بضمن الفرع وتضمن الاصول لان القضاء وقع بشهادة الفرع من حيث ان لقاضيه
 عين شهادتهم ووقع بشهادة الاصول من حيث ان الفرع يابسون عنهم نقلوا شهادتهم باهم
 وضمن المتركى بالرجوع يعني ان المتركى اذا رجع عن التركية ضمن عندنا خسفة رصه لان الحكم انما
 يضاف الى الشهادة والشهادة انما تصير حجة بالعدالة وهي انما تثبت بالتركية فصارت
 في معنى علة العلة كالتركية فانه سبب لمضي التهم في الهواء وهو سبب الوصول الى المرمى اليه وهو
 سبب الحرج وهو سبب تبادف الالم وهو سبب الموت ثم اضيف الموت الى المرمى الذي هو العلة

الاولى حتى يجب عليه احكام القتل من القصاص والدية والكفارة وعندنا لا يضمنون لانهم اشهدوا
 على شهود خبيرين فصار كما لو اشهدوا على الشهود عليه بالاشهاد وباحصانه لاشهاد الاحصان
 يعني لو شهدوا بالاحصان ثم رجعوا لم يضمنوا الا انه شرط محض كما ضمن به اى بالرجوع شاهد
 اليمين لا بشرط يعني ان شهد شاهدان باليمين وقال انه قال لعبد ان دخلت الدار فانت حر
 او قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وهي مدخول بها وشهد آخران بوجود الشرط
 اى دخول الدار ورجع الفريقان بعد الحكم فالضمان على شهود اليمين لا وجود الشرط وهو قيمة
 العبد ونصف المهر لانهم شهدوا العلة لان التلف انما حصل بالاعتاق والتعليق وهم
 الذين اثبتوا تلك الكلمة والتعليق بالشرط كان مانعا فعند وجود الشرط اضيف التلف
 لما علة لازوال لما نفي **كتاب الصلح** اورده ههنا لانه انما يصار اليه اذا لم يكن
 من المدعى عليه اقرار ولا لمدعى شاهد فلما كتب ان يورد بعد الاقرار والشهادة هو لغة اسم بمعنى
 المصالحة وهو خلاف الخصامة واصله من الصلاح بمعنى استقامة الحال وشرعا عقد يرفع النزاع
 وركنه اليجاب والقبول بان يقول المدعى عليه صالحتك من كذا على كذا او دعوى كذا على كذا
 ويقول الآخر قبلت او رضيت وما يدعي على رضائه وقبوله وشرطه العقل وهو شرط فجميع
 التصرفات الشرعية فلا يصح صلح المجنون وصبي لا يعقل ولا البلوغ فتصح من الصبي ما دون
 ان تنفع او عرى عن ضررين يعني اذا دعي الصبي المأذون على ان ينفذ فيصالحه على بعض حقه
 فان لم يكن له عليه بينة جاز الصلح اذ عند تقدمها لا حق للخصومة والمخلف والمال
 انفع له منها وان كان لم يجز لان الخط يتبرع وهو لا يملكه وان اقر الدين جاز سواء كانت له بينة
 او لانه من اعمال التجارة والصبي المأذون في التجار كالبالغ والحرية اى حرية المصالح ليست
 بشرط ايضا فصالح الصلح من العبد المأذون اذا كان له فيه منفعة لكنه لا يملك الصلح للمولى
 على بعض الحق اذا كان له عليه بينة ويملك التاجيل مطلقا وخط بعض الثمن العبد لما ذكر
 ولو صلحه البالغ على خط بعض الثمن جاز ما ذكر في الصبي المأذون ومن الكتاب فانه نظير العبد
 المأذون فجميع ما ذكرناه عبد ماني عليه درهم فان عجز الكتاب فادعى جارا عليه دينافا صلحا
 ان يأخذ بعضه ويؤخر بعضه فان لم يكن له عليه بينة لم يجز لانه ما عجز صار محجورا فلا يصح صلحه

كما لا يثبت اولا
 واما حال التجار

في قوله
 في قوله

وشرطه ايضا كون المصالح عنه حقا للمصالح ثابتا في المحل لاحقا لله تعالى فخرج عن قوله
 كون المصالح عنه حقا للمصالح بقوله فلو ادعت مطلقة على وجهها ان حبيبا في يد ابها
 منه فحجج فصالحت من النسب على شيء بطل لان النسب حق الصبي لاحقا فلا تملك الاعتياض
 عن حق غيرها وفتح على قوله ثابتا في المحل بقوله ولو صالح الكفيل بالانفس على مال على ان يبرئه
 من الكفالة بطل لان الثابت للمطالب قبل الكفيل بالنفس حق المطالبة تسليم نفس الكفول
 بنفسه وذلك عبارة عن ولاية للمطالبة وانها صفة الوالي فلا يجوز الصلح عنها بخلاف
 الصلح عن القصاص لان المحل ههنا يصير مملوكا في حق الاستيفاء فكان الحق ثابتا في المحل فيمكن
 الاعتياض عنه بالصالح كذا الصلح عن الشفعة يعني اذا صالح الشفيع من الشفعة التي تجب له
 على غيره على ان يملك الدار التي تلي الصلح باطل اذ الحق للشفيع في المحل سوي حق التملك وهو ليس
 بامر ثابت في المحل بل هو عبارة عن الولاية كما مر وفتح على قوله الله تعالى بقوله ولو صالح عن حد
 بطل يعني ان يكون المصالح عنه حق الله تعالى سواء كان مالا عينيا او دينيا او حقا ليس بمال
 حتى لا يصح الصلح عن حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بان اخذ زانيا او سارقا من غيره او شارب الخمر
 فصالحه على مال ان لا يرفعه الى والي الامر لانه حق الله ولا يجوز الصلح عن حقوقه تعالى لان المصالح
 بالصالح يتصرف في حق نفسه اما باستيفاء كل حقه او باستيفاء بعضه وايقاط البتة او بالمعاوضة
 وكل ذلك لا يجوز في حق غيره وكذا اذا صالح عن حد القذف بان قذف رجلا فصالحه على مال
 على ان يعفو عنه لانه وان كان للعبد فيه حق فالغالب حق الله تعالى لانه وتلقوا الحق بالمعروف ثم رعا
 جلا في التعزير حيث يصح الصلح عنه لانه حق العبد والقصاص في النفس ومادونها لانه ايضا
 وشرطه ايضا كون البديل مالا الاصل في هذا الفصل ان الصلح يجب جملة على قرب القعود اليه
 او شبهها وما التصحيح قصر العاقل بقدر الامكان فاذا كان عن مال بمال كان في معنى البيع فلا يصح
 الصلح عن الحرم والميتة والدم وصيد الاحرام والحرم ونحو ذلك لان في الصلح معنى للمعاوضة
 فلا يصح للعوض في البيع لا يصح عوضا في الصلح معلوما ان اختيار القضاة والامم بشرط
 معلومته فان من ادعى حقا في دار وادعى المدعى عليه قبله حقا في حانوته فصالحا على ان يترك
 كل واحد منهما ادعاءه قبل صاحبه صح وان لم يبين كل منهما مقدار حقه لان جهالة التساقط

لا تقضي المنازعة كذا في الكافي او منفعة بان صالح على حذمة عبد بعينه سنة او ركوب
 دابة بعينها او زراعة ارض او سكن دار وقما معلوما جاز الصلح ويكون في معنى الاجارة
 لانها تملك المنفعة بعوض وحكمه وقوع البراءة عن الدعوى كما مر انه عقد يرفع النزاع
 وهو الصلح اما باقرار من المدعى عليه او سكوت منه بان لا ينكر ولا ينكار وانكار وكل
 ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير عرفه باللام فالظاهر العموم الاول في الصلح بالاقرار
 كبيع في حكمه لو وقع عن مال بمال لان حقيقة البيع مبادنة مال بمال كما مر في غير هذا
 في هذا الصلح احكامه اعم احكام البيع وهي الشفعة والرد ببيع وخيار الرؤية وخيار
 الشرط والبيع بمجهالة البديل لانها هي المفوضية الى المنازعة دون جهالة المصالح عنه
 ولانه يقطع والساقط لا يقضي اليها وان الحق المدعى او بعضه رجع المدعى على المدعى عليه
 بالبديل في الصورة الاولى وبعضه في الثانية يعني اذا ادعى زيد على بكر دارا او بعضا
 منها وصالح بكر في الاول على الف وفي الثاني على خمسمائة فالتحقق المذكورها وبعضها
 رجع بكر على زيد في الاول بالالف وفي الثاني خمسمائة وان الحق البديل او بعضه رجع
 المدعى وهو زيد على المدعى عليه وهو بكر بالمدعى وهو الدار وبعضها لان كلاهما
 عوض عن الآخر فاتيما اخذ منه بالاختفاق رجع بما دفع ان كلاً فالكلاً وان بعضاً فالبعض
 كما هو حكم المعاوضة وكما جاز عطف على قوله كبيع لو وقع الصلح عن مال بمنفعة
 لان العبرة للمعاوضة والاجارة تملك المنفعة بعوض وهذا الصلح كذلك فشرط التوقيت
 فيه وبطل بكون احداهما في المدة كما هو حكم الاجارة كما مر والآخر ان الصلح يبيح
 وانكار معاوضة في حق المدعى لانه يأخذ عوضا عن حقه في زعمه وفداء يمين وقطع
 نزاع في حق الآخر اذ لولا بقاء النزاع ولزم اليمين وهذا في الانكار ظاهر وما في السكوت
 فانه يحتمل الاقرار والانكار فلا يثبت كونه عوضا في حقه بالشك مع ان حمله على الانكار
 اولى لان في دعوى تفرغ الدمة وهو الاصل فلا شفعة في صلح عن دار مع احدها
 يعني اذا ادعى رجل على آخر داره فيكون الآخر وانكر فصالح عنها بدفع شيء لم يجب
 الشفعة لانه يزعم انه يستبقى الدار المملولة له على نفسه بهذا الصلح ويرفع خصومة

المدعى عن نفسه لانه يترى بها وزعم المدعى انه لا يلزمه وبجب الشفعة لو وقع
 الصلح عليها اي على الدار بان تكون بدلا باحدهما اي بالانكار والسكوت لان المدعى
 يأخذها عوضا عن حقه في زعمه فيعامل بزعمه والاقرار ههنا مثلها واذا استحق
 المدعى او بعضه في صورة الصلح بانكارا او سكوت برز المدعى البديل اي بطل المدعى
 او بعضه وبخاصة مع السكوت لان المدعى عليه لم يدفع العوض الا بدفع خصومته
 عن نفسه ويبقى المدعى في يد بلا خصومة احد فاذا استحق لم يحصل له مقصوده
 وبظهر ايضا ان المدعى لم يكن له خصومة فرد عليه وان استحق البديل وبعضه رجع
 الى الدعوى في كله ان استحق كل العوض او بعضه ان استحق بعضه لان المدعى لم يترك
 الدعوى الا ليلزم له البديل فاذا لم يلزم له رجع بالبديل هلاك البديل قبل التسليم للمدعى
 كاستحقاقه الى الفصلين اي فصل الاقرار وفصل السكوت والانكار فان كان عن اقرار رجع بعد البديل
 الى المدعى وان كان عن انكار رجع بالدعوى صلح على بعض ما يدعيه لم يصح يعني اذا دعي رجل
 على آخر دارا فصالحه على قطعة منها لم يصح الصلح وهو على عواده في الباقي لان الصلح اذا كان على
 بعض المدعى كان استيفاء لبعض حق وايسقاط للبعض والاسقاط لا يرد على العين بل هو مخصوص
 بالدين حتى اذا ما واحد وترك ميراثا فبر بعض الورثة عن نصيبه لم يجر كونه برأة عن الاعيان
 الا بزيادة شيء في البديل والبراءة عن دعوى الباقي هذا مما قالوا في الحيلة في جواز الصلح على بعض
 المدعى وهو ان يزيد على بدل الصلح درهما مثلا ليكون مستوفيا بعض حقه واخذ العوض
 عن الآخر وبلغ به ذكر البرأة عن دعوى الباقي لان البراءة عن دعوى العين جازية صلح المدعى
 لانه في معنى البيع فاجاز بيعه جازية صلح وعن دعوى المنفعة كان يدعي دارا كشيئته
 وصنية من صاحبها فجد الوارث واقر فصالح على مال او منفعة جاز لان اخذ العوض عنها
 بالاجاز فكذا الصلح لكن انما يجوز الصلح عن المنفعة على المنفعة اذا كانتا مختلفتي الجنس بان يصالح
 عن السكنى على حزمة العبد مثلا واما اذا اتحد جنسهما كما اذا اصالح عن السكنى على السكنى مثلا
 فلا يجوز وقد مر في كتاب الاجارة وعن دعوى الرق اي اذا دعي على محمول الحال انه عبيد فصالحه
 المدعى عليه على مال جاز وكان عتقا بما لم يطلقا اي في حق المدعى والمدعى عليه حيث ثبت الولاء

لو وقع الصلح باقرار من المدعى عليه والاى ان لم يكن باقرار فقطع نزاع في زعم المدعى عليه وعتق
 بماله في زعم المدعى حيث لا يثبت الولاء الا ان يقيم المدعى البينة فتقبل فيثبت الولاء وعن دعوى
 الزوج النكاح وكان خلعها اي صح الصلح اذا كان الرجل هو المدعى والمرأة تنكر لامكان اعتبار الصحة
 فيه بان يجعل في حقه في معنى الخلع لان اخذ المال عن ترك البضع خلوع والصلح يجب حمله على اقرب
 عقود اليه كما مر في حقه بالافتداء اليه وقطع الخصومة لاعتد عوالمها النكاح ولا يجوز الصلح
 اذا كان المدعى المرأة بان تدعى كالحالة رجل فصالحها على شيء وانما لم يجر لانه بذلها لترك الدعوى
 فان جعل ترك الدعوى منها فرفقة فلا عوض على الزوج في الفرقة كما اذا مكنت ابن زوجها وان لم يجعل
 فرقة والحال على ما كان عليه قبل الدعوى لان الفرقة لما لم توجد كانت دعواها على حالها بقاء النكاح
 في زعمها فلم يكن شيء في مقابلة العوض فكان رشوة وقبل يجوز لانه يجعل كانه زاد في مهرها
 ثم حالها على اصل المهر لا الزيادة فسقط الاصل الزيادة ولا عن دعوى جاز ما عرفت ان الصلح
 لا يجري في حق الله تعالى ولا عن دعوى نسب لان الصلح اما اسقاطا او معاوضة والنسب
 لا يختمها ولا اذا قتل ما دون رجل اعمد فصالح عن نفسه لان نفسه ليست من كسبه فلا يجوز له
 التصرف فيها ثم صلح العبد لما دون له وان لم يصح لكن ليس لولي القتل ان يقتله بعد الصلح
 لانه اذا صلح فقد عفى عنه ببدل فصح العقد ولم يجب البديل في حق المولى بل تأخره ما بعد العقد
 ولو فعل ذلك جاز الصلح ولم يكن له ان يقتله فكذا هذا كذا في العارية وصح الصلح يعني
 صلح المولى عن نفسه عبدا له فعل ذلك اي القتل عمدا لا عبدا عن كسبه فيجوز التصرف فيه والتخلد
 وصح صلح المكاتب عن نفسه لانه كالحرة ووجهه عن يد المولى وهذا ان ادعى احد قتيبه فانه يكون
 خصما فيه واذا لحن عليه كان الارش له واذا قتل لا يكون قيمته للمولى بل لورثته حتى يودي بها
 كتابته ويحكم بحريته واخر حيوته ويكون الفضل لهم فصار كالحرة فيجوز صلح عن نفسه
 ولا كذلك العبد لما دون ذكره الزبيل في صلح الصلح عن مفسوخة تلف باكثر من قيمته وعوض
 يعني ان من غصب ثوبا او عبدا قيمته الف اسلمه له فصالحه على الفين او عوض جاز وعندهما
 لا يجوز اذا كان اكثر بغبن فاحسن لان حقه في القيمة فالزيد عليها ربوا وله ان حقه في الهالك
 باق ما لم يحكم القاضي بالضمان حتى اذا ترك التضمين بقي العبد هالكا على ملكه حتى يكون الكفن

عليه فاعتباره بأكثر من قيمته لا يكون ربوا إذا الزيد على المأبأة يكون في مقابلة الصورة
 الباقي حكمه لا القيمة حتى لو قضى القاضي بالقيمة ثم صالح على الأكثر لم يجز لأن الحق قد انتقل
 بالقضاء إلى القيمة ولذا الصلح بعرض صحيح وإن كان قيمته أكثر من قيمة مفسوخ تلف لعدم الربوا
 وضوح في العمد بأكثر من الدية والأرض وفي الخطأ لأن الدية في الخطأ مقدرة والزيادة عليها
 تكون ربوا فيبطل الفضل والواجب في العمد هو القصاص وليس بمال فلا يتحقق فيه الربوا
 فلا يبطل الفضل هذا في الخطأ إذا صالح على أحد مقدار الدية فإن صالح على غيرهما صح لأنه مبادلة بها
 لكن بشرط القبض في الحال يخرج عن أن يكون ديناً بين كذا في الكافي كما في موسر عن نضفا
 وصالح عن باقيه بأكثر من نصف قيمته يعني عبدين رجلين اعتقه أحدهما وهو موسر
 فصالح عن باقيه بأكثر من نصف قيمته بطل الفضل اتفاقاً لأن القيمة في العنق منصوص
 عليه كما في زيادة وتقدير الشرع ليس أدنى من تقدير القاض فلا يجوز الزيادة عليه ولو صالح
 عن باقيه بعرض صحيح مطلقاً وإن كان قيمته أكثر من قيمة نصفه لأن الفضل لا يظهر عند
 اختلاف الجنس وكل بالصلح عن دم عمد أو على بعض دين يديعه من المكمل أو المأذون أو المأذون بدينه
 الموكل دون الوكيل لأنه إسقاط محض فكان الوكيل سفيراً محضاً فلا ضمان عليه كالوكيل بالبتاع
 إلا أن يضمنه أي الوكيل البذل فإنه محرم من موأخذ بال ضمان بالصلح وفيما هو كبيع وهذا إذا كان الصلح
 عن مال لم يلزم وكياله لأن الحقوق ترجع إلى الوكيل هذا إذا كان الصلح عن قرار وما إذا كان على نكار
 فلا يجب البذل على الوكيل كذا في الكفاية صالح فوضوئى وضمن البذل أضاف إلى ماله بأن قال
 على النفي هذا وأشار إلى نقد أو عرض بلا نسيئة إلى نفسه بأن قال على هذا ألفاً وعلى هذا العبد
 وأطلق بأن قال على ألفاً ونقد أي سلم صلح في هذه الصور وصار أي المصالح متبرعاً عنها
 أي في الصور الأربعة لأنه فعله بلا إذن المدعى عليه وإن لم ينقد أي لم يسلم الفضل على البذل
 وفقاً لصار الصلح موقوفاً على الإجازة فإن إجازة المدعى عليه صح الصلح ولو زومه البذل والآي
 وإن لم يجز رد الصلح وهذه صور خمس لأن الفضل أن ضمن المال ولا فإن لم يضمن فاما
 أن يشتر الحنفية وعرض ولا فإن لم يشتر فاما أن يسلم العرض ولا فالصلح جائز في الوجوه كلها إلا الوجه الأخير
 وهو ما إذا لم يضمن البذل ولم يضمنه إلى ماله ولم يشتر ما ولم يسلم المدعى حيث لا يحكم بجواز

بل يكون موقوفاً على الإجازة إذ لم يسلم المدعى عوض فلم يسقط حقه بمجانا لعدم رضائه به
 فإن إجازة المدعى عليه جائز ولو زومه للمشروط لا التزامه باختياره وإن رده المدعى عليه بطل بخلاف
 سائر الوجوه فهي جائزة أما الأولى فلا لحاصل المدعى عليه البراءة في حقها الأجني بالخلع والمدعى عليه
 سواء ويجوز أن يكون الفضل أصلاً إذا ضمن كالفضولى إذا ضمن البذل وأما الثاني فلا فلا زيادة
 لنفسه فقد التزم تسليمه فصالح الصلح وأما الثالث فلا لأنه إذا عينه للتسليم فقد شرط له سلامة
 العوض فصار العقد تاماً بقبوله ولو استحق هذا العبد أو وجد به عيباً فرده أو وجده حراً أو مذبذباً
 أو مكاتباً فلا سبيل له على المصالح ولكن يرجع على دعواه لأن المصالح لم يضمن أما الرابع فلا لأنه
 التسليم رضياً المدعى فوق دلالة الضمان والإضافة إلى نفسه تدل على رضائه والخامس لما لم يكن
 كباقي الوجوه لم ينفذ صحة الصلح والصلح على جنس ماله عليه أي إذا كان بدل الصلح من جنس
 ما يستحقه المدعى على المدعى عليه بعقد مدانية جرت بينهما فالصلح أخذ ببعض حقه وخطأ بباقي
 لأن تصرف العاقل البالغ بصلح ما أمكن ولا يمكن تصحيحه معاوضة لما فيه من الربو فصالح الصلح
 عن ألف على خمسمائة وعن ألف جيا على خمسمائة زبوف فجعل خطأ البعض في المسئلة الأولى
 والبعض والصفة في الثانية لأن غير هذه الخمس كانت مستحقة بذلك العقد الذي الدين به
 وعن ألف حال على ألف مؤجل لا يمكن جعله معاوضة لأن بيع الدراهم بالدراهم نسيئة لا يجوز
 فلا بد من حمله على أخير فيه معنى الإسقاط وعن عشرة دراهم وعشرة دراهم نسيئة لا يجوز
 حالة أو مؤجلة إذ يعتبر خطأ الدنانير كلها وبعض الدراهم وتأجيلاً للبعض لا معاوضة لأن معنى
 الإسقاط لزوم في الصلح فإذا أمكن جعل خطأ أو إسقاطاً لم يعتبر معاوضة لا عن دراهم
 ولا دنانير مؤجلة لأن الدنانير غير مستحقة بعقد المدانية فلا يمكن حمله على أخير حقه فجعل
 على المعاوضة وبيع الدراهم بالدنانير نسيئة لا يجوز ولا عن ألف مؤجل على نصفه حالاً
 لأن المعجل غير مستحق بعقد المدانية إذ المستحق به هو المؤجل والمعجل خير منه فقد وقع
 الصلح على ما لم يكن مستحقاً بعقد المدانية فصار معاوضة والأجل كان حق المدينون وتركه
 بازاء ما حطه عنه من المدينون مكان اعتباراً عن الإجل وهو حرام الإبرى ربوا النسيئة حرم
 بشبهة مبادلة مال بمال بالأجل فلا يجوز حقيقة أولى ولا عن ألف سود على نصفه بيضاء لأن البيضا

صحة

غير مستحق بعقد المدينة لان من له اليد لا يستحق القبض فقد صالح على الاستحقاق بعقد المدينة
فكان معاوضة الالف بخمسمائة وزيادة وصف الجوده فكان ربوا ولا عن دين عليه على غيره
بغير عينه لان الصلح على غير جنس الحق لا يكون الامعاوضة وجهالة البدل بتطالها صالح عن كونه
على عشرة دراهم فان قبض اى العشرة في المجلس جاز الصلح لما عرفت ان الصلح في صورة اختلاف
الجنس في معنى البيع في قبض احد العوضين في المجلس والاى ان لم يقبض العشرة فلا يصح الصلح
لانه لا يكون بيع الدين بالدين وهو باطل وان قبض خمسة وتبقى خمسة فقصر فاصح والنصف
فقط لوجود النصف في ذلك القدر كذا العكس يعني لو صالح عن عشرة عليه على مكيل او موزون
فان قبض في المجلس جاز والا فلا لما عرفت قال ادفع الي خمسمائة غدا على انك برئ من الباقي
فان دفع غدا برئ والا فلا اى ان لم يدفع لم يبرء عندنا بخيصة رصه ومحمد وعندنا يوسف رصه
يرئ لان البراء حصل مطلقا فيثبت البراءة مطلقا كما لو براء مطلقا بالبراءة كما في سيات
ولها انه ابراء مقيد بالشرط وللقيد به يفوت عند فواته وذلك بباداء خمسمائة والغدا
وانه يصلح غرضا حذرا فلاسه او توسلا للتجارة او ربح فصل ان يكون شرطاً بحسب المعنى
وكلمه على وان كانت للمعاوضة لكنها قد تكون بمعنى الشرط كما في قوله تعابيا يعنك على ان لا يشرك
بالله شيئا وقد تعذر العمل بمعنى المعاوضة فحمل على الشرط تصحيحا لتصرفه وهذه المسئلة
على وجوه احدها ما ذكره الثاني ما ذكر بقوله ولو قال صالحك اى عن الالف على خمسمائة
تدفعها الى غدا وانت برئ من الفضل على انك ان لم تدفعها غدا فاكل عليك كان الامر
كما قال يعني لو ان قبيل واذا برئ من الباقي والاف اكل عليه كما في الوجه الاول وهذا بالاجماع
لانه اى بصريح التقييد فاذا لم يوجد بطل الثالث ما ذكره بقوله واذا قال برئ انك عن خمسمائة
من الالف على ان تعطى خمسمائة غدا برئ وان وصليته لم يعطها لانه اطلق البراءة واذا
خمسمائة غدا لا يصلح عوضا ويصلح شرطاً مع الشك في تقييد بالشرط فلا يتقيد
بالشك بخلاف ما اذا بدأ بباداء خمسمائة لان البراء حصل مقرونا به فمن حيث انه
لا يصلح عوضا يقع مطلقا ومن حيث انه يصح شرطاً لا يقع مطلقا فلا يثبت الشك
الاطلاق فافترقا والرابع ما ذكر بقوله واذا لم يوقت اى اذا لم يذكر لفظ غدا بل قال ادفع

الى خمسمائة على انك برئ من الباقي برئ لانه لما لم يوقت للاداء وقتا لم يكن الاداء عوضا
صحيحا لانه واجب عليه في كل زمان فلم يتقيد بل حمل على المعاوضة ولا يصلح عوضا بخلاف ما مر
لان الاداء في العقد فيه عرض صحيح كما مر وذكر الخامس بقوله وان علق صريحا لم يصح بيعه
اذا قال ان اديت الى اومتى واضاف برئ لم يصح ابراء لانه علقه بالشرط صريحا وهو باطل
لما مر من بيان ما يبطل بالشرط وما لا يبطل قال المديون ستر للداين لا اقرتك بمالك حتى
تؤخره عنى او تحط ففعل اى التأخير او الحط صحى اى التأخير والحط لانه ليس بمكره
عليه اى على الدين حتى انه بعد التأخير لا يتمكن من مطالبته في الحال وفي الحط لا يتمكن من مطالبته
ما يحطه ابدا ولو اعلن ما قاله ستر اخذ الاى اخذ المال من المقر في الحال بلا تأخير وحط
الدين المشترك اذا قبض احدهما شيئا منه شاركه الآخر فيه هذا هو اصل كل ما يقع عليه
فروع يعني اذا كان لرجلين دين على آخر فقبض احدهما شيئا منه ملكه مشاعا كاصل
فلهما ان يشركه في المقبوض لانه وان ارداد بالقبض اذ مالبة الدين باعتبار عاقبة القبض
لكن هذه الزيادة راجعة الى اصل الحق فيصير كزيادة الثمن والولد فله حق المشاركة ولكنه
قبل المشاركة باق على ملك القابض لان العين غير الدين حقيقة وقد قبضه بدلا عن حقه فيملكه
فينفذ تصرفه فيه ويضمن لشريكه حصته والدين المشترك يكون واجبا بسبب متحد كمن البيع
اذا اخذ الصنفه وثن المال المشترك ونحوه ورجعا على الغير بما بالباقي لان المقبوض
اذا كان مشتركا بينهما فلا بد ان يكون الباقي كذلك وفرع على الاصل المذكور بقوله فلو صالح
احدهما عن نصيبه على ان يباخذ الشريك الآخر نصيبه اى بنصف الدين من غريمه لانه كان
عليه ولم يستوفه فوقع ذمته واخذ نصف الثوب من شريكه لان الصلح وقع عن نصف الدين
وهو مشاع لان قسمة الدين حال كونه في الذمة لا يصح وحق الشراكة يتعلق بكل جزء من الدين
فيوقوف على اجازته واخذ النصف اى على اجازة العقد فيصح ذلك الا ان يضمن اى الشريك
له ربع الدين لان حقه فيه ولو لم يصالح احدهما بل اشترى بنصفه اى بنصف الدين شيئا ضمنه
اى ضمن احدهما الآخر الربع اى ربع الدين لانه صار قابضا حقه بالمقاصة بلا حط لان من البيع
على الملكية فصار قبضه نصف الدين فيكون شريكه ان يرجع عليه بالربع بخلاف الصلح

لان مناه على الخط والاغراض ولهذا لا يمكن بيعه مراعاة فكان المصالح بالصلح براءة
 عن بعض نصيبه وقبض بعضه فاذا الرضا دفع ربع الدين تضربه المصالح لانه
 لم يستوف تمام نصف الدين فلم يخرجه وفي البراءة عن حصته اي اذ البراءة احد الشريك
 ذمة المديون وعن حصته وفي المقاصة بين سواي اذا كان المطلق على احد الطالبين دين
 بسبب قبل ان يجبا عليه فصار قضا صا لم يرجع الشريك على المديون بحصته في صورتين
 اما في الاولى فالان البراءة ان لا في ليس يقبض ولم يرد نصيب المشتري بالبراءة فلم يرجع عليه
 واما في الثانية فلا لانه قضى دينه كان عليه ولم يقبض لان الاصل في الدينين اذ التقليل قضاء
 ان يصير الاول مقضيا بالثاني والمشاركة انما تثبت بقضاء وفي بعض ما قسم الباقي
 على عامه اي لو ابراء عن بعض حصته كان قيمة الباقي على ما بقي من ايهام لان الحق عاد
 الى هذا القدر حتى لو كان له على المديون عشرون درهما فابراه احد الشريكين عن نصف نصيبه
 كان له المطالبة بالخمس والى اية المطالبة بالفسخ صا لم يرجع عن عيب فظهر عدمه اذ لا يطل
 الصلح قال في العمادية ادعى عيبا في جارية اشتراها فانكر البائع فاضل على افعال على ابراء
 المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر انه لم يكن بها عيب وكان ولكنه قد زال للبائع ان يسترد
 بدل الصلح صا لم يرجع اليه عن نصيبه على ما دفع فان اجازة الاخر نفذ عليها وان رده
 رده يعني اذا سلم رجلان الى اخر في طعام ثم صا لم يرجع اليه عن نصيبه على ان يأخذ
 نصيبه من رأس المال ففسخ عقد السلم في نصيبه لم يجز عن في حيفه ومحرر صدر الا اذا اجازة
 الاخر فان اجاز جاز وكان المقبوض من رأس المال مشتركا بينهما وما بقي من السلم مشتركا
 بينهما ايضا وان لم يجز فالصلح باطل وقال ابو يوسف جاز اعتبار ارباب المديون فان احد الدينين
 اذ اصال المديون عن نصيبه على بدل جاز فكان الاخر مخيرا بين ان يشاركه في المقبوض
 وبين ان يرجع على المديون بنصيبه كذلك هي هنا ولها انه لو جاز فاما ان يجوز في نصيبه
 خاصة او في النصيبين فعلى الاول ثم قيمة الدين قبل القبض لان خصوصية
 نصيبه لا تظهر الا بالتميز ولا يميز الا بالقيمة وقد تقدم بطلانها وان كان الثاني فلا بد
 من اجازة الاخر لانه فسخه على شريكه عقده فيفقده لرضاه اخرج احد الورثة عن عرض

لا يملك
 الشريك

او عقار واخرج عن ذهب بفضة او بالعكس اي عن فضة بذهب وعن نقدين بهما اي
 بالنقدين بان كان في التركة درهم ودنانير وبديل بضاد درهم ودنانير صا لم يرجع
 للجحش بخلافه كما في البيع فل يبدله ولا اي لا يعتبر في النقدين الشئ او بل يعتبر بالتفاضل
 في الجحش لانه صرف فان وجد صا والآلاف في النقدين وغيرهما باحد النقدين لا اي اذا كانت
 التركة ذهبا وفضة وغير ذلك فصالحه على ذهب وفضة لم يجز لاحتمال الربو الا اذا كان
 المعطى اكثر من حصته من ذلك الجحش يكون حصته بمثله والزيادة بمقابلة حقه
 من بقية التركة صونا عن الربو فلا بد من التفاضل فيما يقابل حصته من الذهب والفضة
 لانه صرف وهذا القدر وبطل ان شرط لهم الدين من التركة يعني اذا كان في التركة دين على الناس
 فادخلوه في الصلح على ان يخرج المصالح عنه ويكون الدين لهم بطل الصلح لانه يصير ملكا حصته
 من الدين اسباب الورثة بما اذا اخذ منهم من العين وتلك الدين من غير من عليه الدين باطل وان كان
 بعوض واذا بطل في حصته الدين بطل في الكل الا اذا شرط ابراء الغرماء منه اي من الدين
 ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح في بيع الصلح لانه في تلك الدين من عليه الدين او قبضوا نصيب
 المصالح منه اي من الدين بترعائهم نصا لم يرجع اليه من التركة فانه يجوز ولا يخفى ما فيها من القصر
 ببقية الورثة فالاولى ما ذكره بقوله او قبضوا اي المصالح قدر حصته منه اي من الدين
 وصالحه عن غيره واحال المصالح الورثة بالقصر الذي اخذ منهم على الغرماء وقيل
 نحوالة واختلف في صحة الصلح عن تركه مجهولة الدين فيها قوله على مكمل وموزون متعلق
 بالصلح يعني ان لم يكن في التركة دين واعيانا غير معلومة والصلح على مكمل وموزون فقيل
 لا يصلح لاحتمال ان يكون في التركة مكمل وموزون ونصيبه من ذلك مثل بدل الصلح فيكون
 ربوا وقيل يصح لاحتمال ان يكون في التركة مكمل وموزون وان كان فيحتمل ان يكون نصيبه
 اقل من بدل الصلح فكان القول بعدم الجواز مؤذيا اعتبارا لشبهة الشبهة ولا عبرة بها
 وضح في الاصح عن تركه مجهولة في بقية من الورثة غير المكمل والموزون لانه لا يقضى
 في المنازعة لقيام المصالح عنه في بقية من الورثة وقيل لا يصح لانه بيع ان المصالح عنه
 عين ومع لجوالة لا يصح البيع **كتاب القضاء** اورده بعد الصلح لانه انما يحتاج به

في الورثة والفقهاء

احكام ان يكون التركة مجهولة
 وان كان مجهولة التركة معلومة

اذ لم يكن بين المتخاصمين صلح هو لغة الاحكام وشرعا الزام على الغير بنية اقرار او تكول
 لانه حقيقة فصل الخصومة وهو انما يكون به واهله اهل الشهادة لان كلا منهما من باب الولاية
 لانه تنفيذ القول على الغير ولا كلاهما الزام ان الشهادة ملزمة على القضاء والقضاء ملزم
 على الخصم فاشتراط اهلية الشهادة يشترط اهلية القضاء وشرط اهليتها شرط اهليته
 قد مر ذلك في كتاب الشهادة والفاصل اهلها فيكون اهله لكنه لا يقدر اذ لا يمكن بآتمن
 عليه لمقلته مباحة لانه بواسطة فسقه حتى لو قلد كان المقلدا انما يصح قبول شهادته
 لوجود اصل الاصلية ولا يقبل ما ذكر حتى لو قبل القاضي وحكم بها كان انما لكنه ينفذ
 وفي الفتوى القاعدية هذا اذا اُغلب على ظنه صدقه وهو ما يحفظ اختلف في كون المص
 شرط التنفيذ وكون القيمة من اعماله المص شرطا لظاهر الرواية وفي رواية النوادر
 ليس بشرط وكثير من مشايخنا اخذوا برواية النوادر باعتبار الحاجة ولو امر رجلا
 بالقيمة في الرستاق جاز باتفاق الروايات لان القيمة ليست من اعمال القضاء وكذا
 لو خرج الى القرى ونصب قوما في امور الصغار والوقف ونكاح الصغار كذا حكم فتوى
 ظهر الدين المرغيناني لانه ليس بقضاء ولا من اعمال القاضي قال في الفصل الحادي والثلاثين
 من هذا المحیط ان هذا مشكل عندى لان القاضي انما ينقل ذلك بولاية القضاء الا يرى انه
 لو لم يؤذن له بذلك لم يملك فكان من جملة القضاء اخذ القضاء برشوة لا ينفذ حكمه
 قال في العمادية القاضي اذا اخذ القضاء برشوة هل يصير قاضيا اختلف فيه المشايخ والصحيح
 انه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاؤه وان كان عدلا ففسق باخذهما يستحق العزل
 لوجود سبب الاستحقاق وقيل ينقل لان المقلد اعتقد عدالته فلم يرض بقضائه بدونها قال
 قاضي خان اجمعوا انه اذا الرشى لا ينفذ قضاؤه فيما الرشى وينبغي ان يكون موثوقا به في
 عفافه وهو الاحتراز عن الحرام وعقله وصلاحه وفهمه وعلمه بالسنة والآثار وهي
 ما روى عن الصحابة روى وجوه الفقه اى مسائل متعلقة باحكام الوقائع والاجتهاد
 شرطا لاولوية الجواز كذا المفتي يعني ينبغي ان يكون موصوفا بالصفات المذكورة
 ولا يشترط فيه ايضا الاجتهاد ولا يطلب القضاء اى بالقلب ولا يسأل باللسان لقوله عم

عليه السلام من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يستدعي اليه
 الوشد ويوقفه للصواب ويختار الاقدروا لولى اى ينبغي للمقلد ان يختار للقضاء
 من هو اقدر واولى به ولا يكون قضا غليظا جبارا غبيضا لانه خليفة رسول الله
 عليه السلام في القضاء وقال عليه السلام من قلد غير عماد وفي رعيته من هو اولى به
 فقد خانوا الله ورسوله وجماعة المسلمين ومن عمل القضاء من اهم امور الدين واعمال
 المسلمين ويحكم التقليد اى اخذ القضاء لمن خاف الخيف اى الظلم والجور على الغير
 وان من منه لا يكرم وقيل يكرم بذكره لقوله عليه السلام من ابتلى بالقضاء فكأنما ذبح
 بغير كبر وقيل قد ازدراه بعض القضاة وقال كيف يكون هكذا ثم ادعى في مجلسه بمن
 يسوى شعري فجعل الخليف جلق بعض اشعاره فنه فعطس فاصاب بموتى خلقه والقي
 رأسه بين يديه كذا في الكفاة ويجوز تقلد من الجائر كما يجوز من العادل لان الصحابة رضي تقلد
 القضاء من معاوية بعد ان اظهر الخلاف لعلي رضي مع ان الحق كان مع علي رضي وتقلدوا من يرد
 مع فسقه وجوره والتابعون تقلدوا من الحجاج مع كونه اظلم زمانه ومن اهل البغى
 قال في العمادية التقليد من اهل البغى يصح ويجوز استلامه الباغي لا ينقل قضاء العادل
 ويصح عزل الباغي لهم حتى لو انهم لم يرضوا به باغي بعد ذلك لا ينفذ قضاياه بعد ما لم يقلده
 السلطان العادل فان تقلد طلبه بوان قاض قبله الخياط التي فيها نسخ السجلات والقضوك
 ونحو ذلك لان القاضي يكتب في ختمين احدهما يكون في يد الخصم والاخرى في يد بوان القاضي
 اذ ربما يحتاج اليها المعنى من المعافي وما في يد الخصم او يؤمن عليه من الزيادة والنقصان ثم الورق
 الذي كتب عليه القاضي المعزول هذه النسخ ان كان من بيت المال مجبر على دفعه لانه انما كان
 في يد العادل وقد صار العمل بغيره وكذا اذا كان من ماله او من مال الخصوم في الصحيح لانه ما انفذ
 للتمول بل للتدبير وكذا الخصوم تركوه في يد العادل وقد انقل العمل بغيره والزم بحسب ما اقر بحق
 او قام عليه بنية يعني نظرا في حال الجبوس لانه نصب فاضل اليه من اقر بحق وانكر فقامت
 عليه بنية الزمه اياه ولا يقبل قول المعزول عليه الابينة لانه صار كواحد من الرعايا
 وشهادة الواحد ليست بحجة خصوصا اذا كانت بفعل نفيه والاى ان لم يقر ولم يقيم عليه

نادى عليه اى لم يعجل بخليته حتى ينادى عليه اى يأمر مناد يا نادى كل يوم اذا جلس
من كان يطلب فلان بن فلان المحوس الفلا في حق فليحضر حتى يجمع بينهما فاذا لم يظهر
خصم اخذ منه كفيلا بنفسه وحلاه اى اطلقه ونظر في الودائع وعلات الوقوف
التي وضعها المعزول في ايدى الامناء وعمل بالبتنة او اقر اذى اليد لان كل ذلك حجة
لا بقول المعزول لما قر الا ان يقره واليد بالتسليم منه اذ ثبت باقراره ان اليد كانت
للقاضى فيصح اقرار القاضى لانه في يد في الحال لان من في يد مال اذا اقر به لسان يقبل اقراره
وجلس للحكم في مسجد والجامع او لانه اشهر من مواضع البلدة او جلس في داره واذن
للناس الدخول فيها ويجلس معه من كان يجلس قبل لان الجلوس في داره وحده يورث
التهمة وزد اى لم يقبل هذبة لان قبولها يؤدى الى مراعاة الهدى الامن ذى رحم محرم
او من اعتاد مهاداته اى لا يرد منها قدر العهد اى جرت عادته قبل القضاء بمهاداته
لان الاول صلة الرحم والثاني ليس للقضاء بل جرى على العادة ان لم يكن لها خصومة
اذ لو كانت لكان كالا بقضائه ويشهد الجحازة لانه من حقوق المسلم على المسلم
لا الدعوة الخاصة وهي ما لو علم المضيف ان القاضى لا يحضرها لا يتخذها لان الخاصة
لاجل القضاء بخلاف العامة ويعود مريضاً لانه ايضا من جملة الحقوق وسوى
بين الخصمين جلوساً واقبالاً لقوله عليه السلام اذا ابتلى احدكم بالقضاء فليستوي بينهم
في المجلس والاشارة والنظر ولا يباراها ولا يشير اليه ولا يلقنه حجة للتهمة
ولا يضحك في وجهه لانه اغراء على خصمه ولا يخرج مطلقاً اى لا يمازجها ولا واحد
منها ولا غيرها لانه يزيل مهابة القضاء وهذا الحين ^{نقطة} فما قال في الموقاة ولا يخرج معه
لما قال في الكافي ولا يخرج معه ولا مع غيره ولا يلقنه حجة للتهمة ولا يلقن شاهد الشهادة
بان يقول له اشهد بكذا وكذا لانه اعانة لاحد الخصمين فيكره كلفين الخصم والخصم
ابو يوسف رصفما الاتمة فيه لان الشاهد قد يحصر مهابة المجلس فكان تلقينه
احياء الحق بمنزلة احضار الخصم والتكفيل واذا ثبت الحق على الخصم باقراره او بتيته
امر اى القاضى المقر بدفعه اى دفع الحق فان اى امتنع عن الدفع حبسه شرط الالباء

بعد امر ولم يفرق بين ما اذا ثبت الحق عليه بتينة او اقرار وفرق بينهما في الهداية
فقال اذا ثبت الحق بتينة بحجبه كما اذا ثبت لظهور المطيل بانكاره وان ثبت
باقراره لم يعجل بحجبه اذ لم يعرف كونه ماطلاً في اول الوهلة فلعنه طمع في الاموال
فلم يصحب المال فاذا امتنع بعد ذلك بحجبه لظهور مطله ومثله حتى عن الصدق
الشهيد والحكى عن شمس الاثمة عكس ذلك لانه اذا ثبت بالبتنة يعذر ويقول
ما علمت ان له على ديناً الا الساعة فاذا علمت قضيت ولا يتأق ذلك في الاقرار والاحين
كما ذكره ههنا كما قال الزبلي قد رما يرى اختلاف في تقدير مدته بحجبه والصحيح انه
مفوض الى رأى القاضى لا المجلس للابداء واحوال الناس فيه متفاوتة بطلب الحق
متعلق بقوله بحجبه وكذا قوله فيما الزمه متعلق به بد لاعم مال حصل له كمن مبيع
وقرض والتمه بعقد كالمهر المجل وبديل الخلع ودين الكفالة لان المال اذا حصل
فيه ثبت غناؤه به وادامه على التزمه باختياره دليل بيان وفي غيرهما من الديون
لا لا يجس اذا ادعى الفقر اذ لا دليل على اليسار الا ان يثبت غريمه غناؤه ^{الحجج} فحجبه ثم
يسأل عنه فان لم يظهر له مال اطلقه فنظر في امسرة حجبه بعد ان يكون ظاهراً ولا يمنع
غريمه عنه لان ثبوت حقه عليه لا يمنع طلب الآخر حقه منه ولا يقبل بتينة على افلاسه
قبل حجبه لانه بتينة على النفي فلا تقبل ما لم يتأيد بمؤيد وهو المجلس وبعد تقبل
على ايل الاحتياط وبتينة اليسار اولى بمعنى اذا قام المدعى بتينة على اليسار والمدعى عليه
على ايل رقبينة اليسار اولى لانه عارض والبتينة للاشبات وايد جيس الموصى لان الجيس
جزء الظلم فاذا امتنع من اداء الحق مع القدرة عليه ظهر ظلمه فيجوز ان يتأيد المجلس بحجبه
لنفقة ماضية لزوجته لانها تسقط بمضى الزمان وان لم تسقط بان حكم الحاكم واصطاح
الزوجان عليها لا يجس ايضا لانها ليست بيد من مال ولا لزمته بعقد على ما ذكرنا
بل يجس في الانفاق عليها اذ ان الانفاق لان النفقة لحاجة الوقة وفي تركه قصدا هلاكها
فيجس لرفع هلاكها نقض المرأة فيمجد وقد لما قر من ان النقصا مستغنى عن الشهادة
وشهادتها جازية في غيرها فكذلك اقضا وهافيه ولا يجوز فيها ما فيها من شبهة البدلية

ولا يتخلف قاض اي لا ينصب نائبا لان المفوض اليه القضاء لا التقليد ولا يتصرف في غير
 ما فوض اليه كالوكيل لا يوكل الا باذن الموكل الا اذا فوض الاستخلاف اليه بان قيل له
 من قبل السلطان ولين شئت بخلاف المأمور باقامة الجمعة وهو الخطيب فانه
 يتخلف في الصلوة للضرورة لكونها عاشر الفوات فلو لم يجز لفات الجمعة من سمع
 الخطبة مفعول يتخلف وقد مر تحقيقه في باب صلوة الجمعة وفتح على قوله الا اذا فوض
 بقوله فنايب القاضى المفوض اليه نايب عن الاصيل يعنى السلطان فلا يعزله اي اذا كان
 نائبا عن الاصيل لا يعزله القاضى الا اذا فوض اليه بان قيل له من قبل السلطان استبدل
 من شئت في يجوز له العزل ولا يعزله اي نايب القاضى بخوجه اي القاضى عن القضاء
 هذا ايضا مفتح على ما قبله ونائب غير اي غير المفوض اليه ان قضى عنه واجازة اي
 ان لم يقض عنه لكنه سمع انه قضى في غيبته واجازة صح قضاؤه لان المقصود حضور
 رأى الاول وقد وجد بمضى حكم قاض آخر يعنى اذا رفع اليه حكم امضاه اذا كان مجتهدا
 الا ما خالف الكتاب والسنة المشهورة والاجماع اذا لا يريد لاحد الاجتهادين على الآخر
 وقد تأيد الاول باتصال لقضاء به فلا ينتقض بما هو دونه فلو قضى قاض بشاهد
 وبمين المدعى او بشوت حل الوطى تجرد النكاح في مطلقة الثلاثة او بجواز بيع متروك
 التسمية عمدا او بجواز بيع درهم بدرهمين لا ينفذ ما الاول فلحق الفقه الكتاب لانه تعالى
 قال واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان هذا التاميد كبر قصر
 الحكم عليه ولانه قال ذلك اذ في ان لا ترتابوا ولا يزيد على الادنى واما الثاني فلانه يخالف
 للحديث المشهور وهو حديث العسيلة واما الثالث فانه يخالف لما اتفقوا في الصدور الاول
 فكان قضاؤه بخلاف الاجماع واما الرابع فلان الخلاف فيه منقول عن ابن عباس رضى الله عنه
 عليه الصلوة والصلاة فلا يعتبر خلافة كذا في الكلمة وقد فتح على قوله بمضى حكم قاض آخر بقوله فان المضى
 جزاء هذا الشرط قوله الاتى نفذ قضائهم من قذف وتاب وقضاء الاعمى وقضاء امرأة
 قوله بجدا وقد متعلق بقضاء او قضاء قاض لامرأته وقاض بشهادة الحدود والتائب
 وبشهادة الاعمى وقاض لامرأة بشهادة زوجها وقاض بجدا وقد بشهادة اي شهادة امرأة

نفذ لان كل منهما مجتهد فيه ولم يخالف ما ذكر حتى لو ابطله فان نفذه ثالث لان الاجتهاد
 الاول ثالث والاول تأيد باتصال القضاء فلا ينتقض باجتهاد لم يتأيد به لانه دونه
 والقضاء حق الشرع يجب صيانته ومن صيانته ان يلزم ولا يعترض عليه واما قضاء عبد
 وصبي مطلقا اي سواء كان على مسلم او كافر وقضاء كافرا على مسلم فلا ينفذ ابدا
 لان قضاء اهلية الشهادة فيهم عليه يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل
 يعنى اذا دعى رجل ان اباه قد مات في يوم كذا وقضى به فاذا عت امرأة ان الميت تزوجها
 بعد ذلك اليوم نسمع وتنفذ بالنكاح ولو ادعى قتله فيه وقضى به لم يستمع دعواها النكاح
 بعد كذا اذا دعى ان فلانا مات وترك هذا ميراثا لفلان ومات وترك ميراثا لفلان وقضى له
 بالبينة فقال المدعى عليه ان املك التى تدعى الارث عنها ماتت قبل فلان التى تدعى انه
 مات اولاً واقام البينة لم يصح الدفع وشره ان القضاء بالبينة عبارة عن رفع النزاع
 والموت من حيث انه موت ليس محل للنزاع ليرتفع باثباته بخلاف القتل فانه من حيث
 هو محل للنزاع كالاخفى القضاء محل اوجرمه بشهادة زور يتخذ ظاهرا وباطنا
 اذا ادعاه بسبب معين يعنى العقود كالبيع والشر والاجارة والنكاح والفسخ كالاقله
 والفرقة بطلا واو نحو فانه ينفذ فيها عند ابي حنيفة ظاهرا وباطنا وعند الباقرين ينفذ
 ظاهرا لا باطنا بخلاف الاملاك المرسلة هي التى لم يذكر فيها سبب معين فانهم اجمعوا
 انه ينفذ فيها ظاهرا لا باطنا لان الملك لا يبدله من سبب ليس ببعض الاسباب اول من بعض
 لترجمها فلا يمكن اثبات السبب باقضاء القضاء بطريق الا قضاء وفي النكاح والشر مقدم
 النكاح والشر نصيبا للقضاء وفيه وفي الصدقة روايتان عن ابي حنيفة رضى الله عنه والمراد
 بالنفاذ ظاهر ان يسم القاضى المرأة نفسها الى الرجل ويقول سلمى نفسك اليه فانه زوجك
 وبالنفاذ باطنا ان يحل له وطرها ويحل لها التمكن فيما بينها وبين الله تعالى ان شهادة الزور
 حجة ظاهر الا باطنا وتنفيذ القضاء كذلك لان القضاء ينفذ بقدر الحجة وله ما روى
 ان رجلا دعى على امرأة نكاحا بين يدي على رضى واقام شاهدين وقضى بالنكاح بينهما
 فقالت لم تكن له بغير زوجتى منه فقال على شاهدك زوجك ولو لم ينفذ العقد بينهما

بقضائه لما امتنع من تجديد النكاح عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك تخصنها
من الزنا وكان الشهود زوراً بديل للقصدة القضاء في مجتهده في قوله بخلاف رايه متعلق
بالقضاء المراد بخلاف الراي خلافاً لاصل الذهب كالحق في اذا حكم على مذهب الشافعي ونحوه
او بالعكس واما اذا حكم بمذهب اليه ابو يوسف ومحمد ونحوهما من اصحاب الامام فليس
حكماً على خلاف رايه لو كان قضاءً ناسياً مذهباً نفذ عندنا في حقيقته صدق ولو عامداً
فيه روايتان وجه النفاذ انه ليس بخطأ بيقين وعندنا لا ينفذ في الوجهين
لانه قضى بما هو خطأ عند قيل عليه الفتوى قاله في الهداية وقيل الفتوى على النفاذ فيها
في الفتوى الصغرى اذا قضى في محل الاجتهاد من لا يرى ذلك بل يرى خلافه ينفذ عندنا في حقيقته
وعليه الفتوى كذا في الكافي ولا يقضى على غيب ولا له لقوله عليه السلام لعلي لا تقض
لاحد الخصمين حتى يسمع كلام الآخر لان القضاء لقطع الخصومة وللمنازعة وللمنازعة
هي بالعدم لا انكار فلا يصح القضاء الا بحضور رايه حقيقة كوكيله ووصيه ورعا
كوصي القاضي او كما بان يكون ما يدعى على الغائب بما يدعى على الحاضر فينصب الحاضر
حضماً عن الغائب وبصير القضاء عليه كالقضاء على الغائب كما اذا برهن على يد انه
اشترى المدعى من فلان الغائب فحكم على الحاضر كما حكم على الغائب يعني ادعى عينا او يدعى
انه اشترى من فلان الغائب واقام البينة على يد المدعى وقضى به ثم حضر الغائب وانكر
ذلك لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البينة لانه صار مقضياً عليه فان المدعى
لا يتوسل بالاثبات حقه على الحاضر الا باثباته على الغائب ولو كان ما يدعى على الغائب شرطاً
لما يدعى على الحاضر لا يكون الحكم على الحاضر حكماً على الغائب اذا كان فيه ابطال حق الغائب
كما قال امرأته ان طلق فلان امرأته فانت طالق فقامت زوجته الحالف ببينة ان فلاناً
طلق امرأته ووقع الطلاق على لا تقبل بينة في الاصح لان فيه ضرراً على الغائب لا بطلان
نكاحه بخلاف ما لم يتضمن ضرراً كالمعلق طلاقها الغائب بدخول فلان الدار فانه يقبل
بنيته لعدم تضمنه ابطال حق الغائب وهي هنا زيادة تفصيل ذكرها في المسئلة فمن ارادها
فليظفر بها واما اذا قضى عليه اي على الغائب متعلق بقوله لا يقضى على الغائب فقل

ينفذ

هذا هو الوجه الذي عليه

ينفذ وقيل لا قال في العارضة الحكم على الغائب ينفذ عند الشافعي وينفذ عندنا
في احد الروايتين التركة اذا استغرقت بالدين فولاية البيع للقاضي للورثة اذا لمالك
للورثة فيها فلا يكون لهم ولاية البيع يقض القاضى مال الوقف والغائب واليتيم ويكتب
الصك لذكر الحق لا الاب والوصى لا يقض الاب مال ابنه والوصى مال اليتيم والفرق
ان في الاقراض مصلحة لهم لبقاء الاموال محفوظة مضمونة والقاضى يقدر على التحصيل بخلاف
الاب والوصى قضى بالحور متعمداً واقر به فالغرم عليه في ماله ولو قضى بالحور خطأ
فعلى القاضي له كذا في التاتار خاتمة والوقائع المصدر الشهيد حكماً اي جعل الخصمان بينهما حكماً
من صلح قاضياً اي لم ينصف بما ينافي في القضاء حكم بينهما بينة او اقرار معنى الحكم بالبيينة
رفع نزاع بينهما او معنى الحكم بالاقرار الزام على المقر بوجبه ذكره في النهاية او نكول في غير هذا
او قود اودية على العاقلة ورضيا بحكمه صح الاصل ان حكم الحكم بمنزلة الصلح في يجوز
استحقاقه بالصلح يجوز التحكيم فيه وما لا فلا واستيفاء القود ولحد والدية لا يجوز الصلح
فلا يجوز التحكيم فيها ولا يفتن به بل يصح في غير ما ذكره لا يتجاسر العوام فيه كذا يصح حكمهما
اخباره باقرار احد الخصمين وبعدالة شاهد حال ولايته اي تحكيمه لا يصح اخبار
بحكمه لا نقضاً ولا بينة كالقاضي المعروف اذا قال قضيت عليك هكذا وكل منهما الرضى
قبل حكمه لانه محكم من جهة ما يتوقف حكمه عارضهما فان قيل الحكم ثبت بانفاقهما فينفذ
ان لا يصح الاخراج الا باتفاقهما قلنا شرط وجود الشيء لايجب ان يكون جميع اجزائه شرطاً
لبقاء ذلك الشيء كما في البناء لا بعد اي لا يصح الرجوع بعد حكمه لانه صدر عن ولاية عليهما
كالقاضي اذا قضى ثم عزل لا يبطل قضاؤه ولا يصح حكمه لا بويده وولده ووجه حكم القضاة
للمولى ان لا تقبل شهادته لهم للتمسك فاو ان لا يصح قضاؤه لهم بخلاف حكمهما اي المولى
والحكم عليهم حيث يجوز لعدم التهمة فيه وان حكما رجلين فلا بد من اجتماعهما حتى
لو حكم باحدهما دون الآخر لم يجز لانه امر يحتاج فيه الى الراي والرضى برأى المشتري فيما يحتاج
فيه الى الراي لا يكون ضريراً الى الواحد كما في البيع والخلع ونحوها رفع حكمه الى المولى ان وفق
مذهبه امضاء ان لا فائدة في نقضه ثم في احكامه ولا اي ان خالف ابطاله فرق بين هذا

هذا هو الوجه الذي عليه
الشرط في وجود هاتين الالفاظ
كاشارة في النكاح

وبين ما اذ رفع الى القاضي قضية قاض آخر فانه لا يرده وان حالف بآيه اذ كان ذلك
 وفصل مجتهد فيه ووجهه ان المحكم له ولاية المحكمين دون غيرها والقاضي الذي
 رفع اليه حكمه غيرهما فلا يكون حجة عليه وكان بالصالح فله ان يرده اذ خالف رأيه و
 اما القاضي فله ولاية على كل الناس فكان قضاؤه حجة في حق الكل فلا يكون هذا القاضي ان يرده
 اذ اصادف القضاء محله بان يكون فضلا مجتهدا فيه فانه اذا غاب المدعى عليه بعد ما سمع القاضي
 البينة عليه او غاب الوكيل بالخصوصية بعد قبول البينة قبل التعديل ومات الوكيل ثم عدلت تلك البينة
 قبل لا يقضي وقيل يقضي وقال شمس الائمة وهذا ادق بالناس ولو اقر المدعى عليه ثم غاب يقضي عليه
 باقراره في قولهم وان غاب الوكيل ومات بعد ما اقيمت عليه البينة ثم حضر الموكل يقضي عليه بتلك البينة
 وكذا لو غاب الموكل ثم حضر الوكيل فانه يقضي عليه بتلك البينة وكذا لو غاب المدعى عليه بعد ما اقيمت عليه
 البينة يقضي باعلى الوارث كذا لو اقيمت البينة على احد الورثة ثم غاب يقضي على الورث الاخر
 وكذا لو اقيمت بالبينة على نائب الصغير ثم بلغ الصغير يقضي به عليه ولا يكلف باعادة
 البينة كذا في الحانية **كتاب القاض** قال في الهداية باب كتاب القاضي الى القاضي
 ثم قال فان شهدوا على خصم حكم بالشهادة لوجود الحجة وكتب بحكمه وهو المدعى بجلا
 وقال في النهاية المراد بالخصم هو الوكيل عن الغائب او السخّر الذي جعله وكيلًا لاثبات الحق
 ولو كان المراد بالخصم هو المدعى عليه لما احتجج الى كتاب قاض آخر لان حكم القاض قد تم على الاول
قول لا يخفى ما فيه من التكلف والاحيس ان يقال ان قوله فان شهدوا على خصم ليس
 بمقصود بالذات في هذا الباب بل توطئة لقوله فان شهدوا بغير خصم لم يحكم ونظاير
 كثيرة وترك ههنا قوله الى القاضي لان هذا الباب غير مختص به بل يمتد فيه السجل والمحضر والصدق
 والوثيقة شهدا على خصم حاضر حكم بها اي القاضي بشهادتهما وكتب به اي بحكمه وهو
 السجل في المغرب **السجل** كتاب الحكم وقد سجل عليه القاضي به فليسجل كتاب قاض ذكر فيه حكم
 سواء كان منه القاضي آخر ولا الثاني ظاهر الاول يكون في صورة الاحتفاق فان المدعى عليه
 اذ كان محكوما عليه واراد الرجوع على بايعه وهو في بلدة اخرى فطلب من القاضي ان يكتب حكمه
 الى قاضي تلك البلدة ليحصل حقه يكتبه القاضي ويكون ايضا سجلا لتضمنه الحكم

او شهدا على خصم غائب لم يحكم بتلك الشهادة لما مر من ان القضاء على الغائب لا يصح وكتب بها
 اي تلك الشهادة الا قاض يكون الخصم ولا يتدلى بحكم الكتاب اليد وهو الكتاب المحكم به
 لان المقصود به حكم المكتوب اليه وكتاب القاضي الى القاضي هو نقل الشهادة حقيقة
 لان مضمونه ذلك ويقبل فيما لا يقطع شبهة احتراز عن الحد والقود كما يشاهد كادس
 فانه يعرف بالقدرو الوصف ولا يحتاج فيه الى الاشارة والعقار فانه يعرف بالتجربة لا يحتاج
 الى الاشارة فيه والنكاح بان اذعى رجل نكاحا على امرأة او بالعكس واراد كتاب القاضي
 بذلك الى قاض آخر والطلاق بان ادعت طلاقا على زوجها والعناق والوصية والنسب من مدعى
 والنسب والغصب والامانة والمضاربة للمحورين والشفعة والوكالة والوفاة والنقل
 اذ كان موجه المال كليا فانه لا يقبل في القود والورثة فانها بمنزلة الدين وكل منقول في المختار
 وانما قال في المختار لما قيل انه لا يقبل في الاعيان المنقولة كالسيارات والعبيد والاماء ونحوها
 للحاجة الى الاشارة فيما ينقل عند الدعوى والشهادة وقال في المحيط رجع ابو يوسف عن النقل
 الاول وقال انه يقبل في العبد لالامة لان الاباق يقبل في العبيد دون الاماء وعنه يقبل فيها
 بشرطه وعن محمد انه يقبل في جميع ما ينقل عليه للآخرين وقال القاضي الاستحسان وعنه النقل
 كذا في الكافي لا يحد فود اي لا يقبل فيها لان فيه شبهة ليدلية عن الشهادة ولان مناهة على الاقضاء
 وقبوله في ثباتها وذكر عطف على كتبها اسم اي اسم القاضي الكاتب ونسبه واسم المكتوب اليه
 ونسبه واسماء الشهود وان اسم وان كل واحد منهم شهد غيب الدعوى الصادقة عن فلان فلان
 ولا يصح الانقصار على قوله غيب الدعوى ولا يكفي ان يكتب عن له ذلك وعنه الاستشهاد حتى
 ان شهد شاهد قبل الاستشهاد لا يقبل شهادة صحيحة متفقة للفظ والمعنى فورد في كتاب الشهادة
 بيان المراد بالاتفاق لفظا ومعنى وقرأ القاضي كتابا على من شهدهم يعرفون ما فيه ويعلمون به
 ان لم يقر عليهم من الاستشادة بالاعلم وكتب اسماءهم وان اسم الشهود الطريق وان اسم
 فيه اسم الكتاب الحكمي فان كونه كتاب القاضي لا يثبت بغيره فانه يردون الكتاب كذا في الخلاصة
 وكتب تاريخ الكتاب ولولم يكتبه التاريخ لا يقبله وان كتب بنظره هل هو كان قاضيا او ذلك
 الوقت ام لا ولا يكفي بالشهادة اذ لم يكن مكتوبا وحتمه عندهم واسمه اليهم لانهم لا يتغير

وهذا عندنا حنفية ومحمد بن عبد الله بن حنيفة ومحمد بن حنيفة ومحمد بن حنيفة
 لم يشترط ذكر اسم المكتوب اليه ونسبه بل جواز ان يكتب ابتداء لكل من يصل اليه كتابي هذا
 من القضاة ولا القراءة عليهم وختمه في مثل ذلك حين ابتلى بالقضاة وليس الخبر كالمعاينة
 وعليه المتأخرون توسعة على الناس فالحاصل ان سجل القاضي للقاضي لا يكون الا بعد الحكم
 وكتاب القاضي للقاضي الذي هو نقل الشهادة لا يكون الا قبل الحكم ويشترط ان يكون الكتاب
 من معلوم الى معلوم في معلوم اي المدعي على معلوم اي المدعى عليه والقبيل
 يأتي عن جواز العمل بكتاب القاضي لان كتابه لا يكون اقوى من خطابه ولو حضر مجلس القاضي
 المكتوب اليه وغيره لم يملك الكتاب لم يعر به القاضي انه صار واحدا من الرعايا فكذا اذا كتب اليه
 لكنه جاز فيما ثبت بالشهادة الحاجة للكتاب اليه اذ قد يكون الشاهد المرء على حقه في بلدة وحضه
 في بلدة اخرى فيعذر الجمع بينهما ولا يتمكن ان يشهد على شهادة تمام اذ اكثر الناس يعجزون
 عن اداء الشهادة بالكتاب على الشهادة على وجهها فيحتاج الى نقل الشهادة بالكتاب الى المجلس
 ذلك القاضي لا يقبل اي نقل الشهادة الامر قاض مولى من قبل السلطان اخر ارض الحكم
 بملك الجمعة اي بقدر على اقامة الجمعة فلا يقبل من قاض رستاق ولا يجوز كون شهود الطريق
 كفارا ولو كان المدعي عليه كافرا لان شهادتهم ملزمة للحكم على القاض فيكون خجة عليه ولا عبرة
 بالخصم ادعى على غائب مالا واراد بعث وكيل ليحصله استخلفه اي المدعي القاضي بذلك
 ما قبضته كالا وبعضها ما برأت ذمته وما نعلم ان رسولا او وكلاء لك قبضته
 لان ذلك الغائب يحتمل ان يدعى بعد وصول الكتاب اليه انه ادعى ذلك المال اليه ولا يكون
 بينة فخ يتوجه اليه المدعي فان حلف قبل بدفع ذلك ويقصر اليه فان انقطع
 الشهود اي الشهود الطريق ولم يصلوا الى المكتوب اليه او وصلوا الى المكتوب اليه وجعل الخصم
 في ولاية قاض آخر شهدا على شهادتهما رجلين اخرين كما في الشهادة على الشهادة وكنيتهما
 على طريق اي الشهادة على الشهادة بدلهما اي بدلا للشاهدين الاصلين فانها ما كتب بدلهما
 الى ان ياتي اليه الاصل اي اصل المكتوب ان كان الخصم في بلدة او قاض اخر ان لم يكن فيه ثم
 الى اخره ثم الى اخره ان يصل الى من يكون الخصم تحت ولايته لما فرغ عن بيان المتعلقة لها

منه
 منه
 منه

جانب القاض

٢٨٥

لجانب القاض الكتاب بجانب المكتوب اليه فقال ثم انه اي من كان الخصم في ولاية سواء كان ابتداء وانتهاء
 لا يقبله اي نقل الشهادة لا يجوز للخصم لانه بمنزلة اداء الشهادة على الشهادة اذ الكتاب
 ينقل القاض الشهود بكتابه الى المكتوب اليه كما ان شاهد الفرع ينقل شهادة شهود الاصل
 بعبارة كما لا يسمع الشهادة على الشهادة لا يجوز للخصم فكذلك لا يقبل الكتاب الا بغير الخصم
 بخلاف سماع القاضي الكتاب الشهادة لانه للنقل لا للحكم وهذا الحكم قيل لم يشترطه ايضا
 ابو يوسف قال في شرح الاقطع قال ابو يوسف بقبوله من غير حضور الخصم لان الكتاب
 يختص بالمكتوب اليه فكان له ان يقبله والحكم بعد ذلك يقع بما علمه من الكتاب فاعتبر
 حضور الخصم عند الحكم به وكذا في غاية البيان ولا يقبله ايضا الا بشهادة رجلين او رجل
 وامرأتين لان الكتاب قد يزور اذا الخط يشبه الخط والحاتم يشبه الحاتم فلا يثبت الا بالجمعة
 التامة وايضا كتاب القاضي ملزم اذ يجب على القاضي المكتوب اليه ان ينظر فيه ويعمل به ولا الزام
 الابدية فاذا شهد عنه اي شاهد الطريق عند المكتوب اليه انه كتاب القاضي فلا بد ان
 عدلوا فحده قال في الكافي والصحيح انه انما يقع الكتاب بعد ثبوت العدالة فربما يحتاج الى
 زيادة الشهود واداء الشهادة انما يكون بعد قيام الحجة وقرأ على الخصم والزمه ما فيه
 ان بقي كاتبه قاضيا فيصل كتاب القاضي ان زال عن القضاء بموت او عزل او زوال اهليته
 القضاء عنه قبل وصوله الى الكتاب اليه لان الاصل ان خبر واحد لا يقبله وانما قبلوه
 باعتبار الولاية الشرعية فان لم يبق عاد الامر الى الاصل وهذا لو اتفقا قاضيان في عمل
 احدهما او مصر ليس من عملهما فقال احدهما الاخر قد ثبت عندى كذا فاعمله به لم يقبل
 لاشتقاق الروية ايضا سبب بطلان كتاب القاضي الكتاب الا اذا كتب بعد اسمه اي اسم المكتوب اليه
 والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين فانه لما عرف في الاول صحت كتابة القاضي اليه فيجعل
 غير تبعاليه وكم من شيء ثبت تبعا ولا يثبت قصدا فان كتبه اي قوله الى كل من يصل اليه
 من قضاة المسلمين ابتداء اي بلا تسمية القاضي المكتوب اليه جوزه ابو يوسف روافقه
 توسع بعد ما ابتلى بالقضاة فان قال الخصم بعد وصول الكتاب ليس الذي كتب فيه فعلى
 المدعي اثباته باقامة البينة على انه هو او طعن عند هذا القاضي في القاضي الذي كتب

هذا الكتاب المكتوب اليه
 عند القضاء بالادارة من قبل
 قاضه

أوفي الشهود الذين شهدوا فيه بالحق عند القاضي الذي كتب الكتاب وقال هذا القاضي
أنتك عما أوضح به هذا عندك وقال له سل عن ذلك فأنك تجد على ما قلت ذلك
وقال فيهم ما يسقط به عدالتهم بأن قال أن الشهود الذين شهدوا عند القاضي الكاتب عليه
بالحق عبيد أو محدودون في القضاة ومن أهل الذمة يسمع القاضي هذا الطعن فإن قام على ذلك
شاهدين لم يقبل القاضي ذلك الكتاب لأن هذه الأشياء ليست بحجج فلا يسمع قبول الشهادة
عليها وبه تبين عنوان ما ذكره في شرح الجامع الصغير في كتاب القضاة أنه قيل إن الخصاف ذكر الشهاد
على الحجج المفردة مقبولة غير صحيحة لأن هذه الأشياء ليست بحجج مفردة هذا إذا قام شاهدين
وان قام شاهدا واحدا ذكر في الكتاب أن هذه شبهة بمعنى أنه يمكن التهمة بنهضة الواحد فيقع
الشبهة في القضاء والقضاء مع الشبهة لا يجوز فيفتقر فإن وجد الأمر على ما قال هذا الواحد
فلا يقضي بالكتاب كذا في شرح أدب القاضي للخصاف فإن مات الخصم نفذه أي القاضي
الكتاب على وارثه أو وصيته لقيامهم مقامه جاز نقل شهادة شاهد واحد يعني إذا كان
لرجل على آخر في بلدة أخرى دعوى له شاهد واحد في بلدته وأخرى في بلدة المدعى عليه واد
أن ينقل شهادة من بلدة ويدعى على ذلك الشخص ويتم كتاب الشهادة ويقبل بها
هناك جاز وجاز كتب فوكيل غائب يعني إذا كان لرجل على آخر في بلدة أخرى دعوى واد أن يوكل
رجلا في تلك البلدة ليخاصم من جانبه مع ذلك الرجل جاز أيضا واختلف في حكمه أي
القاضي يعلمه قالوا أن محمد اعتبر علم القاضي حتى قال إذا علم القاضي زيد غصب ياد من المدعى
ياخذ من زيد ويدفعه إلى المدعى وهذا جواب رواية الأصوار وروى أن سماعه عند القاضي
لا يقضي بعلمه وأن استفاء العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد قال لعل القاد
يكون غالطا فيما يقول فيشترط مع علمه شاهد واحد حتى يكون علمه مع نهضة شاهد آخر
بمعنى شاهدين كذا في العبادية لما فرغ عن ذكر السجل وبيان نقل الشهادة شرعا في بيان المحضر
وما اعتبر فيه وفي السجل من تمام التبين ببيان الصك والحجة والوثيقة فقال والمحضر
ما كتب فيه خصو المتخاصمين عند القاضي وما جرى بينهما من المدعى عليه والانتكار منه
والحكم بعد الانتكار بالبينة من المدعى والتكول عن البين من المدعى عليه وجدير برفع الاشتباه

وكذا السجل قال في المحيط البرهاني أن الإشارة في الدعاوى والمخاصم ونفط الشهادة من أهم ما يحتاج
إليه وإنما كان لهم قطعا للاختلال لأن المدعى يدعو له يستحق المدعى عليه والشهود يشهدون
بشئونه استحقاقه ولا يثبت الاستحقاق مع الاحتمال وكذا في السجلات لا بد من الإشارة حتى قالوا
إذا كتب في محضر الدعوى محض فلا بد من مجلس الحاكم وحضر مع نفسه فلا تافأدعي هذا الذي
حضر عليه لا يفي بصحة المحضر وينبغي أن يكتب فادعي هذا الذي حضر على هذا المحضر إذا بدونه
يوهم أنه أحضر هذا ودعي غيرهم وكذا عند ذكر المدعى والمدعى عليه في إنشاء المحضر لا بد
من ذكر هذا في كتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا لأن بعض المشايخ كانوا لا يفتنون
بالصحة بدونه وكذا قالوا في السجلات إذا كتب وقضيت لمحمد هذا المدعى على محمد هذا المدعى
وكذلك قالوا إذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود وأشار إلى المدعى لا يفي بصحته
لأن الإشارة المعبرة هي الإشارة عند الحاجة إليها في موضعهم ولعلم أن الإشارة إلى المدعى عليه
عند الحاجة إلى الإشارة إلى المدعى وأشار إلى المدعى عند الحاجة إلى الإشارة إلى المدعى عليه ويكون
ذلك إشارة إلى المدعىين ولا يكون معتبرة فلا بد من بيان ذلك ببلغ الوجوه قطعاً للوهم
والصك ما كتب فيه البيع والرهن والإقرار ونحوها في المغرب الصك كتاب الإقرار بالمال
وغيره معرب والحجة والوثيقة يتناولان الثلاثة يعني السجل والمحضر والصك لأن كل منها
معنى الحجة والوثيقة **مسألة شتى** جمع شئت بمعنى متفرقة لا يتبدل وسفل
فيه أي السفل ولا ينقب كوة بلارضى ذي العلو يعني إذا كان علو رجل وسفل آخر فليس
لصاحب السفل أن يتد فيه وتد ولا أن ينقب كوة بلارضى ذي العلو عند حجبه سواء
كان مضر لذو العلو ولا ولا يصنع فيه ما لا يضر بالعلو وعلى هذا الخلاف إذا أراد صاحب العلو
أن ينفذ في العلو بيتا أو بضع جذا ويحدث كنيها زانية مستطيلة تنسب عنها زانية غير
عمرافدة فلا يضر أهل الأولى من حابط دارهم بأبأ الثانية لأن فحشه للمرور وليس لهم
حق المرور في الزانية السفل هو مختص بأهلها لأنها جميع أجزائها ملك لأربابها حتى لو بيع
فيها لا يكون لأهل الأولى حق الشفعة فإذا أراد واحد أن يفتح بابا فقد أراد أن يتخذ طريقا في ملك الغير
ويحذف نفسه حق الشفعة فيها يمنع من ذلك بخلاف النافذة لأن حق المرور فيها للعامة

بخلاف ذابغة مستديرة لزوقها حيث يجوز له ان يفتح بابا في حايطة في جانب شاه
 لان هذه سكة واحدة وهي بمنزلة سكة متركبة في دار لكل واحد منهم حق المرور فكلاهما
 ولهذا قالوا لو بيعت دارا فيها كانت الشفعة لكل على السواء ففتح الباب لا يحد لنفسه حقا
 فلا يمنع ادعى هبة في وقت قبل بئنة فبرهن على الشراء بعد وقت هبة قبل وقبله لا
 يعنى ادعى ان اريد رجل انه وهبها له وسلم اليه في وقت كذا وبرهن عليه يقبل ولو ادعى
 وقتا قبل وقت الهبة وسلم اليه في وقت كذا في الملة القاضية بئنة فقال انه محمد في الهبة
 فاشترتها منه وادعى وقتا بعد وقت الهبة وبرهن عليه يقبل ولو ادعى وقتا قبل وقت الهبة
 فبرهن عليه لا يقبل والفرق ان التوفيق في الوجه الاول ممكن فلا يتحقق التناقص لجواز
 ان يقول وهب لي منذ شهر ثم مجد في الهبة فاشترتها منه اسبوع وفي الوجه الثاني لا يمكن
 التوفيق فيتحقق التناقص قال رجل اخر اشترت مني هذه الجارية فانكر الاخر الشراء
 للقائل اى جاز لم قال اشترت وطورها وكان الظاهر ان لا يجوز لاقراء بملك الغير ان يترك
 البائع المخصوصة لان المشتري ما يجد كان فسخا من جهته اذا فسح ثبت به فاذا ترك البائع
 المخصوصة ثم فسح باقراء العمل به وهو امساك الجارية ونقلها اقرب قبض عشرة دراهم
 يقع على الجياد والزئوف والبنهرجة دون الستوفة ثم ادعى انها زئوف او بنهرجة صدقة
 بيمينه وفي الستوفة لا اى يصديق لان اسم الدرهم يقع على الجياد والزئوف والبنهرجة
 دون الستوفة ولهذا يجوز التجوز في الصرف واليتم بالزئوف والبنهرجة لا بالستوفة
 والقبض لا يختص بالجياد فلا تناقص بين دعوى الزئوف والبنهرجة وبين الاقرار قبض الدرهم
 فيقبل كمن اقر قبض الجياد او حقه او باليمن او بالاستيفاء اما الاقرار بالثلاثة الاول
 فظاهر واما الاقرار بالاقراء فلا بد من عبارة عن القبض بوصف التام فكان عبارة عن قبض حقه
 الزئوف ما يرد به بيت المال والبنهرجة ما يرد به التجار والستوفة ما غلب عليه الغش قال رجل
 لاخر لك على الف فرده اى قال ليس لي عليك شئ ثم صدقه اى قال في مجلسه بل لي عليك
 الف لغا تصديقه بلا حجة اى لا يكون على المقر شئ لان المقر له اذا قال لاشئ لي عليك فقد رد
 اقراره والمقر له ينفر برد الاقرار فلك ابطاله في نفسه فاذا بطل برد الحق بالعدم فاذا ادعى

بعن

بعده فلا بد من الحجة او تصديق حضمه ادعى خيبة دنانير فقال المدعى عليه او فيكم بها فجاء
 بشهود يشهدون انه دفع اليه خيبة دنانير لكننا لا ندرى انه من هذا الدين او من غيره جاز
 شهادتهم وبره المدعى عليه كذا في العمادية اقام البينة على الشراء واراد بعيب الرد في
 بئنة بايعة عارضة من كل عيب بعد انكار بيعة يعنى اذا ادعى على رجل انه اشترى منه
 هذه الامة وانكر المدعى عليه البيع وبرهن المشتري عليه ثم وجد بها عيبا قد عاينها واراد ردّها
 فبرهن البائع انه برئ من عيب لم يقبل للتناقض بين الكلامين اذ شرط البرائة من العيب
 تصرف في العقد بتغيره عن افضاء صفة السلامة الغيرها وتغير العقد من وصفه لا وصف
 بلا عقد محال واذا بطل التوفيق ظهر التناقض وعن ابي يوسف انه تقبل اعتبار ايفضل الدين
 ولهما ان الدين قد يقضى وان كان باطلا كما مر ولا كذلك هنا بطل صدك كتب ان شاء الله
 في اخره اى اذ كتب رجل اقراره بدينه في صدك ثم كتب في اخره من قام بهذا الذكر الخ
 فهو في ما فيه يعنى من اخرج هذا الصدك وطلب ما فيه من الحق فله ولاية ذلك ان شاء الله
 بطل الذكر كله عند الامام وعند ما ينصرف الاستثناء الا قوله من قام الى اخره وقوله ان شاء الله
 لان الاصل ان ينصرف الاستثناء الى ما يليه لان الذكر لا يستثنى الا ولو صرف الى الكل يكون
 ابطا ما وله ان الكل شئ واحد يحكم العطف فيصرف الى الكل كما في الكلمات المعطوفة لقوله عبد
 خرو امرأته طالق وعليه الشئ الى بيت الله ان شاء الله ولو ترك فرجة قالوا لا يلتحق به وبصبر
 كفصل السكوت مات ذى فقال عرسه اسلمت بعد موته وقال ورثته بل قبله صدقوا
 لان الابدان ثابت في الحال والحال تدل على ما قبلها كما في مسألة الطاحونة اذ اختلف المجر
 والميتاجر في جريان الماء وانقطاعه حيث يحكم بالحال ويستدل به على الماض وهذا ظاهر يعتبر
 للدفع وان لم يعتبر للاحتجاج كما في مسامات فقالت عرسه اسلمت قبل موته وقالوا بعده
 فان القول للورثة ايضا لانهم ادعى امر حاد ثا والاصل في الحوادث ان يضاف حدوثها الى قرب الاوقا
 قال هذا البر مودع الميت لا وارث له غيره دفعها اليه يعنى من مات وله وريد رجل مائة دنانير
 وديعة فقال المودع لرجل اخر هذا البر المودع الميت لا وارث له غيره فالقاضي يقضى برفع الوديعة
 اليه لانه اقرب ان ما وديه حق الوارث بطريق الخلافة فصارت كما لو اقر انه حق للمورث وهو حي

بأنه لا يثبت

بالحق يعنى مقدم الحاق اوله يعنى فريجه مقدم آخره للاحق اوله
 يعنى مقدم الحاق اوله يعنى فريجه مقدم آخره للاحق اوله

بطريق الاصله فان اقر بان آخره لم يفد اذ كذبه الاول بل يكون كله الاول لان هذه شهادة
 على الاول بعد انقطاع يد عن المال فلا يقبل كما لو كان الاول بنا معه فأتركة قسمت بين الورثة
 او الغرماء بشروط لم يقولوا ولا تعلم له وارثا او غيرهما آخره لم يكلفوا اى لم يؤخذ منهم كفيلا
 بالنفس عند الامام وقالوا يؤخذ لان القاضي ينصب ناضرا للغيبة ^{والموت} ويقع بغتة
 فلا يمكن له بيان كل الورثة او الغرماء ويجوز ان يكون وارث غايبا وغيره غايبا فيجب على القاضي
 الاحتياط بالتكفيل مبالغة في الاحياء وتقاضي ^{الانواء} وله ان جهاله المكفول له بتبطل
 الكفالة كما مر في بابها ادعى ارا في رجل لنفسه ولاخيه الغايب وبرهن عليه اخذ نصف الميراث
 وترك باقية مع ذى اليد بالتكفيل له جحد دعواه اولا وقال اذا جحد هادى اليد اخذها القاضي
 منه وجعلها في يدا من حتى يقدم الغايب وان لم يجحد ترك النصف الاخر فيه يقدم الاخران للباحث
 خابن فيؤخذ منه والمقر من فيه وله ان اليد الثابتة لا تنزع بلا ضرورة ولا ضرورة هذا لان التقضا
 وقع لليت بالكل لان الوارث قال هذا ميراث لا وارث لا بدثبت الملك للمورث واحتمل كونه فحار لليت
 ثابت فلا ينقض بين كما لو كان مقر وبطل مجوده بقضاء القاضي والظاهر انه لا يجحد فيما يستقبل
 لان الحادثة صارت معلومة للقاضي وذى اليد وجوده باعتماد الاستنباط الامر عليه وقد زال
 كذا المنقول في الاصح اى اذا كانت الدعوى في المنقول فقيل في خذ منه اتفاقا احتياجا المنقول الخلفه
 والنزع عن يده ابلغ في الحفظ كيلا يتلفه واما العقار فمحفوظ بنفسه وقيل المنقول على الخلاف ايضا
 يعني ترك النصف في يد ذى اليد وهذا الصحيح لانه يحتاج الى الحفظ والترك فيه ابلغ في الحفظ
 لان المال في يد الضامن استحقاقا وبالا نكار صار رضامنا ولو وضع في يد عدل كان امينا فيقول
 لم يضمن وانما لا يؤخذ الكفيل لانه انت خصومة والقاضي وضع لقطعها لانتها وصيته
 بثلت ماله يقع على كل شئ واذا قال مالى وما املكه صدقة يقع على مال الزكوة والفقير
 فيها واحد وهو قول زفره لان اسم المال عام فيلزمه التصديق بكل ماله كافي الوصية
 وكذا ان اجاب العبد معتبرا بايجاب الله تعالى ما اوجبه الله تعالى من الصدقة للضافه لا مال يطلق
 لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة انصرف للافضول لا الاكل لمال فكذا اما يوجبه العبد
 على نفسه بخلاف الوصية لانها اخت الميراث كونه خلاف كالأورثه والارث مجرد

فجميع الاشياء

فجميع الاشياء فكذا الوصية فان لم يجد غيره اى غير مال الزكوة امسك منه فقه فاذ املك
 تصدق بقدره لان حاجته مقدمة ثم ان كان صاحب حرفة بمسك قوت يومه وان كان صاحب
 دور وخوانيت بمسك قوت شهره وان كان صاحب صفة بمسك قوت سنة وان كان
 تاجرا بمسك مقدار ما يصل اليه ماله صحح الا بصاء ^{بلا علم} الوصى لا التوكيل ^{بالعلم} بلا علم
 يعنى اذ الوصى رجل لا آخر ولم يعلم الوصى حتى باع شيئا من الميراث فهو وصي وبعد جابر
 ولا يصح بيع الوكيل حتى يعلم والفرق ان الوصية استخلاف بعد انقطاع ولاية الموصى
 فلا توقف على العلم كتصرف الوارث والتوكيل اثبات ولاية التصرف في ماله لا استخلاف
 بعد بقائه ولاية المنوب عنه فلا يصح بلا علم من ثبت له الولاية فلو علم الوكيل ولو لم يكن
 تصح تصرفه لان الاعلام بالوكالة اثبات حق الوكيل ليس فيه اثم وليس فيه الزام
 بشرط شرط الزام وبشرط عزل خبر عدل او مستودع كعلم السيد بخيانة عبده
 ونسفيق بالبيع والبر بالكناج ومسلم لم يهاجر بالشرايع لان الخبر من الجملة يشبه التوكيل
 من حيث ان المتصرف يتصرف في ملكه ويشبه الزام كما فيه من ضرر يلزم الاخر من حيث
 منعه عن التصرف فوجب ان يشترط احدى شطري الشهادة وهو العدد والعدالة ^{تقريباً} فغير
 على الشبهين خفهما باع القاضي وامينه عند الغرماء واخذ المال وضاع واستحق العبد
 من يد المشتري لم يضمن القاضي وامينه بمنزلة الامام فانهم يحتاجون الى امثال هذا كبر
 فلو رجع الحقوق اليهم لتقاعدوا عن اقامتهم فيحل مصالح الناس ورجع المشتري على الغرماء
 لانه عقد لم يرجع عهده الى العاقد فيجب عليه من يقع العقد له والبيع واقع للغرماء فيكون له الحق
 عليهم كما لو كان العاقد صبياً او عبداً مجبورين وقد تولا عن غيرهما بالبيع فالحقوق ترجع الى الوكيل
 وان باع الوصى همى للغرماء بامر القاضي وقضيت له وضاع من يده واستحق العبد اموال قبل قصده
 اى ان رجوع المشتري على الوصى لان الرجوع بالنظر من حقوق العقد وحقوقه ترجع الى العاقد وهو
 الوصى نيابة عن الميت لانه وان نصبه القاضي فانما نصبه ليكون قائما مقام الميت لا يكون
 قائما مقام القاضي وحقوق العقد ترجع اليه لوبا شير في حياته فكذا ترجع اليه من قام مقامه
 وهو اى الوصى عليهم اى يرجع على الغرماء لانه باع لهم فكان عاملا لهم ومن عمل الغير عملا

ولحقه فيه ضمان يرجع على من وقع له لعل ولو ظهر بعده للميت مال يرجع الغريم فيه بدنه
لا ثم يصل اليه وقيل لا يرجع ايضا بما غرم للوصي من الثمن لان الضمان وجب عليه بفعله لان
قبض الوصي قبضه والاصل انه يرجع لانه قضى ذلك وهو مضطر فيه كذا في الكافي والقاضي
اخرج الثلث للفقراء ولم يعطهم اياه حتى هلك كان من ماله من الفقراء والثلثان للورثة
كذا في الوقعات ووجهه ما قرأ من قاض عدل عالم يرجع او قطع او ضرب قضى به
على شخص ومعك فعله وقال محمد اخر الا يقبل قوله حتى يعان الحجة لان قول القاضي يحتمل الغلط
والندرك لا يمكن وكثير من مشايخنا اخذوا به فقالوا اما احسن هذا في زماننا لان القضاة
قد فسدوا فلا يؤمنون على نفوس الناس ودماهم واموالهم الا في كتاب القاضي للقاضي
فاهم اخذوا فيه بظاهر الرواية للضرورة وجه الظاهر الرواية في الاولى ان القاضي امين
فيما فوض اليه ونحن امرنا بضاعة اولى الامر وطاعته فتصديقه وقبول قوله وقال
ابو منصور ان كان القاضي عالما عدلا يجب قبول قوله لظاهر الامر وعدم قهمة الخطاء والخيانة
وصدق عدل جاهل مثل فاحس تفسيره بان يقول في الزنا ان استفسرت المقر به كما هو المعروف
فيه وحكت عليه بالرجم ويقول في حد السرقة انه ثبت عندي بالحجة انه اخذ ضامنا بالرجز
لا شربة فيه وفي القصاص انه قتل عملا بلا شربة فيجب تصديقه وقبول قوله ولم يقبل
قول غيره او هو جاهل فالحق وعالم فالحق قهمة الخطاء بالجهل والحجابه بالفسق لان يعان
سب الحكم يعني سبنا شرعا في يقبل قوله لاستفاء التهمة صدق معزول قال زيد
اخذت منك الفاق قضيت به ليكر ودفعت اليه او قال قضيت بقطع يدك في حق
وادعي زيد اخذت وقطعته ظلما واقر اى زيد بكونه في قضائه يعني اذا قال قاض مغرور
لرجل اخذت منك الف درهم ودفعته اليه زيد قضيت به له عليك فقال الرجل
اخذت ظلما قال قول القاضي بلا عين وكذا لو قال قضيت بقطع يدك بحق وقال فعلت ظلما
قال قاضي يصدق بكل حال اذا كان المؤخر منه ماله والمقطوع يده مقرر بكونه حال قضائه
لانه لما اقر به صار مقررا بنهاده الظاهر للقاضي لان فعل القاضي يحتمل القضاء لا يجب عليه الضمان
فجعل القول قوله بلا عين بل لو لم يمه اليه صار خصما وقضا الخصم لا ينفذ ولو انكر كونه قاضا

يومئذ وقال فعلته قيل التقليد وبعد العزل فالقول قول القاضي ايضا في الصحيح لانه اذا عرف
انه كان قاضيا صححت اضافت الاخذ الى حالة القضاء لانها معهودة وهي منافقة للضمان
فصار القاضي بالاضافة الى تلك الحالة منكر الضمان فكان القول قوله كما لو قال طلق
او اعتقت وانا مجنون وكان جنونه معهودة **كتاب القسمة** ان القسمة من جنس
عمل القضاء فمما قطع المشايخ بها الاخي وجه الكتاب بين كتاب القسمة هي لغة اسم لا قسما كالقدرة
للاقدار وشرعا غير بين الحقوق السابعة بين المتقاسمين وركبتها فعل يحصل به التميز بين الانصاف
كالكيل والوزن والعدد والزراع في الكيل والوزن والعدد والوزن في سببها طلب الشكاه
او احدهم لاستفاد بحصته حتى اذا لم يوجد منهم الطلب لم يصح القسمة وشرعها عدم فوت
المنفعة فانها اقرار ما لكل واحد قبل القسمة من الملك والمنفعة وانما يتحقق هذا اذا بقي
للمقر على ما كان قبل الافراز باصله ومنافعه واما اذا تبدل فيكون تبدلا لا افراز وحكما
تعيين نصيب كل على حدة لانه الاثر المترتب عليها ولا تقرى مطلقا اى سواء كانت في التملك
او القسمة اى معنى افراز هو اخذ عين حقه ومعنى مبادلة هي اخذ عوض عنه اى عن حقه
اذما من خبر معين وهو مشتمل على النصيب فكان ما ياخذ كل منها نصف ملكه ولم يستفد
من صاحبه فكان افراز والنصف الاخر كان لصاحبه فصار له عوضا عما في يد صاحبه فكان
مبادلة وان وصولية غلب الاولى معنى الافراز والتميز في التملكات وهي التملكيات
والموزونات والعددية المتفاوتة لان ما ياخذ مثل حقه صورة ومعنى فامكن ان يجعل
عين حقه وان غلب الثاني معنى المبادلة غير ما يعنى الحيوانات والعروض لوجود التقاوت
في بعضها فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ حقه وفرع على ما ذكر بقوله في اخذ شريك حصته
بغية صاحبه في الاول لكونه عين حقه لا الثاني لكونه غير حقه ولعنى الافراز يحجر عليها
في مخير الجنس من غير التملكيات فقط عند طلب درهم يعني اذا كانت مبادلة عالية والقيمت
كالحيوانات والعروض كان ينبغي ان لا يعبر على القسمة فيها لكن يجب عليها لانها فيها معنى الافراز
فان احدهم يطلب به القسمة بين المتقاسمين ان يخصه بالاستقلال بنصيبه ومنع الآخر
عن الانتفاء بملكه فيجب على القاضي اجابته وان كانت اجناسا مختلفة لا يجبر القاضي

على قسمتها بالتقدير المبادلة باعتبار فخر التفاوت في المقاصد ولو توافقوا جاز لأن الحق
لهم ويستحب نصيب قسم برزق من بيت المال لأن الأصح أن القسمة من جنس عمل القضا
لتمام قطع المنازعة بها فاشبه رزق القاض وضوح نصبه بأجر على عدد الرؤس أي رأس
للقاضين عند الامام لأن المنفعة لهم على الخصوص وعندهما على قدر الانضاء لانه مؤنة الملك
فيقدر بقدره وله أن الاجر مقابل بالتميز وانه لا يتفاوت وربما يصعب الخراب
بالنظر إلى القليل وقد ينعكس الأمر فيقدر اعتباره فعلق الحكم بأصل الغير ثم أن الاجر
هو أجر المثل وليس له قدر معين فان باشر القاض بنفسه القسمة فعلى رواية كونه القسمة
من جنس عمل القضا لا يجوز لهم أخذ الاجرة وعلى رواية عدم كونها منه جاز ويجب
كونه عدلا عالما لها أي بالقسمة لأنها ان كانت من جنس عمل القضا فلا بد من القدرة وهي
بالعلم ومن الاعتماد على قوله وهي بالعدالة والامتنان واحداً لثنتين يحكم بالزيادة
على أجر مثله ولا يشترط القسام ثلاثاً يتواضع على مغالاة الاجرة فيؤدي إلى الأضرار
بالناس وصحت برضى الشركاء لو لايتهم على انفسهم واموالهم الأعداء صغر حدهم
في لا يصح بل يحتاج إلى امر القاض بقصور ولايتهم عنه فيسم ثقلها ادعوا رثة وعقاراً
ادعوا شريكاً او ملكه مطلقاً ولو ادعوا رثة عن زيد لا يقسم حتى يبرهنوا على موته
وعدد ورثته لا خلاف في الأوليين وفي هذا خلاف الامامين ولهما انه فيديها وهو
دليل الملك والاقرار امارة الصدق ولا منازع لهم ويقسمه بينهم كما في النقول الموروث
والعقار المشتري والبينة لا تفيد لانها عن الملك لكن يذكر في صدك القسمة
انه قيمه باقرارهم ليقتصر عليهم ولا يكون قضاء على شريك آخر لهم وله ان الميت
يصير مقتضياً عليه بقسمة القاض وقول الشركاء ليس بحجة عليه فلا بد لهم من اقامة
البينة ليثبت بها القضاء على الميت فان التركة قبل القيمة مبنية على ملك الميت دليل
شبه حقه في الزوايد كالاولاد ملكه واربا حقه حتى يقضى منها ديونه وينفذ
وصاياه وبالقيمة تنقطع عن الميت عن التركة حتى لا يثبت حقه فيما يحدث بعده
من الزوايد فكان هذا قضاء على الميت بقطع حقه فلا بد من البينة ويصير بعضهم

ح مدعيها والبعض خصماً وان كان مقراً ولا ابرهنا انه أي العقار بينهما حتى يبرهن
انه لهما يعني انه دعوى الملك في العقار ولم يذكر وكيف انقل اليهم لم يقيمها حتى
يقم البينة انه لهما الاحتمال ان يكونا غيرهما ثم قيل هذا قول في حقيقته خاصة
وقيل هو قول الكل وهو الاصح لأن القسمة ضربان الحق للملك كمالاً للمنفعة
ولحق اليد تقيماً للحفظ وامتناع الاول هنا لعدم الملك وكذا الثاني لاستغناء عنه
لانه محضاً بنفسه كذا في الكافي برهنا على الموت وعدد الورثة وهو أي العقار
معهم وفيهم صغير او غائب قسم ونصب قابض لها وهو وضى عن الطفل وكبلاً
عن الغائب لان في هذا النص نظر للغائب والصغير ولا بد من اقامة البينة
على اصل البراءة وهذه الصورة عنده ايضا في الاول لان في هذا القسم على الغائب والصغير
بقولهم وعندهما ينقسم بينهم باقرارهم ويعزى حق الغائب والصغير ويشهدانه قسمها
بينهم باقرار الكبار المحضوران والغائب والصغير بحجته وان يبرهن واحد من الورثة
او شريكاً او شركاء وغائب لجهدهم وكان أي العقار مع الورثة الصغير والغائب او كان
معهم من منه أي من العقار لا يجوز القيمة اما الاول وهو عدم جواز القيمة
اذا برهن واحد فلانه ليس معه خصم وهو ان كان خصماً عن نفسه فليس أحد
خصماً عن الميت وعن الغائب وان كان خصماً عنها فليس واحد يخاصمه عن نفسه
حتى يقيم البينة عليه بخلافه لو كان الحاضر من الورثة اثنين حيث يكون القيمة
قضاء بخضرة المتخاصمين واما الثاني وهو عدم الجواز اذا اشروا او غاب واحد منهم
فلفرق بين الارث والشرء فان ملك الوارث ملك خلافة حتى يرد بالعيب على بايع المورث
وبره عليه بالعيب ويصير معزواً بشرء المورث حتى لو وطئ امه اشترعها من مورثه فولدت
فانحقت رجوع الوارث على بايع مورثه بتمنائه وقيمة الولد للفرور من جهة فان نصب احدهم
خصماً عن الميت فيما يرد والاخر عن نفسه فصارت القسمة قضاء بخضرة المتخاصمين
واما الملك الثابت بالشرء لكل واحد منهم فملك جديد بسبب بشرء نصيبه وهذا لا بد للعيب
على بايعه فلا ينصب الحاضر خصماً عن الغائب فيكون البينة في حق الغائب قائمة بالخصم

الامانة والحق فيها

فلا يقبل وأما الثالث وهو عدم جواز القيمة إذا كان العقار مع الوارث الغائب والصغير
 أو شيء منه فلا بد من هذه القسمة قضاء على الغائب والصغير الحاضر بأخر شيء مما كان فيه
 عن دين بل خصم حاضر عنها أو قسم بطلت أحدهما انقطع كل بحضته وبطلت ذى الكبر
 فقط لم ينفع الآخر لقلة حصته يعني إذا انتفع كل من الشركاء بنصيبه قسم بطلت
 أحدهم لأن في القسمة تملك المنفعة فصارت حتما لازما فيما يجتمعها إذا طلب أحدهم ولو انتفع
 أحدهم بنصيبه إذا قسم وتضرر الآخر لقلة نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم وان طلب
 صاحب القليل لم يقسم كذا ذكره الحنفية وذكر الحنفية عكسه وذكر الحنفية في محصر
 أن يتم ما طلب القسمة قسم القاضى قال في الحاشية وهو اختيار الشيخ الإمام المعروف
 بخواهر زاده وعليه الفتوى وقال في الكافي ما ذكره الحنفية أصح وفي الذخيرة وعليه
 الفتوى لا يقسم إذا تضرر كل للقلة لا بطلتهم لأن الجبر على القسمة لتكامل المنفعة وفي هذا
 فتوىها فتعود على موضوعها بالنقض وتجوز بالتراضى لأن الحق لهم ولا الجبرين بالتدخل
 يعني لا يقسم الجبرين بأدخال بعضه في بعض بأن أعطى أحد المتقاسمين بعض الآخر شأين
 مثلا جاعلا بعض هذا في مقابلة ذلك إذا لا اختلاطين الجبرين فلا يقع القسمة تميزا
 بل يقع معاوضة فيعتمد التراضي والجبر لأن الجبر ولاية الإيجاب للقاضى ثبت بمعنى التميز
 للمعاوضة ولا الرقيق يعني إذا كان الرقيق وهو العبد والاماء بين اثنين وطلب أحدهما
 القسمة فلا يخلو ما ان يكون مع الرقيق شيء آخر يصح فيه القسمة جبر كالعنق والنياب
 أو لأن كان صحيح القسمة في قولهم جميعا على الأظهر أما عندنا فظاهر وأما عندنا في حنفية
 فيجعل الذي مع الرقيق أصلا في القسمة جبر ويجعل الرقيق تابعا له في القسمة وقد ثبت الحكم بشيء
 تبعاً وان لم يثبت قصد الشرب في البيع والمنقولات في الوقف وان لم يكن فإن كانوا ذكورا وإنا
 لم يقسم لأبرضاها وان كانوا ذكورا وإنا لا يقسم القاضى بينهما عندنا في حنفية ولا يجبرهما
 على ذلك وقال الجبر عليها لان اتحاد الجنس كما في الإبل والغنم وله ان التفاوت في الأذى فأش
 لتفاوت المعاني الباطنة كالذهب والكماسة ونحوها فلا يكون ذلك قسمة وأما خلاف
 سائر الحيوانا فان التفاوت فيها يقبل عند اتحاد الجنس الأبرى ان الذكر والأنثى من بني آدم جنسا وفي جنس

الحيوان

الحيوانا جبر واحد ولا الجواهر قبل إذ اختلف الجنس كاللذيق واليوافيت لا يقسم
 لأن الجنس لما اختلف لم يتحقق معنى القسمة وهو تكل المنفعة وقيل لا يقسم الكبار منها
 الجحش التفاوت ويقسم الصغار لقلة التفاوت وقيل الجواهر تجري على إطلاقه لأن جباله
 الجواهر الجحش من جهة الرقيق ولهذا التزوج على تولوة أو باقونه أو خالع عليها لا يقسم
 القسمة ولو تزوج على عبد أو خالع على عبد يصح فأولى أن لا يجبر على القسمة ولا الحمام والبر والرجل
 الأبرضا هم وكذا العايط بين الدارين لأن القسمة لتكامل المنفعة فلا يمكن كل نصيب
 متفعابه انتفاعا مقصودا لا يتحقق معنى القسمة فلا يقسم القاضى بخلاف التراضي
 لا التراضي الضرر ودر مشتركة أو دار وضعية أو دار ومكانوت قسم كل واحد
 ههنا أمور ثلاثة الدور والبيوت والمنازل فالدار ومكانوت كانت ومنفردة لا يقسم
 عنده قسمة واحدة إلا بالتراضي والبيوت تقسم مطلقا التقارب في معنى السكنى للمنازل
 أن كانت مجمعة في دار واحد متلاصقا بعضها ببعض قسمت قسمة واحدة والأفلا
 لأن المنزل فوق البيت دور الدار فالحقت المنازل بالبيوت إذا كانت متلازمة وبالدار
 إذا كانت متباينة وقال في الفصول كلها ينظر القاضى إلى عدد الوجوه ويضيق على ذلك
 وأما الدار والضيعة والمكانوت فبقسم كل منها وحدها باختلاف الجنس ثم لما فرغ
 عن بيان القسمة وبيان ما يقسم وما له يقسم شرع في بيان كيفية القسمة فقال
 ويصور القاسم ما يقسم أي ينبغي للقاسم أن يصور ما يقسمه على القسط كما يمكن حفظه
 ويعده أي يتوهمه على سهام ويذكره ليعرف قدره ويقوم بنافذ أذنه بالاحتياج
 إليه بالآخره ويفرز كل قسم أي يميزه عن الباقي بطريقه وشربه لتلا يكون نصيب
 بعضهم تعلق بنصيب الآخر فيحقق معنى التميز والافراز على الكمال فإذا كان أي ما يقسم
 بين جماعة لهم سدس وثلاث ونصف مثلا يجعله ما يقسم ستة أسهم ويلقب لأول
 بالسهم الأول وما يليه بالثاني والثالث السدس ويكتب أسامهم ويجعلها أربعة
 فمن خرج اسمه أو أقله السهم الأول فإن كان صاحب السدس أخذ حقه وإن كان صاحب
 أخذه وما يليه وإن كان صاحب النصف أخذ والذين يليان ولا يدخل درهم ليست

تعلق من المنزل تفاوت العشر

من التركة في القسمة الأبرضا ثم صورته دار بين جماعة فارد واقسمتها في
 واحد الجانبين فضل بناء فارد احد الشركاء ان يكون عوض البناء درهم واراد الاخر
 ان يكون عوضه من الارض فانه يجعل عوض البناء من الارض ولا يكلف الذي
 وقع البناء في نصيبه ان يرد بأزاء البناء من الدرهم الا اذا تعذر في القاض ذلك ^{بالقسمة}
 من حقوق الملك المشترك والشركة بينهم والدار لا في الدرهم فلا يجوز قسمه ما ليس مشترك
 فان وقع مسيل قسم هذا شرط بقوله ويفرز كل قسم بطريقه وشربه وما بينهما من
 تيممات الاول وطريقه وفيه الاخر بالشرط فيها أي في القيمة صرفا في المسيل او
 او الطريق عنه الى القسم الاول ان امكن ليحصل مع القسمة وهو قطع الشركة وتكيل النفعة
 بلا ضرورة والافسحت القسمة لان المقصود هو ما ذكرنا لم يحصل بفسخ ويستأنف
 على وجه يمكن لكل منهما ان يجعل مسيل او طريق جاز شهادة القاسمين عند اختلاف التقاض
 في القسمة عند خيفة واد يوسف وعند محمد والشافعي لا يجوز لانها شهادة على فعل
 نفسها ولها انها شهادة على فعل غيرهما باستيفاء حقهما أسفل وعلو وسفل وعلو
 مجرد ان عن علو وسفل قوم كل واحد وقسم بها في القسمة لان السفل يصلح لما
 لا يصلح له العلو كالبر والسرداب والاصطبل وغير ذلك فصار كالجنسين فلا يمكن
 التعديل الا بالقيمة اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء ثم ادعى الغلط في القسمة وزعم
 ان بعضا مما اصابه في يد صاحبه وقد كان اشهد على نفسه بالاستيفاء لا يقصد الا
 بالحق لان القسمة بعد تمامها عقد لازم فمدعى الغلط يدعي لنفسه حق الفسخ بعد لزوم
 سبب ظهور العقد فلا يقبل الابحجة وان لم يوجد اختلاف الشركاء لانهم لو اقرروا
 لزومهم واذنكروا حلفوا عليه لرجاء النكول فمن خلف منهم تخلف من نكل جمع نصيبه
 ونصيب المدعى فيقسم بينهما على قدر نصيبهما لان الشاكل كالمقر وقراره حجة عليه دون غيره
 قالوا ينبغي ان لا يسمع دعواه اصلا للتناقص واجيب بان القاسم أمين وهو اعتمد على قوله
 فاقرب ثم ما تأمل حق التأمل ظهر الغلط في قوله فلا يواخذ بذلك الاقرار عند ظهور الحق
 وان قال احد الشريكين قبضته يعني نصيبه فاخذ شريكي بعضه وانكر شريكه حلف

سفله اي فوقه علو مشترك وسفل مجرد مشترك
 والعلو الاخر وعلو مجرد مشترك والسفل الاخر
 باء كل واحد من ذلك على حدة وقسم بالقيمة
 عند محمد وبه يفتي كذا المختار

لانه يدعى عليه الغصب وهو منكر والقول المنكر مع البين وان قال قبل اقراره بالاستيفاء
 اصابع من كذا الكذا ولم يسلم الى مخالف او فسخت القسمة لان الاختلاف في مقدار ما يحصل له
 بالقسمة فصار نظير الاختلاف في مقدار البيع كما ذكر في احكام المتخالف في الدعوى واختلفا
 في التقويم لم ينفذ البينة دعوى الغبن ولا اعتبار له في البيع فكذا القسمة لوجود التراضي
 الا اذا كانت القسمة بقضاء القاض والعين الفا حاش لان تصرفه مقيد بالعدل ولو قسمها
 دارا واصاب كلا طائفة فادعى احد هما ببيتا في يد الاخر انه من نصيبه وانكر الاخر فعله
 البينة لانه يدعى عليه حقا وهو منكر فان قاماها فالعين بينة المدعى لانه حاش ان يحق
 بعض معين من نصيبه لا يفسخ القسمة اتفاقا وفي استحقاق بعض شايع والكل يفسخ
 القسمة اتفاقا وفي استحقاق بعض شايع من نصيبه لا يفسخ عند خيفة ان لا يفسخ كل
 له ولاية الفسخ بل يرجع في نصيب شريكه خلافا لابي يوسف فانه يقول ينقض القسمة وما بقي
 في ايديهما يكون بينهما نصفين وقول محمد مضطرب ولا يصح انه مع ابي حنيفة كذا في الكافي
 ظهر من في التركة المقسومة تفسخ القسمة الا اذا قضوه الى الورثة الذين ابراء الغرماء
 زعم الورثة او بقي منها ما بقي به اي بالدين يعني اذا قسمت التركة بين الورثة ثم ظهر دين محبة
 قبل الورثة قضوه فان قضوه صححت القسمة والافسحت لان الدين مقدم على الارث
 فيمتنع وقوع علمك فيها الا ان قضوه الدين وبراء الغرماء زعمهم فصح بفسخ القسمة لزوم التامع
 فكذا اذا لم يكن محبة تعلق الغرماء بها الا اذا بقي منها ما بقي بالدين فصح بفسخ القسمة لعدم الاحتياج
 اليه ولو ظهر غبن فاحش في القسمة بالفضاء بطل عند الكل لان تصرف القاض مقيد بالعدل
 ولم يوجد وان كانت التراضي له ان يبطل القسمة ففقد قبل لا ينفذ القول من يدعيه لانه
 دعوى الغبن ولا عبرة به في البيع كذا في القسمة لوجود التراضي وقبل يفسخ وهو الصحيح كذا ذكره
 في الكافي ادعى احد المتقاسمين وبنا في التركة صح حتى اذا اقام البينة له ان يفسخ القسمة ولم يكن
 قسمته ابراء من الدين لان القسمة تصادق بصورة وحق الغرماء يتعلق بالمعنى ولو ادعى عينا
 لا يفسخ لوجود التناقص لا اقدم على القسمة اقرار منه بان المقسوم مشترك وصحت المباداة
 وهي لغة مفاعلة من الحبة وهي الحالة الظاهرة للمعنى المتبني والظاهر متبادل في بوضعه

وصارت له اشارة معهوده كان بمنزلة الاحرس وقدر الامتداد بينه وقيل ان دامت
 العقلة الى الموت يجوز اقراره بالاشارة ويجوز الاشهاد عليه لانه يحجز عن النطق بغير
 لا يرجح ذواله فكما لاخرس قالوا عليه الفتوى ذكره الزبلي في قبولها بعد موته اى قبول
 الوصية لا يعتبر الا بعد موت الموصي لان ما كان ثبوت حكمه بعد الموت فيبطل قبولها وورثها
 قبله اى قبل الموت كما اذا قال لامرأته انت طالق غدا على درهم فاردتها وقبولها باطل قبل الغد كما في
 وبه اى القبول يملك اى الموصي به ولا يملك قبله لان الوصية اثبات ملك جديد ولهذا
 لا يرد الموصي له بالعيب ولا يملك احد اثبات الملك لغيره بالاختيار بخلاف الميراث فانه
 خلافه حيث ثبت فيه هذه الاحكام جبر من الشارع بلا قبول ولا يثبت عليه الا اذا تبووصية
 ثم هو اى الموصي له بلا قبول فهو اى الموصي به لورثته اى ورثة الموصي له استحسانا والقبول
 ان تبطل الوصية لما ذكر ان الملك موقوف على القبول فصارت كشيء مات قبل قبوله بعد
 ايجاب المبيع وجه الاحتسان ان الوصية من جانب الموصي قد تمت بموته تماما لا يلحقه
 الفسخ من جهته وانما توقفت لحق الموصي له فاذا مات وحل في ملكه كما في بيع شرط فيه الخيار للمشتري
 اذا مات قبل الاجازة وله اى يجوز للموصي الرجوع عنها اى الوصية بقول صريح نحو رجعت
 عما وصيت لانه تبرع لم ينم فصار كالهبة وفعل قطع حق الملك عن المغصوب كقطع النوى
 وخياطة او يزيد في موصي به ما يمنع تسليمه بدونه كالبناء او يزيل ملكه كالبيع فان كل
 تصرف اوجب فاعلم ملك الموصي كان رجوعا كما اذا باع الموصي به ثم اشتراه ووهبه
 ثم رجع فان الوصية لا تنفذ الا في ملكه فاذا زال عنه كان رجوعا واذبح الشاة الموصي لها
 رجوع لانه للصرف في حاجته عادة فصار هذا المعنى اصلا ايضا بخلاف غسل ثوب موصي به
 فانه لا يكون رجوعا لان من اراد ان يعطى ثوبه غير بغسله عادة فكان تقرير الجود
 ليس برجوع لان الرجوع اثبات في الماضي ونفي في الحال والجود نفي في الماضي والحال فيهما
 تناف وهذا لا يكون جودا كالكساح فرقة كذا كل وصية اوصيت بها محرم او بدو فانه ايضا
 ليس برجوع لان وصف الحرمة والربوية يقتضى بقاء الاصل فلا يتحقق الرجوع وقوله كل وصية
 اوصيت بها اخرها بخلاف تركها فان الاول ليس برجوع والثاني رجوع لان ترك الشيء اسقاط

في الرجوع في الوصية

والتأخير ليس باسقاط لان الدين اذا قال المدبونه تركت لك دينا كان ابراهمه ولو لم يترك
 عنك لم يكن ابراهمه كذا في المخطط وبخلاف وصية اوصيتها في باطلة فانه ايضا رجوع
 لان الباطل اذهب متلا في اصله او الذي اوصيت به لم يرد فهو له ولو لم يرد في
 فان كلامه ما يكون رجوعا عن الاول ثم الورثة اشارة الجواز وارشاد في اورد وبخلاف
 ما اوصي به لآخر ايضا فانه لا يكون رجوعا فان اللفظ صالح للشركة فيحل بقبولها فيكون بعد
 مشتركا بينهما ولو كان فالان ميتا وقتها فالاول من الوصيتين بحالها لان بطلان الاول
 من مرضه ورن اثبات للثاني فانه لم يثبت له فهو الاول ولو كان فالان ميتا وقتها فوات
 قبل الموصي فهو لورثته الموصي لبطال الوصيتين لانه لما ثبت للثاني كان رجوعا عن الاول
 فبطلت في حق الاول صحته في حق الثاني ثم بطلت بموته قبل موت الموصي تبطل هبة الموصي
 ووصيته لمن يحكمها بعدهما اى بعد الوصية والهبة الاصل في هذا الفصل ان يكون الموصي
 وارثا او غير وارث لجواز الوصية وفسادها بغير يوم الموت اليوم الوصية وفي الاقرار
 يعتبر كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار لجوازه وفساده فان وصى المبرقر
 لامرأته بشئ او وهب لها شيئا ثم تزوجها ثم مات بطلت الوصية والهبة اما الوصية
 فالانها بحال مضاف الى ما بعد الموت وهي وارثة مع الوصية للورثة باطلة ولما هبة
 وان كانت بمنح صورة في كالمضاف الى ما بعد الموت حكما لانها وقعت موقع الوصايا لانها
 تبرع بتفرج حكمه عند الموت بخلاف اقراره فان المقر له اقر لامرأة بدين ثم تزوجها ثم مات
 جزا اقراره من ان المعبر فيه كون المقر له وارثا او غير وارث يوم الاقرار وهي اجنبية فيه
 ويبطل وصيته ووهبته واقراره لابنة كافر او عبدا او مكاتب ان اسلم او عتق
 بعد ذلك اى بعد الوصية والهبة وغيرهما اما الوصية والهبة فلما مر من المعبر فيها
 حال الموت ولما اقراره وان كان ملزما بنفسه لكن بسبب الارث وهو الشوق في ايم وقت اقراره
 صورة هبة الاشارة فصار باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا المقعد وهو العاقر عن الشيء
 لانه في جلبه والمفوض الفلج داه يعرض نصف الدين فيمنعه عن الحق والحركة الارادية
 والاشد وهو الذي في بدنه ارتعاش وحركة المسلول وهو الذي يكون له غلة الس

وهو قرح يكون في الرية ان طال مدته سنة فكلما أصبح والا فالمرضى يعني ان هذا امر اض
 من سنة فمن عرض له واحدة منها وتضر في شيء من التبرعات ثم مات قبل تمام سنة مثقلة
 على الفصول الاربعة كان المريض مرض فيعتبر نصف فائه من الثلث وان مات بعد تمامها
 لم يكن مرض الموت لانه اذا سيم في الفصول التي كل منها مظنة لهلاك صار المرض بمنزلة
 طبع من طبايعه وحج صاحبه من احكام المرض حتى لا يستقل البداءى اجتمع الوصايا
 وكان بعضها فرض وبعضها انقار وضاف الثلث في الفرض والنفل قدم الفرض سواء
 قدمه الموصي واخره كالحج والزكوة والكفارات لانه الاصل ان يقدم الاهم فان تساوى
 في القوة قدم ما قدم اى الموصي في الذكر لان الظاهر من حال الانسان ان يبدأ بما هو الاهم عنده
 والثابت بالظاهر كالثابت بالنص ولو تضر على تقديم ما بداء لزمنا تقديمه كذا هذا اوصى
 بحج عنه راكبا عن بلده ان كفى نفقته لان الواجب الحج من بلده ولهذا يعتبر فيه من المال
 ما يكفيه من بلده والوصية لاداء ما كان واجبا عليه وحج راكبا اذا لا يلزمه ان يحج ماشيا
 فانصرها اليه على الوجه الذي وجب عليه والاى ان لم يكف من حيث يكفي والقياس ان لا يحج عنه
 لانه اوصى بالحج نصفه وقد عدت وجه الاستحسان ان غرضه تنفيذ الوصية فتقضى
 ما يمكن مات حاج في طريقه ووصى اى بان يحج عنه فحج كذلك اى من بلده ان كفى نفقته والا
 فمن حيث تكفى وقال وهو قول زفر بن محج عنه من حيث يبلغ وعلى هذا الخلاف اذا مات الحج غيره
 في طريقه واما من لا وطن له فيحج عنه من حيث مات بالاجماع ذكره الزيلعي اوصى بان يحج عنه
 هذه المائة فهلك منها درهم حج عنه بملق من حيث يبلغ استحسانا وان هلك شئ حج فان بقي
 شئ منه رد على الورثة لان التركة حق الورثة الا ما اشتغل بحق الوصية بخلاف الوصية
 باعتاق عبده عنه اى هذه المائة فهلك منها درهم حيث لم يعق بالباقي لان الوصية
 اذا وجبت لمستحق لم يقع تنفيذها لغيره وهنا اوصى بالعق بعد يشترى بما شئ فلم يقع
 تنفيذها في عبده يشترى باقل منه لانه غير الاول فكان فيه تنفيذ الوصية لغير الموصي له ود
 لا يجوز اوصى بان يشترى بكل ماله عبدا فيعق عنه ولم تجز الورثة بطلت لما مر ان العبد
 المشتري بالكل مغاير لما يشترى بالثلث كذا اذا اوصى بان يشترى له عبدا باللف درهم

وزاد الالف على الثلث لم يجز للتغاير بينهما ايضا **باب الوصية بالثلث** اوصى له
 بثلثه ولاخر بثلثه فان اجاز الورثة فلهما الثلثان ولفهم الثلث فان لم يجز اى الورثة
 فالثلث بينهما نصفين لانها استويا في سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والثلث
 ينسب عن حقهما فيكون بينهما ولو اوصى له بثلثه ولاخر بثلثه ولم يجز واكد عند حنفية
 اى الثلث بنصف بينهما وعند هاريج اى يجعل اربعة اسهم ثلاثة للموصي له بالكل واحد للموصي
 بالثلث لان الزائد على الثلث انما يبطله يعني ان الموصي له لا يستحقه حقا على الورثة لكن يعتبر
 ان الموصي له يأخذ من الثلث بحصته ذلك الزيادة لا موجب لبطال هذا المعنى فخرج الثلث
 ثلثة فالثلث واحد والكل ثلثة صارت اربعة فيقسم الثلث بهذه السهام وقوله بثلثه
 ولاخر بنصفه ولم يجز والثلث بينهما نصفان عنده وعندهما على خمسة اسهم سهمان
 منها لصاحب الثلث لانه يجعل كل سدس سهما وثلثة اسهم لصاحب النصف لانه
 الحاصل بالضرب ولوله بالثلث ولاخر بالسدس فالثلث بينهما اثلاثا فعندهم بالاختلاف
 ثم هذا الخلاف مبنى على خلاف مقرر بينهما ذكره بقوله ولا يضرب ابو حنيفة للموصي له
 بما زاد على الثلث قال الغاية اى لا يجعل من ضرب من ماله سهما ان جعل ومفعول لا يضرب
 محذوف اى لا يضرب شيئا وقال صدر الشريعة المراد بالضرب المضرب المصطلح بين الحساب فاذا اوصى
 بالثلث والكل فعنده بنصفه سهما ماثان لكل واحد نصف يضرب النصف في ثلث المال
 فالنصف في الثلث يكون نصف الثلث وهو السدس فكل سدس من المال وعندهما سهام الوصية
 اربعة والواحد من الاربعة ربع فيضرب الربع في ثلث المال فالربع في الثلث يكون ربع الثلث
 ثم لصاحب الكل ثلاثة من الاربعة وهي ثلثة ارباع الثلث فيضرب الارباع في الثلث
 يعني ثلاثة ارباع الثلث ولصاحب الثلث واحد من الاربعة فيضرب الواحد في الثلث وهو
 الربع يعني ربع الثلث الا في الحاباة صورها عبدا لرجل قيمة احدى الف ومائة وقيمة
 الاخر ستمائة ووصى بان يباع احدى الفلان بمائة والاخر لفلان بمائة فلان الحاباة
 قد حصلت لاحدهما بالف والاخر بخمسمائة والكل وصية لكونه في حال المرض فلو كان
 غيره ولم يجز الورثة جازت الحاباة بقدر الثلث فيكون بينهما اثلاثا يضرب الموصي له بالف

ولا يضرب الا بغيره ايضا

بحسب وصيته وهي الالف والموصي له الاخر بحسب وصيته وهي خمسمائة فلو كان
هناك الوصايا على قول في خيفته وجب ان لا يضرب الموصي له بالالف بكسر
من خمسمائة والسعاية صورها ان يوصي بعقوبين قيمة احدهما الف وقيمة الاخر
الفان ولا مال له غيرهما ان اجازت الورثة عتقا جميعا وان لم يجزوا عتقا من الثلث
وثالث ماله الف فالالف بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الالف للذي قيمته الفان
ويسعى في الباقي والثلث للذي قيمته الف ويسعى في الباقي الدرهم المرسلة الى المظففة
عن كونها ثلثا او نصفها ونحوها صورها اوصى رجل بالفين واخر بالف وثلث ماله الف
ولم يجز الورثة فانه يكون بينهما اثلاثا لكل واحد منهما يضرب بجميع وصيته لان الوصية
في مخرجها صحيحة لمجوز ان يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث ووجه فرق الاما
بين هذه الصور الثلث وبين غيرها ان الوصية اذا كانت مقدرة بما زاد على الثلث
صيرت كالنصف والثلثين ونحوها والشرع ابطال الوصية في الزيد يكون ذكره لغوا
فلا يعتبر في حق الضرب بخلاف ما اذا لم يكن مقدرة حيث لا يكون في العبارة ما يكون
مبطلا للوصية كما اذا اوصى بمائة درهم وانفق ان ماله مائة درهم فان الوصية
غير باطلة بالكلية لامكان بطلانها في مال فوق المائة واذا لم تكن باطلة بالكلية تكون
معبرة في حق الضرب ولو اوصى بنصيب ابنه بطل لان الوصية بما هو حق الابن لا يقع
لغيره ولو اوصى بمثل اى مثل نصيب ابنه لا يبطل اذ لا مانع منه ولو اوصى بسهم او جزء
اى لو قال اوصيت بسهم من مالي او جزء منه له باين وارثه اى يقال للوارث اعط
ملائك لانه مجهول والجهالة لا تمنع صحة الوصية والبيان الى الوارث هذا ما اختلف
المشايع بناء على اعراف ان يسهم كالجرح واما الاصل الرواية به فمخالفة وهو المذكور
في الوقاية ولو اوصى بسدس ماله ثم بثلثه واجبر له ثلثه اى يكون السدس داخل
في الثلث قال صدر الشريعة فان قلت قوله ثلث ماله اى ان كان اخبارا فكاذب وان كان
انشاء يجب ان يكون له النصف عند اجازة الورثة وان كان في السدس اخبارا وفي الثلث
انشاء لهذا امتنع ايضا وورد هذا السؤال ولم يجب عنه **اقول** وبالله التوفيق

من اوصى بثلث ماله بطل الوصية بغيره

نحو انشاء وانما يجب له النصف عند الاجازة ان كان النصف مدلول للفظ
وليس كذلك فان السدس والثلث في كلامه شايع وضم الشايع الى الشايع لا يفيد
ازياد في المقدار بل تبيين لاكثر مقدما كان ومؤخرا ولهذا قال الجمهور في تعليقه لان الثلث
متضمن للسدس فالتضمن لا يقتضي الاقضية وضم السدس الى الثلث الشايع لا يفيد زيادة
في العدد فلا يتناول اكثر من الثلث وفائدة الاجازة انما تظهر فيما يكون متناول للفظ والا كان
برامتنا فلا اجازة ويقرب من هذا قول اهل العقول ان ضم الكل الى الكل لا يفيد الا بغير الجزئية
وفي سدس ماله مكررا له سدسه يعني اذ قال سدس ماله ثم قال في ذلك المجلس او مجلس آخر
سدس ماله كان له سدس واحد لان المعرفة اعيدت وثلث درهمه وغنمه وهلاك ثلثاه
له ما بقي يعني اذ اوصى بثلث درهمه او ثلث غنمه فملك ثلثا كل منهما وبقى ثلثه وهو يخرج
من ثلث ما بقي من ماله فلم يوص له جميع ما بقي وقال فرله ثلث ما بقي لان كل واحد منهما مشترك
بين الورثة والموصي له ولما لا مشترك بيني ما تولى منه على الشركة وبقى ما بقي منه عليه واصل
كما اذا كانت التركة اجناسا مختلفة ولما ان في المجلس الواحد يمكن جمع حق ادم في الواحد ولهذا
يجري فيه الجرح القسمة فان امكن الجمع جمع حق الموصي له فيما بقي بقدر الوصية على الارث لان الوصية
جعلت له في هذا المعين مقدمة على حق ورثته بقدر الوصية به فكان حق الورثة كالسبع وحق الوصية
كالاصل والاصل فيما اشتمل على اصل وتبع اذ اهلك شي منه ان يجعل له الثلث من السبع كما في مال الزكاة حيث
يصرفها لثلاث الفقراء ولا يتم ان نصيب عليه ثم وثم ولو اوصى بثلث رقيقه او ثيابه مختلفة
او دونه لاه الموصي له فثلث ما بقي لان الظاهر منها التفاوت بين افرادها فيكون اجناسا مختلفة
فلا يمكن جمع حق ادم في الواحد ولو اوصى بالف لاه الموصي بقدره وبقدر غيره من حصة الالف
هو الالف الموصى به نقدان حرج الالف من ثلثه اى ثلث النقد لا مكان ايضا كل حق حقه
بالنفس فراجع اليه والاف الثلث النقد وثلث المأخوذ من الدين يعني كل ما خرج من الدين اخذ
ثلثه حتى يستوفي الالف لان الموصي له شريك الورثة وفي تخصيصه بالعين غير في حق الورثة
لان العين اقدم من الدين ولو اوصى بثلثه لم يكره لئلا كان لزيد مطلقا اى سواء علم موت كماله
اولا ام لميت ليس اهلا للوصية فلا يراحم للميت الذي هو اهل الوصية كما اذا اوصى لزيد

لا يكون واجب الا اذا فلا وشيئا

وعنه يوسف انه اذا لم يعلم موته الموصى فله نصف الثلث ولان الوصية صحيحة عنده
 ليكره فلم يرش للمخى الا بنصف الثلث بخلاف ما اذا علم موته لان الوصية ليكره لغو فكان
 راضيا بكل الثلث لزيد كذا الوصية له اي لزيد ولم يكن في هذا البيت ولا احد فيه كان الثلث
 لزيد لان المعدوم لا يستحق مالا او وصى له اي لزيد ولعقبه كان الثلث لزيد لان العقب من
 بعقبه بعد موته فيكون معدوما في الحال اولا اي لزيد ولولد بكر فمات ولده قبل موت الوصي
 اولا وللفقر ولد او لم يفتقر من ولده وفات شرطه عند موت الوصي فالثلث كله لزيد
 وهذه الصور لان المعدوم او الميت لا يستحق شيئا فلا يثبت للزوجة لزيد فصار كما اذا وصى لزيد
 ولجدار فان قال ثلث مالي بينهما اي بين زيد وبكر وبكر بنت فنصفه اي نصف الثلث لزيد
 لان مقتضى هذا اللفظ ان يكون لكل منهما نصف الثلث او وصى لزيد مثلا بثلثه وهو الوصي
 فقصر له اي الموصى له ثلث ماله اي مال الموصى عند موته لان الوصية عقد استخلاف مضاف
 الى ما بعد الموت ويثبت حكمه بعينه في شرط وجود المالك عند الموت لا قبله وكذا اذا كان له
 مال ثم هلك ثم اكتسب ولو وصى بثلث غنمه ولا غنم له او هلك قبل موته بطل الايصاء
 لما ذكرناه ايجاب بعد الموت فيعتبر قيامه ح فان هذه الوصية تعلقت بالعين فيبطل بقوته
 عند الموت وان لم يكن له غنم فاستفاده ثم ما قاله في ان الوصية نفع كذا بشاة من غنم ولا غنم له
 فان الوصية باطلة لانه لما اضافة الى الغنم علم ان مراده عين الشاة حيث جعله جزءا من الغنم
 وفي قوله او صيت بشاة من مالي له قيمتها من ماله لانه لما قال من مالي دل على ان غرضه الوصية
 بمالية الشاة ولو وصى بثلث ماله لامهات اولاده وهن ثلثة وللفقراء والمساكين لهن
 اي لامهات اولاده ثلثة اخماس من الثلث وهما اي للفقراء والمساكين الباقيان من ثلثة
 الاخماس بالمناصفة هذا عندهما وعند محمد يقسم الثلث على سبعة اسهم ثلاثة منها
 لامهات الاولاد لان المذكور في الفقراء والمساكين لفظ الجمع واقوله في الميراث ثلثان والوصية
 اخذ الميراث وهما ان الجمع المحلى باللام يراد به الجنس وتبطل الجمعية كقوله ثلثا لزيد
 النساء من بعد فيراد به الواحد فيقسم على خمسة وهن ثلاثة منها ولو وصى بثلثه لزيد
 وللفقراء نصف بينهما عندهما وعند محمد يقسم الثلث ثلثا بينهما ولو وصى ثلثة لزيد



ومائة بكر او وصى بها اي بمائة لزيد وخمس بكر او اشرك اخر معها اي قال اخر
 اشركت معها فله اي لذلك الاخر ثلث كل مائة في الاول لان نصيب زيد وبكر منها ايانا
 فيه وقد اشرك اخر معها فيكون شركا لكل منهما فله ما لكل منهما او هو ثلث المائة ونصف ما
 لكل منهما في الثاني لان تحقيق الميراث وانه بينهم غير ممكن بنفاوت المالكين فلا بد من العمل بقهوم
 لفظ الاشراك فحملناه على سوانته لكل واحد منهما كما هو وجهه لغيره لفظ بقدر الامكان
 وفيه على دين فصدوقه صدق الثلث يعني اذا قال المريض محاطا لورثته لفلان على دين
 فصدوقه فيما قال صدق فلان الى الثلث والقياس ان لا يصدق لانه امرهم بخلاف حكم الشرع
 وهو تصديق المدعى بلا حجة ولان قوله لفلان على دين اقرار بالجهول وهو وان كان صحيحا
 لكن لا يحكم به الا بالبيان وقد فات وجه الاستحسان انه سلبه على مال او وصى وهو
 يملكه هذا التسليم بمقدار الثلث بان يوصى له ابتداء فبصح تسليمه ايضا بالاقرار به بين
 مجهول والمراد قد يحتاج الى ذلك بان يعرف اصل الحق ولا يعرف قدره فيبغى في مكان رقبته
 بهذه الصيغة فيجعل وصية في حق التقيد وان كان دينيا في حق الاستحقاق فيجعل التقدير فيها الوصية
 فلا يصدق في الثلث لا الزيادة فان وصى بالثلث معه اي مع المقر له الاول بلا رجوع عنه
 عزله اي الثلث لها اي المقر له والموصى له والباقي وهو الثلثان للورثة لان ميراثهم معلوم
 وكذا الوصايا معلومة وهذا مجهول فلا يترحم للعلوم فيقدم عزل فيقال اي بعد ما عزل
 يقال لكل من اصحاب الوصايا والورثة صدوقه فيما شئتم فابقى من الثلث فلا يصح ان الوصايا
 لا يشاركهم فيه صاحب الدين وفي عزل فائدة اخرى وهي ان احد الفريقين قد يكون عرق بمقدار
 هذا الحق وابصر به والاخر لا والجمع وتماثلون في الفصل اذا دعاه الخصم فلا عزلنا
 قلنا علنا ان في التركة دينان بعا في كل التركة فالمرصوب الوصايا والورثة ببنيان
 واذا بينوا شيئا يؤخذ اصحاب الثلث بثلث ما اقرروا والباقي لهم ويؤخذ الورثة
 بثلث ما اقرروا به لينفذ اقرار كل فريق في قدر حقه ويختلف كل فريق منهم على العلم
 في دعوى الزيادة اي ان ادعى المقر له زيادة على ذلك لانه يختلف على ما يجري بينه وبين غيره
 وفي بلف لورث واجتنب به نصفه ودار الورثة يعني اذا وصى لورثته ولا جنى فلا جنى

نصف الوصية وتبطل وصية الوارث لانه اوصى بما يملك الا بصاء به وبما لا يملك ففتح
في الاول دون الثاني والوصي في البيت الكل للحي لان الميت ليس باهل الوصية فلا يصلح ان اوصى
فيكون الكل للحي والوارث من اهلها ولذا نصح باجازة الوارث لكنه حرم لعارضي وبثلاثة اوثاب
متفاوتة بكل لرجل ان ضاع ثوب ولم يدرك هو والورثة يقول لكل ثوب حقك بطلت
يعني اذا كان له اوثاب جيد وردى ووسط فاوصى بكل واحد لرجل وضاع ثوب ولا يدري
ايها هو والورثة يقول لكل واحد منهم الثوب الذي هو حقك قد ضاع فكان المستحق مجهولا
وجها لانه تمنع صحة القضاء وتحصيل المقصود فبطلت الوصية كما لو اوصى لاحد هذين الرجلين
الا ان يسلم الورثة الثوبين الباقيين وان سلموا الباقيين زال المانع وهو المحجود وصحت الوصية
اخذ ذو الجيد ثلثي الجيد وذو الردى ثلثي الردى وذو الوسط ثلث كل من الجيد والردى لان الثوبين
انما يقسمان بين الثلثة على هذا الوجه وهو ان يأخذ كل واحد منهم ثلثي الثوب انما تعين حق
صاحب الجيد في الجيد اذ لا حق له في الردى يبقين ويحتمل ان يكون حقه في الجيد بان يكون هو الجيد
الاصلي ويحتمل ان يكون حقه في الضابيع بان يكون هو الاجود وكان تنفيذ وصيته في محل يحتمل
ان يكون حقه اولى وانما تعين حق صاحب الردى في الردى اذ لا حق له في الجيد يبقين ويحتمل ان يكون
حقه في الردى بان يكون هو الردى الاصلي ويحتمل ان يكون حقه في الضابيع بان يكون الضابيع
الاداء فكان تنفيذ وصيته من محل يحتمل ان يكون حقه اولى وانما تعين حق الآخر في ثلث كل
من الثوبين لان صاحب الجيد لما اخذ ثلثي الجيد وصاحب الردى ثلثي الردى لم يبق الا ثلث كل منهما
فقد تعين حقه في ذلك ضرورة كذا في الكافي وببيت معين من دار مشتركة يقسم فان صاب
البيت المعين الموصى فهو للموصى له والاى ان لم يصبه فله قدره يعني اذا كانت دار بين رجلين
فاوصى احدهما الرجل ببيت منها بعينه فانها تقسم فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو
للموصى له عندهما وعند محمد بن نصفه للموصى له وان وقع في نصيب الآخر فللموصى له من ثلث
البيت فيما اصاب الموصى عندهما وعند محمد بن ثلث راع نصف البيت كما في الاقرار يعني اذا كان
مكان الوصية اقرا فالحكم كذلك قبل الاجماع وقيل فيه خلاف محمد بن وبالف معين
من مال زيد له الاجازة بعد موت الموصى والمنع بعدها يعني اذا اوصى من مال رجل لآخر

بعينه فاجاز صاحب المال بعد موت الموصى فان دفعه اليه جاز له ان يمنع لانه تبرع
بمال الغير فينوقف على اجازته فاذا اجاز كان تبرعا منه ايضا فله ان يمنع من التسليم لانه
لم يتم بعد فاشبه لهبة قبل التسليم بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث واجازت
الورثة لان الوصية في مخرجها صحيحة لصادقها ملك نفسه والامتناع على الورثة
فاذا اجازوها سقط حقهم ففقد من جهة الموصى اقرا احد الابنين بعد القيمة بوصية
ابيه وقع ثلث نصيبه لانه اقر له ثلث شايع في التركة وهي في ايديها فيكون مقرا
بثلث ما يفرغ بخلاف ما اذا اقر احد ابدين لغيره لان الذين مقدم على الميراث فيكون مقرا
بتقديمه فيقدم عليه اما الموصى له بالثلث فشرطك الوارث فلا يسلم له شيء الا ان يسلم
للورثة مثله ولدت للموصى بها الزيد بعد موت الموصى وقيل القيمة وقيل الوصى له
فهما له ان يخرج من الثلث والاخذ الثلث منها ثم منه يعني اذا اوصى لرجل بامه فولدت
بعد موت الموصى ولدت قبل القيمة وكلاهما يخرج من الثلث ماله فيهما الموصى له لان الام
دخلت في الوصية اصاله والولد تبع لا اتصاله بالام فاذا ولدت ولدت قبل القيمة والتركة
فلها مبقاة على حكم ملك الميت بدليل انه ينفذ وصاياه منه ويقضى ديونه دخل في الوارث
في الوصية فانه واجب فيها الوصية فكان للموصى له وان لم يخرج من الثلث ينفذ وصيته
اولا من الام ثم من الولد هذا اذا ولدت قبل القيمة وقيل قبول الموصى له ولو ولدت بعدها
اي بعد القيمة والقبول فهو للموصى له لان التركة بالقيمة خرجت عن حكم ملك الميت فحدثت
الزيادة على اصل ملك الموصى له ولو ولدت بعد القبول وقبلها في القيمة ذكر القدر في
انه لا يكون موصى به فلا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصى له من جميع المال كما لو ولدت
بعد القيمة ومثا يخافوا ان يوصي موصى به حتى يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت قبل القبول
ولو ولدت قبل موت الموصى لم يدخل تحت الوصية بل بقي على ملكه اي ملك الميت لانهم يدخل
تحت الوصية قصدا ولا سراية والكسب كالميراث في جميع ما ذكرنا في الكافي **باب**
العق في المرض الاعناق في المرض من انواع الوصية لكن ما كان له احكام مخصوصة افردة
ببيان على حدة والآخر من صريح الوصية لان الصريح هو الاصل المعتبر في العقد في تصرف اشياء

سواء كانت بعد موت الموصى
او قبل موته

لان العبد ظهر عن الجناية بالفداء كانه لم يجز فتقد الوصية اوصى لزيد ثلث ماله
 وترك عبدا فادعى زيد عققه في صحته والوارث في مرضه يعني اذا اوصى رجل له وارثا لزيد
 ثلث ماله وترك عبدا فافترس كل من الوارث وزيد انه اعتق لكن ادعى زيد اعتاقه في صحته
 لئلا يكون وصيته مقدم من الثلث وادعى الوارث اعتاقه في مرضه ليكون وصية صدق الوارث
 وحرم زيد لان الموصي له يدعى استحقاق ثلث ما بقى من التركة بعد العتق لان الاعتاق
 والصحة ليس بوصية ولهذا نفذ من جميع المال والوارث ينكر لان مدعاه للعق في مرضه
 وهو وصية ايضا لكنه مقدم على الوصية بثلث المال فكان منكرا والقول المنكر مع الجبن
 الان يفصل من ثلثه شيء على قيمة العبد اذا لامرأته او برهني زيد على عودان لان الاعتاق
 في الصحة فله المال لان الثابت بالبينة كالثابت عيانا وهو خصم في قامةها الا ان حقه
 ادعى زيد على ميت وادعى عبده اعتاقه في صحته وصدم ما للوارث يسعى العبد في قيمته
 ويدفع ملك القيمة الى الغريم ولا يعتق ولا يسعى في شيء لان العتق والدين مظهران معا
 بتصدق الوارث في كلام واحد فصارتا كما ثبتا بالبينة ومن اعتق عبدا في صحته
 مات وعليه دين لم يسع العبد له في شيء فهذا مثله وله ان لا يقر بالدين قوي ولهذا
 يعتبر من كل المال في جميع الاحوال وهو ليس بوصية من المريض ولا يقر بالعق في المرض
 بمثله الوصية حتى اعتبر من الثلث والا قوى بدفع مقتضاه ان يبطل العتق اصابا لكنه بعد
 لا يحتمل الانتقاض لمقتضاه معنى بايجاب السعاية مات وترك ابنا والفق درهم فقال
 رجل لي عليه الف درهم وقال الرجوع آخر الالف المتروك ودبعة في وصديهما الى ابن
 قبل الودبعة عنده قوي وعندهما سواء هذا مختار صاحب الهدية وقبل الالف
 بينهما نصفان عنده وعندهما الودبعة اولى هذا مختار صاحب الكافي باب
 الوصية لا اقارب وغيرهم فآر به هذا وما عطف عليه مبتدأ خبره قوله الاق
 محرم ايضا عدل واقربا قوي وذو قرينة وذو انسابه محرم ايضا من ذوي قرينة
 الاقرب فالاقرب يعني اذا اوصى واحد فما ذكر في عندنا خيفة فلا قرين من كل ذي رحم
 منه سواء الدين والولد اذا يطلق عليها اسم الغريب ومن سمي والده قريبا كان عاقبا

لأن القريب في العرف من يقرب إليه غير بواسطة الغير وتقربا لوالد بنفسها لا بغيرها ويدخل
 فيه الجد والجدوة وولد الولد في ظاهر الرواية لما ذكرنا وإنما اعتبر الأقربى لأن الوصية اخت
 الميراث وهي تعتبر في الميراث وكذا في الجمع المذكور في الميراث ثانياً فكذلك في الوصية وإنما اعتبر
 المحرمية لأن المقصود من الوصية صلة القريب فيختص بها من يستحق الصلة من قريب
 ويستوي فيه الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والأنثى والمسلم والكافر وعندهما يدخل
 في الوصية كل قريب نسب إليه من قبل الأب والام إلى أقصى باب في الإسلام ويستوي فيه
 الأقرب والأبعد والواحد والجمع والمسلم والكافر ويختلف في اشتراط إسلام قضى
 وقد فرغ على قوله الأقرب فالأقرب بقوله فلوله عمان وخالان فهو الموصى به لعميه
 يعني إذا وصى لأقاربه وله عمان وخالان فالوصى به لعميه لأنه يعتبر الأقرب فالأقرب
 كما في الإرث وعندهما يقسم بينهما أربعة لأن اسم القريب يتناولهم ولا يعتبر الأقرب منه
 وفي عم وخالين نصف بينه وبينهما أي نصف الموصى به للعم ونصفه للخالين لأن اللفظ
 جمع فلا بد من اعتبار معنى الجمعية وهو الاثنان في الوصية كما عرفت فيصم إلى العم
 حالان ليصير جمعا فيأخذ هو النصف لأنه أقرب ويأخذان النصف لعدم من يتقدم عليهما
 فيه بخلاف ما إذا وصى لذي قرابة حيث يكون جميع الوصية للعم لأنه لفظ مفرد
 فيخرج جميع الوصية للعم لأنه الأقرب وفي عم له نصف لما ذكر من معنى الجمعية
 وأخذ النصف وفي عم وعممة استويا لأن قرابتهما مستويان ومعنى الجمع قد تحقق فيهما
 فاستحقوا وجيرانه ملاصقوه عند أبي حنيفة وهو زفر وهو القياس لأن الجار
 عند الإطلاق إنما يتناول الجار الملاصق قال النبي صلى الله عليه وآله الجار حق سقيه أي بقبره والمرد
 هو للملأق والاختصاص وهو قولهما هو من يسكن محلة الموصى به بمجردهم مسجد محله لأن لكل
 بيتي جيرانا عرفاً واضهاره كل ذي رحم محرم من امرأته لأنه عليه السلام لما تزوج
 صفية اعتق كل من ملك من ذي رحم محرم منها أكرامها وكانوا يسمون أضياف النبي عم
 وأحبابه زوج كل ذات رحم محرم منه كالأزواج البنات والأخوات والعما والحالات
 وكذا كل ذي رحم محرم من أزواج هؤلاء قبل هذا في عرفهم وأما في عرفنا فلا يتناول

الأزواج

الأزواج المحارم ويستوي فيه الحر والعبد والأقرب والأبعد لأن اللفظ يشمل
 الكل وأهله امرأته لأنها المرادة به لغة وعرفاً قال الله تعالى إذا قال أهله أي لأمراته
 يقال تأهل أو تزوج وعندهما من كان في عياله ونفقته اعتبر بالعرف قال الله تعالى
 فنجناه وأهله الأمر والمراد من كان في عياله وأهله بيته لأن المال القبيلة
 التي تنسب إليها فدخل كل من نسب إليه من قبل أمه بآية إلى أقصى باب في الإسلام
 الأقرب والأبعد والمسلم والكافر والذكر والأنثى والصغير والكبير وأبوه لا يوجد منهم
 لأن الأب لاهل البيت وكذلك الجد وجنسية أهل بيت أبيه دون أمه لأن الأنساب يختص
 بآبيه بخلاف قرابته حيث تكون من جانب الأب والام وأهله أي عياله يعني إذا وصى
 امرأة لاهل بيتها وجنسية لا يتناول ولدها إلا إذا كان من قوم أبيها كما في الكافي وولده زيد
 يتناول الذكر والأنثى لوجود مبدأ الاشتقاق فيهما وفي ورثته الذكر كالتنين يعني
 إذا وصى لورثة فلان فهو بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لأنه لما نص على لفظ الورثة
 على قصد التقصيل كما في الميراث وأبناؤهم بنو فلان وعمهاتهم وزمناهم وأمامهم
 يتناول الفقيرهم وغيرهم وذكرهم وأنثاهم إذا حصوا أو يكفي تحقيق التملك في حقهم
 والوصية تملك والإيالة لم يحصوا فلفق فقرتهم لأن المقصود من الوصية القرية
 وهي الخلعة ورز الجوعة وهذه الأسماء تسمى تحقيق الحاجة فجارحهم على الفقر بخلاف
 ما إذا وصى بشباب بنو فلان وهم لا يحصون ولا يابى بنو فلان وهم لا يحصون حيث يصل
 الوصية إذ ليس في اللفظ ما يبنى عن الحاجة ولا يمكن تضييقه بملكه في حق الكل للحالة
 الفاحشة المانعة عن الصرف إليهم وفي الوصية للفقير والمسكين يجب الفقر والتنين منهم
 اعتبار المعنى الجمع وأقله اثنان في الوصية كما مر وبنو فلان يختص بذكرهم قال
 في الهداية ولو وصى لثلاث بنو فلان يدخل فيه الأناث في قول أبي حنيفة وهو
 قولهما لأن جميع الذكور يتناول الأناث ثم يرجع وقال يتناول الذكور خاصة لأن حلف
 الاسم للذكور وانتظامه الأناث بخور والكلام لحقيقته وقال في الكافي ولو وصى لثلاث
 فهو على الذكور لا غير عند أبي يوسف وهو قول أبي حنيفة آخر اعتبار الحقيقة وقال

يعني من ذلك ما بينه

إذا حصوا يعني مطلقه ودون

بالجاء المهمة
جمع حليف الحليف
من ينسب الي قوم ليس منهم

وقال محمد يدخل فيه الاذات وهو قول الجنيته اولاً وفي الوقاية وفي بني فلان الاثني منهم
اقول لم ينظم في ستر اختيار صاحب الوقاية القول الذي رجع عنه الامام وواقفه
ابو يوسف في رواية الاذ كان اسم قبيلة او فخذ الفخذ في العشائر اقل من البطن ولها
الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العمار ثم البطن ثم الفخذ كذا في الصحاح فيتناول
الاناث ومولى العتاقة والمولات وحلفائهم اذ ليس المراد بها العيانهم بل مجر الانساب
كبنى ادم ولهذا يدخل فيه مولى العتاقة والمولاة وحلفائهم اوصى لوالديه من له معتقون
ومعتقون بطلت لان المولى لفظ مشترك بين معينه ادهما مولى النعمة والاخر منعم عليه
فلا ينظمها اللفظ واحد في موضع الاثبات بخلاف ما اذا حلف بكلمة مولى فلان حيث يتناول
الاعلى والاسفل لانه مقام النفى ولا ينافي فيه الا ان يتيه في حيوته قال في الكافي فوجب الوقف
حتى يقوم البيان ولم يوجد بطل ضرورة ويدخل فيه اي في المولى من اعتقه في صحته ومرضه
لتناول اللفظ اياهم لا مبدروه وامهات ولاده لان عتقهم يحصل بعد الموت والوصية
تضاف الى حاله الموت فلا بد من تحقيق الاسم قبله وعزل ابو يوسف انهم يدخلون لان
سبب الاحتقاق لازم في حقهم فيطلق اسم المولى عليهم **باب** الوصية بالحذمة واليكن
والثمة صبح الوصية بخدمة عبده وسكنى داره مدة معينة او ابد الا ان المنافع
يفتح بملكها في حال حيوته بيدل وبدونه فكذا بعد المات الحاجة كما في الاعيان ويكون
محبوساً على ملك في حق المنفعة حتى يملكها الموصى له على ملك الموصى كما يستوفى الموقوف عليه
منافع الوقف على حكم ملك الوقف ويجوز موقفاً ومؤبداً كما في العارية فانها تملك
على اصلنا بخلاف الميراث فانه خلافة فيما يملكه المورث وهو قين ببق والمنفعة عرض
لا يبق حتى ان الموصى له بالحذمة اذ مات لامورث عنه وبطلت اي صحت الوصية
بغلة عبده وغلة داره لانه ابد المنفعة فاخذت حكمها فان خرجت قيمتها اي
اي رتبة العبد والدار سلمت اليه اي الموصى له بها اي الوصية لان حق الموصى له في الثلث
لا يزلحم الورثة والا ان لم يخرج رقبتهما من الثلث قها ابو العبد اي يحزم الورثة يومين
والموصى له يومان لان حقه في الثلث وحقهم في الثلثين كما في الوصية بالعبد ولا يمكن

قيمة العبد اجزاء لانه لا يتجزى فصرته المهاباة ابقا المحقين ويقسم الدار اثلاثاً
يعني اوصى كمن دار ولم يكن يخرج من الثلث يقسم الدار اثلاثاً لا امتناع لامكان القيمة
بالاجزاء وهو اعدل للتسوية بينهما ما اذا واثا في المهاباة تقديماً احدهما ما اذا
او مهاباة اي قسموا الدار مهاباة من حيث الزمان لان الحق لهم الا ان الاول اولى وليس
لورثة بيع ما في ايديهم من ثلثها اي الدار وعن ابي يوسف انهم ذلك لانه خلاص ملكهم
وجه الظاهر ان حق الموصى له ثابت في سكنى جميع الدار بان يظهر للثب مال اخر وكذا له
حق المرحمة فيما في ايديهم ووضرب ما في يده والبيع يتضمن ابطال ذلك فمنعوا عنه وبطل
الوصية بموته اي الموصى له في حيوة بموصيه لما تقر ان الجواب الوصية يكون بعد الموت
فاذا مات الموصى له لم يصح الاجاب كما لا يصح الجواب للبايع المشرى بعد موته وبعد موته
اي الموصى له يعود الموصى به الى الورثة لان الموصى اوجب الحق للموصى له ليس في المنافع
على حكم ملكه فلو انتقل له وارث الموصى له استحق ابتداء من ملك الموصى بالرضاء
وهو غير جائز وليس للموصى له بالحذمة والسكنى ان يوجر العبد والدار لان المنفعة
ليست بمال على اصلنا وفي تملكها بالمال احدث صفة المالكية فيها تحقيق المساواة
في عقد المعاوضة فاما ثبت هذه الولاية لمن يملكها بغير الملك الرقبة او لمن يملكها بعقد
حتى يكون مملوكها بالصفة التي يملكها بها اما اذا تملكها مقصودة بغير عوض ثم ملكها
بعوض كان مملوكا اكثر مما يملكه معنى وهو لا يجوز ولا للموصى له بالغلة استخدام
اي العبد او سكنها اي الدار في الاصح لانه اوصى له بالغلة وهو دارهم وورثتهم هذا
استفاء المنفعة نفسها ولا شك انها متغايرات ويتفاوتان في حق الورثة فانه يظهر
دين بكنهم ادواؤه من الغلة باسئرد هامة بعد استعلائها بخلاف ما اذا استوفى
للمنافع نفسها ولا ان يخرج العبد من البلدة الا ان يكون هو واهله في غيرها المخرج للحذمة
ان يخرج من الثلث لان الوصية سقطت على ما يعرف من مقصود الموصى فاذا كان الموصى له
واهله في موضع اخر مقصوده ان يحمل العبد الى اهله ليخدمهم فاذا كانوا في مصر
مقصوده ان يملكه من حذمة العبد من غير ان يلزمه مشقة السفر فلا يكون له

ان يخرج من بلد والى اى بلد لم يخرج من الثلث فلا يخرج العبد للخدمة الا باذن الورثة
لبقاء حقهم فيه اوصى لرجل بخدمة عبده ولا يخدمه بسنتين ولم يجز والى الورثة
خدمهم اى العبد الورثة ستة ايام وخدم الموصى لها ثلثة ايام يوما لصاحب السنة
ويومين لصاحب السنتين حتى يمضي تسع سنين لان عين العبد لا يقسم فيقسم بالتأباه
زمانا توفيراً لحقوقهم اوصى بهذا العبد لفلان وبخدمته لآخر وهو يخرج من الثلث
صح الا بصاء لانه اوجب لكل منها شيئا معلوما وما اوجبه لكل منها يحمل الوصية
بانفراده فلا يتحقق بينهما مشاركة فيما اوجبه لكل منها ثم اذا تضمنت الوصية لصاحبه
فلو لم يوص في الرقبة بشئ لصار الرقبة ميراثا للورثة مع كون الخدمة للموصى له فكذا
اذا اوصى بالرقبة لان آخر لان الوصية كال ميراث في كون الملك ثبت بعد الموت
واوصى لرجل بثمر بستانه فمات الموصى وفيه ثمرة تكون له اى الموصى له هذه الثمرة
فقط لا ما يحدث بعدها وان ضم الموصى ابدأ بان قال ثمرة بستانى له ابدأ فله معها
اى مع الثمرة الاولى ما يحدث بعدها مطلقا كما في غلة بستانه يعنى اذا اوصى بغلة
بستانه فله الغلة القائمة وغلة فيما يستقبل وان لم يقل ابدأ والفرق ان الثمرة اسم
للموجود عرفا فلا يتناول المعدوم الابدالة زائدة كالنصيصة على الابد لانه
لا يتناول المعدوم بما يذكر وان لم يكن شيئا واما الغلة فيتناول الموجود وما هو بغيره
الوجود مرة بعد اخرى عرفا يقال فلان ياكل من غلة بستانه ومن غلة ارضه او داره
فاذا اطلقت يتناولها بالوقوف على دلالة اخرى بخلاف الثمرة اذا اطلقت حيث
لا يراد بها الا الموجود فلهذا يقتصر الصرف ^{مجرد} عن غلة دليل زائد واوصى بصوف غنمه وولدها
اولبها له ما في وقت موته ضم ابدأ اولا يعنى اذا اوصى بصوف غنمه او باولادها وولبها
ثم مات فله ما في بطونها من الولد وما في ضررها من اللبن وما في ظهورها من الصوف
يوم موت الموصى سواء قال ابدأ او لم يقل لانه يحجب عند الموت فيعتبر قيام هذه الاشياء
يومئذ بخلاف ما تقدم على الابد والفرق ان القياس يأبى تملك المعدوم لان في الثمرة
والغلة المعدومة جاء الشرع بورد العقد عليها كالمعاملة والاجارة فاقضى ذلك

جواز الوصية بطريق الاولى لان باها وسع اما الولد المعدوم ولبن والصوف
فلا يجوز ايراد العقد عليها اصلا ولا يستحق بعقد ما فكد لا بد من تحت الوصية
بخلاف الموجود منها لانه يجوز استحقاتها بعقد البيع بيعا وبالعقد الخلع مقصودا
فكذا بالوصية اوصى يجعل داره مسجدا ولم يخرج من الثلث واجاز والى الورثة يجعلها
مسجدا لان المنافع من الجواز تعلق حقهم فاذا اجاز وازال المنافع واذا لم يجز ويجعل ثلثها
مسجدا رعاية لجانب الوارث والوصية واوصى يظهر مركبة في سبل الله تعالى
بطلت الوصية عند ابن حنيفة لان وقف الموقوف غير جار عند فكد الوصية
وعندهما يجوز اوصى بشئ للمسجد لم يجز لان يقول يتفق عليه لانه ليس باهل للملك
والوصية تملك وذكر النفقة بمنزلة الوقف على مصالحه وعند ابن حنيفة لانه
يحمل على الامر بالصرف الى مصالحه نصيب الكلام قال اوصيت بثلثى مالي لفلان وثلثا
بطلت عند ابن حنيفة لجهالة الموصى له وعند ابن يوسف لهما ان يصطحا على اخذ الثلث
كما قال لفلان وفلان على الف وعند محمد يجوز لورثة فاته ماشاوا اعطوا لقيامهم
مقامه **فصل** في وصايا الذوى على اربعة اوجه لانها اما بعصبة عندنا
وعندهم كما للغيريات والناجيات فيصح لو كانت لقوم معينين تملك من ثلث
فالهم لما تعينوا جار تملكهم والاى ان لم يكونوا معينين فلاى لا تعين اصلا اما تملك
فلان التملك للجمهور لا يصح واما قرية فلانها معصبة عند الكل فكيف تصح قرية
واما بعصبة عندهم وقرية عندنا تجعل داره مسجدا والاسراج في المساجد لا تصح
اتفاقا اعتبارا لا اعتقادا لاننا نعمل معهم بديانهم الا ان يكون لقوم باعيا منهم في
يصح تملكهم وذكر الجهة مشورة واما بقرية عندنا وعندهم جعل ثلثه للمفقراء
واعنى الرقبة او الاسراج في بيت المقدس فيصح اتفاقا لان الديانة متفقة من الكل
واما بقرية عندهم ومعصبة عندنا تجعل داره بيعة لليهود وكيفية التصاريح
او بيت نار الجوس فيصح مطلقا الى سواء عين قوما ولا وعندهم الا يصح الا اوصى
لمعين لانه بالمعصبة وفي تنقيدها تقرير المعصبة والسبيل الى المعصبة ردها

مطلب وصية المسجدا

لا تنفيذها وله ان المعتبر بانتم في حقهم لان امرنا بان تركهم وما يدعون وهي
قربة عندهم فيصح وتورث البيعة والكنية وبيت النار ان صنعت في الصحة
يعني اذا صنع يهودي بيعة او نصار كنيسة او مجوس بيت نار في صحته ثم مات فهو
ميراث لان هذا بمنزلة الوقف عندنا خيفة والوقف عند يهود ولا يلزم ما لم يستعمل
فكذا هذا واما عندنا فلا نأمر بمعصية فلا يصح وذو هوى اي من يتبع هوى نفسه
الى البدع ان اكفر اي حكم بكفره كطائفة منهم يقولون لعلي الله الاكبر فكالمرد
فيكون على الخلاف المعروف في تصرفاته بين الامام وصاحبه وفي المرتبة الاصح انه يصح
وصاياها لانها تاتي على الردة بخلاف المرتبة لانه يقتل او يسلم والاى ان لم يكفر فكالمسلم
في وصاياها لانا امرنا بايتناء الاحكام على الظاهر تنبيه لما كان ههنا مسائل مهمة
فهمت مما سبق ضمنا وكان يجب حفظها والاهتمام بها صالة لكثرة وقوعها وغفلة كثير
من الناس عنها اوردناها ههنا وصدرها بالتنبيه اشارة الى ما ذكر الوصية المطلقة
بان يقول مثله هذا القدر من مال او ثلث مالى وصية او وصيت بهذا القدر من مالى
او ثلث مالى لا تحل للغنى لانها صدقة وهي على الغنى حرام وان وصية عمت بان يقول
الموصي ياكل منها الفقير والغنى لان كل الغنى من الوصية لا يصح الا بطريق التملك
والتملك لا يصح الا للفقير والغنى لا يعين ولا يحصى واذا خصت الوصية بغنى بان يقول
مثله هذا القدر من مالى وصية لزيد وهو غنى او يقوم اغنيا محصورا حل لهم
الصحة التملك لغنيهم كذا الحال في الوقف يعني ان الوقف المطلق مختص بالفقراء
لا يحل للغنى وان عمت واذا خص بغنى معين او يقوم محصورا غنيا حل لهم ويملكون
منافعه لا عينه حتى اذا ماتوا استقر عينه في ملك الوقف او وارثه واذا ماتوا يكونوا
للفقراء **الباب الثاني** في الايصاء بمعنى جعل الغير وصيا او وصى الى زيد
اي جعله وصيا وقبل عند فان رد عند رد لانه متبرع في ذلك فان شاء دام عليه
وان شاء رجع اذ ليس للموصي ولاية الزام التصرف في الغير وليس في الرجوع تغير اذ يمكنه
ان يوصي غيره والاى ان لم يرده عند سواء رده عند غيره او بعد ماته فلا يرد لانه

ما قبل في وجهه اعتمد الموصي على قوله فلم يوص الى غيره فله فلو جوز نازده في حيوته
وبعد ماته لصار الميت مفروزا وذلك باطل وان سكت اي لم يقبل ولم يرده
فمات الموصي فله رده وقوله لانه متبرع في التصرف للغير فلا يلزم ذلك بلا قوله
كالوكالة ولا تغير ههنا لان الموصي هو الذي اغتر حيث لم يتعرف عن حاله انه يقبل
الوصاية او لا وان رد ثم قبل صح الا اذا نفذ رده اي الموصي اليه ان لم يقبل حتى
مات الموصي ثم قال لا قبل ثم قبل صح ان لم يكن القاضي اخراجه حين قال لا قبل الا الايصاء
لا يبطل بمجرد قوله لا قبل لان باطله ضرر بالميت والضرر واجب الدفع فان كان
القاضي اخراجه عن الايصاء حين قال لا قبل فان قبل بعد لا يصح لان اخراجه قد صح
لانه موضع الاجتهاد اذ الشر صحيح عند زفره ولزم الايصاء ببيع شيء من التركة
وان جهل الموصي به اي يكون وصيا لوجود دليل القبول في المقصود هو التصرف
وهو معتبر بالموت لان وان ولايته بعده وينفذ البيع لصده عن الوصى وان لم يعلم
وصيا بخلاف ما لو وكله رجل بالبيع فباع شيئا من متاعه وهو لا يعلم بوكالته حيث لا ينفذ
لان الايصاء اثبات خلافه بثبوته وان انقطع ولايته واذا كان بخلافه فاصح بغير علمه كالوارث
فاما التوكيل فانبات الولاية وليس باختلاف في حال قيام التوكيل فلا يصح بغير علم من ثبت
عليه كاثبات الملك بطريق البيع والهبة او وصى له عبد لغيره او كافر او فاسق بدله لثبوت
بغيره هذا اللفظ بشير في صحة الوصية لان الاخراج المفهوم من التبديل انما يكون بعد
ثبوت الايصاء وذكر محمد في الاصل ان الوصية باطله قيل معناه يبطل في جميع هذه الصور
وقيل من العبد معناه باطل لعدم ولايته وعدم استبداده وفي غيره معناه يبطل
وقيل في الكافر باطل ايضا لانه لا ولاية له على مسلم ووجد الصحة ثم الاخراج ان الايصاء
الى الغير انما يجوز بشرط ان يتم به نظر الموصي لنفسه ولا ولادة وبالايصاء الى هؤلاء لا يتم
معنى النظر وان وجد اهل النظر يكون العبد ههنا لا للتصرف ليس بمولى عليه من جهة من تصرف عليه
او يكون الفاسق من اهل الولاية والخلافة ارضا وتصرف فاحسن التصرف نقد تصرفه وثبوت
ولاية الكافر في الجملة حتى نفذ شره عبد ميسرا وانما قال لا يتم معنى نظر لوقوف ولانه لعبد

على اجازة سيده وتمكنه من الحجر بعدها واشتغاله بخدمة المولى فموتهم التقصير واستغفار
حقوق الميت وتوهم الجناية من الكافر للعداوة الدينية والفاقد لفسقه فيخرج القاضى
من الوصاية ويجعل مكانه وصيا آخر تسمي بالنظر ووصى له عبد صحيح بورقة صفار
حتى لو كان فيهم كبير لم يصح وعندهما الا يصح مطلقا لان فيه اشبات الولاية للمملوك على المالك
وهو قلب الشروع وله انه اوصى له من هواه لا يصح كما لو اوصى له مكاتب نفسه ومكاتب غيره
وهو لانه مكلف مشدد بالتصرف ولا يكون له ولاية فان الصفار وان كان مؤملا كان
لكن لما اقامه مقام نفسه صار مستبدا بالتصرف مثله بلا ولاية لهم عليه بخلاف
عبد الغير فانه مولى عليه وبخلاف ما اذا كان فيهم كبير لانه يبيع نصيبه ويمتعه فيجز
الوصى عن الاداء بحقه فامتنع الجواز واوصى له عاجز عن القيام بها الوصاية
لم يعزله القاضى بل يضم اليه غير لان في التضم رعاية الحقين حق الوصى وحق الورثة
فان تكمل النظر يحصل به لان النظر يتم باعانة الغير ولو شكى الوصى ذلك فلا يجيبه حتى يعرف
ذلك حقيقة لان الشاكى قد يكون كاذبا تحقيقا على نفسه ولو ظهر للقاضى عجز اصلا
استبدل به غير رعاية للنظر من الجانبين ويبقى على الوصاية امين بقدر ما يجوز
للقاضى اخراجه لانه لو اختار غير كذا دونه لانه مختار الميت الا يرى انه يقدم
على الميت مع كمال شفقتة فلا يقدم على غيره اولى ووصى له اثنين لا ينفرد احدهما
بالتصرف والآخر ولو وصيلة اى لو كان الايصاء الى كل منهما بالانفراد عند خيافته
ومحمد بن الافى اشياء سببين وقال ابو يوسف ان تصرف كل من الجمع لان الايصاء من الولاية
وهي اذا ثبتت لاشنين شرعا ثبتت لكل واحد محملا بالانفراد كالاخوين في ولاية النكاح فكذا
اذا ثبتت شرطا فان الولاية لا تتحمل التجرد لكونها عبارة عن القدرة الشرعية والقدرة
لا تجزى ولهما ان الوصى انما يرى ابرأ احدهما بغير قبضتها بخلاف الاخوين في النكاح
لان السبب ثمة الاخوة وهي قائمة بكل منهما على كمال السبب هنا الايصاء وهو اليها
لا الى كل منهما ثم استثنى من قوله لا ينفرد احدهما بقوله الا بشرأ كفته ونجهيزه فانه
لا يثبت على الولاية وربما يكون احدهما غايبا وفي اشتراط اجتماعهما في الميت ولو فعله

عند الضرورة جبر انه جاز والخصوصية في حقوفه لانها لا يجتمع عليه عادة ولو اجتمعا
لم يتكلم الا احدهما غالبا وشرأ حاجة الطفل في تأخير خوف حقوق الضرر به والانهاب له
اى قبول الهبة للطفل فانه ليس من باب الولاية ولهذا ملكه الام ومن في عياله واعتاق عبد
معين ورد وديعة وتنفيذ وصية معينين لعدم الاحتياج الى الرأى وبيع ما يخاف
تلفه وجمع اموال ضايعة لان فيه ضرورة وان مات احدهما فان وصى له الخى او الى اخر
فله اى لمن اوصى اليه للموصى سواء كان الخى او الاخر لتصرف في التركة وحين ولا يحتاج
الى نصب لقاضى وصيا والاى لم يوصى الوصى ضم للقاضى ليه غير لان الوصى قصد
ان يخلفه وصيان متصرفان في حقوفه وامكن تحقيقه بنصب وصى آخر نصب
القاضى وصيا امينا كافيا لم يعزل بعزله لانه اشتغال بما لا يقيد الا ان لا يكون
عدلا فيعزله وينصب عدلا ولو عد لا غير كافى ضم اليه وينعزل بعزله قبل قائله
السميرقنى في مجموعاته وينعزل به ايضا يعزل القاضى العدل الكافى واستبعد طهر الدين
المريشاني بانه يقدم على القاضى لانه مختار الميت فاذا انعزل وصى الميت وان كان
عدلا كافيا فكيف وصى القاضى ومتى الوصى وصى لها يعنى اذا مات الوصى ووصى الى اخر
فهو وصيه في تركته وتركه الميت الاول لان الوصى يتصرف بولاية مستقلة اليه
فيمالك الايصاء الى غير كالجدة في مئة اى قسمة الوصى باسأس ورثة غيب مع الوصى له
يصح يعنى اذا مات رجل له ورثة غيب ووصى له زيد وبكر ببلغ جاز زيد الوصى ان يقسم
لتركته بين ورثته الغيب وبين بكر الوصى له بان ياخذ حق الورثة ويبقى الباقي
الى الوصى له لان الوارث خليفة الميت حتى يرد بالغيب ويرد عليه به وبصير معزورا
براء الوارث حتى يكون الولد حرا والوصى خليفة الميت ايضا فيكون حصص الوارث
اذا كان غايبا فصحت قسمة عليه فلا يرجعوا الى الورثة عليه اى الوصى له ان يضع
قسمة لهم اى حصص الورثة معه اى مع الوصى لان الهلاك بعد تمام القسمة على من وقع الهلاك
في قسمة وقسمة الوصى عن الوصى له الغايب معهم اى مع الورثة لا لا يصح لان الوصى له
ليس خليفة عن الميت من كل وجه لانه ملكه بسبب جدي حتى لا يرد ولا يرد عليه

ولا يصير مفروراً بشرأ الوصي فلا يكون الوصي خليفة عنه عند غيبته فيرجع الوصي له
ان ضاع قسطه مع الموصي بثلاث ما بقي لانه شريك الوارث فيتوى ما توى من المال الشريك
على الشركة ويبقى ما بقي عليها وللقاضي قسمتها واخذ قسطه اي يجوز للقاضي ان يقسم التركة
عن الموصي له الغائب مع الوارث واخذ قسط الموصي له لان القاضي نصب ناظر الاسما
في الموت والغيب ومن النظر افرز قسط الغائب وقبضه ونفذ ذلك فيصح حتى لو حضر الوارث
وقد ضاع المقبوض لم يكن له على الورثة سبيل قاسمهم اي الوصي مع الورثة في الوصية
يخرج واخذ الوصي المال فذلك المال في يد ابيدين يخرج عن الموصي حتى يثبث ما بقي من التركة
لان القسمة لا تتراد لانتهاء بل المقصوده وهو تادية الحج فلم يعتبر دونه فصار كما اذا هلك
قبل القسمة صح بيعه اي الوصي عدا من التركة بغيبه الغرماء لان الوصي قائم مقام الوصي
ولو تولاها حياً بنفسه بغيرتهم جاز وان كان في مرض موته فكذلك من يقوم مقامه
وسره ان حق الغرماء يتعلق بالمائة لا بالصورة وهي باقية ببقاء الثمن باع الوصي
ما اوصى ببيعه وتصدق بتمنه فاستحق البيع بعد هلاك ثمنه معه اي الوصي ضمن
الوصي لانه العاقد فيكون العهد عليه وهذه عهدة لان المشتري منه ما راض ببذل الثمن
الا لئلا يملك له العبد ولم يملك نقد اخذ الوصي البايع مال الغير لا رضاه فيجب عليه رده
ورجع في التركة لانه عامل له فيرجع عليه كالوكيل كوصي باع حصة الصغير وهلك
ثمنه معه اي الوصي فاستحق العبد فانه اي الوصي يرجع في ماله اي مال الصغير لانه
عامل له وهو اي الصغير يرجع على الورثة بحصته لانتفاض القيمة باستحقاق
ما اصابه وله اي الوصي ان يسافر بمال الصغير ويدفع مضاربة وبضاً ويوكل ببيع
وبشراء والتجار ومودع ماله ويكتب عبداً ويزوج امته لاعبد ويرهن ماله
بدينه وبدين نفسه فلو هلك ضمن قدر المؤدى من دين ماله وله ان يعمل به مضاربة
وينبغي ان يشهد عليه ابتداء والا صدق ديانته فيكون المشتري كله للصبي قضاء وبما له
الاب في ذلك كله وليس للاب تحرير رقبه وبما لان يهب ماله ولو بعوض كذا
والعمادية وله اي الوصي التجار بمال يستيم لانفسه به اي لا يجوز له التجار لنفسه

بمال يستيموا ورثه من ايده او يملكه بوجه آخر ولا بمال الميت قال فعل ورجع من رأس المال
وتصدق بالرجع عند ابن حنيفة ومحمد بن عثمان وعندهما يوسف رحمه الله وسلم له الرجع ونصدق
بشيء كذا في الحانية وبما حال اي يقبل الموالي على الاملاء لا الاعسار لما قبله من الضرر ولا بقدر
اي الوصي مال يستيم لانه تبرع وهو عاجز عن استخلاصه بخلاف القاضي فانه قادر عليه ولذا
له ان يقرضه ومال الوقف والغائب ولا يبيع ولا يشتري الا بما يتغابن الناس لان قصره
نظري ولا نظر في الغيب الفاحش بخلاف اليسير فانه لا يمكن التحريم عنه في اعتباره زيادة
باب بيع ويباع على الكبير الغائب العقار لان الاب يل ما سواه ولا يليه فكذلك وصيه وكان
القبيل ان يلبيه الوصي اذ لا يملكه الاب على الكبير لكنهم استحسنوا لانه مما يتسارع اليه
الفساد فيحتاج الحفظ وحفظ الثمن اليسير وهو يملك الحفظ بخلاف العقار فانه يحفظ بنفسه
اذ لم يكن الدين في الفتاوى الظهيرية عدم جواز بيع العقار للوصي اذ لم يكن على الميت دين
واما اذا كان في ملكه بقدر الدين ويبيعه اي الوصي العقار اذ لم يكن الدين بضعف قيمته
اول الدين كما نقلنا عن الظهيرية او النفقة الصغرى فالله زيادة في اخر النفقة
الابا ذاباع العقار والمنقول على الصغير جاز لكما للولاية ثم له ان يأخذ منه نفقته
لانه جني حقه او وصية مرسلة اي مطلقة بان يقول ثلث مالي اوربعة مثلاً
وصية فخ يجوز بيع العقار اذ كان في المال وزيادة خرجة على غلته واشرافه
اي قرينه الى الحرابي حتى اذ لم يبيع كان حراباً فله ان يقرضه لا يجوز اقره اي الوصي
بدين على الميت ولا يبي من تركته انه لقان كونه اقر على الغير الا ان يكون المقر دينا
فيصح في حصته لانه اقر على نفسه اقر الوصي بدين لاخر ثم ادعى انه للصغير لا يبيع
كذا في العمادية تشهد وصيان ان الميت اوصى الى زيد معها او ابان ان اباهما الوصي
الزيد بطلت شهادتهم لانهم متهمون ما الوصيان فالشبانها لانفسهم ما معيناً
الان يدعيه المشهود له فيقبل استحساناً لان القضاة ولا يثبت الوصي ابتداء
ولانه ضم آخرهم ما فيها اسقاطاً مؤنة التعيين عن القضاة واما الابان فخرم لانفسهم انفساً
بنصب حافظ للتركة كذا شهادتهما للصغير على سوا النقل اليه من الميت وغيره

او كسب بمال الميت فانها ايضا باطلة او اما الاولى فلان التصرف في مال الصغير للوصي
 سواء كانت من التركة او لا واما الثانية فلان مال الكبير ان كان من التركة فلا يجوز
 شهادة الوصي عند أبي حنيفة لان ولاية الحفظ وولاية البيع ان كان الكبير غائبا
 وصحت الشهادة في مال غير ابي حنيفة فلان مال الكبير ان لم يكن من التركة فلا يصح
 الوصي فيه فيجوز شهادته وصحت شهادة رجلين لآخرين من مبلغ دين على الميت
 والآخرين للراجلين بمثله بخلاف الشهادة بوصية الف هذا قولهما وقال ابو يوسف
 لا يقبل في الدين ايضا لان الدين بالموت يتعلق بالتركة اذ الذمة خربت بالموت ولهذا
 لو استوفى احدهما حقه في التركة يشاركه الاخر فيه وكانت الشهادة مثبتة حق التركة
 فتحققت التهمة ولهما ان الدين يجب في الذمة وهي باقية لحقوق شتى فلا شركة
 ولذا لو تبرع اجنبي بقضاء دين احدهما ليس لآخر حق الشركة بخلاف الوصية
 لان الحق فيها لا يثبت في الذمة بل في العين فصار المال مشترك بينهما فاورثت شبهة
 او شهادة الواوولين بعد والآخرين يثبت ماله حيث لم يصح ايضا لان الشهادة
 لان الشهادة توجب شركة في المشهود به اضعف الوصيتين مبتدأ خبره قوله الاتي
 كاقوى الوصيتين وهو وصي الام والاع والعم اقوى الخالين وهو حال صغير الورثة
 كاقوى الوصيتين وهو وصي الاب والجد والقاضي في اضعف الخالين وهو حال
 كبير الورثة لان الوصي انما يتفقد التصرف من الوصي فيكون تصرفه على مقدار تصرف
 موصيه فوصي الام حال صغير الورثة كوصي الاب حال كبيرهم للاضعف كوصي الام
 مشاريع المنقول وغيره لقضاء الدين عند فقد اقوى للضرورة ولا يشترى
 الاضعف الا ما لا بد للصغير منه من نفقة وكسوة ولا يتصرف مطلقا فيما استفاد
 الصغير من غير ابيه لما امر ان تصرفه على مقدار تصرف موصيه وصي الاب اول
 من الجد لان وصيه قائم مقامه وهو اولي من الجد فكذلك مختار ولان اختياره
 مع وجود الجد يدل على ان تصرفه انفع بنبيه من تصرفه ابيه فان لم يوص
 فالجد مثله اي مثل الاب وقائم مقامه في جميع التصرفات حتى ملك النكاح دون الوصي

وهنا مسائل نقلناها من الحانية منها رجل مات وترك ورثة فبلغهم ان اباهم
 اوصى وصايا ولا يعلمون ما اوصى فقالوا قد اجرنا ما اوصى به ذكر في المتنق انه لا يجوز
 انما يجوز اذا اجازوا بعد العلم وفي المتنق اذا دفع الوصي الى التيمم ماله بعد البلوغ
 فاشهد بالتيمم على نفسه انه قد قبض جميع تركته والد له ولم يبق له تركته والد عند
 من قليل وكثير الا قد استوفاه ثم ادعى شيئا في يد الوصي وقال هو من تركته ابي
 واقام البيينة قبلت بيئته وكذا لو اقر الوارث انه قد استوفى ما ترك والد من الدين
 على الناس ثم ادعى شيئا على رجل سمع دعواه ومنها وصي انفذ الوصية
 من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي وارث الميت يرجع في تركته الميت والا فلا وقبل
 ان كان الوصية للعباد يرجع لانها مطالبات من جهة العباد فكان كقضاء الدين وان كان
 الوصية لله تعالى يرجع وقيل له ان يرجع على كل وعليه الفتوى وهو كالوكيل بالشرع
 اذا ادعى الثمن من مال نفسه كان له ان يرجع وكذا الوصي اذا اشترى كسوة الصغير
 او اشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا ولو قضى دين الميت
 من مال نفسه بغير امر الوارث واشهد على ذلك لا يكون متطوعا كذلك
 بعض الورثة اذا قضى دين الميت وكفن الميت من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان يرجع
 في مال الميت وكذا الوصي اذا ادعى حراج التيمم او عشرة من مال نفسه لا يكون متطوعا
 وكفن الوصي الميت من مال نفسه قبل قوله في ذلك ومنها وصي باع شيئا من مال التيمم
 ثم طلب منه باكثر مما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصرة ان اخبر اشان من اهل البصرة
 والامانة انه باع قيمته وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد وان كان
 في الزيادة يشترى باكثر وفي السوق باقل لا ينقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع
 الى اهل البصرة والامانة فان اجتمع رجال من منهم على شيء يؤخذ بقولها وهو قول محمد
 واما على قولها فقول الواحد يكفي كافي التزكية وعلى هذا قيم الوقف اذ البحر مستغل الاقف
 ثم جاء آخر يزيد في الاجر ومنها وصي باع تركته الميت لانفاذ وصيته فجد المشتري
 تخلفه القاضي فحلف والوصي يعلم انه كان كاذبا في بيئته فان القاضي يقول للوصي

ان كنت صادقا فقد فسخت البيع بينهما فيجوز ذلك وان كان تعليقا بالخطر وانما يحتاج
الى افسخ الحاكم لان الوصي لو عزم على ترك الخصومة كان فسخها بمنزلة الاقالة فيلزم الوصي
كما لو تقابلا حقيقة فاذا افسخ القاضي لم يكن اقالة فلا يلزم الوصي هذا الخرم من الله تعالى
على بلطفه من شرح غرر الاحكام المسمى بدور الاحكام حيث وفقه لجمعه وتحريره
وعلى احسن الصور وتصويره حاويا للمهمات خلت عنها الكتب المشهورة وان كانت
في بعض المعابر مبطورة ولقد بذلت مجهودي في التنقيح والتفصيل والتهديب
والتوضيح وتتبع اقوال الائمة الكرام واستطلاع آراء فضلاء الامة العظام
حتى عثرت على ما صدر من بعض الافاضل من العثرات على مقتضى البشرية ووقعت
على ما وقع من بعض الاماثل من ذلات لبس نفس الانسان عنها عريية ولا عيب فان سائر العلوم
بالنسبة الى هذا العلم كنسبة القطرة الى البحر المتناهي الامواج لا يفوق على فوائده
كل غوامض قوى فضلاء عن الزجاج ولذا ترى العلماء المتأخرين مع كمالهم في الفنون الآلية
وتصنيفهم فيها كتباً معتبرة لم يحوموا حول هذا العلم ولم يصنفوا فيه ولو رسالة
مختصرة وهذا العبد الفقير الى الله الغني مع مطارحته معهم في تصانيفهم
فيما انتسبوا اليه ومعارضته آياتهم في مؤلفاتهم فيما اعتمدوا عليه بحيث قبلها
علماء العصر وفضلاء الدهر امتاز منهم بكتب هذا المتن اللطيف والمشهور بالفرايد
والشرح الشريف المملوء بالفرايد والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
لولا ان هدانا الله واعاننا عليه وما كنا نقدر عليه لولا اعاننا الله
ليس الغرض الاصل من هذه الكلمات التمدح بل الامتنان كما يفهم من قوله تعالى
وامسا بنعمة ربك فحدث
فحدث حمداً كثيراً

ام

وقع الفراع من تحرير هذا الكتاب الشريف في وقت الصبح
 يوم الجمعة في شهر شعبان شريف سبع وثلاثين ومائتين والف
 من هجرة من له العز والشرف عليه الصلوة والسلام الفاع
 سيد ابراهيم بن يوسف بن سليمان الكاظمي بحمد الله
 غفر الله له ولوالديه

بورك في بيعه صلى الله عليه وسلم

توفي في شهر ربيع الثاني

توفي في شهر ربيع الثاني

ادرا

توفي في شهر ربيع الثاني

توفي في شهر ربيع الثاني

من صلى اربعاً

من صلى اربعاً قبل الظهر ثم تكلم بكلام الدنيا او اكل او شرب فقد نقصت له ويجب عليه
اعادة السنة وكذا السنة الفجر والركعتين بعد الظهر والمغرب والعشاء
المخلاصة الفتوى

من صلى اربعاً
تسبب الطلوع

من صلى اربعاً
تسبب الطلوع